

بمصر سنة ١٢٨٥ هـ

مجموعه ابن عربن الطاهرى

١٤٥١
الطبعة الاولى



بجته موسوعة الفقه الإسلامي

معجم فقه ابن عزم الظاهري

المجلد الأول

دار الفكر
الطباعة والنشر والتوزيع



مقدمة تعريفية بهذا المعجم

بقر رئيس لجنة موسوعة الفقه الإسلامي
الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا

بعد ما أنشئت كلية الشريعة في جامعة دمشق رأى القائمون عليها أن رسالتها لا تنحصر في التدريس العالي لعلوم الشريعة وما يتصل بها وينير سبلها من دراسات ، بل يجب أن يكون لها عمل إنشائي ذو أثر بارز، ففكروا بمشروع (موسوعة الفقه الاسلامي) وهو مشروع عظيم جلل، غايته إعادة سبك الفقه الاسلامي بترتيب جديد على أساس الكلمات الاصطلاحية العنوانية ذات الدلالة على الموضوعات والمسائل الفقهية مرتبة تلك الكلمات العنوانية بحسب أوائل حروفها وفقاً لترتيب حروف الهجاء المسمى بالترتيب الأبجدي ، وهو الترتيب الذي تتبعه معجمات اللغة لشرح مفرداتها . فكما يراجع الشخص معجماً لغوياً عن كلمة ويستخرجها منه وفقاً لترتيب حروفها لكي يرى معناها

اللفوي يراجع الباحث هذه الموسوعة الفقهية عن الكلمة ذات الدلالة على الموضوع الذي يريده ، ويستخرجها من الموسوعة بالطريقة نفسها ، أي بحسب ترتيب حروفها ، ليرى ما تحتها من الأحكام الفقهية التي يقررها الفقهاء . فمن أراد معرفة الأحكام الفقهية المتعلقة بالتقادم مثلاً أو بالاستصحاب أو بالشهادة أو بالاقرار أو بهلاك المال المبيع قبل القبض وبعد القبض يراجع هذه الكلمات المرتبة في الموسوعة بحسب أوائل حروفها فيرى تحت كل منها الأحكام الفقهية المقررة في الموضوع . وبذلك يسهل على كل انسان ولو غير فقيه اختصاصي أن يستخرج الحكم الفقهي الذي يبحث عنه من هذه الموسوعة بالسهولة نفسها التي يراجع بها عن معنى كلمة لغوية في معجم ، بينما يتعسر أو يتعذر على غير الفقيه المذهبي المختص أن يستخرج حكماً فقهاً من كتب الفقه المذهبية لعدم معرفته أين يوجد الحكم المطلوب ، هذا بالإضافة الى الصعوبة الناشئة من الاستطرادات التي تذكر فيها الأحكام في غير مظاهرها ، مما تصعب بسببه المراجعة في كتب الفقه حتى على الفقيه المختص .

ولما تم تأليف لجنة موسوعة الفقه الاسلامي قامت اللجنة بدراسة الطرق والأساليب الممكنة في سبيل تحقيق فكرة الموسوعة وإبرازها الى الوجود . واستقر رأيها على ضرورة البدء باستخراج الألفاظ الفقهية التي ستكون هي الكلمات العنوانية (أي ذات الدلالة

الاصطلاحية) التي يستوعب مجموعها بحوث الفقه الاسلامي في شتى أبوابه وفصوله ومسائله ، ليمكن ترتيبها بحسب أوائل حروفها ترتيباً معجبياً ، ثم توزيعها على الفقهاء الكتاب لكتابة الأحكام الفقهية العائدة لكل منها ثم اخراج هذه الأحكام بهذا الترتيب الأبجدي في صورة موسوعة فقهية. وقد مشت اللجنة في هذا الطريق شوطاً واسعاً واستعانت بمن كلفتهم مهمة التتبع والاستعراض لطائفة من أمهات الكتب الفقهية في المذاهب لاستقصاء الألفاظ الفقهية العنوانية التي تؤلف الهيكل اللفظي للموسوعة .

وفي أثناء هذا الطريق رأت اللجنة أن مما يتصل بهذا الغرض ويساعد على تعييد طريقه أن تفرس كتاباً فأكثر من أمهات كتب الفقه العام الجامعة فهرسة أبجدية تستوعب كل مباحثه ومسائله وتطبعها ، فتكون بذلك قد أصابت هدفين في وقت واحد ، بحيث يكون الفهرست الأبجدي للكتاب المختار من كتب الفقه العام أساساً للهيكل اللفظي للموسوعة فلا يبقى إلا أن يضاف إليه ما لا يوجد فيه من الألفاظ الاصطلاحية العنوانية مما يستخرج من الكتب المذهبية الأخرى ، وفي الوقت نفسه يكون هذا الفهرس دليلاً لمن يكتبون بحوث الموسوعة على ما في ذلك الكتاب المختار من بحوث الفقه العام ، فيكون لهم مرجعاً يسهل عليهم بهذا الفهرس الأبجدي الرجوع إليه والاستمداد منه .

وما فتئت هذه الفكرة أن قويت لدى اللجنة ، ووقع الاختيار على كتاب « المحلى » لابن حزم الظاهري ليكون هو باكورة هذا العمل الجانبي المفيد في طريقة صياغة الموسوعة ، باعتبار أن المحلى ، وإن كان مؤلفه ظاهرياً ، هو معتبر من أمهات كتب الفقه العام بما تضمن من عرض للمذاهب الأخرى ومناقشات لها .

وقد كلفت اللجنة أحد أعضائها الأستاذ السيد محمد المنتصر الكتاني أستاذ التفسير والحديث النبوي في كلية الشريعة بجامعة دمشق ورئيس قسم علوم القرآن والسنة فيها أن يقوم باستعراض المحلى ووضع ذلك الفهرس الأبجدي لكل ما فيه من بحوث ومسائل ، نظراً لمزيد خبرة الأستاذ المنتصر بهذا الكتاب ومضموناته وانصرافه من عهد بعيد الى دراسة الفقه الظاهري وابن حزم بتعمق واستيعاب ، وهيات اللجنة له من يعاونه في هذا العمل الجليل . فقام الأستاذ المنتصر بالعبء خير قيام .

ثم لما بدأ الأستاذ المنتصر العمل جدت له فكرة جديدة هي أن يقوم بتسجيل خلاصة الحكم الفقهي الذي يستقر عليه ابن حزم في كل موضوع تحت الكلمة العنوانية التي تدل عليه عندما يستخرجها ليصنفها في الفهرس . وبذلك يصبح الفهرس الأبجدي المراد وضعه للمحلى أشبه بموسوعة فقهية مصغرة تتضمن خلاصة فقه ابن حزم في المحلى . ومن أراد التوسع ومعرفة آراء المذاهب الأخرى وتفصيل

الأدلة مما يعرضه ابن حزم في المحلى ويناقشه فليرجع الى المحلى في المواطن المحال عليها بالأرقام التي تذكر مع الخلاصة المبينة في الفهرس .
فن أراد مثلاً أن يعرف ما يقرره ابن حزم في المحلى من الأحكام المتعلقة بأسير الحرب أو بعض أحواله ، أو بالأضحية أو بعض أحوالها ، أو بالاعتكاف المشروع في المسجد ، أو بمحذات المرأة المعتدة من طلاق أو من وفاة الزوج أو الحوالة أو القسامة الخ ... فإنه يرجع الى هذا المعجم فيكشف في حرف الألف على كلمات أسير أو أضحية أو اعتكاف ، فيرى تحت كل لفظ منها خلاصة الأحكام موزعة على الأحوال الفرعية المدلول عليها تحت اللفظ الأصلي بكلمات فرعية . وهكذا ... في بقية الألفاظ ، كما يجد في المواقع التي يحال اليها من كتاب المحلى لابن حزم تفصيل هذه الأحكام وآراء الفقهاء الآخرين وأدلتهم ومناقشات ابن حزم لها إذا أراد التوسع ومعرفة رأي الفقهاء الآخرين من غير المذهب الظاهري باعتبار أن الخلاصة في الفهرس لا تتضمن إلا رأي ابن حزم .

وقد استحسنفت اللجنة هذه الفكرة لما تنطوي عليه من نفع كبير للراجعين وتسهيل وتقريب وإن كانت تحتاج الى مضاعفة الجهود وتجنيد الأعوان ، لأن استعراض مسائل المحلى لأجل أخذ الكلمة العنوانية والإحالة عليها بالرغم الدال على موطنها في الكتاب فحسب هو غير قراءة البحوث لأخذ خلاصة مضبوطة عن الحكم الشرعي

الذي استقر عليه رأي صاحب الكتاب . فهذا عمل يستوجب جهداً وتعباً ودقة لا يتطلبها مجرد استخراج الكلمة والإحالة على موقعها في الكتاب ليرجع اليه الباحث . ولكن عظم الفائدة المرجوة من هذا العمل الجليل غطى على اللجنة ما فيه من مشقة ، فقررت أن يتابع الاستاذ الكتاني العمل على هذا الأساس ففعل مشكوراً ، وأمدته اللجنة بالأعوان في مراحل عديدة من العمل .

فاشتغل أولئك الأعوان من العلماء الأفاضل وعملوا في تنقيح مشروع هذا المعجم لفقه المحلى وتنسيقه وترتيبه بطريقة البطاقات ؛ واختيار كلماته العنوانية ، وتصنيف تفاريحها ، والإحالات من بعضها على بعض — عملوا في كل ذلك عملاً يكاد أن لا يقل عن الأصل ، ولا سيما منهم الاستاذين الكريمين القاضي محمود المكادي من مصر ، والشيخ عبد الفتاح أبا غدق من سورية (حلب) . فقد بذلوا في ذلك جهداً مشكوراً . وقد شاركت اللجنة أيضاً بمجموع أعضائها في الاشراف والرأي والتنقيح والتعديل والتقويم في كل المراحل ورصدت النفقات الضرورية اللازمة لذلك حتى انتهى الى هذا الشكل من الاتفاق . ولا نقول إنه غاية ما يمكن ، بل هو الذي امكن في الظروف الضيقة التي تعمل فيها لجنة الموسوعة . وقد استدعى هذا العمل تغييراً وتديلاً وتنقيحاً وتعديلاً متكرراً ، ومقابلات كثيرة لما ينجز من الخلاصات على الأصل في المحلى ، ولعل هذه الجهود الكبيرة تراهي للناظر الحثير من

خلال ما يتصفح في هذا المعجم . فسيجد القارئ تحت الكلمة العنوانية الواحدة أحكاماً متصلة بها جمعت تحتها وكانت مبعثرة بطريق الاستطراد في كثير من الفصول والأبواب ، وفي العديد من أسفار الكتاب الأحد عشر .

وبما أن هذا العمل لم يعد مجرد فهرس أيجدي لكتاب المحلى ، بل تضمن خلاصات الأحكام تحت الكلمات العنوانية ذات الدلالة ، لذلك رأت اللجنة أن تسميه : (معجم فقه ابن حزم الظاهري) .

وظاهر للناظر أن هذا عمل مبتكر في حقل الفقه الاسلامي لم يسبق أن وجد له نموذج . فقد وجدت فهارس أيجدية لآيات القرآن ، وللحديث النبوى ، وللشعر ، ولتراجم الرجال وغيرها ، أما الفقه فلم يوجد فيه هذا النوع من العمل .

وبعدُ فلئن استغرق هذا المعجم من أوقات العاملين فيه ومن أوقات لجنة موسوعة الفقه الاسلامي مدداً طويلة فإن ذلك لم يذهب عبثاً ، فقد تبين عند الانتهاء منه أنه أصبح يمثل شبه موسوعة للفقه الاسلامي . فهو يقدم للباحثين من أهل القانون والفقه الأحكام الفقهية التي يبحثون عنها . وهم يرون فيه هذه الأحكام ملخصة حسبما وردت في المذهب الظاهري ، ويجدون الى جانبها إحالة الى مواقع معينة من كتاب المحلى يطلعون فيها على آراء المذاهب الأخرى مفصلة موضحة مقارنة بحيث يفتنهم هذا المعجم والإحالات فيه عن مراجعات شاقه كثيرة .

وان لجنة موسوعة الفقه الاسلامي تعتقد أنها في انتظار اصدار موسوعة الفقه الاسلامي لرجال الفقه والقانون تقدم في هذا المعجم موسوعة مصغرة تفي بحاجتهم السريعة الآن ، وتدل على مدى الخدمة الجليلة التي تقدمها الموسوعة الأصلية عند ظهورها .

هذه مقدمة للتعريف بهذا المعجم الذي تخرجه اللجنة الآن الى عالم الفقه كعمل جانبي مساعد على تنفيذ مشروع موسوعة الفقه الاسلامي .

وتبعها فيما يلي مقدمة علمية أخرى فيها تعريف شاف بفقه ابن حزم وبكتاباه « المحلى » و « بسائر كتبه التي تدهش أخبارها وأوصافها . وهي بقلم الاستاذ السيد محمد المنتصر الكتاني كتبها تصديراً لهذا المعجم وتسميماً للفائدة العلمية العامة . يعرف فيها جانب مما بلغه هذا التراث الفقهي العظيم الخالد في الاندلس .

وهذه المقدمة التالية هي حصيلّة دراسة طويلة عميقة اضطلع بها الاستاذ الكتاني حفظه الله خلال ربع قرن عن العلوم الاسلامية بوجه عام في الاندلس ، وعن ابن حزم وقهقهه وكتبه وأخباره بوجه خاص .

وتسيلاً للمراجعة في هذا المعجم وضعنا ياناً للاصطلاحات والرموز التي تجب مراعاتها عند المراجعة يراه القارى بعد مقدمة الاستاذ الكتاني قبل البدء بكلمات المعجم .

واللجنة تسأل الله تعالى العلي القدير أن يتيح لها من العون
ماستطيع به اخراج موسوعة الفقه الاسلامي الى حيز الوجود، ذلك
المشروع العظيم الضخم الذي يحتاج الى مدد كبير من المال والرجال
الكفاة المتفرغين ، ويجب أن تضافر عليه مجهودات وعون من العالم
الاسلامي كله ، أو من حكومة تقدر هذا العمل العظيم حق قدره وتمنحه
من عنايتها ما يستحق ، وما ذلك على الله تعالى بعزيز .

دمشق في : ذي القعدة ١٣٨٥ هـ

آذار ١٩٦٦ م

مصطفى أحمد الزرقاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحلى لابن حزم وخصائصه

بقر عضو لجنة موسوعة الفقه الإسلامي
الأستاذ السيد محمد المنتصر الكتاني

- (١) ابن حزم الإمام . (٢) ابن حزم المجتهد . (٣) كتاب المحلى . (٤) فقه ابن حزم . (٥) فقه آل البيت . (٦) فقه الصحابة . (٧) فقه التابعين . (٨) فقه الأربعة . (٩) فقه المرأة . (١٠) مسند ابن حزم . (١١) أدب ابن حزم . (١٢) متواتر الحديث . (١٣) غرائب الفقه . (١٤) فرائد المحلى . (١٥) ابن حزم من المحلى . (١٦) مصادر المحلى . (١٧) نقد المحلى . (١٨) طبقات المحلى . (١٩) مصادر المقدمة .

١ — ابن حزم الامام :

الامام أبو محمد علي بن أحمد الاندلسي ، ولد — كما كتب بخطه — بقرطبة في الجانب الشرقي من ربض منية المغيرة قبل طلوع الشمس ، وبعد سلام الامام من صلاة الصبح ، آخر ليلة الاربعاء ، آخر يوم من شهر رمضان المعظم ، سنة أربع وثمانين وثلاثمائة (٣٨٤) ، ومات رحمه الله بأوينة ، قرية في غربي الاندلس على خليج البحر المحيط — كما كتب ابنه أبو رافع الفضل بخطه — عشية يوم الاحد لليلتين بقيتا من شعبان ، سنة ست وخمسين وأربعمائة (٤٥٦) فكان عمره رحمه الله إحدى وسبعين

سنة ، وعشرة أشهر ، وتسعة وعشرين يوماً^(١) .

الامام ابن حزم رجل في أمة ، وأمة في رجل ، فهو مفسر مع
المفسرين ، ومحدث مع المحدثين ، وحافظ مع الحفاظ ، وقيه مع الفقهاء ،
ومقرئ مع المقرئين ، وأصولي مع الاصوليين ، ومتكلم مع المتكلمين ،
وفيلسوف مع الفلاسفة ، وحكيم مع الحكماء ، وزاهد مع الزهاد ، وعابد
مع العباد ، وداع إلى الله مع الدعاة ، وأديب مع الأدباء ، ولغوي مع
اللغويين . وكاتب مع الكتاب ، وشاعر مع الشعراء ، وخطيب مع
الخطباء ، ومؤرخ مع المؤرخين ، ورئيس مع الرؤساء ، ووزير مع
الوزراء ، وحاكم مع الحكام ، إلا علم العدد والهندسة ، قال فيه
عن نفسه : فلم يقسم لنا في هذا العلم نفاذ ، ولا تحققنا به^(٢) .

وليس على الله بمستبعد أن يجمع العالم في واحد

والإمام ابن حزم جامعة متنقلة وهو حي بين مدائن الأندلس وجزائرها
وقراها : قرطبة ، وشاطبة ، وبلنسية ، ومالقة ، والمرية ، ودانية
وبجاية ، وشلب ، وجزيرة ميورقة ، وقرى بللة الحمراء ، وأونة ،
ومتلجتم^(٣) فقد درس على كراسي مساجدها الجامعة : علوم الشريعة ،

(١) ابن بشكوال . الصلة ٣٩٦/٢ وياقوت : معجم البلدان ٣٧٨/١

(٢) المقرئ : نقح الطيب ١٣٤/٢ .

(٣) ابن حزم : الملل والنحل ٨٠/٤ و ١٩٩ . وطوق الحمامة ص ١٦ و ١٧

و ٣٧ و ٨٢ و ١١٧ و ١١٨ . وابن الأبار : التكملة ٥٢٣/٣ و ٧١٨ والمقرئ :

النقح ٣٨١/١ و ٣٨١/٧ والضبي : البغية ص ٤٠٢ .

وعلم الفلسفة ، وعلوم الآداب ، وعلوم الآداب المقارنة ،
وعلم الطب .

والامام ابن حزم — وقد مضى على خروجه للعالم ألف عام —
بقي جامعة متقلة بين مشارق الارض ومغاربها ، وبين قاراتها الخمس
بمؤلفاته ومدونات ورسائله ، الكبيرة والوسطى والصغيرة ، في جميع
علوم الاسلام وآدابه وفنونه ، وجامعة متقلة بمذهبه ونظرياته
وآرائه ، وسيبقى جامعة متقلة ما بقي في الدنيا عالم وطالب ، وما بقي قلم
وطرس ، إلى أن يرث الله الارض ومن عليها ، وهو
خير الوارثين .

وهذه كلمات لنخبة من أعلام التاريخ ، وأئمة العلم والآداب ، في
التعريف بالامام ابن حزم ، والشهادة له ، والإشادة بذكوره ، منذ أن
كان حياً إلى ما بعد وفاته بخمسة قرون ، سلسلة حسب عصورهم .
قال أبو مروان ابن حيان المؤرخ الاندلسي (٣٧٧ — ٤٦٩) وهو
معاصر له ، ولد قبله ، ومات بعده .

كان أبو محمد حامل فنون ، من حديث ، وفقه ، وجدل ، ونسب
وما يتعلق بأذيال الأدب ، مع المشاركة في كثير من أنواع التعليم
القديمة ، من المنطق ، والفلسفة ، وله في بعض تلك الفنون كتب
كثيرة ، وكان يحمل علمه هذا ويجادل عنه من خالفه فيه ، ولا يدع
المثابرة عليه ، والمواظبة على التأليف ، والإكثار من التصنيف ، حتى

كل من مصنفاته في فنون من العلم وقدره في إن تحرك بالسؤال تفجّر منه بحر علم لا تكدره الدلاء ، ولا يقصر عنه الرشا ، ولأبي محمد مع يهود لعنهم الله ، ومع غيرهم ، من أولي المذاهب المرفوضة من أهل الاسلام مجالس محفوفة ، وأخبار مكتوبة ^(١) وقال القاضي صاعد بن احمد الأندلسي (٤٢٠ - ٤٦٢) - وهو تلميذ لابن حزم - في كتابه : أخبار الحكماء ، وطبقات الأمم ^(٢) .

كان أبو محمد بن حزم أجمع أهل الاندلس قاطبة لعلوم الاسلام ، وأوسعهم معرفة ، مع توسعه في علم اللسان ، ووفور حظه من البلاغة والشعر والخطابة ، والمعرفة بالسير والأخبار ، وأخبرني ابنه أبو رافع الفضل بن علي : أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تأليفه نحو من أربع مائة مجلد ، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة ، في الفقه ، والحديث ، والاصول ، والنحل ، والملل ، وغير ذلك ، من التاريخ ، والنسب ، وكتب الأدب ، والرد على المعارض . وهذا شيء ما علمناه لأحد من كان قبله في دولة الاسلام ، إلا لابن جرير الطبري ^(٣) وقال ابن بسام الأندلسي ، المتوفى سنة ٥٤٢ في كتاب الذخيرة ^(٤) .

كان كالبحر لا تكف غواربه ، ولا يروى شارب ، وكالبدر محمد

(١) ياقوت : معجم الادباء ٨٦/٥ وابن سعيد : المغرب ٣٥٤/١

(٢) ص ١١٧ .

(٣) ابن بشكوال : الصلة ٣٩٥/٢ وياقوت : معجم الادباء ٨٦٠/٥ .

(٤) ١٤٠/١ .

دلالة، ولا يمكن نأثله. وقال اليسع بن حزم الغافقي، المؤرخ الاندلسي ثم المصري، خطيب القاتح صلاح الدين الايوبي، المتوفى سنة ٥٧٥هـ :
أما محفوظ أبي محمد فبحر عجاج، وماء ثجاج، يخرج من بحره
مرجان الحكم، وينبت بشجاجة ألفاف النعم، في رياض الهمم،
لقد حفظ علوم المسلمين، وأرى على أهل كل دين^(١).

بهذا عرف ابن حزم أعلام من ديار الاسلام في المغرب، وعرفه
أعلام من ديار الإسلام في المشرق، فقال الحافظ ابن كثير، الامام
الشامي (٧٠١ - ٧٧٤).

ابن حزم الظاهري الامام الحافظ العلامة، اشتغل بالعلوم
الشرعية النافعة، وبرز فيها، وفاق أهل زمانه، وصنف الكتب
المشهورة، وكان أديباً، طليحاً، شاعراً فصيحاً، له في الطب والمنطق
كتب، وكان من بيت وزارة ورياسة ووجاهة ومال وثروة.^(٢)
وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني، الامام المصري (٧٧٣ - ٨٥٢):
ابن حزم الفقيه الحافظ الظاهري، صاحب التصانيف، اشتغل
في صباه بالأدب والمنطق والعربية، ثم أقبل على العلم، وكان واسع
الحفظ جداً^(٣).

(١) الذهبي: التذكرة ٣/٣٢١.

(٢) البداية والنهاية ٩١/١٢.

(٣) لسان الميزان ٤/١٩٨.

٢ - ابن حزم المجتهد :

وابن حزم كما هو إمام في كل علوم الاسلام ، هو مجتهد من مجتهدى أئمة المسلمين ، في التفسير والحديث والفقه ، قد استكمل جميع أدوات الاجتهاد ، من علم كامل ، وأدب شامل ، وأصول عامة . مع فهم صائب ، وذكاء غالب ، في تقي وورع وصلاح ، وهو صاحب مذهب من مذاهب أهل السنة والجماعة ، له أصوله وقواعده ، ومبادئه وأهدافه ، وله كتبه ورسائله ومدونات ، مطولة ووسيلة ومختصرة ، وله التلاميذ والأتباع والأنصار ، والدعاة اليه بين القدامى والمحدثين ، ترجم له منهم عشرات ، وخصه بالترجمة من بينهم علماء وأدباء أعلام ، ومؤلفات ابن حزم تعتبر المرجع والحجة منذ ألف سنة ، اعتمدها أئمة من المشرق وأئمة من المغرب ، فيما ألفوه ، أو درّسوه ، أو قضوا به ، أو حكموا فيه ، أو نقلوه من مذاهب .

وقد اعترف لابن حزم بالاجتهاد المطلق في الفقه وعلوم الإسلام طائفة من العلماء ، فيهم معاصروه وتلاميذه ، ومن جاء بعدهم مشرقاً ومغرباً ، فن الاندلس والمغرب الحافظ الحميدي (٤٢٠ - ٤٨٨) وهو معاصر له وتلميذه ، قال :

كان أبو محمد بن حزم حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه ، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة ، متفتناً في علوم جمة ، عاملاً بعلمه ، زاهداً في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه قبله ، في الوزارة

وتدبير الممالك ، متواضعاً ذا فضائل جمة ، وتوالت كثرة ، في كل ما تحقق به من العلوم ، وجمع من الكتب في علم الحديث والمصنفات والمستندات كثيراً ، وسمع سماعاً جماً ، وما رأينا مثله فيما اجتمع له ، مع الذكاء وسرعة الحفظ ، وكرم النفس ، والتدين ، وكان له في الآداب والشعر نفس واسع ، وباع طويل ، ما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه ، وشعره كثير ، قد جمعناه على حروف المعجم^(١) وقال عبد الواحد المؤرخ المراكشي ، المتوفى سنة ٦٤٧ :

كان ابن حزم وزيراً للمستظهر بالله عبد الرحمن بن هشام الأموي وهو اليوم أشهر علماء الأندلس ، وأكثرهم ذكراً في مجالس الرؤساء ، وعلى ألسنة العلماء ، وقد كثر أهل مذهبه وأتباعه عندنا بالأندلس اليوم — بعد وفاته بما يقرب من قرنين —^(٢) .

ومن المشرق اعترف لابن حزم بالاجتهاد جماعة ، منهم : ابن خلكان (٦٠٨ — ٦٨١) المؤرخ الشامي . والحافظ الذهبي (٦٧٣ — ٧٤٨) الامام الشامي كذلك ، قال ابن خلكان :

كان ابن حزم حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه ، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة ، بعد أن كان شافعي المذهب ، فانتقل إلى مذهب الظاهر ، وكان أدبياً ، شاعراً ، طيباً ، له في الطب رسائل ، وكتب في

(١) الجذوة ص ٢٩٠ .

(٢) المعجب ص ٤٦ .

الأدب^(١) وقال النهمي :

ابن حزم الإمام العلامة الحافظ ، رجل من العلماء الكبار ، فيه أدوات الإجتهد كاملة ، تقع له المسائل المحررة ، والمسائل الواهية ، كما يقع لغيره ، وكل واحد يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^(٢) . وقال في سير النبلاء :

ابن حزم الأوحد البحر ذو الفنون والمعارف ، الفقيه الحافظ ، المتكلم الأديب ، رزق ذكاء مفرطاً ، وذهناً سيالاً ، وكتباً نفيسة كثيرة وزر في شيبته ، وقد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر ، وهو رأس في علوم الإسلام ، متبحر في النقل عديم النظير ، وكان ينهض بعلوم جمة ، ويحيد النقل ، وفيه دين وخير ، ومقاصده جميلة ، ومصنفاته مفيدة ، وقد زهد في الرياسة ، ولزم منزله مكباً على العلم ، فلا تغلو فيه ، ولا تنجفو عنه ، وقد أثني عليه قبلنا الكبار .

وترجمة ابن حزم توجد عند كل من كتب في تراجم الرجال ، في معاجم المحدثين ، والفقهاء ، والأدباء ، والفلاسفة ، والحكام ، والأطباء ، وفي جميع معاجم الأعلام عامة ، مغاربة ومشاركة . وفي عصرنا هذا كثر أنصار ابن حزم والمعجبون به ، في مختلف أقطار

(١) وفیات الاعيان ١٣/٣ .

(٢) تذكرة الحفاظ ٣٢١/٣ .

الأرض ، مسلمون وأجانب ، فطبعوا العديد من كتبه ورسائله ويزيد المطبوع منها على ثلاثين كتاباً ورسالة ، في نحو من عشرة آلاف صحيفة ، وترجم بعضها إلى غير ما لغة من لغات العلم والأدب ، وبعض كتبه كان ولا يزال يدرس في جامعات الغرب والشرق ، وجامعات العرب والعجم . وكتب عنه في هذا القرن الكثير من التراجم ، في الكتب والمعاملات ، والمجلات العلمية والأدبية ، وخص بالمؤلفات من المسلمين والأجانب ، وأهم كتاب صدر عنه لمسلم ، هو كتاب ابن حزم ، حياته وعصره ، آراؤه وقبه . في مجلد . لصديقنا العلامة الشيخ محمد أبو زهرة حفظه الله . وأهم كتاب صدر عنه لأجنبي ، هو كتاب ابن حزم وتاريخه المقارن للأديان . للعلامة الراهب آسين بلاسيوس الأسباني في خمس مجلدات .

ولا يزال العلماء والباحثون في مختلف أقطار العالم ، يوالون البحث في المكاتب الخاصة والعامة ، عن آثار ابن حزم ومؤلفاته ، فيظهر لهم منها الجديد مما كان يظن أنه ضاع أو أريد ، فيما ضاع وأريد من كتب الاسلام والمسلمين ، وخاصة في الأندلس بقسميها : اسبانيا والبرتغال .

وستبقى معالم ابن حزم وصورته ، على كثرة ما كتب عنها ، تحتاج الى المزيد من الكشف والتجلية ، وأرجو أن يكون لي النصيب الوافر من ذلك الكشف وتلك التجلية ، بكتابي عنه : ابن حزم ، آله

ومشيخته وتلاميذه ، علومه ومؤلفاته ، حديثه ومسنده . وينتظر ظهوره في ثلاث مجلدات ، بهون الله وتوفيقه .

٣ - كتاب المحلى :

ما رأيت في كتب الاسلام مثل : المحلى لابن حزم . والمغني لابن قدامة .

كلمة قالها العز بن عبد السلام البمشقي (٥٧٧ - ٦٦٠) سلطان العلماء ، وإمام الشافعية المجتهد ، وتناقلتها عنه معاجم الرجال ، في التعريف بمقام كتاب المحلى ، وكتاب المغني ، والإشادة بهما ، وأعادها مستشهداً بها أئمة الحديث وأعلام التراجم ، منهم الحافظ الذهبي في كتابه تذكرة الحفاظ^(١) والحافظ ابن حجر في كتابه لسان الميزان^(٢) . وقال الذهبي في سير النبلاء : قلت :
لقد صدق الشيخ عز الدين .

وكل ما أدونه في هذه المقدمة : المحلى لابن حزم وخصائصه . يعتبر شرحاً لكلمة العز بن عبد السلام وبياناً لها .

وكتاب المحلى هو واحد من كتب أربعة لابن حزم ، دون فيها

(١) ٣٢١/٣ .

(٢) ١٩٨/٤ .

فقده ومذهبه : الإيصال ، وهو أكبرها . والحاصل ، أوسطها .
والمحلى ، يليهما . والمحلى ، أصغرها .

فالمحلى : مسائله الفقهية مختصرة .

والمحلى : شرح مختصر على المحلى . وسماه الذمى في سير النبلاء :
كتاب المحلى بالآثار في شرح المحلى بالاختصار .

والحاصل : أصل للإيصال . وسماه الذمى في سير النبلاء :
كتاب الحاصل الحافظ لجل شرائع الإسلام . في مجلدين .
والإيصال : شرح على الحاصل مبسط ومفصل .

وقد تحدث ابن حزم عن هذه الكتب في كتابه المحلى ، فقال "عن
المحلى ، والمحلى ، مخاطباً طلابه المبتدئين :

وقتنا الله وإياكم لطاعته ، فإنكم رغبتم : أن تعمل للمسائل المختصرة
التي جمعناها في كتابنا المرسوم : بالمحلى . شرحاً مختصراً أيضاً ، فنقتصر
فيه على قواعد البراهين بغير إكثار ، ليكون مأخذه سهلاً على الطالب
والمبتدئ ، ودرجاً له إلى التبحر في الحجاج ، ومعرفة الاختلاف ،
وتصحيح الدلائل المؤدية إلى معرفة الحق ، مما تنازع الناس فيه ،
والإشراف على أحكام القرآن ، والوقوف على جبهة السنن الثابتة
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وتمييزها عما لم يصح ،

والوقوف على الثقات من رواة الأخبار ، وتمييزهم من غيرهم ،
والتنبيه على فساد القياس ، وتناقضه ، وتناقض القائلين به .

وقال عنه أيضاً في ثنايا مسائله وأسفاره ^(١) :

وإنما كتبنا كتابنا هذا للعامي ، والمبتدى ، وتذكرة للعالم .

وقال عن الإيصال في ثنايا المحلى ^(٢) :

فكل ما روى في ذلك — من نصوص القرآن والسنة والإجماع —
منذ أربع مائة عام ونيف وأربعين عاماً ، من شرق الأرض إلى غربها ،
قد جمعناه في كتابنا الكبير المعروف : بكتاب الإيصال .
وتحدث تلميذه الحافظ الحميدي عن الإيصال وأصله الخصال ، في
كتاب جذوة المقتبس ^(٣) فقال :

وألف — ابن حزم — في فقه الحديث كتاباً كبيراً ، سماه : كتاب
الإيصال إلى فهم كتاب الخصال ، الجامعة لجلل شرائع الإسلام في
الواجب والحلال والحرام ، وسائر الأحكام على ما أوجه القرآن والسنة
والإجماع . قال الحميدي :

أورد فيه أقوال الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم من أئمة المسلمين في
مسائل الفقه ، والحجة لكل طائفة وعليها ، والأحاديث الواردة في ذلك ،

(١) ٣٣/٥

(٢) ٤١٥/١٠

(٣) ص ٢٩٠

من الصحيح، والسقيم بالأسانيد، ويان ذلك كله، وتحقيق القول فيه .
وذكر القاضي صاعد معاصر ابن حزم في كتابه أخبار الحكماء :
أنه رأى كتاب الإيصال في أربعة وعشرين مجلداً ، بخط مؤلفه ابن حزم .
وكان في غاية الإدماج^(١) . يريد بالإدماج : الخط الدقيق المرصوص ،
الذي لو كتب بخط أوسع ، لأخذ مسافة أكبر ، وبلغ مجلدات أكثر .
وقال الذهبي في سير النبلاء : كتاب الإيصال في خمسة وعشرين
ألف ورقة .

وذكر الحاج خليفة (١٠١٧ - ١٠٦٧) العالم التركي ، أن : كتاب
الحصول الجامعة لمحصل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام
في مجلد لابن حزم ، وشرحه له ، وسماه : الإيصال الى فهم كتاب
الحصول . قال : وهو شرح كبير ، أورد فيه أقوال الصحابة ، والتابعين
ومن بعدهم من الأئمة ، في مسائل الفقه ودلائله^(٢) .
وقد اعتنى بالمحلى جماعة من العلماء ، فاختصروه ، وقدوه ،
وحشوا عليه .

اختصره أبو حيان المفسر الأندلسي المصري ، قال الحافظ : سماه
النور الأجل في اختصار المحلى^(٣) وقال خليفة : سماه الأنور الأعلى^(٤) .

(١) ياقوت : معجم الادباء ٨٦/٥

(٢) كشف الظنون ٤٦٢/١

(٣) الدور الكامنة ٣٠٥/٤

(٤) كشف الظنون ٣٩٤/٢

ولعل في تسمية خليفة تصحيحاً .

واختصره الحافظ الذهبي ، وسماه : المستحل في اختصار المحلى^(١) .

ولخليفة في كشف الظنون^(٢) تخاليط وأغاليط في المحلى والكلام عنه ، فزعم : أن للبدر الغزي على المحلى حاشيتين . وما أظنها إن كانا : إلا حاشيتين على المحلى على جمع الجوامع في الأصول . لا على المحلى لابن حزم . وزعم :

أن لمحبي الدين محمد بن علي المعروف : بابن العربي المالكي ، المتوفى سنة (٥٤٦) : مختصراً على المحلى . سماه المعلى في اختصار المحلى . قال : وهو من أحسن المختصرات ، مع الإحاطة على مذهب السلف .

وهذا الاسم مطابق لاسم ابن العربي شيخ الصوفية المشهور ، ولكنه ليس مالكيّاً ، ولم يعرف يوماً بالمالكي ، وإنما كان ظاهريّاً ، ولم يمّ سنة (٥٤٦) وإنما مات سنة (٦٣٨) واسم الكتاب كما ذكره ، هو كتاب في الرد على المحلى ، لا في اختصاره . واسمه : المعلى في الرد على المحلى . وهو لشيخ المالكية : ابن زرقون الاندلسي (٥٠٢ - ٥٨٦)^(٣) والذي يعرف بابن العربي المالكي ، هو : محمد بن

(١) نكت الهميان ص ٢٤١

(٢) ٢٩٤/٢

(٣) ابن الأبار : النكمة ٢/٣٣٠ وابن فرحون : الديباج ص ٢٨٦ .

عبد الله الإشبيلي ، صاحب أحكام القرآن ، وعارضة الأحوزي ، وغيرهما . وهو لا يعتني بكتب ابن حزم فيختصرها ، ولكنه يرد عليه ويتناول ، إذهو من خصومه المشاهير . وقدمات قريباً من السنة التي ذكرها خليفة . مات سنة (٥٤٣)

وزعم خليفة : أن المحلى ، في الخلاف العالي في فروع الشافعية . وأنه : في ثلاثين مجلداً . والمحلى في الخلاف العالي ، ولكن ليس في فروع الشافعية فقط . ولكنه في فروع جميع الفقهاء من الصحابة فمن بعدهم الى القرن الخامس . وليس هو في ثلاثين مجلداً . وإنما ذلك كتاب الإيصال لابن حزم . والمحلى في أحد عشر مجلداً فقط . وطريقة ابن حزم في المحلى ، أن يقول : مسألة . ثم يقول : قال أبو محمد — وهي كنيته — أو قال علي — وهو اسمه — ويعني بذلك نفسه . يذكر فقهه ، ثم يستدل عليه بآية ، أو حديث ، ويسوقه بسنده منه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد يذكره من طرق مختلفة متعددة ، وكلها مسندة ، وقد يستدل بالاجماع ، والاجماع عنده هو إجماع علماء كل عصر إذا لم يتقدم قبله في تلك المسألة خلاف^(١) ويعني بالعلماء : المجتهدين الذين حفظت عنهم الفتيا من الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ، وعلماء الأمصار ، وأئمة الحديث ، ومن

تبعهم^(١) وقد يستدل بآية ، وحديث ، وإجماع ، في المسألة الواحدة ، وقد يقتصر على الموجود منها في الاستدلال لتلك المسألة .

ثم يذكر في المسألة مع فقهه : فقه الصحابة ، والتابعين ، ومن تبعهم ، الى فقه الثلاثة : أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وقد يذكر فقه بعض كبار أصحابهم ممن لم يستهلك في التقليد ، يقول : وأما من استهلك في التقليد فلم يخالف صاحبه في شيء ، فليس أهلاً أن يذكر في أهل الفقه ، ولا يستحق أن يلحق اسمه في أهل العلم ، لأنه ليس منهم^(٢) . ولا يذكر فقهاً لأحمد إلا نادراً جداً — إذ أحمد عند الاندلسيين إمام في الحديث فقط — ومن ذلك كتاب الحافظ ابن عبد البر الاندلسي : الاتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء . وقد يذكر فقه من جاء بعد الثلاثة إلى منتصف القرن الخامس . والمسائل مرقمة بالتسلسل من واحد ، الى آخر مسألة منها رقم (٢٣٠٨) .

وكل تلك الآراء والمذاهب يوردها بسنده منه إلى قائلها ، فيصحح ، ويضعف ، ويعدل ، ويجرح ، ويقبل ، ويرفض ، ويقارن بين فقهه وفقه غيره من جميع من ذكر ، ويناقش أدلتهم وحججهم بلغة علمية أدبية ، في بيان وإيضاح ، رائعين اشتهر بهما فقهاء الاندلس في كتابتهم للفقه . إذ من عادتهم أنهم يدرسون الأدب قبل أن يدرسوا

(١) مراتب الاجماع ص ١٢

(٢) الاحكام ١٠١/٥

الفقه ، وكان ابن حزم إمامهم البارز في ذلك .
وابن حزم قن قضايا الفقه ، ودونها مسائل ، كل مسألة قضية قائمة
بنفسها ، أدلة ومقارنة ومناقشة ، ثم جاء بعده المالكية بثلاثة قرون ،
فقلدوه ، وكتب شيخهم المجاهد الشهيد ابو القاسم ابن جزى الاندلسي
(٦٩٣ - ٧٤١) فقه المالكية مقتناً مقارناً بفقه الأئمة الأربعة :
أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد . وسماه : القوانين الفقهية .
وقهاه الاندلس : ابن حزم ، والمالكية ، كانوا الأئمة للغرب والشرق ،
في وضعهم أحكامهم وقوانينهم مدونة مواد ومسائل متسلسلة بالأرقام .
ومسائل المحلى بلغ عددها : ثمانية مسائل وثلاثمائة وألني مسألة
(٢٣٠٨) منها ما هو في أسطر ، وصفحة ، وصفحات ، ومنها ما هو
في عشر صفحات ، وفي عشرين ، وفي ثلاثين ، وفي أكثر من ثلاثين .
كالمسائل : (٢٦٦) و (٨٣٥) و (١٠٩٨) و (١٣٩٤)^(١) ولها نظائر
كثيرة في جميع مسائل الكتاب ، وهي أشبه برسائل محرومة مستقلة في بابها .
والمحلى في أحد عشر مجلداً ، يشتمل على ثمان وثمانين وثلاثمائة
وأربعة آلاف (٤٣٨٨) صفحة .

والمحلى آخر مؤلفات ابن حزم ، مات رحمه الله ولما يتمه بعد ،
فأتمه ولده الفضل أبو رافع من كتاب والده الكبير الإيصال ، مختصراً
منه مسائله وملخصاً لها . وينتهي المحلى كما ألفه ابن حزم عند آخر المسألة :

(١) المحلى ١٩١/٣ و ١١٧/٧ و ٤٧٨ و ٢٧٨/٨ .

(٢٠٣٣) في الصفحة (٤٠١) من المجلد العاشر . ويتبدى ما أتم به أبو رافع المحلى من أول المسألة : (٢٠٢٤) إلى آخر مسائل المحلى : (٢٣٠٨) من آخر المجلد العاشر، إلى آخر المجلد الحادي عشر آخر الكتاب. فلتخص أبو رافع من الإيصال لوالده خمساً وثمانين ومائتي (٢٨٥) مسألة ، في ست وأربعين وخمسمائة (٥٤٦) صفحة . وقد سجل ناشر المحلى وطابعه الاستاذ الشيخ منير الممشقي - رحمه الله - في هامش صفحة (٤٠١) من المجلد العاشر، ما يأتي : وجد في هامش النسخة رقم (١٤) ما نصه : من هنا إلى آخر الجزء - ويعني آخر المحلى في النسخة المخطوطة - مختصر من كتاب الإيصال لابي محمد بن حزم، اختصره ولده أبو رافع وكل به كتاب المحلى على ما ذكر عنه .

وبهذه التهمة المحلى حفظ لنا التاريخ طائفة من كتاب الإيصال، الموسوعة العظيمة الجامعة لمذاهب فقهاء الاسلام ، طيلة قرون خمسة ، من عهد الصحابة رضی الله عنهم الى ما قبل وفاة ابن حزم رحمه الله بضع سنوات، الى منتصف القرن الخامس . وهي موسوعة قيمة ، لم يسبق لها نظير ولا مثيل في تاريخ الاسلام ، لا قبل ابن حزم رحمه الله ولا بعده . وإذا قال العز بن عبد السلام سلطان العلماء رحمه الله عن مختصر الإيصال : المحلى ، لم يكتب في الاسلام مثله ، وضم اليه المغنى لابن قدامة ، فإذا يقول لو رأى الإيصال ؟ وبلا شك لأفرده بقوله :

لم يكتب في الاسلام مثله . على الأقل ، ولما ضم إليه في الشبه والنظير
لا مغني ابن قدامة ، ولا غيره من كتب أهل الأرض جميعاً .

ولكن هذا النص من الايصال الذي حفظه لنا ابو رافع رحمه
الله ، ليس نصاً خالصاً كما تركه ابن حزم ، فقد تصرف فيه بالحذف
والإيجاز والتلخيص ، بحيث ضاع منه أسلوب ابن حزم في بيانه
وحجابه وبلاغته ، كما حذف منه كل نقاشه القاسي وحملاته على الخصوم .
ويوم يعثر على الايصال أو بعضه في جهة من جهات العالم ، سيكون
يوم فتح على العلماء والفقهاء فوق كوكب الارض .

والفضل أبو رافع متمم المحلى والحافظ لنا طائفة صالحة من إيصالات
أبيه : هو علم من أعلام الجهاد والعلم والادب ، كآبيه علي ، وجده
أحمد بن سعيد ، وكما كان نجيب الآباء والاجداد ، كان نجيب الأبناء
والأحفاد ، فولداه : علي بن الفضل ، والفتح بن الفضل ، وحفيده أبو عمر
أحمد بن علي بن الفضل المتوفى سنة (٥٤٣) كلهم عالم وأديب كسلفهم .
والفضل أبو رافع بفضل أولأ حفظ لنا علم أبيه ومؤلفاته ، وعنه روى
القاضي صاعد بن أحمد الاندلسي : أنه اجتمع عنده بخط أبيه من
تأليفه نحو من أربعمائة مجلد ، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة .
كان الفضل من أمراء المعتمد بن عباد حاكم إشبيلية وقواده ، واستشهد
في يوم الجمعة متصفاً رجب سنة (٤٧٩) في معركة الزلاقة الشهيرة في

تاريخ الاندلس والمغرب^(١) .

ولو ذهبنا نجرد علوم المحلى ومعارفه بأجزائه الأحد عشر ، لجردنا منه مجلداً في فقه ابن حزم ، ومجلداً في أحكام القرآن ، ومجلداً في أحكام الحديث ، ومجلداً في حديث ابن حزم المسند ، ومجلداً في فقه الصحابة والتابعين ، ومجلداً في فقه الصحابة والتابعين ، ومجلداً في فقه تابعي التابعين الى منتصف القرن الخامس ، ومجلدين في الرد على فقه الأحناف ، ومجلدين في الرد على فقه المالكية ، ومجلداً في الرد على فقه الشافعية ، والظاهرية ، وغيرهم من المذاهب .

فوصفُ ابن حزم للمحلى في ديباجته بأنه في: معرفة الاختلاف ، وتصحيح الدلائل المؤدية الى معرفة الحق ، مما تنازع فيه الناس ، والإشراف على أحكام القرآن ، والوقوف على جمهرة السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وتمييزها بما لم يصح ، والوقوف على الثقات من رواة الاخبار ، وتمييزهم من غيرهم ، والتنبه على فساد القياس ، وتناقضه ، وتناقض الفاتلين به .

فوصفُ المحلى هذا ، هو وصف الإيصال — أصل المحلى — كما تحدث عنه تلميذ ابن حزم: الحافظ الحميدي ، فقال : أورد فيه أقوال

(١) ابن بشكوال : الصلة ٤٤٠/٢ وابن خلكان : وفیات الأعيان ١٦/٣ وابن الأبار : التكملة ٥٤/١ ط مصر و ص ٢٠٠ و ٢٧٦ ط بلسية . وصاعد : طبقات الأمم ص ١٠١ .

الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم من أئمة المسلمين ، في مسائل الفقه ،
والحجة لكل طائفة وعليها ، والأحاديث الواردة في ذلك ، من
الصحيح والسقيم بالأسانيد ، وبيان ذلك كله ، وتحقيق القول فيه .
ومن هنا حق لنا وصح ، في عمل معجمنا هذا — ولم نجد فيه إلا
فقه ابن حزم من المحلى — أن نسميه : معجم فقه ابن حزم
الظاهري .

٤ (فقه ابن حزم :

فقه ابن حزم ، هو فقه القرآن ، وفقه السنة ، وفقه الاجماع ،
لا فقه له غيره ، ولا يدين الله بفقه سواه ، ويرفض كل
فقه عداه .

وابن حزم لا يعتبر القياس ، ولا يراه حجة ، ويقول في
الأحكام " : فأين للقياس مدخل ؟ والنصوص قد استوعبت كل
ما اختلف الناس فيه ، وكل نازلة تنزل الى يوم القيامة باسمها .

وهو قد برهن على قوله هذا ، بأن كتب في الفقه عشرات
المجلدات : الايصال ، والحصل ، والمجلى ، والمحلى ، وغيرها . وكتب
في جميع أبواب الفقه ، وقضايا الناس ، وما يحدث لهم من نوازل
طيلة خمسة قرون ، ولم يحتاج في كل ذلك إلى قياس ، وإنما هو فقه
الكتاب والسنة والاجماع .

وابن حزم يعتقد بأن التقليد بدعة لم تكن معروفة في القرون الثلاثة الفاضلة . وإنما حدثت في القرن الرابع ، وأن العلماء يجمعون على ذلك ، فيقول : ان هذه البدعة العظيمة — يقول : نعتي التقليد — إنما حدثت في الناس ، وابتدئ بها ، بعد الأربعين ومائة من تاريخ الهجرة ، وبعد أزيد من مائة عام وثلاثين عاماً ، بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأنه لم يكن قط في الاسلام قبل الوقت الذي ذكرنا مسلم واحد فصاعداً على هذه البدعة ، ولا وجد فيهم رجل يقد عالمًا بعينه ، فيتبع أقواله في الفتيا ، يأخذ بها ، ولا يخالف شيئاً منها^(١) ويقول : ثم لاشك عند أحد من اهل العلم في أنه لم يكن قط في عصر التابعين أحد أتى إلى قول تابع أكبر منه ، أو إلى قول صاحب فأخذ به كله كما ذكرنا ، ثم لاختلاف بين أحد من اهل العلم في أنه لم يكن في القرن الثالث أحد أتى إلى قول تابع ، أو قول صاحب فأخذ به كله . فهذا الاجماع المقطوع به المتيقن ، في ثلاثة أعصار متصلة ثم هي الأعصار المحمود^(٢) .

ويرى أن هذا الفقه كاف للناس ، وهو حسبهم ، فيقول في المحلى (٤) :
حسبنا اتباع ما قال الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، عرفه من

(١) الاحكام ١٤٦/٦ .

(٢) ١٩٠/٤ ويشير بالأعصار الفاضلة : لحديث البخاري ومسلم ، عن ابن مسعود ، عن النبي صلوات الله عليه أنه قال : خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . المقاصد ص ٢٠٨ .

عرفه، وجهله من جهله، وما من شريعة اختلف الناس فيها الا قد علمها بعض السلف، وقال بها، وجهلها بعضهم فلم يقل بها.

ويطيع في ذلك رسول الله صلوات الله عليه طاعة الجندي لقائده لا يسأله: لم؟ وفيم؟ فيقول في المحلى^(١): أترى؟ لو أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل أهل مدينة بأسرها؟ أو بقتل أمهاتنا؟ وآبائنا؟ وأقنسنا؟ كما أمر موسى عليه السلام قومه بقتل أنفسهم، اذ أخبر الله تعالى بذلك في قوله: فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم. أكان يكون في الاسلام نصيب لمن يعتد عن ذلك؟ إن هذا لعظيم جداً. ويرى أنه ما انتشرت البدع في الدين إلا لترك السنن. فيقول في المحلى^(٢) وما رأينا قط سنة مضاعة، إلا والى جنبها بدعة مضاعة، ونعوذ بالله من الخذلان.

وابن حزم في فقهه لا يحكم إلا الكتاب والسنة، ولو صار دون الناس حزباً، وعليهم حرباً، عاش على ذلك، ومات عليه مغتبطاً، قال في الأحكام^(٣). اللهم إني أعلم أنا لا نحكم أحداً إلا كلامك، وكلام نبيك — الذي صليت عليه وسلمت — في كل شيء مما شجر بيننا، وفي كل ما تنازعنا فيه واختلفنا في حكمه، وأتينا لا نجد في أنفسنا حرجاً مما قضى به نبيك، ولو أسخطنا بذلك جميع من في الارض وخالفناهم

(١) ٨٣/١١

(٢) ٤٦١/٨

(٣) ١٠٠/١

وصرنا دونهم حزباً ، وعليهم حرباً ... وقال^(١) : عن عامر بن مطر قال : قال لي حذيفة في كلام : فأمسك بما أنت عليه اليوم ، فإنه الطريق الواضح ، كيف أنت يا عامر بن مطر ؟ إذا أخذ الناس طريقاً ، والقرآن طريقاً ، مع أيهما تكون ؟ قال عامر : فقلت له : مع القرآن أحىي ، مع القرآن أموت قال له حذيفة : فأنت إذا أنت ! .

قال أبو محمد - ابن حزم - : اللهم إني أقول كما قال عامر : أكون والله مع القرآن ، أحىي متمسكاً به ، وأموت إن شاء الله متمسكاً به ، ولا أبالي بمن سلك غير القرآن ، ولو أنهم جميع أهل الأرض غيروا .

وابن حزم يقول الشعر وينشده في ذلك ويتغنى به . وأن مناه من الدنيا الدعوة إلى القرآن والسنة . فيقول^(٢) :

مناي من الدنيا علوم أبها وأنشرها في كل باد وحاضر
دعاء إلى القرآن والسنن التي تناسى رجال ذكرها في المحاضر

وابن حزم حين يجعل فقه الكتاب والسنة فقهه ، يدعو إلى ذلك الفقهاء ، وينعى عليهم تركهم له ، وينصحهم بالعودة إليه ، فهو وحده

(١) ١٨٥/٤ .

(٢) ابن بشكوال : الملة ٣٩٥/٢ .

الحق والعدل ، وفيه الهدى والفوز . فيقول في الاحكام ^(١) : ولكن أصحابنا ^(٢) — يغفر الله لهم ويسددهم — أضربوا عن الواجب عليهم من تدبر احكام القرآن ، ورواية أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واختلاف العلماء ، ومعرفة مراتب الاستدلال المرفق بين الحق والباطل ، واقبلوا على ظلمات بعضها فوق بعض ، من قراءة طروس معكة مملوءة من : قلت . أرايت ؟ فتنعوا بجوابات لا دلائل عليها ، وأنفوا في ذلك أعمارهم ، فصفرت أيديهم من معرفة الحقائق ، وظلموا من اغتر بهم ... قطعوا أيامهم بالترهات ، ولو اعتنوا بما ألزمهم الله تعالى الاعتناء به ، من تدبر القرآن ، وتبع سنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لاستناروا واهتدوا ، ولاستحقوا بذلك الفوز والسبق . ويقول :

إنما نحن منبهون على ما أمرنا الله تعالى ، وموقفون على مواضع التي مر عليها من يمر غافلاً أو معرضاً ، ومنذرون قومنا فيما تفقهن فيه ، ونفرنا لتعلمه ، ولا نقول من عند أنفسنا شيئاً ، ولم يبع الله تعالى ذلك لاحد قديماً ولا حديثاً ^(٣) .

هذا هو فقه ابن حزم ، وهو فقه الكتاب والسنة وما أجمع عليه المسلمون ، هدف الى ذلك وتحراء ، وبث الدعوة اليه ، ودعا للمسك

(١) ١٠٣/٦ .

(٢) يعني بأصحابه : المقلدين من علماء عصره .

(٣) الاحكام ١٢٥/١ .

به، وطرح كل فقه ليس عليه من الله ورسوله سلطان، في خلال المحلى وثنايا مسائله وفي غير المحلى من كتبه. وتلك طريقة القرآن والسنة، في إصدار الأحكام، ثم في حض الناس عليها، وترغيبهم فيها، وترهيبهم من تركها، بين الآي والحديث، استعملها ابن حزم في المحلى، وسائر مؤلفاته. ولا بن العربي الحاتمي في الفتوحات^(١) رؤيا نبوية ترمز إلى أف المعتق لفقه ابن حزم معتق لفقه رسول الله صلوات الله عليه، وما ابن حزم إلا دليل خير لذلك الفقه الحق، وداع إليه.

قال الحاتمي: رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام، وقد عاتق أبا محمد بن حزم المحدث، فغاب الواحد في الآخر، فلم نر إلا واحداً، وهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهذه غاية الوصلة. ويبلغ فقه ابن حزم الذروة في أبواب من الفقه، جدد فيها، واختص فقهه بضم فصول من الأصول والعقيدة إليه، ويدرك ذلك من نظر في فهرس الموضوعات ج ٢/ ١١١١ من هذا المعجم، في أبواب: أصول الشريعة، العقيدة والسمعات، الأديان، الزكاة، الأهلية والأشخاص، الزواج والأسرة، الطلاق، الإرث والوصايا، الاقتصاد، الأيمان، الرق والعق، الذبائح والأطعمة والأشربة، الحظر والاباحة، النظام العام. وقرأ ما تحت هذه الابواب من عشرات المواد، ثم قرأ أدلتها ومقارناتها في المذاهب الفقهية ومناقشتها

في المحلى . وصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث يقول :
إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها .
أخرجه أبو داود في السنن . والحاكم في المستدرک الصحيح ، عن أبي
هريرة رضي الله عنه . والطبراني في المعجم الاوسط عنه أيضاً . قال
السخاوي : سنده صحيح ، ورجاله كلهم ثقات . وصححه العراقي ^(١) .

٥ - فقه آل البيت :

في المحلى من فقه آل البيت رضي الله عنهم طائفة سالحة ، مبنوثة
في جميع مجلدات الكتاب ، يتعذر وضع اليد على كل صفحة منها
بالترقيم ، تبلغ العشرات من الصفح والاوراق ، ولهم أحكام وفتاوى
في الكثير من قضايا الفقه وأبوابه ، بعضهم أكثر ، وبعضهم أقل ، ذكر
ابن حزم أسمائهم مع فقهاء الصحابة والتابعين ، ومن جاء بعدهم من المجتهدين ،
في الاحكام ^(٢) وخصهم برسالة مستقلة طبعت مع جوامع السيرة له ^(٣) وهم :
فاطمة بنت رسول الله ، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وأمير
المؤمنين الحسن بن علي ، والإمام الحسين بن علي ، والعباس بن عبد المطلب
عم النبي ، والحبر عبد الله بن عباس ، والإمام محمد - ابن الحنفية -
ابن علي بن أبي طالب ، والإمام عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن

(١) الحاكم : المستدرک ٥٢٢ . والسخاوي : المقاصد الحسنة ص ٥٨ والزبيدي :

شرح الإحياء ٢٥/١ .

(٢) ١٧٦/٤ و ٩٢/٥ - ١٠٥ .

(٣) ص ٣١٩ - ٣٣٥ .

الحسن السبط بن علي ، والإمام علي زين العابدين بن الحسين بن علي ،
والإمام محمد الباقر بن علي زين العابدين ، والإمام جعفر الصادق بن
محمد الباقر ، وعبد الله بن محمد بن الحنفية ، والحسن بن محمد بن
الحنفية ، وسليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب
والعباس بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب ، رحمهم الله
أجمعين ورضي عنهم .

وعلي وابن عباس ، ذكرهم ابن حزم ضمن سبعة من الصحابة ،
يمكن أن يجمع من قتيبا كل واحد منهم سفر ضخم . والباقر بن محمد
ابن حزم ضمن جماعة من الصحابة ، يمكن أن يجمع من قتيبا جميعهم جزء ،
قال : هو إلى الصغر أقرب منه إلى الكبر .

والظفر بفقهِ آل البيت ظفر بالعدل والهدى ، وبالأمان من
الضلال ، وبكتاب الله مقترناً به حتى دخول الجنة .

وقد خطب بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم حجة
الوداع بعرفة — في مائة ألف من الصحابة أو يزيدون — رواه عنه
جماعة من الصحابة ، فيهم : علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، وزيد
ابن أرقم ، وجابر بن عبد الله ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد الخدري ،
وحذيفة بن اليمان ، رضي الله عنهم . قال جابر : رأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع يوم عرفة ، وهو على ناقته
القصواء يخطب ، فسمعتة يقول : إني تركت فيكم ما إن أخذتم به

لن تضلوا ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي . وقال ابن أرقم : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدهما أعظم من الآخر ، وهو كتاب الله ، حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، لن يفترقا حتى يردا علي الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما ؟ . أخرجه الترمذي في السنن ، وأحمد — قال الهيثمي : إسناده جيد — والبزار في مسندهما ، والطبراني في معجميه : الكبير والوسط ^(١) .

٦ - فقه الصحابة :

في المحلى من فقه الصحابة رضي الله عنهم ، قسم كبير ، يبلغ المئات من الصفحات ، تظل الكثير من مسائله وقضاياها ، وتناثر في جميع أبواب الكتاب ، وفي جميع أجزائه ، يصعب وضع رقم على كل سطر وصفحة دون فيها فقههم ، ولا غنى لمريد ذلك عن قراءة جميع المحلى ، وقد ذكر ابن حزم قهاء الصحابة فعدم رجلاً وامرأة وأحصى قضاياهم التي أفتوا فيها ، في الأحكام ^(٢) في مواضع منه في الأجزاء : الرابع ، والخامس ، والسادس ، والسابع . وخصصهم برسالة مستقلة ، منشورة مع جوامع السيرة له ^(٣) فقال :

(١) ابن الأثير : جامع الاصول ١٨٧/١ والميني : مجمع الزوائد ١٦٢/٩

(٢) ١٢٦/٤ و ١٠٥ - ٩٢/٥ .

(٣) ص ٣١٩ - ٣٣٥ .

لقد تقصينا من روي عنه - من الصحابة - فتيا في مسألة واحدة فأكثر ، فلم نجد هم إلا مائة وثلاثة وخمسين (١٥٣) بين رجل وامرأة ، مع شدة طلبنا في ذلك وتهمنا ، وليس منهم مكثرون إلا سبعة فقط ، وعدم في الرسالة الخاصة وقال : هم مائة واثان وستون (١٦٢) مكثرون ، ومتوسطون ، ومقلوب ، فالمكثرون هم : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعائشة أم المؤمنين ، رضي الله عنهم . قال : يمكن أن يجمع من قه كل واحد منهم سفر ضخم .

وقد كنت وجهت منذ سنوات طلاباً لنا سبعة من خريجي جامعة دمشق ، فتوزعوا هؤلاء الصحابة السبعة ، وجمعوا فقههم من المحلى مبوباً معنوياً ، وجعلوه رسائلهم الجامعية ، وكنت المشرف فيها عليهم فكان قه عائشة من نصيب طالبة ، وصدرت مطبوعة على الآلة الكاتبة ، ولا تقل الواحدة منها عن مائة صفحة ، وبعضها تزيد عن ذلك .

والمتوسطون من قه الصحابة عشرون هم : أبو بكر الصديق ، وعثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عوف ، وطلحة بن عبيد الله ، واليزيد بن العوام ، وعبد الله بن الزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ومعاذ بن جبل ،

وأنس بن مالك ، وعمران بن حصين ، وعادة بن الصامت ، وسلمان
 الفارسي ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو موسى الأشعري ،
 وأبو بكرة ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وأم سلمة أم المؤمنين ، رضي الله
 عنهم. قال : ويمكن أن يجمع من فنيا كل امرئ منهم جزء صغير جداً.
 والباقون مقلون في الفتيا ، لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة
 والمسألان والزيادة اليسيرة على ذلك فقط ، قال : ويمكن أن يجمع
 من فنيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصي والبحث ، ومرة قال :
 جزء إلى الصغر أقرب منه إلى الكبير . رضي الله عنهم. قال : وما فاتنا
 منهم - إن كان فات - إلا يسير جداً ، ممن لم يرو عنه إلا مسألة
 واحدة أو مسألان .

وقد روي عن فقهاء الصحابة أزيد من عشرين ألف قضية .

٧ - فقه التابعين :

وفي المحلى من فقه التابعين ، وتابعيهم ، وفقه الأئمة المنقرضة
 مذاهبيهم ، إلى منتصف القرن الخامس ، المئات من الصفحات كذلك
 يوجد في كل مسألة من مسائل الكتاب ، وفي كل باب من أبواب
 الفقه ، ووضع اليد على كل فقيه منهم بالارقام من صفحات المحلى
 وأجزائه متعسر ، وهم في أعدادهم يبلغون المئات ، وكلهم فقيه مجتهد ، وقد
 ذكرهم ابن حزم في الاحكام باسمائهم في أربع عشرة صفحة^(١)

ورسائله المختصة بالمجتهدين من الصحابة إلى عصره ، وسماها : أصحاب الفتيا من الصحابة فمن بعدهم إلى زماننا على مراتبهم في كثرة الفتيا^(١) في سبع عشرة صفحة . قال في خاتمتها : وهؤلاء أهل الاجتهاد ، من أهل العناية ، والتوفر على طلب علم أحكام القرآن ، وفقه كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإجماع العلماء ، واختلافهم ، والاحتياط لأنفسهم فيما يدينون به ربهم تعالى ، وقلما فاتنا من أهل هذه الصفة أحد ، وأما من قلده دينه رجلاً ، لا يعدو مذهبه ، فليس من أهل العلم بالاجتهاد ، ولا يذكر في جملتهم ، وإنما يذكر في أهل التقليد .

ونقتصر على ذكر أشهر مشاهيرهم ، وعلى بعض أئمة المذاهب المندثرة منهم ، من لهم فقه في الحلي — من غير آل البيت ، والصحابة ، فقد مضى الحديث عنهم — : من أهل مكة ، من التابعين : عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وعمرو بن دينار ، وعكرمة ، وبعدهم : ابن جريج ، وسفيان بن عيينة . ومن أهل المدينة ، من التابعين : سعيد ابن المسيب ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وعروة بن الزبير ، وأبو سلمة ، وبعدهم : ابن شهاب ، وربيعة ، ومن أهل البصرة من التابعين : الحسن البصري ، وابن سيرين . وبعدهم : أيوب السخيتي ، والحارثان : ابن سلمة ، وابن زيد ، وشعبة . ومن أهل الكوفة ، من التابعين : مسروق ، وعبيدة ، وشرح القاضي . وبعدهم :

إبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير ، وبعدهما : سفيان الثوري . ومن أهل الشام ، من التابعين : أبو إدريس الخولاني ، وجبير بن نفير . وبعدهما : عمر بن عبد العزيز . وبعده : الأوزاعي . ومن أهل مصر ، من التابعين : بكير بن عبد الله الأشج . وبعده : الليث بن سعد . ومن اليمن : عبد الرزاق . ومن خراسان : عبد الله بن المبارك . ومن نيسابور : إسحق بن راهويه ، ومسلم . ومن بخارى : البخاري . ومن بغداد : داود بن علي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وابن جرير . ومن الأندلس : بقي بن مخلد ، وقاسم بن أصبغ . ومن مشايخ ابن حزم الأندلسيين : مسعود بن سليمان أبو الحيار ، ويوسف بن عبد البر . لكل هؤلاء قه في المحلى ، ولغيرهم من المجتهدين ممن لم تذكر أسماءهم من التابعين وتابعيهم ، رحمهم الله أجمعين .

٨ - قه الأربعة :

في المحلى من قه الأئمة الأربعة : أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، إلا أحد ، المئات من التوازل والقضايا ، وقل أن تذكر فيه مسألة ، إلا وفيها من قههم جميعاً ، أو من قه واحد منهم أو اثنين ، وقد قلت قبل : إنه يمكن أن يجرى من المحلى مجلدان في قه الأحناف والرد عليه ، ومجلدان في قه المالكية والرد عليه ، ومجلد في قه الشافعي وداود بن علي وغيرهما والرد عليه .

أما فقه أحد فليس في المحل منه إلا قضايا معدودة ، ومسائل محسوبة ، فأصحاب المذاهب عند ابن حزم : إنما هم ثلاثة رجال فقط : مالك والشافعي وأبو حنيفة ولا مزيد^(١) .

وفي مناقشة فقه الثلاثة ، والرد عليه ، يكون ابن حزم قاسياً عنيماً مع الحنفية والمالكية ، ويكون براً لطيفاً مع الشافعية ، وأما الظاهرية فهم عنده أبعد الناس من التقليد ، فمن قلد أحداً ممن يدعي أنه منهم ، فليس منهم ، ولم يعصم أحد من الخطأ^(٢) .

ومن أجل تلك القسوة وذلك العنف ، قارن ابن العريف (٤٨١ - ٥٣٦) الزاهد الاندلسي المغربي بين لسان ابن حزم وسيف الحجاج . فقال : كان لسان علي بن حزم وسيف الحجاج بن يوسف شقيقين^(٣) ومن أجل ذلك أيضاً قارن الحافظ السخاوي (٨٣١ - ٩٠٢) في الإعلان بالتوخيخ لمن ذم التاريخ^(٤) بين ابن حزم وبين ابن تيمية ، فقال : ومن حصل من بعض الناس منهم نفرة وتحامى عن الاتفاف بعلمهم ، مع جلالتهم علماً وورعاً وزهداً ، لإطلاق لسانهم ، وعدم مداراتهم ، بحيث يتكلمون ويبحرون بما فيه مبالغة ، كابن حزم وابن تيمية ، وهما ممن امتحن وأوذى . وكل أحدهما الأمة يؤخذ من

(١) الأحكام ٥٥/٢ .

(٢) الأحكام ١٢٠/٢ .

(٣) ابن خلكان : وفیات الاعيان ١٣/٤ .

(٤) ص ٦١ .

قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي حياته وصفه معاصروه ومواطنوه بذلك ، فقال أبو مروان بن حيان الاندلسي : فلم يك يلفظ بما عنده بتعريض ، ولا يرفه بتدريج ، بل يصك به معارضه صك الجنادل ، وينشقه أحرّ من الخردل^(١) . ومن أجل ذلك اضطهد ، وأحرقت كتبه ، ومزقت علانية . في الساحات العامة من المدن الاندلسية ، ليسكتوا لسانه ، فاسكت ، وبقي مصلت اللسان ثراً وشعراً إلى أن مات رحمه الله وهو يقول :

وإن تحرقوا القرطاس لا تحرقوا الذي
تضمنه القرطاس بل هو في صدري
يسير معي حيث استقلت ركائي
وينزل إن أنزل ويدفن في قبري
دعوني من إحراق رق وكاغد
وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدري؟^(٢)

وابن حزم مواطن أندلسي ، والإنسان ابن يئته بالطبع كما يقول ابن خلدون فالاندلسيون كالمغاربة اعترفوا من قديم : بأن في طباعهم حدة ، وفي خلقهم شكاسة ، فإذا أرادوا أن يصفوا لطيفاً من بينهم ،

(١) ابن سعيد : المغرب ١/ ٣٥٧ .

(٢) ياقوت : معجم الأدباء ٩٥/٥

وادع النفس سمحها ، قالوا : هو على رقة أهل المشرق^(١) .

على أن علم النفس يقول : إن مع الحدة والشكاسة سلامة الطوية ، وطيبة النفس . وفي حديث - سنده ضعيف - الحدة لا تكون إلا في صالحني أمتي . وأبرارها ، ثم تقي . وخيار أمتي أحداؤهم ، الذين إذا غضبوا رجعوا . قال المناوي : والمراد بالحدة هنا ، الصلابة في الدين^(٢)

نعم الحدة ابن حزم سليمة الطوية ، طيبة العاقبة ، وهي منه صلابة في الدين ، وغيره على الحق ، سرعان ما يرجع بعدها وينفي إلى الموادعة والمؤانسة . فأبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، هم عنده كما هم عند الناس أئمة هدى وخير ، ومجتهدون مأجورون على أي حال ، ناصحون للإسلام والمسلمين ، يدعوا لهم برحمة من الله ورضوان . قال في الاحكام^(٣) .

إن أبا حنيفة ومالكاً رحمهما الله اجتهدا ، وكانا بمن أمر بالاجتهاد ، وجريا على طريق من سلف في ترك التقليد ، فأجرا فيما أصابا فيه

(١) ابن بشكوال : الصلة ٤٢٩/٢

(٢) فيض القدير ٤١٠/٣ و ١١٨/٦ والسخاوي : المقاصد الحسنة ص ١٨٦ وأخرجه الحسن بن سفيان في مسنده . والبعثي في معجم الصحابة . وأبو نعيم في المعرفة . والطبراني في المعجم . وأبو يعلى والديلمي في مسندهما والبيهقي في الشعب . عن علي ، وابن عباس ، وأنس ، وأبي منصور الفارسي ، أو يزيد بن أبي منصور .

(٣) (٣) ١٢٠ و ١٢٢

أجرين ، وأجراً فيما أخطأ فيه أجرأ واحداً . وقال :
 بل كان عندنا مالك رضي الله عنه أحد الأئمة الناصحين ، لهذه
 الملة ، ولكنه أصاب وأخطأ ، واجتهد فوفق وحرم ، كسائر العلماء
 ولا فرق . وقال :

إنهم - أبا حنيفة ومالكاً واحداً - قد نهوا أصحابهم عن تقليدكم ،
 وكان أشدهم في ذلك الشافعي ، فإنه رحمه الله بلغ من التأكيدي اتباع
 صحاح الآثار ، والأخذ بما أوجبته الحجة - : حيث لم يبلغ غيره ، وتبرأ
 من أن يقلد جملة ، وأعلن بذلك ، ففقه الله به ، وأعظم أجره ، فلقد
 كان سبياً إلى خير كثير .

ولحده ابن حزم سبب آخر غير الوسط واليئة ، فلقد كان مريضاً
 بالربو في الطحال ، وهو مرض يثير الخلق ويضجره ، فإذا لم يجد المبتلى
 بذلك من يخاصم خاصم نفسه ، وابن حزم قد جاهر بمرضه معتذراً
 لمن طال عليهم لسانه ، وعاسباً نفسه لما فرط منها . قال في رسالته ،
 في مداواة النفوس ^(١) : لقد أصابني علة شديدة ، وكدت علي ربواً
 في الطحال شديداً ، فوكد ذلك علي من الضجر ، وضيق الخلق ، وقلة
 الصبر ، والنزق ، أمراً حاسبت عليه نفسي فيه ، إذ أنكرت تبدل
 خلقي ، فاشتد عجبني من مفارقتي لطبعي ، وصح عندي أن الطحال
 موضع الفرح ، فإذا فسد تولد ضده .

٩- فقه المرأة :

وكما عُنيَ ابن حزم بفقه الرجال ، فدونه ، وناقشه ، فقبل منه ورد . كذلك عُنيَ بفقه المرأة ، فدونه ، وناقشه فقبل منه ورد كفعله بفقه الرجال سواء .

وفي المحلى من فقه المرأة صحاية وتابعة ، لنحو عشرين صحاية ، وأربعة من التابعيات ، منهن المكثرات ، ومنهن المتوسطات ، ومنهن المقلات ، فقههن منشور بين أجزاء الكتاب ، وفي الكثير من مسائله ، وفي مختلف أبواب الفقه ، وقد ذكرهن ابن حزم في الأحكام^(١) وفي رسالته الخاصة بالمجتهدين^(٢) فالصحايات هن :

عائشة أم المؤمنين - ويمكن أن يجمع من قهها سفر ضخم - وأم سلمة أم المؤمنين - ويمكن أن يجمع من قهها جزء صغير - وفاطمة بنت النسي ، وحفصة ، وأم حبيبة ، وصفية ، وميمونة ، وجويرية ، أمهات المؤمنين ، وأسما بنت أبي بكر الصديق ، وزينب بنت أم المؤمنين أم سلمة ، وفاطمة بنت قيس ، والقامدية ، وأم شريك الحولاء بنت تويت ، وسهلة بنت سبيل ، وأم الدرداء الكبرى ، وأم أيمن ، وعاتكة بنت زيد ، وأم يوسف ، وأم عطية ، وليلي بنت قانف . رضي الله عنهن . والتابعيات : أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ، وعائشة بنت طلحة

(١) ٩٢/٥ - ١٠٥ .

(٢) جوامع السيرة ص ٣١٩ - ٣٣٥ .

مقدمة معجم فقه ابن حزم (٤)

وعمرة بنت عبد الرحمن ، وأم الدرداء الشامية ، رحمن الله . ويمكن أن يجمع من هذه المقالات : صحايات وتابعيات ضمن هذه المقالين من الرجال ، جزء إلى الصغر أقرب منه إلى الكبير .

وابن حزم في نقله لهذه غيره ، من الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم ، إلى عصره ، رجالاً ونساء ، عرف بالأمانة ، والضبط ، والتثبت لا يقول عليهم ، ولا يحرف أقوالهم ، ولا يثبت عنهم إلا ما أثبتوه على أنفسهم في كتبهم ، أو نقله عنهم تلاميذهم ، أو أصحابهم ، وأتباع مذهبهم عرف بذلك ، واشتهر عنه ، ووصفه به كل مترجمه : محبوبه وخصومه .

١٠ - من ابن حزم :

لأهل الأندلس فيض ثر من الحديث ، لم يعرفه كثير من المحدثين . كما يقول المقرئ - حتى إن في شفاء عياض أحاديث لم يعرف أهل المشرق النقاد مخرجها ، مع اعترافهم بجلالة حفاظ الأندلس الذين نقلوها ، كبقية بن مخلد ، وابن حبيب ، وغيرهما ، على ما هو معلوم^(١) والأندلس اشتهر بها العلم والحديث . كما قال الحافظ السخاوي - في قرطبة ، وإشبيلية ، وغرناطة ، وبلنسية ، في المائة الثالثة ، بابن حبيب ، ويحيى بن يحيى ، وأصحابهما . ثم يبقى بن مخلد ، ومحمد بن وضاح ، وخرج منها مثل : ابن عبد البر ، وأبي عمر والداني ، وابن حزم ، وأبي الوليد الباجي ، وأبي علي الغساني ، ولم يزل بها أثاره من علم إلى

أن استولى على قرطبة واشيلية النصارى فتناقص العلم^(١).

هذه الأحاديث الأندلسية التي تحدث عنها المقرئ، وهذا الحديث المشتهر الذي تحدث عنه السخاوي، وذكر له - كثال - بقي بن مخلد وابن حزم. المحلى غني به، وأحاديثه تعد بالآلوف جردت منه نحواً من سبعمائة حديث بسند ابن حزم إلى النبي صلوات الله عليه، وإلى قائلها من الصحابة، والتابعين، وهذه الأحاديث المسندة، جردتها من أحاديثه المسندة إلى أربعة حفاظ اندلسيين، هم أئمة الحديث في الأندلس، وهم في غرب ديار الاسلام كالبخاري ومسلم وأبي داود والنسائي في شرق ديار الاسلام، وتعتبر كتبهم مفقودة فيما قد من التراث الإنساني للمسلمين في الأندلس، والمحلى حفظ لنا من هذا المفقود طائفة من كتبهم وحديثهم، تعتبر ثروة فذة قيمة من الثروات التي لا تثنى مما احتفظ لنا بها المحلى، وهذه الأحاديث تبلغ مجلداً، وهي بإسناد ابن حزم لها إلى أصحابها، وإحيائه لها في المحلى بعد ضياعها، أصبح ابن حزم بها أحق، ولذلك صح بعد تجريدي لها، وجمعي لتفرقها من أجزاء المحلى، أن تحمل اسم: مسند ابن حزم. وأصحابها القدامى الأربعة، هم: بقي بن مخلد، وقاسم بن أصبغ، وأحمد بن خالد، ومحمد بن أيمن، الاندلسيون.

فبقي هو: ابن مخلد بن يزيد القرطبي (٢٠١ - ٢٧٦) الامام في الحديث، والاجتهاد، والسنّة، والجهاد، والتأليف، جاهد في

سبعين معركة ، وحل لطلب العلم المشرق مرتين أقام فيه أربعة وثلاثين سنة ، تخرج بأحمد بن حنبل ، وشارك البخاري ومسلماً في كثير من شيوخهما . روايته عن الشيخ توثيق له ^(١) خصه بالترجمة جماعة منهم الأمير الشافعي الشهيد عبد الله بن الخليفة الأندلسي عبد الرحمن الناصر الأموي ، وسمى كتابه : المسكنة في ستة أجزاء . وحفيده عبد الرحمن بن أحمد بن بقي ، وسمى كتابه : أصحاب بقي . وسبطه أبو القاسم أحمد بن محمد البقوي ، وسمى كتابه : فضائل بقي بن مخلد وتسمية رجاله . قال ابن حزم : عن مصنفات أبي عبد الرحمن بقي ابن مخلد : و كتابه في تفسير القرآن ، فهو الكتاب الذي أقطع قطعاً لا أستثني فيه ، انه لم يؤلف في الاسلام مثله ، ولا تفسير محمد ابن جرير الطبري ^(٢) ولا غيره ، ومنها في الحديث مصنفه الكبير الذي رتبته على أسماء الصحابة رضي الله عنهم ، فروي فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ، ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه ، وأبواب الأحكام ، وهو مصنف ومسند - في نحو مائتي جزء - وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله ، مع ثقته ، وضبطه ، وإتقانه ، واحتفاله فيه بالحديث ، وجودة شيوخه ، فانه روى فيه عن مائتي

(١) الحافظ : التهذيب ١/٤١٠ و ٥/٣٣١ و ٦/٣٩٠ و ٧/١٩٧

(٢) قال السيوطي عن تفسير ابن جرير : هو أجل التفاسير ، لم يؤلف مثله ، كما ذكره العلماء قاطبة ، منهم النووي . وقال أبو حامد الاسفرايني : لو سافر رجل الى الصين حتى يحصل تفسير ابن جرير لم يكن كثيراً . طبقات المفسرين ص ٣٠ .

رجل وأربع وثمانين رجلاً ، ليس فيهم عشرة ضعفاء ، وسائرهم أعلام مشاهير ، ومنها مصنفه في فتاوي الصحابة والتابعين ومن دونهم ، أرى فيه على مصنف أبي بكر بن أبي شيبة ، ومصنف عبد الرزاق ابن همام ، ومصنف سعيد بن منصور ، وغيرها ، وانتظم علماً كثيراً فصارت تواليف هذا الإمام الفاضل قواعد للإسلام لا نظير لها ، وكان متخيراً لا يقلد أحداً ، وكانت ذا خاصة من أحمد بن حنبل ، وجارياً في مضمار البخاري ومسلم والنسائي ، رحمة الله عليهم . قال : واحتوى مسنده من حديث أبي هريرة — وحده — على خمسة آلاف وثلاثمائة حديث وكسر^(١) . وكتب ابن حزم وقال الشاطبي في الاعتصام^(٢) : المسند المصنف لابي بن مخلد يؤولف في الاسلام مثله . رسائل مستقلة عنه ، هي من مصادر الاصابة للحافظ^(٣) : ترتيب مسند بقي بن مخلد . والصحابة الذين أخرج لهم بقي بن مخلد . والوحدان من مسند بقي بن مخلد^(٤) ولي في بقي كتاب في حياته

(١) ٢٦٠/٣

(٢) الحافظ : الاصابة ٢٠٥/٤

(٣) ١٢٥/٢ و ١٦٥/٣ و ٢٧٦ و ٥٥٤ و ٢٠٥/٤

(٤) ابن الفرضي : علماء الأندلس ٨١/١ وابن بشكوال : الصلة ١٢١/١

والضي : رجال الأندلس ص ٢٢٩ وابن خير : الفهرسة ص ١٤٠ و ٢٩٠ والسنوطي : طبقات المفسرين ص ٩ وياقوت : معجم الأدباء ٧٥/٧ والذهبي : تذكرة الحفاظ ١٨٤/٢ والمقري : نفع الطيب ٣٤٥/١ و ٥٨٠ و ١٣١/٢ و ١٣٤ و عبد القادر بدران : تهذيب تلويخ عشق لابن عساكر ٢٧٧/٣ .

وأسرته ومشيعته وتلاميذه وكتبه ومذهبه. ينتظر صدوره في مجلدين،
بعون الله .

وقاسم : هو ابن أصبغ القرطبي (٢٤٧ - ٣٤٠) الإمام الحافظ
الفقيه المشاور^(١) الأديب المؤلف، رحل للشرق لطلب العلم، له في الحديث
السنن، استخرجه على سنن أبي داود، وأورد فيه ٢٤٩٠ حديث، في سبعة
أجزاء، ومسنند مالك، والصحيح، استخرجه على صحيح مسلم،
وغريب حديث مالك مما ليس في الموطأ، والمتقى في الآثار، والمجتبى،
وغيرها. قال ابن حزم : مصنف قاسم رفيع احتوى من صحيح
الحديث وغيره، على ما ليس في كثير من المصنفات. قال: وله تأليف
حسان جداً، منها: أحكام القرآن، والمجتبى على أبواب كتاب
ابن الجارود المتقى، وهو خير منه، وأبقى حديثاً، وأعلى سنداً، وأكثر
فائدة. وهو من تلاميذ بقي^(٢).

وأحمد هو : ابن خالد الجياني أبو عمر بن الجباب القرطبي
(٢٤٦ - ٣٢٢) الحافظ المتقن، المحدث المكثّر، رحل للشرق لطلب
العلم، من تلاميذ بقي، له مسند حديث مالك، وغيره^(٣).

(١) في النظام الإداري للقضاء الإسلامي - الأندلسي - كان - (مجلس المشاورين)
أشبه بمجلس الدولة في النظم الإدارية القضائية اليوم. والعضوية يقال له : مشاور.

(٢) الحميدي : جنوة المقتبس ص ٣١١ والنهي : التذكرة ٣٤٥/١

والمقري : النفع ٣٤٥/١ و ٣٣١/٢ و ١٢٣ .

(٣) الحميدي : جنوة المقتبس ص ١١٣ .

ومحمد هو : ابن عبد الملك بن أيمن القرطبي (٢٥٢ - ٣٣٠) الإمام الحافظ الفقيه المفتي الأديب المصنف من تلاميذ قاسم ، رحل للشرق لطلب العلم ، قال ابن حزم : مصنف ابن أيمن رفيع ، احتوى من صحيح الحديث وغيره ، على ما ليس في كثير من المصنفات ^(١) .

فمسند ابن حزم الذي جردته من المحلى بسنده ، إلى هؤلاء الأندلسيين الأربعة ، أئمة العلم والحديث بالأندلس ، قد ناقش بعض أحاديثه ، وحاج في بعض رجالها ، وسكت عن الأكثر مصححاً ، وهو مشر عليها جملة وتفصيلاً ، وقد قال في المحلى : ولعلم من قرأ كتابنا هذا ، أننا لم نحتاج إلا بنجر صحيح من رواية الثقات مسند ، ولا خالفنا إلا خبراً ضعيفاً فينا ضعفه ، أو منسوخاً فأوضحنا نسخه ^(٢) .

١١ - أدب ابن حزم :

وابن حزم في عرضه للأحكام ، وفي حوار ، وفي مناقشته ، وفي موافقته وفي مخالفته للآراء والمذاهب ، بليغ العبارة ، فصيح الأسلوب إذا أسهب جلي ، وإذا اختصر أبان ، وفي ثنايا المحلى وبين مسأله صفحات ، لا تقل في أدبها بلاغة وبياناً عن أدب الجاحظ وابن المقفع وإنها الجديرة بأن تجرد للطلاب في المدارس ، ليحتذوا حذوها ، ولتكون لهم هادياً ومعلماً في الإنشاء والبيان والأدب .

(١) الحميدي : الجفوة ص ٦٣ والتذكرة ٥٥/٣ والتفح ٤٣٤/١ و ١٣١/٢

(٢) ٣/١ .

والفقه الذي يخلب على كتابته الغموض والتعقيد، هو عند ابن حزم واضح بين ، مختار المقدرات ، مشرق العبارات ، يقرأ وكأنه أبواب مغرية من الأدب الرفيع ، يصير الأديب فقيهاً ، والفقيه أديباً حتى كأن الفقه والأدب صنوان لا يخرقان .

وابن حزم الأديب العنيف اللفظ والكلمة ، حين يكون لفظه وتكون كلمته عن النبي صلوات الله وسلامه عليه ، يذوب رقة ولطفاً وينقلب الأديب الحاني الظريف . فهو يكثر من ذكر الكلمات المهدبة ، يصف بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذاتاً وأعضاءاً ، مثل : بنفسي أفديه هو - صلى الله عليه وآله وسلم - وبأيي وأمي . ووجهه المقدس^(١) . ولا يذكر أحداً من الصحابة رجلاً أو امرأة إلا وترضى عنه ، فيقول : رضي الله عنه . ولا يذكر أحداً غيرهم من السلف الصالح إلا وترحم عليه ، فيقول : رحمه الله . رجلاً كان أو امرأة .

١٢ - صفات المحدث :

المحدث المتواتر عزيز نادر ، وزعم ابن حبان والحاarith : أنه معدوم . وقال ابن الصلاح : يعيى طلبه . وقال النووي : هو قليل لا يكاد يوجد^(٢) . هذا المتواتر المعدوم عند بعض ، والمجد طلبه ، والعزيز ، عند آخرين . في المحلى منه الكثير الطيب ، فيه نحو من ثمانين حديثاً ،

(١) ٣٥٣/١٠ .

(٢) ابن جعفر الكتاني رحمه الله : نظم المتناثر ص ٥ و ١٠ .

أو ثمانية وسبعون بالعد والحساب ، مشورة بين صفحاته ، وخلال جميع أجزائه إلا الأول ، فليس فيه من المتواتر حديث .

ولعل الخلاف في عزته أو عدمه ، منشؤه تعريفه وتحديدته ، فعلماء أصول الحديث قالوا : هو الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ، من أول السند إلى منتهاه . وعلماء أصول الفقه قالوا : هو خبر جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب عن محسوس^(١) .

والسيوطي في القرن العاشر كتب كتابه في المتواتر : الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة . فلم يجمع فيه - على علمه وحفظه - سوى أحد عشر ومائة حديث ، قد نوزع في صحة بعضها ، فكيف بتسليم تواترها ؟ حتى لقد قيل عن بعضها : موضوع . واستدرك عليه جدي ابن جعفر الكتاني رحمه الله حديثاً واحداً ومائتي حديث . في كتابه في المتواتر : نظم المتناثر من الحديث المتواتر . ونوزع في بعضها كما نوزع السيوطي قبله ، رحمه الله . وقد استدركت عليه نحواً من مائتي حديث .

ومتواتر ابن حزم في المحلى وفي غيره من كتبه ، اعتمده من جاء بعده من العلماء المغاربة والمشارقة ، ولكن الوصول إليه عزيز المنال ، إذ يحتاج العثور على حديث واحد منه ، أو يضع أحاديث ، إلى قراءة مجلد من كتبه ، أو عدة مجلدات ، وذلك لا تيسر للعالم والباحث في

كل وقت ، وفي متواتره الكثير مما يستدرك على الأزهار المتناثرة .
ونظم المتناثر . أغفلاه ولم يذكراه .

وابن حزم يعرف المتواتر ، بأنه : مارواه اثنان فأكثر يستحيل
عادة تواطؤهم على الكذب^(١) . وقد يورد الحديث في المحلى من خمسة
طرق ، وسبعة ، وثمانية ، فيحكم عليه بالضعف ، ولا يراه صحيحاً^(٢) .
ومتواتر ابن حزم في المحلى ثروة للمحدثين والفقهاء جميعاً ،
والإشارة إلى أحاديث المحلى المتواترة بالترقيم عليها في بابها مفيد .
وبعض تلك الأحاديث نص على تواترها غير مرة ، في غير ما
صفحة وجزء .

ففي المجلد الثاني من المحلى ، في أبواب الطهارة ، والصلاة ، خمسة
أحاديث^(٣) . وفي المجلد الثالث ، في أبواب الصلاة ، أربعة أحاديث^(٤)
وفي المجلد الرابع ، في أبواب الصلاة ، خمسة أحاديث^(٥) . وفي المجلد
الخامس ، في أبواب الصلاة كذلك ، سبعة أحاديث^(٦) . وفي السادس ،

(١) الإحكام ١٠٧/١ .

(٢) المحلى ١٠١/٩ و ٣٣٣/١٠ .

(٣) ص ٩ و ٨٣ و ١٣٥ وأعيد في ٧/٩ و ٢ - ٢١٣ و ٢٧٣ .

(٤) ص ٦١ و ١٠٨ و ١٢١ و ٢٦٣ .

(٥) ص ٢٥ و ٣٠ وأعيد في ١٣٥/٥ و ٤ - ٩٢ و ١٢٠ و ١٣١ و ١٩٨ .

و ٢٥٣ و ٢٧١ وأعيد في ٣٥/٥ .

(٦) ص ٦٠ و ٦٩ و ٨٨ و ١١١ فيها حديثان و ١٣٩ و ١٤١ .

في أبواب الصيام، ثلاثة أحاديث^(١). وفي السابع، في أبواب الصيام،
والحج، والأطعمة، والأشربة، خمسة عشر حديثاً^(٢). وفي الثامن،
في أبواب الزكاة، والأيمان، والبيوع، والمزارعة، والتكاح، والربا،
أربعة عشر حديثاً^(٣). وفي التاسع، في أبواب البيوع، والعمرى،
والقري، والحبس، والعق، والوصية، والإمارة، أربعة عشر
حديثاً^(٤). وفي العاشر، في أبواب الرضاع، والحضانة، والجهاد،
أربعة أحاديث^(٥). وفي الحادي عشر، في أبواب الحدود، والتعزير،
ثلاثة أحاديث^(٦).

١٣ - غرائب الفقه :

في المحلى من غرائب فقه الصحابة والتابعين ومن بعدهم عجائب،
يقف العالم والمتعلم عندها طويلاً، يدرك المتعلم منها أن في الفقه

(١) ص ٢٠٠ و ٢٠٦ و ٢٥٥ .

(٢) ص ٣ و ١٤ و ٥٧ و ٨٦ و ١٠٣ و ١١٣ و ١٧٤ و ٢٧٧ و ٢٩٠

و ٣٣٦ و ٤٠٧ و ٤٩٤ و ٥٠٠ و ٥٠٦ و ٥٠٩ و ٥١٢ و ٥١٥ .

(٣) ص ١٣ و ١٤ و أعيد في ٣٥/٥ و ٨ - ٣٦ و ١٧٦ و ٢١٢ و ٢٢٤ و

٢٣١ و ٢٤٤ و ٢٤٧ و ٣١١ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٢٥٢ و ٣٦٥ و ٤٢٥ و

٤٤٩ و ٤٥٣ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٦٤ و ٤٩٠ و ٤٩٤ .

(٤) ص ١٠ و ١١ و ٣٨ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٤ و ١٤٥ و ١٦٧ و ١٧٥ و ١٧٧

و أعيد في ١٠/١٥٤ و ٩ - ٢٣٥ و ٣١٦ و ٣٦٠ و ٤٩٨ و ٥١٤ و ٥١٥ .

(٥) ص ١٣ و ٢٢ و ٣٣٩ و ٤٩٨ .

(٦) ص ١٢٠ و ٢٨٠ و ٣٦٠ .

الإسلامي من السعة والشمول ما يصلح لكل البشر ، وأن فيه من التطور والمرونة ما يقوم بكل جيل وفي كل عصر ، ويدرك العالم منها أنه مهما علم من الفقه إمام في مسألة رأياً ، هناك آراء كثيرة غير الرأي الذي علمه ، وهناك أئمة مجتهدون من الصحابة فالتابعين فمن بعدهم هم مثل إمامه ، أو هم أجل وأعلم ، لأبيهم وجهة وحجة ، وله اعتباره وحرمة ، ولسان الحال ينشده : علمت شيئاً وغابت عنك أشياء . فترك التعصب المحاف للعلم والعلماء لرأى بعينه ، أو لإمام مهما بلغت إمامته في العلم ، فالعلماء درجات ، والله تعالى يقول : نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم . وللعنال سأعرض من تلك القرائب في المحلى طائفة .

المسح على الرجلين — دون خف ولا جورب — . قال به جماعة من السلف ، منهم : علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس . والحسن البصري ، وعكرمة ، والشعي ، وجماعة غيرهم ، وهو مذهب محمد بن جرير الطبري ، ورويت فيه آثار ^(١) .

الفخذ ليست عودة . قال به أبو بكر الصديق ، وثابت بن قيس ، وأنس بن مالك ، وأبو ذر ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة وهو قول عبد الله بن الصامت ، وأبي العالية ، وابن أبي ذئب ،

وسفيان الثوري ، ودادود الظاهري ، وابن حزم^(١) . وقال : والأخبار في أن الفخذ عورة ، كلها واهية ساقطة .

لا تجوز الصلاة في مقبرة ولا الى قبر . قال به عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وأبو هريرة ، ونافع بن جبير ، ولا يعرف لهم في ذلك ، مخالف من الصحابة^(٢) .

تجوز الصلاة قبل وقتها . قاله عبد الله بن عباس ، والحسن البصري^(٣) .

من ترك صلاة فرض واحدة متعمداً حتى يخرج وقتها ، فهو كافر مرتد . قاله عمر بن الخطاب ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الرحمن ابن عوف ، وأبو هريرة ، وغيرهم من الصحابة^(٤) .

من ظهر في أرضه معدن فضة ، أو ذهب ، أو نحاس ، أو حديد ، أو رصاص ، أو قزدير ، أو ملح ، أو شب ، أو زرنخ ، أو كحل ، أو ياقوت ، أو زمرد ، أو بلور . فانه يسقط ملكه عنه ، ويصير المعدن والأرض للسلطان — السلطة ، الدولة — . هو رأي مالك

(١) ١٧٤/٢ و ٢١٠/٣ - ٢٢٥ .

(٢) ١٧٤/٢ .

(٣) ٢٣٦/٢ .

(٤) ٢٤٢/٢ .

ومذهبه ^(١) .

يفزو المسلمون بأهل الذمة ، ويقسم لهم ، ويوضع عنهم من جزيتهم . عن الزهري : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفزو باليهود ، فيسهم لهم كسهم المسلمين . قال ابن حزم : روينا عن الزهري من طرق كلها صحاح عنه . وعن أبي إسحاق الشيباني : ان سعد بن أبي وقاص غزا بقوم من اليهود فرضخ لهم . وعن جابر : سألت الشعبي عن المسلمين يفزون بأهل الكتاب ؟ فقال : أدركت الأئمة الفقيه منهم وغير الفقيه يفزون بأهل الذمة ، فيقسمون ، ويضعون عنهم من جزيتهم ، فذلك لهم نفل حسن . قال ابن حزم : والشعبي ولد في أول أيام علي وأدرك من بعده من الصحابة . وهو قول الأوزاعي ، وسفيان الثوري . وأنه يقسم للعشرك إذا حضر كسهم المسلم ^(٢) .

المدين المفلس ، كان عمر بن عبد العزيز يؤجره في شر صنعة ^(٣) .
يباح في النكاح استكثام الشاهدين . أباحه أبو حنيفة ، والشافعي ،
وداود الظاهري ، وابن حزم ، وأصحابهم ^(٤) .

(١) ١١١/٦ و ٢٣٨/٨

(٢) ٢٣٤/٧

(٣) ١٧٢/٨

(٤) ٤٦٥/٩

آراء في متعة النكاح . ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من السلف ، فيهم من الصحابة : أسماء بنت أبي بكر الصديق ، وجابر بن عبد الله ، وابن مسعود ، وابن عباس ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعمرو بن حريث ، وأبو سعيد الخدري ، وسلمة بن أمية بن خلف ، وأخوه معبد ، ورواه جابر بن عبد الله عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومدة أبي بكر ، ومدة عمر إلى قرب آخر خلافته ، واختلف في إباحتها عن ابن الزبير . وتوقف فيها علي . وعن عمر : انه إنما أنكرها إذا لم يشهد عليها عدلان فقط ، وأباحها بشهادة عدلين ، وأباحها من التابعين : طاوس ، وعطاء ، وسعيد بن جبير ، وسائر فقهاء مكة أعزها الله تعالى ^(١) .

الحمل لا يجوز أن يكون أكثر من تسعة أشهر ، ولا أقل من ستة أشهر . قاله عمر بن الخطاب ، ومحمد بن عبد الله بن الحكم ، وداود الظاهري ، وابن حزم ، والظاهرية ^(٢) .

السرقه من بيت مال الدولة لا قطع فيها . كتب سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب إن رجلاً سرق من بيت المال ، فكتب عمر إليه : أن لا قطع عليه ، لأن له فيه نصيباً ^(٣) . وتنقل العقوبة الى التعزير .

(١) ٥١٩/٩ .

(٢) ٣١٦/١٠ و ٣١٧ .

(٣) ٣٢٧/١١ .

سرقة المصحف لا قطع فيها . قال أبو حنيفة ، وأصحابه : لا قطع على من سرق مصحفاً ، واحتجوا لذلك بأن قالوا : إن لسارقه فيه حق التعليم ، لأن مالكة ليس له منعه عن احتاج إليه ، قالوا : فلما كان له فيه حق ، كان كمن سرق من بيت المال^(١) . وتنقل العقوبة الى التعزير . السارق في المجاعة لا يعتبر سارقاً . قال عمر بن الخطاب : إذا لا قطع في عام المجاعة . قال ابن حزم : من سرق من جهد أصابه فإن أخذ مقدار ما يغنيه به نفسه فلا شيء عليه ، وإنما أخذ حقه ، وإن فرضاً على الانسان أخذ ما اضطر إليه في معاشه ، فإن لم يفعل فهو قاتل نفسه ، وهو عاص لله تعالى ، قال الله تعالى : ولا تقتلوا أنفسكم . وهو عموم لكل ما اقتضاه لفظه^(٢) .

طريقة فقهية :

حد المحتلم على أجنبية . جاء رجل إلى علي بن أبي طالب يستعد عليه ، فقال : هذا أحتلم على أمي البارحة ، فقال له علي : إذهب فاقه في الشمس ، واضرب ظله^(٣) .

وهذه الغرائب الفقهية ، وأمثالها في المحلى كثير ، وافق ابن حزم على بعضها ، واستنكر سائرها بالكتاب والسنة .

(١) ٣٣٧/١١

(٢) ٣٤٣/١١

(٣) ٤٠٤/١١

١٤ - فرائد الفقه :

في المحلى فرائد فرائد ، مكانها كتب الحديث والسيرة والتاريخ والأدب ، توجد خلال المسائل والحجج لها وتقاشها ، وكأنها عقد منشور من الدرر والآلي ، العثور عليها عند الحاجة لها بمجد متعب ، وقيدتها بالكتابة مفيد مطرب ، وقيد بعضها قد يغني عن باقيها غناء الشبيه والنظير .

مات أم الحارث بن أبي ربيعة وهي نصرانية ، فشيعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^(١) .

الكسائي إمام في اللغة وفي الدين والعدالة . قاله ابن حزم^(٢) .
حديث صدقة أبي بكر يجمع ماله ، وعمر بنصفه ، قال ابن حزم :
حديث غير صحيح أصلاً^(٣) .

جابر الجعفي يزكيه سفيان الثوري . وقال ابن حزم : قد يرضى الفاضل من لا يرضى . هذا سفيان الثوري يقول : لم أر أصدق من جابر الجعفي ، وجابر مشهور بالكذب^(٤) .

لا يجوز أن يفسر كلام الله تعالى إلا بكلامه ، أو بكلام رسول الله

(١) ١١٧/٥ .

(٢) ٢٢١/٥ .

(٣) ١٥/٨ .

(٤) ٢٦٢/٨ .

صلى الله عليه وآله وسلم ، أو بلغة العرب التي أخبر الله تعالى : أنه
بها أنزل القرآن^(١) .

حديث شهادة خزيمية بشهادة رجلين ، خبر لا يصح . قاله
ابن حزم^(٢) .

حديث زواجه عليه السلام بالفقارية ، التي رأى يائساً
بكشعها فقال لها : الحق بأهلك . قال ابن حزم : خبر ساقط
لم يصح^(٣) .

الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، كان عازماً على أنه إن
مات هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي ، لحق بأرض الروم - لاجئاً -
لأن الوليد بن يزيد - ولي عهد هشام - كان نذر دمه إن قدر عليه ، فمات
ابن شهاب قبل موت هشام^(٤) .

أتى ابن حزم بقصة ابن شهاب كئثال للعنود في تركه لأرض
الإسلام ، ولحاقه بأرض الحرب - العدو - لظلم خافه ، ولم يحارب
المسلمين ، ولا أعان عليهم ، ولم يجد في المسلمين من يبيده ، قال : فهذا
لا شيء عليه . لأنه مضطرب مكره . قال : وأما من لحق بدار الكفر

(١) ٢٨٨/٨ .

(٢) ٣٤٧/٨ و ٣٤٨ .

(٣) ٤٨٦/٩ و ١١٥/١٠ .

(٤) ٢٠٠/١١ .

والحرب محتاراً ، محارباً لمن يليه من المسلمين ، فهو بهذا الفعل مرتد ، له أحكام المرتد كلها ، من وجوب القتل عليه ، متى قدر عليه ، ومن إباحة ماله ، وانفساخ نكاحه ، وغير ذلك ^(١) .

أحاديث إخبار النبي عليه السلام حذيفة بن اليمان بالمنافقين ، وسؤال عمر حذيفة : أهو منهم ؟ قال ابن حزم : لا تصح ^(٢) .

حديث شق زقاق الخمر لا يصح . قاله ابن حزم ^(٣) . وإنما يجب إراقة ما في الزقاق من خمر .

١٥ - ابن حزم من المحلى :

في المحلى طائفة من الأخبار عن ابن حزم ، تعززها فظائرها وأشباه في غير المحلى من كتبه ، تتحدث عن دراسته وعن آرائه ، وعن شيوخه ، وعن مؤلفاته ، وتنفى هذه الأخبار الكثير مما زيفه بعض مترجميه ، وكأني قصة حياته ، اقتراء منهم أو نقلاً للاقتراء من غير تثبت ، فقد زعموا : أن ابن حزم كان ناصياً - يناسب آل البيت العداء - وزعموا : أنه لم يطلب العلم إلا بعد السادسة والعشرين من حياته ، وأنه تنقل يوماً على ملا من الناس في مسجد ، فلم يميز وقت

(١) ١٩٩/١١ و ٢٠٠ .

(٢) ٢٢١/١١ و ٢٢٥ .

(٣) ٣٧٣/١١ .

للتأفة وآخر للفريضة . وفي المحلى الفصل الحكم في كل ذلك ، وابن حزم يتولى بنفسه الدفاع عن نفسه ، فليس هو بحاجة إلى من يتطوع للدفاع عنه .

زعم ابن حيان المؤرخ الأندلسي ، المعاصر لابن حزم والأسن (٣٧٧ - ٤٦٩) أن ابن حزم كان متشيعاً لبني أمية ماضيه وباقيهم ، بالشرق والأندلس ، معتقداً لصحة إمامتهم ، ومنحرفاً عن سوامم من قرش ، حتى نسب إلى النصب ^(١) . ورد ذلك ترديد اليغاوات ، من جاء بعده من مترجميه ومؤرخي حياته ، دون تحقيق أو مناقشة .

أما باقي بني أمية الذين امتدوا بدولتهم إلى الأندلس ، فليس لهم في المحلى ذكر ، ولكنني أحيل من يعمه شأنهم على كتاب جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ، لتليذ ابن حزم : الحافظ الحميدي ، وعلى كتاب بغية الملتبس في رجال الأندلس ، لأبن عميرة الضبي المؤرخ الأندلسي ، فسيجد فيها تعريف ابن حزم لبني أمية الأندلسيين ، بما يجعل كلام ابن حيان عن ابن حزم باطلاً غير صحيح .

قال الوليد بن عقبة — محرشاً بين بني أمية قومه وبين بني هاشم متباكياً على أمير المؤمنين عثمان — :

بني هاشم ردوا سلاح ابن اختكم ولا تنهوه لاثمل مناهبه
بني هاشم كيف الهواة يبتنأ؟ وعند علي درعه ونجائبه

فإن لم تكونوا قاتليه فإنه سواء علينا قاتلوه وسالبه
هم قتلوه كي يكونوا مكانه كما غدرت يوماً بكسري مرآزبه
فكذبه ابن حزم قائلاً : حاشا لله ، ومعاذ الله ، وأبى الله أن
يكون عند علي سلب عثمان ودروعه ونجائبه ، كما قال الوليد الكاذب
ومعاذ الله أن يكون علي قتل عثمان لأن يكون مكانه ، أو شيء من
الدنيا ، وعلي أتقى لله من أن يقتل عثمان ، وعثمان أتقى لله من أن
يقتله علي^(١) .

وقال : فضائل علي رضي الله عنه ، ما قدر قط ملوك بني مروان
علي سترها وطيبها^(٢) .

وقال : علي عليه السلام هو الإمام بحقه ، وما ظهر منه قط إلى أن
مات رضي الله عنه شيء يوجب نقض بيعته ، وما ظهر منه قط إلا
العدل والجد والبر والتقوى ، ومنه علم الناس في وقعة الجمل وصفين
كيف قتال أهل البغي ؟ استضيم المسلمون في قتله غيلة رضي الله عنه
قتله ابن ملجم ولعنة الله على ابن ملجم^(٣) .

وقال : لو انحرفنا عن علي رضي الله عنه ونعوذ بالله من ذلك ،
لذهبنا فيه مذهب الخوارج ، وقد نزهنا الله عز وجل عن الضلال
في التعصب ، ولو غلونا فيه لذهبنا فيه مذهب الشيعة ، وقد أعاذنا

(١) المحلى ٥١٣/١٠ .

(٢) الملل والنحل ٧٥/١ .

(٣) الملل والنحل ١١٤/٢ و ١٥٧/٤ و ١٨٨ وجوامع السيرة ص ٣٥٥

الله تعالى من هذا الإفك في التعصب^(١) .

وأبو محمد الحسن بن علي قال عنه ابن حزم أبو محمد علي : كان معه حين تنازله عن الخلافة أزيد من مائة ألف عتاق ، يموتون دونه ، كره سفك الدماء ، فتخطى عن حقه لمعاوية^(٢) .

والحسن والحسين ابنا علي وفاطمة رضي الله عنهم قال عنهما : لعن الله مبغضهم ، كانا يحميان عثمان يوم الدار في سبع مائة من الصحابة وينفلتون إلى القتال دونه ، فإردعهم تثباً^(٣)

قال : فأما الحسين عليه السلام والرحمة ، فنهض إلى الكوفة فقتل قبل دخولها ، لعن الله قتلته . وهو ثالثة مصائب الإسلام — بعد أمير المؤمنين عثمان ، أو رابعها بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه — وخرومه لأن المسلمين استضيئوا في قتله ظلاماً علانية ، ومن جيد ما وقع من المختار بن أبي عبيد : أن سبع الذين شاركوا في أمر ابن الزهراء الحسين فقتل منهم ما أقدره الله عليه^(٤)

هذا علي بن أبي طالب عند علي بن حزم بن غالب ، وهذا الحسن ابن علي والحسين بن علي عند ابن حزم علي ، أفمن كان هذا رأيه

(١) ١٣٨/٤ .

(٢) ١٠٥/٤ وجوامع السيرة ص ٣٥٦ .

(٣) ١٥٨/٤ و ١٨٨ .

(٤) الإحكام ٢٥/١ وجوامع السيرة ص ٣٥٧ و ٣٥٩ .

فيهم؟ وهذا معتقده؟ أيقال عنه منحرف عن آل البيت ، وقد ناصبهم العداة؟ .

وزيد بن معاوية ، قال عنه : كان قبيح الآثار في الإسلام ، قتل أهل المدينة ؛ وأفاضل الناس ، وبقية الصحابة رضي الله عنهم ، يوم الحرة ، في آخر دولته ، وقتل الحسين رضي الله عنه ، وأهل بيته في أول دولته ، وحاصر ابن الزبير رضي الله عنه في المسجد الحرام ، واستخف بحجرة الكعبة والإسلام ، فأماته الله في تلك الأيام ، واخذه أخذ عزيز مقتدر^(١) .

ومروان ابن الحكم عند ابن حزم خارجي شاق لعصا المسلمين قال : لو أن مروان تورع هذا الورع ؟! حيث شق عصا المسلمين وخرج على ابن الزبير أمير المؤمنين ، بلا تأويل ولا تمويه ، فأخذ بالعصمة التي وجد جميع الناس عليها ، وأهل الإسلام عليها ، من القول بامامة ابن الزبير من أقصى أعمال إفريقية إلى أقصى خراسان ، حاشا أهل الأردن ، لكان أولى به ، وأنجى له في آخرته^(٢) .

وعبد الملك بن مروان ، كسليفه : يزيد ومروان بغاة خوارج . قال : ومن قام لعرض دنيا فقط ، كما فعل يزيد بن معاوية ، ومروان ابن الحكم ، وعبد الملك بن مروان ، في القيام على ابن الزبير ، فهو لاء

(١) جمهرة أنساب العرب ص ١١٢ وجوامع السيرة ص ٣٥٧ .

(٢) المحلى ٢٩٩/١٠ .

لا يعذرون ، لأنهم لا تأويل لهم أصلاً ، وهو بغي مجرد^(١) .
والوليد بن عبد الملك ، ومن بعده من ملوك بني أمية ، ظالم
كأبيه ، وجده ، ويزيد . قال : حاشا عمر بن عبد العزيز وحده^(٢) .
والوليد بن يزيد بن عبد الملك : قال عنه : كان فاسقاً خليعاً
ماجناً^(٣) .

وملوك بني أمية جميعاً طغاة بغاة . ومعهم ولائهم من وزراء وقضاة .
قال : وما عناية جورة الأمراء وظلمة الوزراء ، خلة محمودة ، ولا
خصلة مرغوب فيها في الآخرة ، وأولئك القضاة وقد عرفناهم ، إنما
ولاهم الطغاة العتاة من ملوك بني مروان وبني العباس ، بالعنايات
والتزلف اليهم ، عند دروس الخير وانتشار البلاء ، وعودة الخلافة
ملكاً عضوضاً ، واتزاء على أهل الإسلام ، وابتزازاً للأمة أمرها
بالغلبة والعسف ، فأولئك القضاة هم مثل من ولاهم من المبطلين سنن
الإسلام ، المحيين لسنن الجور والمكر والقبالات ، وأنواع الظلم ،
وحل عرى الإسلام^(٤) .

هؤلاء هم بنو أمية عند ابن حزم ، أفن كان هذا رأيه فيهم ؟ وهذا

(١) المحلى ٩٨/١١ .

(٢) الإحكام ١١٢/٢ و ١١٣ .

(٣) جوامع السيرة ص ٣٦٣ .

(٤) الإحكام ٢٢٩/٤ .

معتقده؟ أيقال عنه : متشيع لبني أمية . اضيهم وحاضرهم ؟ معتقد لاهضة
إمامتهم ؟ ومنحرف عن آل البيت ؟ ناصبي قد ناصب بيت النبوة العداء ؟
ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ، سبحانه هذا بهتان عظيم .

ولهذه المعاني والنصوص في كتبه كثرة ووفرة ، في المحلى ، والممل
والنحل ، وإحكام الأحكام ، وفتوح الاسلام ، والخلفاء والولاة ،
وجهرة أنساب العرب ، وغيرها .

وزعم مترجمو ابن حزم وكاتبو قصة حياته : أنه لم يطلب العلم إلا
بعد السادسة والعشرين من سنه ، وأنه : تنفل يوماً على ملاً من الناس
في مسجد جامع ، فلم يحسن التمييز بين وقت الفريضة وبين وقت
النافلة . فتصايح الناس من أركان المسجد : اجلس ! اجلس ! ليس
هذا وقت صلاة ! وتناقش يوماً في مسألة فقية بعض الفقهاء في مجلس ،
فأسكته وقال له : ليس هذا من متحللاتك ، فقلوا بعض هذا عن تلميذ
له ، زعموا : أنه الإمام عبد الله بن محمد المعافري : ابن العربي ، والد
خصم ابن حزم الألد : القاضي أبي بكر ابن العربي ، ثم تناقله عنه نقل
البيغاوات من جاء بعده من مؤرخيه ، دون بحث ولا تمحيص^(١) .

وابن حزم يتولى الدفاع عن نفسه مرة أخرى ، ويصحح تاريخ
طلبه لعلم الحديث والفقہ ، حين يروى في المحلى^(٢) الحديث والفقہ عن

(١) ياقوت ٨٦/٥ .

(٢) ٤٥٢/١٠ و ٣١٣/١١ .

شيخه أحمد بن محمد بن الجسور . وحين يروي في المحلى^(١) الفقه عن
شيخه يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود .

وابن الجسور هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد بن الحجاب
ابن الجسور الأموي مولاهم ، القرطبي ، يكنى : أبا عمر ، ويعرف
بابن الجسور ، محدث مكثر ، حافظ للحديث والرأي ، عارف بأسماء
الرجال ولد سنة ٢١٩ أو : ٢٢٦ ومات في شهر ذي القعدة سنة ٤٠١
قال ابن حزم : هو أول شيخ سمعت منه قبل ٤٠٠^(٢) .

ويحيى هو : يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود بن موسى ، القرطبي ،
يكنى : أبا بكر ، ويعرف : بابن وجه الجنة ، حدث عنه جماعة من
العلماء ، وروى عنه الامام ابن عبد البر : ماخرجه محمد بن وضاح في
الصلاة في العلين . كان رجلاً صالحاً عادلاً ، كان يحترف صناعة الخرازين
ولد سنة ٢٠٤ ومات في شهر ذي الحجة سنة ٤٠٢^(٣) .

وإذا كان ابن حزم ولد - كما كتب بخطه للقاضي صاعد^(٤) في شهر
رمضان سنة ٢٨٤ ، وكان شيخه ابن الجسور مات في شهر ذي القعدة
سنة ٤٠١ ، وشيخه ابن وجه الجنة مات في شهر ذي الحجة سنة ٤٠٢

(١) ٣٦٥/٩ .

(٢) الحميدي : الجذوة ص ٩٩ وابن بشكوال : الصلة ٢٩/١ والنصي :

البغية ص ١٤٣ .

(٣) الحميدي : الجذوة ص ٣٥٤ وابن بشكوال : الصلة ٢٢٦/٢ .

(٤) الصلة ٣٩٥/٢ ومعجم الادباء ٨٦/٥ .

يكون ابن حزم شرع في دراسة الحديث والفقه على ابن الجسور وهو ابن سبع عشرة سنة ، فيما لو لم يتدىء عليه الدراسة إلا في سنة وفاته . ويكون قد شرع في دراسة الفقه على ابن وجه السنة ، وهو ابن ثمان عشرة سنة ، فيما لو لم يتدىء القراءة عليه إلا في سنة وفاته . كيف ؟ وابن حزم يصرح بأن ابن الجسور : أول شيخ سمعت منه قبل سنة ٤٠٠ . والحافظ الذهبي في العبر^(١) يحدد هذه القبلية بقوله : وأول سماع ابن حزم سنة تسع وتسعين وثلاثمائة (٣٩٩) فكون السن التي ابتدأ فيها ابن حزم دراسة الحديث والفقه ، هي عمر الغلام اليافع ، سن الخامسة عشرة ، وأين هذا ؟ من عمر رجل في الثامنة والعشرين ؟ وإن بين السنين والعمرين لمفاوز تنيه فيها القطا ، ويعيش فيها جيل . هذا وإن في المحلى بما له صلة بحياة ابن حزم أسماء طائفة من شيوخه ، يروي عنهم الحديث والفقه والأدب ، سوى ابن الجسور ، وابن وجه الجنة ، وكلهم معروف مشهور ، وبعضهم لا يعرف في تراجم الرجال أنه شيخ لابن حزم ، لو لم يصرح هو بذلك في المحلى ، وتدوينهم مجتمعين هنا بعد أن بعثوا خلال أحد عشر مجلداً من المحلى ، مفيد لترجي ابن حزم ومؤرخيه . وهذه أسماء بعض أولئك الشيوخ : أحمد بن إسماعيل بن دليم الحضرمي ، قاضي جزيرة ميورة^(٢) مات قبل سنة ٤٤٠ .

(١) ٣/٣٩٩ .

(٢) ٥٧/٩ و ٣٨٢ و ٤١٤ و ٣٨١/١١ .

أحمد بن عمر بن أنس العذري، ابن الدلائي المري، المحدث المسند تدريج معه ابن حزم — تبادل الرواية في التلعة والمشيخة^(١) — مات سنة ٤٧٨.

أحمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ - صاحب السنن - القرطبي المحدث^(٢) مات سنة ٤٣٠.

أحمد بن محمد الطائفي، الامام المحدث المقرئ^(٣) مات سنة ٤٢٨.
إسماعيل بن دليم الحضرمي، قاضي ميورة^(٤) خطأ من ناسخ أو طابع وإنما هو أحمد بن إسماعيل ولده.

حام بن أحمد بن حمام القرطبي، أبو بكر القاضي المحدث^(٥) مات سنة ٤٢١.

عبد الله بن ربيع التميمي، المحدث اللغوي^(٦) مات سنة ٤١٥.
عبد الله بن عبد الرحمن بن جحاف البلنسي، حيدرة، القاضي الفقيه المحدث^(٧) مات سنة ٤١٧.

(١) ١٠٣/١٠ و ٢٩٥/٩

(٢) ٤٠٧/١٠

(٣) ٢٨٣ و ٢٧٥/١١

(٤) ٣٨١/١١

(٥) ٤٥٢/٩ و ٣٥٢/١٠ و ٣١٤/١١

(٦) ٣١٤/١١

(٧) ٣٣٧/١١

عبد الله بن يوسف بن ثامي الرهوني القرطبي ، المقرئ الصالح^(١)
مات سنة ٤٣٥ .

عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني الهوراني ، ابن الخراز
المحدث المسند^(٢) مات سنة ٤١١ .

علي بن إبراهيم التبريزي الأزدي ، ابن الخازن ، وارد من المشرق
للأندلس ، عالم لغوي أديب^(٣) .

علي بن محمد بن عباد الأنصاري ، المحدث^(٤) مات سنة ٤٥٦
محمد بن اسماعيل العنزي ، قاضي سرقسطة ، المحدث الفقيه^(٥)
مات سنة ٤٥٣

محمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الوارث الرازي ،
الخراساني ، وارد من المشرق للأندلس ، محدث مسند^(٦) مات
بعد سنة ٤٥٠

محمد بن سعيد بن محمد بن عمر بن سعيد بن نبات الأموي ،

(١) ١٨٦/٤ .

(٢) ٥٢١/١٠ و ٣٦٤/١١ .

(٣) ٢٧٢/٩ و ٢٨١ .

(٤) ٤٩/٩ و ٢٢٠/١٠ .

(٥) ٤٦٥/٩ .

(٦) ٣٦٧/٩ .

- ٧٨ م -

القرطبي ، المحدث الحافظ^(١) ، مات سنة ٤٢٩

مسعود بن سليمان أبو الخيار الشتريني ، الفقيه الظاهري المجتهد ،
العالم الأديب^(٢) مات سنة ٤٢٦

المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة الأسدي ، أبو القاسم
المري ، الفقيه المحدث العالم المتقن ، شارح موطأ مالك ، وشارح
صحيح البخاري^(٣) مات سنة ٤٣٦

هشام بن سعيد الحرير بن فتحون الوشقي ، محدث^(٤) مات بعد
سنة ٤٣٠

يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، إمام عصره ، وفريد
دهره ، صاحب التصانيف ، تدبج مع ابن حزم - تبادل وإياه الرواية
في التلمذة والمشيخة -^(٥) مات سنة ٤٦٣

يونس بن عبد الله بن مغيث القرطبي ، ابن الصغار ، قاضي
الجماعة بالأندلس ، الامام المحدث الفقيه الصوفي المؤلف^(٦) مات
سنة ٤٢٩

(١) ٣٤٨/١٠ و ٣١٤/١١ .

(٢) ٢٦/١٠ .

(٣) ١٢٦/١١ .

(٤) ٢٢٦/١١ .

(٥) ٣١٤/١١ .

(٦) ٣٦٧/١١ .

وتراجم هؤلاء توجد مستوفاة ؛ في جفوة المقتبس في أعلام
الأندلس ، للحافظ الحميدي ، وفي صلة تاريخ علماء الأندلس ، للورخ
ابن بشكوال ، وفي بغية الملتبس في رجال الأندلس ، للورخ الضبي
وفي غيرها من كتب الاعلام الأندلسية والمغربية ، وكتب
الاعلام المشرقية .

وفي المحلى كذلك أسماء للعديد من مؤلفات ابن حزم ورسائله ،
سجودها من المحلى لتضم الى ترجمته وحياته ، عمل لعل في بعضه ما
يرفع لبنة في صرح التراث العلمي العام ، والتراث العلمي الخاص
بالأندلس وابن حزم .

كتاب المحلى ، عمله للعسائل المختصرة^(١)

كتاب الإحكام لأصول الأحكام^(٢) وكتاب الملل والنحل^(٣) قال
عن كتابه التقريب لحدود المنطق : وهو كتاب جليل المنفعة ، عظيم
الفائدة ، لا غنى لطالب الحقائق عنه . قال : فمن أحب الثلج ، وأن
يقف على الحقائق فليقرأه . ثم يقرأ كلامنا في وجود المعارف من
كتابنا المرسوم بكتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ثم يقرأ
كتابنا هذا - الإحكام - فانه تلوح له الحقائق دون إشكال^(٤) .

(١) ٢/١ .

(٢) ٥٧/١ و ١٧٥/١١ .

(٣) ٣٠٤/١١ .

(٤) الاحكام ٨٢/٥ .

كتاب النكت ، وكتاب الدرّة ، وكتاب النبذة^(١) وتام أسمائها:
النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد. والدرّة في
يلزم المسلم . والنبذة الكافية .

كتاب الإيصال . قال عنه : جمعنا في الكتاب الكبير المعروف
بكتاب الإيصال ، ما روى في ذلك — النصوص — منذ أربعمائة
عام ونيف وأربعين عاماً ، من شرق الأرض الى غربها^(٢) .
كتاب ضخم ، أفرد فيها خالف فيه الفقهاء الثلاثة : الجمهور من
الصحابة لا يعرف منهم مخالف^(٣) .
كتاب القراءات^(٤) .

جزء ضخم أفرد فيها تناقض فيه الفقهاء الثلاثة ، في قبولهم أحيانا
لرواية الصحابي إذا خالف عمله روايته ، ورفضهم لها أحيانا^(٥)
أجزاء ضخمة أفردتها فيها خالف فيه أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي :
جمهور العلماء ، وفيما قاله كل واحد منهم مما لا يعرف أحد قال
به قبله^(٦) .

(١) المخطئ ٥٧/١ .

(٢) ٣٠/١ و ٢٩/٦ و ٤١٥/١٠ .

(٣) ٢٥/٢ .

(٤) ٢٥٢/٣ .

(٥) ٢٢٨/٩ و ٣٠٠/١٠ .

(٦) ٢٧٣/٩ .

تعلية أفرادها فيما خالف فيه أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي :
الاجماع المتيقن المقطوع به ^(١) .

الإعراب في كشف الإلتباس . هكذا سماه في المحلى ^(٢) .
وسماه في الإحكام ^(٣) : كتاب الإعراب عن الحيرة والالتباس
الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس .

١٦ - مصادر المحلى :

مصادر المحلى ومراجعته قد تبلغ في عددها العشرات ، ولكن
ابن حزم قلما يذكر أسماء هذه المصادر ، ويكتفي بأسماء أصحابها
للعوافة في آرائهم أو للمخالفة ، مثل : البخاري ، ومسلم ، وأبي داود ،
والنسائي ، ومالك ، وأحمد ، والبخاري ، والحاكم ، وبقي بن مخلد ،
وقاسم بن أصبغ ، وابن أئمن ، وابن الجباب ، وزكريا الساجي ،
والقاسم بن سلام ، وعبد بن حميد ، وابن جرير ، وغيرهم .

والمصادر المذكورة بأسمائها ، وأسماء مؤلفيها قليلة ، منها :
كتاب السبعة لعبد الرحمن بن زيد ^(١) . ولعل السبعة هم فقهاء المدينة
السبعة : القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وعروة بن الزبير
ابن العوام ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وخارجة

(١) ٢٧٣/٩

(٢) ٥٠٣/٩

(٣) ٢٢٢/٤

(٤) ١٩٩/٣

ابن زيد بن ثابت ، وسليمان بن يسار مولى ميمونة أم المؤمنين ،
وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وسعيد بن المسيب .

كتاب المبسوط لإسماعيل بن إسحاق القاضي ^(١)

كتاب النبات لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري ^(٢)

كتاب الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ^(٣)

كتاب أخبار قرطبة لخالد بن سعد ^(٤)

كتاب أحكام سخون بن سعيد ، جمعها ابنه محمد من أحكام أبيه
في ولايته قضاء مدينة القيروان لابن الأغلب ^(٥)

١٧ - نمر المحلى :

أحب الحق وابن حزم ، فاذا اختلفا أحببت الحق وحده ،
فابن حزم كغيره من الأئمة يخطئ ، ويصيب ، يذكر وينسى ، وابن حزم
— كما قال عنه الحافظ الذهبي ^(٦) — رجل من الكبار ؛ فيه أدوات
الاجتهاد كاملة ، تقع له المسائل المحررة ، والمسائل الواهية كما يقع
لغيره ، وكل واحد يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله

(١) ٥/٥ .

(٢) ٢٢٠/٥ .

(٣) ٢٤٣/٦ و ٤٩٢/٧ .

(٤) ٣٧٩/٩ .

(٥) ٤٠٢/١١ .

(٦) التذكرة ٣٢١/٣ .

عليه وآله وسلم . فني المحلى ثلاثمائة وألف مسألة ونيف ؛ فإذا أخطأ
في بضع عشرات منها ، أو نسي ؛ فهذا لا يثين الكتاب بل يزيته ،
فالإنسان خطاء نساء بالطبع ، والعصمة ليست إلا للأنبياء .

فابن حزم ينسى ما مضى له من مذهبه فيتناقض ويكتب غيره ^(١)
ويستدرك المسألة فيذكرها وهو ناس أنه قد ذكرها قبل ، فيعود
إلى ذكرها ^(٢) .

ويرجع عن الحكم في آخر المسألة بعد أن يكون قد قرر في
أولها خلافة ^(٣) .

ويتمحل الاحتجاج لرأي ؛ ويتكلف البراهين لتدعيمه ^(٤) .
ويتقعر في الاستنباط ويتعسف ويبعد النجعة ^(٥)
ويحمد على الظاهر ويلقي المعاني البينة والعلل الواضحة ^(٦)
ويقع في القياس — ومذهبه قائم على أن القياس بدعة لا تجوز —
وهو لا يشعر ^(٧) .

(١) ١/٩٨ و ٢٤٤ و ٢/١٩ و ٧٨ و ١٣٣ .

(٢) ٢/١٢٢ و ٩/٨٢ و ١١٥ .

(٣) ٦/٢ و ٦٦ و ٨/٧٤ و ١٠/٢٦٨ .

(٤) ٣/١١٦ و ٧/٣٩٨ .

(٥) ٨/٤٥ .

(٦) ٧/٤٢٢ - ٤٢٤ .

(٧) ٦/٢٦٨ و ٧/٤١٠ .

يحكي عن المذهب الشيء وضده في مسألة واحدة ، وفي مسائل متباعدة ^(١) .

ولابن حزم شواذ في قبه ، ومسائل واهية لا يمكن قبولها ^(٢) لا يقبل حكمه في مسألة : لا قود ولا دية على من قتل آخر بالسهم ... لا يقبل حكمه في مسألة : لا قود ولا دية على من خسر حفرة وخطاها وحمل من يمر عليها فرفات ^(٣) ...

لا يقبل حكمه في قبول شهادة اختلفت بعض مشاهدها ^(٤) .
والفضل أبو رافع ابن أبي محمد بن حزم ، قد يحيل في التكملة التي أتم بها المحلى من كتاب الإيصال لأبيه ، على مسألة ستأتي في باب ، وهذه المسألة إحالتها في الإيصال لا في المحلى ، فيقيها في التكملة على ما هي عليه في الإيصال وينسى أن يحذفها ، فتبقى الإحالة في المحلى وليس بينها وبين آخر الكتاب إلا ورقات ، وهي غير موجودة فيه ^(٥)
ولابن زرقون (٥٣٩ - ٦٢١) محمد بن محمد بن سعيد الفقيه الحافظ المالكي ، رد على المحلى وشرحه المحلى سماه : الكتاب المعلى في الرد على المجلى والمجلى لابي محمد بن حزم ، وابن زرقون هذا

(١) ١٢٨/٥ و ١٧٦ و ١٠٦/٦ و ١٩٢ و ١٩٣ و ٢٦٦ .

(٢) ٢٥/١١ .

(٣) ١١/١١ .

(٤) ١٥٣ و ٣٤١ .

(٥) ٣٧٩/١١ .

وصفه ابن الأبار في التكملة^(١) بأنه : كان قصباً مالئاً ، حافظاً مبرزاً متصباً للمذهب ، ولم يكن له بصر بالحديث ، وكان يعترف بالقصور عنه .

١٨ - طبعات المحلى :

طبع المحلى لأول مرة بمطبعة النهضة بمصر ، بدىء بطبعه سنة ١٣٤٧ ، وانتهى سنة ١٣٥٢ ، في أحد عشر مجلداً ، طبع في ورق جيد واعتنى بتصحيحه وتحقيقه ، طبعه الشيخ محمد منير الدمشقي رحمه الله .

وقد علق على هذه الطبعة ، وحقها وصحها ، صديقنا محدث مصر وحافظها الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله ، فكانت تعاليقه عامرة علماً وحديثاً ، يخرج ، ويصحح ، ويضعف ، ويحيل الى مراجع قيمة ولكنه اعتذر عن متابعة ذلك في المجلد السادس ص ٢٣٩ ، فطبع باقي الأجزاء ناقصة تحقيقاً وتصحيحاً ، وليست فيها تعاليق إلا نادراً . وفيها أخطاء مطبعية لا تحتل أحياناً ، فيها حذف كلمة ، وتصحيف أخرى ، وتكثر تلك الأخطاء في المجلدات الثلاث الأخيرة : التاسع ، والعاشر والحادي عشر . ولهذه الطبعة فهرس دقيقة عقب كل مجلد ، يبلغ مجموعها نحواً من تسعين صفحة ، تدل على علم وفهم .

وطبع المحلى للمرة الثانية ، طبعة تجارية في مطبعة الإمام بمصر ، أخذت تعاليق الطبعة الأولى ، وأخطائها ، وقد زادت عليها أخطاء لعلها أكثر من الضعف ، وعليها تعاليق أخرى للشيخ محمد خليل هراس

وليس للطبعة الثانية تاريخ ، ولعلها طبعت في السنة الماضية : ١٣٨٤
وعدد أجزائها كعدد اجزاء الطبعة الأولى ، وأرقام مسائل الأولى
كأرقام مسائل الثانية عدداً وحساباً ، من رقم (١) إلى رقم (٢٣٠٨)

١٩ - مصادر القمرة :

استصدرت أبحاث ما كتبه في هذه المقدمة ، عن كتب علماء
مغاربة وعن كتب علماء مشاركة ، وتأتي مرتبة على عصور مؤلفيها .

فالكُتب القرينية :

المحلى ، في ١١ مجلد لابن حزم (٣٨٤ - ٤٥٦) أبي محمد علي بن أحمد
القرطبي . بمطبعة النهضة بمصر ، سنة ١٣٤٧ - ١٣٥٢ والطبعة الثانية
بمطبعة الامام . بمصر ، لاتاريخ لها ، ولعلها طبعت سنة ١٣٨٤ .

الإحكام في أصول الأحكام ، في ثمانية أجزاء ، لابن حزم ،
بمطبعة السعادة ، بمصر ، سنة ١٣٤٥ - ١٣٤٧ .

الفصل في الملل والأهواء والنحل ، في خمسة أجزاء ، لابن حزم .
بالمطبعة الأدبية بمصر ، سنة ١٣١٧ - ١٣٢١ .

جوهرة أنساب العرب في مجلد ، لابن حزم . بمطبعة دار المعارف
بمصر ، سنة ١٣٨٢ .

مراتب الإجماع ، في جزء ، لابن حزم ، بمطبعة القديسي ، بمصر
سنة ١٣٥٧ .

طوق الحمامة ، في جزء ، لابن حزم . مطبعة البرهان ، بدمشق ،
سنة ١٣٤٩ .

مداواة النفوس ، رسالة في ٦٠ صفحة لابن حزم ، نشرت ضمن:
رسائل ابن حزم الاندلسي - المجموعة الأولى - مطبعة دار الهناء
بمصر ، بلا تاريخ .

المجتهدون : أصحاب الفتيا من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ،
رسالة في ٢٠ صفحة لابن حزم ، نشرت ضمن : جوامع السيرة
لابن حزم ، مطبعة دار المعارف بمصر ، بلا تاريخ .

الحلفاء والولاة ، رسالة في ٣٠ صفحة لابن حزم ، نشرت ضمن:
جوامع السيرة لابن حزم ، مطبعة المعارف بمصر ، بلا تاريخ .

تاريخ علماء الأندلس ، في مجلدين ، لابن الفرضي (٣٥١-٤٠٣)
عبد الله بن محمد القرطبي ، مطبعة السعادة ، بمصر سنة ١٣٧٣ .

صلة تاريخ علماء الأندلس في مجلدين ، لابن بشكوال (٤٩٤ -
٥٧٨) خلف بن عبد الملك القرطبي ، مطبعة الخانجي ، بمصر
سنة ١٣٧٤ .

التكملة لصلة تاريخ علماء الأندلس في مجلدين ، لابن الأبار
(٥٩٥-٦٥٨) محمد بن عبد الله البلسني ، مطبعة الخانجي بمصر ، سنة
١٣٧٥ والقسم المطبوع منه بالجزائر ، والقسم المطبوع منه ببلنسية ، وطبعة
مريد الأولى .

طبقات الأمم ، في جزء ، لصائد بن أحمد الطليطي (٤٢٠) —
(٤٦٢) بمطبعة السعادة بمصر ، بلا تاريخ .

جذوة المقتبس في أعلام الأندلس ، في مجلد ، للحميدي (٤٢٠) —
(٤٨٨) محمد بن فتوح الميورقي . بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٢ .

الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة - جزيرة الاندلس - لابن بسام
(٥٤٢-٠٠) علي الشنتريني ، طبع منه في مصر ثلاث مجلدات من ثمانية .

بقية الملتبس في تاريخ الأندلس ، في مجلد ، لأبن عميرة الضبي
(٥٩٩ — ٠٠) أحمد بن يحيى البلشي ، طبعة مجريط ، سنة ١٨٨٤ .

فهرسة الشيوخ ، في مجلد ، لأبن خير (٥٠٢—٥٧٥) محمد الاشيلي
طبعة مدريد .

الفتوحات المكية ، في ثمان مجلدات ، لابن العربي الحاتمي (٥٦٠) —
(٦٣٨) محمد بن علي المرسي ، بمطبعة دار الكتب بمصر سنة ١٩٢٩ .

المعجب في تلخيص اخبار المغرب . في مجلد ، للمرাকشي (٥٨١) —
(٦٤٧) عبد الواحد بن علي التميمي ، مطبعة الاستقامة بمصر ،

سنة ١٣٦٨ .

المغرب في حلي المغرب ، في مجلدين ، صنفه بالوارثة في (١١٥)
سنة ، ستة من الاندلسيين : محمد بن ابراهيم الحجارى ، ثم عبد الملك
ابن سعيد ، فولده أحمد بن عبد الملك ، فولده محمد بن عبد الملك ،

فولده موسى بن محمد ، فولده علي بن موسى ، وسادسهم مات سنة ٦٨٥
طبع بمطبعة دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٥٥ .

الديباج المذهب في أعيان المذهب - المالكي - في مجلد ، لابن فرحون
(٧٩٩ — ٠٠) إبراهيم بن علي اليعمري ، بمطبعة السعادة بمصر .

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين
ابن الخطيب ، في أربعة أسفار ، للعقري (٢٩٩٢ — ١٠٤١) أحمد
ابن محمد التماساني ، بالمطبعة الأزهرية ، بمصر سنة ١٣٠٢ .

نظم المتناثر من الحديث المتواتر ، في جزء ، لأبن جعفر (١٢٧٤ -
١٣٤٥) محمد الكتاني رحمه الله ، بالمطبعة المولوية بفاس سنة ١٣٢٨ .

والكتب المشرقية :

جامع الأصول من أحاديث الرسول ، في ١٢ مجلداً لابن الأثير
(٥٤٤ — ٦٠٦) مبارك بن محمد الجزري ، بمطبعة السنة ، بمصر ، سنة
١٣٦٨ — ١٣٧٤ .

معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) في سبع مجلدات
لياقوت بن عبد الله الرومي (٥٧٤ — ٦٣٦) بمطبعة هندية ، بمصر سنة
١٩٢٣ — ١٩٢٥ .

معجم البلدان ، في ثمان مجلدات ، لياقوت ، بمطبعة السعادة ، بمصر ،
سنة ١٣٢٣ .

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، في ست مجلدات ، لابن خلكان

(٦٠٨-٦٨١) أحمد بن محمد الإربلي ، مطبعة السعادة، بمصر سنة ١٣١٧
العبر في خبر من خبر ، طبع منه أربع مجلدات ، من خمسة ، للذهبي
(٦٧٣ — ٧٤٨) محمد بن احمد الدمشقي . طبعة الكويت ، سنة
١٩٦٠ — ١٩٦٣ .

تذكرة الحفاظ في أربع مجلدات ، للذهبي ، طبعة حيدرآباد ،
سنة ١٣٣٣ — ١٣٣٤ .

نكت الهميان في نكت العميان: في مجلد ، للصفدي (٦٩٦-
٧١٤) خليل بن أبيك الشامي ، بالمطبعة الجمالية بمصر ، سنة ١٣٢٩ .
تاريخ ابن كثير (البداية والنهاية) في ١٤ مجلدا ، لابن كثير
٧٠١ — ٧٧٤) إسماعيل بن عمر الدمشقي ، بمطبعة السعادة بمصر ،
سنة ١٣٥١ — ١٣٥٨ .

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، في عشر مجلدات ، لنور الدين
الهيثمي (٧٣٥ — ٨٠٧) علي بن أبي بكر المصري ، بمطبعة القدسي ،
بمصر سنة ١٣٥٢ — ١٣٥٣ .

الإصابة في تمييز الصحابة ، في أربعة أسفار ، للحافظ ابن حجر
٧٧٣-٨٥٢) أحمد بن علي العسقلاني ، بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٨ .
تهذيب التهذيب ، في ١٢ مجلداً ، للحافظ ابن حجر ، طبعة حيدرآباد ،
سنة ١٣٢٧ — ١٣٢٧ .

لسان الميزان، في ست مجلدات ، للحافظ ابن حجر طبعة حيدرآباد
سنة ١٣٢٩ - ١٣٣١ .

الدور الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، في أربع مجلدات ، للحافظ
ابن حجر ، طبعة حيدرآباد ، سنة ١٣٤٨ - ١٣٥٠ .

المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
في مجلد ، للسخاوي (٨٣١ - ٩٠٢) محمد بن عبد الرحمن المصري ،
بمطبعة دار الأدب ، بصر ، سنة ١٣٧٥ .

الإعلان بالتويع لمن ذم التاريخ في جزء ، للسخاوي ، بمطبعة الترقى
بدمشق ، سنة ١٣٤٩ .

طبقات المفسرين ، في جزء ، للسيوطي (٨٤٩ - ٩١١) عبد الرحمن
ابن أبي بكر المصري ، طبعة لندن ، سنة ١٨٣٩ .

الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة ، رسالة في ٤٥ صفحة
بمطبعة دار التأليف . بصر ، بلا تاريخ .

فيض القدير شرح الجامع الصغير ، في ست مجلدات ، للسخاوي
(٩٥٢ - ١٠٣١) محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين المصري ، بمطبعة
مصطفى محمد ، بصر سنة ١٣٥٦ - ١٣٥٧ .

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، في سفرين للحاج
خليفة بن عبد الله التركي (١٠١٧ - ١٠٦٧) بمطبعة العالم ، بصر ،
سنة ١٣١٠ .

- ٩٢ م -

تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ، طبع منه سبع مجلدات ، من
١٢ مجلداً ، لبدوان (١٢٤٦ - ١٣٠٠) عبد القادر بن احمد الدمشقي
بمطبعة روضة الشام بدمشق ، سنة ١٢٣٠ - ١٢٣٢ .

الأعلام ، في عشر مجلدات ، لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثانية ،
بدمشق سنة ١٢٧٣ - ١٢٧٨ .

معجم المؤلفين في ١٥ جزء ، لعمر رضا كحالة ، بمطبعة الترقى ،
بدمشق سنة ١٣٧٦ - ١٣٨١ .

والحمد لله رب العالمين

دمشق الشام في : يوم السبت ٧ ذي القعدة ١٣٨٥

محمد المتصر الكتاني

الاصطلاحات والرموز في هذا المعجم

لأجل المراجعة في هذا المعجم يجب الانتباه الى الاصطلاحات والرموز التي جرى عليها ، وهي كما يلي :

(١) - ان الكلمات الفقهية ذات الدلالة وهي التي تؤلف الهيكل اللفظي لهذا المعجم ، قد أخذت بصيغتها الاصطلاحية كما هي بما فيها من حروف اصول وزوائد على خلاف الطريقة المتبعة في معجمات اللغة حيث ترتب الكلمات هناك بحسب حروفها الاصلية مجردة من الزوائد :

فمثلا : الكلمات (إبراء، استبراء، اجتهاد ، ارتفاق، اسراف) وضعت كلها في حرف الألف مع مراعاة الترتيب الهجائي ايضاً فيما بعد الحرف الأول ، ولم توضع تحت الحروف (ب ، ج ، ر ، س) التي هي اوائل حروفها الأصول . وكلمتا (معادن ، وملاهي) وضعتا في حرف الميم ولم توضع الأولى في حرف العين والثانية في الميم . فقد رأت اللجنة أن الكلمات العنوانية الاصطلاحية أصبحت دلالتها على مفاهيمها الفقهية مرتبطة بصيغتها المشتقة والمستعملة في لسان الفقهاء وعلماء القانون . فالأفضل والأسهل للمراجعة بقاؤها كما هي . وهذه الطريقة هي التي قررت اللجنة ان تسير عليها في موسوعة الفقه الاسلامي نفسها

(٢) - ان الكلمات المرتبة بحسب ترتيب حروف الهجاء في هذا المعجم هي الكلمات الأصلية ذات الدلالة على الموضوع العام ، وهي التي يتألف منها الهيكل اللفظي للمعجم ، وقد بلغ عددها نحو خمسمائة كلمة ، وتحت كل منها مجموعة من الكلمات الفرعية وزعت عليها خلاصات الأحكام ، وتلك الكلمات الفرعية لم ترتب فيما بينها ترتيباً هجائياً بحسب أوائل حروفها ، بل روعي في ترتيبها المنطق التصنيفي في ترتيب الأحكام الجزئية الموزعة بينها بحسب طبيعة كل حكم . فالكلمة الفرعية المتعلقة بتعريف البيع أو بشرائط انعقاده مثلاً تقدم على الكلمة الفرعية المتعلقة بآثار البيع أو بخيار العيب القديم في المبيع .

فللبحث عن حكم ما يجب الرجوع أولاً الى الكلمة الأصلية ذات الدلالة على موضوعه العام ، ثم ينظر تحتها الكلمة الفرعية المتعلقة بالناحية المقصودة . فلمعرفة حكم معلومية المبيع وقبض الثمن مثلاً يرجع أولاً الى كلمة (بيع) في حرف الباء ، لأنها الكلمة العنوانية الأصلية التي صنف تحتها كل أحكام البيع مفردة تحت كلمات فرعية وبعد استخراج كلمة البيع يستعرض الباحث الكلمات الفرعية ليرى حكم معلومية المبيع أو قبض الثمن تحت الكلمة الفرعية التي هي مظنة له .

على أنه لتسهيل المراجعة وقيادة الباحث ، قد تذكر الكلمة الفرعية

مستقلة تحت الحرف الأول منها للإحالة بها على الكلمة الأصلية التي صنف تلك الكلمة الفرعية تحتها .

(٣) - الكلمة الأصلية هي المكتوبة وحدها على يمين الصفحة والكلمات المتفرعة عنها هي المكتوبة بعدها بأرقام متسلسلة ليسهل تعيينها عند الإحالة عليها بذكر رقمها .

(٤) - وضع في هذا المعجم بين الكلمات الأصلية كلمات ليس لها في كتب الفقه أبواب ، وليست هي عناوين لبحوث فقهية ، ولكنها لوحظ أنها أصبحت في هذا العصر عناوين ذات دلالة على شؤون اجتماعية أو اقتصادية أو طبية أو نحو ذلك مما أصبح محل اهتمام ، وينبغي معرفة ما يتعلق به من أحكام في الشريعة . فوضعت بين الكلمات العنوانية الأصلية وخرجت لها أحكام من المحلى . فن ذلك الكلمات التالية : إجهاض ، مرأه ، أموال ، ترجمة ، تشريح ، دواء ، صغير ، صور ، فضول المال ، فقير ، مال ، مسكين ، معادن ، ملاهي .

(٥) - حرف الميم (م) رمز للمسألة التي ورد فيها هذا الحكم والرقم الذي بعده هو رقم تلك المسألة في المحلى . وكل رقمين بينهما خط أقي فالأول منها للجزء المحال عليه من المحلى ، وثانيهما للصفحة من ذلك الجزء .

(٦) - حرف الراء (ر) هو فعل أمر من الرؤية بمعنى (انظر) والمراد به إحالة القارئ إلى الكلمة المذكورة بعده .

(٧) - لم يكف في هذا المعجم بالإحالة على أجزاء وصفحات المحلى ، بل ذكر في الإحالات أرقام المسائل التي يوجد فيها تفصيل الحكم المحال به ، وذلك لكي يبقى هذا المعجم صالحاً لكل طبعة جديدة تظهر للمحلى ، نظراً لأن تجديد الطبع قد تغير به أرقام الصفحات أما أرقام المسائل المتسلسلة فإنها لا تتغير بتجدد الطباعات لأنها محدودة بأرقام متسلسلة في أصل الكتاب . وقد وقع ما توقعنا ، فقد ظهرت خلال طبع هذا المعجم طبعة جديدة للمحلى تغيرت فيها أرقام الصفحات وبقيت أرقام المسائل ثابتة . فالأرقام الموجودة في هذا المعجم للإحالة على أجزاء المحلى وصفحاتها هي للطبعة الأولى منه . وأرقام المسائل صالحة للطبعين .

٨ - خذيل هذا المعجم بثلاثة فهارس في آخره : (الأول) للموضوعات مرتبة بحسب أبوابها الفقهية المألوفة . (والثاني) للكلمات العنوانية الأصلية مصنفة بحسب الأبواب الفقهية المألوفة التي تعود إليها مدلولات تلك الكلمات ليسهل على المراجع الذي لم يمتد إلى الكلمة العنوانية التي فيها مطلوبه أن يراها في الباب الفقهي الذي هو مظنة وجودها بحسب مدلولها (والثالث) لجميع الكلمات العنوانية الأصلية مرتبة بحسب الترتيب الهجائي لأوائل حروفها (أي بالترتيب الواردة عليها في هذا المعجم) ، وذلك لكي يسهل على الباحث أن يعرف بنظرة سريعة ما إذا كانت الكلمة التي يتوخاها موجودة في هذا المعجم ، وإذا لم تكن موجودة

أن يستعرض الكلمات ليرى كلمة أخرى هي مظنة لوجود مطلوبه تحتها.
٩) - وضع في هذا المعجم ثلاث مستدركات (احدها) لبيان
ماظهر لنا لزوم تعديله في الطبعة التالية مما قد ينتقدها القاريء
(والثاني) لاستدراك نواقص سببها ضياع جذاذات في المطبعة سقطت
بضياعها بعض الأحكام . (والثالث) لتصحيح الاخطاء المطبعية .
هذا ما أمكننا من جهد في هذا العمل الاول من نوعه والكمال
لله تعالى وحده . ونرجو أن يكون ما يليه أكمل منه وأحسن
خدمة واثقانا .
والحمد لله رب العالمين .



معجم فقه ابن عزم الظاهري

المجلد الاول

حرف الهمزة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على محمد وآله

قال علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رضي الله عنه :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين والمرسلين وسلم تسليماً
ونسأل الله تعالى أن يصحبنا العصمة من كل خطأ وزلل ، ويوفقنا للصواب من كل
قول وعمل ، آمين آمين .

آل البيت ١ - تعويهم .

آل البيت هم بنو هاشم والمطلب ابني عبد مناف ومواليهم .
١٤٤/٦ م ٧١٩ و ١٦٠/٩ م ١٦٤٣

٢ - الصدقات التي تحمل لهم والتي لا تحمل ، وما إليها .

(لا تحمل صدقة فرض ولا تطوع لأحد من آل البيت ،
ولا لمواليهم ، حاشا الحبس - الوقف - فهو حلال لهم ، وتحمل
صدقة التطوع على من أمه منهم إذا لم يكن أبوه منهم . وأما
ما لا يقع عليه اسم صدقة مطلقه كالمبة والمدينة والمطية والإباحة
والمنعة والمُتْرَى والرَّقْبَى فمكّل ذلك حلال لبني هاشم
والمطلب ومواليهم .) ١٤٤/٦ م ٧١٩ و ١٤٧/٦ م ٧١٩
و ١٦٠/٩ م ١٦٤٣

٣ - حل ما يُقدّم لهم من المال بطريق الإباحة .

(الإباحة حلال لبني هاشم والمطلب ومواليهم - أي ما يُقدّم
لأهل البيت من المال بطريق الإباحة .) ١٦٠/٩ م ١٦٤٣

آية ١ - المحللة الاستعمال منها .

(كل شيء من صفر أو نحاس أو حاصر أو قردير أو بلور
أو زمرّد أو ياقوت أو غير ذلك من كل مسكوت عن ذكره
يتحريم أو أمر فباح الأكل فيه والشرب والوضوء والغسل
فيه للرجال والنساء ، وكذلك الخفض والمضيق بالفضة .)
٢٧٢/٢ م ٢٧٢ و ٤٢١/٧ م ١٠١٥

٢ - الحلة الاستعمال للنساء فقط .

(المذهب والمضيق بالذهب : حلال للنساء دون الرجال .)

٢٢٤/٢ م ٢٧٢

٣ - المحرمة الاستعمال منها .

(لا يحل الرضوء ولا الفسل ولا الشرب ولا الأكل ولا
لرجل ولا لامرأة في إناء من عظم آدمي أو خنزير ، ولا في
إناء من جلد ميتة قبل أن يذبح ولا في إناء فضة أو إناء ذهب ولا
في إناء مأخوذ بغير حق .) ٢٢٣/٢ م ٢٧١ و ٢٤١/٧
١٠١٥ م و ٨٦/١٠ م ١٩٢٠

٤ - طهارتها من الحجر .

(إناء الحجر إن تحلت الحجر فيه : فقد صار طاهراً يتوضأ فيه
ويشرب وإن لم يفسد ، فإن أهرقت أزيل أثر الحجر ولا بد بأي شيء
من الطاهرات ، ويطهر الإناء حيثنذ سواء كان فخاراً أو عوداً
أو خشباً أو نحاساً أو حبراً أو غير ذلك .) ١٢٤/١ م ١٣٠

٥ - تطهيرها إذا كانت لمسلم .

(إن كان إناء مسلم فهو طاهر ، فإن تبين فيه ما يلزم اجتنابه
فبأي شيء أزاله كائن ما كان من الطاهرات إلا أن يكون لحم
حمار أملي أو تركه أو شحمه أو شيئاً منه : فلا يجوز أن يطهر
إلا بالماء ولا بد .) ١٠٧/١ م ١٢٦

٦ - تطهيرها إذا كانت لكتاني .

(تطهر الإناء إذا كان لكتاني من كل ما يجب تطهيره =

آية = منه ، وعلى كل حال إذا لم يجد غيرها سواء علنا فيه نجاسة
أو لم نعلم - تطهيرها - بالماء . (١٠٧/١ م ١٢٦ و ١٤/٨ م
١٥٠٣ .

٧ - كسرهما وبيعها إذا كانت من ذهب أو فضة .

(لا يجوز بيع آية ذهب ولا فضة إلا بعد كسرهما ، ومن
كسرها فلا شيء عليه ، وقد أحسن .) (١٤٧/٨ م ١٢٦ و
١٥٠٣ م ١٤/٨)

٨ - كسرهما إذا كانت للخنزير .

(لا يحل كسر أواني الخمر ، ومن كسرها من حاكم ،
أو غيره فعليه ضمانها ، لكن تُهرق وتغسل ، الفخار والجلود
والعبدان والعجبر والدبابة وغير ذلك كله سواء في ذلك .)
١١٠٤ م ١٧/٧

أب ١ - عقيقته عن ولده .

ر : عقيقة ٣ - الراجعة في ماله .

٢ - تسويته بين أولاده في المبة والصدقة .

(لا يحل لأحد أن يهب ولا أن يتصدق على أحد من ولده
حتى يعطي أو يتصدق على كل واحد منهم بمثل ذلك ، ولا يحل
أن يفضل ذكراً على أنثى ، ولا أنثى على ذكر ، فإن فعل فهو
مفسوخ أبداً ، وإنما هذا في التطوع . ولا يلزمه ما ذكرنا في
ولد الولد وفي غير الولد .) (١٤٢/٩ م ١٦٣٢

٣ - ولايته في التزويج عند اختلاف الدين أو اتحاده .

(لا يكون الكافر ولياً للسلة ولا المسلم ولياً للكافرة ،
الأب وغيره : سواء .) ٤٧٣/٩ م ١٨٣٧

٤ - ولايته في تزويج بنته .

(للأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر ما لم تبلغ بغير إذنها ،
ولا خيار لها إذا بلغت ، فإن كانت ثيباً من زوج مات عنها أو
طلقها . لم يحز للأب ولا لغيره أن يزوجها حتى تبلغ ، ولا إذن
لها قبل أن تبلغ ، وإذا بلغت البكر والثيب : لم يحز للأب ولا
لغيره أن يزوجها إلا بإذنها ، فإذن وقع فهو مفسوخ أبداً .
فأما الثيب فتتكم من شاءت وإن كره الأب . وأما البكر
فلا يجوز لها نكاح إلا باجتماع إذنها وإذن أبيها . وأما الصغيرة
التي لا أب لها فليس لأحد أن ينكحها لا من ضرورة ولا من
غير ضرورة حتى تبلغ . ولا لأحد أن ينكح بجنونة حتى تفيق
وتأذن إلا الأب في التي لم تبلغ وهي بجنونة فقط .) ٤٥٩/٩ م

١٨٢٢ م

٥ - احتياجه لخدمة ابنه أو ابنته .

ر : أب ٧ - وحيل الولد عنه حال حاجته للخدمة .

٦ - وحيل الولد عنه حال حاجته للخدمة .

(إن كان الأب والأم محتاجين الى خدمة الابن أو الابنة
الناكح أو غير الناكح : لم يحز للابن ولا للابنة الرحيل ولا
تضييع الأبوين أصلاً ، وحققها أوجب من حق الزوج =

أب

= والزوجة ، فإنت لم يكن بالأب والأم ضرورة إلى ذلك :
فلرجل لإرحال امرأته حيث شاء بما لا ضرر عليها فيه .
٢٠١٦ م ٣٣١/١٠

٧ - منه ولده من الحج .

ر : حج • - حكم إذن الزوج أو السيد أو الأب أو الأم فيه .

٨ - الاجبار على متقه .

ر : عتق ١٨ - عتق الرحم المحرمة والأصول بالشراء .

٩ - قذفه ولده .

ر : قذف ٢٦ - قذف الأب ابنه أو أم عبده أو أم ابنه .

١٠ - التعرض لسبته .

(تعرض المرء لسب أبيه من الكبائر .) ٢٦٨/١١

٢٢٢٥ م

١١ - غنوه عن جرح صغيره أو استفادته له .

(غنوا الأب عن جرح ابنه الصغير أو استفادته له : لا يصح .)

٢٠٨٠ م ٤٨٥/١٠

١٢ - كسبه الخسيس .

ر : نفقة ٢ - الواجبة لهم من الأقارب .

١ - حكمها .

إباحة

(المباح لا يعصي من فعله ولا من تركه .) ١٠٠ م ٦٣/١

إباحة ٢ - أقسامها .

(المباح ينقسم ثلاثة أقسام : - إما مندوب إليه : يؤجر من فعله ، ولا يعصي من تركه . - وإما مكروه : يؤجر من تركه ولا يعصي من فعله . - وإما مطلق : لا يؤجر من فعله ولا من تركه ، ولا يعصي من فعله ولا من تركه .) ٦٣/١ م ١٠٠

٣ - ثبوتها في الأكل من بعض البيوت .

(جائز للمرء أن يأكل من بيت والده ، والدته ، وابنته ، وابنته ، وأخيه ، وأخته شقيقتين أو لأب أو لأم ، وولد ولده ، وجدده وجدته كيف كانا ، وعمه وعمته كيف كانا وخاله وخالته كيف كانا وصديقه ، وما ملك مفاطحه ، سواء رضي من ذكرنا أو سخط ، أذنوا أو لم يأذنوا ، وليس له أن يأكل الكل .) ١٦٣/٩ م ١٦٤٦

٤ - جهالة القدر المباح .

(الإباحة جائزة في المجهول ، كطعام يدعى إليه قوم ، يساح لهم أكله ، ولا يدرى كم يأكل كل واحد .) ١٦٣/٩ م ١٦٤٥

٥ - ثبوتها للسكوت عنه .

ر : نفي ٧ - حكم ما سكت عنه .

إبراء ١ - الوكالة عليه .

ر : وكالة ٢ - الأمور التي لا تجوز فيها .

أبكم ١ - عينه واستنأؤه .

(بين الأبكم واستنأؤه لأزمان على حسب طاقته من صوت بصوته أو إشارة إن كان مصبباً لا يقدر على أكثر من ذلك .)

١١٣٨ م ٤٨/٨

٢ - تعبوه عن طلاقه .

(يطلق الأبكم بما يقدر عليه من صوت أو إشارة .)

١٩٦١ م ١٩٧/١٠

٣ - قد كيته .

و : ذكاة ١٣ - الجائر له فعلها ، وشرط الجواز .

إبليس ١ - الايمان بحياته .

(نؤمن بأن إبليس حي باق ، قد خاطب الله عز وجل معترفاً بذنبه مصرراً عليه ، موقناً بأنه تعالى خلقه من نار وخلق آدم من تراب ، وأن الله تعالى أمره بالسجود لآدم فاستعصم واستخف بآدم : فكفر .) ٩١ م ٥٠/١

أبو بكر ١ - حكم تفضيل صحابي عليه .

(تفضيل أحد من الصحابة عليه : لا حد فيه .) ٢٨٦/١١

٢٢٣٨ م

إجارة و : جيل

١ - جوازها ومقارنتها بالبيع .

(الإجارة جائزة في كل شيء له منفعة ، فيؤاجر لينتفع =

الإجارة = به ولا يستهلك عنه . وهي ليست بيعاً ، وهي جائزة في كل ما لا يحل بيعه كالحرف . (١٨٢/٨ م ١٢٨٥ و ١٨٣/٨ م ١٢٨٦)

٢ - مؤاجرة الشيء المستأجر .

(استأجر داراً أو عبداً أو دابة أو شيئاً تاماً ثم أجره بأكثر مما استأجر به أو بأقل أو بثلثه ، فهو حلال جائز . وكذلك الصانع المستأجر لعمل شيء ، فيستأجر هو غيره ليعمله له بأقل أو بأكثر أو بثلثه ، فكل ذلك حلال ، والفضل جائز لهما ، إلا أن تكون المعاقدة وقعت على أن يسكنها بنفسه أو يركبها بنفسه أو يعمل العمل بنفسه ، فلا يجوز غير ما وقعت عليه الإجارة .) (١٩٧/٨ م ١٣١٤)

٣ - تقديم وقت صلاة الجمعة .

ر : صلاة الجمعة ٢٢ - المباح والمهرم في وقتها من العقود .

٤ - الإجارة بها .

(الإجارة بالإجارة جائزة ، كمن أجر سكنى دار بسكنى دار .) (١٩٧/٨ م ١٣١٥)

٥ - تقدير الأجرة فيها .

ر : أجرة ٣ - جعلها جزءاً مسمى من المحمول .
وأيضاً : ٤ - جعلها جزءاً مسمى من الغزل وما إليه .

٦ - لزوم بيان العمل أو المدة فيها .

(من الإجارة ما لا بد فيه من ذكر العمل الذي =

إجارة = يُستأجر عليه فقط ، ومنها ما لا بد فيه من ذكر المدة ،
ومنها ما لا بد فيه من ذكر الأمرين معاً . (١٨٣/٨ م ١٢٨٨

٧ - تعيين مدتها

(لا يجوز الاستئجار أصلاً ليوم غير معين ولا لعام غير
معين) (١٩٠/٨ م ١٢٩٨

٨ - حكمها على الشارع .

(إجارة الشارع جائزة ، فيما ينقسم وما لا ينقسم ، من
الشريك ومن غير الشريك ، ومع الشريك ودونه .) (٢٠٠/٨ م
١٣٢٤

٩ - شرط إمكان البقاء إلى مدتها .

(يجوز استئجار العييد والدور والدواب وغير ذلك إلى
مدة قصيرة أو طويلة ، إذا كانت بما يمكن بقاء المؤاجر والمستأجر
والشيء المستأجر إليها ، فإن كان لا يمكن البقاء بقاء أحدهم
إليها : لم يحز ذلك العقد ، وكانت مفسوخاً ابتداءً .) (١٨٨/٨ م
١٣٩٤

١٠ - الشفعة فيها .

ر : شفعة ١ - حدود مشروعيها .

١١ - حكمها عن فعل الطاعة من غيره .

(جاز للره أن يأخذ الأجرة على فعل الطاعة عن غيره
قطوعاً ، مثل الحج والصلاة والأذان والصوم ، ولا تجوز =

إجارة

= ولا تجوز الإجارة في أداء فرض من ذلك ، إلا عن عاجز أو ميت ، وأما الصلاة المنسية والنوم عنها والمتذورة : فالإجارة في أدائها عن الميت جائزة بخلاف المتعمد تركها .
١٩١/٨ م ١٣٠٣ و ١٩٢/٨ م ١٣٠٤

١٢ - حكمها على فعل المعصية .

(لا تجوز الإجارة على المعصية أصلاً ، ومن ذلك النوح والكهانة ، فالإجارة على ذلك أو العطاء عليه : معصية وتعاون على الإثم والعدوان .) ١٩١/٨ م ١٣٠٢ و ١٩٢/٨ م ١٣٠٥

١٣ - حكمها على الواجب المعيني .

(لا تجوز الإجارة على كل واجب تعين على المرء من صوم أو صلاة أو حج أو فتيا أو غير ذلك ، ويجوز للإمام أن يعطي على الصلاة والأذان صلة من أموال المسلمين ، ولأهل المسجد أن يستأجروا على الحضور معهم عند أوقات الصلاة فقط مدة مستأ ، فإذا حضر تعين الأذان والإقامة على من يقوم بها .)
١٩١/٨ م ١٣٠٢

١٤ - حكمها على التعليم والنسخ والرؤية .

(الإجارة جائزة على تعليم القرآن ، وعلى تعليم العلم ، مشاهرة وجمعة ، وعلى الرقبي ، وعلى نسخ المصحف ونسخ كتب العلم .) ١٩٢/٨ م ١٣٠٧ و ١٨٣/٨ م ١٢٨٨

إجارة ١٥ - حكمها في أعمال محدودة .

(الإجارة جائزة على التجارة مدة "مستأنة" في مال مسمى " أو هكذا بجهة " ، كالخدمة والوكالة ، وعلى نقل جواب الحشم طالباً كان أو مطلوباً ، وعلى جلب البينة وحملهم إلى الحاكم ، وعلى تقاضي البين ، وعلى طلب الحقوق ، وعلى المجيء بمن وجب إحضاره . وكذا إجارة الأمير من يقضي بين الناس مشاهرة ، وأن يُستأجر الطيب لخدمة أيام معلومة .) ١٢٨٩ م ١٨٣/٨ و ١٩٦/٨ م ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١١

١٦ - حكمها على الحمام ، ومع الداخل فيه .

(استئجار الحمام جائز ، ويكون البئر والساقية تبعاً ، ولا يجوز عقد إجارة مع الداخل فيه ، لكن يُعطي مكرامة ، فإن لم يرض صاحب الحمام بما أُعطي : ألزم بعد الخروج ما يباوي بقاءه فيه فقط .) ١٣٢٢ م ٢٠٠/٨

١٧ - حكم تنظيف مرافق الدار أو الحان .

(تنقية المرحاض على الذي ملأه لا على صاحب الدار ، ولا يجوز اشتراطه على صاحب الدار ، فإن كان خائناً يبيتون فيه ليلة ثم يرحلون فعلى صاحب الحان إحضار مكان فارغ للخلاء إن شاء ، وإلا يتبرؤوا في السمعات - أي الطرق .) ١٩٨/٨ م ١٣١٦ ، ١٣١٧

١٨ - حكمها مع المرأة الموضوعة للإرضاع .

(جائز استئجار المرأة ذات اللبن لإرضاع الصغير مدة "مستأنة" .) ١٢٩٥ م ١٨٩/٨

إجارة

١٩ - استئجار الآدمي وما يستعمل فيه .

(من استأجر حراً أو عبداً من سيده للخدمة مدةً معينةً بأجرة معينة فذلك جائز ، وليستعملها فيما يحسنه ويطبقه بلا إضرار بهما .) ١٨٣/٨ م ١٢٨٩

٢٠ - حدوث مبطل لها .

(يبطلها فيما بقي من المدة قل أو كثر : موت الأجير أو المستأجر ، أو هلاك الشيء المستأجر ، أو عتق العبد المستأجر ، أو بيع الشيء المستأجر من الدار أو العبد أو الدابة أو غير ذلك ، أو خروجه عن ملك مؤاجره بأي وجه خرج .)

١٨٤/٨ م ١٢٩١

٢١ - للشروط المنوعة فيها .

(لا يجوز اشتراط تعجيل الأجرة ، ولا شيء منها ، ولا تأخيرها إلى أجل أو شيء منها ، ولا تأخير الشيء المستأجر ولا العمل المستأجر له ، ولا مشاركة الطبيب على البرء ، ولا أن يشترط على المستأجر للخياطة أحضار الخيوط ، ولا على الوراق القيام بالحبر ، ولا على البناء القيام بالطين أو الصخر أو الجيار ، وهكذا ، ولا اشتراط تنقية المراض على صاحب الدار)

١٨٣/٨ م ١٢٩٠ و ١٩٦/٨ م ١٣١٠ و ١٩٨/٨ م ١٣١٣ ،

١٣١٦

٢٢ - فسخها .

و : فسخ ١ - أحواله في الإجارة .

إجارة

إجارة ٢٣ - حكمها عند الفساد .

(الإجارة الفاسدة إن أدركت : 'فسخت' أو 'فسخ' ما أدرك منها ، فإن فانت أو فانت شيء منها : 'قضي فيها أو فيا فانت منها بأجر المثل .) ١٩١/٨ م ١٣٠١

٢٤ - حكمها على الحيوان ملبه .

(لا يجوز استئجار شاة أو بقرة أو غنّة أو غير ذلك ، لا واحدة ولا أكثر للبلب أصلاً .) ١٨٩/٨ م ١٢٩٦

٢٥ - حكمها على الأرض .

(لا يجوز إجارة الأرض لشيء من الأشياء أصلاً ، فإن كان فيها بناء قلّ أو كثر جاز استئجاره ، وتكون الأرض تبعاً لذلك البناء غير داخلة في الإجارة أصلاً .) ١٩٠/٨ م ١٢٩٧ و ٢١١/٨ م ١٣٣٠

٢٦ - حكمها على إزاء الفحل والحجامة .

(لا فحل الإجارة على إزاء الفحل أصلاً ، لا تزوّة ولا تزوّات معلومة ولا إلى أن تحمل الأنثى . ولا تجوز على الحجامة ، ولكن يعطى على سبيل طيب النفس ، وله طلب ذلك ، فإن رضي وإلا قُدّر عمله بعد تمامه وأعطى ما يساويه .) ١٩٢/٨ م ١٣٠٦

٢٧ - حكمها على حفر بئر .

(الإجارة على حفر بئر لا تجوز البتة ، لأنه قد يخرج فيها الصفاة الصلدة والأرض الرخوة ، وهذا عمل مجهول ، ولنا =

إجارة - اجتهد

إجارة = يجوز ذلك في استئجار "مياومة" ثم يستعمله فيها في حفر البئر ،
لأنه عمل محدود معلوم . (١٩٦/٨ م ١٣١٢)

٢٨ - خروج للشجرة أو الدالية من استئجار الدار .

(من استأجر داراً فإن كانت فيها دالية أو شجرة : لم يجوز
دخولها في الكراء أصلاً ، قل "خطر"ها أم كثير ، ظهر حملها أو
لم يظهر ، طاب أو لم يطب . (٢٠٠/٨ م ١٣٢٣)

اجتهد ١ - معناه .

(الاجتهاد إنما معناه بلوغ الجهد في طلب دين الله عز وجل
الذي أوجبه على عباده . (٦٦/١ م ١٠٣)

٢ - حكمه .

(على كل "أحد" من الاجتهاد حسب طاقته . (٦٦/١ م
١٠٣)

٣ - اغطاً فيه .

(المجتهد المخطئ أفضل عند الله من المقلد المصيب ، هذا في
أهل الإسلام خاصة ، وأما في غير أهل الإسلام فلا عذر للمجتهد
المستدل ولا للمقلد ، وكلاهما هالك . (٦٩/١ م ١٠٨)

٤ - الحق عند تعدد الأقوال .

(الحق من الأقوال واحد ، وسائرهما خطأ . (٧٠/١ م ١٠٩)

أجرة

أجرة

١ - شروط صحتها .

(لا تجوز الإجارة إلا بمضمون مسمى محدود في الذمة ، أو بعين معينة متميزة معروفة الحد والمقدار .) ١٣٢٦ م ٢٠٣/٨

٢ - الجائز الاستئجار به .

(جائز الاستئجار بكل ما يحيل ملكه ، وإن لم يحل بيعه) ١٩١/٨ م ١٣٠٠ و ١٩٤/٩ م ١٨٤٦

٣ - جعلها جزءاً مسمى من المحمول .

(وجائز كإئجار السفن كبارها وصغارها بجزء مسمى مما يحل فيها ، مشاع في الجميع أو متبعض ، وكذلك الدواب والعجل . ويستحق صاحب السفينة من الإكراء بقدر ما قطع من الطريق ، خطيب أو سليم .) ١٩٩/٨ م ١٣٢٠

٤ - جعلها جزءاً مسمى من الفزل وما إليه .

(جائز إعطاء الفزل للنسج بجزء مسمى منه كربع أو ثلث ، فإن تراضيا على أن ينسج النساج معاً ويكونا شريكين فيه جاز ذلك ، وإن أبي أحدهما لم يلزمه ، وكان للنساج من الفزل الذي سمي له أجرة بقدر ما ينسج من الأجر حتى يتم نسجه ويستحق جميع ما سمي له . ويجوز إعطاء الثوب للخياط بجزء مشاع أو معين ، وإعطاء الطعام للطبخ بجزء منه ، وإعطاء الزيتون للعصر كذلك . وكذلك الاستئجار لجميع هذه الزيوت المحدودة بجزء منها ، وكذلك استئجار الراعي لحراسة الغنم بجزء منها مسمى ، ولا يجوز بجزء مسمى من الفزل الذي لم يولد بعد .) ١٩٨/٨ م ١٣١٩

أجرة

- أجرة ١ - حكمها على كنس الكنف .
(الإجارة على كنس الكنف جائزة .) ١٩٨/٨ م ١٣١٨
- ٦ - حكم إعطائها من الأضحية .
رَ : أضحية ١٢ - أجرة ذبحها أو سلقها .
- ٧ - تصجيلها وتأجيلها .
رَ : إجارة ٣١ - الشروط الممنوعة فيها .
- ٨ - تقديرها بأجر المثل .
رَ : إجارة ٢٦ - حكمها على إئزاه الفضل والجماعة .
وأيضاً : ٢٣ - حكمها عند الفساد .
وأيضاً : ١٦ - عقدها على الحتام ، ومع الداخل فيه .
- ٩ - استحقاقها على الطاعة .
رَ : إجارة ١١ - حكمها على فعل الطاعة عن غيره .
وأيضاً : ١٣ - حكمها على الواجب الميني .
- ١٠ - استحقاقها بقدر العمل أو الاستغلال .
(كلما عمل الأجير شيئاً مما استؤجر لعمه استحق من الأجرة بقدر ما عمل ، فله طلب ذلك أو تأخير به بغير شرط ، حتى يتم عمله أو يتم منه حصة ، وكذلك كلما استغل المستأجر الشيء الذي استأجر فعليه من الإجارة بقدر ذلك .) ١٩٠/٨ م ١٢٩٩
- رَ : أجرة ٣ - جعلها جزءاً مستقياً من المحمول .
وأيضاً : ٤ - جعلها جزءاً مسمى من الغزل وما إليه .

أجرة

- ١١ - حكمها في زواج التحليل .
 ر : نكاح ٦١ - الأجرة على زواج التحليل .
 ١٢ - حكمها عند ادعاء التمدي والاضاعة .
 ر : ضمان ٢ - متى يجب على الأجير والصانع .

إجماع

- ١ - تعريفه .
 (الإجماع هو ما يُتَقَنَّ أن جميع الصحابة عرفوه وقالوا به ، ولم يختلف منهم أحد .) ١/٥٤ م ٩٦
 ٢ - وجوده بعد عصر الصحابة .

(ولو جاز أن يُتَقَنَّ إجماع أهل عصر بعد الصحابة أولهم عن آخرهم على حكمٍ نص لا يقطع فيه بإجماع الصحابة رضي الله عنهم لوجب القطع بأنه حق وحجة ، وليس كان يكون إجماعاً .)
 ١/٥٤ م ٩٨

٣ - متى ينتفى ؟

(ما صح فيه خلاف من واحد من الصحابة جميعاً ، أو لم يتيقن أن كل واحد منهم عرفه ودان به فليس إجماعاً .)
 ١/٥٤ م ٩٧

٤ - الرجوع إليه .

(الواجب إذا اختلف الناس أو فازع أحد في مسألة ما : أن يُرجع إلى القرآن والسنة لا إلى شيء غيرهما ، ولا يجوز الرجوع إلى عمل أهل المدينة ولا غيرهم .) ١/٥٥ م ٩٩

١ - وقوعه من الحامل قبل نفع الروح .

(المرأة تتعمد إسقاط ولدها إن كان لم ينفع فيه الروح
فالعُرَّة عليها ، والخطأ هنا كالعمد .) ٣١/١١ م ٢١٢٥

٢ - وقوعه من الحامل خطأ بعد نفع الروح .

(إذا أسقطت المرأة ولدها وقد نفع فيه الروح ، فإن
كانت لم تتعمد قتله فالعُرَّة على عاقلتها ، والكفارة عليها .)
٣١/١١ م ٢١٢٥

٣ - وقوعه عمداً بعد نفع الروح .

(من تعمدت قتل جنينها ، وقد تجاوز مائة ليلة وعشرين
ليلة يمين ، فقتله ، أو تعمد أجنبي قتله في بطنها فقتله : فالقود
واجب في ذلك ولا بد ، ولا غرة حينئذ إلا أن يعفى عنه
فتجب الغرة فقط لأنها دية ، ولا كفارة في ذلك لأنه عمد ،
وأمله بين خيرتين : إما القود، وإما الدية أو المفاداة .) ٣١/١١ م
٢١٢٤ و ٣١/١١ م ٢١٢٥

٤ - وقوعه خطأ من غير الحامل .

(من ضرب حاملاً فأسقط جنيناً ، فإن كان قبل تمام
الأربعة الأشهر فلا كفارة لكن العُرَّة واجبة فقط ، وإن
كان بعد تمام الأربعة الأشهر وثبقت حركته بلا شك، وشهد
بذلك أربع قوايل عدول ، فإن فيه غرة - عبداً أو أمة -
والكفارة واجبة .) ٣٠/١١ م ٢١٢٤

٥ - موقف الحامل في أثناءه .

(وإن ماتت هي قبل إلقاء الجنين ثم أُلقت فالعُترَة واجبة في كل الأحوال على عاقلة الجاني هي كانت أو غيرها ، وكذلك في العمد قبل أن يتفخ فيه الروح ، أما إن كان قد تفخ فيه الروح فالقود على الجاني إن كان غيرها ، وأما إن كانت هي : فلا قود ولا غرة ولا شيء ، لأنه حكم على ميت ، وماله قد صار لغيره .)

٣١/١١ م ٢١٢٥

٦ - تعدد الجنين فيه .

(من أُلقت جنينين فصاعداً ، فكلُّ جنين - ولو أنهم عشرة - فهو جنين لما : ففي كل جنين عُترَة - عبد أو أمة - فلو قتلوا بعد الحياة ففي كل واحد دية وكتفارة .)

٣٢/١١ م ٢١٢٦

أحباس ر : وقف .

١ - تحريمه وحله .

(الحكرة المضرة بالناس حرام ، سواء في الإبتاع أو في إمساك ما ابتاع ، ويُمنعُ من ذلك . والمحتكر وقت وخاء : ليس آثماً بل هو معسّن .)

٦٤/٩ م ١٥٦٧

إحداد ر : حداد .

١ - الفصل له وفي أثناءه .

(الفصل عند الإحرام نستحب للرجال والنساء ، وليس =

إحرام = فرضاً إلا على الثَّغَاء والحائض ، فأبتهما أَرَادَت الحج أو العبرة بفرض عليها أن تغتسل ثم تُهَلِّ ، وجائز للعموم دخول الحُتَام والتدلك وغسل رأسه بالطين والحطمي ، ولا حرج في شيء من ذلك ، ولا شيء عليه ، ويلزم الغسلُ المُحَرَّم يوم الجمعة لليوم لا للصلاة . (٢٦/٢ م ١٨٤ و ٨٧/٧ م ٨٢٤ و ٢٤٦/٧ م ٨٩١ و ٣٦/٥ م ٥٣٦)

٢ - الإلباس فيه للرجل والمرأة .

(إذا جاء من يريد الحج أو العبرة إلى أحد المواقيت فليتجرد من ثيابه إن كان رجلاً فلا يلبس القميص ولا سراويل ولا حذاء ولا قلنسوة ولا جبة ولا بونساً ولا خُفَّيْنِ ولا هَتَّازَيْنِ البتة ، لكن يلتحف فيما شاء من كساء أو ملحفة أو رداء ، ويتزود ، ويكشف رأسه ، ويلبس نعليه ، ولا يحل له أن يتزو ولا أن يلتحف في ثوب صبيغ كله أو بعضه بورس أو زعفران أو عصف . فإن كان امرأةً فلتلبس ما شاءت من كل ما ذكرنا أنه لا يلبسه الرجل ، وتغطي رأسها ، إلا أنها لا تنتقب أصلاً ، لكن إما أن تكشف وجهها وإما أن تسدل عليه ثوباً من فوق رأسها ، ولا يحل لها أن تلبس شيئاً صبيغ كله أو بعضه بورس أو زعفران ، ولا أن تلبس هَتَّازَيْنِ في يديها ، ولا أن تلبس الخفاف ، والعصفر . فإن لم يجد الرجل إزاراً فليلبس السراويل كما هي ، وإن لم يجد نعلين فليقطع خفيه تحت الكعبين ولا بد ، ويلبسهما كذلك .) (٨٧/٧ م ٨٢٣ و ٩٨/٧ م ٨٣١ و ٢٥٥/٧ م ٨٩٥)

٣ - التطيب له والتطيب ناسياً .

(نستحب للمرأة والرجل أن يتطيبا عند الإحرام بأطيب ما يجدانه ، ثم لا يزيلانه عن أنفسهما ما بقي عليهما ، ثم يجتنبان تجديد قصد إلى الطيب ، فإن منه من طيب الكعبة شيء لم يضر ، ومن طيب ناسياً أو قداوى بطيب أو مس طيباً لبيع أو شراء فلا شيء عليه ، ولا يكسح - أي يُقصد - ذلك في حبه ، وعليه أن يزيل عن نفسه كل ذلك ساعة بذكره أو ساعة يستغني عنه . ولا يتطيب المحرم ليوم الجمعة .) ٨٢/٧ - ٩٠ م ٨٢٥ - ٨٢٧ و ٨٩٥ م ٢٥٥/٧ و ٧٦/٥ م ٥٣٦

٤ - عاشر وأفعال لا تقع فيه .

(جائز للمحرم دخول الحمام والتدلك ، وغسل رأسه بالطين والحطمي ، والاكتحال ، والتسويك ، والنظر في المرأة ، وشم الریحان ، وغسل ثيابه ، وقص أظفاره وشارب ، وتنف إبطه والتنؤر ، ولا حرج في شيء من ذلك ولا شيء عليه ، ولا يكره نقض الرأس والامتنشاط ، بل هو مباح مطلق ، وله أن يجتمع وأن يذهب بما شاء ، وأن يشد المنطقة على إزاره أو على جلده ويجتزم بما شاء ، ويحمل خرجه على رأسه ، ويعقد إزاره عليه ورداه ، ويحمل ما شاء من الخوذة على رأسه ، ويعصب على رأسه لصداع أو لجرح ويجبر كسر ذراعه أو ساقه ، ويعصب على جراحه وخراجه وقرحه . ويُحرم في أي لون شاء ، حاشا ما صُبيغ بورد أو زعفران .) ١٧٨/٧ م ٨٣٦ و ٢٤٦/٧ م ٨٩١ و ٨٩٥ م ٢٥٥/٧ و ٢٥٨/٧ م ٨٩٦

٥ - السواك فيه .

(تسويك المحرم جائر ، ولا حرج ولا شيء عليه فيه ،
ويأثم المحرم السواك يوم الجمعة .) ٧/٢٤٦ م ٨٩١ و ٥/٧٦
٥٣٦ م

٦ - تظلل المحرم .

(جائر للمحرمين من الرجال والنساء أن يتظلوا في المحرم
وإذا تزلوا .) ٧/١٩٦ م ٨٦٧

٧ - تقبيل المحرم زوجته ومباشرتها فيه .

(مباح للمحرم أن يقبل امرأته ويباشرها ما لم يولج .)
٧/٢٥٤ م ٨٩٤

٨ - الحلق فيه لضرورة وتغير ضرورة عامداً أو غاسياً .

(من احتاج إلى حلق رأسه - وهو محترم - لمرض أو
صداع أو لقل أو نحو ذلك مما يؤذي ، فليحلقه ، وعليه أحد
ثلاثة أشياء ، هو مخير في أيها شاء لا بد له من أحدها : إما أن
يصوم ثلاثة أيام ، وإما أن يطعم ستة مساكين متغايرين لكل
مسكين منهم نصف صاع تمر ولا بد ، وإما أن يُهدي شاة
يتصدق بها على المساكين ، أو يصوم أو يطعم أو ينسك للشاة
في المكان الذي حلق فيه أو في غيره ، فإن حلق رأسه لتغير
ضرورة أو حلق بعضه دون بعض عامداً عالماً أن ذلك لا يجوز :
بطل حجّه ، فلو قطع من شعر رأسه ما لا يُستسى به حالقاً
بعض رأسه فلا شيء عليه لا إثم ولا كفارة بأي وجه قطعه =

إحرام

= أو نزع ، ومن حلق ناسياً فلا شيء عليه ، وله أن يجنم
ويحلق مواضع المهاجم ولا شيء عليه ، فإن حلق رأسه بنووة
فهو حلق ، في اللغة ، فيه ما في الحلق من كل ما ذكرنا بأي
شيء حلقه ، فإن تنفه فلا شيء في ذلك . (٢٠٨/٧ م ٨٧٤
و ٢٥٥/٧ م ٨٩٥ و ٢١٤/٧ م ٨٧٥)

٩ - ميثاقه لمن أراد العمرة وهو بمكة .

(من أراد العمرة وهو بمكة إما من أهلها أو من غير أهلها ،
ففرض عليه أن يخرج للإحرام بها إلى أي الحِلِّ شاء ويهل
بها .) (٩٨/٧ م ٨٣٢)

١٠ - دخول مكة بمكة بنوته .

(دخول مكة بلا إحرام : جائز .) (٢٦٦/٧ م ٩٠٤)

١١ - انتهاء وما يحل بعده .

(إذا رُمى الحُجَّاج جمرَةَ الْعَقَبَةِ بسبع حصيات يومَ
النحر يكبرون مع كل حصاة فقد تمَّ إحرامهم ، ويحلقون أو
يقصُّرون ، والحلق أفضل للرجال ، وينحرون المَدَنِي إن كان
معه ، ثم قد حلَّ لهم كل ما كان من اللباس حراماً على
المُعَظَّم ، وحلَّ لهم التَّصَيُّد في الحِلِّ ، والتطيب ، حاشاً
الوَطْءَ قَطَط .) (١١٨/٧ م ٨٣٥)

١٢ - حتى الإحلال منه .

ر : حج ٥ - حكم لإذن الزوج أو الولد أو الأب أو الأم فيه .

١٣ - بلوغ الصبي في أثنائه .

(بلوغ الصبي في حال إحرامه يلزمه أن يحدد إحراماً ،
ويشرع في عمل الحج ، فإن فاتته عرفة أو مزدلفة فقد فاتته
الحج ، ولا هدي عليه ولا شيء .) ٢٧٧/٧ م ٩١٦

١٤ - فسخه .

ر : حج ٢٨ - المتنع وأفضلية التمتع .

١٥ - الجدال فيه .

(الجدال قسمان : قسم في واجب وحق ، وقسم في باطل .
فالذي في الحق : واجب في الإحرام وغير الإحرام ، والجدال
بالباطل وفي الباطل عمداً مع ذكر الإحرام : مبطل للإحرام
وللمسح .) ١٩٦/٧ م ٨٦٥

١٦ - الفسوق فيه .

(كل فسوق تعدده المَحْرَم ذاكراً لإحرامه يُبطل حجته
وإحرامه ، وأما من فسق غير ذاكراً لإحرامه فإنه لا يبطل
بذلك إحرامه .) ١٩٥/٧ م ٨٦٤ و ١٩٦/٧ م ٨٦٥

١٧ - الذبيح فيه .

(حلالٌ للمُحْرَم ذبيحٌ ما عدا الصيدَ مما يأكله الناس من
الادباج والإوز المتلك والبرك المتلك والحمام المتلك والإبل
والبقر والخيل والغنم ، وكل ما ليس صيداً ، الحِلُّ والعَرَمُ
فيه سواء ، وكذلك يذبيح كل ما ذكرنا الحلال في الحرم
بلا خلاف .) ٢٣٨/٧ م ٨٨٩

١٨ - الوطء فيه .

(لا يحل للمُحْرَم بالعمرة أو بالحج وطءٌ كان له حلالاً قبل
إحرامه .) ٩٨/٧ م ٨٣١

١٩ - القطة فيه .

(لا تحل لِقَطَّةٌ من أحرم بحج أو عمرة مذ محرم إلى أن
يُتم جميع عمل حجته ، إلا لمن يَنْشُدُها أبداً : لا يَجِدُ تعريقها
بعام ولا بأكثر ولا بأقل ، فإن يقس من معرفة صاحبها قطعاً
متيقناً ، حلت حينئذ لو أجدها ، بخلاف سائر القِطَطَات التي تحل
له بعد العام .) ٢٧٨/٧ م ٩١٨

٢٠ - أكل المَحْرُوم الصيد ويبض النعام في الحرم .

(يبض النعام وسائر الصيد : حلالٌ للحرم وفي الحرم .)
٢٣٣/٧ م ٨٨٠

٢١ - صيد ما سكن الماء وأكله .

(صيد كل ما سكن الماء من البرك والأنهار أو البحر أو
العيون أو الآبار : حلالٌ للحرم صيده وأكله .) ٢٣٥/٧ م
٨٨٣

٢٢ - تملك المحرم أو من في الحرم ما صاده المحل من الخل وفجته وأكله .

(كل ما صاده المحل في الخل فأدخله الحرم أو وجهه للحرم ،
أو اشتواه محرمٌ : فحلالٌ للحرم ولن في الحرم ملكه =

= وذبحه وأكله . وكذلك من أحرم وفي يده صيد قد ملكه قبل ذلك ، أو في منزله قريباً أو بعيداً أو في قصص معه فهو حلال له - كما كان - أكله وذبحه وملكه وبيعه ، ولما يحرم عليه ابتداء التصيد للصيد وتلكه وذبحه حينئذ فقط ، فلو ذبحه لكان ميتة ، ولو انتزعه حلال من يده لكان الذي انتزعه ، ولا يملكه المحرم وإن أحل إلا بأن يحدث له تملكاً بعد إحلاله . (٢٤٨/٧ م ٨٩٢)

٢٣ - أمر المحرم غيره بالتصيد .

(لو أمر محرم حلالاً بالتصيد ، فإن كان ممن يطيعه ويأتمر له ، فالمحرم هو القاتل للصيد ، فهو حرام ، وإن كان ممن لا يأتمر له فالمحرم ليس قاتلاً .) (٢٤٥/٧ م ٨٩٣)

٢٤ - تعبد قتل الصيد فيه وحكمه .

(من تصيد صيداً فقتله وهو محرم بعمرة أو بقران أو بحجة تمتع ، ما بين أول إحرامه إلى دخول رمي جمرة العقبة أو قتله محرم أو مُحِلٌّ في الحرم ، فإن فعل ذلك عامداً لقتله ، غير ذاك لإحرامه أو لأنه في الحرم ، أو غير عامد لقتله سواء كان ذاكراً لإحرامه أو لم يكن ، فلا شيء عليه ، لا كفارة ولا إثم ، وذلك الصيد جيفة ، فإن قتله عامداً لقتله ، ذاكراً لإحرامه أو لأنه في الحرم ، فهو عاصي لله تعالى وحجته باطل وحرمة كذلك ، وعليه أن يتخير بين ثلاثة أشياء أيها شاء ففعله : إما أن يهدي مثل الصيد الذي قتل من النعم وهي الإبل والبقر والغنم وعليه ما يشبه الصيد الذي قتل ما قد حكم به =

= عدلان من الصحابة رضي الله عنهم أو من التابعين وحمهم الله ،
وليس عليه أن يستأنف تحكيم حكّمين الآن ، وإن شاء أطعم
مساكين وأقل ذلك ثلاثة ، وإن شاء نظر إلى ما يشبع ذلك
الصيد من الناس فصام بدل كل إنسان يوماً . (١٩٤/٧ م ٨٦٣
و ٢١٤/٧ م ٨٧٦ و ٢١٩/٧ م ٨٧٨ و ٩٨/٧ م ٨٣١

٢٥ - المباح قتله للحرّم .

(وجائز للحرّم في الحل والحرم ، وللحل في الحرم
والحل : قَتْلُ كل ما ليس بصيد من الخنازير والأُسَد
والسباع ، والقمل والبواغيت ، وقرودان بعيده أو غير بعيده ،
والحُكَم كذالك ويستحب لهم قتل الحيات والفئران ، والحِدَا
والقربان ، والمقارب ، والكلاب العقورة ، صغار كل ذلك
وكباره سواء . وكذلك الوَرَق وسائر الهوام ، ولا جزاء في
شيء من كل ما ذكرنا ، ولا في القمل . فإن قَتَلَ ما مُنِهي عن
قتله من همد أو صُرَد أو ضِفْدَع أو غل فقد عصى ، ولا جزاء
في ذلك .) (٢٣٨/٧ م ٨٩٠

٢٦ - طروء الاغناء أو الجنون فيه .

(ومن أغني عليه في إحرامه ، أو جُن ، بعد أن أحرم ،
في عقله : فلا إحرامه صحيح .) (١٩٢/٧ م ٨٦٠ و ٢٢٧/٦
م ٧٥٤

٢٧ - كيفية تفصيل الحرم وتكفيته إذا مات .

(إذا مات الحرم ما يبع أن يحرم الى أن تطلع الشمس =

إحرام

= من يوم النحر ، إن كان حاجاً ، أو قبل أن يتم طوافه وسعيه ، إن كانت معتمراً ، فإن الفرض أن يغسل بماء وسدر فقط إن وجد السدر ، ولا يُمسّ بكافور ولا بطيب ، ولا يُغطّي وجهه ولا رأسه ، ولا يكفن إلا في ثياب إحرامه فقط ، أو في ثوبين غير ثياب إحرامه ، وإن كانت امرأة فكذلك إلا أن رأسها يغطّي ويكشف وجهها ، ولو أسدل عليه من فوق رأسها فلا بأس من غير أن تتنعّج . فمن مات من محرم أو محرمة بعد طلوع الشمس .. يوم النحر فكسائر الموتي ، ومسى الحجاج أو لم يرمها . (١٤٨/٥ م ٥٩٠)

إحصار

و : حج .

أحق

و : جناية .

و : جراح .

إحياء الموات

١ - تعريفه .

(الإحياء هو قطع ما في الأرض من عشب أو شجر أو نبات بنية الإحياء لا بنية أخذ العشب والاحتطاب فقط ، أو جلب ماء إليها من نهر أو من عين ، أو حفر بئر فيها لسقيها منه ، أو حرثها ، أو غرسها ، أو تريلها أو ما يقوم مقام التريل من نقل تراب إليها أو رماد ، أو قطع حجارة ، أو جرد تراب ملح عن وجهها حتى يمكن بذلك حرثها أو غرسها ، أو أن يحنط عليها بمخيطير البناء ، فهذا كله إحياء .) (٢٣٨/٨ م ١٣٤٩)

إحياء الموات

٢ - محله .

(كل أرض لا مالك لها ولا يُعرف أنها عمرت في الإسلام : فهي لمن سبق إليها وأحياها ، سواء بإذن الإمام أو بغير إذنه ، ولو أنه بين الدو في الأمصار ، ولا لأحد أن يجمي شيئاً من الأرض ممن سبق إليها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلو أن الإمام أقطع انساناً شيئاً لم يضره ذلك ولم يكن له أن يجمي ممن سبق إليه ، فإن كان أحياؤه لذلك مضراً بأهل القرية ضرراً ظاهراً : لم يكن لأحد أن ينفرده به ، لا بإقطاع الإمام ولا بغيره ، كالمح الظاهر والماء الظاهر والمرآح ورحبة السوق والطريق والمصلى ونحو ذلك ، وأما ما ملك يوماً بإحياء أو بغيره ثم دثر وأشفر حتى عاد كأول حاله فهو ملك لمن كان له ، لا يجوز لأحد غلبته بالإحياء أبداً ، فإن جُعل أصحابه فالنظر فيه للإمام ، ولا يملك إلا بإذنه .) ١٣٤٨ م ٧٣٣/٨

٣ - حكمه مع الضرر العام .

ر : ٢ - محله .

٤ - شروطه في الأرض .

ر : ٢ - محله .

٥ - وقوعه على ما اندثر وأشفر .

ر : ٢ - محله .

٦ - وجود إذن الإمام فيه أو انتفاؤه .

ر : ٢ - محله .

إحياء الموات

٧ - حكمه إذا كان بالمياه .

(بالإحياء يكون له ما أدرك الماء في فوره وكثرته من جميع جهات البئر أو العين أو النهر أو الساقية قد ملكه واستحقه لأنه أحياء .) ٢٣٨/٨ م ١٣٤٩ و ٢٣٩/٨ م ١٣٥١

٨ - حكمه في القواس .

(من غرس أشجاراً فله ما أظلت أغصانها عند تمامها ، فإن انتثرت على أرض غيره أخذ بقطع ما انتثر منها على أرض غيره .) ٢٤٠/٨ م ١٣٥٣

٩ - الحريم الثابت به .

(من ساق ساقية أو حفر بئراً فله ما سقى ، ولا يحفر أحد بحيث يضر بتلك العين أو تلك البئر أو ذلك للنهر ، أو بحيث يجلب شيئاً من مائها عنها فقط ، لا حريم لذلك أصلاً غير ما ذكرنا .) ٢٣٩/٨ م ١٣٥١
و : إحياء ٨ - حكمه في القواس .

١٠ - تحققه للمسلم فقط دون الذمي .

(لا تصكون الأرض بالإحياء إلا للمسلم ، وأما الذمي فلا .) ٢٤٣/٨ م ١٣٦١

١١ - تحققه للعبد بالأجواء والأعوان .

(ما تولى المرد من الإحياء بأجرائه وأعوانه فهو له ، لا للم .) ٢٣٨/٨ م ١٣٤٩

أخرس ر : أبكم .

١ - دية لسانه .

(لسان الأخرس كغيره والألم واحد ، والقَوْدُ واجبٌ
أو المقاداة .) ١٠/٤٤٣ م ٢٠٤٦

أدب ١ - استعماله مع البالغ عشر سنين من أجل الصلاة .

(لا صلاة على من لا يبلغ من الرجال والنساء ، ويستحب
إذا بلغ سبع سنين أن يُدْرَبَ عليها ، فإذا بلغ عشر سنين
أُدِّبَ عليها .) ٢/٢٣٢ م ٢٧٦

٢ - أحكامه بين الزوجين .

(إن عصت الزوجة زوجها حلَّ له هجرانها حتى تطيعه ،
وضربها بما لم يؤلم ولا يرح ولا يكسر ولا يعفن ، فإن ضربها
بغير ذنب أُقيدت منه . وأدنى الجماع المفروض على الرجل لزوجته
مرة في كل طهر إن قدر ، وإلا فهو عاصٍ ، ويجبر على ذلك
من أتى بالأدب . ولا يحل لأحد أن يبطأ امرأة حبلى من غيره ،
فإن فَعَلَ أدَّب ، فإن كانت أمة له أعتقَ عليه ما ولدت
من ذلك الحمل ولا بد ، ولا تعتق هي بذلك .) ١٠/٤٠ م ١٨٨٦
و ١٠/٤١ م ١٨٨٨ و ١٠/٧٠ م ١٩٠٦

٣ - التعدي فيه من الزوج .

(من أدَّبَ امرأته وكان متعدياً : وَضَعَ الأدبَ في غير
موضعه ففیه القَوْدُ ، وإن كان غير متعديٍّ وَضَعَ الأدبَ =

== محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله . ثم يرفع صوته ويقول : أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . وإن زاد في صلاة الصبح بعد حي على الفلاح : الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم فصحت ، وإن كان يرد شديد أو مطرٌ رشٌ فصاعداً فيجب أن يزيد المؤذن في أذانه بعد حي على الفلاح : ألا صلوا في الرحال .

١٤٩/٣ م ٢٣١ و ١٦١/٣ م ٣٣٣

٣ - توقيب الألفاظ .

(لا يجوز تنكيس الأذان ولا الإقامة ، ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله ، فمن فعل ذلك : فلم يؤذن ولا أقام ولا صلتى بأذان ولا إقامة .) ١٦١/٣ م ٣٣٢

٤ - تأديته بجماعي ألفاظه .

(لا يجوز تعدي اللفظ إلى غيره وإن كان في معناه ، فلا يقول المؤذن : المزيّن أجلّ ليس لنا رب إلا الرحمن ، أنت ابن عبد الله ابن عبد المطلب مبعوث من الرحمن ، هلموا إلى نحو الظهر هلموا نحو البقاء ، المزيّن أعظم ، ليس لنا رب إلا الرحيم . ومن أذن هكذا فحقه أن يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ، لأنه مستهزئ بآيات الله متعدي لحدود الله . ولا فرق بين ما ذكرناه وبين ما أمر به عليه السلام في ألفاظ الصلاة والأذان والإقامة والثانية .) ٤١٠/٨ م ١٤٤٤

أذان

أذان ٥ - الزيادة فيه .

ر : ٢ - صفته .

٦ - التجميع فيه .

ر : ٢ - صفته .

٧ - وقته .

(لا يجوز أن يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها إلا الصبح فقط ، فإنه يجوز أن يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثاني بمقدار ما يتم المؤذن أذانه وينزل من المنار أو من العلو ويصعد مؤذن آخر ، ويطلع الفجر قبل ابتداء الثاني في الأذان ولا بد لها من أذان ثانٍ بعد الفجر ، ولا يجزئ لها الأذان الذي كان قبل الفجر ، ولا يجوز أن يؤذن لها قبل المقدار الذي ذكرنا) ١١٧/٣

م ٣١٤

ر : ١ - فرضيته لجماعة الرجال .

٨ - فعله في غير الصلوات الخمس .

(لا يؤذن لشيء من التوافل كالعبدن والاستقاء والكسوف وغير ذلك ، وإن صلّتي كل ذلك في جماعة وفي المسجد ، ولا لصلاة فرضٍ على الكفاية كصلاة الجنائز ، ويستحب إعلام الناس بذلك مثل النداء : الصلاة جامعة .) ١٤٠/٣ م ٣٢٢

ر : ٥/٩٣ م ٥٥٤

٩ - الجنائز أذانه وغير الجنائز .

(لا يجوز أن يؤذن إلا رجلٌ بالغ عاقل مسلم مؤدّر =

أذان

= لألفاظ الأذان حسب طاقته ، ولا يجزئ أذان من لا يعقل حين أذانه ، لسكر أو غم أو نحو ذلك ، فإذا أذن البالغ لم يمنع من لم يبلغ من الأذان بعده . ويجزئ أذان الفاسق ، والعدل أحب إلينا ، والصَّيِّتُ أَفْضَلُ . (١٤٠/٣ م ٣٢٣ و ٢١٧/٤ م ٤٩٠ ر : ١١ - أداؤه بأكثر من واحد .

١٠ - بطلانه من لم يبلغ الحلم .

و : صغير ٦ أذانه .

١١ - أداؤه بأكثر من واحد .

(لا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً ، فإن كان ذلك فالموذن هو المبتدئ ، والداخل عليه مسيء لا أجر له ، والواجب منعه ، فإن بدأ معاً فلا أذان للصَّيِّتِ الأَحْسَنُ قَادِيَةً . وجائز أن يؤذن جماعةً واحداً بعد واحد ، للفرب وغيرها سواء في كل ذلك ، فإن تشاحوا وهم سواء في التأدية والصوت والأفضل والمعرفة بالأوقات أقرع بينهم ، سواء عظممت أقطار المسجد أم لم تعظم .) (١٤٢/٣ م ٣٢٤

١٢ - الإقراع على أذانه .

و : ١١ - أداؤه بأكثر من واحد .

١٣ - الأحوال التي يجزئ فيها وأفضلها .

(يجزئ الأذان والإقامة قاعداً وراكباً وعلى غير طهارة . وجتباً وإلى غير القبلة ، وأفضل ذلك أن لا يؤذن إلا قائماً =

أذان = إلى القبة على طهارة . (١٤٣/٣ م ٣٢٥

١٤ - الأجرة عليه .

(لا يجوز الأجرة على الأذان ، فإن فعل ولم يؤذن إلا للأجرة لم يجر أذانه ، ولا تجزأت الصلاة به . وجائز أن يعطى على سبيل البر وأن يزرقه الإمام كذلك .) (١٤٥/٣ م ٣٢٧

و ١٩١/٨ م ١٣٠٣

ر : اجابة ١١ - حكمها عن فعل الطاعة عن غيره .

ر : أيضاً ١٣ - حكمها على الواجب العيني .

١٥ - الاجابة عند سماعه .

(من سمع المؤذن فليقل كما يقول ، من أول الأذان إلى آخره ، وسواء كان في غير صلاة أو في صلاة ، فرض أو نافلة ، حاشا قول المؤذن : حي على الصلاة حي على الفلاح ، فإنه لا يقولها في الصلاة ويقولها في غير صلاة فإذا أتم الصلاة فليقل ذلك .) (١٤٨/٣ م ٣٣٠

١٦ - الخروج من المسجد بعد ابتدائه .

(من كان في المسجد فاندفع الأذان : لم يحل له الخروج من المسجد إلا أن يكون على غير وضوء أو لضرورة .) (١٤٧/٣ م ٣٢٨

١٧ - الكلام في أثنائه .

(ثم الكلام المباح كله جائز في نفس الأذان والإقامة . =

أذان = ومن عطل في أذانه وإقامته ففرض عليه أن يحمد الله تعالى ،
وإن سمع عاطساً يحمد الله تعالى ففرض عليه أن يشتم في أذانه
وإقامته ، وإن سلم عليه في أذانه وإقامته ففرض عليه أن يرد
بالكلام . (١١٣/٣ م ٣٢٦)

١٨ - الحمد والتشيت ورد السلام في أثنائه .

ر : ١٧ - الكلام في أثنائه .

ارتفاق ر : مرفق .

ارث ر : مواريث .

أرض ر : مرفق ، معادن ، معامة ، مزارعة ، مسافة ، مفارسة ،
غصب ، نيم ، وهن ، شقة ، بيع ، إجارة ، مسجد ، وقف ،
غنائم ، قسمة ، صلاة ، قبر .

أرض حرب ر : دار حرب .

استبراء ر : جارية .

استحاضة ١ - صفة دمها .

(إذا رأت المرأة بعد الحيض دماً أحمر أو كفسالة اللحم
أو صفرة أو كدرة أو يابضاً أو جفواً فقد طهرت ، وليس
شيء من ذلك حياً أصلاً ، وكل دم رآته الحامل ما لم تضع آخر
ولد في بطنها فليس حياً ولا نفاساً ، ولا يمنع من شيء .)

١٦٢/٢ م ٢٥٤ و ١٩٠/٢ م ٢٦٤

استنحاة ٢ - حكمها .

(دم الاستنحاة لا يمنع من صلاة ولا من صوم ولا من وطء ، فوطء الزوج حلال ما لم يكن أحدهما صائماً أو محرماً أو مفككاً أو كان مظاهراً منها ، ولا يمنع من شيء .) ١٧٠/٢ م ٢٥٤ و ١٩٠/٢ م ٢٦٤ و ٢١٨/٢ م ٢٦٩ و ٢٦٠/٦ م ٧٦٦

٣ - الوضوء منها .

(ظهور دم الاستنحاة أو العرق السائل من الفرج إذا كان بعد انقضاء الحيض يوجب الوضوء ، ولا بد ، لكل صلاة نلي ظهور ذلك الدم ، سواء غيّر دمه أو لم يتغير ، عرفت أيامها أم لم تعرف .) ٢٥١/١ م ١٦٨

٤ - القعدة فيها .

و : عدة ٣ مدتها للاستنحاة .

استنقاء و : صلاة الاستنقاء .

استنطاق و : نسب .

١ - فعله باليمين .

(لا يجوز أحد أن يتنجهي يمينه ، وأما مسح البول باليمين فجائز .) ٩٥/١ م ١٢٢

٢ - استقبال القبلة حال الاستنحاة .

(لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها للقائط والبول ، =

استنجاه = لا في بنيان ولا في صحراء ، ولا يجوز استقبال القبلة فقط
كذلك حال الاستنجاه . (١٢٢ م ٩٥/١ و ١٩٣/١
١٤٦ م

إسراف ١ - تعريفه وحكمه .

(الشرف حرام ، وهو النفقة فيما حرم الله تعالى ، قلت أم
كثرت ، ولو أنها جزء من قدر جناح بعوضة . أو التبذير فيما
لا يحتاج إليه ضرورة ، لا يبقى للنفق بعده غنى . أو إضاعة
المال وإن قل يرميه عبثاً ، فاعدا هذه الوجوه فليس مرفقاً ،
وهو حلال وإن كثرت النفقة فيه .) (٤٢٨/٧ م ١٠٢٧
و ٢٩٠/٨ م ١٣٩٤

إسلام ١ - اتحاده مع الإيمان والدين .

(الإسلام والإيمان شيء واحد . والدين عند الله الإسلام ،
فالدين هو الإسلام أيضاً .) (٣٨/١ م ٧٥ ، ٧٦

٢ - مصادره .

(دين الإسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ إلا من القرآن ، أو بما
صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : إما برواية جميع علماء
الأمة عنه ، وإما بنقل جماعة عنه ، وهو نقل الكفاية ، وإما برواية
الثقات واحداً عن واحد حتى يبلغ إليه عليه الصلاة والسلام ،
ولا مزيد .) (٥٠/١ م ٩٢

إسلام ٣ - أركانه .

(الإسلام عقْدٌ بالقلب ، وقولٌ باللسان ، وعملٌ بالجوارح .) ٣٨/١ م ٧٦

٤ - تزومه على كل أحد وشرط صحته .

(أول ما يلزم كل أحد ولا يصح الإسلام إلا به : أن يعلم المرء بقلبه علم يقين وإخلاص لا يكون لشيء من الشك فيه أثر ، وينطق بلسانه ولا بد بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .) ٢/١ م ١

٥ - فوضية الدخول فيه على التماس إلا أهل الكتاب

(كل من كان على ظهر الأرض من غير أهل الكتاب ففرض عليهم أن يرجعوا إلى الإسلام ، إذ بعث الله تعالى محمداً صلى الله عليه وسلم به ، أو القتل .) ٤٥٦/٧ م ١٠٥٩

٦ - صيغة الدخول فيه من الكتابي وغيره .

(من قال من أهل الكفر ، بما سوى اليهود أو النصارى أو المجوس : لا إله إلا الله ، أو قال : محمد رسول الله ، كان بذلك مسلماً تلزمه شرائع الإسلام - تكاليفه وأعماله - وأما من اليهود والنصارى والمجوس ، فلا يكون مسلماً بقول لا إله إلا الله ، حتى يقول : وأنا مسلم ، أو قد أسلمت ، أو أنا بريء من كل دين حاشا للإسلام .) ٣١٦/٧ م ٩٤٠

٧ - تحققة في المراء .

(من اعتقد الإيمان بقلبه ، ونطق به بلسانه ، فقد وُفِّقَ ،
سواء استدل أو لم يستدل ، فهو مؤمن عند الله وعند المسلمين)
٧٨ م ٤٠/١

٨ - تحققة عند المجز عن معرفته كله .

(من عجز لجهله أو عجمته عن معرفة الإسلام كله ، فلا بد
له أن يعتد بقلبه ، ويقول بلسانه حسب طاقته بعد أن يفهم
له : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، كل ما جاء به حق ، وكل
دين سواه باطل .) ٢٧/١ م ٤٩

٩ - تخلف النطق أو الاعتقاد به .

(من اعتقد الإيمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه ، دون تلبية ،
فهو كافر عند الله وعند المسلمين ، ومن نطق به دون أن يعتقده
بقلبه فهو كافر عند الله وعند المسلمين .) ٤٠/١ م ٧٧

١٠ - أصول أحكامه .

ر : ٢ - مصادره .

١١ - قامة .

(الدين ' قد تم فلا يزداد فيه ولا ينقص منه ولا يُبدل .)

٢٦/١ م ٤٥

١٢ - زيادته ونقصه .

(الإسلام يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .) ٣٨/١ م ٧٦

١٣ - اليقين فيه .

(اليقين لا يتفاضل ، لكن إذا دخل فيه شيء من شك أو جحد : بطل كله .) ٤١/١ م ٨٠

١٤ - الأعمال السابقة عليه .

(من عمل في كفره عملاً شيئاً ثم أسلم ، فإن تمادى على تلك الإساءة : حوسب وجوزي في الآخرة بما عمل من ذلك في شركه وإسلامه ، وإن تاب عن ذلك : سقط عنه ما عمل في شركه . ومن عمل في كفره أعمالاً صالحة ثم أسلم : جوزي في الجنة بما عمل من ذلك في شركه وإسلامه ، فإن لم يسلم جوزي بذلك في الدنيا ، ولم ينتفع بذلك في الآخرة .) ١٩/١ م ٣٨

١٥ - تضييع أعماله .

(من ضيَّع الأعمال كلها فهو مؤمنٌ عاصٍ ناقص الإيمان ، لا يكفر .) ٤٠/١ م ٧٩

١٦ - الشك فيه .

ر : ١٣ - اليقين فيه .

١٧ - البقية فيه .

ر : ٩ - تخلف النطق أو الاعتقاد به .

١٨ - نقي السرية والباطنية فيه .

(لا ميرٌ في الدين عند أحد ، ومن قال إن في شيء =

إسلام = من الإسلام باطلاً غير الظاهر الذي يعرفه الأسود
والأحر: فهو كافر، يقتل ولا بد. (١٣/١ م ٢٣
و ٣١٨/٧ م ٩٤٢

١٩ - حكم القول بالباطنية فيه .

ر: ١٨ - نفي البيرية والباطنية فيه .

٢٠ - تأثروا بالطاعة .

ر: ١٢ - زيادته ونقصانه .

٢١ - تأثروا بالمعصية .

ر: ١٢ - زيادته ونقصانه .

٢٢ - أعماله الموقوفة .

(لا يجوز أن يعمل أحد شيئاً من الدين مؤقتاً بوقت ، قبل
وقته ، فإن كان الأول من وقته والآخر من وقته لم يجوز أن
يعمل قبل وقته ولا بعد وقته .) (٦٩/١ م ١٠٧

٢٣ - تبعية الصغير والجنين فيه ، ومداها في التحرير .

(إذا أسلم الكافر الحربي ، فأولاده الصغار مسلمون أحرار ،
وكذلك الذي في بطن أمه . فإن كان الجنين لم يُنفخ فيه الروح
بعد ، فأمر أنه حرة لا تسترق ، لأن الجنين حينئذ بعضها ، ولا
يسترق لأنه مسلم ، ومن كان بعضها حراً فهي كلها حرة ، بخلاف
حكمها إذا نُفخ فيه الروح قبل إسلام أبيه لأنه حينئذ =

إسلام - أسير

إسلام = غيرُ ما ، وهو ربما كان ذكراً وهي أنثى . (٣٠٩/٧ م ٩٣٧ و ٣١١/٧ م ٩٣٨)

٢٤ - أثره في زواج غير المسلمين .

ر : نكاح ٧٠ - فسخه أو بقاءه بعد طروء اختلاف الدين .

٢٥ - أثر الردة عنه في الزواج .

ر : نكاح ٧٠ - فسخه أو بقاءه بعد طروء اختلاف الدين

٢٦ - تحوُّر وقيِّق الكافر به .

(عبد كافر أسلم قبل سيده الذمّي أو الحرّ في بطرقة عين فهو حرّ ساعةً يسلم ، ولا ولاء عليه لأحد . وصحّ أن العبد والأمة إذا أسلما ومما في ملك كافر ، فإنهما حران في حين تمام إسلامهما) (٢٠٨/٩ م ١٦٧٢ و ٢٢٦/٩ م ١٦٨٦ و ٤٥٠/٩ م ١٨١٨)

أسير ١ - فداؤه .

(ومن كان أسيراً عند الكفار فعاهدوه على الفداء وأطلقوه ، فلا يجلّ له أن يرجع إليهم ولا أن يعطيهم شيئاً ، ولا يجلّ للإمام أن يبيعه على أن يعطيهم شيئاً ، فإن لم يقدر على الانطلاق إلا بالفداء فرض على المسلمين أن يقّدوه إن لم يكن له مال يفي بقداته ، ولا يجلّ فداء الأسير المسلم إلا إما بمال وإما بأسير كافر . ولا يجلّ أن يُردّ صغيرٌ سبيٍّ من أرض الحرب إليهم بفداء) (٣٠٨/٧ م ٩٣٤ و ٣٠٩/٧ م ٩٣٥)

٢ - تصرفاته .

(تصرفُ الأسرى في أموالهم صحيحٌ سواء كانوا عند من يقتل الأسرى أو عند من لا يقتلهم) ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥

٣ - حل اقتدائه بآلٍ أو أسير كافر .

(ولا يحل فداء الأسير المسلم إلا إما بآلٍ وإما بأسير كافر .) ٣٠٩/٧ م ٩٣٥

٤ - ملكية المال الذي يفدى به .

(المال الذي يُعطى لأهل دار الحرب في فداء الأسرى وفي كل ضرورة يبقى على ملك صاحبه الذي أعطاه كما كان كالمصعب .)
١٥٧/٩ م ١٦٣٦

٥ - متى يُنتزع من الحربي ؟

رَ : حربي ٥ - المنتزع منه بلا عرض إذا دَخَلَ أرضنا .

٦ - ودُّ الصغير إذا أُسِّي من دار الحرب .

رَ : ١ - فداؤه .

٧ - حكم صومه ومضانه في دار الحرب .

(الأسير في دار الحرب إن عَرَفَ ومضان لزمه صيامه إن كان مقيماً ، فإن سُوفِرَ به أفطر ولا بد ، وعليه قضاؤه ، فإن لم يعرف الشهرَ وأشكَلَ عليه سَقَطَ عنه صيامه ولزمته =

أصغر - أضيعة

أسير = أيام آخر إن كان مسافراً ، وإلا فلا . (٢٦١/٦ م ٧٦٩

٨ - دفن صغيره والعملة عليه .

(الصغير يُسبى مع أبويه أو أحدهما أو دونها فيموت فإنه يُدفن مع الملقين ويُصلى عليه .) (١٤٣/٥ م ٥٨٣

أضيعة ١ - حكمها .

(الأضيعة سنة حسنة ، وليست فريضة ، ومن تركها غير واجب عنها فلا حرج عليه في ذلك ، ومن ضاعى عن امرأته أو ولده أو أدته : فعصن ، ومن لا فلا حرج في ذلك . وهي مستحبة للحاج بمكة والمسافر ، كما هي للقيم ولا فرق ، وكذلك العبد والمرأة .) (٣٥٥/٧ م ٩٧٣ و ٣٧٥/٧ م ٩٧٩

٢ - المفروض على من أرادها .

(من أراد أن يضحي ففرض عليه إذا أمله حلال ذي الحجة أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي ، لا يخلق ولا يقص ولا ينوذة ولا يغير ذلك ، ومن لم يرد أن يضحي لم يلزمه ذلك .) (٣٥٥/٧ م ٩٧٣ و ٣٦٨/٧ م ٩٧٦

٣ - نوع الحيوان الذي تجوز به .

(الأضيعة جائزة بكل حيوان يؤكل لحمه من ذي أربع أو طائر ، كالفرس والإبل وبقر الوحش والديك وسائر الطيور والحيوان الحلال الأكله ، والأفضل في كل ذلك ما طاب لحمه وكثر وغلائمه .) (٣٧٠/٧ م ٩٧٧

أضحية ٤ - سنتها .

(لا تجزىء في الأضاحي جذعٌ ولا جَدَعٌ أصلاً ، لا من الضأن ولا من غير الضأن ، ويجزىء ما فوق الجذع ، والجذع من الضأن والماعز والظباء والبقر : هو ما أتمّ عاماً كاملاً ودخل في الثاني من أعوامه ، فلا يزال جذعاً حتى يتم عامين ويدخل في الثالث فيكون ثنباً ، والجذع من الإبل : ما أكل أربع سنين ودخل في الخامسة فهو جَدَعٌ إلى أن يدخل في السادسة فيكون ثنباً .) ٣٦١/٧ م ٩٧٥

٥ - وقت ذبحها أو نحرها .

(وقت ذبح الأضحية أو نحرها هو أن يمهل حتى تطلع الشمس من يوم النحر ، ثم تبيض وترتفع ، ويمهل حتى يضي مقدار ما يصلي ركعتين ، يقرأ في الأولى بعد ثلثي تكبيرات أم القرآن وسورة (ق) وفي الثانية بعد ست تكبيرات أم القرآن وسورة (اقرب الساعة وانشق القمر) بتوتيل . ويتم فيها الركوع والسجود ويجلس ويقشده ويسلم ثم يذبح ، فمن ذبح أو نحر قبل ما ذكرنا ففرض عليه أن يضحي ولا بد ، بعد دخول الوقت المذكور ، والتضحية جائزة من الوقت الذي ذكرنا يوم النحر إلى أن يهل هلال المحرم ، والتضحية ليلاً ونهاراً جائزة .) ٣٧٣/٧ م ٩٧٨ و ٣٧٧/٧ م ٩٨٢

٦ - تعينها بالنية .

(من نوى التضحية بجبران ما لا يلزمه أن يضحي به ، =

أضحية

أضحية = بل له أن يضحي به إن شاء ، إلا أن ينذر ذلك فيه فيلزمه
الرفاء به . (٣٧٥/٧ م ٩٨٠)

٧ - تعيينها والتصرف بها قبله .

(لا تكون الأضحية إلا بدجمها أو نحرها بنية التضحية لا قبل
ذلك أصلاً ، وله ما لم يذبحها أو ينحرها كذلك ألا يضحي بها وأن
يبيعها وأن يجزّ صوفها ويفعل فيه ما شاء وبأكل لبنها وبيعه ،
وإن ولدت فله أن يبيع ولدها أو يمسه أو يذبحه فإن ضلت
فاستوى غيرها ثم وجد التي ضلت : لم يلزمه ذبحها ولا ذبيع
واحدة منها ، فإن ضحي بها أو بأحدهما أو بغيرهما فقد أحسن ،
وإن لم يضح أصلاً فلا حرج (٣٧٦/٧ م ٩٨١)
و : ٣ - عيوبها .

٨ - ذبحها أو نحرها بيد المضحى أو بأموره .

(نستحب للمضحى رجلاً كان أو امرأة أن يذبح أضحيته أو
ينحرها بيده ، فإن ذبحها أو نحرها له بأموره مسلم غيره أو كتابي
أجزأه ، ولا حرج في ذلك . (٣٨٠/٧ م ٩٨٣)

٩ - الاشتراك فيها وتعددتها .

(وجائز أن يشترك في الأضحية الواحدة ، أي شيء وكانت
الجماعة من أهل البيت وغيرهم ، وجائز أن يضحي الواحد بعدد
من الأصاحي . (٣٨١/٧ م ٩٨٤)

أضحية ١٠ - وجوه التصرف في لحمها بعد الذبح .

(فرض على كل مضح أن يأكل من أضحيته ولا بد ، ولو لقمة فصاعداً ، وفرض عليه أن يتصدق أيضاً منها بما شاء قل أو كثر ولا بد ، ومباح له أن يطعم منها الفتي والكافر ، وأنت يهدي منها إن شاء ذلك ، فإن نزل بأهل بلد المضحي جهده ، أو نزل به طائفة من المسلمين في جهده جاز للمضحي أن يأكل من أضحيته من حين يضحي بها إلى انقضاء ثلاث ليال كاملة مستأنفة يبتدئها بالعدد بعد تمام التضحية ، ثم لا يحل له أن يصبح في منزله منها بعد تمام الثلاث ليال شيء أصلاً ، فإن ضحى ليلاً لم يعد ذلك اليقظة في الثلاث ، فإن لم يكن شيء من هذا فليدخر منها ما شاء .) ٣٨٣/٧ م ٩٨٥

١١ - بيعها والاتفاق بها بعد التضحية .

(لا يحل للمضحي أن يبيع من الأضحية بعد أن يضحي بها شيئاً لا جلداً ولا صوفاً ولا شعراً ولا وبراً ولا ريشاً ولا شعراً ولا لحماً ولا عظماً ولا غضروفاً ولا رأساً ولا طرفاً ولا خشية ، ولا أن يصدقه ، ولا أن يؤجر به ، ولا أن يبتاع به شيئاً أصلاً لا من متاع البيت ولا غربالاً ولا منخلًا ولا ثابلاً ولا شيئاً أصلاً ، وله أن ينتفع بكل ذلك ويتوطأه وينسخ في الجلد ويلبسه ويهبه ويهديه . ومن ملك شيئاً من ذلك هبة أو صدقة أو ميراث فله بيعه حينئذ إن شاء .) ٣٨٥/٧ م ٩٨٥

١٢ - أجرة ذبحها أو سلقها .

(لا يحل للمضحي أن يعطي الجزار على ذبح الأضحية =

أضحية = أو سلعها شيئاً منها ، وله أن يعطيه من غيرها . (٣٨٥/٧ م ٩٨٥)

و : ١٣ - إعطاء الجزاء منها .

١٣ - إعطاء الجزاء منها .

(لا يحل للضحي أن يعطي الجزاء على ذبحها أو سلعها شيئاً منها ، وله أن يعطيه من غيرها . (٣٨٥/٧ م ٩٨٥)

١٤ - اخطأ في ذبحها .

(من أخطأ فذبح أضحية غيره بغير أمره فهي ميتة لا تؤكل وعليه ضمانها . (٣٨٨/٧ م ٩٨٨)

١٥ - أداؤها عن الغير .

(للغائب أن يأمر بأن يُضَحَّى عنه ، وهو حسنٌ ، فإن ضَحَّى عنه من ماله بغير أمره فهي ميتة ، فلو ضَحَّى عن الصغير أو المجنون وليها من ماله فهو حسنٌ ، وليست ميتة . (٣٨٨/٧ م ٩٨٨)

١٦ - حيوها .

(لا تجزئ في الأضحية العرجاء اليتيم عرجها ، بلغت المنك أو لم تبلغ ، مشت أو لم تغش ، ولا المريضة اليتيم مرضها ، والجرب مرضٌ ، فإن كان كل ما ذكره لا يبين =

أضحية

= أجزاء ، ولا تجزىء المبعوث التي لا تنقي ولا تجزى ، ولا التي في أذنائها شيء من النقص أو القطع أو الثقب النافذ ، ولا التي في عينها شيء من العيب أو في عينها كذلك ، ولا البقعة في ذنبها ، ثم كل عيب سوى ما ذكرنا فلأنها تجزىء من الأضحية كالخصى وكسر القرت دمي أو لم يدم ، والمهثاء والمقطوعة الإلية . وغير ذلك لا تمحش شيئاً غير ما ذكرنا . وإن اشتراها وبها عيب لا تجزىء به في الأضحية ثم ذهب العيب وصحت جاز له أن يضحي بها ، ولو أنه ملكها سليمة من كل ذلك ثم أصابها عيب لا تجزىء به الأضحية قبل تمام ذكاتها ولو في حال التذكية لم تجزء . ومن وجد بالأضحية عيباً بعد أن ضحى بها ولم يكن اشترط السلامة فله الرجوع بما بين قيسنها حية صحيحة وبين قيسنها معيبة ، فإن كان اشترط السلامة فهي ميتة ، ويضمن مثلها للبايع ويسترد الثمن ، ولا تؤكل . (٧/٣٥٨ م ٩٧٤ و ٧/٣٧٦ م ٩٨١ و ٧/٣٨٧ م ٩٨٦ و ٧/٣٨٧ م ٩٨٧)

أطلعة

١ - الحلال أكله من الحيوان .

(يحل أكل الضبع وحمر الوحش فأنتست أو لم تنتس ، والسلحفاة البرية والبحرية حلال أكلها وأكل بيضها ، وكذلك الثور والرخم والبزج والقناذ والبربع وأم حبين والوبر والسرطان والجراذين والزول والطير كله ، وكل ما أمكن أن يذكى مما لم يفصل تحريره ، وكذلك الخفاش والوطواط والحطاف والحيل والبغال والضب والارنب ، ولو أمكنت ذكاة النبل حل أكله .) (٧/٣٩٨ م ٩٩٣ و ٧/٤٠٦ م) =

أطعمة = م ٩٩٦ و ٤١٠/٧ م ٩٩٩ و ٤٣١/٧ م ١٠٣١
و ٤٣٢/٧ م ١٠٣٢

٢ - الحيوان المباح أكله يتغذى بالهormات .

(كل ما تَغَذَّى من الحيوان المباح أكله بالهormات فهو
حلال ، كاللجاجة المطلق والبط والنسر وغير ذلك ، ولو أن
جدياً أُرْضِعَ لبنَ خنزيرة لكان أكله حلالاً ، حاشا الجلالة من
ذوات الأربع .) ١٨٣/١ م ١٤٠ و ٤١٠/٧ م ١٠٠٠
و ٤٢٩/٧ م ١٠٢٨

٣ - المحرم أكله من الحيوان .

(لا يحل أكل شيء من السباع ذوات الأنياب ، ولا أكل
الكلب ولا الهر ، الإنسي والبرقي سواء ، ولا الثعلب ، حاشا
الضبع وحدها فهي حلال أكلها ، ولو أمكنت ذكاة الفيل لحل
أكله ، ولا يحل أكل شيء من الحيات ولا أكل شيء من ذوات
الغالب من الطير وهي التي تصيد الصيد بمخالبها ، ولا العقارب
ولا الفئران ولا الحداء ولا الغراب ، ولا يحل أكل الحفزون
البري ولا شيء من الحشرات كلها كالوزغ والحنافس والنمل
والنحل والذباب والدبّر والدود كله طيارة وغير طيارة ، والقمل
والبراغيث والبق وأنعموس ، ولا يحل أكل الحمار الإنسي توحشت
أم لم توحش ، ولا يحل أكل المدهد ولا الصرّد ولا الضفدع ، ولا
السيكران ولا القرد .) ٣٩٨/٧ م ٩٩٣ و ٤٠٣/٧ م ٩٩٤
و ٤٠٥/٧ م ٩٩٥ و ٤٠٦/٧ م ٩٩٦ و ٤١٠/٧ م ٩٩٨
و ٤٢٦/٧ م ١٠٢٤ و ٤٢٩/٧ م ١٠٢٩

ع - المحرمات عند الضرورة وحده الضرورة للباني وغيره .

(كل ما حرّم الله عز وجل من المأكّل والمشروب فهو كله عند الضرورة حلال ، حاشا لحوم بني آدم وما يقتل من تناوله ، فلا يحل من ذلك شيء أصلاً ، لا بضرورة ولا بغيرها ، فمن اضطر إلى شيء مما ذكرنا قبل ولم يجد مالاً مسلم أو ذميّ فله أن يأكل حتى يشبع ويتزوّد حتى يجد حلالاً ، وحده الضرورة أن يبقى يوماً وليّة لا يجد فيها ما يأكل أو ما يشرب ، وخشي الضعف المؤذي الذي إن غادى أدى إلى الموت . ولا يحل شيء مما ذكرنا لمن كان في طريق بغيه على المسلمين ، أو تمتعاً من حق ، بل كل ذلك حرام عليه ، فإن لم يجد ما يأكل فليتب بما هو فيه ، وليسك عن البغي ، وليأكل حينئذ ويشرب بما اضطر حلالاً ، فإن لم يفعل فهو عاصٍ لله تعالى فاسقٌ آكلٌ حرامٍ .) ٤٢٦/٧ م ١٠٢٥ و ٤٢٧/٧ م ١٠٢٦

٥ - حكم الحيوان المائي البري .

(ما يعيش في الماء في البر فلا يحل أكله إلا بذكاة ، كالسحابة والباليرين وكلب الماء والسمور ونحو ذلك ، وأما الضفدع فلا يحل أكلها أصلاً .) ٣٩٨/٧ م ٩٩٠ و ٤١٠/٧ م ٩٩٨

٦ - حكم الحيوان المائي بأنواعه .

(ما يسكن جوف الماء ولا يعيش إلا فيه حلال كله كيفما وجد ، سواء أخذ حياً ثم مات ، أو مات في الماء ، طفاً أو لم يطف ، أو قتله حيوان مجري أو برّي ، هو كله حلال =

= أكله ، وسواء خنزير الماء أو إنسان الماء أو كلب الماء وغير ذلك ، كل ذلك حلال أكله ، قَتَلَ كُلَّ ذَلِكَ وَثْنِيٍّ أَوْ مُسْلِمٍ أَوْ كِتَابِيٍّ أَوْ لَمْ يَقْتُلْ أَحَدًا ، وَلَا يَجِلُّ بِلَعْنٍ مُحْكَمَةٍ .
 ٣٩٢/٧ م ٩٨٩ و ٣٩٨/٧ م ٩٩١

٧ - حكم مقروك التسمية منها .
 (لا يجِلُّ أَكْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ اللهُ عَلَيْهِ بِعَمْدٍ أَوْ نِسْيَانٍ ، وَمَنْ سَمَّى بِالْحَبِيبَةِ فَقَدْ سَمَّى .) ٤١٢/٧ م ١٠٠٣ و ٤١٤/٧ م ١٠٠٤

٨ - المذبوح لغير الله والمسمى عليه غير الله تعالى .
 (لا يجِلُّ أَكْلُ حَيَوَانَ دُخِعَ أَوْ غُرَ لغير الله تعالى وَلَا مَا سَمَّى عَلَيْهِ غير الله تعالى مُتَقَرِّبًا بِتِلْكَ الذِّكَاةِ إِلَيْهِ ، سِوَاهُ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا أَوْ لَمْ يَذْكُرْ .) ٣٨٨/٧ م ٩٨٨ و ٤١١/٧ م ١٠٠١

٩ - حكم الصيد المذبوح لغير الله تعالى .
 (لا يجِلُّ أَكْلُ مَا ذَكَّيْتُمْ مِنَ الصَّيْدِ لغير الله تعالى .) ٤١١/٧ م ١٠٠١

١٠ - المذبوح بغير أمر صاحبه .
 (لا يجِلُّ أَكْلُ مَا غَمَرَهُ أَوْ ذَبَحَهُ إِنْسَانٌ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ بغير أمر مالكه بفسب أو سرقة أو تعدٍّ بغير حق وهو ميتة ، لا يجِلُّ لصاحبه وَلَا لغيره ، وَيُضَنُّ قَاتِلَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَظَرًا صَاحِبًا كَخُوفِ أَنْ يَمُوتَ فَيُؤَدَّ بِذِكَاةٍ ، أَوْ نَظَرًا لِغَيْرِهِ =

أطعمة = أو مجنون أو غائب ، أو في حق واجب . (٤١٥/٧ م ١٠٠٦)

١١ - حكم المذبوح فنراً أو مباهاة .

(لا يحل أكل ما ذبح أو فحّر فنراً أو مباهاة .) (٤١٦/٧ م ١٠٠٧)

١٢ - المقتول من حيوان البر بغير ذكاة .

لا يحل أكل شيء مما قُتل من حيوان البر بغير الذكاة
الأمور بها إلا الجراد وحده ، فإن خنق شيء من حيوان البر
حتى يموت ، أو ضرب بشيء حتى يموت ، أو سقط من علو
فات ، أو نطحه حيوان آخر فات من ذلك ، فلا يحل أكل
شيء منه ، ولا ما قتله السبع أو حيوان آخر ، حاشا الصيد ،
فإن أدرك كل ما ذكرنا حياً فذكّاه فهو حلال أكله إن كان
ما لم يحرم أكله . ولا يحل أكل شيء من حيوان البر بقتل عتق
ولا بشدخ ولا بقتل . (٣٨٨/٧ م ٩٨٨ و ٣٩٨/٧ م ٩٩٢)

١٣ - حكم ما لم يُفصل تحويته .

(يجوز أكل كل ما أمكن أن يُذكّى ما لم يُفصل تحويته .)
(٤١٠/٧ م ٩٩٩)

١٤ - تناول الحي أو ما دامت فيه حياة .

(لا يحل أكل حيوان ما يحل أكله مادام حياً ، وكذلك =

أطعمة

= لو ذبح حيوان أو نحر فإنه لا يحل أكل شيء منه حتى يموت ،
فلا يحل يبلع جرادة حية ، ولا يبلع ممككة حية مع أنه
تعذيب . (٣٩٨/٧ م ٩٩١

١٥ - الميت حنف أنه من حيوان البر .

(لا يحل أكل شيء مما مات حنف أنه من حيوان البر
إلا الجراد وحده) (٣٨٨/٧ م ٩٨٨

١٦ - تناول ما يؤذي أو يقتل .

(ولا يحل أكل السم القاتل بيطه أو تعجيل ، ولا ما يؤذي
من الأطعمة ، ولا الإكثار من طعام يمرض الإكثار منه ،
ولا يقتل من تناوله لا يحل شيء منه أصلاً لا بضرورة ولا
بغيرها . وأكل الطين لمن لا يستضر به حلال ، وأما كل
ما يستضر به من طين أو إكثار من الماء أو الحنظل فحرام .)
٤١٨/٧ م ١٠١٣

١٧ - جنبين مأكول اللحم الميت .

(وكل حيوان ذكسي فوجد في بطنه جنبين ميت ، وقد
كان يتفخ فيه الروح ، فهو ميتة لا يحل أكله ، فلو أدرك حياً
فذكسي حل أكله فلو كان لم يتفخ فيه الروح بعد فهو حلال
إلا إن كان بعد دماً لا لحم فيه .) (٤١٩/٧ م ١٠١٤

١٨ - بيضة مأكول اللحم الميت .

(لو خرجت بيضة من دجاجة ميتة أو طائر ميت بما =

أطعمة = يؤكل لحمه لو ذكسي، فإن كانت ذات قشر فأكلها حلال، وإن لم تكن ذات قشر بعد فهي حرام. (٤١٧/٧ م ١٠٠٩)

١٩ - حليب ما كول اللحم الميت .

(لو مات حيوان بما يحل أكله لو ذكي، فحليب منه لبن فالبين حلال، ولحمها هو لبن حلال في وعاء حرام فقط، فهو والذي في وعاء ذهب أو فضة سواء.) (٤١٨/٧ م ١٠١٢)

٢٠ - لبن الجلالة ولحومها .

(لا يحل أكل لحوم الجلالة ولا شرب ألبانها ولا ما نصرف منها، ولا يحل ركوبها، فإن منعت من أكلها حتى سقط عنها اسم جلالة، فألبانها طاهرة، وكذلك لحمها. والجلالة هي التي تأكل العذرة (الجلالة) من الأبل وغير الأبل، من ذوات الأربع خاصة، ولا يسمى الدجاج ولا الطير جلالة وإن كانت تأكل العذرة.) (١٨٣/١ م ١٤٠ و ٤١٠/٧ م ١٠٠٠)

٢١ - المفصول من الحي من صوف ولبن وغيرها .

(الصوف والوبر والقرن والسن يؤخذ من حي فهو طاهر، ولا يحل أكله.) (١٨٢/١ م ١٣٨)

٢٢ - لحم الآدمي وما يؤخذ منه .

(لا يحل أكل لحوم الناس ولو ذبحوا، ولا أكل شيء يؤخذ =

أطعمة من الإنسان إلا اللبن وحده ؛ ولحوم بني آدم وما يقتل من
تَنَافَلَ لا يحل شيء منه أصلاً لا بضرورة ولا بغيرها .
٣٩٨/٧ م ٩٩٣ و ٤٢٦/٧ م ١٠٢٥

٣٣ - فملات الحيوان والأدمي .

(لا يحل أكل العذرة ولا الرجيع ولا شيء من أوال
الحيول ولا القيء .) ٣٩٨/٧ م ٩٩٣

٣٤ - حكم الجراد .

(الجراد حلال إذا أخذ ميتاً أو حياً ، سواء بعد ذلك مات
في الظروف أو لم يت ، ولا يحل بئع جرادة حية .) ٣٩٧/٧ م
١٠٤٣ و ٣٩٨/٨ م ٩٩١

٣٥ - الخنزير والاتفاع بشعره .

(لا يحل أكل شيء من الخنزير ، لآلئه ولا شعبه وجلده
ولا عصبه ولا غضروفه ولا حشوته ولا مخه ولا عظمه ولا
رأسه ولا أطرافه ولا لبنه ولا شعره ، الذكر والأنثى والصغير
والكبير سواء ، ولا يحل الاتفاع بشعره لا في خرز ولا في
غيره .) ٣٨٨/٧ م ٩٨٨

٣٦ - صيد المحرم أو الهل في حرمي مكة أو المدينة

(لا يحل أكل ما يصيده المحرم فقتله حيث كان من البلاد ، =

أطعمة = أو ما يصيده المحل في حرم مكة أو المدينة فقط (١١٢/٧ م ١٠٠٢ م

٢٧ - المطبوخ بالنجاسة أو معها أو الواقع فيها .

(كل مُخبز أو طعام أو لحم أو غير ذلك طُبِخ أو سُوي بعدرة أو ميتة فهو حلال كله . وكذلك لو وقع طعام في خمر أو في عذرة ففُسِل حتى لا يكون للحرام فيه عين فهو حلال أيضاً ، ولا يحل أكل ما عُجن بالخر أو بالآل يحل أكله أو شربه ولا قدر طبخت بشيء من ذلك ، إلا أن يكون ما عُجن به اللدقيق وطبخ به الطعام شيئاً حلالاً وكانت ما وُمي فيه من الحرام قليلاً لا يوجب له فيه ولا طعم ولا لون ، ولا يظهر للحرام في ذلك أثر أصلاً .) ١١٨/٧ م ١٠١١ م و ١١٧/٧ م ١٠١٧ م

٢٨ - حكم ما وُلغ فيه الكلب .

(لا يحل أكل ما وُلغ فيه الكلب) ١٢٢/٧ م ١٠١٩ م

٢٩ - السمن وغيره يقع فيه الفأر أو غيره .

(السمن الذائب يقع فيه الفأر مات فيه أو لم يمِت فهو حرام ، لا يحل إمساكه أصلاً ، بل يُهراق ، فلو كان جامداً أخذ ما حول للفأر فرمي وكان الباقي حلالاً . وأما كل ما عدا السمن يقع فيه الفأر أو غير الفأر فيموت أو لا يموت فهو كله حلال ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه ، وكذلك السمن يقع فيه غير الفأر فيموت أو لا يموت فهو كله حلال ما لم يظهر فيه تغيير الحرام .) ١٣٤/٧ م ١٠٣٤ م

٣٠ - اظلم المستحيل عن الخمر .

(الخمر المستحيل عن الخمر حلال ، إلا أن المسك للخمر حتى يخلها أو تتخلل من ذاتهما : عاصِرُ 'مَجْرُوحُ' الشهادة .)
١٠٣٣ م ٤٣٣/٧

٣١ - الجبن المفقود بأنقعة ميتة .

(لا يحل أكل 'جبن' مُطَيّد بأنقعة ميتة .) ١٠١٨ م ٤٢٢/٧

٣٢ - البيض الفاسد مع الصحيح .

(لو طَبِخَ بيض فوجد في جملتها بيضة فاسدة قد صارت دماً أو فيها فرخٌ ، وميت الفاسدة ، وأكل سائر البيض .) ٤١٨/٧
١٠١٠ م

٣٣ - حكم الثوم والبصل والكرواث .

(الثوم والبصل والكرواث حلال إلا أن من أكل منها شيئاً فحرامٌ عليه أن يدخل المسجد حتى تذهب الرائحة ، وله الجلوس في الأسواق والجماعات والأعراس .) ٤٣٧/٧
١٠٤١ م

٣٤ - تناول الطين .

ر : ١٦ - تناول ما يؤذي أو يقتل .

٣٥ - تناول الدم واستعماله .

(لا يحل أكل شيء من الدم ولا استعماله مسفوفاً كان =

أطعمة = أو غير مسفوح إلا المسك وحده . (٣٨٨/٧ م ٩٨٨

اعتكاف ١ - تعريفه .

(الاعتكاف هو الإقامة في المسجد بنية التقرب إلى الله عز وجل ساعة فما فوقها ليلاً أو نهاراً . والاعتكاف في لغة العرب :

الإقامة . (١٧٩/٥ م ٦٢٤

٢ - حكمه وفعله في العيدين وأيام التشريق .

(الاعتكاف فعل حسن ، واعتكاف يوم الفطر ويوم

الأضحي وأيام التشريق حسن .) (١٨١/٥ م ٦٢٥ و ١٧٩/٥

م ٦٢٤

٣ - مكانه .

(الاعتكاف جائز في كل مسجد ، تجتمع فيه الجمعة أو

تجتمع ، سواء كان مغطاً أو مكشوفاً ، فإن كان لا يصلى

فيه جماعة ولا إمام له ، لزمه فرض الخروج لكل صلاة إلى

المسجد تصلى فيه جماعة إلا أن يبعد منه بعداً يكون عليه فيه

حرج فلا يلزمه ، وأما المرأة التي لا يلزمها فرض الجماعة فتمتكتف

فيه ، ولا يجوز الاعتكاف في رجة المسجد إلا أن تكون منه ،

ولا يجوز للمرأة ولا للرجل أن يعتكفا أو أحدهما في مسجد

داره . (١٩٣/٥ م ٦٣٣

٤ - مدته .

(يجوز اعتكاف يوم دون ليلة ، وليه دون يوم ، =

اعتكاف = وما أحب الرجل أو المرأة بما قل من الزمان أو كثر .
١٧٩/٥ م ٦٢٤ .

٥ - تحديد أوقاته بدءاً وانتهاءً ، نذراً أو تطوعاً .

(من نذر اعتكاف يوم أو أيام مسافة ، أو أراد ذلك تطوعاً ، فإنه يدخل في اعتكافه قبل أن يتبين له طلوع الفجر ، ويخرج إذا غاب جميع قرص الشمس ، سواء كان ذلك في رمضان أو غيره ، ومن نذر اعتكاف ليلة أو ليال مسافة ، أو أراد ذلك تطوعاً فإنه يدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج إذا تبين له طلوع الفجر . فإنه نذر اعتكاف شهر ، أو أرادته تطوعاً ، فبدأ الشهر أول ليلة منه ، فدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج إذا غابت الشمس كلها من آخر الشهر ، سواء رمضان وغيره . فإن نذر اعتكاف العشر الأواخر من رمضان دخل قبل غروب الشمس من اليوم التاسع عشر .) ١٩٨/٥ م ٦٣٣

٦ - اتخاذ الحباء فيه .

(يستحب للمعتكف والمعتكفة أن يكون لكل أحد خباء في المسجد ، وليس ذلك واجباً .) ٢٠٠/٥ م ٦٣٦

٧ - الصوم فيه .

(ليس الصوم من شروط الاعتكاف ، لكن إن شاء المعتكف صام وإن شاء لم يصم .) ١٨١/٥ م ٦٢٥

اعتكاف ٨ - الشروط الجائزة فيه .

(جائز للمعتكف أن يشترط ما شاء من المباح والخروج له .)
١٨٧/٥ م ٦٢٧

٩ - العمل المباح في المسجد .

(يعمل المعتكف في المسجد كل ما أيسر له من محادثة فيما لا يجرم ، ومن طلب العلم أي علم كان ، ومن خياطة ، وخصام في حق ، ونسخ ، وبيع وشراء ، وتزوج ، وغير ذلك لا تختار شيئاً ، لأن الاعتكاف هو الإقامة .)
١٩٢/٥ م ٦٢٩

١٠ - المباشرة والترجيل في أثنائه .

(لا يجزى للرجل مباشرة المرأة ، ولا للمرأة مباشرة الرجل ، في حال الاعتكاف بشيء من الجسم ، إلا في ترجيل المرأة للمعتكف خاصة ، فهو مباح له ، وله إخراج رأسه من المسجد للترجيل .)
١٨٧/٥ م ٦٢٦

١١ - الحيض والولادة في أثنائه .

(إذا حاضت المعتكفة أقامت في المسجد كما هي ، تذكر الله ، وكذلك إذا ولدت ، فإنها لم تضطرب إلى الخروج خرجت ثم رجعت إذا قدرت ، ولا يجوز منعها من المسجد .)
١٩٦/٥ م ٦٣٤

١٢ - مكان أذان المعتكف .

(يؤذن المعتكف في المئذنة إن كان بابها في المسجد أو في صحنه ، ويصعد على ظهر المسجد ، فإن كان باب المئذنة خارج المسجد بطل اعتكافه إن تعمد ذلك .) ١٩٣/٥ م ٦٣٢

١٣ - خروج المعتكف لأداء فوض أو لفزرة .

(كل فرض على المسلم فإن الاعتكاف لا يمنع منه ، وعليه أن يخرج إليه ، ولا يضر ذلك باعتكافه ، وكذلك يخرج حاجة الإنسان من البول والغائط وغسل النجاسة وغسل الاحتلام وغسل الجمعة ، ومن الحيض إن شاء في حمام أو في غير حمام ، ولا يتردد على أكثر من حمام واحد وقضاء حاجته ، فإن فعل بطل اعتكافه . وكذلك يخرج لابتياع ما لا بد له ولأهله منه من الأكل واللباس ، ولا يتردد على غير ذلك ، فإن تردد بلا ضرورة بطل اعتكافه . وله أن يبيع أهله إلى منزلها ، وإنما يبطل الاعتكاف خروجه لما ليس فرضاً عليه .) ١٩٨/٥ م ٦٢٨

١٤ - مبطلاته ، وأثر النسيان والاكراه عليه .

(لا يبطل الاعتكاف شيء إلا خروجه عن المسجد لقصر حاجة عامداً ذاكرآ ، ومباشرة المرأة في غير الترجيل ، وتعمد مصيبة الله تعالى . ومن عصى ناسياً أو خرج ناسياً أو مكرهاً ، أو باشر أو جامع ناسياً أو مكرهاً ، فلا اعتكاف تام لا يكدر . أي لا يقيد ذلك فيه شيئاً .
ر : ١٢ - مكان أذان المعتكف .

اعتكاف ١٥ - فسخ التطوع به عدداً وحكمه .

(من فسخ عدداً اعتكاف تطوع ، لا نكره له ذلك ، ويقضي مكانه) ٢٦٨/٦ م ٧٧٣

١٦ قضاء النذر به بعد الوفاة .

(من مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه وليه أو استؤجر من رأس ماله من يقضيه عنه ولا بد .) ١٩٧/٥ م ٦٣٥

أعمى ١ - إمامته .

(الأعمى والبصير سواء في الإمامة في الصلاة ، جائز أن يكون راتباً ، ولا تفاضل إلا بالقراءة والفقه وقَدَم الحيز والسُن فقط .) ٢١١/٤ م ٤٨٨

٢ - بيعه وابتیاعه .

(بيع الأعمى وابتیاعه بالصفة جائز كالصحيح ولا فرق .) ٥٢/٩ م ١٥٦٠

٣ - شهادته .

(شهادة الأعمى مقبولة كالصحيح .) ٤٣٣/٩ م ١٨١٤

إغماء ١ - آثاره على المكلف .

(المغمى عليه لا يُبطل اغماؤه إيمانه ولا أمانه ولا نكاحه ولا طلاقه ولا ظهاره ولا إيلائه ولا حجه ولا إحرامه ولا بيعه ولا مته ولا شيئاً من أحكامه اللازمة له قبل إغمائه ، ولا =

= خلافة ، إن كان خليفة ، ولا إمارته ، إن كان أميراً ، ولا ولايته ولا وُكَّالته ولا توكيله ولا كفره ولا فسقه ولا عدالته ولا وصاياه ولا اعتكافه ولا سفره ولا إقامته ولا ملكه ولا نفقه ولا حنته ، ولا حكم العام في الزكاة عليه ، ولا صومته ولا صلاته ، ولا يبطل الإغناء إلا ما يبطل النوم من الطهارة بالوضوء وحده . (٢٢٧/١ م ٧٥٤)

٢ - الوضوء بسببه .

(ذهاب العقل بالإغناء لا يوجب الوضوء .) (٢٢١/١ م ١٥٧)

٣ - صلاة المريض به .

(لا صلاة على منمى عليه ، ولا قضاء عليه إلا إذا أفاق في وقت أدرك فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة .) (٢٢٣/٢ م ٢٧٧)

٤ - أثره في الصوم .

ر : صوم ٤٤ - الإغناء والجنون فيه .

٥ - بطلان الاحرام به .

ر : إحرام ٢٦ - طروء الإغناء أو الجنون فيه .

٦ - أثره في الحج .

ر : حج ٩٣ - أثره الجنون والإغناء والنوم فيه .

إغناء

٧ - دفن من تَوَقَّع موته إغناءً .

(نَسَبْنَا خَيْرَ الدفن ولو يوماً ولية ، ما لم يُخَفَّ عَلَى
الميت التغير ، لا سيما مَنْ تَوَقَّعَ أَنْ يَمُوتَ عَلَيْهِ .) ١٧٣/٥

٦٩٤ م

إفلاس

رَ : قَلْبِيس .

إقالة

١ - مشروعتها وحكمها .

(صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَضُّ عَلَيْهَا)

١٥٠٩ م ٣/٩

٢ - وصفها وانقضاءها .

(الإقالة من اليُوعِ المبتدأة ، لا يجوز فيها إلا ما يجوز في
في سائر اليُوعِ ومجرم فيها ما يجرم من اليُوعِ ، تجوز بأكثر ،
بما وقع به البيع أولاً ، وبأقل ، وبغير ما وقع به البيع ، وحالاً ،
وفي الذمة ، وإلى أجل فيما يجوز فيه الأجل .) ١٥٠٨ م ٢/٩

و ١٥٠٩ م ٦/٩

٣ - حكمها في السلم .

(لا تجوز الإقالة في السلم .) ١٥٠٩ م ٥/٩

إقامة الصلاة

١ - صحتها .

(الإقامة هي : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله =

إقامة الصلاة

= اشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ،

قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله اكبر الله اكبر ،

لا إله إلا الله . (١٥٣/٣ م ٣٣١

٢ - فرضيتها لجماعة الرجال .

رَ : أذان ١ - فرضيته لجماعة الرجال .

٣ - ترتيب ألقاظها .

رَ : أذان ٣ - ترتيب ألقاظها .

٤ - تأديتها بمعاني ألقاظها .

رَ : أذان ٤ - تأديته بمعاني ألقاظها .

٥ - من تجوز إقامته ومن لا تجوز .

رَ : أذان ٥ - من يجوز أذانه ومن لا يجوز .

٦ - أدائها من غير المؤذن .

(جائز أن يقيم غير الذي أذن .) (١٤٧/٣ م ٣٢٩

٧ - الأحوال التي يميز فيها وأفضلها .

رَ : أذان ١٣ - الأحوال التي يميز فيها وأفضلها .

٨ - الكلام في أثنائها .

رَ : أذان ١٧ - الكلام في أثنائه .

إقامة الصلاة

٩ - الحمد والتشيت ورد السلام في أثنائها .

رَ : أذان ١٧ - الكلام في أثنائه .

١٠ - فعلها في غير الصلاة الحس .

رَ : أذان ٨ - فعه في غير الصلوات الحس .

إقرار ١ - شروطه ولزومه .

(من أقر لآخر أو لله تعالى بحق في مال أو دم أو بشرة ،
وكان المقر عاقلاً بالغاً بالغاً غير مكره ، وأقر لإقراراً تاماً ولم يصح
بما يفسده ، فقد لزمه ، ولا رجوع له بعد ذلك ، فإن رجع لم
ينتفع برجوعه . والحر والعبد والذكر والأنثى ذات الزوج
والبكر ذات الأب واليتيمة فيما ذكرنا سواء .) ٢٥٠/٨ م
١٣٧٨ م

٢ - حجته على الغير .

(ولا يُقبل لإقرار أحد على أحد ، ولا بد من قيام البينة
عند الحاكم على إقرار المقر نفسه أو إنكاره .) ٣٦٦/٩ م
١٧٧٩ م

٣ - مدى حجته .

رَ : ١ - شروطه ولزومه .

٢ - حجته على الغير .

أقرار

٤ - شروطه في المقر .

ر : ١ - شروطه ولزومه .

٥ - تجزؤه .

(لا يجوز أن يلزم بعض أفراده ولا يلزم سائرته ،
فمن قال : هذا الشيء ، شيء في يده ، كان لفلان ووجهه لي ،
أو قال : باعه مني ، صدق ، ولم يقض عليه شيء . ومن قال
لفلان عندي مائة دينار دين ولي عنده مائة قفيز قمح ، أو قال
إلا مائة قفيز تمر أو نحو ذلك ، أو الأجارية ، ولا بينة عليه
بشيء ولا له : "قرم القمح" الذي ادعاه ، فإن ساوى المائة
الدينار التي أقر بها أو ساوى أكثر فلا شيء عليه ، وإن ساوى
أقل قضى بالفضل فقط فلا شيء له .) ٢٥٠/٨ م ١٣٧٨
و ٢٥٦/٨ م ١٣٨١ و ٢٥٦/٨ م ١٣٨٢

٦ - محله وتناجه .

(بالأقرار مرة يلزم الحد أو القتل أو المال .) ٢٥٤/٨

م ١٣٧٩

٧ - صدوره من الخلس بالدين .

(أقرار الخلس بالدين لازم مقبول ، ويدخل مع القرماء .)

١٧٤/٨ م ١٢٨١

إقرار

٨ - وصله بما يبطله .

ر : ١ - شروطه ولزومه .

٥ - تجزؤه .

٩ - اعتباره وصية أو عطية .

(الإقرار اتمامه لإخبار بحق ذكره ، وليس عطية أصلاً ولا

وصية .) ٢٥٦/٨ م ١٣٨٠

١٠ - اجتماعه مع البيئة .

(إذا كانت البيئة فلا معنى للإنكار ولا للإقرار .) ٢٥٠/٨

م ١٣٧٨

١١ - الاستثناء فيه .

ر : ٥ - تجزؤه .

١٢ - الرجوع فيه .

ر : ١ - شروطه ولزومه .

١٣ - للمصلح معه .

ر : مصلح ١ - وجوه جوازه في المال والمعين .

ر : أيضاً ٢ - وجوه جوازه في غير الأموال الواجبة المعلومه .

ر : أيضاً ٣ - اقتصار جوازه على الحق المقر به .

٤ - الاكراه عليه .

ر : إكراه ٣ - حكم الإكراه القولي .

١٥ - تحمل المتهم عليه بالايهام - إقرار

(أما البعثة في المتهم وايهامه دون تهديد ما يوجب عليه
الاقرار ضمن واجب ، ولا يحل الامتحان في شيء من الأشياء
بضرب ولا بسجن ولا بتهديد ، وكل ما كان ضرراً في جسم
أو مال أو تُوْعِد به المرء في ابنه أو أبيه أو أهله أو أخيه
المسلم فهو كُفْرٌ .) ١٤٢/١١ م ٢١٧٣

١٦ - صدوره في موص الموت أو غيره .

(اقرار المريض في مرض موته وفي مرض يَفْق منه لو ارث
ولغير وارث ، نافذ من رأس المال ، كإقرار الصبيح ولا
فرق .) ٢٥٤/٨ م ١٣٨٠

١٧ - تكليف من يعلم الجاني بالاقرار عليه .

(أما من كُلف اقراراً على غيره فقط ، وقد عُلِم أنه يعلم
الجاني ، فلا يجوز تكليفه ذلك لأنها شهادة وقد كتبها .)
١٤١/١١ م ٢١٧٣

١٨ - الوكالة عليه .

(لا تجوز الوساطة على الإقرار .) ٣٦٦/٩ م ١٧٧٩
و ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣

١٩ - عموم احكامه .

و : ١ - شروطه ولزومه .

١ - تعريفه وأمثلة له .

(الإكراه هو كل ما سمي في اللغة إكراهاً ، وعُرف بالحس أنه إكراه ، كالوعيد بالقتل من لا يؤمن منه إنفاذ ما توعد به ، أو الوعيد بالضرر كذلك ، أو الوعيد بالسجن كذلك ، أو الوعيد بفساد المال كذلك ، أو الوعيد في مسلم غيره بقتل أو ضرب أو سجن أو لفساد مال ، وكل ما كانت ضرراً في جسم أو مال ، أو توعد به المرء في ابنه أو أبيه أو أو أهله أو أخيه فهو كثره . ٣٣٠/٨ م ١٤٠٣ و ٣٣٦/٨ م ١٤٠٩ و ١٤١/١١ م ٢١٧٣)

٢ - أقسامه .

(الإكراه يقسم قسمين : إكراه على كلام ، وإكراه على فعل .) ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣

٣ - حكم الاكراه القولي .

(الإكراه على الكلام لا يجب به شيء وإن قاله المكروه ، كالكفر والقذف ، والاقار ، والنكاح والإنكاح والرجعة والطلاق ، والبيع والإبتياح ، والنذر والأيمان ، والعق والهبة ، وإكراه الذمي على الإيمان وغير ذلك وكل من أكره على قول ولم ينو مختاراً له فإنه لا يلزمه .) ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣ و ٣٣٦/٨ م ١٤١٠

٤ - تقسيم الإكراه الفعلي وأحكامه وأمثلة له .

(الإكراه على الفعل ينقسم قسمين ، أحدهما : كل ما يبيحه الضرورة ، كالأكل والشرب ، فهذا يبيحه الإكراه ، فمن أكره على شرب الخمر أو أكل الخنزير أو الميتة أو الدم أو بعض المهرمات أو أكل مال مسلم أو ذمي ، فباح له أن يأكل ويشرب ، ولا شيء عليه ، ولا حد ولا ضمان ، فإن كان المكره على أكل مال مسلم له مال حاضر فعليه قية ما أكل ، فإن لم يكن له مال حاضر فلا شيء عليه فيما أكل . والثاني : ما لا يبيحه الضرورة ، كالقتل والجراح والضرب وإفساد المال ، فهذا لا يبيحه الإكراه ، فمن أكره على شيء من ذلك لزمه القود والضمان .) ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣ و ٣٣٠/٨ م ١٤٠٤

٥ - صفة المكوه .

(لا فرق بين إكراه السلطان أو من ليس بسلطان أو إكراه الأصوص .) ٣٣٥/٨ م ١٤٠٨

٦ - حكم المكوه على ما يهلك .

(من أكره إنساناً على الشيء فوق حرة منقطة ، فهلك فيها فعلى المكوه القود . وإذا أكرهه وأوجره السم أو أمر من يوجره ، فهو قاتل بلا شك ، ومباشر لقتله .) ١٢/١١ م ٢١١١ و ٢٨/١١ م ٢١٢١

٧ - حكم المكروه على السجود لغير الله .

(من أكره على السجود لوثنٍ أو أصيبٍ أو لإنسانٍ
وخشي الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم غيره ان
لم يفعل ، فليسجد لله تعالى مبادراً إلى ذلك قبالة الصنم أو الصليب
أو الإنسان ، ولا يبالي إلى القبة يسجد أو إلى غيرها .) ١٧٦/٤
م ٤٧٤ و ١٤٠٧ م ٣٣٥/٨

٨ - حكمه فيما ينقض الصوم .

(لا يُنْقَضُ صَوْمٌ من أكره على ما ينقض الصوم .)
٧٥٣ م ٢٠٤/٦

٩ - حد القاذف المسكوة .

رَ : قذف • - الإكراه عليه .

١٠ - ادعاؤه في الزنى .

رَ : حدود ٢٩ - سقوطها بدعوى الإكراه .

١١ - حكمه في الزنى .

(لو أمسكت امرأة حتى زُني بها ، أو أمسك رجل
فاًدخل أحليله في فرج امرأة ، فلا شيء عليه ولا عليها ،
سواء انتشر أو لم ينتشر ، أمنى أو لم يُمنَ ، انزلت هي أو لم
تنزل . وأما إن تهتد أو ضُرب حتى جامعها بنفسه قاصداً فهو =

إكراه - أكل

إكراه = زان يختار قاصد ، وعليه الحد ، وتحريم ، فلأن أخذ فرجه فأدخل في فرجها لم يحرم شيئاً. (٣٣١/٨ م ١٤٠٥ و ٣٣٥/٨ م ١٤٠٦)

١٢ - حكم ولد الذمية أو الحربية من زنى أو إكراه .

(ولد الكافرة الذمية أو الحربية من زنى أو إكراه : مسلم ولا بد .) (٣٢٤/٧ م ٩٤٦)

١٣ - تحديد حد أدنى له في الضرب والحبس .

ر : ١ - تعريفه وأمنته له .

١٤ - حكمه في الحنث .

(حَلَفَ أن لا يفعل أمراً كذا ، ففعله فاسياً أو مكرهاً ، أو غلب بأمر حيل بينه وبينه به ، فلا كفارة عليه ولا إثم .) (٣٥/٨ م ١١٣١)

أكل ١ - غسل اليد قبله وبعده .

(غسل اليد قبل الطعام وبعده : حسن .) (٤٣٥/٧ م ١٠٣٧)

٢ - التسمية عند ابتدائه ، وتناوله باليمين .

(تسمية الله تعالى فرضاً على كل آكل ، عند ابتداء أكله ، =

أكل ولا يحل لأحد أن يأكل بشماله إلا أن لا يقدر . (٤٢٤/٧ م ١٠٢٢)

٣ - السَّرَفُ فِيهِ وَحُكْمُهُ .

(السَّرَفُ حَرَامٌ ، وَهُوَ التَّفَقُّهُ فِي مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى . قُلْتُ أَمْ كَثُرَتْ ، وَلَوْ أَنَّهَا جُزْءٌ مِنْ قَدَرِ جَنَاحٍ بِعُوضَةٍ ، أَوْ التَّبَذِيرُ فِي مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ ، بَمَا لَا يَبْقَى لِلتَّفَقُّهِ بَعْدَهُ غَنَى ، أَوْ إِضَاعَةُ الْمَالِ وَإِنْ قُلْتُ ، بِرَمِيهِ عَيْنًا ، فَمَا عَدَا هَذِهِ الرَّجُوعُ فَلَيْسَ مَرَقًا ، وَهُوَ حَلَالٌ وَإِنْ كَثُرَتْ التَّفَقُّهُ فِيهِ . وَالْأَكْلُ فِي إِيَّاهُ مَفْضُضٌ بِالْجَوْهَرِ وَالْيَاقُوتِ ، وَفِي الْبُلُورِ وَالْجُزْعِ : مَبَاحٌ وَلَيْسَ مِنَ السَّرَفِ .) (٤٢٨/٧ م ١٠٢٧ و ٤٣٦/٧ م ١٠٤٠)

٤ - حُكْمُ الْقِرَانِ فِيهِ .

(وَلَا يَحِلُّ الْقِرَانُ فِي الْأَكْلِ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُوَاعِلِ ، وَهُوَ أَنْ تَأْخُذَ أَنْتَ شَيْئَيْنِ شَيْئَيْنِ وَيَأْخُذَ هُوَ وَاحِدًا وَاحِدًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ كُلُّهُ لَكَ ، فَافْعَلْ فِيهِ مَا شِئْتَ .) (٤٢٢/٧ م ١٠١٦)

٥ - اسْتِهَالُ السَّكِينِ لِنُطْعِ الْهَيْمِ وَالْغُبْزِ فِيهِ .

(قَطْعُ الْهَيْمِ بِالسَّكِينِ لِلْأَكْلِ حَسَنٌ ، وَلَا نَكْرَهُ قَطْعَ الْغُبْزِ بِالسَّكِينِ لِلْأَكْلِ أَيْضًا .) (٤٣٦/٧ م ١٠٣٩)

٦ - حُكْمُهُ مِنْ وَسْطِ الطَّعَامِ وَمَا لَا يَلِي الْأَكْلَ .

(وَلَا يَحِلُّ الْأَكْلُ مِنْ وَسْطِ الطَّعَامِ ، وَلَا أَنْ تَأْكُلَ بِمَا =

أكل = لا يليك، سواء كان حنفياً واحداً أو أحنافاً شتى. ومن أكل وحده فلا يأكل إلا بما يليه ، فإن أدار الصفحه فله ذلك ، فإن كان الطعام لقيرة : لم يميز له أن يدير الصفحه . (٤٢٢/٧ م ١٠٢٠ و ٤٢٤/٧ م ١٠٢١)

٧ - الماقت منه .

(ما سقط من الطعام فرض أكله .) (٤٣٤/٧ م ١٠٣٥)

٨ - حكمه فيما يؤدي .

(لا يحل أكل السم القاتل ببطء أو تعجيل ، ولا ما يؤدي من الأطعمة ، ولا الاكثار من طعام يُمرض الاكثار منه . وأكل الطين لمن لا يستغفر به حلال . وأما كل ما يُستغفر به من طين ، أو اِكثار من الماء أو الخبز : فعرام .) (٤١٨/٧ م ١٠١٣ و ٤٣٠/٧ م ١٠٣٥)

٩ - كونه في أواني الذهب أو الفضة أو المفضض أو الياقوت .

(لا يحل الأكل ولا الشرب في آنية الذهب أو الفضة ، لا لرجل ولا لامرأة، فإن كان مُضَيَّباً بالفضة جاز الأكل والشرب فيه للرجال والنساء ، فإن كان مضَيَّباً بالذهب أو مُزَيَّنّاً به : حرّم على الرجال ، وحلّ للنساء . والأكل في إناء مفضض بالجواهر والياقوت وفي البلور والجزع : مباح ، وليس من السرف .) (٤٢١/٧ م ١٠١٥ و ٤٣٦/٧ م ١٠٤٠)

أكل ١٠ - حكمه في آنية أهل الكتاب .

(ولا يحل الأكل في آنية أهل الكتاب حتى تغسل بالماء إذا لم يجد غيرهما .) ٤٢٤/٧ م ١٠٢٣

١١ - حكم الاتكاء والانبطاح والاعتدال على اليسرى فيه .

(يكره الأكل متكئاً ، ولا نكرهه منبطحاً على بطنه ، وليس شيء من ذلك حراماً ، والأكل معتمدأ على يسراه : مباح .) ٤٣٥/٧ م ١٠٣٦ و ٤٣٨/٧ م ١٠٤٣

١٢ - حكمه من بيت قريب أو صديق أو ما ملكه مفاتحه .

(وجائز للمرء أن يأكل من بيت والده ووالدته ، وابنته وابنته ، وأخيه وأخته شقيقين أو لأب أو لأم ، وولد ولده ، وجدته وجدته كيف كانا ، وعمه وعمته كيف كانا ، وخاله وخالته كيف كانا ، وصديقه ، وما ملك مفاتحه ، سواء رضي من ذكرنا أو سخط ، أذن أو لم يأذنوا ، وليس له أن يأكل الكل .) ١٦٣/٩ م ١٦٤٦

١٣ - التكبير به يوم الفطر والأضحية .

(يستحب الأكل يوم الفطر قبل التذوّ إلى المصلى فإن لم يفعل فلا حرج ، ما لم يرغب عن السنة في ذلك ، وإن أكل يوم الأضحية قبل تذوّه إلى المصلى فلا بأس ، وإن لم يأكل حتى يأكل من أضحيته : فحسن .) ٨٩/٥ م ٥٤٩

أكل - ألبه - الله عز وجل

أكل

١٤ - حمد الله بعده .

(حمد الله تعالى عند الفراغ من الأكل : حسن ، ولو بعد

كل لقمة .) ٤٣٦/٧ م ١٠٣٨

١٥ - لعق الأصابع والصفحة .

(لعق الأصابع بعد تمام الأكل : فرض ، ولعق الصفحة

إذا تم ما فيها فرض .) ٤٣٤/٧ م ١٠٣٥

١٦ - المضضة منه .

(نستحب المضضة من الطعام .) ٤٣٦/٧ م ١٠٣٩

١٧ - إكثار المرق وتعاهد الجيران منه .

(إكثار المرق : حسن ، وتعاهد الجيران منه ، ولو

مرة : فرض .) ٤٣٨/٧ م ١٠٤٣

١٨ - حكم ذم الأكل ما كرهه من الطعام .

(ذم ما قُدِّم إلى المراء من الطعام : مكروه ، لكن إن

اشتبه فليأكله ، وإن كرهه فليدعه وليسكت .) ٤٣٨/٧ م

١٠٤٣

ألبه
و : لباس .

١ - وحدانيته وأزليته وأبديته .

الله
عز وجل

(هو الله لا إله إلا هو واحد ، لم يزل ، ولا يزال .)

٣ م ٣/١

الله عز وجل ٢ - ألوميته وخلقه كل شيء لغير علة .

(الله تعالى إله كل شيء دونه ، وخالق كل شيء دونه .)

٣١/٢ م ٤ و ٤٩/١ م ٥١

٣ - نفي المثلية والتشثيل عنه .

(والله تعالى ليس كمثل شيء ، ولا يتشئل في صورة شيء مما

خلق ، ولو تشئل تعالى في صورة شيء لكانت تلك الصورة مثلاً

له ، وهو تعالى يقول : « ليس كمثل شيء » .)

٧/١ م ٨

٤ - استبانة حجته .

(وحجة الله تعالى قد قامت واستبان لك من بلغته

الشذاعة من مؤمن وكافر وبور وفاجر .)

٢٦/١ م ٤٧

٣٨/١ م ٧٣

٥ - نفي الشبهة عنه .

(لا يشبهه عز وجل شيء من خلقه في شيء من الأشياء .)

٢٩/١ م ٥٢

٦ - نفيه عن الزمان والمكان .

(إنه تعالى لا في مكان ولا في زمان ، بل هو تعالى خالق

الأزمنة والأمكنة .)

٢٩/١ م ٥٣

٧ - اسماؤه توقفية معصومة .

(الاسماء الحسنى بالالف واللام : لا تكون إلا =

الله عز وجل = معبودة ، ولا معروف في ذلك إلا ما نصَّ الله تعالى عليه ،
ومن ادعى زيادةً على ذلك "كَلَّفَ الْإِبْرَهَانَ عَلَى مَا ادَّعَى ،
ولا سبيل إليه ، وعدّها تسعة وتسعون . (٢٩/١ م ٥٤
و ٣٠/١ م ٥٥

٨ - تسميته ووصفه بغير ما ورد .

(لا يحل لأحد أن يُسمي الله عز وجل بغير ما سمي به
نفسه ، ولا أن يصفه بغير ما أخبر به عن نفسه . (٢٩/١ م ٥٤
٩ - اشتقاق أسماء له .

(لا يحل لأحد أن يشتق لله تعالى اسماً لم يسم به نفسه ،
فلا يحل أن يسمي البناء والكَيْد من قوله تعالى : « والسَّاءِ
بَيْنَاهَا » و « وأكيدُ كَيْدًا » . (٣٠/١ م ٥٦

١٠ - نزوله إلى السماء الدنيا .

(إنه تعالى يَنْزِلُ كل ليلة إلى السماء الدنيا ، وهو فعل يفعله
عز وجل ، ليس حركة ولا نُقْطة . (٣٠/١ م ٥٧

١١ - قرآنه وكلامه .

(القرآن كلامه تعالى ، المكتوب في المصاحف ، والمسجود
من القاريء ، والمفوظ في الصدور ، والذي نزل به جبريل عليه
السلام على قلب محمد ﷺ كل ذلك كتابُ الله ، وهو غير
خلق ، وكلامه : القرآن حقيقة لا مجازاً ، من قال في =

الله عز وجل = شيء من هذا إنه ليس هو القرآن ولا هو كلام الله تعالى :
فقد كفر . (٣٢/١ م ٥٨ و ٣٢/١ م ٤٩)

١٢ - كلامه لبعض رسله .

(إن الله تعالى كلم موسى عليه السلام ومن شاء من
رسله . (٣٥/١ م ٦٤)

١٣ - طه تعالى .

(علم الله تعالى حق ، لم يزل عليها بكل ما كان أو يكون ،
بما دق أو جل ، لا يخفى عليه شيء . (٣٢/١ م ١٠)

١٤ - قدرته وقوته .

(قدرته تعالى وقوته : حق ، لا يعجز عن شيء ، ولا
عن كل ما يسأل عنه السائل من محال أو غيره بما لا يكون
أبداً . (٢٣/١ م ٦١)

١٥ - صفاته المشبهة وموجعها .

(إن الله عز وجل : عزاً وعزة ، وجلالاً وإكراماً ،
وبداً وبديناً وأيدياً ، ووجهاً ، وعيناً وأعيناً ، وكبرياء ،
وكل ذلك : حق ، لا يوجع منه ولا من عليه تعالى وقدرة
وقوته إلا إلى الله تعالى ، لا إلى شيء غير الله عز وجل أصلاً ،
ولا يحل أن يزداد في ذلك ما لم يأت به نص من قرآن أو سنة
صحيحة . (٣٣/١ م ٦٢)

١٦ - سَخِيَّةٌ قَدَرَهُ .

(القَدَرُ : حق ، ما أصابنا لم يكن ليخطئنا ، وما أخطأنا
لم يكن ليصيبنا .) ١/٣٧ م ٦٩

١٧ - الاِعتْذارُ بِقَدَرِهِ .

(لا تُعْذرُ لأحدٍ بما قَدَرَهُ اللهُ عز وجل ، لا في الدنيا ولا
في الآخرة .) ١/٣٨ م ٧٤

١٨ - الطَّجَّةُ عَلَيْهِ .

(لا تُحِجَّةٌ على الله تعالى .) ١/٣٨ م ٧٣

١٩ - حَاكِمِيَّتُهُ .

(هو الحاكم الذي لا حاكمَ عليه ، ولا مُعَقَّبٌ لحكمه .)
١/٣٨ م ٧٤

٢٠ - عَدْلُهُ وَحِكْمَتُهُ .

(كُلُّ أَعْمَالِهِ تَعَالَى : عَدْلٌ وَحِكْمَةٌ .) ١/٣٨ م ٧٤

٢١ - اتِّخَاذُهُ خَلِيلاً .

(إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ
خَلِيلَيْنِ .) ١/٣٥ م ٦٥

الله
عز وجل

٢٢ - وُؤبته يوم القيامة .

(يراه تعالى المسلمون يوم القيامة بقوةٍ غير هذه القوة .)

١٣ م ٣٤/١

٢٣ - ذكره مع عدم الطهارة .

(وجائز : ذكره الله تعالى بوضوء وبغير وضوء ، وللمستحب)

والحائض . (١١٦ م ٢٧/١)

٢٤ - ستره الذنوب أو مؤاخفته بها .

(يفعل الله ما يشاء ، وكل أحكامه عدلٌ وحقٌ ، فقد يستر الله الكثير والقليل على ما يشاء : إما إماماً ، وإما تفضلاً ليتوب ، ويأخذ بالذنوب الواحد بالذنوب عقوبةً أو كفارةً له ، ولا 'معقَّب' لحكمه ، ولا 'يسأل عما يفعل وهم يسألون' .) ١٥٨/١١

٢١٨٢ م

إمام

ر : رقيق .

إمامة

١ - الأحق بها .

(الأفضل أن يؤم الجماعة في الصلاة أقرؤهم للقرآن ، وإن كان أنقص فضلاً ، فإن استؤوا في القراءة فأفقههم ، فإن استؤوا في الفقه والقراءة فأقدمهم صلاحاً ، فإن حضر السلطان'الرواجية' طاعته أو أميره على الصلاة : فهو أحق بالصلاة على كل حال ، فإن كانوا في منزل إنسان فصاحب المنزل أحق =

إمامة = بالإمامة على كل حال إلا من السلطان ، وإن استودا في كل ما ذكرنا فأنسئهم ، فإن أم أحد بخلاف ما ذكرنا : أنجزاً ذلك ، إلا من تقدم بغير أمر السلطان على السلطان ، أو بغير أمر صاحب المنزل على صاحب المنزل ، فلا يجوز مدين ولا تجزئهم .

٤/٢٠٧ م ٤٨٦

٢ - الجائز إمامته .

(الأعمى والبصير ، والحصبي والفقير ، والعبد والحر ، وولد الزنى والقرشي : سواة في الإمامة في الصلاة ، كلهم جائز أن يكون إماماً راتباً ، ولا تفاضل بينهم إلا بالقراءة والفقہ وقدّم الخير والسنن فقط .) ٤/٢١١ م ٤٨٨

٣ - إمامة الفاسق .

(تجوز إمامة الفاسق ، ونكرهه ، إلا أن يكون هو الأقرأ والأفقه فهو أولى حينئذ من الأفضل إن كان أنقص منه في القراءة أو الفقه .) ٤/٢١٢ م ٤٨٨

٤ - الاقتداء بجسيم أو ماسح .

(جائز أن يؤم المتيسم المتوضئين ، والمتوضئ المتيسمين ، والماسح العاسلين ، والقاسل الماسحين .) ٢/١٤٣ م ٢٤٨

٥ - الاقتداء بتحدث أو بتأول الطهارة .

من صلى جُنباً أو على غير وضوء ، عمداً أو نسياناً ، فصلاة من اتهم به : صحيحة قامة ، إلا أن يكون عليم ذلك منه يقيناً =

إمامة

= فلا صلاة له ، وأما من تأوّل في بعض ما يوجب الوضوء فلم ير
الوضوء منه فالانتماء به جائز . (٤/٥١ م ٤١١ و ٤/٢١٤
م ٤٨٩ و ٤/٥٢ م ٤١٣)

٦ - الاقتداء بعابث

(من صلى خَلَفَ من يظنه جاداً ثم عَلِمَ أنه عابث :
فصلاته تامة ، وأما من يدري أنه متعمد للعَبَث في صلاته فهي
باطلة . (٤/٥١ م ٤١١ ، ٤/١٢)

٧ - الاقتداء بصغير

(من صلى خَلَفَ من يظنه بالغاً ثم عَلِمَ أنه صغير :
فصلاته تامة ، ومن اتّم به وهو عالم بحاله فصلاته باطلة ، لأن
إمامة من لم يبلغ الحُلُم لا تجوز لا في فريضة ولا نافلة .
٤/٢١٧ م ٤٩٠ و ٤/٥١ م ٤١٢)

٨ - الاقتداء بالتأوّل لبعض فروض الصلاة

(من اعتقد متأزلاً أن بعض فروض صلاته تطوع : جائز
الانتماء به . (٤/٥٢ م ٤١٣)

٩ - اقتداء المسافر بالمقيم أو المكس

(إن صلى مسافرٌ بصلاة إمامٍ مقيمٍ : قَصَرَ ولا بد ، وإن
صلى مقيمٌ بصلاة إمامٍ مسافرٍ : أتم ولا بد ، وكل أحد يصلي
لنفسه ، وإمامة كل واحد منها للآخر : جائز ولا فرق ، ولا
يُرَاعَى أحدٌ منها حال إمامه . (٥/٣١ م ٥١٨)

١٠ - الاقتداء بالمرأة .

(لا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال ، فإن صلى النساء جماعة وأمتنهن امرأة منهن فصحت ، وحكمها التقدم أمام النساء .) ١٢٥/٣ م ٣١٧ و ١٢٦/٣ م ٣١٩ و ٢١٩/٤ م ٤٩١

١١ - الاقتداء بكافر .

(من صلى خلف من يظنه مسلماً ثم علم أنه كافر أو عابث أو أنه لم يبلغ الحُلُم فصلاته قامة . وأما الصلاة خلف من يدري المرأة أنه كافر فهي باطل .) ٥١/٤ م ٤٩١ و ٥١/٤ م ٤١٢

١٢ - حال المقتدي بمرض أو معذور .

(من صلى مؤتماً بإمام مريض أو معذور ، فصلى قاعداً : فإن هؤلاء يصلون قعوداً ، فإن لم يقدر الإمام على القعود ولا القيام صلى مضطجعاً ، وصلوا كلهم خلفه مضطجعين ولا بد ، وإن كان في كلا الوجهين مذكرٌ يُسمع الناس تكبير الإمام صلى إن شاء قائماً إلى جنب الإمام . وإن شاء صلى كما يصلي إمامه .) ٥٩/٣ م ٢٩٩

١٣ - الأجوبة عليها .

(يجوز لأهل المسجد استئجار الإمام للحضور معهم عند دخول أوقات الصلاة مدةً مسجلة .) ١٩١/٨ م ١٣٠٢

امراة ر : مراة .

أمر بالمعروف

١ - قرضه ودرجانه .

(الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : فرضان على كل أحد ، على قدر طاقته باليد ، فإن لم يقدر قبله ، فإن لم يقدر فبلسانه ، فإن لم يقدر فبقلبه وذلك أضعف الإيمان ، فإن لم يفعل فلا إيمان له .)

٢٦/١ م ٤٨ و ٣٦١/٩ م ١٧٧٢

٣ - العذر في تركه وحدود العذر .

(من خاف القتل أو الضرب أو ذهاب المال فهو عذر يُبيح له أن يُغيّر بقلبه فقط ، ويسكت عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقط ، ولا يُبيح له ذلك المؤمن باللسان أو يدير على تصويب المنكر أصلاً .) ٣٦١/٩ م ١٧٧٢

٣ - انتفاء البغي عن القائم به .

(وأما من دعا إلى أمر بمعروف أو نهي عن منكر وإظهار القرآن والسنة والحكم بالعدل : فليس باغياً ، بل الباغي من خالفه .) ٩٨/١١ م ٢١٥٤

١ - حقيقتها من ولدها .

أم

ر : حقيقة ٣ - الواجبة في ماله .

أم

- ٢ - تسويتها بين أولادها في الهبة والصدقة .
- ر : أب ٢ - تسوية بين أولاده في الهبة والصدقة .
- ٣ - احتياجها غلظة ولدها أو ابنتها .
- ر : أب ٧ - وحيل الولد عنه حال حاجته للخدمة .
- ٤ - وحيل الولد عنها حال حاجتها للخدمة .
- ر : أب ٧ - وحيل الولد عنه حال حاجته للخدمة .
- ٥ - منعها الولد من الحج .
- ر : حج • - حكم إذن الزوج أو السيد أو الأب أو الأم فيه .
- ٦ - الإجبار على صحتها .
- ر : عتق ١٨ - عتق الرّحيم المحرّمة والأصول بالشراء .
- ٧ - التعرض لسبّها .
- ر : أب ١١ - التعرض لسبّه .
- أم ولد ١ - تعريفها .

(هي كل مملوكة سحلت من سيدها فأسقطت شيئاً
يُدْرَى أنه ولدٌ، أو ولدته .) ٩/٢١٧ م ١٦٨٣

- ٢ - الجائز وغير الجائز فيها من التصرفات .
- (مجرم بيع أم الولد وهبتها ورضعها والصدقة بها =

أُمَ وَلَدٍ ، وَلَسِيْدَهَا وَطَوَّحَهَا وَاسْتَعْدَمَهَا مَدَّةَ حَيَاتِهِ ، فِإِذَا مَاتَ فِيهِ حُرَّةٌ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ، وَكُلُّ مَا لَهَا فَلَهَا إِذَا عَتَّقَتْ ، وَلَسِيْدَهَا انْتَرَاعُهُ فِي حَيَاتِهِ . (٩ / ٢١٧ م ١٦٨٣

٣ - مَالُهَا وَحَوْبَتُهَا .

رَ : ٢ - الْجَائِزُ وَغَيْرُ الْجَائِزِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ .

٤ - إِجْزَاؤُهَا فِي كِفَارَةِ الصَّوْمِ .

رَ : كِفَارَةُ ٦ - الْمُجْزِئُ فِي كِفَارَتِهِ .

٥ - الْوَقْفُ عَلَيْهَا بِشَرْطِ أَلَّا تَتَزَوَّجَ ، وَاسْتِرْدَادُهَا الثَّمَنُ الْمُسْتَحَقَّةُ قَبْلَ الزَّوْاجِ .

رَ : ٦ - الْوَصِيَّةُ لَهَا بِشَرْطِ أَلَّا تَتَزَوَّجَ .

٦ - الْوَصِيَّةُ لَهَا بِشَرْطِ أَلَّا تَتَزَوَّجَ .

(مِنْ أَوْصِي لَأُمَ وَلَدِهِ مَا لَمْ تَكُحْ فَهُوَ بَاطِلٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يُوقَفُ عَلَيْهَا وَهَذَا مِنْ عَقَارِهِ ، فَإِنْ نَكَحَتْ فَلَا حَقَّ لَهَا فِيهِ ، لَكِنْ يَعُودُ الْوَقْفُ إِلَى وَجْهِ آخَرٍ مِنْ وَجْهِ الْيَوْمِ فَهَذَا جَائِزٌ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهَا مَا اسْتَحَقَّتْ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجَ .) (٩ / ٣٤٢ م ١٧٦٦

٧ - عَتَقَهَا لِبَيْعِهَا .

(عَتَقَ أُمَ الْوَلَدِ لِبَيْعِهَا جَائِزٌ .) (٩ / ٢١٦ م ١٦٧٩

أم وأد ٨ - ولدها من غير السيد ، بيعه وتبنيته لها في المقت .

(يَبْعُ كَوَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهِ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ أُمًّا
ولد : حلال ، وأما ما ولدت أمّ الولد من غير سيدها بعد أن
صارت أمّ ولد : فمحرّم بيعه ، وحكمه حكم أمّه . فإن
ولدت من غير سيدها برزق أو إكراه أو نكاح مجمل : فولدُها
ينزلُها ، إذا عتقت عتقوا .) ٣٩/٩ م ١٥٥٢ و ٢١٧/٩ م
١٦٨٣ م

أموال ر : مال .

إناء ر : آنية .

أنبياء ر : نبي .

أهل البغي ر : بغاء .

أهل البيت ر : آل البيت .

أهل الكتاب

١ - تعريفهم .

(أهل الكتاب هم اليهود والنصارى والمجوس فقط .)

٣٤٥/٧ م ٩٥٨

٢ - صيغة إسلامهم .

ر : إسلام ٦ - صيغة الدخول فيه من الكتابي وغيره .

أهل الكتاب

٣ - الصلاة في معابدهم .

(الصلاة 'جائزة' في البيع والكتالس والمباوات والبيت
من بيوت النيران وبيوت البد والديور ، إذا لم يُعلم هناك
ما يجب اجتنابه من دم أو خمر أو ما أشبه ذلك .) ١٨٥/٤ م
٤٨٢ م

٤ - نجاسة عرقهم ولثامهم .

('لثام' الكفار من الرجال والنساء الكتابيين وغيرهم :
'نجس' كله ، وكذلك العرق 'منهم' والدمع 'وكل' ما كان
منهم .) ١٢٩/١ م ١٣٤ م

٥ - تطهير آثنتهم .

و : آنية ٦ - تطهيرها إذا كانت لكتاني .

٦ - حكم ذبائحهم .

(كل ما ذبحه أو تحرمه يهودي أو نصراني أو مجوسي
نساؤم أو رجالهم : فهو حلال لنا ، وشعومها حلال لنا ، إذا
ذكروا اسم الله تعالى عليه ، ولو تحرم اليهودي بغيراً أو أرنباً
حل أكله ، ولا نبالي ما حرم عليهم في التوراة وما لم
يحرم .) ٤٥٤/٧ م ١٠٥٨ م

٧ - تذكية المرتد أو المنتقل أو الداخل في دينهم .

(لا يحل أكل ما ذكاه مرتد إلى دين ككتاني أو غير =

أهل الكتاب

= كتابي ، ولا ما ذكاه من انتقل من دين كتابي إلى دين كتابي ولا ما ذكاه من دخل في دين كتابي بعد مبعث النبي صلى الله عليه وسلم .

٨ - حكم صيدم في الحرم .

(لو أن كتابياً قَتَلَ صيداً في الحرم : لم يحِلْ أكله .)

٢١٩/٧ م ٨٧٧

٩ - نكاح نسائهم .

ر : ١٨ - تَوَجَّعُ الْمُسْلِمُ الْكُتَابِيَّةَ ، وَمِنْ هِيَ ؟

١٠ - حكمهم إذا أعطوا الجزية .

(أهل الكتاب من العرب أو الأعاجم إن أعطوا الجزية أُقِرُّوا على ذلك مع الصغار ، ونهاى الله تعالى أن تُكْرَهَ أهل الكتاب خاصة على الإسلام . وإكراه الذمى الكتابي على الإيمان : لا يجب به شيء .) ٣٤٥/٧ - ٣٤٦ م ٩٥٨

ر ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣

١١ - قَتَلَ الْمُسْلِمُ لَهُمْ .

(جازَّ للمسلم عَتَقُ عَبْدِهِ الْكُتَابِيَّ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ وَأَرْضِ الْحَرْبِ ، مَلَكَةً هُنَالِكَ أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ .)

٢٠٨/٩ م ١٦٧١

١ - تعريفه .

(الإيلاء هو الحلف بالله أو امرء من أسمائه أنه لا يوطئ امرأته ، أو أن يسودها أو أن لا يحجمه وإيائها فراش أو بيت ، سواء قال ذلك في غضب أو في رضى ، لصالح وضعها أو لغير ذلك ، استثنى في يمينه أو لم يستثن فسواء ، وقتاً وقتاً ساعة فأكثراً إلى جميع عمره أو لم يوقت .) ١٠/٤٢ م ١٨٨٩

٢ - انتفاؤه في الناطق .

(من حلف بطلاق أو عتق أو صدقة أو مشي أو غير ذلك : فليس مؤيلاً ، وعليه الأدب ، لأنه حلف بما لا يجوز الحلف به .) ١٠/٤٢ م ١٨٨٩

٣ - حكمه .

(يلزم الحاكم أنه يوقف المولي ويأمره بوطء امرأته ، ويؤجل له في ذلك أربعة أشهر من حين يحلف ، سواء طلبت المرأة ذلك أو لم تطلب ، ورضيت أو لم ترض ، فإن فاء في المدة فلا سبيل عليه ، وإن آتى : لم يعترض حتى تنقضي ، فإذا تمت أجبره الحاكم بالوسط على أن يفي فيجتمع أو يطلق ، حتى يفعل أحدهما أو يموت قبل الحق ، إلا أن يكون عاجزاً عن الجماع .) ١٠/٤٢ م ١٨٨٩

٤ - تسوية حكمه بين الحر والعبد .

(العبد والحر في الإيلاء كل واحد منهما من زوجته الحرة =

إيلاء = أو الآمة ، المسلة أو الذمية ، الكبيرة أو الصغيرة : سواة
في كل أحكام الإيلاء . (١٠/٤٨ م ١٨٩٠

٥ - استمرار النكاح بانقضاء مدته .

(لا يُفسخ النكاح بعد صحتة بانقضاء الاربعة الأشهر في
الإيلاء . (١٠/١٠٩ م ١٩٣٤

٦ - إيقاعه في الزوجات يمين واحدة .

(من آلى من أربعة نسوة له يمين واحدة : وقِفَ لهنَّ
كلهن من حين يحلف ، فإن فاء إلى واحدة : سقط حكمها وبقي
حكم الباقي ، فلا يزال يُوقَفُ لمن بقي إليها حتى يفيء أو
يطلق ، ولبس عليه في كل ذلك إلا كفارة واحدة .)
١٠/٤٩ م ١٨٩١

٧ - إيقاعه على أجنبية .

(من آلى من أجنبية ثم تزوجها : لم يلزمه حكم الإيلاء ،
ولكن يُجْزَى على وطنها . (١٠/٤٩ م ١٨٩٣ و ١٠/٤٢
م ١٨٨٩

٨ - حكمه في أمة المؤلوي .

(من آلى من أمة : فلا يُوقَفُ عليه . (١٠/٤٩ م ١٨٩٢

٩ . طروء الإغناء عليه .

(لا يُبطل الإغناء الإيلاء . (٦/٢٢٧ م ٧٥٤

و : إبليس ، اسلام ، بعث ، حساب ، حشر ، حوض ، دجال ،
سحر ، صف الأعمال ، صراط ، عرش ، ميزان .

١ - متناوله .

(الإيمان : اسم واقع على ثلاثة معانٍ ، أحدها : العقْد
بالقلب ، والآخر : النطق باللسان ، والثالث : عملٌ بجميع
الطاعات فرضها ونفلها واجتنابُ المحرمات .) ١٢٢/١١ م
٢١٦٤

٢ - تعيين الايمان المزابل المزابل لمركب الكبائر .

(الإيمان المزابل الزاني في حين زناه ، ولقاتل في حين قتله ،
ولسارق في حين سرقة ، ولقاتل في حين غلوه ، وللشارب
في حين شربه ، وللسنّيب في حال سُنيته : إنما هو الإيمان الذي
هو الطاعة لله تعالى فقط ، لا التصديق ، إذ الإيمان : اسم واقع
على ثلاثة معانٍ ، أحدها : العقْد بالقلب ، والآخر : النطق
باللسان ، والثالث : عملٌ بجميع الطاعات فرضها ونفلها واجتنابُ
المحرمات .) ١٢٢/١١ م ٢١٦٤

٣ - الإكراه عليه .

و : إكراه ٣ - حكم الإكراه القولي .

٤ - حكم طرود الجنون عليه .

(الجنون لا يُبطل جنونه إيمانه .) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

١ - ألقاؤها المتروعة الحلف بها.

(لا يمينَ إلا بالله عز وجل ، إما باسم من أسمائه تعالى أو بما يُختبر به عن الله تعالى ولا يراد به غيره ، ويكون ذلك بجميع اللغات ، أو بعلم الله تعالى أو قدرته أو عزته أو قوته أو جلاله ، وكل ما جاء به النص من مثل هذا ، فهذا إن حلف به المرء كان حالفاً ، فإن حث فيه كانت فيه الكفارة ، وأما إن حلف بغير ما ذكرنا أي شيء كان لا تحاش شيئاً : فليس حالفاً ولا هي ميمناً ، ولا كفارة في ذلك إن حث ، ولا يلزمه الوفاء بما حلف عليه بذلك ، وهو عاص لله تعالى فقط ، وليس عليه إلا التوبة من ذلك والاستغفار .) ٣٠/٨ م ١١٢٦ و ٣٨٣/٩ م ١٧٨٤ .

٢ - شرط انعقادها بالقرآن أو بكلام الله تعالى .

(من حلف بالقرآن أو بكلام الله عز وجل ، فإن نوى في نفسه المصحف أو الصوت المسبوع أو المحفوظ في الصدور : فليس ميمناً ، وإن لم ينو ذلك بل نواه على الإطلاق فهي ميمنة ، وعليه كفارة إن حث .) ٣٣/٨ م ١١٢٩

٣ - مخاذع الحلف بغير الله تعالى ، أو بما لم يأت به نص ، وحكمه .

(الحلف بالأمانة ، وبعهد الله وميثاقه ، وما أخذ يعقوب على بنيهِ ، وأشد ما أخذ أحد على أحد ، وحق رسول الله ﷺ وحق المصحف ، وحق الإسلام ، وحق الكعبة ، وأنا كافر ، ولعنوك ، ولا فعلن كذا ، وأقسم ، وأقسمت ، =

= وأحلفُ ، وحلفتُ ، وأشهدُ ، وعليّ بينُ ، أو عليّ ألفُ
بين ، أو جميعُ الإيمان تلزمني ، فكل هذا : ليس بيننا ، واليدين
بها : معصيةٌ ليس فيها إلا التوبةُ والاستغفار واليدين بعظمةِ
الله وإرادته وكرمه وحسنه وحكمته ، وسائر ما لم يأت به
نصٌ : ليس شيءٌ من ذلك بيننا . ومن حلف بما لا يجوز الحلفُ
به : فعليه الأَذْبُ . (١٠ / ٤٢ م ١٨٨٩ و ٨ / ٣١ م ١١٢٦
و ٨ / ٣٢ م ١١٢٨)

٤ - كونها بالطلاق .

(اليدين بالطلاق : لا يلزم .) ١٠ / ٢١١ م ١٩٦٩

٥ - استواء الأفراد في أحكامها .

(الرجال والنساء ، والأحرار والمملوكون ، وذوات الأزواج
والأبكار : سواءٌ في أحكام الإيمان .) ٨ / ٤٩ م ١١٣٩

٦ - كونها من أبكم .

ر : أبكم ١ - بينه واستثنأه .

٧ - القوم منها وحكمه .

(لقوم اليدين : لا كفارة فيه ولا إثم ، وهو وجهات ،
أحدهما : ما حلف عليه وهو لا يشك في أنه كما حلف عليه ،
ثم تبيين له أنه بخلاف ذلك ، والثاني : ما جرى به اللسان في
خلال كلامه بغير نية ، فيقول في أثناء كلامه : لا والله ، وإي
والله .) ٨ / ٣٤ م ١١٣٠

أيمان ٨ - الاستثناء فيها موصولاً ومفصلاً وحكمها .

(من حلف على شيء ثم قال موصولاً به : إن شاء الله ، أو :
إلا أن اشاء ، أو : إلا أن يشاء فلان ، أو نحو هذا من الاستثناء ،
فهو استثناء صحيح ، وقد سقطت اليقين عنه بذلك ، ولا كفارة
عليه إن خالف ما حلف عليه . فلو لم يصل الاستثناء بيمينه
لكن قطع قطع ترك الكلام ، ثم ابتدأ الاستثناء لم ينقطع
بذلك ، وقد لزمته اليقين ، فإن حث فيها فعلية الكفارة .
ولا يكون الاستثناء إلا باللفظ ، وأما بنية دون لفظ فلا .
فلو حلف أيماناً على أشياء كثيرة على كل شيء منها يمين ، ثم قال
في آخرها : إن شاء الله ، أو استثنى بشيء ما : فلا يكون
الاستثناء إلا لليقين التي تلي الاستثناء .) ٤٤/٨ م ١١٣٧

و ٥٢/٨ م ١١٤٤

٩ - كونها في الغضب أو الرضى ، أو على الطاعة أو المعصية .

(اليقين في الغضب والرضى ، وعلى أن يطيع أو على أن يعصى ،
أو على ما لا طاعة فيه ولا معصية : سواء في كل مذكورة ، إن
تعبد الحث في كل ذلك فعلية الكفارة ، وإن لم يتعبد الحث
أو لم يقصد اليقين بقلبه : فلا كفارة .) ٤٠/٨ م ١١٣٤

١٠ - عقوبتها بالقلب .

٩ - كونها في الغضب أو الرضى ، أو على الطاعة أو المعصية .

١١ - كونها من سكران أو مجنون أو هاذٍ أو فائم أو صغير .

(لا يمين لسكران ولا لمجنون في حال جنونه ، ولا =

= لماذ في مرضه ، ولا لتأثير في نومه ، ولا لمن لم يبلغ .

٨ / ٤٩ م ١١٤٠

١٢ - الإكراه عليها .

ر : الإكراه ٣ - حكم الإكراه القولي .

١٣ - أمر الحالف بغيره بفعل ما حلف على تركه .

(من حلف ألا يشترى كذا ، أو ألا يزوج وليته ، أو ألا يضرب عبده أو ألا يبني داره ، أو ما أشبه ذلك من كل شيء فأمر من فعل له ذلك كله ، فإن كان بمن يتولى الشراء بنفسه والبناء والضرب أو فعل ما حلف عليه : لم يحنث ، لأنه لم يفعله . وإن كان بمن لا يباشر بنفسه ذلك : حنث بأمره من يفعله لأنه هكذا يطلق في اللغة الجبر عن كل ما ذكرنا ، ولا يحنث في أمر غيره بالزواج على كل حال . ٨ / ٦٤ م ١١٧٧

١٤ - الشك فيها .

ر : ٤٥ - توقف الكفارة على تعمّد الحنث فيها .

و : ٢٤ - تحديدها في نقطة طويلة أو أياماً أو جماعات أو شهوراً أو سنين .

١٥ - اشتراط الاسلام حال إيقاعها .

ر : ٥٧ - كفارة من حلف في كفره ثم أسلم .

١٦ - الحلف بغير العموية .

ر : ١ - ألقاها المشرع الحلف بها .

أَيَّانُ ١٧ - لغة الخالف ونيتة ومراعاة المعهود .

(البين محمولة على لغة الخالف وعلى نيتة ، وهو مصدقٌ فيما ادَّعاه من ذلك ، ويُبرَّأ عَى مَا يَتَخَاطَبُ بِهِ أَهْلُ الْاَلْفَةِ وَمَعْهُدُ اسْتِعْمَالِهِمْ . ومن قيل له قل كذا أو كذا فقال له وكان ذلك الكلام مِيناً بِلُغَةٍ لَا يُحْسِنُهَا الْقَائِلُ : فلا شيء عليه ولم يحلف ، ومن حلف بلفته باسم الله تعالى عندم فهو خالفٌ ، فإن حنث فعليه الكفارة . ومن حلف ثم قال : نويت بعض ما يقع عليه اللفظ الذي نطق به : 'صدق' ، وكذلك لو قال : جَرَى لِسَانِي وَلَمْ يَكُنْ لِي نِيَّةٌ فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ ، فإن قال : لم أنوِ شيئاً دون شيء : 'حلف على عموم لفظه .) ٤٣/٨ م ١١٣٥ و ٥٦/٨ م ١١٥٠ و ٦٢/٨ م ١١٦٤ و ٤٤/٨ م ١١٣٦ .

١٨ - اعتبار نية الخالف أو المستحلف .

(الخالف 'مصدق' فيما ادَّعى من لفته أو نيتة ، إلا من لزمته بينٌ في حقِّه لحصه عليه والخالف مبطلٌ ، فإن البين ههنا على نية المخالف له .) ٤٣/٨ م ١١٣٥ .

١٩ - للتووية فيها .

(ومن لزمته بينٌ لحصه وهو مبطل : فلا ينتفع بتوويته ، وهو عاصٍ لله تعالى في جعوده الحق ، عاصٍ له في استدفاع مطلب خصه بتلك البين ، فهو خالفٌ مِينٌ غموسٍ ولا بد .) ٤٣/٨ م ١١٣٥

٢٠ - حكم البساط والمن فيها، وقصر الحنث على المسمى.

(لا معنى للبساط - أي مقدمة الحديث التي تسبب اليمين - في الإيمان ، ولا لمن ، ولو مننت أمراته عليه أو غيرها بما لها فصلت أن لا يلبس من مالها ثوباً : لم يحنث إلا بما مسمى فقط ، وبأكل من مالها ما شاء وبأخذ ما تعطيه ولا يحنث بذلك ، وبشترى بما تعطيه ما يلبس ، ولا يحنث بذلك ، وكذلك من من على آخر بلبس شايه ، فحلف ألا يشرب منه شيئاً : فله أن يأكل من لحم تلك الشاة ومن جبنها ومن زبد هاورائها ، فإن باعت تلك الشاة واشترت أخرى كان له أن يشرب من لبنها ، ولا كفارة في ذلك ، إنما يحنث بما حلف عليه وسماء فقط .)

١١٥٥ م ٥٧/٨

٢١ - الحنث والتوقيت فيها .

(من حلف أن لا يفعل أمراً أو أن يفعل ، فإن وقتاً ، فإن مضى ذلك الوقت ولم يفعل ما حلف أن يفعله فيه عامداً ذاكر أليمته . أو فعل ما حلف أن لا يفعله فيه عامداً ذاكر أليمته : فعليه كفارة اليمين ، فإن لم يوقت وقتاً في قوله لا تفعل كذا فهو على البر أبداً حتى يموت ، ولا يقع الحنث على ميت بعد موته .) ١١٢٧ م ٣٢/٨

٢٢ - التوقيت فيها برأس الهلال وحكمه .

(من حلف ليقضي غريمه حقه رأس الهلال ، فإن قضاه حقه أول ليلة من الشهر ، أو أول يوم منه ما لم تقرب الشمس : =

= لم يحث، فإن لم يقضه في الليلة أو اليوم المذكورين وهو قادر على قضاءه ذاكرًا: حث. (٨/٦٤ م ١١٧١

٢٣ - حكم تحديدها بلفظة الحين، والدمر، والزمان، والبرهة، ونحو ذلك.

(من حلف ألا يفعل أمرًا ما، كذا حينًا، أو دمرًا، أو زمانًا، أو مدةً أو برهةً، أو وقتًا، أو ذكر كل ذلك بالالف واللام، أو قال: مَلِيًّا، أو قال: عُمرًا أو العُمُر، فبقي مقدار طرفة عين لم يفعله ثم فعله: فلا حث عليه، لأن كل جزء من الزمان: زمانٌ ودمرٌ وحينٌ ووقتٌ وبرهةٌ ومدةٌ، وبطل قول من حدّ حدًّا دون حدٍّ. (٨/٥٧ م ١١٥٦

٢٤ - تحديدها في لفظة طويلا، أو أيامًا، أو جمعاً أو شهوراً أو سنين.

(إن حلف ألا يكلمه طويلا: فهو ما زاد على أقل المدد، فإن حلف ألا يكلمه أيامًا، أو جمعاً، أو شهوراً، أو سنين، أو ذكر كل ذلك بالالف واللام: فكل ذلك على ثلاثة، ولا يحث فيما زاد. فإن قال في كل ذلك: «كثيرة»، فهي على أربع، لأنه لا كثير إلا بالإضافة إلى ما هو أقل منه، ولا يجوز أن يحث أحد إلا بيقين لا بحال لشك فيه. (

٨/٥٩ م ١١٥٧

٢٥ - حكم عاقدها على إثم

(من حلف على إثم: ففرض عليه أن لا يفعله، ويكفر، =

أيمان = فؤاد حلف على ما ليس إثماً : فلا يلزمه ذلك، وقال بعض أصحابنا : يلزمه ذلك إذا رأى غيرها خيراً منها .
١١٨٩ م ٧٦/٨

٢٦ - وجوب الحنث فيها
ر : ٢٥ - حكم عاقدها على إثم .

٢٧ - انحلها بالحنث
ر : ٥٤ - اعتداد موجب الحنث كفارة عنها في المتي والصوم .

٢٨ - حكمها في فعله بعض المحلوف عليه .
(من حلف بالله : لا أأكل هذا الرغيف ، أو قال : لا شربت ماء هذا الكوز : فلا يحنث بأكل بعض الرغيف ولو لم يبتئ منه إلا 'فتاة' ، ولا بشرب بعض ما في الكوز ، وكذلك لو حلف بالله : لا أكلن هذا الرغيف اليوم ، فأكله 'كله' إلا 'فتاة' وغابت الشمس : فقد حنث ، وهكذا في الرمانة وفي كل شيء في العالم : لا يحنث ببعض ما حلف عليه ، فلو حلف ألا يأكل من هذا الرغيف ، أو ألا يشرب من ماء هذا الكوز : فإنه يحنث بأكل شيء منه وشرب شيء منه .) ١١٤٧ م ٥٤/٨
و ١١٤٨ م ٥٥/٨

٢٩ - موجب تعددها أو تعدد المحلوف عليه .
(من حلف أيماناً على أشياء كثيرة ، على كل شيء منها ميثم ، =

= مثل : والله لا أكلت اليوم ، والله لا كلمت زيداً ، والله لا دخلت داره ، فهي أيمان كثيرة ، إن حنث في شيء منها فعليه كفارة ، فإن حنث بآخر فكفارة أخرى ، فإن حنث بآخر فكفارة ثالثة ، وهكذا ما زاد .

وان حلف ميثاقاً واحدة على أشياء كثيرة ، كن قال : والله لا كلمت زيداً ولا خالداً ولا دخلت دار عبد الله ، ولا أعطيتك شيئاً : فهي ميثاق واحدة ، ولا يحنث بغيره شيئاً مما حلف عليه ، ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه .

وان حلف أيماناً كثيرة على شيء واحد ، مثل أن يقول : بالله لا كلمت زيداً ، والرحمن لا كلمت ، والرحيم لا كلمت ، بالله ثانية لا كلمت ، بالله ثالثة لا كلمت ، وهكذا أبداً في مجلس واحد أو في مجالس متفرقة ، وفي أيام متفرقة : فهي كلها ميثاق واحدة ، ولو كررها ألف مرة ، وحنث واحد ، وكفارة واحدة ولا مزيد . (٥١/٨ م ١١٤٣ و ٥٢/٨ م ١١٤٥ و ٥٢/٨ م ١١٤٦)

٣٠ - عقدها على الضرب الكثير ، والتحلل منها .

(من حلف أن يضرب غلامه عدداً من الجلد أكثر من العشر : لم يحل له ذلك ، ويبرأ في يمينه بأن يجمع ذلك العدد ، فيضربه به ضربة واحدة .) (٥٦/٨ م ١١٥٤)

٣١ - مراعاة التغاطب في دخول الدور وما إليها .

(من حلف ألا يدخل دار زيد ، فإن كانت من الدور =

= المباحة الدهاليز كدور الرؤساء، لم يحث بدخول الدهاليز حتى يدخل منها ما يقع على من صار هناك أنه داخل دار زيد، وإن كانت من الدور التي لا تُباح دهاليزها : حث بدخول الدهاليز، وهكذا في المساجد والحمامات وسائر المواضع، لا ذكرنا من أنه لما بُرِئ ما يتخاطب به أهل تلك اللغة . ومن حلف ألا يدخل دار فلان، أو ألا يدخل الحمام فثنى على عقوف كل ذلك، أو دخل دهاليز الحمام : لم يحث (٥) ٥٥/٨ م ١١٥٠

و ٥٦/٨ م ١١٥١

٣٢ - مراعاة ما سمّاه الخائف من الثمن .

(من حلف ألا يبيع هذا الشيء بدينار، فباعه بدينار غير فلس فأكثر أو بدينار وفلس فصاعداً : لم يحث .)

١١٧٠ م ٦٦/٨

٣٣ - حكمها إذا تغير المألوف عليه بزوال اسمه أو تغير صفاته .

(من حلف ألا يأكل عنباً، فأكل زبيباً أو شرب عصيراً أو أكل رُبّاً أو خَسَلاً : لم يحث ومن حلف ألا يأكل زبيباً : لم يحث بأكل العنب ولا بشرب نبيذ الزبيب وأكل خَلِّه، وكذلك القول في التمر والرطب والزهر والبُسْر والبلح والطلح والمُنْكُت - الرُّطْب الذي بدا لموطأته - ونبيذ كل ذلك وخلِّه وذو شائبه وناطقه : لا يحث . ومن حلف ألا يأخذ شيئاً منها : حث بأكل سائرهما، ولا يحث بشرب ما يشرب منها . ومن حلف ألا يأكل لبناً : لم يحث بأكل الدُّبَّاء ولا بأكل العقيد ولا الرائب ولا الزبد ولا السن ولا الخيض =

إيمان = ولا الجيس ولا الجين ، وكذلك القول في الزبد والسمن
وسائر ما ذكرنا .

ومن حلف ألا يأكل خبزاً فأكل كعكاً أو بشطاً أو
حريرة أو عصيدة أو حسو فتاة أو قتيلاً : لم يحنت .

ومن حلف ألا يأكل قمحاً ، فإن كانت له نية في خبزه :
حنث وإلا لم يحنت بأكله صرفاً ، ولا يحنت بأكل مريسة ،
ولا أكل حشيش ولا سويق ولا أكل فريك .

ومن حلف ألا يأكل تيناً : حنث بالأخضر واليابس .

٦٢/٨ - ٦٣ م ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨

٣٤ - حكمها على ترك مكالة فلان أو ترك التكلم .

(من حلف ألا يكلم فلاناً ، فأوصى إليه أو كتب إليه :
لم يحنت ، وكذلك لو أشار إليه . ومن حلف ألا يتكلم اليوم ،
فقرأ القرآن في صلاة أو غير صلاة أو ذكر الله تعالى : لم يحنت)

٥٦/٨ م ١١٥٢

٣٥ - حكم الخالف على ترك مساكنة من معه .

(من حلف ألا يسكن من كان ساكناً معه من امرأته
أو قريبه أو أجنبي ، فليفارق حاله التي هو فيها إلى غيرها ، ولا
يحنت ، فإن أقام مدة يمكنه فيها ألا يسكنه فلم يفارقه :
حنث ، فإن رحل كما ذكرنا مدة قلّت أو كثرت ثم رجع :
لم يحنت .

وتفسير ذلك إن كان في بيت واحد : أن يرحل أحدهما إلى =

بيت آخر من تلك الدار أو غيرها ، وإن كانا في دار واحدة :
 وحل أحدهما إلى أخرى متصلة بها أو متباعدة ، أو اقتسما
 الدار ، وإن كانا في محلة واحدة : وحل أحدهما إلى أخرى ،
 وإن كانا في مدينة واحدة أو قرية واحدة : فخرج أحدهما عن
 دور القرية أو دور المدينة : لم يحنت ، وإن حل أحدهما بحسمه
 وترك أهله وماله وولده : لم يحنت ، إلا أن يكون له نية قطابقي
 قوله : فله ما نوى ، وكل ما ذكرنا مساكنة وغير مساكنة
 فإن فارق تلك الحال : فقد فارق مساكنته ، وقد بر .)

٣٦- أثر العرف القوي في أكل الرأس والبيض ، أو ما اشتراه
 زيد ، أو دخول داره .

من حلف ألا يأكل رأساً : لم يحنت بأكل رؤوس الطير
 ولا رؤوس السمك ، ولا يحنت إلا بأكل رؤوس النعم ، فإن
 كان أهل موضعه لا يطلقون اسم الرؤوس في البيع والأكل على
 رؤوس الإبل والبقر : لم يحنت بأكلها ، وإن كانوا يطلقون
 عليها في البيع والأكل اسم الرؤوس : حنت بها . ومن حلف
 ألا يأكل بيضاً : لم يحنت إلا بأكل بيض الدجاج خاصة . ولم
 يحنت بأكل بيض النعام وسائر الطير ولا بيض السمك .

ومن حلف ألا يأكل طعاماً اشتراه زيد ، فأكل طعاماً
 اشتراه زيد وآخر معه : لم يحنت ، وكذلك لو حلف ألا يدخل
 دار زيد فدخل داراً يسكنها زيد بكرراً وكذلك داراً بين زيد
 وغيره : لم يحنت إلا أن ينوي داراً يسكنها زيد فيحنت .)

٦٠/٨ م ١١٥٩ و ٦١/٨ م ١١٦٤ ، ١١٦٥

٢٧ - متناولها في لفظ الشراب والشراب والأكل .

(من حلف ألا يشرب شراباً ، فإن كانت له نية : تميل عليها ، وإن لم تكن له نية : حنت بالحر ويجميع الانبذة وبالجلاب والسكنجيين وسائر الاثربة ، ولا يحنت بشراب البن ولا يشرب الماء . ومن حلف ألا يأكل لبناً فشربه : لم يحنت ، ولو حلف ألا يشربه فأكله بالحيز : لم يحنت . ومن حلف ألا يشرب الماء يومه هذا ، فأكل خبزاً مبلولاً بالماء : لم يحنت .

ومن حلف ألا يأكل ممحاً ولا زيتاً ، فأكل خبزاً ممجوناً بها أو بأحدهما : لم يحنت ، ولا يحنت بأكل طعام طبخ بها ، إلا أن يكونا ظاهرين فيه لم يزل الاسم عنها . ومن حلف ألا يأكل ملحاً ، فأكل طعاماً مملحاً بالملح وخبزاً ممجوناً به : لم يحنت ، فإن كان قد ذوّب عليه الملح : حنت . ومن حلف ألا يأكل خفلاً ، فأكل طعاماً يظهر فيه طعم الخل متميزاً : حنت لأنه هكذا يؤكل الخل .) ١١٦٩ م ٦٣/٨

٣٨ - مفاد الحنت في عدم شرب ماء النهر ، وشراء الإدام ، وهبة معلود معين .

(لو حلف ألا يشرب ماء النهر ، فإن كانت له نية في شرب شيء منه : حنت بأي شيء شرب منه ، فإن لم يكن له نية : فلا حنت عليه .

ومن حلف ألا يشترى إداماً ، فأى شيء كان مما يؤكل به الحيز ، فاشتراه ليأكل به الحيز : حنت ، أكل به أو لم يأكل ، =

= فلو اشتراه ليأكله بلا خبز : لم يحنت .

ومن حلف ألا يهب لأحد عشرة دينار ، فوهب له أكثر : حنت ، إلا أن ينوي العدد الذي سمي فقط : فلا

يحنت . (٨/٥٥ م ١١٤٩ و ٨/٥٦ م ١١٥٣ و ٨/٦٠ م

١١٦٠ م

٣٩ - متناولها في ترك أكل اللحم أو الشحم .

(من حلف ألا يأكل لحماً ، أو ألا يشويه ، فاستوى شحمياً أو كبداً أو سناماً أو مصراناً أو حشوة أو رأساً أو أكارع

أو سمكاً أو طيراً أو قديداً : لم يحنت . ومن حلف ألا يأكل

شحمياً : حنت بأكل شحم الظهر والبطن وكل ما يطلق عليه

اسم شحم ، ولم يحنت بأكل اللحم الحض . (٨/٦١ م ١١٦٢

و ٨/٦٢ م ١١٦٣

٤٠ - الصوم المنعوج مخرج البين .

(لا يحل صوم أخرجه مخرج البين ، كأن يقول القائل :

أنا لا أدخل دارك ، فإن دخلتها فعلي صوم شهر أو ما جرى

هذا الجري .) (٧/٣٠ م ٨٠٣

١ - الحلف على ترك البيع .

(حلف أن لا يبيع عبده ، فباعه بيعاً فاسداً ، أو أصدقته ،

أو آجره ، أو يبيع عليه في حق : لم يحنت . فإن باعه بيعاً

صحيحاً : لم يحنت ما لم يترقفا عن موضعها ، فإن ترقفا =

= وهو مختار ذاكر : حنت حينئذ . (١١٧٣ م ٦٤/٨)

٤٢ - الصلح على إسقاطها .

(لا يحل الصلح على إسقاط عين قد وجبت .) (١٦٠/٨)

١٢٦٩ م

٤٣ - بطلانها بالإغواء .

و : إغواء ١ - آثاره على المكلف .

٤٤ - القموس منها وموجبها ، وعين المظالم .

(من حلف عامداً للكذب فيما يحلف : فعليه الكفارة ، ولا شك في أنه مأمور بالتوبة من تعمد الحلف على الكذب . ومن لزمه عين حصه وهو مبطل : فلا ينتفع بتوريطه ، وهو عاصيه تعالى في جعوده الحق ، عاصيه له في استدفاع مطلب خصمه بتلك اليمين : فهو حالف يمين خموس ولا بد . ومن خاف إن أقر أن يُفَرِّمَ فيذهب حقه : فليتكسر وليحلف ، وهو مأجور في ذلك .) (٣٦/٨ - ٣٨ م ١١٣٣ و ١١٣٥ م ٤١/٨ و ١٢٨٤ م ١٨٠/٨)

٤٥ - توقف الكفارة على تعمد الجنث فيها .

(من حلف ألا يفعل أمراً ففعله تاسياً أو مُكْتَرِهاً أو غلب بأمر حيل بينه وبينه به ، أو حلف على غيره أن يفعل فعلاً ذكره له ، أو ألا يفعل فعلاً ، ففعله المحلوف عليه عامداً أو =

= ناسياً ، أو شكَّ الحالف أَفْعَلَ ما حلف ألا يفعله أم لا ، أو فعله في غير عقله : فلا كفارة على الحالف في شيء من كل ذلك ولا إثم . ومن هذا : من حلف على ما لا يدري أهو كذلك أم لا ؟ وعلى ما قد يكون ولا يكون ، كمن حلف ليُزَلَّ المطر غداً ، فنزل أو لم ينزل : فلا كفارة في شيء من ذلك ، لأنه لم يتمدَّ الحينث . ومن حلف ألا يجتمع مع فلان سقفة ، فدخل بيتاً فوجده فيه ، ولم يكن عَرَفَ إذ دخل أنه فيه : لم يحنث لكن ليخرج من وقته ، فإن لم يفعل : حنث ، لأن الحنث لا يلحق إلا قاصداً إليه عالمياً به . (٨/٣٥ م ١١٣١ ، ١١٣٢ و ٨/٦٠ م ١١٦١)

و : ٢١ - الحنث والتوقيت فيها .

٩ - كونها في الغضب أو الرضى وعلى الطاعة أو المعصية .

٦٤ - أنواع كفارتها وهل لها بدل ؟

(صفة الكفارة : هي أن من حنث أو أواد الحينث وإن لم يحنث بعدد : فهو مُحْتَرَمٌ بين ما جاء به النص ، وهو : إما أن يعتق رقبة ، وإما أن يكسو عشرة مساكين ، وإما أن يطعمهم ، أي ذلك فعل فهو فرضٌ ويُجزئه ، فإن لم يقدر على شيء من ذلك ففرضه صيام ثلاثة أيام ، ولا يُجزئه الصوم مادام يقدر على ما ذكرنا من العتق أو الكسوة أو الإطعام . ولا يُجزئه بذلك ما ذكرنا صدقة ولا هدي ولا شيء سواه أصلاً .)

٨/٦٩ م ١١٧٨ ، ١١٧٩

آيات

٤٧ - أقسام كفارتها ، وما فيه تحيير ، ومتى يجزء الصوم ؟

ر : ٤٦ - أنواع كفارتها وهل له بدل ؟

٤٨ - تعيين نوع كفارتها ، وحكم الانتقال من نوع إلى آخر .

(من حنث وهو قادر على الإطعام أو الكسوة أو العتق ، ثم افتر فعجز عن كل ذلك : لم يُجزَّهِ الصوم أصلاً ، ويُبْتَل حتى يجد أو لا يجد . ومن حنث وهو عاجز عن كل ذلك ففرضه الصومُ قَدَرًا عليه حينئذ أو لم يقدر ، متى قدر ، فلا يميزه إلا الصوم ، فإن أبصر بعد ذلك وقدر على العتق والإطعام والكسوة : لم يُجزَّهِ شيء من ذلك إلا الصوم ، فإن مات ولم يصم : صام عنه وليه ، أو استؤجر عنه من رأس ماله ممن يصوم عنه .) ٦٩/٨ م ١١٨٠ ، ١١٨١

٤٩ - وقت وجوب كفارتها وحكم تقديمها على الحنث .

(من حنث بخالفة ما حلف عليه فقد وجبت عليه الكفارة بعد الحنث . ومن أراد أن يحنث فله أن يقدم الكفارة قبل أن يحنث ، أي الكفارات لزمته من العتق أو الكسوة أو الإطعام أو الصيام . وكفارة اليمين جائز تقديمها قبل الحنث ولا بد .) ٦٥/٨ م ١١٧٥

٥٠ - تحديد الإطعام في كفارتها .

(لا يُجزِّي إطعام مسكين واحد أو ما دون العشرة =

= يُرَدُّ عليهم ، ولا يُعْزِي إلا مثل ما يُطعم الإنسان أهله ،
ويعطي من الصفة والكيل الوسط لا الأعلى ولا الأدنى ، ولا
يُعْزِي إطعامُ بعض العشرة وكسوة بعضهم . ويُعْزِي إطعام
أهل الذمة إذا كانوا مساكين . وأما من حدَّ كيلًا ما ، ومن
منع من إطعام الحبز والرقيق ، ومن أوجب أكلتين : فأقوال
لا حجة لها . (٧٢/٨ م ١١٨٣ و ٧٥/٨ م ١١٨٥ و ٧٦/٨ م
١١٨٨ م)

٥١ - البسار الذي لا يُعْزِي معه الصوم في كفارتها .

(مَنْ عنده فضلٌ عن قوتِ يومه وقوتِ أهله ما يُطعم
منه عشرةً مساكين : لم يُعْزِهِ الصوم أصلاً ، ولا يُعْزِي الصوم
إلا من لم يجد ، والمبدؤ والحرف في كل ذلك سواء .) (٧٦/٨ م
١١٨٧ م)
و : ٤٦ - أنواع كفارتها ، وهل لها بدل ؟

٥٢ - حكم متابعة الصوم في كفارتها .

(يُعْزِي الصومُ للثلاثة الأيام متفرقةً إن شاء .) (٧٥/٨ م
١١٨٦ م)

٥٣ - تحديد الكسوة في كفارتها وإعطاؤها لأهل الذمة .

(أما الكسوة فما وقع عليه اسم كسوة ، قيص ، أو
سراويل ، أو مِغْنَع ، أو قَلَنْسَوَة ، أو رداء ، أو عمامة ،
أو بُرْنُس ، أو غير ذلك . ويُعْزِي كسوة أهل الذمة =

أيمان = إذا كانوا مساكين ، ولا يُعْجِزِي إطعام بعض العشرة
وكسوة بعضهم . (٧٤/٨ م ١١٨٤ و ٧٥/٨ م ١١٨٥
و ٧٦/٨ م ١١٨٨)

٥٤ - اعتداد موجب الحِثِّ كفارة عنها في الصوم والعق .

(من حلف ألا يُعْتَقَ عبد - هذا ، فأعتقه بنوي بعته ذلك
ذلك كفارة تلك اليمين : لم يُعْجِزه ، ومن حلف ألا يتصدق على
هؤلاء العشرة المساكين فأطعمهم بنوي بذلك كفارة يمينه تلك :
لم يُعْجِزه ، ولا يَحْثُ بأن يتصدق عليهم بعد ذلك ، وكذلك
الكسوة ، لكن عليه الكفارة . ومن حلف ألا يصوم في هذه
الجمعة ولا يوماً ثم صام منها ثلاثة أيام بنوي بها كفارة يمينه تلك ،
وهو من أهل الكفارة بالصيام : لم يُعْجِزه ، ولا يَحْثُ بأن يصوم
فيها بعد ذلك ، وعليه الكفارة . والكفارة لا تكون الحِثَّ
بلا شك ، بل هي المبطل له .) (٦٨/٨ م ١١٧٧)

٥٥ - المجزئ عتقه فيها وغير المجزئ .

(ويجزئ في العتق في كل ذلك : الكافر والمؤمن ،
والصغير والكبير ، والمعيب والسالم ، والذكر والأنثى ،
وولد الزنى والمُخْتَدِمُ والمُزَاجِرُ والمرهون ، وأُمُّ الولد
والمدبرة والمدبر ، والمنذور عتقه ، والمعتق إلى أجل ،
والمكاتب ما لم يؤد شيئاً ، فإن أدّى شيئاً ، فإن كان أدّى
من كتابته ما قُلَّ أو كَثُرَ : لم يُعْجِزْ في ذلك . ولا يجزئ
من يعتق على المرء بحكم واجب ولا نَهْضةً أو قَبْضَةً) (٧١/٨ م ١١٨٢)

أَيَّانَ ٥٦ - كَفَاةُ الْحَلْفِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى .

(من حلف باللات والعزَّى فكفَّارته : أن يقول :
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَحِمَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، بقولها مرةً . أو يقول : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ،
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَا يَدُ ، وَيَتَنَفَّثُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَنْ شِمَالٍ ،
وَيَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ لَا يَعُدُّ ، فَلَا
عَادَ : عَادَ مَا ذَكَرْنَا أَيْضاً .) ٥١/٨ م ١١٤٢

٥٧ - كَفَاةُ مَنْ حَلَفَ فِي كُفْرِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ .

(من حلف بالله تعالى في كفره ، ثُمَّ حَنَّتْ فِي كُفْرِهِ أَوْ
بَعْدَ إِسْلَامِهِ : فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ ، وَلَا يُجِزِيهِ أَنْ يَكْفُرَ فِي حَالِ
كُفْرِهِ .) ٥٠/٨ م ١١٤١

٥٨ - كَيْفُ تَقْضَى كَفَّارَتُهَا عَنِ الْمَيْتِ ؟

رَ : ٤٨ - تَقْضَى نَوْعُ كَفَّارَتِهَا وَحَسْمُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ نَوْعٍ إِلَى آخَرٍ .

* * *

حرف الباء

١ - تفسيره والاعتقاد به . بحث

(نؤمن بأن البعث حق ، وهو وقت ينتقي فيه بقاء الخلق في الدنيا ، فيموت كل من فيها ، ثم يحيى الموتي ، يحيى الله عظامهم التي في القبور وهي رميم ، ويعيد الأجسام كما كانت ، ويرد إليها الأرواح كما كانت ، ويجمع الله الأولين والآخرين في يوم كان مقداره ألف سنة ، يحاسب فيه الجن والإنس ، فيوقى كل أحد على قدر عمله .) ١٤/١ م ٢٨

١ - أقسامهم وأحكامهم . بقاء

(البقاء ثلاثة أصناف ، صنف : تأولوا تأويلاً يخفى وجهه على كثير من أهل العلم ، فهو لاه معذورون ، حكمهم حكم الحاكم المجتهد يخطئ ، فيقتل مجتهداً ، أو يُتلف ماله مجتهداً أو يقضي في فرج خطأ مجتهداً ، ولم تقم عليه الحجة في ذلك ، ففي الدم دينه على بيت المال لا على الباغي ولا على عاقلته ، ويضمن المالك كل من أتلعه ، ونسيخ كل ما حكموا به ، ولا حد عليه في وطء فرج جهل تحريمه ما لم يعلم بالتحريم .

وهكذا أيضاً : من تأول تأويلاً خرق به الإجماع بجهالة ، ولم تقم عليه الحجة ولا بلغت .

وأما من تأول تأويلاً فاسداً لا يُعذر فيه لكن خرق الإجماع ولم يتعلق بقرآن ولا سنة ، ولا قامت عليه الحجة وفيها ، وتأول تأويلاً يسوغ وقامت عليه الحجة وعند فعله من قتل هكذا : القود في النفس فما دونها ، والحد =

= فَيَا أَصَابُ بَوَاطِنِ حَرَامٍ ، وَضَمَانُ مَا اسْتَهْذَكَ مِنْ مَالٍ ،
وَهَكَذَا مِنْ قَامَ فِي طَلَبِ دُنْيَا مَجْرُوداً بِلَا تَأْوِيلٍ ، وَلَا يُعْذَرُ
هَذَا أَصْلًا ، وَهَكَذَا مِنْ قَامَ عَصِيَّةً وَلَا فَرْقَ .

وَقَدْ تَكُونُ الْفِتْنَانِ بِأَغْيَتَيْنِ إِذَا قَامَتَا مَعًا فِي بَاطِلٍ ، فَإِذَا
كَانَ هَكَذَا فَالْقَوْدُ أَيْضًا عَلَى الْقَاتِلِ مِنْ أَيِّ الطَّائِفَتَيْنِ كَانَتْ ،
وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْحَارِبِينَ يَقْتُلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا . (٩٧/١١ م
٢١٥٤ و ١٠٧/١١ م ٢١٥٥)

٢ - إِنْطَارْمُ لِيَنْظُرُوا فِي أُمُورِهِمْ .

(لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ سَأَلُوا النَّظِيرَةَ حَتَّى يَنْظُرُوا فِي
أُمُورِهِمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَكِيدَةً : فَمَلِيهِ أَنْ يَنْظُرَ مَدَّةَ
يَكُونُ فِي مِثْلِهَا النَّظَرُ فَقَطْ ، وَهَكَذَا مَقْدَارُ الدَّعَاءِ وَبَيَانِ
الْحُجَّةِ فَقَطْ ، وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ .) (١١٦/١١ م
٢١٦٠)

٣ - مَدَّةُ إِنْطَارْمِهِمْ .

رَ : بِقِصَّة ٢ - إِنْطَارْمُ لِيَنْظُرُوا فِي أُمُورِهِمْ .

٤ - إِعْطَاءُ الْأَمَانِ لَهُمْ .

(أَمَانُ أَهْلِ الْبَيْتِ : بِأَيْدِيهِمْ ، مَتَى تَوَكَّلُوا الْقِتَالَ حَرُمَتْ
دِمَاؤُهُمْ ، وَكَانُوا إِخْوَانَنَا ، وَمَا دَامُوا مُقَاتِلِينَ بَاغِينَ : فَلَا يَحِلُّ
لِمُسْلِمٍ إِعْطَاؤُهُمُ الْأَمَانَ عَلَى ذَلِكَ .) (١١٧/١١ م ٢١٦٢)

٥ - حُكْمُ مَوَادِعَتِهِمْ وَإِعْطَانِهِمُ الرِّهَانَ وَقَتْلِهِمْ وَهَانِهِمْ .

(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَأَهْلَ الْبَيْتِ تَوَادَعُوا وَتَعَاطَوْا =

بغاة = الرهان : فهذا لا يجوز إلا مع ضعف أهل العدل عن المقاتلة .
فإن قتلوا ونحن أهل العدل لم يحل لنا قتلهم ، ونحن قتلناهم
لا أنهم مسلمون غير مقاتلين ، ولم يقتلوا لنا أحداً ، وإنما قتل
الرهان غيرهم . (١١/١١٧ م ٢١٦٢)

٦ - حكم اتباعهم عند تركهم القتال .

(إن كانوا تاركين للقتال جملةً منصرفين إلى بيوتهم : فلا
يجوز اتباعهم أصلاً ، وإن كانوا منحازين إلى فئة ، أو لا إذن
بمقتلهم ، أو زائلين عن الغالبيين لهم من أهل العدل
إلى مكان يأمنونهم فيه لحيي الليل أو لبعد الشقة ثم يعودون
إلهم : فيستبَعون .) (١١/١٠١ م ٢١٥٤)

٧ - تحصنهم مع غيرهم ، وطريقة قتالهم حينئذ .

(إن تحصن البغاة في حصن فيه النساء والصبيان : فلا
يحل قطع الميسر عنهم ، لكن يطلق لهم منه بمقدار ما يسع
النساء والصبيان ومن لم يكن من أهل البغي فقط ، ويُمنعون
ما وراء ذلك . وجائز قتالهم بالمنجنيق والرمي ، ولا يحل
قتالهم بنار تحرق من فيه من غير أهل البغي ، ولا بتفريق
يُفرقهم كذلك ، فإن لم يكن فيه إلا البغاة فقط : ففرض
أن يُمْنَعوا الماء والطعام حتى ينزلوا إلى الحق ، ويجوز أن تودع
النيران حوليهم ويترك لهم مكان يتخلصون منه إلى عسكر
أهل الحق .) (١١/١١٦ م ٢١٦١)

٨ - حكم المقتول بأيديهم .

(مَنْ قَتَلَ أَهْلَ الْبَيْتِ : شَيْدٌ ، لَكِنْ يُغْتَلَّ وَيُكْفَنُ
وَيُصَلَّى عَلَيْهِ .) ١٠٨/١١ م ٢١٥٥

٩ - الاستعانة عليهم بأمتلهم وبالطويين والذين .

(لَا يُسْتَعَانَ عَلَى الْبَغَةِ بِأَهْلِ الْحَرْبِ وَبِأَهْلِ الذِّمَّةِ مَا دَامَ فِي
أَهْلِ الْعَدْلِ مَذْمُومَةٌ ، فَإِنْ أَشْفَوْا عَلَى الْمَلَائِكَةِ وَاضْطَرُّوا وَلَمْ
تَكُنْ لَهُمْ حِيلَةٌ : فَلَا بَأْسَ أَنْ يَلْجُؤُوا إِلَى أَهْلِ الْحَرْبِ ، وَيَتِمَتَّعُوا
بِأَهْلِ الذِّمَّةِ ، مَا أَيقَنُوا أَنَّهُمْ فِي اسْتِنصَارِهِمْ لَا يُؤْذُونَ مُسْلِمًا وَلَا
ذِمِّيًّا فِي دَمٍ أَوْ مَالٍ أَوْ حَرَمَةٍ عَمَّا لَا يَجِلُّ . أَمَّا الْإِسْتِعَانَةُ عَلَيْهِمْ
بِأَمْتَلِهِمْ : فَهِيَ مَبَاحَةٌ .) ١١٢/١١ م ٢١٥٨

١٠ - قتل الذروع العادل لأصله .

(لَا تَخْتَارُ لِلْعَادِلِ أَنْ يَعِيدَ إِلَى قَتْلِ أَبِيهِ خَاصَةً ، أَوْ جَدِّهِ
مَا دَامَ يَحِدُّ غَيْرَهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَقْعِلْ فَلَا حَرَجَ ، فَأَمَّا إِذَا رَأَى الْعَادِلُ
أَبَاهُ الْبَاغِي أَوْ جَدَّهُ يَقْعِدُ إِلَى مُسْلِمٍ يُرِيدُ قَتْلَهُ أَوْ مُطْلَقَهُ :
فَفَرَضُ عَلَى الْإِبْنِ حَيْثُ أَنْ لَا يَشْتَغِلَ بِغَيْرِهِ عَنْهُ ، وَفَرَضُ عَلَيْهِ
دَفْعُهُ عَنِ الْمُسْلِمِ بِأَيِّ وَجْهِ أَمَكَتْهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ قَتْلُ
الْأَبِ وَالْجَدِّ وَالْأُمِّ .) ١٠٩/١١ م ٢١٥٦

١١ - حكم الصلاة عليهم .

(يُصَلَّى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ ، مُقْتُولٍ فِي حَدٍّ أَوْ
فِي حَرَابَةٍ أَوْ فِي بَغْيٍ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ .)
١٦٩/٥ م ٦١١

بِقَاة ١٢ - حكم أموالهم .

(ولا يحمل لنا شيء من أموال أهل البني ، لا سلاح ولا
'كراع' ولا غير ذلك ، لا في حال الحرب ولا بعدها .)
١٠٢/١١ م ٢١٥٤

١٣ - حكم أسراهم .

(لا يحمل أن يقتل من البقاة أسير أصلا مادامت الحرب
قائمة ، ولا بعد تمامها .) ١٠٠/١١ م ٢١٥٤

١٤ - حكم جريحهم .

(الجريح من أهل البني إذا قُدر عليه : فهو أسير ، وأما
مالم يُقدر عليه وكان ممتعاً : فهو باغٍ كسائر أصحابه)
١٠١/١١ م ٢١٥٤

١٥ - حكم القتل من صفاوم .

(لو كان في الباغي غلام لم يبلغ أو امرأة ، فقتل : دُوفِعَا ،
فإن أدى ذلك إلى قتلها في حال المقاتلة فهو كهدو .)
١١٦/١١ م ٢١٦٠

و : ١٣ - نَحْصَنُهم مع غيرهم وطريقة قتالهم حينئذ .

١٦ - فسخ أحكامهم .

(كل حكم حكموه : يُفسخ ولا بد ، اذ كل حكم حكموه
بما هو إلى الإمام ، وكل زكاة قبضوها بما قبضها إلى الإمام ،
وكل حد أقاموه بما أقامته إلى الإمام ، فكل ذلك منهم : =

بِقَاسَةٍ = ظلم وعدوان ، وَمِنْ الْبَاطِلِ : أَنْ تَتُوبَ مَعَصِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى
عَنْ طَاعَتِهِ ، فَوَجِبَ رَدُّ كُلِّ مَا عَمِلُوا مِنْ ذَلِكَ . (١١/١١٠ م
٢١٥٧ م

١٧ - إِنْتَاقِذِمِ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَأَهْلِ الْحَرْبِ .

(فَرَضَ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَعَلَى الْإِمَامِ : عَوْدُ
أَهْلِ الْبَغْيِ وَإِنْتَاقِذِمِ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَمِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ، لِأَنَّ
أَهْلَ الْبَغْيِ مُسْلِمُونَ .) (١١/١١٧ م ٢١٦٢ .

١٨ - إِبْجَاؤُهُمُ الْكَافِرَ .

(لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ أَجَارَ كَافِرًا : جَازَتْ إِجَارَتُهُ
كَإِجَارَةِ غَيْرِهِ وَلَا فَرْقَ .) (١١/١١٧ م ٢١٦٢

١٩ - مِشَارَكَتُهُمْ لِأَهْلِ الْعَدْلِ فِي غَنَائِمِ الْكُفْرِ وَاسْتِحْقَاقِهِمُ السَّلْبَ .

(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْبَغْيِ دَخَلُوا غَزَاةً إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، فَوَافَقُوا
أَهْلَ الْعَدْلِ ، فَقَاتَلُوا مَعَهُمْ ، فَقَتَلُوا : فَالْغَنِيمَةُ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ ،
لَأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ مُسْلِمُونَ . وَمَنْ قَتَلَ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ قَتِيلًا مِنْ أَهْلِ
الْحَرْبِ قَتَلَهُ سَلْبُهُ .) (١١/١١٧ م ٢١٦٢

بُلُوغ

١ - علاماته في الرجل والمرأة .

و : ٣ - لزوم الشرائع به .

٢ - كونه بالسن .

و : ٣ - لزوم الشرائع به .

٣ - لزوم الشرائع به .

(لا تلزم الشرائع إلا بالاحتلام ، أو بالإنبات ، للرجل والمرأة ، أو بإنزال الماء الذي يكون منه الولد ، أو بتمام تسعة عشر عاماً ، كل ذلك للرجل والمرأة ، أو بالحيض للمرأة .)

١١٩ م ٨٨/١

٤ - حكم طروقه بعد الفجر في رمضان .

(من بلغ بعد مائتين الفجر له : فإنه يأكل باقي نهاره ، ويطأ من نسائه من لم يبلغ أو من طهرت من يومها ذلك ، ويستأنف الصوم من غدٍ ، ولا قضاء عليه .) ٧٦٠ م ٢٤١/٦

٥ - حكم طروقه حال الاحرام .

(إذا بلغ الصبي حال إحصائه : لزمه أن يجدد إحصاءه ، ويشرع في عمل الحج ، فإن فاتته عرفة أو مزدلفة : فقد فاتته الحج ، ولا شيء عليه .) ٩١٦ م ٢٧٧/٧

٦ - تصرفات فاقده .

(لا يجوز المجر على أحد في ماله إلا على من لم يبلغ أو على مجنون في حال جنونه ، فإذا بلغ الصغير وأفاق المجنون : =

= جاز أمرهما في مالهما كغيرهما ولا فرق ، سواء في ذلك كله الحر والعبد ، والذكور والانثى ، والبكر ذات الأب وغير ذات الأب ، وذات الزوج والتي لا زوج لها ، فعلى كل من ذكرنا في أموالهم من عتق أو هبة أو بيع أو غير ذلك فاقض إذا وافق الحق من الواجب أو المباح . ومردود فعل كل أحد في ماله إذا خالف المباح أو الواجب ولا فرق .

٢٧٩/٨ م ١٣٩٤ و ٢٠٥/٩ م ١٦٦٩

٧ - عين فاقده .

(من لم يبلغ : لا عين له .) ٤٩/٨ م ١١٤٠

٨ - ذبيحة فاقده .

(ذبيحة غير البالغ : لا يحل أكلها .) ٤٥٧/٧ م ١٠٦١

٩ - استمثار الحضانة قبله ، واستقلال الصغير بأمر نفسه بعده .

(إذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين فيها أملك بأنفسها ، ويسكنان أينما أحب ، فإن لم يؤمنا على معصية من شرب خمر أو تبرج أو تخليط : فلأب أو غيره من العصبة أو الحاكم أو للغير أن يتمتعا من ذلك ويسكنهما حيث يشرفان على أمورهما . والامم أحق بحضانة الصغير والابنة الصغيرة حتى

يبلغا .) ٣٧٣/١٠ م ٢٠١٤ و ٣٣١/١٠ م ٢٠١٥

١٠ - حكم القود أو الدية أو الضمان من فاقده .

(لا قود على من لم يبلغ ، ولا دية ، ولا ضمان ، وهو

والبهية : سواء .) ٣٤٤/١٠ م ٢٠٢٠

بيت المقدس ر : مسجد .

بيع ١ - صيفته .

(لا يجوز البيع إلا بلفظ البيع ، او بلفظ الشراء ، او بلفظ التجارة ، او بلفظ يُعْبَرُ بِهِ في سائر القاعات عن البيع ، فان كان الثمن ذهباً أو فضةً غير مقبوضتين لكن حاليين أو إلى أجل مسمى : جاز أيضاً بلفظ الدين او المدابنة ، ولا يجوز شيء من ذلك بلفظ الهبة ، ولا بلفظ الصدقة ، ولا بشيء غير ما ذكر أصلاً .) ٨/٣٥٠ م ١٤١٦

٢ - تقيسه باعتبار حضور أو غيبة المبيع ، وحكم كل .

(البيع قسمان ، أما : بيع ' سلعة حاضرة موقوفة ' مقلبة بسلعة كذلك ، او بسلعة يعينها غائبة معروفة موصوفة ، أو بدنانير ، أو بدراهم ، كل ذلك حاضر مقبوض ، أو إلى أجل مسمى ، او حالة في الذمة وإن لم يقبض .

والقسم الثاني : بيع ' سلعة يعينها غائبة معروفة ، او موصوفة بمثلها ، او بدنانير ، او بدراهم ، كل ذلك حاضر مقبوض ، أو إلى أجل مسمى ، أو حالة في الذمة وإن لم يقبض . الأول : متفق على جوازه . والثاني : يختلف فيه ، قال ابو محمد : فان وجد مشتري السلعة الغائبة ما اشترى كما وصف له ، فالبيع لازم ، وان وجد خلاف ذلك فلا بيع بينهما إلا بتعديده صفة أخرى يرضاها جميعاً ، ولا خيار بالرؤية .) ٨/٣٣٦ م ١٤١١ و ٨/٣٤١ م ١٤١٢ و ٨/٣٤٢ م ١٤١٣ .

بيع ٣ - الاوقات التي لا يجوز فيها .

(لايجل البيع مذ ترول الشمس من يوم الجمعة إلى مقدار تمام الخطبتين والصلاة ، لا المؤمن ولا لكافر ، ولا لامرأة ولا لمريض ، وأما مَنْ شهد الجمعة فإلى أن قتم صلاتهم للجمعة ، وكلُّ بيع وقّع في الوقت المذكور : فهو مفسوخ . وأما مَنْ لم يبق عليه من وقت الصلاة إلا مقدار الدخول في الصلاة بالتكبير ، وهو لم يصل بعد ، وهو ذاكر الصلاة عارف بما بقي عليه من الوقت ، فكل شيء فعله حينئذ من بيع أو غيره : باطل مفسوخ ابدأ .) ٧٩/٥ م ٥٤٢ و ٢٦/٩ م ١٥٣٨ و ٢٨/٩ م ١٥٣٩

٤ - حكمه في أيام العيد أو قبل طلوع الشمس .

(لايجرم العمل ولا البيع في شيء من أيام العيد . والبيع قبل طلوع الشمس : جائز .) ٨١/٥ م ٥٤٣ و ٨٣/٩ م ١٥٦٦

٥ - عقده في المسجد .

(البيع في المسجد : مكروه ، وهو جائز لا يُرد .)

١٥٦٦ م ٦٣/٩

٦ - شرط العمل فيه .

(لا يجوز بيع من لا يعقل ، لسكر أو جنون ،

ولا يلزمها .) ١٩/٩ م ١٥٢٢

٧ - حكم بيع الصغير .

و : صغير ١٧ - بيعه وابتاعه .

٨ - حكم بيع الأعمى .

(وبيع الأعمى أو ابتاعه بالصفة : جائز ، كالصحيح ولا فرق .) ٥٢/٩ م ١٥٦٠

٩ - بيع المريض موصى الموت وما في حكمه .

(والمريض مرضاً يموت أو يبرأ منه ، والحامل مذنحاً إلى أن تضع أو تموت ، والموقوف للقتل بحق في قنود أو حد أو بباطل ، والاسير عند من يقتل الأخرى أو من لا يقتلهم ، والمشرّف على العطب ، والمقاتل بين الصفتين ، كلهم : سواء وسائر الناس في أموالهم ، ولا فرق في صدقاتهم ويوعهم وعقوبهم ومبايعهم وسائر أموالهم .) ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥

١٠ - صدوره من المرأة .

(بيع المرأة مذبذب ، البكر ذات الأب وغير ذات الأب ، والتيب ذات الزوج ، والتي لا زوج لها : جائز ، وابتاعها : كذلك .) ٥٨/٩ م ١٥٦٢

١١ - صدوره من العبد .

(بيع العبد وابتاعه بغير إذن سيده : جائز ، مالم ينتزع سيده ماله ، فإن انتزع فهو حينئذ مال السيد ، لا يحل للعبد التصرف فيه .) ٥٢/٩ م ١٥٦١

بيع ١٢ - صلوة من فضولي .

(لايجل لأحد أن يبيع مال غيره بغير إذن صاحب المال له في بيعه ، فإن وقع : فبيع أبداً ، سواء كان صاحب المال حاضراً يرى ذلك أو غائباً ، ولا يكون سكوته رضياً بالبيع ، طالبت المدة أم قصرت ، ولو بعد مائة عام أو أكثر ، بل يأخذ ماله أبداً هو وورثته بعده ، ولا يجوز لصاحب المال أن يضي ذلك البيع أصلاً ، إلا أن يتراضى هو والمشتري على ابتداء عقد بيع فيه ، وهو مضمون على من قبضه ضمان الغصب . وكذلك لا يلزم أحد شراء غيره له ، إلا أن يأمره بذلك ، فإن اشترى له دون أمره ، فالشراء للمشتري ، ولا يكون للذي اشتراه له ، أراد كونه له أو لم يرد ، إلا بابتداء عقد شراء مع الذي اشتراه . إلا الغائب الذي يوقن بفساد شيء من ماله فساداً يتلف به قبل أن يثاور ، فإنه يبيعه له الحاكم أو غيره ونحو ذلك ، ويشترى لأهله مالا بدله منه أو ما يبيع عليه بحق واجب لينتصف غريم منه ، أو في نفقة من قلزمه نفقته ، فهذا لازم له ، حاضراً كان أو غائباً ، رضي أم سخط .) ٤٣٤/٨

١٤٦٠ م

١٣ - ابتياع الزانية أو ولدها .

(ابتياع ولد الزنى والزانية : حلال .) ١٥٤٨ م ٣٢/٩

١٤ - الرضى فيه .

(البيع لايجل بنصف القرآن إلا بالتراضي .) ٣٤٣/٨

١٤١٣ م

بيع ر : ١٥ - اعتبار السكوت رضى فيه

١٦ - الاكراه عليه .

١٧ - حكمه مع الاضرار .

١٥ - اعتبار السكوت رضى فيه .

ر : ١٢ - صدوره من فضولي .

١٥٣ - تلقى الجلب فيه .

١٦ - الاكراه عليه .

(لا يحل بيع من أكره على البيع ، وهو مردود ، وكل
بيع لم يكن عن تراضٍ فهو باطل ، الا فيما أوجه النص ،
كالبيع على من وجب عليه حق ، وهو غائب أو ممتنع من

الانصاف .) ٢١/٩ م ١٥٢٨

ر : ١٢ - صدوره من فضولي .

١٤ - الرضى فيه .

١٧ - حكمه مع الاضرار .

(المضطر إلى البيع ، كمن جاع وخشي الموت فباع فيما يجبي
به نفسه وأهله ، وكمن لزمه فداء نفسه وحبيه من دار الحرب ،
أو كمن أكرهه ظالم على غرم ماله بالضغط ولم يكرمه على البيع
لكن ألزمه المال ، فقط فباع في أداء ما أكره عليه بغير حق ، كل
ذلك : بيع صحيح لازم ، وإن الذي أكره عليه من دفع
المال في ذلك : هو الباطل الذي لا يلزمه ، فهو باقٍ في ملكه ، =

يسع = كما كان ، يُقضى له به متى قدر على ذلك ، وبأخذه من الظالم
ومن الحربي الكافر متى أمكنه . (٢٢/٩ م ١٥٢٩)

١٨ - عدم وجوب تكرار خيار المجلس فيه .

(لا يجب التخيير في البيع ثلاث مرات ، والحديث الوارد
بذلك : لا يجوز الأخذ به ، ولا تقوم به حجة .) (٣٦٥/٨ م
١٤١٨ م)

١٩ - انحصار الشفعة فيه .

(لا تكون الشفعة الا في البيع وحده ، ولا شفعة في صداق
ولا إجارة ، ولا في هبة ، ولا غير ذلك .) (٨٨/٩ م ١٥٩٥ م
٢٠ - الأجل فيه .

(لا يجوز الأجل إلا إلى مالا يتأخر ساعة ولا يتقدم ، كالشهور
المرية والمجمية ، أو كطلوع الشمس أو غروبها ، أو طلوع
القمر أو غروبها ، أو طلوع كوكب مسمى أو غروبها ،
فكل هذا : محدود الوقت عند من يعرفها ، حاشا ما ذكرنا من
البيع إلى الميسرة فهو حق ، ولا يجوز الأجل إلى صوم
التصاوي أو اليهود أو فطرم ولا إلى عيد من أعيادهم ، لأنها
من زينتهم ولهم سيبدو لهم فيها .) (٤٤٤/٨ م ١٤٦٤)

٢١ - تأثر الحق فيه بالتقدم .

(وطول المدد : لا يبعد الباطل حقاً أبداً ، ولا الحق
باطلاً .) (٤٣٦/٨ م ١٤٦٠ م)

بيع = ر : ١٢ - حدوده من فضولي .

٣٦ - حكم الفاسد منه .

٢٢ - جهالة الثمن أو الأجل .

(لا يجوز البيع بشئ مجهول ، ولا إلى أجل مجهول ، كالحصاد والجدة والعطاء والزينة والمصير وما أشبه ذلك . ولا يحل أن يبيع اثنان سلعتين متباعدتين لهما ليسا فيها شيء من إنسان واحد بشئ واحد ، ومن كان في بلد تجري فيه سكة كثيرة شئ ، فلا يحل البيع إلا ببيان من أي سكة يكون الثمن ، وإن لم يبين ذلك فهو بيع مفوخ مردود .) (٨) ٤٤٤ م ١٤٦٤ ر ٢٤/٩ م ١٥٣٣ ١٥٣٤

٢٣ - الإشهاد عليه وكتابة الثمن المؤجل .

(فرض على كل متبايعين لا قتل أو كثر : أن يشهدا على تبايعهما وجلين أو رجلاً وامرأتين من العدول ، فإن لم يجدا عدولاً : سقط فرض الإشهاد ، فإن لم يشهدا وهما يقدران على الإشهاد : فقد عصيا الله ، والبيع فاسد . فإن كان البيع بشئ إلى أجل مستقراً ففرض عليها مع الإشهاد المذكور : أن يكتباه ، فإن لم يكتباه فقد عصيا الله عز وجل ، والبيع فاسد ، فإن لم يقدرا على كاتب فقد سقط فرض الكتاب .) ١٤١٥ م ٣٤٤/٨

بيع

٢٤ - الشروط السبعة الجارئة فيه ، وبطلان سواها .

(فإن ذكر المتبايعان الشرط في حال عقد البيع فالبيع : باطل مفسوخ ، والشرط : باطل أي شرط كان ، لا تحاش شيئاً إلا سبعة شروط ، فإنها لازمة والبيع صحيح إن اشترطت في البيع ، وهي :

- اشتراط الرهن فيما يباعه إلى أجل مسمى .

- واشتراط تأخير الثمن إن كان دفاتير أو دراهم إلى

أجل مسمى .

- واشتراط أداء الثمن إلى المتبصرة وإن لم يذكر أجل .

- واشتراط صفات المبيع التي يتراضاها معاً ويتبايعان

ذلك الشيء على أنه بتلك الصفة .

- واشتراط أن لا خلافة .

- وبيع العبد أو الأمة فيشترط المشتري مالها أو بعضه

مسمى معيناً أو جزءاً منسوباً مشاعاً في جميعه ، سواء كان

مالها مجهولاً كله ، أو معلوماً كله ، أو معلوماً بعضه

ومجهولاً بعضه .

- أو بيع أصول غل فيها ثمرة قد أثمرت قبل الطيب

أو بعده فيشترط المشتري الثمرة لنفسه أو جزءاً معيناً منها

أو مسمى مشاعاً فيها جميعها .

فهذه ولا مزيد ؛ وسائرهما : - أي الباقي بعدها - باطل ،

كمن باع مملوكاً بشرط العتق ، أو أمة بشرط الإيلاء ، أو

دابة واشترط ركوبها مدة مستمرة ، قلت أو كثرت ، أو إلى

مكان مسمى ، قريب أو بعيد أو داراً واشترط سكنها ساعة

فما فوقها ، أو غير ذلك من الشروط كلها . (١٤٤٥ م ١٢/٨)

٢٥ - شرط أن لا خلافة فيه - لا خداع ولا قَبْن - .

(من قال حين يبيع أو يشتاع : « لا خلافة » ، فله الخيار ثلاث ليالٍ بما في خلاص الأيام ، ان شاء ردَّ ، بعب أو بغير عيب ومجديعة أو بغير خديعة ، وبغبن أو بغير غبن ، وإن شاء أمسك ، فإذا انقضت الليالي الثلاث : بطل خياره ولزمه البيع ، ولا ردَّ له إلا من عيب إن وجده ، فإن لم يقدر على أن يقول : « لا خلافة » ، قالها كما يقدر ، فإن عجز جُئِلَتْ : قال بِلُغَتِهِ معنى لا خلافة ، وله الخيار المذكور أحبَّ البائع أم كره . فإن رضي في الثلاث واسقط خياره : لزمه البيع ، فإن قال لفظاً غير « لا خلافة » : لم يكن له الخيار .) ٤٠٩/٨ م ١٤٤١ ، ١٤٤٢ و ٤١٠/٨ م ١٤٤٣ ، ١٤٤٤

رَ : ٢٨ - شرط الخيار فيه .

٢٦ - الملكية المشترطة فيه .

رَ : ٣٧ - حكم القدرة على تسليم المبيع .

٢٧ - صفة اشتراط الرهن فيه .

(لا يجوز اشتراط الرهن إلا في البيع إلى أجل مسمى في السفر . ولا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهناً عن ثمنها ، فإن وقع : فالبيع مفسوخ .) ٨٧/٨ م ١٢٠٨ و ١٠٠/٨ م ١٢١٧

بيع ٢٨ - شروط ائجار فيه .

(وكل بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعاً أو لغيرهما بخيار ساعة أو يوم أو ثلاثة أيام أو أكثر : فهو باطل ، تحييراً إنفاذه أو لم يتخييراً ، فإن قبضه المشتري ، بإذن بائعه فهلكت في يده بغير فعله : فلا شيء عليه ، فإن قبضه بغير إذن صاحبه ، لكن بحكم حاكم أو بغير حكم حاكم : ضمنه ضمان القصب ، وكذلك إن أحدث فيه حدثاً : ضمنه ضمان التعدي .) ٨/٣٧٠ م ١٤٢٠ مكرر

٢٩ - صدور الشرط فيه قبل العقد أو بعد ثامه .

(كل شرط وقع في بيع ، منها أو من أحدهما يرضى الآخر ، فإنها إن عقده قبل عقد البيع ولم يذكره في حين عقد البيع ، فالبيع : صحيح قائم ، والشرط : باطل لا يلزم .) ٨/٤١٢ م ١٤٤٥ م

٣٠ - شرط كسوة الرقيق وإكاف الدابة على البائع .

(لا يحل بيع عبد أو أمة على أن يعطيها البائع كسوة قلت أو كثوت ، ولا بيع دابة على أن يعطيها البائع إكافها أو وسنها أو يردعها ، والبيع بهذا الشرط : باطل مفسوخ ، لا يحل ، فمن قضى عليه بذلك قصداً ، فهو ظلم لحقه ، والبيع جائز .) ٨/٤٢٨ م ١٤٥٦ م

٣١ - اشتراط السلامة في البيع ، وحكم المضرّة .

(من اشترى سلعة على السلامة من العيوب ، فوجدها معيبة فهي : صفقة مفسوخة كلها ، لا خيار له في إمساكها ، إلا بأن = يحدد يوماً آخر بتراضٍ منها ، فإن لم يشترط السلامة ، ولا يبين له معيب ، فوجد عيباً : فهو بخير بين إمساك أو رد ، فإن أمك فلا شيء له ، وله أن يرد جميع الصفقة .

هذا حكم كل معيب حاشا المضرّة فقط ، فإن حكمها أن من اشترى مضرّة ، وهي ما كان يجلب من إناث الحيوان وهو يظنها لبوناً فوجدها قد رُبط ضرعها حتى اجتمع اللبن ، فلما حلبها اقتضع له الأمر : فله الخيار ثلاثة أيام ، فإن شاء أمك ولا شيء له ، وإن شاء ردّها وردّها معها صاعاً من تمر ولا بد ، وسواء كانت المضرّة واحدة أو اثنتين أو ألفاً أو أكثر : لا يردّها في ذلك إلا صاعاً واحداً من تمر ، وسواء كانت اشتراها بكثير أو بقليل ولو بعشر صاع تمر .

فإن كان اللبن الذي في ضرعها يوم اشتراها حاضراً وردّه كما هو حليماً أو حامضاً ، فإن كانت قد استهلكه : ردّها معها لبناً مثله وإن كان قد مخضّه أو عقده : ردّه ، فإن نقص عن قبته لبناً : رد ما بين النقص والتام ، وليس عليه رد ما حدث من اللبن في كونها عنده ، فإن ردّها بعيب آخر غير التضرية : لم يلزمه رد التمر ، ولا شيء غير اللبن الذي في ضرعها ، فإذا انقضت الثلاثة الأيام ولم يردّها بعد : لزمته وبطل خياره إلا من عيب آخر غير التضرية . (٦٥/٩ م ١٥٦٩ ، ١٥٧٠ و ٦٦/٩ م ١٥٧١)

٣٢ - تحقق تمامه بالتفرق أو اختيار أحدهما امضاء .

(كل متباينين صراحة أو غيره ، فلا يصح البيع بينهما أبداً وإن تقابضا السلعة والثمن : ما لم يتفرقا بأبدانها من المكاث الذي تعاقدا فيه البيع ، ولكل واحد منهما إبطال ذلك العقد ، أحب الآخر أم كره ، ولو بقيا كذلك دمرهما ، إلا أن يقول أحدهما للآخر . لا بُدَّ لي أيها كان القائل بعد تمام العقد : واختر أن تمضي البيع أو أن تبطله ، فإن قال : قد أمضيته فقد تم البيع بينهما ، تفرقا أو لم يتفرقا ، وليس لهما ولا لأحدهما فسخه إلا يعيب .

ومتى ما لم يتفرقا بأبدانها ، ولا خيَّر أحدهما الآخر : فالبيع باقٍ على ملك البائع كما كانت ، والثمن باقٍ على ملك المشتري كما كان ، ينفرد في كل واحدٍ منهما حكمٌ الذي هو على ملكه ، لا حكم الآخر ، وعقد البيع لا يلزم الوفاء به إلا بعد التفرق بالأبدان ، أو بعد التخيير . (٣٥١/٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨

م ١٤١٧

٣٣ - لزومه .

ر : ٣٢ - تحقق تمامه بالتفرق أو اختيار أحدهما امضاء .

٣٤ - التنازع في الثمن أو قيا يبطله .

إذا اختلف المتبايعان ، فقال أحدهما : ابتعته بنقد ، وقال الآخر : بل بنسيئة ، أو قال أحدهما : بكذا ، وقال =

= الآخر: بل أكثر ، أو قال أحدهما: بعرض آخر أو بعين ،
أو قال أحدهما : بدنانير ، وقال الآخر : بل بدرهم ، أو قال
أحدهما : بصفة كذا وذكر ما يبطل به البيع ، وقال الآخر :
بل بيعاً صحيحاً ، فإن كان في قول أحدهما إقراراً للآخر بزيادة
إقراراً صحيحاً : أُلزِمَ ما أقرَّ به ولا بد ، فإن كانت السلعة
بيد البائع والتمنُّ بيد المشتري فهنا كل واحدٍ منها مُدعى
عليه ؛ فيُطْلَفُ البائع : بالله ما بعته منه بكذا ولا بما يذكر ،
وَيُجْلَفُ المشتري : بالله ما باعها مني بما يذكر ولا كما يذكر ،
ويبرأ كل واحدٍ منها من طلب الآخر ، ويبطل ما ذكرنا
من البيع . (٨ / ٣٦٧ م ١٤٢٠)

٣٥ - التنازع في علمه .

(لو تنازع المتبايعان ، فقال أحدهما : تفرقتنا وتمَّ البيع ،
أو خيرتني أو خيرتُك فاخترت أو اختوت تمام البيع ،
وقال الآخر : بل ما تفرقتنا حتى فسخت ، وما خيرتني ولا
خيرتُك ، أو أقرَّ بالتخيير وقال : فلم أختارنا أو أبيت تمام
البيع ، فإن كانت السلعة المبيعة معروفةً للبائع ببيئته ، أو
بعلم الحاكم ، أو كانت غير معروفة إلا أنها في يده والتمنُّ عند
المشتري ؛ فإن القول في كل هذا قولٌ مبطلٌ للبيع منها مع
يمينه ، فإن كانت السلعة في يد المشتري وهي غير معروفة للبائع
وكان التمنُّ عند البائع : فالقول قولٌ مصححٌ للبيع منها مع
يمينه ، فلو كانت السلعة والتمنُّ معاً في يد أحدهما : فالقول

قوله مع يمينه . (٨ / ٣٦٧ م ١٤٢٠)

يسع ٣٦ - التفريق بالأبدان فيه .

(فان تبايعا في بيت ، فخرج أحدهما عن البيت ، او دخل حَنِيَّةً في البيت : فقد تفرقا وتمَّ البيعُ ، أو تبايعا في حَنِيَّةٍ فخرج أحدهم إلى البيت فقد تفرقا وتمَّ البيعُ ، فلو تبايعا في صحن دار فدخل أحدهما البيت فقد تفرقا وتمَّ البيعُ ، فلو تبايعا في دارٍ أو خُصٍّ ، فخرج أحدهما إلى الطريق ، أو تبايعا في طريق ، فدخل أحدهما داراً أو خُصّاً : فقد تفرقا وتمَّ البيعُ .

فإن تبايعا في سفينة ، فدخل أحدهما البليغ أو الخزانة أو مضى إلى الصندوق أو صعد الصاري : فقد تفرقا وتمَّ البيعُ . وكذلك لو تبايعا في أحد هذه المواضع فخرج أحدهما إلى السفينة فقد تمَّ البيعُ إذ تفرقا . فإن تبايعا في دكان ، فزال أحدهما إلى دكان آخر ، أو خرج إلى الطريق : فقد تمَّ البيعُ وتفرقا .

فلو تبايعا في سفر أو في فضاء : فانها لا يتفرقان إلا بأن يصير بينهما حاجز يُسَمَّى تفريقاً في اللغة ، أو بأن يغيب عن بَصَرِهِ في الرهقة أو حلف ربه أو خلف شجرة أو في حفرة ، وإنما يَرَأَى ما يُسَمَّى في اللغة تفريقاً فقط .) ٣٦٦/٨ م ١٤١٩

٣٧ - حكم القدرة على تسليم المبيع .

(يبيعُ العبد الآتيقُ حُرِّفَ مكانه أو لم يُعرف : جائزٌ ، وكذلك يبيعُ الجمل الشارد عُرِّفَ مكانه أو لم يُعرف ، وكذلك الشاردُ من سائر الجِوان ومن الطيِّيرِ المتقلَّتِ وغيره إذا صحَّ الملك عليه قبلَ ذلك ؛ وإلا فلا يحلُّ بيعه . وأما كلُّ مالٍ يَمْلِكُ أحدٌ بعدُ : فإنه ليس أحدٌ أولى به من أحد ، فمن باعه =

سج = فلما ذاع ما ليس له فيه حق* . وكذلك لا فرق بين الصيد من السمك ومن الطير ومن النحل ومن ذوات الأربع ، كل* ما مملك من ذلك : فهو مال* من مال مالكه بلا خلاف من أحد ، فمن ادعى سقوط الملك عنه بتوحيشه أو برجوعه إلى النهر أو البحر : فقد قال الباطل* ، والتسليم* : لا يلزم ، وليس هذا غرراً . (٣٨٨/٨ - ٣٨٩ م ١٤٢١ مكرر .

٣٨ - تسليم البديلين وامساك احدهما لتبض الآخر ، وحكم الهلاك حال الإمساك .

(يجوز للبائع إمساك سلعة حتى ينتصف من ثمنها إن كان حائلاً ، وإلا فليس له ذلك ، ومن باع شيئاً فقال المشتري : لا أدفع الثمن حتى أقبض ما ابتعت* ، وقال البائع : لا أدفع حتى أقبض : أجبروا معاً على دفع المبيع والثمن معاً ، فإن أبى المشتري أن يدفع الثمن مع قبضه لا اشترى ، وقال : لا أدفع الثمن إلا بعد أن أقبض ما اشتريت : فللبائع أن يجبس ما باع حتى ينتصف ويُنصف معاً .

فإن تلف عنده من غير تعدٍ منه فهو من مصيبة المشتري ، وعليه دفع الثمن ، ولا ضمان على البائع فيما هلك عنده من غير تعديه ، إلا أن يكون في بعض ما حبس وفاء بالثمن ، فإنه يضمن ما زاد على هذا المقدار ، فإن قال البائع : لا أدفع إلا بعد قبض الثمن ، ودعاه المشتري إلى أن يقبض ويدفع معاً ، فأبى : فهو ههنا ضامن* . (١٠٠/٨ م ١٢١٧ و ٤٠٨/٨ م ١٤٣٩ و ٤٠٩/٨ م ١٤٤٠

يسع ٣٩ - تحقق قبض المبيع .

(من ابتاع شيئاً أي شيء كان ، مما يحل بيعه ، حاش القمع : فلا يحل له أن يبيعه حتى يقبضه ، وقبضه له هو أن يطلّق يده عليه بألا يحال بينه وبينه ، فإن لم يحل بينه وبينه 'مدة' ما قلت أو كثرت ، ثم حل بينه وبينه بفصب أو غيره : حلّ له بيعه ، لأنه قد قبضه ، وله أن يهبه وأن يؤاجر به وأن يصدقه وان يقرضه وان يسّله وأن يتصدق به قبل أن يقبضه ، وقبل ان تطلق يده عليه .

فإن ملك شيئاً ما أي شيء كان ، مما يحل بيعه ، بغير البيع لكن عيوان أو هبة أو قرض أو صداق أو صدقة أو سكم أو أوّس أو غير ذلك : جاز له بيعه قبل أن يقبضه ، وأن يتصرف فيه بالإعارة والهبة والصدقة حاش القمع .

١٥٠٨ م ٥١٨/٨

٤٠ - بيع الملامسة والمنازمة .

(الملامسة : أن يقول الرجل : أبيعك ثوبي هذا بثوبك ، ولا ينتظر واحد منهما إلى ثوب الآخر . والمنازمة : أن يقول : أنبذ ماعمي وقنيد ماعمك ليشترى أحدهما من الآخر ، ولا يدوي كل واحد منهما كم مع الآخر ، ونحو من هذا . وقدهنى رسول الله ﷺ عنها ، فيها : حرام بلاك ١٠) ٣٤٠/٨ م ١٤١١

٤١ - المراجعة فيه .

(لا يحل بيع على أن ترجعي الدينار درهمي ، ولا على أني =

يسع = أوبع مملك فيه كذا وكذا درهم، فإن وقع : فهو مفسوخ أبداً . فلو تعاقدنا دون هذا الشرط لكن أخبره البائع بأنه اشتري السلعة بكذا وكذا ، وأنه لا يبيع منه فيها إلا كذا وكذا : فقد وقع البيع صحيحاً . فإن وجده قد كذب فيما قال : لم يضر ذلك البيع شيئاً ، ولا رجوع له بشيء أصلاً ، إلا من عيب فيه ، أو غبن ظاهر كسائر البيوع ، والكاذب : آثم في كذبه فقط . (١٤/٩ م ١٥١٥)

٤٢ - الكذب في المراجعة .

ر : ٤١ - المراجعة فيه .

٤٣ - المزايدة والمناقصة فيه .

ر : ٤٤ - التنجش فيه وحكمه .

٤٥ - السوم أو البيع على سوم الغير أو بيعه والمزايدة فيه

٤٦ - التنجش فيه وحكمه .

(ولا يحمل التجش ، وهو : أن يريد البيع فينتدب إنساناً للمزايدة في البيع وهو لا يريد الشراء ، لكن ليفتر غيره فيزيد زيادته ، فهذا بيع إذا وقع زيادة على القيمة : فله المشتري الخيار ، ولما العاصي والمنهي هو التجش ، وكذلك رضى البائع إذا رضى بذلك . ولا يجوز أن يفسخ بيع صحيح بفساد شيء)

غيره . (٤٤/٨ م ١٤٦٦)

٤٧ - السوم أو البيع على سوم الغير أو بيعه ، والمزايدة فيه .

(ولا يحمل لأحد أن يسوم على سوم آخر ، ولا أن =

بيع

= يبيع على بيعه ، المسلم والذمي : سواء ، فإن قُبل :
 فالبيع مفسوخ ، فإن وقف سلعته لطلب الزيادة أو قصد
 الشراء من باعه ، لامن إنسان بعينه لكن "مخاطا لنفسه" جازت
 الزيادة حينئذ ، هذا إذا لم يتبدل بـسوم آخر ، فإن بدأ
 بمساومة إنسان بعينه ، فلم يزد المشتري على أقل من القيمة ،
 ووقف على ذلك : فلفغيره أن يُبلغه إلى القيمة وأكثر ، وكذلك
 لو طلب البائع أكثر من القيمة ولم يُجِبْ إلى القيمة أصلا : فلفغيره
 حينئذ أن يعرض على المشتري سلعته بقيمتها وبأقل .)
 ١٤٤٧/٨ م ١٤٦٥

٤٦ - حكم الفاسد منه .

(كل من باع بيعاً فاسداً فهو باطل ، ولا يملكه المشتري ،
 وهو باقٍ على ملك البائع ، وهو مضمونٌ على المشتري ، إن
 قبضه ، ضمان الفصب سواء سواء ، والثمن مضمونٌ على
 البائع ، إن قبضه ، ولا يصححه طولُ الزمان ، ولا تغيرُ
 الأسواق ، ولا فساد السلعة ، ولا ذهابها ، ولا موت المتبايعين
 أصلاً .) ١٤٤٦/٨ م ١٤٤٦

٤٧ - حكم البيعتين في بيعة .

(ولا يحل بيعتان في بيعة ، مثل أبيعك سلعتي بدينارين على
 أن تعطيني بالدينارين كذا وكذا درهماً ، ومثل : أبيعك سلعتي
 هذه بدينارين نقداً أو بثلاثة نسيتاً ، فهذا كله : حرامٌ مفسوخٌ
 أبداً ، محكومٌ فيه بحكم الفصب .) ١٥/٩ م ١٥١٧

٤٨ - حكم القس والغديعة فيه .

(والقِسُّ والغديعةُ يُردُّ منهما البيعُ .) ١٤٢١ م ٣٩١/٨

٤٩ - للقين فيه .

(لا يحل بيعُ شيءٍ بأكثر مما يساوي ولا بأقل ، إذا اشترط البائعُ أو المشتري السلامة إلا بموافقتها معاً بمقدار القين في ذلك ووضاها به ، فإن اشترط أحدهما السلامة ، ووقع البيع كما ذكرنا ، ولم يعلم قدر القين . أرَّ عليه غيرُ المقبون منها ولم يعلمه المقبون : فهو بيع باطل مردود مفسوخ أبداً . فإن لم يشترط السلامة ولا أحدهما ، ثم وجد غبن على أحدهما ، ولم يكن علم به : فلهنضون إنقاذُ البيع أو ردُّه . فإن فات المبيعُ : وجع المقبون منها بقدر القين .) ١٤٦٢ م ٤٣٩/٨ و ٤٤٢/٨
١٥٧٢ م ٧٠/٩ و ١٤٦٣ م

٥٠ - جهالة المبيع .

(لا يجوز بيع شيء لا يدري بائعه ما هو ، وإن دراه المشتري ، ولا ما لا يدري المشتري ما هو وإن دراه البائع ، ولا ما جهلاه جميعاً . ولا يجوز البيع إلا حتى يعلم البائع والمشتري ما هو ويريه جميعاً ، أو يوصف لها عن صفة من رآه وعلمه . ولا يجوز بيع نصف هذه الدار ولا هذا الثوب ، أو هذه الحبة من هذه الجهة . وكذلك ثلثها أو ربعها أو نحو ذلك ، فلو علم منتهى كل ذلك : جاز ، لأنه ، ما لم يُعلم ، بيعٌ مجبولٌ .) ١٤٦١ م ٤٣٩/٨

بيع

٥١ - حكم البيع على الوصف .

(وجائز : بيع الثوب الواحد المطوي ، أو في جرابه ،
أو الثياب الكثيرة ، وكذلك : إذا وُصف كل ذلك ، فإن
وُجد كل ذلك كما وُصف : فالبيع لازم ، وإلا فالبيع
باطل .) ٣٤٤/٨ م ١٤١٤

٥٢ - خيار الرؤية فيه .

(يجوز بيع الغائب ، ويجوز التقدير فيه ، ويلزم البيع إذا
وُجد على الصفة التي وقع البيع عليها بلا خيار في ذلك . فإن
وجد مشتري السلعة الغائبة ما اشترى كما وُصف له ، فالبيع : له
لازم ، وإن وجدته بخلاف ذلك فلا بيع بينها إلا بتجديد صفة
أخرى يرضاها جميعاً .) ٣٣٧/٨ م ١٤١١ و ٣٤١/٨ م
١٤١٢

٥٣ - حكمه في الغائب المجهول .

(إن بيع شيء من الغائبات بغير صفة ، ولم يكن مما عرفه
البائع لا برؤية ولا بصفة من رأى ما باعه ، ولا بما عرفه المشتري
برؤية أو بصفة من يصدق فالبيع : فاسد مفسوخ أبداً ، لا خيار
في جوازه أصلاً ، وهذا عين الضرر ، ولا يمكن وقوع
التراضي عليه .

ونحن نجيز بيع الحسب بعد اشتداده كما هو في أحكامه
بأحكامه ، وبيع الكلب حديثاً ومذبوحاً كانه لحم مع جلده ،
وبيع الشاة بما في ضرعها من اللبن ، وبيع التوى مع التمر ، =

يسع = لانه كله ظاهرٌ مرئيٌ، ولا يحل بيعه دون أكامه، ولا يسع
الدهن دون الجلد ، ولا النوى دون التمر ، ولا اللبن دون
الشاة كذلك (٣٤٣/٨ - ٣٤٣ م ١٤١٣)

٥٤ - حكمه في المغيبات مع ما عليها .

(يسعُ المسك في نافعته مع النافعة ، والنوى في التمر مع
التمر ، وما في داخل البيض مع البيض ، والجوز واللوز
والفستق والصنوبر والبوط والقسط وكل ذي قشر مع قشره
كان عليه قشران أو واحد ، والعسل مع الشمع في شحمه ، والشاة
المذبوحة في جلدها ، جائرٌ : كل ذلك .
وهكذا كل ما خلقه الله تعالى كما هو ، بما يكون ما في داخله بعضاً
له ، وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت ، والسمن بما فيه من
الدهن ، والإناث بما في ضروعها من اللبن ، والبُرء والعدس في
أكامه مع الأكام وفي سنبله مع السنبل ، كل ذلك : جائرٌ .
ومن ذلك : يسعُ الحامل بحملها إذا كانت حاملاً من غير سيدها ،
فيصفاً بحملها : جائرٌ كما هو ما لم تفضعه .

ولا يحل يسعُ شيء مغيب في غيره بما غيبه الناس إذا كان
بما لم يره أحد ، لا مع وعائه ولا دونه ، فإن كان بما قد روي
جاء بيعه على الصفة ، كالسمن والسمن في ظرفه ، واللبن كذلك
والبر في وعائه وغير ذلك كله ، والجوز والبصل والكُرّات
والسليم والفجل قبل أن يقطع ، وما تركس المرء وضعه في
الشيء : لا يدخل حكم أحدهما في الآخر ، فمن باع أرضاً فيها =

يسع = بذر مزروع ونوى مفروس ظهراً أو لم يظهره، فكل ذلك
لبائع، ولا يدخل في البيع. (٣٩٢/٨ م ١٤٢٢ و ٣٩٣/٨ م
١٤٢٣ و ٣٩٤/٨ م ١٤٢٤ و ٤٠٨/٨ م ١٤٣٦)

٥٥ - حكمه في المقيبات دون ما عليها .

(لا يحل بيع شيء من المقيبات كلها دون ما عليها أصلاً ،
كالتوى قبل إخراجها دون ما عليه ، والمسك دون النافعة ،
والبيض دون القشر ، وحب الجوز واللوز والفسق والصنوبر
والبلوط والقسطل والجملوز وكل ذي قشر دون قشره قبل
إخراجه ، ولا يبيع المثل دون شحمه كذلك ، ولا لحم شاة
مذبوحة دون جلدها قبل سلخها ، ولا يبيع زيت دون الزيتون
قبل عصره ، ولا يبيع شيء من الأدهان دون ما هو فيه ، ولا
حب البر دون أكمامه ، ولا يبيع ممن من لبن قبل إخراجه ،
ولا يبيع لبن قبل حلبه ، ولا يبيع الجزر والبصل والكراث
والقفل قبل قلعها مع الأرض ولا دونها ، لأن كل ذلك :
يسع غرو .) (٣٩٤/٨ م ١٤٢٥)

٥٦ - فروز المقيبات أو ما عليها .

(من باع الظاهر دون المغيّب ، أو باع مغيّباً يحوز بيعه
بصفة ، كالصوف في الفراش والثوب في الجراب ، فإنه إن
كان المكان لبائع : فعليه تمكين المشتري من أخذ ما اشترى
ولا بد ؛ وإلا كان غاصباً ، وعلى المشتري لئالة ماله عن مكان
غيره ؛ وإلا كان غاصباً للمكان . فإن كان المكان للمشتري :
فعلى البائع تزاع ماله عن مكان غيره ؛ وإلا كان ظالماً . فان =

بيع

= كان المكان لها، فأبشها أراد تمجيد انتفاعه بتناعه فعليه أخذه،
ولا يجوز الآخر على ما لا يريد تمجيد من أخذ متاعه . فلو أن
كان المكان لغيرهما: فعليه جميعاً أن ينزع كل واحد منها ماله
عن مكان غيره ، وإلا فهو ظالم . (٨/٤٠٢ م ١٤٢٧

٥٧ - حكمه في الظاهر دون المقتب فيه .

(أما بيع الظاهر دون المقتب فيها : فحلال ، إلا أن يمنع
من شيء منه نص فباطل بيع الثمرة واستثناء نواها ، وبيع
الشمع دون العسل الذي فيه ، وبيع الأرض دون ما فيها من
بذر أو خضراوات مُقْتَبَةٍ أو ظاهرة ، والحيوان اللبون دون
لبنه الذي اجتمع في ضروعه ، ولا يحل استثناء لبن لم يحدث
بعده ولا اجتمع في ضروعه . ويجوز بيع الحامل دون حملها ،
تفخ فيه الروح أو لم يُنفخ .

ولا يحل بيع حيوان واستثناء عضو منه ، ويجوز بيع
عصاة الزيتون دون الدهن قبل عصره ، ولا يحل بيع جلد
حيوان حي دون لحمه ، ولا دون عضو مسمى منه أصلاً ،
ولا يجوز بيع تخيض لبن قبل أن يُمنض ، ولا المباش قبل
أن يخرج

وأما الصِّلُ والصوفُ والوبرُ والشعرُ وقرنُ الأيل
وكل ما يزيل الحيوان بغير مثله ولا تعذيب ، فكما قدمنا
أنه مال لبائعه ، يبيع من ماله ما شاء ويمسك ما شاء ، إلا أن
يكون في ذلك إضاعة مالٍ أو مثله بغيره أو إضرار به :

فلا يحل (٨/٣٩٨ م ١٤٢٦

يسع ٥٨ - حكمه على الرقم أو على التغير بالرقم .

(لا يجوز البيع على الرقم ، ولا أن يَعرَّ أحدًا بما يرقم على سلعة ، لكن يسومُ ويبين الزيادة التي يطلب على قبة ما يبيع ، ويقول : إن طابت نفسك بهذا وإلا فدَّعْ .) ١٥/٩

١٥١٦م

٥٩ - الجاهالة والعلم في المبيع جملة .

(لا يحل بيع جملة بمجموعة القدر على أن كل صاع منها بدرم ، أو كل وطن منها بدرم ، أو كل ذراع منها بدرم ، وهكذا في جميع المقادير والأعداد ، فإن علما جميعا مقدار ما فيها من العدد أو الكيل أو الوزن أو الذرع ، وعلما قدر الثمن الواجب في ذلك : جاز ، فإن بيعت الجملة كما هي ولا مزيد فهو : جائز . وكذلك لو بيعت جملة على أن فيها كذا وكذا من الكيل أو من الوزن أو من الذرع أو من العدد فهو : جائز ، فإن وجدت كذلك : صح البيع ، وإلا فهو مردود ، فمن اشترى عدلا على أن فيه عدداً مسمى من الثياب أو بما يوزن أو بما يكال ، فوجد أقل أو أكثر : فالصفة كلها مفسوخة أبداً .) ٢٠/٩

١٥٢٦م و ٧٤/٩م ١٥٨٨م

٦٠ - حكم المبيع إذا كان جملة فاستثنى منها .

(لا يحل بيع المرء جملة بمجموعة إلا كيلاً مسمى منها ، أو إلا وزناً مسمى منها ، أو إلا عدداً مسمى منها أي شيء كان . وكذلك لا يحل أن يبيع هذا الثوب أو هذه الحشبة إلا كترعاً =

بيع

= مسمى منها، ولا بيع الثمرة بعد طيبها واستثناء مكية مسماة
منها، أو وزن مسمى منها أو عدد مسمى منها، ولا بيع نخل
من أصولها أو ثمرتها على أن يستثنى منها غلة بغير عينها، لكن
يختارها المشتري، هذا كله : حرام مفسوخ أبداً .

ولما الحلال في ذلك أن يستثنى من الجملة إن شاء أي جملة
كانت حيواناً أو غيره، أو من الثمرة، نصف كل ذلك مُشاعاً
أو أكثر أو أقل، جزءاً منسوباً مُشاعاً في الجميع، أو يبيع
جزءاً كذلك من الجملة مُشاعاً، أو يستثنى منها عيناً معينة
مَحْزُوزة، كثرت أم قلت، أو يبيع منها عيناً معينة مَحْزُوزة،
كثرت أم قلت . (١٣١/٨ م ١٤٥٩)

٦١ - حكمه في بعض العين أو تأييدها .

(يبيع السيف : دون غمده : جائز ، وبيع الغمد دون
النصل : جائز ، وبيع الحلية دونها جائز ، وبيع نصفها
مُشاعاً أو ثلثها أو عُشرها أو شيء منها بعينه ، كل ذلك :
جائز ، وكذلك يبيع قطعة من ثوب أو من خشة معينة
محدودة : جائز ، وبيع حَلَقَةُ الخاتم دون القَصْ : جائز ؛
وقلع القَصْ حينئذ على البائع ، وبيع القَصْ دون الحلقة :
جائز ؛ وقلع القَصْ حينئذ على المشتري ، وهكذا . (٤٠٨/٨ م

١٤٣٧ و ٤٠٨/٨ م ١٤٣٨)

٦٢ - كونه في غير معين من جملة .

(لا يحل بيع شيء غير معين من جملة مجتمعة ، لا بعدد
ولا بوزن ولا بكيل ، كمن باع رطلا أو قنيزاً من هذه الجملة

بيع

= من التمر أو الدقيق ، ولما تجب أولاً المساومة ، فإذا تراضيا :
 كال أو وزن أو ذرع أو عد ، فإذا تم ذلك تعاقد البيع على
 تلك العين المكيلة أو الموزونة أو المذروعة أو المعدودة ، فلو
 تعاقد البيع قبل ما ذكرنا من الكيل أو الوزن أو العد أو
 الذرع : لم يكن بيعا وليس بشيء . (٤٧٩/٨ م ١٤٥٨)

٦٣ - مؤونة فوز الثمن أو المبيع وتسليمه .

(من باع ثمرا دون نواها ، فأخذ الثمرة وتخليصها من النواة :
 على المشتري ، وهكذا القول في نافعة المسك والظروف دون
 مافها ، وأما من باع الأرض دون البذر أو دون الزرع أو
 دون الشجر أو دون البناء ، فالحصاد : على الذي له الزرع ،
 والقلع : على الذي له الشجر والبناء ، والقطع أيضا : عليه .
 ومن باع صوفا أو وبراً أو شعراً على الحيوان ، فالجزء : على
 الذي له الصوف والشعر والوبر .

ومن باع ساوية خشب أو حجر في بناء ، فعلى المشتري
 قلع ذلك بالطرف ما يقدر عليه من التدعيم لما حول الساوية من
 البناء وهدم ما حوالىها مما لا بد له من هدمه ، ولا شيء عليه
 في ذلك ، فإن تعدى : ضمن . ومن اشترى خابية في بيت
 فعليه : إخراجها ، وله أن يهدم من باب البيت ما لا بد له من
 هدمه لإخراج الخابية ، ولا ضمان عليه في ذلك .

ومن كان لآخر عنه حق من بيع أو سلم أو غير ذلك
 من جميع الوجوه بكيل أو وزن أو ذرع ، فالوزن
 والكيل والذرع : على الذي عليه الحق ومن كان عليه دنانير =

بيع = أو دراهم أو شيء بصفة من سلم أو حذاق أو لإجارة أو كتابة أو غير ذلك ، فالتقليب : على الذي عليه الحق .
١٤٢٧ م ٤٠٣/٨ و ٤٠٤/٨ م ١٤٢٨ و ٨١/٩ م ١٥٩١

٦٤ - كونه 'جُزَافاً' .

(من باع شيئاً 'جُزَافاً' ، يعلم كيله أو وزنه أو ذرعه أو عدده ، ولم يُعرف المشتري بذلك : فهو جائزٌ لا كراهية فيه ، لأنه لم يأت عن هذا البيع نهى في نصٍّ ، ولا فيه غبنٌ ولا خديعة . ويبع الحيتان الكبير أو الصغار ، أو الأترج الكبير أو الصغار ، أو الدلاء أو الثياب أو الخشب أو الحيوان أو غير ذلك 'جُزَافاً' . حلالٌ ولا كراهية فيه ، ولم يأت تفصيلٌ بتحريمه) ٣٠/٩ م ١٥٤٣ و ٣٠/٩ م ١٥٤٤
ر : ٥٩ - الجهة والعلم في بيع الجملة .

٦٥ - بيع أحد الثقلين بمثله .

(يباع الذهب بالذهب ، سواء كان دقائير أو حليّاً أو سبائك أو تبرأ ، وزناً بوزن ، عينا بعين ، يداً بيد ، لا يجل التفاضل في ذلك أصلاً ، ولا التأخير طرقة عين لا يباع ولا سلماً ولا تجوز 'برادة' أحدهما بمثلها من نوعها كيلاً أصلاً ، لكن بوزن ولا بد ، ولا ينال في كان أحد الذهبين أجود من الآخر بطبعه أو مثله ، وكذلك في الفضة - يَنْزِلُ -) ٤٩٣/٨ م ١٤٨٥

٦٦ - بيع أحد التقدين بالآخر .

(جائز : يبيع الذهب بالفضة ، سواء في ذلك الدنانير بالدرام أو بالحلبي أو بالنقار ، والدرام بحلي الذهب وسبائكته وقبره ، والحلي من الفضة بحلي الذهب وسبائكته ، وسبائك الذهب وقبره بنقار الفضة ، يدأ بيد ولا بد ، عيناً بعين ولا بد ، متفاضلين ومثاليين ، وزناً بوزن ، وجزافاً بجزاف ، ووزناً بجزاف ، في كل ذلك ، لا نحاش شيئاً ، ولا يجوز التأخير في ذلك طرفة عين ، لا في بيع ولا في تسلّم .) ١٤٨٥ م ١٩٣/٨

٦٧ - بيع أحد التقدين بمال ربيوي .

(جائز : يبيع القمح والشعير والنسر والملح بالذهب أو الفضة ، يدأ بيد ، ونسيئة ، وجائز تسليم الذهب أو الفضة بالأصناف التي ذكرنا .) ١٤٨٦ م ٢٩٤/٨

٦٨ - التبايع بالتقدين المغشوشين .

(إن تبايع اثنان دراهم مغشوشة قد ظهر الغش فيها ، بدراهم مغشوشة قد ظهر الغش فيها : فهو جائز ، إذا تفاقدا البيع على أن الصغر الذي في هذه بالفضة التي في تلك والفضة التي في هذه بالصغر الذي في تلك ، فهذا جائز حلال ، سواء تبايعا ذلك متفاضلاً ، أو مثلاً ، أو جزافاً بعلوم ، أو جزافاً بجزاف . وكل لك إذا تبايعا دنانير مغشوشة قد ظهر الغش في كليهما على هذه الصفة ، فإن تبايعا ذهب هذه بفضة =

يسع = تلك وذهب تلك بفضة هذه : فهذا أيضاً حلال ، مثائلاً ، ومتفاضلاً ، وجزأفاً ، تقدأولاً وبدئاً . (٥٠١/٨ م ١٤٩٠)

٦٩ - شراء ما باع من التلدين بها .

(من باع من آخر دنانير بدراهم ، فليأتم البيع بينهما بالتفريق أو التخيير ، اشترى منه أو من غيره بتلك الدراهم دنانير تلك أو غيرها أقل أو أكثر ، فكل ذلك : حلال ، ما لم يكن عن شرط .) (٥١٢/٨ م ١٥٠٠)

٧٠ - بدلُ الدراهم بأوزن منها .

(لا يحل بدلُ الدراهم بأوزن منها ، لا بالمعروف ولا بغيره .) (٥١٤/٨ م ١٥٠٢)

٧١ - البيع بدینار إلا درهماً .

(لا يحل بيعُ بدینار إلا درهماً ، فإن وقع فهو : باطلٌ مفسوخٌ .) (٥١٤/٨ م ١٥٠٥)

٧٢ - بيع آنية الذهب والفضة .

رَ : آنية ٧ - كسرهما وبیمها إذا كانت من ذهب أو فضة .

٧٣ - حكمه في تراب الصاعة وتراب المعادن .

(لا يحل بيع تراب الصاعة أصلاً بوجه من الوجوه ، وهو غررٌ . وأما تراب المعادن ، فما كان منه معدن ذهب : فلا =

= يحمل بيعه البتة بوجه من الوجوه، فلو كان الذهب الذي فيه مرئياً
كله 'مخاطاً' به : جاز بيعه بما يجوز به بيع الذهب، وما كان منه
تراب معدن فضة : جاز بيعه بدراهم وبذهب، نقداً وإلى أجل
وإلى غير أجل، وبالعرض نقداً، وجاز السلم فيه، وكذلك
تراب سائر المعادن . (١٤٠١/٨ م ١٤٢٩)

٧٤ - يسع الرّبويّ بخلط منه وغيره .

(إن كان مع الذهب شيء غيره، أي شيء كان من فضة
أو غيرها، مزوج به، أو مضاف فيه، أو مجموع إليه، في
دنانير أو غيرها : لم يحمل بيعه، مع ذلك الشيء ولا دونه،
بذهب أصلاً، لا بأكثر من وزنه ولا بأقل ولا بثله، إلا حتى
يختص الذهب 'وحده' خالصاً، وكذلك إن كان مع الفضة شيء
غيرها : لا يحمل بيعها بفضة أصلاً، حتى تختص الفضة وحدها،
سواء في كل ما ذكرنا : السيف 'المهشي'، والخاتم فيه الفص،
والخاتمي فيه الفصوص، أو النضة 'الذهبية' أو الدراهم فيها
خلط ما .

وكذلك إن كان في القمح شيء من غيره مخلوط به بقمح
صافٍ أصلاً وكذلك القول في الشعير فيه شيء غيره، فلا يحمل
بيعه بشعير مخضٍ، وفي التمر يكون معه غيره : يتبر مخضٍ
وكذلك القول في الملح يكون فيه أو معه شيء غيره : يبلع
صافٍ . وإنما هذا كله إذا ظهر أثر الخلط في شيء ما ذكرنا،
وأما ما لم يؤثر ولا ظهر له فيه عين ولا نظير أيضاً : فعكسه
حكم المحض . (٤٩٤/٨ م ١٤٨٨)

٧٥ - بيع الربوي بمخيط من غيره .

(إن كان ذهب وشيء آخر غير الفضة معه أو مركباً فيه : جاز بيعه كما هو مع ما هو معه ودونه بالدرهم بدأ بيد ، ولا يجوز نسيئة . وكذلك الفضة معها شيء آخر غير الذهب أو مركباً فيها أو هي فيه : جاز بيعها مع ما هي معه أو دونه بالدينار بدأ بيد ، ولا يجوز نسيئة .

وكذلك القمح معه تمر أو ملح أو شيء آخر : فجائز بيعه مع الآخر أو دونه بشعير بدأ بيد ، ولا يجوز نسيئة . وكذلك الشعير معه تمر أو ملح أو غير ذلك : فجائز بيعه وما معه أو دونه بقمح نقداً لأنسيئة . وكذلك التمر معه شعير أو ملح أو غير ذلك : فجائز بيعه معه أو دونه بقمح نقداً لأنسيئة وكذلك الملح معه قمح أو شعير أو غير ذلك : فجائز بيعه بالتمر نقداً لأنسيئة . (٨ / ٥٠٠ م ١٤٨٩)

٧٦ - حكمه في المال الربوي الواحد .

(لا يحل أن يباع قمح بقمح إلا مثلاً بمثل ، كيلاً بكيل ، بدأ بيد ، عتاً بعين ، ولا يحل أن يباع شعير بشعير إلا كذلك ، ولا يحل أن يباع تمر بتمر إلا كذلك ، ولا يحل أن يباع ملح بملح إلا كذلك ، وسواء معدنيته أو ما ينقد منه من الماء ، كل ذلك لا يباع بعضه ببعض إلا كما ذكرنا . وكذلك أصناف القمح فهي كلها قمح ، الأعلى والأدنى والأوسط سواء فيها قلنا ، وكذلك أقسام الشعير ، وكذلك أقسام التمر . فإن تأخر قبض أحد العينين فهو رباً حرام مفسوخ أبداً ، =

بيع

محكوم فيه بحكم القصب ، سواء تأخر طريقة عين أو أكثر ،
والكثير والقليل من كل مذكروا سواء فيا وصفنا ، ولا يحل
شيء مما ذكرنا من نوعه وزنا بوزن ، ولا وزنا بكيل ، ولا
جزافا بجزاف ، ولا جزافا بكيل ، ولا جزافا بوزن .

ومن الحلال المحض : بيع 'مدتين من تمر أحدهما جيد غاية
والآخر رديء غاية' : بدين من تمر أجود منها أو أدنى منها
أو دون الجيد منها وفوق الرديء منها أو مثل أحدهما ، كل
ذلك سواء ، وكل ذلك : جائز . وكذلك القول في دنانير
بدنانير ، وفي دراهم بدرام ، وفي قح بقح ، وفي شعير بشعير ،
وفي ملح بملح . (٤٨٩/٨ م ١٤٨٣ و ٥١١/٨ م ١٤٩٨)

٧٧ - كونه بين اثنين من الأصناف الربوية .

(بيع كل صنف من القمح أو الشعير أو التمر أو الملح
بالأصناف الأحر ، متفاضلاً ومثائلاً وجزافاً ، وزناً وكيلاً
وكيفاً شئت ، إذا كان بدأ بيد ، ولا يجوز في ذلك التأخير
طريقة عين ، لافي بيع ولا في سلم .) (٤٨٩/٨ م ١٤٨٤)

٧٨ - بيع الربوي بما يشتق منه وما في حكمه .

(جائز بيع القمح بدقيقه وسويقه ومخبزه ، ودقيق القمح
بدقيقه وسويقه ومخبزه ، وسويقه بسويقه ومخبزه ، ومخبز القمح
بمخبزه ، متفاضلاً كل ذلك ومثائلاً وجزافاً ، والزيتون بالزيت
والزيتون ، والزيت بالزيت ، والغلب بالغلب وبالعصير وبخل
الغلب ، والزبيب بالحل ، يبدأ بيد ، وأن يُلصم كل مذكرونا =

بيع

= بعضه في بعض. وكذلك دقيق الشعير بالقمح والشعير وبدقيق الشعير ومجيزه ، والتين ، والزبيب ، والأرز بالأرز ، كيف شئت متفاضلا ومتائلا ، ويُسلم بعضه في بعض ، ولا وبالبتة ولا حرام إلا في الأصناف الستة .

وفي العنب بالزبيب كيلا ، ويجوز وزنا ، كيف شئت . وفي الزرع للقائم بالقمح كيلا ، فإن كان الزرع ليس قحاً ولا شعيراً ولا سنبلاً : فقد جاز بيعه بالشعير كيلا ، وبكل شيء ماعدا القمح كيلاً ، وكل شيء ماعدا ماورد به النص من السنة بالمتع منه لاشتمه في شيء منه ، كالبن بالبن ، والجبن بالسمن .

١٤٩١ م ٥٠١/٨ و ٥٠٦/٨ م ١٤٩٣

٧٩ - المساومة والتواعد في بيع الأموال الربوية بعضها ببعض

(التواعد في بيع الذهب بالذهب أو بالفضة ، وفي بيع الفضة بالفضة وسائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض : جائز ، تبايعا بعد ذلك أو لم يتبايعا ، لأن التواعد ليس بيعاً ، وكذلك المساومة أيضا : جائزة ، تبايعا أو لم يتبايعا .) ٥١٣/٨ م ١٥٠١

٨٠ - حكمه في الماء .

(لايجل بيع الماء بوجه من الوجوه ، لكن من باع حصته من عنصر الماء ومن جزء مسمى منه ، أو باع البئر كلها أو جزءاً مسمى منها ، أو باع الساقية كلها أو الجزء المسمى منها : جاز ذلك ، وكان الماء تبعاً له ، ولا يملك أحد الماء الجاري إلا مادام في ساقية أو نهره ، فإذا فارقها : بطل ملكه عنه ، وصار لمن صار في أرضه .)

بيع

= وهكذا ، فمن اخطر إلى ماء لسقيه أو حاجته ، فالواجب :
أن يعامل على سؤته إليه أو على صبه عنده في إقائه على سبيل
الإجارة فقط ، وكذلك من كان معاشه من الماء ، فالواجب
عليه : أن يعامل على صبه أو جلبه فقط ، ومن ملك بئراً بجفر :
فهو أحق بماثها مادام محتاجاً إليه ، فإن فضل عنه ما لا يحتاج إليه
لم يحل له منعه عن محتاج إليه ، ويجوز على بذله إليه ، ولا يحل له
أخذ عوض عن الماء لا يبيع ولا يغيره ، وكذلك فضل النهر
والساقية ولا فرق . (٢٤٣/٨ م ١٣٥٩ و ٦/٩ م ١٥١١)

٨١ - حكمه في الكلا .

(بيع الكلا : جائز في أرض ، وبعد قلمه) (١٥٦٤ م ٥٤/٩)

٨٢ - حكمه في القصيل والسنبل .

(بيع القصيل قبل أن يُسَنَّبِل : جائز ، وللبائع أن ينطوع
للمشتري بتركه ما شاء إلى أن يرعاه ، أو إلى أن يحصده ، أو إلى
أن يبيع بغير شرط ، وأما بيع القصيل قبل أن يُسَنَّبِل على
القطع : فجائز . فإذا سَنَّبِل الزرع : لم يحل بيعه أصلاً ، لا على
القطع ولا على الترك إلا حتى يشتد ، فإذا اشتد : سَلَّ بيعه
حينئذ ، فإن حصد السنبل وطبياً : لم يحز بيعه أيضاً فإن كان إن
ترك لم يبيع ، ولكن بقصد : جاز بيعه ، ولا يحل بيع جزء
ثانية من القصيل .) (٤٠٤/٨ م ١٤٣٢ و ٤٠٦/٨ م ١٤٣٣
و ٤٠٧/٨ م ١٤٣٤)

٨٣ - أحكام القمح فيه خاصة .

بيع

(القمح بأي وجهٍ ملكه من بيع أو غيره : لا يحل له بيعه حتى يقبضه بأهله لا يحال بينه وبينه ، فإن كان قد اشترى القمح خاصة جزافاً : فلا يحل له بيعه حتى يقبضه كما ذكرنا ، وحتى ينقله ولا بد عن موضعه الذي هو فيه إلى مكان آخر قريب ملاصق أو بعيد . فإن كان اشترى القمح بكيل : لم يحل بيعه حتى يكتاله ، فإذا اكتاله : حل له بيعه وإن لم ينقله عن موضعه ، ولا يحل له تصديق البائع في كيله ، وحتى لو اكتاله البائع لنفسه بحضرة وهو يراه ويشاهده ؛ ولا بد أن يكتاله المشتري لنفسه .

وجائز له في كل ما ذكرنا : أن يهبه ، وأن يُصدق به ، وأن يؤوله به ، وأن يعالجه به ، وأن يتصدق به ، وأن يقرضه : قبل أن يكتاله ، وقبل أن ينقله ، 'جزافاً' اشتراه أو بكيل ، ليست هذه الأحكام في غير القمح أصلاً .) ٥١٨/٨ م ١٥٠٨

٨٤ - حكمه في الزرع التي يوجد بعضها بعد وجود بعض .

(ويجوز بيع ما ظهر من المقاتي وإن كان صغيراً جداً ، ولا يحل بيع ما لم يظهر بعد من المقاتي والياسمين والثور وغير ذلك ، ولا الجزء الثانية من القصيل ، فلو باعه المقتاة بأصولها ، والمروزة بأصوله ، وتطوع له بإبقاء كل ذلك في أرضه بغير شرط : جاز ذلك ، فإذا ملك ما ابتاع كان له كل ما تولد فيه ، ولا يحل له اشتراط إبقاء ذلك في أرضه مدة مسافة أو غير مسافة .) ٤٠٧/٨ م

١٤٣٤ ، ١٤٣٥

بيع ٨٥ - حكمه في الثار مع أصولها أو بدونها .

(من باع نخلاً قد أُثرت : فثمرتها للبائع ، إلا أن يشترطها المبتاع ، والتأخير في النخل هو : أن يشق الطلع ويذو فيه دقيق الفحال ، وأما قبل الإياب فالطلع للمبتاع ، ولا يجوز في ثمره النخل إلا الاشتراط فقط ، وأما البيع فلا ، حتى يصير زهواً ، فإذا أزهى : جاز فيه الاشتراط مع الأصول ، وجاز فيها البيع مع الأصول ودون الأصول ، وليس هذا الحكم إلا في النخل المأبور وحده ، ولو ظهرت ثمره النخل بغير إياب : لم يحل اشتراطها أصلاً .
وأما سائر الثمار ، فإن من باع الأصول وفيها ثمره قد ظهرت أو لم يبد صلاحها فالثمره ضرورة ولا بد : للبائع ، لا يحل بيعها لا مع الأصول ولا دونها ولا اشتراطها أصلاً . ولا يجوز لمشتري الأصول أن يلزم البائع قلع الثمرة أصلاً إلا حتى يبدو صلاحها ، فإذا بدا صلاحها فله أن يلزمه أخذ ما يمكن النفع فيه بوجه ما من الوجوه ، ولا يلزمه أخذ ما لا يمكن الانتفاع به بوجه من الوجوه ، وأما بعد ظهور الطيب في ثمره النخل ، فإنه يجوز فيها الاشتراط إن بيعت الأصول ، ويجوز فيها البيع مع الأصول ودونها .

ومن باع أصول نخل وفيها ثمره قد أُثرت : فلهشتري أن يشترط جميعها إن شاء أو نصفها أو ثلثها أو جزءاً كذلك ثممتي مشاعاً في جميعها أو شيئاً منها معيناً .

ومن باع نخلة أو نخلتين وفيها ثمر قد أُثِر : لم يميز للمبتاع اشتراط ثمرتها أصلاً ، ولا يجوز ذلك إلا في ثلاثة فصاعداً ، ومن باع حصه له مشاعة في نخل ، فإن كان يقع له في حصته منها ، لو =

بيع = قسمت، ثلاثٌ نخلات فصاعداً : جاز للبتاع اشتراطُ الثمرة،
وإلا فلا، والثمرةُ في كل ما قلنا للبائع . (٨/٤٢٤ - ٤٢٦
م ١٤٥٠ - ١٤٥٣

٨٦ - حكمه في أنواع من الثمار في بستان .

(إن كان في حائط أنواع من الثمار ، من الكمثرى والتفاح
والخوخ وسائر الثمار ، فظهر صلاحُ شيء منها من صنف دوت
سائر أصنافه : جاز بيعُ كل ما ظهر من أصناف ثمار ذلك الحائط ،
وإن كان لم يَطْب بعدُ ، إذا بيع كل ذلك صفقة واحدة .
فإن أراد بيعه صفقتين لم يميز بيعُ ما لم يبدُ فيه شيء من الصلاح .
وإن كان بدا صلاحُ ذلك الصنف بعدُ ، حاشاً ثمر النخل والعنب
فقط ، فإنه لا يجوز بيعُ شيء منه لا وحده ولا مع غيره إلا
حتى يُزْمى ثمرُ النخل ، ويبا أَسْوَدُ العنب أو طيبه .)
٨/٤٥٧ م ١٤٧٠

٨٧ - حكمه في ثمر النخل .

(لا يحل بيعُ شيء من ثمر النخل ، من البليح والبُسْر والزَّهْوِ
والمثكث والحلقان والمعو والمعد والتغد والرطب ، بعضُه ببعض
من صنفه أو من صنف آخر منه ، ولا بالثمر ، لا متماثلاً ولا
مختلفاً ، لا نقداً ولا نسيئةً لا في رؤوس النخل ولا موضوعاً
في الأرض .

ويجوز بيعُ الزَّهْوِ والرطب بكل شيء يحل بيعه ، حاشاً
ما ذكرنا ، نقداً وبالدرام والدنانير ، نقداً ونسيئةً ، حاشاً =

يسع

= العرايا في الرطب وحده ، ومعناها : أن يأتي أوان الرطب ويكون قوم يريدون ابتاع الرطب للأكل ، فأبيع لهم أن يبتاعوا رطباً في رؤوس النخل بخرصها ثمراً فبادون خمسة أوسق ، يدفع التمر إلى صاحب الرطب ولا بد ، ولا يحل بتأخير ولا في خمسة أوسق فصاعداً ، ولا بأقل من خرصها ثمراً ولا بأكثر ، فإن وقع بما قلنا أنه لا يجوز : فبيع أبداً وضمن ضمان الغصب .

فمن ابتاع كذلك رطباً للأكل ، ثم مات فورث عنه ، أو مرض أو استغنى عن أكلها ، إلا أنه حين اشتراها كانت نيته أكلها بلا شك : فقد ملك الرطب ملكاً صحيحاً ، يفعل فيه ما شاء من بيع أو غيره ، ولا يجوز حكم العرايا المذكور في شيء من الثمار غير ثمار النخل كما ذكرنا . (٤٥٩/٨ م ١٤٧٣ و ٤٦٥/٨ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥)

٨٨ - حكمه في غير ثمر النخل .

(لا يجوز بيع شيء من الثمار سوى ثمر النخل بخرصها أصلاً ، لا في رؤوس النخل ولا مجموعة في الأرض أصلاً . ولا يحل أن يباع الغنم بالزبيب كيلاً ، لا مجموعاً ولا في عوده . ولا يبيع الزرع بالحنطة . فإن كان ثمر ما عدا ثمر النخل : جاز أن يباع يابس ورطب ، من صنفه ومن غير صنفه ، بأكثر منه وبأقل ومثله ، وأن يسلّم في جنسه وغير جنسه ، ما لم يكن بخرصه كما ذكرنا ، وما لم يكن زيبباً كيلاً بعنب .) (٤٦٥/٨ م ١٤٧٥ ، ١٤٧٦)

يسع ٨٩ - إجبار البائع على قلع ثمرته أو نباته .

(لا يجوز لمشتري الأصول أن يأخذ البائع بقطع ثمرته قبل أن يمكنه الانتفاع بها ، وكذلك القول فيمن باع أرضاً وفيها بذرة له ونوى ، ولم يسع البذر ولا النوى ، فليس لمشتري الأرض أخذه بقطع ذلك ، إلا حتى يصير النبات في أول حدود الانتفاع به في وجه ما ، فليس له حينئذ أن يقلل أرض غيره ولا شجرة غيره بقتاله بغير إذن صاحب الأصل .) ٤٢٤/٨ م ١٤٥٠

ر : ٨٥ - حكمه في النار مع أصولها أو بدونها .

٩٠ - حكم يسع الزكاة .

(من أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها ، أو دفعها إلى المصدق الأمور بقبضها ، فباعها من قبض حقها فيها أو من له قبضها ، نظر أهلها : فبائز الذي أعطاها أن يشتريها ، ولا يجوز له ذلك قبل أن يدفعها ، وأما بعد أن يؤديها إلى أهلها فلأن الله تعالى قال : وأحل الله البيع) ١٠٦/٦ م ٦٩٩

٩١ - حكم يسع الدين .

(لا يحل يسع دين يكوّن لإنسان على غيره ، لا بتقديراً ولا بدئياً ، ولا بيعاً ولا بمرضى ، كان بينية أو مقرّآبه أو لم يكن ، كل ذلك : باطل . ووجه العمل في ذلك لمن أراد الحلال : أن يتناع في ذمته عن شاء ما شاء ما يجوز بيعه ، ثم =

بيع = إذا تمَّ البيعُ بالفرق أو بالتخثير ، ثمَّ يحيله بالتمن على الذي له
عنده الدين ، فهو أحسنُّ . (٦/٩ م ١٥١٠)

٩٢ - بيع الغنينة لذمي .

(لا يجوز بيع ما غنمه المسلمون من دار الحرب لأهل
الذمة ، لأنهم رقيق ولا من غيره .) (٢٩/٩ م ١٥٤١)

٩٣ - حكمه في الأضحية .

(لا يحل للضحي أن يبيع من أضحيته بعد أن يضحى بها
شيئاً ، ولا أن يبتاع به شيئاً أصلاً ، وكل ما وقع من هذا :
ففسخ أبداً . فمن ملك من ذلك شيئاً جبة أو صدقة أو ميراث :
فله بيعه حينئذ إن شاء .) (٣٨٥/٧ م ٩٨٥)

٩٤ - حكمه في المصرة .

(من اشترى مصرة ، وهي ما كانت تحلب من إناث
الحيوان ، وهو يظنها كبوناً ، فوجدها قد رُبط ضرعها حتى
اجتمع اللبن ، فلما حلبها افتضح له الأمر : فله الخيار ثلاثة أيام ،
فإن شاء أمسك ولا شيء له ، وإن شاء ردها وردَّ معها صاعاً
من تمر ولا بد ، سواء كانت المصرة واحدة أو اثنتين أو أكثر ،
لا يرد في كل ذلك إلا صاعاً واحداً من تمر .) (٦٦/٩ م ١٥٧١)

٩٥ - حكم بيع الصور .

(لا يحل بيع الصور ، إلا للعَبِّ الصبايا فقط ، فإن اتخذها =

بيع = لمن : حلالٌ حسنٌ . (٢٥/٩ م ١٥٣٧)

و : ٩٦ - حكم بيع آلات اللهو .

٩٦ - حكم بيع آلات اللهو .

(بيع الشطرنج والمزامير والعيدان والمعازف والطناوير :
حلالٌ كله ، ومن كسر شيئاً من ذلك ضيّعه ، إلا أن يكون
صورة مصورة فإضمان على كاسرها . وكذلك بيع المتعتيات
وابتياعهن . ولا يحل بيع الترد .) (٢٤/٩ م ١٥٣٢ و ٥٥/٩ م
١٥٦٥)

٩٧ - حكم بيع الخويز .

(ابيع الخويز : جائز .) (٣١/٩ م ١٥٤٧)
و : ١١٩ - حكم البيع إذا كان وسيلة إلى معصية .

٩٨ - حكم بيع الشيء المستأجر .

(بيع الشيء المستأجر من الدار أو العبد أو الدابة أو غير ذلك ،
' يبطل عقد الإجارة فيما بقي من المدة خاصة ' ، قلّ أو كثر .)
(١٨٤/٨ م ١٢٩١)

٩٩ - حكمه في غار لا طريق إليه .

(لا يجوز بيع دار أو بيت أو أرض لا طريق إليها ، فلو كان
كل ذلك متصلاً بما للمشترى : جاز ذلك البيع .) (٢٠/٩ م ١٥٢٥)

بيع ١٠٠ - بيع العنوة .

(لا يحل بيع الهواء أصلاً ، كمن باع ما على سقفه وجدوانه
للبناء على ذلك ، فهذا : باطل مردود ، ولا يحل أن يملك أحد
شيئاً ويملك غيره العنوة الذي عليه .) ١٩/٩ م ١٥٢١

١٠١ - توابع العقار الداخلة فيه .

(من اشترى أرضاً ، فهي له بكل ما فيها من بناء قائم او
شجر ثابت ، وكذلك من اشترى داراً ، فبناؤها كلها له ،
وكل ما يكون مركباً فيها من باب أو درج أو غير ذلك .)
١١٥/٩ م ١٦٢٤

١٠٢ - توابع العقار غير الداخلة فيه .

(من اشترى أرضاً ، فهي له بكل ما فيها من بناء قائم او
شجر ثابت ، وكذلك كل من اشترى داراً فبناؤها كلها له ،
وكل ما كان مركباً فيها من باب أو درج أو غير ذلك ، ولا
يكون له ما كان موضوعاً فيها غير مبني ، كأبوابه وسلم
ودرج وأجرية وخام وخشب وغير ذلك . ولا يكون له
الزروع الذي يقطع ولا ينبت ، بل هو لبائعه .) ٨٢/٩ م
١٥٩٢ و ١١٥/٩ م ١٦٢٤

١٠٣ - حكمه في دور مكة .

(بيع دور مكة وابتاعها : حلال .) ٥٢/٩ م ١٥٥٩

يسع ١٠٤ - حكمه في المَعْدِن .

(من ملك مَعْدِنًا : جاز له بيعه ، فإن كان مَعْدِنٌ ذهب : لم يُحْزَرْ بيعه بذهب ، وهو جائز بالفضة بدأ بيدٍ ، وبغير الفضة نقدًا وإلى أجل وحالًا في الذمة ، فإن كان مَعْدِنٌ فضة : جاز بيعه بفضة أو بذهب نقدًا أو في الذمة وإلى أجل .) ٥٤/٩ م ١٥٦٣

١٠٥ - حكمه في المصنف والكتب .

(يبيع المصنف : جائز ، وكذلك جميعُ كتب العلوم عريشًا وعجيشًا .) ٤١/٩ م ١٥٥٧

١٠٦ - حكمه في المدبر وخدمته .

(يبيعُ المدبرُ والمدبرةُ : حلال ، لغير ضرورة ولغير دين ، لا كراهة في شيء من ذلك ، ويبطل التدبير بالبيع ، كما تبطل الوصية ببيع الموصى بعقده ، ولا يحل بيع خدمة المدبر .) ٢٤/٩ م ١٥٣٥ و ٣٥/٩ م ١٥٥١

١٠٧ - حكمه في ولد المدبرة والمكاتبه وأم الولد .

(يبيعُ ولد المدبرة من غير سيدها ، حملت به قبل التدبير أو بعده : حلال ، ويبعُ ما ولدت المكاتبه قبل أن تكاتب أو بعد أن كوتبت ما لم تؤد شيئاً من كتابتها : حلال . ويبع ولد أم الولد من غير سيده قبل أن تكون أمًا ولد ، حلال : =

يسع = هذا كله ، وإذا ما ولدت أم الولد من غير سيدها بعد أن
 سارت أم ولد : فحرام بيعه ، وحكمه كحكم أمه .
 ٣٩/٩ م ١٥٥٢

١٠٨ - إيقاعه على المكاتب وكتابته .

(بيع المكاتب إن كان قبل أن يؤدي شيئاً من كتابته :
 جائز ، وتبطل الكتابة بذلك ، فإن أدى منها شيئاً : حرّم
 بيع ما قبل منه ما أدى ، وجاز بيع ما قبل منه ما لم يؤد ،
 وبطلت الكتابة فيما يبيع منه ، وبقي ما قبل منه ما أدى :
 حرماً . ولا يحل بيع كتابة المكاتب .) ٢٤/٩ م ١٥٣٥
 و ٣٢/٩ م ١٥٥٠

١٠٩ - إيقاعه على المعتق المؤجل والمضاف والموصى به .

(بيع المعتق إلى أجل أو بصفة : حلال ما لم يجب له المعتق
 بحلول تلك الصفة ، كمن قال لمبده : أنت حر غداً ، فله بيعه
 ما لم يصبح الغداً أو كمن قال له : أنت حر إذا أفاق مريض ، فله
 بيعه ما لم يفيق مريضه . وبيع الموصى بعته : حلال ، وتبطل
 الوصية .) ٣٥/٩ م ١٥٥١ و ٤٠/٩ م ١٥٥٣

١١٠ - بيع الحر وأم الولد .

(لا يحل بيع الحر ، ومن حصلت له الحرية فلا تبطل عليه ،
 ولا من تناسل منه ، بوجه من الوجوه . ولا يحل بيع أمة
 حلت من سيدها .) ١٧/٩ م ١٥١٩ و ١٨/٩ م ١٥٢٠
 و ٢١٧/٩ م ١٦٨٣

١١١ - بيع الولاء .

(لايجل بيع الولاء) ٢١/٨ م ١٥٢٧

١١٢ - حكم ملكية مال الرقيق المبيع .

(من ابتاع عبداً أو أمةً لها مالٌ : فمالها للبائع ، إلا أن يشترطه المبتاع ، ولا حصة له من الثمن ، ولا له حكم البيع أصلاً ، فإن كان في مال العبد أو الأمة ذهبٌ كثير أو قليل ، وقد ابتاع الأمة أو العبد بذهب أقل من ذلك الذهب أو مثله أو أكثر ، تعداً أو حالاً في الذمة أو إلى أجل : جاز كل ذلك ، وكذلك إن كان فيه فضة ، ولا فرق .) ٤٢٢/٨ م ١٤٤٧

١١٣ - حكمه مع المحرّيتين .

(وإن كان التجار المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أذلّوا بها وجرت عليهم أحكام الكفار ، فالتجارة إلى أرض الحرب : حرامٌ ، ويؤمنون من ذلك وإلا فنكرهمها فقط . والبيع من أهل دار الحرب : جائزٌ ، إلا ما يتكفّون به على المسلمين ، من دواب أو سلاح أو حديد أو غير ذلك ، فلايجل بيع شيء من ذلك منهم أصلاً وما ابتاعه المسلم من أهل الحرب عندهم فهو ابتاع صحيح ، ما لم يكن لسلم أو ذمي .) ٣٠٩/٧ م ٩٣٦ و ٦٥/٩ م ١٥٦٨

١١٤ - حكمه في المردوم .

(لايجل بيع فراخ الحمام في البرج مدة مائة ، كنه

بيع = أو ستة أشهر أو نحو ذلك ، لأنه بيع 'مالم يَحْتَلَقْ' ، وبيع 'غور . (٤٥٨/٨ م ١٤٧١

١١٥ - حكمه في المانعات التي لا يَحْتَلَقُهَا لِلتَّجَارَاتِ .

(لا يجوز بيع 'السنن المانع يقع فيه الفأر حياً أو ميتاً ، فإن كان جامداً ، أو وقع فيه ميتة 'غير الفأر' ، أو نجاسة 'لم تَغْيِرْ' لونه ولا طعمه ولا ريحه ، أو وقع الفأر الميت أو الحي أو أي نجاسة أو أي ميتة كانت في مائع غير السنن فلم تَغْيِرْ طعماً ولا لوناً ولا ريحاً ، فيبعه : حلال ، وأكله حلال . هـ)
تَغْيِرْ طعمه أو لونه أو ريحه : جاز بيعه أيضاً (١٥٣٦ م ٢٥/٩

١١٦ - حكم بيع جزء الأدمي والعذرة .

(بيع 'ألبان النساء : جائز' ، وكذلك 'الشعور' . وبيع 'العذرة والزبيل للتزويل وبيع 'البول للصباغ : جائز' .)
١٥٤٥ م ٣١/٩

١١٧ - حكم بيع جلد الميتة وعظامها .

(بيع جلود الميتات كلها : حلال 'إذا دُبغت' ، وكذلك جلد الخنزير ، وأما شعره وعظمه : فلا ، ولا يحل بيع 'عظام الميتة أصلاً . (١٥٤٩ م ٣٢/٩

١١٨ - حكم المبيع المتضمن حراماً .

(كل صفقة جمعت حراماً وحلالاً فهي : باطل' كلها
لا يصح منها شيء ، مثل أن يكون بعض 'المبيع مفصوباً ، أو

بيع = لا يحل ملكه ، أو عقداً فاسداً ، وسواء كان أقل الصفة أو أكثرها أو أدناها أو أعلاها أو أوسطها . (١٦/٩ م ١٥١٨)

١١٩ - حكم المبيع إذا كان وسيلة إلى معصية .

(لا يحل بيع شيء ممن يوقن أنه يعصي الله به أو فيه ، وهو مفسوخٌ أبداً ، كبيع كل شيء يُبذ أو يعصر ممن يوقن أنه يعمد خمرأ ، وبيع الدرام الرديئة ممن يوقن أنه يدلس بها ، وبيع السلاح أو الخيل ممن يوقن أنه يعدو بها على المسلمين ، وبيع الحرير ممن يوقن أنه يلبسه ، وهكذا في كل شيء .)
٢٢٩/٩ م ١٥٤٢ و ٣٧٢/١١ م ٢٢٩٤

١٢٠ - حكم المحرمات فيه .

(لا يحل بيع الخمر ، لا المؤمن ولا الكافر ، ولا بيع الخنازير كذلك ولا شعورها ولا شيء منها ، ولا بيع صليب ولا صنم ، ولا ميتة ، ولا دم إلا المسك وحده ، فهو : حلالٌ بيعه وملكوته . فمن باع من المحرم الذي ذكرنا شيئاً : فبيخ أبداً . ولا يحل بيع الترد) (٨/٩ م ١٥١٢ و ٢٤/٩ م ١٥٣٢)

١٢١ - حكمه في الكلب والغر .

(ولا يحل بيع كلب أصلاً ، لا كلب صيد ولا كلب ماشية ولا غيرهما ، فإن اضطر إليه ولم يجد من يُعطيه إياه ، فله ابتاعه ، وهو حلالٌ للشترى حرام على البائع يتبرع منه الثمن متى قدر عليه ، كالرشوة في دفع الظلم وفداء الأسير ومصانعة

يسع = الظالم. ولا يحل بيع 'الموت' فمن اضطر إليه لأذى الفأر، فواجب على من عنده منها فضل عن حاجته أن يعطيه منها ما يدفع الله تعالى به الضرر، كما قلنا فيمن اضطر إلى الكلب، ولا فرق (١٥١٦ م ١٣/٩ و ١٥١٣ م ٩/٩ و ١٠٩٧ م ٤٧٨/٧)

١٢٢ - حكمه في صغار الحيوان والبيض المحضونة .

(جائز : بيع الصغار من جميع الحيوانات حين تولد ، ويحبر كلاهما على تركها مع الأمهات إلى أن تعيش دونها عيشاً لا ضرر فيه عليها . وكذلك يجوز بيع البيض المحضونة ، ويحبر كلاهما على تركها إلى أن تخرج وتستغني عن الأمهات .)
١٤٧٢ م ٤٥٨/٨

١٢٣ - تحقيق الانتفاع بالحيوان لجواز بيعه .

(لا يحل بيع الحيوان إلا لمنفعة ، إما لأكل ، وإما لركوب ، وإما لصيد ، وإما لدواء . فإن كان لا منفعة فيه شيء من ذلك : لم يحل بيعه ولا ملكه ، فإن كان فيه منفعة شيء مما ذكرنا أو لغيره : جاز بيعه .)
١٥٣٠ م ٢٣/٩

١٢٤ - بيع اللحم باللحم والحيوان .

(جائز بيع اللحم بالحيوان ، من نوع واحد كان أو من نوعين ، وكذلك يجوز بيع اللحم باللحم ، من نوع واحد أو من نوعين ، متفاضلاً ومثائلاً ، وجائز : تسليم اللحم في اللحم كذلك ، وتسليم الحيوان في اللحم .)
١٥٠٧ م ٥١٥/٨

بيع ١٢٥ - حكمه فيما لا يؤكل لحمه .

(وكل ما حرّم أكل لحمه : فحرام بيعه ولبسه ، لأنه بعضه ،
إلا ألبان النساء فهي حلال . وبيع النحل ودود الحرير والضبّ
والضبّع : جائز حسن ، أما النحل ودود الحرير فلها منفعة
ظاهرة ، وهما يملوكان ، وأما الضبّ والضبّع فحلال أكلها .
ولا يحمل من الحمار إلا ما أحله النص من ملكه وبيعه وابتاعه
وركوبه فقط .) ٤١٠/٧ م ٩٩٦ ، ٩٩٧ و ٣١/٩ م ١٥٤٦

ر : ١١٦ - حكم بيع جزء الآدمي والمذوّبة .

١٢٠ - حكمه في المهرّمات .

١٢١ - حكمه في الكلب والمبرّة .

١٢٦ - شرط البراءة فيه من العيب أو عديم الرد به .

(لا يجوز البيع بالبراءة من كل عيب ، ولا على أن لا يقوم
على بيع ، والبيع هكذا : فاعده مفسوخ أبداً . فإت باع
وسكت ولم يبرأ من عيب أصلا ، ولا فترط سلامة ، فهو بيع
صحيح ، إن وجد العيب فالخيار لواحد في ردّه أو إمساكه ،
وإلا فالبيع لازم . ومن اشترى سلعة على السلامة من العيوب ،
فوجد ما معيبة فهي صفقة مفسوخة كلها ، لا خيار له في إمساكها ،
إلا بأن يجد فيها بيعاً .) ٤١/٩ م ١٥٥٦ و ٦٥/٩ م ١٥٦٩

و ٦٥/٩ م ١٥٧٠

ر : ٤٩ - العيب فيه .

١٢٧ - تعيب المبيع أو هلاكه إثر تمام البيع .

(كل شيء يبيع صح وتمّ فذلك المبيع إثر تمام البيع فصيته من المتاع ، ولا رجوع له على البائع ، وكذلك كل ما عرّض فيه من بيع أو نقص ، سواء في كل ذلك ، كان المبيع غائباً أو حاضراً ، أو كان عبداً أو أمة فجبن أو برص أو جذم إثر تمام البيع فما بعد ذلك ، أو كان ثمرأ قد حلّ بيعه فأجبع كله أو اكثوه أو أقله ، فكل ذلك من المتاع ، ولا رجوع له على البائع بشيء .) ٣٧٩/٨ م ١٤٢١

١٢٨ - العيب الموجب الرد

(العيب الذي يجب به الرد هو ما حط من الثمن الذي اشتري به أو باع به ما لا يتخاين الناس بمثله . فإن كان اشترى الشيء بثمن هو قيمته معيباً ، أو باعه بثمن هو قيمته معيباً ، وهو لا يدري العيب ، ثم وجد العيب : فلا رد ، لأنه لم يجد عيباً . فلو كان قد اشترى بثمن ثم اطلع على عيب كان يحط من الثمن حين اشتراؤه ، إلا أنه قد غلا حتى صار لا يحط من الثمن الذي اشتراؤه شيئاً ، أو زال العيب قبل أن يعلم به أو بعد أن علم به : فله الرد في كل ذلك . ومن اشترى شيئاً فوجد في عمقه عيباً ، كبيض أو قناء أو قرع أو خشب أو غير ذلك : فله الرد والإمسك ، سواء كانت مما يمكن التوصل إلى معرفته أو مما لا يمكن إلا بكسره أو شقه .) ٧١/٩ م ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ د ٧٣/٩ م ١٥٨٦

١٢٩ - تراخي المشتري في رد المبيع .

(من اطلع فيما اشترى على عيب يجب به الرد : فله أن يردّه ساعة يجد العيب ، وله أن يملك ثم يردّه متى شاء ، طال ذلك الأمد ام قرّب) ٧٣/٩ م ١٥٨٥

١٣٠ - حق الرد مع الانتفاع بالمبيع ، ومعافاة ازالة العيب ، وعرضه على البيع .

(من اشترى جارية أو دابة أو ثوباً أو داراً أو غير ذلك ، فوطئها الجارية ، أو اقتضها إناث كانت بكرأ ، أو زوّجها فحملت أو لم تحمل ، أو لبس الثوب ، وأنضى الدابة ، وسكن الدار ، واستعمل ما اشترى واستغلقه ، وطال استعماله المذكور أو قلّ ، ثم وجد عيباً : فله الرد ، كما ذكرنا أو الإمساك ، ولا يردّ مع ذلك شيئاً من أجل استعماله . ولا يُبطل ما وجب له من الرد قصره بعد علمه بالمبيع ، بالوطء والاستخدام والركوب واللباس والسكنى ، ولا معافاة لزالة العيب ، ولا عرضه لإياه على أهل العلم بذلك المبيع ، ولا تعريضه ذلك الشيء للبيع) ٧٣/٩ م ١٥٨٤ و ٧٦/٩ م ١٥٩٠

١٣١ - حق الرد للمبيع ولو عوّضت له عيوب حادثة .

(من اشترى سلعة فوجد بها عيباً ، وقد كان حدث عنده عيب من قبل الله تعالى ، أو من قبله ، أو من قبل غيره : فله الرد أو الإمساك ، ولا يرد من أجل ما حدث عنده شيئاً ، ولا من أجل ما أحدث هو فيه شيئاً . ومن اشترى جارية أو دابة أو ثوباً أو داراً أو غير ذلك ، =

= فوطىء الجارية أو اقتضها أو زوجها فعلت أو لم تحمل ، أو لبس الثوب ، وأنصى الدابة ، وسكن الدار ، واستعمل ما اشترى واستقلته ، وطال استعماله المذكور أو قل ، ثم وجد عيباً ، فله الرد أو الإمساك ، ولا يرد مع ذلك شيئاً من أجل استعماله .

ولا يُسقط ما وجب له من الرد تصرفه بعد علمه بالعيب ، بالوطء والاستخدام والركوب واللباس والسكنى ، ولا معاونة مؤالة العيب ، ولا عرضه على أهل العلم بذلك العيب ، ولا تعريضه للبيع .

ومن اشترى شيئاً فوجد في محقه عيباً ، كبيض أو قثاء أو قرع أو خشب أو غير ذلك : فله الرد أو الإمساك ، سواء كان بما يمكن التوصل إلى معرفته أو بما لا يمكن إلا بكسره أو شقه (٧٢/٩ - ٧٣ م ١٥٨٣ - ١٥٨٦ .

١٣٢ - العيب في بعض ما يتبع من المبيع .

(وأما السلعة التي تتبع فيوجد ببعضها عيب ، فلما أت يرد الجميع ، ولما أن يملك الجميع .) ٧٦/٩ م ١٥٩٠

١٣٣ - علم سقوط حق رد المبيع بالتقادم .

(من اطلع فيما اشترى على عيب يجب به الرد : فله أن يرد ساعة يجد العيب ، وله أن يملك ثم يرد متى شاء ، ولا يُسقط ما وجب له من الرد إلا أحد خمسة أوجه : نطقه بالرضى بالإمساك أو خروجه كله أو بعضه عن ملكه ، أو لإيلاد الأمة ، أو موته ، أو ذهاب عين الشيء أو بعضه بموت أو غيره .) ٧٣/٩ م ١٥٨٥

سج ١٣٤ - مسقطات الرد بالعيب .

(لا يسقط ما وجب من الرد بالعيب إلا أحدُ خمسةِ أوجهٍ :
نطقه بالرضى بإمساكه ، خروجه كله أو بعضه عن ملكه ، إيلاد
الأمّة ، موته ، ذهاب عين الشيء أو بعضه بموت أو غيره .)
١٥٨٥ م ٧٢/٩

١٣٥ - التنازع في حدوث العيب أو قدمه .

(لمن لم يُعرَف حل العيب حادث أم كان قبل البيع :
فليس على المردود عليه إلا البين ، باقّه ما بعثه إياه وأما
أدري فيه هذا العيب ، ويبرأ إلا أن تقوم بينةٌ عدلٍ بأن هذا
العيب أقدمُ من أمد التبايع ، فيرد .) ١٥٨٠ م ٧٢/٩

١٣٦ - حق الرد إذا حدث عيب جديد إلى عيب قديم لدى المشتري .

(من اشترى سلعة ، فوجد بها عيباً ، وقد كان حدث عنده
فيها عيبٌ من قبل الله ، أو من فعل غيره : فله الردُّ أو الإمساك ،
ولا يردُّ من أجل ما حدث عنده شيئاً ، ولا من أجل ما أحدث
هو فيه شيئاً .) ١٥٨٣ م ٧/٢٩

١٣٧ - التنازع في عيبٍ أو وداعةٍ أحد البديلين .

(من قال لماعله : هذه دراهمك أو دنانيرك وجدت فيها
هذا الرديء ، أو قال المشتري : هذه سلعتك وجدت فيها عيباً ،
فقال الآخر : ما أميّزها ولا أدري أنها دراهمي أو دنانيري أو
سلعتي أم لا ؟ فإن كانت الذي يذكر وجود العيب والرديء بينةٌ =

بيع = بأنها تلك : قضي له ، وإلا فلي الذي يقول لا ادري البين
 والله تعالى ما ادري ما تقول ، ويبرأ . فإن كانت السلعة والتمن
 بيد المشتري فالقول قوله مع ميمته . (١٥٨٩ م ٧٤/٩)

١٣٨ - اختلاف حكمه باختلاف العيب المبيّن بالريق

(من اشترى عبداً أو أمة ، فبيّن له بعيب الإباق أو
 الصرع فرضيه : فقد لزمه ، ولا رجوع له بشيء ، عرّف مدة
 الإباق وصفة الصرع أو لم يبيّن له ذلك ، فلو قائل له الأمر ،
 فوجد خلاف ما بيّن له : بطلت الصفقة . ولو وجد زيادة على
 ما بيّن له : فله الخيار في رد أو إمساك .) (١٥٨٧ م ٧٣/٩)

١٣٩ - تغيير المشتري في رد كل أو بعض الميب عند تعدد البائعين .

(من اشترى من اثنين فأكثر سلعة واحدة ، صفقة واحدة ،
 فوجد عيباً : فله أن يرد حصة من شاء ، ويتسك بحصة من شاء ،
 وله أن يرد الجميع إن شاء أو يملك الكل كذلك . وكذلك لو
 استنقت حصة أحدهم : لم ينفخ العقد في حصة الآخر ، لأن
 يبيع كل واحد منها أو منهم حصته هو عقد غير عقد الآخر .
 ولو اشترى اثنان فصاعداً سلعة من واحد فوجد عيباً : فأبها
 شاء أن يرد رده ، وأبها شاء أن يملك أمسك .) (١٥٨١ م ٧٢/٩)
 و (١٥٨٢ م ٧٢/٩)

١٤٠ - تغيير المشتري في رد حصته من الميب المشترك للبائع .

(لو اشترى اثنان فصاعداً سلعة من واحد ، فوجد عيباً : =

يسع = قابها شاء أن يرد "رد"، وأيهما شاء أن يملك أمسك، وكذلك لو استحق "الثمن الذي دفعه أحدهما وكان بعينه فإنه ينفسخ"، ولا ينفسخ بذلك عقد الآخر في حقه. (٧٢/٩ م ١٥٨٢)

١٤١ - حكم الرد باختيار أو العيب إذا مات أحد المتبايعين .

(إن مات الذي له الرد قبل أن يلفظ الرد وبأنه لا يرضى : فقد لزم الصفقة وورثته ، لأن الخيار لا يورث . فإن مات الذي يجب عليه الرد كان لو وجد العيب أن يرد العيب على الورثة ، لأن له الرضى أو الرد فلا يبطله موت التابن .) (٧١/٩ م ١٥٧٤ . ٧١/٩ م ١٥٧٥)

١٤٢ - فوات المبيع بموت أو بيع أو عتق أو إيلاد أو تلف .

(إن فات المبيع بموت أو بيع أو عتق أو إيلاد أو تلف : فلهشتري أو البائع الرجوع بقيمة المبيع ، ولا ميل إلى رد الصفقة ، فالواجب الرجوع بما لم يرض بيده من ماله ، وكذلك من "غبن" في بيعه فإنه يرجع بقيمة الغبن ولا بد . وكذلك من اشتري زريعة فزوعها فلم تنبت ، فإنه يرجع بما بين قيمتها كما هي وديته وبين قيمتها ثابتة ، فإن كان اشتراها على أنها ثابتة : فالصفقة فاسدة ، ويرد مثلها أو قيمتها إن لم توجد ، ويرجع بالثمن كله . فإن باعه فرد عليه : لم يكن له أن يرد هو ، لكن يرجع بقيمة المبيع فقط .) (٧٠/٩ م ١٥٧٢ و ٧١/٩ م ١٥٧٣)

١٤٣ - حق الرجوع بقيمة العيب .

(إن فات المبيع بموت أو بيع أو عتق أو إيلاد أو تلف =

بيع = فالشري أو البائع الرجوع بقية الميب . (٧٠/٩ م ١٥٧٢ و ٧١/٩ م ١٥٧٣)

٤ ٤ - ظهور عيب أحد البديلين أو استحفاظه وهما من الفضة أو الذهب .

(من باع ذهباً بذهب يماً حلالاً ، أو فضةً بفضة كذلك أو فضة بذهب كذلك ، مكوكاً بمثل أو مصوغين ، أو مصوغاً بمكوك ، أو تبرأ أو تنكراً ، فوجد أحدهما بما اشترى من ذلك عيباً قبل أن يتفرقا بأبدانها وقيل أن يغير أحدهما الآخر : فهو بالخيار ، إن شاء فسخ البيع ، وإن شاء استبدل .

فإن وجد الميب بعد التفرق بالأبدان ، أو بعد التغيير واختيار التغير تمام البيع ، فإن كان الميب من خلط وجده من غير ما اشترى لكن كفضة أو صفر في ذهب ، أو صفر أو غيره في فضة : فالصفقة كلها مفسوخة مردودة ، وكذلك لو استحق بعض ما اشترى أقله أو أكثره ، أو لو تأخر قبض شيء مما تباعا قل أو كثر : فهو فاسد . وكل عقد اختلط الحرام فيه بالحلال فهو عقد فاسد .

فإن كان الميب في نفس ما اشترى ، ككسبر ، أو كان الذهب ناقص القيمة بطبعه أو الفضة كذلك ، فإن كان اشترط السلامة فالصفقة كلها مفسوخة ، وإن كان لم يشترط السلامة فهو مغير بين امساك الصفقة كما هي ولا رجوع له بشيء ، وإما فسختها ولا بد . (٥٠٨/٨ م ١٤٩٤ - ١٤٩٧)

١٤٥ - ملكية المشتري زيادة الميب قبل رده .

(من رد بميب وقد اغتزل الولد والبن والثمرة والحراج
وغير ذلك : فله الرد ، ولا يرد شيئاً من كل ذلك ، وكل
ما حدث في ملك المشتري فإنه له ، ولا يرد . ويرد الأمهات
والأصول والشيء الميب .) ٧٤/٩ ، ٨١ م ١٥٩٠

ر : ١٣١ . حق الرد للميب ولو عرضت له عيوب حادثة .

١٤٦ - حق الأصل ضد الغبن أو العيب فيما يشتره الوكيل .

(من وكل وكيلاً لبيع له شيئاً سمّاه ، فابتاعه له بغير
بما لا يتغابن الناس بمثله ، أو وجده معيباً عيباً يحيط من الثمن
الذي اشتراه به : فله الرد أو الإمساك أو الاستبدال أو فسخ
الصفقة .) ٧١/٩ م ١٥٧٩

١٤٧ - متى يتعين الاستبدال .

(من باع بدراهم أو بدنانير في الذمة ، أو إلى أجل ، أو
سكّم فيها يجوز فيه السكّم ، فلا قبض الثمن أو ما سلّم فيه
وجد عيباً أو استحق ما أخذ أو بعضه : فليس له إلا الاستبدال
فقط .) ٧١/٩ م ١٥٧٨

١٤٨ - لزومه في مال الغير جبراً .

ر : ١٢ - صدوره من فضولي .

١٤٩ - البيع على الصغير والمفلس والغائب ، والابتياح لهم مع
الحماية أو بدونها .

(من باع ما وجب بيعه لصغير أو لمجور غير مميز ، أو =

بيع

= لفلس ، أو لغائب بحق ، أو ابتاع لهم ما وجب ابتياعه ،
أو باع في وصية الميت ، أو ابتاع من نفسه المجهور أو
للصغير أو لفرماء المفلس أو للغائب ، أو باع لهم من نفسه :
فهو سواء ، كما لو ابتاع لهم من غيره ، أو باع لهم من غيره ،
ولا فرق إن لم يُجَّاب نفسه في كل ذلك ولا غيره : جائز ،
وإن حابى نفسه أو غيره : بطل . (٣٢٤/٨ م ١٤٠١)

١٥٠ - الاجبار على بيع المشترك .

(لا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع
شريكه أو شركائه ، ولا على تقاومها الشيء الذي هما فيه شريكان
أصلاً ، كان بما ينقسم أو بما لا ينقسم من الحيوان ، لكن يجوز أن
على القصة إن دعا إليها أحدهما أو أحدهم أو تقسم المنافع بينهما
كان لا يمكن القصة .

ومن دعا إلى البيع قبل له : إن سئت فبيع حصتك وإن
سئت فأملك ، وكذلك شريكك ، إلا أن يكون في ذلك
إضاعة للمال بلا شيء من النفع ، فيباع حينئذ ، لو احدى كان أو
لشريكين فصاعداً . إلا أن يكونا اشتراكاً للتجارة ، فيجوز على
البيع هنا خاصة من أتاه ومن أجبر على أن يبيع مع شريكه
ما ليس للتجارة من قبل حاكم أو غيره : ' فيبيع حكمه أبداً
' وحكيم فيه بحكم القصب . (١٢٦/٨ ، ١٣٠ م ١٢٤٧ ، ١٢٥١)
و ٢٨/٩ م ١٥٤٠

١٥١ - جبر المشتري في السوق على شركة أهلها .

(ومن ابتاع سلعة في السوق : فلا يحل أن ' يحكم عليه =

بيع = بأن يشتريه فيها أهل تلك السوق، وهي لشترها خاصة.
١٥٥٥ م ٤١/٩

١٥٢ - حكم البيع بدو السوق ومخالفته .

(يجوز لمن أتى السوق ، كان من أهله أو من غير أهله ، أن يبيع سلعته بأقل من سعر السوق وبأكثر ، ولا اعتراض لأهل السوق عليه في ذلك ولا للسلطان .) ١٥٥٤ م ٤٠/٩

١٥٣ - تلقي الجلب فيه .

(لا يجز لأحد تلقي الجلب ، أضّر ذلك الناس أو لم يضّر ، فمن تلقي جلباً أي شيء كان فاشتره : فإن الجالب بالخيار إذا دخل السوق ، متى ما دخله ولو بعد أعوام ، في إمضاء البيع أو رده . فإن رده حكم فيه بالحكم في البيع : برد العيب لا في المأخوذ بغير حق ، ولا يكون رضى الجالب إلا بأن يلفظ الرضى ، لا بأن يسكت ، علم أو لم يعلم ، فإن مات المشتري : فالخيار للبائع باق ، فإن مات البائع قبل أن يرد أو يضي : فالبيع فاسد .) ١٤٤٩/٨ م ١٤٦٨

١٥٤ - توليه بالنسبة للباني وغيره .

(ولا يجوز أن يتولى البيع ساكن مصر أو قرية أو بحر لخصاص ، لا في البدو ولا في شيء مما يجلبه الخصاص إلى =

بيع

= الأسواق والمدن والقرى أصلاً . ولا أن يتناع له شيئاً ، لا في حضر ولا في بدو ، فإن فعل : 'فبيح' البيع والشراء أبداً ، وحكيم فيه بحكم الغصب ، ولا خيار لأحد في إمضائه . لكن يدعاه يبيع لنفسه ، أو يبيع له شخصاً مثله ويشترى له كذلك ، لكن يلزم الساكن في المدينة أو القرية أو أو الجسر أن ينصح للخصاص في ثرائه ويبيعه ، وبدلته على السوق ، ويُعرفه بالأسعار ، ويعينه على رفع سلعة إن لم يرد بيعها ، وعلى رفع ما يشترى . وجائز للخصاص أن يتولى البيع والشراء لساكن المهر والقرية والجسر . وجائز لساكن المهر والقرية والجسر أن يبيع ويشترى لمن هو ساكن في شيء منها . (٨ / ٤٥٣ م ١٤٦٩)

١٥٥ - شراء البائع ما باعه المشتري .

(من باع سلعة بشئ مسمى ، حالة أو إلى أجل مسمى قريباً أو بعيداً : فله أن يتناع تلك السلعة من الذي باعها منه ، وبأكثر منه وبأقل ، حالاً أو إلى أجل مسمى أقرب من الذي باعها منه إليه ، أو أبعد ومثله ، كل ذلك حلال ، لا كراهية في شيء منه ، ما لم يكن ذلك عن شرط مذكور في نفس العقد ، فإن كان عن شرط : فهو حرام مفسوخ أبداً محكوم فيه بحكم الغصب .) (٩ / ٤٧ م ١٥٥٨)

١٥٦ - شراء المتخوم الجواوي للوطء .

(يحل الرجل مذبحرم إلى أن تطلع الشمس من يوم النحر :
أن يتناع الجواوي للوطء ، ولا يَطَأُ .) ١٩٧/٧ م ٨٦٩

بَيِّنَةُ رَ : قضاء .

حرف التاء

تأديب ر : أدب .

تأويل ١ - دعواه وطرائقه .

ر : نسخ ١ - دعواه وطرائقه .

تبذير ر : إصراف .

تجارة ١ - زكاة عروض التجارة والتعشير .

(لا زكاة في شيء من عروض التجارة ، لا على مدير ولا غيره ولا يجوز أخذ زكاة ولا تعشير بما يتجر به تجار المسلمين ، ولا من كافر أصلاً تجرّ في بلاده أو في غير بلاده ، إلا أن يكونوا صرّحوا على ذلك مع الجزية في أصل عقد م ١١٤/٦ م ٧٠٢ و ٦٤١م ٢٠٩/٥)

٢ صدقة التجار .

(فرض على التجار : أن يتصدقوا في خلال بيعهم وشراهم بما طابّت به نفوسهم .) ٨٢/٩ م ١٥٩٣

٣ - حكمها مع الحويين وفي أرضهم .

(إن كان التجار المسلمون إذا دخلوا في أرض الحرب أذلّوا بها وجرت عليهم أحكام الكفار ، فالتجارة إلى أرض الحرب : حرام ، ويُمنعون من ذلك ، والافتكرها فقط . والبيع منهم =

تجارة = جائز ، إلا ما يتقوّن به على المسلمين من دواب وصلاح او
 حديد او غير ذلك : فلا يحل بيع شيء من ذلك منهم أصلاً .
 ١٥٦٨م ٦٥/٩ و ٩٦٢م ٣٤٩/٧

تحييس ر : وقف .

تخصيص ١ - دعواه وطرائقه .
 ر : نسخ ١ - دعواه وطرائقه .

تدبير ر : عتق .

١ - تعريف المدّبر .

(المدّبر : عبدٌ موصى بمقتله ، والمدّيرة كذلك .) ٢١٧/٩

١٦٨٢ م

٢ - أحكامه في البيع .

ر : بيع ١٠٦ - حكمه في المدّبر وخدمته .
 أيضاً ١٠٧ - حكمه في ولد المدّيرة والمكاتبه وأم الولد .

٣ - الهبة للمدّبر .

(بيع المدّبر والمدّيرة : حلال ، والهبة لهما كذلك .)

٢١٧/٩ م ١٦٨٢

تدبير

٤ - الوكالة عليه .

(ولا تجوز الوكالة على تدبير .) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣ .

٥ - بطلانه

(يبطل التدبير بالبيع ، كما تبطل الوصية ببيع الموصى

بعته ولا فرق .) ٣٥/٩ م ١٥٥١ .

٦ - مدوره حال الردة أو قبلها .

٦ - مدوره حال الردة أو قبلها .

(تدبير المرتد أو وصيته قبل رده أو في حين رده بما وافق

البير ودين الاسلام ، كل ذلك : نافذ في ماله الذي لم يقدر

عليه حتى قتل ، وأما إذا قدرنا عليه قبل موته من عبد أو ذمي

أو مال فهو للسلبين كله ، لا تنفذ فيه وصيته .) ١٩٨/١١ م

٢١٩٧ .

٧ - حق المدبر في الكفارات .

(عتق المدبر والمدبرة مجزئ في كفارة البيعة وكفارة

الصوم .) ١٩٧/٦ م ٧٤٠ و ٧١/٨ م ١١٨٢ .

٨ - ذكاة .

تذكيرة

٩ - التزام الألفاظ بالمأمور بها .

ترجمة

(إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر في الديانة بأمر

ونص فيه بلفظ ما : لم يجز تعدّي ذلك إلى لفظ غيره ، سواء

كان في معناه أو لم يكن ، مادام قادراً على ذلك اللفظ ، إلا

بنص آخر يبين أن له ذلك ، لأنه عليه السلام قد حدث في ذلك
حدّاً فلا يحلّ تعدّيه ، ولو جاز غير هذا لجاز الأذان بأن يقول :
العزير أجلّ الخ ... ومن أجاز مخالفة الألفاظ المحدودة في الأذان
والإقامة ، وقراءة القرآن في الصلاة بالأعجية وهو فصيح بالقرآن ؛
فما عليه أن يبدل ألفاظ القرآن بغيرها بما هو في معناها ! ويقدم
ألفاظه ويؤخرها ما لم يفسد المعنى ! ويكتب المصحف كذلك !
ويقريه الناس كذلك ! ويبدل الشرائع !! (١٠/٨)
م ١٤٤٤ .

٢ - حكمها في ألفاظ القرآن وقراءته وكتابة المصحف .

ر : ١ - التزام الألفاظ المأمور بها .

٣ - الحلف بغير العربية .

(اليمين لما هي إخبار من الحالف عما يلتزم بيمينه تلك ،
وكل واحد فإنما يجترع عن نفسه بلفظه وعما في ضميره . ومن قيل
له : قل كذا أو كذا ، فقال ، وكان ذلك الكلام ميمناً بلفظه
لا يمينها القائل : فلا شيء عليه ، ولم يحلف . ومن حلف بلفظه
باسم الله تعالى عندهم فهو حالف ، فإن حث فعليه الكفارة .
ولا يمين إلا بالله الخ ... ويكون ذلك بجميع اللغات .) (٣٠/٨)
م ١١٢٦ و ١١٣٥ م ٤٣/٨ .

٤ - عقد الزواج بغير العربية .

(لا يجوز النكاح إلا باسم « الزواج » أو « الإنكاح » أو
« التليك » أو « الإمكان » ولا يجوز بلفظ « الهبة » ولا بلفظ =

ترجمة = غير ما . أو بلفظ الأعجمية يعبر به عن الألفاظ التي ذكرنا لمن يتكلم بتلك اللغة ويحسنها . (٤٦٤/٩ م ١٨٢٧ .

٥ - الطلاق بتيسر العربية .

(يُطَلَّقُ مِنْ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِلُغَتِهِ بِالْقَظِّ الَّذِي يَتَرَجَّمُ عَنْهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِالطَّلَاقِ .) (١٩٧/١٠ م ١٩٦١

تيسري ١ - حدود تعداد العهر والعبد .

(يتيسر العبد والحر ما أمكنها ، الحر والعبد في ذلك سواء ، بضرورة ويغير ضرورة ، والصبر عن تزوج الأمة للعهر : أفضل .) (٤٤١/٩ م ١٨١٦

٢ - حكمه للعبد .

و : ١ - حدود تعداد العهر والعبد

نكاح ٩ - حله للعهر في الرقيق ، والرقيق في الحرّة .

٣ - الصبر عنه .

و : ١ - حدود تعداد العهر والعبد .

٤ - وقت فرضه .

و : نكاح ١ - فرضه على القادر

٥ - كونه من كافرة .

(لا يحل للمسلم وطء أمة غير مسلمة بملك اليمين ، ولا نكاح كافرة غير كتابية أصلاً ، فلا يحل وطؤها لا بزواج ولا بملك يمين) (٤٤٥/٩ م ١٨١٧

تفسير ١ - أحكامه .

و : بيع ٥٨ - حكمه على الرِّم أو على التفرير بالرقم .

تليف و : حَلَم .

تشريع ١ - شق البطن لإفقاد الجنين .

(لو ماتت امرأة حامل ، والولد حيٌ يتحرك ، قد تجاوز
سنة أشهر : فإنه يُشق بطنها طويلاً ويُخرج الولدُ . ومن تركه
معداً حتى يموت فهو قاتلٌ لنفسه) (١٦٦/٥ م ٦٠٧)

٢ - شق البطن لاستخراج المال .

(من بلغ درهماً أو ديناراً أو لؤلؤة : ثم مات وهي في بطنه -
'شق' بطنه عنها . فلو بلغه وهو حيٌ : 'جليس' حتى يرميه ، فإن
لم يرمه : ضمين ما بلغ - ولا يجوز شق بطن الحي ، لأنه فيه قتله ،
ولا يجوز شق بطن الميت بلا معنى) (١٦٦/٥ م ٦٠٦)

تعزير ١ - تعزيفه ومقداره .

(التعزير هو الأدب ، ولا يحل أن يزيد مقداره على عشر
جلدات ، ومن أتى منكرات جمّة فلما كَم أن يضربه لكل
منكر منها عشر جلدات فأقل ، بالقاً ذلك ما بلغ .) (١١/٣٧٣
٢٢٩٥ م و ٤٠١/١١ م ٢٣٠٥ و ٤٠٤/١١ م ٢٣٠٥)

٢ - موجباه .

(لا حدٌّ له تعالى محدوداً ولا لرسوله إلا في سبعة أشياء ، =

تعزير = وهي : الردة ، والحراية قبل أن يُقدر عليه ، والزنى ،
والقذف به ، وشرب المسكر سكر أو لم يسكر ، والسرقه ،
وجعد الصارية . وأما سائر المعاصي - أي الباقي - فإن فيها
التعزير فقط ، ومن جملة ذلك : السكر ، والقذف بالحر ،
والتعريض ، وشرب الدم ، وأكل الخنزير والميتة ، وفعل
قوم لوط ، وإتيان البهيمة ، والمرأة تستنكح البهيمة ، والقذف
بالبهيمة ، وسحق النساء ، وترك الصلاة غير جاحد لها ، والفطر
في رمضان كذلك ، والسحر . (١١ / ٣٧٣ م ٢٢٩٥
ر : قذف ٢٧ - قول الزوجة زنت بك .

٣ - متى يجب في القتل ؟

ر : قصاص ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

٤ - الامتحان به .

(ولا يجوز الإمتحان في شيء من الأشياء في الحدود وغيرها ،

بضرب ولا بسجن ولا بتهديد .) (١١ / ١٤١ م ٢١٧٣

٥ - إقالة عثرات ذوي الهيات .

(يقال 'عثرات' ذوي الهيات ، وهم من لهم هيئة علم
وشرف ، ما لم يكن حداً أو منكراً ، فلا بد من إقامة الحدود

والتعزير .) (١٠ / ٥٢٤ م ٢٠٧٩ و ١١ / ٤٠٤ م ٢٣٠٦

٦ - التخفيف فيه من الانتصار .

(ما كان إساءة لا تبلغ منكراً ، وجب أن يتجاوز فيها =

تعزير = عن الانتصاري في التعزير ، ولم يخفف عن غيرهم . وما كان من حد : يخفف أيضاً عن الانتصار ما لا يخفف عن غيرهم ، مثل أن يجلد الانتصاري في الحجر بطرف الثوب ، وغيره باليد أو بالجريد والفعال . (١١/٤٠٤ ، ٤٠٦ م ٢٣٠٦)

٧ - استبدال القود به .

(فقام عينا وقد كان ذهب منها شيء ، فإن كان ما ذكرنا خطأ فلا شيء عليه ، وإن كان عمداً فالقود ما أمكن ، وإن لم يمكن ذلك فالواجب في ذلك الأدب .
والمرأة "تذهب" عذوة المرأة بنخسة أو نحو ذلك ، فإنه عدوان يقتص منها بثل ذلك إن كانت بكرأ ، فإن كانت ثيباً فقد عدمت ما يقتص منها فيه ، فليس إلا الأدب ، ولا غرامة في ذلك أصلاً ، وكذلك لا مدخل للمقتر ههنا ، لأنه الم ، والمهر : في النكاح لا فيما عداه . (١٠/٤٢٤ م ٢٠٢٦ و ١٠/٥١٦ م ٢٠٩٢)

٨ - إقامته على من أفطر في رمضان غير جاحد له .

و : رمضان ٧ - تعدد الإفطار فيه .

٩ - تأديب مانع الزكاة .

(مانع الزكاة تؤخذ منه أحب أم كره ، فإن مانع دونها فهو محارب ، فإن كذب بها فهو مرتد ، فإن غيبها ولم يمانع دونها فهو آت منكرأ : فواجب تأديبه أو ضربه حتى يحضرها أو يموت . (١١/٣١٣ م ٢٢٥٧)

١٠ - مداه إذا غيب الفليس ماله .

(وإن صح أن للفليس مالا غيبه : أدب وضرب حق
'يحضره' أو يموت .) ١٧٢/٨ م ١٢٧٦

١١ - إنزاله على الحالف بما لا يجوز الحلف به .

(من حلف في الإيلاء بطلاق أو عتق أو صدقة أو بشيء أو
غير ذلك : فليس مولى ، وعليه الأدب ، لأنه حلف بما لا يجوز
الحلف به .) ٤٢/١٠ م ١١٨٨٩

١٢ - إيقاعه على من نكل عن البين .

ر : قضاء ١٥ - للتكول عن البين .

١٣ - إقامته على 'مطلق عنه في النار' الفاقعة على الشجر .

ر : ضمان ٨ - وجوبه فيما يتلقه الحيوان .

١٤ - إقامته على من ولىء حبلى من غيره .

ر : عتق ٣٦ - عتق الوليد بوطء أمه .

١٥ - إقامته على الفاذف باللواط .

ر : قذف ٣٤ - القذف باللواط .

١٦ - إيقاعه على بمسك المجني عليه .

(من أمسك آخر حتى 'فقيئت عينه' أو قطع عضوه أو
'ضرب' ، فالحكم في هذا هو : أن 'يقص' من الفاقء والكامر
والقاطع والضارب بمنل ما قفل ، ويعزّر المسك ويسجن ، =

تعزير = على ما يراه الحاكم . والمسك آخر حتى قُتل : 'مُجَبَّس حتى يموت' (١٠ / ٤٢٧ م ٢٠٢٩

١٧ - إقامته على من أَمَاتَ بإفزاعه .

و : قتل ٢٢ - كونه بالإفزاع من السلطان أو غيره .

١٨ - إقامته على قاتل الدمي أو المستأمن .

و : ذمي ١٢ - قتل المسلم له .

تعشير و : 'عشر .

قفليس ١ - تعويف المفلس .

(لا يخالو المطلوب بالدين من أَمَتْ يوجد له ما يفي بما عليه وبفضل له ؟ فهذا يباع من ماله ما يفضل عن حاجته فيُنصف منه غرماؤه ، وما تلف من عين المال قبل أن يباع : فمن مصيبته لا من مصيبة الغرماء . أو يكون كلُّ ما يوجد له يفي بما عليه شيء . أو لا يفي بما عليه ، فهذا يُقضى بما وجد لهما : للغرماء ولا يكون مفلساً من له مال ينصف جميع الغرماء ويبقى له فضل ، إذا المفلس من لا يبقى له شيء بعد حق الغرماء) .
١٧٤/٨ م ١٢٧٩ و ١٧٥/٨ م ١٢٨٣ .

٢ - إقوار المفلس .

(إقرار المفلس بالدين : لازم مقبول ، ويدخل مع الغرماء فإن أقر بعد أن قضي بماله للغرماء : لزمه في ذمته ، ولم يدخل =

تفليس = مع الغرماء في مال قد قضى لهم به وملكوه قبل إقراره .

١٧٤/٨ م ١٢٨١

٣ - ترتيب الحقوق فيه .

(حقوق الله تعالى مقدمة على حقوق الناس ، فيبدأ بما
فرط فيه من زكاة أو كفارة في الحي والميت ، وبالجع في الميت ،
فإن لم يعم : قسم ذلك على كل هذه الحقوق بالحصص ، لا يبدئ
منها شيء على شيء . وكذلك ديون الناس ، إن لم يفر مالها
بجميعها : أخذ كل واحد بقدر ماله مما وجد .) ١٧٥/٨ م
١٢٨٢

٤ - قسم مال المفلس حياً أو ميتاً .

(يُقسم مال المفلس الذي يوجد له بين الغرماء بالحصص
بالبقية ، كما يقسم الميراث على الحاضرين الطالبين الذين حلت
آجال حقوقهم فقط ، ولا يدخل فيهم حاضر لا يطلب ، ولا
غائب لم يוכל ، ولا حاضر أو غائب لم يحل أجل حقه ، طلب
أو لم يطلب . وأما الميت يفلس فإنه يقضى لكل من حضر أو
غاب ، طلباً أو لم يطلب ، ولكل ذي دين كان إلى أجل مسمى
أو حالاً .) ١٧٦/٨ م ١٢٨٠

٥ - وجود دين الحق في مال المفلس .

(من فلس من حي أو ميت ، فوجد إنسان سلعته التي
باعها بعينها : فهو أولى بها من الغرماء ، وله أن يأخذها ، فإن
كان قبض من ثمنها شيئاً أكثره أو أقله : رده ، وإن شاء =

= تركها وكان أسوة الغرماء ، فإن وجد بعضها لا كلها غسواه
 وجد أقلها أو أكثرها : لا حق له فيها ، وهو أسوة الغرماء .
 وأما من وجد وديعته أو ما مُنصب منه أو ما باعه بيعاً فاسداً
 أو أخذ منه بغير حق : فهو له ضرورة ، ولا خيار له في غيره .
 وأما من وجد سلعة التي باعها بيعاً صحيحاً أو أقرضها : فمختار
 كما ذكرنا . (١٧٥/٨ م ١٢٨٣)

٦ - اختلاف حكمه باختلاف أصل الحق .

(من ثبت للناس عليه حقوق ، من مال أو مما يوجب غرم
 مال يبدنه عدل أو بإقرار منه صحيح ، ولم يوجد له مال ، فإن
 كانت الحقوق من بيع أو قرض : ألزم الغرم وسجن حتى
 يلبث المأدوم ، ولا يُمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك ،
 ولا يمنع خصمه من لزومه والمشي معه حيث مشى أو وكيله
 على المشي معه . فإن أثبت عدمه : مُرح بعد أن يختلف :
 « ما له مال باطن » وُمنع خصمه من لزومه ، وأُوجر لحصومه ،
 وحتى ظهر له مال أنصف منه .

فإن كانت الحقوق من نفقات أو صداق أو ضمان أو جناية :
 فالقول قوله مع يمينه في أنه عديم ، ولا سبيل إليه حتى يلبث
 خصمه أن له مالاً ، لكن يؤاجر كما قدمنا ، وبالمؤاجرة نلزمه
 التكسب ليُنصف غرماءه ، ويقوم بعياله ونفسه ، ولا ندعه
 بضيع نفسه وبياله والحق اللازم له . (١٧٢/٨ م ١٢٧٦
 و ١٧٣/٨ م ١٢٧٨)

تقليد ٧ - الاجبار على المواجزة فيه .

و : ٦ - اختلاف حكمه باختلاف أصل الحق .

١ - الاحتجاج بعمل غير النبي .

(لا حجة في عمل أحد دون رسول الله ﷺ ، ولا يجوز الرجوع الى عمل أهل المدينة ولا غيرهم .) ٥٥/١ م ٩٩

٢ - حكم اتباع شريعة سابقة .

(لا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا ﷺ .) ٦٥/١ م

١٠١ م

٣ - حكمه في العامي وغيره .

(لا يحل لأحد أن يقلد أحداً ، لا حياً ولا ميتاً ، ومن ادعى وجوب تقليد العامي للفقي : فقد ادعى الباطل وقال قولاً لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس .) ٦٦/١ م ١٠٣

تكبير ١ - صيغته في الأذان والاقامة .

و : أذان ٤ - تأديته بمعاني ألفاظه .

إقامة ١ - صفتها .

أيضاً ٤ - تأديتها بمعاني ألفاظها .

٢ - حكمه في الأوقات الفاضلة .

(التكبير ليلة عيد الفطر : فرض ، وهو في ليلة عيد الأضحى : حسن ، ويمجىء في ذلك تكبيرة . وأما ليلة الأضحى ويومته ويوم الفطر : فلم يأت به أمر ، لكن التكبير فعل خير وأجر . والتكبير إثر كل صلاة وفي الأضحية وفي أيام التشريق ويوم عرفة : حسن كله ، وليس هنا أثر عن رسول الله ﷺ بتخصيص الأيام المذكورة دون غيرها .)
٥٨٩ م ٥٤٨ م و ٩١/٥ م ٥٥١ م

٣ - حكمه في أول الصلاة ، وصيغته .

(التكبير للإحرام : فرض لا تجزى الصلاة إلا به . ويمجىء في التكبير : الله أكبر ، والله الأكبر ، والكبير الله ، والله الكبير ، والرحمن أكبر ، وأي اسم من أسماء الله تعالى ذكره بالتكبير ، ولا يجزى غير هذه الألفاظ .)
٣٥٦ م و ٢٣٣/٣ م ٣٥٧ م

٤ - وقت تكبير الإمام للإحرام .

(نستحب ألا يكبر الإمام إلا حتى يستوي كل من وراءه في صف أو أكثر من صف ، فإن كبر قبل ذلك : أساء وأجزأه .)
٤٤٩ م و ١١٤/٤ م

٥ - التروع فيه بدء الانتقالات ، وإطالة الإمام له .

(نستحب لكل محل أن يكون أخذه في التكبير مع =

= ابتدائه للانحدار للركوع ، ومع ابتدائه للانحدار للسجود ،
ومع ابتدائه للرفع من السجود ، ومع ابتدائه للقيام من
الركعتين ، ولا يحل للإمام البتة أن يطيل التكبير ، بل يسرع
فيه فلا يركع ولا يسجد ولا يقوم ولا يقعد إلا وقد أتم
التكبير . (١٥١/٤ م ٢٦١)

٦ - حكم تكبير المأموم قبل إمامه .

(لا يحل لأحد أن يكبر قبل إمامه إلا في أربعة مواضع :
- أحدها : من دخل خلف إمام ، فلما كبر وكبر الناس ،
ذكر الإمام أنه على غير طهارة ، فيخرج ويتطهر ، ثم يأتي
فيتدىء التكبير للإحرام ، وهم باقون على ما كبروا .
- والثاني : أن يكبر الإمام ويكبر الناس بعده ، ثم
يحدث ، فيستخلف من دخل حينئذ فيصير إماماً مكانه ،
ويكون المؤمنون به قد كبروا قبله .
- والثالث : أن يغيب الإمام الراتب ، فيستخلف الناس من
يصلي بهم ، ثم يأتي الإمام الراتب ، فيتأخر المقدم ويتقدم هو
فيصلي بالناس ، وقد كبر المؤمنون قبله .
- والرابع : من كانت معذوراً في ترك حضور الجماعة ،
أو يئس عن أن يجد جماعة فبدأ الصلاة ، فلما دخل فيها أتى
الإمام ، فإنه يدخل في صلاة الإمام ويعتد بتكبيره وبما صلى .)

١١٩ م ٦٣/٤

٧ - حكمه للركوع والسجود وبين السجدين .

(التكبير للركوع فرض ، والتكبير لكل سجدة من =

تكبير = السجدين فرض ، والتكبير الجلوس بين السجدين فرض .
٣٦٩ م ٢٥٥/٣

٨ - رفع اليدين فيه .

(رفع اليدين للتكبير مع الإحرام في أول الصلاة : فرض
لا تجزئ الصلاة إلا به . ورفع اليدين فيها عدا تكبيرة الإحرام :
سنة وندب فقط ولا ترفع اليدين في الصلاة على الجنازة إلا في أول
تكبيرة فقط ، ولا يجوز الرفع في غيرها ، وفي تكبيرات صلاة
العبد : لا يرفع يديه في شيء منها إلا حيث يرفع في سائر
الصلوات فقط .) ٣٢٤/٣ م ٣٥٨ و ٨٨/٤ م ٤٤٢ و ٨١/٥
م ٥٤٣ و ١٢٤/٥ - ١٢٨ م ٥٧٣ و ١٧٦/٥ م ٦٦٩ .

٩ - التكبيرات الزوائد في صلاة العبد .

(في صلاة العبد يكبر في الركعة الأولى إثنتين تكبيرة الإحرام
سبع تكبيرات متصلة ، قبل قراءة أم القرآن ، ويكبر أول
الثانية إثنتين تكبيرة القيام خمس تكبيرات ، يجهر بجميعهن قبل
قراءة أم القرآن ، ولا يرفع يديه في شيء منها ، ولا يكبر بعد
القراءة إلا تكبيرة الركوع فقط .) ٨٢/٥ م ٥٤٣ .

١٠ - مدى اتباع الإمام في تكبير الجنازة .

ر : ١١ - عدده في صلاة الجنازة وقضاء ما فاتته فيها من تكبير .

١١ - عدده في صلاة الجنازة وقضاء ما فاتته فيها من تكبير .

(يكبر الإمام والمأموم بتكبير الإمام على الجنازة خمس تكبيرات =

تكبير = لا أكثر ، فإن كبروا أربعاً فصَحَنٌ ، ولا أقل ، فإن كبر سبعاً كرهناه وانبعناه ، وكذلك إن كبر ثلاثاً ، فإن كبر أكثر لم تبعه ، وإن كبر أقل من ثلاث : لم نسلم بسلامه بل أكلنا التكبير . ومن فاته بعض التكبيرات على الجنازة : كبر ساعة يأتي ، ولا ينتظر تكبير الإمام ، فإذا سلم الإمام أتم هو ما بقي من التكبير . (١٢٤/٥ م ٥٧٣ و ١٧٩/٥ م ٦٢٣)

١ - حكمه . تكفين

(تكفين المسلم الذكور والأنثى : فرض على الكفاية حاشا المقتول بأيدي المشركين خاصة في سبيل الله في المعركة ، فإنه لا يُقَسَّل ولا يكفن ، لكن يُدفن بدمه وثيابه ، إلا أنه يتوزع عنه السلاح فقط ، فإن حُبل عن المعركة وهو حي فأت : نُقِل وكفن وصلي عليه ومن لم يُقَسَّل ولا كفن حتى دُفِن : وجب إخراجه .) (١١٣/٥ م ٥٥٨ و ١١٤/٥ م ٥٥٩ و ١١٥/٥ م ٥٦٢ و ١٢١/٥ م ٥٦٧ و ١٣٨/٥ م ٥٨٠)

٢ - صفته .

(أفضل الكفن للمسلم ثلاثة أثواب بيض الرجل ، يلف فيها ، لا يكون فيها قميص ولا حمامة ولا سراويل ولا قطن . والمرأة كذلك وثوبان زائدان ، فإن لم يقدر له على أكثر من ثوب واحد أجزأه ، فإن لم يوجد للثنتين إلا ثوب واحد : أدراجا فيه جميعاً ، وإن كفن الرجل والمرأة بأقل أو بأكثر فلا حرج . وإذا مات المُشْغَرَم ما بين أن يُعْرَم إلى أن تطلع الشمس =

تكفين = من يوم النحر : إن كان حاجباً ، أو أن يتم طوافه وسعيه إن كان معتمراً : فلا يكفن إلا في ثياب إحرامه فقط أو في ثوبين غير ثياب إحرامه . وإن كانت امرأة فكذاك إلا أن رأسها يغطى ويكشف وجهها ، ولو أسدل عليه من فوق رأسها : فلا بأس من غير أن تضع ، فمن مات من محرم أو محرمة بعد طلوع الشمس من يوم النحر : فكماثر الموتي رَمَى الجار أو لم يرهما (١١٧/٥ م ٥٦٥ و ١٤٨/٥ م ٥٩٠ .

٣ - عدد الاثواب فيه .

ر : ٤ - صفته .

٤ - صفته .

(الأمر بالكفن : ليس محدوداً بوقت ، فهو فرضٌ أبداً ، وإن تقطع الميت ، ولا فرق بين تقطعه بالسيل وبين تقطعه بالجراح والجُدري ، لا يمنع شيء من ذلك من غسله وتكفينه .)
١١٤/٥ م ٥٥٩ .

٥ - تحسين الكفن .

(لا يجوز أن يكون الكفن إلا حسناً قَدْرَ الطاقة ، وإنما كُتِبَ المبالاة فقط ، ولا يحل تكفين الرجل فيما لا يحل لبائسه من حرير أو مذهب أو معصر ، وجائز تكفين المرأة في كل ذلك (١١٣/٥ ، ١١٤ ، ١١٥ م ٥٥٨ و ١٢٢/٥ م ٥٧٠ .

تكفين - تكليف

٦ - تكفين المحرم والمحرمة .

و : ٤ - صقته .

٧ - ثمن كفن الزوجة .

(كفن المرأة من رأس مالها ، ولا يلزم ذلك زوجها .)

١٢٢/٥ م ٥٧١ .

٨ - تقديم الكفن على الوصية والميراث .

(من مات وعليه دين يستغرق كل ما ترك : فكل ما ترك للفرعاء ، ولا يلزمهم كفنه دون سائر المسلمين ، فإن فضل عن الدين شيء فالكفن مقدم فيه قبل الوصية والميراث .)

١٢١/٥ م ٥٦٦ .

٩ - موقع الغرماء من كفن الميت المدين .

(من مات وعليه دين يسغرق كل ما ترك ، فكل ما ترك للفرعاء ، ولا يلزمهم كفنه دون سائر المسلمين ، فإن فضل عن الدين شيء فالكفن مقدم فيه قبل الوصية والميراث .)

١٢١/٥ م ٥٦٦ .

١ - مدى لزومه .

(كل فرض كلفه الله تعالى الإنسان ، فإن قدر عليه لزمه ، وإن عجز عن جميعه سقط عنه ، وإن قوي على بعضه وعجز عن بعضه سقط عنه ما عجز عنه ولزمه ما قوي عليه منه ، سواء

أقله أو أكثر .) ٦٨/١ م ١٠٦

٢ - التكليف - المعجزة أو عن بعضه .

ر : ١ - مدى لزومه .

تلبية ر : حج .

تناسخ ر : روح .

توبة ١ - أركانها .

(التوبة من الكفر، والزبغ، وفعل قوم لوط، والحجر، وأكل الأشياء المحرمة كالخنزير والدم والميتة، وغير ذلك: تكون بالندم، والإقلاع، والمزعة على أن لا عوداً أبداً، واستغفار الله تعالى. والتوبة من ظلم الناس في أعراضهم وأبشارهم وأموالهم: لا تكون إلا برد أموالهم إليهم، ورد كل ما تولد منها معها أو مثل ذلك إن فات، فإن جهلوا فغني المساكين وجوه البر، مع الندم، والإقلاع، والاستغفار، وغسلهم من أعراضهم وأبشارهم، فإن لم يمكن ذلك فالأمر إلى الله تعالى. ولا بد للظالم من الانتصاف يوم القيامة يوم يقتص الله الشاة الجماء من القرناه .

والتوبة من القتل أعظم من هذا كله، ولا تكون إلا بالقصاص، فإن لم يمكن فليكثر من فعل الخير، ليرجع ميزان الحسنات.)

١/٤٨ م ٨٨

٢ - وجوبها من اليقين القموس .

ر : إيمان ٤٤ - القموس منها وموجبها وبين المظلوم .

توبة

٣ - أثرها .

(التوبة : تُسقط البيئات ، والفقاص : من الحسنات .)

٢٢/١ م ٤٠ و ٤٢/١ م ٨٢

٤ - هل تسقط سيئات الشرك .

ر : إسلام ١٤ - الأعمال السابقة عليه .

٥ - رفعها تحريم الزواج .

ر : نكاح ١٣ - الجائر للزاني التزوج بها .

أيضاً ٦٢ - تحريمه مؤقتاً بالزنى .

٦ - توقف حل نكاح الزاني عليها .

(لا يجوز للزاني المسلم أن يتزوج مسلمة ، لازانية ولا عفيفة)

حتى يتوب ، ولا يحل للزانية أن تنكح أحداً ، لازانياً ولا عفيفاً

حتى تتوب . (٤٧٤/٩ م ١٨٣٩)

٧ - الوكالة عليها .

(لا يجوز الوكالة على التوبة .) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣ .

تولية

٨ - صفتها .

(التولية بيعٌ مبتدأ ، لا يجوز فيها إلا ما يجوز في سائر

البيوع ، وهي نقل ملك المرء ، عيناً ماصح ملكه لها ، أو بعض

عين ماصح ملكه لها ، إلى ملك غيره بشئ مسمى .) ٢/٩

م ١٥٠٨ .

ر : بيع ١٥٥ - شراء البائع ماباعه من المشتري .

١ - صفته في جميع الأحوال . تيمم

(صفة التيمم : ان ينوي به الوجه الذي يتيمم له ، من طهارة للصلاة ، أو جنابة ، أو ايلاج في الفرج ، أو طهارة من حيض أو من نفاس ، أو ليوم الجمعة ، أو من غُسل الميت . ثم يضرب الأرض بكفيه متعلا بهذه التنية ثم ينفخ فيها . ويمسح وجهه وظهر كفيه إلى الكوعين بضربة واحدة فقط ، وليس عليه استيعاب الوجه ولا الكفين ، ولا يمسح في شيء من التيمم ذواعيه ولا رأسه ولا وجليه ولا شيئاً من جسمه .

ويتيمم الجنب والحائض وكل من عليه غلٌ واجب كالتيمم المحدث ولا فرق . وصفة التيمم للجنابة وللحيض ولكل غل واجب وللوضوء : صفة عمل واحد . وإن عدم الميت الماء يُتم كما يتيمم الحي . ١٤٤/٢ ٢٤٩م ١٤٦/٢ ٢٥٠م ١٥٨/٢ ٢٥١م

٢ - حكم التنية فيه .

ر : ١ - صفته في جميع الأحوال .

٣ - الترتيب فيه .

(لا يميزه إلا الابتداء بالوجه ثم اليدين .) ١٦١/٢ ٢٥٣م

٤ - الجائز به التيمم وغير الجائز .

(لا يميز التيمم إلا بالأرض ، وهي تنقسم إلى تراب وغير تراب ، فأما التراب : فالتيمم به جائز ، كان في موضعه من الأرض ، أو منزوعاً مجموعاً في إثناء أو ثوب ، أو على يد إنسان =

تيمم

= أو حيوان ، أو نفض غبار من كل ذلك فاجتمع منه ما يوضع عليه الكف ، أو كان في بناء لبن أو طابية أو غير ذلك .
وأما ماعدا التراب من الحصى أو الحصىاء أو الصخر أو الرضراض أو المضاب أو الصفا أو الرخام أو الرمل أو معدن كحل أو معدن زونخ أو جيار أو جيص أو معدن ذهب أو توتيا أو كبويت أو لازورد أو معدن ملح أو غير ذلك ، فإن كان في الأرض غير مزال عنها إلى شيء آخر ، فالتيمم بكل ذلك : جائز ، وإن كان شيء من ذلك مزال إلى الماء أو إلى ثوب أو نحو ذلك : لم يجز التيمم بشيء منه .

ولا يجوز التيمم بالآجر ، فإن رُض حتى يقع عليه اسم تراب : جاز التيمم به ، وكذلك الطين لا يجوز التيمم به ، فإن جف حتى يسمى تراباً : جاز التيمم به . ولا يجوز التيمم بملح انعقد من الماء ، كان في موضعه أو لم يكن ، ولا بثلج ولا بورق ولا بحشيش ولا بنجشب ولا بغير ذلك مما يحول بين التيمم والأرض .

٢٥٨/٢ م ٢٥٢

٥ - حكمه مع الماء اليسير .

(من كان معه ماء يسير يكفي لشربه فقط ففرضه : التيمم ، ومن كان معه ماء يسير يكفي للوضوء وهو جنب : تيمم الجنباة وتوضأ بالماء ، لا يُبالي أيهما قدم ، لا يُجزئه غير ذلك . فلو فصل له من الماء يسير ، فلو استعمله في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يعم به سائر أعضائه ففرضه : غسل ما أمكنه والتيمم لباقي أعضائه ، فلو كان بعض أعضائه ذاهباً أو لا يقدر على مسه =

تيمم = بالماء طُرْحَ أو كَسَر: سقط حكمه وأجزأه غسل ما بقي..
 ١٣٦/٢ م ٢٤٢ و ١٣٧/٢ م ٢٤٣ ، ٢٤٤

٦ - شراء الماء واستناباه للطهارة والشرب .

(ليس على من لا ماء معه أن يشتره للوضوء ولا للغسل ، لا بما قل ولا بما كثر ، فإن اشتراه : لم يُجزئه الوضوء به ولا الغسل ، وفرضه التيمم . وله أن يشتره للشرب إن لم يُعطه بلائنه ، وأن يطلبه للوضوء ، فذلك له وليس ذلك عليه ، فإن وهب له ترضاً به ولا يُجزئه غير ذلك .) ١٣٤/٢ م ٢٤١

٧ - فعله قبل دخول الوقت وفيه .

(يصح التطهر بالغسل وبالوضوء وبالتيمم قبل وقت صلاة الفرض وفي الوقت للثافة والفرض . والمسافر والمريض الأفضل لما أن يقيما في أول الوقت ، سواء رَجَعَا الماء أو أَيْقَنَّا بوجوده قبل خروج الوقت أو أَيْقَنَّا أنه لا يوجد حتى يخرج الوقت ، وكذلك رجاء الصلوة ولا فرق . أما الحاضر الصحيح ومن له حكم الحاضر فلا يحل له التيمم إلا حتى يوقن بخروج الوقت قبل إمكان الماء .) ٧٥/١ م ١١٢ و ١٠٩/٢ م ٢٢٨ و ١٣٣/٢ م ٢٣٧

٨ - الصحيح الجائز له التيمم في الحضر .

(يتيمم من كان في الحضر صحيحاً إذا كان لا يقدر على الماء إلا بعد خروج وقت الصلاة ، ولو كان من شفير النهر والدلو في يده أو من شفير النهر والساقية والمعين إلا أنه يوقن أنه لا يتم وضوءه أو غسله حتى يطلع أول قرن الشمس ، وكذلك الخائف =

تيم = والمسجون ومن عجز عن الماء تيم . (١١٧/٢ م ٢٢٧
و ٧٦/٥ م ٥٣٦

٩ - المريض المباح له التيم .

(لا يقيم من المرض إلا من لا يجد الماء ، أو من عليه مشقة
وخرج في الوضوء بالماء أو في الغسل به ، سواء زادت عِلته أو
لم تزد ، وكذلك إن خشي زيادة عِلته . والمرض هو : كل
ما أحال الإنسان عن القوة والتصرف . والمريض المباح له التيم مع
وجود الماء : فإن صعبته لا تنقص طهارته . (١١٦/٢ م ٢٢٤
و ١١٧/٢ م ٢٢٦ و ١٢٨/٢ م ٢٣٥

١٠ - المسافر الجائز له التيم .

(يقيم المسافر الذي لا يجد الماء الذي يقدر على الوضوء أو
الغسل به ، سواء كان السفر قريباً أو بعيداً ، سفر طاعة أو سفر
معصية أو مباحاً . والسفر الذي يقيم فيه هو الذي يسمى عند
العرب سفرأ ، سواء كان بما تقصر فيه الصلاة أو بما لا تقصر فيه
الصلاة ، وما كان دون ذلك فهو في حكم الحاضر . (١١٦/٢ م
٢٢٤ ، ٢٢٥ و ١١٩/٢ م ٢٢٨ .

١١ - إغاثت الجائز له التيم .

(من كان الماء منه قريباً إلا أنه يخاف ضياع وحله أو فوت
الرفقة ، أو حال بينه وبين الماء عدو ظالم أو غار أو أي خوف
كان في القصد إليه مشقة ، ففرضه التيم ، فإن عطل بحق فلا
عذر له في ذلك ولا يجوز له التيم ، فلو كان على بشرها ويعرفها =

تيمم

== في سفر وخاف فوات أصحابه أو فوات صلاة الجماعة أو خروج الوقت : تيمم وأجزأه ، لكن يتوضأ لما يستأنف . ومن كان في سفر أو حضر وهو صحيح أو مريض فلم يجد إلا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض ولا يقدر على تسخينه إلا حتى يخرج الوقت فإنه يتيمم ويصلي . (١٢١/٢ م ٢٢٩ ، ٢٣٠ و ١٢٢/٢ م ٢٣١ و ١٣٤/٢ م ٢٤٠)
 ر : أ - الصحيح الجائز له التيمم في الحضر .

١٢ - تيمم العاجز عن الماء وهو في السفينة .

(من كان في البحر والسفينة تجري ، فإن كان قادراً من على أخذ ماء البحر والتطهر به لم يجزه غير ذلك ، فإن لم يقدر على أخذه تيمم وأجزأه ذلك .) (١٣٣/٢ م ٣٣٩)
 ١٣ - تيمم التامي للماء والمائل بمكانه .

(من كان الماء في رحله فغسله ، أو كان بقربه بثراً أو عين لا يدري بها ، فتيمم وحلى : أجزاءه .) (١٢٢/٢ م ٢٣٢ و ١٣٣/٢ م ٢٣٨)

١٤ - تكوّر التيمم على الجنب والمناض .

(من أجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يتيمم تيممين ، ينوي بأحدهما تطهير الجناية وبالأخر الوضوء ، ولا يبالي أيهما قدم . وكذلك لو أجنب المرأة ، ثم حاضت ، ثم طهرت يوم الجمعة ، وهي مسافرة ولا ماء معها ، فلا بد من أوبع تيممات : تيمم للحيض ، =

= وتيمم للجناية ، وتيمم للوضوء ، وتيمم للجمعة ، فإن كانت قد غسلت ميتاً فتيمم خامساً (١٣٨/٢ م ٢٤٥)
١٥ - الاستعاضة به عن القبل للحيث .

(إن عدم الماء يعم الميت ولا بد ، كما يتيمم الحي ، ولا يجوز أن يعوض التيمم من القبل إلا عند عدم الماء فقط .) (١٥٨/٢ م ٢٥١ و ١٢٢/٥ م ٥٦٩ و ١٧٦/٥ م ٦١٨
ر : ١ - صفته في جميع الأحوال .

١٦ - مدى صلاة الفرائض والتوافل به .

(يصلي بتيمم واحداً ما شاء المصلي من صلوات الفرض في اليوم واليلة ، وفي أكثر من ذلك ، ومن النافعة ما شاء . ما لم ينقض تيممه .) (١٢٨/٢ م ١٣٣ و ٢٣٦

١٧ - إمامة التيمم بالتوضئين .

(جائز أن يؤم التيمم التوضئين ، والتوضوء التيممين .)

١٤٣/٢ م ٢٤٨

١٨ - حكم التيمم للزوج يقبل زوجته أو يطؤها ولا طهارة له سوى التيمم .

(من كان في سفر ولا ماء معه ، أو كان مريضاً يشق عليه استعمال الماء ، فله أن يقبل زوجته وأنت يطأها وتيمم .)

١٤١/٢ م ٢٤٧

١٩ - نوافضه .

(كل حدث ينقض الوضوء فإنه ينقض التيمم ، وينقضه أيضاً =

تيمم

وجود الماء ، سواء وجدته في صلاة أو بعد أن صلى أو قبل أن يصلي ، فإن صلاته التي هو فيها تنتقض ، ولا قضاء عليه فيها قد صلى بالتيمم . والمريض المباح له التيمم مع وجود الماء : بخلاف ما ذكرنا ، فإن صحته لا تنتقض طهارته ، ولا ينتقض طهارته بالتيمم إلا ما ينتقض الطهارة من الأحداث فقط . (١٢٢/٢ م ٢٣٣ و ١٢٨/٢ م ٢٣٤-٢٣٦)

٣٠ - سقوطه .

(من كان محبوساً في حضر أو سفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء ، أو كان مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو ، وصلاته تامة ، ولا يعيدها سواء وجد الماء في الوقت أو لم يجده إلا بعد الوقت .)
١٣٨/٢ م ٢٤٦



حرف الناء

١ - تحديد نوعه . ثمن

(من كان في بلد تجري فيه سكة كثيرة شتى ، فلا يحل البيع إلا ببيان من أي سكة يكون الثمن ، وإلا فالبيع مفسوخ مردود .) ٢٤/٩ م ١٥٣٤

٢ - الجهالة فيه .

(ولا يجوز البيع بثمن مجهول ، ولا إلى أجل مجهول كالخصاد . والبيع بغير ثمن مسمى : لا يصح ، كمن باع بما يبلغ في السوق ، أو بما اشترى فلان ، أو بالقيمة ، فهذا كله باطل . ولا يحل أن يبيع اثنان سلعتين متميزتين لهما ليسا فيها شريكين : من إنسان واحد بثمن واحد ، وأما يبيع الشريكين أو الشركاء من واحد أو أكثر ، أو ابتياع اثنين فصاعداً من واحد أو من شريكين : فحلال .) ٤٤٤/٨ م ١٤٦٤ و ٢٣/٩ م ١٥٣١ و ٢٤/٩ م ١٥٣٣

٣ - وجوده عند المشتري .

(ابتياع المرء ما ليس عنده ثمنه : جائز .) ٦٣/٩ م ١٥٦٦

٤ - تسليمه .

ر : يبيع ٣٨ - تسليم البديلين وإمساك أحدهما قبض الآخر .

٥ - أثره في صفة البيع .

ر : يبيع ١ - صيقته .

٦ - اشتراط تأجيله .

ر : يبيع ٢٤ - الشروط الجائرة فيه وبطلان سواها .

٧ - اشتراط توقيته في مكان مسمى .

(لا يحل بيع سلعته على أن يوفيه الثمن في مكان مسمى ، =

ثمن

= ولا على أن يوفيه السلعة في مكان مسمى ، لكن يأخذه البائع بإيفائه الثمن حيث هما ، أو حيث وجده هو أو وكيله من بلاد الله ، إن كان الثمن حالاً . (٤٧٧/٨ م ١٤٥٤)

٨ - شرط الزيادة فيه لمتولي البيع .

(لا يحل بيع سلعة لآخر بثمن يحده له صاحبها ، فما استزاد على ذلك الثمن فمتولي البيع ، فلو قال له : « بعه بكذا وكذا فإن أخذت أكثر فهو لك » فليس شرطاً ، والبيع صحيح ، وهي عدة لا تلزم ولا يقضى بها .) (٤٣٩/٨ م ١٤٥٧)

٩ - المزايدة والمنافسة .

ر : بيع ٤٤ - التجش فيه وحكمه .

أيضاً ٤٥ - السوم أو البيع على سوم الغير أو بيعه والمزايدة فيه .

١٠ - شراء البائع ما يباع بمثل أو أقل أو أكثر من ثمن البيع .
ر : بيع ١٥٥ - شراء البائع ما يباع من المشتري .

١١ - الغبن فيه .

ر : بيع ٤٩ - الغبن فيه .

١٢ - قبضه في البيع الفاسد .

(وكل من باع يبعاً فاسداً فهو باطل ، ولا يملكه المشتري ، وهو باقٍ على ملك البائع ، وهو مضمون على المشتري إن قبضه ضمان الغصب سواء سواء ، والثمن مضمون على البائع إن قبضه ، ولا يصححه طول الزمان ، ولا تغير الأسواق ، ولا فساد السلعة ، ولا ذهابها ، ولا موت المتبايعين أصلاً .) (٤٢١/٨ م ١٤٤٦)

ر : لباس .

ثياب

ر : امرأة .

ثياب

حرف الجيم

جارية

و: رقيق .

جراح

و: قتل ، قصاص ، دية .

١ - أقسامها .

(أولها : الحارصه ، ثم الدامية ، ثم الدامعة ، ثم الباضعة ، ثم المتلاحمة ، ثم السيطاق وهي أيضاً الملقط ، ثم الموضحة ، ثم الهاشمة ، ثم المنقلة وهي أيضاً المنقولة ، ثم المأمومة وهي أيضاً الآمة ، وفي الجوف وحده : الجائفة .) ٤٦١/١٠ م ٢٠٦٨

٢ - للتسبب فيها بغير قصد .

و: قتل ١٦ - التسبب فيه بغير قصد .

٣ - صدورها من سكران أو مجنون أو صغير .

و: قصاص ١٤ - إقامته على سكران أو مجنون أو صغير .

٤ - صدورها من الدواب .

و: قتل ٣٦ - مسؤولية صاحب البيعة فيما تجنيه .

٥ - حكم المسك لغيره فيها .

و: قصاص ١٣ - إقامته على المسك ومن في حكمه أم

على المباشر ؟

٦ - حكمها في أمر الغير بها .

و: قتل ١٠ - حكمه في أمر الغير به .

جراح ٧ - الإكراه على فعلها .

(الإكراه لا يبيح الجراح ، فمن أكره على شيء منها :
لزمه القَوْدُ والضمان .) ٨ / ٣٣٠ م ١٤٠٣
و : إكراه ٤ تقسيم الإكراه القملي وأحكامه وأمنته له .

٨ - تولدنا من جنابة أخرى .

(شج إنساناً فذهب بصره فقال : كان أعمى ، إن شهد
الشهود بأنها ذهبت من تلك الشجرة ، وكان عمداً : فالقَوْدُ في
ذلك من كلا الأمرين ، فلا بد من لإذهاب عينه ومن شجه
كما شج . وكذلك لو جرحه موضحة عمداً فذهبت عيناه :
اقتص له من الموضحة ومن الميتين معا ، وهكذا في كل شيء ،
فلو مات منها قُتِلَ به .

والحكم في هذا كله : ما يتقن أنه تولد من جنابة العمد فالواجب
في ذلك القَوْدُ أو المفاداة ، سواء في ذلك النفس وما دونها ، وإذا
أمكن أن تولد الجنابة الأخرى من غير الأولى فلا شيء فيها
لا قَوْد ولا غيره ، مثل أن يقطع له يداً فتشل له الأخرى .)
١٠ / ٤٢٥ ، ٤٢٦ م ٢٠٢٧ ، ٢٠٢٨ و ١١ / ٤٣ م ٢١٣٧

٩ - المداواة بفعلها .

(من قطع يداً فيها آكلة ، أو قطع خرساً وجعة أو متأكلة
بغير إذن صاحبها : ينظر ، فإن قامت بينة أو علم الحاكم أن تلك
اليده لا يرجى لها بقاء ولا توقف ، وأنها مهلكة ولا بد ، ولا
دواء لها إلا القطع : فلا شيء على القاطع ، وقد أحسن ، وهكذا =

= القول في الضرس . وأما إذا كان يرجى للأكل براءة أو توقف ، وكان الضرس تتوقف أحياناً ولا يقطع شغل عن صلاته ومصالح أموره : فعلى القاطع والقانع القَوَد . ومن داوى أخاه المسلم كما أمره الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام فقد أحسن .
٢٠٤٧ م ٤٤٤/١٠

١٠ - حكم الميت منها إذا عولج بسم .

(ومن جرح جرحاً يموت من مثله ، فتداوى بسم فمات : فالقَوَد على القاتل .) ٤٤/١١ م ٢١٣٩

١١ - العفو عنها .

(الحامي فيما دون النفس إذا عفا عنه المجني عليه ، فإن كفر له وتصدق بحقه عليه فلا شك أنه مغفور له ومكفر عنه ، لأن صاحب الحق قد أسقط حقه قبله ، وأما إذا لم يغفر له ولكنه أخر طلبه إلى الآخرة وأسقطه في الدنيا فلا شك حقه باقر له قبله ، وأنه سيقص يوم القيامة من حسناته . وقوله تعالى : « فمن تصدق به فهو كفارة له » يدل على أن العفو كفارة لذنوب المجرور المتصدق بحقه .) ٤٧٢/١٠ ، ٤٧٣ م ٢٠٧٣

١٢ - العفو عنها في الصغير أو المجنون .

(العفو لا يصح إلا يرضى المجني عليه ، والصبي والمجنون لا يرضى لهما ولا عفو ولا أمر فأفد بصدقة ، فيستبدل له أبوه أو وليه أو وصيه ولا بد ، فإن أغفل ذلك حتى بلغ الصبي وعقل =

= المجنون كان له القود ، الذي قد وجب أخذه له ، بعد ،
وحدث له جواز العفو إن شاء ، وليس للأب ولا للولي أخذ
الدية ، ولا أن يفادي بشيء من الجروح . (١٠ / ٤٨٥ م ٢٠٨٠

١٣ - عفو المجني عليه فيها .

ر : قتل ٥٩ - حكم عفو المجني عليه في القود أو الدية
أو الجرح .

١٤ - الصلح عنها .

(لا يجوز الصلح في غير الأموال الواجبة المعلومة بالإقرار
والبينة إلا في أربعة أوجه فقط : في الخلع ، أو في كسر سن
عمداً ، أو في جراحة عمداً عوضاً عن القود ، أو في قتل النفس
عوضاً من القود بأقل من الدية أو بأكثر وبغير ما يجب في الدية .
ومن صالح عن دم أو كسر سن أو جراحة أو عن شيء معين :
فذلك جائز ، فإن استحق بعضه أو كله : بطلت المصالحة وعاد على
حقه في القود وغيره . (٨ / ١٦٦ م ١٢٧٣ و ٨ / ١٦٨ م ١٢٧٤

١٥ - القصاص فيها .

ر : قصاص ١ - موضع وجوبه

١٦ - فوات عمل القود .

(وجل فقا عين رجل ، فقام ابن عم له فقتل الفاق ، غضباً
لابن عمه : يقتل القاتل بمن قتل ، ولا شيء للمفقوءة عينه ، وقد
فاته القود . ومن جنى على عين ثم فقت - صوته : - وجل فقت
عينه وقد كان ذهب منها شيء : بأنه يلقى عنه بقدر ما ذهب منها . =

= فإن كان كل ما ذكرنا خطأ فلا شيء فيه وإن كان عمداً فالقود ما أمكن ، وإن أمكن ذهاب شيء من قوة البصر كما ذهب هو : أنفذ ذلك بدواء أو بما أمكن ، وإن لم يمكن ذلك فالواجب في ذلك : (الأدب .) ٤٢٤/١٠ م ٢٠٢٥ و ٤٢٥/١٠ م ٢٠٢٦

١٧ - حكمها في اليدين أو الرجلين .

(ما نعلم في الديات في الأعضاء أثر أيصح في توقيتها وبيانها إلا قول رسول الله ﷺ : « الأصابع سواء ، والأسنان سواء ، الثنية والضرس سواء ، هذه وهذه سواء » وسائر ذلك - أي الباقي - إنما يرجع فيه إلى الإجماع والاستدلال منه ومن النص .
الدية في ذلك - اليدين والرجلين - للأصابع فقط . ومن قطعت يده في سبيل الله ثم قطع إنسان يده الأخرى ففيها دية واحدة .) ٤١١/١٠ - ٤٣٨ م ٢٠٢٥ - ٢٠٣٩ و ٤٣٩/١٠ - ٤٤٠ م ٢٠٤٠ ، ٢٠٤١ و ٤٤١/١٠ ، ٤٤٢ م ٢٠٤٣ ، ٢٠٤٤

١٨ - حكمها في الظفر .

(لا شيء في الظفر إلا القود في العمد فقط أو المفاداة ، فإنه جرح ، وأما الخطأ فلا شيء فيه .) ٤٤٥/١٠ م ٢٠٤٩

١٩ - حكمها في الأصابع .

(في الأصابع لا يجب على المخطيء أو على عاقلته شيء ، والدية في ذلك واجبة على العاقد . والأصابع سواء في الدية ، الخنصر كالأصابع : عشر عشر من الإبل ، ففي كل جزء من الأصابع جزء من العشر ، ففي نصف الأصابع نصف العشر =

= وفي ثلث الأصبع ثلث العشر ، وهكذا في كل جزء . وفي ثلث الأصبع دبة كاملة . وأصابع اليدين والرجلين سواء .

وأما كسر الأصبع فيبقى عتاً أو صحيحاً إلا أنه لم يبطل فلا شيء في ذلك ، والأصبع الزائدة : فيها ما في سائر الأصابع . وصح أن أصابع المرأة سواء وأصابع الرجل سواء بالنص . وصح الإجماع على أن في أربعة أصابع من المرأة فصاعداً : نصف ما في ذلك من الرجل ، فواجب أن يكون في أصبعين - من أصابعها - نصف ما في الأربع ، وفي الأصبع الواحدة نصف ما في الاثنين . والقصاص في الأصبع الزائدة يكون من أقرب أصبع إلى تلك الأصبع . (١١/١٠ م ٢٠٢٥)

و ١٠/١٣٥ م ٢٠٣٧ و ١٠/٤٣٧ م ٢٠٣٨ و ١٠/٤٤٠ م ٢٠٤٢ و ١١/٤٢ م ٢١٣٤

٢ - حكمها في الأصبع للزائدة أو السن للزائدة .

(من كانت له سن زائدة أو أصبع زائدة ، فقطعها قاطع : اقتص له منه من أقرب سن إلى تلك السن وأقرب أصبع إلى تلك الأصبع . ولا فرق بين أن يبقى المقتص منه ليس له إلا أربع أصابع ويبقى المقتص له خمس أصابع ، وبين أن يقطع من ليست له إلا السبابة وحدها سبابة سالم الأصابع . ولا خلاف في أن القصاص في ذلك ، ويبقى المقتص ذا أربع أصابع ، ويبقى المقتص له لا أصبع له ، وهكذا القول في الأسنان ولا فرق .) (١١/٣٢ م ٢١٣٤)

جراح ٢١ - حكمها في النحن أو العيين .

(في كسر الذقن أو العين ممدأ : القود ، ولا شيء في ذلك بالخطأ .) ٤٣٥/١٠ م ٢٠٣٦

٢٢ - حكمها في الشاربين .

(ليس في مرط الشاربين شيء عندنا في الخطأ ، أما في العمد فيه القود .) ٤٣٤/١٠ م ٢٠٣٤

٢٣ - حكمها في الشعر .

(في شعر الرأس إذا لم ينبت : الدبة ، وفي شعر العية إذا لم ينبت : الدبة .) ٤٣٣/١٠ م ٢٠٣٣

٢٤ - حكمها في الشفتين .

(الواجب في الشفتين في العمد : القود أو المفاداة ، ولا شيء في الخطأ .) ٤٤٦/١٠ م ٢٠٥٠

٢٥ - حكمها في السن .

(سواد السن واخضرارها واحمرارها واصفرارها وصدعها وكسرها ، إن كان كل ذلك خطأ : لم يجب في ذلك شيء أصلاً .) ٤١٦/١٠ م ٢٠٢٤

٢٦ - حكمها في اللسان .

(لا يجب في اللسان إذا كان ممدأ إلا القود أو المفاداة ، لأنه جرح ولا مزيد . وأما الخطأ فمرفوع بنص القرآن . =

جراح = ولسان الاخرس والا عجم كثيره، وكذلك لسان الصغير (٤٤٢/١٠ م ٢٠٤٥ و ٤٤٣/١٠ م ٢٠٤٦)

٢٧ - حكمها في الأنف .

(ليس في الأنف إلا القود في العمد أو المفاداة ، ولا شيء في الخطأ .) ٤٣٣/١٠ م ٢٠٣٢

٢٨ - حكمها في شفر العين .

(لا شيء على الخطأ في تنف أو قطع شفر العين .) ٤٢٣/١٠ م ٢٠٢٥

٢٩ - حكمها في العين .

(قولنا في العين هو قولنا في السن سواء سواء .) ٤١٨/١٠ م ٢٠٢٥

٣٠ - حكمها في الحاجبين .

(لا يجب فيها في العمد إلا القود أو المفاداة ، وأما في الخطأ فلا شيء .) ٤٣١/١٠ م ٢٠٣١

٣١ - حكمها في الأذن .

(لا شيء في الأذنين إلا القود أو المفاداة في العمد ، ولا شيء في الخطأ .) ٤٤٨/١٠ م ٢٠٥٢

٣٢ - حكمها في السمع .

(لا شيء في ذهاب السمع بالخطأ ، وأما في العمد فإن =

= أمكن القصاص منه بمثل ما ضرب فواجب ، ويصـب في أذنه
ما يبطل سمه مما يؤمن معه موته ، فهذا هو القصاص . (٤٤٧/١٠)
م ٢٠٥١

٣٣ - حكمها في الجبهة .

(ليس في الجبهة إذا هُشمت عـمداً إلا القود ، إلا أن يكون
جرحاً ، فتكون فيه المفاداة ، ولا شيء في الخطأ . (٤٦٠/١٠)
م ٢٠٦٦

٣٤ - حكمها في السبعج والفتن والصرع والحدب .

(إن حدث البسج أو الفتن أو الصرع أو الحدب من ضرب
عمداً : اقتص بمثل ذلك بالعمى ما بلغ ، فإن حدث مثل ذلك وإلا
فلا شيء على الجاني أكثر من أن يُعتدى عليه بمثل ما اعتدى ،
ولو قدوتا أن نبلفه حيث بلغه هو بظلمه لقلنا ، ولكن إذ عجزنا
عن ذلك فقد سقط عنا ما لا يُقدر عليه . (٤٤٤/١٠) م ٢٠٤٨

٣٥ - حكمها في العقل .

(لا شيء في ذهاب العقل بالخطأ ، وأما بالعمد فإلغاهي ضربة
كضربة ، ولا مزيد ، فإن لم يذهب عقل المقتص منه فلا شيء
عليه . (٤٣٤/١٠) م ٢٠٣٥

٣٦ - حكمها في العنق .

(لا شيء في ذلك في الخطأ ، والقود في العمد ولا بد . (٤٥٩/١٠)
م ٢٠٦٣

جراح ٣٧ - حكمها في الترقوة .

(لا يجب في الترقوة شيء في الخطأ ، وأما في العمد فالواجب في ذلك القصاص فقط ، إلا إن كان جرحاً فالقود أو المفاداة .)
٢٠٥٦ م ٤٥٤/١٠

٣٨ - حكمها في الثدي .

(لا يجب في الثديين غرامة أصلاً ، فإن أصيب خطأ فلا شيء في ذلك ، وإن كان عمداً ففيه القود ، فإن قطع الرجل حلمة الثدي المرأة قطع ثدييه كله ، لأنه كله حلمة لا الثدي له . فإن قطعت ممي ثدييه قطعت حلمتها ، فإن قطع جميع ثدييه عمداً قطع من جلده ، ما حوالي ثدييه ، مقدار ذلك .) ٢٠٥٧ م ٤٥٥/١٠

٣٩ - حكمها في الضلع .

(لا شيء في الضلع إذا كان خطأ ، فإن كان عمداً ففيه القود فقط ، إلا أن يكون يجرح ففيه القود أو المفاداة .) ٢٠٥٨ م ٤٥٣/١٠

٤٠ - حكمها في الصلب أو التفافات .

(ليس في الصلب ولا في التفافات في الخطأ شيء ، أما في العمد فالقود فقط ، ولا مفاداة فيه ، لأنه ليس جرحاً ، فإن كان ذلك جرحاً ففيه القود أو المفاداة .) ٢٠٥٩ م ٤٥١/١٠

جراح ٤١ - حكمها في الورك .

(ليس عندنا فيها إلا القَوَد في العمد فقط ، وأما في الخطأ فلا شيء فيه .) ٤٥٨/١٠ م ٢٠٦١ مكرر .

٤٢ - حكمها في المصدة والشفرين والألتيين والعقلة والمنكب .

(لا شيء في ذلك في الخطأ ، أما في العمد فالتقصص فيها أمكن ، أو المفاداة فيما كان جرحاً .) ٤٥٨/١٠ م ٢٠٦٢

٤٣ - حكمها في الذكور والأنثيين .

(الواجب ألا يجب في ذلك شيء في الخطأ ، وأن يجب في ذلك القود في العمد أو المفاداة .) ٤٥٠/١٠ م ٢٠٥٣

٤٤ - حكمها في ذكر الغنن وأنثيه .

(من قطع ذكر غنن مشكل وأنثيه فسواء قال : أنا امرأة - أو قال : - أنا ذكور : القَوَد واجب ، لأنه عضو يسمى ذكراً وأنثيين ، وكذلك لو قطعت امرأة شفرته ، ولا فرق .) ٤٢/١١ م ٢١٣٤

٤٥ - حكمها في المثانة .

(ليس في ذلك إلا التقصص في العمد أو المفاداة ، وليس في الخطأ شيء .) ٤٥٧/١٠ م ٢٠٦١

٤٦ - حكمها في قطع الجلد .

(من قطع من جلده شيء فالتقصص في ذلك في العمد ، =

جراح = وليس في الخطأ في ذلك شيء . (١٠/٤٥٦ م ٢٠٥٩

٤٧ - حكمها في البكاورة .

(جارية أذهبت عُذرة أخرى ، أو رجل فعل ذلك مجتاح أو غيره : أما المرأة تُذهب عُذرة المرأة بنخسة أو نحو ذلك ، فإنه عدوان يقتض منها بمثل ذلك إن كانت بكرا ، فإن كانت ثيبا فقد عَدِمَتْ ما يقتض منها فيه فليس إلا الإلءب ، فصح وجوب القَوَدَ فيما قَدَر عليه ، وصح الأدب بالبد إنكارا أو تقييراً للنكر فيما عجز عن القَوَدَ فيه ، ولا غرامة في ذلك أصلاً ، ولا مدخل للعكر منها ، لأن المقر هو المهر ، والمهر إنما هو في النكاح لا فيما عداه . (١٠/٥١٧ م ٢٠٩٢

٤٨ - حكمها في إفشاء الرجل المواة .

(إن كان ذلك وقع منه في زوجة من غير قصد فعاثت وورثت فلا شيء في ذلك ، وإن كان فعل ذلك عامداً وهو يدري أنها لا تحمل ، أو فعل ذلك بأمة كذلك أو بأجنبية : فعليه القصاص ، يفتق منه بمجديدة مقدار ما فتنق منها متعديا ، وعليه في الأجنبية مع ذلك الحد ، ولا غرامة في شيء من ذلك أصلاً إلا إن فعل ذلك مخطأفات : فالدية كاملة . (١٠/٤٥٦ م

٢٠٥٨ م

٤٩ - حكمها في العلة .

(لا شيء في هذا إلا القصاص ، فلو قامت بينة أنه أراد ما أبيع له فهو خطأ لا شيء فيه . (١٠/٤٦٠ م ٢٠٦٧

جراح ٥٠ - حكمها في الكسر إذا انجبر .

(ليس في ذلك عندنا إلا القصاص في العمد فقط ، وأما في الخطأ فلا شيء .)
٢٠٦٠ م ٤٥٧/١٠

٥١ - الدوس في بطن آخر حتى يسلمح .

(ليس عندنا في ذلك إلا القصاص ، ضرب مكسب ، ولا مزيد .)
٢٠٦٠ م ٤٥٧/١٠

٥٢ - حكمها في الميت .

(من جرح ميتاً أو كسر عظمه أو أحرقه فلا شيء عليه في ذلك .)
٢١٣١ م ٤٠/١١

٥٣ - وقوعها على الرقيق والحيوان المملوك .

(كل من عدا عليه حيوان مملوك ، من بعيو أو فرس أو بغل أو فيل أو غير ذلك ، فلم يقدر على دفعه عن نفسه إلا بقتله ، فقتله : فلا ضمان عليه فيه .

وكل ما جني على عبد أو أمة أو بعيو أو فرس أو بغل أو حمار أو كلب يحمل قتلته أو سنور أو شاة أو بقرة أو أيل أو ظبي أو كل حيوان مملوك ، فإن الخطأ في العبد وفي الأمة خاصة ، وفي سائر ما ذكرنا - أي الباقي - خطأ أو عمدًا : ما نقص من قيمته ، بالتمام ما بلغ . وأما العبد والأمة فغنيًا جني عليها عمدًا القود ، وما نقص من قيمتها ، أما القود فللجني عليه وأما ما نقص من القيمة فللسيد فيها اعتدي عليه من ماله .)
١٤٥/٨

١٢٦٤ م و ١٤٩/٨ م ١٢٦٨

جزاء الصيد ١ - حكمه .

(الجزاء واجب سواء فيما أصيب في حرم المدينة أو في حرم مكة ، أصابه حلال أو مُحَرَّم . ومن تعدد قتل صيد في الحل وهو في الحرم فعليه الجزاء ، فإن كان الصيد في الحرم والقائل في الحل فهو عاصٍ لله تعالى ، ولا يؤكل ذلك الصيد ، ولا جزاء فيه . ولا جزاء في قتل ما ليس بصيد ، ولا فيما يُهَيَّ عن قتله من هدهد أو صُرْد أو ضفدع أو غل .) ٢٣٦/٧ م ٨٨٤ ، ٨٨٥ و ٢٣٨/٧ م ٨٩٠

٢ - أنواعه والتخفيف بينها .

(المتعمد لقتل الصيد وهو مُحَرَّم : مخير بين ثلاثة أشياء أيها شاء فله وقد أدى ما عليه : إما أن يُهدي مثل الصيد الذي قتل من النعم بما قد حكم به عدلان من الصعابة أو من التابعين ، وليس عليه أن يستأنف تحكيم حكيمين الآن ، وإن شاء أطعم مساكين وأقل ذلك ثلاثة ، وإن شاء نظر إلى ما يشيع ذلك الصيد من الناس فصام بدل كل إنسان يوماً .) ٢٢٩/٧ م ٨٧٨

٣ - مكانه .

(لا يجزى الهدي في ذلك إلا موقفاً عند المسجد الحرام ، ثم يُنحر بمكة أو بمكة ، وأما الإطعام والصيام فحيث شاء .) ٢٣٥/٧ م ٨١ ، ٨٢

جزاء الصيد ٤ - توحده وتعدد .

(القارن والمعتبر والمتنع : سواء في الجزاء ، سواء في حل أصابوه أو في حرم ، إنما كل ذلك جزاء واحد ، فإن اشترك جماعة في قتل صيد عامدين لذلك كلهم : فليس عليهم كلهم إلا جزاء واحد ، وأما الصيام فإن اختاروه فعلى كل واحد منهم الصيام كله بخلاف الأموال ، فإن اختلفوا فن اختار منهم الجزاء لم يميزه إلا بمثل كامل لا ببعض مثل ، ومن اختار الاطعام لم يميزه أقل من ثلاثة مساكين . ومن قتل الصيد مرة بعد مرة فعليه لكل مرة جزاء .) ٢٣٧/٧ م ٨٨٦ ، ٢٨٧ و ٢٣٨/٧ م ٨٨٨

٥ - اشتراك المحرم والمحل في قتل صيد .

(لو اشترك محرم وحلال في قتل صيد : كان ميتة لا يحل أكله ، وعلى المحرم جزاءه كله .) ٢٥٤/٧ م ٨٩٣

٦ - أمثال الحيوان المصيد .

(في النعامة : بدنة من الإبل ، وفي حماد الوحش وثود الوحش والأروية العظيمة والأيل : بقرة ، وفي الغزال والوعل والظبي : عنز ، وفي الضب واليربوع والذئب وأم حيين : جدي ، وفي الوبر : شاة ، وكذلك في الورل والضبع ، وفي الحمامة وكل ما عـب وهـدر من الطير : شاة ، وكذلك الحبارى والصكركي والبازج والاوز البري والبوك البحري والدجاج الحبشي والكروان .) ٢٢٦/٧ م ٨٧٩

جزاء العبد

٧- التحكيم فيه . ر : ٢ - أنواعه والتخفيف فيها .

جزية

١ - صفات الواجب عليهم الجزية .

(لا يقبل من كافر إلا الاسلام أو السيف ، الرجال والنساء في ذلك سواء ، حاشا أهل الكتاب خاصة ، وهم : اليهود والنصارى والمجوس فقط ، فإنهم إن أعطوا الجزية أقروا على ذلك مع الصغار ، والجزية لازمة للمسلم منهم والعبد والذکر والائتى والفقير البات والغني ، الراهب وغير الراهب سواء .)
٣٤٥/٧ م ٩٥٨ و ٣٤٧/٧ م ٩٦٠

٢ - شرط قبولها .

(لا يقبل من يهودي ولا نصراني ولا مجوسي جزية . إلا بأن يقرروا بأن هذا رسول الله إلينا ، وأن لا يطمئنا فيه ولا في شيء من دين الاسلام .) ٣١٧/٧ م ٩٤١

جعل

١ - حكمه وصوره .

(لا يجوز الحكم بالجعل على أحد ، فمن قال لآخر : ان جئتني ببغدي الآبق فلك علي دينار ، أو قال : ان فعلت كذا كذا فلك علي درهم ، أو ما أشبه ذلك ، فجاءه بذلك . أو هتف وأشهد على نفسه : من جاءني بكذا فله كذا ، فجاءه به لم يقض عليه شيء ويستحب لو وفى بوعده ، وكذلك من جاءه بآبق فلا يقضى له شيء ، سواء عُرف بالجبيء بالإباق أو =

جعل

= لم يُعرف بذلك ، إلا أن يستأجره على طلبه مدة معروفة ،
أو لياقته به من مكان معروف ، فيجب له ما استأجره به .
وفرض على كل مسلم حفظ مال أخيه إذا وجده ، ولا يحل له
أخذ ماله بغير طيب نفسه ، ولو أن الإمام يرب لمن فعل ذلك
عطاء لكان حسناً . (٢٠٤/٨ - ٢١٠ - م ١٣٢٧

ر : حج .

جمار

ر : صلاة الجمعة .

جمعة

١ - سبب تسميتها .

(الجمعة : اسم اسلامي لليوم ، لم يكن في الجاهلية ، وإنما كان
يسمى في الجاهلية : « المروبة » فسمي في الاسلام يوم الجمعة ،
لأنه يجتمع فيه الصلاة ، اسماً مأخوذاً من الجئع) (٤٥/٥ م ٥٢٢

٢ - تخصيص ليائها بصلاة زائدة .

(لا يجوز أن تخص لية الجمعة بصلاة زائدة على سائر الليالي .)

٣٧/٣ م ٢٨٧ .

٣ - صوم يومها .

(لا يحل صوم يوم الجمعة ، إلا لمن حام يوماً قبله أو يوماً
بعده ، فلو نذره إنسان كان نذره باطلاً . فلو كان إنسان يصوم
يوماً ويفطر يوماً ، فجاءه صومه في الجمعة : فليصمه .) (٢٠/٧ م ٧٩٥

جمعة

٤ - قراءة صلاة الصبح فيها .

(يستحب أن يقرأ في صبح يوم الجمعة « الم تنزيل » السجدة .
و ه مل أتى على الإنسان » مع أم القرآن .) ١٠٩/٤ م ٤٤٥

٥ - كونها عيداً .

(يوم الجمعة : عيد من أعياد المسلمين .) ٨١/٥ م ٥٤٣

٦ - الفسل والطيب والسواك في يومها .

(غسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال والنساء ،
وكذلك الطيب والسواك ، ولا يتطيب لها المحرم ولا المرأة .
وغسل يوم الجمعة إنما هو ليوم لا للصلاة ، وأول أوقات الفسل
المذكور : إثر طلوع الفجر من يوم الجمعة إلى أن يبقى من قرص
الشمس مقدار ما يتم غسله قبل غروب آخره ، وأفضله : أن
يكون متصلاً بالرواح إلى يوم الجمعة ، وهو لازم للعائض والنفساء
كأنزومه لغيرهما . فمن عجز عن الماء تيمم .) ٨/٢ م ١٧٨
و ١٩/٢ م ١٧٩ و ٧٥/٥ م ٥٣٦

جناز

١ - تلقين المحتضر .

(يجب تلقين الميت الذي يموت في ذمته ، ولسانه منطلق أو
غير منطلق ، شهادة الإسلام ، وهي : لا إله إلا الله محمد رسول
الله ، أما من ليس في ذمته فلا يمكن تلقينه ، وأما من منسج
الكلام فيقولها في نفسه .) ١٥٧/٥ م ٥٩٥ .

جناز

٢ - تقييض عيني الميت وتسجيته .

(يستحب تقييض عيني الميت إذا قضى ، ويُسجى بثوب ،
ويحمل على بطنه ما يمنع انتفاخه .) ١٤٦/٥ م ٥٨٨ و ١٥٧/٥ م ٥٩٦

٣ - تقبيل الميت .

(تقبيل الميت : جائز .) ١٤٥/٥ م ٥٨٧

٤ - الأخذ من أطفار الميت وشعره .

(إن كانت أطفار الميت وافرة أو شاربه وافيًا أو عاتته :
أخذ من كل ذلك .) ١٧٧/٥ م ٦٢٠

٥ - الصبر والجزع فيها .

(الصبر واجب ، والبكاء مباح ما لم يكن توجع ، فإن التوجع
حرام . والصياح وخمش الوجوه وضربها وضرب الصدور وتنف
الشعر وحلقه للميت كل ذلك : حرام ، وكذلك الكلام المكروه
الذي هو تسخط لأقدار الله تعالى ، وشق الثياب .

وبستحب أن يقول المصاب : « إنا لله وإنا إليه راجعون » ،
اللهم أجرني في مصيبي وأخلف لي خيراً منها . ولا يحل لأحد
أن يتبنى الموت لضرر نزل به .) ١٤٦/٥ م ٥٨٩

و ١٥٧/٥ م ٥٩٧ و ١٦٧/٥ م ٦٠٨

جناز ٦ - غسلها .

رَ : غسل الميت .

٧ - تكفينها .

رَ : تكفين .

٨ - الصلاة عليها .

رَ : صلاة الجنازة .

٩ - حملها .

(يحمل النمش كما يشاء الحامل ، إن شاء من أحد قوائمه ،
ولم يشاء بين العمودين . ولا يجوز التراحم على النمش .)

١٦٧/٥ م ٦٠٩ و ١٧٨/٥ م ٦٢٢

١٠ - تشيعها .

(يجب الإمراع بالجنازة ، ونستحب لمن صلى عليها أن
لا يزول عنها حتى تدفن ، فإن انصرف قبل الدفن فلا حرج ،
ولا معنى لانتظار إذن ولي الجنازة . ولا نكره اتباع النساء
للجنازة ، ولا نمنعن من ذلك . وحكم التشيع : أن يكون
الركبان خلفها ، وأن يكون الماشي حيث شاء ، عن يمينها أو
شمالها أو أمامها أو خلفها ، وأحب ذلك إلينا : خلفها .)

١٥٤/٥ م ٥٩٢ و ١٦٠/٥ م ٥٩٩ و ١٦٤/٥ م ٦٠٥

جنازة ١١ - القيام لها .

(نستحب القيام للجنازة إذا وآما المرء ، حتى توضع أو تخلفه ، ولو كانت جنازة كافر ، فإن لم يقم فلا حرج .) ١٥٣/٥ م ٥٩١

١٢ - دفنها .

و : دفن ، قبر .

جنازة ١ - تعويضا .

(الجنازة هي : الماء الذي يكون من نوعه الولد ، وهو من الرجل : أبيض غليظ ، رائحته رائحة الطلع ، وهو من المرأة : رقيق أصفر . وماء العقيم والعافر يوجب الغسل ، وماء الحي لا يوجب الغسل ، وآما المحبوب الذكر السالم الاليتين أو إحداهما فإوزه : يوجب الغسل .) ٥/٢ م ١٧٢

٢ - موجباتها .

إيلاج الحشفة ، أو مقدارها من الذكر الذاهب الحشفة والذاهب أكثر من الحشفة ، في فرج المرأة الذي هو مخرج الولد منها ، مجرام أو حلال ، إذا كان تعبداً ، أنزل أو لم ينزل . فإن حدثت هي أيضاً لذلك : فكذلك ، أنزلت أو لم تنزل . فإن كان أحدهما مجنوناً أو مسكران أو غائماً أو مقمى عليه أو مكرماً فليس على من هذه صفته منها إلا الوضوء فقط إذا أفاق أو استيقظ ، إلا أن ينزل . فإن كان أحدهما غير بالغ : فلا غسل عليه ولا وضوء ، فإذا بلغ لزمه الغسل فيما يحدث لافياً =

جناية

= سلف له من ذلك ، والوضوء . فلو أجنب كل من ذكرنا واجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد إذا أفاق المغمى عليه والمجنون وانبه النائم وصحا السكران وأسلم الكافر ، وبالإجنب يجب الغسل والبلوغ . ١٧٠ م ٢/٢ و ١٧١ م ٤/٢

٣ - خروج الماء الموجب للغسل فيها .

(كيفها خرجت الجناية ، بضربة أو علة أو لغير لذة أو لم يشمر به حتى وجده أو باستنكاح : فالغسل واجب في ذلك . فلو أن امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها لا غسل ولا وضوء ، ولو أن امرأة شقّرها وجل ، فدخل ماؤه فرجها فلا غسل عليها إذا لم تنزل هي . ولو أن رجلاً أو امرأة أجنبيا وكان منها وطء دون انزال ، فاغتسلا وبالا أو لم ييولا ، ثم خرج منها أو من أحدهما بقية من الماء المذكور أو كله : فالغسل واجب ، فلو صليا قبل ذلك أجزأتها صلاتها ، ثم لا بد من الغسل ، فلو خرج في نفس الغسل وقد بقي أفه أو أكثره : لزمها أو الذي خرج ذلك منه ابتداء الغسل . ١٧٣ م ٥/٢ و ١٧٤ م ٦/٢ و ١٧٥ م ٧/٢ و ١٨٦ م ٨/٢)

٤ - حدوثها يوم الجمعة .

ر : غسل ٤ - تعدده بتعدد أسبابه .

٥ - الجائز معها من العبادات .

(قراءة القرآن ، والسير فيه ، ومس المصحف ، وذكر الله تعالى : جائز كل ذلك بوضوء وبغير وضوء والجنب والحائض . وكذلك =

= الأَذَانُ والإِفاضة يُمِيزَانِ فِي حَالِ الْجَنَابَةِ . وَيَسْتَعِبُ الْوُضُوءُ لِلْجَنَبِ إِذَا أَرَادَ الْأَكْلَ أَوْ النَّوْمَ وَلِوَدِّ السَّلَامَ لِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَابِسَ ذَلِكَ بِوَجِبٍ ، إِلَّا مَعَاوِدَةَ الْجَنَبِ لِلْجَمَاعِ فَالْوُضُوءُ عَلَيْهِ فَرَضٌ بَيْنَهُمَا . وَجَائِزٌ لِلْجَنَبِ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ . وَقَدْ كَتَبَ الْجَنَبُ : جَائِزَةٌ إِذَا ذَكَرَ (وَسَمِيَ .) ٧٧/١ م ٨٥ ، ١١٦ م ١١٧ ، ١٨٤/٢ م ٢٦٢ م ٢١٨/٢ م ٢٧٠ و ٤٥٣/٧ م ١٠٥٧

٦ - كَيْفِيَّةُ يُغْسِلُهَا .

(أَمَّا غَسْلُ الْجَنَابَةِ فَيُخْتَارُ فِيهِ ، دُونَ أَنْ يُجِبَ ذَلِكَ فَرَضًا : أَنْ يَبْدَأَ بِغَسْلِ فَرْجِهِ إِنْ كَانَ مِنْ جَمَاعٍ ، وَإِنْ يَسَّحَ يَدَيْهِ الْجِدَارَ أَوْ الْأَرْضَ بَعْدَ غَسْلِهِ ، ثُمَّ يَمْضِضُ وَيَسْتَنْشِقُ وَيَسْتَنْثِرُ ، ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ فِي الْإِثَاءِ بَعْدَ أَنْ يُغْسِلَهَا ثَلَاثًا ، فَرَضًا وَلَا يَدُ إِمَّا قَامَ مِنْ نَوْمٍ وَإِلَّا فَلَا ، فَيُخَلِّلُ أَصُولَ شَعْرِهِ حَتَّى يَوْقِنَ أَنَّهُ قَدْ بَلَ الْجِلْدَ ، ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا بِيَدِهِ ، وَأَنْ يَبْدَأَ بِمَامَنِهِ . وَأَمَّا الْفَرَضُ الَّذِي لَا يَدُ مِنْهُ فَإِنْ يُغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي الْمَاءِ إِنْ كَانَ قَامَ مِنْ نَوْمٍ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُغْسِلُ فَرْجَهُ إِنْ كَانَ مِنْ جَمَاعٍ ، ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ جَسَدَهُ بَعْدَ رَأْسِهِ وَلَا يَدُ ، إِفَاضَةً يَوْقِنُ أَنَّهُ قَدْ وَصَلَ الْمَاءَ إِلَى بَشَرَةِ رَأْسِهِ وَجَمِيعِ جَسَدِهِ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَذَكَّرَ ، وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَخْلَلُ شَعْرَ نَاصِيَتِهَا أَوْ ضَفَائِهَا فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ فَقَطْ .) ٢٨/٢ م ١٨٨ و ٣٠/٢ م ١٨٩ و ٣٧/٢ م ١٩١

٧ - الثَّانِيَةُ فِي غَسْلِهَا .

وَقَدْ غَسَلَ ١ - الثَّانِيَةُ فِيهِ .

جَنَابَة ٨ - الطَّهَارَةُ مِنْهَا عِنْدَ عِلْمِ الْمَاءِ .

- وَ : تيمم ١ - صقته في جميع الأحوال .
 أيضاً ١٤ - تكرر التيمم على الجنب والحائض .
 ٩ - الإمامة معها .

(من صلى جنباً أو على غير وضوء ، حمداً أو نسياناً ، فصلاة من اتهم به صحيحة قامة ، إلا أن يكون علم بذلك يقيناً : فلا صلاة له .) ٢١٤/٤ م ٤٨٩
 ١٠ - أثرها على الصوم .

(لا ينقض الصوم احتلامٌ ولا استناءٌ ولا مباشرة الرجل امرأته أو أمته المباحة له فيما دون الفرج ، تعدد الإنماء أو لم يُعْنِ ، أمذى أو لم يمد ، ولا قبةٌ كذلك فيها ، ولا من تعدد أن يصبغ جنباً ما لم يترك الصلاة ، ولا من وطئه وهو يظن أنه ليل فإذا بالفجر كان قد طلع ، ولا من أفطر بوطئه ويظن أن الشمس قد غربت فإذا بها لم تقرب ، ولا من وطئه ناسياً .)
 ٢٠٣/٦ م ٧٥٣

جَنَازَة وَ : جنَّاز .

جَنِّ ١ - تكون خِلَقَتُهُمْ .

('خلق الجن' من نار .) ١٣/١ م ٢٥

جَنَّة ٢ - الايمان بهم وصفاتهم .

(نؤمن بأن الجن حق ، وهم خلقٌ مِن خلق الله عز وجل ،
فيهم الكافر والمؤمن ، يرونا ولا نراهم ، يأكلون وينسلون
ويموتون .) ١٤/١ م ٢٧

٣ - حسابهم .

(يحاسب الله الجن كما يحاسب الإنسان ، فيوفي كل أحد على
قدر عمله .) ١٤/١ م ٢٨

جَنَّة

١ - أهلها والايمان بها .

(الجنة حق ، دار مخلوقة المؤمنين ، ولا يدخلها كافر أبداً .)
١٠/١ م ١٤

٢ - خلوة الجنة وأهلها .

(لا تقف الجنة ، ولا يبقى أحد من فيها أبداً .) ١١/١ م ١٧

٣ - حال أهلها ونعيمها .

(أهل الجنة يأكلون ويشربون ويعطون ويلبسون
ويتلذذون ، ولا يرون يوماً أبداً . وكل ذلك بخلاف ما في
الدنيا ، لكن ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على
قلب بشر .) ١٢/١ م ١٨

٤ - موائب أهلها .

(الناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى ، فأفضل =

جَنَّة - جنون

جَنَّة = الناس أعلام درجة في الجنة ، وهم الأنبياء ثم أزواجهم ، ثم أزواجهم ، ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .
٨٤/١ م ٨٤ ، ٨٥

٥ - حورها .

(الحور العين حق . ومن نساء مطهرات ، خلقهن الله عز وجل للمؤمنين .) ١٢/١ م ١٨

١ - أثره على الأعمال والأقوال الشرعية . جنون

(وجدنا المجنون لا يُبطل جنونه إيمانه ولا أمانته ولا نكاحه ولا إحصاءه ولا بيعه ولا هبته ، ولا شيئاً من أحكامه اللازمة له قبل جنونه ، ولا خلافته إن كان خليفة ، ولا إمارته إن كان أميراً ، ولا ولايته ، ولا وكالته ولا توكيله ، ولا كفره ، ولا فقه ، ولا عدالته ، ولا وصاياه ، ولا اعتكافه ، ولا سفره ولا إقامته ، ولا ملكه ، ولا نذره ولا حنته ، ولا حكم العام في الزكاة عليه . ولا يُبطل المجنون إلا ما يبطل النوم : من الطهارة بالوضوء وحده فقط .) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

٢ - وجوب الصلاة على المجنون .

ر : صلاة ه . الساقط عنهم فرضيتها .

٣ - حكم الصوم معه .

(المجنون غير مخاطب في جنونه حتى يعقل ، وليس في ذلك بطلان صومه الذي لزمه قبل جنونه ، ولا عودته عليه بعد =

= إفاقته ، فمن 'جن' بعد أن نوى الصوم من الليل فلا يكون مفطرًا مجنوناً ، لكنه فيه غير مخاطب وقد كان مخاطباً به ، فإن أفاق في ذلك اليوم أو في يوم بعده من أيام رمضان فإنه ينوي الصوم من حينه ، ويكون صائماً ، وهكذا من جاءه الخبر برؤية الهلال ، أو من علم بأنه يوم نذره أو فرضه . وكذلك من 'جن' قبل غروب الشمس ، فلم يصح 'إلا من الغد وقد مضى أكثر النهار أو أقله . ومن نوى الصوم كما أمره الله عز وجل ، ثم 'جن' فقد صح صومه يتيقن من نص وإجماع ، فلا يجوز بطلانه بعد صحته إلا بنص أو إجماع ، ولا لإجماع في ذلك أصلاً . وأما من بلغ مجنوناً مطبقاً فهذا لم يكن مخاطباً ولا لزمته الشرائع ولا الأحكام ، ولم يزل مرفوعاً عنه القلم ، فلا يجب عليه قضاء صوم أصلاً . ومن 'جن' مجنوناً مطبقاً قبل غروب الشمس فلم يبق ليلته كلها والغد كله إلى بعد غروب الشمس فلا قضاء عليه . وأما المصروع فإنه يقضي لأنه مريض ، والقضاء عليه بنص القرآن . (٦ / ٢٢٦ م ٧٥٤)

٤ - وجوب الزكاة على المجنون .

ر : زكاة ٣ - المفروض عليهم الزكاة .

٥ - زكاة النطر على المجنون .

ر : زكاة الفطر ٨ - حكمها في المجنون .

٦ - أثره في الحج .

ر : حج ٩٣ - أثر المجنون والاعتناء والنوم فيه .

٧ - إبطاله بالاحرام . جنون

ر : احرام ٢٦ - طروء الإغماء أو الجنون فيه .

٨ - بين المجنون .

ر : أيمان ١١ - كونها من سكران أو مجنون أو هاذي أو فائم أو صغير .

٩ - فبيحة المجنون .

(من ذبح في جنونه : لم يحل أكله ، فإن ذكّى بعد الصحر : حلّ أكله) ١٠٦٠ م ٤٥٧/٧

١٠ - فكلح المجنونة .

(ليس لأحد أن يُنكح - يُزوّج - المجنونة حتى تُفقد وتُأذن ، إلا الأب ، في التي لم تبلغ وهي مجنونة ، فقط .) ١٨٢٢ م ٤٥٩/٩

١١ - طلاق المجنون .

ر : طلاق ٢٤ - طلاق السكران وفارق العقل .

١٢ - اغلغ من المجنونة .

ر : خلع ٢ - صحتة عن المجنونة أو الصغيرة .

١٣ - وضاع المجنونة هل يقع به التحريم ؟

(إن ارتضع صغير أو كبير من لبن مئة أو مجنونة أو =

جنون = مسكرى ، خمس رضعات : فإن التحريم يقع به . (١٠/٩ م ١٨٦٧)

١٤ - بيع المجنون .

ر : بيع ٦ - شرط العقل فيه .

١٥ - الحجر على المجنون .

ر : حجر ١ - الجائر الحجر عليه .

١٦ - قذف المجنون .

(قاذف المجنون : يحد ، لظهور كذبه يبين .) (١١/٢٧٣ م ٢٢٢٨)

١٧ - وقوع اللصص أو الضان أو الدبة على المجنون .

ر : قصاص ١٤ - إقامته على مسكران أو مجنون أو صغير .

١٨ - عتق المجنون .

ر : عتق ١٤ - كونه من غير مخاطب أو مكره أو مخطئ .

١ - مدة حمله . جنين

(لا يجوز أن يكون حمل أكثر من تسعة أشهر ، ولا أقل من ستة أشهر ، لقوله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » وقوله : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » .) (١٠/٣١٦ م ٣٠١١)

٢ - تحقق حياته . جنين

- رَ : لإجهاض ٣ - وقوعه ممدأ بعد نفخ الروح .
 أيضاً ٤ - وقوعه خطأ من غير الحامل .
 روح ٢ - وقت تحققها في جنين الآدمية .

٣ - موت أمه وهو حي في بطنها .

(لو ماتت امرأة حامل والولد حي يتحرك قد تجاوز ستة أشهر : فإنه يُبشَق بطنها طويلاً ، ويُخرج الولد . ومن تركه ممدأ حتى يموت فهو قاتل نفس .) ١٦٦/٥ م ٦٠٧

٤ - إسقاطه وهل فيه كفارة ؟

- رَ : قتل ٢٦ - المرأة تعتمد إسقاط ولدها .
 أيضاً ٥٢ - ثبوت الكفارة في قتل الجنين .

٥ - الجنابة عليه .

رَ : لإجهاض .

٦ - وجوب زكاة الفطر عليه .

رَ : زكاة الفطر ١ - وجوبها .

٧ - إسلام أبيه وأثره في حرية أمه وورثتها .

(إن كان جنين الكافر الذي أسلم لم ينفخ فيه الروح بعد :
 فأمراته حرة لا تسترق ، لأن الجنين حينئذ بعضها ، ولا يسترق =

جنين

=لأنه جنينٌ مُسلمٌ، ومن كان بعضها حراً فهي كلها حرة، بخلاف حكمها إذا نفخ فيه الروح قبل إسلام أبيه، لأنه حينئذٍ غيرها .
٩٣٨ م ٣١١/٧

٨ - عتقه وهبته .

(لا يجوز عتق الجنين دون أمه إذا 'نفخ فيه الروح قبل أن تضعه أمه ، ولا هبته دونها . ويجوز عتقه قبل أن يُنفخ فيه الروح ، وتكون أمه بذلك العتق حرة وإن لم يُرد عتقها ، ولا تجوز هبته أصلاً دونها ، فإن أعنتها وهي حامل فإن كان جنينها لم ينفخ فيه الروح فهو حر ، إلا أن يستثنيه ، فإنت استثناء فهي حرة وهو غير حر . وكذلك للقول في الهبة إذا وهبها سواء سواء ولا فرق . وحاشا لنفخ الروح فيه تمام أربعة أشهر من حملها .) ١٨٧/٩ م ١٦٦٣

٩ - ميراثه من أبيه الحر أو النحراني .

(لو أن حراً تزوج أمةً لغيره ، ثم مات وهي حامل ، ثم أعنت فصعق الجنين قبل نفخ الروح فيه : لم يرث أباه ، لأنه لم يستحق العتق إلا بعد موت أبيه ، وكان حين موت أبيه حاملاً لا يرث . فلو مات له ، بعد أن عتق ، من يرثه يرثه أو ولاء ورثه إن خرج حياً ، لأنه كان حين موت المورث حراً . فلو مات نصراني وترك أمراًته حاملاً ، فأسلمت بعده قبل نفخ الروح فيه أو بعد نفخ الروح فيه : فهو مسلم بإسلام أمه ، ولا يرث أباه . وكذلك لو أن نصرانياً مات وترك أمراًته حاملاً =

جنين = قد يُنْفَخ فيه الروح أو لم يُنْفَخ فيه الروح ، فتبليتها نصراني آخر ، فاسترقها ، فولدت في ملكه : لم يرث أباه . وكذلك لو أن امرأة ترك أم ولده حاملا ، فاستنعت بعده ، ثم عتق الجنين بمثلها : فلأن نسه لاحق ، ولا يرث أباه . (٢٢١/٩ م ١٦٨٤)

١٠ - وجوب عُقْرَتِهِ .

رَ : دية ١ - مقدارها ، وعلى من تجب .

١١ - تعدد عُقْرَتِهِ بتعددِهِ .

رَ : قتل ٤٨ - حكم من أَلْت جنينين فصاعداً .

١٢ - 'عُقْرَةُ' جنين الذمية أو المسلمة إذا ضربها ذمي .

رَ : قتل ٤٩ - حكم جنين الذمية أو المسلمة إذا ضربها ذمي .

١٣ - 'قُوَّة' جنين الأمة .

رَ : قتل ٥٠ - حكم جنين الأمة .

١٤ - واوُثْ عُقْرَتِهِ .

(إن نيقن أن الجنين قد تجاوز الحمل 'به مائة' وعشرين ليلة :

فإن الغُرْثَ موروثة لورثته الذين كانوا يروونه لو خرج حياً فمات على حكم الموارث ، وإن لم يوقن أنه تجاوز الحمل 'به مائة' ليلة

وعشرين ليلة : فالغُرْثُ لأُمِّهِ فقط .) (٣٣/١١ م ٢١٢٧)

جihad

١ - فرضيته .

(والجihad فرض على المسلمين ، فإذا قام به مَنْ يدفع العدو ،
وينزوم في عُقر دارهم ويحمي ثغور المسلمين : سقط فرضه عن
الباقين ، وإلا فلا) (٢٩١/٧ م ٩٢٠)

٢ - الرباط فيه .

(والرباط في الثغور : حسنٌ . ولا يحل الرباط إلى ما ليس
ثغراً ، كان فيما مضى ثغراً أو لم يكن ، وهو بدعة عظيمة ،
وكل موضع سوى مدينة رسول الله ﷺ فقد كان ثغراً وداراً
حرب ومغزى جهاد ، فتخصيص مكان من الأرض كلها بالقصد
لأن العدو ضرب فيه ، دون سائر الأرض كلها : خلالٌ ومحق وإثم
وقتنة وبدعة !!) (٣٥٣/٧ م ٩٦٩)

٣ - الاشتغال منه بالزراعة .

(الإكثار من الزرع والقرس : حسنٌ وأجرٌ ، ما لم يشغله
ذلك عن الجهاد .) (٢١٠/٨ م ١٣٢٩)

٤ - الثغور فيه .

(ولا يحلُ لمسلم أن يفرّ عن مشركٍ ولا عن مشركين
ولو كثروا عدداً أصلاً ، لكن ينوي في رجوعه التحيز إلى جماعة
المسلمين لبث وجا البلوغ إليهم ، أو ينوي الكفر إلى القتال ،
فإن لم ينو إلا تولية دُيُورِهِ حارباً : فهو فاسق ما لم ينب .)
(٢٩٢/٧ م ٩٢٣)

٥ - طاعة الأمير فيه .

(ومن أمره الأمير بالجهاد إلى دار الحرب : فرض عليه أن بطيحه في ذلك إلا من له عذر قاطع . ويُغزى أهل الكفر مع كل فاسق من الأمراء وغير فاسق ، ومع المتغلب والمحارب كما يُغزى مع الإمام ، ويفزوم المرء وحده إن قدر ، ولا ائتم بعد الكفر أعظم من ائتم من تنهى عن جهاد الكفار ، وأمر بإسلام حريم المسلمين اليهم من أجل فسق رجل مسلم لا يحاسب غيره بنفسه .) ٢٩١/٧ م ٩٢١ و ٢٩٩/٧ م ٩٢٩ و ٣٠٠/٨ م ٩٣٠

٦ - إذن الأبوين فيه .

(ولا يجوز الجهاد إلا بإذن الأبوين ، إلا أن ينزل العدو بقوم من المسلمين ، فرض على كل من يمكنه إعانتهم : أن يقصد مغيثاً لهم ، إذن الأبوان أم لم يأذنا ، إلا أن يضما أو أحدهما بعده فلا يحل له ترك من يصيب منها .) ٢٩٢/٧ م ٩٢٢

٧ - تعلم الرمي والإكثار منه .

(تعلم الرمي عن القوس والاكثار منه فضل حسن ، سواء - القوس - العربية والمجبية .) ٣٥٣/٧ م ٩٧٠

٨ - تعلم الركوب والسباق فيه وعلى الأقدام .

(المسابقة بالخيول والبغال والحمير وعلى الأقدام : حسن ، والمناضلة بالرماح والنبل والسيوف : حسن .
والسبوق هو : أن يخرج الأمير أو غيره مالا يجعله لمن =

جهاد = سبق في أحد هذه الوجوه ، فهذا حسن ، أو يُخرج أحد المتسابقين فيما ذكرنا مالا فيقول لصاحبه : ان سبقتي فهو لك ، وإن سبقتك فلا شيء لك علي ولا شيء لي عليك ، فهذا حسن ، فهذان الوجهان يحوزان في كل ما ذكرنا . (٣٥٣/٧ م ٩٧١ و ٣٥٣/٧ م ٩٧٢)

٩ - وقف الخيل له .

(الوقف جائز في الخيل في سبيل الله عز وجل في الجهاد فقط ، لا في غير ذلك .) (١٧٥/٩ م ١٦٥٢)

١٠ - قصر الصلاة في سفره .

(إن سافر المرء في جهاد أو حج أو مرة أو غير ذلك من الأسفار ، فأقام في مكان واحد عشرين يوما بلياليها : قصر ولا بد ، نوى إقامتها أو لم ينو . وإن أقام أكثر : أتم ولو في صلاة واحدة .) (٢٢/٥ م ٥١٥)

١١ - استنجاؤا المشرك للدلالة على الطريق .

(إن اضطرونا إلى المشرك في الدلالة في الطريق : استؤجر لذلك مال مسمى من غير الغنية .) (٣٣٥/٧ م ٩٥٤)

١٢ - حضور الكافر فيه .

ر : ١٣ - التنفيل لامرأة أو صغير أو كافر .

١٣ - التنفيل لامرأة أو صغير أو كافر .

(ولا يُسهم لامرأة ، ولا لمن لم يبلغ ، قاتلا أو لم =

جِهَاد = يُقَاتِلُ ، وَيُنْقِلَانِ دُونَ سَهْمٍ وَاجِلٍ . وَلَا يُحْضِرُ مَغَازِيَّ
الْمُسْلِمِينَ كَافِرٌ ، فَإِنْ حَضَرَ لَمْ يُسَهِّمْ لَهُ أَصْلًا ، وَلَا يُقْتَلْ ، قَاتِلٌ
أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ . (٢٣٣/٧ م ٩٥٣)

١٤ - السِّلْبُ وَمَنْ يَمْلِكُهُ .

(كُلُّ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ : فَلَهُ سَلْبُهُ ، قَالَ ذَلِكَ
الْإِمَامُ ، أَوْ لَمْ يَقُلْ ، كَيْفَا قَتَلَهُ صَبْرًا أَوْ فِي الْقِتَالِ . وَلَا يُخْتَسِ
السَّبُّ قُلٌّ أَوْ كَثْرٌ ، وَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بَيِّنَةٌ فِي الْحُكْمِ ، فَإِنْ
لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ أَوْ خَشِيَ أَنْ يَنْتَزِعَ مِنْهُ أَوْ يَخْتَسِ فَلَهُ أَنْ
يُغْنِيَهُ وَيُخْفِيَ أَمْرَهُ .

والسلب : فرسُ المقتول وصِرْبُهُ وِلْدَانُهُ ، وَكُلُّ مَا عَلَيْهِ
مِنْ لِبَاسٍ وَحُلِيٍّ وَمَهَامِيزٍ ، وَكُلُّ مَا عَلَيْهِ مِنْ سِلَاحٍ ، وَكُلُّ
مَامَعَةٍ مِنْ مَالٍ فِي نِيطَاقِهِ أَوْ فِي يَدِهِ ، أَوْ كَيْفَا كَانَ مَعَهُ .)
٢٣٥/٧ م ٩٥٥

١٥ - حُكْمُ مَا يَفْضِنُهُ أَهْلُ الْكُفْرِ مِنْ أَوْضِ الْإِسْلَامِ .

(لَا يَمْلِكُ أَهْلُ الْكُفْرِ الْحَرَبِيُّونَ مَالَ الْمُسْلِمِ وَلَا مَالَ ذِمِّي
أَبْدًا إِلَّا بِالْإِتْقَانِ الصَّحِيحِ ، أَوْ الْحَبَةِ الصَّحِيحَةِ ، أَوْ بِمِيرَاثٍ مِنْ
ذِمِّي كَافِرٍ ، أَوْ بِعَمَلَةٍ صَحِيحَةٍ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ ، فَكُلُّ مَا غَنَمُوهُ
مِنْ مَالِ ذِمِّيٍّ أَوْ مُسْلِمٍ أَوْ آتَى الْبَيْتِ : فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ
صَاحِبِهِ ، فَتَنَى قُدْرَتُهُ عَلَيْهِ رُدًّا إِلَى صَاحِبِهِ ، قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَبَعْدَهَا ،
دَخَلُوا بِهِ أَرْضَ الْحَرْبِ أَوْ لَمْ يَدْخُلُوا ، وَلَا يُكَلَّفُ مَالُكُهُ
عَوْضًا وَلَا ثَمَنًا ، لَكِنْ يَمُوتُ الْإِمَامُ مِنْ كَانَ صَارَ فِي سَهْمِهِ =

جهد = من كل مال جماعة المسلمين ، ولا ينفذ فيه عتق من وقع في سهمه ، ولا صدقته ، ولا هبته ، ولا بيعه ، ولا تكون له الامة أم ولد ، وحكمه حكم الشيء الذي يغصبه المسلم من المسلم ، ولا فرق . (٣٠٠/٧ م ٩٣١)

١٦ - قبول غير الإسلام من الكافر .

(لا يتقبل من كافر إلا الإسلام أو السيف ، الرجال والنساء في ذلك سواء ، حاشا أهل الكتاب خاصة ، وهم : اليهود والنصارى والمجوس فقط ، فإنهم إن أعطوا الجزية أقرّوا على ذلك مع الضمّار .) (٣٣٣/٧ م ٩٥٣)

١٧ - المباح قتله فيه .

(جائز : قتل كل من عدا النساء ومن لم يبلغ من المشركين ، من مقاتل ، أو غير مقاتل ، أو تاجر ، أو أجير وهو العفيف ، أو شيخ كبير كان ذا رأي أو لم يكن ، أو فلاح ، أو اسقف ، أو قسيس ، أو راهب ، أو أعمى ، أو مقعد ، لا نحاس أحداً . وجائز : استبناؤهم أيضاً .) (٢٩٦/٧ م ٩٢٨)

١٨ - قتل النساء ومن لم يبلغ .

(لا يجزئ قتل نسائهم ، ولا قتل من لم يبلغ منهم ، إلا أن يُقاتل أحد من ذكرنا فلا يكون للمسلم منجى منه إلا بقتله : فله قتله حينئذ . فإن أُصيبوا في البيّات أو في اختلاط اللحمة عن غير قصد : فلا حرج في ذلك .) (٢٩٦/٧ م ٩٢٦ ، ٩٢٧)

١٩ - حظر الحيوان فيه وتفرقه . جهاد

(ولا يحل عقر شيء من حيوان المشركين البتة ، لا إبل ولا بقر ولا غنم ولا خيل ولا دجاج ولا حمام ولا إوز ولا برك ولا غير ذلك ، إلا للأكل فقط ، حاشا الخنازير جهة فتعقر ، وحاشا الخيل في حال المقاتلة فقط ، وسواء أخذها المسلمون أو لم يأخذوها ، أدركها العدو ولم يقدر المسلمون على منعها أو لم يدركوها ، ويُخلى كل ذلك ولا بد إن لم يُقدَّر على منعه ولا على سرقه .

ولا يُعقر شيء من نخلهم ولا يُفترق ، ولا تحرق خلاياه وكذلك من وقعت دابته في دار الحرب فلا يحل له عقرها لكن بدعها كما هي . وهي له أبداً مال من ماله . (٧/٢٩٤ م ٩٢٥

٢ - التحريق والتهديم وإفساد الزرع فيه .

(وجائز : تحريق أشجار المشركين وأطعمتهم وزروعهم ودورهم ، وهدمها . ولا يُعقر شيء من نخلهم ولا يُفترق ، ولا تُحرق خلاياه . ومن غزا مع فاسق فليقتل الكفار وليفسد زروعهم ودورهم وغارم . (٧/٢٩٤ م ٩٢٤ و ٧/٣٠٠ م ٩٢٥ ، ٩٣٠

٣ - حكم أمرى المسلمين وأموالهم إذا وُجدوا بأيدي المعاهدين أو المستأمنين .

(لو نزل أهل الحرب عندنا تجاراً بأمان ، أو رسلاً ، أو مستأمنين مستجيرين أو ملقومين لاث يكونوا ذمة لنا ، =

جہاد

= فوجدنا بأيديهم أمرى مسلمين أو أهل ذمة ، أو عبيداً أو
إماء للمسلمين أو مالا لمسلم أو لذي : فإنه يُنتزع كل ذلك منهم
بلا عوض ، أحبوا أم كرهوا ، ويُرد المال إلى أصحابه ، ولا
يحل لنا الوفاء بكل عهد أعطوه على خلاف هذا . (٣٠٦/٧ م
٩٣٢ م

٢٢ - جلب النساء والصبيان من ارض الكفر .

(من غزا مع فاسق : فليقتل الكفار ، وليفسد زروعهم
ودورهم ونمازهم ، وليجلب النساء والصبيان ولا بد ، فلأن
آخر أجهم من ظلمات الكفر إلى نور الإسلام فرض يعصي الله
من تركه قادراً عليه ، وإثمهم على من غلبهم ، وكل معصية فهي
أقل من تركهم في الكفر وعونهم على البقاء فيه ، ولا إثم بعد
الكفر اعظم من إثم من نهي عن جهاد الكفار وأقر بإسلام
حريم المسلمين إليهم من أجل فسق وجل مسلم لا يحاسب غيره
بفسقه .) (٣٠٠/٧ م ٩٣٠ م

جہاز

١ - إيجاب الزوجة عليه .

(لا يجوز أن تُجبر المرأة على أن تتجهز إلى الزوج بشيء أصلاً ،
لا من صداقها الذي أصدقها ولا من غيره من سائر ما لها ،
والصداق كله لها ، تقبل فيه كله ما شاءت ، لا إذن لزوج في ذلك
ولا اعتراض .) (٥٠٧/٩ م ١٨٤٩ م

٢ - تنازع الزوجين أو ورثتهما في متاع البيت .

إذا تنازع الزوجان في متاع البيت في حال الزوجية أو =

= بعد الطلاق ، أو تنازع أحدہما مع ورقة الآخر بعد الموت ،
 أو وثقہما جميعاً بعد موتہم ، فكلٌ ذلك سواء ، وكلٌ ذلك :
 بینہما ، مع أیمانہا أو یعین الباقي منها أو ورقة المیت منها أو أیمانِ
 ووثقہما معاً ، وسواء فی ذلك . السلاحُ ، والخلی ، وما لا یصلح
 إلا للرجال ، أو إلا للنساء ، أو للرجال والنساء ، إلا ما علی
 ظہرِ كلٍ واحدٍ منها ، فهو له مع یمنہ . (۱۰ / ۳۱۲ م ۲۰۱۰



حرف الحاء

حامل

١ - حكم الدم الخارج من فرجها .

(لا يتقض وضوء الحامل دم تراه من فرجها ، وكل دم وأنه الحامل ما لم تضع آثر ولدي في بطنها : فليس حيضاً ولا نفاساً ، ولا يمنع من شيء ، فلا يسقط عنها ما قد صح وجوبه من الصلاة والعموم وإباحة الجماع .) ٢٥٥/١ م ١٦٩ و ١٩٠/٢ م ٢٦٤

٢ - صومها .

(الحامل مخاطبة بالصوم ، فهو فرض عليها ، فإن خافت على الجنين أفطرت ولا قضاء عليها ولا إطعام ، فإن أفطرت لمريضها عارض فعليها القضاء .) ٢٦٢/٦ م ٢٧٠

٣ - نكاحها .

(إن حملت المرأة من زنى ، أو من نكاح فاسد مفسوخ ، أو كانت نكاحاً صحيحاً ففُسخ لحق واجب ، أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم أعتقها أو مات عنها ، فلكل من ذكرنا : أن يتزوج قبل أن تضع حملها ، إلا أنه لا يحل للزوج أن يوطأ حتى تضع حملها ، كل ذلك : بخلاف المطلقة ، أو المتوفى عنها وهي حامل ، فهاتان لا يحل لهما الزواج البتة حتى يضع حملها ، وحاش المتعة الحاملة فتتار نفسها ، فإن نكاح هذه منسوخ ، ولا يحل لهما أن تنكح حتى تضع حملها .) ٢٧/١٠ م ١٨٧٣

٤ - ووطؤها .

(لا يحل لأحد أن يوطأ امرأة حبل من غيره ، فإن فعل : =

حامل = أذّب ، فإن كانت أمة له : أعتق عليه ما ولدت من ذلك
الحمل ولا بد ، ولا تعتق . (١٠/٧٠ م ١٩٠٦)

٥ - طلاقها .

(الزوج الحامل أنت طلقها ، وهو لازم ، ولا أثر لوطه
إياها وطلاق الحامل المتعيلة كطلاق غير الحامل .)
١٠/١٦١ م ١٩٤٩

٦ - عدتها .

(إن كانت المطلقة حاملاً من الذي طلقها ، أو من زنى ، أو
بإكراه ، فعدها : وضع حملها ، ولو إنتر طلاق زوجها لها
بساعة أو أقل أو أكثر ، وهو آخر ولد في بطنها ، فإذا وضعت
أو أسقطته فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج . وكذلك المتعة
وهي حامل فتخير فراق زوجها ، ولا فرق .

وكذلك المتوفى عنها زوجها وهي حامل منه ، أو من
زنى ، أو من إكراه ، فلان عدتها تنقضي بوضع آخر ولد في
بطنها ، ولو وضعته إنتر موت زوجها ، ولها أن تتزوج إن
شأت . وكذلك إن أسقطته ، ولا فرق . فإن مات في بطنها
فلا تنقضي عدتها إلا بطرح جميعه ولو لم يبق منه إلا أصبع
أو بعضها .

وتعتمد المطلقة غير الحامل والحامل المتوفى عنها زوجها :
من حين يأتيها خبر الطلاق وخبر الوفاة ، وتعتمد الحامل المتوفى
عنها : من حين موته فقط . (١٠/٢٦٣ م ١٩٩١ و ١٠/٣٦٥ م
١٩٩٢ و ١٠/٣١١ م ٢٠٠٩)

٧ - تصرفاتها في مالها . حامل

(كل ما أنفقت في مالها ، من هبة ، أو صدقة ، أو عناية في بيع ، أو هبة ، أو إقرار ، كانت كل ذلك لوارث أو إقراراً بوارث أو عتق ، أو قضاء لبعض غراماتها دون بعض ، كان عليها دين أو لم يكن ، فكله نافذ من رأس مالها كغيرها ، ولا فرق في شيء أصلاً ، ووصيتها كوصية غيرها .) ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥ و ٣٤٨/٩ م ١٣٦٨

٨ - الحجر عليها .

(الحامل مذ تحمل إلى أن تضع أو تموت : سواء وسائر الناس في أموالها ، ولا فرق في صدقاتها وبيعها وعتقها وهبتها وسائر أموالها . وقال قوم بالحجر عليها فيما زاد على الثالث !) ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥

٩ - الجناية على جنينها .

ر : إجهاض .

١ - إسقاطه الطهارة . حبس

(ومن كان محبوساً في حجر أو سفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء ، وجاءت الصلاة ، فليصل كما هو ، وصلاته تامة ، ولا يعيدها سواء وجد الماء في الوقت أو لم يجده إلا بعد الوقت .) ١٣٨/٢ م ٢٤٦

٢ - كونه وسيلة لحفظ المال .

(من بلغ درهماً أو ديناراً أو لؤلؤة وهو حي : 'حبس' =

حبس = حتى يرميه ، فإن رماه ناقصاً : ضمن ما نقص ، فإن لم يرمه :
ضمن ما بَلَغ (١٠ / ١٦٦ م ٦٠٦
٣ - وقوعه اكراًماً .

ر : إكراه ١ - تعريفة ، وأمنه له .

أيضاً ٢ - تحديد حد أدنى له في الضرب والحبس .

٤ - استواره للجوارح أو القاتل لثقل الشهر الذي قتل فيه .

(من قتل أو جرح في شهر حرام ، فلم يُظفر به إلا في شهر
حلال فإن ولي الاستفاضة من الدم أو الجرح 'خير : إن شاء
تأخيره إلى شهر حرام ، وإن لم يُرد ذلك فهو بعض 'سقه نجافى
عنه ، و'حبس الذي وجب عليه القود فأخثره المجني عليه أو
ولي الدم حتى يأتي شهر حرام ، لأنه قد وجب أخذه بما جنى ،
فلا ينبغي تسريحه ، بل يوقف ، بلا خلاف ، للقود ، ويمنع من
الانطلاق .) (١٠ / ٥٠٠ م ٢٠٨٤

١ - المفروض عليه الحج .

حج

(الحج : فرض على كل مؤمن عاقل بالغ ، ذكر أو أنثى ،
يكر أو ذات زوج ، الحر والعبد والحرّة والأمة في كل ذلك
سواء . مرة في العمر ، إذا وجد من ذكرنا إليه سبيلاً .
وهو أيضاً على أهل الكفر ، إلا أنه لا يقبل منهم إلا بعد
الإسلام ، ولا يتوكون ودخول الحرم حتى يؤمنوا .
وأما المرأة التي لازوج لها ولا ذا تحرم بحج معها : فإنها تحج
ولا شيء عليها ، فإن كان لها زوج ففرض عليه أن يحج =

حج = معها ، فإن لم يفعل فهو عاصٍ لله تعالى ، ونحج هي دونه ،
وليس له منعها من حج العرض ، وله منعها من حج التطوع .
٨١١ م ٣٦/٧ و ٨١٢ م ٢٢/٧ و ٨١٣ م ٤٧/٧

٣ - الاستطاعة الموجبة له .

(استطاعة السبيل الذي يجب به الحج :
- إما صحة الجسم والطاقة على المشي والتكسب من عمل أو
تجارة مما يبلغ به إلى الحج ويرجع إلى موضع عبثه أو أهله .
- وإما مالٌ يمكنه منه ركوب البحر أو البر والعيش منه حتى
يبلغ مكة ويرده إلى موضع عبثه أو أهله ، وإن لم يكن صحيح
الجسم إلا أنه لا مشقة عليه في السفر براً أو بحراً .
- وإما أن يكون له من بطيئه فيجوع عنه ويعتمر بأجرة أو
بغير أجرة إن كان هو لا يقدر على النهوض لا واكباً ولا راجلاً .
فأي هذه الوجوه أمكنت الإنسان المسلم العاقل البالغ :
فالحج والعمرة فرض عليه ، ومن عجز عن جميعها فلا حج
عليه ولا عمرة .

ولتعارض الاستطاعة بحيث لو خرج من المكان الذي
حدث له فيه الاستطاعة ، فبدرك الحج في وقته والعمرة ، فإن
استطاع قبل ذلك العام كله وبطلت استطاعته في الوقت المذكور
لم يكن مستطيعاً ولا لزمه الحج . ومن استطاع كما ذكرنا ثم
بطلت أو لم تبطل فالحج والعمرة عليه ويلزم أدائهما عنه من
وأس ماله قبل ديون الناس ، فإن لم يوجد من يحج عنه إلا بأجرة
استؤجر عنه . (٨١٥ م ٥٣/٧ و ٢٧٣/٧ م ٩١٢ ، ٩١٣

٣ - النذور به .

حج

ر : نذو ٢٦ - كونه على الحج أو العمرة .

٤ - هل للزوج منع زوجته منه ؟

ر : ١ - المفروض عليه الحج .

٥ - حكم إذن الزوج أو السيد أو الأب أو الأم فيه .

٥ - حكم إذن الزوج أو السيد أو الأب أو الأم فيه .

(إن أحرمت المرأة من الميقات أو من مكان يجوز الإحرام منه بغير إذن زوجها أو أحرمت العبد بغير إذن سيده ، فإن كان حجاً تطوع كل ذلك : فله منعها وإحلالها ، وإن كان حجاً الفرض نظر ، فإن كان لا غنى به عنها أو عنه ، لمرضه أو لضيقه دونه أو دونها أو ضيق ماله : فله إحلالها ، وإن كان لا حاجة به إليها : لم يكن له منعها أصلاً ، فإن منعها فهو عاصي لله عز وجل ، وهما في حكم المحصر . وكذلك القول في الابن والابنة مع الأب والأم ولا فرق وطاعة الله مقدمة لطاعة الأبوين والزوج .) ٥٢/٧ م ٨١٤

٦ - أداؤه من المرأة بلا وجه عزم .

ر : ١ - المفروض عليه الحج .

٧ - أداؤه بالحرām .

(من حج بالحرām أنفق في الحج ولم ينزل هو حمله بنفسه ،

فحجه : تام .) ١٨٧/٧ م ٨٥٢

٨ - تأخير عن وقت الاستطاعة . حج

(لا يجوز تأخير الحج والعمرة عن أول أوقات الاستطاعة لها ، فمن فعل ذلك فقد عصى ، وعليه أن يعتذر ويحج .)
٢٧٣/٧ م ٩١١

٩ - موت المستطيع له قبل أن يحج .

(من مات وهو يستطيع بأحد الوجوه التي قدمنا : 'حج' عنه من رأس ماله واعتُمر ولا بد ، مقدماً على ديون الناس إن لم يوجد من يحج عنه تطوعاً ، سواء أوصى بذلك أو لم يوصَ بذلك .)
٦٢/٧ م ٨١٨

١٠ - وقته .

(أشهر الحج : شوال وذو القعدة وذو الحجة .)
٦٩/٧ م ٨٢١

١١ - الإحرام وأداؤه في غير وقته .

(الحج لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المخصصة ، ولا يحل الإحرام به إلا في أشهر الحج قبل وقت الوقوف بعرفة ، وأما العمرة فهي جائزة في كل وقت من أوقات السنة ، وفي كل يوم من أيام السنة ، وفي كل ليلة من لياليها لا تمحش شيئاً .)
٦٥/٧ م ٨١٩

حج ١٢ - أداؤه أكثر من مرة في السنة .
(لا يجوز الحج إلا مرة واحدة في السنة ، وأداء العمرة
فقط الإكثار منها .) ٦٨/٨ م ٨٢٠

١٣ - الإكثار من العمرة .
ر : ١٢ - أداؤه أكثر من مرة في السنة .

١٤ - إحرامه .

ر : إحرام .

١٥ - موافقته .

ر : ميقات .

١٦ - إفراده .

(الأفراد بالحج : لا يجوز .) ١١٠/٧ م ٨٣٣

١٧ - القِران فيه .

(من جاء إلى الميقات وكان معه هدي صافه مع نفسه ؛
فستحب له أن يُشمر هديه إن كان من الإبل ، ثم يُقلده ،
وإن جله يجزئ : فحسن ، فإن كان الهدي من الغنم فلا إشعار
فيه ، لكن يقلده . فإن كان من البقر فلا إشعار فيه ولا تقليد ،
كانت له أسنة أم لم تكن .

ثم يقول : « لبيك بعمره وحج ، معاً ، لا يُجزئه إلا ذلك
ولا بد ، وإن قدم أحدهما على الآخر فقال : لبيك بحج وعمره ،
أو لبيك عمره وحجاً ، أو حجة وعمره ، أو نوى كل ذلك في =

حج = نفسه ولم ينطق به ، فكل ذلك : جائز ، وهذا يسمى :
القران . (٩٩/٧ م ٨٣٣ و ١١٧/٧ م ٨٣٥)

١٨ - تعيين من يجب عليه الهدي أو الصوم .

(من كان له أهل "حاضرو المسجد الحرام" ، أو أهل "غير حاضرين" : فلا هدي عليه ولا صوم ، لأن "أهل حاضرو المسجد الحرام" ، فمن حج بأهله فتمتع فإن أقام بأهله بمكة عشرين يوماً فأقل : فليس بمن أهل حاضرو المسجد الحرام ، فإن بقي أكثر من عشرين يوماً مذيلاً مكة إلى أن يهل "بالحج" فهو بمن أهل حاضرو المسجد الحرام .

وان كان مكي^٢ لا أهل له أصلاً ، أو له أهل في غير الحرم فتمتع : فعليه الهدي أو الصوم ، لأنه ليس بمن أهل حاضرو المسجد الحرام . والأهل : هم العيال خاصة منها . والمتمتع الذي يجب عليه الهدي أو الصوم هو من اعتمر بمن ليس أهل من سكان الحرم ، ثم حج من عامه . (١١٩/٧ م ٨٣٥ و ١٤٩/٧ م ٨٣٦)

١٩ - هدي القارن .

(لا هدي على القارن ، مكياً كان أو غير مكياً ، حاشاً الهدي الذي كان معه عند إحرامه .) (١١٩/٧ م ٨٣٥ و ١٦٧/٧ م ٨٣٦)

٢٠ - أنواع الهدي الواجب .

(الهدي الواجب ستة أهداء فقط لا سابع لها : إما جزاء الصيد ، وإما هدي المتمتع ، وإما هدي الإحصار ، وإما =

= نَسْكَ قَدِيهِ الْأَدَى ، وَإِمَا هَدْيٍ مَنْ نَذَرُ مِثْلًا إِلَى الْكَعْبَةِ
فَرَكِبَ ، وَإِمَا نَذَرُ هَدْيٍ ؛ وَهَذَا الْهَدْيُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ
بِغَيْرِ عَيْنِهِ ، وَقِسْمٌ مَذْذُورٌ بَعِيْنِهِ . (٢٦٩/٧ م ٩٠٧

٢١ - أنواع هدي التطوع .

(التطوع ثلاثة أهداء لا رابع لها : من ساق هدياً في
قِرَانٍ ، أو في عمرة وهو لا يريد أن يحج من عامه ، أو أهدى
وهو لا يريد حجاً ولا عمرة .) (٢٦٩/٧ م ٩٠٧

٢٢ - تقليد الهدي وإشماره .

(يستحب لمن جاء الميقات وكانت معه هدي ساقه على
نفسه : أن يُشمر هديته إن كان من الإبل ، وهو : أن
يضر به مجدبة في الجانب الأيمن من جسده حتى يدميه ، ثم
يقلده ، وهو : أن يربط نعلًا في حبل ويطلقها في عنق الهدي ،
وإن جله يجُلُّ : فحسنٌ .

فإن كان الهدي من الغنم فلا إشمار فيه ، لكن يقلده برقعة
جلد في عنقه . فإت كان من البقر فلا إشمار فيه ولا تقليد ،
كانت له أسنة أو لم تكن . والهدي : إما من الإبل ، أو
البقر ، أو الغنم ومن ساق من المضمرين الهدي فعل فيه
من الإشمار والتقليد ما ذكرناه . (٩٩/٧ م ٨٣٣

٢٣ - كون الهدي نعيماً مشتركاً في رأس من الإبل أو من البقر ، أو مميئاً ، أو جذعة .

(الهدي : إما رأس من الإبل أو البقر أو الغنم ، وإما =

= نصيب مشترك في رأس من الإبل أو في رأس من البقر بين عشرة أنفس فأقل ، لا تبالي متبتعين كانوا أو غير متبتعين ، وسواء أراد بعضهم حصته للأكل أو للبيع أو الهدي . ويجزى في الهدي : الميب ؛ والسالم : أحب إلينا . ولا يجزى جذعة من الإبل ولا من البقر ولا من الغنم إلا في جزاء الصيد فقط . (١١٩/٧ م ٨٣٥ و ١٧٨/٧ م ٨٣٧)

٢٤ - عطب الهدي الواجب قبل بلوغ محله .

(إن كان الهدي عن واجب فعطب قبل بلوغه محله : فعل صاحبه به ما شاء من بيع أو أكل أو هدية أو صدقة ، ويُهَدَى ما وجب عليه ولا بد ، حاشا المذخور بعينه فإنه يتحرره ويتركه ولا يُبَدِّلُهُ .) ٢٦٩/٧ م ٩٠٧

٢٥ - عطب هدي التطوع قبل بلوغ محله .

(من أهدي هدي تطوع ، فعطب قبل بلوغه مكة أو منى : فليُنحره وليُلْقَ قَلَانْدَهُ في دمه ، وليُخْلَ بين الناس وبينه ، وإن قسمه بين الناس : ضمن مثل ما قسم ، فلو قال : وشأنكم به ، أو نحو هذا : فلا بأس ، ولا يحمل له أن يأكل هو ولا رفقاؤه منه شيئا ، فمن أكل منهم منه أدى إلى المساكين لحما مثل ما أكل فقط .) ٢٦٨/٧ م ٩٠٦

٢٦ - وقت ذبح الهدي الواجب ونحوه ومكانه .

(لا يجزى المتسع أن يُهْدَى هديه إلا بعد أن يحرم =

حج = بالحج ، وله أن يذبحه أو ينحره متى شاء بعد ذلك ، ولا يجزئه أن يهديه وينحره إلا بئى أو بمكة . (١٥٥/٧ م ٨٣٦

٢٧ - وقت نحر الهدى فيه .

(بعد رمي الججاج جرة العقبة بالحصى السبع في منى يوم النحر يتم احرامهم ، فعندئذ يحلقون أو يقصرون ، وينحرون الهدى إن كان معهم .) (١١٨/٧ م ٨٣٥

٢٨ - التمتع وأفضلية التمتع .

(التمتع الذي يجب عليه الصوم أو الهدى : هو من اعتمر من ليس أهله من سكان الحرم ، ثم حج من عامه ، سواء رجع الى بلده أو الى الميقات أو لم يرجع . فمن أوا: الحج فإنه إذا جاء الى الميقات ولم يكن معه هدى ، وهذا هو الأفضل : ففرض عليه أن يحرم بعرة مفردة ولا بد ، لا يجوز له غير ذلك ، فإن أحرم بحج أو بقران ، حج وعمره ، وفرض عليه : أن يفسخ إهلاله ذلك بعرة ، يحل إذا أتىها ، لا يجزئه غير ذلك ، ثم إذا أحل منها ابتداء الإهلال بالحج مفرداً من مكة في يوم منى ، وهو الثامن من ذي الحجة ، وهذا يسمى : متعاً .) (٩٩/٧ م ٨٣٣ و ١١٨/٧ م ٨٣٥ و ١٥٨/٧ م ٨٣٦

٢٩ - صوم التمتع إن لم يقدر على الهدى .

(التمتع إن لم يقدر على هدى ، فرضه : أن يصوم ثلاثة أيام ما بين أن يحرم بالحج إلى أول يوم من النحر ، فإن قاته =

حج = ذلك فليؤخر طواف الإفاضة ، وهو الطواف الذي ذكرنا يوم النحر ، إلى أن تنتضي أيام التشريق ، ثم يصوم الثلاثة الأيام ، ثم يطوف بعد تمام صيامهن طواف الإفاضة ، ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع من عمل الحج كله ولم يبق منه شيء . (١١٩/٧ م ٨٣٥

٣٠ - الأكل والصدقة من الهدي إذا بلغ محله .

(يأكل من هدي التطوع إذا بلغ محله ولا بد ، ولا يحل له أن يأكل من شيء من الأهداء الواجبة إذا بلغت محلها ، فإن أكل : ضمن مثل ما أكل فقط . ولا يُعطى في جزارة الهدي شيء منه أصلاً ، ويُتصدق بحلاله وجوده ولا بد .) (١١٩/٧ م ٨٣٥ و ٢٦٨/٧ م ٩٠٦ و ٢٧٠/٧ م ٩٠٨

٣١ - إعطاء أجر الجزار من الهدي .

(لا يُعطى في جزاره الهدي شيء منه أصلاً .) (٢٧٠/٧ م ٩٠٨

٣٢ - حكم التلبية فيه ، وصيقتها ، والإكثار منها ، ورفع الصوت بها .

(نستحب أن يكثر من التلبية من حين الإحرام فما بعده ، دائماً في حال الركوب والمشى والنزول وعلى كل حال . ويرفع الرجل والمرأة صوتهما بها ولا بد . وهو فرض ولو مرة . وهي : « لبيك اللهم ليك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » .

ومن لم يُلَبِّ في شيء من حجه أو عمرته : بطل حجه =

حج

= وعمرته ، فلو لبى ولم يرفع صوته بالتلبية : فلا حج ولا عمرة .
ومن حيث أهل أجزاءه . ولا يقطع الحجاج التلبية منذ يهلون
بالحج من المسجد ، أو بالقرآن من الميقات ، إلا مع تمام رمي
جمرة العقبة بسبع حصيات يوم النحر . (٧ / ٩٣ م ٨٢٩
و ١١٨ / ٧ م ٨٣٥ و ١٩٦ / ٧ م ٨٦٦

٣٣ - الاشتراط عند الإحلال به .

(نحب الحاج أن يشترط فيقول عند إحلاله : « اللهم انت
تحياتي حيث تحبيني » فإن قال ذلك فأصابه أمرٌ ما يعوقه عن
تمام ما خرج له من حج أو عمرة أحل ولا شيء عليه لا هدي ولا
قضاء ، إلا إن كان لم يحج قط ولا اعتبر فعليه أن يحج حجة
الإسلام وعمرته . (٧ / ٩٩ م ٨٢٣

٣٤ - حكم الإحصار فيه .

(من أحصر وكان قد اشترط عند إحرامه أن يحمله حيث
حبسه الله عز وجل فليحل من إحرامه ولا شيء عليه ، شرع
في عمل الحج أو العمرة أو لم يشرع ، ولا هدي في ذلك ولا
قضاء عليه في شيء من ذلك ، إلا أن يكون لم يحج قط ولا
اعتبر فعليه أن يحج ويعتمر ولا بد . فإن لم يشترط فإنه محل
ولا فرق ، وعليه هدي ولا بد ، كما قلنا في هدي المتعة ، إلا
أنه لا يعوض من هذا الهدي صوم ولا غيره ، فمن لم يجده فهو
عليه دين حتى يجده ، ولا قضاء عليه إلا إن كان لم يحج قط ولا
اعتبر ، فعليه أن يحج ويعتمر . (٧ / ٢٠٣ م ٨٧٣

حج ٣٥ - المحصر فيه .

(أما الإحصاء فإن كل من عَرَضَ له ما يمنعه من إتمام حجه أو ممرته قارناً أو متبَعاً ، من عدوٍّ أو مرضٍ أو كسرٍ أو خطأ في رؤية الهلال أو سجن أو أي شيء : فهو مُحَصَّر .)

٨٧٣ م ٢٠٣/٧

٣٦ - الطواف سائر اليوم .

(الطواف جائز في كل ساعة ، وعند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، ويركع عند ذلك .) ١٨٩/٧ م ٨٤٤

٣٧ - حكم طواف القارن وسعيه عن العمرة والحج .

(يجزئ القارن طواف واحد وسبعة أشواط لعمرة والحج ، كالمفرد بالحج ولا فرق ، وسعي واحد بين الصفا والمروة سبعة أشواط لها جميعاً كالمفرد .) ١١٩/٧ م ٨٣٥
و ١٧٣/٧ م ٨٣٦

٣٨ - طواف القارن وسعيه وإقامته محرماً بعد ذلك .

(إذا جاء القارن إلى مكة حمل في الطواف والسعي بين الصفا والمروة كما قلنا في العمرة ، إلا أنه يستحب له أن يرمي في الثلاث ، وليس ذلك فرضاً في الحج ، ثم إذا أتم ذلك أقام محرماً كما هو إلى يومٍ مني ، وهو الثامن من ذي الحجة .) ١١٧/٧ م ٨٣٥

حج ٣٩ - الكلام والذكر أثناء الطواف .

(الكلام مع الناس في الطواف جائز ، وذكر الله أفضل .)

١٩٧/٧ م ٨٦٨

٥ - التباعد من البيت .

(التباعد عن البيت عند الطواف لا يجوز إلا في الزحام .)

١٨١/٧ م ٨٦٣

٦ - طواف الراكب وسعيه ورميه .

(الطواف والسعي وراكباً : جائز ، وكذلك رمي الجرة

لعذر ولغير عذر ، ورمي جرة العقبة وراكباً : أفضل .)

١٨٠/٧ م ٨٤٧ و ١٨٨/٧ م ٨٥٤

٢ - طواف وسمي الحائض والنفساء ومن لم يكن على طهارة .

(الطواف بالبيت على غير طهارة : جائز ، والنفساء . ولا

يحرم إلا على الحائض ، فلو حاضت امرأة ولم يبق لها من الطواف إلا

شوط أو بعضه أو أشواط ، فكل ذلك : سواء ، وتقطع

ولا بد ، فإذا طهرت بَدَتْ على ما كانت طافته ، ولها أن

تطوف بين الصفا والمروة .) ١٧٩/٧ م ٨٣٩ و ١٨٠/٧ م

٨٤٠ م

٣ - المرأة تحيض قبل الطواف بالبيت .

(المرأة المتمتعة بعمره إن حاضت قبل الطواف بالبيت ،

فرضها أن تُضيف حجاً إلى عمرتها إن كانت تريد الحج من =

حج = عامها ، وتعمل عمل الحج حاشا الطواف بالبيت ، فإذا طهرت طافت . (١٨٦/٧ م ٨٤٨

٤٤ - طواف العُريان .

(لا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عُرْيَان ، فإن فعل : لم يُميزه . فإن غطى قبله ودُبره فلا يسمى عُرْيَان ، فإن انكشف ساعياً : لم يضره .) (١٧٩/٧ م ٨٣٨

٤٥ - قطع الطواف والسعي لعذر أو حاجة ، والبناء عليه .

(من كان في طواف فرض أو تطوع ، فأقيمت الصلاة ، أو عرضت له صلاة جنازة ، أو عرض له بول أو حاجة : فليصل وليخرج لحاجته ، ثم لين على طوافه ويتبه . وكذلك من عرض له شيء مما ذكرنا في سعيه بين الصفا والمروة ولا فرق ، وهكذا من قطع طوافه لعذر أو لكلكل بنى على ما طاف ، وكذا السعي ، فلو قطعه عابثاً فقد بطل حجه ، وكذلك المرأة تبنى على ما أدته من الطواف قبل حيضها .) (١٨٠/٧ م ٨٤٠ ، ٨٤١ و ٢٠٢/٧ م ٨٧٢

٤٦ - الإقامة في منى قبل وقوف عرفة .

(إذا كان يوم الثامن من ذي الحجة أحرم بالحج من كان متنعاً ، ثم نهض القارن والمتنع إلى منى ، فيبقيان بها نهارهما وليتهما ، فإذا كان من الغد وهو اليوم التاسع من ذي الحجة نهضوا كلهم إلى عرفة .) (١١٧/٧ م ٨٣٥

٤٧ - الخروج إلى عرفة والوقوف بها . حج

(في اليوم التاسع من ذي الحجة ينهض الحاج كلهم من منى إلى عرفة ، فيصلي هنالك الامامُ والناسُ الظهر بعد أن يخُطب الناسُ ، ثم يؤذن المؤذن ويقيم ، ويصلي الظهر بالناس ، فإذا سلم من الظهر أُقيمت الصلاة إقامةً بلا أذان ، وصلى بهم العصر إثر سلامه من الظهر بعد زوال الشمس ، لا ينتظر وقت العصر كما في سائر الأيام ، ثم يقف الناسُ للدعاء ، فإذا غابت الشمس نهضوا كلهم إلى مزدلفة ، ولو نهض إنسان إلى مزدلفة قبل غروب الشمس فلا حرج في ذلك ، ولا شيء عليه ولا دم ولا غيره ، وجهه : قائمٌ .) ١١٧/٧ ، ١١٨ م ٨٣٥

٤٨ - تحديد موقف عرفة ومزدلفة .

(عَرَفَةُ كلها موقفٌ إلا بطنَ هُرَّةٍ ، ومزدلفةُ كلها موقفٌ إلا بطنَ مُحَسَّرٍ .) ١٨٨/٧ م ٨٥٣

٤٩ - وقوف من صبح عنده اليوم التاسع خلافاً لما عليه الناس .

(من صبح عنده بعلم أو بخبر صادق أن هذا هو اليوم التاسع ، إلا أن الناس لم يروه إلا رؤيةً توجب أنه اليوم الثامن : ففرض عليه الوقوفُ في اليوم الذي صبح عنده أنه اليوم التاسع ، وإلا فصحه باطل .) ١٩٢/٧ م ٨٥٩

٥٠ - الوقت المجرى للرجال في وقوف عرفة .

(من لم يقف بعرفة من بعد زوال الشمس من يومها إلى مقدار ما يدفعُ منها ويدركُ بمزدلفة صلاةَ الصبح مع =

حج = الإمام : فقد بطل حجها إن كان رجلاً . (١١٨/٧ م ٨٣٥

٥١ - الوقت المجرىء للنساء في وقوف عرفة ومزدلفة .

(أما النساء فإن رهن بعرفة إلى ما قبل طلوع الفجر من يوم النحر ، أو دفعن من عرفة بعد ذكرهن الله تعالى فيها : أجزأهن الحج ، ومن لم يقف منهن بعرفة لا يوم عرفة ولا ليلة يوم النحر حتى طلع الفجر : فقد بطل حجها ، ومن لم يقف منهن بمزدلفة بعد وقوفها بعرفة وتذكر الله تعالى فيها حتى طلعت الشمس من يوم النحر : فقد بطل حجها . (١١٨/٧ م ٨٣٥

٥٢ - إدراك جمعي عرفة ومزدلفة ، وفوائدهما أو شيء منهما .

(من فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة أو مزدلفة في المغرب والعشاء : ففرض عليه أن يجمع بينهما كما لو صلاهما مع الإمام بعرفة ، فلو أدرك الإمام في العصر لزمه أن يدخل معه وينوي بها الظهر ولا بد ، لا يجزيه غير ذلك ، فإذا سلم الإمام : أتم صلاته إن كان بقي عليه منها شيء ، ثم صلى العصر إن أمكنه في جماعة ، وإلا فوحده . وكذلك لو وجد الإمام بمزدلفة في العشاء الآخرة فليدخل معه ولينوي بها المغرب ولا بد ، لا يجزيه غير ذلك . (٢٠١/٧ م ٨٧١

٥٣ - اتفاق يوم عرفة مع يوم الجمعة .

(إن وافق الإمام يوم عرفة يوم الجمعة : سمح ، وهي صلاة الجمعة ، ويصلي الجمعة أيضاً بنى وبكعة . (٢٧٢/٧ م ٩١٠

حج ٥٤ - الوقوف بعرفة على بعير منصوب .

(من وقف بعرفة على بعير منصوب أو جَلال : بطل حجه
إذا كان علماً بذلك ، وأما من حج بمال حرام فأنقذه في الحج
ولم يتول هو حمله بنفسه فحجته : تام .) ١٨٧/٧ م ٨٥٢

٥٥ - الخروج من عرفة قبل الغروب .

و : ٤٧ - الخروج إلى عرفة والوقوف بها .

٥٦ - الإقامة في منى بعد طواف يوم النحر ، والرمي بها .

(بعد تمام الحج بالطواف والسعي يوم النحر يرجع الحاج
إلى منى ، فيقيمون بها ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، يرمون كل
يوم بعد زوال الشمس الجرات الثلاث بسبع حصيات سبع
حصيات سبع حصيات ، يبدأ بالقصوى ، ثم بالتي تليها ، ثم
جربة العقبة التي رمى يوم النحر ، يقف عند الأولين للدعاء ، ولا
يقف عند جربة العقبة فإذا تم ذلك فقد تم جميع عمل الحاج .)
١١٨/٧ م ٨٣٥

٥٧ - أُنْزِلَ غَطًا في رؤية هلال ذي الحجة .

(من أخطأ في رؤية الهلال لذي الحجة ، فوقف بعرفة اليوم
العاشر وهو يظنه التاسع ، ووقف بمزدلفة الليلة الحادية عشرة
وهو يظنها العاشرة : فحجه تام ، ولا شيء عليه .) ١٩١/٧ م ٨٥٨

٥٨ - الأيام المعلومات والمعدودات .

(الأيام المعلومات والمعدودات : واحدة ، وهي يوم =

حج

= النحر وثلاثة أيام بعده ، وهي أيام رمي الجمار ، والأيام التي تُنحر فيها بيعة الأنعام . (٢٧٥/٧ م ٩١٤)

٥٩ - أيام رمي الجمار .

(أيام رمي الجمار هي : يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، وهي الأيام المعلومات أو المددات .) (٢٧٥/٧ م ٩١٤)

٦٠ - النزول إلى مزدلفة والوقوف بها .

(إذا أتى الحجاج مزدلفة ، أذن المؤذن لصلاة المغرب ثم أقام ، وصلى الإمام بالناس صلاة المغرب ، ولا يجزئ أحداً أن يصلحها تلك الليلة قبل مزدلفة ولا قبل مغيب الشفق ، فإذا سلم أقيم لصلاة العشاء إقامة بلا أذان ، فيصلحها بالناس ، وهي ليلة عيد الأضحي ، ويبعث الناس هنالك ، فإذا انصدع الفجر أذن المؤذن وأقيمت الصلاة فصلّى بهم صلاة الصبح ، فإذا صلى الإمام كما ذكرنا بمزدلفة صلاة الصبح بالناس وقفوا للدعاء ، فإذا أسفر قبل طلوع الشمس وقفوا كلهم إلى منى .) (١١٨/٧ م ٨٣٥)

٦١ - إدراك صلاة الصبح بمزدلفة .

(من لم يدرك مع الإمام بمزدلفة صلاة الصبح فقد بطل حجه إن كان رجلاً ، ومن أدرك مع الإمام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلما سلم الإمام ذكر هذا الإنسان أنه على غير طهارة فقد بطل حجه .) (١١٨/٧ م ٨٣٥ و ١٩٤/٧ م ٨٦٢)

٦٢ - الدفع إلى منى والأعمال المطلوبة بعده .

حج

(قبل طلوع الشمس من يوم النحر : دَفَعَ الحجاج كلهم إلى منى ، فإذا أتوها أحببنا لهم التطيب بعد أن يرموا جرة العقبة بسبع حصيات ، يكبرون مع كل حصاة ، ولا يقطعون التلبية مذ يهلون بالحج من المسجد أو بالقران من الميقات ، إلا مع تمام رمي السبع حصيات ، فإذا رموها كما ذكرنا فقد تم إحرامهم ، ويحلقون أو يقصرون ، والحلق أفضل للرجال ، وينعرون الهدي إن كان معهم ، ثم قد حل لهم كل ما كان من اللباس حراماً على المحرم ، وحل لهم التصيد في الحِلِّ ، والتطيب ، حاشا الوطء فقط ، ثم نهضوا من يومهم إلى مكة .)

١١٨/٧ م ٨٣٥

٦٣ - ترك المبيت في منى .

(من لم يبت ليلي منى بمنى فقد أساء ، ولا شيء عليه ، إلا الرعاء وأهل سقاية العباس فلا نكروه لهم المبيت في غير منى ، بل للرعاء أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً .) ١١٨/٧ م ٨٤٦

٦٤ - ترك رمي جوة العقبة .

(من لم يرم جرة العقبة يوم النحر أو باقي ذي الحجة : بطل

حجه .) ١١٩/٧ م ٨٣٥

٦٥ - وقت الحلق والتقصير ، وأيهما أفضل ؟

(بعد رمي الحجاج جرة العقبة الحصى السبع في منى يوم النحر : يتم إحرامهم ، فعندئذ يحلقون أو يقصرون ، والحلق أفضل للرجال :) ١١٨/٧ م ٨٣٥

٦٦ - ترك الرمي ثالث أيام رمي .

(من رمى يومين ثم نفّر ولم يرمِ الثالث : فلا بأس به ،
ومن رمى الثالث فهو أحسن .) ١٨٥/٧ م ٨٤٧

٦٧ - الرمي بما وُهي به من الحي .

(رمي الجار بحصى قد رمي به قبل ذلك ، جائز .) ١٨٨/٧ م ٨٥٤

٦٨ - الطواف بالبيت ، والسعي بعد رمي .

(بعد أن يحل للحاج ما كان محرماً عليه من اللباس والصيد
والطيب حاشا الوطء يوم النحر يعني ، ينهض من يومه إلى
مكة ، فيطوف بالبيت سبعاً لا تحب في شيء منها ، ثم يسعى
بين الصفا والمروة سبعاً إن كان متمتعاً أو إن كان لم يسع بينهما
أول دخوله إن كان قارناً : فقد تم الحج كله أو القيران كله ،
وحل لهم الوطء ، ويرجعون إلى منى .) ١١٨/٧ م ٨٣٥

٦٩ - ترك شيء من طواف الإفاضة أو من السعي الواجب .

(من ترك عمداً أو بنسيان شيئاً من طواف الإفاضة أو من
السعي الواجب بين الصفا والمروة : فليرجع حتى يطوف ويسعى
بتمتعاً من النساء ، فإن خرج ذو الحجة قبل أن يطوف : فقد
بطل حجه .) ١١٩/٧ م ٨٣٥ و ١٧٢/٧ م ٨٣٦

٧٠ - انتظار الحائض حتى تطهر وتطوف طواف الإفاضة .

(إن حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة فلا بد لها أن تنتظر =

ج = طهرها لتطوف ، وتحبس عليها الكرى والرفقة . (١٧١/٧ م ٨٣٦)

٧١ - جل الطواف آخر عمل بمكة

(من أراد أن يخرج من مكة ، من معتمر أو قارن أو متمتع بالعمرة الى الحج : ففرض عليه أن يجعل آخر عمله الطواف بالبيت سبعاً ، ثم يخرج إثر غامه موصولاً به ولا بد ، فإن تردد لأمر ما بمكة بعد ذلك : أعاد الطواف ولا بد إذا أراد الخروج عن مكة ، فإن خرج ولم يطف : ففرض عليه الرجوع ولا بد ولو من أقصى الدنيا ، حتى يجعل آخر عمله بمكة الطواف بالبيت ، لا أني تحيض بعد أن تطوف طواف الإفاضة : فليس عليها أن تنتظر طهرها لتطوف ، لكن تخرج كما هي .)
١١٩/٧ م ٨٣٥ و ١٧١/٧ م ٨٣٦

٧٢ - ترك شيء من طواف الوداع .

(ليس على من يرجع لطواف الوداع حال ترك شيء منه عمداً أو بنسيان أن يمتنع من النساء .) (١٧٢/٧ م ٨٣٦)

٧٣ - التقديم والتأخير في بعض أعمال الحج .

(جائز في رمي الجمرات والحلق والتقصير والذبح وطواف الإفاضة والطواف بالبيت والسمي بين الصفا والمروة : أن تقدم أيها شئت على أيها شئت ، ولا حرج .) (١٨١/٧ م ٨٤٥)

٧٤ - حج العمي .

(نستحب حج العمي وإن كان صغيراً جداً أو كبيراً ، =

حج

= وله حج وأجر ، وهو تطوع ، والذي يحج به أجر . ويحتمل ما يحتمل المحرم ، ولا شيء عليه إن واقع من ذلك ما لا يحل له ، وبطاف به ، ويرمى عنه الجمار إن لم يطق ذلك ، ويُبجزي الطائف به طوافه ذلك عن نفسه ، فلما بلغ الصبي في حال إحرامه : لزمه أن يجدد إحراماً . وبشرع في عمل الحج ، فإن فاتته عرفة أو مزدلفة فقد فاته الحج ، ولا هدي عليه ولا شيء . (٢٧٦/٧ م ٩١٥ و ٢٧٧/٧ م ٩١٦)

٧٥ - حج من حج عنه غيره لم يجز إذا قدر .

(إن حج من لم يطق الركوب والمشي لمرض أو زمانة حجة الإسلام ، ثم أطاق ، قال أصحابنا : لبس عليه أن يحج بعد ، وسواء من بلغ وهو عاجز عن المشي والركوب أو من بلغ مطيقاً ثم عجز ، في كل ما ذكرنا .) (٢٧٧/٧ م ٨١٦ ، ٨١٧)

٧٦ - دفع الأجر للعاج من غيره .

(من لم يوجد من يحج عنه إلا بأجرة : استؤجر عنه من يحج عنه ويعتبر ، من ميقات من المواقيت ، إلا أن يوصي بأن يحج عنه من بلده ، فتكون الإجارة الزائدة على الحج من ميقات ما : من الثلث ، وتلك : تؤخذ من رأس ماله قبل ديون الناس .) (٢٧٣/٧ م ٩١٣ و ١٩١/٨ م ١٣٠٢)

١٣٠٣

٧٧ - أخذ الأجرة على حجه عن غيره .

(لا تجوز الإجارة على كل واجب تعين على المرء ، من =

حج = صوم أو حج أو فتيًا أو غير ذلك . وجائز للمرأة أن يأخذ الأجرة على فعل ذلك عن غيره ، مثل أن يحج عنه التطوع .
١٩١/٨ م ١٣٠٢

٧٨ قيام الرجل به عن المرأة ، والمراة عن الرجل .
(جائز أن تحج المرأة عن الرجل ، والرجل عن المرأة والرجل .)
٢٧٤/٧ م ٩١٣

٧٩ - قصر الصلاة في سفره .
و : سفر ٧ - قصر الصلاة فيه .

٨٠ - حكم الفصل فيه .
(لا يلزم الفصل في الحج فرضاً ، إلا المرأة 'تهل' بعمره تريد التمتع فتحيض قبل الطواف بالبيت ، فهذه تغفل ولا بد ، وتقرن حجاً الى عمرتها ، والمرأة قلد قبل أن 'تهل' بالعمره أو بالقرآن ، ففرض عليها أن تغفل ، ولتهل بالحج .)
١٨٦/٧ م ٨٤٩

٨١ - الإكثار من شرب زمزم .
(يستحب الإكثار من شرب ماء زمزم ، وأن يستقي يده ، وأن يشرب من نيد السقاية .)
٢٠١/٧ م ٨٧٠

٨٢ - الأضحية للحاج .
(الأضحية مستحبة للحاج ، كما هي لغيره .)
٢٧١/٧ م ٩٠٩

٨٣ - مواجعة الزوجة وابتياح الجوارى في أثنائه .

حج

(يعوز الحاج أن يراجع زوجته المطلقة ما دامت في العدة فقط ، ولما أن يراجعها زوجها كذلك أيضاً ما دامت في العدة ، وله ابتياح الجوارى للوطء ، ولا يطأ مذموراً إلى أن تطلع الشمس من يوم النحر .) ١٩٧/٧ م ٨٦٩

٨٤ - النكاح والإنكاح في أثنائه .

(لا يجزى لرجل ولا لامرأة أن يتزوج أو تتزوج ، ولا أن يزوج الرجل غيره من وليته ، ولا أن يخاطب خطبة نكاح ، مذموراً إلى أن تطلع الشمس من يوم النحر ويدخل وقت رمي جرة العقبة ، وينسخ النكاح قبل الوقت المذكور ، كان فيه دخول وطول مدة ولادة أم لم يكن ، فإذا دخل الوقت المذكور : حل لها النكاح والإنكاح .) ١٩٧/٧ م ٨٦٩

٨٥ - آثاء الوطء فيه تعمداً أو نسياناً .

(يبطل الحج تعمد الوطء في الحلال من الزوجة والامة ذاكر أو لحيه وعمرته ، فإن وطئها ناسياً لاثته في حل حج أو مرة : فلا شيء عليه ، وكذلك يبطل بتعمده أيضاً حج الموطوءة وعمرتها ، وإن وطئها وعليه بقية من طواف الإفاضة أو شيء من رمي الجمرات : فقد بطل حجه .

فمن وطئها عامداً كما قلنا فبطل حجه : فليس عليه أن يتأدى على عمل فاسد باطل لا يجزى عنه ، لكن يجوز من موضعه ، فإن أدرك تمام الحج فلا شيء عليه غير ذلك ، وإن كان لا يدرك تمام الحج فقد عصى وأمره إلى الله تعالى ، ولا =

حج = هدي في ذلك ولا شيء ، إلا أن يكون لم يحج قط ، فعليه
الحج والعمرة . (١٨٩/٧ م ٨٥٥ - ٨٥٧

٨٦ - الصيد فيه .

(لا يحل للمحرم بالعمرة أو بالحج تصيد شيء مما يصاد
ليؤكل .) (١٨٩/٧ م ٨٣١

٨٧ - التقاط الأقطعة فيه .

(لا تحل لقطة من أحرم بحج أو عمرة ، إلا لمن ينشد لها ،
أبدأ .) (٢٧٨/٧ م ٩١٨

٨٨ - تصيد الجدال بالباطل فيه .

(الجدال : قسائم ، قسم في واجب وحق ، وقسم في
باطل ، فالذي في الحق : واجب في الإحرام وغير الإحرام ،
والجدال بالباطل وفي الباطل ممدأ ذاكراً لإحرامه : مبطل
للإحرام والحج .) (١٩٦/٧ م ٨٩٥

٨٩ - تعمد المعصية فيه أو وقوعها نسياناً .

(كل من تعمد معصية أي معصية كانت ، وهو ذاك
نسياناً ، مذبحر إلى أن يتم طوافه بالبيت للإفاضة ويرمي
الجمرة : فقد بطل حجه . فإن أتاها نسياناً أو نسياناً لإحرامه
ودخله في الحج أو العمرة : فلا شيء عليه في نسيانها ، وحجه
وعمرته تامتان . فإن أمكنه تجديد الإحرام فليفعل ويحج =

حج = أو يمتنع ، وقد أدى فرضه ، لأن إحرامه الأول قد بطل

وأفسده . (١٨٦/٧ م ٨٥٠ و ١٨٧/٧ م ٨٥١)

٩٠ - أثر تيمم التيمم فيه .

(كل فوق تيممه المحرم ذاكرًا لإحرامه فقد بطل

إحرامه وحجه وموته .) (١٩٥/٧ م ٨٦٤)

٩١ - أثر التيمم في إبطاله .

و : تيمم ١ - أثرها في إبطال الطاعات .

٩٢ - فسخ التطوع منه .

(من فسخ عداً حجاً تطوعاً : لا نكره له ذلك .) (٢٦٨/٦ م

٧٧٣)

٩٣ - أثر الجنون والإغماء والنوم فيه .

(من أغمى عليه أو جُنَّ بعد أن وقف بعرفة ولو طرفة

عين أو بعد أن أدرك شيئاً من الصلاة بمزدلفة مع الإمام : فحجه

قام ، ومن أغمى عليه أو جُنَّ أو نام قبل الزوال من يوم عرفة

فلم يُفِقْ ولا استيقظ إلا بعد طلوع الفجر من ليلة يوم النحر :

فقد بطل حجه ، سواء رُفِقَ به بعرفة أو لم يوقَفْ به ،

وكذلك من أغمى عليه أو جُنَّ أو نام قبل أن يدرك شيئاً من

صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام فلم يُفِقْ ولا استيقظ إلا بعد

سلام الإمام من صلاة الصبح فقد بطل حجه ، فإن كانت امرأة

فنامت أو جُنَّت أو أغمى عليها قبل أن تلقى بمزدلفة ، فلم =

حج

= ثَعَقَ ولا انقبت حتى طلعت الشمس من يوم النحر فقد بطل
حجها ، وسواء وقَّف بها بمنزلة أو لم يوقف . (١٩٢/٧ م ٨٦٠
و ١٩٢/٧ م ٨٦١

٩٤ - أثر الردة بعد أدائه .

(من حج أو اعتمر ، ثم ارتد ، ثم هداه الله تعالى واستغفره الله
من النار فأسلم : فليس عليه أن يعيد الحج ولا العمرة .)
٢٧٧/٧ م ٩١٧

٩٥ - موت المحرم به .

ر : إحرام ٢٧ - كيفية تفصيل الميت المحرم
وتكفئته إذا مات .

حَجَر

١ - الجائز الحج عليه .

(لا يجوز الحج على أحد في ماله ، إلا على من لم يبلغ ، أو
على مجنون في حال جنونه ، فهذان خاصان لا يتفذهما أمر في
مالهما : فإذا بلغ الصغير وأفاق المجنون : جاز أمرهما في مالهما
كغيرهما ولا فرق ، سواء في ذلك كله : الحر والعبد والذكر
والأنثى والبكر ذات الأب وغير ذات الأب وذات الزوج
والتي لا زوج لها .

فعل كل من ذكرنا في أموالهم من عتق أو هبة أو بيع
أو غير ذلك : نافذ إذا وافق الحق من الواجب أو المباح ،
ومردود فعل كل أحد في ماله إذا خالف المباح أو الواجب
ولا فرق ، ولا اعتراض لأب ولا لزوج ولا لحاكم في شيء =

حجر = من ذلك إلا ما كان معصية لله تعالى ، فهو باطل مردود . (

١٣٩٤ م ٢٧٨/٨ و ١٣٩٩ م ٣٢٣/٨

٢ - المنوع الحجر عليه .

(المريض مرضاً يموت أو يبرأ منه ، والحامل مذمحل إلى تضع أو تموت ، والموقوف للقتل بحق في قود أو حد ، أو يبطل ، والأسير عند من يقتل الأسرى أو من لا يقتلهم ، والمشرّف على المطب ، والمقاتل بين الصّفين ، كلهم سواء وسائر الناس في أموالهم ، ولا فرق في صدقاتهم ويروعهم وعقوبهم وحياتهم وسائر أموالهم .

وكذلك لا يجوز الحجر أيضاً على امرأة ذات زوج ، ولا بكر ذات أب ، وصدقتهما وهبتها نافذة كل ذلك من رأس المال إذا حاضرت ، كالرجل سواء سواء .

والمرأة حق زائد وهو : أن لها أن تصدق من مال زوجها ، أحب أم كره ، وبغير إذنه ، غير مفسدة ، وهي مأجورة بذلك ، ولا يجوز له أن يتصدق من ماله بشيء أصلاً إلا بإذنها . (١٣٩٥ م ٢٩٧/٨ و ١٣٩٦ م ٣٠٩/٨

و ١٣٩٧ م ٣١٨/٨

٣ - دفع المال الصغير .

(لا يجوز أن يدفع إلى من لم يبلغ شيء من ماله ولا نفقة يوم فضلاً عن ذلك ، إلا ما يأتى كل في وقته ، وما يلبس لطرده الحر والبرد من لباس مثله ، ويوسع عليه في كل ذلك .)

١٤٠٠ م ٣٢٣/٨

حجر ٤ - البيع للمجور عليه والابتاع له .

(من باع ما وجب بيعه لصغير أو للمجور غير مبيع أو للمفلس أو لقائب بحق ، أو ابتاع ما وجب ابتياعه ، أو باع في وصية الميت ، أو ابتاع من نفسه للمجور أو للصغير أو لفرماء المفلس أو لقائب ، أو باع لهم من نفسه : فهو سواء ، كما لو ابتاع لهم من غيره أو باع لهم من غيره ولا فرق ، إن لم يجاب نفسه في كل ذلك ولا غيره : جاز ، وإن حابى نفسه أو غيره : بطل .)

١٤٠١ م ٣٢٤/٨

حداد ١ - لزومه للزوجة ولو صغيرة أو مجنونة .

(عدة الوفاة والإحداد فيها تلزم كل زوجة ولو صغيرة في المهد ، وكذلك المجنونة .) ١٠/٢٧٥ م ١٩٩٩

٢ - مدته لحامل المتوفى عنها .

(إن كانت عدة المتوفى عنها وخضع حملها فلا بد لها من الإحدا: أربعة أشهر فأقل ، ولا نوجبه عليها بعد ذلك ، ثم استدركنا إحدنا قول رسول الله ﷺ في بعض طرق خبر أم عطية أنها تجتنب ما ذكر اجتنبه دوت ذكر أربعة أشهر وعشر ، فكان العموم أولى : أن تضع حملها .) ١٠/٢٨١ م ٢٠٠٣

٣ - حداد المرأة على غير زوجها .

(لو التزمت المرأة الحداد ثلاثة أيام على أب أو أخ أو ابن أو أم ، أو قريب أو قريبة : كان ذلك مباحاً .) ١٠/٢٨٠ م ٢٠٠١

حداد ٤ - المباح فعله للمرأة في عدتها من الوفاة .

(يباح للمرأة في عدتها من الوفاة : الضياد والعصب من الثياب المصبوغة ، والتسريح بالمشط فقط ، والتطيب بشيء من قُسط أو أظفار عند طهرها فقط ، ويباح لها أن تلبس ماشاءت ، غير ما حرم عليها ، من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ ، وصوف البحر الذي هو لونه ، والقطن الأبيض ، والكتان الأبيض من دبق مضر والمروي وغير ذلك ، وتدخل الحمام وتغسل رأسها بالحطمي والطفل .) ٢٧٦/١٠ م ٢٠٠٠

٥ - المحظور على المرأة في عدتها من الوفاة .

(فرض على المعتدة من الوفاة :
- أن تجتنب الكحل كله ، لضرورة أو لغير ضرورة ، ولو ذهبت عيناها . لا ليلاً ولا نهاراً .
- وتجتنب أيضاً قرصاً كل ثوب مصبوغ مما يلبس في الرأس أو على الجلد أو على شيء منه ، سواء في ذلك السواد والخضرة والحمرة والصفرة إلا العصب وحده ، وهي : ثياب موشاة فتعمل باليمن .

- وتجتنب قرصاً الحجاب كله .
- وتجتنب الامقشاط حاش التسريح بالمشط فقط .
- وتجتنب قرصاً الطيب كله حاش شيئاً من قُسط أو أظفار عند طهرها ، فهذه خمسة أشياء تجتنبها فقط .) ٢٧٦/١٠ م ٢٠٠٠

حداد - ٦ - حكمه في المطلقة ثلاثاً .

(ليس على المطلقة حداد أصلاً) (٢٨٠/١٠ م ٢٠٠٢)

٧ - حكم تركه .

(إن أغفلت المتهمة الإحداد المذكور حتى تنقضي العدة ، فإن كان من جهل : فلا حرج ، وإن كان عمداً : فهي عاصية لله عز وجل ، ولا تعيد ذلك .) (٢٨١/١٠ م ٢٠٠٣)

حدود - ١ - أقسامها .

(الحدود كلها أربعة أقسام لا خامس لها ، إما إمامية : بصلب ، أو بقتل بسيف ، أو بوجع بالحجارة وما جرى مجراها : وإما نهي . وإما قطع . وإما جلد .) (١٦٠/١١ م ٢١٨٩)

٢ - أنواعها .

(لم يصف الله تعالى حداً من العقوبة محدوداً لا يتجاوز في النفس أو الأعضاء أو البشارة إلا في سبعة أشياء ، وهي : الحاربة ، والردة ، والزنى ، والغذف بالزنى ، والسرقة ، وجهد العارية ، وتناول الخمر في شرب أو أكل فقط . وما عدا ذلك : فلا حد لله تعالى محدوداً فيه ، فإن فيها التميز فقط ، وهو : الأدب .) (١١٨/١١ م ٢١٦٣ و ٣٧٣/١١ م ٢٢٩٥)

٣ - فضل الاعتراف بها على السر .

(صح أن اعتراف المرء بذنبه عند الإمام : أفضل من السر ، يبين ، وأن السر : مباح بالإجماع) (١٤٩/١١ م ٢١٧٧)

حدود ٤ - تعافيا قبل بلوغها إلى الحاكم .

(الأحب إلينا ، دون أن يُقضى به : أن يُعفى عن الحد ما كان وعةً ومستوراً ، فإن آذى صاحبه وجامر : فرفعه أحب إلينا .) ١١/١٥١ م ٢١٧٨

٥ - إسقاطها للإثم .

(كل من أصاب ذنباً فيه حد ، فأقيم عليه ما يجب في ذلك : فقد سقط عنه ما أصاب من ذلك ، تاب أو لم يتب ، حاش الحاربة فإن إثمها باقٍ عليه وإن أقيم عليه حدّها ، ولا يُسقطها عنه إلا التوبة لله تعالى فقط .) ١١/١٢٤ م ٢١٦٦

٦ - أثر التوبة في إسقاطها .

(لا يسقط بالتوبة شيء من الحدود ، إلا حد الحاربة فقط ، فيسقط قبل القدرة على أهلها ، وأما التوبة للكائنة منهم بعد القدرة عليهم أو مع القدرة عليهم : فلا يسقط بذلك عنهم حد الحاربة أصلاً .) ١١/١٢٦ م ٢١٦٧

٧ - استتابة الحدود .

(استتابة المذنب قبل إقامة الحد عليه واجبة ، فإن لم يستتبه الإمام أو من حضره إلا حتى أقيم عليه الحد : فواجب أن يستتاب بعد الحد ، فإن لم يتب فأقيم عليه الحد استتباباً ، فإن تاب : أطلق ولا سبيل عليه مجس أصلاً ، فإن قال : ولا أتوب ، فقد أتى منكرآ فواجب أن يُعزّر ، فيجب أن يضرب أبداً حتى يتوب ، هذا إن صرح بأن لا يتوب ، فإذا أدى =

== حدود ذلك إلى منته : فذلك كفيرة الله وقيل الحق ، لا شيء على متولي ذلك ، فإن سكت ولم يقل : « أتوب » ولا « لا أتوب » : فواجب حبه وإعادة الاستنابة عليه أبدأ حتى ينطق بالتوبة ، فيطلق . (١١/١٣٩ م ٢١٧١)

٨ - ثبوتها بالإقرار مرة .
(بالإقرار مرة يلزم الحد والقتل والمال) (٨/٢٥٤ م ١٣٧٩)

٩ - وجوبها بالإقرار مرة .
(إذا صح الاعتراف مرة أو ألف مرة : فهو كله سواء ، وإن إقامة الحد واجب ولا بد .) (١١/١٧٦ م ٢١٩١)
١٠ - انتزاع الإقرار بها بالضرب أو التهديد .

(لا يحل الامتحان في الحدود وغيرها بالضرب أو السجن أو التهديد ، بقصد الدفع إلى الإقرار ، وذلك لأنه إما إن لم يكن إلا إقراره فقط فليس بشيء ، لأن أخذه بإقرار هذه صفته : لم يوجبه قرآن ولا سنة ولا إجماع .

فإن استضاف إلى الإقرار أمراً يتحقق به يقيناً صحة ما أقر به ولا يشك في أنه صاحب ذلك : فالواجب إقامة الحد عليه ، وله القود مع ذلك على من ضربه ، السلطان كان أو غيره ، وليس ظلمه وما وجب عليه من حد الله تعالى أو لغيره بمسقط حقه عند غيره في ظلمه له .

حدود

= وأما البعثة في المتهم وإيهامه ، دون تهديد ما يوجب عليه الإقرار : فعن واجب . (١١/١٤١ م ٢١٧٣

١١ - حكم من أصابها أكثر من موة .

(أوجب الله تعالى على من زنى مرة أو ألف مرة إذا علم الإمام بذلك جلد مائة ، وعلى القاذف والسارق والمحارب وشارب الخمر والجاحد مرة وألف مرة حداً واحداً إذا علم الحاكم ذلك كله . وأما إن وقع على من فعل شيئاً من ذلك تضییع من الإمام أو أميره . لغير ضرورة ، ثم شرع في إقامة الحد فوقعت ضرورة منعت من إقامته : فواقع فعلاً آخر من نوع الأول : يستقم عليه الحد الأول ثم يبتدأ في الثاني ولا بد . (١١/١٣٣ م ٢١٦٩

١٢ - كتمان الشهادة عليها .

(للإنسان أن يستر على المسلم يراه على حد ما لم يُبأل عن تلك الشهادة نفسها ، فإن سئل عنها : ففرض عليه إقامتها وأن لا يكتسبها ، فإن كتمها حينئذ فهو عاص لله تعالى . وأما إن كانت عنده شهادة على إنسان يزني ، فغذف ذلك الزاني إنساناً ، فوقف القاذف على أن يُحذف المَقْدُوف : ففرض على الشاهد على المَقْدُوف الزاني أن يؤدي الشهادة ولا بد ، سئلاً أو لم يسألها ، علم القاذف بذلك أو لم يعلم ، وهو عاص لله تعالى إن لم يؤديها . (١١/١٤٥ م ٢١٧٥

١٣ - الشهادة عليها بعد حين . حدود

(الشهادة على الحدود ، ولو بعد حين : موجبة لإقامة الحد .) ١١/١٤٤ م ٢١٧٥

١٤ - الاختلاف المفسد للشهادة فيها .

(إن كل ما عت به الشهادة ووجب القضاء بها لم يثب كل ما زاده الشهود على ذلك : لا حكم له ، ولا يضر الشهادة اختلافهم كما لا يضر ما سكتهم عنه . وكل ما لا قتم الشهادة إلا به فهذا الذي يفسدها اختلافهم فيه .) ١١/١٤٧ م ٢١٧٦

١٥ - تولى الشهود إقامتها .

(لا يجب أن يقوم الشهود مباشرة إقامة الحدود ، إلا أن يأمرهم الإمام أو أميره فتأزمهم الطاعة حينئذ .) ١١/١٤٣ م ٢١٧٤

١٦ - صفة الضرب فيها .

(الضرب في الزنى والقذف والحجر والتعزير : أن لا يكسر له عظم ، ولا أن يُشق له جلد ، ولا أن يُسال له دم ، ولا أن يُعفن له اللحم ، لكن يوجع ، سالمًا من كل ذلك . فمن تعدى ، فشق في ذلك الضرب جلدًا ، أو أسال دمًا ، أو عفن لحما ، أو كسر له عظمًا ، فعلى متولي ذلك : القود . وعلى الآخر أيضًا القود إن أمر بذلك .) ١١/١٦٩ م ٢١٨٨

حدود ١٧ - آلة الضرب فيها .

(الواجب أن يُضرب الحد في الزنى والقذف بما يكون الضرب به على هذه الصفة : بسوطٍ أو مجملٍ من شعرٍ أو من كتانٍ أو قنبٍ أو صوفٍ أو حلقاءٍ أو غير ذلك ، أو ثغرٍ أو قضيبٍ من خيزرانٍ أو غيره ، إلا الحجر : فإن الجلدَ فيها يكون بالجريد والنعال والأيدي وبطرف الثوب ، كل ذلك ، أي ذلك وأي الحاكم فهو حسن ، ولا يتمتع عندنا أن يجلد في الحجر أيضاً بسوط لا يكسر ولا يجرح ولا يعفن لحماً ، وعلى هذا فالضرب بالسوط جائز في كل حد وفي التعزير وضرب الحجر .)

١٧١/١١ م ٢١٨٩

١٨ - الأعضاء التي تضرب فيها .

(يجب أن لا يُخصَّ بضرب الزنى والحجر عضوٌ ، إلا أنه يجب اجتناب الوجه ولا بد والمذاكير والمقاتل ، أما القذف فإِنَّ رسول الله ﷺ قال فيه : البينة وإلا حد في ظهرك .)

١٦٨/١١ م ٢١٨٦

١٩ - حال المضروب فيها .

(الجلد في الزنى والقذف والحجر والتعزير يُقام كيفما تيسر ، على المرأة والرجل قياماً وقعوداً ، فإن امتنع : أمسك ، وإن دفع يديه الضرب عن نفسه مثل أن يلقى الشيء الذي يُضرب به فيسكه : أمسك يده .) (١٦٩/١١ م ٢١٨٧)

٢٠ - صفة جلد المريض ومن في حكمه . حدود

(الواجب أن يُجلد كل واحد على حسب وضعه الذي كلفه الله تعالى أن يصبر له . وتعجيل الحد : لازم ، فمن ضعف جداً : 'جلد بشراخ فيه مائة عشكول جلدة واحدة ' ، أو فيه ثمانون عشكلاً كذلك . ويجلد في الحجر إن اشتد ضعفه بطرف ثوب ، على حسب طاقة كل أحد ولا مزيد .) ١١/١٧٣ م ٢١٩٠

٢١ - حكم إقامتها في المسجد .

(ما كان من إقامة الحدود في المسجد فيه تقدير له بالدم ، كالقتل والقطع : فحرام أن يقام شيء من ذلك فيه ، وأما ما كان من الحدود جلداً فقط : فإقامته في المسجد جائز ، وأحب إلينا خارج المسجد ، خوفاً من أن يكون من المجلود بولاً .) ١١/١٢٣ م ٢١٦٥

٢٢ - إقامتها في الشهر الحرام .

(تقام الحدود كلها في الشهر الحرام من وجع وغيره .) ١٠/٤٩٩ م ٢٠٨٤

٢٣ - حد الزاني غير المحصن .

(حد الزاني غير المحصن : جلداً مائة وتغريب عام .) ١١/١٨٦ م ٢١٩٣

٢٤ - حد المالك .

(حد المالك ذكرهم وإفانهم في الجلد والنفي الموقت =

حدود = والقطع : على النصف من حد الحر والحرّة ، وهو كل ما يمكن أن يكون له نصف ، وأما ما لا يمكن أن يكون له نصف ، من القتل بالسيف أو الصلب أو النفي الذي لا وقت له : فالماليك والأحرار فيه سواء . (١١/١٦٠ م ٢١٨٤)

٢٥ - إقامتها من السيد على ماله .

(لا يجوز أن يقيم الحدّ السيد على ماله إلا بالينة ، أو بإقرار المالك ، أو صحة علمه وبقيته ، ولا يُطلق على إقامة الحدود على المالك إلا أهل العدالة فقط من المسلمين .)
١١/١٦٤ م ٢١٨٥

٢٦ - اعتراف العبد بما يوجبها عليه .

(إن اعترف العبد بما يوجب الحد : فهو شاهد على نفسه ، كاسب عليها ، وإن أدى ذلك إلى نقص في مال سيده ولم يقصد الشهادة على مال سيده ، ولو قلنا بغير ذلك لوجب أن لا يجد العبد في زنى ولا في سرقة ولا في خمر ولا في قذف ولا في حراة وإن قامت بذلك بينة ، وأن لا يقتل في قود ، لأنه في ذلك كاسب على غيره ، وفي الحد عليه إتلاف لمال سيده)
١٥٧/١١ م ٢١٨١

٢٧ - إقامتها على أهل الذمة .

(ما نكروه أهل الكتاب على الإسلام ولا على الصلاة ولا على الزكاة ولا على الصيام ولا الحج ، لكن متى كان لهم حكم : حكمتنا فيه بحكم الإسلام .) (١١/١٥٨ م ٢١٨٣)

حدود ٢٨ - سقوطها عن أسلم من أهل الكفر دون غيرهم .

(لا يسقط عن اللاحق بالمشر كين لحاقه بهم شيئاً من الحدود التي أصابها قبل لحاقه ، ولا التي أصابها بعد لحاقه . وكذلك لا تسقط عن المرتد ولا عن المحارب ولا عن المتنع ولا عن الباغي إذا قُدر على إقامتها عليهم ، وتسقط عن أصابها من أهل الكفر ما دام في دار الحرب ، قبل أن يتذم أو يسلم فقط .)
٢١٧٠ م ١٣٥/١١

٢٩ - سقوطها بدعوى الإكراه .

(لو أمسكت امرأة حتى زني بها ، أو أمسك رجل فادخل إحليته في فرج امرأة : فلا شيء عليه ولا عليها ، سواء انتشر أو لم ينتشر ، أمضى أو لم يُنْجِر ، أنزلت هي أو لم تنزل .) ٣٣١/٨ م ١٤٠٥

٣٠ - درؤها بالاشتباه .

(من جهل أحرام هذا الشيء أم حلال ؟ فالوعد له أن يمك عنه ، ومن جهل أفرض هو أم غير فرض ؟ فعلمه أن لا يوجب ، ومن جهل أوجب هذا الحد أم لم يجب ؟ فقرضه أن لا يقيمه ، لأن الأعراض والدماء : حرام ، وأما إذا تبين وجوب الحد : فلا يجزئ لأحد أن يسقطه ، لأنه فرض من فرائض الله تعالى .) ١٥٥/١ م ٢١٧٩

٣١ - حكم موكب الحد جاهلاً بتعريمه .

(من أصاب شيئاً محرماً ، فيه حد أو لا حد فيه ، وهو =

حدود = جاهل بتحريم الله تعالى : فلا شيء عليه فيه ، لكن يُعلم ،
فإن عاد : أقيم عليه حد الله تعالى ، فإن ادعى جهالة : يُنظر ،
فإن كان ذلك ممكناً فلا حد عليه أصلاً ، وإن كان مُتيقناً أنه
كاذب : لم يُلتفت إلى دعواه . (١٨٨/١١ م ٢١٩٤)

٣٢ - صفة للنفي وما يقع فيه منها .

(الواجب في النفي أن يُنفى أبداً من كل مكان من الأرض ،
وأن لا يُترك يَقَرُّ فيها إلا مدةً أكله ونومه وما لا بد له منه
من الراحة التي إن لم ينلها مات ، ومدة مرضه : فواجب أن
لا يقتل وأن لا يُضَيَّع ، لكن يُنفى أبداً حتى يحدث توبة ،
فإذا أحدثها سقط عنه النفي وتُترك يرجع إلى مكانه ، والنفي
يقع من الحدود في الحرابة : بالقرآن ، وفي الزنى : بالسنة .)

١٨٣/١١ م ٢١٩٢

١ - كونها من الحدود . حرابة

(من العقوبات السبعة التي حددها الله تعالى : الحرابة .)

١١٨/١١ م ٢١٦٣

٢ - حكمها .

(حكم الحرابة منصوص عليه في الآية للكرامة : « لِمَا جَزَاءُ
الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً : أَنْ
يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ
يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ » . صحَّ يقيناً أن الله لم يوجب على المحاربين
حكمين من هذه الأحكام ، ولا أباح أن يجمع عليهم خزيان =

حرابة

= من هذه الأجزاء في الدنيا ، وإنما أوجب على المحارب أحدَها
لا كلها . (١١/٣٠٠ م ٢٢٥٢ و ١١/٣١٧ م ٢٢٦٠)

٣ كفارة إثمها .

(الح رد كفارة لمن أقبت عليه ، إلا المحاربة فإن إثمها
باقٍ عليه وإن أقيم عليه حدُّها ، ولا يسقطها عنه إلا التوبةُ فله
قط . (١١/١٢٤ م ٢١٦٦)

٤ - سقوط حدِّها .

(لا يسقط بالتوبة شيء من الحدود ، حاشا الحرابة فيسقط
بالتوبة قبل القدرة على أهلها ، وإما بالتوبة الكائنة منهم بعد
القدرة عليهم أو مع القدرة عليهم : فلا يسقط بذلك عنهم حدُّ
المحاربة أصلاً) (١١/١٢٦ م ٢١٦٧)

٥ - المحارب وما يعتبر حروابة .

(المحارب هو : المكابر الخيف لأهل الطريق ، المفسد في
سبيل الأرض ، سواء بسلح أو بلا سلاح أصلاً ، سواء ليلاً أو
نهاراً ، في مصر أو في فلاة ، أو في قصر الخليفة أو الجامع ،
سواء قدموا على أنفسهم إماماً أو لم يقدموا سوى الخليفة نفسه ،
فعل ذلك بجنده أو غيره ، منقطعين في الصحراء أو أهل قرية ،
سكاناً في دورهم أو أهل حصن كذلك ، أو أهل مدينة عظيمة
أو غير عظيمة ، كذلك واحداً كان أو أكثر .

كل من حارب المارة وأخاف السبيل بقتل نفس أو أخذ
مال أو جراحاً أو لانتهاك فرج : فهو محارب ، عليه =

حرابة

= وعليهم كثفوا أو قتلوا : حكم المحاربين .

قطع الطريق من المسلم على المسلم وعلى الذمي : سواء ،
وكذلك القطع على امرأة أو صبي أو مجنون ، كل ذلك محاربة .
صحيحة يستحق بها حكم المحاربة ، وأما الذمي إن حارب فليس
محارباً ، لكنه ناقض للذمة بمغارقه الصغار ، فلا يجوز إلاقته
ولا بد أو يسلم ، فلا يجب عليه شيء أصلاً في كل ما أصاب من
دم أو فرج أو مال ، إلا ما وجد في يده ، وأما المسلم يرتد
فيحارب : فعليه أحكام المحارب كلها . (٣٠٨/١١ م ٢٢٥٢
و ٣١٥/١١ م ٢٢٥٩)

٦ - صفة القطع الواجب في حدها .

(لا يجوز قطع يدي المحارب ورجله معاً ، بل تقطع يمين
يديته ويسرى رجله ، ثم يحسم بالنار ولا يد ، ولو قطع
القاطع يسرى يديه ويمنى رجله : لم يمنع من ذلك ، عمداً فعله
أو غير عمد . وتقطع يد الحر من المفصل ، ورجله من المفصل ،
وتقطع من العبد أنامله من اليد ، ونصف قدمه من الساق .)
٣١٩/١١ م ٢٢٦١ و ٣٥٧/١١ م ٢٢٨٤

٧ - صفة القتل الواجب في حدها .

(القتل الواجب في المحارب : إما هو ضرب العنق بالسيف
فقط .) (٣١٨/١١ م ٢٢٦١)

٨ - صفة الصلب في حدها .

(يصلب المحارب حياً ويترك حتى يموت ويبس كله =

حِرابَة = ويَجِبُ فإِذَا بَيَسَ وَجَفَ : أُنْزِلَ فُقِصِلَ وَكُفِّنَ ، وَصُلِيَ عَلَيْهِ ، وَدُفِنَ . (٣١٥/١١ م ٢٢٦٠)

٩ - صفة النفي في حدها .

(الواجب أن يُنْفَى المحارب أبداً من كل مكان من الأرض ، وأن لا يُتْرَكَ بِقَرٍّ إِلَّا مَدَّةَ أَكْلِهِ وَنَوْمِهِ وَمَا لَا يَدُلُّهُ مِنْهُ مِنَ الرَّاحَةِ الَّتِي إِنْ لَمْ يَنْلُهَا مَاتَ ، حَتَّى يَحْدِثَ تَوْبَةٌ ، فَإِنْ أَحْدَثَهَا سَقَطَ عَنْهُ النَّفْيُ وَتُرِكَ يَرْجِعُ إِلَى مَكَانِهِ .) (١٨١/١١ م ٢١٩٢)

١٠ - حق ولي المقتول فيها .

(إِذَا قُتِلَ الْمُحَارِبُ قَتِيلًا : اجْتَمَعَ حَقَانُ ، أَحَدُهُمَا اللَّهُ ، وَالثَّانِي لَوَلِيِّ الْقَتِيلِ ، وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ وَمَقْدَمٌ عَلَى حَقِّ النَّاسِ ، فَإِنْ قَتَلَهُ الْإِمَامُ أَوْ صَلَبَهُ السَّحَابَةُ : كَانَ لِلْوَلِيِّ أَخْذُ الدِّيَةِ فِي مَالِ الْمَقْتُولِ ، لِأَنَّهُ حَقُّهُ فِي الْقَوْدِ قَدْ سَقَطَ فَبَقِيَ حَقُّهُ فِي الدِّيَةِ أَوْ الْقَوْدِ عَنْهَا ، فَإِنْ اخْتَارَ الْإِمَامُ قَطْعَ يَدِ الْمُحَارِبِ وَرَجُلَهُ أَوْ نَفْسَهُ : انْفَذَ ذَلِكَ ، وَكَانَ حِينَئِذٍ لِلْوَلِيِّ الْحَيَاةُ فِي قَتْلِهِ أَوْ الدِّيَةِ أَوْ الْمَقَادَاةِ أَوْ الْعَفْوِ .) (٣١٢/١١ م ٢٢٥٦)

١١ - فهو الولي في قتلها :

(لِلْوَلِيِّ الْمَقْتُولِ غِيَّةٌ أَوْ حِرَابَةٌ حَقٌّ ثَابِتٌ فِي الْعَفْوِ أَوْ الْقَوْدِ .) (٥١٨/١٠ م ٢٠٩٥)

١٢ - الملاءة على المقتول في حدها .

(يُصَلَّى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، بِرٍّ أَوْ فَاجِرٍ ، مَقْتُولٍ أَوْ حَيٍّ أَوْ =

حرابة = في حرابةٍ أو في بغيه ، وبغى عليهم الإمام وغيره . وكذلك على المتبذع ما لم يبلغ الكفر ، وعلى من قتل نفسه وعلى من قتل غيره ، ولو أنه شمر من على وجه الأرض ، إذا مات مسلماً .
١٦٩/٥ م ٦١١

١٣ - إسطاء المحاربين ما لا يحيف بالقطوع عليهم .

(قال قوم : يجب أن يُعطى المحاربون الشيء الذي لا يحيف بالقطوع عليهم ورأوا ذلك في جميع الأموال لمغير المحاربين . والذي نقول : إنه لا يجوز أن يُعطوا على هذا الوجه شيئاً قل قل أم كفر) ٣٠٨/١١ م ٢٢٥٣ ، ٢٢٥٤

حرى ١ - ماله وأولاده وزوجته وجنيته ، إذا أسلم .

(إذا أسلم الكافر الحربي فسواه أسلم في دار الحرب ثم خرج إلى دار الاسلام ، أو خرج إلى دار الاسلام ثم أسلم ، كل ذلك سواء وجميع ماله الذي معه في أرض الاسلام أو في دار الحرب هو كله له ، لا حق لأحد فيه ، ولا يملكه المسلمون إن غنموه أو اقتسموا تلك الأرض ، ومن غصب منها شيئاً ، من حرى أو مسلم أو ذمي : ردّه إلى صاحبه ، ويره وثقته إن مات .

وأولاده العقارُ مسلمون أحرار ، وكذلك الذي في بطن امرأته ، وأما امرأته وأولاده الكبار فضيء إن سُبوا ، وهو باقٍ على نكاحه معها ، وهي وفق لمن وقعت في سبه ، فإن كان الجنين لم ينقح فيه الروح بعد : فامرأته حرة لا تسوق ، =

حرني = بخلاف حكمها إذا 'نقح فيه الروح' قبل إسلام أبيه . (٣٠٩/٧ م ٩٣٧)

٢ - إسلام وقبته .

(كل عبد أو أمة كافر أو أحدهما ، أسلم في دار الحرب أو في غير دار الحرب : فيها حران ، فلو كافر كذلك لذي لمي فأسلم : فيها حران ساعة إسلامها ، وكذلك مدبر الذي أو الحربي أو مكاتبها أو أمٌ ولدها ، أيهم أسلم فهو حر ساعة إسلامه ، وتبطل الكتابة أو ما بقي منها ، ولا يرجع الذي أسلم بشيء مما كان أعطي منها قبل إسلامه ، ويرجع بما أعطي منها بعد إسلامه .) (٣١٨/٨ م ٩٤٣)

٣ - جواز هبته وبيعه للمسلم .

(ما وهب أهل الحرب للمسلم الرسول إليهم أو التاجر . عندم فهو حلال ، وهبته صحيحة ما لم يكن مال مسلم أو ذمي ، وكذلك ما ابتاعه المسلم منهم فهو اتياع صحيح ما لم يكن لمسلم أو ذمي .) (٣٠٩/٧ م ٩٣٦)

٤ - المنتزع منه بلا عوض إذا دخل أوضاً .

(لو نزل أهل الحرب عندنا تجاراً بأمان ، أو وسلاً ، أو مستأمنين مستعيرين ، أو ملتزمين لأن يكونوا ذمة لنا ، فوجدنا بأيديهم أسرى مسلمين أو أهل ذمة أو عبيداً أو إماء للمسلمين ، أو مالا لمسلم أو لذي : فإنه ينزع كل ذلك منهم بلا عوض ، أحبوا أم كرهوا ، ويرد المال إلى أصحابه ، ولا يحل لنا =

حرري = الرِّفَاءُ بِكُلِّ عَهْدٍ أُعْطِيَهِ عَلَى خِلَافٍ هَذَا . (٣٠٦/٧ م ٩٣٢)

٥ - التَّعَامُلُ بِالرِّفَاءِ مَعَهُ .

(الرِّفَاءُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرَبِيِّ . كَمَا هُوَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا فَرْقَ .)
١٥٠٦ م ٥١٤/٨

٦ - بَقَاءُ نِكَاحِهِ إِذَا تُسِّيَ .

(مِنْ تُسِّيٍّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ مِنَ الرِّجَالِ وَلَهُ زَوْجَةٌ ، أَوْ مِنْ
النِّسَاءِ وَلَهَا زَوْجٌ ، فَوَأَهُ تُسِّيٍّ مَعَهَا أَوْ لَمْ يُسَبَّ مَعَهَا وَلَا تُسِّيَّتْ
مَعَهُ : فَهِيَ عَلَى زَوْجَتَيْهَا ، فَإِذَا أُسْلِتْ : انْقَضَى نِكَاحُهَا حِينَ
تُسَلِمُ ، وَأَمَّا بَقَاءُ الزَّوْجِيَّةِ فَلِأَنَّ نِكَاحَ أَهْلِ الشَّرْكَ صَحِيحٌ .)
٩٤٤ م ٣٢٢/٧

٧ - حَكْمُ صَفَارِهِ إِذَا تُسَبَّوْا .

(مِنْ تُسَبٍّ مِنْ صَفَارِ أَهْلِ الْحَرْبِ ، فَسَوَاقُ تُسَبٍّ مَعَ أَبَوَيْهِ أَوْ
مَعَ أَحَدِهِمَا أَوْ دَوْنَهُمَا : هُوَ مُسَلَّمٌ وَلَا يَدُ .) (٣٢٤/٧ م ٩٤٧)

٨ - وِلَاةُ وَلَدِهِ مِنْ مَمْلُوكَةٍ .

(مَا وَلَدَتْ الْمَوَالِيَةُ مِنْ زَوْجٍ مَمْلُوكٍ ، أَوْ مِنْ زَنَى ، أَوْ مِنْ
إِكْرَاهٍ ، أَوْ حَرَبِيٍّ ، أَوْ لَاعَنَتْ عَلَيْهِ : فَلَا وِلَاةَ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ .)
١٧٣٩ م ٣٠١/٩

حربي ٩ - التجارة مع أهل الحرب .

(لا تجل التجارة إلى أرض الحرب إذا كانت أحكامهم تجري على التجار ، وكذلك إذا كان التجار المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أذلوا بها ، ويمنعون من ذلك . وإلا فتكرهها فقط .)
٣٤٩/٧ م ٩٦٢ و ١٥٦٨ م ٦٥

١٠ - حمل السلاح لأهل الحرب ، والاقامة في أرضهم .

(لا يحمل أن يحمل إلى أهل الحرب سلاح ولا خيل ولا شيء يتقون به على المسلمين . ومن دخل إليهم لغير جهاد أو رسالة من الأمير ، فإقامة ساعة : إقامة .) (٣٤٩/٧ م ٩٦٢ و ١٥٦٨ م ٦٥/٩)

١١ - المحاق بأرض الحرب .

(من لحق بدار الكفر والحرب مختاراً محارباً لمن يليه من المسلمين فهو بهذا الفعل مرتد ، له أحكام المرتد كلها : من وجوب القتل عليه متى قُدروا عليه ، ومن إباحة ماله ، وانقضاء نكاحه . وأما من فرّ إلى أرض الحرب لظلم خافه ، ولم يحارب المسلمين ، ولا أعانهم عليهم ، ولم يجدد في المسلمين من يجيره : فهذا لا شيء عليه ، لأنه مضطر مكره .) (١٩٨/١١ م ٢١٩٨)

حرم ر : مكة ، مدينة .

حساب ر : بعث .

حسنة ١ - موازنتها .

(الحسنات تذهب السيئات بالموازنة .) ١/٢٢ م ٤٠
ر : معصية ١ - موازنتها .

٢ - مضاعفتها لعاملها .

(من تم بحسنة فصلها : كتبت له عشرآ .) ١/١٨ م ٣٧

٣ - المم بها .

(من تم بحسنة فلم يعملها : كتبت له حسنة .) ١/١٨ م ٣٧

حشر ١ - شموله للحيوانات .

(نؤمن بأن الوحوش تحشر .) ١/١٥ م ٢٩
ر : بعث .

حضانة ١ - الأحقى بها .

(الأم : أحق بحضانة الولد الصغير والابنة الصغيرة حتى يبلغا
المهض أو الاحتلام أو الإنبات مع التمييز وصحة الجسم ،
سواء كانت أمة أو حرة ، وتزوجت أم لم تتزوج ، وحل الأب
عن ذلك البلد أو لم ير حل . والجدة : أم .

فإن لم تكن الأم مأمونة في دينها ودنياها : فنظر الصغير
والصغيرة بالأحوط في دينها ثم دنياهما ، فحيثما كانت الحياطة لهما =

= في كلا الوجهين وجبت هناك عند الأب أو الأخ أو الأخت أو العمة أو الحالة أو العم أو الخال ، وذو الرحم أولى من غيرهم بكل حال ، والدين مقلَّب على الدنيا ، فإن استوا في صلاح الحال فالأم والجدة ، ثم الأب والجدة ، ثم الأخ والأخت ، ثم الأقرب فالأقرب . والأم الكافرة أحق بالصغيرين مدة الرضاع ، فإذا بلغا من السن والاستغناء مبلغ الفهم فلا حضانة لكافر ولا فاسقة (١٠/٣٣٣ م ٢٠١٤)

٢ - انتهاؤها بالبلوغ مع القتل وأمن المصيبة .

(إذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين : فهي أمك بأنفسهما ، ويكفنان أيتا أحبا ، فإن لم يؤمنا على مصيبة ، من شرب خمر أو تبرج أو تخطيط : فلأب أو غيره من المصبة ، أو الحاكم ، أو للجيران أن يمنعاها من ذلك ، ويكفناهما حيث يشرفان على أمورهما .) (١٠/٣٣١ م ٢٠١٥)

١ - طلبه .

حق

(طلب الحق كله : واجب بغير توكيل ، إلا أن يبرىء صاحب الحق من حقه .) (٨/٢٤٤ م ١٣٦٢)

٢ - مؤونة كبله ووزنه وذروعه وقليبه .

(من كان لآخر عنده حق ، من بيع أو سلم أو غير ذلك من جميع الوجوه ، بكيل أو وزن أو ذرع : فالوزن والكيل والذرع على الذي عليه الحق ، ومن كان عليه دنانير أو دراهم =

حق = أو شيء ، بصفة من سلم أو صدق أو اجارة أو كتابة أو غير ذلك : فالتقليب على الذي عليه الحق . (٨١/٩ م ١٥٩١ ر : قضاء .

حكم
تحلي

١ - المباح للتحلي به .

(التحلي بالفضة واللولؤ والياقوت والزمرد : حلال في كل شيء ، للرجال والنساء ، ولا تخص شيئاً إلا آنية الفضة فقط ، فهي حرام على الرجال والنساء .) (٨٦/١٠ م ١٩٢٠

٢ - تحلية آلات الحرب .

(جائز : تحلية السيوف والدواة والرمح والمهاميز والسرّج والجام وغير ذلك بالفضة والجوهر ، ولا شيء من الذهب في شيء من ذلك .) (٣٥٣/٧ م ٩٦٨

٣ - وجوب الزكاة فيه .

(الزكاة واجبة في تحلي الفضة والذهب اذا بلغ كل واحد منها المقدار الذي ذكرنا ، وأتم مالكة عاماً قريباً ، سواء كان تحلي امرأة أو تحلي رجل ، وكذلك حلية السيف والمصنف والحاتم ، وكل مصوغ منها حل " اتخذاه أو لم يحل .) (٧٥/٦ م ٦٨٤

ر : جئين . حمل

١ - صورتها وحكمها . حوالة

(كل من له عند آخر حق ، من غير البيع ، لكن من =

حوالة

= ضمان غصبٍ أو تعدٍ بوجهٍ ما ، أو من قرض أو من صلح أو إجارة أو صداق أو من كتابة أو من ضمان ، فأحاله به على من له عنده حق ، من غير البيع ، لكن بأحد هذه الوجوه المذكورة ، ولا نبالي من وجه واحد كان الحقان أو من وجهين مختلفين ، وكان المحال عليه يوفيه حقه من وقته ولا يبطله : ففرض على الذي أحيل أن يستحيل عليه ، ويجبرُ على ذلك ، ويبرأ المحيل بما كان عليه ، ولا وجوع للذي أحيل على الذي أحاله بشيء من ذلك الحق ، انتصف أو لم ينتصف ، أعسر المحال عليه إثر الإحالة عليه أم لم يُعسر . (١٠٨/٨ م ١٢٢٦)

٢ - ثبوت حق المحيل .

(إذا ثبت حق المحيل على المحال عليه بإقراره أو ببينة عدل ، وإن كان جاحداً : فهي حوالة صحيحة .) (١١٠/٨ م ١٢٢٧)

٣ - براءة المحيل بها .

(بالحوالة يبرأ المحيل بما كان عليه .) (١٠٨/٨ م ١٢٢٦)

٤ - لزوم ملأه المحال عليه .

(لا تجوز الحوالة إلا على مليء .) (١٠٩/٨ م ١٢٢٦)

و : ٦ - التزير فيها .

٥ - اتحاد الدينين المحال والمحال عليه بالأجل .

(تجوز الحوالة بالدين المؤجل على الدين المؤجل ، إلى مثل =

حوالة = أجله ، لا إلى أبعد ولا إلى أقرب . وتجوز الحوالة بالحال على الحال ، ولا تجوز بحال على مؤجل ، ولا بمؤجل على مؤجل على غير أجله . (١١٠/٨ م ١٢٢٨)

٦ - التفوير فيها .

(إذا غرّ الحبل المحال وأحاله على غير مليه ، والحبل بدري أنه غير مليه أو لا بدري : فهو عمل فاسد ، وحقه باتي على الحبل ، كما كان .) (١٠٨/٨ م ١٢٢٦)

حوض ١ - الاعتقاد به .

(الحوض : حق ، من شرب منه لم يظماً أبداً .) (١٦/١ م ٣٢)

حيض ١ - لزوم الأحكام الشرعية به .

(لا تلزم الشرائع - أي الأحكام الشرعية - إلا بالاحتلام ، أو بالإنبات : للرجل والمرأة ، أو بانزال الماء الذي يكون منه الولد وإن لم يكن احتلام ، أو بتمام تسعة عشر عاماً ، كل ذلك : للرجل والمرأة . أو بالحيض للمرأة .) (٨٨/١ م ١١٩)

٢ - تعريفه .

(الحيض هو الدم الأسود الحار الكريه الرائحة خامة .)
(١٦٢/٢ م ٢٥٤ و ٢٦٠/٦ م ٢٦٤)

٣ - أقله وأكثره .

(أقل الحيض دفعة ، فإذا رأت المرأة الدم الأسود =

حيض = من فرجها : أمسكت عن الصلاة والصوم ، وحرّم وطؤها
 على بعلها وسيدها ، فإن رأت أثر الدم الأحمر ، أو كضالة اللحم ،
 أو الصفرة ، أو الكدرة ، أو البياض ، أو الجفوف التام :
 فقد طهرت ، وتغسل أو تقيم إن كانت من أهل التيمم ، وتعلي
 وتصوم ويأتيها بملها أو سيدها ، وهكذا أبداً . فإن غادى
 الأسود فهو حيض إلى تمام سبعة عشر يوماً ، فإن زاد ما قل
 أو كثر : فليس حيضاً . (١٩١/٢ م ٢٦٦ و ٢٠٧/٢ م ٢٦٩)

٤ - استمواو دم المبتدأة .

(إن رأت الجارية الدم أول ما تراه أسود فهو دم حيض ،
 تدع الصلاة والصوم ، ولا يطؤها بعلها أو سيدها ، فإن تلون
 أو انقطع إلى سبعة عشر يوماً فأقل فهو طهر صحيح ، تغسل
 وتعلي وتصوم ، ويأتيها زوجها . وإن غادى أسود غادى على
 أنها حائض إلى سبعة عشر ليلة ، فإن غادى بعد ذلك أسود فلأنها
 تغسل ثم تعلي وتصوم ويأتيها زوجها ، وهي طاهر أبداً
 لا ترجع إلى حكم الحائض إلا أن ينقطع ويتلون كما ذكرنا .)
 ٢٠٧/٢ م ٢٦٩

٥ - استمواو دم المعتادة .

(التي قد حاضت وطهرت ، فتأدى بها الدم : كالابتدأة
 الدم في كل شيء ، إلا في غادى الدم الأسود متصلاً ، فإنها إذا
 جاءت الأيام التي كانت تحيضها أو الوقت الذي كانت تحيضه =

حيض = إما مراراً في الشهر أو مرة في الشهر أو مرة في أشهر أو في عام ، فإذا جاء ذلك الابد : أمسكت عما تمك به الحائض ، فإذا انقضى ذلك الوقت اغتسلت وحارت في حكم الطاهر في كل شهء ، وهكذا أبداً ما لم يتلون الدم أو ينقطع . (٢٠٧/٢ م ٢٦٩)

٦ - استمواؤ دم المختلفة العادة .

(إن كانت مختلفة الأيام : بنت على آخر أيامها قبل أن يتأدى بها الدم ، فإن لم تعرف وقت حيضها لزمها فرضاً أن تغتسل لكل صلاة وتوضأ لكل صلاة ، أو تغتسل وتوضأ وتعلي الظهر في آخر وقتها بقدر ما تسلم منها بعد دخول العصر ، وتعلي العصر في أول وقتها ، ثم تغتسل وتوضأ وتعلي المغرب في آخر وقتها بقدر ما تسلم منها بعد دخول العتمة ، ثم توضأ وتعلي العتمة في أول وقتها ، ثم تغتسل وتوضأ لصلاة الفجر .

وإن شئت أن تغتسل في أول وقت الظهر الظهر والعصر : فذلك لها ، وفي أول وقت المغرب المغرب والعتمة فذلك لها ، وتعلي كل صلاة لوقتها ولا بد ، وتوضأ لكل صلاة فرض وثافة في يومها وليلتها ، فإن عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج : تيمت كما ذكرنا . (٢٧/٢ م ١٨٦ و ٢٠٧/٢ م ٢٦٩)

٧ - حدوده للمعوز المسنة .

(إذا رأت المعوز المسنة دمأ أسود فهو حيض مانع) =

حيض = من الصلاة والصوم والطواف والوطء . (١٩٠/٢ م ٢٦٥)

٨ - طروؤه أثناء الاعتكاف .

(إذا حاضت المنكفة : أقامت في المسجد كما هي تذكر الله ، وكذلك إذا ولدت فإنها إن اضطرت إلى الخروج خرجت ثم رجعت إذا قدرت ، ولا يجوز منها .) (١٩٦/٥ م ٦٣٤)

٩ - طروؤه بعد الإهلال بالعمرة .

(المرأة تهل بعمرة ، ثم تحيض ، ففرض عليها : أن تقفل ثم تعمل في حجها ما هو مبين في بابها .) (٢٦/٢ م ١٨٥)

١ - وجوب القفل لمن أهلت بجمع أو عمرة في أثناءه .

(النساء والحائض : شيء واحد ، فأيتها أودت بالحج أو العمرة ففرض عليها أن تقفل ، ثم تهل .) (٢٦/٢ م ١٨٤)

١١ - طروؤه أثناء الطواف والسعي .

(لو حاضت امرأة ولم يبقَ لها من الطواف إلا شوط أو بعضه أو أشواط : فكل ذلك سواء ، وتقطع ولا بد ، فإذا طهرت بنت على ما طافه ، ولها أن تطوف بين الصفا والمروة .)

١٨٠/٨ م ٨٤٠

١٢ - لزوم غسل الجمعة فيه .

(الغسل ليوم الجمعة : لازم للحائض ، كالزوم لغيرها .) (١٩/٢ م ١٧٩)

١٨ - توقف حل الصلاة والطواف والصيام ، والوطء للعائض على الطهارة فعلاً .

(إذا رأت الحائض الطهر لم تحمل لها الصلاة ولا الطواف بالكعبة حتى تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء ، أو تميم إن عذمت الماء أو كانت مريضة عليها في الغسل حرج ، وإن أصبحت صائمة ولم تغسل فاعتقلت أو تيممت إن كانت من أهل التيمم ، بخلاف ما تدخل في صلاة الصبح صيامها .

وأما وطء زوجها أو سيدها لها إذا طهرت : فلا يحمل إلا بأن تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء ، أو بأن تميم إن كانت من أهل التيمم ، فإن لم تغسل : فبأن تتوضأ وضوء الصلاة ، أو تميم إن كانت من أهل التيمم ، فإن لم تغسل : فبأن تغسل فرجها بالماء ولا بد ، أي هذه الوجوه الأربعة فعلت حل له وطؤها .

ومن رأت الطهر بعدما تبين الفجر في رمضان : فلها تأكل باقي نهارها ، وتستأنف الصوم من غد ، وتقضي ذلك اليوم .
١٢/١٧١ م ٢٥٥ ، ٢٥٦ و ٢٤١/٦ م ٧٦٠ و ٨١/١٠ م ١٩١٨ .

١٩ - تأخير الغسل بعد الطهارة منه .

(إذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر أو وأنه النفساء ، وأنمتا عدة أيام الحيض والنفس قبل الفجر ، فأخرا الغسل عمداً إلى طلوع الفجر ، ثم اغتسلتا وأدركتا الدخول في صلاة الصبح قبل =

حيض = طلوع الشمس : لم يضرهما شيئاً ، وصومهما تام ، فإن تمعدتا ترك الفصل حتى تقوتها الصلاة بطل صومهما ، فلو نسيتا ذلك أو جهلتا فصومهما تام . (١٠٢/١ م ٧٦٥)

٢٠ - تطهير دم .

(تطهير دم الحيض إذا كان في الثوب أو الجسد : لا يكون إلا بالماء . (١٠٢/١ م ١٢٤)

٢١ - سقوط الصلاة به .

(لا تقضي الحائض إذا طهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام حيضها ، وتقضي صوم الأيام التي مرت لها في أيام حيضها .

وإن حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن صلت تلك الصلاة : سقطت عنها ، ولا إعادة عليها فيها .

فإن طهرت في آخر وقت الصلاة بقدر ما لا يمكنها الفصل والوضوء حتى يخرج الوقت : فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها .

فإن طهرت في وقت أدركت فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة لزمها قضاء ذلك الفرض الذي فاتها . (١٧٥/٢ م ٢٥٧)

و ١٧٦/٢ م ٢٥٨ و ٢٣٣/٢ م ٢٧٧

٢٢ - قضاء الصوم بعده .

(تنضي الحائض صومَ الأيام التي مرت لها في أيام حيضها ،
واليوم الذي ترى فيه الطهر بعد طلوع الفجر .) ١٧٥/٢
م ٢٥٧ و ١٦٠/٦ م ٧٢٧ و ١٨٥/٦ م ٧٣٦ و ٢٤١/٦
م ٧٦٠ .

٢٣ - المحرم على الحائض فعله .

(متى ظهر دمُ الحيض من فرج المرأة : لم يحل لها أن تصلي
ولا أن تصوم ، ولا أن تطوف البيت ، ولا أن يطأها زوجها
ولا سيدها في الفرج ، إلا حتى ترى الطهر .) ١٦٢/٢ م ٢٥٤
و ١٧٦/٢ م ٢٦٠ و ١٩١/٢ م ٢٦٦ و ١٦٠/٦ م ٧٢٧
و ٧٦/١٠ م ١٩١٦ .

٢٤ - قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف في أثناءه .

(جائزٌ للحائض : قراءة القرآن ، والسجود فيه ، ومس
المصحف ، وذكر الله تعالى .) ٧٧/١ م ١١٦

٢٥ - دخول الحائض المسجد .

(يجوز للحائض دخول المسجد ، وأن تتزوج ، وكذلك
النساء والجنب .) ١٨٤/٢ م ٢٦٢

حيض ٢٦ - خروج الحائض لمصلّى العيد.

(يخرج إلى المصلّى في العيد النساء ، حتى الحيض وغير الحيض والأبكار ، ويعتزل النساء الحيض المصلّى .) ٨٧/٥ م ٥٤٥ .

٢٧ - مداعبة الرجل لزوجته الحائض .

(للرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء حاشا الإيلاج في الفرج ، وله أن يشفر ولا يولج . واما الذكر : فحرام في كل وقت .) ١٧٦/٢ م ٢٦٠ و ٧١/١٠ م ١٩١٦

٢٨ - وطء الحائض .

(وطء الحائض : محرّم ، وفاعله عاصٍ لله تعالى ، وفرض عليه التوبة والاستغفار ، ولا كفارة عليه في ذلك .) ١٨٧/٢ م ٢٦٣ و ٧٩/١٠ م ١٩١٧

٢٩ . طلاق الحائض .

(من اراد طلاق امرأة له قد وطئها : لم يحل له أن يطلقها في حيضتها ولا في طهر وطئها فيه .
فإن طلقها طلقه أو طلقته في طهر وطئها فيه أو في حيضتها : لم ينفذ ذلك الطلاق ، وهي امرأته كما كانت ، إلا أن يطلقها كذلك ثالثة أو ثلاثة مجموعة ، فيلزم .

حيض

فإن كان لم يطأها قط : فله أن يطلقها في حال طهرها وفي حال حيضتها إن شاء واحدة وإن شاء اثنتين وإن شاء ثلاثاً .
فإن كانت لم تحض قط أو قد انقطع حيضها : يطلقها أيضاً ، كما قلنا في الحامل ، متى شاء .

وطلاق للنفساء : كالطلاق في الحيض سواء سواء ، لا يلزم إلا أن يكون ثلاثاً مجموعاً أو آخر ثلاثٍ قد تقدمت منها اثنتان . (١٠ / ١٦١ م ١٩٤٩ و ١٠ / ١٧٦ م ١٩٥٣)

* * *

حرف الخاء

خطأ - خطبة الجمعة - مخف

خطأ

١ - حكمه .

(لا حكم للخطأ ولا للنسيان إلا حيث جاء في القرآن أو السنة
له حكم .) ١٠٥ م ٦٨/١

خطبة الجمعة

ر : جمعة .

مخف

١ - المساواة في أحكامه للكافرين .

(الرجال والنساء في أحكام المسح على الحتين سواء ، وسفر
الطاعة والمعصية في كل ذلك سواء ، وكذلك ما لبس طاعة ولا
معصية . وقليل السفر وكثيره سواء .) ٢١٤ م ٩٩/٢

٢ - سنية المسح عليه وما يجوز فيه .

(المسح على كل ما لبس في الرجلين ، بما يحيل لباسه ، بما
يبلغ فوق الكعبين : سنة ، سواء كانا خفّين من جلود أو
لبود - أي كل شعر ملتبد بعضه على بعض - أو عود أو حلقاء ،
أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن أو وبر أو شعر ، كان
عليهما جلد أو لم يكن ، أو جرموقين ، أو خفين على خفين ،
أو جوربين على جوربين ، أو ما أكثر من ذلك ، أو هراكس .
وكذلك إذا لبست المرأة ما ذكرنا من الحرير . فكل
ما ذكرنا ، إذا لبس على وضوء : جاز المسح عليه .) ٨٠/٢

١١٢ م

٣ - تعمد المسح عليه .

(من تعمد لباس الحتين ليسح عليهما ، أو خضب رجله ،

= أو حمل عليها دواء ، ثم ليس ليسع على ذلك : فقد
أحسن . (١٠٩ م ٢٢٠
٤ - موضع المسح ، وحدّه الجزئية .

(المسح على الخفين وما لبس على الرجلين إنا هو على ظاهرهما
فقط ، ولا يصح معنى لمسح باطنهما الأسفل تحت القدم ، ولا
لاستيعاب ظاهرهما . وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر :
اجزأ . (١١١/٢ م ٢٢٢
٥ - مدة المسح عليه .

(مسح المقيم يوماً ولية ، والمسافر ثلاثة أيام بلياليها .
ويبدأ بعد اليوم واليلة المقيم وبعد الثلاثة الأيام بلياليها
المسافر : من حين يجوز له المسح إثر حدثه ، سواء مسح وتوضأ
أو لم يمسح ولا توضأ ، عامداً أو ساهياً ، فإن أحدث يومه بعد
ما مضى أكثر هذين الأمدين أو أقلهما : كان له أن يمسح باقي
الأمدين فقط ، ولو مسح قبل انقضاء أحد الأمدين بدقيقة :
كان له أن يصلي به ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت لم يحل
له أن يمسح لكن يخلع ما على وجليه ويتوضأ ، ولا بد .)
٨٠/٢ م ٢١٢ و ٩٥/٢ م ٢١٣

٦ - مدة مسح المقيم إذا سافر ، أو المسافر إذا أقام .

(من مسح في الحضر ثم سافر قبل انقضاء اليوم واليلة أو
بعد انقضائها : مسح أيضاً حتى يتمّ لمسحه في كل ما مسح في
حضره وسفره معاً ثلاثة أيام بلياليها ، ثم لا يحل له المسح . =

خف = فلات مسح في سفر ثم اقام أو دخل موضعه : ابتداء
 مسح يوم ولية ان كان قد مسح في السفر يومين وليتين فأقل ،
 ثم لا يحل له المسح ، فإن كان مسح في سفره أقل من ثلاثة أيام
 بلياليها وأكثر من يومين وليتين مسح باقي اليوم الثالث وليته
 فقط ، فإن كان قد أتم في السفر مسح ثلاثة أيام بلياليها : خلع
 ولا بد ، ولا يحل له المسح حتى يغسل رجله . (١٠٩/٢ م ٢٢١)

٧ - لبس أحد الخفين قبل غسل الرجل الاخرى .

(من توشاً فليس أحد خفيه بعد أن غسل تلك الرجل ، ثم
 انه غسل الأخرى بعد لباسه الخف على المقسولة ، ثم لبس الخف
 الآخر ، ثم أحدث : فالمسح له جائز ، كما لو ابتداء لباسها بعد
 غسل كليهما . (١٠٠/٢ م ٢١٥)

٨ - خلعها أو خلع أحدهما دون الآخر .

(من لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ، ثم
 خلع أحدهما دون الآخر ، فإن فرضه : أن يجتمع الآخران
 كان قد أحدث ، ولا بد ، ويغسل قدميه . ومن مسح على
 ما في رجله ثم خلعها لم يضره ذلك شيئاً ، ولا يلزمه إعادة
 وضوءه ولا غسل رجله ، بل هو طاهر كما كان ، وبصلي كذلك .
 وكذلك لو مسح على عمامة أو خمار ثم تزعمها : فليس عليه
 إعادة وضوءه ولا مسح رأسه ، بل هو طاهر كما كان ، وبصلي
 كذلك . وكذلك لو مسح على خف على خف ، ثم تزعم الأعلى

خف - خلافة

خف = فلا يضرب ذلك شيئاً ، ويصلي كما هو دون أن يعيد مسحاً .
 ٢١٨ م ١٠٣/٢ و ٢١٩ م ١٠٥/٢

٩ - الخوق فيه .

(إن كان في الخفين خرقٌ صغير أو كبير ، طويلاً أو عرضاً ، فظهر منه شيء من القدم أقل القدم أو أكثرها أو كلاهما ، فكل ذلك سواء ، والمسح على كل ذلك جائز ما دام يتعلق بالرجلين منها شيء ، فإن كان الخفان مقطوعين تحت الكمين فالسح جائز أيضاً .)
 ٢١٦ م ١٠٠/٢ و ٢١٧ م ١٠٢/٢

١٠ - إمامة الماسح .

(جائز أن يؤم الماسح القاسلين ، والقاسل الماسحين .)
 ٢٤٨ م ١٤٣/٢

١ - شرط العقل والبلوغ والذكورة فيهما . خلافة

(لا يجوز الأمر لغير بالغ ، وإن كان قرشياً ، ولا لمجنون ولا لامرأة . وجائز أن تلي المرأة الحكم ، أما الأمر العام الذي هو الخلافة : فلا)
 ٨٧ م ٢٥/١ و ٣٥٩/٩ م ١٧٦٩ و ٤٢٩/٩ م ١٨٠٠ ، ١٨٠١

٢ - حصرها في قریش .

(لا تجوز الخلافة إلا في قریش ، ولا تحمل إلا لرجل منهم صليبة ، من ولد فهر بن مالك من قبل آبائه . ولا تحمل لغير بالغ ، وإن كان قرشياً ، ولا لخليف لهم ، ولا لمولى لهم ، ولا

خلافة = لمولى لهم ، ولا لمن أمه منهم وأبوه من غيرهم . (١/٤٤ م ٨٦
و ٩/٣٥٩ م ١٧٦٩

٣ - صفة الإمام .

(صفة الإمام : أن يكون مجتنباً للكِبَائر ، مستتراً بالصغار ،
عالماً بما يخصه ، حسن السياسة . ولا يجوز الخلافة إلا للترشيح
من ولد فهر بن مالك ، ولا تحمل لغير بالغ وإن كان قرشياً ،
ولا لجنون ، ولا امرأة .) (١/٤٤ م ٨٦ و ١/٤٥ م ٨٧
و ٩/٣٥٩ م ١٧٦٩ و ٩/٣٦٢ م ١٧٧٢

٤ - التردد في اختيار الإمام .

(لا يجوز التردد بعد موت الإمام في اختيار الإمام أكثر
من ثلاث .) (١/٤٥ م ٨٧

٥ - التخلف عن البيعة ، أو التردد فيها .

(من بات ليله وليس في عنقه بيعة : مات ميتة جاهلية ،
ولا طاعة مخلوق في معصية الخالق ، ولا يجوز التردد بعد موت
الإمام في اختيار الامام أكثر من ثلاث .) (١/٤٥ م ٨٧

٦ - خلع طاعة الامام إن دعا لمعصية .

(كل من دعا من امام حق أو غيره إلى معصية : فلا سمع
ولا طاعة .) (٧/٢٩٩ م ٩٢٩

٧ - القيام على الغليظة القرشي .

(إن قام على الإمام القرشي من هو خير منه أو مثله أو دونه : قوتلوا كلهم معه ، إلا أن يكون جائراً وقام عليه مثله أو دونه : قوتل معه القائم ، فإن قام عليه أعدل منه : وجب أن يُقاتل مع القائم .

وأما الجورة من غير قرشي ، فلا يجز أن يُقاتل مع أحد منهم ، لأنهم كلهم أهل منكر ، إلا أن يكون أحدهم أقل جوراً ، فيقاتل معه من هو أجور منه . (٣٦٢/٩ م ١٧٧٣

٨ - تعدد الغليظة .

(لا يجوز أن يكون في الدنيا إلا إمام واحد فقط ، والأمر : للأول بيعة .) (٤٥/١ م ٨٧ و ٣٦٠/٩ م ١٧٧٠

٩ - إغناء الغليظة أو جنونه .

(لا يُبطل الإغناء الخلافة لمن كان خليفة ، ولا إمارته لمن كان أميراً ، ولا ولايته . وكذلك الجنون .) (٢٢٧/٦ م ٧٥٤

١٠ - موت الإمام وأكثره في أحكام الولاية .

(إن مات الامام فالولاية كلهم نافذة أحكامهم ، حتى يعزلهم الإمام الوالي .) (٢٤٦/٨ م ١٣٦٦

١١ - لزوم تصرفات الولاية والامواء للامام قبل علمهم بعزله لهم .

(فعل الأمير أو الوالي أو القاضي : نافذ فيما أمره به

خلافة = الخليفة لازم للخليفة ، ما لم يصح عنده أن الخليفة قد عزله ، فإذا صح ذلك عنده لم يتخذ حكمه من حينئذ ، ويُفسخ ما فعل ، وأما كل ما فعل بما أمره به من حين عزله إلى حين بلوغ الخبر إليه فهو نافذ ، طال المدة بين ذلك أم قصرت . (٢٤٦/٨ م ١٣٦٥)

١ - تعريفه وشروط الرضى فيه . خلع

(الخلع هو : الإقتداء . إذا كرهت المرأة زوجها ، فخافت أن لا توفيّه حقه ، أو خافت أن يبغضها فلا يوفيقها حقا : فلها أن تقتدي منه ، ويطلقها إن رضى هو ، وإلا لم يجبر هو ولا أجبرت هي ، لئلا يجوز بتراضيهما .

ولا يحل الإقتداء إلا بأحد الزوجين المذكورين أو باجتماعهما ، فإن وقع بغيرهما : فهو باطل ، ويردّ عليها ما أخذ منها ، وهي امرأته كما كانت ، ويبطل طلاقه ، ويُمنع من ظلمها فقط .

ولها أن تقتدي بجميع ما تملك . وهو طلاق رجعي ، إلا أن يطلقها ثلاثا أو آخر ثلاث ، أو تكون غير موطوءة ، فإنت راجعها في المدة جاز ذلك أحب أم كرهت ، ويردّ ما أخذ منها . (٢٣٥/١٠ م ١٩٧٨)

٢ - صحته من المجنونة أو الصغيرة .

(لا يجوز أن يخالع عن المجنونة ولا عن الصغيرة أب ولا غيره .) (٢٤٤/١٠ م ١٩٨٢)

٣ - الجائز أن يكون بدلاً فيه وغير الجائز .

(كل ما جاز أن يُتَمَكَّ بالهبة أو بالميراث ، فباعتز أن يُخَالَعَ به ، سواء حل بيعه ، أو لم يحل كالأكل والكلب والسِّنَدُورِ والثمرة التي لم يبدُ صلاحها والفيل قبل أن يشتد .

ويجوز الفداء بخدمة محدودة ، ولا يجوز بحال مجهول ، لكن بمعروف محدود مرئي معلوم أو موصوف . وللرأه أن تقتدي بجميع ما تملك . ومن خالغ على مجهول فهو باطل ، ولا يجوز الخلع على أن تبرئه من نفقة حملها أو من رضاع ولدها ، وكل ذلك باطل .) ٤٩٤/٩ م ١٨٤٦ و ٢٣٥/١٠ م ١٩٧٨ و ٢٤٣/١٠ م ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ و ٢٤٤/١٠ م ١٩٨٣

٤ - نفقة الخالعة وما بقي من صداقها .

(من خالغ امرأته خلغاً صحيحاً : لم يسقط بذلك عنه نفقتها وكسوتها وإسكانها في العدة ، إلا أن تكون ثلاثة مجموعة أو مفردة . ولا يسقط بذلك عنه ما بقي من صداقها ، قل أو أكثر .) ٢٤٤/١٠ م ١٩٨١

٥ - الزكاة فيه .

(بَدَلُ الخلع : بمنزلة الدين ، فلا زكاة فيه على صاحبه ولو أقام عنده سنين حتى يقبضه ، فإذا قبضه استأنف به حوالاً كسائر الفرائد ولا فرق ، فلن قبض منه ما لا تجب فيه الزكاة : فلا زكاة فيه ، لا حينئذ ولا بعد ذلك .) ١٠٥/٦ م ١٩٧٧

٦ - الصلح فيه . خلع

(يجوز الصلح في الخلع .) ١٦٦/٨ م ١٢٧٣

١ - المسح عليه . خمار

(من خضب رأسه أو حمل عليه دواء ، ثم لبس العمامة أو الخمار ليسح على ذلك : فقد أحسن ، ولو مسح على عمامة أو خمار ثم نزعهما فليس عليه إعادة وضوء ولا مسح رأسه ، بل هو طاهر كما كان ، وبصلي كذلك .) ١٠٥/٢ م ٢١٩ و ١٠٩/٢ م ٢٢٠

١ - نجاسته . خمر

(الخمر : رجس ، حرام ، واجب اجتنابه ، فمن صلى حاملاً شيئاً منه : بطلت صلاته .) ١٩١/١ م ١٤٤

٢ - تطهير الخف أو النعل منه .

(ما كان في الخف أو النعل من خمر ، فتطهيرهما بأن يمسحاً بالتراب حتى يزول الاثر ، ثم يصلى فيها .) ٩٢/١ م ١٢١

٣ - بيعه ، والاتقاع به ، وتخليه .

(كل ما ذكرنا أنه لا يحل شربه : فلا يحل بيعه ، ولا إمساكه ، ولا الاتقاع به . فمن خلفه فقد عصي الله عز وجل ، وحلّ أكل ذلك الخمر ، إلا أن ملكه قد سقط عن الشراب الحلال إذا أسكر وصار خمرأ ؛ فمن سبق إليه من أحد بغلبة أو بسرقة فهو حلال ، إلا أن يسبق الذي خلفه إلى ملكه =

نخر

= فهو حيثذله ، كما لو سبق إليه غيره ، ولا فرق .

ولا يحل بيع الحر لا لمؤمن ولا لكافر ، فمن باع شيئاً منه : ففسخ أبداً . وجائز : بيع العبيد ممن لا يوقن أنه يبيعه حتى يصير خيراً ؛ فإن ثبت أن يبيعه خيراً : لم يحل بيعه منه أصلاً ؛ ومن باع العنب أو التين ممن يتخذ خيراً : كذلك . (٢٢٩٤ م ٥١٦/٧ و ١١٠٣ م ٨/٩ و ١٥١٢ م ٣٧٢/١١ و ٢٢٩٤ م ٢٢٩٤)

٤ - إمرأته .

(من أمرق خيراً ، لمسلم أو لذي : لا شيء عليه ، وقد أحسن .) ١٢٦٦ م ١٤٧/٨

٥ - كسر إقامته .

(لا يحل كسر أوافي الحر ، ومن كسرها من حاكم أو غيره : فعليه ضمانها ، لكن يهوق وتنفصل ، الفغار والميدان والحجر والدبابة وغير ذلك ..) ٥١٧/٧ م ١١٠٤ و ٣٧٢/١١ م ٢٢٩٤ .

٦ - حد الإسكار فيه .

(حد الإسكار الذي يحرم به الشراب وينقل به من التحليل إلى التحريم هو : أن يبدأ فيه الغيلان ولو بمجئاة واحدة فأكثر ، ويتولد من شربه والاكتار منه على المرة في الأغلب أن يدخل الفساد في تمييزه ، ويخلط في كلامه بما يُعقل ، ولا يجري كلامه على نظام كلام أهل التمييز .)

خمر

فإذا بلغ المرء من الناس ، من الاكثار من الشراب ، إلى هذه الحال ، فذلك الشراب : مسكرٌ حرام ، مسكرٌ منه كلٌ من شربه سواء أو لم يسكر ، طبخ أو لم يطبخ . فذهب بالطبخ أكثره أو لم يذهب . وذلك المرء : مسكران . (٥٠٦/٧ م ١٠٩٩ م)

٧ - زوال صفة الإسكار عنه وتخلله .

(الشراب إذا زالت عنه صفة السكر والإسكار بعد أن كانت موجودة فيه فعار لا يسكر أحدٌ من الناس من الإكثار منه : فهو حلال ، خلٌ لا خمرٌ .) (٥٠٦/٧ م ١٠٩٩ م)

٨ - كثيره وقليله .

(كل شيء أسكر كثيره أحدًا من الناس ، فالنقطة منه فما فوقها إلى أكثر المقادير : خمرٌ ، حرامٌ : ملكه وبيعه وشربه واستعماله على كل أحد .) (٤٧٨/٧ م ١٠٩٨ م)

٩ - ملته ، وأمثله له .

(كل شيء أسكر كثيره أحدًا من الناس ، فالنقطة منه فما فوقها إلى أكثر المقادير : خمرٌ ، حرامٌ ملكه وبيعه وشربه واستعماله على كل أحد .)

وعصير العنب ، ونبيذ التبن ، وشراب القمح والسيكران ، وعصير كل ما سواها ونقيعه وشرابه ، طبخ كل ذلك أو لم يطبخ ، ذهب أكثره أو أقله : سواء في كل ما ذكرنا ، ولا فرق . (٤٧٨/٧ م ١٠٩٨ م)

١٠ - ساقية وجليس شاربہ .

(من سقى غيره الخمر : لا حد عليه ، وكذا الحكم فيمن جالس "ممر" اب الخمر ، او دفع ابنه الى كافر فسقاه خمرأ .)

٣٧١/١١ م ٢٢٩١

١١ - حد شاربہ .

(حد شارب الخمر : أربعون جلدة ، ويقتل شاربها بعد أن "يحد" فيها ثلاث مرات .) ٣٦٤/١١ م ٢٢٨٧ و ٣٦٥/١١

٢٢٨٨ م

١٢ - حد الذمي فيه .

(حد الذمي في الخمر : كحد المسلم ، ولا فرق .)

٣٧٢/١١ م ٢٢٩٣

١٣ - وقت الحد للسكران .

(الواجب أن "يحد" السكران حين يؤتى به ، إلا أن يكون لا "يحس" أصلاً ، ولا يفهم شيئاً ، فيؤخر حتى "يحس" .)

٣٧١/١١ م ٢٢٩٠

١٤ - صفة الجلد فيه .

(الجلد في الخمر خاصة : يكون بالجليد والتعال والأبدي وبطرف الثوب ، أي ذلك رأى الحاكم فهو حسن . ولا يمتنع أن يجلد بسوط لا يكسر ، ولا يجرح ، ولا يعقن لحماً . والواجب أن "يجلد كل" واحد على حسب وسعه الذي كلفه الله تعالى ان يصبر له ، فمن ضعف : جلد بشمراخ فيه مائة =

خمر = عسكول جلدة واحدة ، او فيه ثمانون عسكالا كذلك . ويحسد
في الخمر ان اشتد ضعفه بطرف ثوب على حسب طاقته ، ولا مزيد .
١٧١/١١ م ٢١٨٩ و ١٧٦/١١ م ٢١٩٠

١٥ - الاكراه على شربه .

(من أكره على شرب الخمر : لا شيء عليه من الحد .)
٣٣٠/٨ م ١٤٠٤ و ٣٧٢/١١ م ٢٢٩٢

١٦ - القذف بشربه .

(القذف بالخمر : فيه التميز فقط .)
٣٧٢/١١ م ٢٢٩٥

١٧ - سرقته من مسلم أو ذمي .

(من سرق خمرًا لمسلم أو لذمي ، فإنما سرق شيئًا لا يحل
إيقاؤه : فلا شيء عليه ، والواجب : هرقها على كل حال ،
لمسلم وكافر .)
٣٣٤/١١ م ٢٢٧١

١٨ - إباحته لغيره .

(الخمر مباحة لمن اضطر إليها ، فمن اضطر لشرب الخمر ،
لمعطر أو علاج أو لدفع خنق ، فشرها : فلا حد عليه ، أو
جبهلها فلم يدر أنها خمر : فلا حد على أحد من هؤلاء .)
٥١٦/٧ م ١١٠٢ و ٣٣٠/٨ م ١٤٠٤ و ٣٧١/١١ م ٢٢٩٢

١ - الانتفاع بأجزائه .

(لا يحل الانتفاع بشعر الخنزير ، لا في خرقه ولا في غيره
ولا يحل الوضوء ولا الغسل ولا الشرب ولا الأكل ولا لرجل
ولا لامرأة في إتياء عمل من عظم خنزير .)
٢٢٣/٢ م ٢٧١ و ٣٨٨/٧ م ٩٨٨

خنزير ٢ - أكله .

(لا يحل أكل شيء من الخنزير أصلاً ، الذكور والانثى والصغير والكبير سواء . فمن أكره على أكل الخنزير : فلا شيء عليه . وآكله غير مستحل لذلك : عاصٍ مذنبٌ فاسقٌ ، فمن أكله متحلاً له فقد كفر .) ٣٨٨/٧ م ٩٨٨ و ٣٣٠/٨ م ١٤٠٤ و ٣٧٥/١١ م ٢٢٩٧

٣ - يسه أو يبيع شيء من أجزائه .

(لا يحل بيع الخنازير ولا شعورها ولا شيء منها ، لمؤمن ولا لكافر . وحلال بيع جلد الخنزير إذا دُبِغَ ، وأما شعره وعظمه : فلا .) ٨/٩ م ١٥١٢ و ٣٢/٩ م ١٥٤٩

٤ - صرقته .

(من صرق خنزيراً : فلا شيء عليه ، سواء كان مسلماً أو لادمي ، فإن دُبِغَ الجلد فقد أصبح متملكاً ، فمن صرقه لزمه التقطع .) ٣٣٤/١١ م ٢٢٧١

خيار ر : بيع ١٨ - وجوب تكرار خيار المجلس فيه .

أيضاً ٢٤ - الشروط الجارئة فيه وبطلان سواها .

أيضاً ٢٨ - شروط الخيار فيه .

أيضاً ٣٢ - تحقق تمامه .

أيضاً ٥٢ - خيار الرؤية فيه .

حرف الدال

دار الحرب

١ - شمولها سابقاً .

(كل موضع ، سوى مدينة رسول الله ﷺ ، فقد كانت
ثمراً ودار حرب ومغزى جهاد .) (٣٥٣/٧ م ٩٦٩)

٢ - السفر بالمصنف اليها .

(لا يحمل السفر بالمصنف الى أرض الحرب ، لا في عسكر
ولا في غير عسكر .) (٣٤٩/٧ م ٩٦١)

٣ - التجارة اليها

(لا تحمل التجارة الى أرض الحرب اذا كانت أحكامهم تجري
على التجار ، ولا يحمل أن يحمل اليهم سلاح ولا خيل ولا شيء
يتقوون به على المسلمين .) (٣٤٩/٧ م ٩٦٢)

٤ - الإقامة فيها .

(من دخل أرض الحرب ، لم يجر جهاد أو رسالة من أمير
فإقامة ساعة : إقامة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين » .) (٣٤٩/٧ م
٩٦٢)

٥ - صيام الأسير فيها شهر رمضان .

و : أسير ٧ - حكم صومه رمضان في دار الحرب .

دار الحرب

٦ - حل السلاح وما في حكمه اليها .

ر : ٣ - التجارة اليها .

دجال ١ - الاعتقاد في حقه .

(نؤمن بأن الدجال سيأتي ، وهو كافر ، أعور ، يَمْخَرِقُ ذَوِ حَيْلٍ .) ٤٩/١ م ٨٩

دعاء ١ - رفع البصر الى السماء عنده .

(لا يعمل للداعي أن يرفع بصره الى السماء ، لا في الصلاة ولا في غيرها .) ١٥/٤ م ٢٨٦

٢ - نص الواجب منه .

(واجب على من دخل المسجد أن يقول : « اللهم افتح لي أبواب رحمتك » ، فإذا خرج منه فليقل : « اللهم إني أسألك من فضلك » . وهذا إنما هو من شروط دخول المسجد متى دخله ، لا من شروط الصلاة .) ٦٠/٤ م ٤١٦

٣ - نص المستحب للمصاب بالمت .

(يستحب ان يقول المصاب : « إنا لله وإنا اليه راجعون » ، اللهم أجرني في مصيبي ، واخلف لي خيراً منها . ») ١٥٧/٥ م ٥٩٧

دفن

ر : جناز .

١ - حكمه .

(دفن المسلم : فرض ، وجائز دفن الاثنين والثلاثة في قبر واحد ، ويُقدّم أكثرهم قرآناً . ودفن الكافر الحرّ في غيره : فرض ، والغرض في كل ما ذكرناه على الكفاية .) ١١٦/٥ م ٥٦٣ و ١١٧/٥ م ٥٦٤ و ١٢١/٥ م ٥٦٧

٢ - وقته .

(لا يجوز أن يُدفن أحدٌ ليلاً إلا عن ضرورة ، ولا عند طلوع الشمس حتى تواقع ، ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، ولا حين ابتداء أخذها في الغروب . ويتصل ذلك بالليل إلى طلوع الفجر الثاني .) ١١٤/٥ م ٥٦٠

٣ - تأخيره .

(يستحب تأخير الدفن ولو يوماً وليّة ، ما لم يُخَفَّ على الميت التميؤ ، لا سيما من توقع أن يُعنى عليه ، وقد مات رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ضعوةً ودُفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء .) ١٧٣/٥ م ٦١٤

٤ - مكانه .

(من تزوج كافرة فعملت منه وهو مسلم وماتت حاملاً ، فإن كانت قبل أربعة أشهر ولم يُفنع في الحمل الروح بعد : دُفنت مع أهل دينها ، وإن كان بعد أربعة أشهر والروح =

دفن

= قد نفع فيه : دُفنت في طرفٍ مقبرة المسلمين .

وعمل أهل الاسلام من عهد الرسول ألا يدفن مسلم مع مشرك ، فصح تفريق قبور المسلمين عن قبور المشركين . والصغير يُسبى مع أبيه أو أحدهما أو دونهما فيوت ، فإنه يُدفن مع المسلمين . (١٤٢/٥ م ٨٢٠ و ١٤٣/٥ م ٨٢٣ - كيفيته . ٥)

(يجعل الميت في قبره على جنبه اليمين ، ووجهه قبالة القبّة ، ورأسه ورجلاه الى بين القبّة ويسارها . وتوجيه الميت الى القبّة حسن ، فإن لم يوجه فلا حرج . ويدخل الميت كيف أمكن ، إما من القبّة ، أو من دير القبّة ، أو من فيل رأسه ، أو من قبل رجله .) (١٧٣/٥ م ٦١٥ و ١٧٣/٥ م ٦١٦ و ١٧٧/٥ م ٦٢١)

٦ - الاحق به .

(أحق الناس بإتزال المرأة في قبرها : من لم يطل تلك اللية وإن كان أجنبياً ، حضر زوجها أو أولياؤها أو لم يحضروا . وأحقهم بإتزال الرجل أولياؤه .) (١٤٤/٥ م ٨٥٥)

٧ - حكمه فيما وُجد من الميت .

(يُدفن ما وُجد من الميت المسلم . ولو أنه ظفر أو شعر فما فوق ، ويُكفن ويفسل ، إلا ان يكون من شهيد فلا يفسل ؛ لكن يُلف ويدفن ، فإن وُجد بعد ذلك من الميت عضو آخر : غسل أيضاً وكفن ودُفن .) (١٣٨/٥ م ٨٠٠)

٨ - حكمه في غير المسلم .

١ - حكمه .

١ - التداءى بالمهرم .

(التداءى بنزلة الضرورة ، وقد قال الله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه » فما اضطر المرء إليه فهو غير محرم عليه ، من المأكول والمشرب .
والبول كله حرام ، أكله وشربه ، إلا لضرورة تداءى وما إليه . وأباح رسول الله للعربيين أبوال الأبل على سبيل التداءى من المرض ، وحديث « يابى الله أنها دواء - أي الحجر - فقال : لا ولكنها داء » : إنما جاء عن طريق سمك بن حرب ، وهو يقبل التلقين ، ثم لو صح لم يكن فيه حجة ، لأن فيه أن الحجر ليست دواء ، وصح أن الدواء الحثيث هو القتال الخوف ، وما أباحه الله عند الضرورة فليس في تلك الحال خيئاً ، بل هو حلال طيب .) ١٦٨/١ ١٧٧ م ١٣٧

٢ - الحثيث منه وحكمه .

ر : ١ - التداءى بالمهرم .

٣ - حكم مداواة الطبيب .

(أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمداواة ، فمن دأوى أخاه المسلم كما أمره الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام فقد أحسن .) ٤٤/١٠ م ٢٠٤٧

٤ - المس المباح فيه .

(ومس الرجل ذكر صغير لمداواة أو نحو ذلك من =

دواء = أبواب الخير ، كالحنان ونحوه : جائر ، بالبين والشال .
٧٧ م ٢١٠/٢

٥ - توقف استعماله على اذن المصاب .

ر : ٧ - حكم قطع العضو المصاب ونحوه دواء بغير اذن المريض .

٦ - الغسل أو المسح عليه في الطهارة .

(من كان على ذراعيه او اصابه او رجله جائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه ان يمسح على شيء من ذلك ، وقد سقط حكم ذلك المكان ، فإن سقط شيء من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه إمساك ذلك المكان بالماء ، وهو على طهارة ما لم يحدث ، ولم يأت قرآن ولا سنة بتعويض المسح على الجائر والدواء من غسل مالا يقدر على غسله .) ٧٤/٢ م ٢٠٩

٧ - حكم قطع العضو المصاب ونحوه دواء بغير اذن المريض .

(من قطع بدأ فيها آكلة ، او قلع خرساً وجعة او متأكدة ، بغير اذن صاحبها ، وقامت بينة او علم الحاكم أن تلك اليد لا يرجى لها برء ولا توقف ، وأنها مهلكة ولا بد ، ولا دواء لها إلا القلع : فلا شيء على القاطع ، وقد أحسن ، لأنه دواء . وهكذا القول في الخرس ؛ فمدا تعاون على البر والتقوى .)
١٠/٤٤٤ م ٢٠٤٧

كدين - تعريفه .

(القرض فعل خير ، وهو : أن نعطي إنساناً شيئاً بعينه =

دين

= من مالك تدفعه إليه ليرد عليك مثله ، إما حالاً في ذمته وإما
إلى أجل مسمى . (٧٧/٨ م ١١٩٠)

٢ - جوازه فيما يحل ثقله وتقليكه .

(القرض جائز في كل ما يحل ثقله وتقليكه ، جبة وغيرها ،
سواء جاز بيعه أو لم يجوز ، لأن القرض هو غير البيع ، لأن
البيع لا يجوز إلا بشئ ، ويجوز بغير نوع ما بعت ، ولا
يجوز في القرض إلا رد مثل ما اقترض ، لا من سوى
نوعه أصلاً .

فهو جائز في الجوازي والعبيد والدواب والدور والأرضين ،
والمستقرضة : مك'مين المستقرض ، فهي حلال له ، وهو بخير بين
أن يرد ما أو يسكنها ويرد غيرها .

وهو جائز أيضاً في أصناف الربا الستة وفي غيرها ، ولا يدخل
الربا فيه إلا في وجه واحد فقط ، وهو : اشتراط أكثر مما
أقرض أو أقل ، أو أجود أو أدنى . ويجوز إلى أجل مسمى ،
ومؤخراً بغير ذكر أجل لكن حال في الذمة ، متى طلبه صاحبه
أخذه . (٧٧/٨ م ١١٩١ و ٨٢/٨ م ١٢٠١ و ٤٩٤/٨ م
١٤٨٧)

٣ - اقترض ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو ذرعه جزافاً ، ورده كذلك .

(كل ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو ذرعه : لم يجوز أن
يقترض جزافاً ، وكل ما اقترض من ذلك معلوم العدد أو =

دين = الذوق أو الكيل أو الوزن ، فإن وده جزافاً فكان ظاهراً
متيقناً أنه أكثر مما اقترض وطابت نفس المقترض : فكل ذلك
جائزٌ حسنٌ ، فإن لم يدر أهو مثل ما اقترض أم أقل أم أكثر :
لم يجوز . (٨٣/٨ م ١٢٠٢ ، ١٢٠٣)

٤ - اشتراط الضامن .

(لا يحل اشتراط الضامن .) (٧٧/٨ م ١١٩٢)

٥ - اشتراط الرهن فيه .

(لا يجوز اشتراط الرهن إلا في البيع الى أجل مسمى في
السفر ، أو في السلم الى أجل مسمى في السفر خاصة ، أو في
القرض الى أجل مسمى في السفر خاصة ، أو في القرض الى أجل
مسمى في السفر خاصة ، مع عدم الكاتب في كلا الوجهين .)
٨٧/٨ م ١٢٠٨

٦ - اشتراط مكان القضاء .

(لا يحل اشتراط أن يقضيه في موضع كذا ، فإن قضاءه في بلد آخر
فهو حسن ، ما لم يكن عن شرط .) (٧٧/٨ م ١١٩٢ ، ١١٩٣)

٧ - كتابته والاشهاد عليه والاورثان به .

(إن كان القرض الى أجل : ففرضٌ عليها ان يكتبه ،
وأن يشهدا عليه عدلين فصاعداً ، أو رجلاً وامرأتين عدولا
فصاعداً ، فإن كان ذلك في سفر ولم يجد كاتباً فإن شاء الذي له
الدين ان يرهن به رهناً فله ذلك ، وإن شاء أن لا يرهن =

دين = فله ذلك ، وليس يلزمه من ذلك في الدين الحال لا في السفر
ولا في الحضر . (٨٠/٨ م ١١٩٨)

٨ - ملكيته والتصرف فيه .

(من استقرض شيئاً فقد ملكه ، وله بيعه ان شاء ، وهبته
والتصرف فيه كسائر ملكه .) (٧٩/٨ م ١١٩٥)

٩ - رد المثل مع قيام العين .

(ان طالبه صاحب الدين بدينه ، والشئ المستقرض حاضر
عند المستقرض : لم يبيع المستقرض على شيء من ماله ، لاذ لم
يوجب ذلك أن يرد الذي أخذ بعينه ولا بد ، لكن يبيع على
رد المثل : أما ذلك الشئ واما غيره مثله من نوعه ؛ لأنه قد
ملك الذي استقرض ، فإن لم يوجد له غيره : قضى عليه حينئذ
برده .) (٧٩/٨ م ١١٩٧)

١٠ - رد الأكثر أو الأقل ، أو الأفضل أو الأدنى .

(لا يجزئ ان يشترط رد أكثر مما أخذ ولا أقل ، وهو ربا
مفسوخ . ولا يجزئ اشتراط رد أفضل مما أخذ ولا أدنى ،
وهو ربا ، فإن تطوع عند قضاء ما عليه ، بأن يعطي أكثر مما
أخذ ، أو أقل مما أخذ ، أو أجود مما أخذ ، أو أدنى مما أخذ ، فكل
ذلك : حسن مستحب ، ومعطي أكثر مما اقترض وأجود ، لا
اقترض : مأجور ، والذي يقبل أدنى مما أعطى : مأجور ، وسواء
كان ذلك عادة أو لم يكن ، ما لم يكن عن شرط .) (٧٧/٨ م
١١٩٢ و ٤٦٧/٨ م ١١٩٣ و ٤٩٤/٨ م ١٢٧٩ و ١٤٨٧ م)

١١ - ود قير نوع المأخوذ .

(قضاء المستقرض القرض من غير نوع ما استقرض : لا يحل أصلاً ، لا بشرط ولا بغير شرط ، مثل أن يكون أقرضه ذهباً فيرد عليه فضة أو غير ذلك ، وهكذا في كل شيء ، مما يقع فيه الربا : ربا محض ، وفيما لا يقع فيه الربا : حرام مجت .) ٧٧/٨ م ١٠٩١ ، ١١٩٢ ر ٧٩/٨ م ١١٩٤ و ٥٠٣/٨ م ١٤٩٢

١٢ - هدية الدين لصاحبه وضيقته له .

(هدية الدين الى الدائن : حلال ، وكذلك ضيقته إياه ، ما لم يكن شيء من ذلك عن شرط ، فإن كان شيء عن شرط فهو حرام .) ٨٥/٨ م ١٢٠٧

١٣ - وقت المطالبة به إن كان حالاً .

(إن كان الدين حالاً : كان للذي أقرض ان يأخذ به المستقرض متى أحب ، إن شاء إثر إقراضه إياه ، وإن شاء أنظره به الى انقضاء حياته .) ٧٩/٨ م ١١٩٦

١٤ - تأجيل أو تعجيل كل أو بعض الدين .

(إن أراد الذي عليه الدين المؤجل أن يجعله قبل أجله بما قل أو كثر : لم يجبر الذي له الحق على قبوله أصلاً ، وكذلك لو أراد الذي له الحق ان يتمهل قبض دينه قبل أجله بما قل أو كثر : لم يميز ان يجبر الذي عليه الحق على أدائه ، سواء في ذلك الدنانير والدرهم والطعام والعروض والحياوان ، فلو تراخيا =

دين = على تمجيل الدين أو بعضه قبل حلول أجله أو على تأخيرها بعد حلول أجله أو بعضه : جاز كل ذلك ؛ ولكنه غير لازم .
و ٨ / ٨٤ م ١٢٠٥ . ٨ / ٨١ م ١٢٠٠

١٥ - تمجيل بعضه بشرط البراءة من الباقي أو بعضه .

(لا يجوز تمجيل بعض الدين المؤجل على أن يبرئه من الباقي ،
فإن وقع : رد وصرف إلى التبريم ما أعطى ، فلو عجل الذي
عليه الحق بعض ما عليه بغير شرط ، ثم رغب الى صاحب الحق
أن يضع عنه الباقي او بعضه ، فأجابته الى ذلك ، أو وضعه عنه أو
بعضه بغير رغبة ، فكل ذلك : جائز حسن ، وكلاهما مأجور)
٨٣ / ٨ م ١٢٠٤

١٦ - إلتفاء لزوم التأجيل أو التمجيل فيه .

(من كان له دين حال أو مؤجل ، ففعل ، فرغب اليه الذي
عليه الحق في أن ' ينظره ' أيضاً إلى أجل مسمى ، ففعل ، او
أنظره كذلك بغير رغبة ، وأشهد أو لم يشهد : لم يلزمه من
ذلك شيء ، والدين حال ، يأخذ به متى شاء ، وكذلك لو أن
امراً عليه دين مؤجل ، فأشهد على نفسه أنه قد أسقط الأجل
وجعله حالاً فإنه لا يلزمه ذلك ، والدين إلى أجله ، كما كان .)
٨٤ / ٨ م ١٢٠٥

١٧ - المطالبة به في غير موضع المقد .

(من لقي غريمه في بلد بعيد أو قريب ، وكان الدين حالاً
أو بلغ أجله : فله مطالبته وأخذها بحقه ، ويجبره الحاكم =

== على انصافه ، عَرَضاً كان الدين أو طعاماً أو حيواناً أو
دنانير أو دراهم ، ولا يحل ان يجبر صاحب الحق على ان لا
ينتصف إلا في الموضع الذي تداننا فيه . (٨ / ٨٠ م ١١٩٩)

١٨ - بقاؤه بعد تلف الرهن .

(إن مات الرهن أو تلف أو أبقى أو فسد ، أو كانت أمة
فحلت من سيدها أو أعتقها ، أو باع الرهن أو وهبه أو تصدق
به أو أصدقه ، فكل ذلك : نافذ ، وقد بطل الرهن ، وبقي الدين
كله بحبه ، ولا يكف الرهن عوضاً مكان شيء من ذلك ، ولا
يكلف المعتق ولا الحامل استمعاء ، إلا أن يكون الرهن
لا شيء له ، من أين ينصف غريمه ؟ فيبطل عتقه وصدقة وهبه ،
ولا يبطل بيعه ولا إصداقه . (٨ / ٩٣ م ١٢١٤)

١٩ - زكاته .

(من عليه دين ، دراهم أو دنانير أو ماشية نجب الزكاة في
مقدار ذلك لو كان حاضراً ، فإن كان حاضراً عنده لم يتلف وأتم
عنده حولاً منه ما في مقداره الزكاة : زكائه ، وإلا فلا زكاة
عليه فيه أصلاً ، ولو أقام عليه سنين .

ومن عليه دين ، كما ذكرنا ، وعنده مال نجب في مثله الزكاة
سواء كان أكثر من الدين الذي عليه أو مثله أو أقل منه ،
من جنسه كان أو غير جنسه : فإنه يزكي ما عنده ، ولا يسقط
من أجل الدين الذي عليه شيء من زكاة ما بيده . =

دين

= ومن كان له على غيره دين ، فسواء حائلاً او مؤجلاً ،
عند مليء مقرراً او منكر ، او عند عديم مقرراً او منكر ، كل
ذلك سواء ، ولا زكاة فيه على صاحبه ، ولو أقام عنده سنين حتى
يقبضه ، فإذا قبضه استأنف به حولا كسائر الفوائد ولا فرق ،
فإن قبض منه مالا تجب فيه الزكاة : فلا زكاة فيه ، الماشية
والذهب والفضة سواء . وأما النخل والزروع فلا زكاة فيه أصلاً ،
لأنه لم يخرج من زروعه ولا ثماره . (٦/٩٩ م ٦٩٤ و ٦/١٠١ م
٦٩٥ و ٦/١٠٣ م ٦٩٦)

٣٠ - التصدق به بنية الزكاة .

(من كان له دين على بعض أهل الصدقات ، وكان ذلك الدين
برئاً أو شعيراً أو ذهباً أو فضة أو ماشية ، فتصدق عليه بدينه
قبله ، ونوى بذلك الزكاة : فإنه يجوز له .) (٦/١٠٥ م ٦٩٨)

٢١ - يمه .

(لا يحل بيع دين يكون لإنسان على غيره ، لا بنقد ولا
بدين ، لا بعين ولا بعرض ، كان بينة أو مقترناً به أو يكن ،
كل ذلك : باطل . ووجه العمل في ذلك لمن أراد الحلال : أن
يتناع في ذمته بمن شاء ما شاء بما يجوز يمه ، ثم إذا تم البيع
بالتعرق أو التخير ، ثم يحله بالثن على الذي له عنده الدين ،
فهذا حسن .) (٦/٩١ م ١٥١٠)

٢٢ - إصاف الغرماء بالبيع على المدين أو استرداد المثل
دون السجن .

(من ثبت للناس عليه حقوق ، من مال أو بما يوجب =

دين = غرم مال ، بينة عدل أو بإقراره منه صحيح . يبيع عليه كل ما يوجد له ، وأنصف القرماء ، ولا يحل أن يسجن أصلاً ، إلا أن يوجد له من نوع ما عليه : فينصف الناس منه بقية يبيع (٠ ١٦٨/٨ م ١٢٧٥

٢٣ - قضاؤه من الدية .

ر : وصية ه - وصية المجني عليه في دينه .

٢٤ - عتق من أحاط الدين بماله كله .

(من أحاط الدين بماله كله ، فإن كان له غنى عن مملوكه : جاز عتقه فيه ، وإلا : فلا .) ٢١٧/٩ م ١٦٨١

٢٥ - الوصية والكفن إذا استوفيت به التركة .

(من مات وعليه دين يستغرق كل ما ترك ، فكل ما ترك : للقرماء ، ولا يلزمهم كفته دون سائر من حضر من المسلمين ، فإن فضل عن الدين شيء ، فالكفن مقدم فيه قبل الوصية والميراث . ومن أوصى بعتق مملوك له أو بمالك وعليه دين لله تعالى أو للناس ، فإن كان ذلك الدين محيطاً بماله كله : بطل كل ما أوصى به من العتق جمة ، ويبيعوا في الدين .) ١٢١/٥ م ٥٦٦ و ٣٤٧/٩ م ١٦٦٨

٢٦ - بطلان الأجل فيه بالموت .

(كل من مات وله ديون على الناس مؤجلة ، أو للناس عليه ديون مؤجلة : بطلت الأجال كلها وصار كل ما عليه من =

دين = دين حلاً ، وكل ما له من دين حلاً ، سواء في ذلك كله
القرض والبيع . ٨٤/٨ م ١٢٠٦

٢٧ - ترتيبه في تركه الميت .

(أول ما يخرج من تركه الميت ، إن ترك شيئاً من المال
قل أو كثر : ديون الله تعالى إن كان عليه منها شيء ، كاللحج
والزكاة والكفارات ونحو ذلك ، ثم إن بقي شيء أخرجه منه
ديون الغرماء إن كان عليه دين ، فإن فضل شيء كُفِنَ منه الميت
وإن لم يفضل منه شيء كان كفته على من حضر من الغرماء أو
غيرهم ، فإن فضل بعد الكفن شيء : نفذت وصية الميت في ثلث
ما بقي ، ويكون للورثة ما بقي بعد الوصية .) ٢٥٢/٩ م
١٧٠٦ م و ٢٥٣/٩ م ١٧٠٩

٢٨ - ظفر الدائن بالمال للمدين الميت .

(من أقرض آخر مالاً مات ولم يُشَهِد له به ، ولا يئنه له
أوله يئنه ، فظفر له بال أو ائتمنه عليه ، سواء كان من نوع
ماله عنده أو من غير نوعه ، ففرض عليه : أن يأخذه ويحتشد
في معرفة ثمنه ، فإذا عرف أقصاه باع منه بقدر حقه ، فإن كان
في ذلك ضرر ، فإن شاء باعه وإن شاء أخذه لنفسه حالاً ،
فإن وفي بآله قبله فذاك ، وإن لم يبق بقي حقه فيما لم يتصرف
منه ، وإن فضل فضل رده إليه أو إلى ورثته ، فإن لم يفعل
ذلك فهو عاص لله عز وجل ، إلا أن يحمله ويورثه ، فهو مأجور .
فإن طوَلَبَ بذلك وخاف إن أقر أن يقرم : فليكر =

دين = وليطف ؟ وهو مأجور في ذلك . (١٨٠/٨ م ١٢٨٤
دية ر : جراح ، قتل ، قصاص .

١ - مقدارها وعلى من تجب .

(الدية في العمد والخطأ : مائة من الابل ، فإن عدمت
فقيمتها لو وجدت في موضع الحكم بالغة ما بلغت . وهي في
الخطأ : على عاقلة القاتل ، وأما في العمد فهي في مال القاتل وحده
وهي في كل ذلك حالة العمد والخطأ سواء : لا أجل في
شيء منها .

فمن لم يكن له مال ولا عاقلة فهي في سهم الغارمين في
الصدقات ، وكذلك من لم يعرف قاتله .

والدية في العمد والخطأ أخماس ولا بد : عشرون بنت
نحاض ، وعشرون بنو لبون ، وعشرون بنات لبون ،
وعشرون حقة ، وعشرون جذعة . لا تكون البنة من غير
الإبل ، الحاضرة والبادية : سواء ، فلو قطوع الغارم بأث
يعطيا كلها إثناً فحسن ، وكذلك إذا أعطاها أوبعاً لا أكثر .

ولا يفرم الجاني خطأ من دية النفس ولا من العرة شيئاً مع
العاقلة . ولا قود ولا دية ولا ضمان على مجنون فيما أصاب في
جنونه ، ولا على سكران فيما أصاب في سكره المخرج له من
عقله ، ولا على من لم يبلغ ، وهؤلاء والبهائم سواء . (٣٤٤/١٠
م ٢٠٢٠ و ٣٨٨/١٠ م ٢٠٢٣ و ٥١/١١ م ٢١٤١
و ٢١٤٢ م ٥٥/١١ و ٢١٤٧ م ٦٣/١١

٢ - وجوبها على مجنون أو مسكران أو صغير .

ر : قصاص ١٤ - إقامته على مسكران أو مجنون أو صغير .

٣ - وجوبها على المسلم بقتل الكافر .

ر : قصاص ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

٤ - وجوبها في بيت المال .

(من لا عاقبة له ، فالدية واجبة على كل مال لجميع المسلمين)

٢٠٨٨ م ٥٠٧/١٠

٥ - عطل الإفزام الشديد .

(من أفزع إنساناً فضرط ، حكم عمر رضي الله عنه على نفسه

بأربعين درهما ، وبحسب الراوي أنه قال : شاة أو عناق .)

٢٠٦٥ م ٤٥٩/١٠

٦ - الدية في الكلب .

(ليس في الكلب إلا كلب مثله ، إلا أن يكون أدود ذا

نقطتين فلا شيء فيه أصلاً وقد أحسن من قتله ، وكذلك إن

كان كلباً لا يبغي زرعاً ولا ضرعاً ولا صيداً فلا شيء فيه أصلاً)

٢٠٩٨ م ٥٢٣/١٠

٧ - زكاتها .

(لا زكاة في مال الديارات على صاحبه ، فإذا قبضه استأنف به

حولاً .) ١٠٥/٦ م ٦٩٧

٨ - الحيار بين القصاص والدية ، وهل يورث .

ر : قصاص ه - الحيار بين القصاص والدية ، وهل يورث .

٩ - اعتبارها من التركة .

ر : وصية ه - وصية المجني عليه في دية .

١٠ - وراثتها .

(الدية يبين : لأهل المقتول والزوجة والزوج والاخوة

لأم . توزن على حسب الموارث لمن وجبت له .) ٤٧٥/١٠

م ٢٠٧٦

١١ - العاقلة التي تحملها .

(الدية في قتل الخطأ وفي المرأة الواجبة في الجنين : على

عاقلة القاتل والجاني ، بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد

صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين من هم العاقلة الفارمة

لدية الخطأ وللمرأة الجنين ، وأنهم : أولياء الجاني الذين هم عصبة ،

ومنتهام البطن الذي هو منهم .

ولا يقتضي قوله صلى الله عليه وسلم : « مولى القوم منهم »

أن يكون موجباً لأن يعقل عنهم أو يعقلوا عنه . ولا يعقل

الحليف عن حليفه ، إنما تجب الدية على العصبة .

والنساء عصبة أصلاً ، ولا يقع عليهن هذا الاسم . والنقراء

خارجون بما تكلفه العاقلة ، أما الصبيان والمجانين فهم من العصبة ،

ولم يرد ما يخرجهم عن هذه الكلفة ٤٠١/١٠ م ٢٠٢٤ و ٤٤/١١

م ٢١٣٩ و ٥٦/١١ م ٢١٤٣ و ٥٨/١١ م ٢١٤٤

١٢ - مقدار ما يحمله كل رجل من العاقلة .

دِيَّة

(حَكَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية وبالغزاة على العاقلة ، فوجب أن يحملوا من ذلك ما يطيقون وما لا حرج عليهم فيه وما لا ييقون بعده في عسر ، فيؤخذ من مال المرء مالا يبقى بعده ممسرا ، أو يُعَدَّل بينهم في ذلك ، فمن احتل ماله أبرة كثيرة ولم يحسف ذلك به : كلف ذلك ، ومن لم يحتل إلا جزءاً من بغير كذلك : أشرك بين الجماعة منهم في البعير هكذا حتى تم الدية .

وهكذا في حكم الغزاة ، إنما ننظر إلى مال المرء منهم وعياله ، فيفرض الدية والغزاة على الفضلات من أموالهم ، فيعدل بينهم في ذلك ، لا بأن يأتى بين ذي الفضة القليلة والفضة الكثيرة فيؤخذ منهم سواء ؛ لكن يؤخذ من الكثير كثير ومن القليل قليل . (١١ / ٥٦ م ٢١٤٣)

١٣ - حل العاقلة الصلح في العمد أو الاعتراف بقتل خطأ أو العبد المتول في الخطأ .

و : قتل ٦٠ - تحل العاقلة الصلح في العمد أو الاعتراف بقتل الخطأ أو العبد المتول في الخطأ .

١٤ - حل العاقلة من الغرامات .

(صح النص بإيجاب دية النفس في الخطأ على العاقلة ، وصح النص بإيجاب الغزاة الواجبة في الجنين على العاقلة أيضاً ، =

دِيَّة = ولم يأت نص ولا إجماع بأن تلزم غرامة في غير ما ذكرنا (٢١٤١ م ٥٢/١١)

١٥ - عجز العاقلة عن ادائها .

(إذا عجزت العاقلة عن أداء الدية أو الفدية : فهي على جميع المسلمين ، في سهم الثارمين من الزكاة .) ٢٠١٣ م ٣٨٨/١٠ و ٢٠٢٤ م ٤٠٢/١٠ و ٢١٤٢ م ٥٦/١١

١٦ - الفسقة عن العبد .

(إن قتل العبد أو المدبر أو أم الولد أو المكاتب مسلماً خطأ ، أو جنوا على حامل فأصيب جنينها ، فالدية والفدية على عصة الجاني .) ٢١٤٦ م ٦٢/١١

١٧ - تعاقب أهل الذمة .

(من قتل من أهل الذمة فعقله على المسلمين إذا لم تكن له عصة ، فإن كان له عصة فعقل من قتل خطأ والفترة تجب عليه وعلى عصبته ، كما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يخص عرباً بذلك من عجم ، بل جعل على كل بطن عقوله ، فعم .) ٢١٤٥ م ٦٢/١١

١٨ - عفو المجني عليه فيها .

ر : قتل ٥٩ - حكم عفو المجني عليه في القود أو الدية أو الجرح .

هرف الذال

ذكاة ١ - حكمها .

(لا يحل أكل شيء مما يحل أكله من حيوان البر طائره
ودارجه إلا بذكاة ، حاشا الجراد . وما يعيش في البر والماء :
لا يجوز أكله إلا بذكاة ، كاللحفاة والباليرين وكلب الماء
والسور ونحو ذلك .) ٣٩٨/٧ م ٩٩٠ و ٤٣٨/٧ م ١٠٤٤

٢ - آلتها .

(التذكية من الذبوع والنمر والظعن والضرب : جائزة
بكل شيء إذا قطع قطعة السكين أو نفذ نفذ الرمح ،
سواء في ذلك كله : العود المحدث والحجر الحاد والقصب الحاد
وكل شيء . حاشا آلة أخذت بغير حق .

وحاشا السن والظفر وما عمل من سن أو من ظفر منزوعين
أو غير منزوعين .

وإلا عظم خنزير أو عظم حمار أهلي أو عظم سبع من ذوات
الأربع أو الطير ، حاشا الضباع ، أو عظم انسان .

فلا يكون حلالاً ما ذبح أو نحر بشيء مما ذكرنا ، بل هو
ميتة حرام . والتذكية جائزة بعظم الميتة وبكل عظم
حاشا ما ذكرنا .

وهي جائزة بمدى الحبشة ، وما ذكاه الزنجي والحبشي وكل
مسلم فهو حلال ، فلو عمل من خرس القيل سهم أو رمح أو
سكين : لم يحل أكل ما ذبح أو نحر به ، لانه سن . فلو =

ذكاة = عملت من سائر عظامه هذه الآلات : حل الذبيح والنحر والرمي بها .

وما ترد وخزق ولم ينفذ نقاذ السكين أو السهم : لم يحل أكل ما قُتل به ، وكذلك ما ذُبح بمشاة أو بمنجل .

ولا يجوز الذكاة بآلة ذهب أو مذهبة أصلاً للرجال ، فإن فعل الرجل فهي حرام على الرجال والنساء ، فإن ذكت بها امرأة فهو حلال للرجال والنساء . والتذكية بآلة فضة : حلال .

فمن لم يجد إلا سناً أو ظفراً أو عظم سبع أو طائر أو ذوي أربع أو خنزير أو حمار أو إنسان أو ذهب ، وخشي موت الحيوان : لم يحل له أن يأكل ما ذكاه بشيء من ذلك .

فمن لم يجد إلا آلة مفصوبة أو مأخوذة بغير حق ، وخشي الموت على حيوانه : ذكاه بها وحل له أكله ، وحرام على صاحب الآلة منعه منها إذا خشي ضياع ماله بموته جيفة ، وفرض على صاحب الحيوان أخذها والتذكية بها .
١٠٥٠/٧ م ١٠٥١ ، ١٠٥٢ و ٤٥٢/٧ م ١٠٥٣ ، ١٠٥٤
و ٤٣٥/٧ م ١٠٥٥ ، ١٠٥٦

٣ - كونها بمفصوب أو مأخوذ بغير حق .

(لا يؤكل ما ذُبح أو نُحر أو رُمي بآلة مأخوذة بغير حق ، فمن لم يجد إلا آلة مفصوبة أو مأخوذة بغير حق وخشي الموت على حيوان ذكاه بها وحل له أكله . وحرام على صاحب الآلة منعه منها إذا خشي ضياع ماله بموته جيفة ، وفرض =

= على صاحب الحيوان أخذها والتذكية بها .
ومن تصيد بجارح أخذ بغير حق : فلا يحل أكل ما قتل ،
فلو أدرك حياً ، أو نصب المرء حباله مأخوذة بغير حق أو رمى
بآلة مأخوذة بغير حق ، كل ذلك فيه بقية حياة : ذكائها ،
وهي له حلال ، وعليه أجرة مثل ذلك الجارح وذلك السهم
والرمح وتلك الحبال لصاحب كل ذلك . (١٠٥١ م ٤٥٠/٧
و ١٠٥٣ م ٤٥٣/٧ و ١٠٩٣ م ٤٧٦/٧)

٤ - وقت التسمية فيها .

(وقت تسمية الذابح الله تعالى في الذكاة هي مع أول
وضع ما يذبح به أو ينحر في الجلد قبل القطع ولا بد ، فإذا
شرع فيها قبل التسمية : فلم يذك كما أمر ، وإذا كان بين التسمية
وبين الشروع في التذكية مهلة : فلم تكن الذكاة مع التسمية ،
ولا فرق بين قليل المهلة وبين كثيرها . (١٠٦٩ م ٤٦٢/٧)

٥ - التسمية فيها بالعجبية أو بالأشادة .

(من سمى بالعجبية فقد سمى كما أمر ، لأن الله تعالى لم
يشترط لغة من لغة ولا تسمية من تسمية ، فكيفما سمى فقد
أدى ما عليه . وتجوز التسمية بالإشارة من الآخرس على حسب
طاقته . (١٠٠٤ م ٤١٤/٧ و ١٠٥٧ م ٤٥٣/٧)

٦ - ترك التسمية فيها .

(لا يحل أكل ما لم يُسم الله تعالى عليه ، بعدد أونسيان .)
١٠٠٣ م ٤١٢/٧

ذكاة ٧ - لزوم اقترانها بالنية ، ووقوعها على غير المقصود .

(لو أُرَادَ ذَبِيحٌ حَيَوَانٌ مِثْلُكَ بَعِينَهُ ، فَذَبِيحٌ غَيْرُهُ مَخْطَأٌ :
لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمِ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِ قَاصِدًا .

وَمَنْ رَمَى جَمَاعَةً صَيْدٍ ، وَسَمِيَ اللَّهَ تَعَالَى وَنَوَى أَيُّهَا أَصَابَ ،
فَأَيُّهَا أَصَابَ : حَلَالٌ ، فَلَوْ لَمْ يَنْوِ إِلَّا وَاحِدًا بَعِينَهُ ، فَإِنْ أَصَابَهُ
فَهُوَ حَلَالٌ ، وَإِنْ أَصَابَ غَيْرَهُ فَإِنْ أَدْرَكَ ذَكَاتَهُ فَهُوَ حَلَالٌ ،
فَإِنْ لَمْ يَدْرَكَ ذَكَاتَهُ لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ رَمَى وَسَمِيَ اللَّهَ
تَعَالَى وَلَمْ يَنْوِ صَيْدًا ، فَأَصَابَ صَيْدًا : لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ إِلَّا أَنْ يَدْرَكَ
ذَكَاتَهُ . (٤٦٥/٧ م ١٠٧٦ ، ١٠٧٧

٨ - صفة الذبيح وكيفية .

(كَيْفَ الذَّبِيحُ هُوَ أَنْ يُقَطَعَ الرَّذَجَانِ وَالْحَلَقُومُ وَالْمَرِيُّ ،
فَإِنْ قُطِعَ الْبَعْضُ مِنْ هَذِهِ الْآرَابِ الْمَذْكُورَةِ فَأَمْرَعُ الْمَوْتِ كَمَا
يَسْرَعُ مِنْ قُطْعِ جَمِيعِهَا ، فَأَكْلُهَا حَلَالٌ ، فَإِنْ لَمْ يَسْرَعِ الْمَوْتُ
فَلْيُعَدَّ انْتِطَعًا وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ شَيْئًا ، وَآكَلَهُ حَلَالٌ .

وَسِوَاهُ ذَبِيحٍ مِنَ الْخَلْقِ فِي أَعْلَاهُ أَوْ فِي أَسْفَلِهِ ، رُمِيَ الْعُقْدَةُ إِلَى
فَوْقِ أَوْ إِلَى أَسْفَلِ ، أَوْ قُطِعَ كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْتَقَا ، أُبَيِّنَ الرَّأْسَ
أَوْ لَمْ يُبَيِّنْ ، كُلُّ ذَلِكَ : حَلَالٌ . وَلَا يَحِلُّ كَسْرُ قِصَا الذَّبِيحَةِ
حَتَّى تَمُوتَ ، فَإِنْ فَعَلَ بَعْدَ تَقَامِ الذَّكَاةِ فَقَدْ عَصَى ، وَلَمْ يَحْرَمِ أَكْلُهَا
بِذَلِكَ . (٤٣٨/٧ م ١٠٤٥ و ٤٥٧/٧ م ١٠٤٦ ، ١٠٦٤

٩ - استقبال القبة فيها .

(ما ذُبح أو نُحر لتغير القبة ممدأ أو غير ممد : جائز
أكله .) ٤٥٣/٧ م ١٠٥٧

١٠ - قيام الذبيح مقام النحر ، وبالعكس .

(كل ما جاز ذبحه جاز نحره ، وكل ما جاز نحره جاز ذبحه ،
الابل والبقر والغنم والحيل والدجاج والعصافير والحمام وما نزل
ما يؤكل لحمه : فإن شئت فاذبح ، وإن شئت فانحر .) ٤٤٥/٧ م
١٠٤٧

١١ - لزومها للجنين اذا نضجت فيه للروح .

(كل حيوان ذكيتي فوجد في بطنه جنين ميت ، وقد كان
ينفخ فيه الروح : فهو ميتة لا يحل أكله ، فلو أدرك حياً فذكيتي :
حل أكله ، فلو كان لم ينفخ فيه الروح بعد : فهو حلال ؛ إلا
إن كان بعد دمأ لا لحم فيه . ولا معنى لإشعاره ولا لعدم
إشعاره .) ٤١٩/٧ م ١٠١٤

١٢ - أقسامها .

(التذكية قسمان ، قسم : في مقدور عليه متسكن منه ،
وقسم : في غير مقدور عليه ، أو غير متسكن منه .
فتذكية المقدور عليه المتسكن منه تنقسم قسمين لا ثالث لهما ،
إما : شق في الحلق وقطع يكون الموت في اثره ، وإما : نحر
في الصدر يكون الموت في اثره ، سواء في ذلك كله ما قدر عليه =

ذكاة

= من الصيد الشارد أو من غير الصيد . وكل ما جاز ذبحه : جاز
نحره ، وكل ما جاز نحره : جاز ذبحه .

وأما غير المتكفن منه ، فذكاته : ان يأت بذيبح أو بنحر
حيث أمكن منه مِنْ عَجْزٍ أو فخذ أو ظهر، فإنه يُطعن حيث
أمكن بما يعجل به موته ، ثم هو حلالٌ أكله . وكذلك كل
ما استمضى من كل ما ذكرنا فلم يُقدر على أخذه فإن ذكاته
كذكاة الصيد . (٤٣٨،٧ م ١٠٤٤ و ٤٤٥/٧ م ١٠٤٧
و ٤٤٦/٧ م ١٠٤٨)

١٣ - الجائز له فعلها وشرط الجواز .

(تذكية المرأة الحائض وغير الحائض، والزمني ، والألقف
والأخرس ، والجنب ، والآبى : جائزٌ أكلها ، إذا ذكوا
وصموا على حسب طاعتهم بالاشارة من الأخرس ، ويسمى
الأعجبى بلفظه .

وكل ما ذبحه أو نحره يهودي أو نصراني أو مجوسي، نساؤهم
أو رجالهم ، فهو حلال لنا ، وشحمها حلال لنا ، إذا ذكروا
اسم الله تعالى عليه . ولو نحر اليهودي بغيراً أو أرنباً : حل أكله ،
ولا نبالي ما حرّم عليهم في التوراة وما لم يحرم . (٤٥٣/٧ م
١٠٥٧ و ٤٥٤/٧ م ١٠٥٨)

١٤ - حلتها للمحرم .

(حلال للمحرم ذبح ما عدا الصيد بما يأكله الناس من الدجاج =

ذكاة

= والاوز المتملك والبرك المتملك ، والحمام المتملك ، والابل
والبقرة والغنم والحيل وكل ما ليس صيدا ، والحل والحرم
سواء . وكذلك يذبح كل ما ذكرنا الحلال في الحرم .
٢٣٨/٧ م ٨٨٩

١٥ - تذكية الوكيل .

(من أمر أهله أو وكيله أو خادمه بتذكية ما شاؤوا من
حيوانه ، أو ما احتاجوا إليه في حضرته أو مغيبه : جاز ذلك .)
٤٥٧/٧ م ١٠٦٣ و ٢٤٤/٨ م ١٣٦٢

١٦ - الاشتراك في ادائها .

(لو وضع اثنان فصاعدا أيديهم على شفرة أو رمح ، فذكروا
به حيوانا بأمر مالكه ، وسمى الله تعالى أحدهم أو كلهم :
فهو حلال .)

وكذلك لو رمى جماعة سهاماً وسمى الله تعالى أحدهم أو
كلهم فأصابوا صيدا ؛ فأكله حلال ؛ وهو بينهم إذا أصابت
سهامهم مقتله وسمى الله تعالى جميعهم ، وإذا لم يصب أحدهم
مقتله فلا حق له فيه ، فإن كان الذي لم يصب مقتله هو وحده
الذي سمي الله تعالى فهو ميتة لا يحل أكله ، فإن لم يسم الله
تعالى أحد من أصاب مقتله فلا حق له فيه ، وهو كله للذي سمي .)

٤٦٣/٨ م ١٠٧١

١٧ - تذكية المشترك بغير إذن الشريك .

(كل حيوان بين اثنين فصاعداً ، فذكاه أحدهما بغير إذن =

ذكاة

= الآخر فهو ميتة لا يحل أكله، ويضمن لشريكه مثل حصته
 'مشاعاً في حيوانٍ مثله' ، فإن لم يوجد أصلاً فقيسته ، إلا أن
 يرى به موتاً أو تعظم مؤنته فيضيع ، فله تذكيتة حينئذ ،
 وهو حلال . (٤٥٧/٧ م ١٠٦٢)

١٨ - ترك التسمية في ذبح مال الغنير .

(من ذبح مال غيره بأمره ، ففسي أن يسمى الله تعالى أو
 تعدد : فهو ضامن مثل الحيوان الذي أفسد ، لأنه ميتة .)
 ٤١٤/٧ م ١٠٠٥

١٩ - تذكية مال الغنير بغير أمره .

(لا يحل أكل ما غره أو ذبحه إنسان من مال غيره بغير
 أمر مالكه ، بغصب أو سرقة أو تعدد بغير حق ، وهو ميتة
 لا يحل لصاحبه ولا لغيره ، ويضمنه قاتله إلا أن يكون نظراً
 صحيحاً ، كخوفه أن يموت فبادر بذكاته ، أو نظراً لصغير أو
 مجنون أو غائب ، أو في حق واجب .) ٤١٥/٧ م ١٠٠٦

٢٠ - الباطلة ذكاتهم .

(لا يحل أكل ما ذكاه غير اليهودي والنصراني والمجوسي ،
 ولا ما ذكاه مرتد إلى دين كتابي أو غير كتابي ، ولا ما ذكاه
 من انتقل من دين كتابي إلى دين كتابي ، ولا ما ذكاه من
 دخل في دين كتابي بعد مبعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .
 ومن ذبح وهو سكران أو في جنونه لم يحل أكله ، =

ذكاة = فإن ذكبا بعد الصحو والإفاة : حل اكله ، وما ذبحه او نحره من لم يبلغ : لم يصل اكله ، لأنه غير مخاطب . (٤٥٦/٧ م ١٠٥٩ - ١٠٦١)

٢١ - البائن قبل تمام التذكية وبعده قبل الموت .

ما قطع من البهيمة وهي حية أو قبل تمام تذكيته ، فإن عنها : فهو ميتة لا يصل اكله ، فإن تمت الذكاة بعد قطع ذلك الشيء : أكلت البهيمة . وما قطع منها بعد تمام التذكية وقبل موتها : لم يصل اكله ما دامت البهيمة حية ، فإذا ماتت حلت هي وحلت القطعة ايضاً . (٤٤٩/٧ م ١٠٤٩ - ١٠٥٠)

٢٢ - كونها لغير الله تعالى .

(لا يصل ما ذبح او نحر لغير الله تعالى ، ولا ما سمي عليه غير الله تعالى متقرباً بتلك الذكاة إليه ، سواء ذكر الله تعالى معه او لم يذكره . وكذلك ما ذكي من الصيد لغيره تعالى .

فلو قال : باسم الله صلى الله على المسيح ، او قال : على محمد ، وذكر سائر الانبياء : فهو حلال ، لأنه لم يهل به لهم . (٤١١/٧ م ١٠٠١)

٢٣ - كونها بنية الفخز والمباهاة .

(لا يصل أكل ما ذبح أو نحر فخرأ أو مباهاة . (٤١٦/٧ م ١٠٠٧)

ذَكَاء - ٢٤ - المتردي والنطيع وما في حكمها .

(كل ما تردى ، أو أصابه سُبُع ، أو نطمه فاطح ، أو انخثق فانتشر دماغه ، أو انقرض مصرانه ، أو انقطع نخاعه أو انتشرت حشونه ، فأدرك وفيه شيء من الحياة فذُبِيع أو نُحِر : حل أكله ، وإنما حرم الله تعالى ما مات من كل ذلك . وكل ما نُحِر ببحر أو عود أو قرى مقاتله سُبُع بري أو طائر كذلك أو وثني أو من لم يسم الله تعالى ، فأدركت فيه بقية من الحياة : ذُكِّي بالذبيح أو النحر ، وحل أكله .)
١٠٧٠ م ٤٦٢/٧ و ١٠٦٦ م ٤٥٨/٧

٢٥ - الذبيحة المجهول امرؤها .

(كل ما غاب عنا مسمى ذكاه مسلم فاسق أو جاهل أو كنان : فحل .) ١٠٦٥ م ٤٥٧/٧

ذَكَر ١ - كونه بلا طهارة .

(وجائز ذكر الله تعالى بوضوء وبغير وضوء ، ولجنب والحائض .) ١١٦ م ٧٧/١

ذَمِي ١ - شروط قبول الجزية منه .

(لا يقبل من يهودي ولا نصراني ولا مجوسي جزية إلا بأن يقرؤا بأن محمداً رسول الله ، وأن لا يظعنوا فيه ، ولا في شيء من دين الإسلام .) ٩٤١ م ٣١٨/٧

٢ - إخضاع حكم الاسلام في كل شيء . ذمي

(يُحكم على اليهود والنصارى والمجوس بحكم أهل الإسلام
في كل شيء ، وضوا أم سخطوا ، أتونا أو لم يأتونا ، ولا يحل
وذهبهم الى حكم دينهم ولا إلى حكمهم أصلاً .) ٤٢٥/٩ م
١٧٩٥ م

٣ - إسلام وقيله .

(كل عبد أو أمة لذمي أسلم : فيها حران ساعة إسلامها ،
وكذلك مُدْبِرُهُ أو مكاتبه أو أمُّه ولده .) ٣١٨/٧ م ٩٤٣

٤ - اعتبار بيعه وتصرفاته ببيع وتصرفات المسلم .

(لا يحل لذمي من البيع والتصرف إلا ما يحل للمسلم .)
١٢٥/٨ م ١٢٤٣

٥ - تعامله بالربا .

(الربا في كل أحكامه بين المسلم والذمي ، وبين المسلم
والحرابي ، وبين الذميين : كما هو بين المسلمين ، ولا فرق .)
١٥٠٦ م ٥١٤/٨

٦ - مشاركته .

(مشاركة المسلم لذمي جائزة ولا يحل له من التصرف
والبيع إلا ما يحل للمسلم .) ١٢٥/٨ م ١٢٤٣

٧ - إطعامه وكسوته من كفارة اليبين . ذُمي

(يُجْزَى كسوة أهل الذمة وإطعامهم ، إذا كانوا مساكين ،

في كفارة اليبين .) ٨/٧٥ م ١١٨٥

٨ - بيع المسلم الغنائم له .

(لا يجوز بيع ما غنمه المسلمون من دار الحرب لأهل

الذمة .) ٩/٢٩ م ١٥٤١

٩ - مرقعة غنمه أو ميته أو خنزيره .

(من مرق خراً أو خنزيراً لذمي : فلا شيء عليه ، لأن

الواجب مرقعتها على كل حال ، لمسلم وكافر . وكذلك : قتل الخنازير . وأما من مرق ميتة فإن فيها القطع ، لأن جلد لها باقٍ

على ملك صاحبها ، يدبغه فينتفع به ويبيعه .) ١١/٣٣٤ م

٢٢٧١

١٠ - قطع الطريق عليه .

(قطع الطريق من المسلم على المسلم وعلى الذمي : سواء ،

وهو : حرابة .) ١١/٣١٥ م ٢٢٥٩

١١ - الوصية له .

(الوصية للذمي : جائزة .) ٩/٣٢٢ م ١٧٥٦

١٢ - قتل المسلم له .

(أن قتل مسلم عاقل بالغ ذمياً أو مستأنساً ، ممدأ أو =

== خطأ : فلا قودَ عليه ولا دية ولا كفارة، ولكن يؤدَّبُ
في العمد خاصة ، ويسجن حتى يتوب ، كقلاً لضرره .
٢٠٢١ م ٣٤٧/١٠

١٣ - إسلام قاتله بعد قتله .

(لو أن كافراً ذمياً قتل ذمياً ثم أسلم القاتل بعد قتله
المقتول أو قبل قتل المقتول : فلا قودَ على القاتل أصلاً .)
٢١٣٠ م ٣٩/١١

١٤ - غرة جنين النعمة .

(في جنين الذمية إذا قتل : 'غرة' ، عبد أو أمة ، يقضى
على عاقلة الضارب به ، فيطلبون غلاماً أو أمة كافرين فيدفعانه
أو يدفعانها إلى من نجب له ، فإن لم يوجد فبقية أحدهما لو وجد
والبقية في هذا وفي الغرة جمة إذا عدت : أقل ما يمكن .)
٢١٢٨ م ٣٧/١١

١٥ - إعلانه سب الله تعالى أو رسوله أو دينه أو مسلم .

(من أعلن من الذميين سب الله تعالى أو سب رسول الله
تعالى أو شيء من دين الإسلام أو مسلم من عرض الناس :
فقد فارق الصغار ونكث بذلك عهده ونقض ذمته ، وإذا ذلك
فقد حلت دماؤه وسبيهم وأموالهم بلا شك .) ٤٠٨/١١
٢٣٠٨ م

ذمي ١٦ - إقامة الحد عليه .

(تقام الحدود على أهل الذمة ، وبحكم عليهم من ذلك بحكم الإسلام .) ١١/١٥٨ م ٢١٨٣

١٧ - حله في شرب الخمر .

(حد الذمي في الخمر : كحد المسلم ولا فرق) ١١/٣٧٢ م

٢٢٩٣ م

١٨ - قتله المسلم .

(إن قتل المسلم أو الذمي الباقان الماقلان مسلماً خطأ ، فالدية واجبة على عائلة القاتل ، وهي عشيرته وقبيلته . وعلى القاتل في نفسه ان كان بالغاً عاقلاً مسلماً : عتق ربة مؤمنة ولا بد .

فإن لم يقدر عليها لفقره ، فعليه صيام شهرين متتابعين ، لا يحول بينها بشهر رمضان ولا بيوم فطر ولا بيوم اضحى ولا بمرض ولا بأيام حيض ان كانت امرأة .

وذلك واجب على الذمي ، إلا أنه لا يقدر في حاله تلك على عتق ربة مؤمنة ولا على صيام حتى يسلم .

فإن أسلم يوماً ما : لزمه العتق أو الصيام ، فإن لم يسلم حتى مات : لقي الله عز وجل وذلك زائد في لاقه وعابه ، ولا بصوم عنه وليه .) ١٠/٣٥٩ م ٢٠٢٢ .

١٩ - جزاء قطعه الطريق .

(الذمي إن حارب فليس محارباً ، لكنه ناقض للذمة ، لأنه =

= قد فارق الصَّخَّار، فلا يجوز إلا قتله ولا بدء، أو يسلم فلا يجب عليه شيء أصلاً في كل ما أصاب من دم أو فرج أو مال إلا ما وُجد في يده فقط ، لأنه حربي لا محارب . (٣١٥/١١ م ٢٢٥٩)

٣٠ - قذفه لذمي مثله .

(ذكرنا وجوب قتل من سب مسلماً من الكفار ، لنقضهم العهد وفسخهم الذمة .
وأما إذا قذف الكافر كافراً فليس إلا الحد فقط .)
٢٢٢٩ م ٢٧٤/١١

٣١ - تعاقب أهل الذمة .

(من كان له عَصَبَة من أهل الذمة ، فعقل من قتل خطأ والفرقة تجب عليه وعلى عَصَبَتِهِ ، كما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم .)
٢١٤٥ م ٦٢/١١

٣٢ - قسمة ميراثه .

(تقسم موارث الذميين على قَسَمِ الله تعالى الموارث في القرآن .)
٣٠٧/٩ م ١٧٤٥

* * *

حرف الراء

رأي

١ - القول به في الدين .

(لا يحل القول بالرأي في الدين ، وقوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم ، إبطال للرأي .) ١٠٠ م ٥٦/١

٢ - استفتاء صاحبه .

(السائل عن الدين لا يحل له أن يسأل صاحب الرأي أصلاً .)
١٠٤ ، ٦٦ ، ٦٧ م ١٠٣ ، ١٠٤

و : بيع .

ربا

١ - كونه من الكبائر .

(الربا من اكبر الكبائر .) ٤٦٨/٨ م ١٤٧٩

٢ - مساواة المكلفين في حكمه .

(الربا في كل أحكامه بين العبد وسيدّه ، وبين المسلم والذمي ، وبين المسلم والحربي ، وبين الذميين : كما هو بين الاجنبيين وبين المسلمين ، ولا فرق .) ٥١٤/٨ م ١٥٠٦

٣ - تحريمه .

(الربا لا يكون الا في بيع أو قرض أو سلم ، وهو لا يجوز في البيع أو السلم إلا في مئة أشياء فقط : في التمر والقمح والشعير والملح والذهب والنفضة ، وهو في القرض في كل شيء ، فلا يحل إقراض شيء ليرد إليك أقل ولا أكثر ولا من نوع آخر أصلاً ، لكن مثل ما أقرضت في نوعه ومقداره .

ربا

= ولا ربا البتة ولا حرام إلا في الاصناف الستة التي قدمنا ،
وفي العنب بالزبيب كيلا ، ويجوز وزناً كيف شئت ، وفي
الزروع القمح بالقمح كيلا ، فإن كان الزرع ليس قمحاً ولا شعيراً
ولا سنبليلاً بعد : فقد جاز يبعه بالشعير كيلا ، وبكل شيء
ماء القمح كيلا . (٨/٤٦٥ م ١٤٧٥ و ٨/٤٦٧ م ١٤٧٨
و ٨/٥٠٢ م ١٤٧٩ ، ١٤٩١)

٤ - دخوله في القرض .

(القرض جائز في الأموال الربوية وغيرها وفي كل ما يتسلّك
ويحلّ إخراجاً عن الملك ، ولا يدخل الربا فيه إلا في وجه واحد
فقط ، وهو : اشتراط أكثر مما أقرض أو أقل مما أقرض أو
أدنى مما أقرض .

وهو في الاصناف الستة : منصوص عليه بأنه ربا ، وهو
فيما عداها شرط ليس في كتاب الله تعالى ، فهو باطل ، ويجوز
إلى أجل مسمى ، ومؤخراً بغير ذكر أجل لكن حالاً في الذمة
متى طلبه صاحبه أخذه . (٨/٤٩٤ م ١٤٨٧)

ردّة

١ - الجاري عليهم حكمها .

(المرتد هو كل من صح عنه أنه كان مسلماً متبرئاً من كل
دين حاشا دين الإسلام ثم ثبت عنه أنه ارتد عن الإسلام وخرج
إلى دين كتابي أو غير كتابي أو إلى غير دين .
ومن لحق بدار الكفر والحرب مختاراً محارباً لمن يليه من =

ردّة = المسلمين فهو بهذا الفعل مرتدٌ ، له أحكام المرتد كلها : من
(بقية ١) وجوب القتل عليه متى قدر عليه ، ومن إباحة ماله وانقاسخ
نكاحه وغير ذلك .

وأما من فرّ إلى أرض الحرب لظلم خافه ولم يحارب المسلمين
ولا أعانهم عليهم ولم يبعد في المسلمين من يميّره : فهذا لا شيء
عليه ، لانه مضطر .

وأما من سكن في بلد تظهر فيه بعض الأهواء الفرجة إلى
الكفر فهو ليس بكافر ، لأن اسم الاسلام هو الظاهر .

وإذا كان أهل الذمة في مدائنهم لا يجازيهم غيرهم : فلا
يسمى الساكن فيهم لإماوة عليهم أو لتجارة بينهم كافراً ولا
مسيئاً ، بل هو مسلم محسن ، وداوم دار الإسلام .

ولو أن كافراً أبجهاً رآه غلب على دار من دور الاسلام ، وأقر
المسلمين بها على حالهم ، إلا أنه هو المالك لما المنفرد بنفسه في
ضبطها ، وهو معطن بدين غير دين الاسلام لكفرّ بالبقاء معه
كل من عاونه وأقام معه .

وأما من حملته الحية من أهل التفر من المسلمين ، فاستعان
بالمشركين الحريين وأطلق أيديهم على قتل من خالفه من المسلمين
أو على أخذ أموالهم أو سيهم ، فإن كانت يده هي الغالبة ،
وكان الكفار كأتباع : فهو هالك ، في غاية الفسوق ، ولا يكون
بذلك كافراً ، فإن كانا متساويين لا يجري حكم أحدهما على الآخر
= فما نراه بذلك كافراً ، والله أعلم .

ردّة = وكل من سب الله تعالى أو استهزأ به ، أو سب ملكاً من الملائكة أو استهزأ به ، أو سب نبياً من الانبياء أو استهزأ به ، أو سب آية من آيات الله تعالى أو استهزأ بها ، والشرائع كلها والقرآن : من آيات الله تعالى : فهو بذلك كافر مرتد ، له حكم المرتد . (١٩٨/١١ م ٢١٩٨ و ٤١٣/١١ م ٢٣٠٨)

٢ - مذو' الجاهالة .

(...) وفي هذا الخبر عذر الجاهل ، وأنه لا يخرج من الاسلام بما لو فعله العالم لكان كافراً ، لأن هؤلاء الشيئين كذبوا النبي صلى الله عليه وسلم ، وتكذبه ككفر مجرد بلا خلا ، لكنهم يجهلون وأعرأيتهم عذروا بالجاهالة فلم يكفروا . (٤١٠/١٠ م ٢٠٢٥)

٣ - استنابة المرتد .

: الواجب إقامة الحد على المرتد ، وذلك بقتله اذا لم يراجع الاسلام ، ولا يجب دعاؤه واستنابته ، ولا مجال بينه وبين ذلك وأما من بدل من الكفار دينه بدين غيره : فلا يقبل منه الرجوع الى الدين الذي خرج عنه ، ولا بد له من الاسلام او السيف . (١٩٢/١١ م ٢١٩٥)

٤ - حل دم الموتد .

(اذا أبتى المسلم الى الشرك : فقد حل دمه .) (١٣٥/١١ م ٢١٧٠ و ٢٠١/١١ م ٢١٩٩)

٥ - مال المرتد وتوكته والتواتر معه .

(لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ، المرتد وغيره المرتد : سواء ؛ إلا أن المرتد مذبذب فكل ما يُظفر به من ماله فليست مال المسلمين ، رجع الى الاسلام أو مات مرتدًا أو قُتل مرتدًا أو لحق بدار الحرب . وكل ما لم يُظفر به من ماله حتى قتل أو مات مرتدًا : فلو رثته من الكفار ، فإن رجع الى الاسلام فهو له أو لو رثته من المسلمين ان مات مسلماً .)

١٧٤٤ م ٣٠٤/٩ و ١٩٧/١١ م ٢١٩٦

٦ - وصية المرتد .

(كل وصية أوصى بها المرتد قبل رده أو في حين رده بما يوافق البر ودين الاسلام ، فكل ذلك : نافذ في ماله الذي لم يُقدر عليه حتى قُتل . وأما إذا قدرنا عليه قبل موته من عبد أو مال فهو للمسلمين كله ، لا تنفذ فيه وصية .) ١٩٨/١١

٢١٩٧ م

٧ - الوكالة عليها .

(الوكالة على الردة : لا تجوز .) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣

٨ - أثرها في الوضوء .

(الردة لا تنقض الوضوء) ٢٥٥/١ م ١٦٩

٩ - أثرها في الصلوة والحج وسائر الطاعات .

(من حج واعتبر ، ثم ارتد ، ثم هداه الله فأسلم : =

= فليس عليه إعادة العمرة ولا الحج ؛ لان المرتد إذا رجع إلى الإسلام لم يحيط ما عمله قبل إسلامه أصلاً ، بل هو مكتوب له ومجازى عليه بالجنة ، والذي يحيط عمله هو الميت على كفره مرتدّاً أو غير مرتد . (٢٧٧/٧ م ٩١٧)

١٠ - أثرها في النكاح .

(الردة تفسخ الزواج ، سواء ارتد الزوجان معاً أو أحدهما وسواء راجع الإسلام أو راجعت الإسلام أو راجعا الإسلام معاً : لا ترجع إليه إلا برضاها وبصداق وبولي وإشهاد .)
١٩٤٣/١٠ م ١٩٤٢

١١ - أثرها في الحدود .

(لا يُسقط عن اللاحق بالمتركن لحاقه بهم شيئاً من الحدود التي أصابها قبل لحاقه ، ولا التي أصابها بعد لحاقه ، وكذلك لم يُسقطها عن المرتد ولا عن المحارب ولا عن المستنصر ولا عن الباغي إذا قُدر على إقامتها عليهم .) (١٣٥/١١ م ٢١٧٠)

١٢ - تذكية المرتد .

(تذكية المرتد : لا تحل ، سواء ارتد إلى دينه كتابي أو غير كتابي .) (٢٥٦/٧ م ١٠٥٩)

رسالة ١ - تعريفها .

(الرسالة هي النبوة وزيادة ، وهي بعتة الموحى إليه الى خلقه ما ، بأمره ما) ١/٥٠ م ٩٠

٢ - ولبة أصحابها .

ر : نبوة ٣ - فضل أصحابها ودرجتهم في الجنة .

٣ - كون الملائكة رسلا .

ر : ملائكة ٢ - صفاتهم ، ومم خلقوا ؟

رسول ر : رسالة ، نبوة .

رشوة ١ - تعريفها ، وحكم المال المدفوع بها .

(لا تحمل الرشوة ، وهي : وهي ما أعطاه المرء ليحكم له يباطل ، أو ليولئى ولاية ، أو ليظلم له انسان ، فهذا يأثم المعطي والآخذ ، فأما من منع من حقه فأعطى ليدفع عن نفسه الظلم ، يباح للمعطي ، وأما الآخذ فأثم ، وفي كلا الوجهين فالإلالم المعطى : باقى على ملك صاحبه الذي أعطاه كما كان ، كالنصب ولا فرق .) ١٥٧/٩ م ١٦٣٦

رضاع ١ - حفة الرضاع المحرم .

(حفة الرضاع المحرم لما هو : ما امتعه الراضع من الثدي المرضعة بغير فقط ، فأما من سقى لبن امرأة فشربه من افاه ، أو حلب في فيه قبله ، أو أطعمه بغير أو في طعام ، أو =

رضاع = 'صَبَّ' في فِهْ أو في أَنتَهْ أو في أَذَنَه ، أو حَلَنَ بِهِ ، فَكَلْ ذَلِكَ : لَا يَحْرُمُ شَيْئاً ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ غِذَاءَهُ دُمْرَةً كَلَهُ .

وَلَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا خَمْسُ رَضَعَاتٍ تُقَطَّعُ كُلُّ رَضْعَةٍ مِنَ الْآخَرَى ، أَوْ خَمْسُ مَصَّاتٍ مُفْتَوَقَاتٍ كَذَلِكَ . أَوْ خَمْسُ مَا بَيْنَ مَعَةٍ وَرَضْعَةٍ تُقَطَّعُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْآخَرَى ، هَذَا إِذَا كَانَتِ الْمَعَةُ تَغْنِي شَيْئاً مِنْ دَفْعِ الْجُوعِ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ شَيْئاً وَلَا تَحْرُمُ شَيْئاً . (١٨٦٦ م ٦/١٠ و ١٨٦٨ م ٩/١٠)

٢ - إيجاب الأم عليه .

(الواجبُ على كلِّ والدَةٍ ، حرَّةٌ أَوْ أَمَةٌ ، فِي عَصَةِ زَوْجٍ أَوْ فِي مَلِكٍ سَيِّدٍ ، أَوْ كَانَتْ خِلَواً مِنْهَا ، لِحَقِّ وَلَدِهَا بِالَّذِي تَوَلَّدَ مِنْ مَانِهِ أَوْ لَمْ يَلْعَقْ : أَنْ تَرْضِعَ وَلَدَهَا ، أَحَبَّتْ أُمُّ كَرِهَتْ ؛ وَلَوْ أَنَّهَا بَنَتْ الْحَلِيفَةَ .

وَتَجِبُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُطَلَّاقَةً ، فَإِنْ كَانَتْ مُطَلَّاقَةً : لَمْ تَجِبْ عَلَى ارْضَاعِ وَلَدِهَا مِنَ الَّذِي طَلَّقَهَا ، إِلَّا أَنْ تَشَاءَ هِيَ ذَلِكَ فَلَهَا ذَلِكَ أَحَبُّ أَبَوَيْ أُمِّ كَرِهَ ، أَحَبُّ الَّذِي تَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ أُمُّ كَرِهَ .

فَإِنْ تَعَامَرَتْ هِيَ وَأَبُو الرِّضْعِ أَمَرَ الْوَالِدَ بَأَنْ يَسْتَرْضِعَ لِوَلَدِهِ امْرَأَةً أُخْرَى وَلَا يَدُ ، إِلَّا أَنْ لَا يَقْبَلَ الْوَلَدُ غَيْرَ ثَنِيهَا تَجِبُ حِينَئِذٍ ، أَحَبَّتْ أُمُّ كَرِهَتْ ، أَحَبُّ زَوْجِهَا إِنْ كَانَ لَهَا أُمُّ كَرِهَ ، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا لَبَنٌ ، أَوْ كَانَ لَهَا لَبَنٌ يَضُرُّ بِهِ ، أَوْ مَاتَتْ ، أَوْ غَابَتْ حَيْثُ لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهَا : فَيَسْتَرْضِعُ لَهُ غَيْرُهَا ، سِوَاهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ كَانَ لِلرِّضْعِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ . (١٩٠٣ م ٣٣٥/١٠)

رضاع ٣ - رضاع الزوجة من ضربتها أو معها من غيرها قبل الدخول وبسده .

(لو أن رجلاً تزوج امرأة فأرضعها امرأة رضاعاً محرماً : حرمتها جميعاً ، وانفسخ نكاحها . وكذلك لو دخل بها فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعاً محرماً ولا فرق ، فلو لم يدخل بها فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعاً محرماً : انفسخ نكاح التي صارت أمّاً للأخرى وبقي نكاح التي صارت لها ابنة : صحيحاً)
١٨٦٥ م ٦/١٠ و ١٩٤٢ م ١٤٢/١٠

٤ - إرضاع عروم الأب وولد القلس .

(إن كان الرضيع لا أب له ، إمّا بفساد الوطء بزنى أو إكراه أو إيعان أو بحيث لا يُلحق بالذي تولد من مائه ، وإمّا قد مات أبوه أو أفلس أو غاب بحيث لا يُقدر عليه : فالأم تُعبر على إرضاعه ، إلا أن لا يكون لها لبن ، أو كان لها لبن بضربه ؛ فإنه يُسترضع له غيرها .)
٢٠١٧ م ٣٣٥/١٠

٥ - كونه من لبن ميتة أو مجنونة أو سكرى .

(إن ارتضع كبير أو صغير من لبن ميتة أو مجنونة أو سكرى ، خمس رضعات : فإن التحريم يقع به .)
١٨٦٧ م ٩/١٠

٦ - الشهادة فيه .

(الشهادة في الرضاع وحده ، يقبل فيها عدل واحد =

ارضاع = أو عدة واحدة . (٣٩٦/٨ م ١٧٨٦)

٧ - الفصل ومن يملكه .

(إن كان الرضيع أب أو أم فأراد الأب فصّاله دون رأي الأم أو أودت الأم فصّاله دون رأي الأب : فليس ذلك لمن إرادته منها قبل تمام الحولين ، كان في ذلك ضررٌ بالرضيع أو لم يكن .

فإن أراداً جميعاً فصّاله قبل الحولين فإن كان في ذلك ضررٌ على الرضيع ، لمرضيه أو لضعف بنيته ، أو لأنه لا يقبل الطعام : لم يميز ذلك لها ، فإن كان لا ضرر على الرضيع في ذلك فلها ذلك .

فإن أرادا التّادي على إرضاعه بعد الحولين فلها ذلك . فإن أراد أحدهما بعد الحولين فصّاله وأبى الآخر منها ، فإن في ذلك ضررٌ على الرضيع لم يميز فصّاله وكذلك لو اتفقا على فصّاله . وإن كانت لا ضرر على الرضيع في فصّاله بعد الحولين فأبى الأبوين أراد فصّاله بعد تمام الحولين : فله ذلك . (٣٣٥/١٠ م ٢٠١٧)

٨ - اتفاق الوالدين على كونه من غير الأم أو وغبة أحدهما ذلك .

(إن لم تكن الأم مطلقة لكن في عصمة الزوج ، أو منسفة النكاح منه أو من عقد فاسد يجمل ، فاتفق أبوه ومهي على استرضاعه وقبيل غير تديها ، فذلك جائز . =

= فإن أواد أبوه ذلك فأبَتْ هي إلا إرضاع فلها ذلك ، فإذا أودت هي أن تسترضع له غيرها وأبى الوالد : لم يكن لها ذلك وأجبرت على إرضاعه ، قيل غير نديها أو لم يقبل غير نديها . إلا أن لا يكون لها لبن ، أو كان لبنها يضر به : فعلى الوالد حينئذ أن يسترضع لولده غيره ما ، فإن لم يقبل في كل ذلك إلا ندي أمه : أجبرت على إرضاعه إن كان لها لبن لا يضر به . (٢٠١٧م ٣٣٥/١٩)

٩ - لزوم نفقة الرضيع أو أجورته في مال الأب .

(إن كانت الام في عصمة والد الرضيع بزواج صحيح أو ملك بمن صحيح : فعلى الوالد نفقتها أو كسوتها فقط ، كما كان قبل ذلك ولا مزيد . وإن كانت في غير عصمته ، فإن كانت أمّ ولده فأعتقها ، أو منفسخة النكاح بعد صحته بغير طلاق ، أو موطوءة بعد فاسد يجهل يُلحق فيه الولد بوالده ، أو طلقها طلاقاً رجعيّاً وهو رضيع : فلها في كل ذلك على والده النفقة والكسوة فقط ولا مزيد .

فإن غاب وله مال أو امتنع : اتّبع بالنفقة والكسوة متى قدر له على مال .

فإن كانت مطلقة ثلاثاً وأتمت عدتها من الطلاق الرجعي يرضعها : فلها على أبيه الأجرة في إرضاعه فقط ، فإن رضيت هي بأجرة مثلها فإن الأب ييجور على ذلك أحب أم كره ، ولا =

رضاع = يلتفت الى قوله : « انا واجد من يرضعه بأقل او بلا اجرة .

فإن لم ترضَ هي الا بأكثر من اجرة مثلها وأبى الأب إلا اجرة مثلها ، فهذا هو التامر ، ولأب حينئذ أن يسترضع غيرها لولده ، إلا أن لا يقبل غير نديها ، او لا يجد الأب إلا مَنْ لبثها مضرًا بالرضيع ، او كان الأب لا مال له ، فتجب الأم حينئذ على إرضاعه ، وتجب هي والوالد على أجرة المثل لمن كان له مال ، وإلا فلا شيء عليه .

وكل ما ذكرنا أنه يجب على الوالد في الرضاع من أجرة أو رزق أو كسوة ، فهو واجب عليه كان الرضيع مال أو لم يكن كانت صغيرةً زوجًا او لم تكن . بخلاف النفقة على الفطية او الفطيم . وإن كانت مملوكة وولدها حرًا ، فإن كانت له أب أو واث: فالنفقة والكسوة أو الاجرة على الأب أو على الواث .

٢٠١٧ م ٣٣٦/١٠

١ - لزوم نفقة الرضيع في مال وورثته .

(إن مات والد الرضيع ، فكلُّ ما يجب عليه من كسوة أو نفقة أو أجرة والرضيع واث: فهو على واثه ، على عددهم لا على مقادير مواريثهم منه ، والأم من جملتهم ، والزوج إن كان زوجًا أبوها من جملتهم ، سواء كانت الرضيع مال أو لم يكن ، بخلاف كسوته ونفقته إذا أكل الطعام .)

٢٠١٧ م

١١ - لزوم نفقة أم الرضيع في ماله . رضاع

(إن لم يكن للرضيع الميت أبوه وارث ، فرضاعه : على الأم ، واردة كانت أو غير واردة ، ولا شيء لها من أجل ذلك في مال الرضيع ، بخلاف وجوب نفقتها في ماله إن كان له مال ولا مال لها .) ٣٣٦/١٠ م ٢٠١٧

١٢ - لزوم نفقة الرضيع على بيت المال أو الجيران .

(إن لم يكن للرضيع أب ولا وارث له ، فرضاعه : على أمه ، فإن ماتت أو مرضت أو أضر به لبنها أو كانت لا لبن لها ولا مال لها : فعلى بيت مال المسلمين ، فإن منع : فعلى الجيران ، يحبرم الحاكم على ذلك .) ٣٣٦/١٠ م ٢٠١٧

١٣ - سقوط نفقته .

(إن كان الولد لا يلحق بنسبه بالذي تولد من مائه ، أو كان أبوه ميتاً أو غائباً حيث لا يقدر عليه ولا وارث للرضيع ، فالرضاع : على الأم ، ولا شيء لها على أحد من أجل إرضاعه . وكذلك إن كان فقيراً : 'كأنف' إرضاعه ولا شيء لها على الأب الفقير . وإن كانت الأم مملوكة وولدها عبداً لسيدها أو لغير سيدها ، فرضاعه : على الأم أيضاً .) ٣٣٦/١٠ م ٢٠١٧

١٤ - إضطار الرضيع .

(الرضيع مخاطبة بالصوم . فإن خافت على الرضيع قلة اللبن وضيقته لذلك ولم يكن له غيرها ، أو لم يقبل ثدي =

| | |
|------|--|
| رضاع | = غيرها : أفطرت ولا قضاء عليها ولا إطعام ، فإِنْ أفطرت لمرضٍ بها عارضٍ فعليها القضاء . (٢٦٢/٦ م ٧٧٠ ر : 'مُمرى' . |
| رقيق | ر : عِد - الفناء والعب فيه . |
| رقص | ١ - فَرْصَةُ إطعامه وكسائه وحسن معاملته . |

(فرض على السيد أن يكسو الرقيق بما يلبس ولو شيئاً ، وأن يطعمه بما يأكل ولو لقمة ، وأن يشبهه ويكسوه بالمعروف مثل ما يكتسى ويُطعم أمثاله ، وأن لا يكلفه ما لا يطيق .
فإن أتى السيد أو أسر : يبيع من ماله ما ينفق به على رقيقه في الإبابة ، وأما في العسر فيباع عليه العبد والامة إن لم يكن بأيديها عمل يكون له أجره يقوم منها مؤوته ، فإنه يؤاجر حينئذ ولا يباع ، ولا تعتق أم الولد من عدم النفقة ، لكن يجبر كما قلنا إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال : 'كلفت' ما يكلف به فقراء المسلمين .) ٢٥٠/٩ م ١٧٠٤ ر ٩٧/١٠ م ١٩٣١

٢ - مخروجه يمنع استرقاقه أو استرقاق نسله .

(كل من صار حراً بعقيق ، أو بأن كان ابن حرة من أمه ، أو بأن حملت به حرة ، أو بأن اعتقت أمه وهي حامل به ولم يستنه المقتق : فإن الحرية قد حصلت له ، فلا تبطل عليه ولا من تناسل منه من ذكر أو أنثى على هذه السبيل من =

رفيق = الولادة التي ذكرنا أبدأ .

لا - أي لا تبطل حرته - بأن يرتد ولا بأن ترتد ، ولا بأن 'يسي' ، ولا بأن يرتد أبوه أو جده وإن بَعُد أو جدته وإن بعدت ، ولا بلحق بأرض الحرب من أحد أجداده أو جداته ، أو منه أو منها ، ولا بإقراره بالرق ، ولا بدّين ، ولا ببيع نفسه ، ولا بوجه من الوجوه أبدأ . (١٨/٩ م ١٥١٩)

٣ - تحوُّره بإسلامه إذا كان كافراً .

(لا يحل لكافر أن يملك رقيقاً مسلماً ، عبداً كان أو أمة أصلاً ، فكل عبد أو أمة كانا لكافرين أو أحدهما ، اسلم في دار الحرب أو في غير دار الحرب : فيها حران ، فلو كانا كذلك لزمي فأسلفها حران ساعة إسلامها .

وكذلك مدبّرُ الذمي أو الحرقي أو مكاتبها أو أم ولدهما أيهم اسلم فهو حر ساعة إسلامه ، وتبطل الكتابة أو ما بقي منها ، ولا يرجع الذي اسلم بشيء مما كان أعطى منها قبل إسلامه ويرجع بما أعطى منها بعد إسلامه .

فإن كان للذمي أو الحرقي عبد كافر فأسلفها معاً : فهو عبده كما كان ، فلو اسلم العبد قبل سيده بطرفة عين : فهو حر ساعة يسلم ، ولا ولاء عليه لا أحد . (٣١٨/٧ م ٩٤٣ و ٢٠٨/٩ م ١٧٦٢ و ٤٤٩/٩ م ١٨١٨)

٤ - تحوُّره بتحوُّره بعضه .

(من كان بعضها حراً فهي كلها حرة ، كما لو أسلم الكافر =

= وله جنين لم يتفتح فيه الروح بعد : فامرأته حرة لا تسرق ،
لأن الجنين حينئذ بعضها ، ولا يسرق ، لأنه جنين مسلم .
٩٣٨ م ٣١١/٧

٥ - ملك الكافر العبد المسلم .

(لا يجزى لكافر أن يملك رقيقاً مسلماً ، عبداً كان أو أمة
أصلاً . فلو كان كافراً عند سيد كافر فأسلم فإنه يتحرر ساعة
إسلامه .) ٩٤٣ م ٣١٨/٧ و ١٦٧٢ م ٣٠٨/٩ و ٤٤٩/٩
١٨١٨ م

٦ - تسميته الجائزة والمنوعة .

(لا يجزى لأحد أن يسمي غلامه أفلح ، ولا يساراً ، ولا
نافعاً ، ولا نجيحاً ، ولا رباحاً ، وله أن يسمي أولاده بهذه
الاسماء . وله أن يسمي بمالكة بساتر الاسماء . أي بالباقي بعد
هذه . ، مثل غجاج ومنجج ونقيع ورييح ويسير وقليع وغير
ذلك ، لا تخاش شيئاً .) ١٧٠٥ م ٢٥١/٩

٧ - أدب النداء منه لمولاه ، ومن مولاه له .

(لا يجوز للسيد أن يقول لغلامه : هذا عبيدي ، ولا
لملوكته : هذه أمتي ، لكن يقول : غلامي وقتاي وملوكي ،
وملوكتي وخادمي وقتاتي .
ولا يجوز للعبد أن يقول : هذا ربي أو مولاي أو ربي ،
ولا يقل أحد لملوك : هذا ربك ولا ربك لكن يقول : =

رقيق

= سيدي . وجائز أن يقول المرء لآخر : هذا عبدك وهذا عبد فلان وأمة فلان ومولى فلان ، وجائز أن يقول : هؤلاء عبيدك وعبادك وإماؤك . (٢٤٩/٩ م ١٧٠٣)

٨ - إمامته .

(العبد والحرساء في الإمامة ، كلاهما يكون إماماً راتباً ، ولا تفاضل إلا بالقراءة والفقہ وقِدَمِ الخيرِ والسُنِّ فقط .)
٢١١/٤ م ٤٨٨

٩ - وجوب الجمعة عليه .

(العبد والحرساء في وجوب الجمعة عليهما ، ويكون كلاهما إماماً فيها راتباً وغير راتب ، وليس السيد منع عبده من حضورها ؛ لأن سعيه إليها فرض ؛ ولا يحل له منعه من شيء من فرائضه .) (٤٩/٥ م ٥٢٣ و ٥٤/٥ م ٥٢٤)

١٠ - حضوره صلاة العبد .

(يصلحها - وكفنتي - العبد - العبد والحرساء ، والحاضر والمسافر ، والمنفرد ، والمرأة والنساء ، وفي كل قرية صغرت أم كبرت .) (٨٦/٥ م ٥٤٤)

١١ - حكم صلاة الأبق .

(أبقا عبد أبق عن مولاة فلا تقبل له صلاة حتى يرجع ، إلا أن يكون أبق لضرورة محرمة لا يجد من ينصره فيه ، فليس أبقاً حينئذ إذا نوى بذلك البعد عنه فقط .) (٦٩/٤ م ٤٢٣)

١٢ - صومها بغير إذن السيد .

(لا يحل لذات السيد أن تصوم طوعاً بغير إذنه ، وأما
الغرض كلها فتصومها أحب أم كره ، فإن كان غائباً لا تقدر
على استئذانه أو تقدر فلتصم التطوع إن شاءت .) ٣٠/٧ م
٨٠٤ م

١٣ - زكاة الفطر .

(زكاة الفطر يؤديها المسلم عن وقته ، مؤمنهم وكافرهم ،
ومن كان منهم لتجارة أو لغير تجارة . فإن كان عبد أو أمة
بين اثنين فصاعداً : فعلى سيديها إخراج زكاة الفطر ، يخرج
عنه كل واحد من مالكيه بقدر حصته فيه ، وكذلك إن كان
الرقيق كثيراً يعني سيديّن فصاعداً .

وأما المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته فهو عبد يؤدي
سيده عنه زكاة الفطر . ويدخل في الرقيق الذين يدفع عنهم
السيد الزكاة : أمهات الأولاد والمدبرون غائبهم وحاضرهم .

ومن كان من السيد له رقيق فعليه إخراجها عنهم لا على
سيده . ومن له عبدان فأكثر فله أن يخرج عن أحدهما غمراً وعن
الآخر شعيراً صاعاً صاعاً . وإن شاء التمر عن الجميع ، وإن
شاء الشعير عن الجميع . وتجب زكاة الفطر على السيد عن عبده
الآتي والمرهون والغائب والمنصوب . (١٣٢/٦ م ٧٠٥ م
و ١٣٤/٦ م ٧٠٦ م و ١٣٥/٦ م ٧٠٧ م و ١٣٧/٦ م
٧٠٩ م ، ٧١٠ م : ١٣٨/٦ م ٧١١ م و ١٤٠/٦ م ٧١٤ م

١٤ - استحباب الاضحية له .

(الاضحية مستحبة للحر والعبد .) ٣٧٥/٧ م ٩٧٩

١٥ - صدقته من مال سيده .

(للعبد أن يتصدق من مال سيده بما لا يفسد .) ١٦٢/٩ م ١٦٤٤

١٦ - فريضة الزكاة عليه .

(الزكاة فرض على الرجال والنساء ، الأحرار والإماء والعبيد .) ٢٠١/٥ م ٦٣٨

١٧ - سقوط الزكاة فيه .

(لا زكاة في الرقيق .) ٢٠٩/٥ م ٦٤١

١٨ - إعطاؤه من الزكاة .

(جائز أن يعطي المرء من الزكاة مكاتبه ومكاتب غيره ، والعبد المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه حقه .) ١٥١/٦ م ٧٢١

١٩ - إحرامه بغير إذن السيد .

(إن أحرمت الأمة من المقات ، أو من مكان يجوز الإحرام منه ، بغير إذن زوجها ، أو أحرم العبد بغير إذن سيده ، فإن كان حجاً تطوعاً كل ذلك : فله منعها وإحلالها ، وإن كان حجاً الفرض : فنظر ، فإن كان لا غنى به عنها أو =

رقيق = عنه ، لمرض أو لضعفه دونه أو دونها أو ضيعه ماله : فله
إحلالها . (٥٢/٧ م ٨١٤)

٢٠ - نفوسه .

(العبد والحر في أحكام النذر : سواء .) ٢٥/٨ م ١١١٧

٢١ - تذكية الآبق .

(تذكية الآبق جائزة إذا ذكئ وسمئ .) ٤٥٣/٧

١٠٥٧ م

٢٢ - النظر الى الأمة قبل الزواج أو الشراء .

(من أراد شراء أمة فلا يجوز أن ينظر منها إلا الى الوجه
والكفين فقط ، لكن يأمر امرأة تنظر الى جميع جسمها وتخبئ به .
ومن أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة : فله أن ينظر منها ،
متغفلاً لها وغير متغفل ، الى ما بطن منها وظهر .) ٣١/١٠

١٨٧٧ م

٢٣ - زواج الحر بملوكه .

(لا يحل لأحد أن يتزوج بملوكه قبل أن يعتقها ، ولا
لامرأة أن تتزوج بملوكها قبل أن تعتقه .) ٣٠/١٠ م ١٨٧٥

٢٤ - الزواج بأمة الاصل أو الفروع أو المملوك .

(جائز للرجل أن يتزوج أمة والده التي لا تحل لوالده ،
وأمة ولده التي لا تحل لولده ، وأمة أمه ، وأمة ابنته ، إذا =

= كان ذلك بإذن السيد . وكذلك أمة أمته أو أمة عبده .
وكذلك لو ابتدأت امرأة نكاح عبد أبيها أو عبد ابنها أو عبد
أُمها أو عبد ابنتها أو عبد عبدها أو عبد أمتها : لكان حل ذلك
حلالاً جائزاً . (٣٠/١٠ م ١٨٧٦ و ١٠/١٠ م ١٩٤٧)

٢٥ - نكاحه عند ملكه من أصل الزوج أو فروع أو عبده .

(لو ملك الأمة ابن زوجها أو أبو زوجها أو عبد زوجها ،
أو ملك العبد أبو امرأته أو ابنتها أو أمها أو عبدها أو أبوها :
لم يفسخ النكاح بشيء من ذلك .) (١٠/١٠ م ١٩٤٧)

٢٦ - ملك الزوج لزوجته الأمة .

(من كانت تحته أمة فلها أو بعضها ، بأي وجه ملك ذلك
من ميراث أو ابتاع أو هبة أو إجازة أو غير ذلك : فقد انفسخ
نكاحه منها أثر الملك بلا فصل ، وسواء أخرجها عن ملكه إثر
ذلك بمقت أو غير ذلك أو لم يخرجها . وكذلك من كانت متزوجة
بعبد فلكته أو بعضه بأي وجه : فقد انفسخ نكاحها منه بلا
فصل .) (١٠/١٠ م ١٩٤٧)

٢٧ - امتلاك موطوء الأب بملك البين ، وحكم التمتع بها .

(لا يحل للولد وطء من وطئها أبوه بملك البين ، أو التلذذ
منها ، بزواج أو بملك بين ، وله ملكها إلا أنها لا تحل له أصلاً .)
٥٢٥/٩ م ١٨٥٩

رفيق

٢٨ - زواج العبد بأم أو بنت أو أخت سيده .

(جائز للعبد نكاح أم سيده وبنت سيده إذا كان كل ذلك

بإذن سيده .) ١٨٧٦ م ٣٠/١٠

٢٩ - تبعية ولد الرجل من مملوكة غيره .

(من تزوج مملوكة لغيره بإذن السيد أو بغير إذن ، سواء

ادعت أنها حرة أو لم تدع : فكل ما ولدته منه فهم عبيد

لسيدها ، لا يجبر على قبول فداء فيهم ، إلا أن ما كان من ذلك

بغير إذن سيدها فعليها حد الزنى وليس نكاحاً ؛ والولد لاحقون

بالرجل إن كان جاهلاً .) ١٨٨٤ م ٣٥/١٠

٣٠ - نكاحه بغير إذن سيده .

(لا يحل للعبد ولا للأمة أن ينكحها إلا بإذن سيدها ،

فأيها نكح بغير إذن سيده عالماً بالنهي الوارد في ذلك : فعليه

حد الزنى ، وهو زان وهي زانية ، ولا يلحق الولد في ذلك .)

١٨٣٢ م ٤٦٧/٩

٣١ - إجباره على النكاح .

(لا يحل للسيد إجبار أمته أو عبده على النكاح ، لا من

أجنبي ولا من أجنبية ، ولا أحدهما من الآخر ، فإن فعل فليس

نكاحاً .) ١٨٣٤ م ٤٦٩/٩

٣٢ - نكاح المرأة عبداً .

(لا يحل للمرأة أن تتزوج عبداً ، فإن علت التحريم =

رفيق = فهي زانية ، ولا يلحق الولد ، وإن كانت جاهلة : فلا شيء

عليها ويلحق الولد . (٢٤٨/١١ م ٢٢١١

٣٣ - حرمتها على السيد في عدتها .

(الأمة المعتدة لا تحمل لسيدها حتى تنتضي عدتها .) ٣٠٣/١٠ م

٢٠٠٥

٣٤ - حكم العزل عن الأمة .

(لا يحل العزل عن حرة ولا عن أمة .) ٧٠/١٠ م ١٩٠٧

٣٥ - وطء الأمة الحبلية من غيره .

(لا يحل لأحد أن يطأ امرأة حبلية من غيره ، فإن فعل :

أدب ، فإن كانت أمة له : أعتق عليه ما ولدت من ذلك الحمل

ولا بد ، ولا تعتق هي بذلك .) ٧٠/١٠ م ١٩٠٦

٣٦ - وطء الأمة المراهونة .

(لا حق للمرتهن في شيء من وقبة الرهن ، فإن كانت أمة

فوطئها ، فهو زان وعليه الحد ، وذلك الولد رقيق لراهن .)

١٠٧/٨ م ١٢٢٤

٣٧ - طلاقه .

(طلاق العبد بيده لا يبيد سيده ، وطلاق العبد لزوجته

الأمة أو الحرة وطلاق الحر لزوجته الأمة أو الحرة ، كل ذلك

سواء ؛ لا تحرم واحدة من ذكرنا إلا بثلاث تطبيقات مجموعة

أو متفرقة ، لا بأقل أصلاً .) ٢٣٠/١٠ م ١٩٢٧

رقيق ٣٨ - عدة الأمة .

(عدة الأمة المتزوجة من الطلاق والوفاة كمعدة الحرة سواء بسواء ، ولا عدة على أم ولد إن أعتقت أو مات سيدها ، ولا على أمة من وفاة سيدها أو عتقه لها ، ولها أن ينكحها متى شاءة لأنه لا عدة عليها ، إلا أنها إن خافت حملاً تربصت حتى توفى بأن بها حملاً أو أنها لا حمل بها .) ١٠/٣٠٤ م ٢٠٠٧ و ١٠/٣٠٦ م ٢٠٠٨

٣٩ حكم إيلائه .

(العبد والحرة في الإيلاء كل واحد منهما من زوجته الحرة أو الأمة المسلمة أو الذمية الكبيرة أو الصغيرة سواء في كل أحكامه .) ١٠/٤٨ م ١٨٩٠

٥ - إيلاء الحرة من أمتها .

(من آلى من أمتها فلا توقيف عليه ، لأن حكم الإيلاء إنما هو فيمن تلزمه فيها الفدية أو الطلاق ، وليس في المملوكة طلاق أصلاً ، فصح أنه في المتزوجات فقط .) ١٠/٤٩ م ١٨٩٢

٦ - استنجاؤه للخدمة .

(من استأجر حراً أو عبداً من سيده للخدمة مدة مائة ، فذلك جائز إذا كانت بما يمكن بقاء المؤاجر والمستأجر والشيء المستأجر إليها ، وليستعملها فيما يحسنه وبطيقانه بلا إضرار بها .

رقيق = وموت' الاجير أو المستأجر أو عتق' العبد المستأجر أو بيعه أو خروجه عن ملك مؤجره بأي وجه كان ، كل ذلك : 'يُطِن عقد الإجارة فيما بقي من المدة خاصة ، وبنق - العتق' والبيع' والاخراج' عن الملك بالهبة والإصداق والصدقة . (١٨٣/٨ م ١٢٨٩ و ١٨٤/٨ م ١٢٩١ و ١٨٨/٨ م ١٢٩٤ .

٤٢ - بيع البكر أو هبتها أو إصداقها أو نكاحها .

(لا يجب في البكر استبرا أصلاً ، فإن ظهر بها عند المشتري أو الذي انتقل ملكها إليه أو الذي تزوجها حل : بقيت بحسبها حتى تضع أو حتى توفن بأن الحمل كان قبل انتقال ملكها إليه ، فإن لم يبقن بذلك : 'فسخ البيع والهبة والإصداق والنكاح ، وردت' الى الذي كانت له .

فإن كان تزوجها وهي أمة : أمر بأن لا يطأها حتى تضع ، ولم 'يفسخ النكاح ، لأنه لا عدة على أمة من غير زوج (٣١٥/١٠ م ٢٠١١ .

٤٣ - بيع الموطوءة أو إنكاحها أو هبتها أو إصداقها .

(من كانت له جارية يطؤها وهي من تحيض ، فأراد بيعها فالواجب عليه أن لا يبيعها حتى تحيض حيضاً يبقته وكذلك إن أراد إنكاحها أو هبتها أو إصداقها .

فإن كانت من لا تحيض فلا يبيعها حتى يوقن أنه لا حمل بها ، =

رقيق = ثم على الذي انتقل ملكها إليه أن لا يطأها حتى يستبرئها بحيفة
ويوقن أنها حيفة ، أو حتى يوقن أنه لاهل بها ، إلا أن يصح
عنده أنها قد حاضت عند الذي انتقل ملكها عنه حيفاً متيقناً
وأنه لم يخرجها عن ملكه حتى أيقن أنه لاهل بها : فليس عليه
أن يستبرئها حينئذ ، ولا يجوز أن يجبر على مواضعها على بدعي
ثقة ولا أن يمنع عنها . (١٠ / ٣١٥ م ٢٠١١

٤٤ - بيع الأمة الحامل .

(بيع الأمة الحامل بحملها إذا كانت حاملاً من غير سيدها
جائز ، تنفع في حملها الروح أو لم تنفع ، وهي وحملها للشقوي .
وأما بيع الأمة الحامل إذا كانت حاملاً من سيدها فلا يحل .)
٣٩٣/٨ م ١٤٢٣ و ٤٠٨/٨ م ١٤٣٦ و ١٨/٩ م ١٥٢٠

٤٥ - بيع الآبق .

(بيع الآبق عرف مكانه أو لم يعرف : جائز .)
٣٨٨/٨ م ٤٢١

٤٦ - بيعه بشرط الكسوة

(لا يحل بيع عبد أو أمة على أن يعطيها البائع كسوة
قلت أو كثرت ، والبيع بهذا الشرط باطل مفسوخ لا يحل ،
فمن قضى عليه بذلك قسراً فهو ظلم لحقه ، والبيع جائز .)
٤٢٨/٨ م ١٤٥٦

٤٧ - بيع الجارية بشرط وضعها على يَدَي عدل . رقيق

(لا يحل بيع جارية بشرط أن توضع على يَدَي عدل حتى تحيض ، والبيع بهذا الشرط فاسد ، فإن غلب على ذلك فيعه تام^٣ .) ٤٢٧/٨ م ١٤٥٥

٤٨ - ابتياع ولد الزنى .

(ابتياع ولد الزنى والزانية : حلال .) ٣٢/٩ م ١٥٤٨

٤٩ - إيجاب الفروع على ابتياع أصله .

(من كان له مال وله أب أو أم أو جد أو جدة : أجبوا على ابتياعهم بأعلى قيمتهم وعقبتهم إذا أراد سدم بيعهم ، فإن أبي : لم يجبر السيد على البيع .) ٢٠٠/٩ م ١٦٦٧

٥٠ - تصرفه بيعاً وشراءً وهبة .

(العبد في جواز صدقته وهبته وبيعه وشراؤه : كالحر ، والامة : كالحر ، ما لم ينزع سيدهما مالهما .) ٣٢٠/٨ م ١٣٩٨ و ١٦٠/٩ م ١٦٤٢

٥١ - اقراضه .

(القرض جائز في الجوارى والعبيد ، والمستقرضة : ملك عين المستقرض ، وهي له حلال ، وهو غير بين أن يردها أو يسكنها ويرد غيرها .) ٨٣/٨ م ١٢٠١

رقيق ٥٢ - تعامله بالرباع سيده .

(الربا بين العبد وسيده : كما هو بين الاجنبيين ولا فرق .)

١٥١٤/٨ م ١٥٠٦

٥٣ - ملكية ماله .

(مال العبد : له ، وليس لسيده ، وهو لا يرث ولا يرث ،

ماله كله بعد موته : لسيده .) ١٦٦٢/٩ م ١٦٤٤ و ٣٠١/٩

١٧٤٠ م

٥٤ - ماله بعد بيعه .

(من ابتاع عبداً أو أمةً لمّا مالٌ فمالها للبائع ، إلا أن

يشترط المبتاع فيكون له ، ولا حصة له من الثمن كثر أو قل ،

ولا له حكم البيع أصلاً ، فإن كان في مال العبد أو الأمة ذهبٌ

كثير أو قليل ، وقد ابتاع الأمة أو العبد بذهبٍ أقل من ذلك

الذهب أو مثله أو أكثر ، تقدأ أو حالاً في الذمة أو إلى أجل :

جاز كل ذلك ، وكذلك إن كان فيه فضة ولا فرق .

فإن اطلع على عيب في العبد أو الأمة : ردّه أو ردّها ،

والمال له ، لا يرده معه ، فإن وجد بالمال عيباً لا يرده العبد من

أجل ذلك ولا الأمة ، فإن باع نصف عبده أو نصف أمته أو

جزءاً مسمى مشاعاً فيها منها : جاز ذلك ؛ ولا يجوز هنا

اشتراط المال أصلاً ، وكذلك لو باع نصيبه من عبدٍ بينه وبين

آخرو ولا فرق ، فلو باع اثنان عبداً بينهما جاز المشتري اشتراط

المال .) ٤٢٢/٨ م ١٤٤٧

٥٥ - كفالته .

(حكم العبد والحر ، والمرأة والرجل ، والكافر والمؤمن
في الكفالة سواء .) ١١٧/٨ م ١٢٣٠

٥٦ - شهادته .

(شهادة العبد والأمة مقبولة في كل شيء ، لسيدها ولغيره ،
كشهادة الأحرار ولا فرق .) ٤١٢/٩ م ١٧٨٨

٥٧ - توليته القضاء .

جائز للعبد أن يلي القضاء ، لأنه مخاطب بالأمر المعروف
والنهي من المنكر .) ٤٣٠/٩ م ١٨٠١

٥٨ - حدّه .

(حدّ المالك ذكوره وإناثهم في الجلد والنفي الموقت
والقطع : على النصف من حدّ الأحرار ، وهو كل ما يمكن أن
يكون له نصف . وما لا نصف له من الحدود من القتل أو
الصلب أو النفي الذي لا وقت له : فالمالك رالأحرار فيه
سواء .) ١٦٠/١١ م ٢١٨٤

٥٩ - حدّه في الزنى .

(الأمة المحصنة حدّها إن زنت : نصف حدّ الحرة ، خمسون
جلدة وستة أشهر نقياً ، وكذلك حدّ العبد نصف حدّ الحر .
وأما الرجم فلا تنصيف فيه ، وهو واجب على كل من =

رقيق

= أحسن من حرٍّ أو عبدٍ وحرّةٍ أو أمّةٍ . (٢٣٧/١١ م ٢٢٠٤ و ٢٣٨/١١ م ٢٢٠٥)

٦٠ - اعترافه بما يوجب الحد .

(اعتراف المبد بما يوجب الحد هو لازم ، كاعتراف الحر بما يوجب .) (١٥٧/١١ م ٢١٨١)

٦١ - إقامة الحد عليهم من السيد .

(لا يجوز أن يقيم الحد "السيد" إلا بالينة أو بإقرار المالك أو صحة علمه وبقيته ، ولا يُطلق على إقامة الحدود على المالك إلا أهل "العدالة فقط من المسلمين .) (١٦٤/١١ م ٢١٨٥)

٦٢ - قذفه .

(قذف العبد والإماء يجب فيه الحد .) (٢٧١/١١ م ٢٢٢٧)

٦٣ - دية العبد من يحملها ؟

(دية المقتول خطأً تحملها المارقة .) (٤٨/١١ م ٢١٤٠)

٦٤ - دية جنائنه من يحملها ؟

(إن قتل العبد أو المدبر أو أمُّ الولد أو المكاتب مسلماً خطأً ، أو جَنّوا على حامل فأصيب جنيئها : فالدية والقرّة على عصة الجاني لا على الورثة .) (٦٢/١١ م ٢١٤٦)

٦٥ - دية جنين الأمة .

(جنين الأمة من سيدها مثل جنين الحرّة ولا فرق ، وفي =

رقيق = جنين الأمة من غير سيد لها الحر: عبد أو أمة. (٣٤/١١ م ٢١٢٨)

٦٦ - القسامة فيه .

(القسامة في العبد يوجد مقتولا واجبة ، كما هي في الحر .)
٢١٥٠ م ٨٧/١١

٦٧ - قتل الأمة بعد الزنى بها .

(من زنى بأمة ثم قتلها فعليه الحد والقود ، أو القبة والدية .)
٢٢١١ م ٢٥٢/١١

٦٨ - عتق ذي الرحم المهرم بتملكه .

(من ملك ذا رحم محرمة فهو حر ساعة يملكه ، فإن ملك بعضه : لم يمتق عليه ، إلا والدين خاصة والأجداد والجدات فقط ؛ فإنهم يمتقون عليه كلهم لأن كان له مال يحمل قيمتهم ، فإن لم يكن له مال يحمل قيمتهم استسعوا .)

وإن ملك ذا رحم غير محرمة ، أو ملك ذا محرم بغير رحم لكن بصوره أو وطء أب أو ابن : لم يلزمه عتقهم ، وله بيعهم إن شاء . (٢٠٠/٩ م ١٦٦٧)

٦٩ - عتق الجنين وهبته .

(لا يجوز عتق الجنين دون أمه إذا نفخ فيه الروح قبل أن تضعه أمه ولا هبته دونها ، ويجوز عتقه قبل أن ينفخ فيه =

رقيق = الروح؛ وتكون أمته بذلك العتق حرة وان لم يُرد عتقها، ولا تجوز هبة أصلاً دونها .

فإن أعتقها وهي حامل، فإن كان جنينها لم يُنفخ فيه الروح فهو حرة، إلا أن يستثنى، فإن استثناء فهي حرة وهو غير حر . وإن كان قد نفخ فيه الروح فإن اتبعها أباه اذ أعتقها فهو حر ، وإن لم يتبعها أباه أو استثناء فهي حرة وهو غير حر . وكذلك القول في الهبة إذا وهبها ، سواء سواء ولا فرق . وحده نفخ الروح فيه تمام أوبة أشهر من حملها . (١٨٧/٩ م ١٦٦٣

٧٠ - ولاء ولد الملوكة .

(ما ولد لمولى من مولاة لآخرين ، فولأؤه لمن أعتق أباه أو أجداده . وما ولدت المولاة من عربي فلا ولاء عليه لموالي أمه . وما ولدت المولاة من زنى أو من اكراه أو حرابي أو لاغت عليه : فلا ولاء عليه لأحد .) (٣٠١/٩ م ١٧٣٩

٧١ - وصيته .

(وصية العبد لا تجوز أصلاً .) (٣٣٢/٩ م ١٧٦٣

٧٢ - الوصية له :

(وصية المراء لعبده بماله مسمى أو يجزء من ماله : جائز ، وكذلك لعبد وارثه ، ولا يعتق عبد الموصي بذلك ، ولو ارث الموصي أن ينتزع من عبده نفسه ما أوصى له به فلو أوصى لعبده بثلث ماله : أعطى سائر ما يبقى من مال الموصي بعد إخراج العبد عن ماله ، ولا يعتق بذلك .) (٣٢٧/٩ م ١٧٦١

رفیق ۷۳ - اتقاء توارثه .

(العبد لا یورث ، ولا یورث ، ماله كله : لیتده .)

۳۰۱/۹ م ۱۷۴۰ و ۳۳۲/۹ م ۱۷۶۳

رکاز ۱ - معارف مخمسه .

(یقسم خمس الركاز على خمسة أسهم : سهم يضعه الإمام حيث يرى من كل ما فيه صلاح ويرى للمسلمين ، وسهم ثان لبني هاشم والمطلب ابني عبد مناف ، غنيهم وفقيرهم وذكورهم وأنثاهم وصغيرهم وكبيرهم ، ولا حظ فيه لمواليهم ولا لحلفائهم ، ولا لبني بناتهم من غيرهم ، ولا لكافر منهم . وسهم ثالث لیتامی من المسلمين . وسهم رابع للساکین من المسلمين . وسهم خامس لابن السبیل من المسلمين .) ۳۲۷/۷ م ۹۴۹

رمضان ۱ - بدؤه وانتهاءه .

(اذا رؤي الهلال قبل الزوال فهو من الباحة ، ويصوم الناس من حينئذ باقي يومهم إن كان أول رمضان ، ويفطرون إن كان آخره . فلن رؤي بعد الزوال فهو ليلة المقبة .)

۲۳۹/۶ م ۷۵۸

۲ - فريضة صومه .

(صيام شهر رمضان فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مقیم ، حرّاً كان أو عبداً ذكراً أو أنثى ، إلا الحائض والنفساء ؛ فلا يصومان أيام حیضها البتة ولا أيام نفاسها ، ويقضيان صيام تلك الأيام .)

رمضان = والاشيرُ في دار الحرب إن عرض رمضان لزمه صيامه إن كان مقيماً، فإن سافر به أفطر، وعليه قضاءه. فإن لم يعرف الشهر وأشكل عليه: سقط عنه صيامه ولزمته أيام أخر إن كان مسافراً، وإلا: فلا.

والحاملُ والمرضعُ والشيخُ الكبيرُ كلُّهم مخاطبون بالصوم فيه، فإن خافت المرضع على الرضيع فقلَّ اللبن وضيعته لذلك، ولم يكن له غيرها، أو لم يقبل ثدي غيرها، أو خافت الحمل على الجنين، أو عجز الشيخ عن الصوم لكبره: أفطروا، ولا قضاء عليهم ولا إتمام، فإن أفطروا لمرضهم عارض فعليهم القضاء. (١٦٠/٦ م ٧٢٧ و ٢٦٢/٦ م ٧٦٩، ٧٧٠

٣ - استحباب فعل الخير فيه.

(يُستحب فعل الخير في رمضان.) (٣٢/٧ م ٨٠٧)

٤ - الصوم فيه تطوعاً أو قضاءً أو من واجب لزمه.

(من سافر في رمضان، سفر طاعة أو سفر معصية أو لاطاعة ولا معصية: ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً أو بلغه أو إزاهه، وقد بطل صومه حينئذ لا قبل ذلك، ويقضي بعد ذلك في أيام أخر. وله أن يصومه تطوعاً، أو عن واجب لزمه، أو قضاءً عن رمضان خال لزمه، وإن وافق فيه يوم نذره صامه لنذره.

وأما من كانت عليه أيام من رمضان فأخّر قضاها حتى جاء رمضان آخر فإنه يصوم رمضان الذي ورد عليه، فإذا أفطر =

رمضان

= في أول شوال قضي الأيام التي كانت عليه ولا مزيد، ولا إتمام عليه في ذلك ، وكذلك لو أخرها عدة سنين ولا فرق إلا أنه قد أساء في تأخيرها ممداً . (٢٤٣/٦ م ٧٦٢ و ٢٦٠/٦ م ٧٦٧)

٥ - السقوط فيه .

(من سافر في رمضان سفر طاعة أو معصية أو لاطاعة ولا معصية : ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً أو بلغه أو أجازاه . وقد بطل صومه حينئذ لا قبل ذلك ، ويقضي بعد ذلك في أيام أخر ، وله أن يصومه تطوعاً ، أو عن واجب لزمه ، أو قضاء عن رمضان خال لزمه ، وإن وافق فيه يوم نذره صامه لنذره . (٢٤٣/٦ م ٧٦٢)

٦ - الاجتهاد في عشره الأواخر .

(يستحب الاجتهاد في العشر الأواخر من رمضان ، لتضمنه ليلة القدر . (٣٥/٧ م ٨١٠)

٧ - تعدد الإفطار فيه .

من تعدد الفطر في يوم من رمضان عاصياً لله تعالى : لم يحل له أن يأكل في باقيه ولا أن يشرب ولا أن يجامع ، وهو عاص لله تعالى إن فعل ، وهو مع ذلك غير صائم ، وهو متوعد من المعصية ما تزيّد فطراً ، ولا صوم له مع ذلك . ومن أفطر في رمضان غير جاحد له : فعليه التميز فقط .)

٢٤٢/٦ م ٧٦١ و ٣٧٣/١١ م ٢٢٩٥

٨ - المتابعة في قضاؤه .

(المتابعة في قضاء رمضان : واجبة ، فإن لم يفعل فيقضيا متفرقة وتجزئة . (٢٦١/٦ م ٧٦٨)

رهن

رهن : حج .

١ - حكمه .

(الرهن جائز في كل ما يجوز بيعه ، ولا يجوز فيها لا يجوز بيعه ، كالحل وأم الولد والستور والكلب والماء .) ٨/٨٩ م
١٢١٢ و ٢١٧/٩ م ١٦٨٣

٢ - حكمه في الدرام والدنانير .

(رهن الدنانير والدرام جائز ، طُبعت أو لم تطبع .)
٨/١٠٨ م ١٢٢٥

٣ - حكمه في الحصة الشائعة .

(رهن المرء حصته من شيء مشاع ، ما ينقسم أو لا ينقسم ، عند الشريك فيه وعند غيره : جائز .) ٨/٨٨ م ١٢١٠

٤ - حكمه بالغير .

(لا يحل لأحد أن يرهن مال غيره عن نفسه ، ولا مال ولده الصغير أو الكبير إلا بإذن صاحب السلطة التي يريد رهنها ، ولا بغير إذنه ، ولا مال يفيقه الصغير أو الكبير ، ولا مال زوجته .) ٨/١٠٢ م ١٢٢١

٥ - جعل الموهون رهناً بدين ثانٍ .

(من تدان قتره في العقد رهناً صحيحاً ، ثم بعد ذلك تدان أيضاً وجعل ذلك الرهن رهناً عن هذا الدين الثاني ، فالعقد الثاني : باطل مردود .) ٨/١٠١ م ١٢١٩

٦ - جعل السلعة رهناً عن ثمنها .

(لا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهناً عن ثمنها ، فإن وقع فالبيع 'مفسوخ' . ولكن يجوز للبائع إصااك سلعته حتى ينتصف من ثمنها إن كان حالا ، وإلا فليس له ذلك .) ١٠٠/٨

م ١٢١٧

٧ - حكم ما رهن بعد تمام العقد .

(لا يكون حكم الرهن إلا لما اوتهن في نفس عقد التدابن ، وأما ما اوتهن بعد تمام العقد فليس له حكم الرهن ، ولراضه أخذه متى شاء .) ١٠١/٨ م ١٢١٨

٨ - المتولد منه .

(ما تولد من الرهن كله لصاحب الأصل ، وهو ملك له .)

م ٩٩/٨ ١٢١٤

٩ - حالات اشتراطه .

(لا يجوز اشتراط الرهن إلا في البيع الى أجل مسمى في السفر ، أو في السلم الى أجل مسمى في السفر خاصة ، مع عدم الكاتب في كلا الوجهين .) ٨٧/٨ م ١٢٠٨

١٠ - حكم قبضه في نفس العقد .

(لا يجوز الرهن إلا مقبوضاً في نفس العقد .) ٨٨/٨

م ١٢٠٩

١١ - صفة القبض في المتقول والشائع وغير المتقول .

(صفة القبض في الرهن وغيره هو : أن يطلق يده عليه ، فما =

وهن = كان بما ينقل : نَقَلَهُ إلى نفسه ، وما كان بما لا ينقل كاللدور والارضين : أطلقت يده على ضبطه كما يفعل في البيع ، وما كان متاعاً كان قبضه له ~~كقبض~~ صاحبه لحصته منه مع شريك ، ولا فرق . (٨/٨٩ م ١٢١١)

١٢ - ملكية رقبته .

(لا حق للمرتهن في شيء من رقبة الرهن ، فإن كانت أمة فوطئها فهو زانٍ ، وعليه الحد ، وذلك الولد رقيق للراهن .)
٨/١٠٧ م ١٢٢٤

١٣ - ملكية منافعه .

(منافع الرهن كلها لصاحبه الراهن له ، كما كانت قبل الرهن ولا فرق ، حاشا وركوب الدابة المرهونة ، وحاشا لبن الحيوان المرهون ؛ فإنه لصاحب الرهن . إلا أن يضيّعها فلا يتفق عليها ويتفق على كل ذلك المرتهن فيكون له حينئذ وركوب الدابة ولبن الحيوان بما أنفق ، لا يحاسب به من دينه ، كثر ذلك أم قل .) (٨/٨٩ م ١٢١٣)

١٤ - وطء المرهونة .

(وطء المرتهن الأمة المرهونة يعتبر زنى ، وعلى الواطئ الحد ، والولد رقيق للراهن .) (٨/١٠٧ م ١٢٢٤)

١٥ - نفقته .

(نفقة الرهن على راحته .) (٨/٩٣ م ١٢١٣)

١٦ - وجوب الزكاة فيه .

(من رهن ماشية ، أو ذهباً أو فضة ، أو أرضاً فزوعها ، أو نخلاً فأثمرت ، وحال الحول على الماشية والدين ، فالزكاة : في كل ذلك . ولا يكلف الرامن عوضاً عما خرج من ذلك في زكاته .) ٩٥/٦ م ٦٩١

١٧ - يمه خشية فساد .

(من ائتمن شيئاً فظاف فساد ، كمصير خيف أن يصير خمرأ ، ففرض عليه أن يأتي الحاكم فيبيعه ، ويوقف الثمن لصاحبه إن كان غائباً ، أو ينصف منه الغريم المرتهن إن كان الدين حلالاً ، أو يصرف الثمن الى صاحبه إن كان الدين مؤجلاً ، فإن لم يمكنه السلطان فليقل هو ذلك .) ١٠٠/٨ م ١٢١٦

١٨ - استحقاقه .

(إذا استحق الرهن أو بعضه . بطلت الصفقة كلها .)

١٠٧/٨ م ١٢٢٢

١٩ - فكاًك بعضه بأداء بعض الدين .

(من رهن رهنأ صحيحاً ثم أنصف من بعض دينه أقل أو أكثر ، فأراد أن يخرج عن الرهن بقدر ما أدى : لم يكن له ذلك .

وإذا رهن جماعة رهنأ هو لهم عند واحد ، أو رهن واحد عند جماعة ، فأى الجماعة قضى ما عليه خرج حقه من ذلك =

رهن = الرهن عن الارتهان ، وبقي نصيب شركائه وهنا مجببه .
وكذلك إن قضى الواحد بعض الجماعة حقه دون بعض : فقد
مقط حق المقتضى في الارتهان ، ورجعت حصته من الرهن إلى
الراهن ، وبقيت حصص شركائه وهنا مجببها . (١٠١/٨
١٢٢٠ م و ١٠٧/٨ م ١٢٢٣

٢٠ - بدلتته لكتابة القرض المؤجل في السفر .

(إن كان القرض الى أجل ففرض عليها أن يكتبه ، وأن
يشهدا عليه عدلين فصاعدا ، أو رجلاً وامرأتين عدولاً فصاعدا .
فإن كان ذلك في سفر ولم يجد كاتباً ، فإن شاء الذي له الدين أن
يرهن به وهنا فله ذلك ، وإن شاء أن لا يرهن فله ذلك ، وليس
يلزمه شيء من ذلك في الدين الحال لا في السفر ولا في الحضر .)
١١٩٨ م ٨٠/٨

٢١ - تلف الموهون أو خروجه من ملك الواهن .

(إن مات الرهن أو تلف أو فسد ، أو إن كانت أمة
فعلت من سيدها أو اعتتها ، أو باع الرهن أو وهبه أو تصدق
به أو أصدقه ، فكل ذلك : نافذ ، وقد بطل الرهن وبقي الدين
كله مجببه ، ولا يكلف الراهن عوضاً مكان شيء من ذلك ، ولا
يكلف المقتق ولا الحامل استعانة إلا أن يكون الراهن لاشيء
له ، من أين ينصف غريمه غيره ؟ فيبطل عتقه وصدقه وهبه ،
ولا يبطل بيعه ولا إصداقه .) (٩٣/٨ م ١٢١٤

٢٢ - موت الرهن والمرهن . رهن

(إن مايت الرهن أو المرهن بطل الرهن ، ووجب رد الرهن إلى الرهن أو إلى ورثته ، وحل الدين المؤجل ، ولا يكون المرهن أولى بشئ الرهن من سائر القرماء حينئذ .)

١٢١٥ م ١٠٠/٨

١ - حالها ومكانها . روح

(إن الأنفس : حيث رآها رسول الله ﷺ ليلة أسري به ، أرواح أهل السعادة عن عين آدم عليه السلام ، وأرواح أهل الشقاء عن شماله ، لا تقف في باقية حية حاسة عاقلة ، في نعيم أو نكد إلى يوم القيامة ، فتؤذي أجسادها للحنان والجزاء بالجنة أو النار ، حاشا أرواح الأنبياء عليهم السلام وأرواح الشهداء ؛ فلنأمن الآن نرزق وننعم .) ١/٢٤ م ٤٣

٢ - وقت تحللها في جنين الآدمية .

(حدثني الروح في الجنين : قام أربعة أشهر من حملها - أي أمه - وصح أنه إلى قام المائة والعشرين ليلة ماء من ماء أمه ، ولحمة ومضغة من حشوتها .) ٩/١٨٧ م ١٦٦٣ و ١١/٣٠ م ٢١٢٤ و ١١/٣١ م ٢١٢٥

٣ - كونها النفس ، وعدة .

و : نفس ١ - كونها الروح ، وعدة .

دُوح ٤ - تناسخها .

(الأرواح لا تنتقل إلى أجساد آخر بعد مفارقتها هذه
الأجساد . وأما زعمُ الانتقال فهو قول أصحاب التناسخ ،
وهو كفرٌ عند جميع أهل الإسلام .) ١/٢٤ م ٤٣

٥ - سؤالها بعد الموت ، وهل تعود ؟

('مسألة' الأرواح بعد الموت حق ، ولا يجيء أحد بعد
موته إلى يوم القيامة ، ولا تُردُّ الروح إلا لمن كان ذلك له آية .
ولم يردَّ أحدٌ أن في عذاب القبر تردُّ الروح إلى الجسد إلا
المنهال بن عمرو ؛ وليس بالقوي .) ١/٢١ - ٢٢ م ٣٩

* * *

هرف الزاي

١ - فرضيتها .

(الزكاة فرضٌ كالصلاة ، وهي فرضٌ على الرجال والنساء ، الأحرار منهم والحرث والعبيد والإماء ، والكبار والصغار ، والمقلّاء والمجانين ، من المسلمين ؛ ولا تؤخذ من كافر لا مضاعفة ولا غير مضاعفة ، لا من بني قلب ولا من غيوم . ولا تؤخذ مما يتجر به الكافر ؛ تجرّ في بلاده أو في غير بلاده ، إلا أن يكونوا صولحوا على ذلك مع الجزية في أصل عقدم فتؤخذ منهم ، وإلا : فلا .) ٢٠١/٥ م ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، و ٢٠٨/٥ م ٦٣٩ و ١١١/٦ م ٧٠١ و ١١٤/٦ م ٧٠٢

٢ - وجوبها في الذمة .

(الزكاة واجبة في ذمة صاحب المال ، لا في عين المال .)
٢٦٢/٥ م ٦٦٤

٣ - المقروض عليهم الزكاة .

(الزكاة فرضٌ على الرجال والنساء ، الأحرار منهم والحرث والعبيد والإماء ، والكبار والصغار ، والمقلّاء والمجانين ، من المسلمين ؛ ولا تؤخذ من كافر .) ٢٠١/٥ م ٦٣٨

٤ - حكم مانعها .

(حكم مانع الزكاة إنما هو أن تؤخذ منه أحب أم كره ، فإن مانع دونها فهو محارب ، فإن كذب بها فهو مرتد ، فإن غيبتها ولم يمانع دونها فهو آتٍ منكر أو فواجبٌ تأديبه أو =

زكاة = ضربه حتى يحضرهما أو يموت قتيل الله الى لعنة الله .
٢٢٥٧ م ٣١٣/١١

٥ - أصنافها الواجبة فيها .

(لا تجب الزكاة إلا في ثمانية أصناف من الأموال فقط :
الذهب ، والفضة ، والقمح ، والشعير ، والتبر ، والابل ،
والبقر ، والقمح خائفا وما عزاها ، فقط . والجواميس : صنف
من البقر يضم بعضها الى بعض ، والبخت والاعراية سواء ،
والنجم والمهاوى وغيرها من أصناف الابل كلها ابل يضم بعضها
الى بعض ، والسوائم وغير السوائم سواء .) ٢٠٩/٥ م ٦٤٠
و ٢٦٧/٥ م ٦٦٩ و ٢/٦ م ٦٧٣ و ١٧/٦ م ٦٧٤
و ٤٥/٦ م ٦٧٨

٦ - انتفاء وجوبها في أشياء .

(لا زكاة في شيء من الثمار ولا من الزرع ، ولا في شيء من
المعادن غير ما ذكرنا ، ولا في الحبل ولا في الرقيق ، ولا في
العسل ، ولا في عروض التجارة ، لا على مدبر ولا غيره .
ولا زكاة في كل ما اكتسب للثنية ولا للتجارة ، من جوهر
وياقوت ، ووطاء وغطاء وثياب ، وآنية نحاس أو حديد أو
رصاص أو قردير ، وسلاح ، وخشب ودور وضياح ، وبغال ،
وصوف وحرير ، وغير ذلك كله لا نحاش شيئا .
وليس في شيء مما أصيب من العنبر والجواهر والياقوت
والزمرد مجربته وبريقه شيء أصلا ، وهو كله لمن وجدته ، ولا =

زكاة = شيء في المعادن كلها ، وهي فائدة لا خمس فيها ولا زكاة . (
 ٢٠٩/٥ م ٦٤١ و ١٠٨/٦ م ٧٠٠ و ١١٤/٦ م ٧٠٢
 ١١٧/٦ م ٧٠٣)

٧ - الحول ووجوبها بانقضاءه .

(الحول المعتبر هو الحول الكامل المتصل العربي القمري .
 والزكاة واجبة في الإبل والبقر والغنم بانقضاء الحول ، ولا حكم
 في ذلك لجهي الساعي ، وهي تتكرر في كل سنة في الإبل والبقر
 والغنم والذهب والفضة ، بخلاف البقر والشعير والتمر ، فان
 هذه الأصناف إذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبداً ، وانما
 تركى عند تصفيتها وكيلها ويؤسر التمر وكيله .) ٢٦٧/٥ م
 ٦٧٠ و ١٧/٦ م ٦٧٤ و ١٤٤/٦ م ٦٧٦ ، ٦٧٧

٨ - خروج المال عن الملك في وسط الحول .

(من خرج المال عن ملكه في داخل الحول قبل تمامه ثم
 رجع اليه فإنه يستأنف به الحول من حين رجوعه ولو أئثر
 خروجه بطريقة عين أو أكثر ، لا من حين الحول الأول .)
 ٩٢/٦ م ٦٨٩

٩ - تمجيلها قبل وقتها .

(لا يجوز تمجيل الزكاة قبل تمام الحول ولا بطريقة عين ،
 فإن فعل لم يجره ، وعليه إعادتها ، ويرد إليه ما أخرج قبل
 وقته .) ٩٥/٦ م ٦٩٣

١٠ - أثر الإغناء في حكم عامها .

(لا يبطل الإغناء حكم العام في الزكاة على المعنى عليه .)

٢٢٧/٦ م ٧٥٤

١١ - تكورها .

(الزكاة تصكرو في كل سنة في الذهب والفضة والإبل والبقر والغنم ، بخلاف البر والشمير والتمر ، فإن هذه الأصناف إذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبداً ، وإنما تركى عند تصفيتها وكيلاها وييسر التمر وكيلا .) ٤٤/٦ م ٦٧٦

١٢ - اجتماعها لأكثر من سنة .

(من اجتمع في ماله زكاتان فصاعداً وهو حي تؤدى كلها لكل سنة على عدد ما وجب عليه كل عام ، وسواء كان له روبة بماله أو لتأخير الساعي أو لجهله أو لغير ذلك ، وسواء في ذلك العين والحرق والماشية ، وسواء أتت الزكاة على جميع ماله أو لم تأت ، وسواء رجع ماله بعد أخذه الزكاة منه الى مالا زكاة فيه أو لم يرجع .

ولا يأخذ الغرماء شيئاً حتى تستوفى الزكاة ؛ فلو مات الذي وجبت عليه الزكاة سنة أو سنتين فلأنها من رأس ماله ، أقر بها أو قامت عليه بينة ، ورثه ولده أو كلاله ، لا حق للغرماء ولا للوصية ولا للورثة حتى تستوفى كلها ، سواء في ذلك العين والماشية والزرع .) ٨٧/٦ م ٦٨٦

زكاة ١٣ - إخراج أحد التقدين عن الآخر .

(لا يجوز أن يخرج أحد التقدين عن الآخر .) ٧٥/٦

٦٨٤ م

١٤ - نصاب الذهب والواجب فيه .

(لا زكاة في أقل من أربعين مثقالاً من الذهب الصّرف الذي لا يخالطه شيء بوزن مكة ، سواءً مكشوكه وحليته ونقاره ومصوغه ، فإذا بلغ أربعين وأتم في ملك المسلم الواحد عاماً تقريباً متصلاً فيه ربع عشره وهو مثقال ، وهكذا في كل عام ، وفي الزيادة على ذلك إذا أتم أربعين مثقالاً أخرى وبقيت عاماً كاملاً ديناراً آخر ، وهكذا أبداً في كل أربعين ديناراً زائدة ديناراً ، وليس في الزيادة شيء زائد حتى تم أربعين ديناراً .)

٦٦/٦ م ٦٨٣ و ٧٥/٦ م ٦٨٤

١٥ - نصاب الفضة والواجب فيها .

(لا زكاة في الفضة حتى تبلغ خمس أواق فضة محضة ، لا يعمد في هذا الوزن شيء يخالطها من غيرها ، فإذا تمت كذلك سنة قربة متصلة ففيها خمسة دراهم بوزن مكة . والخمس أواق هي مائتا درهم بوزن مكة ، فإذا زادت على ما ذكرنا وأتمت بزيادتها سنة قربة ، ففيها زاد قلّ أو أكثر : ربع عشرها ، وهكذا كل سنة ، فإن نقص من وزن الأواق المذكورة ولو فليس فلا زكاة

فيها) ٥٩/٦ م ٦٨٢ و ٧٥/٦ م ٦٨٤

زكاة

١٦ - ضم الذهب إلى الفضة فيها .

(لا يجوز أن يُجمع بين الذهب والفضة في الزكاة .)

٦٨٤ م ٧٥/٦

١٧ - حكمها في الذهب الخليط .

(إن كان في الذهب خلط لم يغير لونه أو وزانه أو محكمته :

سقط حكم الخليط ، فإن كان فيها بقي نصاب تركته ، وإلا :

فلا . فإن نقص من النصاب ما قل أو كثر فلا زكاة فيه .)

٦٨٣ م ٦٦/٦ و ٥٩/٦ م ٦٨٢

١٨ - حكمها في حلي الذهب والفضة .

(الزكاة واجبة في حلي الفضة والذهب ، إذا بلغ كل واحد

منها النصاب وأنتم عند مالكم عاماً قديماً ، ولا يجوز أن يجمع

بين الذهب والفضة في الزكاة ، ولا أن يخرج أحدهما عن الآخر ،

ولا قيسهما في عرض أصلاً ، وسواء كان حلي امرأة أو حلي

رجل ، كذلك حلية السيف والمصنف والخاتم وكل مصوغ

منها ، حل اتخذ أو لم يحل (٦٨٤ م ٧٥/٦)

١٩ - حكمها في الفضة الخليط .

(إن كان في الفضة خلط ، فإن غيّر الخليط شيئاً من لونه

الفضة أو محكمتها أو وزانها : أسقط ذلك الخليط فلم يعد ،

فإن بقي في الفضة المحضة خمس أواق تركت ، وإلا : فلا ،

وإن كان الخليط لم يغير شيئاً من صفات الفضة تركت بوزنها .)

٥٩/٦ م ٦٨٢

٢٠ - نصاب الغنم والواجب فيه قدرأ ووصفا .

(لازكاة في الغنم حتى يملك المسلم الواحد منها أربعين رأساً
حولاً كاملاً متصلاً عربياً قريباً ، فإذا أتت في ملكه عاماً كما
ذكرنا ، سواء كانت كلها خائناً أو كلها ماعزاً أو بعضها خائناً
وسائرهما كذلك معزى فيها شاة واحدة ، لا نبالي ثانية كانت
أو ماعزة ، كبشاً ذكراً أو أنثى من كليهما ، وهكذا ما زادت
حتى تم مائة وعشرين كما ذكرنا .

فإذا أتمتها وزادت ولو بعض شاة ، كذلك عاماً كاملاً :
ففيها شاتان إلى أن تم مائتي شاة ، فإذا أتمتها وزادت ولو بعض
شاة كذلك عاماً كاملاً ففيها ثلاث شياه كما حددنا ، وهكذا إلى
أن تم أربع مائة شاة كما وصفنا ، فإذا أتمتها كذلك عاماً كاملاً كما
ذكرنا ، ففي كل مائة شاة : شاة .

وأي شاة أعطى صاحب الغنم فليس للمصدق ولا لأهل
الصدقات ردّها ، من غنمه كانت أو من غير غنمه ، ما لم تكن
هرمة أو معيبة ، فإن أعطاه هرمة أو معيبة فالمصدق بخير ،
إن شاء أخذها وأجزأت عنه ، وإن شاء ودّها وكلّفه فتيّة
سليبة ، ولا نبالي كانت تجزى في الأخاصم أو لا تجزى .

ولا يجوز للمصدق أن يأخذ تبساً ذكراً ، إلا أن يرضى
صاحب الغنم ، فيجوز له حينئذ . ولا يجوز للمصدق أن يأخذ
أفضل الغنم ، فإن كانت التي توبى أو السبيّة ليست من أفضل
الغنم جاز أخذها ، فإن كانت كلها فاضلة أخذ منها إن أعطاه

زكاة

= صاحبها ، وسواءً فيما ذكرنا كان صاحبها حاضراً أو غائباً ؛
إذا أخذ المصدق ما ذكرنا أجزاء .

وما صغر عن أن يسمى شاة لكن يسمى خروفاً أو جذياً
أو سحفاً : لم يَجُزْ أن يؤخذ في الصدقة الواجبة ، ولا أن
'يعدّ' فيما تؤخذ منه الصدقة إلا أن يتمّ سنة ، فإذا
أنها 'عدّ' وأخذت الزكاة منه . (٢٦٧/٥ م ٦٧٠
و ٢٦٨/٥ م ٢٧١ و ٢٧٤/٥ م ٦٧٢

٢١ - نصاب البقر والواجب فيه .

(صحّ أن في كل خمسين بقرة : بقرة ، ثم استدركتنا فوجدنا
حديثاً مسروقاً لما ذكر فيه فَمِلْ معاذٍ باليمن فوجب
القول به : عن مسروق عن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعثه إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر
تبيعاً ، ومن كل أربعين بقرة : مسنة ، وقال بعضهم ثنية ، ومن
طريق طاووس عن معاذ مثله ، وأن رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يأمره فيما دون ذلك بشيء .) (٢/٦ م ٦٧٣

٢٢ - نصاب الإبل والواجب فيه .

(لا زكاة في أقل من خمسة من الإبل ، فإذا أنتمت كالك في
ملك المسلم حولاً فالواجب شاة واحدة ، إلى أن تتم عشرة
فإذا بلغت وأتمت حولاً ففيها أربع شياه ، إلى أن تتم خمسة
وعشرين فإذا أنتمت وأتمت حولاً ففيها بنت مخاض من الإبل =

زكاة

= أنثى ولا بد ؛ فإن لم يجدها فإن لبون ذكر* من الإبل ،
الى أن تم ستة* وثلاثين فإذا أنتمها ففيها بنت لبون* من
الإبل أنثى ولا بد ، الى أن تم ستة* وأربعين فإذا أنتمها ففيها
حقه من الإبل أنثى ولا بد ، الى أن تم إحدى وستين ففيها
جدعة* من الإبل أنثى ولا بد ، ثم كذلك فيما زاد حتى تم
ستة وسبعين ففيها ابنتا لبون* ثم كذلك حتى تم إحدى
وتسعين ففيها حقتان وكذلك فيما زاد ، حتى تم مائة وعشرين
ففيها ثلاث بنات لبون .

ثم كذلك حتى تم مائة وثلاثين : ففي كل خمسين حقة* ،
وفي كل أربعين بنت لبون ، ففي ثلاثين ومائة فما زاد
حقه وبنات لبون ، وفي أربعين ومائة فما زاد حقتان وبنات
لبون ، وفي خمسين ومائة فما زاد ثلاث حقات ، وفي ستين
ومائة فما زاد أربع بنات لبون ، وهكذا العمل فيما زاد .

١٧/٦ م ٦٧٤

٢٣ - سن* ما يدفع صلقة عن الإبل .

(بنت الهاض : هي التي أنتمت سنة ودخلت في سنتين ، ومبيت
بذلك لأن أمها ماخص* ، أي قد حملت .

بنت اللبون وابن اللبون : هي التي أنتمت سنتين ودخلت في
الثالثة ؛ لأن أمها قد وضعت قلها لبن* .

الحقة : هي التي أنتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ؛ لأنها
قد استحققت أن يحمل عليها الفحل والحمل .

= الجذعة : هي التي أنمت أربع سنين ، ودخلت في الحامسة .
 الثانية : هي التي أنمت خمس سنين ، ودخلت في السادسة .
 التفصيل : هو ما لم يتم سنة . ولا يجوز في الصدقة .
 ٦٨٠ م ٥٠/٦

٢٤ - نصاب البئر والتمر والشعير ، والواجب في كل .

(لا زكاة في شعير ولا تمر ولا بُرّ حتى يبلغ ما يصيبه المرء الواحد من الصنف الواحد منها خمسة أوسق ، والوسق : ستون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد بحمد النبي صلى الله عليه وسلم ، والبدن من رطل ونصف إلى رطل وربع على قدر رزاة المد وخفته .

وسواء زروعه في أرض له ، أو في أرض لغيره بغصب أو بعمالة جائزة أو غير جائزة إذا كان البذر غير مغموب ، سواء أرض خراج كانت أو أرض عشر .

فإذا بلغ الصنف الواحد من البُرّ أو التمر أو الشعير خمسة أوسق ، فإن كان مما يُسقى بساقية من نهر أو عين أو كان بعلا : ففيه العشر ، وإن كان يُسقى بسانية أو فاعورة أو دلو ففيه نصف العشر ، فإن نقص عن الخمسة أوسق ما قل أو أكثر فلا زكاة فيه .

وإن كان زرع أو نخل يُسقى بعض العام بعين أو ساقية من نهر أو بياه السماء ، وبعض العام بنضح أو سانية أو خطارة أو دلو ، فإن كان النضح زاد في ذلك زيادة ظاهرة =

زكاة

= وأصله : فزكانه نصفُ العشر فقط ، وإن كان لم يزد فيه شيئاً ولا أصلح : فزكانه العشر) . ٢٤٠/٥ م ٦٤٢ ، ٦٤٣ و ٢٥٠/٥ م ٦٤٤ و ٢٦٠/٥ م ٦٦٠

٢٥ - وجوبها في الخارج من بذره المزروع في غير الملك .

(تجب الزكاة فيما أصيب في الأرض المنصوبة إذا كان البذر للخاص ، لأن غصب الأرض لا يبطل ملكه عن بذره ، فالبذر إذا كان له فما تولد عنه فله ، وإنما عليه حق الأرض فقط ، ففي حصته من الزكاة ، وهي له حلال وملك صحيح . وكذلك الأرض المستأجرة بعقد فاسد ، أو المأخوذة بيمض ما يخرج منها ، أو المنوحة .

وأما إذا كان البذر مضموناً فلاحق له ولا حكم في شيء مما أنبت الله تعالى منه ، سواء كان في أرضه نفسه أم في غيرها ، وهو كله لصاحب البذر ، وكذلك كل بذر أخذ بغير حق .) ٢٥٠/٥ م ٦٤٣

٢٦ - حكم النعاب المتقط من التمر والبؤ والشمر .

(من لقط السفل فاجتمع له من البر خمسة أوسق فصاعداً ومن الشمر كذلك : فعليه الزكاة فيها ، العشر فيما سقى بالساه أو بالنهر أو بالعين الساقية ، ونصف العشر فيما سقى بالنضح . ولا زكاة على من التقط من التمر خمسة أوسق .) ٢٥٣/٥ م ٦٤٨

٢٧ - شروط إزهاؤ التمر في الملك وملك البؤ والشمر قبل الدوام .

(الزكاة واجبة على من أزمى التمر في ملكه ، والازهاؤ : =

زكاة

= مو احراره في غارده ، وعلى من ملك البئر والشعير قبل دراسها وامكان تصفيتهما من التبن و كيلها بأي وجه ملك ذلك ، من ميراث أو هبة أو ابتياح أو صدقة أو صداق أو غير ذلك . ولا زكاة على من انتقل ملكه عن التمر قبل الإزهاء ، ولا على من ملكه بعد الإزهاء ، ولا على من انتقل ملكه من البئر والشعير قبل دراسها وامكان تصفيتهما و كيلها ، ولا على من ملكها بعد إمكان تصفيتهما و كيلها . (٢٥٤/٥ م ٦٤٩

٢٨ - اعتبار النصاب في كل ناتج أو بطن على حدة .

(من زرع قمحاً أو شعيراً مرتين في العام أو أكثر ، أو حملت نخلة بطنين في السنة : فإنه لا يُضم البئر الثاني ولا الشعير الثاني ولا التمر الثاني الى الأول ، وان كان أحدهما ليس فيه خسة أو سق : لم يزكّه ، وإن كان كل واحد منهما ليس فيه خسة أو سق بانفراده : لم يزكهما .

وإن كان قمح كبير أو شعير كبير أو تمر كبير ، وآخر من جنس كل واحد منهما مؤخر ، فإن يبس المؤخر أو أزهى قبل تمام وقت حصاد الكبير وجداده : فهو كله زرع واحد وتمر واحد ، يُضم بعضه الى بعض وتزكى معاً ، وان لم يبس المؤخر ولا أزهى إلا بعد انقضاء وقت حصاد الكبير : ففيها زرعان وتمران ، لا يُضم أحدهما الى الآخر ، ولكل واحد منهما حكمه . فلو حصد قمح أو شعير ثم أخلف في أصوله زرع : فهو زرع آخر لا يضم الى الاول . (٢٦١/٥ م ٦٦١ ، ٦٦٢

و ٢٦٢/٥ م ٦٦٣

٢٩ - اعتبار النصاب في صنف واحد من الحبوب .

(لا يُضم قمحٌ الى شعير ، ولا تمرٌ لاليها ، فاذا اجتمع من الصنف الواحد خمسة أوسق : فيه الزكاة ، وإلا فلا . وأما أصناف القمح فيضم بعضها الى بعض ، وكذلك تضم أصناف الشعير بعضها الى بعض ، وكذلك أصناف التمر بعضها الى بعض : المعجوة البرني والصيحاني وسائر أصنافه .) ٢٥١/٥ م ٦٤٥ و ٢٥٣/٥ م ٦٤٦

٣٠ - اعتبار النصاب في الخارج وضمه ولو من أراضٍ شتى .

(من كانت له أَرْضُونَ شتى ، في قرية واحدة أو في قرى شتى ، في عمل مدينة واحدة أو في أعمال شتى ، ولو أن أحدى أرضيه في أقصى الصين والأخرى في أقصى الأندلس : فإنه يضم كل قمح أصاب في جميعها بعضها الى بعض ، وكل شعير أصابه في جميعها بعضه الى بعض ، وكل تمر أصابه في جميعها بعضها الى بعض فيزكيه .) ٢٥٣/٥ م ٦٤٧

٣١ - اعتبار النصاب في السهم الخارج من الشائع والمشترك .

(مَنْ سَاقَى حَاطَظَ غُلٍّ أَوْ زَارَعَ أَرْضَهُ بِحِزِّهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، فَأَيُّهَا وَقَعَ فِي سَهْمِهِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَمَاعِدًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ : فعليه الزكاة ، وإلا فلا . وكذلك من كان له شريك فماعدًا في زرع أو في ثمرة نخلة مجبوس أو ابقاع أو بغير ذلك من الوجوه كلها ، ولا فرق .) ٢٥٧/٥ م ٦٥٦ و ٢٢٦/٨ م ١٣٣٩

زكاة - ٣٢ - تلف 'الخارج' او التصرف فيه بعد وجوبها .

(كل مال وجبت فيه زكاة من الثمر أو البر أو الشعير ، سواء تلف ذلك أو بعضه أو أكثره أو أقله ، إثر إمكان إخراج الزكاة منه ، إثر وجوب الزكاة بما قل من الزمن أو أكثر ، بتقريب أو بغير تقريب : فالزكاة كلها واجبة في ذمة صاحبها كما كانت لو لم يتلف ، ولا فرق . وكذلك لو أخرج الزكاة وعزها ليدفعها الى المصدق أو الى أهل الصدقات فضاقت كلها أو بعضها : فعليه إعادتها كلها ولا بد .

والنخل إذا أزمى : 'نُخرس' وألزم الزكاة ، وأطلقت يده عليه يفعل به ما شاء والزكاة في ذمته ، فإذا 'نُخرس' كما ذكرنا سواء باع الثمرة صاحبها أو وهبها أو تصدق بها أو أطعمها أو أبيع فيها ، كل ذلك : لا يسقط الزكاة عنه ، لأنها قد وجبت ، وأطلق على الثمرة وأمكنه التصرف فيها بالبيع وغيره ، كما لو جدها ، ولا فرق .) ٢٥٥/٥ م ٦٥٠ و ٢٥٦/٥ م ٦٥١ و ٢٦٣/٥ م ٦٦٥ ، ٦٦٦

٣٣ - حكم نفقة الزوج والنحو منها .

(لا يجوز أن يعمد الذي له الزوج ما أتفق في حرث أو حصاد أو جمع أو درس أو تزييل أو جتداد أو حفر أو غير ذلك فيسقطه من الزكاة ، سواء تدان في ذلك أو لم يتدانا ، أتت النفقة على جميع قيمة الزوج أو الثمر أو لم تأت .) ٢٥٨/٥ م ٦٥٧

زكاة

٣٤ - سقوطها فيما أكله أو تصدق به حين حصاده .

(لا يجوز أن يُعَدَّ على صاحب الزرع في الزكاة ما تصدق به حين الحصاد ، ولا ما أكل هو وأهله ، فريكا أو سويقاً ، قل أو كثر . ولا السبيل الذي يسقط فيما كاله الطير والماشية أو يأخذه الضفءاء ، لكن ما صفي : فزكاته عليه .) ٢٥٩/٥ م ٦٥٨

٣٥ - خوص الزرع لإخراجها .

(لا يجوز خوص الزرع أصلاً ، لكن إذا حُصد وذُرس ، فإن جاء الذي يقبض الزكاة حينئذ فمقد على الدرس والتخفية والكيل : فله ذلك ، ولا نفقة له على صاحب الزرع .) ٢٥٦/٥ م ٦٥٤

٣٦ - غلط الحارص أو ظلمه في تقدير الثمرة .

إذا خلط الحارص أو ظلم ، فزاد أو نقص : ودَّ الواجب إلى الحق ، فأعطى ما زيد عليه وأخذ منه ما نقص . فإن ادعى أن الحارص ظلمه أو أخطأ : لم يصدق إلا ببينة إن كان الحارص عدلاً عالماً ، فإن كان جاهلاً أو جاثراً فعكسه مردود .) ٢٥٦/٥ م ٦٥٢ ، ٦٥٣

٣٧ - ترك جزء من الثمر الخارج للأكل بلا حساب .

(فرض على الحارص أن يتوك لصاحب الثمر ما يأكل هو وأهله وطباً ، على السعة . ولا يُكَلِّف عنه زكاة .) ٢٥٩/٥ م ٦٥٩

زكاة ٣٨ - حكمها في الدين وما في حكمه .

(من عليه دين دوام أو دفانير أو ماشية : تجب الزكاة في مقدار ذلك لو كان حاضرا ، فإن كان حاضرا عنده لم يتلف وأتم عنده حولا منه ما في مقداره الزكاة : زكاه ، وإلا فلا زكاة عليه أصلا .

ومن عليه دين كما ذكرنا وعنده مال تجب في مثله الزكاة ، سواء أكثر من الدين الذي عليه أو مثله أو أقل منه ، من جنسه كان أو من غير جنسه : فإنه يزكي ما عنده ، ولا يسقط من أجل الدين الذي عليه شيء من زكاة ما بيده .

ومن كان له على غيره دين ، فسواء كان حالا أو مؤجلا ، عند مليه مقر يمكنه قبضه أو منكر ، أو عند عديم مقر أو منكر كل ذلك : سواء ، ولا زكاة فيه على صاحبه ، ولو أقام عنه سنين حتى يقبضه ، فإذا قبضه استأنف به حولا كسائر الفوائد ولا فرق ، فإن قبض منه ما لا تجب فيه الزكاة : فلا زكاة فيه ، لا حينئذ ولا بعد ذلك ، الماشية والذهب والفضة في ذلك : سواء . وأما النخل والزروع فلا زكاة فيه أصلا لأنه لم يخرج من زروعه ونحوه .) ٩٩/٨ م ٦٩٩ و ١٠١/٦ م ٦٩٥

و ١٠٣/٦ م ٦٩٦ و ١٠٥/٦ م ٦٩٧

٣٩ - حكمها في المهر والخلع والديات .

(المهر والخلع والديات : لا زكاة فيها حتى تقبض ، فإذا قبضت استأنف لها حول كسائر الفوائد ، ما لم يتعين المهر ، =

زكاة

= فإن كان المهر فضة معينة أو ذهباً معيناً أو ماشية بعينها أو نخلاً بعينها ، أو كان كل ذلك ميراثاً : فالزكاة واجبة على من كل ذلك له . ولا معنى لقبض في ذلك ما لم يمنع صاحبه شيئاً من ذلك ، فإن منع : صار مفصوياً ، وسقطت الزكاة . (١٠٥/٦ م ٦٩٧)

٥ - حكمها عند خلط الماشية لأكثر من مالك .

(الخلطة في الماشية أو غيرها : لا تحيل حكم الزكاة ، ولكل أحد حكمه في ماله ، خلط أو لم يخلط ، لا فرق بين شيء من ذلك . (٥١/٦ م ٦٨٩)

٦ - حكمها في الثمرة الموقوفة على من لا يتمتع .

(إن كان الزرع أو النخل موقوفاً على المساكين أو العريان أو المجذومين أو في السيل أو ما أشبه ذلك بما لا يتمتع أهله ، أو على مسجد أو نحو ذلك : فلا زكاة في شيء من ذلك كله ، لأنه لا زكاة إلا على مسلم يقع له بما يصيب خمسة أوسق . (٢٥٧/٥ م ٦٥٦)

٧ - حكمها في المعدن المستخرج .

(لا شيء في المعادن كلها ، وهي فائدة لا خسر فيها ولا زكاة معبودة ، فإن بقي الذهب والفضة عند مستخرجها حولاً تقريباً وكان ذلك مقدار ما تجب فيه الزكاة : زكاه ، وإلا فلا . (١٠٨/٦ م ٧٠٠)

زكاة ٤٣ - حكمها في المال المستفاد .

(كل فائدة فلانما تركى حلولا ، لا لحول ما عنده من جنسها وإن اختلطت عليه الأحوال ، فلو أن امرأ ملك نصاباً ، وذلك مائتا درهم من الورق ، أو أربعين ديناراً من الذهب ، أو خمساً من الإبل أو خمسين من البقر ثم ملك بعد ذلك بمدة قريبة أو بعيدة إلا أنها قبل تمام الحول من جنس ما عنده أقل مما ذكرناه ، أو ملك أربعين شاة ثم ملك في الحول تمام مائة وعشرين ، فإن كان ما اكتسب لا يغير ما كان عليه من الزكاة فإنه يضم التي ملك إلى ما كان عنده ، لأنها لا تغير حكم ما كان عليه من الزكاة ، فيتركى ذلك لحول التي كانت عنده ، ثم يستأنف بالجميع حولا ، فإن استفاد في داخل الحول ما يغير الفريضة فيها عنده إلا أن تلك الفائدة لو انفردت لم تجب فيها الزكاة ، وليس ذلك إلا في الورق خاصة على كل حال ، وفي سائر ذلك — أي الباقي مما عدا الورق — في بعض الأحوال : فإنه يتركى الذي عنده وحده لتمام حوله ، وضم حينئذ الذي استفاد إليه ، لأجل ذلك ، واستأنف بالجميع حولا .) ٦/٨٥ م ٦٨٥

٤٤ - وجوبها في الموهون .

(من رهن ماشية أو ذمياً أو فضة ، أو أرضاً فزرعها أو غلا فأثمرت ، وحال الحول على الماشية والعمين : فالزكاة في كل ذلك ، ولا يكاف الرامن عوضاً عما خرج من ذلك في زكاته .)

٦/٩٥ م ٦٩١

زكاة ٤٥ - حكمها فيما تلف أو غصب أو حيل بينه وبين مالكه .

(من تلف ماله أو غصبه غاصب أو حيل بينه وبينه : فلا زكاة عليه فيه ، أي نوع كان من أنواع المال . فإن رجع إليه يوماً ما : استأنف به حولا من حيثئذ ، ولا زكاة عليه لا خلا . فلو زكاة الغاصب ضمنه كله ، وضمن ما أخرج منه في الزكاة .)
٦٩٠ م ٩٣/٦

٤٦ - إخراج الغاصب زكاة المنصوب .

(لو زكى الغاصب المال الذي غصبه : ضمنه كله وضمن ما أخرج منه في الزكاة .) ٦٩٠ م ٩٣/٦

٤٧ - مؤونة نقلها .

(ليس على من وجب عليه الزكاة إبصالها إلى السلطان ، لكن عليه أن يجمع ماله للمصدق ويدفع إليه الحق ، ثم مؤونة نقل ذلك : من نفس الزكاة ، فإن لم يكن مصدق فعلى من عليه الزكاة إبصالها إلى من يحضر من أهل الصدقات ، ولا فرق بين من كلفه ذلك ميلاً أو من كلفه إلى خراسان أو أبعد .) ٦٩٢ م ٩٥/٦

٤٨ - تقديمها على حق الغرماء والوصية والورثة .

(من اجتمع في ماله زكاتان فصاعداً وهو حي تؤدي كلها لكل سنة على عدد ما وجب عليه في كل عام ، ولا يأخذ الغرماء شيئاً حتى تستوفي الزكاة . ولو مات الذي وجبت عليه سنة أو سنتين : فلأنها من رأس ماله ، لا حق للغرماء ولا للوصية ولا للورثة حتى تستوفي كلها .) ٦٨٦ م ٨٧/٦ و ٦٨٧ م ٨٨/٦

زكاة ٤٩ - أدائها بالنية المحضة .

(لا يُجزئ أداء الزكاة إذا أخرجها المسلم أو وكيله بأمره إلا بنية أنها الزكاة المفروضة عليه ، فإن أخذها الإمام أو ساعيه أو أميره أو ساعيه فبنية كذلك . فلو أن امرأة أخرج زكاة ماله الغائب فقال : هذه زكاة مالي إن كان سالماً وإلا فهي صدقة تطوع : لم يُجزه ذلك عن زكاة ماله إن كان سالماً ، ولم يكن تطوعاً .) ٩١/٦ م ٦٨٨

٥٠ - التصديق بالدين بفيته .

(من كان له دين على بعض أهل الصدقات ، وكان ذلك الدين 'براً أو شعيراً أو ذهباً أو فضة أو ماشية ، فتصدق عليه بدينه قبله ونوى بذلك أنه من زكاته : أجزأه ذلك . وكذلك لو تصدق بذلك الدين على من يستحقه وأحاله به على من هو له عنده ونوى بذلك الزكاة فإنه يُجزئه .) ١٠٥/٦ م ٦٩٨

٥١ - إخراجها عن المال الغائب .

(لو أن امرأة أخرج زكاة مال له غائب ، فقال هذه زكاة مالي إن كان سالماً وإلا فهي صدقة تطوع : لم يُجزه ذلك عن زكاة ماله إن كان سالماً ، ولم يكن تطوعاً ، لأنه لم يخلص النية للزكاة ، وإنما يُجزئه إن أخرجها على أنها زكاة ماله فقط ، فإن كان المال سالماً أجزأه ؛ لأنه أدائها كما أمر ، وإن كان المال قد تلف فإن قامت له بيعة فله أن يسترد ما أعطى ، وإن فاتت =

زكاة

= أدى الإمام إليه ذلك من سهم الغارمين . (٦٨٨ م ٩١/٦)

٥٢ - حكم إخفائها وإظهارها .

(إظهار الصدقة الفرض والتطوع من غير أن يتنوي بذلك
رياءً : حسنٌ ، وإخفاء كل ذلك : أفضل) (١٥٦/٦ م ٧٢٤)

٥٣ - أداؤها من غير الجيد .

(أي : برّ أعطى أو أي شئ في زكاته ، كان أدنى مما أصاب
أو أعلى : أجزاءه ، ما لم يكن فاسداً بغيره أو تأكله ، فلا
يُجزى عنه صحيح أو ما كان رديئاً .
وكذلك القول في زكاة التمر : أي تمر أخرج أجزاءه ،
سواء من جنس تمر أو من غير جنسه ، أدنى من تمره أو أعلى ،
ما لم يكن رديئاً أو معفوئاً أو متأكلاً أو الجعور أو لون
الحبيق ، فلا يجزى لإخراج شيء من ذلك أصلاً ، وسواء كان
تمره كله من هذين النوعين أو من غيرهما ، وعليه أن يأتي بتمر
سالم غير رديء ولا من هذين النوعين .) (٢٦٤/٥ م ٦٦٧
و ٢٦٥/٥ م ٦٦٨)

٥٤ - تعريف جايها .

(المصدق : هو الذي يبعثه الإمام الواجبة طاعته ، أو
أميره ، في قبض الصدقات .) (٢٦٨/٥ م ٦٧١)

٥٥ - مصرفها ونصيب كل .

(من تولى تفريق زكاة ماله أو زكاة فطره ، أو تولاهما =

زكاة

= الإمام أو أميره، فإن الأمير أو الإمام يفرقها ثمانية أجزاء متساوية : للمساكين سهم ، وللفقراء سهم ، وفي المكاتب وفي عتق الرقاب سهم ، وفي أصحاب الديون سهم ، وفي سبيل الله تعالى سهم ، ولأبناء السبيل سهم ، والعمال الذين يقبضونها سهم ، ولذو الألفة قلوبهم سهم .

وأما من فرق زكاة ماله : ففي سنة أسهم ، وبسقط سهم العمال وسهم المؤلفة قلوبهم .

ولا يجوز أن يعطي من أهل سهم أقل من ثلاثة أنفس ، إلا أن لا يجد فيعطى من وجد . ولا يجوز أن يعطي بعض أهل السهام دون بعض ، إلا أن لا يجد فيعطى من وجد .

ولا يجوز أن يعطي منها كافراً ، ولا أحدًا من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف ، ولا أحدًا من موالهم .
فإن أعطى من ليس من أهلها عامدًا أو جاهلاً : لم يُجزه ، ولا جاز للأخذ ، وعلى الآخذ أن يرد ما أخذ ، وعلى المعطي أن يوفي ذلك الذي أعطى ، في أهله . (١٤٣/٦ م ٧١٩

و ١٤٨/٦ م ٧٢٠

٥٦ - إعطاؤها لغير أهلها .

(من أعطى الزكاة لغير أهلها عامدًا أو جاهلاً : لم يُجزه ، ولا جاز للأخذ أن يرد ما أخذ ، وعلى المعطي أن يوفي ذلك الذي أعطى ، في أهله .) (١٤٤/٦ م ٧١٩

٥٧ - إعطاؤها من أحد الزوجين للآخر .

(من كانت له امرأة من الفارمين ، أو في سبيل الله غزبية ،
أو مكاتبية : جاز له أن يعطيها من صدقة الفرض . وتعطي المرأة
زوجها من زكاتها إن كان من أهل السهام ، ويعطي الرجل امرأته
إن كانت من أهل السهام .) ١٥١/٦ م ٧٢١ و ١٥٢/٦ م ٧٢٢

٥٨ - أدائها للأقارب .

(من كان أبوه أو أمه أو ابنه أو إخوته من الفارمين ، أو
امرأته من الفارمين ، أو غزواً في سبيل الله ، أو كانوا مكاتبين :
جاز له أن يعطيهم من صدقته الفرض ، كما تلزمه نفقتهم إن كانوا
فقراء .) ١٥١/٦ م ٧٢١

٥٩ - أدائها للمكاتب .

(جاز أن يعطي المراء منها مكاتبه ومكاتب غيره ، لأنها
من البير ، والعبد المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه حقه ،
لأنه مسكين .) ١٥١/٦ م ٧٢٠

٦٠ - أدائها للمالك لتعاب المحتاج .

(من كان له مال تجب فيه الصدقة ، كإثني درهم ، أو أربعين
متقالاً ، أو خمسين من الإبل ، أو أربعين شاة ، أو خمسين بقرة ،
أو أصاب خمسة أوقق من بُرٍّ أو شعير أو تمر ، وهو لا يقوم
ما معه بمولته ؛ لكثرة عياله أو لفلاء السحر : فهو مسكين ،
يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجبت فيه من
ماله .) ١٥٢/٦ م ٧٢٣

زكاة

٦١ - علم كفايتها لحاجة الفقراء .

(فرضٌ على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجيرون السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من اللقوت الذي لا بد منه ، ومن الألباس الشتاء والصيف بتل ذلك ، ويمكن يكتنهم من المطر والصيف والشمس ويعوث المارة .)
١٥٦/٦ م ٧٢٥ .

٦٢ - شراؤها من مستحقها ، أو عودتها بجهة أو ميراث أو غير ذلك .

(من أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها ، أو دفعها إلى المصدق الأمور بقبضها ، فباعها من قبض حقها فيها أو من له قبضها ، نظراً لأهلها ، فباعت الذي أعطاها : أن يشترها . وكذلك لو وجعت إليه بجهة أو هدية أو ميراث أو صدق أو إجارة أو سائر الوجوه المباحة ، ولا يجوز له شيء من ذلك البتة قبل أن يدفعها .)
١٥٦/٦ م ٦٩٩

زكاة الفطر

١ . وجوبها .

(زكاة الفطر من رمضان : فرضٌ واجب على كل مسلم ، كبير أو صغير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وإن كان جنيماً في بطن أمه . عن كل واحدٍ صاعٌ من تمر أو صاعٌ من شعير . والصاع : أربعة أمدادٍ بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وهي واجبة على المجنون إن كان له مالٌ ، وكذا الفقير إذا فضل معه =

زكاة الفطر = من الصدقة مقدارها . (١١٨/٦ م ٧٠٤ و ١٤١/٦
٧١٥ ، ٧١٦ م

٢ مقدارها وما يُجزىء فيها .

(زكاة الفطر : صاعٌ من تمرٍ أو صاعٌ من شعير ، ولا يُجزىء شيءٌ غيرهما ، لا قمحٌ ، ولا دقيقٌ قمحٍ أو شعير ، ولا خبزٌ ، ولا قيمةٌ ذلك .

ولا يُجزىء إخراجُ بعض الصاع شعيراً وبعضه تمرًا ، ولا يُجزىء قيمةٌ أصلاً . ومن له عبدان فأكثر فله أن يخرج عن أحدهما تمرًا وعن الآخر شعيراً ، صاعاً صاعاً ، وإن شاء التمرَ عن الجميع ، وإن شاء الشعيرَ عن الجميع . (١١٨/٦ م ٧٠٤ و ١٣٧/٦ م ٧٠٨ و ١٣٨/٦ م ٧١١

٣ -- المكلف بإخراجها .

(ليس على الإنسان أن يخرجها عن أبيه ولا عن أمه ولا عن زوجته ولا عن ولده ، ولا عن أحدٍ ممن تلزمه نفقته ، ولا تلزمه إلا عن نفسه ورقيقه فقط ، ويدخل في الرقيق : أمهاتُ الأولاد والمدبرون ، وغائبهم وحاضرم ، مؤمنهم وكافرم ، من كان منهم لتجارة أو لغزو تجارة ، وكذا العبدُ المهروث والآبق والغائب والمفصوب .

وواجبٌ على ذات الزوج إخراجُ زكاة الفطر عن نفسها وعن رقيقها ، ومن كان من العبد له رقيق : فعليه إخراجها عنهم لا على سيده .

زكاة الفطر = وأما الصغار فعليهم أن يخرجها الأب والولي عنهم، من مال إن كان لهم ، وإن لم يكن لهم مال : فلا زكاة فطر عليهم حيثذ ولا بعد ذلك . والسيد إن كان للعبد مال أو كعب أن يكفها بها من كعبه أو ماله . (١٣٢/٦ م ٧٠٥ و ١٣٧/٦ م ٧٠٩ و ١٣٨/٦ م ٧١٠ و ١٤٠/٦ م ٧١٢ ، ٧١٤

٤ - التقير إذا فضل منه من الصدقة مقدارها .

(من كان فقيراً فأخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقداراً ما يقوم بقوت يومه وفضل له منه ما يعطي زكاة الفطر : لزمه أن يعطيه .) (١٤١/٦ م ١٧٦

٥ - العاجز عن أدائها أو من بعضها .

(الذي لا يبعد من أين يؤدي زكاة الفطر : فليست عليه ، ولا تلزمه وإن أيسر بعد ذلك ، فمن قدر على التمر ولم يقدر على الشعير لغلاته ، أو قدر على الشعير ولم يقدر على التمر لغلاته : أخرج صاعاً ولا بد من الذي يقدر عليه . فإن لم يقدر إلا على بعض صاع : أداه ولا يد .) (١٣٩/٦ م ٧١٣

٦ - حكمها في المكاتب .

(المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته فهو عبد ، يؤدي عنه سيده زكاة فطره ، فإذا أدى بعض كتابته : أخرجها عن نفسه ، لأن بعضه حر وبعضه مملوك .) (١٣٥/٦ م ٧٠٧

زكاة الفطر

٧ - جواز تكليف العبد بها .

(السيد إن كان للعبد مال أو كسب : أن يكلفه إخراج
زكاة الفطر من كسبه أو ماله .) ١٤٠/٦ م ٧١٤

٨ - حكمها في المجنون .

(الزكاة للفطر واجبة على المجنون إن كان له مال ، لأنه
ذكر أو انثى ، حر أو عبد ، صغير أو كبير .) ١٤١/٦ م ٧١٥

٩ - إخراجها من الصغار .

(الصغار يخرجها الأب والولي عنهم من مال إن كان لهم ،
وإن لم يكن لهم مال فلا زكاة فطر عليهم حينئذ . ومن اراد
إخراج زكاة الفطر عن ولده الصغار : لم يحز له ذلك إلا بأن يهبها
لهم ثم يخرجها عن الصغير والمجنون .) ١٣٨/٦ م ٧١٢
و ١٤١/٦ م ٧١٧

١٠ - حكمها في الرقيق بين اثنين أو أكثر .

(إن كانت عبداً أو أمة بين اثنين فصاعداً : فعلى سيديها
إخراج زكاة الفطر ، يخرج عن كل واحد من مالكيه بقدر
حصته فيه . وكذلك الرقيق إن كثيراً بين سيدين فصاعداً .)
١٣٤/٦ م ٧٠٦

زكاة الفطر

١١ - وقتها الذي تجب فيه .

(وقت زكاة الفطر الذي لا تجب قبله وإنما تجب بدخوله ثم لا تجب بخروجه : هو إثر طُلُوع الفجر الثاني من يوم الفطر ، مبتدأ الى ان تبيض الشمس وتخل الصلاة من ذلك اليوم نفسه ، فمن مات قبل طُلُوع الفجر من اليوم المذكور ، فليس عليه زكاة الفطر ، ومن ولد حين ابيضاض الشمس من يوم الفطر فما بعد ذلك او اسلم كذلك ، فليس عليه زكاة الفطر ، ومن مات بين هذين الوقتين او ولد او اسلم او تبادت حياته وهو مسلم : فعليه زكاة الفطر .) ١٤٣/٦ م ٧١٨

١٢ - مصرفها ونصيب كل .

(من تولى تفريق زكاة ماله او زكاة فطره ، او تولاها الإمام او اميره ، فلائ الإمام او الأمير يفرقانها ثمانية اجزاء مستوية : للمساكين سهم ، وللفقراء سهم ، وفي المكاتبين وفي عتق الرقاب سهم ، وفي اصحاب الديون سهم ، وفي سبيل الله تعالى سهم ، ولابناء السبيل سهم ، وللعامل الذين يقبضونها سهم ، والمؤلفة قلوبهم سهم .

واما من فرق زكاة ماله ففي ستة اسهم ، ويسقط سهم العمال وسهم المؤلفة قلوبهم .

ولا يجوز ان يعطي من اهل سهم اقل من ثلاثة انفس ، الا ان لا يجد فيعطي من وجد ، ولا يجوز ان يعطي بعض اهل السهام دون بعض ، الا ان لا يبعد فيعطي من وجد . =

زكاة الفطر = ولا يجوز أن يعطي منها كافراً ، ولا أحدًا من بني هاشم والمطلب ابنه عبد مناف ، ولا أحدًا من مواليتهم .
فإن أعطى من ليس من أهلها عامداً أو جاهلاً : لم يجزه ، ولا جاز للأخذ ، وعلى الآخذ أن يرد ما أخذ ، وعلى المعطي أن يوفي ذلك الذي أعطى ، في أهله . (١٤٣/٦ م ٧١٩ و ١٤٨/٦ م ٧٢٠)

١٣ - أداؤها لغير أهلها .

(من أعطى زكاة الفطر لغير أهلها عامداً أو جاهلاً : لم يجزه ، ولا جاز للأخذ ، وعلى الآخذ أن يرد ما أخذ ، وعلى المعطي أن يوفي ذلك الذي أعطى ، في أهله .) (١٤٤/٦ م ٧١٩ و ١٤٥/٦ م ٧٢٠)

١٤ - تعيينها في الشعير أو التمر .

(زكاة الفطر من رمضان : فرض واجب على كل مسلم ، كبير أو صغير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وإن كان من ذكراً جنيباً في بطن أمه ، عن كل واحد : صاع من تمر أو صاع من شعير وقد قدمنا أن الصاع أربعة أمداد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجزئ شيء غير ما ذكرنا ، ولا فح ولا دقيق فح أو شعير ، ولا خبز ، ولا قينة ، ولا شيء غير ما ذكرنا) (١١٨/٦ م ٧٠٤)

١٥ - ترك أداؤها .

(من لم يؤد زكاة الفطر وله من أين يؤديها : فهي دين عليه أبدأ حتى يؤديها متى أداها .) (١٤٢/٦ م ٧١٨)

زنى ١ - تعويته .

(الزنى : هو وطء امرأة لا يحل له النظر إلى 'مُجْتَرِدِها' ، وهو عالمٌ بالتحريم ؛ فهذا هو العاهر الزانى . وأما من وطئها فرأشاً مباحاً في حاله محرمة ، كواطئه الخائض ، والمُحْرَمَة والمُحْرَم ، والعائم فرشاً والصائغة كذلك ، والمعتكف والمعتكفة ، والمُشْرَك : فهذا عاصٍ وليس زانياً . وكذلك من وطئ به بجهل فلا ذنب له ، وليس زانياً .) ١١/٢٢٩ م ٢٢٠١

٢ - الإيمان المزائل للزاني .

(الإيمان : اسمٌ واقعٌ على ثلاثة معانٍ ، أحدها : العقد بالقلب ، والآخر : النطق باللسان ، والثالث : حملٌ يبيحُ الطاعات فرضها ونفلها واجتنابُ المحرمات . والإيمانُ المزائلُ للزاني في حال الفعل لما هو الإيمان الذي هو الطاعة لله تعالى فقط .) ١١/١١٨ م ٢١٦٤ و ١١/٢٢٧ م ٢٢٠٠

٣ - الإكراه عليه .

(لو أمسكت امرأةٌ حتى زُني بها ، أو أمسك رجلٌ فأدخل لحليله في فرج امرأة : فلا شيء عليه ولا عليها ، سواءً انتشر أو لم ينتشر ، أمنى أو لم يُمن ، أنزلت هي أو لم تنزل .) ٨/٣٣١ م ١٤٠٥

٤ - أثره في تحريم الحملات

(لا يُجَرِّمُ وطءٌ حرامٌ نكاحاً حلالاً إلا في موضع =

زنى

= واحد ، وهو أن يزنى الرجل بامرأة ، فلا يحل نكاحها لأحد من تناسل منه أبداً . وأما لو زنى الابن بها ثم ثابت : لم يحرم بذلك نكاحها على أبيه وجده ، ومن زنى بامرأة : لم يحرم عليه إذا تاب أن يتزوج أمها أو ابنتها ، والنكاح الفاسد والزنى في هذا كله سواء . (٥٣٢/٩ م ١٨٦٢)

٥ - الشهادة على العذراء به .

(الواجب إذا كانت الشهادة عندنا في ظاهرها حقاً ولم يأت شيء يبطلها : أن يحكم بها ، وإذا صح عندنا أنها ليست حقاً ففرض علينا : أن لا نحكم بها ، إذ لا يحل الحكم بالباطل .
فمن شهد عليها أربعة بالزنى وشهد أربعة نوسة بأنها عذراء ، الواجب أن يقرروا النساء على صفة عذرتها ، فإن قلن : إنها عذرة يبطلها إبلاج الحشفة ولا بد وأنه صفاق عند باب الفرج : فقد أيقنا بكذب الشهود وأنهم وهموا ، وإن قلن : إنها عذرة واغته في داخل الفرج لا يبطلها إبلاج الحشفة : فقد أمكن صدق الشهود ، فيقام الحد عليها حينئذ) (٢٦٣/١١ م ٢٢٢٠)

٦ - شهادة أربعة أحدكم الزوج .

(الحكم على ثلاثة أوجه :

- إذا كان الزوج قاذفاً فلا بد من أربعة شهود سواء ، وإلا أحد أو يلاعين .

- فإن لم يكن الزوج قاذفاً لكن جاء شاهداً ، فإن كان عدلاً ومعه ثلاثة عدول فهي شهادة تامة ، وعلى المشهود =

زنى = عليها حد الزنى كاملاً .

- ولئن كان الزوج غير عدل ، أو كان عدلاً وكان في الدين معه غير عدل ، أو لم يتم ثلاثة سواء ، والشهادة لم تتم : فلا حد على المشهد عليها ، وليس الشهود قدفة فلا حد عليهم ، ولا حد على الزوج ولا لمان ، لأنه ليس قاذفاً . (٢٦٣/١١ م ٢٢١٩ م)

٧ - الاختلاف في الشهادة عليه .

(الذي ينبغي أن يضبط في الشهادة ويطلب به الشاهد : إما هو ما لا تتم الشهادة إلا به ، والذي ان أتقص لم تكن شهادة ، فهذا هو إن اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة .
وأما ما لا معنى لذكره في الشهادة ولا يحتاج إليه فيها وتم الشهادة مع السكوت عنه فلا ينبغي أن يلتفت إليه ، وسواء اختلف الشهود فيه أو لم يختلفوا ، وسواء ذكروه أو لم يذكروه ، واختلافهم فيه كاختلافهم في قصة أخرى ليست من الشهادة .
فلما وجب هذا كان ذكر اللون في الشهادة لا معنى له ، وكان أيضاً ذكر الوقت في الشهادة في الزنى وفي السرقة وفي القذف وفي الحر لا معنى له ، وكان أيضاً ذكر المكان في كل ذلك لا معنى له . (٣٤١/١١ م ٢٢٧٦ م)

٨ - حكم الشهود فيه إذا لم يتموا أربعة .

(لا حد على الشاهد ، سواء كان وحده لا احد معه ، أو اثنين كذلك ، أو ثلاثة كذلك .) (٢٦٠/١١ م ٢٢١٨ م)

٩ - حد الزاني المحصن حراً أو عبداً.

(الحر والحرة إذا زنيا وهما محصنان : فإنها يُجلدان مائة ، ثم يرجعان حتى يموتا . وحدّ الأئمة المحصنة : نصف حد الحرّة ، جلدها خمسون جلدة ونفيها ستة أشهر ، وكذلك حكم العبد . وأما الرجم فلا تنصيف فيه ، وهو واجب على كل من احصن من حر أو عبد أو حرة أو أمة .) ٢٣٣/١١ م ٢٢٠٤ و ٢٣٨/١١ م ٢٢٠٥

١٠ - حد الزاني غير المحصن حراً أو عبداً .

(الزاني غير المحصن ذكر أو أنثى : يُجلد مائة ويُنفى سنة . والمماليك ذكورهم وأناثهم : نصف حد الحر والحرة ، وذلك جلد خمسين ونفي ستة أشهر . والنفي الواجب : أن يُنفى من كل مكان من الأرض ، وأن لا يُترك يقرّ إلا مدة أكله ونومه وما لا بد له منه من الراحة التي إن لم ينلها مات ، ومدة مرضه .) ١٨٣/١١ م ٢١٩٢ ، ٢١٩٣ و ٢٣١/١١ م ٢٢٠٣

١١ - حد الزاني بأكثر من واحدة .

(من وُجد يوطأ النساء الاجنبيات مرة بعد مرة : يُحدّ حدّاً واحداً ولا مزيد .) ٣٠٠/١١ م ٢٢٥١

١٢ - الطائفة الواجب حضورها في حدّة .

(الطائفة الواجب حضورها لحدّ الزنى : واحد فصاعداً .) ٢٦٤/١١ م ٢٢٢١

زنى ١٣ - آلة الضرب في حدة

(الواجب أن يضرب الحد في الزنى والقذف بسوط أو بحبل من شعر أو من كتان أو من قتب أو صوف أو حلقاء أو غير ذلك ، أو تفر أو قضب من خيزرات أو غيره .)

١٧١/١١ م ٢١٨٩

١٤ - جلد الزاني المويض أو الضعيف .

(الواجب أن يجلد كل واحد حسب طاقته ، فمن ضعف جداً : جلد بشراخ فيه مائة عنكول جلدة واحدة ، أو فيه ثمانون عنكالا كذلك .) (١٧٣/١١ م ٢١٩٠)

١٥ - تفسير النفي في حدة .

(النفي الواجب : أن ينفي أبداً من كل مكان من الأرض ، وأن لا يترك يقرّ لإلمدة أكله ونومه وما لا بد له منه من الراحة التي إن لم ينلها مات ، ومدة مرضه .) (١٨١/١١ م ٢١٩٢)

١٦ - حكم دعوى الزوجية فيه .

(من وجد مع امرأة يطؤها ، وقامت البينة بالوطء ، فقال هو : إنها امرأتي ، أو قال : أمتي ، فصدقه في ذلك ، فإن كانا غريبين أو لا يعرفان : فلا شيء عليها ، فإن كانت هي معروفة في البلد ومعروف أنه لأزوج لها ، فإن أمكن ما يقول : فلا شيء عليها ، وإن كان كذبها في ذلك متيقناً : فالحد واجب عليها .)

= ومن وجد مع امرأة، فشهد له أبوها أو أخوها بالزوجة ،
إن كان الزان شهدا لها عدلين : صح "العقد وبطل الحد ، فإن
لم يكونا عدلين فالحد عليها ، ما لم يكن على صحة النكاح بينة
أو استقاضة . (٢٤٢/١١ م ٢٢٠٦)

١٧ - حكم الوطء في العقد الفاسد .

(كل عقد فاسد لا يحل الفرج به : لا يحل ولا يصح به زواج ،
فهما أجنبيان كما كانا ، والوطء فيه من العالم بالتحريم : زنى مجرد
محض ، وفيه الحد كاملاً من الرجم أو الجلد ، أو التعزير ، ولا
يلحق فيه ولد أصلاً ، ولا مهر فيه ، ولا شيء من أحكام الزوجة .
وإن كان جاهلاً : فلا حد ، ولا يقع في ذلك شيء من أحكام
الزوجة ، إلا لحاق الولد فقط . وهكذا القول في كل عقد
فاسد بالشغار والمتعة ، والعقد بشرط ليس في كتاب الله .)
٢٤٨/١١ م ٢٢١٠ و ٢٥٠/١١ م ٢٢١٢ .

١٨ - حكم المأقود نكاحاً محرماً .

(كل نكاح لم يبيحه الله تعالى : فلا يجوز عقده ، فإن وقع
'فسيخ أبداً ، لأنه ليس نكاحاً صحيحاً ، فإن وقع فيه الوطء ،
فالعلم بتحريمه : زان ، عليه الحد حد الزنى كاملاً ، فهو أو
هي أو كلاهما . ومن كان جاهلاً : فلا شيء عليه ، والولد فيه
لاحق .) (٢٤٨/١١ م ٢٢١١)

١٩ - حكم المأقود بشرط التحليل .

(كل نكاح انعقد سائماً بما يقصده ولم يشترط فيه التحليل
والطلاق : فهو نكاح صحيح تام لا يفسخ . وأما إذا انعقد =

زنى = النكاح على شرط التحليل ثم الطلاق فهو عقد فاسد ونكاح
فإن وطئ فيه ، فاسد ، فإن كان عالماً أن ذلك لايجل فعليه
الرجم والحد ، وعليها إن كانت عالمة مثل ذلك ، ولا يلحق
الولد . فإن كان جاهلاً : فلا حد عليه ، ولا صداق ، والولد
لا يحق . (٠) ٢٤٩/١١ م ٢٢١٢

٣ - حكم الواطئ مطلقته ثلاثاً .

(من طلق ثلاثاً ثم وطئ ، إن كان عالماً أن ذلك لايجل :
فعليه حد الزنى كاملاً ، وعليها ؛ لأنها أجنبية . فإن كان جاهلاً :
فلا شيء عليه ، ولا يلحق الولد هنا أصلاً ؛ لأنه وطئ فيها لا
عقد له معها لا صحيحاً ولا فاسداً .) ٢٤٧/١١ م ٢٢١٠

٤ - حكم المرأة تزوج في عدتها .

(امرأة تزوجت في عدتها ، إن كانت عالمة بالتحريم ولم تغلط
في العدة : فهي زانية وعليها الرجم ، ولا يلحق الولد . وإن
كانت جاهلة بأن ذلك محرم أو غلطت في العدة : فلا حد ،
ويلحق الولد .) ٢٤٧/١١ م ٢٢١٠

٥ - حكم من تزوج خامسة وحكمها .

(من تزوج خامسة : فعليه حد الزنى وعليها ، إن كانت
عالمين بأن ذلك لايجل ، ولا يلحق فيه الولد أصلاً . فإن كانت
جاهلين : فلا حد في ذلك ، ويلحق الولد . وإن كان أحدهما عالماً
والآخر جاهلاً : فالحد على العالم ، ولا شيء على الجاهل)

٢٤٦/١١ م ٢٢٠٩

زنى ٢٣ - حكم زواج المرأة بعبدها .

(لا يحل للمرأة عبدٌ ما ، فمن تزوجت عبدها ووطئها ، فإن كانت عالة بأن هذا لا يحل : فهي زانية ، عليها حد الزنى كاملاً ، وعلى العبد كذلك إن كان عالة . فإن كانت جاهلة : فلا شيء عليها ، ويلحق الولد بها ، أما التفريق فلا بد منه ، فإن اعتقته بشرط ان يتزوجها فالعتق باطل مردود .) ٢٤٨/١١ م ٢٢١١

٢٤ - حكم من أحل فروج يملكه لغيره .

(من أحل فروج أمته ؛ فالولد غير لائق ، والحد واجب ؛ إلا ان يكون جاهلاً بتحريم ما فعل .) ٢٥٧/١١ م ٢٢١٦ ، ٢٢١٧

٢٥ - حكم الواطيء للأمة المنصوبة .

(من غصب أمة أو أخذها بغير حق ، فأولدها ، فإن كان عالماً عامداً : فعليه حد الزنى ، ويردها وأولادها وما نقصها ووطؤه وإن كان جاهلاً : فلا شيء عليه من حد ولا إثم ؛ لكن يرددها ويرد أولاده منها رقيقاً لبيدها ، ويرد ما نقصها ووطؤه .) ١٣٥/٨ م ١٢٥٩

٢٦ - حكم الواطيء امرأة أبيه ، أو محارمه .

(من وقع على امرأة أبيه بعقد أو بغير عقد ، أو عقد عليها باسم نكاح وإن لم يدخل بها : فإنه يقتل ولا بد ، عصاً كان =

رذی

= او غیر محصن ، ونیختس ماله ، سواه اُمّه کانت او غیر اُمّه ، دخل بها ایوه او لم یدخل بها .

وأما من وقع علی غیر امرأة اییه من سائر ذوات محارمه ، کأُمّه الّتی ولدته من زنیّ او بمقدّر بامم نکاح فاسد مع اییه ؛ فهي أُمّه ولیست امرأة اییه ، او اختیه ، او ابنتیه ، او عمّته ، او خالّته ، او واحدة من ذوات محارمه بصهر او وضاع ، فواء کان ذلك بمقدّر او بغير عقد : هو زانی ، وعلیه الحدّ فقط . وإن أحصن : علیه الحدّ والرجم کسائر الاجنیات ؛ لانه زنیّ وأما الجامل فی کلّ ذلك : فلا شيء علیه . (

۲۵۲/۱۱ - ۲۵۷ - ۲۲۱۵ م

۲۷ - حکم المتأجرة للزنی والغدمة وحکم المتأجور .

(حد الزنی واجب علی المتأجیر والمتأجرة ، بل جرمها اعظم من جرم الزانی والزانیة بغير استیجار . وهو اکل المال ، بالباطل ، والحد واجب کاملاً علی المتأجّر ولو أخذ منها عمرّ نوح !!) ۲۵۱/۱۱ م ۲۲۱۳

۲۸ - حکم المواة تدلّس نفسها للأجنبي .

(امرأة دأست نفسها لأجنبي ، فوطئها یظن أنها امرأته ؛ فهي زانیة ، تُرجم وتجلد إن کانت غیر محصنة . ولا یلحق الولد فی ذلك .) ۲۴۶/۱۱ م ۲۲۰۹

٢٩ - حكم المرأة 'تحل نفسها لأجنبي' ، وحكمه .

(ليس لاحد ان 'يجل' ما حرم الله تعالى ، وإحلال المرأة نفسها للرجل : باطل ، وهو زنى محض ، وعليها الرجم والجلد إن كانتا محصنين ، ولا يلحق في هذا ولد أصلاً إذا لم يكن عقد ، فإن كانتا جاهلين : فلا شيء عليهما ، وإن كان أحدهما جاهلاً والآخر عالماً ، فالحد على العالم دون الجاهل .) ٢٤٦/١١ م ٢٢٠٩

٣٠ - حكم تزوج الزانية أو الزاني .

(لا يجل للزانية ان تنكح احداً لا زانياً ولا عفيفاً ، حتى تتوب ؛ فإذا تاب : حل لها الزواج حينئذ .
ولا يجل للزاني المسلم ان يتزوج مسلمة لا زانية ولا عفيفة حتى يتوب ؛ فإذا تاب : حل له نكاح العفيفة المسلمة حينئذ .
والزاني المسلم : أن ينكح كناية عفيفة وإن لم ينسب .
فإن وقع شيء مما ذكرنا فهو مفسوخ أبداً ، فإن نكح عفيف عفيفة ثم زنى أحدهما أو كلاهما : لم يفسخ النكاح بذلك .)
٤٧٤/٩ م ١٨٣٩ و ١٠٩/١٠ م ١٩٣٤

٣١ - حكم الزاني إذا تزوج بها ، أو قتلها .

(من زنى بامرأة ثم تزوجها : لم يسقط الحد بذلك عنه ، وكذلك إذا زنى بأمة ثم اشتراها .
ولو زنى بامرأة حرة أو أمة ثم قتلها : فعليه حد الزنى كاملاً ، والقود أو الدية ، والقيّة .) ٢٥٢/١١ م ٢٢١٤

٣٢ - إمامة ولد الزنى .
(ولد الزنى جائز له : ان يكون إماماً راتباً ، ولا تقاضل
مع غيره الا بالقرأة والفقه وقَدَّمَ الحير والسن فقط .)
٤٨٨ م ٢١١/٤

٣٣ - حق ولد الزنى .
(عتق ولد الزنى : جائز .) ١٦٧٣ م ٢٠٨/٩
٣٤ - شهادة المتولد منه وتوليته القضاء .
(شهادة ولد الزنى : جائزة في الزنى وغيره ، وبلي القضاء ،
وهو كغيره من المسلمين .) ١٠٨٢ م ٤٣٠/٩

٣٥ - قوارث المتولد منه .
(ولد الزنى يرث أمه ، وترثه أمه ، ولها عليه حق الأمومية ؛
من البير والنفقة والتعريم وسائر أحكام الائميات . ولا يرث
الذي تخلق من نطفته ، ولا يرث هو ، ولا له عليه حق الابوة ،
لا في ير ولا في نفقة ولا في تحريم ولا في غير ذلك ، وهو منه
أجنبي .) ١٧٤٢ م ٣٠٢/٩

٣٦ - حكم الصلاة على المرجوم به .
(يصلى على المرجوم والمرجومة كسائر الموقى ، ولا فرق .)
٢٢٠٨ م ٢٤٤/١١

٣٧ - حكم ولد الملوكة منه .
(اذا ولدت الملوكة من غير سيدها بزنى أو إكراه : =

زنى = فولدُها : منزلتها ، إذا عتقت عتقوا . وما ولدت المولاة من زنى فلا ولاء عليه لأحد . (٢١٧/٩ م ١٦٨٣ و ٣٠١/٩ م ١٧٣٩)

٣٨ - ولد الكافرة منه .

(ولد الكافرة الذمية أو الحربية من زنى أو إكراه : مسلمٌ ولا بُدَّ .) (٣٢٤/٧ م ٩٤٦)

زواج رَ : نكاح ، زوج ، زوجة .

١ المقدم عند اجتماع حق الأبوين وحقه . زَوج زَوج

رَ : نكاح ٧٥ - المقدم من حق الزوجية وحق الأبوين .

٢ - أحكام مشروته مع الزوجة .

(الإحسان الى النساء : فرضٌ ، ولا يحل تتبع عتواتهن . ومن قدِم من سفره ليلاً فلا يدخل بيته إلا نهاراً ، ومن قدم نهاراً فلا يدخل إلا ليلاً ؛ إلا أن يمنعه مانعٌ عذرٍ . وعلى الزوج أن يأتيها بكسوة تحيطة تامّة ، وبالطعام مطبوخاً ، وفرضٌ عليه : صيانتها عن كلّ خدمةٍ وكلّ عملٍ له أو لغيره . ولا بأس بكذب أحد الزوجين للآخر فيما يستجلب به المودة .

ولا يحل الرطه في الدبر أصلاً ، لا في امرأة ولا في غيرها . (٦٩/١٠ م ١٩٠٥ و ٧٢/١٠ م ١٩٠٨ و ٧٤/١٠ م ١٩١٠ و ٧٥/١٠ م ١٩١٢ و ١٠٨/١٠ م ١٩٣٣)

زَوْج ٣ - إنفاقه على زوجته .

ر : نفقات .

ر : نكاح ٧٣ - النفقة الزوجية إجمالاً .

٤ - القسَم بين زوجاته .

ر : قسَم .

٥ - عدله بين زوجاته .

(المدل بين الزوجات : فرضٌ ، وأكثر ذلك في قسمة
اليالي ، وليس عليه أن يعدل بين إماءه . وأمر عز وجل من
خاف ألا يعدل أن يقتصر على واحدة من الزوجات ، أو أن
يقتصر على ما ملكت يمينه .) ٤١/١٠ م ١٨٨٨

٦ - أحكام مبيته .

(لا يجوز للزوج المبيت عند أمته ولا عند أم ولده ولا في
دار غيره إلا بعذر . وإذا تزوج بكراً ، حرة أو أمة مملوكة
أو كناية وله زوجة أخرى حرة أو أمة : فعليه أن يخص
البكر بمبيت أربع ليالٍ عندها ، ثم يقسم . فإن تزوج ثيباً :
فله أن يخصها بمبيت ثلاث ليالٍ ، ثم يقسم ويعدل .) ١١/١٠
م ١٨٨٨ و ٦٣/١٠ م ١٨٩٩

٧ - الجماع المفروض وإجباره عليه .

ر : نكاح ٧٤ - فرضية الجماع فيه ، واستيفاءه جبراً ،
وحكم مخالفتها .

٨ - حقه في الجماع وما يتبع منه .

(فرض على الأمة والحرّة ألا يمنعا السيّد والزوج الجماع متى دعاها ، ما لم تكن المدعوة حائضاً ، أو مريضة تتأذى بالجماع ، أو حائضه فرض فإن امتنعت لغير عذر فهي ملعونة . وإن عصت الزوجة زوجها : حلّ له هجرانها حتى تطيعه ، وضربها بما لم يؤلم ولا يجرّح ولا يكسر ولا يعقن ، فإن ضربها بغير ذنب : أقيدت منه . والطاعة في قول الله تعالى : « فإن أطعكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً » هي الطاعة إذا دعاها للجماع فقط .) ٤٠/١٠ م ١٨٨٧ و ٤١/١٠ م ١٨٨٨
٧٣/١٠ - ٧٤ م ١٩١٠

٩ - حكم عزّله عن الحرّة والأمة .

(لا يحلّ العزل عن حرّة ولا عن أمة .) ٧٠/١٠ م ١٩٠٧
١٠ - إعطاؤه زوجته من زكاته ، أو أخذه من زكاتها .
و : زكاة ٥٧ - إعطاؤها من أحد الزوجين للآخر .

١١ - تضييعه عن زوجته .

(من ضيّع عن امرأته : فعسن ، ومن لا فلا حرج في ذلك .)
٣٥٥/٧ م ٩٧٣

١٢ - حكم تصرفه بمال زوجته .

(الأنتى البالغة ذات الزوج أمرها نافذ في مالها ، من عتق أو هبة أو بيع أو غير ذلك ، إذا وافق الحق من الواجب أو =

زوج = المباح ، ولا اعتراض لأب ولا زوج ولا حاكم في شيء من ذلك ، إلا ما كان معصيةً لله تعالى .

ولا يحل لأحد أن يرهن مال زوجته . ولا يجوز للرجل أن يتصدق من مال زوجته بشيء أصلاً إلا بإذنها . (١٠٢/٨ م ١٢٢١ و ٢٧٨/٨ م ١٣٩٤ و ٣٠٩/٨ م ١٣٩٦ و ٣١٨/٨ م ١٣٩٧)

١٣ - تكليف زوجته بالإتفاق عليه إن صجر .

(إن عجز الزوج عن نفقة نفسه ، وامرأته غنية : "كلفت" النفقة عليه ، ولا ترجع عليه بشيء من ذلك إن أبصر ؛ إلا أن يكون عبداً ، فنقته : على سيده لا على امرأته . وكذلك إن كان لحر ولد أو والد ، فنقته : على ولده أو والده ؛ إلا أن يكونا فقيرين .) (٩٢/١٠ م ١٩٣٠)

١٤ - تأديبه زوجته .

ر : أدب و بمعنى تأديب ، ٢ - أحكامه بين الزوجين .
أيضاً ٣ - التعدي فيه من الزوج .

زوجة

١ - المقدم عند اجتماع حها وحق الأبوين .

ر : نكاح ٧٥ - المقدم من حق الزوجية وحق الأبوين .

٢ - أحكام مشرتها مع الزوج .

(على الزوجة أن تحسن عشرة زوجها ، ولا تصوم تطوعاً وهو حاضر إلا بإذنه ، ولا تدخل بيته من بكرة ، وأن =

زوجة = لا تنتمه نفسها متى أراد ، وأن تحفظ ما جعل عندها من ماله .
ولا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء أصلاً ، لا في
عجن ولا طبخ ولا غير ذلك ، ولو أنها فعلت لكان أفضل لها .
ولا بأس بكذب أحد الزوجين للآخر فيما يستجلب به
المودة . وأما حفظ ما جعل عندها قرضاً . (٣٠/٧ م ٨٠٤
و ٧٤/١٠ م ١٩١٠ و ٧٥/١٠ م ١٩١٢

٣ - صداقتها .

ر : صداق .

٤ - حكم خدمتها للزوج .

(لا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء ، لا في عجن ولا
طبخ ولا فرش ولا كنس ولا غزل ولا نسج ولا غير ذلك
أصلاً ، ولو أنها فعلت لكان أفضل لها .) (٧٣/١٠ م ١٩١٠

٥ - الجماع المفروض لها أو عليها ، واستيفاءه جبراً .

ر : نكاح ٧٤ - فرضية الجماع فيه ، واستيفاءه جبراً ،
وحكم مخالفتها فيه .

زوج ٨ - حقه في الجماع ، وما يتمتع منه

٦ - التمس لها مع الزوجات .

ر : قسم .

٧ - المزل عنها .

(لا يجزئ المزل عن حرة ولا عن أمة .) (٧٠/١٠ م ١٩٠٧

زوجة ٨ - الإنفاق عليها

ر : نفقات .

نكاح ٧٣ - النفقة الزوجية إجمالاً .

٩ - تضيعة الزوج عنها .

(من ضعى عن امرأته : فعن ، ومن لا فلا حرج في

ذلك .) ٣٥٥/٧ م ٩٧٣

١٠ - إعطاؤها الزوج من زكاتها أو أخذها من زكاته .

ر : زكاة ٥٧ - إعطاؤها من أحد الزوجين للآخر .

١١ - مدى تصرفاتها في مال الزوج .

(فرض على الزوجة : أن تحفظ ما جعل من مال زوجها

عندها ، ولها أن تصدق من ماله غير مفسدة ؛ لكن بما لا يؤثر

في ماله ، سواء أذن في ذلك أم نهى ، أحب أم كره .

ولو أن الزوج ينمها للنفقة أو الكسوة أو الصداق ظلماً :

فلها أن تنتصف من ماله إن وجدته بمقدار حقها .) ٣١٨/٨

م ١٣٩٧ و ١٠/٧٣ م ١٩٠٩ و ١٠/٧٤ م ١٩١٠

و ١٠/٩٢ م ١٩٢٩

١٢ - متى تنفق على زوجها .

ر : زوج ١٣ - تكليف زوجته بالإنفاق عليه .

١٣ - تأديبها .

ر : أدب و معنى تأديب ٢ - أحكامه بين الزوجين .

أيضاً ٣ - التعدي فيه من الزوج .

حرف السين

(لا يحل السؤال تكثراً إلا لضرورة فاقية ، أو لمن تحتمل
 "حالة" ، فالخطر فرض عليه أن يسأل ما يقوته هو وأهله مما
 لا بُدَّ لهم منه من أكل وسكنى وكسوة ومعونة ، فإن لم
 يفعل فهو ظالم ، فإن مات في تلك الحال فهو قاتل نفسه ، وأما
 من طلب غير متكثر فليس مكروهاً ، وكذلك من سأل
 سلطاناً فلا حرج في ذلك .) (١٥٨/٩ م ١٦٣٨)

٢ - قبول الهدية والصلية بدونه .

(من أعطي شيئاً من غير مسألة ، فرض عليه قبوله ، وله
 أن يبه بعد ذلك إن شاء للذي وجبه له ، وهكذا القول في
 الصدقة والهدية وصائر وجوه النفع .) (١٥٢/٩ م ١٦٣٥)

١ - حكم من ألقه بالله تعالى أو بملك أو بنبي أو بآية
 أو بالتسمية .

(كل من سب "الله تعالى أو استهزأ به ، أو سب ملكاً من
 الملائكة أو استهزأ به ، أو سب نبياً من الأنبياء أو استهزأ به ،
 أو سب آية من آيات الله تعالى أو استهزأ بها ، والشرائع كلها
 والقرآن : من آيات الله تعالى ، فهو بذلك : كافر مرتد ، له
 حكم المرتد .

ومن أعلن من الذميين سب "الله تعالى أو سب رسوله ﷺ
 أو شيء من دين الإسلام أو مسلم من عرض الناس : فارق
 الصغار ، ونكث بذلك عهده ونقض ذمته ، فحل دمه =

سَبَّ

= وَسَبَّيْهُ وَمَالَهُ . (١١/٤١٣ - ٤١٧ م ٢٣٠٨

٢ - إِيْلَاقَه بِعائِشَة وَأَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَضِي اللَّهُ عَنْهُمْ .

(سَبَّ عَائِشَة : رِدَّةٌ مُتَمَّةٌ ، وَتَكْذِيبُ اللَّهِ تَعَالَى فِي قِطْعِهِ
بِإِرْءَاهَا . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ امَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا فَرْقَ .)
٢٣٠٨ م ٤١٥/١١

٣ - نَسِيَهُ الْأَبَوَيْنِ

(تَعَرَّضَ الْمَرْءُ لِسَبِّ آبَوَيْهِ : مِنَ الْكِبَاوَرِ .) ١١/٢٦٨
٢٢٢٥ م

٤ - إِيْلَاقَه بِالْأَمْوَآتِ .

(لَا يَحِلُّ سَبُّ الْأَمْوَآتِ عَلَى الْقَصْدِ بِالْأَذَى ، وَأَمَّا تَحْذِيرٌ مِنْ
كُفْرٍ أَوْ بَدْعٍ أَوْ مِنْ عَمَلٍ فَاسِدٍ : فَجَاحٌ .) ١٥٦/٥ م ٥٩١
٥ - حَكَمَ مِنْ أَلْفِهِ مَنْ أَهْلُ الذِّمَّةِ بِالْمُسْلِمِينَ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ
مُقَدَّسَاتِهِمْ .

(مَنْ أَعْلَنَ مِنَ الْقَرْمَتِيِّينَ سَبَّ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ سَبَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ ، أَوْ شَيْءٍ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ مُسْلِمٍ مِنْ عُرْضِ
النَّاسِ : فَقَدْ فَارَقَ الصَّغَارَ ، وَنَكَثَ بِذَلِكَ عَهْدَهُ ، وَنَقَضَ
ذِمَّتَهُ ، فَحُلِّ دَمُهُ وَسَبَّيْهُ وَمَالُهُ .) ١١/٤١٧ م ٢٣٠٨

سَبَاق

١ - اسْتَحْبَابُهُ بِالْغُلْفِ وَالْخَافِرِ وَآلَةِ الْحَرْبِ .

(الْمَابِقَةُ بِالْحَيْلِ وَالْبَغَالِ وَالْخَيْرِ وَعَلَى الْأَقْدَامِ : حَسَنٌ ، =

سباق = والمنافسة بالرمح والتبلي والسيوف حسن .)

٩٧١ م ٣٥٣/٧

٢ - المال المعطى فيه لقائزين .

(السبق : هو أن يخرج الأمير أو غيره مالا يجعله لمن سبق في أحد وجوه السباق المشروعة ، فهذا حسن ، أو يخرج أحد المتسابقين مالا فيقول لصاحبه : إن سبقني فهو لك ، وإن لم يسبقك فلا شيء لك علي ولا شيء لي عليك ، فهذا حسن .

ولا يجوز إعطاء مال في سبق غير الحافر والخف والتصل . فإن أراد أن يخرج كل واحد منها مالا يكون للسابق منها : لم يجل ذلك أصلاً إلا في الخيل فقط ، ثم لا يجوز ذلك في الخيل أيضاً إلا بأن يدخلها معها فارساً على فرس يمكن أن يسبقها ويمكن أن لا يسبقها ولا يخرج هذا الفارس مالا أصلاً ، فأية المخرجين للمال سبق أمسك ماله نفسه وأخذ ما أخرج صاحبه حلالاً ، وإن سبقها الفارس الذي أدخلها ، وهو يسمى المخلل ، أخذ المالين جميعاً ، فإن سبق فلا شيء عليه . وما عدا هذا فمحرّم وأكل مال بالباطل .) ٩٧٢ م ٣٥٤/٧

٣ - اشتراط إطعام الحاضرين على السابق .

(لا يجوز أن يشترط على السابق إطعام من حضر .)

٩٧٢ م ٣٥٤/٧

سَبِي -- سَجَن

ر : أسير ١ - فداؤه .

سَبِي

١ - حكم إيقاع مجرود التهمة .

سَجَن

المتهم إما أن يكون متبهاً لم يصح قبلك شيء ، أو يكون قد صح قبلك شيء من الشر ، فإن كان متبهاً بقتل أو زنى أو سرقة أو شرب أو غير ذلك : فلا يحل سجنه ؛ لأن الله تعالى يقول : « انت اظن لا يغني من الحق شيئا » . (١٣١/١١ م

٢١٦٨ م

٢ - الامتحان به .

(لا يجوز الامتحان في الحدود وغيرها بالضرب أو السجن

أو التهديد .) (١٤١/١١ م ٢١٧٣

٣ - إيقاعه على المسك القاطع والضارب والفاقء .

(من أمك آخر حتى فُتئت عينه أو قُطع عضوه أو ضرب ، الحكم فيه : أن يُقتص من الفاقء والكاسر والقاطع والضارب بما فعل ، ويُعزَّر المسك ويسجن ، على ما يراه الحاكم .) (٤٢٧/١٠ م ٢٠٢٩

٤ - إيقاعه على المسك القاتل وما في حكمه .

(هل على المسك القتل قود أم لا ؟ وكذلك الواقف والناظر والربيعة والمصوب والبدال والمتبع والباغي ؟
المسك ليس قاتلاً ، لكنه حبس إنساناً حتى مات ، =

سجين = فواجب أن يفعل به مثل ما فعل ، فيسلك مجوساً حتى يموت . (١٠ / ٥١١ م ٢٠٩٠)

٥ - متى يجب بالقتل .

ر : قصاص ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

٦ - سجين المدن .

(من ثبت للناس عليه حقوق ، من مال أو مما يوجب غرم مال ، بيينة عدل أو بإقراره منه صحيح : بيع عليه كل ما يوجد له ، وأنصف القرماء ، ولا يحل أن يُسجن أصلاً ، إلا أن يوجد له من نوع ما عليه فيُنصف الناس منه بغير بيع ، فسجنه مع القدرة على إنصاف غرمائه : ظلم له ولمم معاً ، وحكم بما لم يوجبه الله تعالى قط ولا رسوله ، وما كان لرسول الله ﷺ سجن قط .

فإن لم يوجد له مال ، فإن كانت الحقوق من بيع أو قرض : ألزم القرم وسجن حتى يُثبت العدم ، ولا يُمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك ، ولا يُمنع خصمه من لزومه والمشي معه أو وكيله ، فإن أثبت عدمه سُرح بعد أن يحلف : ما له مال باطن ، ومنع خصمه من لزومه ، وأُجر لخصومه ، ومتى ظهر له مال : أنصف منه .

فإن كانت الحقوق من نفقات أو صدق أو ضمان أو جناية : فالقول قوله مع يمينه في أنه عديم ، ولا سبيل إليه حتى يُثبت =

سجن = خصه أن له مالاً ، لكن يؤاجر كما قدمنا . وإن صح أن له مالا غيبه : أذنب وضرب حتى يحضره أو يموت . (١٦٩/٨ م ١٢٧٥ و ١٧٢/٨ م ١٢٧٦)

٧ - السجن بمكة .

(لا يجز أن يسجن أحد في حرم مكة .) ٢٦٢/٧ م ٨٩٨

٨ - حكم إيقاعه في الحرم .

ر : مكة ١٧ - القصاص وإقامة الحد والسجن ودفع الأذى فيها .

٩ - صلاة الجمعة فيه .

(يبطل المسجونون الجمعة ركعتين في جماعة ، بخطبة ، كسائر الناس .) ٤٩/٥ م ٥٢٣

١٠ - طلاق المسجون ليقتل .

(طلاق الموقوف للقتل : صحيح .) ٢١٨/١٠ م ١٩٧٦

سجود ر : سجود التلاوة ، سجود السهو ، سجود الشكر .

١ - الإكراه عليه لغير الله تعالى .

(من أكره على السجود لو تنبر أو لهيب أو لإنسان وخشي الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم =

سجود سجود التلاوة

سجود = غيره إن لم يفعل : فليسجد لله تعالى قبلة الصليب ، ولا يبالي
الى القبلة يسجد أو الى غيرها . (١٧٦/٤ م ٤٧٤ و ٣٣٥/٨ م
١٤٠٧ م

سجود التلاوة

١ حكمه .

(ليس السجود فرضاً ، لكنه فضل .) (١٠٥/٥ م ٥٥٦

٢ - مواضعه من القرآن .

(في القرآن أربع عشرة سجدة ، أولها في آخر ختمه
سورة الأعراف ، ثم في الرعد ، ثم في النمل ، ثم في سبحان ،
ثم في كهيعص ، ثم في الحج في الأولى ؛ وليس قرب آخرها
سجدة ، ثم في الفرقان ، ثم في النمل ، ثم ألم تنزيل ، ثم في ص ،
ثم في حم فصلت ، ثم في النجم في آخرها ، ثم في اذا السماء
انشقت ، عند قوله تعالى : ولا يسجدون ، ثم في اقرأ في آخرها .)

(١٠٥/٥ م ٥٥٦

٣ - الطهارة له .

(سجود القرآن : جائز بوضوء وبغير وضوء ، على طهارة

غير طهارة .) (٧٧/١ م ١١٦ و ١٠٦/٥ م ٥٥٦

٤ - شرط القبلة فيه .

('يسجد لسجود التلاوة الى القبلة والى غير القبلة .)

(١٠٦/٥ م ٥٥٦

سجود التلاوة

٥ - أدائه في كل الأوقات ، وفي أثناء الصلاة .

(سجدة القرآن 'يسجد لها في الصلاة الفريضة والتطوع ،
وفي غير الصلاة في كل وقت ، وعند طلوع الشمس وغروبها
واستوائها .) ١٠٦/٥ م ٥٥٦

سجود السهو

١ - صفته .

(الأفضل أن يعكبر لكل سجدة من سجدي السهو ،
ويتشهد بعدهما ويسلم منها ، فإن اقتصر على السجدين دون
شيء من ذلك : أجزاء .) ١٦٩/٤ م ٤٧٢

٢ - موجباته .

(كل عمل يعمله المرء في صلاته سهواً وكان ذلك العمل ،
لو تعمده ذاكرًا بطلت صلاته : فإنه يلزمه في السهو سجدة
السهو . فكل عمل يعمله المرء في صلاته سهواً ، من كلام أو إنشاء
شعر ، أو مشي أو اضطجاع ، أو استدبار القبلة ، أو عمل
أي عمل كان ، أو أكل أو شرب ، أو زيادة ركعة أو تسليم
ركعات ، أو خروج إلى تطوع كثر ذلك أو قل ، أو تسليم
قبل تمامها : فإنه يتم ما ترك فقط ، ثم يسجد سجدة السهو ، إلا
انتقاض الوضوء فإنه تبطل به الصلاة . والسجود في صلاة التطوع
واجب كما هو في صلاة الفرض ولا فرق .) ١٥٩/٤ م ٤٦٧
و ١٦٣/٤ م ٤٦٨ و ١٧١/٤ م ٤٧٣

سجود السهو

٣ - موضعه من أعمال الصلاة .

(سجود السهو كله : بعد السلام إلا في موضعين فإن الساهي فيها بخير بين أن يسجد سجدة في السهو بعد السلام وإن شاء قبل السلام .

أحدهما : من سها فقام من ركعتين ولم يجلس ويتشهد ، فهذا إذا استوى قائماً فلا يحل له الرجوع إلى الجلوس ، فإن رجع وهو عالم بأن ذلك لا يجوز ذكر ذلك : بطلت صلاته ، فإن فعل ذلك ساهياً لم تبطل صلاته ، وهو سهو يوجب السجود ، فإن شاء سجد السهو ثم سلم وإن شاء سلم ثم سجد .

والثاني : أن لا يدري ، في كل صلاة تكون ركعتين ، أصلي ركعة أو ركعتين؟ وفي كل صلاة تكون ثلاثاً ، أصلي ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً؟ وفي كل صلاة تكون أربعاً ، أصلي أربعاً أم أقل؟ فيبني على الأقل ويصلي أبداً حتى يكون على يقين من أنه قد أتم ركعات صلاته وشك في الزيادة ، وإن أيقن في خلال ذلك أنه كان قد أتم : جلس من حينه وتشهد وسلم ولا بد ، ثم سجد للسهو ، وإن ذكر بعد أن سلم وسجد أنه زاد بقينا فلا شيء عليه وصلاته تامة . (١٧٠/٤ م ٤٧٣

٤ - متابعة الإمام به .

(إذا سها الإمام فسجد للسهو ، ففرض على المؤقتين أن يسجدوا معه ، إلا من فاتته معه ركعة فصاعداً فإنه يقوم إلى قضاء ما عليه ، فإذا ما أتمه سجد هو للسهو ، إلا أن يكون =

سجود السهو

= الإمام سجد للسهو قبل السلام ففرض على المأموم أن يسجد معه وإن كان بقي عليه قضاء ما فاته ، ثم لا يعيد سجودهما إذا سلم . (٤ / ١٦٦ م ٤٦٩

٥ - سجود المأموم له .

(إذا سها المأموم ولم يسه الإمام ، ففرض على المأموم أن يسجد للسهو ، كما كان يسجد لو كان منفرداً أو إماماً ولا فرق .) (٤ / ١٦٧ م ٤٧٠

٦ - أدائه بلا طهارة .

(من سجد سجدتي السهو على غير طهارة : أجزأ عنه ، ونكره ذلك .) (٤ / ١٦٧ م ٤٧١

سجود الشكر

١ - حكمه .

(سجود الشكر : حسن ، إذا وردت له تعالى على المرة نعمة فيستحب له السجود .) (٥ / ١١٢ م ٥٥٧

إسحاق ١ - حكمه .

(سجد الشكر فيه التميز فقط .) (١١ / ٣٧٣ م ٣٢٩٥ و ١١ / ٣٩٠ م ٣٣٠٣

١ - حقيقته وحكمه . سحر

(السحر : حيلٌ وتخييل ، لا يُجِلُّ طبيعةً أصلاً ، ولو
أحال الساحر طبيعةً لكان لا فرق بينه وبين النبي ، وهذا كفرٌ
من أجازوه .) ٣٦/١ م ٦٨

سحور رَ : صوم .

سرَف رَ : لمراف .

١ - تعريفها واشتراط الحِرْز فيها . سرقة

(السرقة هي الاختفاء بأخذ شيء ليس له ، وإمّنه لا مدخل
للحِرْز فيها اقتضاه الامم ، فاشتراط الحِرْز في السرقة : باطل
يقين ، ولا شك فيه .) ٣٢٧/١١ م ٢٢٦٣

٢ - كونها من الحدود .

(لم يصف الله تعالى حرماً من العقوبة محدوداً لا يتجاوز
في النفس والاعضاء أو للبشرة إلا في سبعة أشياء ، وهي :
الحاربة ، والردة ، والزنى ، والقذف بالزنى ، والسرقة ،
وجعد العارية ، وتناول الحجر في شرب أو أكل ، فقط .)
١١٨/١١ م ٢١٦٣

٣ . وجوب القطع فيها أول مرة .

(قطع السارق واجبٌ في أول مرة .) ٣٥٠/١١ م ٢٢٨٠

سرة ٤ - قدرها الموجب لقطع .

(لا تقطع اليد إلا في ربع دينار بوزن مكة فضاء ، ولا تقطع في أقل من ذلك من الذهب خاصة . ويجب القطع فيما سوى الذهب : فيما يساوي ثمن جحفة أو ثوس ، قل ذلك أو كثر دون تحديد . وما دون ذلك مما لا قيمة له أصلاً وهو التافه : لا يقطع فيه أصلاً) ٣٥٣/١١ م ٢٢٨١ ، ٢٢٨٢

٥ - إحضار المروق ووقته .

(الواجب : قطع يد السارق ولا بد ، ثم يلزمه إحضار ما مرق ، ليرد إلى صاحبه إن عُرف ، أو ليكون في جميع مصالح المسلمين إن لم يُعرف صاحبه ، فإن عدم الشيء المروق : ضئله .) ٣٢٩/١١ م ٢٢٧٥

٦ - كونها من المسجد .

(الواجب قطع من مرق من مسجد ، بإيا كان مقللاً أو غير مقلق ، أو حصيراً أو قديلاً ، أو شيئاً وضعه صاحبه هنالك ونسيه ، كانت صاحبه معه أو لم يكن ، إذا أخذه لنفسه ، لا ليحفظه على صاحبه .) ٣٢٩/١١ م ٢٢٦٦

٧ - كونها من الختام .

(من مرق من الختام فعليه القطع .) ٣٢٩/١١ م ٢٢٦٥

٨ - الاختلاف في الشهادة عليها .

(الذي ينبغي أن يضبط في الشهادة ويطلب به الشاهد =

= لئاما هو : ما لا تم الشهادة إلا به ، والذي إن نقص لم تكن شهادة ، فهذا هو الذي إن اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة ، لأنها لم تتم .

وأما ما لا معنى لذكره في الشهادة وتم الشهادة مع السكوت عنه فلا ينبغي أن يلتفت إليه ، وسواء اختلف الشهود فيه أو لم يختلفوا ، سواء ذكروه أو لم يذكروه ، واختلافهم فيه كاختلافهم في قصة أخرى ليست من الشهادة .

فلما وجب هذا : كان ذكر اللون في الشهادة لا معنى له ، وكانت أيضاً ذكر الوقت في الشهادة في الزنى وفي السرقة وفي القذف وفي الحمر لا معنى له ، وكان أيضاً ذكر المكان في كل ذلك لا معنى له . (١١ / ٣٤١ م ٢٢٧٦)

٩ - حكم المضطر إليها .

(من سرق من جهد أصابه ، فإن أخذ مقدار ما يُغيب به نفسه : فلا شيء عليه ، ولئما أخذ حقه ، فإن لم يجد الا شيئاً واحداً ففيه فضل كثير ، كتوب واحد أو لؤاؤة أو بغير أو نحو ذلك ، فأخذه كذلك : فلا شيء عليه أيضاً ، لأنه يردُّ فضله لمن فضل عنه .

فلو قدّر على مقدار قوته يبلغه الى مكان المعاش ، فأخذ أكثر من ذلك وهو ممكن لا يأخذه : فعليه القطع وفرض على الإنسان : أخذ ما اضطرَّ إليه في معاشه ، فإن لم يفعل فهو قاتل نفسه . (١١ / ٣٤٣ م ٢٢٧٧)

سرقه ١٠ - صفة قطع اليد فيها .

(الواجبُ إن سرق العبدُ : أن يُقطعَ أُنامله فقط ، وإن سرق الحرُّ : تُقطعَ يده من الكوع وهو المفصل . وأما في المحاربة فتقطع يدُ الحر من المفصل ، ووجهه من المفصل ، وتقطع من العبد أُنامله من اليد ونصف قدمه من الساق .) ٣٥٧/١١ م ٢٢٨٤

١١ - الواجب قطعُه من السارق عند تكويرها .

(إذا سرق الرجل أو المرأة : يُقطع من كل واحد منهما يدٌ واحدة ، فإن سرق في الثالثة : تُعزَّر وتُقيف - أي أخذ - ومنع الناسُ ضرره حتى يصلح حاله . ولا يجوز قطع رجلٍ أصلاً .) ٣٥٤/١١ م ٢٢٨٣

١٢ - تحقق حكمها في مال كل من الزوجين .

(القُطْع على كل واحد من الزوجين إذا سرقا من مال صاحبه ، ما لم يُبيح له أخذه ، كالأجنبي ولا فرق إذا سرق ما لم يُبيح . وهو مُحْتَسِنٌ إن أخذ ما أُبيح له أخذه من حرز أو من غير حرز .) ٣٥٠/١١ م ٢٢٧٩

١٣ - تحقق حكمها في مال كل ذي رحم محرمه .

(القُطْع واجب على الأب والأم إذا سرقا من مال ابنهما ما لا حاجة بهما إليه ، وكذلك إذا سرق الابن من مال أبيه . وكذلك كل ذي رحم محرمه أو غير محرمه إذا سرق من =

سرقه = مال ذي رحمه أو من غير ذي رحمه ، ما لم يُبَّعْ له أخذه .

٢٢٧٨ م ٣٤٣/١١ و ٢٢٧٩ م ٣٥٠/١١

١٤ - تحقق حكمها في النباش .

(النباش : سارقٌ ، وقطع يده واجبٌ ؛ لأنه أخذ شيئاً لم يُبَّعْ الله تعالى له أخوه ، فيأخذه مملوكاً له مستخفياً به .)

٢٢٦٧ م ٣٢٩/١١

١٥ - حكم مناشدة السارق ودفعه بالقتل .

(من أراد أخذ مال إنسان ظملاً من لص أو غيره ، فإت تبرأ له طردّه منه ومنعه : فلا يحل له قتله ، فإن قتله حينئذٍ فمليه القود . وإن توقع أكل توقع أن يعاجله اللص : فليقتله ، ولا شيء عليه ؛ لأنه مدافع عن نفسه .)

وإن كان على المظلوم مهمة فالمناشدة : فعلٌ حسنٌ ، فإن لم يكن في الأمر مهمة ففرض على المظلوم أن يبادر ما يمكنه به الدفاع عن نفسه ، وإن كان في ذلك إلتلاف نفس اللص .)

٢٢٥٨ م ٣١٤/١١ و ٢١١٣ م ١٣/١١

١٦ - قطع الجاحد إمارية .

('تقطع يد' المستعير الجاحد : كما تقطع يد السارق سواء بسواء ، من الذهب في ربيع دينار لا في أقل ، وفي غير الذهب في كل ما له قيمة 'قلت' أو كثرت ، وتقطع المرأة كالرجل .)

٢٢٨٥ م ٣٦٢/١١

سرقه ١٧ - حكم وقومها على المصحف .

(القطع واجب في سورة المصحف ، كانت عليه حليه أو لم تكن .) ٣٣٧/١١ م ٢٢٧٣

١٨ - حكم وقومها على الطور .

(من مرق حراً صغيراً أو كبيراً فعليه القطع .) ٣٣٦/١١ م ٢٢٧٢

١٩ - حكمها في الثمر والزرع والطعام والماشية .

(القطع واجب في كل ثمر وفي كل كثر ، معلقاً كان في شجرة أو مجدوداً ، أو في جرين أو في غيره ، إذا أخذه سارقاً له مستخفياً بأخذه غير مضطر إليه وبغير حق له ، فإن القطع في كل طعام كان مما يفسد أو لا يفسد ؛ إذا أخذه على وجه السرقة غير مشهور بأخذه ، ولا حاجة إليه ، ولا عن حق أو يجب له أخذه .

وكذلك حكم الزرع سواء أخذ من فدانته أو هو بأندره . وأما الماشية فالقطع فيها أيضاً كذلك ، إلا أن تكون ضالة يأخذها معلقاً فيكون محسناً : حيث أبيع له أخذها ، وعاصياً لا سارقاً : حيث لم يبيع له أخذها .) ٣٣٢/١١ م ٢٢٦٨

٢٠ - حكمها من القنية وكل مال مشترك .

(من مرق من شيء له فيه نصيب ، من بيت المال أو المقيم أو غير ذلك ، فإن كان نصيبه مجدوداً معروفاً المقدار كالقنية =

= أو ما اشترك فيه ببيع أو ميراث أو غير ذلك ، فإن أخذ زائداً على نصيبه بما يجب في مثله القطع : 'قطع ولا بد ، فإن سرق أهل' : فلا قطع عليه ، إلا أن يكون 'منع حقه في ذلك أو احتاج اليه ، فلم يصل الى أخذ حقه ، إلا بما فعل ، ولا قدّر على أخذ حقه خالصاً : فلا 'يقطع إذا عرف ذلك ، ولما عليه أن 'يرد الزائد' على حقه فقط ؛ لأنه مضطر الى أخذ ما أخذ . (١١ / ٣٢٨ م ٣٢٦٤)

٢١ - حكم وقوعها على الصليب والوثن وآنية الذهب والفضة .
(وجب القطع على سارق الصليب ؛ لأنه سرق جوهراً لا يحل له أخذه ، وكذلك سارق الوثن ؛ لأنه لم يسرق الصورة وإنما سرق الجسم الحلال 'تملكه' . ولا فرق بينه وبين من سرق إناه ذهب أو فضة وإن 'نهي عن اتخاذه ، كما صح النهي عن اتخاذه الصليب والوثن ولا فرق . وإنما الواجب في الآنية المذكورة والصلبان والأوثان : الكسر فقط ، فإن كان الصليب والوثن من حبر لا قيمة له أصلاً بعد الكسر : فلا قطع فيه أصلاً .)
١١ / ٣٣٨ م ٢٢٧٤

٢٢ - حكم وقوعها على الصيد .
(القطع واجب على من سرق صيداً 'تملكه' ، كما هو واجب في سائر الأموال .) (١١ / ٣٣٤ م ٢٢٧٠)

٢٣ - حكم وقوعها على الطيور .
(من سرق طيراً : وجب فيه القطع ؛ لأنه مال من =

سرة = الا.وال ، دجاجاً كان أو حماماً أو غيرهما . (٣٣٢/١١ م ٢٢٦٩)

٢٤ - حكم وقوعها على الحر والخنزير .

(من سرق خمرأ لمسلم أو لديمير فلا شيء عليه ؛ والواجب هرقها على كل حال ، مسلم أو كافر . وكذلك من سرق خنزيراً لأن الواجب قتل الخنزير . وكلاهما ليس بمال ، لا يحل تناولها ولا بيعها ولا فلكهما ، لا لمسلم ولا لكافر .) (٣٣٤/١١ م ٢٢٧١)

٢٥ - حكم وقوعها على الميتة .

(من سرق ميتة فإن فيها القطع ؛ لأن جلد لها باق على ملك صاحبها يدبقه فينتفع به ويبيعه .) (٣٣٤/١١ م ٢٢٧١)

٢٦ - حكم قارض الدراهم والدنانير .

(لا يقع على قارض الدراهم والدنانير اسم سارق ولا مستعير ، فلا يقطع معنى هذا : أنه كانت الدراهم يتعامل بها عدداً دون وزن ، فكانت من عليه دراهم أو دنانير يقرض بالجلتكم من تدويرها ، ثم يعطيها عدداً ويستفضل الذي قطع من ذلك .) (٣٦٤/١١ م ٢٢٨٦)

٢٧ - حكم صلاة الحامل للسروق .

(من صلى وهو يحمل شيئاً مسروقاً : بطلت صلاته .) (٧١/٤ م ٤٢٥)

سعي ر : حج .

سفر ر : مسافر .

١ - ابتداءه يوم الخميس .

(يستحب الخروج للسفر يوم الخميس .) ٣٥١/٧ م ٩٦٥

٢ - أدب القدوم منه .

(من قدم من سفر نهاراً : فلا يدخل إلا ليلاً ، ومن قدم ليلاً فلا يدخل إلا نهاراً ، إلا لعذر .) ٣٥١/٧ م ٩٦٦
و ٧٢/١٠ م ١٩٠٨

٣ - تحديد الإقامة والسفر .

(إن سافر المرء في جهاد أو حج أو مرة أو غير ذلك من الأسفار ، سفر الطاعة أو المعصية وما ليس طاعة ولا معصية ، فأقام في مكان واحد عشرين يوماً بلياليها فأقل : قصر ولا بد ، نوى إقامتها أو لم ينو . وإن أقام أكثر : أتم ولو في صلاة واحدة ، فإن ورد على ضيقة له أو ماشية أو دار فنزل هنالك : أتم ، فإذا رحل ميلاً فصاعداً : قصر .) ٢٢/٥ م ٥١٥

٤ - أثر الإغناء فيه .

(لا يبطّل الإغناء السفر ولا الإقامة .) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

٥ - حله المبيح للتيمم .

(يتيمم المسافر الذي لا يجد الماء الذي يقدر على الوضوء به =

سفر

= أو الفصل به ، سواء كان السفر قريباً أو بعيداً ، سفر طاعة كان أو سفر معصية أو مباحاً . والسفر الذي يقيم فيه هو : الذي يسمى عند العرب سفرأ ، سواء كان مما تقصر فيه الصلاة أو مما لا تقصر فيه الصلاة ، وما كان دون ذلك مما لا يقع عليه اسم السفر من العبور عن المنازل فهو في حكم الحاضر . (١١٦/٢ م ٢٢٤ ، ٢٢٥ و ١١٩/٢ م ٢٢٨)

٦ - مسافته الموجبة لتقصير .

(من خرج عن بيوت مدينته أو قريته أو موضع سكناه ، فمشى ميلاً فصاعداً : صلى ركعتين ولا بد إذا بلغ الميل ، فإن مشى أقل من ميل : صلى أربعاً ، سواء سافر في بر أو بحر أو نهر .) (٢/٥ م ٥١٣ و ٢٢/٥ م ٥١٤ و ٢٤٣/٦ م ٢٦٢)

٧ - قصر الصلاة فيه .

(صلاة الصبح ركعتان في السفر والحضر أبداً ، وفي الخوف كذلك . وصلاة المغرب ثلاث ركعات في الحضر والسفر والخوف أبداً . ولا يختلف عدد الركعات إلا في الظهر والعصر والعشاء ، فإنها أربع ركعات في الحضر للصحيح والمريض ، وركعتان في السفر ، وفي الخوف ركعة .

وصكون الصلوات المذكورة في السفر ركعتين : فرض ، سواء كان سفر طاعة أو معصية أو لا طاعة ولا معصية ، أمناً كان أو خوفاً فمن أتتها أربعاً عامداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز بطائعه ، وإن كان ساهياً : سجد للسهو بعد السلام =

== فقط. وأما قصر كل صلاة من الصلوات المذكورة إلى ركعة
في الخوف في السفر فمباح، من صلاها ركعتين فصحت ومن
صلاها ركعة فصحت. (٢٦٤/١ م ٥١١، ٥١٢)

٨ - جمع الصلاة فيه .

(إن زالت الشمس للمسافر وهو نازل أو غربت له الشمس
وهو نازل ، فإنه يصلي كل صلاة لوقتها ولا بد ، فإن زالت له
الشمس وهو ماشٍ فله أن يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر ثم
يجمع الظهر والعصر ، وإن غابت له الشمس وهو ماشٍ فله أن
يؤخر المغرب إلى أول وقت العتمة ثم يجمع بين المغرب والعتمة .
وأما بعرفة يوم عرفة خاصة ، فإنه يصلي الظهر في وقتها ثم
يصلي العصر إذا سلم من الظهر في وقت الظهر . وأما بزلفة ليلة
يوم النحر خاصة فإنه لا يصلي المغرب إلا بزلفة أي وقت جاءها ،
فإن جاءها في وقت العتمة صلاها ثم صلى العتمة .) (١٦٥/٣ م ٣٣٥)

٩ - قضاء الصلاة فيه .

(من ذكر وهو في سفر صلاة نسيها أو قام عنها في إقامته :
صلاها ركعتين ولا بد ، فإن ذكر في الحضر صلاة نسيها في
سفر : صلاها أربعاً ولا بد .) (٣٠/٥ م ٥١٧)

١٠ - وجوب الجمعة فيه .

(تجب صلاة الجمعة على المسافر ، ويصح أن يكون إماماً
فيها راتباً وغير راتب .) (٤٩/٥ م ٥٢٣)

١١ - صلاة العيد فيه .

(المافر' يعلي العيد كالخاضر .) ٨٦/٥ م ٥٤٤

١٢ - صلاة الكسوف فيه .

(يعلي صلاة الكسوف : النساء والمنفرد والمافرون ،

كثيرم .) ١٠٥/٥ م ٥٥٥

١٣ - أحكام الصوم فيه .

(من سافر في رمضان سفر طاعة أو معصية أو لا طاعة ولا معصية : ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً أو بلغه أو إزاده ، وقد بطل صومه حينئذ لا قبل ذلك ، ويقضي بعد ذلك في أيام آخر ، وله أن يصومه تطوعاً ، أو عن واجب لزمه ، أو قضاء عن رمضان خال لزمه ، وإن وافق فيه يوم نذره صامه لنذره . وليس المافر إلا المنتقل لا المقيم ، فلا يفطر إلا من انتقل ، بخلاف من لم ينتقل . ومن كان مقيماً صائماً فحدث له سفر فإنه إذا برز عن موضعه فقد سافر فقد بطل صومه وعليه قضاؤه .)

٢٤٣/٦ م ٧٦٢ و ٢٥٩/٦ م ٧٦٣

١٤ - الإفراف بين الزوجات له .

(لا يجوز للزوج أن يخص امرأة من نساؤه بأن تسافر معه

إلا بقربة .) ٦٣/١٠ م ١٨٩٩

١٥ - اشتراط الرهن فيما يجري فيه من بيع أو سلم أو قرض .

(لا يجوز اشتراط الرهن إلا في البيع إلى أجل مسمى في =

= السفر أو في السكّر إلى أجل مسمى في السفر خاصة ، أو في القرض إلى أجل مسمى في السفر خاصة ؛ مع عدم الكاتب في كلا الوجهين .) ١٢٠٨ م ٨٧/٨

١ . حد الإسكار .

(حد الإسكار الذي يحرم به الشراب وينقل به من التحليل إلى التحريم هو : أن يبدأ فيه الفلّيان ولوجبابة واحدة فأكثر ، وتولد من شربه والإكثار منه على المرة في الغلب أن يدخل الفساد في تمييزه ويخلط في كلامه بما يعقل وبما لا يعقل ، ولا يجري كلامه على نظام كلام أهل التمييز .

فإذا بلغ المرة من الناس من الإكثار من الشراب إلى هذه الحال ، فذلك الشراب : حرم مسكر : سكر منه كل من شربه سواء ، أسكر أو لم يسكر ، طبخ أو لم يطبخ ، ذهب بالطحخ أكثره أو لم يذهب ، وذلك المرة : سكران .

وإذا بطلت هذه الصفة من الشراب بعد أن كانت فيه موجودة فصار لا يسكر أحد من الناس من الإكثار منه ، فهو حلال ، خل لا خمر .) ١٠٩٨ م ٤٧٨/٧ و ١٠٩٩ م ٥٠٦/٧ و ١٩٦٨ م ٢٠٨/١٠

٢ - تحقق المؤاخفة على تناول المسكر لا على السكر .

(ليس السكر معصية ، إنما المعصية شرب ما يسكر ، سواء أسكر أو لم يسكر ولا خلاف في أن من قتح فيه أو أمسكت يده وجسده وصّب الخمر في حقه حتى سكر أنه ليس عاصياً =

سكر

سكر = بسكره ، لأنه لم يشرب ما يُسكره باختياره ، والسكر ليس هو فعله إنما هو فعل الله تعالى فيه ، ولما ينهى المرء عن فعله ، فالحد : على شرب المسكر ، سكير أو لم يسكر .
٢٢٨/٦ م ٧٥٤ و ٣٧٣/١١ م ٢٢٩٥

٣ - حرمه للتبليغ إذا أسكر الكثير .

(كل شيء أسكر كثيره أحدًا من الناس ، فالتبليغ منه فما فوقها إلى أكثر المقادير : خمر ، حرامٌ ملكه ويبيعه وشربه واستعماله على كل أحد . وعصير العنب ، ونبذ التين ، وشراب القمح والسيكران ، وعصير كل ما سواها وتبيعه وشربه ، طبخ كل ذلك أو لم يطبخ ، ذهب أكثره أو أقله : سواء في كل ما ذكرنا ، ولا فرق .) ٤٧٨/٧ م ١٠٩٨ و ٥٠٦/٦ م ١٠٩٩

٤ - سقوط الخطاب به مع ثبوت الحد .

(السكران غير مخاطب في حال ذهاب عقله ، وهو غير مؤاخذ بشيء أصلاً ، إلا حد الحر .) ٤٥٧/٧ م ١٠٦٠ و ٢٢٤٢ م ٢٩٣/١١

٥ - أثره في الوضوء .

(ذهاب العقل بالسكر من أي شيء سكر : لا يوجب الوضوء .) ٢٢١/١ م ١٥٧

سكر

سكر

٦ - حكم الصلاة تنوت به .

(من سكر حتى خرج وقت الصلاة ، ففرض عليه أن
يصلها أبداً .) ٢٣٤/٢ م ٢٧٨

٧ - أثر امتداده من الغروب إلى الغروب في رمضان .

(من سكر قبل غروب الشمس في رمضان ، فلم يُنق ولا
صحا ولا اتبه ليلته كَلَّتْها والغد كَلَّتْه إلى بعد غروب الشمس :
لا يجب عليه القضاء أصلاً .) ٢٢٨/٦ م ٧٥٤

٨ - أثر مدونه بعد نية الصوم في الليل .

(من شرب حتى سكر في ليلة رمضان ، وكان توّى الصوم ،
فصحا بعد صدر من النهار أقلّه أو أكثره أو بعد غروب الشمس
فصومه تام .) ٢٢٨/٦ م ٧٥٤

٩ - عين السكران .

(لا عين لسكران .) ٤٩/٨ م ١١٤٠

١٠ - ذبيحة السكران .

(من ذبح وهو سكران : لم يحلّ أكله ، فإن ذكّى
بعد الصحر : حلّ أكله .) ٤٥٧/٧ م ١٠٦٠

١١ - بيع السكران

(لا يجوز بيع من لا يعقل ، لسكره . ولا يلزمه)
١٩/٩ م ١٥٢٢

سكر - سلف - سلم

سكر ١٢ - طلاق السكران .

(طلاق السكران : غير لازم .) ٢٠٨/١٠ م ١٩٦٨

١٣ - عتق السكران .

(لا يجوز عتق من لا يعقل ، السكر أو غيره .) ٢٠٥/٩ م

١٦٦٩ م

١٤ - قذف السكران غيره .

(من قذّف وهو مكران : فلا شيء عليه .) ٢٩٣/١١ م

٢٢٤٢ م

١٥ - جنابة السكران في المال والنفس .

(لا قنود ولا ضمان ولا دية على مكران فبا أصاب في

سكره المخرج له عن عقله ، وهو البهيمه سواء .) ٣٤٤/١٠ م

٢٠٢٠ م

١٦ - الرضاع من السكرى .

(إن ارتضع صغير أو كبير من لبن سكرى خمس

رضعات ، فإنت التحريم يقع به ؛ لأنه رضاع صحيح .)

١٨٦٧ م ٩/١٠

سلف ر : سلم .

سلم ١ - تمّيزه عن البيع .

(التّميز ليس بيعاً ، واسمه : التلف أو التّسليف أو

= السَلَم . والبيع يجوز بالدنانير والدراهم حالا وفي الذمة الى غير أجل مسمى والى الميسرة ، والسلم لا يجوز الا الا أجل مسمى ولا بد .

والبيع يجوز في كل متلك لم يأت النص بالنهي عن بيعه ، ولا يجوز السلم الا في مكيل أو موزون فقط ؛ ولا يجوز في حيوان ولا مزروع ولا معدود ولا في شيء غير ما ذكرنا .

والبيع لا يجوز فيما ليس عندك ، والسلم يجوز فيما ليس عندك . والبيع لا يجوز البتة الا في شيء بعينه ، ولا يجوز السلم في شيء بعينه أصلاً . (١٠٥/٩ م ١٦١٢)

٢ - انواع الجائز منه .

(السَلَم جائز في الدنانير والدراهم إذا سلم فيها عرضاً . ومن السلم الجائز : أن يُسَلَم الحيوان الذي يجوز تملكه وتقليكه وان لم يجز بيعه ، او جاز بيعه في لحم من صنفه لئ كان يحل أكل لحمه ، أو في لحم من غير صنفه ، كفسليم عبد أو أمة أو كلب أو سنور أو كبش أو تيس أو غير ذلك ، كله في لحم كبش أو لحم ثور أو لحم تيس أو غير ذلك ؛ لأنه كالمه سلف في وزن معلوم الى أجل معلوم . ولا يجوز السلم في الحيوانات أصلاً ؛ لأنه ليس بكال ولا يوزن .

وجائز أن يُسَلَم البُرُّ في دقيق البر ، ودقيق البر في البر ، متفاضلاً وكيف أحبا . وكذلك الزيت في الزيتون ، والزيتون في الزيت ، والابن في اللبن ، وكل شيء . =

= حاشا الذهب في الفضة ، أو الفضة في الذهب فلا يحل ، أو التمر والشعير والبر والملح ، فلا يحل أن يُسلف صنف منها لا في صنفه ولا في غير صنفه منها خاصة ، وكلها يسلف فيها ليس منها من المكيلات والموزونات .

وحاشا الزرع أي زرع كان ، فلا يجوز تسليفه في القمح أصلاً . وحاشا العنب والزبيب فلا يجوز تسليف أحدهما في الآخر كيلاً ، ويجوز تسليف كل واحد منها في الآخر وزناً .

فلا يجوز السلم إلا في مكيل أو موزون فقط ، ولا يجوز إلا إلى أجل مسمى ولا بد ، ويجوز فيها ليس عندك ، ولا يجوز في شيء بعينه أصلاً . والسألم جائز فيها لا يوجد حين عقد السلم وفيها يوجد ، وإلى من ليس عنده منه شيء وإلى من عنده ، ولا يجوز السلم فيها لا يوجد حين حلول أجله . (٤٦٥/٨ م ١٤٧٦ و ٤٩٤/٨ م ١٤٨٦ و ٥٠١/٨ م ١٤٩١ و ٥١٥/٨ م ١٥٠٧ و ١٠٥/٩ م ١٦١٢ و ١١٠/٩ م ١٦١٨ و ١١٤/٩ م ١٦٢١)

٣ - بيان وصف ما يسلم فيه .

(لا بد من وصف ما يسلم فيه بصفاته الضابطة له .)

١١٣/٩ م ١٦٢٠

٤ - اشتراط دفعه في مكان بعينه .

(لا يجوز أن يشترط في السلم دفعه في مكان بعينه ، فإن

فعلاً فالصفقة كالمها فاسدة .) (١١٠/٩ م ١٦١٦)

سالم ٥ اشتراط الكفيل فيه .

(اشتراط الكفيل في السلم : يفسد به السلم .) ١١٠/٩

م ١٦١٧

٦ - اشتراط الوهن فيه .

(يجوز اشتراط الوهن في السلم الى أجل مسمى ، في السفر خاصة ، مع عدم الكاتب .) ٨٧/٨ م ١٤٠٨ و ١١٠/٩

م ١٦١٧

٧ - عقده وقت صلاة الجمعة .

(لا يحرم عقد السلم وقت صلاة الجمعة .) ٥٤٢ م ٧٩/٥

٨ - تسليم اثنين الى واحد أو الواحد الى اثنين .

(لو أسلم اثنان الى واحد فهو جائز ، والسلم بينهما على قدر حصصهما في الثمن الذي يدفعان . فلو أسلم واحد الى اثنين صفقة واحدة ، فها فيها قبضا سواء ؛ لأنها شريكان فيه وأخذاه ماعاً ، فلا يجوز أن يتفاضلا فيه إلا بأن يتبين عند العقد أن لهذا ثلثه ولهذا ثلثيه ، أو كما يتفقان .) ١١٣/٩ م ١٦١٩

٩ - تسليم صنفين دون بيان مقدار كل .

(من أسلم في صنفين ولم يبين مقدار كل صنف منها ، فهو باطل مفسوخ ، مثل أن يسلم في قنيزين من قمح وشعير ، لا يدري كم يكون قمحاً وكم يكون شعيراً .) ١١٣/٩ م ١٦١٧

سَلَم ١٠ - وجدان عيب بالثمن المقبوض .

(إن وجد بالثمن المقبوض عيباً ، فإن كان اشترط السلامة بطلت الصفقة كلها ، لأن الذي أعطى غير الذي عقد عليه ، فصار عقد سَلَم لم يقبض ثمنه ، فإن كان لم يشترط السلامة فهو مخير بين أن يحبس ما أخذ ولا شيء له غيره ، أو يردّه وتنتقض الصفقة كلها .) ١١٠/٩ م ١٦١٥

١١ - تضييع قبض المسلم فيه أو فواته .

(من سَلَم في شيء فضيّع قبضه أو اشتعل حتى فات وقته وعدم : فصاحب الحق مخير بين أن يصبر حتى يوجد ، وبين أن يأخذ قيمته لو وجد في ذلك الوقت من أي شيء تراضيا عليه) ١١٥/٩ م ١٦٢٢

١٢ - وقوع الربا فيه .

(الربا في السلم لا يجوز ، إلا في ستة أشياء فقط : التمر والقمح والشعير والملح والذهب والفضة .) ٤٦٧/٨ م ١٢٧٩

١٣ - الإقالة فيه .

(لا تجوز الإقالة في السلم) ١١٥/٩ م ١٦٢٣

سنة ١ - كونها مرجعاً عند الاختلاف .

ر : إجماع ٤ - الرجوع إليه .

٢ - المعتمد منها .

ر : إسلام ٢ - مصادره .

أيضاً ١٠ - أصول أحكامه .

سنة ٣ - روايتها عن الواحد الثقة .

(صح " قبول " خبر الواحد الثقة عن مثله مبلغاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ٩٢ م ٥٠/١
٤ - روايتها عن غير الثقة .

(ما لم يروه إلا من لا يوثق بدينه وبحفظه : لا تقوم به ' حجة ' .) ٩٣ م ٥١/١

٥ - روايتها عن مجهول .

(المجهول لا يحل لنا قبول، نذاره ، حتى يصح عندنا فقهه في الدين ، وحفظه لما ضبط من ذلك ، ورواؤه من الفسق .)
٩٣ م ٥١/١

٦ - الموقوف منها وحكمه .

(الموقوف : هو ما لم يبلغ به الى النبي ﷺ . ولا تقوم به ' حجة ' .) ٩٣ م ٥١/١

٧ - المرسل منه وحكمه .

(المرسل : هو ما كان بين أحد رواه أو بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم من لا يعرف . ولا تقوم به ' حجة ' .)
٩٣ م ٥١/١

٨ - حكم ترك صحيحها بقول صحابي أو غيره .

(لا يحل ترك ' ما صح ' عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول صاحب أو غيره ، سواء كان هو راوي الحديث أو لم يكن .) ٩٣ م ٥١/١

سنة

٩ - استفتاء صاحبها .

('يسأل' في معرفة أمور الدين : صاحب الحديث .)

١٠٣ م ٦٦/١ و ١٠٤ م ٦٧/١

سهو ر : سجود السهو .

سواك

١ - استحبابه لطلق الصلوات .

(السواك : مستحب ، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل .)

٢١٨/٢ م ٢٧٠

٢ - وجوبه يوم الجمعة .

، السواك يوم الجمعة : فرض لازم لكل بالغ من الرجال .

والنساء ، المحترّم وغيره : سواء . وهو اليوم لا للصلاة .)

١٧٨ م ٨/٢ و ٥٣٦ م ٧٥/٥

٣ - استياك الصائم .

(لا ينقض الصوم السواك بوطئ به أو يابس .)

٢٠٤/٦ م ٧٥٣

٤ - استياك المهرم .

(استياك المهرم : جائز ، ولا حرج .) ٧٥/٥ م ٥٣٦

٢٤٦/٧ م ٨٩١

مينة ر - ممصة .

بجته موسوعة الفقه الإسلامي

معجم فقه ابن عزم الظاهري

المجلد الثاني

دار الفکر
طباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی اللہ علی محمد وآلہ

قال علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رضي الله عنه

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين والمرسلين وسلم تسليماً
ونسأل الله تعالى أن يصحبنا العصمة من كل خطأ وذل ، ويرفقا للصواب من
كل قول وعمل ، آمين آمين .

حرف السين

١ - الآنية الجائز للشرب فيها وغير الجائز .

(لا يحل الشرب لا لرجل ولا لامرأة في إناءٍ عمل من عظم ابن آدم ، ولا من إناءٍ عمل من عظم خنزير ، ولا في إناءٍ من جلد ميتة قبل أن يُدبغ ، ولا في إناءٍ فضة أو إناءٍ ذهب ، أو إناءٍ أهل الكتاب ، أو إناءٍ مأخوذ بغير حق . ويجوز فيما عدا ذلك .)
٢٢٣/٢ م ٢٧١ و ٥١٤/٧ م ١١٠١

٢ - الشرب من قم السقاء .

(لا يحل الشرب من قم السقاء .) ٥١٩/٧ م ١١٠٦

٣ - الشرب من ثلعة القدح .

(الشرب من ثلعة القدح : مباح .) ٥٢١/٧ م ١١١٠

٤ - الكروع من النهر أو العين أو الساقية .

(الكروع : مباح ، وهو : أن يشرب بفيه من النهر أو العين أو الساقية .) ٥٢١/٧ م ١١٠٩

٥ - إبانة الإناء عن قم الشارب أثناءه .

(يستحب أن يبين الشارب الإناء عن فمه ثلاثاً .) ٥٢٠/٧ م ١١٠٨

٦ - النفخ أثناءه .

(لا يحل النفخ في الشرب ، ويستحب أن يبين الشارب الإناء عن فمه ثلاثاً .) ٥٢٠/٧ م ١١٠٨

٧ - التيامن فيه وتقديم الأكبر .

(من شرب فليناول الأيمن منه فالأيمن ولا بد ، كائناً من كان ، ولا يجوز مساواة غير الأيمن إلا بإذن الأيمن . ومن لم يرد أن يناول أحداً فله ذلك . وإن كان بمحضرة جماعة ، فإن كانوا كلهم أمامه أو خلف ظهره أو عن يساره فليناول الأكبر فالأكبر ولا بد .) ٥٢١/٧ م ١١١١

٨ - شرب القائم .

(لا يجلي الشرب قائماً . وأما الأكل قائماً فباح .)
٥١٩/٧ م ١١٠٧

٩ - شرب الساق .

(ساق القوم : آخرهم شرباً .) ٥٢٢/٧ م ١١١٢

١٠ - شرب لبن الميتة .

(لو مات حيوان مما يجلي أكله لو ذكمتي فعلمب منه لبن .
فاللبن حلال .) ٤١٨/٧ م ١٠١٢

١١ - شرب البول .

(البول نجس من أي حيوان كان ، فرض اجتنابه في الطهارة والصلاة ، ويحرم أكله وشربه إلا لضرورة تداء أو لإكراه أو جوع أو عطش فقط .) ١٦٨/١ م ١٣٧
و ٣٩٨/٧ م ٩٩٣

شرب ١٢ - شرب الخمر للضرورة ، وحدها .

(أكلُ المهرِّمات وشربُها عند الضرورة : حلالٌ ، حاشا لحوم بني آدم وما يقتل مَنْ تناوله ، فلا يحل من ذلك شيء أصلاً ، لا بضرورة ولا بغيرها ، فمن اضطر الى شيء ولم يجد مالاً مسلم أو ذمياً : فله أن يأكل حتى يشبع ويتزود حتى يجد حلالاً .

وحده الضرورة : أن يبقى يوماً وليّة لا يجد فيها ما يأكل أو ما يشرب ، فإن خشي الضعف المؤذي الذي إن تقادى أدّى الى الموت أو قطع به عن طريقه وشغله : حل له الاكل والشرب فيما يدفع به عن نفسه الموت بالجوع والعطش .)

١٤٠٣ م ٢٢٩/٨ و ١٠٢٥ م ٤٢٦/٧

١٣ - ستر الآنية قبل النوم

(فرض على من أراد النوم ليلاً : أن يوكيَ قربةً ، ويحترق آنيته ولو يعود يعرضه عليها ، ويذكر اسم الله تعالى على ما فعل من ذلك .) ١١٠٥ م ٥١٨/٧

شرب ١ - ملكيته .

(لا يملكك شربٌ غيرُ 'مملك' أصلاً ، ولا شربٌ سيل . وتبطل الدُّوَل والقسمُ فيها وإن تقادمت ، إلا أن يكون قومٌ خفروا ساقيةً وبَنَوْها : فلمهم أن يقتسموا ماءها بقدر حصصهم فيها .

شَرْب

= وكل من ملك ماءً في نهرٍ حَفَرَهُ أو ساقيةٍ حَفَرَهَا أو
عينٍ استخرجها أو بئرٍ استنبطها : فهو أحقُّ بقاء كل ذلك مادام
محتاجاً إليه ، ولا يحلُّ له منعُ الفضل ، بل يُجبر على بذله لمن
يحتاج إليه ، ولا يحلُّ له أخذُ عوضٍ عنه لا ببيع ولا غيره .
١٣٥٩ م ٢٤٣/٨ و ١٣٥٢ م ٢٣٩/٨

٢ - كَيْفِيَّةُ مَنْ نَهَرَ غَيْرَ مُتَمَلِّكٍ .

(الشَّرْبُ من نهرٍ غيرِ مُتَمَلِّكٍ ، الحكم : أن السَّقيَّةَ
للأعلى فالأعلى ، لاحقٌ للأسفل حتى يستوفي الأعلى حاجته .
وحقُّ ذلك أن يغطيَّ الماء وجه الأرض حتى لا تشربه ، ويرجع
للجدار أو السياج ، ثم يطفئه ولا يمسه أكثر . سواء كان
الأعلى أحدثَ ملكاً أو إحياءً من الأسفل أو مساوياً له أو
أقدم منه .) ١٣٥٢ م ٢٣٩/٨

٣ - مَنْعُهُ أَوْ أَخْذُ الْعُوضِ عَنْهُ .

(كل من ملك ماءً في نهرٍ حَفَرَهُ أو ساقيةٍ حَفَرَهَا أو عينٍ
استخرجها أو بئرٍ استنبطها : فهو أحقُّ بقاء كل ذلك مادام
محتاجاً إليه ، ولا يحلُّ له منعُ الفضل ، بل يُجبر على بذله لمن
يحتاج إليه ، ولا يحلُّ له أخذُ عوضٍ عنه لا ببيع ولا غيره .
١٣٥٩ م ٢٤٣/٨

شركة

١ - مِثَالُهَا الْبَيْعُ ، وَتَعْوِيفُهَا .

(الشركة : بيعٌ مبتدأ ، لا يجوز في شيء منها ما لا يجوز =

شركة

= في سائراليوع . وهي : نقل ملك المرء ، عيناً ماصح ملكه
لها أو بعض عين ماصح ملكه لها ، الى ملك غيره بشئ
مستى . ١٠ / ٩ م ١٥٠٨

٢ - المباح منها .

(لا تجوز الشركة إلا في أعيان الأموال ، فتجوز في التجارة
بأن يخرج أحدهما مالاً والآخر مالاً مثله من نوعه أو أقل منه
أو أكثر ، فيخلط المالان ولا بد حتى لا يميز أحدهما ماله من
الآخر ، ثم يكون ما ابتاعا بذلك المال : بينهما على قدر حصصها
فيه ، والربح بينهما كذلك ، والحسابة عليها كذلك .)
١٢٩/٨ م ١٢٣٩

٣ - حكم شركة الأبدان .

(لا تجوز الشركة بالأبدان أصلاً ، لا في دلالة ولا في تعليم
ولا في خدمة ولا في عمل يد ولا في شيء من الأشياء ، فإن
وقعت فهي باطل لا تقزم ، ولكل واحد منهم أو منها ما كسب ،
فإن اقتسماه وجب أن يقضى له بأخذه ولا بد .
فإن كان العمل لا ينقسم واستأجرهما صاحبه بأجرة واحدة ،
فالأجرة بينهما على قدر عمل كل واحد ، ككبد ثوب واحد أو
بناء حائط واحد أو خياطة ثوب واحد وما أشبه ذلك . وكذلك
إن نصباً حباله معاً فالصيد بينهما ، أو أرسل جرحين فأخذوا
صيداً واحداً فهو بينهما ، وإلا فلكل واحد ما صاد جاحه .)
١٢٢/٨ م ١٢٣٧ و ١٢٣/٨ م ١٢٣٨

شركة ٤ - مشاركة الذممي .

(مشاركة المسلم الذمي : جائزة ، ولا يحل للذمي من البيع والتصرف إلا ما يحل للمسلم .) ١٢٥/٨ م ١٢٤٣

٥ - اتحاد نوع المال فيها .

(إن أخرج أحد الشريكين ذهباً والآخر فضة أو عرضاً أو ما أشبه ذلك : لم يجز أحلاً ، إلا بأن يبيع أحدهما عرضه أو كلاهما حتى يصير الثمن ذهباً فقط أو فضة فقط ، ثم يخلط الثمن ، أو يبيع أحدهما من الآخر بما أخرج بمقدار ما يريد أن يشاركه به حتى يكون رأس المال بينهما مخلوطاً لا يتبين .) ١٢٥/٨ م ١٢٤٢

٦ - ضرورة خلط المال فيها .

(لا بد من خلط المالين حتى لا يميز أحدُهُما ماله من الآخر ، ثم يكون ما ابتاعه بذلك المال بينهما على قدر حصصها من الربيع والحسرة ، فإن لم يخلط المالين فلكل واحد منها ما ابتاعه هو أو شريكه به ، وربحه كله له وحده ، وخسارته كلها عليه وحده .) ١٢٤/٨ م ١٢٣٩

٧ - تحديدها بأجل .

(لا تحل الشركة إلى أجل مسمى .) ١٢٧/٨ م ١٢٤٧

٨ - نصيب الشريك في الربيع والحسرة .

(إن ابتاع اثنان فصاعداً سلعةً بينهما على السواء ، أو ابتاع =

شركة

= أحدُهما منها أكثر من النصف والآخر أقل من النصف، فهذا بيع جائز، والثمن عليها على قدر حصصها، فأرجأ أو خسرأ فينبها على قدر حصصها، وهكذا لو ورثا سلعة أو وُهبَت لهما أو ملكاها بأي وجه.

ولا يجز للشريكين فصاعداً أن يشترطا أن يكون لأحدهما من الربح زيادة على مقدار ما له فيا يبيع، ولا أن يكون عليه خسارة، ولا أن يشترط أن يعمل أحدهما دون الآخر. فإن وقع شيء من هذا فهو كله باطل مردود، وليس له من الربح إلا ما يقابل ما له من المال، وعليه من الخسارة بقدر ذلك. (١٢٤٠ م ١٢٤/٨)

٩ - عمل الشريك أكثر من الآخر.

(لا يجز للشريكين أن يشترطا أن يعمل أحدهما دون الآخر، فإن وقع شيء من هذا فهو باطل مردود، وليس له من الربح إلا ما يقابل ما له من المال، وعليه من الخسارة بقدر ذلك. فإن عمل أحدهما أكثر من الآخر، أو عمل واحد تطوعاً بغير شرط فذلك جائز، فإن أبي من أن يتطوع بذلك فليس له إلا أجر مثله في مثل ذلك العمل رجأ أو خسرأ. (١٢٥/٨) ١٢٤١ م

١٠ - بيع الشريك أو ابتياع السلع المشتركة

(من كانت بينهما سلعة مشتركة ابتاعها لبيع، فأراد أحدهما البيع: أجبر شريكه على البيع، فإن لم تكن للبيع:

= لم يجبر على البيع من لا يريده، وابقائه: كذلك؛ لأنها على ذلك تعاقداً، فكل واحد منها وكيل للآخر، فإن تعدى ما أمره به فباع بوضعية أو إلى أجل أو اشترى عيياً: فعليه ضمان ذلك. (١٢٦/٨ م ١٢٤٧ و ١٣٠/٨ م ١٢٥١)

١١ - استجوار الشريك من مال الشركة .

(إن أخذ أحد الشريكين شيئاً من المال : حسبَه على نفسه ، ونقص به من رأس ماله ذلك القدر الذي أخذ ، ولم يكن له من الربح إلا بقدر ما بقي ولا يحل لأحد منها أن ينفق إلا من حصته من الربح ولا مزيد ، فإن تكارما في ذلك : جاز ما نفذ بطيب النفس ، ولم يلزم في المستأنف إن لم تطب به النفس .)
١٢٦/٨ م ١٢٤٤

١٢ - استعمال الشريك أو استغلاله للشركة .

(من كانت بينهما دابة مشتركة : لم يجز أن يتشارطا استعمالها بالأيام . وقد يستعملها أحدهما أكثر مما يستعملها الآخر بطيب أنفسهم . وكذلك القول في العبد والرحى وغير ذلك ، فإن تشاحا فلكل أحدٍ منهما على الآخر نصف أجره ما استعمل فيه ذلك الشيء المشترك ، أو مقدار حصته من اجرتها ، فإن أجرها: فصن ، والأجرة بينهما على قدر حصصها .) ١٢٦/٨ م ١٢٤٦

شركة ١٣ - وجبة الشريك بالاتصال .

(كل واحد من الشركاء إذا أراد الاتصال فله ذلك .)

١٣٧/٨ م ١٢٤٧

١٤ - إجبار الشريك على بيع حصته أو تقاومه مع الشريك .

(لا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ، ولا على تقاومها الشيء الذي هما فيه شريكان ، كان بما يتقسم أو بما لا يتقسم من الحيوان ، لكن يجبران على القسمة إن دعا إليها أحدهما أو أحدهم ، أو تقسم المنافع بينهم إن كان بما لا يمكن القسمة . ومعنى التقادم : أن يبيع أحدهما من الآخر .

ومن دعا الى البيع قيل له : إن شئت فبيع حصتك وإن شئت فأملك ، وكذلك شريكك إلا أن يكون في ذلك إغاعة للمال بلا شيء من النفع ، فبيع حينئذ لو احدى كان أو لشريكين فصاعداً ، إلا أن يكونا اشتراكاً لتجارة فيجبر على البيع ههنا خاصة من أباه .) ١٣٠/٨ م ١٢٥١ و ٢٨/٩ م ١٥٤٠

١٥ - قسمتها .

و : قسمة .

١٦ - إصلاح ما لا يقم .

(من كانت بينهما دار أو رضى أو ما لا يتقسم : أجبروا على

الإصلاح .) ١٣٧/٨ م ١٢٤٧

شركة

١٧ - استتجار الأجير بنصف ما يرد أو يجزء مسمى منه .

(من استأجر أجيراً يعاونه في خياطة أو نج أو غير ذلك بنصف ما يرد أو يجزء مسمى منه ، فهو باطل وعقد فاسد ، وله بقدر ما يعمل ولا بد ، فإن تكرر ما بذلك عن غير شرط فهو جائز ما دام بطيب نفوسها .) ١٢٦/٨ م ١٢٤٥

١٨ - نفقة الحيوان المشترك .

(من كانت بينها دابة أو عبد أو حيوان : أجير على النفقة وعلى ما فيه صلاح كل ذلك .) ١٢٧/٨ م ١٢٤٧

١٩ - عمارة الأرض المشتركة .

(من كانت بينها أرض : لم يجبر من لا يريد عمارتها على عمارتها ، لكن يقتسمانها ويُعمر من شاء حصته .) ١٢٧/٨ م ١٢٤٧

٢٠ - الاشتراك في الأضحية .

(جائز أن يشترك في الأضحية الواحدة أي شيء كانت : الجماعة من أهل البيت وغيرهم .) ٣٨١/٧ م ٩٨٤

٢١ - الاشتراك في الصيد .

(لو رمى جماعة سهاماً وسمى الله تعالى كلهم : فهو بينهم إذا أصابت سهامهم مقله ، وإذا لم يصب أحدهم مقله فلا حق له فيه وإن نصبوا جالة معاً فالصيد بينهما ، أو أرسلوا جارحين =

شركة = فأخذنا صيداً واحداً فهو بينهما ، وإلا فكل واحد ما صاد
 جازحه . (٤٦٣/٧ م ١٠٧١ و ١٢٣/٨ م ١٢٣٨)

شفاعة ١ - أثرها

(الشفيع يكون بعد العقاب ، إلا أنه يخفف ما قد قضى
 الله تعالى أنه لولا الشفاعه لم يخفف ، وفي حديث عائشة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من ميت يصلي عليه أمة من
 المسلمين يلقون مائة كلم يشفعون له إلا شفعوا فيه . »
 ١٦١/٥ م ٦٠٢

٢ - أكبرها ، ومتى تكون ؟

(شفاعه رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي أكبر
 الشفاعات : تكون قبل دخول النار ، وبعد دخول النار .)
 ١٦٢/٥ م ٦٠٢

٣ - صفة الشفيع .

ر : ١ - أثرها .

٢ - أكبرها ومتى تكون ؟

٤ - حكم القول بإبطالها .

(إن طائفة تأولت في بغيتهما طمساً لشيء من السنة ، كمن
 قام برأي الخوارج ليخرج الأمر من قريش ، أو قتل الأطفال
 والنساء ، وإظهار القول بإبطال القدر أو إبطال الشفاعه ،

شفاعة = فهو لا : لا يُعذرون بالتأويل الفاسد ؛ لأنها جهالة تامة .
٢١٥٤ م ٩٨/١١

شفعة ١ - حدود مشروعيها .

(لا شفعة إلا في البيع وحده ، ولا شفعة في صداق ولا
في إجارة ولا في مبة ولا غير ذلك .) ١٥٩٥ م ٨٨/٩

٢ - وقت ثبوتها .

(لا شفعة إلا بتمام البيع بالتفرق أو التخيير .) ١٦١٠ م ٩٩/٩

٣ - حكمها ومتى تسقط ؟

(الشفعة واجبة في كل جزء يبيعُ مشاعاً غير مقسوم ، بين
اثنين فصاعداً ، من أي شيء كان ، لا يحل لمن له ذلك الجزء أن
يبيعه حتى يعرضه على شريكه أو شركائه فيه ، فإن أراد من
يشركه فيه الأخذ له بما أعطى فيه غيره فالشريك أحق به ،
وإن لم يرد أن يأخذ فقد سقط حقه ولا قيام له بعد ذلك إذا باعه
من باعه .

فإن لم يعرض عليه كما ذكرنا حتى باعه : وجبت الشفعة بذلك
لشريكه ، فالشريك على شفعتي عليم بالبيع أو لم يعلم ، حضره
أو لم يحضره ، أشهد عليه أو لم يشهد ، حتى يأخذ متى شاء ولو
بعد ثمانين سنة أو أكثر ، أو يلفظ بالترك فيسقط حينئذ ، ولا
يسقط حقه بمرض غير شريكه أو رسوله عليه .) ٨٢/٩
١٥٩٤ م و ١٥٩٦ م ٨٩/٩

٤ - مستقوها .

شعة

(الشعة واجبة للبدوي والساكن في غير مصر ، وللقائب ، والصغير إذا كبر ، والمجنون إذا أفاق ، ولذمي . فإن ترك ولي الصغير أو المجنون الاخذ بالشعة ، فإن كان ذلك نظراً لها لزمها ، وإن كان للترك ليس نظراً لها لم يلزمها ، ولها الاخذ أبداً .) ٩/٩٤ م ١٥٩٨

٥ - ثبوتها للشركاء على السواء دون النظر لسبب الشركة .

(إن كان شركاء في شيء ، بعضهم ييرات ، وبعضهم يبيع ، وبعضهم يبة ، وفيهم اخوة وورثا أبام ما كان أبوم ورثه مع أمامهم ، فباع أحدهم : فالجميع شفعاء على عديم ، ليس الاثخ أولى بحصة أخيه من عمه ولا من امرأة أبيه ولا من امرأة جده ولا من الاجبي .

ومن باع شقشاً وله شركاء ، لأحدهم مائة سهم ، ولآخر عشرون ، ولآخر عشر العشر أو أقل أو أكثر : فكلهم سواء في الاخذ بالشعة ، ويقسمون ما أخذوا بالسواء ، ولا معنى لتفاضل حصصهم .) ٩/٩٨ م ١٦٠٨ ، ١٦٠٩

٦ - ثبوتها في بيع اثنين من الشركاء لواحد أو العكس .

(إن باع اثنان فأكثر من واحد أو أكثر من واحد ، أو باع واحد من اثنين فصاعداً : فلكل واحد أن يأخذ أي حصة شاء ويدع أيها شاء ، وله أن يأخذ الجميع ؛ لأنها عقود مختلفة .) ٩/٩٨ م ١٦٠٧

٧ - ثبوتها في الأجزاء المقسومة .

(الشفعة واجبة وإن كانت الأجزاء مقسومة ، إذا كان الطريق واحداً متصلاً نافذاً أو غير نافذ لهم . فإن قسم الطريق أو كان نافذاً غير متصلاً لهم : فلا شفعة حينئذ ، كان ملاصقاً أو لم يكن .) ١٦٩/٩ م ١٦٩١

٨ - بيع الشريك من أحد شركائه .

(من كان له شركاء ، فباع من أحدهم : كان للشركاء مشاركتهم فيه ، وهو باقٍ على حصته مما استوى كأحدهم . فهو كان بمض الشراكة غيباً فاستوى أحدهم فكذلك أيضاً ، وليس للحاضر أن يقول : لا آخذ إلا حصتي . فلو باع من أجنبي فحضر أحد الشركاء فليس له إلا أخذ الكل أو ترك الكل .) ١٦٧/٩ م ١٦٠٥ ، ١٦٠٦

٩ - حضور أحد الشركاء القائمين بعد بيع الحاضر من أجنبي .
(من باع من أجنبي ، فحضر أحد الشركاء القائمين : فليس له إلا أخذ الكل أو ترك الكل .) ١٦٧/٩ م ١٦٠٦

١٠ - إلزام الشفيع بكل الصفقة أو تركها .

(من باع شيئاً أو سلعةً معه صفقة واحدة ، فجاء الشفيع يطلب : فليس له إلا أن يأخذ الكل أو يترك الكل . فإن باع اثنان فأكثر من واحد أو من أكثر من واحد ، أو باع واحد من اثنين فصاعداً : فلشريك أن يأخذ أي حصة شاء ويدع أيها شاء ، وله أن يأخذ الجميع ؛ لأنها عقود مختلفة .) =

١٦٠٤ م ٩٦/٩ = و ١٦٠٢ م ٩٨/٩

١١ - الشفيع العاجز عن دفع ثمن الحصة المبيعة .

(من وجبت له الشقة ولا مال له : لم يجب أن يهل ، لكن يباع ذلك الشقص عليه ، فإن وفى بالثمن فذلك ، وإن فضلت فضله "دفعت" إليه ، وإن لم يفر : اتبع بالباقي وأنظر فيه إلى أن يومر .) ١٦٠٢ م ٩٥/٩

١٢ - بيع الشفيع حصته قبل إيدان شريكه له بالبيع .

(لو أن الشريك بعد بيع شريكه قبل أن يؤذنه باع أيضاً حصته من ذلك الشريك البائع أو من المشتري منه أو من أجنبي عَلمَ بالبيع أو لم يعلم : فالشفقة له كما كانت .) ١٦٠١ م ٩٥/٩

١٣ - حق الشفيع في الأجل في الثمن لمؤجل .

(من باع شقصه بثمن إلى أجل : فالشفيع أحق به بذلك الثمن إلى ذلك الأجل .) ١٦٠٠ م ٩٥/٩

١٤ - إلزام الشفيع بمثل الثمن .

(من باع الشقص بعرَضٍ أو بمقارٍ : لم يميز للشفيع أخذه إلا بمثل ذلك المقار ومثل ذلك العرَض ، فإن لم يقدر على ذلك أصلاً ، فالمطلوب مختار بين أن يلزمه قيمة العرَض أو المقار وبين أن يسلم إليه الشقص ويلزمه مثل ذلك المقار أو مثل ذلك العرَض متى قدر عليه ، سواء عرضه عليه قبل البيع أو أخذه بعد البيع .) ١٥٩٩ م ٩٤/٩

١٥ - موت الشفيع قبل أخذه للشفعة .

شفعة

(إن مات الشفيع قبل أن يقول : أنا آخذ شفعتي ، فقد بطل حقه ، ولا حق لورثته في الأخذ بالشفعة أصلاً .) ٩٦/٩ م ١٦٠٣

١٦ - استغلال المشتري أو تصرفه فيما تجب فيه .

(إن أخذ الشفيع حقه لزم المشتري رد ما استغل ، وكان كل ما أنفذ فيه من مبة أو صدقة أو عتق أو حبس أو بيمان أو مكانة أو مقاسمة ، فهو كله : باطل مردود ومفسوخ أبداً ، وتقطع نقاضه ليس له غير ذلك . فإن ترك الشريك الأخذ بالشفعة نفذ كل ذلك وصح ، ولم يرد شيئاً منه ، وكانت الغلة له .

هذا إذا كان إيداعه الشريك ممكناً له أو للبائع حين اشترى ، فإن لم يكن لإيداع الشريك ممكناً للبائع ، لعذر ما أو لتعذر طريق ، فإن الشفعة للشريك متى طلبها ، وليس على المشتري رد الغلة حينئذ ، لكن كل ما أحدث فيه بما ذكرنا مفسوخ ، ويقطع بنيانه ولا بد .) ٩٢/٩ م ١٥٩٧

١ - شهادتها ونقلها .

(كل من سمع انساناً يخبر بحق لزيد عليه ، إخباراً صحيحاً تاماً لم يصله بما يبطله ، فسواء قال له : أشهد بهذا علي أو أنا أشهدك ، أو لم يقل له شيئاً من ذلك ، أو لم يخاطبه أصلاً لكن =

شهادة

شهادة = مخاطب غيره ، أو قال له : لا تشهد علي فلست 'أشهدك' ، كل ذلك : سواء ، وفرض عليه أن يشهد بكل ذلك ، وفرض على الحاكم قبول تلك الشهادة والحكم بها . (١٨١٥ م ٤٣٤/٩)

٢ - وجوب أدائها .

(أ.أ. الشهادة فرض على كل من علمها ، إلا أن يكون عليه حرج في ذلك ، لبعده مشقة أو لتضييع مال أو لضعف في جسمه ، فليعلمتها فقط .) (١٧٩٨ م ٤٢٩/٩)

٣ - حكم كتبها .

(للإنسان أن يستعطي المسلم براءه على حدة ، ما لم يُسأل عن تلك الشهادة نفسها ، فإن سئل عنها ففرض عليه إقامتها وأن لا يكتبها ، فإن كتبها حينئذ فهو عاصٍ لله تعالى . ومن كان لإنسان عنده شهادة ، والمشهود له لا يدري بها ، ففرض لإعلامه بها ، فإن سأله المشهود له أداءها : لزمه ذلك فرضاً . وأما من كانت عنده شهادة على إنسان يزني ، ففقد ذلك الزاني إنساناً ، فوقف القاذف على أن 'يحد' للمقذوف ، ففرض على الشاهد على المقذوف الزاني أن يؤدي الشهادة ولا بد ، سئلاً أو لم يُسألها ، علم القاذف بذلك أو لم يعلم ، وهو عاصٍ لله تعالى إن لم يؤديها .) (١٤٤/١١ م ٢١٧٥)

٤ - شرط المدالة فيها ، وتعريف العدل .

(لا يجوز أن يُقبل في شيء من الشهادات من الرجال =

شهادة

= والنساء إلا عدلٌ ورعٌ، والمدل : هو من لم تُعرف له كبيرة ولا مجاهرة بصغيرة . (٢٩٣/٩ م ١٧٨٥)

شهادة

٥ - قبولها بين ذوي القرباة والملائق المالية وغيرهم .

(كل عدل فهو مقبول لكل واحد ، وعليه ، من الأصول والفروع والزوجين وسائر الأقارب بعضهم لبعض ، كالأباعد ولا فرق . وكذلك الصديق الملائف لصديقه ، والأجير لمستأجره ، والمكفول لكافله ، والمستأجر لأجيريه ، والكافل لمكفوله ، والوصي لتيهيه .) (٤١٥/٩ م ١٧٨٩)

٦ - شهادة الصغير .

(لا تُقبل شهادة من لم يبلغ من الصبيان ، لا ذكورهم ولا إناثهم ، ولا بعضهم على بعض ولا على غيرهم ، ولا يحل الحكم بشيء من ذلك ، لا في نفس ولا جراحة ولا في مال .) (٤٢٠/٩ م ١٧٩١)

٧ - شهادة الأعمى .

(شهادة الأعمى مقبولة ، كالصحيح) (٤٣٣/٩ م ١٨٠٤)

٨ - شهادة الزوج على امرأته بالزنى .

(شهد أربعة بالزنى على امرأة أحدكم زوجها ، فإن جاء الزوج شاهداً لا قاذفاً وكان عدلاً وجاء معه بثلاثة شهود : فقد تمت الشهادة ، ووجب الرجم عليها ؛ لأنهم أربعة شهود . وإذا كان الزوج قاذفاً فلا بد من أربعة شهود سواء ، وإلا حُدد أو =

شهادة

شهادة = بِلَاغِن . وإن كان الزوج غير عدل أو كان عدلاً وكان في الذن معه غير عدل : فلا حد على المشهود ، وليس الشهود قَدَفَةً فلا حد عليهم ، ولا حد على الزوج ولا لعان ؛ لأنه ليس قاذفاً . (١١ / ٢٦٣ م ٢٢١٩)

٩ - شهادة المدعو على عدوه .

(من شهد على عدوه : يُنظر ، فإن كان يُفخرجه عداوته له إلى ما لا يحل فهي جرحه فيه ترد شهادته لكل أحد وفي كل شيء ، وإن كان لا يُفخرجه عداوته إلى ما لا يحل فهو عدل يُقبل عليه .)
١٧٩٠ م ٤١٨/٩

١٠ - شهادة المهدود .

(من حُدّ في زنى أو قَذْفٍ أو خمرٍ أو مِرْقَةٍ ، ثم تاب وصِلحت حاله : فشهادته جائزة في كل شيء ، وفي مثل ما حُدّ فيه .) (٩ / ٤٣١ م ١٨٠٣)

١١ - شهادة ولد الزنى .

(شهادة ولد الزنى جائزة في الزنى وغيره ، وهو كغيره من المسلمين .) (٩ / ٤٣٠ م ١٨٠٢)

١٢ - شهادة الوقيق .

(شهادة العبد والامة مقبولة في كل شيء ، لبيدما وليسوا ، كشهادة الحر والحرّة ولا فرق .) (٩ / ٤١٢ م ١٧٨٨)

شهادة ١٣ - إسلام الشهود ، وما تصح من كافر .

(لا تقبل إلا شهادة المسلمين العدول ، ولا يجوز أن تقبل شهادة من كافر أصلاً ، لا على كافر ولا على مسلم ، حاشا الوصية في السفر فقط ؛ فإنها تقبل من الكافرين ، ويختلف الكفار منها مع شهادتهم ولا بد ، بعد الصلاة أي صلاة كانت ، ولو أنها العصر لكان أحب إلينا : بالله لا نشترى به ثمناً ولو كان ذا قرىبي ، ولا نكتم شهادة الله إذاً لمن الآثمين ، ثم يحكم بما شهدوا به . فإن جاءت بيئة مسلمون بأثر الكفار كذبوا : حلف المسلمان الشاهدان أو المسلم والمرأتان أو الأربع نسوة : بالله لشهادتنا أحق من شهادة أولئك ، وما اعتدينا إذاً لمن الظالمين ، ثم يُنسخ ما شهد به الكفار .) ٣٩٥/٩ م ١٧٨٦ و ٤٠٥/٩ م ١٧٨٧

١٤ - الشهادة على الشهادة .

(تقبل الشهادة على الشهادة في كل شيء ، ويُقبل في ذلك واحد على واحد .) ٤٣٨/٩ م ١٨١٤

١٥ - حكمها عند التعارض .

(لو أن عدلين شهدا على عدول بشيء من القتل أو السرقة أو الحراقة أو شرب الخمر أو القذف ، وقال المشهود عليهم : نشهد عليهم بكراً وكذا مثل ما شهد به الشاهدان عليهم أو شيئاً آخر : لم يلتفت إلى شهادة المشهود عليهم أصلاً ، ووجب إنفاذ الحدود والحقوق عليهم بشهادة السابقين إلى الشهادة . =

شهادة

شهادة

= فلو أن المشهود عليهم صحت توبتهم بعد ما كان منهم : وجب بذلك أن تعود عدالتهم ، فإذا كان كذلك فإن الشهادتين معاً مقبولتان ، وينفذ على كلا الطائفتين ما شهدت به على الأخرى ، فإن شهدت كلتا الطائفتين على الأخرى معاً ، لم تسبق أحدُ الشهادتين الأخرى ، إما عند حاكمين وإما في عقدين عند حاكم واحد : فإن كلتا الشهادتين تبطل بيقين . (١١/١٤٣ م ٢١٧٤)

١٦ - نصاها على الجماعة .

(لو شهد عدلان على ألف رجل أو أكثر ، يقتل أو يسرق أو يجراه أو يشرب خمر أو يذف : لو جبَّ القودُ والقطعُ والحدُّ في كل ذلك على جميعهم بشهادة الشاهدين ، ولا فرق بين شهادتهما عليهم مجتمعين وبين شهادتهما على كل واحد منهم على انفراد : .)
١٤٣/١١ م ٢١٧٤

١٧ - تحديد عدد الشهود لقبولها .

(لا يجوز أن يُقبل في الزنى أقلُّ من أربعة رجال عدول مسلمين ، أو مكان كل رجل امرأتان مسلمتان عدلتان ، فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين ، أو رجلين وأربع نساء ، أو رجلاً واحداً وست نساء ، أو ثمان نساء فقط .

ولا يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدودِ والدماءِ وما فيه القصاصُ ، والنكاحِ والطلاقِ والرجعة ، والأموالِ إلا رجلان مسلمان عدلان ، أو رجل وامرأتان كذلك ، أو أربع نساء كذلك . ويقبل في كل ذلك حاملاً الحدودَ رجلٌ واحد عدل =

= او امرأتان كذلك ؛ مع عين الطالب . ويقبل في الرضاع وحده امرأة واحدة عدة أو رجل عدل واحد .

ولو شهد عدلان على ألف رجل أو أكثر ، بقتل أو سرقة أو مجرابة أو شرب خمر أو بقذف : لَوَجَبَ الْقَوْدُ وَالْقَطْعُ والحد في كل ذلك على جميعهم بشهادة الشاهدين ، ولا فرق بين شهادتهما عليهم مجتمعين وبين شهادتهما على كل واحد منهم على انفراده .

والشهادة على فعل قوم لوط : شهادة اثنين ، أو أربع نسوة ، أو رجل وامرأتين ، كسائر الأحكام . وكذلك وطء البهيمة .
٣٨٩/١١ م ١٧٨٦ و ١٤٣/١١ م ٢١٧٤ و ٣٨٩/١١ م ٢٣٠٢

١٨ - نقص شهود الزنى عن أربعة .

(لا يُحَدُّ الشاهد في الزنى والشاهدان والثلاثة إذا لم يُتِمُوا الأربعة ؛ لأنهم ليسوا قَدَفَةً .) ٢٥٩/١١ - ٢٦١ م ٢٢١٨

١٩ - حدود الاختلاف فيها .

(الذي ينبغي أن يُضبط في الشهادة ويُطلب به الشاهدان إنما هو : ما لا تتم الشهادة إلا به ، والذي إن أنقص لم تكن شهادة ، فهذا هو الذي إن اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة ؛ لأنها لم تتم .

وأما ما لا معنى لذكره في الشهادة ولا يحتاج إليه فيها وتم =

شهادة

= الشهادة مع السكوت عنه فلا ينبغي أن يلتفت إليه ، وسواء
اختلف الشهود فيه أو لم يختلفوا ، وسواء ذكروه أو لم يذكروه
واختلافهم فيه كاختلافهم في قصة أخرى ليست من الشهادة .
فلما وجب هذا كان ذكر اللون في الشهادة لا معنى له ، وكان
أيضاً ذكر الوقت في الشهادة في الزنى وفي السرقة وفي القذف
وفي الخمر لا معنى له ، وكانت أيضاً ذكر المكان في كل ذلك
لا معنى له .) ١١/٣٤١ م ٢٢٧٦

٣٠ - سؤال الحاكم عن الشهود .

(إن لم يعرف الحاكم الشهود : سأل عنهم ، وأخبر المشهود
بمن شهد عليه ، وكتف المشهود له أن يعرفه بعد التهم ، وقال
للمشهود عليه : اطلب ما تروى به شهادتهم عن نفسك ، فان ثبت
عنده عد التهم : قضى بهم ولم يتردد .) ٩/٤٢٩ م ١٧٩٩

٣١ - تولي الشهود إنفاذ الحد .

(إذا أمر الإمام أو أميره الشهود أو غيرهم أن يقطعوا
السارق : لزمهم الطاعة وليس ذلك بواجب عليهم في الأصل .)
١١/١٤٣ م ٢١٧٤

٣٢ - أترجوع الشاهد عنها

(إذا رجع الشاهد عن شهادته بعد أن حكم بها ، أو قبل
أن يحكم بها : ففسخ ما حكم بها فيه .) ٩/٤٢٩ م ١٧٩٧

شهادة ٢٣ - حكمها من المسك للخمر حتى تتخلل .

(المسك للخمر حتى يغلفها أو تتخلل من ذاتها : عاصي مجروح
الشهادة .) ١٠٣٣ م ٤٣٣/٧

٢٤ - سقوطها بالتلف .

(الرمي بالزنى : موجب الجلد والفسق وسقوط الشهادة .)
٢٢٢٣ م ٢٦٥/١١

٢٥ - موت الشاهد أو تغيره أو جونه .

(لو مات أو جن أو تغير بعد أن شهد ، قبل أن يحكم
بشهادته أو بعد أن حكم بها : نفذت على كل حال ، ولم تزد .)
١٧٩٧ م ٤٢٩/٩

٢٦ - وجوب الإشهاد في النكاح .

(لا يتم النكاح إلا بإشهاد عدلين فصاعداً ، أو بإعلان
عام ، فإن استنكمت الشاهدان : لم يضر ذلك .) ١٨٢٨ م ٤٦٥/٩

٢٧ - وجوب الإشهاد في البيع .

(فرض على كل متبايعين لهما قل أو كثر : أن يشهدا على
تبايعهما رجلين أو رجلا وامرأتين من العدول ، فإن لم يجدا
عدولا سقط فرض الإشهاد ، فإن لم يشهدا وهما يقدران على
الإشهاد فقد عصيا الله عز وجل ، والبيع تام . فإن كان البيع
بشئ إلى أجل مسمى ففرض عليها مع الإشهاد المذكور : أن

شهادة = يكتباه ، فإن لم يكتباه فقد عصيا الله عز وجل ، والبيع^٥ تام^٥ ، فإن لم يقدر على كاتب فقد سقط عنها فرض الكتاب . (٣٤٤/٨ م ١٤١٥)

٢٨ - وجوب الإشهاد في القرض إلى أجل .

(ان كان القرض إلى أجل ، فرض^٦ عليها أن يكتباه ، وأن يشهدا عدلين فاعداً ، أو رجلاً وامرأتين عدولاً فاعداً .) (٨٠/٨ م ١١٩٨ و ٣٤٤/٨ م ١٤١٥)

٢٩ - حكم النظر إلى عورة الزاني للشهادة .

(النظر في الزنى إلى الفرجين ليشهد بذلك : مباح^٧) (٣٢/١٠ م ١٨٧٨)

شيد ١ - أجله واستيفاء رزقه .

(لا يموت أحد قبل أجله ، مقتولاً كان أو غير مقتول ، وحتى يستوفي رزقه ، ويعمل ما يُبسر له .) (٣٧/١ م ٧٠ ، ٧١)

٢ - غسله وتكفينه ودفنه والملااة عليه .

(المقتول بأيدي المشركين خاصة ، في سبيل الله عز وجل ، في المعركة خاصة^٨ : لا يُفصل ولا يُكفن ، بل يدفن بدمه وتيابه ، إلا أنه يُنزع عنه السلاح فقط . وإن صُلِّي عليه فصن ، وإن لم يُصل عليه فصن^٩ .) =

شہید

شہید = فإن حمل عن المعركة وهو حي ، فمات : 'غسل' ، وكتفتن ،
و'حلي عليه . (١١٥/٥ م ٥٦٢)

٣ - حكم ما يوجد من أعضائه من حيث الفصل والتكفين والدفن .

(ما يوجد من الشهيد ، ولو أنه ظفر أو شعر فما فوته :

لا يفصل ، لكن 'يلف' ويدفن . (١٣٨/٥ م ٥٨٠)

* * *

حرف الصاد

صبي و : صغير .

صحابي ١ - منزله في الجنة .

(الناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى ، فأفضل الناس أعلام درجة ، وهم : الأنبياء ، ثم أزواجهم ، ثم سائر أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وجميعهم في الجنة .)
٨٥ ، ٨٤ م ٤٤/١

صحف الأعمال

١ - الاعتقاد في حقها .

(الصحف التي تكتب فيها الملائكة أعمال العباد : حق ، نؤمن بها ولا ندرى كيف هي ؟ وإن الناس يُعطون كتبهم يوم القيامة ، فالمؤمنون الفائزون الذين لا يعذبون يُعطونها بأيانهم ، والكفار بأشملهم ، والمؤمنون أهل الكباير وراء ظهورهم .)
٣٤ م ١٧/١

صدقات ١ - الجائز أن يكون صدقاتاً .

(كل ما جاز أن يُتملك بالمبة أو بمليرات فجائز : أن يكون صدقاتاً ، وأن يُتخايع به ، حل بيعه ، أو لم يحل كالأه والكلب والسنود والثرة التي لم يبد صلاحها .
وجائز أن يكون صدقاتاً : كل ما له نصف ، قل أو كثر ولو أنه حبة بُر . وكذلك كل عمل حلال موصوف ، كتعليم شيء من القرآن أو من العلم أو البناء أو غير ذلك ، إذا تراضيا بذلك .)

صداق = ومن أعتق أمته على أن يتزوجها وجعل عتقها صداقها ،
لا صداق لها غيره : فهو صداقٌ صحيح ونكاحٌ صحيح وسنة
فاضة . فإن طلقها قبل الدخول فهي حرة ولا يرجع عليها
بشيء ، فلو أبت أن تتوجه : بطل عتقها ، وهي مملوكة كما
كانت . (١٨٤٤ م ٤٩٤ / ٩ ، ١٨٤٦ ، ١٨٤٧ ، ١٨٤٨ م ٥٠١ / ٩)

٢ - السكوت منه في عقد النكاح .

(النكاحُ جائزٌ بغير ذكر صداقٍ ، لكن بأن بسكت
جملة ، فإن اشترط فيه أن لا صداق عليه : فهو نكاح مفسوخ
أبداً .) (١٨٢٩ م ٤٦٦ / ٩)

٣ - اشتراط عدمه في العقد .

(إن اشترط في النكاح أن لا صداق عليه : فهو نكاحٌ
مفسوخ أبداً .) (١٨٢٩ م ٤٦٦ / ٩)

٤ - العقد بصداق فاسد .

(كل نكاح عقد على شرط فاسد فهو نكاح فاسد مفسوخ
أبداً ، فإن كان الصداق فاسداً إنما تعاقده بعد صحة عقد
النكاح خالياً من كل ذلك : فالنكاح صحيح تام ، ويُفسخ
الصداق ويُقضى لها بمهر مثلها .) (١٨٤٥ م ٤٩١ / ٩)

٥ - مقدار ما يُقضى به التي لم يُفرض لها .

(إذا طلبت المصلحة التي لم يُفرض لها صداقٌ : تُقضى لها
به فإن تراضت هي وزوجها بشيء يجوز غلثكه : فهو =

صداق

صداق

= صداق ، لا صداق لها غيره . فإن اختلف : فُضي لها عليه
بصداق مثلها ، أحب هو أو مي ، أو كرهت هو أو مي .
١٨٣٠ م ٤٦٦/٩

٦ - تزويج الصغيرة بأقل من مهر مثلها .

(لا يجوز الأب أن يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها ،
ولا يلزمها حكم أبيها في ذلك ، وتُبلغ الى مهر مثلها ولا بد .)
١٨٣١ م ٤٦٦/٩

٧ - ثبوت المسمى أو المثل بالنسخ .

(من أنسخ نكاحه بعد صحته بما يوجب فسخه : فلها المهر
المسمى كله ، فإن لم يُسم لها صداقاً : فلها مهر مثلها ، دخل
بها أو لم يدخل .) ١٨٤١ م ٤٨١/٩

٨ - ميس المصيبة لا يوجبه .

(إن اشترط السلامة في عقد النكاح ، فوجد عيباً أي عيب
كان : فهو نكاح مفسوخ مردود ، لا خيار له في إجازته ، ولا
صداق فيه ، ولا ميراث ، ولا نفقة يدخل أو لم يدخل .)
١٩٣٥ م ١١٥/١٠

٩ - المستحق بالطلاق قبل الدخول وبالوطء قبل الدخول أو بعده .

(من طلق قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق الذي سمى =

صدّاق

= هـ، وكذلك لو دخل بها ولم يطأها. هذا في كل مهر كان بصفة غير ممتن كعدد أو وزن أو كيل أو شيء موصوف ، أو في مكان بعينه إن وجد صحيحاً ، وسواء كان تزوجها بصدّاق مسمى في نفس العقد ، أو تراضياً عليه بعد ذلك ، أو لم يتراضيا ففضي لها بمهر مثلها .

فإن عدم الصّداق بعد قبضها له بأي وجه كان ، تَلَف أو انقضى : لم يرجع عليها بشيء ، والقول قولنا في ذلك مع مينا ، فإن وطئها قبل الدخول أو بعده فلها المهر كله . (١٨٧/٧ م ١٨٤٣ و ١٨٢/٩ م ١٨٤٢)

١ - الدخول قبل تسيته .

(من تزوج فمضى صدّاقاً أو لم يسم : فله الدخول بها ، أحب أم كرهت ، ويقضى لها بما سمى لها أحب أم كره ، ولا يمنع من أجل ذلك من الدخول بها ، فإن كان لم يسم لها شيئاً : ففضي عليه بمهر مثلها إلا أن يتراضيا .) (٤٨٨/٩ م ١٨٤٤)

١١ - ثبوته بالزواج في مرض الموت .

ر : نكاح ٣٤ - جوازه في مرض الموت وغيره

١٢ - الشفعة فيه .

(لا شفعة في الصّداق .) (٨٨/٩ م ١٩٩٥)

١٣ - استقلال الزوجة بالتصرف فيه .

(لا يجوز أن يجبر المرأة على أن تنجز إليه شيء أصلاً ، =

صَدَاق

= لا من صدقها الذي أصدقها ولا من غيره من سائر ما لها ،
والصدق كله لها ، تقبل فيه كاته ما شئت ، لا إذن للزوج في
ذلك ولا اعتراض .

ولا يحل لأب البكر صغيرة كانت أو كبيرة ، أو الثيب
ولا لغيره من سائر القرابة أو غيroom حكم في شيء من صدقات
الابنة أو القرية ، فإن فعلوا شيئاً من ذلك فهو مفسوخ باطل
مردود أبداً ، ولما أن تهب صدقاتها أو بعضه لمن شئت ، ولا
اعتراض لأب ولا للزوج في ذلك . (١٨٤٩ م ٥٠٧/٩
و ١٨٥١ م ٥١١/٩)

١٤ - حكم إجبار المرأة على التجهيز به .

(لا يجوز أن تجبر المرأة على أن تتجهز اليه بشيء أصلاً ،
لا من صدقها الذي أصدقها ، ولا من غيره من سائر ما لها ،
والصدق كله لها ، تقبل فيه كاته ما شئت ، لا إذن للزوج في
ذلك ولا اعتراض) (١٨٤٩ م ٥٧/٩)

١ - شرط نفاذها .

صدقة

(لا تنفذ صدقة لأحد إلا فيما أبقى له ولعياله غنى ، فإن
أعطى ما لا يبقى لنفسه وعياله بعده غنى : فسخ كله .)
١٦٣١ م ١٣٦/٩

٢ - تمامها بالنظر .

(من تصدق بصدقة سالفة من شرط الثواب أو غيره : فقد =

صدقة = تمت باللفظ ، ولا معنى لجائزتها ولا لقبضها ، ولا يبطلها غمك
المتصدق ، ج ١ . ١٢٠/٩ م ١٦٢٩

٣ - الجائزة منهم .

(صدقة المرأة ذات الزوج والبكر ذات الأب ، واليتيم ،
والعبد ، والمخدوع في البيع ، والمريض مرض موته أو مرض
غير موته : كهدقات الأحرار واللواقي لا أزواج لمن ولا
آباء والأصحاء ولا فرق ؛ لأن الله تعالى ندب جميع البالغين
المميزين إلى الصدقة وفعل الخير واتقوا نفسه من النار ، وكل
من ذكرنا متوعد فلا يحل منهم من القرب .)
١٦٠/٩ م ١٦٤٢

٤ - الجائزة عليهم .

(صدقة التطوع جائزة على الغني والفقير ، ولا تحل لأحد
من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف ، ولا لمواليهم ، حاشا
الحبس فهو حلال لهم وتحل صدقة التطوع على من أمه منهم إذا
لم يكن أبوه منهم ، أما الهبة والهبة والعطية والإباحة والمنحة
والعسرى والرقي ، فكل ذلك : حلال لبني هاشم ومواليهم .)
١٦٠/٩ م ١٦٤٣

٥ - التسوية بين الأولاد فيها .

(لا يحل لأحد أن يتصدق على أحد من ولده إلا حتى يتصدق
على كل واحد منهم بمثل ذلك ، ولا يحل أن يفضل ذكراً =

= على اننى ولا اننى على ذكره؛ فإن فعل فهو مفسوخ مردود .
١٦٣٢ م ١٤٢/٩

٦ - حكم إظهارها .

(إظهار الصدقة الفرض والتطوع من غير أن ينوي بذلك رياء : حسن ، وإخفاء كل ذلك : أفضل .) ١٥٦/٦ م ٧٢٤

٧ - المن بها .

(لا يحل لأحد أن يمن بها فعل من خير ، إلا من كثر إحسانه وعامل بالمسألة فله أن يعده إحسانه .)
١٥٩/٩ م ١٦٤١

٨ - استحبابها للنساء يوم العيد .

(إذا أتم الإمام الخطبة فنختار له أن يأتيهن يعظهن ، ويأمرهن بالصدقة ، ونستحب لمن الصدقة يومئذ بما تيسر .)
٨٧/٥ م ٥٤٥

٩ - وجوبها عند الحصاد إن حضر .

(فرض على من له زرع عند حصاده : أن يعطي منه من حضر من المساكين ما طابت به نفسه .) ٢٥٧/٥ م ٦٥٥

١٠ - وجوبها يوم ورود الماشية .

(فرض على كل ذي إبل وبقر وغنم : أن يجعلها يوم ورودها على الماء ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه .)
٦٧٩ م ٥٠/٦

صدقة ١١ - نذرها .

(من نذر صدقة ولم يسم عدداً ما : لزمه ما طابت به نفسه بما يسمى " صدقة " ، ولو شق فمرة أو أقل بما ينتفع به المتصدق عليه . ومن قال : " فقه علي صدقة " أو صيام أو صلاة ، معكذا جملة : لزمه أن يفعل أي ذلك ، ويجزيه .)

١١٢١ م ٢٧/٨

١٢ - التصديق من الأضحية .

(فرض على المضي أن يتصدق بما شاء من الأضحية قل أو كثر .)
٩٨٥ م ٣٨٣/٨

١٣ - التصديق بأمر الولد .

(كل مملوك حملت من سيدها فأسقطت شيئاً يدري أنه ولد أو ولادته : فقد حرم بيعها وهبتها ورهنها والصدقة بها وقرضها .)
١٦٨٣ م ٢١٧/٩

١٤ - التصديق بمعلوم .

(من تصدق بمعلوم : لم يتصدق بشيء ، فلم يلزمه حكم .)
١٦٢٥ م ١١٦/٩

١٥ - حكمها من مال حرام .

(لا تقبل صدقة من مال حرام ، بل يكتسب بذلك إثماً زائداً ، فكلما تصرف في الحرام فقد زاد معصية ، وإذا زاد معصية زاد إثماً .)
١٦١٠ م ١٥٩/٩

صدقة ١٦ - تصدق الزوج بمال زوجته ، وتصدقها بماله .

(للمرأة حق زائد ، وهو أن لها أن تصدق من مال زوجها
أحب أم كره ، وبغير إذن غير مفقود ، وهي مأجورة بذلك .
ولا يجوز له أن يتصدق من مالها بشيء أصلاً إلا بإذنها .)

١٦٨/٨ م ١٠٩٧ و ٧٣/١٠ م ١٩٠٩

١٧ - تصدق العبد من مال سيده .

(للعبد أن يتصدق من مال سيده بما لا يفسد .)

١٦٢/٩ م ١٦٤٤

١٨ - قبولها في غير مسألة .

(من أعطي شيئاً من غير مسألة ، ففرض عليه قبوله ، وله
أن يتصدق به بعد ذلك إن شاء .) ١٥٢/٩ م ١٦٣٥

١٩ - إعطاؤها لكافر .

(إعطاء الكافر مباح ، وقبول ما أعطى هو كقبول ما

أعطى المسلم .) ١٥٩/٩ م ١٦٣٩

٢٠ - حكم تلك المصدق بها لها قبل قبضها .

لا يبطل الصدقة تلك المصدق بها لها ، سواء كان ذلك
بإذن المصدق عليه أو بغير إذن ، وسواء تلكها إلى أن مات أو
مدة قصيرة أو كثيرة ، على ولد صغير كانت أو على كبير أو
على أجنبي ، إلا أنه يلزمه رد ذلك ما استغل منها ، كالنصب سواء

سواء .) ١٢٠/٩ م ١٦٢٩

صراط ١ - الاعتقاد في حقه .

(نؤمن بأن الصراط حق ، وهو : طريق يوضع بين
ظَهْرَانِيْ جَهَنَّمَ ، فينبغو من شاء الله ، ويهلك من شاء .) ١٥/١
م ٣٠

صرف رَ : يبيع ، وبا .

١ - بيع الذهب بالفضة .

(جازَّ بيع الذهب بالفضة يدأ بيد ، عيناً بعين ولا بد ،
متفاضلين ومثاليين . وزناً بوزن ، وجزافاً بجزاف ، ووزناً
بجزاف . ولا يجوز التأخير في ذلك طرفة عين ، لا في بيع ولا
في سلم .) ٤٩٣/٨ م ١٤٨٥

٢ - بيع أحد التقيدين بخليط منه وغيره .

(إن كان مع الذهب شيء غيره أي شيء كان ، من فضة أو
غيرها ، مزوج به أو مضاف فيه أو مجموع إليه ، دنانير أو
غيرها : لم يجل بيعه مع ذلك الشيء ولا دونه بذهب أصلاً ،
بأكثر من وزنه ولا بأقل ولا بمثله إلا حتى يخلص الذهب وحده
خالصاً . وكذلك إن كان مع الفضة شيء غيرها : لا يجل بيعها
بفضة أصلاً حتى يخلص الفضة وحدها .

سواء في كل ما ذكرنا : السيف المحلى والمصحف المحلى ،
والخاتم فيه قَصٌّ والجلشي فيه الفصوص ، أو الفضة المذهبة ،
أو الدرام فيها خلطٌ ما . وهذا إذا ظهر أثر الخلط في شيء مما =

صرف = ذكرنا ، وأما ما لم يؤثر ولا ظهر له فيه عين ولا يُنظر أيضاً
فحكّمه حكمُ المحض . (١٤٩٤/٨ م ١٤٨٨)

٣ - بيع النقدين المغشوشين .

(إن تباع اثنتان دراهم مغشوشة قد ظهر الغش فيها بدراهم
مغشوشة قد ظهر الغش فيها : فهو جائزٌ إذا تعاقدوا البيع على
أن الصُفْرَ الذي في هذه بالفضة التي في تلك والفضة التي في هذه
بالصفر الذي في تلك ، فهو جائزٌ حلال ، سواء تباعا ذلك متفاضلاً
أو متائلاً أو مُجزأً معلوم أو مُجزأً مجهولاً .

وكذلك إن تباعا دنانير مغشوشة بدنانير مغشوشة قد ظهر
الغش في كليهما على هذه الصفة ، فإن تباعا ذهب هذه بفضة تلك
وذهب تلك بفضة هذه فهذا أيضاً حلال ، متائلاً ومتفاضلاً
وُجزأً ، نقداً ولا بد . (١٤٩٠ م ٥٠١/٨)

٤ - بدل الدرام بأوزن منها .

(لا يحل بدل الدرام بأوزن منها ، لا بالمعروف ولا
بغيره .) (١٥٠٢ م ٥١٤/٨)

٥ - استقراض المصارف لإتمام صرفه .

(من صارف آخر دنانير بدراهم فعجز عن تمام مراده ،
فاستقرض من مصارفه أو من غيره ما أتم به صرفه : فحسن ،
ما لم يكن عن شرط في الصفقة .) (١٤٩٩ م ٥١٢/٨)

٦ - شراء ما باع .

(من باع من آخر دنانير بدوام ، فلما تم البيع بينها اشترى منه او من غيره بتلك الدوام دنانيره تلك أو غيرها ، فكل ذلك حلال ، ما لم يكن عن شرط .) ١٥٠٠ م ٥١٢/٨

٧ - ظهور عيب بأحد البديلين أو استحقاقه .

(من باع ذهباً بذهب ييماً حلالاً ، أو فضة بفضة كذلك ، أو فضة بذهب كذلك ، مسكوكاً بمسكوك أو مصوغين ، أو مصوغاً بمسكوك ، أو تبراً أو تقاراً ، فوجد أحدهما بما اشترى من ذلك عيباً قبل أن يتفرقا بأبدانها وقبل أن يختير أحدهما الآخر ، فهو بالخيار : إن شاء فسخ البيع ، وإن شاء استبدل . فإن وجد العيب بعد التفرق بالأبدان أو بعد التخيير واختيار التخيير لإتمام البيع ، فإن كان العيب من خلط وجد من غير ما اشترى لكن كفضة أو صفر في ذهب أو صفر أو غيره في فضة : فالصفقة كلها مفسوخة مردودة .

وكذلك لو استحق بعض ما اشترى ، أفضله أو أكثره ، أو لو تأخر قبض شيء مما تباعاً قل أو أكثر فهو فاسد وكل عقد اختلط الحرام فيه بالحلال فهو عقد فاسد .

فإن كان العيب في نفس ما اشترى ، ككسر ، أو كان الذهب ناقص الثبته بطبعه وتلفه كذلك ، فإن كان اشترط السلامة فالصفقة كلها مفسوخة ، وإن كان لم يشترط السلامة فهو مختار بين إمساك الصفقة كما هي ولا رجوع له بشيء ، وإما فسخها كلها ولا بد .) ١٤٩٤ م ٥٠٨/٨ و ١٤٩٧ م ٥٠٩/٨

٨ - التواعد والمساومة في النقد . صرف

(التواعدُ في بيع الذهب بالذهب أو بالفضة ، وفي بيع الفضة بالفضة ، وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض : جائزٌ قايماً أو لم يقايماً . وكذلك المساومةُ أيضاً جائزةٌ قايماً أو لم يقايماً .) ٥١٣/٨ م ١٥٠١

٩ - تعريفه . صغار

(هو : أن يجري حكم الإسلام على الكفار ، وأن لا يُظهروا شيئاً من كفرهم ولا بما يجرم في دين الإسلام . وبنو تغلب وغيرهم : سواءً .) ٣٤٦/٧ م ٩٥٩

٢ - وجوهه .

(يجمعُ الصَّغارُ شروطٌ أمر رضى الله عنه عليهم . وهي : أن لا يحدّثوا في مدينتهم ولا ماحولها ديراً ولا كنيسة ولا قلية ولا صومعةً راب ، ولا يحدّدوا ما خرب منها ، ولا يمتنعوا كئنا السهم أن ينزلها أحدٌ من المسلمين ثلاثَ ليالٍ يطعمونهم ، ولا يؤووا جاسوساً ، ولا يكتُموا غشاً المسلمين ، ولا يعلموا أولادهم القرآن ، ولا يظهروا شركاً ، ولا يمتنعوا ذوي قراباتهم من الإسلام إن أرادوه ، وأن يوقروا المسلمين ، ويقوموا لهم من مجالسهم إذا أرادوا الجلوس ، ولا يتشبهوا بالمسلمين في شيء من لباسهم في قلنوة ولا حمامة =

صغار = ولا نملين ولا فترقي شعرك ، ولا يتكلموا بكلام المسلمين ،
ولا يتكثروا بكثنام ،

ولا يركبوا سُرجاً ، ولا يثقلوا سيفاً ، ولا يتخذوا
شيئاً من السلاح ، ولا ينقشوا خواتيمهم بالمريسة ، ولا
بيعوا الخمر ،

وأن يميزوا مقام رؤوسهم ، وأن يلزموا زئيم حيثما
كانوا ، وأن يشدوا الزناير على أوساطهم ، ولا يظهروا صليباً
ولا شيئاً من كتبهم في شيء من طرق المسلمين ،

ولا يجاوروا المسلمين بموتام ، ولا يضربوا ناقوساً إلا ضرباً
خفياً ، ولا يرفعوا أصواتهم بالقراءة في كنائسهم في شيء من
حضرة المسلمين ، ولا يخرجوا سعادين - أي أعياداً لهم - ،
ولا يرفعوا مع موتام أصواتهم ، ولا يظهروا النيران معهم ،
ولا يشتروا من الرقيق ما جرت عليه سهام المسلمين ، وأن
لا يجاورونا بخزير ،

ومن الصغار أن لا يؤذوا مسلماً ولا يستخدموه ، ولا يتولى
أحد منهم شيئاً من أمور السلطان يجري لهم فيه أمر على مسلم .
٩٥٩ م ٣٤٦/٧

٣ - مخالفة شيء من وجوهه .

(يجمع 'الصغار' شروطاً عمر رضي الله عنه ، فإن خالفوا
شيئاً مما شرطوه : فلا ذمة لهم .) ٩٥٩ م ٣٤٦/٧

صغير

١ - تعليمه الشرع وتجنبيه الحرام .

(ينبغي أن يُدرَّب الصَّغَارُ وَيُعَلِّمُوا الشَّرَائِعَ ، من الصلاة والصوم ، إذا أطاقوا ذلك ، وَيُحَسِّبُوا الْحَرَامَ كُلَّهُ . والله تعالى يتفضل بأن يأجرهم ولا يكتب عليهم إثمًا حتى يبلغوا) ٢٧٦/٧ م ٩١٥

٢ - تدريبه على الشرائع ومتى يؤدب على تركها .

(ينبغي أن يدرَّب الصبيانُ وَيُعَلِّمُوا الشَّرَائِعَ ، من الصلاة والصوم ، إذا أطاقوا ذلك ، وَيُحَسِّبُوا الْحَرَامَ كُلَّهُ . والله تعالى يتفضل بأن يأجرهم ولا يكتب عليهم إثمًا حتى يبلغوا . ويستحب إذا بلغ الصغير سبع سنين أن يُدرَّب عليها ، فإذا بلغ عشر سنين أَدَّبَ عليها .) ٢٣٢/٢ م ٢٧٦ و ٣١/٧ م ٨٥٥ و ٢٧٦/٧ م ٩١٥

٣ - إسلامه بإسلام أبيه .

(إذا أسلم الكافرُ الحرِّيُّ فأَوْلَادُهُ الصَّغَارُ : مسلمون أحرارٌ ، وكذلك الذي في بطن امرأته .) ٣٠٩/٧ م ٩٣٧

٤ - إسلام صغار النبي .

(من سُبِيَ من صغار أهل الحرب ، فسواءُ سُبِيَ مع أبيه أو مع أحدِهما أو دونهما : هو مسلمٌ ولا بد ، فإذا مات فإنه يُدفن مع المسلمين ويُصلَّى عليه .) ١٤٣/٥ م ٥٨٣ و ٣٢٤/٧ م ٩١٧

٥ - جلب صفار للكفار لديار الإسلام . صغير

(جَلَبُ 'نساء' الكفار وصبيانهم في الجهاد لإخراجهم من ظلمات الكفر إلى نور الإسلام : فرضٌ ، يعصي الله مَنْ تركه قادراً عليه .) ٧/٣٠٠ م ٩٣٠

٦ - أذانه .

(لا يجوز أذانُ مَنْ لم يبلغ الحُلُم .) ٤/٢١٧ م ٤٩٠

٧ - إمامته .

(لا تجوز إمامةُ مَنْ لم يبلغ الحُلُم ، لا في فريضة ولا نافلة ، ومن صلى خلف من يظنه بالغاً ثم علم أنه صغير : فصلاؤه قامةٌ .) ٤/٥١ م ٤١٢ و ٤/٢١٧ م ١٩٠

٨ - حَجَّة .

(حَجُّ الصبي نستحبّه وإن كان صغيراً جِداً أو كبيراً ، وله حَجٌّ وأجرٌ ، وهو تطوُّعٌ ، والذي يحجّ به أجرةٌ . ويجتنب ما يجتنب المحرم ، ولا شيء عليه إن واقع من ذلك ما لا يحل له ، ويُطاف به ويُرمى عنه الجمارُ إن لم يُطَقْ ذلك ، ويميزُ بالطائف به طوافُه ذلك عن نفسه .) ٧/٢٧٦ م ٩١٥

٩ - بلوغه حال إحرامه .

(إن بلغ الصبي في حال إحرامه : يلزمه أن يمجد إحراماً ، ويشرع في عمل الحج ، فإن فاتته عرقه أو مزدلفة فقد فاته الحج ولا مدنيّ عليه ولا شيء عليه .) ٧/٢٧٧ م ٩١٦

صغير

١٠ - وجوب الزكاة عليه .

(الزكاة فرض على الصغار كما هي فرض على الكبار .)

٢٠١/٥ م ٦٣٨

١١ - يمينه .

(لا يمين لمن لم يبلغ .) ٤٩/٨ م ١١٤٠

١٢ - ذبيحته .

(ما ذبحه أو نحره من لم يبلغ : لم يحل أكله ؛ لأنه غير

مخاطب .) ٤٥٧/٧ م ١٠٦١

١٣ - تضيعة الولي عنه .

(لو ضحى عن الصغير وليه من ماله : فحسن ، وليست

مبته ؛ لأنه الناظر له .) ٣٨٨/٧ م ٩٨٨

١٤ - إطعامه من كفارة الصوم .

(لا يميز . إطعام رضيع من الكفارة ، ولا إعطاؤه من

ذلك ، فإن كان يأكل كما تأكل الصبيان أجزأ إطعامه وإشباعه

وإن أكل قليلاً .) ٢٠٢/٦ م ٧٤٧

١٥ - نكاحه .

(للأب أن يزوجه ابنته الصغيرة البكر ما لم تبلغ بغير

إذنها ، ولا خيار لها إذا بلغت ، فإن كانت ثيباً من زوج مات =

صغير = عنها أو طلقها : لم يحوز للأب ولا لغيره أن يزوجها حتى يبلغ ، ولا إذن لها قبل أن تبلغ .

وإذا بلغت المجنونة وهي ذاهية العقل ، فلا إذن لها ولا أمر ، فهي على ذلك لا ينكحها الأب ولا غيره حتى يمكن استئذانها .

ولا يجوز للأب ولا لغيره إنكاح الصغير الذكر حتى يبلغ ، فإن فعل فهو مفسوخ ابداً .

ومن أوصى إذا مات أن تزوج ابنته البكر الصغيرة فهي وصية فاسدة ، لا يجوز إنفاذها . (٤٥٨/٩ م ١٨٢٢ و ٤٦٢/٩ م ١٨٢٣ و ٤٦٣/٩ م ١٨٢٥ .

١٦ - المحالة عن الصغيرة .

(لا يجوز أن يخالغ عن الصغيرة الأب ولا غيره .)
٢٤٤/١٠ م ١٩٨٢ .

١٧ - بيعه وابتیاعه .

(لا يحل بيع من لم يبلغ إلا فيما لا بد له منه ضرورة ، كطعام لأكله وما جرى هذا المجرى إذا أغفل أهل محله وضيعوه . وأما بيع من لم يبلغ لغيره بأمر ذلك الآخر وابتیاعه له بأمره : فهو نافذ جائز .) (٢٠/٩ م ١٥٢٣

١٨ - البيع منه وله .

(من باع ما وجب بيعه لصغير ، أو ابتاع له ما وجب ابتیاعه ، أو ابتاع من نفسه للصغير ، أو باع له من نفسه : فهو =

صغير = سواء، إن لم يُجابِ نفسه في كل ذلك ولا غيره : جاز ،
وإن حاي نفسه أو غيره : بطل . (٨/٣٢٤ م ١٤٠١)

١٩ - ومن ماله .

(لا يحل لأحد أن يرهن مالَ ولده الصغير أو الكبير ،
ولا مالَ يتيه الصغير أو الكبير .) (٨/١٠٢ م ١٢٢١)

٢٠ - شهادة .

(لا تُقبل شهادة من لم يبلغ من الصبيان ، لا ذكورٍم
ولا إناثهم ، ولا بعضهم على بعض ولا على غيرهم ، ولا يحل
الحكم بشيء من ذلك .) (٩/٤٢٠ م ١٧٩١)

٢١ - حكم من سرقه .

(من سرق عبداً أو حراً صغيراً . فعليه القطع) (١١/٣٣٦
م ٢٢٧٢)

٢٢ - حكم من قذفه .

(من قذف صغيراً : وجب الحدُّ على القاذف .) (١١/٢٧٣
م ٢٢٢٨)

٢٣ - خلّاقته .

(لا تحل الخلّاقة لغير البالغ ، وإن كان قرشياً .) (١/٤٥
م ٨٧٢ و ٩/٣٥٩ م ١٧٦٩)

٢٤ - نصيبه من الفدية . صغير

(لا يُبهم لمن لم يبلغ ، قاتل أو لم يقاتل ، ويُقتل دون
سهم الرجل) (٣٣٣/٧ م ٩٥٣)

٢٥ - جناية الصغير في المال والنفس .

(لا دية ولا نود ولا ضمان على من لم يبلغ فيما أصاب ،
حتى يبلغ) (٣٤٤/١٠ م ٢٠٢٠)

٢٦ - حقه في القصاص بين أولياء المقتول للكبار .

(إذا كان بين أولياء المقتول صغير ، فالكبار منهم أن
يقتصروا ولا ينتظروا بلوغ الصغير ، فإن غابا الحاضرون
البالقون : لم يحز ذلك على الصغير ، بل هو حقه حتى يبلغ ، فإن
مات الصغير كان حينئذ رجوع الأمر الى من بقي من الورثة .)
٤٨٢/١٠ م ٢٠٧٩

٢٧ - العفو والاستفادة عنه .

(استفادة الأب لابنه الصغير : واجبة ولا بد ، ولا يصح
عفو الأب إلا برضاه ولا رضى لصغير ، فإن أغفل الأب أو
الولي أو الوصي ذلك حتى بلغ الصبي : كان له القود الذي وجب
له وحدث له جواز العفو إن شاء ، وليس للأب ولا للولي أخذ
الدية ولا أن يُقادي في شيء من الجروح) (٤٨٥/١٠ م ٢٠٨٠)

صغير ٢٨ - عتقه .

(لا يجوز عتق من لم يبلغ .) ٢٠٥/٩ م ١٦٦٩

٢٩ - عتق الأب عنه .

(لا يجوز للأب عتق عبده ولده الصغير .) ٢١٥/٩ م

١٦٧٨ م

٣٠ - مكانته .

(لا يجوز كتابة مملوك لم يبلغ .) ٢٢٧/٩ م ١٦٨٧

٣١ - وصيته .

(لا يجوز وصية من لم يبلغ من الرجال والنساء أصلاً .)

١٧٦٢ م ٣٣٠/٩

٣٢ - حكم سقوطه مع حامله في مهواة .

(من حمل صبيّاً فسقط في مهواة فمات الصبي ، فإن كان موته من وقوع حامله عليه : فهو ضامن ، والضمان على العاقلة ، وعليه الكفارة ، وإن كان مات من الوقعة لا من وقوع حامله عليه : فلا ضمان في ذلك . فلو مات الحامل حين وقوعه على الصبي أو قبل وقوعه عليه : فلا ضمان على عاقلته ؛ لأنه لا جنابة على

ميت .) ١٢/١١ م ٢١١٢

٣٣ - قتل صغار المشركين .

(لا يجزئ قتل من لم يبلغ من المشركين ، إلا أن يقتلوا ، =

صغير = فإن أصيبوا في البيّات أو في اختلاط الملحة عن غير قصد :

فلا حرج . (٧/٢٩٦ م ٩٢٦ ، ٩٢٧)

صلاة ١ - أقسامها من فرض وتطوع وفرض كفاية .

(الصلاة قسمان : فرض وتطوع ، فالفرض هو الذي من تركه عامداً كان عاصياً لله عز وجل ، وهو الصلوات الخمس : الظهر والعصر والمغرب والعشاء الأخيرة والنجم . والقضاء لما نسي منها أو نيم عنها هو : هي نفسها .

والفرض قسمان : فرض متعين على كل مسلم عاقل بالغ ذكر أو أنثى حر أو عبد ، وهو ما ذكرنا وفرض على الكفاية يلزم كل من حضر ، فإذا قام به بعضهم سقط عن سائرهم ، وهو الصلاة على جنازة المسلمين .

والتطوع هو : ما إن تركه المرء عامداً : لم يكن عاصياً لله عز وجل بذلك ، وهو : الوتر ، وركعتا الفجر ، وصلاة العيد والاستسقاء والكسوف والضحي ، وما ينتقل المرء قبل صلاة الفرض وبعدها ، والاشفاق في رمضان ، وتهجد الليل ، وكل ما يتطوع به المرء . ويكره ترك ذلك . (٢/٢٢٦ م ٢٧٥)

٢ - صلاة الوتر .

ر : صلاة الوتر .

٣ - صلاة التطوع .

ر : صلاة التطوع .

صلاة ٤ - الفوائض الخمس وركعاتها المقيم والمسافر .

١ الفروض من الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عبد ذكر أو أنثى : خمس ، وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة وهي العتمة وصلاة الفجر .

فالمصبح : ركعتان أبدأ على كل أحد من صحيح أو مريض أو مسافر أو مقيم خائف أو آمن ، والمغرب : ثلاث ركعات أبدأ كما قلنا في الصبح .

وأما الظهر والعصر والعشاء الآخرة ، فكل واحدة منهن على المقيم مريضاً كان أو صحيحاً خائفاً أو آمناً : أربع ركعات ، وكل واحدة منهن على المسافر الآمن : ركعتان ركعتان ، وأما المسافر الخائف فإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعتين وإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعة واحدة . (٢٤٨/٢ م ٢٨١)

٥ - الساقط عنهم فوضيتها .

(لا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء ، ويستحب لو عُلمَ موها إذا عقلوها ، ويستحب إذا بلغ سبع سنين أن يدرب عليها ، فإذا بلغ عشر سنين : أدب عليها .

ولا صلاة على مجنون ولا مُغنى عليه ولا حائض ولا نساء ولا قضاء على واحد منهم ، إلا ما أفاق المجنون والمغنى عليه أو طهرت الحائض والنساء في وقت أدركوا فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة . (٢٣٢/٢ م ٢٧٦ ، ٢٧٧)

صلاة ٦ - سقوطها عن الحائض .

(لا تقضي الحائضُ إذا طهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام حيضها ، وتقضي صومَ الأيام التي مرت لها في أيام حيضها . وإن حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ، ولم تكن صلت تلك الصلاة : سقطت عنها ، ولا إعادة عليها فيها . فإن طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار مالا يمكنها الفسل والوضوء حتى يخرج الوقت : فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها .) (١٧٥/٢ م ٢٥٨ و ١٧٦/٢ م ٢٥٧ ، ٢٥٩)

٧ - سقوطها عن المجنون المغمى عليه والحائض والنفساء ، ومتى تلزمهم ؟

! لا صلاة على مجنون ولا على مغمى عليه ولا حائض ولا نفساء ، ولا قضاء على واحد منهم ، إلا ما أفاق المجنون والمغمى عليه ، أو طهرت الحائض والنفساء ، في وقت أدركوا فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة . (٢٣٣/٢ م ٢٧٧)

٨ - حصول البلوغ أو الطهر أو الاسلام بعد خروج وقتها .

(إذا خرج وقت كل صلاة : لم يجز أن يصليها لاصي* يبلغ ، ولا حائض* تطهر ، ولا كافر* يسلم . ولا يصلي هؤلاء إلا ما أدركوا من الصلوات في الأوقات .) (١٦٤/٣ م ٣٣٥)

صلاة ٩ - أقل ما يتحقق به نفلها .

(من نذر صلاة ولم يسمّ عدداً ما : لزمه ركعتان .)

١١٢١ م ٢٧/٨

١٠ - تعيين الصلاة الوسطى .

(الصلاة الوسطى هي : العصر .) ٢٤٩/٤ م ٥٠٥

١١ - تعدد تركها .

(من تعدد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ، فهذا لا يقدر على قضائها أبداً ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ، وليتوب وليستغفر الله .) ٢٣٥/٢ م ٢٧٩ و ٢٤٤/٢ م ٢٨٠

١٢ - حكم تاركها عدداً .

(من ترك الصلاة عدداً ، الواجب : أن يضرب حتى يؤديها ، ولا يرفع عنه الضرب أصلاً حتى يخرج وقت الصلاة وتدخل أخرى ، فيضرب ليعلي التي دخل وقتها ، وهكذا أبداً إلى نصف الليل ، فإذا خرج وقت العتمة ترك ، لأنه لا يقدر على صلاة ما خرج وقتها ، ثم يُجَدّد عليه الضرب إذا دخل وقت صلاة الفجر حتى يخرج وقتها ، ثم يترك إلى أول الظهر . ويتولى ضربته من قد صلى ، فإذا صلى غيره خرج هذا إلى الصلاة ويتولى الآخر ضربته ، حتى يترك المتكر الذي =

صلاة = 'يحدث أو يموت ؛ فالحق قتله . وهو مسلم' . (١١ / ٣٧٦ م ٢٢٩٨)

١٣ - بطلان الصوم بتعدد تركها .

(تعدد ترك الصلاة وهو ذاكره أصومه : 'يطلبه' ، وكذا
تعدد كل معصية .) (١٧٧/٦ م ٧٣٤)

١٤ - حكم صلاة المصّرّ على الكبائر .

(من صلى 'مصرّاً' على الكبائر فصلاته ثامة .)
٣٠٣ م ٩٨/٣

١٥ - حكم فعلها من الصغار ، وتدريبهم عليها ، وتأديبهم
على تركها .

(لأصلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء . ويستحب لو
علّموها إذا عقلوها ، ويستحب إذا بلغ صغير سبع سنين أو
'يدرّب عليها' ، فإذا بلغ عشر سنين : أَدَبَ عليها .) (٢٣٢/٢ م ٢٧٦ و ٢٧٦/٧ م ٩١٥)

١٦ - الأجرة عليها .

(الإجارة على الصلاة لا تجوز ، ويجوز أن يعطيه الإمام على
وجه الصقة ، ويجوز لأهل المسجد استئجار الأمام للحضور معهم
عند دخول أوقات الصلاة مدة مساهة .) =

صلاة

= ولا تجوز الإجارة في أداء فرض ، إلا عن عاجز أو ميت .
وأما الصلاة المنسية والمنوم عنها والمندورة : فهي لازمة
للره إلى حين موته ، فهذه تؤدى عن الميت ، فالإجارة في
أدائها جائزة . (١٩١/٨ م ١٣٠٢ و ١٩٢/٨ م ١٣٠٤)

١٧ - حكم سترة العورة فيها وخارجها .

(ستر العورة : فرض عن عين الناظر ، وفي الصلاة جملة ،
كان هنالك أحد أو لم يكن ، وإنما هذا للعامد . وأما من لا يجد
ثوباً أيسح له الصلاة به ، أو أكره ، أو نسي : فصلاته تامة .)
٣٤٧ ، ٣٤٦ م ٢١٠/٣

١٨ - تحديد العورة الواجب سترها للرجل والمرأة .

(العورة : افتراض سترها على الناظر وفي الصلاة ، من الرجل :
الذكر وحلقة الذكر فقط ، وليس الفخذ منه عورة ، وهي من
المرأة : جميع جسمها حاشاً الوجه والكفين فقط . الحر والعبد
والحرّة والامة : سواء .) ٣٤٩ م ٢١٠/٣

١٩ - حكم الابتداء بها مكشوف العورة .

(لو ابتدأ التكبير مكشوف العورة أو غير مجتنب لما
افترض عليه اجتنابه عامداً أو ناسياً أو جاهلاً : فلا صلاة له .)
٣٤٨ م ٢١٠/٣

صلاة ٢٠ - حكم انكشاف العورة فيها .

(من انكشفت عورته وهو لا يرى ، إن علم ذلك في الوقت أعاد ، لا بعده ، والقول في إلقاء ما عمل من فرائض صلاته مكشوف العورة ناسياً ، والجهل بها كما أمر ، والبناء على ما صلى مفطئ العورة ، والسجود السهو ، وجواز الصلاة بما صلى كذلك في جزء لو أسقطه تمت صلاته ، وسجود السهو لذلك : كما قلنا في الصلاة غير محتجب لما افتراض علينا اجتنابه ، سواء سواء ولا فرق .) ٢٠٤/٣ م ٣٤٤ و ٢٠٩/٣ م ٣٤٧

٢١ - حكم صلاة الناظر الى العورة فيها .

(من تأمل في صلاته عورة لا يحل له النظر اليها : فإن صلاته تبطل ، فإن فعل ذلك ناسياً فعليه سجود السهو . وأما إذا تأمل عورة أبصر له النظر إليها فهي من جملة الأشياء التي لا بد له من وقوع النظر على بعضها في الصلاة .) ٢٢٥/٣ م ٣٥٠

٢٢ - اجتناب للنجاسة فيها .

(لا تجزئ أحدًا صلاة إلا بتياب طاهرة وجسد طاهر في مكان طاهر .

والقول : نجس ، من أي حيوان كان ، فرض اجتنابه في الطهارة والصلاة ، إلا ما لا يمكن التحفظ منه إلا بخرج فهو معفو عنه ، كونهم الذباب ونحو البراغيث . =

صلاة = والحجر والميسر والأنصاب والأزلام: وجس حرام واجب
اجتنابه، فمن صلى حاملاً شيئاً منها: بطلت صلاته. (١٦٨/١)
م ١٣٧ و ١٩١/١ م ١٤٤ و ٢٠٢/٣ م ٣٤٣

٢٣ - الابتداء بها مع النجاسة .

(لو ابتدأ التكبير مكشوف العورة ، أو غير مجتنب لما
افترض عليه اجتنابه ، عامداً أو ناسياً أو جاهلاً : فلا صلاة له .)
٢١٠/٣ م ٣٤٨

٢٤ - طروء النجاسة بعد الابتداء بها .

(لا تجزئ أحد صلاة إلا بقياب طاهرة وجسد طاهر في
مكان طاهر ، فمن أصاب بدنه أو ثيابه أو مصلاه شيء ففرض
اجتنابه ، بعد أن كبر سالماً ، فإن علم بذلك أزال الثوب وإن
بقي عرياناً ، ما لم يؤذ به البود ، وزال عن ذلك المكان ، وأزالها
عن بدنه بما أمر أن يزيلها به ، وتماذى على صلاته ، وأجزأه ،
ولا شيء عليه غير ذلك .

فإن نسي حتى عمل عملاً مفترضاً عليه من صلاته : النسي وأتم
الصلاة وأتى بذلك العمل كما أمر ، ثم يسجد السهو وإن كان ذلك
بعد ما سلم ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت : أعاد الصلاة متى
ذكر فإن لم يعبه ذلك إلا في مكان من صلاته لو لم يأت به لم
تبطل به صلاته ، مثل ما زاد على الطمأنينة في الركوع والسجود ، =

صلاة

= فصلاته تامة ، وليس عليه إلا سجود السهو فقط . فإن نعد ماذكرنا بطلت صلاته .

وأما الجاهل ، وهو الذي لا يعلم الشيء إلا في صلاته أو بعدها : فإنه يعيد كل ماضى في الوقت . وأما المكروه والعاجز لعة أو لضرورة فإنه في كل ماذكرنا إن زال الإكراه أو الضرورة بعد الصلاة فقد تمت صلاته ، وإن زال ذلك في الصلاة بنى على ماضى من صلاته ، فأنها كما يقدر ، ولا سجود سهو في ذلك . (٢٠٢/٣ م ٣٤٣ و ٢٠٣/٣ م ٣٤٤)

٢٥ - حكم استقبال الكعبة فيها في العذر وعدمه .

(استقبال الكعبة بالوجه والجسد : فرض على المصلي ، حاشا التطوع واجباً .

فمن كان مغلوباً بمرض أو يجهد أو يخوف أو بإكراه ، فتجزئه صلاته كما يقدر ، وينوي في كل ذلك التوجه الى الكعبة ، ويلزم الجاهل أن يصدق في جهة القبلة من أخبره من أهل المعرفة إذا كان يعرفه بالصدق .

فمن صلى الى غير القبلة من يقدر على معرفة جهتها ، عامداً أو ناسياً : بطلت صلاته ، ويعيد ما كان في الوقت إن كان عامداً ، ويعيد أبداً إن كان ناسياً . (٢٢٧/١ م ٣٥١ و ٢٢٨/٣ م ٣٥٢ ، ٣٥٣)

صلاة ٢٦ - حكم الصلاة فيما يعطو عن الكعبة من مكة .

(الصلاة جائزة على كل سقف بمكة ، وإن كان أعلى من الكعبة ؛ الفريضة والنافعة سواء ، وكذلك على أبي قبيس .)
٤٣٥ م ٨٠/٤

٢٧ - حكم الصلاة في الكعبة وعلى ظهرها .

(الصلاة جائزة في جوف الكعبة أينما شئت فيها ، كما هي جائزة على ظهرها ، الفريضة والنافعة سواء .) (٤٣٥ م ٨٠/٤)

٢٨ - جاهل جهة القبلة .

(يلزم الجاهل أن يصدق في جهة القبلة من أخبره من أهل المعرفة إن كان يعرفه بالصدق .) (٣٥٢ م ٢٢٨/٣)

٢٩ - العاجز عن استقبال القبلة .

(من كان مغلوباً بمرض أو بجهد أو بأكراه ، فتجزئ صلاته كما يقدر وينوي في كل ذلك التوجه إلى الكعبة .) (٢٢٧/٣ م ٣٥١)

٣٠ - فعلها أول وقتها .

(تمجيل جميع العاوات في أول أوقاتها : أفضل على كل حال ، حاشا العتة والظفر ، للجماعة في الحر .) (١٨٢/٣ م ٣٣٦)

٣١ - أداؤها قبل الوقت بشكٍّ أو يقين .

(من كبر لصلاة فرضٍ وهو شكٌّ هل دخل وقتها أم لا ؟ لم يجزه ، سواء وافق الوقت أم لم يوافق . فلو بدأ وهو عند نفسه موثق بأن وقتها قد دخل ، فإذا الوقت لم يكن دخل : لم يجزه أبصاً ، ولا يجزه إلا حتى يوقن أنه الوقت ، ويكون الوقت قد دخل .) ١٩٥/٣ م ٣٢٩ و ١٩٦/٣ م ٣٤٠

٣٢ - أوقاتها المكروهة .

(الأوقات المكروهة : عند اصفرار الشمس حتى يتم غروبها ، وعند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، وبعد السلام من صلاة الصبح حتى تصفوا الشمس وتبيض .
وأما بعد الفجر ما لم يعمل الصبح فالتطوع حينئذ : جائزٌ حسنٌ ما أحبُّه المرء ، وكذلك إثر غروب الشمس قبل صلاة المغرب .) ٧/٣ م ٢٨٦

٣٣ - فروضها .

(فرائض الصلاة : النية ، والإحرام بالتكبير ، ورفع اليدين لتكبير مع الإحرام ، وقراءة أم القرآن في كل ركعة من كل صلاة ، والتعوذ قبل القراءة ، والبسلة لمن يقرأ برواية من عدّها آية .

والركوع ، والطائفة فيه حتى تعتدل جميع أعضائه =

صلاة = ويضع فيه يديه على ركبتيه ، والتكبير للركوع ، وقوله :
(بقية ٣٣) « سبحان ربي العظيم » .

والقيام إثر الركوع لمن قد وُجد عليه حتى يعتدل ، وقوله :
« سمع الله أن حمده » ، عند القيام من الركوع على كل محل من
إمام أو منفرد أو مأموم ؛ والمأموم يزيد بعد ذلك : « ربنا
ولك الحمد » أو « وبنا لك الحمد » وليس هذا فرضاً على إمام
ولا قَدْر ، وقول المأموم : آمين إذا قال الإمام : ولا الضالين ،
وركوع المأموم بعد إمامه ولا بد .

والسجدتان إثر القيام المذكور ، والطبائنة فيها ، والتكبير
لكل سجدة منها ، وقوله : « سبحان ربي الأعلى » في كل
سجدة ، ووضع الجبهة والانقب واليدن والركبتين وحدود
القدمين على ما هو قائم عليه ، والجلوس بين السجدتين والطبائنة
فيه ، والتكبير له .

ولا تجزئ صلاة لا أحد بأن يدع من هذا كلامه عامداً
شيئاً ، فإن لم يأت به ناسياً : ألقى ذلك وأتى به كما أمر ، ثم
سجد للسهو ، فإن عجز عن شيء منه للجهل أو عذر مانع :
سقط عنه وتمت صلاته .

ويقترض أيضاً : الجلوس بعد رفع الرأس من آخر سجدة
من الركعة الثانية ، والجلسة الأخيرة التي يليها السلام ، والشهد
فيها ، وأن يقول بعد الشهد فيها : « اللهم إني أعوذ بك من
عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر . ومن فتنة الهيا
والمات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال » . =

صلاة

= وإذا أتمَّ المرءُ صلاته فليسلم، وهو فرضٌ لا تَمُّ الصلاة إلا به . وكذلك : غضُّ البصر ، وعدمُ الضحكِ ومن ما يسجد عليه أكثر من مرة ، والإتيانُ بعدد الركعات والسجعات : فرضٌ لا تَمُّ الصلاة إلا به . (٢٣١/٣ م ٣٥٤ و ٢٣٢/٣ م ٣٥٦ و ٢٣٤/٣ م ٣٥٨ و ٢٣٦/٣ م ٣٥٩ و ٢٤٧/٣ م ٣٦٣ و ٢٥١/٣ م ٣٦٦ و ٢٥٤/٣ م ٣٦٩ و ٢٦٨/٣ م ٣٧٢ و ٢٧١/٣ م ٣٧٣ و ٢٧٤/٣ م ٣٧٦ و ٢٧٧/٣ م ٣٨٢ - ٣٨٤ و ١٩/٤ م ٣٨٩)

٣٤ - التكبير فيها .

(التكبيرُ للركوع ولكل سجدة والجلوس بين السجدين : فرضٌ ، لا صلاة لمن تركه عامداً . ونسحب لكل مصل أن يكون أخذُه في التكبير مع ابتدائه للانحدار للركوع ، ومع ابتدائه للانحدار للسجود ، ومع ابتدائه الرفع من السجود ، ومع ابتدائه للقيام من الركعتين .) (٢٥٥/٣ م ٣٦٩ و ١٥١/٤ م ٤٦١)

٣٥ - النية فيها .

(النيةُ في الصلاة : فرضٌ ، إن كانت فريضة : نواها باسمها وإلى الكعبة في نفسه قبل إحرامه بالتكبير متصلة بنية الإحرام لا فصلَ بينها أصلاً ، وإن كانت تطوعاً : نوى كذلك أنها تطوع ، فمن لم ينو كذلك فلا صلاة له .) (٢٣١/٣ م ٣٥٤)

صلاة ٣٦ - أثر انصراف النية فيها الى غيرها .

(إن انصرف نية المصلي في الصلاة فاسياً ، الى غيرها ، أو الى تطوع ، أو خروج عن الصلاة : ألقى ما عمل من فروض صلاته كذلك وبني على ما عمل بالنية الصحيحة ، واجزأه ، ثم سجد السهو .

فإن لم يكن ذلك منه إلا في عمل من صلاته لو تركه لم تبطل بتركه الصلاة : لم يلزمه الا سجود السهو فقط . فلو صرف نيته في الصلاة متعمداً الى صلاة اخرى أو الى تطوع عن فرض أو الى فرض عن تطوع : بطلت صلاته . (٣٥٥ م ٢٣٢/٣ و ٤٠٨ م ٥٠/٤)

٣٧ - رفع اليدين في تكبيرة الإحرام .

(رفع اليدين للتكبير مع الإحرام في أول الصلاة : فرض لا تجزئ الصلاة إلا به .) (٣٥٨ م ٢٣٤/٣)

٣٨ - حكم رفع اليدين عند تكبير الانتقالات .

(يستحب رفع اليدين في الصلاة عند كل ركوع وسجود وقيام وجولوس ، سوى تكبيرة الإحرام .) (٤٤٢ م ٨٧/٤)

٣٩ - تكبير الإحرام ونفذه .

(الإحرام بالتكبير : فرض ، لا تجزئ الصلاة إلا به . ويجزئ في التكبير : الله أكبر ، والله الأكبر ، والاسكبُر الله والكبِيرُ الله ، والله الكبير ، والرحمن أكبر ، وأي اسم من =

صلاة = اسماء الله تعالى ذكرها التكبير، ولن 'يمزى' غير هذه الالفاظ .
 ٣٥٦ م ٢٣٢/٣ و ٣٥٧ م ٢٣٣/٣

٤ - حكم الاستفتاح بعد تكبير الإحرام ، وصيغته .

(التوجيه : 'سنة حنة' ، وهو أن يقول الإمام والمنفرد ،
 بعد التكبير ، لكل صلاة فرض أو غير فرض ، جهرًا ومراً :
 « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا
 من المشركين » ، إن صلاقي وثقلى ومجاي ومجاي لله وب
 العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين .)
 ٤٤٣ م ٩٥/٤

٥ - حكم وضع اليمنى على كوع اليسرى في القيام .

(نثبت أن يضع المصلي يده اليمنى على كوع اليسرى في
 في الصلاة في وقوفه كله فيها .) ٤٤٨ م ١١٢/٤

٦ - حكم الجهر والإسرار في قراءتها .

(يستحب الجهر في ركعتي صلاة الصبح ، والأوليين من
 المغرب ، والأوليين من العتمة ، وفي الركعتين من الجمعة .
 والإسرار في الظهر كلها ، وفي العصر كلها ، وفي الثالثة من
 المغرب ، وفي الآخريتين من العتمة . فإن فعل خلاف ذلك
 كرهناه وأجزأه . وأما المأموم ففرض عليه الإسرار بأم
 القرآن في كل صلاة ولا بد ، فلو جهر : بطلت صلاته .)
 ٤٤٦ م ١٠٨/٤

صلاة ٤٣ - التعمود قبل القراءة .

(فرض على كل مصل أن يقول إذا قرأ : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » لا بد له في كل ركعة من ذلك ، فمن نسي التعمود حتى ركع : أعاد متى ذكر فيها ، وسجد للسهو إن كان إماماً أو قذاً ، فإن كان مأموماً ألقى ما قد نسي إلى أن ذكر ، وإذا أتم الإمام قام يقضي ما كان القى ، ثم سجد للسهو . وليس على الإمام والمنفرد أن يتعمداً للسورة التي مع أم القرآن .)
٢٤٧/٣ م ٣٦٣ و ٢٥٠/٣ م ٣٦٤ و ٢٥٤/٣ م ٣٦٨

٤٤ - للبسلة فيها .

(من كان يقرأ برواية من عدة من القراء « بسم الله الرحمن الرحيم » آية من القرآن : لم تجزه الصلاة إلا بالبسلة ، ومن كان يقرأ برواية من لا بعدها آية من أم القرآن : فهو غيبي عن أن يبسل وبين أن لا يبسل) ٢٥١/٣ م ٣٦٦

٤٥ - قراءة الفاعلة فيها .

(قراءة أم القرآن : فرض في كل ركعة من كل صلاة ، إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً ، والفرض والتطوع سواء ، والرجال والنساء سواء . ولا يجوز للمأموماً أن يقرأ خلف الإمام شيئاً غيرها .) ٢٣٦/٣ م ٣٥٩ ، ٣٦٠

صلاة ٤٦ - التأمين فيها .

(قولُ الأُموم : « آمين » إذا قال الإمام : « ولا الضالين » فرضٌ ، وإن قاله الإمام فهو حسنٌ وسنةٌ .) ٢٥٥/٣ م ٣٦٩

٤٧ - حكم الزيادة في القراءة على أم القرآن .

(الفرض في كل ركعة : أن يقرأ بأم القرآن فقط ، فإن زاد على ذلك قرآناً : فصنُّ ، قلَّ أم كثر ، أي صلاة كانت من فرض أو غير فرض لا تُباحش شيئاً . ولو قرأ سورتين أو أكثر في ركعة فصنُّ ، ولو قدم السورة قبل أم القرآن : كرهنا ذلك ، وأجزأه .) ١٠١/٤ م ٤٤٥

٤٨ - حكم تقديم السورة على الفاتحة .

(لو قدم المصلي السورة قبل أم القرآن : كرهنا ذلك ، وأجزأه .) ١٠١/٤ م ٤٤٥

٤٩ - جمع السور أو قراءة بعضها .

(الجمعُ بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع : حسنٌ ، وكذلك قراءةُ بعض السور في الركعة في الفرض والتطوع أيضاً : حسنٌ للإمام والقَدِّ .) ٥٦/٣ م ٢٩٦

٥٠ - صلاة من لم يحفظ الفاتحة أو شيئاً من القرآن .

(من كان لا يحفظ أم القرآن : صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن إن كان يعلمه ، وأجزأه ، وليسَّحَ في تعلم أم القرآن ، فإن =

صلاة

= عرف بعضها ولم يعرف البعض : قرأ ما عرف منها فأجزأه ،
وليسع في تعلم الباقي ، فإن لم يحفظ شيئاً من القرآن : صلى كما
هو ، يقوم ويذكر الله كما يحسن ، بلفظه ، ويركع ويسجد حتى
ينم صلاته ، ويميزه ، وليسع في تعلم أم القرآن . (٢٥٠/٣ م
٣٦٥ م

٥١ - القراءة فيها بغير العربية .

(من قرأ أم القرآن أو شيئاً منها من القرآن في صلاته ،
مترجماً بغير العربية ، أو بألفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله ،
عامداً لذلك ، أو قدم كلمة أو آخرها عامداً لذلك : بطلت
صلاته ، وهو فاسق . ومن أحال القرآن متمعداً فقد كفر .)
٢٥٤/٣ م ٣٦٧ م و ١٥٩/٤ م ٤٦٦ م

٥٢ - الذكر فيها بغير العربية .

(من كان لا يحفظ أم القرآن : صلى وقرأ ما أمكنه من
القرآن ، وأجزأه ، وليسع في تعلم أم القرآن . فإن لم يحفظ
شيئاً من القرآن : صلى كما هو ، يقوم ويذكر الله كما يحسن ،
بلفظه ، ويركع ويسجد حتى ينم صلاته ، ويميزه . (٢٥١/٣ م
٣٦٥ م

٥٣ - الدعاء فيها بغير العربية .

(من كانت لغته غير العربية : جاز له أن يدعو بها في صلاته ، =

صلاة = ولا يجوز له أن يقرأ بها، ومن قرأ بغير العربية فلا صلاة له .
 ٣/٢٥٤ م ٣٦٧ و ٤/١٥٩ م ٤٦٦

٥٤ - ذكر الله في القيام أو الركوع أو السجود .

(من تشهد في قيامه أو ركوعه أو سجوده ، بعد أن يأتي بما عليه من قراءة وتسبيح : جازت صلاته ، عمداً فعل ذلك أو نسياناً ، لا لسجود سهو في ذلك . وغير ذلك من ذكر الله تعالى : أحب إلينا .) ٤/٤٣ م ٣٩٧

٥٥ - قراءة القرآن في الركوع أو السجود

(من قرأ القرآن في ركوعه أو سجوده : بطلت صلاته إن تعدد ذلك ، فإن نسي ألقى تلك المدة من سجوده ثم سجد للسهو ، فإن كان ذلك بعد أن اطمأن وصبح كما أمر : أجزأه سجود السهو وتمت صلاته ، وإن نسي وقرأ في جميع الركوع والسجود ألقى تلك السجدة أو الركعة وكان كأن لم يأت بها وأتم صلاته ، وسجد للسهو .) ٣/٢٥٥ م ٣٦٩ و ٤/٤٢ م ٣٩٦

٥٦ - قراءة القرآن بعد التشهد

(لو قرأ المصلي القرآن في جلوسه بعد أن يتشهد ، وهو إمام أو قارئ : جازت صلاته ، عمداً قتل ذلك أو نسياناً ، ولا سجود سهو في ذلك .) ٤/٤٣ م ٣٩٧

صلاة ٥٧ - قراءة التشهد في القيام أو الركوع أو السجود .

(من تشهد في قيامه أو ركوعه أو سجوده ، بعد أن يأتي بما عليه من قراءة وتيسيح : جازت صلاته ، عمداً فعل أو نسياناً ، ولا سجود سهو في ذلك . وغير ذلك من ذكر الله تعالى : أحب إلينا .) ٤/١٣ م ٣٩٧

٥٨ - ركوعها .

(الركوع في الصلاة : فرض ، والطأينة فيه حتى تعتدل جميع أعضائه ويضع فيه يديه على ركبتيه : فرض كذلك .) ٣/٢٥٥ م ٣٦٩

٥٩ - الطأينة فيه .

(الطأينة في الركوع حتى تعتدل جميع أعضائه ، وفي السجدين ، وفي الجلوس بين السجدين : فرض .) ٣/٢٥٥ م ٣٦٩

٦٠ - صفة تحسين الركوع والسجود .

(تحسين الركوع هو أن لا يرفع رأسه إذا ركع ، ولا يميله ، ولكن معتدلاً مع ظهره . وأما في السجود فيقتر ظهره جداً ما أمكنه ويفرج ذراعيه ما أمكنه ، والرجل والمرأة في كل ذلك سواء .) ٤/١٢٢ م ٤٥٣

صلاة ٦١ - حكم التطبيق ، وتمريضه .

(التطبيق في الصلاة لا يجوز ، وهو : وضع اليدين بين الركبتين عند الركوع في الصلاة .) ٢٧٦/٣ م ٣٧٥

٦٢ - للتسبيح في ركوعها وسجودها .

(قول : « سبحان ربّي العظيم » في الركوع : فرض لا تجزئ صلاة إلا به ، وكذا قوله : « سبحان ربّي الأعلى » في كل سجدة .) ٢٥٥/٣ م ٣٦٩

٦٣ - القيام بعد الركوع .

(القيام إثر الركوع : فرض لمن قدر عليه حتى يعتدل قائماً .) ٢٥٥/٣ م ٣٦٩

٦٤ - التحميد فيها عند الرفع من الركوع .

(قول : « سمع الله لمن حمده » عند القيام من الركوع : فرض على كل مصل ، من إمام أو مأموماً ، لا تجزئ الصلاة إلا به . فإن كان مأموماً ففرض عليه أن يقول بعد ذلك : « ربنا لك الحمد » أو « ربنا ولك الحمد » ؛ وليس هذا فرضاً على إمام أو قارئ ، وإن قاله : كان حسناً وستة . ونستحب لكل مصل أن يكون ابتداءه لقول : « سمع الله لمن حمده » مع ابتداءه في الرفع من الركوع .) ٢٥٥/٣ م ٣٦٩ و ١٥١/٤ م ٤٦١

٦٥ - حكم الدعاء بعد الرفع من الركوع ، وصيغته .

(نستحب لكل مصل إذا قال : « سمع الله لمن حمده » ، ربنا
ولك الحمد » أن يقول : « ملء السموات والأرض وملء
ما شئت من شيء بعد » فإن زاد على ذلك « أهل الثناء والمجد ،
أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد » اللهم لا مانع لما أعطيت ،
ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد »
فحسن ، وإن اقتصر على الأول فحسن . (١١٩/٤ م ٤٥٩)

٦٦ - حكم القنوت في الترويض والوتر ، وصيغته .

(القنوت : فعل حسن ، وهو بعد الرفع من الركوع ،
في آخر ركعة من صلاة فرض الصبح وغير الصبح ، وفي الوتر .
فمن تركه فلا شيء عليه في ذلك .

وهو أن يقول بعد قوله « ربنا ولك الحمد » : « اللهم اهديني
فيم هديت ، وعافني فيمين عافيت ، وتولني فيمين توليت ،
وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، إنك تقضي ولا
يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا
وتعاليت » ويدعو لمن شاء ، ويسميهم بأسمائهم إن أحب . فإن
قال ذلك قبل الركوع : لم تبطل صلاته بذلك ، وأما السنة فالتالي
ذكرها . (١٣٨/٤ م ٤٥٩)

٦٧ - السجود فيها .

(السجدتان إثر القيام من الركوع ، ووضع الجبهة والأنف
واليدين والركبتين وصدور القدمين على ما هو قائم عليه بما =

صلاة = أيسح له التصرف عليه : فرض كل ذلك ، ولا يميز السجود على الجبهة والالتفات إلا مكشوفين ، ويميز في سائر الأعضاء مُنْقَطَةً . (٣ / ٢٥٥ م ٣٦٩)

٦٨ - وضع اليدين قبل الركبتين في السجود .

(فرض على كل مصل أن يضع ، إذا سجد ، يديه على الأرض قبل ركبته ولا بد .) (٤ / ١٢٨ م ٤٥٦)

٦٩ - اقتراس الذراعين في السجود .

(لا يحل للمصلي أن يفتش ذوابيه في السجود .) (٤ / ٢١٩ م ٣٩٠)

٧٠ - العجز عن الركوع أو السجود ، لموض أو زحام .

(من عجز عن الركوع أو السجود : خفف لذلك قدر طاقته ، فمن لم يقدر على أكثر من الإيماء أو ما ، ومن لم يجد الزحام أن يضع جبهته وأنه السجود فليسجد على رجل من أمامه أو على ظهر من أمامه .) (٣ / ٢٦٧ م ٣٧٠)

٧١ - ترك السجود على الأرض لعذر ، كطين .

(من كان بين يديه طين لا يفسد ثيابه ولا يلون وجهه : لم يترك السجود عليه ، فإن آذاه لم يلزمه .) (٣ / ٢٦٨ م ٣٧١)

٧٢ - عدد جلّساتها .

(في الصلاة أربع جلّسات : جلّة بين كل سجدة ، =

صلاة = وجلة إثر السجدة الثانية من كل ركعة ، وجلة للشهد بعد الركعة الثانية يقوم منها الى الثالثة في المغرب والحاضر في الظهر والعصر والعشاء الآخرة ، وجلة للشهد في آخر كل صلاة يسلم في آخرها . (١٢٥/٤ م ٤٥٥)

٧٣ - صفة الجلوس فيها .

(صفة جميع الجلوس : أن يجعل اليه اليسرى على باطن قدمه اليسرى ، مفتوحاً لقدمه ، وينصب قدمه اليمنى رافعاً لعقبها ، ويجلس لها على باطن أصابعها ، الا الجلوس الذي يلي السلام من كل صلاة ؛ فإن صفته : أن يفضي بمقاعده الى ما هو جالس عليه ، ولا يقعد على باطن قدمه . (١٢٥/٤ م ٤٥٥)

٧٤ - حكم الجلسة بعد للسجدة الثانية .

(نستحب لكل مصلٍ إذا رفع رأسه من السجدة الثانية : أن يجلس متسكناً ، ثم يقوم من ذلك الجلوس الى الركعة الثانية والرابعة . (١٢٤/٤ م ٤٥٤)

٧٥ - حكم التعمد للشهد ، وصفته .

(الجلوس بعد رفع الرأس من آخر سجدة من الركعة الثانية : فرض في كل صلاة مفترضة أو نافلة حاشا التوتر ، فإن كان في صلاة لا تكون إلا ركعتين فإنه يفضي بمقاعده الى ما هو عليه قاعد ، وينصب وجهه اليمنى ويفرش اليسرى . وإذا كان في صلاة تكون ثلاث ركعات أو أربعاً : جلس في هذه =

صلاة

= الجلسة على رجله اليسرى ونصب اليمنى . وجلس في الجلسة الأخيرة التي يليها السلام مقضياً بقاعده الى الارض قاصباً لرجله اليمنى فارشاً اليسرى . ونستحب أن يشير المصلي إذا جلس للشهد بأصبعه ولا يحرّكها ، ويدّه اليمنى على فخذه اليمنى ، ويضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى . (٢٦٨/٣ م ٣٧٢ و ١٥١/٤ م ٤٦٠)

٧٦ - صيغة التشهد .

(فرض على المصلي أن يتشهد في كل جلسة من الجلستين في الصلاة ، ونصّه : « التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . ») (٢٦٩/٣ م ٣٧٢)

٧٧ - الدعاء بعد التشهد .

(يلزم المصلي أن يقول إذا فرغ من التشهد في كلتي الجلستين : اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال ، وهذا فرض كالشهاد ولا فرق .) (٢٧١/٣ م ٣٧٣)

٧٨ - حكم الصلاة الإبراهيمية ، وصيغتها .

(نستحب إذا أكمل المصلي التشهد في كلتي الجلستين : أن يعلي على رسول الله ﷺ فيقول : « اللهم صل على محمد وعلى =

صلاة

= آل محمد وعلى أزواجه وذريته ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . وبورك على محمد وعلى آل محمد وعلى أزواجه وذريته ، كما بركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين ، إنك حميد مجيد . (٣٧٧/٣ م ٣٧٤ و ١٣٤/٤ م ٤٥٨)

٧٩ - تسميته المدهو له فيها .

(يدعو لمن شاء بعد القنوت في الفريضة والوتر ، ويسميه بأسمائهم إذا أحب .) (١٣٨/٤ م ٤٥٩)

٨٠ - التسليم في آخرها .

(إذا أتم المرء صلاته فليسلم ، وهو فرض لا تتم الصلاة إلا به ، ويميزه أن يقول : السلام عليك أو عليكم السلام أو سلام عليكم أو عليكم سلام . وأفضل ذلك : « السلام عليكم ورحمة الله » عن عيينه ، ومثلها عن بشاره . (٣٧٤/٣ م ٣٧٦)

٨١ - حكم السلام في آخرها ، وصيغته .

(نستحب لكل مصلٍ : أن يسلم تسليتين فقط ، إحداهما عن عيينه والأخرى عن بشاره ، يقول في كلتيهما : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، ينوي بالأولى ، وهي الفرض ، الخروج من الصلاة فقط ، والثانية سنة حسنة ، ولا ينوي بشيء منها سلاماً على إنسان ، لا على المأمومين ، ولا على من على عيينه ، ولا رداً على الإمام ، ولا على من على بشاره .) (١٣٠/٤ م ٤٥٧)

٨٢ - الإتيان بركعاتها وسجوداتها كاملة .

(الإتيان بعدد الركعات والسجودات : فرض لا تتم الصلاة إلا به ، لكل قيام ركوع واحد ثم رفع واحد ثم سجدة واحدة .) ١٩/٤ م ٣٨٩

٣٨ - صلاة المرأة متفردة بجانب الرجل .

(إن حلت المرأة الى جانب رجل لا تأتم به ولا بإمامه :
فذلك جائز .) ١٧/٤ م ٣٨٧

٨٤ - حكم تصرفاته بعد الخروج منها فاسياً أو ذاكراً .

(من خرج من صلاته وهو يظن أنه قد أتتها ، فكل عمل عمله من بيع أو ائتياع أو هبة أو طلاق أو نكاح فهو باطل مردود ؛ لأنه في حكم الصلاة ، ولو ذكر لعاد اليها . فلو ذكر أنه لم يتم فعل شيئاً من ذلك : لزمه . وهكذا أيضاً لو فعل ذلك بعد انتقاض طهارته تنفذ وتلزمه .) ٩٨/٣ م ٣٠٢

٨٥ - التكبير بعدها .

(التكبير إثر كل صلاة ، وفي الأضحية ، وفي أيام التشريق ويوم عرفة : حسن كله .) ٩١/٥ م ٥٥١

٨٦ - الجهر بالتكبير بعدها .

(رفع الصوت بالتكبير إثر كل صلاة : حسن .) ٢٦٠/٤ م

٥٠٦ م

٨٧ - الانصراف عن اليمين .

(يستحب لكل مصل : أن ينصرف عن يمينه ، فإن انصرف
عن شماله فبإح ، لا حرج في ذلك ، ولا كراهة .) ٢٦٣/٤ م ٥٠٩

٨٨ - حكم تطويل أركانها .

(إن طوّل الإنسان ركوعه وسجوده ووقوفه في رفعه
من الركوع وجاوسه بين السجدين ، حتى يكون مساوياً لوقوفه
مدة قراءته قبل الركوع : فحسن .) ١٢١/٤ م ٤٥٢

٨٩ - حكم تطويل الركعة الأولى .

(يستحب تطويل الركعة الأولى من كل صلاة أكثر من
الركعة الثانية منها .) ١١١/٤ م ٤٤٧

٩٠ - أداؤها بالاضطجاع أو الركوب أو المشي أو التعمود .

(جائز للمرء أن يتطوع مضطجعا بغير عذر إلى القبلة وراكباً
حيث توجهت به دابته إلى القبلة وغيرها ، الحضر والسفر سواء
في كل ذلك ، ويكون سجود الراكب إذا صلى إيماءً .
وأما صلاة الفرض فلا يحل لأحد أن يصلها إلا واقفاً ، إلا
لعدو من مريض أو خوف من عدو ظالم أو من حيوان أو
نحو ذلك أو ضعف عن القيام كمن كان في سفينة ، أو من صلى
مؤتماً بإمام مريض أو معذور فعلى قاعداً ؛ فإن هؤلاء يصلون =

صلاة = قعوداً ، فإن لم يقدر الامام على القعود ولا القيام صلى مضطجماً واصلوا كلهم خلفه مضطجعين ولا بد ، وإن كان في كلا الوجهين مذكرة " يُسمع الناس تكبير الامام : صلى إن شاء قائماً الى جنب الإمام وإن شاء صلى كما يصلي إمامه .
ولا يحل لاحد أن يصلي الفرض راكباً ولا ماشياً إلا في حال الحرف فقط ، وسواء خاف طالباً له بحق أو بغير حق ، أو خاف فاراً أو سبيلاً أو حيواناً عادياً ، أو فوت رفقته ، أو تأخر عن بلوغ محله أو غير ذلك .

ومن كان راكباً على محمل أو على فيل أو كان في غرفة أو في أعلى شجرة أو على سقف أو في قاع بئر أو على نهر جامد أو على حشيش أو على صوف أو على جلود أو خشب أو غير ذلك ، فإن قدر على الصلاة قائماً : فله أن يصلي الفرض حيث هو قائماً ، فإن عجز عن إتمام القيام أو الركوع أو السجود أو الجلوس أو القبة في الاحوال التي ذكرنا : ففرض عليه النزول الى الارض والصلاة كما أمر ، الا من ضرورة تمنعه من النزول من خوف على نفسه أو ماله ، فليصل " كما هو كما يقدر . (٣/ ٥٦ م ٢٩٧ و ٣/ ٥٨ م ٢٩٨ و ٣/ ٧٢ م ٣٠٠ و ٣/ ١٠٠ م ٣٠٤)

٩١ - حكم إعادتها مع الجماعة .

(إعادة من صلى إذا وجد جماعة تصلي تلك الصلاة : مستحب ، مكروه تركه في كل صلاة ، سواء صلى منفرداً لئلا يذره في جماعة ، وليصلها ولو مرات كلما وجد جماعة تصليها .)

٢٨٤ م ٢٥٨/٢

صلاة ٩٢ - قضاؤها .

(القضاء لما نسي من الصلوات الخمس أو نيم عنه : فرضٌ . ولا قضاء على مجنون ولا مغنى عليه ولا حائض ولا نفساء ، إلا ما أفاق المجنون والمغنى عليه أو طهرت الحائض والنفساء في وقت أدركوا فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة . وأما مَنْ سكر حتى خرج وقتها ، ففرضٌ عليه أن يعليها أبدأ .

وأما من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ، فهذا لا يقدر على قضاؤها أبدأ ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ؛ ليثقل ميزانه يوم القيامة ، وليتوب وليستغفر الله عز وجل .

ولا يجوز تعمد تأخير ما نسي أو نيم عنه من الفرض ، ويُقضى في الاوقات المكروهة كل ما لم يذكر إلا فيها من صلاة منسية أو نيم عنها من فرض أو تطوع . (٢٧٥ م ٢٢٦/٢ و ٢٣٢/٢ م ٢٧٧ و ٢٣٦/٢ م ٢٧٨ و ٢٣٥/٢ م ٢٧٩ و ٢٤٤/٢ م ٢٨٠ و ٧/٣ م ٢٨٦)

٩٣ - امتداد وقت المنسية أو النائم عنها .

(وقت الصلاة المنسية أو النائم عنها متدادٌ أبدأ لا بد .)

١٦٥/٣ م ٣٣٥

٩٤ - قضاؤها في الاوقات المكروهة .

(يُقضى في الاوقات المكروهة كل ما لم يذكر إلا فيها ، من صلاة منسية أو نيم عنها ، من فرض أو تطوع ، وصلاة الجنازة والاستسقاء والكسوف ، والركعتان عند دخول =

صلاة = المسجد . فمن تعمد ترك ذلك وهو ذاكر له حتى تدخل
الاوراق المذكورة : فلا تجزئه صلاته تلك أصلاً . (٧/٣ م ٢٨٦

٩٥ - نسيان نوع الفاتحة .

(من أبين أنه نسي صلاة لا بدري أي صلاة هي : يصلي
صلاة واحدة أربع ركعات فقط ، ثم يسجد للهو ينوي في
ابتدائه إماماً أنها التي فاتته في علم الله تعالى ، ويكون سجوده
للهو بعد السلام .) ١٨٢/٤ م ٤٨٠

٩٦ - تذكر الفاتحة في وقت الحاضرة .

(من ذكر صلاة وهو في وقت أخرى ، فإن كان في الوقت
فسحة فليبدأ بالتي ذكر ، سواء كانت واحدة أو أكثر ، يصلي
جميعها مرتبة ، ثم يصلي التي هو في وقتها ، سواء كانت في جماعة
أو قداً . وحكمه ولا بد أن يصلي تلك الصلاة مع الجماعة من التي
نسي ، فإن قضاها بخلاف ذلك : أجزأ .

فإن كان يجتنب فوت التي هو في وقتها بدأ بها ولا بد ، لا يجزبه
غير ذلك ، فإذا أتم التي هو في وقتها صلى التي ذكر ، لا شيء
عليه غير ذلك ، فإن بدأ بالتي ذكر وفات التي ذكرها في
وقتها : بطل كلامها ، وعليه أن يصلي التي ذكر ، ولا يقدر على التي
تعمد تركها حتى خرج وقتها .) ١٨١/٤ م ٤٧٩

٩٧ - ذكر الفاتحة في أثنائها .

(من ذكر في نفس صلاته أنه نسي صلاة فرض ، =

صلاة = واحدة أو أكثر ، أو كان في صلاة الصبح فذكر أنه نسي
الوتر : تنادى في صلاته تلك حتى ينسها ، ثم يصلي التي ذكر فقط ،
لا يجوز له غير ذلك ، ولا يعيد التي ذكرها فيها . (١٧٩/٤ م ٤٧٨)

٩٨ - نية السفر أو الإقامة فيها .

(من ابتداء صلاة وهو مقيم ثم نوى فيها السفر ، أو ابتدأها
وهو مسافر ثم نوى فيها أن يقيم : يتم في كلا الحالتين .)
٥١٦ م ٣٠/٥

٩٩ - جمع الصلاتين للمسافر .

(إذا زالت الشمس للمسافر وهو قائل ، أو غربت له الشمس
وهو قائل : فهو يصلي كل صلاة لوقتها ولا بد ، فإن زالت له
الشمس وهو ماشٍ فله أن يؤخر المغرب إلى أول وقت العتمة
ثم يجمع بين المغرب والعتمة .
وأما بعرفة يوم عرفة خاصة ، فإنه يصلي الظهر في وقتها ،
ثم يصلي العصر إذا سلم من الظهر في وقت الظهر . وأما بمزدلفة
ليلة يوم النحر خاصة ، فإنه لا يصلي المغرب إلا بمزدلفة أي
وقت جاءها ، فإن جاءها في وقت العتمة : صلاها ثم صلى العتمة .)
٣٣٥ م ١٦٥/٣

١٠٠ - جمعها في عرفة ومزدلفة .

(الجمع بين صلاتين بعرفة ومزدلفة واجب ، لا يجوز غيره ،
بالنص والإجماع .) ٢٠٢/٧ م ٨٧١

صلاة

١٠١ فوات جمع عرفة أو مزدلفة أو بعضها .

(من فاتته الصلاة مع الامام بعرفة أو مزدلفة في المغرب والعشاء : فرض عليه أن يجمع بينهما ، كما لو صلاهما مع الامام بعرفة فلو أدرك الإمام في العصر لزمه أن يدخل معه ويتوي بها الظهر ولا بد ، ولا يجزيه غير ذلك ، فإذا سلم الامام أتم صلاته ثم صلى العصر ، إن أمكنه جماعة وإلا فوحده . وكذلك لو أدرك الامام بمزدلفة في العشاء الأخير فليدخل معه ، ولينوي بها المغرب ولا بد ، ولا يجزيه غير ذلك .) ٢٠١/٧ م ٢٧١

١٠٢ - مسح موضع السجود فيها .

(فرض على المصلي أن لا يمسح الحصى أو ما يسجد عليه إلا مرة واحدة ، وتركها أفضل ، لكن يسوي موضع سجوده قبل الدخول في الصلاة .) ٧/٤ م ٣٨٤

١٠٣ - حكم تسييح المصلي لحاجة تعرض له .

(لا يجزى الرجل أن يصفق يديه في صلاته ، لكن إن فابه شيء في صلاته فليستح .) ٧٧/٤ م ٤٣١

١٠٤ - حكم التعفيق فيها لحاجة .

(لا يجزى الرجل أن يصفق يديه في صلاته ، فإن فعل وهو عالم بالنهي : بطلت صلاته ، لكن إن فابه شيء في صلاته فليستح .) ٧٧/٤ م ٤٣١ .

١٠٥ - حكم الدعاء أثناء الترواة فيها .

(نستحب لكل مصل إذا مرَّ بآية رحمة : أن يسأل الله =

= تعالى من فضله، وإذا مرَّ بآية عذاب: أن يستميد بالله عز وجل
من النار. (١٠) ١١٧/٤ م ٤٥٠

١٠٦ - القراءة من مصحف وعده الآي فيها .

(لا تجزئ القراءة في مصحف ولا في غيره لمصلحة، إماماً كان
أو غيره . فإن تمعد ذلك : بطلت صلاته ، وكذلك عده
الآي .) ٤٦/٤ م ٤٠١

١٠٧ - القيام فيها بحضرة الطعام .

(لا تجزئ الصلاة بحضرة طعام المصلي، غداءً كان أو عشاءً،
وفرض عليه : أن يبدأ بالأكل وإن خشي فوات الوقت .)
٤٦/٤ م ٤٠٣

١٠٨ - غص البصر فيها .

(فرض على المصلي أن يغص بصره عن كل مالا يحل له النظر
إليه ، فمن فعل في صلاته ما حرم عليه فعله ولم يشتغل بها : فلا
صلاة له .) ٧/٤ م ٣٨٢

١٠٩ - رفع البصر فيها .

(لا يحل للمصلي أن يرفع بصره إلى السماء ، ولا عند الدعاء
في غير الصلاة .) ١٥/٤ م ٣٨٦

١١٠ - الكلام فيها .

(لا يحل تمعد الكلام مع أحد من الناس في الصلاة ، لامع =

صلاة = الإمام في إصلاح الصلاة ولا مع غيره ، فإن فعل : بطلت صلاته ولو قال في صلاته : « رحمك الله يا فلان » بطلت صلاته .

ومن تكلم ساهياً في الصلاة فصلاته غائبة ، قل كلامه أو كثر ، وعليه سجود السهو فقط ، وكذلك إن تكلم جاهلاً .

ومن سَلَّمَ عليه وهو يصلي فليؤدِّ إشارة لا كلاماً ، بيده أو برأسه ، فإن تكلم عمداً : بطلت صلاته . ومن عطس قليلاً : « الحمد لله رب العالمين » . (٢/٤ م ٣٧٨ و ٣/٤ م ٣٨٠ و ٤/٤ م ٤٠٢)

١١١ - رد السلام فيها .

(من سَلَّمَ عليه وهو يصلي فليؤدِّ إشارة لا كلاماً ، بيده أو برأسه . فإن تكلم : بطلت صلاته .) (٤/٤ م ٤٠٢)

١١٢ - تسميتُ العاطس والحمدُ بعد العطاس فيها .

(من عطس وهو يصلي قليلاً : « الحمد لله رب العالمين » ، ولا يجوز أن يقول له أحد يصلي : « يرحمك الله » ، فإن فعل : بطلت صلاةُ القائل له ذلك إن تمعد عالماً بالتهي .) (٤/٤ م ٤٠٢)

١١٣ - البكاء فيها .

(من بكى في الصلاة من خشية الله تعالى أو من همٍّ عليه ولم يمكنه ردُّ البكاء : فلا شيء عليه ، فلو تمعد البكاء عمداً بطلت صلاته .) (٤/٤ م ١٨٧ و ٤٨٤)

صلاة

١١٤ - الضحك فيها .

(فرض على المصلي ألا يضحك ولا يتبسم عمداً ، فإن فعل : بطلت صلاته ، وإن سها بذلك فمجرد السهو فقط .) ٧/٤ م ٣٨٣

١١٥ - فرقة الأصابع وتشيكها فيها .

(من تعمد فرقة أصابعه في الصلاة : بطلت صلاته ، وكذلك التشيك) ٤٩/٤ م ٤٥٥

١١٦ - البصاق فيها .

(فرض على المصلي أن لا يبتلع أمامه ولا عن يمينه ، وحكمه أن يبصق في الصلاة في ثوبه ، أو عن يساره تحت قدمه ، أو على بعد على يساره ، ما لم يلق البصقة في المسجد ، أو يبصق خلفه ؛ ما لم يؤخر بذلك عمداً .) ٢٢/٤ م ٣٩١

١١٧ - مدافعة الأخبثين فيها .

(لا تجزئ صلاة المصلي وهو يدافع البول والغائط ، وفرض عليه أن يبدأ بالبول والغائط وإن خشي فوات الوقت .) ٤٦/٤ م ٤٠٣

١١٨ - جمع الشعر من أجلاها .

(لا يحل المصلي أن يجمع شعره قاصداً بذلك الصلاة .) ٧/٤ م ٣٨١

١١٩ - ضم الثياب من أجلها .

(لايجل للمصلي أن يضم ثيابه قاصداً بذلك للصلاة .)

٣٨١ م ٧/٤

١٢٠ - حد مقدار السترة ، والدنو منها ، والموور بين

يدي متخفا .

(حد ذو المراء من ستوته ، أقرب ذلك : قدر مر الشاة ، وأبعدته : ثلاثة أذرع ، لا يجل الزيادة على ذلك . فإن بعد عن ستوته عامداً أكثر من ثلاثة أذرع وهو ينوي أنها ستوته : بطلت صلاته ، فإن لم ينو أنها ستوة له فصلاته تامة . وحد مقدار السترة : ذراع ، في أي غلط كان .

وكل ما مر أمامه بما يقطع الصلاة ، والسترة بينه وبينه أو مقدارها ، نوى ذلك سترة أو لم ينو : فصلاته تامة ، وسواء مر ذلك على السترة أو خلفها .

ومن مر أمام المصلي وجعل بينه وبينه أكثر من ثلاثة أذرع فلا إثم على المار ، وليس على المصلي دفعه . فإن مر أمامه على ثلاثة أذرع فأقل فهو آثم ، إلا أن تكون سترة المصلي أقل من ثلاثة أذرع ، فلا حرج على المار في المرور وراءها أو عليها .)

٤٨٣ م ١٨٦/٤

١٢١ - أثر الموور بين يدي المصلي ، وحكمه .

(كل ما مر أمام المصلي بما يقطع الصلاة ، والسترة بينه وبينه أو مقدارها : فصلاته تامة ، وسواء مر ذلك على السترة أو خلفها .

صلاة

= ومن مر أمام المصلي وجعل بينه وبينه أكثر من ثلاثة أذرع :
فلا إثم على المار ، وليس على المصلي دفعه . فإن مر أمامه على
ثلاثة أذرع فأقل فهو آثم ، إلا أن تكون سترة المصلي أقل
من ثلاثة أذرع : فلا حرج على المار في المرور وراءها أو عليها .
٤٨٣ م ١٨٦/٤

١٢٢ - دفع المار بين يدي المصلي .

(من أراد المرور أمام المصلي إلى سترة أو غير سترة ، فأراد
إنسان أن يمر بينه وبين سترة أو بين يديه : فليدفعه ، فلو أن
اندفع وإلا فليقاتله ، فإن دفعه فوافقت منية المريد المرور
فدفعه هدراً ، ولا شيء فيه ، لا قود ولا ذبة ولا كفارة ،
فإن وافق في ذلك منية المصلي ففيه القود أو الذبة أو المفاداة .
٢٠٨٥ م ٥٠٠/١٠

١٢٣ - انقطاعها بما يكون بين يدي المصلي أو في قبلته .

(يقطع صلاة المصلي : كون الكلب بين يديه ، ماراً أو غير
مار ، صغيراً أو كبيراً ، حياً أو ميتاً . أو كون الحمار بين
يديه ، كذلك . وكون المرأة بين يدي الرجل ، ماراً ،
صغيرة أو كبيرة ، إلا أن تكون مضطجعة معترضة فقط ، فلا
تقطع الصلاة حينئذ ولا يقطع النساء بعضهن صلاة بعض .
وأما من صلى وفي قبلته مصحف فذلك جائز . وكذلك
من صلى وفي قبلته نار أو حجر أو كنية أو بيعة أو بيت
نار أو إنسان مسلم أو كافر أو حائض أو أي جسم كان عدا =

صلاة

صلاة = ما ذكرنا ، فكل ذلك : جائز ، كالصلاة للبعير والناقة وللتحدث والنيام . (٨/٤ م ٣٨٥ و ٨١/٤ م ٤٣٦ - ٤٣٨ .

١٢٤ - الاعتاد في جلوسها على اليد .

(من جلس في صلاته متعمداً أن يعتمد على يده أو يديه : بطلت صلاته .) (١٨/٤ م ٣٨٨ .

١٢٥ - حكم الاستناد أو الاعتاد على شيء فيها .^{٢١}

(من صلى معتدياً على عصا أو على جدار أو على إنسان أو مستنداً : فصلاته باطلة) (٤٩/٤ م ٤٠٦ .

١٢٦ - اشتغال البال بأمور الدنيا فيها .

(من خطر على باله شيء من أمور الدنيا أو غيرها ، ممعية أو غير ممعية : كرهنا له ذلك ، وصلاته تامة ، ولا سجوداً سهوياً في ذلك .) (٩٨/٣ م ٣٠٣ و ١٧٨/٤ م ٤٧٧ .

١٢٧ - حكم صلاة المشتغل فيها .

(من اشتغل بالنظر إلى الأشياء التي لا بد له من وقوع النظر على بعضها في الصلاة ، عن صلاته عمداً : فقد بطلت صلاته ، وعصى الله تعالى .) (٢٢٦/٣ م ٣٥٠ .

١٢٨ - أثر النية في إبطالها .

(من نوى إبطال صلاة وهو فيها : بطلت صلاته هذه .)

١٧٥/٦ م ٧٣٢

صلاة ١٢٩ - ترك شيء من فروضها جهلاً .

(من جهل فرضاً من فروض طهارته أو صلاته ثم علمها :
فإنه بعيد إذا علم في الوقت لا بعده . وكذلك من انكشفت
عورته فيها وهو لا يرى .) ٣/٧٠٤ م ٣٤٤

١٣٠ - بطلانها بتعدد ما لم يأمر به .

(تبطل الصلاة بكل عمل تعمده لم يؤمر به ولا أبيح له ،
والنسيان : معفو عنه .) ١/٥٩ م ٤١٠

١٣١ - العمل المباح وغير المباح الذي لا يبطلها .

(ما عمله المرء في صلاته مما أبيح له ، من الدفاع عنه وغير
ذلك ، فهو جائز ، ولا تبطل صلاته بذلك ، وكذلك المحاربة
للظالم وإطفاء النار العادية وإفقاد المسلم وفتح الباب ، قل ذلك
العمل أم كثير .

وكل ما تعمده المرء عمله في صلاته مما لم يُبيح له عمله فيها :
بطلت صلاته بذلك ، قل ذلك العمل أم كثير . وكل ما فعله
المرء ناسياً في صلاته مما لم يُبيح له فعله فصلاته تامة ، وليس عليه
إلا سجود السهو فقط ، قل ذلك العمل أم كثير .) ٣/٧٣ م
٣٠١

١٣٢ - الرعاف فيها .

(إن رجع أحد في الصلاة فإن أمكنه أن يبدئه ، وأن
يدع الدم يقطر على ما بين يديه ، بحيث لا يمس له ثوباً ولا شيئاً =

صلاة = من طاهر جسده : قَعَلَ ، وتقادى على صلاته ، ولا شيء عليه . (١٥٧/٤ م ٤٦٣)

١٣٣ - الحدث فيها

(كلُّ ح ت ينقض الطهارة بعمد أو نسيان فإنه متى وجد بقلبة أو بإكراهٍ أو بنسيان في الصلاة ما بين التكبير للإحرام لها إلى أن يتم سلامه منها : فهو ينقض الطهارة والصلاة معاً ، ويلزمه ابتداؤها ، ولا يجوز له البناء فيها ، سواء كان إماماً أو منفرداً في فرض أو تطوع ، إلا أنه لا تلزمه الإعادة في التطوع خاصة . (١٥٣/٤ م ٤٦٢)

١٣٤ - صلاة المستحاضة .

(المستحاضة تصلي ولا بأس .) (٢٦٠/٦ م ٢٦٦)

١٣٥ - صلاة المغلوب أو العاجز عن اجتناب النجاسة .

(من كان مجبوراً في مكان فيه ما يلزم اجتنابه ، لا يقدر على الزوال عنه ، وكان مغلوباً لا يقدر على إزالته عن جسده ولا عن ثيابه : فإنه يصلي كما هو ، ويُجزئه صلاته . فإن كان في موضع سجوده أو جلوسه ، ولا يقدر على مكان غيره : صلى قائماً وجلس على أقرب ما يقدر من الدنو من ذلك الموضع ولا يجلس عليه ، وكذلك يقرب جبهته وأنفه من ذلك المكان أكثر ما يقدر عليه ولا يضعها عليه ، فإن جلس عليه أو سجد عليه متعمداً وهو قادر على أن يفعل : بطلت صلاته .) (٢٠٨/٣ م ٣٤٥)

صلاة ١٣٦ - ترك شيء من الفرائض فيها .

(لا تجزئ صلاة لأحد بأن يدع شيئاً من فرائض الصلاة فإن لم يأت به تأسيساً ألقى ذلك وأقرباً أمر ، ثم سجد للسجود . فإن عجز عن شيء منها لجلل أو عذر مانع : سقط عنه ، وتمت صلاته . ومن عجز عن الركوع أو عن السجود : خفض لذلك قدر طاقته ، فمن لم يقدر على أكثر من الإيماء أوماً .

وكل من سها عن شيء مما ذكرناه أنه فرض عليه حتى ركع : لم يعتد بتلك بتلك الركعة ، وقضاها إذا أتم الإمام إن كان مأموماً ، وكذلك يلقيها الفرد والإمام ، ويتأن صلاتها ، وعلى جميعهم سجود السجود . (٢٥٥/٣ م ٣٦٩ و ٢٦٧/٣ م ٣٧٠ و ٢/٤ م ٣٧٧ و ٢٠/٤ م ٣٨٩)

١٣٧ - العجز عن أداء شيء من فروضها .

(من عجز عن القيام أو عن شيء من فروض صلاته : أداها قاعداً ، فإن لم يقدر فمضطجعا بإيماء ، وسقط عنه ما لا يقدر عليه ، ويُعززه ، ولا سجود سهر عليه في ذلك ، ويكون في اضطجاعه كما يقدر : إما على جنبه ووجهه إلى القبلة ، وإما على ظهره بمقدار ما لو قام لاستقبل القبلة ، فإن عجز عن ذلك فليصل كما يقدر ، إلى القبلة وإلى غيرها ، وكذلك مَنْ قَدَحَ عينه فإنه يصلي كما يقدر . (١٧٦/٤ م ٤٧٥)

١٣٨ - قدرة المذخور فيها على القيام .

(من ابتدأ الصلاة مريضاً مومناً أو قاعداً ، أو راكباً =

صلاة = لحوف ، ثم أفاق أو أمن : قام المتيق وتزل الآمن ، وبنيًا على ما مضى من صلاتها ، وأما ما بقي ، وصلاتها تامة .

ومن ابتدأ صلاته صحيحاً آمناً قائماً الى القبلة ، ثم مرض مرضاً أصاره الى القعود أو الى الإيماء أو الى غير القبلة ، أو خاف فاضطر الى الركوب والركض والدفاع : فليكن على ما مضى من صلاته ، وليتم ما بقي . (١٧٧/٤ م ٤٧٦)

١٣٩ - البناء فيها .

(كل حدث في الصلاة ينقض الطهارة : فهو ينقضها ، ويلزمه ابتداؤها . ولا يجوز له البناء فيها ، إلا التطوع فلا يلزمه إعادتها . وأما من أصاب بدنه أو ثيابه أو مصلاه شيء فرض اجتنابه بعد أن كبر سالماً فإنه يبني على صلاته بعد أن يزيل النجاسة .

ومن ابتدأ الصلاة مريضاً مومناً أو قاعداً ، أو واحكياً لحوف ، ثم أفاق أو أمن : قام المتيق وتزل الآمن وبنيًا على ما مضى من صلاتها ، وأما ما بقي ، وصلاتها تامة . ومن ابتدأ صلاته صحيحاً آمناً قائماً الى القبلة ، ثم مرض مرضاً أصاره الى القعود أو الى الإيماء أو الى غير القبلة ، أو خاف فاضطر الى الركوب والركض والدفاع : فليكن على ما مضى من صلاته ، وليتم ما بقي . (٢٠٢/٣ م ٣٤٣ و ٢٠٣/٣ م ٣٤٤ و ١٥٣/٤ م ٤٦٢ و ١٧٧/٤ م ٤٧٦)

١٤٠ - وضع اليد على الخاصرة فيها .

(من تعمد في الصلاة وضع يده على خاصرته . بطلت
صلاته .) ١٨/٤ م ٣٨٨

١٤١ - حكم صلاة الرجل بلبس الحرير أو الذهب فيها لموض أو بدونه .

(لا تحل الصلاة للرجل خاصة في ثوب فيه حرير أكثر من
أربع أصابع عرضاً في طول الثوب ، إلا اللينة والتكفيف
فهما مباحان . ولا في ثوب فيه ذهب ولا لابساً ذهباً في خاتم
أو غيره .

فإن أُجبر على لباس شيء من ذلك أو اضطرَّ إليه خوف
البرد : حلَّ له الصلاة فيه ، أو كان به داءٌ يتداوى من مثله
بلباس الحرير ، فالصلاة فيه جائزة ، وكذلك لو حمل ذهباً له
في كفه ليحرزه ، أو حمل حريراً أو ثوب حرير ليحرزه : فصلاته
تامة .) ٣٦/٤ م ٣٩٥

١٤٢ - حكم صلاة الرجل بلبس المعصفر ، وصلاة المرأة .

(من صلى من الرجال وهو لابسٌ معصفرًا : بطلت صلاته
إذا كان ذا كراً عالمًا بالنهي ، وإلا فلا . فإن كان مصوغاً
بمعصر لا يظهر فيه ، إلا أنه لا يطلق عليه اسم معصفر فصلاته
فيه جائزة ، والصلاة فيه جائزة للنساء .) ٦٩/٤ م ٤٢٤

صلاة ١٤٣ - حكم طرح الثوب الواسع على العائق .

(فرض على الرجل أن صلى في ثوب واسع : أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه ، فإن لم يفعل : بطلت صلاته ، فإن كان ضيقاً : انزله وأجزأه ، كان معه ثياب غيره أو لم يكن .)
٤٧١/٤ م ٤٢٦

١٤٤ - حكم صلاة الرجل الجار ثوبه خيلاء .

(لا تجزئ الصلاة من جر ثوبه خيلاء من الرجال ، وأما المرأة فلها أن تسبل ذيل ما تلبس ذراعاً لا أكثر ، فإن زادت على ذلك عالة بالنهي بطلت صلاتها ، وحق كل ثوب يلبسه الرجل : أن يكون إلى الكمين لا أسفل البتة ، فإن أسبله فزَعاً أو نسياناً : فلا شيء عليه .) ٤٧٣/٤ م ٤٢٨

١٤٥ - صلاة المزعفر جلده أو ثوبه أو لحيته .

(لا يجزئ أحد من الرجال أن يصلي وقد زعفر جلده بالزعفران ، فإن صبغ ثيابه أو عمامته بالزعفران أو زعفر لحيته : فعسن ، وصلاته بكل ذلك جائزة .) ٤٧٦/٤ م ٤٣٠

١٤٦ - حكم صلاة الحامل إثناء الذهب أو النفضة فيها .

(من صلى وهو يحمل إثناء ذهب أو فضة : بطلت صلاته ، إلا إذا حمله ليكسره ، فصلاته تامة .) ٤٧١/٤ م ٤٢٥

١٤٧ - حكم صلاة المتختم بغير الغنصر فيها .

(من تختم في السبابة أو الوسطى أو الإبهام أو البنصر ،
إلا الغنصر وحده ، وتعد الصلاة كذلك : فلا صلاة له .)

٤٠٧ م ٥٠/٤

١٤٨ - حكم اشتغال الصماء فيها وصفته .

(لا يجوز لأحد أن يصلي وهو مشغل بالصماء ، وهو :
أن يشغل المرء ويداه تحته ، الرجل والمرأة سواء .) ٧٣/٤

٤٢٧ م

١٤٩ - الصلاة في ثوب كافر أو فاسق .

(الصلاة جائزة في ثوب الكافر والفاسق ، ما لم يوقن فيها
شيئاً يجب اجتنابه .) ٧٥/١ م ٤٢٩

١٥٠ - حكم الصلاة في المنصوب من المكان أو الثياب .

(لا تجوز الصلاة في أرض منصوبة ، ولا بملكية بغير حق
من سائر الوجوه ، وكذلك من كان في سفينة منصوبة أو فيها
لوح منصوب لولاه لفرقها الماء ، فإنه إن قدر على الخروج عنها
فصلاته باطل . وكذلك الصلاة على وطاء منصوب أو على دابة
مأخوذة بغير حق ، أو في ثوب مأخوذ بغير حق ، أو في بناء
مأخوذ بغير حق . وكذلك إن كان صامياً السفينة
منصوبة ، أو خيوط الثوب منصوبة ، أو أخذ كل ذلك
بغير حق .

= فإن كان لا يقدر على مفارقة ذلك المكان أصلاً ولا على الخروج من السفينة ، أو كان اللوح لا يمنع الماء من الدخول ، أو كان غير مستظّل بذلك البناء ولا مستوراً به أو كان قد يئس من معرفة من أخذ منه ذلك الشيء بغير حق ، أو كانت سفينة أو بناء لم يُعصب شيء من أعيانها لكن سُخّر الناس فيها ظلماً : فالصلاة في كل ذلك جائزة قدر على مفارقة ذلك المكان أو لم يقدر .

وكذلك إن خشي البرد أو آذاه والحر أو آذاه : فله أن يعلي في الثوب المأخوذ بغير حق ، وعليه ، إذا كان صاحبه غير مضطّر إليه ، وإلا فلا . وكذلك الأرض المباحة التي لم يحظرها صاحبها ولا منَعَ منها فالصلاة فيها جائزة . ولو حل المسروق أو المأخوذ بغير حق ليرده إلى صاحبه فصلاته تامة أيضاً . (٣٣/٤ م ٣٩٦ و ٧١/٤ م ٤٢٥)

١٥١ - حكم الصلاة في الأرض المباحة .

(الصلاة 'جائز' في الأرض المباحة التي لم يحظرها صاحبها ولا منَعَ منها .) ٣٣/٤ م ٣٩٤

١٥٢ - أداؤها في بيوت العبادة وعلى الطريق ومواطن الغسق

(الصلاة في البيعة والكنيسة وبيت النار والمجزرة ، ما اجتنب البول والفرث والدم ، وعلى قارعة الطريق وبطن الوادي ومواقع الحف وفي كل موضع : جائزة ، ما لم يأت نص أو إجماع ، فيوقف عند النهي .) ٨١/٤ م ٤٣٨

و ١٨٥/٤ م ٤٨٢

صلاة ١٥٣ - حكم الصلاة في المكان المنهي عنه ، لضرورة ، وكيفيتها .

(من لم يجد إلا موضع قبر أو مقبرة أو حماماً أو عطناً أو مزبلة أو موضعاً فيه شيء أمر باجتنابه : فليرجع ولا يصلي هناك جمعة ولا جماعة . فإن جلس في موضع مما ذكرنا فإنه يصلي فيه ، ويحتمل ما افترض عليه اجتنابه لسجوده ، لكن يقرب بما بين يديه من ذلك ما أمكنه ، ولا يضع عليه جبهة ولا أنفاً ولا يدين ولا ركبتيه ، ولا يجلس إلا للقرءاء ، فإن لم يقدر إلا على الجلوس أو الاضطجاع : صلى كما يقدر ، وأجزأه .)
٣٩٣ م ٢٧/٤

١٥٤ - حكم الصلاة في مسجد أحدث ضراً أو مباحة .
(لا تجزئ أحد الصلاة في مسجد الضرار الذي يقرب قباء لا ممدأ ولا نسياناً ، ولا تجزئ الصلاة في مسجد أحدث مباحة أو ضراً على مسجد آخر ، إذا كان أهلهم يسمعون نداء المسجد الأول . ولا حرج عليهم في قصده ، والواجب : هدمه .)
٣٩٨ م ٤٣/٤ و ٤٤/٤ م ٣٩٩

١٥٥ - حكمها في المنصوب أو المملوك بغير حق .
(لا تجوز الصلاة في أرض منقوبة ولا مملوكة بغير حق ، من يبيع فاسد أو هبة فاسدة أو نحو ذلك من سائر الوجوه . وكذلك من كان في سفينة منقوبة أو فيها لوح منقوب لولاه لفرقها الماء ، فإنه إن قدر على الخروج عنها فصلاته =

صلاة

باطل" ، وكذلك الصلاة على وطاء منصوبٍ أو مأخوذ بغير حق أو في ثوب مأخوذ بغير حق أو في بناء مأخوذ بغير حق . وكذلك إن كانت مساميرُ السفينة منصوبة أو خيوطُ الثوب الذي خيط بها منصوبة ، أو أخذ كل ذلك بغير حق .

فإن لم يقدر على مفارقة المنصوب ، أو كان غير مستظِّلٍ بذلك البناء ولا مستترأ به ، أو كانت قد يئس عن معرفة من أخذ منه ذلك الشيء بغير حق ، أو كانت سفينة أو بناء لم ينصب شيء من أعيانها لكن سُخِّرَ الناسُ فيها ظلماً ، فالصلاةُ في كل ذلك : جائزةٌ ، قد رُوي على مفارقة ذلك المكان أو لم يقدر .

وكذلك إن خشى البرد أو الحر ، فله أن يصلي في الثوبِ المأخوذ بغير حق ، وعليه ، إذا كان صاحبه غير مضطر إليه ، وإلا فلا . وكذلك الأرضُ المباحة التي لم يحظرها صاحبها ولا منعه منها ، فالصلاةُ فيها جائزةٌ . (١) ٣٣/٤ م ٣٩٤

١٥٦ - حكم للصلاة في العطن وكيفيتها .

(لا تحل الصلاة البتة في الموضع المتخذ لبوك جمل واحد فصاعداً ، ولا في المتخذ عطناً لبعير واحد فصاعداً ، فإن انقطع أن تأوي الإبل إلى ذلك المكان حتى يسقط عنه اسمُ "عطن" ، جازت الصلاةُ فيه . والعطن : هو الموضع الذي تلقف فيه الإبل عند ورودها الماء وتبركُ ، وفي المراح والمبيت .

فإن لم يجد إلا عطناً أو مزبلة فليصل ويحتجب ما افترض عليه اجتنابه بسجوده ، لكن يقرب بما بين يديه من ذلك ما =

صلاة

= أمكنه ، ولا يضع عليه جبهته ولا أنفه ولا يديه ولا ركبته
ولا يجلس الا للقرضاء ، فإن لم يقدر إلا على الجلوس او
الاضطجاع : صلى كما يقدر ، وأجزأه . (٣٩٢ م ٢٤/٤
و ٣٩٣ م ٢٧/٤)

١٥٧ - حكم الصلاة الى البعير وعليه .

(الصلاة الى البعير والناقة : جائزة ، وعليه أيضاً : جائزة)
٣٩٢ م ٢٤/٤ و ٤٣٨ م ٨١/٤

١٥٨ - حكم الصلاة في الحمام .

(لا تجل الصلاة في حمام ، فإن سقط من بناؤه شيء فسقط عنه
أمره و حمامه : جازت الصلاة في أرضه حينئذ . وسواء في ذلك
مبدأ بابه الى منتهى جميع حدوده . ولا على سطحه ومستوفده
وسقفه وأعلى حيطانه ، خرباً كان أو قائماً . فإن لم يجد إلا
حماماً فليرجع ، فإن حبس فيه فليصل . (٣٩٣ م ٢٧/٤)

١٥٩ - حكم الصلاة في المقبرة

(لا تجل الصلاة في مقبرة ، مقبرة مسلمين كانت أو مقبرة
كفار ، فإن ثبتت وأخرج ما فيها من الموتى : جازت الصلاة
فإن لم يجد الا مقبرة فليرجع ، فإن حبس فيها فليصل)
٣٩٣ م ٢٧/٤

١٦٠ - حكم الصلاة الى القبر وعليه .

(لا تجل الصلاة الى قبر ، ولا عليه ، ولو أنه قبر نبي أو =

صلاة = غيره . فإن لم يجد الا قبراً فليرجع ، فإن حبس فيه فليصل .
٢٧/٤ م ٢٩٣

١٦١ - حكم الصلاة في مكان يكفر فيه .

(لا تجزئ الصلاة في مكان يستهزأ فيه بالله عز وجل ،
أو برسوله ﷺ ، أو بشيء من الدين ، أو في مكان يكفر
بشيء من ذلك فيه فإن لم يمكنه الزوال ولا قدر : صلى وأجزأه
صلاته .) ٤٥/٤ م ٤٠٠

١٦٢ - حكم صلاة المرأة على الحريم .

(جائز للمرأة أن تصلي على الحريم .) ٨٣/٤ م ٤٣٩

١٦٣ - حكم الصلاة على الجلود والصوف وغيرها مما يباح
القعود عليه .

(الصلاة جائزة على الجلود وعلى الصوف وعلى كل ما يجوز
القعود عليه ، اذا كان طاهراً . وجائز للمرأة أن تصلي على
الحريم .) ٨٣/٤ م ٤٣٩

١٦٤ - صلاة آكل للتوم والبصل والكراث .

(من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً : ففرض عليه أن لا
يعلي في المسجد حتى تذهب الرائحة ، وفرض إخراجها من المسجد
إن دخله قبل انتطاع الرائحة ، فإن صلى في المسجد كذلك :
فلا صلاة له .) ٤٨/٤ م ٤٠٤

حلاة ١٦٥ حكم حلاة الواشمة والنامصة والمنفلجة .

(التي تتولى وصل شعر غيرها ، والواشمة والمستوشمة ، والمنفلجة ، والنامصة والمنتمصة ، فكل من فعلت ذلك بنفسها أو في غيرها : فلعنات من الله عز وجل ، وصالواتهن تأمة .)
٤/٧٩ م ٤٣٤

١٦٦ - حكم حلاة الواصلة والواصل والمستوصلة ، والمعظمة وأسها .

(لا يحل للمرأة أن تعلي وهي واحدة شعرها بشعر إنسان أو غيره ، أو بصوف أو بأي شيء كان ، وكذلك الرجل أيضاً . وأما التي تضفر غديرتها أو غداؤها بخيط من حرير أو صوف أو كتان أو قطن أو فضة أو ذهب : فليست واحدة ولا أتم عليها . ولا صلاة التي تعظم رأسها بشيء تحتصر عليه . وأما التي تتولى وصل شعر غيرها ، والواشمة والمستوشمة ، والمنفلجة والنامصة والمنتمصة : فصالواتهن تأمة ، وهن ملعونات من الله عز وجل .) ٤/٧٨ م ٤٣٣ ، ٤٣٤

١٦٧ - صلاة مُصدق العَرَّاف .

(من أتى عَرَّافاً ، وهو : الكاهن ، فسأله مُصدقاً له ، وهو يدري أن هذا لا يحل له : لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، إلا أن يتوب إلى الله عز وجل .) ٤/٥٠ م ٤٠٩

صلاة ١٦٨ - حكم صلاة الأتقى .

(أئمة عبد أتقى عن مولاة : فلا تقبل له صلاة حتى يرجع ،
إلا أن يكون أتقى لضرره محرّم لا يجد من ينصره فيه ، فليس
أبغاً حينئذ ، إذا نوى بذلك البعد عنه فقط .) ٦٩/٤ م ٤٢٣

صلاة الاستسقاء

١ - سببها وكيفيتها .

(إن 'فقط الناس' أو اشتد المطر حتى يؤذي : فليدعُ
المسلمون في أذبار حلواتهم وسجودهم ، وعلى كل حال ، ويدعو
الإمام في خطبة الجمعة .

فإن أراد الإمام البروز في الاستسقاء خاصة ، لا فيما سواه ،
فليخرج متبذلاً متواضعاً ، إلى موضع المصلّي والناس معه فيبدأ
فيخطب بهم خطبةً يُكثر فيها من الاستغفار ، ويدعو الله عز
وجل ، ثم يحول وجهه إلى القبلة وظهره إلى الناس ، فيدعو الله
تعالى رافعاً يديه ، ظهورهما إلى السماء ، ثم يقلب وداه أو ثوبه
الذي يتغطاه ، فيجعل باطنه ظاهراً وأعلاه أسفلها وما على منكبيه
على المنكب الآخر ، ويقول الناس كذلك .

ثم يعلي بهم وكعين كما قلنا في صلاة العيد بلا أذان ولا إقامة
إلا أن صلاة الاستسقاء يخرج فيها المنبر إلى المصلّي ولا يخرج في
العيدين ، فإذا سلم انصرف وانصرف الناس . ويُستحب
إعلام الناس بذلك ، مثل : « الصلاة جامعة » .) ١٤٠/٣

٣٢٢ م و ٩٣/٥ م ٥٥٤

صلاة الاستسقاء

٢ - كونها من التطوع .

(أو كدُ التطوع : ركعتان بعد الفجر الثاني وقبل صلاة الصبح ،
ثم صلاة الميدين ، ثم صلاة الاستسقاء ، وقيام رمضان ، وأربع
ركعات قبل الظهر بعد الزوال ... الخ .) ٢٤٨/٢ م ٢٨٢

٣ - خروج أهل الكتاب فيها .

(لا يمنع اليهود ولا المجوس ولا النصارى من الخروج الى
الاستسقاء للدعاء فقط ، ولا يُباح لهم إخراج ناقوس ولا شيء
مخالف دين الإسلام .) ٩٤/٥ م ٥٥٤

صلاة التطوع

١ - تعويها وأنواعها .

(التطوع هو ما إن تركه المرء غامداً لم يكن عاصياً لله
عز وجل بذلك ، وهو : الوتر ، وركعتا الفجر ، وصلاة
الميدين والاستسقاء والكسوف والضحى ، وما ينقل المرء قبل
صلاة الفرض وبمدها ، والإشفاق في رمضان ، وتهجد الليل ،
وكل ما يتطوع به المرء .) ٢٢٦/٢ م ٢٧٥

٢ - الزيادة فيها على الثابت عنه ﷺ .

(خير الأعمال ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمله ،
وما دُرِوم عليه ، وإن قل . وذلك أحب إلينا من الزيادة عليه .)

٣٧/٣ م ٢٨٨

صلاة التطوع

٣ - الاكثار منها لجو ترك المفروضة .

(من تعدد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ، فهذا لا يقدر على قضائها أبداً ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ؛ ليتقل ميزانه يوم القيامة ، وليتنبأ ، وليستغفر الله عز وجل .) ٢٣٥/٢
م ٢٧٩ و ٢٤٤/٢ م ٢٨٠

٤ - حكم تعدد تركها .

(ان ترك المرء التطوع عامداً : لم يكن عاصياً لله عز وجل ، ويكره .) ٢٢٦/٢ م ٢٧٥

٥ - حكم الاشتغال بها عند الإقامة للمفروضة وحكمها إذا أقيمت المفروضة وهو فيها .

(من سمع إقامة صلاة الصبح وعلم أنه ان اشتغل بركعتي الفجر فإنه من صلاة الصبح ولو التكبير : فلا يحل له أن يشتغل بها ، فإن فعل فقد عصى الله . وإن دخل في ركعتي الفجر فأقيمت صلاة الصبح : بطلت الركعتان ، ولا فائدة له في أن يسلم ، ولو لم يبق عليه إلا السلام ، وعليه أن يدخل بإبتداء التكبير في صلاة الصبح كما هو ، فإذا أتم صلاة الصبح فلن شاء ركعتها وان شاء لم يركعها . وهكذا يفعل كل من دخل في نافلة وأقيمت عليه صلاة المفروضة .) ١٠٤/٣ م ٣٠٨

صلاة التطوع

٦ - أنواعها مؤثبة باعتبار الأكد .

(أوكد' التطوع : ركعتان بعد الفجر الثاني وقبل صلاة الصبح ، ثم صلاة' العيدين ، ثم صلاة' الاستسقاء ، وقيام' رمضان ، وأربع ركعات قبل الظهر بعد الزوال ، وأربع ركعات بعد الظهر ، وأربع ركعات قبل العصر ، إن شاء لم يسلم إلا في آخر من وإن شاء سلم من كل ركعتين ، وركعتان بعد صلاة العصر ، وركعتان بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ، وركعتان قبل صلاة العتمة ، وركعتان عند القدوم من السفر في المسجد ، وما تطوع به المرء إذا قوياً ، ثم ما تطوع به في نهاره وليله .)
 ٢٤٨ م ٢٨٢ و ٢٥٢ م ٢٨٣ و ٢٦٤ م ٢٨٥

٧ - التنية فيها .

(التنية في الصلاة : فرضٌ . إن كانت فريضة نواها باسمها وإلى الكعبة ، في نفسه قبل إحرامه بالتكبير ، متصلة بنية الإحرام ، لا فصل بينها أصلاً . وإن كانت تطوعاً نوى كذلك أنها تطوع . فمن لم ينو كذلك فلا صلاة له .) ٢٣٧ م ٣٥٤

٨ - الأذان والإقامة لها .

(لا يؤذن ولا يُقام لشيء من التوافل ، كالعيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك ، وإن صلى كل ذلك في جماعة وفي المسجد . ويستحب لإعلام الناس بذلك ، مثل : « الصلاة - جامعة » .)
 ١٤ م ٣٢٢

صلاة التطوع

٩ - أداؤها بعد الفجر وإثر غروب الشمس .

(التطوعُ بعد الفجر ما لم يصل الصبح : جائزٌ حسنٌ ما أحبُّ المرءُ ، وكذلك إثرَ غروب الشمس قبل صلاة المغرب .)

٢٤٨/٢ م ٢٨٢ و ٧/٣ م ٢٨٦

١٠ - أداؤها في الأوقات المكروهة .

(يُقبض في الأوقات المكروهة ، وهي : عند اصفرار الشمس حتى يتم غروبها ، وعند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، وبعد السلام من صلاة الصبح حتى تصفوَ الشمس وتبيضُ : كلُّ ما لم يُذكر إلا فيها من صلاة منيةٍ أو نيمٍ عنها من فرضٍ أو تطوعٍ ، وصلاةُ الجنازة والاستسقاء والكسوف والركعتان عند دخول المسجد . فمن ترك ذلك متمداً وهو ذاكرٌ له حتى تدخل الأوقات المذكورة فلا تجزئه صلاته تلك أصلاً .) ٧/٣ م ٢٨٦

١١ - أداؤها جماعة .

؛ صلاةُ التطوع في الجماعة أفضلُ منها منفرداً ، وكلُّ تطوعٍ فهو في البيوت أفضل منه في المساجد ، إلا ما صلى منه جماعة في المسجد فهو أفضل . (٣٨/٣ م ٢٨٩

١٢ - أداؤها في البيوت .

(كلُّ تطوعٍ فهو في البيوت أفضل منه في المساجد ، إلا =

صلاة التطوع

= ما صلى منه جماعة في المسجد ، فهو أفضل . (٣٨/٣ م ٢٨٩

١٣ - أداؤها راكباً .

(جائز للمرء أن يتطوع مضطجاً بغير عذر إلى القبلة ،
السفر والحضر سواء .) (٥٦/٣ م ٦٩٧

١٤ - أداؤها راكباً لغير القبلة .

(جائز للمرء أن يتطوع راكباً حيث توجهت به دابته إلى
القبلة وغيرها ، الحضر والسفر سواء . ويكون سجود الراكب
وركوعه إذا صلى : إماماً .) (٥٦/٣ م ٢٩٧ و ٥٨/٣ م ٢٩٨

١٥ - الجهر والاسرار فيها .

(الجهر والإسرار في قراءة التطوع ليلاً ونهاراً : مباح ،
للرجال والنساء .) (٥٥/٣ م ٢٩٥

١٦ - جمع السور أو قراءة بعضها فيها .

(الجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع :
حسنٌ ، وكذلك قراءة بعض السور في الركعة في الفرض
والتطوع : حسنٌ ، للإمام والقارئ .) (٥٦/٣ م ٢٩٦

١٧ - وقت ركعتي الفجر .

(وقت ركعتي الفجر : من حين طلوع الفجر الثاني إلى أن
تقام صلاة الصبح .) (١٠٣/٣ م ٣٠٧

صلاة التطوع

صلاة التطوع

١٨ - قضاء ركعتي الفجر .

(من فاتته صلاة الصبح بنوم ، فنختار له إذا ذكرها وإن
بعد طلوع الشمس بقريب أو بعيد : أن يبدأ بركعتي الفجر ، ثم
يضطجع ، ثم يأتي بصلاة الصبح .) ٢٠٠/٣ م ٣٤٢

١٩ - تهجد الليل وأفضله .

(الوتر وتهجد الليل ينقسم على ثلاثة عشر وجها ، أبها فعل
أجزأه ، وأحبها إلينا وأفضلها أن نصلي ثماني عشرة ركعة ،
نسلم من كل ركعتين ، ثم نصلي ركعة واحدة ونسلم .)
٢٩٠ م ٤٢/٣

٢٠ - تخصيص ليلة الجمعة بشيء منها .

(لا يجوز أن "نخص" ليلة الجمعة بعلة فائدة على سائر الليالي .)
٢٨٧ م ٣٧/٣

٢١ - طرؤه الحدث فيها وإعادتها .

(كل حدث ينقض الطهارة بعمد أو نسيان ، فإنه متى وجد
بطلية أو بإكراه أو بنسيان في الصلاة ما بين التكبير للإحرام
لها إلى أن يتم سلامه منها : فهو ينقض الطهارة والصلاة معاً ،
ويلزمه ابتداؤها ، ولا يجوز له البناء فيها ، سواء كان إماماً أو
مأموماً أو منفرداً ، في فرض كان أو في تطوع ، إلا أنه لا تلزمه
الإعادة في التطوع خاصة .) ١٥٣/٤ م ٤٦٢

صلاة التطوع

٢٢ - حكم قطعها .

(من قطع صلاة تطوع : لانكره له ذلك ، ولا يقضيها .)

٢٦٨/٦ م ٧٧٣

صلاة الجماعة

ر : إمامة .

١ - فرضيتها وأثر التخلف عنها للرجال .

(لا تجزئ صلاة فرض أحد من الرجال ، إذا كان بحيث يسمع الأذان ، أن يصليها إلا في المسجد مع الإمام ، فإن تعد ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته .

فإن كان بحيث لا يسمع الأذان فرض عليه أن يصلي في جماعة مع واحد إليه فساعد ولا بد ، فإن لم يفعل فلا صلاة له ، إلا أن لا يجد أحداً يصليها معه فيجزئه حينئذ ، إلا من له عذر فيجزئه حينئذ التخلف عن الجماعة .

وليس ذلك فرضاً على النساء ، فإن حضرنها حينئذ فقد أحسن وهو أفضل لهن .) (١٨٨/٤ م ٤٨٥

٢ - جماعة النساء .

(النساء إن صلين جماعة وأمتنهن امرأة منهن فعسن ، ولا أذان عليهن ولا إقامة ، فإن فعلن فعسن ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجال .) (١٢٦/٣ م ٣١٩ و ١٢٩/٣ م ٣٢٠ و ٢١٩/٤ م ٤٩١

صلاة الجماعة

٣ - جماعة للمرأة فيها .

(المرأة يعطى أو سلب أو مقر يصلون كما هم في جماعة في صف خلف إمامهم ، يركعون ويسجدون ويقومون ، ويفضون أبصارهم . ومن تعمد في صلاته تأمل عورة رجل أو امرأة محرمة عليه : بطلت صلاته ، فإن تأملها ناسياً لم تبطل صلاته ولزمه سجود السهو . فإن تأمل عورة امرأته ، فإن ترك الإقبال على صلاته عامداً لذلك : بطلت صلاته ؛ كما لو فعل ذلك لاثراً الأشياء ولا فرق ، وإن لم يترك لذلك الإقبال على صلاته فصلاته تامة ولا شيء عليه .) ٣٥٠ م ٢٢٥/٣

٤ - أدائها في السفينة .

(إن كان قوم في سفينة ، لا يمكنهم الخروج إلى البر إلا بمشقة أو بتضييعها : فليصلوا فيها كما يقدرون ، بإمام وأذان وإقامة ولا يد . فإن عجزوا عن إقامة الصفوف وعن القيام ، لم يبد أو لكون بعضهم تحت الطح أو لتوجع السفينة : صلوا كما يقدرون ، وسواء كان بعضهم أو كلهم قد دام الإمام أو معه أو خلفه ، وصلى من عجز عن القيام قاعداً ، ولا يجزئ القادر على القيام إلا القيام .) ٤٨١ م ١٨٥/٤

٥ - الصلاة في المقصورة .

(الصلاة في المقصورة : جائزة ، والإنم على المانع لا على المطلق له دخولها ، بل الفرض على من أمكنه دخولها أن =

صلاة الجماعة

= يصل الصفوف فيها . (٧٩/٥ م ٥٤١)

٦ - أداء الظهر بها في شدة الحر .

(صلاة الظهر للجماعة خاصة ، في شدة الحر خاصة ، الإبراد
بها الى آخر وقتها : أفضل .) (١٨٢/٣ م ٣٣٦)

٧ - المحاذاة فيها .

(فرض على المأمومين المحاذاة بالمناكب والارجل .)
٥٢/٤ م ٤١٥

٨ - صلاة المرأة بجانب الرجل .

(إن صلت امرأة الى جنب رجل لا تأثم به ولا بإمامه فذلك
جائز . فإن كان لا ينوي أن يؤمها وثبتت هي ذلك فصلاته
تامة وصلاتها باطلة ، فإن نوى أن يؤمها وهي قادرة على التأخر
عنه : فصلاتها جميعاً فاسدة ، فإن كانا جميعاً مؤتمنين بإمام
واحد ولا تقدر هي ولا هو على مكان آخر فصلاتها تامة ، وإن
كانت قادرة على التأخر وهو غير قادر على تأخيرها فصلاتها باطلة
وصلاتها تامة ، فلو قدر على تأخيرها فلم يفعل فصلاتها جميعاً
باطل .) (١٧/٤ م ٣٨٧)

٩ - الأذان والإقامة لها .

(لا تجزئ صلاة فريضة في جماعة ، اثنين فصاعداً ، إلا =

صلاة الجماعة

= بأذان وإقامة ، سواء كانت في وقتها ، أو كانت مقضية لنوم عنها أو لنسيان متى قُضيت ، السفر والحضر سواء في كل ذلك ، فإن صلى شيئاً من ذلك بلا أذان ولا إقامة فلا صلاة لهم ، حاشا الظهر والعصر بعرفة والمغرب والمغرب والمغرب بمزدلفة ؛ فإنها يُجمَعان بأذانٍ لكل صلاة وإقامة للصلاة معاً . (١٢٢/٣ م ٣١٥)

١٠ - الأعذار المبيحة للتخلف عنها .

(من العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد : المرض والخوف ، والمطر ، والبرد ، وخوف ضياع المال ، وحضور الأكل ، وخوف ضياع المريض أو الميت ، وتطويل الإمام ، وكل الثوم والبصل والكراث ؛ ويُمنع آكلهما من حضور المسجد ، ويؤمر بإخراجهم منه ولا بد مادامت الرائحة باقية . ولا يجوز أن يُمنع من المساجد أحدٌ غير هؤلاء ، لا مجذومٌ ولا أُنْجَرٌ ولا ذو عاهة ولا امرأةٌ بصغيرٍ معها . (٢٠٢/٤ م ٤٨٦)

١١ - الامكنة المنهي عن أدائها فيها .

(من لم يجد إلا موضع قبر أو مقبرة أو حماماً أو عطناً أو مزبلة أو موضعاً فيه شيء أمر باجتنابه : فليرجع ، ولا يصلي هناك جمعة ولا جماعة . (٢٧/٤ م ٣٩٣)

١٢ - صلاة الفذ إن أقيمت الصلاة وهو في صلاته .

(من دخل في مسجد فظن أن أهله قد صلوا صلاة الفرض =

صلاة الجماعة

= أو كان ممن لا يلزمه فرض الجماعة ، فابتدأ الصلاة ، فأقيمت الصلاة ، فالواجب : أن يبني على تكبيره ويدخل معهم في الصلاة فلن كان قد صلى منها ركعة فأكثر فكذلك ، فإذا أتم هو صلاته جالس وانتظر سلام الإمام فسلم معه ، ولا يجوز له أن يسلم قبل الإمام إلا لعذر ، مثل أن يكون بدأ في قضاء صلاة فاتته أو بدأها في آخر وقتها ثم أقيمت صلاة الفرض في وقتها ، فلن هـ أي أتم في صلاته التي هو فيها ، فلذا أتمها سلم ثم دخل خلف الإمام في الصلاة التي الإمام فيها . فلذا سلم الإمام قم فقص ما بقي عليه منها .

فلن كان ممن يلزمه فرض الجماعة ولم يكن بائناً عن إدارتها فابتدأ الصلاة المكتوبة فأقيمت الصلاة فالتى بدأ بها باطل لا تجزئه ، وعليه أن يدخل في التي أقيمت ، ولا معنى لأن يسلم من التي بدأ ؛ لأنه ليس في صلاة (١٠٤/٣) ٣٠٨ م و ١١٥/٣ م ٣١١ و ١١٦/٣ م ٣١٢ و ١١٧/٣ م ٣١٣

١٣ - حضور النساء لها .

(لا يلزم النساء فرضاً حضور الصلاة المكتوبة في جماعة ، فلن حضرت المرأة الصلاة مع الرجال فحسن ، ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال .) ١٢٥/٣ م ٣١٧ و ١٢٦/٣ م ٣١٨ و ١٨٨/٤ م ٤٨٥

صلاة الجماعة

١٤ - منع المرأة أو الامة من حضورها وخروجها في ثياب حسان .

(لايجل لولي المرأة ولا لسيد الأمة منهما من حضور الصلاة في جماعة المسجد إذا عرف أنهن يُردن الصلاة ، وصلاتهن في الجماعة أفضل من صلاتهن منفردات ، ولا يجل لمن أن يخرج من مطيبات ولا في ثياب حسان ، فإن فعلت فليمنعها .) ١٢٩/٣ م ٣٢١ و ١٨٨/٤ م ٤٨٥

١٥ - تطيب المرأة لها .

(لايجل للمرأة إذا شهدت المسجد أن غس طيباً ، فإن فعلت : بطلت صلاتها ، سواء في ذلك الجمعة والعشمة والعيد وغير ذلك من جميع الصلوات .) ٧٨/٤ م ٤٣٧

١٦ - تعددها في المسجد .

(من أتى مسجداً قد حليت فيه صلاة فرض جماعة بإمام واتب ، وهو لم يكن صلاها : فليصلها في جماعة ، ويميزه الأذان الذي أذن فيه قبل ، وكذلك الإقامة ، ولو أعادوا أذاناً وإقامة : فمن .) ٢٣٦/٤ م ٤٩٥

١٧ - ارتفاع مكان الامام أو انخفاضه .

(جائز للامام أن يعلي في مكان أرفع من مكان جميع =

صلاة الجماعة

= المأمومين ، وفي أخفض منه ، سواءً في ذلك القامة والأكثر والأقل ، فإن أمكنه السجود فمسن ، وإلا فإذا أراد السجود فليزول حتى يسجد حيث يقدر ، ثم يرجع إلى مكانه . (٨٤/٤ م ٤٤١)

١٨ - تربت الإمام في تكبيره حتى يستوي الموقنون .

(نستحب أن لا يكبر الإمام إلا حتى يستوي كل من وراءه في صف أو أكثر من صف ، فإن كبر قبل ذلك : أساء ، وأجزأ .) (١١٤/٤ م ٤٤٩)

١٩ - تعديل الصفوف فيها .

(فرض على المأمومين تعديل الصفوف ، الأول فالأول ، والتراس فيها ، والمخاضة بالمناكب والأرجل ، فإن كان نقص كان في آخرها .) (٥٢/٤ م ٤١٥)

٢٠ - التراس بين المأمومين

(فرض على المأمومين التراس في الصفوف ، فإن كان نقص كان في آخرها .) (٥٢/٤ م ٤١٥)

٢١ - صلاة تارك القنوجة في الصف .

(من صلى وأمامه في الصف قنوجة يمكنه سدّها بنفسه فلم يفعل : بطلت صلاته .) (٥٢/٤ م ٤١٥)

٢٢ - الصلاة خلف الصف منفرداً .

(أيما رجل صلى خلف الصف : بطلت صلاته ، ولا يضر ذلك المرأة شيئاً . ومن صلى وأمامه في الصف فرجة يمكنه سدّها بنفسه فلم يفعل : بطلت صلاته ، فإن لم يجد في الصف مدخلا فليجذب الى نفسه رجلا يصلي معه ، فإن لم يقدر فليرجع ولا يصل وحده خلف الصف ، إلا أن يكون ممنوعاً ، فيصلي ويُجزئه .) ٥٢/٤ م ٤١٥

٢٣ - وقوف المقتدي خلف الامام عند ضيق المسجد أو امتلائه .

(لايجل لأحد أن يصلي أمام الإمام إلا لضرورة حسيّة فقط ، أو في حفيظة حيث لا يمكن غير ذلك ، ويكون الاثنان فعاداً خلف الامام ولا يد .

فإن ضاق المسجد أو امتلأت الرّحاب وانصلت الصفوف : صليت الجمعة وغيرها في الدور والبيوت والدكاكين المتصلة بالصفوف وعلى ظم المسجد بحيث يكون مائتاً لا خلف الإمام لا للامام ولا لا أمام الإمام أصلاً . ومن حال بينه وبين الامام والصفوف نهر عظيم أو صغير أو خندق أو حائط : لم يضره شيئاً ، وصلى الجمعة بصلاة الامام .) ٦٦/٤ م ٤٢١ و ٧٦/٥ م ٥٣٧

٢٤ - التقدم على الامام فيها .

(لايجل لأحد أن يصلي أمام الامام إلا لضرورة حسيّة . =

صلاة الجماعة

= فقط ، أو في سفينة حيث لا يمكن غير ذلك . ويكون الاثنان
فصاعداً خلف الامام ولا بد ، ويكون الواحد عن يمين الامام
ولا بد . (٤/٦٦ م ٤٢١)

٢٥ - اختلاف نية الامام والمأموم فيها .

(من نسي صلاة فرض ، أي صلاة كانت ، فوجد إماماً
يعلي صلاة أخرى ، أي صلاة كانت ، في جماعة ، ففرض عليه
ولا بد أن يدخل فيصلي التي فاتته ويُجزئه ، ولا نبالي باختلاف
نية الإمام والمأموم . (٤/٢٢٣ م ٤٩٤)

٢٦ - إطالة الإمام تكبيرات الانتقال عن حركات الانتقال .

(لا يجزئ للإمام البتة أن يبطل التكبير ، بل يُسرع فيه ،
فلا يركع ولا يسجد ولا يقوم ولا يقعد إلا وقد أتم التكبير .)
٤/١٥١ م ٤٦١

٢٧ - سكنة الإمام بعد فراغه من القراءة .

(نستحب أن يكون للإمام سكنة بعد فراغه من القراءة
قبل ركوعه ٤/٩٧ م ٤٤٣)

٢٨ - حال تكبير المسبوق للإحرام بها .

(من وجد الإمام راكعاً أو ساجداً أو جالساً ، فلا يجوز
البتة أن يكون قائماً ، لكن يكبر وهو في الحال التي يجد إمامه
عليها ولا بد تكبيرتين ولا بد ، أحدهما للإحرام بالصلاة ، =

صلاة الجماعة

= والثانية الحال التي هو فيها . (٤/٢٦٤ م ٥١٠)

٢٩ - إدراكها والإسراع إليها .

(من وجد الإمام جالساً في آخر صلاته قبل أن يسلم ، ففرض عليه أن يدخل معه ، سواء طمع بإدراك الصلاة من أولها في مسجد آخر أو لم يطمع ، فإن وجده قد سلم ، فإن طمع بإدراك شيء من صلاة الجماعة في مسجد آخر لامشقة في قصده ففرض عليه النهوض إليه ، ولا يجوز الإسراع إلى الصلاة وإن علم أنها قد ابتدأت . (٤/٢٦٢ م ٥٠٨)

٣٠ - تكبير المأموم قبل إمامه في أربعة مواضع

(لا يجز لأحد أن يكبر قبل إمامه إلا في أربعة مواضع ، - أحدها : من دخل خلف إمام ، فلما كبر الإمام وكبر الناس ذكر الإمام أنه على غير طهارة ، فإنه يشير إلى الناس أن امكنوا ، ثم يخرج فيتطهر ، ثم يأتي فيبتدئ التكبير للإحرام وهو باقون على ما كبروا .

- والثاني : أن يكبر الإمام ويكبر الناس بعده ، ثم يحدث ، فيستخلف من دخل حينئذ فيصير إماماً مكانه ، ويكون المأمومون به قد كبروا قبله .

- والثالث : أن يغيب الإمام 'الراغب' ، فيتأخر المقدم ويتقدم هو .

- والرابع : من كان معذوراً في ترك حضور الجماعة أو =

صلاة الجماعة

= ينس عن أن يحجد جماعة ، فبدأ الصلاة فلما دخل فيها أتى الإمام ،
فلأنه يدخل في صلاة الإمام ويعتد بتكبيره (٤/٦٠ م ٤١٧
و ٤/٦٣ م ٤١٩

٣١ - قراءة المأموم خلف الامام .

(لا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام شيئاً غير أمّ
القرآن .) (٣/٢٣٦ م ٣٦٠

٣٢ - إسرار المأموم بالقراءة .

(المأموم فرض عليه الإسرار بأمر القرآن في كل صلاة ولا بد ،
فإن جهر : بطلت صلاته .) (٤/١٠٨ م ٤٤٦

٣٣ - إتمام المأموم النافعة بعد ركوع الامام .

(من دخل خلف إمام ، فبدأ بقراءة أمّ القرآن ، فركع
الإمام قبل أن يتم هذا الداخل أمّ القرآن : فلا يركع حتى
ينتهي .) (٣/٢٤٣ م ٣٦١

٣٤ - التحميد فيها .

(قول : « سمع الله لمن حمده » عند القيام من الركوع :
فرض على كل مصلٍ من إمام أو مأموم أو منفرد ، لا تجزى
الصلاة إلا به ، فإن كان مأموماً ففرض عليه أن يقول بعد
ذلك : « ربنا لك الحمد » أو « ربنا ولك الحمد » ، وليس هذا
فرضاً على إمام ولا فتد ، وإن قاله كان حسناً وستة .) =

$$= ٣٦٩ م ٢٥٥/٣$$

٣٥ - إدراك الإمام في الركوع .

(إن جاء أحد والإمام واكع فليركع معه ، ولا يعتد
بتلك الركعة ، ولكن يقضيها إذا سلم الإمام .) ٢٤٣/٣ م
٣٦٢ م

٣٦ - متابعة الإمام فيها .

(فرض على كل مأموم أن لا يرفع ولا يركع ولا يسجد
ولا يكبر ولا يقوم ولا يسلم قبل إمامه ، ولا مع إمامه ، فإن
فعل عامداً : بطلت صلاته ، لكن بعد تمام كل ذلك من إمامه .
فإن فعل ذلك سهواً فليرجع ولا بد حتى يكون ذلك كله منه
بعد كل ذلك من إمامه ، وعليه سجود السهو . ويجل للمأموم
أن يسلم قبل إمامه في أربعة مواضع ، وله أن يكبر قبل إمامه
في أربعة مواضع أيضاً .) ٣٦٩ م ٢٥٥/٣ و ٦٠/٤ م
٤١٧ م و ٦٣/٤ م ٤١٨ م ٤١٩ م

٣٧ - التأخر في متابعة الإمام لعذر .

(من كان عليه البصر ، وخشي ضرراً من طول الركوع أو
السجود فليؤخر ذلك إلى أن يرفع الإمام رأسه بقدر ما يركع
ويطمئن ويقول : « سبحان ربّي العظيم ومجده » ، ويقدر ما يسجد
ويطمئن ويقول : « سبحان ربّي الأعلى ومجده » . ثم يرفع بعد
رفع الإمام .) ٦٣/٤ م ٤١٨ م

صلاة الجماعة

٣٨ متابعة الإمام بسجود السهو فيها .

(إذا سها الإمام فسجد للسهو ، ففرض على المؤمنين أن يسجدوا معه ، إلا من فاتته معه ركعة فصاعداً ، فإنه يقوم إلى قضاء ما عليه ، فإذا أتم سجد هو للسهو ، إلا أن يكون الإمام سجد للسهو قبل السلام ففرض على المأموم أن يسجد معها وإن كان بقي عليه قضاء ما فاتته ، ثم لا يعيد سجودها إذا سلم . وإذا سها المأموم ولم يسجد الإمام ففرض على المأموم أن يسجد للسهو كما كان يسجد لو كان منفرداً أو إماماً ولا فرق .) ١٦٦/٤ م ٤٦٩ و ١٦٧/٤ م ٤٧٠

٣٩ - سلام المأموم قبل إمامه أو مفارقه له .

(من ظن أن إمامه قد سلم ، أو نسي أنه في إمامة إمام ، فقام لقضاء ما لم يدرك أو لتطوع أو حاجة ساهياً : فعليه أن يرجع متى ذكر ، ويجلس ويشهد إن كان لم يكن تشهد ، ولا يسلم إلا بعد سلام إمامه وجالساً ولا بد ، فإن حيل بينه وبين الجلوس : سلم كما يقدر ويسجد للسهو . فإن انتقض وضوؤه قبل أن يعمل ما ذكرنا : ابتدأ الصلاة ولا بد . فلو تعمد شيئاً ما ذكرنا قبل ذكرنا لأنه في إمامة إمام : بطلت صلاته .) ٥١/٤ م ٤١٠

٤ - سلام المأموم قبل إمامه فيها في أربعة مواضع .

(لا يحل لأحد أن يسلم قبل إمامه إلا في أربعة مواضع ، =

صلاة الجماعة

= - أحدها : صلاة الخوف .

- الثاني : من كان له عذر في ترك حضور الجماعة ، أو ينس عن وجود جماعة ، فبدأ بالصلاة ، ثم أتى الإمام ، فصار هذا مؤثماً به ، وتمت صلاته قبل صلاة الإمام ، فهذا محذور ، وإن شاء سلم ونهض ؛ لأن صلاته قد تمت ، ولا يجوز له الانتماء بالإمام في أحوال يفعلها الإمام من صلاته ولا يحل للمؤتم أن يزيد بها في صلاته : فليسلم ، وإن شاء يتأدى على تشهده ودعائه حتى إذا سلم الإمام سلم بعده أو معه .

- والثالث : مسافر دخل خلف من يتم الصلاة ، إما مقبلاً أو متأولاً معذوراً بحظته ، فإذا تمت المأموم ركعتان بسجدة واحدة فقد تمت صلاته ، فهو محذور بين ما ذكرنا من سلام ، أو تأدي على الجلوس والدعاء ، وإن شاء بعد سلامه أن ينهض فله ذلك ، وإن شاء أن يصلي مع الإمام باقي صلاته متطوعاً فذلك له .

- والرابع : من طوّل عليه الإمام تطويلاً يضرب به في نفسه أو في ضياع ماله ، فله أن يخرج عن إمامته ، ويتم صلاته لنفسه ، ويسلم وينهض لحاجته . (٤/٦٤ م ٤١٩)

١٤ حكم المسوقين بعد فراغ الإمام .

(إن دخل اثنان فصاعداً فوجدوا الإمام في بعض صلاته ، فإنهم يصلون معه ، فإذا سلم فالأفضل للذين يتمون ما فاتهم أن يقضوه بإمام يؤمهم منهم .) (٤/٢٣٨ م ٤٩٦)

صلاة الجماعة

٤٢ - التخفيف فيها على الجماعة ، وحده

(يجب على الإمام التخفيف إذا أمّ جماعة لا بدري كيف طاقهم . وحده التخفيف هو أن ينظر ما يحتمل أضعف من خلفه وأمسهم حاجة ، من الوقوف والركوع والسجود والجلوس فليصل على حسب ذلك . ومن العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد : تطويل الإمام حتى يضر بمن خلفه ، ومن أراد من الأئمة تطويل صلاته ثم أحس يعذر بمن خلفه فليوجز في مدتها .) ٩٨/٤ م ٤٤٤ و ١٠١/٤ م ٤٤٥ و ٢٠٢/٤ م ٤٨٦

٤٣ - أثر تطويل الإمام على الجماعة .

(من العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد : تطويل الإمام حتى يضر بمن خلفه .) ٢٠٢/٤ م ٤٨٦

٤٤ - جلسة الإمام بعدها .

(جلوس الإمام في صلاه بعد سلامه : حسن مباح لا يكره ، وإن ساعة يسلم فحسن .) ٢٦٠/٤ م ٥٠٧

٤٥ - صلاة المستخلف عن الامام .

(كل من استخلفه الامام المحدث ، فإنه لا يصلي إلا صلاة نفسه لا على صلاة امامه المستخلف له ، ويتبعه المأمومون فيما يلزمهم ، ولا يتبعونه فيما لا يلزمهم ، بل يقفون على حالهم =

صلاة الجماعة

= ينتظرونه حتى يبلغ الى ما م فيه فيقبعوه حينئذ . (٦٧/٤)

م ٤٢٢

٤٦ - متابعة الإمام المستخلف .

(كل من استخلفه الإمام الحديث ، فإنه لا يعلي إلا صلاة نفسه لا على صلاة إمامه المستخلف له ، ويتبعه المؤمنون فيما يلزمهم ، ولا يتبعونه فيما لا يلزمهم ، بل يقفون على حالهم ، ينتظرونه حتى يبلغ الى ما م فيه فيقبعوه حينئذ . (٦٧/٤)

م ٤٢٢

٤٧ - المجزئ من السجود على الأرض للزحام .

(من لم يجد للزحام أن يضع جبهته وأذنه للسجود فليسجد على رجل من أمامه أو على ظهر من أمامه . (٢٦٧/٣ م ٣٧٠ و ٨٣/٤ م ٤٤٠ و ١٥٧/٤ م ٤٦٤)

٤٨ - فوات شيء من الصلاة للزحام أو الغفلة .

(من زوحم حتى فاتته الركوع أو السجود أو ركعة أو ركعات : وقف كما هو ، فإن أمكنه أن يأتي بما فاتته : فعل ، ثم اتبع الإمام حيث يدركه ، وصلاته تامة ، فإن لم يقدر على ذلك إلا بعد سلام الإمام بمدة : فعل كذلك أيضاً وصلاته تامة أيضاً . والجمعة وغيرها سواء فيما ذكرنا .

فلو ادرك مع الإمام ركعة : صلاماً وأضافها الى ما كان =

صلاة الجماعة

= صلى ، ثم أتم صلاته ولا شيء عليه . والفاضل سهواً والمزحوم
سواء في كل ما ذكرنا ، فإن قدر أن يسجد على ظهر أحدٍ من
بين يديه أو على رجليه ليفعل ، ويُجزئه . (١٥٧/٤ م ٤٦٤

٤٩ - نسيان شيء من الفرائض فيها .

(كل من سها عن شيء من فرائض الصلاة حتى ركع : لم
يعتد بتلك الركعة ، وقضاها إذا أتم الإمام . إن كان مأموماً ،
وكذلك يلقيها القُدْ والإمام ، ويتأن صلاتها ، وعلى جميعهم
سجود السهو .) (٢/٤ م ٣٧٧

٥٠ - نسيان التعمد فيها .

(من نسي التعمد أو شيئاً من أم القرآن حتى ركع : أعاد
حتى ذكر فيها ، وسجد للسهو وإن كان إماماً أو قُدْاً ، فإن
كان مأموماً : ألغى ما قد نسي إلى أن ذكر ، وإذا أتم الإمام
قام يقضي ما كان ألغى ، ثم سجد للسهو . وليس على الإمام
والمنفرد أن يتعمداً للسورة التي مع أم القرآن .) (٣/٣٠٠ م
٣٦٤ و ٢٥٤/٣ م ٣٦٨

٥١ - فوادة الإمام من المصحف فيها .

(لا يجز لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف ،
فإن فعل عالماً بأن ذلك لا يجوز : بطلت صلاته وصلاة من أتم
به عالماً بأن ذلك لا يجوز .) (٢٢٣/٤ م ٤٩٣

صلاة الجماعة

٥٢ - فتح المقتدي على امامه .

(لا يجوز لأحد ان يفتي الإمام إلا في أم القرآن وحدها ،
فإن التبت القراءة على الإمام فليركع ، او فلينتقل الى سورة
أخرى ، فمن تعدد إفتاءه وهو يدري أن ذلك لا يجوز له : بطلت
صلاته .) ٣/٤ م ٣٧٩

٥٣ - زيادة الإمام ركعة أو سجدة .

(من علم أن إمامه زاد ركعة أو سجدة فلا يجوز له أن
يتبعه عليها . بل يبقى على الحالة الجائزة .) ٥٢/٤ م ٤١٤

٥٤ - الكلام فيها .

(لا يحل تعدد الكلام مع أحد من الناس في الصلاة ، لا مع
الإمام في إصلاح الصلاة ولا مع غيره ، فإن فعل : بطلت صلاته
ولو قال في صلاته : « وحك الله يا فلان » بطلت صلاته .)
٣/٤ م ٣٧٨

٥٥ - طووه الحدث فيها للإمام .

(إذا أحدث الإمام ، أو ذكر أنه غير طاهر ، فخرج ،
فاستخلف : فعسن ، فإن لم يستخلف فليقدم أحدهم يتم بهم
الصلاة ولا بد ، فإن أشار اليهم أن ينتظروه ففرض عليهم
انتظاره حتى ينصرف فيتم بهم صلاتهم ثم يتم لنفسه .) ٢٢٠/٤ م
٤٩٢

صلاة الجمعة

ر : جمعة .

١ - وقتها .

(الجمعة هي ظهر يوم الجمعة ، ولا يجوز أن تُصلّى إلا بعد الزوال ، وآخر وقتها : آخر وقت الظهر في سائر الأيام .)

٥٢١ م ٤٢/٥

٢ - اجتماعها مع العيد

(إذا اجتمع عيد في يوم جمعة : 'صلى للعيد ثم للجمعة ولا

بد .) ٥٤٧ م ٨٩/٥

٣ - السعي إليها ، والمذتر في التخلف عنها .

(يلزم المجيء إلى الجمعة من كان منها بحيث إذا زالت الشمس وقد توشأ قبل ذلك دَخَلَ الطريقَ لائْتَرَ أولَ الزوال ومشى متوسلاً ويُدْرِك منها ولو السلام ، سواء سمع النداء أو لم يسمع فمن كان بحيث إن فعل ما ذكرنا لم يدرك منها ولا السلام : لم يلزمه المجيء إليها ، سمع النداء أو يسمع . والمذتر في التخلف عنها كالمذتر في التخلف عن سائر صلوات الفرض .

ومن كان بالمصر ، فراح إلى الجمعة من أول النهار فصَحَنَ ، ومن كان خارج المصر أو القرية على أقل من ميل ، فإن كان على ميل فصاعداً : صلى في موضعه ولم يحز له المجيء إلى المسجد ، إلا مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس خاصة ؛ فالجاء إليها على بُعد : فضية .) ٥٥٠ م ٥٢٦ و ٥٤٠ م ٧٨/٥

صلاة الجمعة

٤ - الرواح إليها من خارج المصر أو القوية .

(من كان بالمصر ، فراح الى الجمعة من أول النهار فصحن ،
وكذلك من كان خارج المصر أو القرية على أقل من ميل ، فإن
كان على ميل فصاعداً : صلى في موضعه ، ولم يجوز له المجيء إلى
المسجد ، إلا مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس
خاصة ؛ فالجاء إليها على بُعد : فضيحة) ٥٤٠ م ٧٨/٥

٥ - خطبتها .

(يتدبى الإمام بعد الأذان وغايته بالخطبة ، فيخطب
واثماً ، خطبتين ، يجلس بينهما جلة ؛ ولبت الخطبة فرضاً ،
فلو صلاها إمام دون الخطبة : صلاها ركعتين جهراً ولا بد .
ونستحب له أن يخطبها على أعلى المنبر ، مقبلاً على الناس
بوجهه ، يحمده الله تعالى ، ويصلي على رسوله صلى الله عليه وسلم ،
ويذكر الناس بالآخرة ، ويأمرهم بما يلزمهم في دينهم . وما
خطب به مما يقع عليه اسم الخطبة : أجزاءه ، ولو خطب بسورة
يقرؤها فصحن .

فإن كان لم يسلم على الناس إذ دخل : فليسلم عليهم إذا قام
على المنبر . ولا يجوز إطالة الخطبة ، فإن قرأ فيها سجدة أو آية
فيها سجدة فنتحب له أن ينزل فيسجد والناس ، فإن لم يفعل
فلا حرج .) ٥٤٧ م ٥٧/٥ و ٥٤٨ م ٦٠/٥

صلاة الجمعة

٦ - الدعاء في خطبتها عند التوازل .

(إن 'قُطِعَ النَّاسُ' أو اشتد المطر حتى يؤدي : فليدعُ الإمام في خطبة الجمعة .) ٩٣/٥ م ٥٥٤

٧ - الكلام عند أذانها وعقبه وقبل وبعد خطبتها .

(الكلام 'مباح' لكل أحد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة ، ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة ، والكلام 'جائز' بعد الخطبة إلى أن يكبر الإمام ، والكلام 'جائز' في جلسة الإمام بين الخطبتين .)
٧٢/٥ م ٥٣٢

٨ - الصلاة في أثناء خطبتها .

(من دخل يوم الجمعة والإمام 'مخطب' فليصل ركعتين قبل أن يجلس ، ومن ذكر في الخطبة صلاة فرض نسيها أو نام عنها فليقم وليصلها ، سواء كان فقيهاً أو غير فقيه .) ٦٨/٥ م ٥٣١ و ٧٣/٥ م ٥٣٤

٩ - الكلام في أثناء خطبتها .

فرض على كل من حضر الجمعة سَمِعَ الخطبة أو لم يسمع : أن لا يتكلم مدة الخطبة بشيء البتة ، إلا التسليم إن دخل حينئذ ، وودّ السلام على من سلم ممن دخل ، وحمد الله تعالى إن عطس ، وتشبّه العاطس إن حمد الله ، والرد على المسمت ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر الخطيب بالصلاة =

ملاذ الجمعة

صلاة الجمعة

— عليه ، والتأمين على دعائه ، وابتداء مخاطبة الإمام في الحاجة
نَعْنِ ، ومجاوبة الإمام من ابتداء الإمام بالكلام في أمر ، فقط .
ولا يحل أن يقول أحدٌ حينئذٍ لمن يتكلم : « أنصت » ولكن
بشير إليه أو يحبه ، ومن تكلم بغير ما ذكرنا ذاكراً علماً
بالنهي فلا جمعة له .

فإن أدخل الخطيب في خطبته ما ليس من ذكر الله تعالى
ولا من الدعاء المأمور به ، فالكلام مباحٌ حينئذٍ ، وكذلك
إذا جلس الإمام بين الخطبتين وبين الخطبة وابتداء الصلاة .
ولا يجوز المسُّ للحصى مدة الخطبة . ١ / ٦٢ / ٥ م ٥٢٩

١ - العمل في أثنائها .

(الاحتباءُ جائزٌ يوم الجمعة والإمام يخطب ، وكذلك شرب
الماء ، وإعطاء الصدقة ، ومناولة المرأة أخاه حاجته . ولا يجوز
المسُّ للحصى مدة الخطبة .) ١ / ٦٢ / ٥ م ٥٢٩ و ٦٧ / ٥
م ٥٣٠

١ - الخروج في أثناء خطبتها .

(من رغب والإمام يخطب ، واحتاج إلى الخروج : فليخرج
وكذلك من عَرَضَ له ما يدعو إلى الخروج والإمام يخطب :
فليخرج ، ولا معنى لاستئذان الإمام .) ١ / ٧٣ / ٥ م ٥٣٣

١٢ - كيفيتها وعدد جماعتها .

(الجمعة إذا صلاها اثنان فصاعداً : ركعتان يجهر فيهما =

صلاة الجمعة

بالقراءة ، ومن صلاها وحده صلاهما أربع ركعات يُسرّ فيها كلها ؛ لأنها الظهر .

فإن ابتدأها إنسان ولا أحد معه ثم أتاه آخر أو أكثر ، فدواء أثره إثر تكبيره ، فبين ذلك إلى أن يركع من الركعة الأولى : يجعلها جمعةً ويصلّيها ركعتين ، فإن جاءه بعد أن ركع فما بين ذلك إلى أن يسلم ، فيقطع الصلاة ويبتدئها صلاة جمعة لا بد من ذلك ، وإن جاء اثنان فصاعداً وقد فاتت الجمعة صلاها جمعة . (٤٥/٥ - ٤٩ م ٥٢٢)

١٣ - السور المستحبة فيها وحكم الجهر فيها .

(يستحب أن يقرأ في صلاة الجمعة في الركعة الأولى مع أمّ القرآن سورة الجمعة ، وفي الثانية مع أم القرآن مرة سورة المنافقين ومرة سورة الفاشية ، ويستحب الجهر فيها ، فإن فعل خلاف ذلك : كرهناه ، وأجزأه . وأما المأموم ففرض عليه الإسرار في أم القرآن ، فلو جهر : بطلت صلاته . (١٠١/٤ م ٤٤٥ و ١٠٨/٤ م ٤٤٦)

١٤ - تعذر الركوع والسجود فيها .

(من زوحم يوم الجمعة أو غيره ، فإن قدر على السجود كيف أمكنه ولو بإيماء وعلى الركوع كذلك : أجزأه ، فإن لم يقدر أصلاً وقف كما هو ، فإذا خف الأمر صلى ركعتين وأجزأه . ولا فرق بين العجز عن الركوع والسجود بمرض أو خوف ، =

صلاة الجمعة

صلاة الجمعة

= أو يمنع زحام (٧٨/٥ م ٥٣٨

١٥ - إدراكها

(من لم يدرك مع الإمام من صلاة الجمعة إلا ركعة واحدة أو الجلوس فقط : فليدخل معه ، وليقض إذا أدرك ركعة : ركعة واحدة ، وإن لم يدرك إلا الجلوس : صلى ركعتين فقط .) ٧٣/٥ م ٥٣٥

١٦ - الواجبُ عليهم فعلها .

(سواة في وجوب الجمعة : المسافرُ في سفره والعبْدُ والحُرُّ والمقيمُ وكلُّ من ذكرنا : يكون إماماً فيها راتباً وغير راتب ، ويُصلِّيها السجودون والمختفون وركعتين في جماعة بخطبة كسائر الناس .

وتُصلَّى في كل قرية ، صغرت أم كبرت ، كانت هنالك سلطان أو لم يكن . وإن صليت الجمعة في مسجدين في القرية فصاعداً : جاز ذلك . وليس للسيد منع عبده من حضور الجمعة ، لأنَّ سعيه إليها فرضٌ .) ٤٩/٥ م ٥٢٣ و ٥٤/٥ م ٥٢٤

١٧ - منع السيد عبده من حضورها .

(ليس للسيد منع عبده من حضور الجمعة ؛ لأنَّ سعيه إليها فرضٌ .) ٥٤/٥ م ٥٢٤

١٨ - الساقط منهم حضورها .

(لاجمة على معذور بمرض أو خوف أو غير ذلك من الأعذار ، ولا على النساء ، فإن حضر المذدور الجمعة : سقط العذر وصار من أهلها ، فيصليها ركعتين . ولو صلاها المذدور بأمر أنه صلاها ركعتين ، ولو حضرها النساء صليتها ركعتين ، وكذلك لو صلاها النساء في جماعة .) ٥٥/٥ م ٥٢٥

١٩ - قوات جماعتها .

(إن جاء اثنان فصاعداً وقد فاتت الجمعة : صلوا جماعة .)

٥٢٩ م ٧٨/٥

٢٠ - أداؤها خارج المسجد لضيقه .

(إن ضاق المسجد وامتألت الرحاب واتصلت الصفوف : صليت الجمعة وغيرها في الدور والبيوت ، والدكاكين المتصلة بالصفوف ، وعلى ظهر المسجد ، بحيث يكون مداماً لما خلف الإمام لا للإمام ولا لما أمام الإمام أصلاً . ومن حال بينه وبين الإمام والصفوف خبر عظيم أو صغير أو خندق أو حائط : لم يضره شيئاً وصلى الجمعة بصلاة الإمام .) ٥٢٧ م ٧٦/٥

٢١ - تعددها .

(إن صليت الجمعة في مسجدتين في القرية فصاعداً : جاز ذلك .)

٥٢٣ م ٤٩/٥

صلاة الجمعة

٢٢ المباح والمحرم في وقتها من العتود .

(لا يحل البيع من إثر استواء الشمس ومن أول أخذها في الزوال والمبطل إلى أن تُنقضى صلاة الجمعة ، لا لمؤمن ولا لكافر ولا لامرأة ولا لمرضى . فإن كانت قرية قد مُنِع أهلها الجمعة ، أو كان ساكناً بين الكفار ولا مسلم معه : فإلى أن يصلي ظهر يومه أو يصلوا ذلك كلهم أو بعضهم ، فإن لم يصل فإلى أن يدخل وقت العصر .

وبفسخ البيع حينئذٍ أبدأ إن وقع ، ولا يصححه خروج لوقت . ولا يجرؤ حينئذٍ : نكاح ولا إجارة ولا حَلَمٌ ولا ما ليس بيعاً . (٥١٢ م ٧٩/٥ و ٢٦/٩ م ١٥٣٨

صلاة الجنازة

١ - حكمها .

(الصلاة على موتى المسلمين : فرض على الكفاية ، مَنْ قام به سقط عن سائر الناس ، حاشا المقتول بأيدي المشركين خاصة في سبيل الله في المعركة خاصة ، وإن صُلِّي عليه فحسنٌ ، وإن لم يُصلِّ عليه فحسنٌ . فإن نُهِل عن المعركة وهو حيٌ فمات : فُتِّل وكُفِّن وصُلِّي عليه .

ونستحب الصلاة على المولود يولد حياً ثم يموت ، استهل أو لم يستهل ، وليس الصلاة عليه فرضاً ، ما لم يبلغ . والصغير يُسَمَّى مع أبويه أو أحدهما أو دونهما فيموت ، فإنه يُدفن مع المسلمين ، ويُصلَّى عليه . وهي فيمن صُلِّي عليه : ندبٌ .) =

صلاة الجنائزة

٢٢٦/٢ م ٢٧٥ و ١١٣/٦ م ٥٥٨ و ١١٥/٥
 م ٥٦١ و ١٢١/٥ م ٥٦٢ و ١٣٩/٥ م ٥٨١
 و ١٤٣/٥ م ٥٨٣ و ١٥٨/٥ م ٥٩٨

٢ - وقتها .

(لا يجوز ان يُدفن أحدٌ ليلاً ، إلا عن ضرورة ، ولا عند طلوع الشمس حتى ترتفع ، ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، ولا حين ابتداء أخذها في الغروب ، ويتصل ذلك بالليل الى طلوع الفجر الثاني . والصلاة جائزة عليه في هذه الاوقات كلها .) ١١٤/٥ م ٥٦٠

٣ - مكانها .

(إدخال الموقى المساجد والصلاة عليهم فيها : حسنٌ كله ، وأفضل مكان صلي فيه على الموقى في داخل المساجد ، والصلاة جائزة على القبر وإن كان قد صلي على المدفون فيه .) ١٣٩/٥ م ٥٨١ و ١٦٢/٥ م ٦٠٣

٤ - الأذان والاقامة لها .

(لا يؤذن ولا يقام لصلاة فرضٍ على الكفاية ، كصلاة الجنائزة . ويستحب إعلام الناس بذلك ، مثل النداء : الصلاة جامعة .) ١٤٠/٣ م ٣٢٢
 ر : أذان ٨ - فعه في غير الصلوات الخمس .

صلاة الجنازة

صلاة الجنازة

٥ - جهاتها .

(نستحب أن يصلي على الميت مائة من المسلمين فصاعداً .)

١٦١/٥ م ٦٠٢

و : ٧ - كيفيتها .

٦ - الأحق بها .

(أحق الناس بالصلاة على الميت والميتة : الأولياء ، وهم : الأب وآباؤه ، والابن وأبناؤه ، ثم لأخوة الأشقاء ثم الذين للأب ثم بنوهم ، ثم الأعمام والأخوات ثم للأب ثم بنوهم ، ثم كل ذي رحم محرم . إلا أن يوصي الميت أن يصلي عليه إنسان فهو أولى ، ثم الزوج ، ثم الأمير أو القاضي . فإن صلى غير ما ذكرنا : أجزأ .) ١٤٣/٥ م ٥٨٤ و ١٤٥/٥ م ٥٨٦

٧ - كيفيتها .

(يصلي على الميت بإمام يقف ويستقبل القبلة والناس وراءه صفوف ، ويقف من الرجل عند رأسه ، ومن المرأة عند وسطها . ويكبر الإمام والمأموم بتكبير الإمام على الجنازة خمس تكبيرات لا أكثر ، فإن كبروا أربعاً فصحت ولا أقل ، ولا ترفع الأيدي إلا في أول تكبيرة فقط ، فإذا انقضى التكبير المذكور سلمت تسليمين وسلموا كذلك .

فإن كبر سبعاً : كرهناه واتبعناه ، وكذلك إن كبر =

صلاة الجنائز

= ثلاثاً ، فإن كبر أكثر لم يتبعه ، وإن كبر أقل من ثلاث لم نسلم بسلامه بل أكملنا التكبير .

فإذا كبر الأولى قرأ أمّ القرآن ولا بد ، وصلى على رسول الله ﷺ ، فإن دُعي للمسلمين فحسن ، ثم يدعو للميت في باقي الصلاة . ولا خلاف في أنها صلاة قيام ، لا ركوع فيها ولا سجود ، ولا قعود ولا تشهد . (١٢٣/٥ م ٥٧٢ و ١٢٤/٥ م ٥٧٣ و ١٢٩/٥ م ٥٧٤ و ١٥٥/٥ م ٥٩٣ و ١٧٦/٥ م ٦١٩)

٨ - القراءة فيها .

(إذا كبر الأولى قرأ أمّ القرآن ولا بد ، ونحن نقول : لا يقرأ فيها بشيء من القرآن إلا أمّ القرآن .) (١٢٩/٥ - ١٣١ م ٥٧٤ ر : ٧ - كيفيتها .

٩ - صفة دعائها .

(أحب الدعاء الينا على الجنائز : اللهم اغفر له ، وارحمه ، واغفر عنه وعافه ، وأكرم نُزُلَه ، ووسّع مُدْخَلَه ، واغفر له ما وُجِدَ به من عثره ، ونَقِّه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته ، وقِه فتنة القبر وعذاب القبر وعذاب النار . =

صلاة الجنازة

صلاة الجنازة

= فإن كان صغيراً فليقل : اللهم ألقه بإبراهيم خليلك .
١٣١/٥ م ٥٧٥

١٠ - المسبوق فيها .

(من فاته بعض التكبيرات على الجنازة : كبر ساعة يأتي
ولا ينتظر تكبير الإمام ، فإذا سلم الإمام أتم هو ما بقي من
التكبير ، يدعو بين تكبيرة وتكبيرة كما يفعل الإمام .)
١٧٩/٥ م ٦٢٣
و : ٧ - كيفتها .

١١ - كونها على الغائب أو ما وجد منه .

(يُصلى على ما وجد من الميت المسلم ، ولو أنه نُظفِر أو
شعر فما فوق ذلك ، ويُصلى على الميت المسلم وإن كان غائباً
لا يوجد منه شيء ، بإمام وجماعة ، فإن وجد من الميت عضو
آخر بعد ذلك ، فلا بأس بالصلاة عليه ثانية .)
١٦٩/٥ م ٦١٠
و ١٣٨/٥ م ٥٨٠

١٢ - استحقاق المسلم لها ولو فاجراً .

(يُصلى على كل مسلم برّ أو فاجر ، مقتول في حدة أو
في حرابة أو في بغية ، ويصلى عليهم الإمام وغيره ،
وكذلك على المبتدع ما لم يبلغ الكفر ، وعلى من قتل نفسه ،
وعلى من قتل غيره ، ولو أنه شرّ من على ظهر الأرض ، إذا
مات مسلماً .)
١٦٩/٥ م ٦١١ و ٢٤٤/١١ م ٢٢٠٨

صلاة الخوف

١ - كيفيتها .

(من حضره خوف من عدو ظالم كافر ، أو باغٍ من المسلمين ، أو من سيل ، أو من نار ، أو من حنشٍ أو سبع ، أو غير ذلك ، وهم في ثلاثة فصاعداً ، فأمرهم بخير بين أربعة عشر وجهاً ، كلُّها صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نذكر ههنا بعضها :

فإن كان في سفر ، فإن شاء صلى بالطائفة ركعتين ثم سلم وسلموا ، ثم تأتي طائفة أخرى فيصلِّي بهم ركعتين ثم يسلم ويسلمون . وإن كان في حضر صلى بكل طائفة أربع ركعات وإن كانت الصبح صلى بكل طائفة ركعتين ، وإن كانت المغرب صلى بكل طائفة ثلاث ركعات ، الأولى فرض الإمام والثانية تطوع له .

وإن شاء في السفر أيضاً صلى بكل طائفة ركعة ثم تسلم تلك الطائفة ، ويُجزئها ، وإن شاء هو سلم وإن شاء لم يسلم ويصلي بالآخرى ركعة ويسلم ويسلمون ويُجزئهم ، وإن شاءت الطائفة أن تقضي الركعة والإمام واقف فعلت ثم تقفل الثانية أيضاً كذلك .

فإن كانت الصبح صلى بالطائفة الأولى ركعة ثم وقف ولا بد ، وقضوا ركعة ثم سلموا ، ثم تأتي الثانية فيصلِّي بهم الركعة الثانية ، فإذا جلس قاموا فقضوا ركعة ثم سلم ويسلمون .
فإن كانت المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، فإذا =

صلاة الخوف

= جلس قاموا فقصوا ركعة وسلموا ، وتأتي الأخرى فيعطي بهم الركعة الباقية ، فإذا قعد صلوا ركعة ثم جلسوا وتشهدوا ، ثم صلوا الثالثة ، ثم يسلم ويسلمون .

فإن كان وحده فهو مخير بين ركعتين في السفر أو ركعة واحدة وتجزئته ، وأما الصبح فائتان ولا بد ، والمغرب ثلاث ولا بد ، وفي الحضر أربع ولا بد . (٥/٣٣ م ٥١٩)

صلاة الصبح

١ - وقتها .

(إذا طلع الفجر الثاني فقد دخل أول وقت صلاة الصبح ، ويتأدى وقتها إلى أن يطلع أول فرض الشمس ، فمن كبر لها قبل طلوع الفجر الثاني : لم يجزه ومن كبر لها قبل طلوع أول الفجر فقد أدرك صلاة الصبح ، إلا أننا نكره تأخيرها عن أن يسلم منها قبل طلوع أول الفجر إلا لعذر ، فإذا طلع أول الفجر فقد بطل وقت الدخول في صلاة الصبح .

ووقت صلاة الصبح مساو لوقت المغرب أبداً في كل زمان ومكان ، وهما دوماً أقل من وقت الظهر ووقت العصر .

والفجر الأول : هو المستطيل المستدق صاعداً في الفلك ، وتحدث بعده ظلمة في الأفق ، والآخر : هو البياض الذي يأخذ في عرض السماء في أفق المشرق في موضع طلوع الشمس في كل زمان ، ينتقل بانتقالها ، وهو مقدمة ضوئها ، وربما كان فيه توريد بجمرة بديعة . (٣/١٦٦ م ٣٣٥ و ٣/١٩١ م ٣٣٧ و ٣/١٦٧ م ٣٣٨)

٣٣٨ م

صلاة الصبح

٢ - ركعاتها .

(صلاة الصبح : ركعتان أبداً ، على المقيم والمسافر ،
الصحيح والمريض ، الخائف والأمن .) ٢٤٨/٢ م ٢٨١
و ٢٦٤/٤ م ١١٠

٣ - حكم الكلام قبلها أو بعدها .

(الكلام قبل صلاة الصبح : مباح ، وبعدها . ١١٤/٣١ م ٣١٠

٤ - حكم الاضطجاع قبلها ، وآثار تركه .

(كل من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة الصبح إلا بأن
يضطجع على شقه الايمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين تكبيره
لصلاة الصبح ، وسواء عند ترك الضجعة عمداً أو نسياناً ،
وسواء علماً في وقتها أو قاضياً لها من نسيان أو عمد نوم ،
فان لم يعمل ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع ، فان عجز عن
الضجعة على اليمين ، لحوف أو مرض أو غير ذلك أشار الى ذلك
حسب طاقته فقط .) ١٩٦/٣ م ٣٤١

٥ - القراءة فيها .

(يستحب أن يقرأ في صلاة الصبح مع أم القرآن في كل
ركعة من ستين آية الى مائة آية ، من أي سورة شاء وفي صبح
يوم الجمعة الم تنزيل ، السجدة ، و هل أتى على الإنسان ، مع
أم القرآن .

صلاة الصبح

= ويستحب الجهر في ركعتي صلاة الصبح للإمام والفتى ،
أما المأموم ففرض عليه الإسرار بأمر القرآن ، فلو جهر فيها :
بطلت صلاته . (١٠١/١ م ١٤٥ و ١٠٨/٤ م ٤٤٦)

٦ - الأفضل في قضائها لمن نسيها أو قام عنها .

(من قام عن صلاة الصبح أو نسيها حتى طلعت الشمس ،
فالأفضل له أن يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح .) ١١٤/٣ م ٣٠٩

٧ - قضاء ركعتي سنة الفجر معها .

(من فاتته صلاة الصبح بنسيان أو بنوم ، فاختار له إذا
ذكرها وإن بعد طلوع الشمس بقريب أو بعيد : أن يبدأ
بركعتي الفجر ، ثم يضطجع ، ثم يأتي بصلاة الصبح .) ٢٠٠/٣ م ٣٤٢

صلاة الظهر

١ - وقتها .

(أول وقت الظهر : أخذ الشمس في الزوال والميل ،
فلا يحل ابتداء الظهر قبل ذلك أصلاً ، ولا يجزئ بذلك ، ثم
يتأدى وقتها إلى أن يكون ظل كل شيء مثله ، لا يُبعد في ذلك
الظل الذي كان له في أول زوال الشمس ، لكن يُعد ما زاد
على ذلك ، فإذا زاد الظل المذكور على ما ذكرنا بما قل أو كثر =

صلاة الظهر

= فقد بطل وقت الدخول في صلاة الظهر إلا للسافر المُعَدُّ فقط ،
ودخل أول وقت العصر .

وأما المسافر فإنه إذا زالت له الشمس وهو قافل فإنه يصلي
الظهر في وقتها ، فإذا زالت وهو ماشٍ فله أن يؤخرها إلى أول
وقت العصر ، ثم يجمع الظهر والعصر ، ووقت الظهر أطول من
وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان . (١٦٣/٣ م ٣٣٥
و ١٩١/٣ م ٣٣٧)

٢ - ركعاتها .

(صلاة الظهر : أربع ركعات على المقيم ، مريضاً كان أو
صحيحاً ، خائفاً أو آمناً . وهي على المسافر الآمن : ركعتان ،
وأما المسافر الخائف فإن شاء صلاها ركعتين وإن شاء صلاها
ركعة واحدة .

وكونها في السفر ركعتين : فرضٌ ، سواء كان سفر طاعة
أو معصية أو لاطاعة ولا معصية ، آمناً كان أو خوفاً ، فإن أنما
أربعاً عامداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز : بطلت صلاته ،
وإن كان ساهياً : سجد للسهو بعد السلام فقط . (٢٤٨/٢ م
٢٨١ و ٢٦٤/٤ م ٥١١ ، ٥١٢)

٣ - القراءة فيها .

(يستحب أن يقرأ في الظهر في الأولين في كل ركعة مع
أم القرآن نحو ثلاثين آية ، وفي الآخرين مع أم القرآن =

صلاة الظهر

= في كل ركعة نحو خمسة عشرة آية .
ويستحب الإصرار فيها كلها ، أما المأموم ففرض عليه
الإصرار فيها بأمر القرآن ، فلو جهر : بطلت صلاته . (١٠١/٤)
م ٤٤٥ و ١٠٨/٤ م ٤٤٦

٤ - الإبراد بها .

الإبرادُ بالظهر للجماعة خاصة في شدة الحر خاصة إلى آخر
وقتها : أفضل . (١٨٢/٣ م ٣٣٦)

صلاة العشاء

١ - وقتها .

(إذا غربت حمرة الشفق كلها فقد بطلَ وقتُ الدخول
في صلاة المغرب ، إلا للمسافر المُسجِدَ وبزدلفة ليلة يوم النحر
فقط ، ودخلَ وقتُ صلاة العشاء الآخرة وهي العتمة ، ثم
يتِمَادَى وقتُ صلاة العتمة إلى انقضاء الليل الأول وابتداء النصف
الثاني ، فمن كَبُرَ لها ومن الحُرّة في الأفق شيء : لم يُجزَها ، ومن
كَبُرَ لها في أول النصف الثاني من الليل فقد أدرك صلاة العتمة
بلا كراهة ولا ضرورة ، فإذا زاد على ذلك فقد خرج وقت
الدخول في صلاة العتمة . ووقتها أوسع الأوقات . (١٦٤/٣)
م ٣٣٥ و ١٩١/٣ م ٣٣٧ و ١٩٢/٣ م ٣٣٨

٢ - ركعاتها .

(صلاة العشاء : أربع ركعات على المقيم ، مريضاً كان =

صلاة العشاء

= أو صحيحاً أو آمناً ، وهي على المسافر الآمن : ركعتان ، وأما المسافر الحائض ، فإن شاء صلاها ركعتين وإن شاء صلاها ركعة واحدة .

وكونها في السفر ركعتين : فرضٌ ، سواء كان سفر طاعة أو معصية أو لا طاعة ولا معصية ، آمناً كان أو خوفاً . فإن أتمها أربعاً عامداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز : بطلت صلاته ، وإن كان ساهياً : سجد للسهر بعد السلام فقط . (

٢٤٨/٢ م ٢٨١ و ٢٦٤/٤ م ٥١١ ، ٥١٢

٣ - القراءة فيها .

(يستحب أن يقرأ في العتمة في الأولين مع أم القرآن بالتثنية والزيتون والشمس وضحاها ونحو ذلك . ويستحب الجهر في الأولين من العتمة الإمام والقارئ ، أما المأموم ففرض عليه الإسرار بأمر القرآن ، فلو جهر فيها بطلت صلاته .) ١٠١/٤

٤٤٥ م و ١٠٨/٤ م ٤٤٦

٤ - تأخيرها :

(تأخير صلاة العتمة إلى آخر وقتها في كل حال وكل زمان : أفضل ، إلا أن يشق ذلك على الناس ، فالرفق بهم

أولى .) ١٨٢/٣ م ٣٣٦

صلاة العصر

١ - وقتها .

(إذا زاد ظل كل شيء عن مثله ، سوى الظل الذي كان له في أول الشمس ، بما قلّ أو كثر : فقد خرج وقت الظهر ودخل أول وقت العصر ، فمن دخل في صلاة العصر قبل ذلك : لم 'نجزه ' ، إلا يوم عرفة بعرفة فقط .

ثم يتأدى وقت الدخول في العصر الى أن تقرب الشمس كاهها ، إلا أننا نكره تأخير العصر الى أن تصفر الشمس إلا لمذو . ومن كبر العصر قبل أن يغرب جميع القرص فقد أدرك العصر .

وأما بعرفة يوم عرفة خاصة ، فإنه يعلي الظهر في وقتها ، ثم يعلي العصر إذا سلم من الظهر في وقت الظهر . ووقت الظهر أطول من وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان . (٣ / ١٦٤ م ٣٣٥ و ٣ / ١٩١ م ٣٣٧

٢ - ركعاتها .

(صلاة العصر : أربع ركعات على المقيم ، مريضاً كانت أو صحيحاً ، خائفاً أو آمناً . وهي على المسافر الآمن ركعتان ، وأما المسافر الخائف ، فإن شاء صلاها ركعتين وإن شاء صلاها ركعة .

وكونها في السفر ركعتين : فرضٌ ، سواء كان سفر طاعة أو معصية أو لا طاعة ولا معصية ، آمناً كانت أو خوفاً . فإن أتمها أربعاً عامداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز : =

صلاة العصر = بطلت صلاته، وإن كان ساهياً: سجد لله بعد السلام فقط. (

٢٤٨/٢ م ٢٨١ و ٢٦٤/٤ م ٥١١، ٥١٢

٣ - القراءة فيها .

(يستحب أن يقرأ في العصر في الأولين مع أم القرآن في كل ركعة نحو خمس عشرة آية ، وفي الآخرين منها أم القرآن فقط . ويستحب الإمرار فيها كلها ، أما المأموم ففرض عليه الإمرار فيها بأم القرآن ، فلا جهر : بطلت صلاته .)

١٠١/٤ م ٤٤٥ و ١٠٨/٤ م ٤٤٦

٤ - كونها الوسطى .

(الصلاة الوسطى : هي العصر .) ٢٤٩/٤ م ٥٠٥

صلاة العيدين

١ - اجتماع العيد مع الجمعة في يوم واحد .

(إذا اجتمع عيد في يوم جمعة : صلاتي العيد ثم الجمعة ولا بد .)

٨٩/٥ م ٥٤٧

٢ - وقتها .

(سنة صلاة العيد أن يَبْرُزَ أهل كل قرية ضحوة إثرَ ابيضاض الشمس وحين ابتداء جواز التطوع .) ٨١/٥ م ٥٤٣

٣ - تأخيرها عن أول يوم .

(من لم يخرج يوم الفطر ولا يوم الأضحي لصلاة العيدين : =

صلاة العيدين = خرج لصلاتها في اليوم الثاني ، وإن لم يخرج غدوة : خرج

ما لم تزل الشمس . (٩١/٥ م ٥٥٢)

٤ - مكات أدائها .

(سنة صلاة العيدين أن يبرز أهل كل قرية أو مدينة

الى فضاء واسع بمحضر منازلهم ، وإن كانت عليهم منة في

البروز الى المصلى : صلوا جماعة في المسجد . (٨١/٥ م ٥٤٣)

٨٦/٥ م ٥٤٤

٥ - كيفيتها .

(سنة صلاة العيدين أن يبرز أهل كل قرية أو مدينة

الى فضاء واسع بمحضر منازلهم ضعوة إثر ابيضاض الشمس

وحين ابتداء جواز التطوع ، ويأتي الإمام فيتقدم بلا أذان

ولا إقامة .

فيصلي بالناس ركعتين ، يجهر فيها بالقراءة ، في كل ركعة

أم القرآن وسورة ، ونستحب أن تكون السورة الأولى وق

وفي الثانية « اقربب الساعة » أو « سبع امم ربك الأعلى »

و « هل أتاك حديث الفاشية » ، وما قرأ من القرآن مع أم

القرآن : أجزاء .

ويكبر في الركعة الأولى إثر تكبيرة الإحرام سبع

تكبيرات متصلة قبل قراءة أم القرآن ، ويكبر في الثانية إثر

تكبيرة القيام خمس تكبيرات يجهر بجميعهن قبل قراءته أم

القرآن ، ولا يرفع يديه في شيء منها إلا حيث يرفع في سائر =

صلاة المدين = الصلوات فقط ، ولا يكبر بعد القراءة إلا تكبيرة الركوع فقط .

فإذا سلم الإمام قام فخطب الناس خطبتين يجلس بينهما جلسة ، فإذا أتمها افتقر الناس ، فإذا خطب قبل الصلاة فليست خطبة ، ولا يجب الانصات له . (٨١/٥ م ٥٤٣)

٦ - المصلون لها .

(يصلي صلاة المدين : العبد والحر ، والحاضر والمسافر ، والمنفرد ، والمرأة والنساء ، وفي كل قرية صغرت أم كبوت ، إلا أن المنفرد لا يخطب . وإن كان عليهم مشقة في البروز إلى المصلى : صلوا جماعة في الجامع .

ويخرج إلى المصلى النساء حتى الأبيكار والحائض وغير الحائض ، ويعتزل الحائض المصلى ، وأما الطواهر فيصلين مع الناس ، ومن لا جلياب لها فلتستر جلياباً وتخرج . (٨٦/٥ م ٥٤٤ و ٨٧/٥ م ٥٤٥)

٧ - جوازها من المنفرد .

(يصلي صلاة المدين المنفرد ، إلا أنه لا يخطب .) (٨٦/٥ م ٥٤٤)

٨ - التنقل قبلها .

(التنقل قبل صلاة المدين في المصلى : حسن .) (٩٠/٥ م ٥٥٠)

٩ - الأكل قبل القدو إلى المصلى .

(يستحب الأكل يوم الفطر قبل القدو إلى المصلى ، =

صلاة البدن - صلاة الكوف

صلاة العيدين = وإن أكل يومَ الأضحي قبل عُدُوِّه إلى المصلّى فلا بأس ،
وإن لم يأكل حتى يأكل من أضحيته فحسنٌ ولا يحل صيامها
أصلاً . (٨٩/٥ م ٥٤٩)

١٠ - وعظ الناس بعد خطبتها .

(إذا أتم الإمام الخطبة فنختار له أن يأتينهم يعظون ،
ويأمرهم بالصدقة . ونستحب لمن الصدقة يومئذ بما تيسر .)
٨٧/٥ م ٥٤٥

١١ - تغيير طريق العودة منها .

(نستحب السير إلى العيد على طريق والرجوع على آخر ،
فإن لم يكن ذلك فلا حرج .) ٨٨/٥ م ٥٤٦

صلاة الكسوف

١ - كيفيتها .

(صلاة الكسوف على وجوه ، أحدها : أن تعلى ركعتين
كأثر التطوع ، وهذا في كسوف الشمس وفي كسوف
القمر أيضاً .

وإن شاء لكسوف الشمس خاصة إن كسفت من طلوع
الشمس إلى أن يعلى الظهر : صلى ركعتين كما قدمنا ، وإن
كسفت من بعد صلاة الظهر إلى آخرها في الغروب : صلى أربع
ركعات كصلاة الظهر أو العصر .

وإن شاء في كسوف الشمس خاصة صلى ركعتين في كل ركعة
ركعتان ، يقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع =

صلاة الكسوف

صلاة الكسوف

= فيقول : « مع الله من حمد » ثم يسجد سجدتين ، ثم يقوم فيركع أخرى في كل ركعة ركعتان كما وصفنا ، ثم يسجد سجدتين ثم يجلس ويتشهد ويسلم .

وإن شاء صلى في كسوف الشمس خاصة ركعتين ، في كل ركعة ثلاث ركعات . وإن شاء صلى في كسوف الشمس خاصة ركعتين ، في كل ركعة خمس ركعات . (١٤٠/٥ م ٥٥٥)

٢ - الإقامة لها .

(لا يُقام شيء من النوافل ، كالكسوف . ويستحب إعلام الناس بذلك ، مثل : « الصلاة جامعة » .) (١٤٠/٣ م ٣٢٢)

٣ - أدائها جماعة .

(تصلى صلاة الكسوف القمري والآيات في جماعة .) (١٠٥/٥ م ٥٥٥)

٤ - حضور النساء لها .

(يجوز للنساء أن يشتركن في صلاة الكسوف .) (١٠٥/٥ م ٥٥٥)

٥ - أداء المنفرد لها .

(يجوز للمنفرد أن يصلي صلاة الكسوف .) (١٠٥/٥ م ٥٥٥)

٦ - أداء المسافر لها .

(يجوز للمسافر أن يصلي صلاة الكسوف .) (١٠٥/٥ م ٥٥٥)

صلاة المسافر

١ - ركعاتها :

(صلاةُ الصبح : ركعتان في السفر والحضر أبداً ، وفي الحوف كذلك . وصلاةُ المغرب : ثلاثُ ركعات في الحضر والسفر والحوف أبداً . ولا يختلف عددُ الركعات إلا في الظهر والعصر والعُتمة ؛ فلإنها أربع في الحضر الصحيح والمريض ، وركعتان في السفر ، وفي الحوف ركعة .) ٢٦٤/٤ م ٥١١

٢ - المسافة الموجبة لقصر الصلاة .

(من خرج عن بيوت مدينته أو قريته أو موضع سكناه مسافراً ، فمشى ميلاً فصاعداً : صلى ركعتين ولا بد ، إذا بلغ الميل . فإن مشى أقل من ميل : صلى أربعاً .) ٧/٥ م ٥١٣

٣ - مدة السفر الموجبة لقصر .

(إن سافر المرء في عمرة أو جهاد أو حج أو غير ذلك من الاسفار ، فأقام في مكان واحد عشرين يوماً بلياليها : قصر ، وإن أقام أكثر : أتم ؛ نوى إقامتها أو لم ينو . فلأن ورد على ضيعة له أو ماشية أو دار فقول هنالك : أتم ، فإذا رحل ميلاً فصاعداً : قصر .) ٢٢/٥ م ٥١٥

٤ - قصرها .

(الصلوات التي يختلف عددُ ركعاتها في السفر هي : الظهر والعصر والعُتمة ، وكونُ صلاتها ركعتين : فرضٌ ، سواءً =

صلاة المسافر

= كان سفر معصية أو طاعة أو لاطاعة ولا معصية ، أمناً كان أو خوفاً . فإن أمنها أو بعباً عامداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز : بطلت صلاته ، وإن كان جاهلاً : سجد السهو بعد السلام فقط .

وأما قصر كل صلاة من الصلوات المذكورة الى ركعة في الحرف في السفر فبإباحة ، من صلاها ركعتين فصحت ومن صلاها ركعة فصحت ، وسواء كان السفر في بر أو بحر أو نهر . وإن صلى مسافراً بصلاة إمام مقيم : قصر ولا بد ، وإن صلى مقيم بصلاة إمام مسافر : أتم ولا بد . (٤ / ٢٦٤ م ٥١٢ و ٥ / ٢٢٢ م ٥١٤ و ٥ / ٣١ م ٥١٨)

صلاة المغرب

١ - وقتها .

(إذا غاب جميع قرص الشمس : فقد بطل وقت الدخول في العصر ، ودخل أول وقت صلاة المغرب ، ولا يجزئ الدخول في صلاة المغرب قبل غروب جميع القرص . ثم يتأدى وقت صلاة المغرب الى أن يغيب الشفق الذي هو الحمرة ، فن كبر للمغرب قبل ان يغيب آخر حمرة الشفق فقد أدرك صلاة المغرب بلا كراهية ولا ضرورة .

وأما بمزدلفة ليلة عيد النحر خاصة فإنه لا يصلي المغرب الا بمزدلفة أي وقت جاءها ، فإن جاءها وقت صلاة العتمة صلاها ثم صلى العتمة .

صلاة المغرب

= وأما المسافر فإنه اذا غربت له الشمس وهو نازل ، فإنه يصلي المغرب في وقتها ، فان غابت له الشمس وهو ماشٍ ، فله أن يؤخرها الى أول العتمة ، ثم يجمع بين المغرب والعتمة .
ووقت صلاة الصبح مساوٍ لوقت المغرب أبداً في كل زمان ومكان ، ومما دوماً أقل من وقت الظهر ووقت العصر .
١٦٤/٣ م ٣٣٥ و ١٩١/٣ م ٣٣٧ و ١٩٢/٣ م ٣٣٨

٢ - وكلماتها .

(المغرب : ثلاث' وكلمات أبداً ، على كل أحدٍ من صحيح أو مريض ، أو مسافر أو مقيم ، أو خائف أو آمن .)
٢٤٨/٢ م ٢٨١ و ٢٦٤/٤ م ٥١١

٣ - القراءة فيها .

(يستحب أن يقرأ في المغرب في الأوليين في كل ركعة مع أم القرآن نحو خمس عشرة آية ، وفي الآخرة منها أم القرآن فقط ، ولو قرأ في المغرب بالاعراف أو المائدة ، أو الطور أو المرسلات فصحت .

ويستحب الجهر في الأوليين من المغرب للإمام والقند ، أما المأموم ففرض عليه الإسرار فيها بأمر القرآن ، فلو جهر : بطلت صلاته .)
١٠٨/٤ م ٤٤٦ و ١٠١/٤ م ٤٤٥

١ - أفضلها .

(أفضل الوتر : من آخر الليل ، وتجزئ ركعة واحدة ،
ومن أوتر في أوله فحسن .) ٤٢/٣ م ٢٩٠ و ٤٩/٣ م ٢٩١

٢ - أداؤها في غير وقتها .

(من صلى الوتر قبل صلاة العشاء فهي باطلة أو مغلغة ؛ لأنه
أتى بالوتر قبل وقته ، والشرائع لا تجزئ إلا في وقتها ، لا
قبل وقتها ولا بعدها .) ١٠٣/٣ م ٣٠٦

٣ - القراءة فيها .

(يقرأ في الوتر بما ينسب من القرآن مع أم القرآن ، وإن قرأ
في الثلاث ركعات مع أم القرآن به سبحانه اسم ربك الأعلى ،
و « قل يا أيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » فحسن ،
وإن اقتصر على أم القرآن فحسن ، وإن قرأ في ركعة الوتر مع
أم القرآن بما آت من النساء فحسن .) ٥٠/٣ م ٢٥٢

٤ - أداؤها قاعداً وعلى الدابة .

(يوتر المرء قائماً وقاعداً لتغير عذر إن شاء ، وعلى الدابة .)
٥١/٣ م ٢٩٣

صلاة الوتر

٥ - الصلاة بعدما .

(الصلاة بعد الوتر : جائزة ، ولا بعيد وتر آخر ، ولا
يشفع بركعة .) ٢٩١ م ٤٩/٣

٦ - تركها عمداً أو نسياناً .

(من ترك الوتر حتى طلوع الفجر الثاني فلا يقدر على قضاءه
أبداً ، فلو نسيه أحينا له أن يقضيه أبداً متى ذكره ولو بعد
أعوام .) ٣٠٥ م ١٠١/٣

١ - وجوب جوازه في المال والمعين . صلح

(إذا صح الإقرار بالصلح ، فلما أن يكون في المال فلا
يجوز إلا بأحد وجهين لا ثالث لهما ، إما أن يعطيه بعض ماله
عليه ، ويبرئه الذي له الحق من باقية باختياره ، ولو شاء أن
يأخذ ما أبرأه منه لفعل فهذا حسن جائز بلا خوف ، وهو
فعل خير .

وإما : أن يكون الحق المقر به عيناً معينة حاضرة أو غائبة ،
فقرضاً على أن يبيعها منه ، فهذا بيع صحيح يجوز فيه ما يجوز
في البيع ويحرم فيه ما يحرم في البيع ولا مزيد ، أو بالإجارة
حيث تجوز الإجارة .) ١٦٠/٨ م ١٢٦٩

٢ - وجوب جوازه في غير الأموال الواجبة المعلومة .

(لا يجوز الصلح في غير الأموال الواجبة المعلومة بالإقرار =

= والبيئة إلا في أربعة أوجه فقط : في الخلع ، أو في كسر سن
عمداً ، أو في جراحة عمداً عوضاً من القود ، أو في قتل النفس
عوضاً من القود بأقل من الدية أو بأكثر ، وبغير ما يجب في
الدية . (١٦٦/٨ م ١٢٧٣)

٣ - اقتدار جوازه على الحق المقر به .

(لا يحل الصلح البتة على الإنكار ، ولا على السكوت
الذي لا إنكار معه ولا إقرار ، ولا على إسقاط عين قد وجبت ،
ولا على أن يصلح مقر على غيره وذلك الذي صولح عنه منكر ،
ولمّا يجوز الصلح مع الإقرار بالحق فقط . (١٦٠/٨ م ١٢٦٩)

٤ - فوات بدل الصلح أو استحقاقه .

(من صالح عن دمٍ أو كسر سنٍ أو جراحة أو عن شيء
معين بشيء معين فذلك جائز ، فإن استحق بعضه أو كله : بطلت
المصالحة ، وعاد على حقه في القود وغيره . وكذلك لو صالح من
سلعة بينها لسن دار أو خدمة عبد ، فمات العبد وانهدمت
الدار أو استحقا : بطل الصلح ، وعاد على حقه . (١٦٨/٨ م ١٢٧٤)

٥ - جهالة المال المصالح عليه .

(لا يجوز الصلح على مال مجهول القدر . (١٦٥/٨ م ١٢٧٢)

٦ - شرط الأجل بما فيه إبراء من البعض .

(لا يجوز في الصلح الذي يكون فيه إبراء من البعض شرط =

صلح - صليب

صلح = تأجيل أصلاً ، فهو باطل لكنه يكون حائلاً في الذمة ، يُنظره
به ما شاء بلا شرط ، لأنه فعل خير . (١٦٥/٨ م ١٢٧١

٧ - الوكالة عليه .

(لا تجوز الوكالة على صلح .) (٢٤٥/٩ م ١٣٦٣

٨ - للعاقلة وبدل صلح قتل العمد .

(لا تحمل العاقلة الصلح في العمد .) (٢١٤٠ م ٤٨/١١

صليب

١ - نقشه .

(مسح الصليب لا ينتقض الوضوء .) (٢٥٥/١ م ١٦٩

٢ - نقشه في الثوب واتخاذ لهلة .

(لا يحل اتخاذ الصليب للعب الصبايا ، ولا يحل تركه في

ثوب ولا في غيره .) (٢٦/٩ م ١٥٢٧

٣ - السجود له .

(من أكره على السجود لوثن أو لصليب أو لإنسان ،
وخشي الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم غيره
إن لم يفعل : فليسجد لله تعالى قبالة الصنم أو الصليب أو
الإنسان ، ولا يبالي إلى القبلة يسجد أو إلى غيرها .) (١٧٦/٤

٤٧٤ م و ٣٣٥/٨ م ١٤٠٧

صليب

٤ - بيعه .

(لا يحل بيع الصليب ، لا للمؤمن ولا لكافر .) ٨/٩

م ١٥١٢

٥ - كسره .

(من كسر صليبا فلا شيء عليه ، سواء كان لحلم أو لذمي .)

٨/١٤٧ م ١٢٦٦

صنم

١ - قسّمه .

(قسّم صنم لا ينقض الوضوء .) ١/٢٥٥ م ١٩٩

٢ - بيعه .

(لا يحل بيع الصنم ، لا للمؤمن ولا لكافر) ٨/٩ م ١٥١٢

صور

١ - بيعها واتخاذها .

(لا يحل بيع الصور ، إلا للعب الصبايا ، واتخاذها لمن خاصة حلال حسن . وكذلك لا يحل اتخاذ الصور إلا ما كان رقسما في ثوب .

وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كره الستور المعلق في التماوير ، فجعلت له منه وسادة فلم ينكرها ، فصح أن الصور في الستور مكروهة غير محرمة ، وفي الوسائد وغير الستور ليست مكروهة الاستخدام بها .) ٩/٢٥ م ١٥٣٧

و ١٠/٧٥ م ١٩١٤

١ - أقسامه

(الصوم قسبان : فرض ، وقطوع . ومن الفرض : صيام شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال .) ١٦٠/٦ م ٧٢٦

٢ - افتراضه .

(رمضان : فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مقيم ، حرّاً كان أو عبداً ، ذكراً أو أنثى ، إلا الخالصة والنساء ، فلا يصومان أيام حيضها البتة ولا أيام نفاسها ، ويقضيان صيام تلك الأيام .) ١٦٠/٦ م ٧٢٧

٣ - وؤية الهلال موجبة له وللفطر .

(من صح عنده بخبر من بصدقه، من وجبل واحد أو امرأة واحدة، عبد أو حر أو أمة أو حرة فصاعداً ، أن الهلال قد رؤي البارحة في آخر شعبان، ففرض عليه الصوم، صام الناس أو لم يصوموا ، وكذلك لو رآه هو وحده .

ولو صح عنده بخبر واحد أيضاً فصاعداً أن هلال شوال قد رؤي : فليفطر ، أفطر الناس أو صاموا ، وكذلك لو رآه هو وحده، فإن خشي في ذلك أدنى فليستبر بذلك .) ٢٣٥/٦ م ٧٥٧

٤ - وؤية الهلال قبل الزوال .

(إذا رؤي الهلال قبل الزوال فهو من البارحة ، ويصومون من حينئذ باقي يومهم إن كان أول رمضان ، ويفطرون إن =

صوم = كان آخره . فإن رُوي بعد الزوال فهو ليلة المقبة .
٧٥٨ م ٢٣٩/٦

٥ - صيام يوم الشك والتلوّم فيه .

(لا يجوز صوم يوم الشك ، وهو الآخر من شعبان ، ولا صيام اليوم الذي قبله ، إلا من حادف يوماً كان بصومه فيصومها حينئذ . ولا معنى للتلوّم في يوم الشك .)
٧٩٨ م ٢٣/٧ و ٧٩٩ م ٢٥/٧

٦ - تدريب الصبيان عليه .

(نستحب تدريب الصبيان على الصوم في رمضان إذا أطاقوه .)
٨٠٥ م ٣٠/٧

٧ - تجديد النية فيه لكل يوم .

(لا يُجزى صوم أصلاً إلا بنية جديدة في كل ليلة لصوم اليوم المقبل ، فمن تعدّ ترك النية : بطل صومه .)
٨٢٨ م و ١٧٠/٦ م ٧٣٠

٨ - تقديم النية من الليل .

(لا يُجزى صوم التطوع إلا بنية من الليل ، ولا صوم قضاء رمضان أو الكفارات إلا كذلك ، ولم يخص النص من ذلك إلا ما كان فرضاً متعيناً في وقت بعينه ، وبقي سائر ذلك على النص العام .)
٧٣٠ م ١٧٠/٦

٩ - نسيان تقديم النية من الليل . صوم

(من نسي أن ينوي من الليل في رمضان ، فأَيَّ وقت ذكر من النهار الثاني لتلك الليلة أكلَ أو لم يأكل : فإنه ينوي للصوم من وقته إذا ذكر . ويمسك ويُجزئه ، ولا قضاء عليه ، ولو لم يبقَ عليه من النهار إلا مقدار النية فقط . فإن لم ينوِ كذلك : فلا صومَ له ، وهو عاصٍ لله تعالى ، متعمدٌ لإبطال صومه ، ولا يقدر على القضاء .

وكذلك من جاءه الخبر بأن حلال رمضان ورؤي الباردة . وكذلك من عليه صومٌ نذرٍ معينٍ في يوم بعينه ، فنسي النية ، وذكر في النهار . وكذلك من نسي النية في ليلة من ليالي الشهرين المتتابعين الواجبين . وكذلك من قام قبل غروب الشمس في رمضان أو في الشهرين المتتابعين أو في نذرٍ معينٍ ، فلم يقبضه إلا بعد طلوع الفجر أو في شيء من نهار ذلك اليوم . فلو لم يذكر في شيء من الوجوه التي ذكرنا ولا استيقظ حتى غابت الشمس فلا إثمَ عليه ، ولم يصم ذلك اليوم ولا قضاء عليه .) ١٦٤/٦ م ٧٢٩ و ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

١٠ - مزج النية فيه .

(من مزج نية صوم فرضٍ بفرضٍ آخر أو بتطوع ، أو فعل ذلك في صلاة أو زكاة أو حج أو عمرة أو عتق : لم يُجزئه شيء من كل ذلك ، وبطل ذلك العمل كله ، صوماً كان أو صلاة أو زكاة أو حجاً أو عمرة أو عتقاً ، إلا مَزَجَ العمرة =

صوم = بالجمع لمن أحرم ومعه المدي فقط ، فحكمه اللازم له .
١٧٤/٦ م ٧٣١

١١ - وقت الإمساك .

(لا يلزم صومٌ في رمضان ولا غيره إلا بتبيين طلوع الفجر الثاني ، وأما ما لم يبين فالأكل والشرب والجماع مباحٌ كل ذلك ، كان على شك من طلوع الفجر أو على يقين من أنه لم يطلع .)
٢٢٩/٦ م ٧٥٦

١٢ - رؤية الفجر اثناء تناول المنطر .

(من رأى الفجر وهو يأكل فليقذف ما في فيه من طعام أو شراب ، وليصم ، ولا قضاء عليه . ومن رأى الفجر وهو يجامع فليترك من وقته ، وليصم ، ولا قضاء عليه . وسواء في كل ذلك كان طلوع الفجر بعد مدة طويلة أو قريبة ، فلو توقف باحثاً فلا شيء عليه ، وصومه تام ولو أقام عامداً فعليه الكفارة .)
٢٢٩/٦ م ٧٥٦

١٣ - شك الصائم بغروب الشمس .

(من أكل أو شرب شاكراً في غروب الشمس فهو عاصٍ لله تعالى ، مفسدٌ لصومه ، ولا يقدر على القضاء . فإن جامع شاكراً في غروب الشمس فعليه الكفارة .)
٢٣٠/٦ م ٧٥٦

١٤ - تعجيل المنطر وتأخير السحور .

(من السنة : تعجيلُ الفطر ، وتأخيرُ السحور . وإنما هو =

صوم = مغيب الشمس عن أفق الحائض ولا مزيد . (٦ / ٢٤٠ م ٧٥٩)

١٥ - التطور على التمر .

(يجب على من وجد التمر أن يفطر عليه ، فإن لم يجد فعلى الماء ، وإلا فهو عاصٍ لله تعالى إن قامت عليه الحجة فعند ، ولا يبطل صومه بذلك .) (٧ / ٣١ م ٨٠٦)

١٦ - التطور على ما يحرم .

(لو أفطر على خمر أو لحم خنزير أو زنى : فصومه تام ، وهو عاصٍ لله تعالى .) (٧ / ٣١ م ٨٠٦)

١٧ - الاقتصار على صوم القنوص .

(الاقتصار على صوم الفرض : حسن .) (٧ / ١٧ م ٧٩٢)

١٨ - أفضل أنواعه .

(الأفضل بعد صوم الفرض : صيام يوم وإفطار يوم ، ولا يحل لأحد أن يصوم أكثر من ذلك أصلاً ، والزيادة عليه معصية .) (٧ / ١٢ م ٧٩٠)

١٩ - صوم الليل ووصل اليومين به .

(لا يحل صوم الليل أصلاً . ولا أن يصل المرء صوم يوم بصوم يوم آخر لا يفطر بينهما . وفرض على كل أحد أن يأكل أو يشرب في كل يوم ولية ولا بد .) (٧ / ٢١ م ٧٩٧)

صوم ٢٠ - صوم السادس عشر من شعبان .

(لا يجوز صوم السادس عشر من شعبان تطوعاً أصلاً ،
ولا لمن صادف يوماً كان يصومه .) ٢٥/٧ م ٨٠٠

٢١ - صوم الاثنين والخميس .

(صوم يوم الاثنين والخميس : مستحب* .) ١٧/٧ م ٧٩١

٢٢ - صوم ثلاثة أيام من كل شهر .

(صوم ثلاثة أيام من كل شهر : مستحب* .) ١٧/٧ م ٧٩١

٢٣ - صوم يوم الجمعة .

(لا يحل صوم يوم الجمعة إلا لمن صام يوماً قبله ويوماً بعده ،
فلو نذره انسان* : كان زَوْهَ باطلاً ، فلو كان انسانٌ يصوم يوماً
ويفطر يوماً فجاءه صومه في الجمعة : فليصمه . فلو نذر المرء
صومَ يومٍ يُفِيْقُ أو نحو ذلك ، فوافق يوم الجمعة : يلزمه .)
٢٠/٧ م ٧٩٥ و ٢١/٧ م ٧٩٦

٢٤ - صوم عشر ذي الحجة .

(صوم عشر ذي الحجة قبل النحر : مستحب* .) ١٩/٧

٧٩٤ م

٢٥ - صوم يوم عرفة .

(صوم يوم عرفة : مستحب* ، للحاج وغيره .) ١٧/٧ م ٧٩٣

صوم ٣٦ - صوم يومي الفطر والأضحي .

(صوم يوم الأضحي وصوم يوم الفطر : لا يجزأ أصلاً ، لا في فرض ولا في تطوع .) ٨٩/٥ م ٥٤٩ و ٢٧/٧ م ٨٠١

٣٧ - صوم أيام التشريق .

(صوم أيام التشريق : لا يجزأ ، وهي ثلاثة أيام بعد يوم الأضحي ، لا في قضاء رمضان ، ولا في نذر ، ولا في كفارة ، ولا لمتنع بالحلج لا يقدر على الهدي .) ٢٨/٧ م ٨٠٢

٣٨ - صوم يوم عاشوراء .

(صوم يوم عاشوراء : مستحب ، وهو التاسع من المحرم ، وإن صام العاشر بعده فصحت .) ١٧/٧ م ٧٩٣

٣٩ - صوم الدهر .

(لا يجزأ صوم الدهر أصلاً .) ١٢/٧ م ٧٩٠

٣٠ - صوم المستحاضة .

(المستحاضة تصوم كما تعلي .) ٢٦٠/٦ م ٧٦٦

٣١ - صوم المرضع والشيخ والحامل .

(الحامل والمرضع والشيخ الكبير كلهم مخاطبون بالصوم ، فصوم رمضان فرض عليهم ، فإن خافت المرضع على المرضع فقه اللبن وضيعته لذلك ، ولم يكن له غيرها أو لم يقبل ثديي =

صوم

= غيرهما ، أو خافت الحامل على الجنين ، أو عجز الشيخُ عن الصوم
لكبره : أفطروا ، ولا قضاءَ عليهم ولا إطعام ، فإن أفطروا
لمرض بهم عارض فعليهم القضاء . (٢٦٢/٦ م ٧٧٠)

٣٣ - صوم المسافر في رمضان تطوعاً أو عن واجب لزمه .

(فرضٌ على المسافر : الفطرُ يومَ سفره ، وله أن يصومه
تطوعاً أو عن واجب لزمه أو قضاءً عن رمضان خالٍ لزمه ، أو
إن وافق فيه يوم نذره صامه لنذره . (٢٤٣/٦ م ٧٦٢)

٣٣ - الإقامة الموجبة له في السفر .

(المسافر في رمضان إن أقام يوماً وليلاً في خلال السفر لم
يسافر فيها ، ففرضٌ عليه أن ينوي الصوم فياستأنف ، وكذلك
إن نزل ونوى إقامة ليلاً والقدر ، ففرضٌ عليه أن ينوي الصيام
ويصوم . (٢٢/٥ م ٥١٥)

٣٤ - إقامة المسافر يوماً توجبه .

(من أقام من قبل الفجر ولم يسافر إلى بعد غروب الشمس
في سفره ، فعليه إذا نوى الإقامة المذكورة أن ينوي الصوم
ولا بد ، فإن نوى من الليل وهو في سفره أن يحل غداً ، فلم
ينوِ الصوم ، فلما كان من الغد حدثت له إقامة فهو مفطر ، وهو
على سفر ما لم ينوِ الإقامة المذكورة . (٢٥٩/٦ م ٧٦٣)

٣٥ - فطر المسافر .

(من سافر في رمضان سفر طاعةٍ أو معصيةٍ أو لاطاعةٍ =

صوم = ولا ممصية ، ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً أو بلغه أو
لإزائه ، وقد بطل صومه حينئذٍ لا قبل ذلك ، ويقضي بعد
ذلك في أيام آخر ، وله أن يصومه تطوعاً ، أو عن واجب
لزمه ، أو قضاء عن رمضان خالف لزمه ، وإن وافق فيه يوم
نذره صامه لتذره . (٢٤٧/٦ م ٧٦٢)

٣٦ - انقضاء النذر للمسيح للفطر بعد الفجر .

(من أسلم بعد ما تبين الفجر له ، أو بلغ كذلك ، أو رأت
الطهر من الحيض كذلك أو من النفاس كذلك أو أفاق من
مرضه كذلك ، أو قدم من سفره كذلك : فليهم يأكلون باقي
نهارهم ، ويطؤون من نساءهم من لم يبلغ أو من طهرت في يومها
ذلك ، ويستأنقون الصوم من غدٍ .
ولا قضاء على من أسلم أو بلغ ، وتقضي الحائض والمفلق
والقادم والنساء .) (٢٤١/٥ م ٧٦٠)

٣٧ - تأخير الحائض والنساء غسلها بعد الطهر لما بعد الفجر .

(إذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر أو وأنه النساء ، وأتمت
عدة أيام الحيض والنفاس قبل الفجر ، فأخرت الغسل عمداً إلى طلوع
الفجر ثم اغتسلت ، وأدركنا الدخول في صلاة الصبح قبل طلوع
الشمس : لم يضرهما شيئاً ، وصومها تام . فإن تعمدتا ترك الغسل
حتى تقوما الصلاة بطل صومهما بترك الصلاة عمداً . فلو نسيتا أو
جهلتا فصومهما تام .) (٢٦٠/٦ م ٧٦٥)

صوم ٣٨ - الإسلام والبلوغ بعد الفجر وما في حكمها .

(من أسلم بعد ما تبين الفجر له ، أو بلغ كذلك ، أو رأت الطهر من الحيض كذلك أو من النفاس كذلك ، أو أفاق من مرضه كذلك ، أو قدم من سفره كذلك : فإنهم يأكلون باقي نهارهم ، ويطؤون من نساءهم من لم تبلغ أو من طهرت في يومها ، ويستأنقون الصوم من غدٍ .

ولا قضاء على من أسلم أو بلغ ، وتقتضي الحائض والمفارقة والقادم والنساء .) ٢٤١/٦ م ٧٦٠

٣٩ - فطر المجهود بالجوع والعلة .

(من جهده الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر ، ففرض عليه أن يفطر . فإن كان خرج بذلك إلى حد المرض فعليه القضاء ، وإن كان لم يخرج إلى حد المرض فصومه صحيح ولا قضاء عليه .) ٢٢٩/٦ م ٧٥٥

٤ - التطوع في التطوع .

(للمرء أن يفطر في صوم التطوع ، ولا يكره ذلك ، إلا أن عليه إن أفطر عامداً : قضاء يوم مكانه .) ٢٦٨/٦ م ٧٧٣

٥ - الإفطار في صوم التطوع .

(للمرء أن يفطر في صوم التطوع إن شاء ، لا نكره له ذلك ، إلا أن عليه إن أفطر عامداً : قضاء يوم مكانه .) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

صوم ٤٢ - أعمال لاتنقض الصوم .

(لا ينقض الصوم : حجامته ، ولا احتلامه ، ولا استنائه ، ولا مباشرة الرجل امرأته أو أمته المباحة له فيها دون الفرج ؛ نعمد الإماء أم لم يُنْزِلْنَ ، أمذى أم لم يُجْزِلْنَ ، ولا قُبلة كذلك فيها ،

ولا في الغالب ، ولا فَلَكَسٌ خارج من الحلق ما لم يعتمد رذته بعد حصوله في فيه وقدرته على رميه ، ولا دمٌ خارج من الأسنان أو الجوف ما لم يعتمد بلمه ،

ولا حقنة ، ولا سَعوطٌ ، ولا تقطيرٌ في أذن أو في إحليل أو في أنف ، ولا استنشاق وإن بلغ الحلق ، ولا مضضة دخلت الحلق من غير تعمد ، ولا كحل بعقاقير أو بغيرها ،

ولا غبار طحين ، أو غريبة دقيق أو حنّاء أو غير ذلك أو عطير أو حنظل أو أي شيء كان ، ولا ذباب دخل الحلق بغلبة ، ولا مَنْ رفع رأسه فوق وقع في حلقه نقطة ماء بغير تعمد لذلك منه ، ولا مضغ زفت أو مصطكي أو علك ،

ولا من تعمد أن يصبح جنباً ما لم يترك الصلاة ، ولا من نحر أو وطئ وهو يظن أنه ليل فإذا بالفجر كان قد طلع ، ولا مَنْ أفطر بأكل أو وطئ ويظن أن الشمس قد غربت فإذا بها لم تغرب ، ولا مَنْ أكل أو شرب أو وطئ ناسياً لأنه صائم ، وكذلك من عصى ناسياً لصومه ،

ولا سواك برطب أو يابس ، ولا مضغ طعام أو ذوقه ما لم يعتمد بلمه ، ولا مداواة جاشئة أو مأمومة بما يؤكل أو =

صوم = يشرب أو يغير ذلك، ولا طعامٌ وجدين الأسنان أي وقت من النهار وجد إذا رُمي ، ولا من أكره على ما ينقض الصوم ، ولا دخول الحمام ، ولا تقطيس في ماء ، ولا دهن شارب .
٧٥٢ م ٢٠٣/٦

٤٣ - الحيض المبطّل له .

(الحيض الذي يُبطل الصوم هو الأسود ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن دم الحيض أسود يُعرف » .)
٧٦٤ م ٢٦٠/٦

٤٤ - الإغماء والمجنون فيه .

(المجنون غير مخاطب في حال جنونه حتى يعقل ، وليس في ذلك بطلان صومه الذي لزمه قبل جنونه ولا عودته عليه بعد إفاقته ، وكذلك المقمى عليه ، فوجب أن من بُجن بعد أن نوى الصوم من الليل فلا يكون مضطراً لمجنونه ، لكنه فيه غير مخاطب وقد كان مخاطباً به .

فإن أفاق في ذلك اليوم أو في يوم بعده من أيام رمضان فإنه ينوي الصوم من حينه ، ويكون صائماً ؛ لأنه حينئذ علم بوجوب الصوم عليه .)
٧٥٤ م ٢٢٦/٦

٤٥ - نية إبطاله .

(من نوى متعمداً وهو صائم إبطال صومه : بطل وإن لم يأكل ولا شرب ولا وطئ ، وهكذا القول في سائر الأعمال .)
٧٣٢ م ١٧٤/٦

صوم ٤٦ - تعمد النطر في رمضان .

(من تعمد النطر في يوم من رمضان عاصياً لله تعالى : لم يحل له أن يأكل في باقيه ولا أن يشرب ولا أن يجامع ، وهو متزيد من المعصية متى ما تزيد فطراً ، وهو غير صائم .) ٢٤٢/٧ م ٧٦١

٤٧ - تعمد الأكل أو الشرب أو الوطء أو القيء فيه .

(يُبطل الصوم تعمد الأكل أو تعمد الشرب أو تعمد الوطء في الفرج أو تعمد القيء ، وهو في كل ذلك ذاكراً لصومه ، وسواء قل ما أكل أو أكثر ، أخرجه من بين أسنانه أو أخذه من خارج فيه .

فمن تعمد ذاكراً لصومه ، شيئاً مما ذكرنا : فقد بطل صومه ، ولا يقدر على قضاءه إن كان في رمضان أو في نذر معين ، إلا في تعمد القيء خاصة فعليه القضاء .) ١٧٥/٦ م ٧٣٣ و ١٨٠/٦ م ٧٣٥

٤٨ - تعمد المعصية فيه .

(يُبطل الصوم تعمد المعصية ، أي معصية كانت إذا فعلها عامداً ذاكراً لصومه . ولا يقدر على القضاء إن كان في رمضان أو في نذر معين . ولا ينقض الصوم من عصي ناسياً لصومه .) ١٧٧/٦ م ٧٣٤ و ١٨٠/٦ م ٧٣٥ و ٢٠٤/٦ م ٧٥٣

٤٩ - بطلانه بترك الحائض والنفساء عمداً بعد الطهر .

(الحائض والنفساء إذا رأت الطهر قبل الفجر ، فأخترت =

صوم

= الغسل عمداً الى طلوع الفجر، ثم اغتسلت وأدركت الدخول في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس : لم يضرها شيئاً ، وصومها تام ، فإن فاتتها الصلاة بطل صومها ؛ لأنها عاصية بتوك الصلاة عمداً . (٦ / ٢٦٠ م ٧٦٥)

٥٠ - تكرار الوطء فيه .

(من وطئ مراراً في اليوم عامداً : فكفارة واحدة فقط ومن وطئ في يومين عامداً فصاعداً : فعليه لكل يوم كفارة ، سواء كفر قبل أن يطأ الثانية أو لم يكفر .) (٦ / ٢٦٦ م ٧٧١)

٥١ - قضاؤه .

(لا قضاء إلا على خمسة فقط ، وهم : الحائض ، والنفساء ؛ فإنهما يقضيان أيام الحيض والنفاس ، والمريض ، والمسافر سغراً 'تقصر فيه الصلاة، والمتقي' عمداً .) (٦ / ١٦٠ م ٧٢٧ و ٦ / ١٨٠ م ٧٣٥ و ٦ / ١٨٥ م ٧٣٦ و ٦ / ٢٤١ م ٧٦٠)

٥٢ - قضاء الشهر بعدد أيامه .

(من أفطر في رمضان كله بسفر أو مرض ، فلما عليه عدد الأيام التي أفطر ، ولا يجزئه شهر ناقص مكان تام ، ولا يلزمه شهر تام مكان ناقص .) (٦ / ٢٦٨ م ٧٧٢)

٥٣ - المتابعة في قضاء رمضان .

(متابعة الصوم في قضاء رمضان : واجبة ، فإن لم يفعل فليقضها متفرقة ، ويجزئه .) (٦ / ٢٦١ م ٧٦٨)

٥٤ - الفطر في قضاء رمضان . صوم

(من أفطر عامداً في قضاء رمضان فليس عليه إلا قضاء يومٍ فقط .) ٢٧١/٦ م ٧٧١

٥٥ - شهود رمضان قبل قضاء الغائت .

(من كانت عليه أيامٌ من رمضان فأخّر قضاهاً عمداً أو لمدرواً أو لنسيان حتى جاء رمضان آخر ، فإنه يصوم رمضان الذي ورد عليه ، فإذا أفطر في أول شوال : قضى الأيام التي كانت عليه ، ولا اطعام عليه في ذلك ، وكذلك لو أخرها ستين ، إلا أنه قد أساء في تأخيرها عمداً .) ٢٦٠/٦ م ٧٦٧

٥٦ - صوم المتكف .

(ليس الصوم من شروط الاعتكاف ، لكن إن شاء المتكف صام وإن شاء لم يصم .) ١٨١/٥ م ٦٢٥

٥٧ - صوم ذات الزوج أو السيد .

(لا يجزئ صوم ذات الزوج أو السيد تطوعاً بغير إذنه ، وأما المفروض كلها فتصومها ، أحب أم كره ، فإن كان غائباً لا تقدر على استئذانه أو تقدر فلتضم التطوع إن شاءت .) ٣٠/٧ م ٨٠٤

٥٨ - نفوه .

(من نذر صوم يومٍ فأكثر ، شكر الله عز وجل أو تقرباً إليه تعالى ، أو إن أفاق ، أو إن أواه الله تعالى أملاً يؤمله =

صوم

= لا معصية لله عز وجل في ذلك الشيء المأمور ، فرضه عليه أداؤه .

فإن نذر ما ليس طاعة ولا معصية كالقعود في دار فلان ، أو أن لا يأكل خبزاً : لم يلزمه ، ولا حكم لهذا إلا استغفار الله تعالى ، وينهى عن النذر جملة ، فإن وقع لزم كما قدمنا .

ومن قال : « الله تعالى عليّ صوم يوم أفق » ، أو ما أشبه ذلك ، فكان ما رغب فيه ليلاً أو نهاراً : لم يلزمه صيام ذلك اليوم ولا قضاؤه . ولو قال في كل ذلك : « عليّ صوم ذلك اليوم أبداً » ، فإن كان ليلاً : لم يلزمه ، وإن كان نهاراً : لزمه في المتألف صوم ذلك اليوم إذا تكرّر كما نذره ، ولا قضاء عليه في يومه ذلك . (٩/٧ م ٧٧٨ - ٨٨١)

٥٩ - النذر في صوم النذر .

(من أفطر في صوم نذر ، عامداً أو لعذر : فلا قضاء عليه ، إلا أن يكون نذر أن يقضيه ، فيلزمه .) (٧/١٠ م ٧٨٣)

٦٠ - الصوم المخرجُ مخرج البين .

(لا يحل صومٌ أخرج مخرج البين ، كأن يقول القائل : « أنا لا أدخل دارك » فإن دخلتها فعليّ صوم شهر » أو ما جرى هذا المجرى .) (٧/٣٠ م ٨٠٣)

٦١ - إجابة الصائم للدعوة .

(من دعي إلى طعام وهو صائم : فليجب ، فإذا أتاها =

صوم = فليدعُ لهم ، وليقل : إني صائم . (٣٢/٧ م ٨٠٨ و ٩/٤٥٠)
١٨٢٠ م

٦٢ - فعل الخير في رمضان .

(يستحب الصائم في رمضان : فعل الخير .) (٣٢/٧ م ٨٠٧)

٦٣ - موتٌ مَنْ عليه صومٌ فرض .

(من مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان أو نذر أو كفارة واجبة ، فرض على أوليائه أن يصوموا عنه هم أو بعضهم ، ولا إطعام في ذلك ، أوصى أو لم يوص ، فإن لم يكن له ولي استؤجر عنه من رأس ماله من يصوم عنه ، وهو مقدمٌ على ديون الناس .

وإن اقتسه أولياؤه بينهم جاز ذلك أيضاً ، إلا أنه لا يميز .
أن يصوموا كلهم يوماً واحداً ، فلا بد من أيام متفارة . فلو لم يصح حتى مات : فلا شيء على أوليائه ولا عليه ، فإن أبوا من الصوم فمهم عصاة لله تعالى ، ولا شيء على الميت .) (٢/٧ م ٧٧٥ و ٨/٧ م ٧٧٦)

٦٤ - الإجارة عليه .

(الإجارة على كل واجبٍ تعيّن على المرء ، من صومٍ أو صلاةٍ أو حجٍّ أو قضاءٍ أو غير ذلك : لا تجوز ، وجائز للمرء أن يأخذ الأجرة على فعل التطوع عن غيره ، مثل أن يجع عنه التطوع ، أو يعطي عنه التطوع ، أو يؤذن عنه التطوع ، أو يصوم عنه التطوع . ولا تجوز الإجارة في أداء فرض من ذلك إلا عن =

صوم = عاجز أو ميت . (١٩١/٨ م ١٣٠٢ - ١٣٠٤)

٦٥ - جهل الأسير بدار الحرب بدخول الشهر وإشكاله عليه .

(الأسير في دار الحرب إن عرف رمضان : لزمه صيامه إن كان مقيماً ، فإن سافر به : أفطر ولا بد ، وعليه قضاؤه ، فإن لم يعرف الشهر وأشكل عليه : سقط عنه صيامه ، ولزمته أيام أخر إن كان مسافراً ، وإلا فلا . فإن صحَّ عنده بعد ذلك أنه كان فيه مريضاً أو مسافراً : فعليه ما افترض الله تعالى على المريض فيه والمسافر فيه ، وهو عدة من أيام أخر .) ٢٦٢/٦ م ٧٦٩

صيام و : صوم

١ - الجائز وغير الجائز . صيد

(كل من ذكرنا أنه لا يحل أكل ما ذبح أو نحر : لم يحل أكل ما قتل من الصيد ، كغير الكتاني والصبي ، ومن نصبت بآلة مأخوذة بغير حق ، وكل من قلنا أنه لا يحل أكل ما ذبح أو نحر : جاز أكل ما قتل من الصيد ، كالكتاني والمرأة والعبد وغيرهم .) ٤٦١/٧ م ١٠٦٨

٢ - أثر النية في قتلته .

(من نصب فخاً أو حيلة ، أو حفر "وَيْبَةً" ، كل ذلك للصيد ، فكل ما وقع في شيء من ذلك : فهو له ، ولا يحل لأحد سواه ، فإن نصبها لغير الصيد وقع فيها صيد : فهو لمن أخذه ، وكذلك من وجد صيداً قد صاده جرح أو فيه =

= رمية قد جعلته غير متمتع ، فلا يحل أخذه .

وإذا نوى الصيد فقد ملك كل ما قدر عليه بما قصد تملكه ، وإذا لم ينو الصيد فلم يملك ما وقع فيها فهو باقٍ على حاله لكل من تملكه . وكذلك ما عثس في شجرة أو جذرات داره ، هو لمن أخذه إلا أن يحدث له تملكاً . فلو مات في الحباله أو الزبينة : لم يحل أكله ، سواء جعل هنالك حديدة أم لا يجعل .

٤٦٦/٧ م ١٠٧٩ ، ١٠٨٠

٣ - أثر النية في حل أكله .

(من رمى جماعة صيد ، وسمى الله تعالى ونوى أيها أصاب : فأيتها أصاب حلالٌ . فلو لم ينو إلا واحداً بعينه ، فإن أصابه فهو حلال ، وإن أصاب غيره فإن أدرك ذكاته فهو حلال ، فإن لم يدرك ذكاته : لم يحل أكله . وكذلك لو رمى وسمى الله تعالى ولم ينو صيداً ، فأصاب صيداً : لم يحل أكله إلا أن يدرك ذكاته . ومن خرج بجارحه فأرسله ، وسمى ونوى ما أصاب من الصيد ، فسواء فعل كل ذلك من منزله أو في الصحراء ، ما أصاب في ذلك الإرسال من الصيد فقتله فأكله حلالٌ .)

١٠٧٧ و ٤٧٨/٧ م ١٠٩٦

٤ - وقت التسمية فيه .

(وقت التسمية في الصيد : مع أول إرسال الرمية ، أو مع أول الضربة ، أو مع أول إرسال الجارح ، لا تجزئ قبل ذلك ولا بعده .)

٤٦٢/٧ م ١٠٦٩

صيد ٥ - ذكاته وآلتها .

(ما شرد فلم يُقدوعليه ، من حيوان البركته وحشيه وإنسيه ، لا تخاش شيئاً لاطاراً ولا ذا أربع ، مما يحل أكله ، فإن ذكاته : أن يُرمى بما يعمل عمل الرمح أو عمل السهم أو عمل السيف أو عمل السكين ، حاشاً ما لا تحل التذكية به ، فإن أصيب بذلك فمات قبل أن تدرك ذكاته فأكله : حلال ، فإن أدرك حياً إلا أنه في سبيل الموت السريع ، فإن ذُبح أو نُحر : فصن ، وإلا فلا بأس بأكله .

وإن كان لا يموت سريعاً : لم يحل أكله إلا بذبح أو نحر أو بأن يرسل عليه سبع من سباع الطيور أو ذوات الأربع ، لا ذكاة له إلا بأحد هذين الوجهين ، وكل ما ذكرنا أنه لا يجوز التذكية به فلا يحل ما قُتل به من الصيد . (٤٥٩/٧ م ١٠٦٧ و ٤٦١ م ١٠٦٨ و ٤٦٥/٧ م ١٠٧٥

٦ - ملكيته .

(لا يملك الصيد إلا بالتذكية ، أو بأن يُقدوعليه قبل موته . ومن رمى صيداً فأصابه فتمعه ذلك الأمر من الجري أو الطيران ولم يصب له مقتل أو أصاب : فهو له ، ولا يكون لمن أخذه ؛ لأنه قد جعله مقدوراً عليه غير متمتع . (٤٦٣/٧ م ١٠٧١ و ٤٦٤/٧ م ١٠٧٤

٧ - ملكيته عند الاشتراك في رميه .

(لو رمى جماعة سهاماً ، وسمى الله تعالى أحدهم أو كلهم ، فأصابوا صيداً : فأكله حلال ، وهو بينهم إذا أصابت =

صيد

= سهامهم مقتله وسمى الله تعالى جميعهم . وإذا لم يصب أحدهم
مقتله : فلاحق له فيه .

فإن كان الذي لم يصب مقتله هو وحده الذي سمي الله تعالى :
فهو ميتة لا يحل أكله ، فإن لم يسم الله تعالى أحد من أصاب
مقتله فلاحق له فيه ، وهو كاله للذي سمي .

بمخلاف القول في المقدور عليه الممليك ، وذلك لان التسمية
قد صحت عليه فهو حلال ، فأما الصيد فلا يملك إلا بالذكاة ،
أو بأن يقدر عليه قبل موته ، فهذا لم يذكه لكن جرحه فلم
يملكه ، وإنما ملكه الذي ذكاه بالتسمية ، وأما الممليك قبل أن
يذكى فهو مذكى بقسبة من سمي ، والمملك باق لمن سلف له
فيه ملك كما كان . (٤٦٣/٧ م ١٠٧١)

٨ - كونه بالفتح وما في حكمه .

(من نصب فخاً أو حبالاً ، أو حفر حفرة ، فإذا نوى الصيد
فقد ملك كل ما قدر عليه بما قصد تملكه ، وإذا لم ينو الصيد فلم
يملك ما وقع فيها ، فهو باق على حاله . وكذلك ما عشت
في شجرة أو جذرات داره ، فلو مات في الحبال أو الحفرة : لم
يحل أكله ، سواء جعل هنالك حديدة أم لم يجعل ؛ لأنه لم
يقصد تملكه كما أمر أن يذكيه به ، من رمي أو قتل
جارج . (٤٦٦/٧ م ١٠٧٩ ، ١٠٨٠)

٩ - رمي المتخن المقدور عليه .

(لو أن امرأ رمى صيداً فأنتخته وجعله مقدوراً عليه ، ثم =

صيد

= رماء هو أو غيره فسمى الله تعالى قتله فهو ميتة ، فلا يحل أكله ، لأنه إذ قدر عليه لم تكن ذكاته الا بالذبيح أو النحر .
١٠٧٨ م ٤٦٦/٧

١٠ - إدراكه حياً .

(إن أصيب الصيد فبات قبل أن تدرك ذكاته ، فأكله حلال ، فإن أدرك حياً إلا أنه في سبيل الموت السريع ، فإن ذبح أو نحر : فحسن ، وإلا فلا بأس بأكله إلا بذبيح أو نحر .)
٤٥٩/٧ م ١٠٦٧ و ٤٦٥/٧ م ١٠٧٥

١١ - غيبته أو تربيته أو غرقه بعد إصابته .

(من رمى صيداً فأصابه ، وغاب عنه يوماً أو أكثر أو أقل ثم وجده ميتاً ، فإن ميز سهمه وأيقن أنه أصاب مقتله : حل له أكله ، وإلا فلا يحل . وكذلك لو رماه فأصابه ثم تردى من جبل أو في ماء ، فإن ميز أيضاً سهمه وأيقن أنه أصاب مقتله : حل له أكله ، وإلا فلا . وسواء أنقذ أم لم ينقذ .)
١٠٧٢ م ٤٦٣ و ٤٦٣/٧

١٢ - العضو البائن منه .

(من رمى صيداً فقطع منه عضواً أي عضو كان ، فبات منه ييقن ، موتاً سريعاً كموت سائر الذكاة ، أو بطيئاً إلا أنه لم يدركه إلا وقد مات ، أو هو في أسباب الموت الحاضر : أكله كله ، وأكل أيضاً العضو البائن ، فلو لم يمت منه موتاً =

صيد = مريعاً، وأدركه حياً وكان يعيش منه أكثر من عيش المذكى :
 ذكاه وأكله ، ولم يأكل العضو البائن أي عضو كان . فلو لم
 يدركه حياً فهو ذكي متى مات مما أصابه ، وهو مذكى
 كلّه ، وما كان بخلاف ذلك فهو غير مذكى . (٤٦٥/٧ م
 ١٠٧٥ م

١٣ - الجوارح المعلوم وغير المعلوم .

(لا يجزئ الجوارح من أن يكون معلماً أو غير معلّم ،
 فالمعلم : هو الذي لا ينطلق حتى يطلقه صاحبه ، فإذا أطلقه
 انطلق وأخذ وقتل ولم يأكل من ذلك الصيد شيئاً ، فإذا تعلم
 هذا العمل فأول مرة يقتل ولا يأكل منه شيئاً فهو معلّم
 حلال : أكل ما قتل بما أطلقه عليه صاحبه وذكر اسم الله تعالى
 عند إطلاقه ، وسواء قتله بجرح أو برص أو بصدم أو بجثق ،
 كل ذلك حلال .

فإن قتله وأكل من لحمه شيئاً فذلك الصيد حرام لا يجزئ
 أكل شيء منه ، وسواء في كل ما ذكرنا الكلب وغيره من
 سباع دواب الأربع والبازي وغيره من سباع الطير ولا فرق .
 (٤٦٧/٧ م ١٠٨٢ م

١٤ - أكل الجوارح منه .

(إن أكل الجوارح من الرأس أو الرجل أو الحشوة أو قطعة
 انقطعت منه ، فكل ذلك سواء ، ولا يجزئ أكل ما قتل ، فلو
 قتله ولم يأكل منه شيئاً وهو قادر على الأكل منه ثم أكل منه : =

= فباقيه حلالٌ ولو قتل ولم يأكل ثم أخذه مرسيه فقطع له قطعة
فأكلها، أو خلاه بين يديه فأكل منه : فالباقي حلالٌ . (٤٧٤/٧ م
١٠٨٤ م و ٤٧٥/٧ م ١٠٨٧ م ، ١٠٨٨ م

١٥ - شرب الجارح من دمه .

(إن شرب الجارحُ الكلبُ أو غيره من دم الصيد : لم يضر
وحلُّ أكل ما قتل .) (٤٧٤/٧ م ١٠٨٣ م

١٦ - صيد غير المملّك .

(الجارح غير المملّك سواء كان مملّكاً أو برّياً من سباع
الطير أو دوابّ الاربع غير المملّك ، أرسل أو لم يُرسل ، كل
ذلك سواء ، وحكمه أن لا يؤكل ما قتل أصلاً ، فإن أدرك
فيه بقية من الروح وذكرّي : حلُّ أكله .) (٤٧٥/٧ م ١٠٨٩ م

١٧ - كونه يجارح عليه وثنيٌ أو سهم صنعته وثني .

(كل جارح مملّك فعلاً أو أكل ما قتل ، سواء عليه وثنيٌ
أو مسلم . وكذلك الصيد بسهم صنعته وثنيٌ أو مسلم .)
٤٧٦/٧ م ١٠٩٢ م

١٨ - عودة المملّك للأكل منه .

(إذا كان الجارح مملّكاً ، ثم إنه عاد فأكل مما قتل : لم
يسقط بذلك عن أن يكون مملّكاً ، لكن يحرم أكل الذي
قتل وأكل منه فقط ، ولا يحرم أكل ما قتل ولم يأكل منه .

صيد = فإن أدركه مرسله حتى قتله وهو يريد الأكل منه فأخذه
والجراح يتنازع إلى الأكل منه : لم يحل أكله أصلاً ، وهو
ميتة . (٤٧٤/٧ م ١٠٨٥ ، ١٠٨٦

١٩ - انطلاق الجراح من غير أو سال

(إذا انطلق الجراح الملمم أو غير الملم من غير أن يطلقه
صاحبه : لم يحل أكل ما قتل ، إلا أن تدرك فيه بقية من الروح
فيذكر كى ويؤكل . (٤٧٥/٧ م ١٠٩٠

٢٠ - كونه بكلب أسود أو ذي نقطتين .

(لا يحل إمساك كلب أسود بهير أو ذي نقطتين ، لا لصيد
ولا لغيره ، ولا يحل تعليمه ولا أكل ما قتل من الصيد أصلاً ،
إلا أن تدرك ذكاته . ولا اتخاذ كلب سوى ذلك أصلاً ، إلا
لزرع أو ماشية أو صيد أو ضرورة خوف . (٤٧٧/٧ م
١٠٩٥

٢١ - وجدانه بين جارحين لا يعلم قاتله منها .

(من وجد مع جارحه جارحاً آخر أو سباعاً لم يدبر أيهما
قتل الصيد : فهو ميتة ، لا يحل أكله ، إلا أن تدرك ذكاته
فيذكر كى ، فيحل . (٤٧٧/٧ م ١٠٩٤

٢٢ - كونه بأخوذ بغير حق .

(من تصيد بجراح أخذ بغير حق : فلا يحل أكل ما =

= قَتَلَ ، فلو أدرك حيّاً ، أو نصب المرء حباله مأخوذة بغير حق ، أو رمى بآلة مأخوذة بغير حق فأدرك كل ذلك فيه بقية حياة : ذكاهما ، وهي له حلال ، وعليه أجره مثل الجارح وذلك السهم والرمح وتلك الحبال لصاحب كل ذلك . (٤٧٦/٧ م ١٠٩٣ م)

٢٣ - إفلاته بعد تملكه .

(كل من ملك حيواناً وحشياً حيّاً أو مذكياً ، أو بعض صيد الماء كذلك : فهو له ، كسائر ماله بلا خلاف ، فإن أفلت وتوحش وعاد الى البر أو البحر فهو باقٍ على ملك ما ملكه أبداً ، ولا يحل لسواه إلا يطيب نفس مالكة ، وكذلك كل ما تقاسل من الإثاث من ذلك) (٤٦٧/٧ م ١٠٨١ م و ٣٨٨/٨ م ١٤٢١ م)

٢٤ - رميه بسهم مسموم .

(كل من رمى بسهم مسموم فوجد الصيد ميتاً : لم يحل أكله ، إلا إن كان السهم أنقذ مقاتله إنقاذاً كان يموت منه لو لم يكن مسموماً .) (٤٧٦/٧ م ١٠٩١ م)

٢٥ - صيد الحرم والمحلل في الحرم .

(من تصيد صيداً فقتله وهو محرم بمعمة أو بقران أو بحجة تمتنع ما بين أول إحرامه الى دخول وقت رمي جمره العقبة ، أو قتله محرم ، أو محلل في الحرم ، فلن فعل ذلك =

= عامداً لقتله غير ذاكراً لإحرامه أو لأنه في الحرم ، أو غير عامداً لقتله سواء كان ذاكراً لإحرامه أو لم يكن : فلا شيء عليه ، لا كفارة ولا إثم ، وذلك الصيد جيفة لا يحل أكله . فإن قتل عامداً لقتله ذاكراً لإحرامه أو لأنه في الحرم : فهو عاص لله تعالى ، وحجه باطل ، وعمرته كذلك ، وعليه جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة ، أو كفارة طعام مساكين ، أو عدل ذلك صياماً . (٢١٤/٧ م ٨٧٦ م)

٢٦ - أمر المحرم الحلال بالتصيد .

(لو أمر محرمٌ * حلالاً بالتصيد ، فإن كان ممن بطيعه ويأتمر له ، فالمحرم هو القائل للصيد ، فهو حرامٌ ، وإن كان ممن لا يأتمر له ولا يطيعه فليس المحرم هنالك قاتلاً ، بل أمرٌ بباحٍ حلالٍ للمأمور .) (٢٥٤/٩ م ٨٩٣ م)

٢٧ - اشتراك المحرم والحلال في اصطيدائه .

(اشترك حلالٌ ومحرمٌ في قتل ميتة : كان ميتة ، لا يحل أكله ؛ لأنه لم تصح فيه الذكاة خالصة ، وعلى المحرم جزاؤه كائنه .) (٢٥٤/٧ م ٨٩٣ م)

٢٨ - تملك صيد الحلال في الحرم وذبحه وأكله .

(كل ما صاده الحلال في الحِلِّ ، فأدخله في الحرم ، أو وهبه لمحرم ، أو اشتراه محرم ، فحلال للمحرم ولين في الحرم ملكه =

صيد

= وذبحه وأكله . وكذلك من أحرم وفي يده صيد قد ملكه قبل ذلك ، أو في منزله قريباً أو بعيداً ، أو في قصص معه : فهو حلال له كما كان ، أكله وذبحه وملكه وبيعه . (

٨٩٢ م ٢٤٨/٧

٢٩ - حِلُّه للحرم بما سكن الماء .

(صيد كل ما سكن الماء ، من اليرك والأنهار أو البحر أو العيون أو الآبار : حلال للحرم ، صيده وأكله .)

٨٨٣ م ٢٣٥/٧

٣٠ - قتله في الحل من الحرم وبالعكس .

(من قصد قتل صيد في الحل وهو في الحرم فعليه الجزاء ، فإن كان الصيد في الحرم والقاتل في الحل فهو عاصي لله تعالى ، ولا يؤكل ذلك الصيد ، ولا جزاء فيه .) ٨٨٥ م ٢٣٦/٧

٣١ - جزاء صيد المحرم والمحل في الحرم فرداً أو جماعة .

(المنع من قتل الصيد وهو محرم ، فهو مخير بين ثلاثة أشياء : إما أن يهدي مثل الصيد الذي قتل من النعم ، وهي الإبل والبقر والغنم ، وعليه من ذلك ما يشبه الصيد الذي قتل ، بما قد حكم به عدلان من الصحابة أو من التابعين ، ولبس عليه أن يستأنف تحكيم حكّمين الآن ، وإن شاء أطعم مساكين ، وأقل ذلك ثلاثة ، وإن شاء نظر إلى ما يشبع ذلك الصيد من الناس فصام بدل كل إنسان يوماً .) =

= والجزاء واجبٌ سواءً فيما أصيب في حرم مكة أو في حرم المدينة ، أصابه حلال أو محرم . والقارن والمعتسر سواء في الجزاء ، سواء في حلٍّ أو أصابوه أو في حرم ، إنما في كل ذلك جزاء واحد فإن اشترك جماعة في قتل صيد عامدين لذلك كلهم : فليس عليهم كلهم إلا جزاء واحد . (٢١٩/٧ م ٨٧٨ و ٢٣٦/٧ م ٨٨٤ و ٢٣٧/٧ م ٨٨٦ ، ٨٨٧)

٣٢ - تعدد جزاء المحرم أو المهل في الحرم .

(من قتل الصيد مرة بعد مرة : فعليه لكل مرة جزاء .)

٢٣٨/٧ م ٨٨٨

• • •

حرف الضاد

ضرورة ١ - إباحتها السؤال .

(لا يحل السؤال إلا لضرورة ، وفرضٌ على المضطر أن يسأل ما يقوته وأهله ، لا بد لهم منه ، من أكلٍ وسكنى وكسوة ومعونة ، فإن لم يفعل فهو ظالم ، فإن مات في تلك الحال فهو قاتل نفسه .) ١٥٨/٩ م ١٦٣٨

٢ - بيع المضطر .

(بيع المضطر إلى قوته وقوت أهله ، وبيعه ما يحتاج به القوت : بيع صحيح لازم ومن باع في إنقاذ نفسه أو حميه من يد كافر أو ظلم ظالم فهو بيع صحيح لازم .
ولكن الذي أكره عليه من دفع المال في ذلك هو الباطل الذي لا يلزمه فهو باقٍ في ملكه كما كان ، يقضى له به متى قدر على ذلك ، يأخذه من الظالم ومن الحرى الكافر متى أمكنه أو متى وجده . وأما المسلم الظالم فيتبعه به أبداً أو بمثله أو قيمته ، سواء كان خارجياً أو محارباً أو باغياً أو سلطاناً أو متغلباً ؛ لأنه أخذ منه بغير حق .) ٢٢/٩ م ١٥٢٩

٣ - ما تبيحه من الأفعال .

(من الأفعال ما تبيحه الضرورة كالأكل والشرب ، ومنها ما لا تبيحه الضرورة كالقتل والجراح والضرب وإفساد المال .)
٣٢٩/٨ م ١٤٠٣

٤ - إباحتها تناول المحرم ، وحدتها .

(كل ما حرّم الله عز وجل من المأكول والمشروب ، من =

ضرورة = خنزير أو صيد حرام أو ميتة أو غير ذلك ، فهو كله عند الضرورة حلال ، حاشا لحوم بني آدم وما يقتل من تناوله فلا يحل ولو بضرورة ، فمن اضطر إلى شيء كما ذكرنا قبل ولم يجد مال مسلم أو ذممي : فله أن يأكل حتى يشبع ، ويتقود حتى يجد حلالاً ، فإذا وجده : عاد الحلال من ذلك حراماً .

وحد الضرورة أن يبقى يوماً ولية لا يجد فيها ما يأكل أو ما يشرب ، فإن خشي الضعف المؤذي الذي إن عاذى أدى إلى الموت أو قطع به عن طريقه وشغله : حل له الاكل . (١٠٢٦ م ٤٣٦/٧ و ١٠٢٥ م ٤٥٣/٧ و ١٠٥٦ م ٥١٦/٧ و ١١٠٢ م ٣٣٠/٨ و ١٤٠٣ م ١٤٠٤)

٥ - هل يعتبر ضرورة لمن كان في سبيل معصية .

(من كان في سبيل معصية ، كسفر لا يحل أو قتال لا يحل ، فلم يجد شيئاً يأكله إلا الميتة أو الدم أو خنزيراً أو لحم سبع أو بعض ما حرم عليه : لم يحل له أكله إلا حتى يتوب ، فإن تاب فليأكل حلالاً ، وإن لم يتب فإن أكل أكل حراماً ، وإن لم يأكل فهو عاصي لله تعالى بكل حال .) (١٠٢٦ م ٤٢٧/٧ و ١٤٠٦ م ٣٣١/٨)

و : غضب ضامن

١ متى يجب وكيف يُقدّر ؟

(من أخذ شيئاً من مال غيره أو صار إليه بغير حق ، فإن كان عامداً عالماً بالغايمزاً : فهو عاص لله عز وجل ، وإن كان =

= غير عالم او غير عامد او غير مخاطب : فلا إثم عليه ، إلا
أنهما سؤالا في الحكم في وجوب رد ذلك الى صاحبه ، او في
وجوب ضمان مثله إن كان ما صار اليه من مال غيره قد تلفت
عينه أو لم يبق عليه .

فمن غصب شيئاً أو أخذه بغير حق ، لكن يبيع محرماً أو
هبة محرمة أو بمقد فاسد أو وهو يظن أنه له ، ففرض عليه :
أن يرده إن كان حاضراً ، أو ما بقي منه إن تلف بمضه أكله أو
أكثره ومثله ما تلف منه ، أو يرده ومثل ما نقص من صفاته ،
أو مثله إن فانت عينه ، وأن يرد كل ما اغتلب منه وكل ما
تولد منه ، سواء في ذلك الحيوان والدور والشجر والارض
والرقيق وغير ذلك (١٣٤/٨ م ١٢٥٨ و ١٣٥/٨
م ١٢٥٩ و ١٤٢/٨ م ١٢٦٠ و ١٤٤/٨ م ١٢٦٢ ،
١٢٦٣ و ٤٤٢٨/١٠ م ٢٠٣٠)

٢ - متى يجب على الأجير والمانع ؟

(لا ضمان على اجير مشترك أو غير مشترك ، ولا على
صانع أصلاً ، إلا ما ثبت أنه تعدى فيه أو أضاعه ، والقول في
ذلك ما لم تقم عليه بينة : قوله مع يمينه ، فإن قامت عليه بينة
بالتعدي أو الإضاعة ضمن ، وله في كل ذلك الأجرة فيما أثبت
أنه كان عمله ، فإن لم تقم بينة : حلف صاحب المتاع أنه ما
يعلم أنه عمل ما يدعي أنه عمله ، ولا شيء عليه حينئذ .)
٢٠١/٨ م ١٣٢٥

٣ - وجوبه على مجنون أو سكران أو صغير .

ر : قصاص ١٤ - إقامته على سكران أو مجنون أو صغير .

٤ - حكمه في 'حلي' الفضة أو الذهب .

(من كسر حلية فضة في مَرَجٍ أو لجام أو مِهايز أو سيف أو قَاج أو غير ذلك ، أو 'حلي' ذهب لامرأة أو لرجل يُعَدُّهُ لاهمه أو للبيع : 'كُلِّفَ إعادته صحيحاً كما كان ، فإن تراضيا جميعاً على أن يضمن له ما بين قيمته صحيحاً ومكسوراً : جاز ذلك ؛ لأنه مثل ما اعتدى به .

وجاز أن يتقاع من ذلك في 'حلي' الذهب على ذهب وفي حلي الفضة على فضة ، وله أن يؤخره به ما شاء ؛ لأنه ليس هو ببيعاً ، وإنما هو اعتداء بثل ما اعتدى به عليه .) ١٤٨/٨ م ١٢٦٧

٥ - كونه في المنوع بيعه أو ملكه .

(ما لا يحل بيعه ولا ملكه : لا ضمان فيه ، فمن كسر إداة فضة أو ذهب فلا شيء عليه ، وقد أحسن ، وكذلك من كسر صليلاً أو أهرق خمرأ لمسلم أو لذمي .) ١٤٧/٨ م ١٢٦٦

٦ - وجوبه في تخفيف أحوال السفينة .

(إن حال البحر وخافوا المطب فليخففوا الاثكل الاثقل فالاثقل ولا ضمان فيه على أهل المراكب .) ٢٠٠/٨ م ١٣٢١

٧ - مسؤولية صاحب البهيمة فيما تجنيه .

(لا ضمان على صاحب البهيمة فيما جتته في مال أو دم ليلاً أو نهاراً ، لكن يؤمر صاحبه بضبطه ، فإن ضبطه فذاك ، وإن عاد ولم يضبطه : يبيع عليه .) ١٤٦/٨ م ١٣٦٥

٨ - وجوبه فيما يتلفه الحيوان .

(المجهاء جرحها : جبار ، وعملها : جبار ، فلا ضمان فيما أفسده الحيوان من دم أو مال لا ليلاً ولا نهاراً . أما الحيوان الضاري فيؤدّ إلى صاحبه ثلاث مرات دوت قضين ، ثم يعقر .

وإذا اضرّ الحيوان ، أي حيوان كان ، في إفساد الزرع أو الثمار فإن صاحبه يؤدّب بالوسط ويُسجن إن أهمله ، فإن تلفه فقد أدى ما عليه ، وإن عاد إلى إهماله : يبيع عليه ولا بد ، أو ذبح ويبيع لحمه ؛ أي ذلك كان أعود عليه : أنقذ ذلك عليه .

وأما من زرع في الشعواء أو حيث المسرح ، أو غرس هنالك غرساً : فإنه 'يكلّف أن يحظر على زروعه وغرسه بما يدفع عن ذلك من بناء وغيره . وهكذا القول فيما تمدّر على أهل الماشية منع ما شيتهم منه في مرورها في طريقها إلى المسرح بين زرع الناس وغارم ، فإن أهل الزرع والثمار يكلّفون مهناً بحظير ما تولى الطريق من زروعهم وغارم .

ضمان

= وأما الثمار المتصلة من الزرع والفرس التي لا مسرح فيها :
فليس عليهم تكليف الحظر ، فمن أطلق مواشيه هناك عامداً أو
مهيلاً : أدب - الأدب الموجه ، ويغت عليه مواشيه إن عاد ،
وضمن ما يباشر بإطلاقها ، ولا يُعقر الحيوان الضاري البتة ،
للنهي الوارد . (١١/٥ م ٢١٠٦)

٩ - ضمان دافع عدوان البهيمة عن نفسه أو ماله .

(من عدت البهيمة عليه فتخشي أن تقتله أو أن تجرحه أو
أن تكسر له عضواً أو أن تفسد ثيابه : فهو مأمورٌ بدفعها عن
نفسه ، منهيٌّ عن إمكانها من روحه أو جسده أو ماله أو أخيه
المسلم ، فإذا هو مأمورٌ بذلك ولم يقدر على النجاة منها إلا بقتلها ،
فهو مأمورٌ بقتلها ؛ لأن قتلها هو الدفع الذي أمر به ، ومن
فعل ما أمر به ، فهو محسنٌ ، وإذا هو محسنٌ فقد قل الله تعالى :
« ما على المحسنين من سبيل » . (٨/١٤٥ م ١٢٦٤)

١٠ - لزومه المكواة .

ر : لاكرهه - تقسيم الإكراه الفعلي وأحكامه وأمثله .

١١ - متى يضمن السارق .

(الواجب قطع يد السارق ولا بد ، ثم يلزمه إحضار
مأموق ليُرَدَّ إلى صاحبه إن عُرف ، أو ليكون في جميع مصالح
المسلمين إن لم يُعرف صاحبه ، فإن عدم الشيء المسروق : ضمنه .)

١١/٣٣٩ م ٢٢٧٥

ضمان ١٢ - ضمان إناء الحجر أو زقته .

(من كسر إناءة حجر ، أو شقّ زقّ حجر : ضمانه .)

٣٧٢/١١ م ٢٢٩٤

١٣ - ضمان القاصب ما يركبه من المصوب .

(لو زكّي القاصبُ المال الذي غصبه : ضمينه كله ،

وضمن ما أخرج منه في الزكاة .) ٩٣/٦ م ٦٩٠

١٤ - ضمان منافع المصوب وما يتولد منه .

ر : غصب ١٠ - ضمان منافع المصوب وما يتولد منه

وثمرته ؟

١٥ . ضمان العارية .

ر : عارية ع - تلفها .

١٦ - الوكالة عليه .

ر : وكالة ١ - الأمور التي تجوز فيها .

ضيافة ١ - حكمها .

(الضيافة : فرضٌ على البدوي والحضري والفقير والجاهل ،

يؤمّ وتولية : مبرّة وإتحاف ، ثم ثلاثة أيام : ضيافة ، ولا مزيد .

فإن زاد فليس قراء لازماً ، وإن تمادى على قراء فصنّ . =

ضيافة = فإن 'منع الضيافة' الواجبة فيه أخـ 'ما مغالبة' وكيف أمكنه،
و'يقضى له بذلك . (١٧٤/٩ م ١٦٥١

٢ - إجابة الدعوة إلى طعام أو وليمة .

(فرض على كل من 'دعي إلى وليمة أو طعام : أن يجيب ،
إلا من عذر ، فإن كان مفطراً ففرض عليه أن يأكل ، فإن
كان صائماً فليدع الله لهم . (٢٥٠/٩ م ١٨٢٠



حرف الطاء

طاعون

و : مرض

١ - تعريفه

(الطاعون : هو الموت يكثر في بعض الأوقات كثيرة)

خارجة عن المهود . (١٧٣/٥ م ٦١٣)

٢ - الحرب عنه .

(لا يحل أن يهرب أحد عن الطاعون إذا وقع في بلد هو فيه ، ومباح له الخروج لسفره الذي كان يخرج فيه لو لم يكن الطاعون ، ولا يحل الدخول إلى بلد فيه الطاعون لمن كان خارجاً عنه ، حتى يزول .)

(١٧٣/٥ م ٦١٣)

طلاق

١ - ألقاؤه .

(لا يقع الطلاق إلا بلفظ من أحد ثلاثة ألقاؤه ، إما : الطلاق ، وإما : السراح ، وإما : الفراق ، هذا إذا نوى به الطلاق ، فإن قال في شيء من ذلك : « لم أنو الطلاق » صدق في الفتياء ولم يصدق في القضاء في الطلاق وما تصرف منه ، وصدق في سائر ذلك في القضاء أيضاً .

وما عدا ذلك من الألقاؤه فلا يقع بها طلاق البتة ، نوى بها طلاقاً أو لم ينو ، لا في فتياء ولا في قضاء ، مثل : الخلية ، والبرية ، وأنت مبرأة ، وقد بارأك ، وحبلك على غاربك ، والخرج ، وقد وهبتك لأهلك ، والحقي بأهلك ، واعتدي ،

والبتة ، والبائن . (١٨٥/١٠ م ١٩٥٦ - ١٩٥٨)

٢ - الطلاق في التنس .

(من طلق في نفسه : لم يلزمه الطلاق .) ١٩٨/١٠ م ١٩٦٣

٣ - الكتابة به الى الزوجة .

(من كتب الى امرأته بالطلاق : فليس شيئاً .) ١٩٦/١٠ م ١٩٦٠

٤ - الوكالة فيه .

(لا تجوز الوكالة في الطلاق .) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣

و ١٩٦/١٠ م ١٩٥٩

٥ - الاستثناء فيه .

(من قال : انت طالق إن شاء الله ، او قال : إلا أن يشاء

الله ، أو قال : إلا أنت لا يشاء الله : فلا يقع بشيء من ذلك

طلاقاً .) ٢١٧/١٠ م ١٩٧٣

٦ - الطلاق البائن .

(لا يكون طلاقاً بائناً أبداً إلا في موضعين ، أحدهما :

طلاق غير الموطوءة ، والثاني : طلاق الثلاث بمجموعة أو مفرقة .)

٢١٦/١٠ م ١٩٧٢

٧ - امساك المطلقة البائن او اتيانها .

(من أيقنت امرأته أنه طلقها ثلاثاً أو آخر ثلاث ، أو =

== دون ثلاث ولم يشهد على مراجعتها حتى تمت عدتها ، ثم أسكنها معتدياً ، ففرض عليها : أن تهرب عنه إن لم تكن لها بينة . فإن أكرهها فلها قتله دفاعاً عن نفسها ، وإلا فهو زنى منها إن أمكنته من نفسها ، وهو اجنبى كما هو السبيل في كل شيء . (١٠) ٢١٨/١٠ م ١٩٧٥

٨ - حكم الطلاق الرجعي .

(المطلق طلاقاً رجعياً : هي زوجةٌ أطلقها ما لم تنقض عدتها ، يتوارثان ، ويلحقها طلاقه وإبلاؤه وظهاره ، وإماتته إن قذفها ، وعليه نفقتها وكسوتها وإسكانها ، فإذا هي زوجة فحلل له أن ينظر منها إلى ما كان ينظر إليه منها قبل أن يطلقها ، وأن يطلقها ، فإن وطئها : لم يكن بذلك مراجعاً لها حتى يلفظ بالرجعة ويشهد ويعلنها بذلك قبل تمام عدتها ، فإن راجع ولم يشهد فليس مراجعاً . (١٠) ٢٥١/١٠ م ١٩٨٦

٩ - متى يكون رجعياً .

(لا يكون طلاقاً لا يملك فيه المطلق الرجعة ما دامت في العدة إلا طلاق الثلاث مجموعة أو مفرقة ، وطلاق التي لم يطأها المطلقة سواء طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً ، إلا أنه فيما دون الثلاث إن رضى هو وهي فلها ابتداء النكاح بولي وإشهاد وصداق ، وهذا حكم الفسخ ، وأما طلاق الموطوءة واحدة أو اثنتين فللمطلق مراجعتها ، أحب أم كرهت ، بلا صداق ولا ولي ، ولكن بإشهاد فقط . (١٠) ٢٥٥/١٠ م ١٩٨٧

١٠ - متى يكون اخلع طلاقاً رجعياً ؟

(اخلع طلاق رجعى إلا أن يكون ثلاثاً ، أو آخر ثلاث ،
أو تكون غير موطوءة .) ٢٣٥/١٠ - ٢٣٩ م ١٩٧٨

١١ - البين به .

(البين بالطلاق لا يلزم ، سواء برّ أو حنت : لا يقع به
طلاق .) ٢١١/١٠ م ١٩٦٩

١٢ - الإيلاء به .

(من آلى بطلاق فليس مُموّلياً ، وعليه الأدب ؛ لانه حلف
بما لا يجوز الحلف به .) ٤٢/١٠ م ١٨٨٩

١٣ - تحويم الزوجة .

(من قال لامرأته : أنت عليّ حرامٌ ، أو قال : كالميتة
والدم ولحم الخنزير ، فهو كله باطلٌ وكذبٌ ، ولا تكون
بذلك عليه حراماً ، وهي امرأته كما كانت ، نوى بذلك طلاقاً
أو لم ينو .) ١٠٩/١٠ م ١٩٣٤ و ١٢٤/١٠ م ١٩٣٨

١٤ - تكوّر لفظ الطلاق .

(لو قال لموطوءة : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ،
فإن نوى التكرير لكلمته الأولى وإعلامها : فهي واحدة ،
وكذلك إن لم ينو بتكراره شيئاً . فإن نوى بذلك أن كل
طلة غير الأخرى فهي ثلاثٌ فإن كررها ثلاثاً ، وهي اثنتان =

طلاق

= إن كررها مرتين ، بلا شك . ولو قال لغير موطوءة منه :
أنت طالق أنت طالق أنت طالق : فهي طلقة واحدة فقط . (١٩٥١ م ١٧٤/١٠)

١٥ - تكواري .

(من طلق امرأته ثم كرر طلاقها لكل من لقيه : فهو طلاق واحد ، لا يلزمه أكثر من ذلك .) (١٩٧٤ م ٢١٨/١٠)

١٦ - اقتران لفظ الطلاق بعدد .

(لو قال لغير موطوءة منه : أنت طالق ثلاثا ، فإن كان نوى في قوله : أنت طالق ، أنها ثلاث فهي ثلاث ، فإن لم ينو ذلك لكن نوى الثلاث إذ قال وثلاثا ، لم تكن طلاقاً إلا واحدة .) (١٩٥٢ م ١٧٦/١٠)

١٧ - نية الثنتين أو الثلاث في واحدة .

(من قال : أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثا فهو كما نوى ، سواء قال ذلك في موطوءة أو في غير موطوءة .) (١٩٧٤ م ١٩٥٠)

١٨ - طلاق من لا يحسن العربية .

('بطلت' من لا يحسن العربية بلغته ، باللفظ الذي يتوهم عنه في العربية بالطلاق .) (١٩٦١ م ١٩٧/١٠)

١٩ - طلاق المريض والأبكم .

(يطلق الأبكم والمريض بما يقدر عليه من الصوت أو الإشارة التي يرقن بها مَنْ سمعها قطعاً أنها أرادا الطلاق .) ١٩٧/١٠ م ١٩٦١

٢٠ - طلاق المريض والموقوف لقتل ومن في حكمهما .

(طلاق المريض كطلاق الصحيح ولا فرق ، مات من ذلك المرض أو لم يمِت منه . فإن كان طلاق المريض ثلاثاً أو آخر ثلاث أو قبل أن يطأها ، فمات أو ماتت قبل تمام العدة أو بعدها ، أو كان طلاقاً وجعياً فلم يرتجعها حتى مات أو ماتت بعد تمام العدة : فلا ترثه في شيء من ذلك كله ، ولا يرثها أصلاً . وكذلك طلاقُ الموقوف لقتل والحامل المتكلم .) ٢١٨/١٠ م ١٩٧٦

٢١ - طلاق غير القاصد .

(من طلق وهو غير قاصد إلى الطلاق لكن أخطأ لسانه ، فإن قامت عليه بينة : 'فُضي عليه بالطلاق' ، وإن لم تقم عليه بينة لكن أتى مستقياً : لم يلزمه الطلاق .) ٢٠٠/١٠ م ١٩٦٤

٢٢ - طلاق المكره وتوجيه بطلانه .

(طلاق المكره : غير لازم له ، وهو باطل ؛ إتما هو حاكم لا أمر أن يقوله فقط .) ٢٠٢/١٠ م ١٩٦٦

٢٣ - طلاق المكره ووجبه .

(طلاق المكره : غير لازم له ، وكذا وجبه . ومن =

طلاق

= حكم بإمضاء طلاق المكر : فحكمه مردود أبداً . (٣٢٩/٨ م ١٤٠٣ م و ٣٣٥/٨ م ١٤٠٦ م و ٢٠٢/١٠ م ١٩٦٦ م)

٢٤ - طلاق السكران وفاقد العقل .

(طلاق السكران : غير لازم ، وكذلك من فقد عقله بغير الحرج ، وحده السكر : هو أن يختلط في كلامه فيأتي بما لا يعقل وبما لا يأتي به إذا لم يكن سكران وإن أتى بما يعقل في خلال ذلك . وأما من ثقل لسانه وتخلت مخرجه كلامه وتخلت مشيئته وعربد فقط ، إلا أنه لم يتكلم بما لا يعقل : فليس هو سكران)
٢٠٨/١٠ م ١٩٦٨ م

٢٥ - طلاق الغائب .

(من طلق امرأته وهو غائب : لم يكن طلاقاً ، وهي امرأته كما كانت ، حتى يبلغ إليها الخبر من تصدقه أو بشهادة ثقل في الحكم ، فعندها يلزمها الطلاق إن كانت حاملاً أو طاهراً في طهر لم يمسه فيه .) (١٩٧/١٠ م ١٩٦٢ م)

٢٦ - طلاق الرقيق .

(طلاق العبد بيده لا يبد سيدة ، وطلاق العبد لزوجته الأمة أو الحرة وطلاق الحر لزوجته الأمة أو الحرة ، كل ذلك سواة : لا تحرم واحدة ممن ذكرنا على مطلقته ممن ذكرنا إلا بثلاث تطلعات مجموعة أو مفرقة لا بأقل أصلاً .) (٢٣٠/١٠ م ١٩٧٧ م)

٢٧ - طلاق الشريك .

(لا يلزم الشريك طلاقه .) ١٠/٢٠١ م ١٩٦٥

٢٨ - طلاق الموطوءة .

(من أراد طلاق امرأة له قد وطئها : لم يحل له أن يطلقها في حيضها ولا في طهر وطئها فيه ، فإن طلقها طلقه أو طلقته في طهر وطئها فيه أو في حيضها : لم ينفذ ذلك الطلاق ، وهي امرأته كما كانت ، إلا أن يطلقها كذلك ثالثة أو ثلاثة مجموعة ، فيلزم .

فإن طلقها في طهر لم يطأها فيه : فهو طلاق "سنة" ، لازم كفيها أو قمه ، إن شاء طلقه واحدة ، وإن شاء طلقته مجموعتين ، وإن شاء ثلاثاً مجموعة . فإن كانت حاملاً منه أو من غيره : فله أن يطلقها حاملاً ، وهو لازم ولو إثر وطئه إياها .) ١٠/١٦١ م

١٩٤٩ م

٢٩ - طلاق غير الموطوءة .

(إن كان لم يطأها قط ، فله أن يطلقها في حال طهرها وفي حال حيضها إن شاء واحدة ، وإن شاء اثنتين ، وإن شاء ثلاثاً .)

١٠/١٦١ م ١٩٤٩

٣٠ - طلاق من لم تحض أو التي انقطع حيضها .

(إن كانت لم تحض قط ، أو قد انقطع حيضها : طلقها متى شاء ، وهو لازم ولو إثر وطئه إياها ، كالحامل تماماً .)

١٠/١٦٠ م ١٩٤٩

طلاق

٣١ - طلاق الحامل .

(إن كانت حاملاً منه أو من غيره : فله أن يطلقها حاملاً ،
وهو لازمٌ ولو بُرَّ وطئه إياها) (١٠/١٦٦ م ١٩٤٩)

٣٢ - طلاق النكساء .

(طلاقُ النكساء كالطلاق في الحيض سواء سواء : لا يلزم ،
إلا أن يكون ثلاثاً مجموعاً أو آخرَ ثلاثٍ قد تقدمت منها
اثنتان) (١٠/١٧٦ م ١٩٥٣)

٣٣ - جمعه الى المرأة .

(من جمل الى امرأته أن تطلق نفسها : لم يلزمه ذلك ،
ولا تكون طلاقاً ، طلقت نفسها أو لم تطلق .) (١٠/٢١٦ م
١٩٧١)

٣٤ - عليك الزوجة أمر نفسها .

(من ملك زوجته أمر نفسها ، أو جمل أمرها بيدها :
فلا تطلق بذلك ، ولا تحرم عليه ، ولا شيء من ذلك حكم .)
(١٠/١١٧ م ١٩٣٧)

٣٥ - اختيار الزوجة نفسها أو الطلاق .

(من خير امرأته ، فاختارت نفسها ، أو اختارت الطلاق ،
أو اختارت زوجها ، أو لم تختَر شيئاً : فكل ذلك لا شيء ، =

= ولا تطلق بذلك ، ولا تحرم عليه ، ولا لشيء من ذلك حكم ، ولو كررت التخيير وكررت هي اختيار نفسها أو اختيار الطلاق ألف مرة . وكذلك إن ملكها أمر نفسها ، أو جعل أمرها بيدها ولا فرق . (١٠/١١٦ م ١٩٣٧)

٣٦ - تعليق برأس الشهر أو بوقت ما .

(من قال : إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ، أو ذكر وقتاً ما : فلا تكون طالقاً بذلك ، لا الآن ولا إذا جاء رأس الشهر . (١٠/٢١٣ م ١٩٧٠)

٣٧ - تعليق بالزواج من اجنية .

(من قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، أو قال : فهي طالق ثلاثاً فكل ذلك : باطل ، وله أن يتزوجها . وكذلك لو قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وسواء عين مدة قريبة أو بعيدة أو قية أو بلدة ، كل ذلك باطل لا يلزم . (١٠/٢٠٥ م ١٩٦٧)

٣٨ - انتفاء تأثره بالانغماء .

(لا يبطل الإنغماء الطلاق . (٦/٢٢٦ م ٧٥٤)

٣٩ - وطء المطلقة ثلاثاً .

(من طلق ثلاثاً ثم وطئ . فإن كان عالماً أن ذلك لا يحل : =

=فعليه حد الزنى كاملاً، وعليها ؛ لأنها أجنبية. فإن كان جاهلاً: فلا شيء عليه، ولا يلحق الولد ههنا أصلاً؛ لأنه وطئ، فيما لا عقد له منها، لا صحيحاً ولا فاسداً. (١١/٢٤٨ م ٢٢١٠

٤ - زواج المطلقة ثلاثاً .

(من طلق امرأته ثلاثاً : لم يحل له زواجها إلا بعد زوج يطؤها في فرجها بنكاح صحيح في حال عقله وعقلها ولا بد ، ولا يحلُّها له وطء في نكاح فاسد ، ولا وطء في دير ، ولا وطؤها في نكاح صحيح وهي في غير عقلها ، ولا هو كذلك .)
١٧٧/١٠ م ١٩٥٤

١ ٤ - نكاح المحلل .

(لو غلب المطلق ثلاثاً الى من يتزوجها ويطؤها ليحلها له : فذلك جائز ، إذا تزوجها بغير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه إياها ، فإذا تزوجها فهو بالحيار : إن شاء طلقها ، وإن شاء أمسكها ، فإن طلقها حلت للأول . فلو شرط في عقد نكاحها أنه يطلقها إذا وطئها فهو عقد فاسد مفسوخ أبداً ولا تحل له به .

ولا تحل للأول حتى يطأها الثاني في فرجها بنكاح صحيح في حال عقله وعقلها. ولا يحلُّها له وطء في نكاح فاسد ، ولا وطء في دير ولا وطؤها في نكاح صحيح وهي في غير عقلها ، ولا هو كذلك. (١٧٧/١٠ م ١٩٥٤ و ١٨٠/١٠ م ١٩٥٥

٤٢ - أثر زواج المطلقة بغير زوجها في عدد الطلقات .

(من طلق امرأته نطيقة أو تطليقتين ، فاعتدت* ، ثم تزوجت زوجاً وطئها في فرجها ، ثم مات عنها أو طلقها ، ثم راجعها الذي كان طلقها ، ثم طلقها : لم تحل له إلا حتى تنكح زوجاً آخر يطؤها في فرجها ان كان طلقها قبل ذلك طليقتين ، فإن كان إنما طلقها طليقة واحدة : فإنه بقي له فيها طليقة* هي

الثالثة (٢٤٩/١٠ م ١٩٨٥)

٤٣ - الزواج إثر طلاق الرابعة .

(من كان عنده أربع زوجات ، فطلق إحداهن ثلاثاً وهي حامل* منه أو غير حامل ، وقد وطئها إذ كانت في عصته أو انفسخ نكاحها منه : فله أن يتزوج إثر طلاقها ، رابعة أو أختها أو محنتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت أختها ، ويدخل بها ، ما لم يكن طلاقاً رجعيّاً فإلى أن تنتهي عدتها .) (٢٩/١٠ م

١٨٧٤ م

٤٤ - عدوتها وتجددها .

(العدد* ثلاثة ، إما : من طلاق في نكاح وطئها فيه مرة في الدمراً أكثر ، وإما من وفاة سواء وطئها أو لم يطأها ، وإما : المعتقة إذا اختارت نفسها وراق زوجها ؛ فإن هذه ==

== خاصة دون سائر وجوه الفسخ عِدتها عدة' المطلقة ، وأما سائر وجوه الفسخ والتي لم يَطأها زوجها فلا عدة على واحدة منهن ، ولهن أن ينكحن ساعة الفسخ وساعة الطلاق .

أما عدة' المطلقة الموطوءة التي تحيض ثلاثة قروء وهي بقية الطهر الذي طلقها فيه ولو أنها ساعة أو أقل أو أكثر، ثم الحيضة التي تلي بقية ذلك الطهر ، ثم طهرٌ ثانٍ كامل ، ثم الحيضة' التي تليه ، ثم طهرٌ ثالثٌ كامل ، فإذا رأت تَوَهُّ أولَ شيءٍ من الحيض فقد تمت عدتها ، ولها أن تنكح حينئذ إن شاءت .

فإن أتبعها في عدتها قبل انتضاء طلاقاً بائناً ولم تكن عدتها ناك من طلاقٍ ثلاثٍ مجموعة ولا من طلبة ثالثة : فعليها أن تبتدىء العدة من أولها ، فإن طلقها بعد اثنتين ثالثة فتبتدىء العدة أيضاً ولا بد . وكذلك لو راجعها في عدتها فوطئها أو لم يَطأها ثم طلقها فإنها تبتدىء العدة ولا بد . وأما الموطوءة التي لا تحيض : فعدتها ثلاثة أشهر . (٢٥٦/١٠ م ١٩٨٨ و ٢٥٧/١٠ م ١٩٨٩ و ٢٦٢/١٠ م ١٩٩٠ و ٢٦٥/١٠ م ١٩٩٣)

٤٥ - مواجهة الزوجة أثناء الاحرام .

(الحرّم أن يراجع زوجته المطلقة ما دامت في العدة فقط ، ولها أن يراجعها زوجها كذلك أيضاً ما دامت في العدة .)
٨٦٩ م ١٩٧/٧

طلاق ٤٦ - خطبة المعتدة من طلاق .

(لا يحل لأحد أن يخاطب امرأة معتدة من طلاق أو وفاة ، إلا أن يكون الرجل طلق امرأته فله أن يرجعها في عدتها منه ما لم يكن طلاق ثلاث ، وكذلك الرجل تكون تحته الأمة ، ويدخل بها فتعتق فتخير فتختار فراقه ويُفسخ نكاحه ، فتعتده بحمل أو بالأطهار : فله وحده دون سائر الناس أن يخاطبها في عدتها منه .) ٤٧٨/٩ م ١٨٤٠

٤٧ - صداق المطلقة قبل الدخول .

(المطلقة قبل الدخول : لها نصف الصداق المسمى ، وكذلك لو دخل بها ولم يوطأها .) ٤٨٢/٩ م ١٨٤٢

٤٨ - إيجاب المطلقة على الرضاع .

(لا تجبر المطلقة على إرضاع ولدها : إلا إذا لم يقبل غير نديها ، أحببت أم كرهت ، أحب الزوج الجديد أم كره .) ٣٣٥/١٠ م ٢٠١٧

طواف ر : حج .

طهارة ١ - الشك فيها أو في الحدث .

(من أيقن بالوضوء والفعل ثم شك هل أحدث أو كان منه =

= ما يوجب الغسل أم لا؟ فهو على طهارته ، فلو اغتسل وتوضأ ثم
أيقن أنه كان 'معدناً' أو 'جنباً' أو أنه قد أتى بما يوجب الغسل :
لم 'يجزه' الغسل ولا الوضوء اللذان أحدهما بالشك ، وعليه أت
يأتي بفعل آخر ووضوء آخر .

ومن أيقن بالحدث وشك في الوضوء أو الغسل : فعليه أن
يأتي بما شك فيه من ذلك ، فإن لم يفعل وصلى بشكّه ثم أيقن
أنه لم يكن 'معدناً' ولا كان عليه غسل : لم 'يجزه' صلاته تلك
أصلاً . (٢٧٩/٢ م ٢١١)

٢ - الشك في ماء التطهير .

(من كان بمحضرة ماء وشكّ أو لَخَّ فيه الكلبُ أم لا ؟
أم هو فضّلُ امرأة أم لا ؟ فله أن يتوضأ به لغير ضرورة وأن
يغتسل به . فإن شك أمو ماء أم مختصرٌ من بعض الثبات ؟ لم
يجل له الوضوء به ولا الغسل .

فإن كان بين يديه إناءان فصاعداً ، في أحدهما ماء طاهرٌ ييقن
وسائرهما ما ولغ فيه الكلب ، أو فيها واحدٌ ولغ فيه الكلب
وسائرهما طاهر ، ولا يميز من ذلك شيئاً : فله أن يتوضأ بأبها
شاء ، ما لم يكن على يقين من أنه قد تجاوز عدد الطامرات وتوضأ
بما لا يجل الوضوء به . (٢٢٥/٢ م ٢٧٤)

٣ - كونها بالمغصوب أو المأخوذ بغير حق .

(لا يجل الوضوء بما أخذ بغير حق ، ولا من إناء مغصوب =

طهارة

طهارة = أو مأخوذ بغير حق ، ولا الفسل' إلا لصاحبه أو بإذن صاحبه ،
فمن فعل ذلك : فلا صلاة له ، وعليه إعادة الوضوء والفسل .
١٥٢ م ٢١٦/١

ح - الأذان والإقامة بدونها .

('يمزى' الأذان والإقامة بلا طهارة ، وفي حال الجنابة .)
١١٧ م ٨٥/١ و ١٤٣/٣ م ٣٢٥

ظهار ١ - تعويته .

(من قال من حرٍّ أو عبدٍ لامرأته أو لأمته التي يحل له وطؤها : أنتِ عليّ كظهر أمي ، أو قال لها : أنتِ مِنِّي كظهر أمي ، أو كظهر أمي ، أو مثل ظهر أمي : فلا شيء عليه ، ولا يجرم بذلك وطؤها عليه حتى يكرر القول بذلك مرةً أخرى ، فإذا قالها مرةً ثانية : وجبت عليه كفارة الظهار . ولا يحل له أن يظأها ، ولا أن يمسه بشيء من بدنه إلا حتى يكفر ، ولا يجب شيء مما ذكرنا إلا بذكر ظهر الأم ، ولا يجب بذكر فرج الأم ، ولا بعضو غير الظهر ، ولا بذكر الظهر أو غيره من غير الأم .) ١٠/٤٩ م ١٨٩٤

٢ - انتفاء تأثره بالإغناء .

(لا يُبطل الإغناء الظهار .) ٦/٢٧٧ م ٧٥٤

٣ - الظهار من أجنبية .

(من ظاهر من أجنبية ثم كرّره ثم تزوجها ؛ فليس عليه ظهار ولا كفارة .) ١٠/٥٦ م ١٨٩٥

٤ - كفارته .

(من وقع عليه الظهار : وجبت عليه كفارته ، وهي : عتق رقبة ، ويُحزى في ذلك المؤمن والكافر ، والذكر والأنثى ، والمعب والسالم ، فمن لم يقدر فعليه صيام شهرين متتابعين ، ويجرم عليه وطؤها أو مسها بشيء من بدنه حتى يكفر بالعتق =

ظهار

= أو بالصيام ، فإن أقدم أو نسي فوطئ قبل أن يكفر بالعتق
أو بالصيام : أمك حتى يكفر ولا بد .

فإن عجز عن الصيام : فعليه أن يطعم ستين مسكيناً متفاوتين
شبعهم ، ولا يحرم عليه وطؤها قبل الإطعام . (١٠/٩٩

م ١٨٩٤

٥ - تعدد الكفارة بتكوارره .

(من ظاهر ثم كرر ثانية ثم ثالثة : فليس عليه إلا كفارة
واحدة ، فإن كرر رابعة فعليه كفارة أخرى ؛ لأن الثانية بها
وجبت الكفارة ، وحصلت الثالثة منفردة فلما حكرت الرابعة
وجبت الكفارة الثانية ، وهكذا القول في كل ما أعاد الظهار .)

١٨٩٦ م ٥٧/١٠

٦ - العاجز عن كفارته .

(من عجز عن جميع الكفارات فعليه الإطعام أبداً ،
أبصر بعد ذلك أم لم يصر ، قوي على الصيام أم لم يقو ومن
كان حين لزومه كفارة ظهار له قادراً على عتق رقبة : لم يميزه
غيرها أبداً .

ومن كان عاجزاً عن الرقبة قادراً على صوم شهرين متتابعين ،
لا يحول بينها رمضان ولا يوم لا يجل صيامه ، وانصلت قوته
كذلك إلى انقضاء المدة المذكورة فلم يصبها ، ثم عجز عن الصوم
إلى أن مات : لم يميزه إطعام ولا عتق أبداً ، فإن صح صامها ،
= وإن مات صامها عنه وليه .

ظهار

ظهار = فلو لم تتصل صحتة وقوته على الصيام جميع المدعاتي ذكراً ،
فلان أيسر في خلاها فالعتق فرضه أبداً ، فلان لم يوصر فالإطعام
فرضه أبداً . (٥٧/١٠ م ١٨٩٨

٧ - تعلق كفارته في الذمة لما بعد الموت .

(من لزمته كفارة الظهار : لم يسقطها عنه موته ولا موتها ،
ولا طلاقه لها ، وهي من رأس ماله إن مات ، أوصى بها أو لم
يوصر .) (٥٧/١٠ م ١٨٩٧

* * *

حرف العين

١ - تعريفها .

(العارية : إباحة منافع بعض الشيء ، كالدابة الركوب ،
والثوب للباس ، والفأس للقطع ، لأجل غير مسمى .) ١٦٨/٩ م
١٦٤٩ م

٢ - حكمها .

(العارية جائزة ، وفعل محسن ، وفرض في بعض المواضع .
وهي : إباحة منافع بعض الشيء ، كالدابة للركوب والثوب
للباس . ولا يحل شيء من ذلك إلى أجل مسمى ، لكن يأخذ
ما أعار متى شاء . ومن سأل إياه محتاجاً إليها ففرض عليه إعارته
إياها إذا وثق بوفائه ، فإن لم يأمنه على إضاعته ما يستعير أو على
جسده فلا يُعمره شيئاً .) ١٦٨/٩ م ١٦٤٩ م

٣ - تحديدها بحد معينة .

(لا تحمل العارية إلى أجل مسمى ، لكن يأخذ ما أعار متى
شاء .) ١٦٨/٩ م ١٦٤٩ م

٤ - تلفها .

(العارية غير مضمونة إن تلفت من غير تعدي المستعير ،
وسواء ما غيب عليه من العواري وما لم يُغَبْ عليه منها ،
فإن ادعى عليه أنه تعدى أو أضاعها حتى تلفت أو عَرَضَ فيها
عارض ، فإن قامت بذلك بينة أو أقر : ضمن بلا خلاف ، وإن
لم تقم بينة ولا أقر : لزم العين وبرى ، لأنه مدعى عليه ، =

عارية = وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيع على المدعى عليه .)

170. r 179/9

عاقلة رَ : دمة •

عشق ۱ - حکمہ .

(الفتقُ فعلٌ حسنٌ لا خلاف في ذلك .) ١٨٣/٩

170A f

٢ - كونه "خاصة".

(لا يَحِلُّ أَنْ يُعْتَقَ الرِّقِيُّ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى ، لَا لِغَيْرِهِ .)

1709 p 1A4/9

۳ - تعلیقہ بشرط .

(لا يجوز عتق بشرط أصلاً ، ولا بإعطاء مال إلا في

الكتاب فقط ، ولا بشرط خدمة . (١٨٥/٩ م ١٦٦١

٤ - تعلیقه بشرط الزواج .

ر : نکاح ۳۱ - تعلیقہ بالعق .

٥ - تعليقه بالملك .

(من قال : إن ملكك عبد فلان فهو حر ، أو قال : إن

اشتریتہ فہو حر ، أو قال : إن بعث عبدی فہو حر ، أو قال

شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فِي أُمَّةٍ لِسِوَاهُ أَوْ أُمَّةٍ لَهُ، ثُمَّ مَلِكُ الْعَبْدِ وَالْأُمَّةِ =

عتق = أو اشتراها أو باعها : لم يمتقا بشيء من ذلك . (١٨٤/٩ م ١٦٦٠)

٦ - أخذ المال عليه .

(لا يجوز أخذ مال على العتق إلا في الكتابة خاصة .)
١٨٣/٩ م ١٦٥٩

٧ - جعله صداقاً .

(من أعتق أمته على أن يتزوجها ، وجعل عتقها صداقها : فهو صداقٌ صحيح ونكاحٌ صحيح وسنة فاضلة . فإن طلقها قبل الدخول فهي حرة ولا يرجع عليها بشيء . فلو أبت أن تتزوجها : بطل عتقها ، وهي مملوكة كما كانت .) ٥٠١/٩ م ١٨٤٨

٨ - عتق الأمة بشرط الزواج منها وجعله صداقاً لها .

(من أعتق أمته على أن يتزوجها وجعل عتقها صداقها لا صداقاً لها غيره : فهو صداقٌ صحيح ونكاحٌ صحيح وسنة فاضلة . فإن طلقها قبل الدخول فهي حرة ولا يرجع عليها بشيء . فلو أبت أن تتزوجها : بطل عتقها ، وهي مملوكة كما كانت .)
٥٠١/٩ م ١٨٤٨

٩ - عتق العبد بشرط الزواج منه .

(لا يحل للمرأة عبدها ، فمن تزوجت عبدها ووطئها فعليها =

== حد الزنى كاملاً إن كانت عاتلة بأن هذا لا يحل ، وعلى العبد
كذلك إن كان عبداً . فإن كانت جامعة فلا شيء عليها ويُلحق
الولاد بها ، أما التفريق فلا بد منه . فإن اعتقه بشرط أن يتزوجها
فالعقُّ باطلٌ مردودٌ . (٢٤٨/١١ م ٢٢١١)

١٠ - عتق المكروه .

(لا يجوز عتق المكروه .) (٣٢٩/٨ م ١١٠٣)
و ٢٠٥/٩ م ١٦٦٩

١١ - عتق غير القاصد .

(من لم ينو العتق لكن أخطأ لسانه : لا يجوز عتقه ، لكن
إن قامت عليه بينة ولم يكن له إلا الدعوى : قُضي عليه بالعتق ،
وأما بينته وبين الله تعالى فلا يلزمه .) (٢٠٥/٩ م ١٦٦٩)

١٢ - عتق من لم يبلغ .

(لا يجوز عتق من لم يبلغ .) (٢٠٥/٩ م ١٦٦٩)

١٣ - عتق من لا يعقل .

(لا يجوز عتق من لا يعقل ، من سكرانٍ أو مجنونٍ .)
٢٠٥/٩ م ١٦٦٩

١٤ - كونه من غير مخاطب ، أو مكروه ، أو غطىء .

(لا يجوز عتق من لم يبلغ ، ولا عتق من لا يعقل ، من
سكرانٍ أو مجنونٍ ، ولا عتق مكروه ، ولا من لم ينو العتق
لكن أخطأ لسانه ؛ إلا أن هذا وحده إن قامت عليه بينة ولم =

عتق = نفخ الروح فيه : تمام أربعة أشهر من حملها . (١٨٧/٩ م ١٦٦٣)

١٥ - عتق ولد الزنى .

(جازَّ عتقُ ولد الزنى .) (٢٠٨/٩ م ١٦٧٣)

١٦ - عتق المحتاج الى غلته أو خدمته أو غنمه .

(لا يصح عتقُ من هو محتاج الى ثمن مملوكه أو غلته أو خدمته ، فإن أعتقه فهو مردود إلا في وجه واحد وهو من ملك ذا رحم محرمة .) (٢٠٥/٩ م ١٦٦٨)

١٧ - عتق من أحاط الدين بآله .

(من أحاط الدين بآله كله ، فإن كان له غنى عن مملوكه : جاز عتقه فيه ، وإلا فلا .) (٢١٧/٩ م ١٦٨١)

١٨ - عتق الرحم المحرمة والأصول بالثراء .

(من ملك ذا رحم محرمة فهو حرٌ ساعة يملكه ، فإن ملك بعضه : لم يعتق عليه إلا الوالدَينِ خاصة والأجدادَ والجَدَّاتِ فقط ؛ فإنهم يعتقون عليه كلهم إن كان له مال يحمل قيمتهم ، ومن كان له مال وله أب أو أم أو جد أو جدة : أجبر على ابتاعهم بأعلى قيمتهم وعتقهم إذا أراد سيدهم يبيعهم .) (٢٠٠/٩ م ١٦٦٧)

١٩ - عتق المسلم عبده الكتاني .

(عتقُ المسلم عبده الكتاني : جازَّ في أرض الإسلام =

عتق = وأرض الحرب ، ملكه هنالك أو في دار الإسلام .

٢٠٨/٩ م ١٦٧١

٢٠ - وقت تحققه بإسلام العبد .

(إن كان للذمي أو الحربي عبدٌ كافر فأسلمها معاً فهو عبده كما كان ، فلو أسلم العبد قبل سيده بطريقة حين فهو حرٌ ساعة يُسلم ، ولا ولاء عليه لأحد .)

٢٠٨/٩ م ١٦٧٢

٢٢٦/٩ م ١٦٨٦

٢١ - عتق الأب أو الوصي عبد الولد أو اليتيم .

(لا يجوز للأب عتق ولده الصغير ، ولا للوصي عتق يتيمة

أصلاً ، وهو مردود .)

٢١٥/٩ م ١٦٧٨

٢٢ - عتق الوفيق عبده .

(عتق العبد وأُمّ الولد لعبدٍ جائر ، والولاء لهما بدور معها حيث دارا ، وميراث المعتق لأولى الناس بالعبد من أحرار عصبته أو لبيت مال المسلمين ، فإذا أعتق فإن مات فالميراث له

أو لمن أعتقه أو لعصبته .)

٢١٦/٩ م ١٦٧٩

٢٣ - عتق الحامل وحكم جنينها .

(إن أعتق الأمة وهي حامل ، فإن كان جنينها لم يُنفغ فيه الروح فهو حرٌ ، فإن استنأه فهي حرة وهو غير حر ، ولأن كان قد نفغ فيه الروح ، فإن أتبعها إياه إذا أعتقها فهو حر ، وإن لم يتبعها إياه أو استنأه فهي حرة وهو غير حر . وحده =

عتق = نفخ الروح فيه : قام أربعة أشهر من حملها . (١٨٧/٩ م ١٦٦٣)

٢٤ - عتق الجنين دون أمه .

(لا يجوز عتق الجنين دون أمه إذا 'نفخ فيه الروح قبل أن تضعه أمه' ، وإذا لم 'ينفخ فيه الروح' : يجوز ، وتكون أمه بذلك العتق حرة ، وإن لم 'يرد عتقها' .) (١٨٧/٩ م ١٦٦٣)

٢٥ - عتق بعض الوفيق .

(من أعتق عضواً ، أي 'عضو' كان ، من أمته أو من عبده أو أعتق 'مشرهما أو جزءاً مسمى كذلك : عتق 'العبد' كله والامة' كلها . وكذلك لو أعتق 'ظفراً أو شعراً أو غير ذلك . ومن ملك عبداً أو أمة بينه وبين غيره ، فأعتق نصيبه كله أو بعضه أو أعتقه كله : عتق جميعه حين يلفظ بذلك ، فإن كان له مال 'يفي بقيمة حصه شريكه حين لفظ بعتق ما أعتق منه أداها إلى من 'شركه' ، فإن لم يكن له مال 'يفي بذلك : 'كأنف العبد' أو الامة' أن يسعى في قيمة حصه من لم يعتق على حسب طاقته ، لا شيء للشريك غير ذلك ، ولا له أن 'يعتق' ، والولاء' للذي أعتق أولاً .) (١٨٩/٩ م ١٦٦٤ و ١٩١/٩ م ١٦٦٥ و ٢٠٠/٩ م ١٦٦٦)

٢٦ - عتق الوليد بوطء أمه دون عتقها هي .

(لايجل لأحد أن يطاء امرأة حبل من غيره ، فإن فعل : =

عتق = أدب . فإن كانت أمة له : أعتق عليه ما ولدت من ذلك
الرجل ولا بد ، ولا تعتق هي بذلك . (١٩٠ م ٧٠/١٩٠٦

٢٧ - سوية الجنين بمجرد وطء السيد أمته الحامل من غيره .
(من وطئ امرأة حاملاً من غيره فجنينها حر ، أمتى فيها
أو لم يحن .) ٢١٦/٩ م ١٦٨٠

٢٨ - نفاذه في غير المعين .

(من قال : أحدٌ عبدي هذين حرٌ : فليس منها حرٌ ،
وكلاهما عبدٌ كما كان ، ولا يكلف عتق أحدهما .) ٢٠٩/٩ م ١٦٧٤

٢٩ - حصوله بالطم وضرب الحد .

(من طلم خد عبده أو أمته يباطن كفه فيها حران ساعته ،
إذا كان اللطم بالفاً ميّزاً . وكذلك إن ضربها أو حدّها حدّاً
لم يأتياه ، فيها حران بذلك ، ولا يعتق عليه مملوك لا بمثله ولا
بغير ما ذكرنا . فإن كان اللطم محتاجاً إلى خدمة المملوك
الملطوم أو الأمة كذلك ولا غنى له عنه أو عنها : استخدمه أو
استخدمها ، فإذا استغنى عنه أو عنها فهي أو هو حران .)
٢٠٩/٩ م ١٦٧٥

٣٠ - نذره .

(من نذر عتق معين أو غير معين : لزمه الوفاء ، ومن
أخرج نذره ' يخرج اليدين فقال : عليّ المشي ' إلى مكة إن كلمتُ
فلاناً ، أو عليّ عتق خادمي فلانة ' إن كلمتُ فلاناً : فلا =

= يلزم الوفاء . ومن قال : إن كان أمرٌ كذا ، بما لا معصية فيه ، فعبدى هذا حرٌّ ، فكان ذلك الشيء : فهو حرٌّ .
٢/٨ م ١١١٤ و ٢٣/٨ م ١١١٥ و ١٨٧/٩ م ١٦٦٢

٣١ - الإبلاء به .

(من آلى بعقارٍ فليس مؤلّياً ، وعليه الأدب ؛ لأنه حلف بما لا يجوز الحلف به .)
٤٢/١٥ م ١٨٨٩

٣٢ - الوكالة عليه .

(الوكالة على العتق : لا تجوز .)
٢٤٥/٨ م ١٣٦٣

٣٣ - تخيير الزوجة بعد عتقها .

(مملوكةٌ مزوجةٌ بعبدٍ أو حرٍّ ، عتقت : فلها تخيير ، فإن اختارت فراقه فلها ذلك ، وإن اختارت أن تقررَّ عنده فلها ذلك ، وقد بطل خيارُها ، وعليها العدة في اختيارها فراقه ، كعدة الطلاق .)
١٥٢/١٥ م ١٩٤٦

٣٤ - الجزئ في كفارة الصوم .

(يجزئ في كفارة الصوم رقبته مؤمنة أو كافرة ، صغيرة أو كبيرة ، ذكر أو أنثى ، معيب أو سليم . ويجزئ في ذلك أمُّ الولد ، والمدير ، والمعتق بصفة ، وإلى أجل ، والمكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته . ولا يجزئ في ذلك نصفان من رقبتين ، ولا من بعضه حرٌّ .)
١٩٧/٦ م ٧٤٠

٣٥ - الوصية بعتق رقيق له لا يملك غيرهم .

(الوصية بعتق رقيق لا يملك غيرهم أو كانوا أكثر من ثلاثة :
لم ينفذ من ذلك شيء إلا بالقرعة ، فمن خرج سهمه : صح فيه
العتق ، سواء مات العبد بعد الوصي وقبل القرعة أو عاش إلى
حين القرعة . ومن خرج سهمه كان باقياً على الرق سواء مات
قبل القرعة أو عاش إليها . فإن شرع السهم في بعض مملوك :
عتق منه ما حمل الثلث بلا استسعاء ، وعتق باقيه واستُسمي
للورثة في قسمة ما بقي منه بعد الثلث ، فلو ستمهم بأسمائهم : بُدئ
بالذي سُمي أولاً فاولاً ، فإذا تم الثالث : رُق الباقيون .)

١٧٦٧ م ٣٤٣/٩

٣٦ - بيع المعتق الى أجل أو بصفة .

(بيع المعتق الى أجل أو بصفة : حلال ، ما لم يجب له
العتق بمحاول تلك الصفة ، كمن قال لعبد : أنت حرٌّ غداً ، فله
بيعه ما لم يصبح الغد . أو كمن قال له : أنت حرٌّ اذا أفاق
مريض ، فله بيعه ما لم يُفق مريضه ؛ لأنه عبدٌ ما لم يستحق
العتق . فإن باعه ثم وجع الى ملكه فقد بطل ذلك العقد ، ولا
عتق له بمجيء ذلك الاجل ، ولا رجوع له في عقده ذلك أصلاً
إلا بإخراجه عن ملكه .) ١٥٥٣ م ٤٠/٩ و ٢٠٦/٩

١٦٧٠ م

٣٧ - بطلان الوصية به بالبيع .

(تبطل الوصية ببيع الموصى بعته .) ١٥٥١ م ٣٥/٩

عق ٣٨ - الرجوع بوصية العتق .

(جائزٌ للموصي أن يرجع في كل ما أوصى به ، إلا الوصية بعق مملوك له يملكه حين الوصية ، فإنه ليس له أن يرجع فيه أصلاً ، إلا بإخراجه عن ملكه ببيعة أو بيع أو غير ذلك من وجوه التملك . وأما من أوصى بأن يُعتق عنه رقة ، فله أن يرجع في ذلك .) ١٧٦٥ م ٣٤٠/٩

٣٩ - فوات الميعب بالعتق .

(إن فات الميعب بعق ، فله شترى أو البائع الرجوع بقية الميعب ولا سبيل إلى رد الصفقة .) ١٥٧٢ م ٧٠/٩

٤٠ - إرث المعتق .

(الرجل والمرأة إذا أعتق أحدهما عبداً أو أمة : وورث مال المعتق إن مات ولم يكن له من يحيط ببيرائه أو ما فضل عن ذوي السهام ، وكذلك يرث من تناسل منه من نسل الذكور من ولده .) ١٧٣٦ م ٣٠٠/٩

٤١ - مصير مال المعتق .

(من أعتق عبداً وله مال : فإله ، إلا أن ينزعه السيد قبل عتقه إياه ، فيكون حينئذ للسيد .) ١٦٧٧ م ٢١٣/٩

٤٢ - ولاء المعتق .

(ما ولد لمولى من مولاة لآخرين ، فولأؤه لمن أعتق أباه أو أجداده .) ١٧٣٩ م ٣٠١/٩

عدالة

١ - حدّها .

(العدّل : هو من لم تعرف له كبيرة ولا بجمارة بصغيرة ،
والكبيرة : هي ما سمّاها رسول الله صلى الله عليه وسلم كبيرة ،
أو ما جاء فيه الوعيد . والصغيرة : ما لم يأت فيه وعيد .)
١٧٨٥ م ٣٩٣/٩

٢ - أثر الإغناء فيها .

(لا يبطل الإغناء العدالة .) ٧٥٤ م ٢٢٧/٦

عدّة

١ - ابتداؤها .

(تعدّ المطلقة - غير الحامل - والحامل المتوفى عنها زوجها - :
من حين يأتيها خبر الطلاق وخبر الوفاة . وتعدّ الحامل المتوفى
عنها : من حين موته فقط) ٢٠٠٩ م ٣١١/١٠

٢ - مدة القوّة المعتبر فيها .

(سواء تقاربت الأقراء أو تباعدت : لا حدّ في ذلك ،
إلا أن المرأة لا تصدّق فيه إذا أنكر الزوج قولها إلا بأربع
عدول من النساء عالّات ، يشهدن أنها حاضت حيضاً أسود ثم
طهرت منه هكذا ثلاثة أقراء ، أو بشهادة امرأتين كذلك مع
يمينها .) ١٩٩٨ م ٢٧٢/١٠

٣ - مدتها للاستحاضة .

(عدّة المستحاضة التي لا يميز دمها ولا تعرف أيام حيضها
إن كانت مبتدأة لم يكن لها أيام حيض قبل ذلك بعدتها : فعدها =

= ثلاثة أشهر . فإن كانت من كان لها حيض معروف فنسبته أو نسبت مقداره ووقته فعلها أن تتربص مقداراً توقن فيه أنها قد أتت ثلاثة أطهار وحيضتين وصارت في الثالثة ولا بد .
وأما إذا تميز دمها فأمرها بـ "يَنْ" : إذا رأت الدم الأسود فهو حيض ، وإذا رأت الأحمر أو الصفرة فهو طهر . وكذلك التي لا يميز دمها إلا أنها تعرف أيامها ، فإنها تعدد إذا جاءت أيامها التي كانت تحيض فيها حيضاً ، وبأيامها التي كانت تطهر فيها طهرأ .
١٩٩٧ م ٢٦٨/١٠

٤ - تحقّقها في ثلاث أحوال .

(العِدَّةُ : ثلاث ، إما من طلاق في نكاح وطئها فيه مرة في الدهر فأكثر ، وإما من وفاة سواء وطئها أو لم يطأها ، وإما المعتقة إذا اختارت نفسها وفراق زوجها ؛ فإن هذه خاصة دون سائر وجوه الفسخ عدّتها المطلقة سواء سواء ، وأما سائر وجوه الفسخ والتي لم يطأها زوجها فلا عدة على واحدة منهن ، ولهن أن ينكحن ساعة الفسخ وساعة الطلاق .
ولا عدة من نكاح فاسد ، ولا عدة على أم ولد إن اعتقت أو مات سيدها ، ولا على أمة من وفاة سيدها أو عتقه لها .)
١٩٨٨ م ٢٥٦/١٠ و ٣٠٣/١٠ م ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧

٥ - تحقّقها عند الفسخ .

(لا عدة في شيء من وجوه الفسخ إلا في الوفاة وفي المعتقة التي تختار فراق زوجها .)
١٩٤٦ م ١٥٢/١٠ و ١٦٠/١٠
١٩٤٨ م

عدّة ٦ - عدة الحامل .

(إن كانت المولدة حاملاً من الذي طلقها أو من زنى أو بإكرام : فعدّتها وضع حملها ولو إنشترط طلاق زوجها لها بساعة أو أقل أو أكثر ، وهو آخر ولد في بطنها ، فإذا وضعته كما ذكرنا أو أسقطته فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج . وكذلك المعتقة وهي حامل تتغير فراق زوجها ولا فرق .

وكذلك المتوفى عنها زوجها وهي حامل منه أو من زنى أو من إكرام ، فإن عدتها تنقضي بوضع آخر ولد في بطنها ، ولو وضعته إنشترط موت زوجها ، ولها أن تزوج إن شاءت ، وكذلك لو أسقطته ولا فرق . فإن مات في بطنها فلا تنقضي عدتها إلا بطرح جميعه ولو لم يبق منه إلا إصبع أو بعضها .

وإن أسقطت الحامل المولدة أو المتوفى عنها زوجها أو المعتقة المتغيرة فراق زوجها : حلتّ وحده ذلك : أن تسقطه علقته فصاعداً ، وأما إن أسقطت نطفة دون العلقه فليس بشيء ، ولا تنقضي بذلك العدة . (١٠/٢٦٣ م ١٩٩١ و ١٠/٢٦٥ م ١٩٩٢ و ١٠/٢٦٦ م ١٩٩٥)

٧ - عدة المولدة الموطوءة التي تحيض .

(عدة المولدة الموطوءة التي تحيض : ثلاثة قروء ، وهي : بقية الطهر الذي طلقها فيه ولو أنها ساعة أو أقل أو أكثر ، ثم الحيضة التي تلي بقية ذلك الطهر ، ثم طهر ثانٍ كامل ، ثم الحيضة التي تلي ، ثم طهر ثالث كامل . فإذا رأت إنشتره أول شيء من الحيضة فقد تمت عدتها ولها أن تنكح حينئذ إن شاءت . =

= فإن أتبعها في عدتها قبل انقضاءها طلاقاً بائناً ولم تكن عدتها
نلك من طلاق ثلاث مجموعة ولا من طلاق ثالثة: فعليها أن تبتدىء
العدة من أولها . فإن طلقها بعد ثنتين ثالثة فتبتدىء العدة أيضاً
ولا بد . وكذلك لو راجعها في عدتها فوطئها أو لم يطأها فإنها
تبتدىء العدة ولا بد . (٢٥٧/١٠ م ١٩٨٩ و ٢٦٢/١٠ م ١٩٩٠)

٨ - عدة المطلقة التي لا تحيض .

(إن كانت المطلقة لا تحيض ، لصغر أو كبر أو خلقة ولم
تكن حاملاً ، وكان قد وطئها ، فعدتها : ثلاثة أشهر من حين
بلوغ الطلاق إليها أو إلى أهلها إن كانت صغيرة .
فإن طلقها في استقبال أول ليلة من الشهر مع غمام غروب
الشمس : اعتدت حتى يظهر هلال الشهر الرابع ، فإذا ظهر
حلت من عدتها . فإن طلقها قبل ذلك أو بعده : لزمها أن تعتد
سبعاً وثمانين ليلة بمثلين من الأيام كمل ، مثل الوقت الذي لزمها
فيه العدة ، ولا يلغى كسر اليوم ولا كسر الليلة .)
٢٦٥/١٠ م ١٩٩٣ و ٢٦٦/١٠ م ١٩٩٤

٩ - عدة المطلقة التي لم تحض إن طوأ عليها الحيض أو الحمل أو وفاة الزوج أثناء عدتها .

(إن طلقت التي لم تحض قط ثم حاضت قبل تمام العدة :
تأدت على العدة بالشهور ، فإذا أتمتها حلت ولم تلتفت إلى الحيض
وكذلك لو حملت منه أو من غيره إثر طلاقها أو قبل انقضاء =

عدة

عدة

ثلاثة أشهر ، مودت هو قبل انقضاء الثلاثة أشهر :
بتدأت عدة الوفاة كالمدة (١٠ / ٢٦٧ م ١٩٩٦

١٠ - عدة الوفاة للصغيرة .

(عدة الوفاة والإحداد تلزم كل زوجة ، ولو صغيرة في
المهد . وكذلك المجنونة .) (١٠ / ٢٧٥ م ١٩٩٩

١١ - عدة الأمة المتزوجة من الطلاق والوفاة .

(عدة الأمة المتزوجة من الطلاق والوفاة : كمعدة الحرة
سواء سواء ، ولا فرق .) (١٠ / ٣٠٦ م ٢٠٠٨

١٢ - حرمة الأمة على سيدتها في عدتها .

(الأمة المعتدة : لا تحل لسيدها حتى تنقضي عدتها .)
١٠ / ٣٠٣ م ٢٠٠٥

١٣ - المنوع على المعتدة من الوفاة .

(فرض على المعتدة من الوفاة : أن تجتنب الكحل كله ،
لضرورة أو انغير ضرورة . ولو ذهبت عينها ، لا ليلاً ولا
نهاراً ؛ وأما الضماد فمباح لها .

وتجتنب أيضاً فرضاً كل ثوب مصبوغ بما يلبس في الرأس
أو على الجسد أو على شيء منه ، سواء في ذلك السواد والحضرة
والحمرة والصفرة وغير ذلك ، إلا العصب وحده ، وهي ثياب
موشاة تعمل بالسن فهو مباح لها .
=

عدة = وتجنب أيضاً فرضاً الحُضابَ كله ، فلا تقربه كله
جمه .

وتجنب الامتشاط ، حاشا التمريض بالمشط فقط فهو
حلالٌ لها .

وتجنب أيضاً فرضاً الطيبَ كله فلا تقربه ، حاشا شيئاً
من قسطٍ أو أظفار عند طهرها فقط .

ومباحٌ لها أن تلبس بعد ذلك ما شئت من حريرٍ أبيضٍ
أو أصفر من لونه الذي لم يُصبغ ، وصوف البحر ، والقطن
الابيض . ومباحٌ لها أن تلبس المنسوج بالذهب ، والحلي كله من
الذهب والنفضة والجوهر والياقوت والزمرد، وتدخل الحمام (٢٠٠٠ م ٢٧٦/١٠

١٤ - مواجهة للزوجة في عدة الخلع .

(الخلع طلاقٌ رجعيٌّ ، إلا أن يطلقها ثلاثاً أو آخر ثلاث
أو تكون غير موطوءة ، فإن واجعا في العدة جاز ذلك ،
أحببت أم كرهت ، ويرد ما أخذ منها إليها .) (٢٣٥/١٠ م ١٩٧٨

١٥ - نكاح المرأة في عدتها .

(امرأة تزوجت في عدتها ، فإن كانت عالة بأن ذلك لم يحمل
ولم تقلط في العدة ففي زانية وعليها الرجم ، وإن كانت جارية أو
غلطت فلا شيء عليها ، ويلحق الولد .) (٤٧٨/٩ م ١٨٤٠ و ٢٢١٠ م ٢٤٧/١١

عدّة ١٦ - نفقة المعتدة وسكنائها .

(تعتمد المتوفى عنها، والمطلقة ثلاثاً أو آخر ثلاث، والمعتقة تختار فراق زوجها : حيث احببت، ولا سكنى لمن لا على المطلق ولا على ورثة الميت ولا على الذي اختارت فراقه ، ولا نفقة ، ولهن أن يجعلن في عدتهن وأن يرحلن حيث شئن .

وأما كل مطلقة الذي طلقها عليها الرجمة ما دامت في العدة فلا يجل لها الخروج من بيتها الذي كانت فيه اذ طلقها ، ولها عليه النفقة والكسوة فإن كان خوف شديد أو لزمها حد طلقها أن تخرج حينئذ ، وإلا فلا أصلاً إلا للضرورة لا حيلة فيها .)
٢٨٣/١٠ م ٢٠٠٤

عرش ١ - الاعتقاد في حقه .

(نؤمن بأن العرش مخلوق ، وكل ما كان مربوباً فهو مخلوق .) ٧ م ٧/١

عرقة ر : حج .

عَصَبَة ر : موارد .

عطية ١ - تمامها .

(من وهب هبة سالمة من شرط الثواب أو غيره أو أعطى عطية كذلك ، أو تصدق بصدقة كذلك : فقد تمت باللفظ ، ولا معنى لحيازتها ولا قبضها ، ولا يبطلها تلك الواهب لها أو المتصدق =

= بها ، وسواء بإذن الموهوب له أو بالتصدق عليه كذلك أم بغير إذنه ، سواء تملكها إلى أن مات أو مدة يسيرة أو كثيرة ، على ولد صغير كانت أو على كبير أو على أجنبي ، إلا أنه يلزمه رد كل ما استغل منها كالغصب سواء سواء في حياته ، ومن رأس ماله بعد وفاته . (١٢٠/٩ م ١٦٢٩)

٣ - دفعها مكافأة بلا شرط .

(من نصر آخر في حق ، أو دفع عنه ظلماً ولم يشترط عليه في ذلك عطاء ، فأهدى إليه مكافأة : فهذا حسن لا نكرهه . ولا تحل الرشوة وهي : ما أعطاه المرء ليحكم له بباطل أو ليولئى ولاية ، أو ليظلم له إنسان فهذا يأثم المعطي والآخذ .) ١٥٧/٩ م ١٦٣٦ و ١٥٨/٩ م ١٦٣٧

٤ - قبولها إذا كانت من غير مسألة .

(من أعطي شيئاً من غير مسألة ، فمرض عليه قبوله ، وله أن يهبه بعد ذلك لمن شاء للذي وهبه له ، وهكذا القول في الصدقة والمدية وسائر وجوه النفع .) ١٥٢/٩ م ١٦٣٥

٥ - بئها للكافر وقبولها منه .

(إعطاء الكافر مباح ، وقبول ما أعطى هو كقبول ما أعطى المسلم .) ١٥٩/٩ م ١٦٣٩

٥ - التسوية بين الأولاد فيها .

(لا يحل لأحد أن يهب ولا أن يتصدق على أحد من ولده =

عطية

= إلا حق يعطي أو يتصدق على كل واحد منهم بمثل ذلك ، ولا يحل له أن يفضل ذكراً على أنثى ولا أنثى على ذكر ، فإن فعل فهو مفسوخ مردود أبداً ولا بد ، وإنما هذا في التطوع ، وأما في النفقات الواجبات فلا ، وكذلك الكسوة الواجبة ، لكن ينفق على كل امرئ منهم بحسب حاجته ، وينفق على الفقير منهم دون الغني .

ولا يلزمه ما ذكرنا في ولد الولد ولا في أمهاتهم ولا في نسائهم ولا في وقيهم ولا في غير ولد ، بل له أن يفضل به كل من أحب فإن كان له ولد فأعطاهم ثم ولد له ولد فعليه أن يعطيه بما أعطاهم أو بشئ كمهم فيما أعطاهم وإن تغيرت عين العطية ، ما لم يمت أحدهم فيصير ماله لغيره ، فعلى الأب حينئذ أن يعطي هذا الولد كما أعطى غيره ، فإن لم يفعل أعطي ماترك أبوه من رأس ماله مثل ذلك (

١٤٢/٩ م ١٦٣٢

عقد

١ - حكم الفاسد .

(كل ما قلنا أو نقول إنه فاسد : فهو مفسوخ أبداً ، محكوم

فيه بحكم النصب .) ١١٠/٩ م ١٦١٦

عقبة

١ - حكمها وتوفيها .

(الحقيقة : فرض واجب ، يجب عليها إذا فضل عن القوت مقدارها ، وهو أن يذبح عن كل مولود يولد حياً أو ميتاً بعد أن يكون يقع عليه اسم غلام أو اسم جارية ، إن كان ذكراً فشاقان ، وإن كان أنثى فشاة واحدة ، يذبح كل ذلك في اليوم =

= السابع من الولادة ، ولا يجزئ قبل اليوم السابع أصلاً ، فإن لم يذبح في اليوم السابع ذبح بعد ذلك متى أمكن فرضاً .
ولا بأس بأن يمسه المولود بشيء من دم العقبة . (٥٢٣/٧ م ١١١٣)

٢ - عموم أحكامها

(الحر والعبد ، والمؤمن والكافر في كل أحكامها سواء .)
(٥٢٣/٧ م ١١١٣)

٣ - الواجبة في ماله .

(العقبة في مال الأب أو الأم إن لم يكن له أب أو لم يكن للمولود مال ، فإن كان له مال فهي في ماله .) (٥٢٣/٧ م ١١١٣)

٤ - المجزئ فيها .

(لا يجزئ في العقبة إلا ما يقع عليه اسم شاة ، إما من الضأن وإما من الماعز فقط ولا يجزئ في العقبة شيء غير ما ذكرنا ، لا من الإبل ولا من البقر الإنسانية ولا من غير ذلك . ولا تجزئ في ذلك جذعة أصلاً ، ولا يجزئ ما دونها مما لا يقع عليه اسم شاة . ويجزئ الذكر والأنثى من كل ذلك ، ويجزئ الميت سواء كان مما يجوز في الأضاحي أو كان مما لا يجوز فيها ، والسلام أفضل .) (٥٢٣/٧ م ١١١٣)

عمامة

١ - المسح عليها .

(من خضب رأسه ، أو حمل عليه دواء ، ثم لبس العمامة أو الحمار لممسح على ذلك : فقد أحسن . ولو مسح على عمامة أو حمار ثم تزعمها فلبس عليه لإعادة وضوء ولا مسح رأسه ، بل هو طاهر كما كان ، ويصلي كذلك .) (١٠٥/٢ م ٢١٩ و ١٠٩/٢ م ٢٢٠)

٢ - صبغها بالزعفران .

(المصلي إن صبغ عمامته بالزعفران : فصحت ، وصلاته جائزة .) (٧٦/١ م ٤٣٠)

عمرة

١ - كيفيتها .

(إذا قدم المعتبر أو المعترة مكة فليدخل المسجد ولا يبدأ بشيء لاركعتين ولا غير ذلك قبل القصد إلى الحجر الأسود فيقبلانه ، ثم ياقبان البيت على اليسار ولا بد ، ثم يطوفان بالبيت من الحجر الأسود إلى أن يرجعا إليه سبع مرات ؛ منها ثلاث مرات خفياً وهو مشي فيه سرعة ، والأربع طوافات الباقي مشياً .

ومن شاء أن يحب في الثلاث الطوافات وهي الأشواط من الركن الأسود ماراً على الحجر إلى الركن الثاني ، ثم يمشي رفقاً من الثاني إلى الأسود في كل شوط من الثلاثة ، فذلك له . وكلما مرّ على الحجر الأسود قبله ، وكذلك الركن الثاني أيضاً فقط . فإذا تم الطواف المذكور أتيا إلى مقام إبراهيم عليه السلام ، فصليا هنالك ركعتين وليستا فرضاً ، ثم خرجا ولا بد إلى =

= الصفا فصعدا عليه ثم هبطا ، فإذا حارا في بطن الوادي أسرع الرجل المشي حتى يخرج عنه ثم يمشي حتى يأتي المروة فيصعد عليها ، ثم ينعدو كذلك حتى يرجع إلى الصفا ، ثم يرجع كذلك إلى المروة هكذا حتى يتم سبع مرات ، منها ثلاث خفياً وأربع مشياً ، وليس الحتَبَ بينها فرضاً .
ثم يحلق الرجل رأسه أو يقصر من شعره ، ولا تحلق المرأة لكن تقصر من شعرها ، وقد تمت العمرة وحلّ لها كل ما كان حرماً عليها بالإحرام من لباس وغيره . (٩٥/٧ م ٨٣٠

٢ - المفروضة عليه .

(العمرة فرض على كل مؤمن عاقل بالغ ، ذكر أو أنثى بكر أو ذات زوج ، الحر والعبد والحرّة والأمة في كل ذلك سواء ، مرّة في العمر إذا وجد من ذكرها إليها سبيلاً . وهي أيضاً على أهل الكفر إلا أنه لا تقبل منهم إلا بعد الإسلام ، ولا يُتَركون ودخول الحرم حتى يؤمنوا .) (٣٦/٧ م ٨١١ و ٤٢/٧ م ٨١٢

٣ - الاستطاعة الموجبة لها .

و : حج ٢ - الاستطاعة الموجبة له .

٤ - تأخيرها عن وقت الاستطاعة .

(لا يجوز تأخير الحج والعمرة عن أول أوقات الاستطاعة لها ، فمن فعل ذلك فقد عصى ، وعليه أن يعتذر ويحج .)
٢٧٣/٧ م ٩١١

٥ - موت المستطيع لما قبل أن يعتمر .

رَ : حج ٩ - موت المستطيع له قبل أن يحج .

٦ - دخولها في الحج .

(العمرة تدخل في الحج ؛ لأن الحج لا يجوز إلا بعمرة متقدمة له يكون بها متنعاً ، أو بعمرة مقرونة معه ، ولا مزيد .)

١٠٩/٧ م ٨٣٣

٧ - تقليد الهدي فيها وإشماره .

(من ساق من المعتمرين الهدي : فَعَلَّ فيه من الإشعار والتقليد ما ذكره في الحج .)

رَ : حج ٢٢ - تقليد الهدي وإشماره .

٨ - النذر بها .

رَ : نذر ٣٦ - كونه على الحج أو العمرة .

٩ - وقتها .

(العمرة جائزة في كل وقت من أوقات السنة ، وفي كل يوم من أيام السنة ، وفي كل ليلة من لياليها ، لا تحاش شيئاً .)

٦٥/٧ م ٨١٩

١٠ - إحرامها .

رَ : إحرام ٢ - الإياس فيه للرجل والمرأة .

١١ - موافيتها .

رَ : مِقات .

١٢ - طوافها .

رَ : ١ - كيفيتها

١٣ - سعيها .

رَ : ١ - كيفيتها

١٤ - للتلبية فيها والإكثار منها ورفع الصوت بها .

(من لم يَلَسَّ بِ" في شيء من حج أو عمرة : بطل حجّه وعمرته ، فإن لبى ولو مرة واحدة : أجرأه ، والامتنان " أفضل . فلو لبى ولم يرفع صوته فلا حج له ولا عمرة من حيث أهل " بالتلبية أجرأه . وهي : يا أيك اللهم ليك ، ليك إن الحمد والنعمه لك والملك ، لا شريك لك ، .) ٩٣/٧ م ٨٢٩

و ١٩٦/٧ م ٨٦٦

١٥ - الحلق فيها .

رَ : كيفيتها

١٦ - أداؤها أكثر من مرة في السنة .

(نجب الإكثار من العبادة . وأما الحج فلا يجوز إلا مرة

واحدة .) ٦٨/٧ م ٨٢٠

١٧ - قصر الصلاة في سفرها .

رَ : سفر ٧ - قصر الصلاة فيه .

١٨ - تصيد قتل الصيد فيها وأثره .

(من تصيد صيداً فقتله وهو محرم بعمره أو بقران أو بحجة تمتع ، ما بين أول إحرامه الى دخول وقت رمي جرة العقبة ، أو قتله محرمٌ أو محلٌ في الحرم فلن فعل ذلك عامداً لقتله ذاكراً لإحرامه أو لانه في الحرم : فهو عاص لله تعالى ، وحجته باطلٌ ، وعمرته كذلك .) ٢١٤/٧ م ٨٧٦

١٩ - التقاط القطعة فيها .

(لا تحل القطعة في حرَم مكة ، ولا القطعة من أحرم حجج أو عمرة ، مذبحهم إلى أن يتم جميع عمل حجه ، إلا لمن ينشدها أبداً لا يجد تعريفها بعام ولا بأكثر ولا بأقل ، فلن يئس من معرفة صاحبها قطعاً متيقناً : حلت حينئذ لو أجدتها ، بخلاف سائر القطعات التي تحل له بعد العام .) ٢٧٨/٧ م ٩١٨

٢٠ - موت المحرم بها .

و : حج ٢٧ - كيفية تفصيل المحرم وتكفينه إذا مات .

٢١ - الرودة بعد أدائها .

(من اعتزم ثم ارتد ثم هداه الله فأسلم : ليس عليه إعادة عمرته .) ٢٧٧/٧ م ٩١٧

عمرى

١ - تعريفها .

(العمرى : هي أن يقول المُعَمِّر : « هذه الدار وهذه الارض أو هذا الشيء » عمرى لك ، أو قد أعمرتك إياها ، أو هي لك «مَرك» ، أو قال : حياتك ، أو قال : رُقْبى لك ، أو قد أوقيتها ، كل ذلك سواء .) ١٦٤/٩ م ١٦٤٨

٢ - حكمها .

(العُمُرى و لِرُقْبى : هبة صحيحة قامة ، يملكها المُعَمِّر والمُزَوَّج كسائر ماله ، يبيها إن شاء ، وتورث عنه ، ولا ترجع إلى الممر ولا إلى ورثته ، سواء اشتوط أن ترجع إليه أو لم يشتوط ، وشرطه بذلك : ليس بشيء .) ١٦٤/٩ م ١٦٤٨

٣ - حللها لآل البيت .

(العُمُرى : حلالٌ لآل البيت ومواليهم .) ١٦٠/٩

م ١٦٤٣

عثين

١ - حكمة التفريق العينة .

(من تزوج امرأة فلم يقدر على وطئها ، سواء كان وطئها مرة أو مراراً أو لم يطأها قط : فلا يجوز للحاكم ولا لغيره أن يفرق بينها أصلاً ، ولا أن يؤجل له أجلاً ، وهي امرأته إن شاء طلق وإن شاء أمسك .) ١٠/٥٨ م ١٨٩٩

٢ - قنفه .

(من قذف عثيناً : وجب عليه الحد .) ١١/٢٧٣

م ٢٢٢٨

عورة ١ - حدتها .

(العورة ' المفترض ' ستوها على الناظر وفي الصلاة من الرجل : الذكر ' وحلقة ' الدبر فقط ، وليس الفخذ منه عورة ، وهي من المرأة : جميع جسمها حاشا الوجه والكفين فقط ، الحرة والمبد ' والحرة ' والامة ' سواء في كل ذلك ولا فرق . وإباحة النظر الى وجه المرأة لغير لذة .) ٣١/١٠ م ٣٤٩ و ٣١/١٠

م ١٨٧٧

٢ - النظر إليها لضرورة .

(لا يحل لأحد أن ينظر من اجنية لا يريد زواجها ، أو شراها إن كانت أمة ، لتلذذ ، إلا لضرورة ، فإن نظر في الزنى الى الفرجين ليشهد بذلك فباح له .) ٣٢/١٠ م ١٨٧٨

٣ - نظر الرجال بعضهم الى بعض .

(يجوز للرجل أن ينظر بعضهم من بعض جميع الجسد حاشا الدبر والفرج فقط .) ٣٢/١٠ م ١٨٧٨

٤ - نظر النساء بعضهم من بعض .

(نظر النساء بعضهم من بعض جميع الجسم جائز ، حاشا الدبر والفرج فقط .) ٣٢/١٠ م ١٨٧٨

٥ - نظر المحرم الى حريمه .

(نظر ذي المحرم الى جميع جسم حريمه كالأم والجدة =

عورة = والبنت وابنة الابن والحالة والعلة وبنت الاخ وبنت الأخت
وامرأة الأب وامرأة الابن : جائز ، حاشا الدبر والفرج . (١٠/٣٢ م ١٨٧٨

٦ - نظر الزوج الى فرج زوجته .

(حلال للرجل أن ينظر الى فرج امرأته ، زوجته وأمه التي يحل له وطؤها ، وكذلك لها أن ينظر الى فرجه ، لا كراهية في ذلك أصلاً .) (١٠/٣٣ م ١٨٧٩

٧ - مس الذكور والفروج منها .

(لا يجوز لأحد مس ذكره يمينه جهة الا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك ، ولا بأس بأن لمس يمينه ثوباً على ذكره . ومس الذكر بالثمال مباح . ومس سائر أعضائه - أي الباقي - يمينه وبشماله مباح .

ومس الرجل ذكر صغير لداواة أو نحو ذلك من أبواب الخير كالختان ونحوه جائز باليمين وبالشمال . ومس المرأة فرجها يمينها وشمالها جائز ، وكذلك مسها ذكر فرجها أو سداها يمينها أو بشمالها جائز .) (٢/٧٧ م ٢٩٠

عول - : موارد .

١ - التكبير في ليلة عيد

(التكبير ليلة عيد الفطر : فرض ، وهو في ليلة عيد الأضحى : حسن ، وتجزيه من ذلك تكبيرة . وأما ليلة =

عيد = الأضحي ويوم الفطر فلم يأت به أمر، لكن التكبير
فعل 'خير' وأجر' . (٨٩/٥ م ٥٤٨

٢ - صلاة .

ر : صلاة المدين .

٣ - التكبير فيه .

(التكبير 'أثر' كل صلاة وفي الأضحي وفي أيام التشريق
ويوم عرفة : حسن كله .) (٩١/٥ م ٥٥١

٤ - صيام يومه .

(لا يحل صيام يومي الفطر والأضحي .) (٨٩/٥ م ٥٤٩

٥ - القناء واللعب فيه .

(القناء واللعب والزفن في أيام المدين : حسن ، في المسجد
وغيره .) (٩٢/٥ م ٥٥٣

حرف الفين

مُغْرَّة ر : دية .

مُغْل ١ - وجوبه بالإجنب .

(يجب الغسل بالإجنب ، فلو أجنب كل من ذكرنا :
وجب عليه غُسل الرأس وجميع الجسد ، إذا أفاق المُغسى عليه
والجنون ، واتبه التائم - أي المحتلم - ، وصحا السكران ،
وأسلم الكافر (٠) ١٧١ م ١/٢)

٢ - انقطاع دم الحيض والنفاس يوجبه .

(انقطاع دم الحيض في مدة الحيض ، ومن جلته دم النفاس :
يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس (٠) ١٨٣ م ٢٥/٢)

٣ - إهلال النفساء والحائض بالحج أو العمرة يوجبه .

(النفساء والحائض شيء واحد ، فأيتها أرادت الحج أو العمرة
فترض عليها أن تغتسل ثم تهل (٠) ١٨٤ م ٢٦/٢)

٤ - تعدده بتعدد أسبابه .

(من أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة : فلا يجزئه إلا
مُغسلان : مُغسلٌ ينوي به الجنابة ولا بد ، ومُغسلٌ آخرٌ ينوي
به الجمعة ولا بد . فلو غُسل ميتاً أيضاً : لم يجزه إلا مُغسل ثالث
ينوي به ولا بد .

فلو حاضت امرأة بعد أن وطئت فهي بالحيار ، إن شاءت
عجلت الغُسل للجنابة وإن شاءت أخرته حتى تطهر ، فإذا =

غُسل

= طهرت : لم يميزها الا غُسلان : غُسلٌ تنوي به الجنابة ،
وغُسلٌ آخر تنوي به الحيض . فلو صادفت يوم جمعة وغُسلت
ميتاً : لم يميزها الا أربعة أغسال .
فلو نوى بغسل واحد غسليْن بما ذكرنا فأكثر : لم يميزه ولا
لواحد منها ، وعليه أن يميدهما . (٤٣/٢ م ١٩٥

٥ - اليقين والشك بما يوجب الفسل .

من أيقن بالفسل ثم شك هل كان منه ما يوجب الفسل أم
لا ؟ فهو على طهارته ، وليس عليه أن يمده غُسلًا . ومن أيقن
بالحدث وشك في الفسل فعليه أن يأتي بما شك فيه من ذلك . (٢٩/٢ م ٢١١

٦ - صفة الماء الموجب له .

(الجنابة : هي الماء الذي يكون من نوعه الولد ، وهو من
الرجل أبيضٌ غليظٌ ، رائحته رائحة الطلع . وهو من المرأة
رقيقٌ أصفر . وماء العقيم والمافر يوجب الفسل . وماء الحصى
لا يوجب الفسل . وأما المجهوبُ الذكر السالمُ الأتنيْن أو
إحداهما فماؤه يوجب الفسل . (٥/٢ م ١٧٢

٧ - إيجابه بالإبلاج .

(الإبلاجُ الحشفة ، أو إبلاج مقدارها من الذكر الذاهبِ
الحشفة والذاهبِ أكثر من الحشفة ، في فرج المرأة الذي هو
مخرج الولد منها ، بحرامٍ أو حلالٍ ، إذا كان تعمدًا ، أو لَ =

غسل = أو لم يتزل . فإن عمدت مي أيضاً لذلك فكذلك ، أنزلت
أم لم تنزل .

فإن كان أحدهما مجنوناً أو سكران أو قائماً أو مغمى عليه
أو مكرهاً : فليس على من هذه صفته منها إلا الوضوء فقط
إذا أفاق أو استيقظ إلا أن يتزل . فإن كان أحدهما غير بالغ
فلا غسل عليه ولا وضوءه ، فإذا بلغ لزمه الغسل فيما يحدث ، لا
فما سلف له من ذلك ، والوضوء . (٢/٢ م ١٧٠)

٨ - دخول ماء الرجل فوج المرأة .

(لو أن امرأة شقَّ رها وجلَّ فدخل ماؤه فرجها فلا يجب
عليها الغسل إذا لم تنزل مي .) (٢/٢ م ١٧٥)

٩ - خروج المني من الفرج بعد الغسل .

(إذا خرج ماء الرجل من فرج المرأة بعد اغتسالها من الوطء :
فلا شيء عليها ، لا غسل ولا وضوء . ولو أن رجلاً أو امرأة
اجنبا وكان منها وطء دون إزال ، فاعتسلا وبالا أو لم يبولا ،
ثم خرج منها أو من أحدهما بقية من الماء المذكور أو كلُّه :
فالغسل واجب في ذلك ولا بد ، فلو صليا قبل ذلك أجزأهما
صلاتها ثم لا بد من الغسل ، فلو خرج في نفس الغسل وقد بقي
أنفه أو أكثره : لزمها أو الذي خرج ذلك منه ابتداء الغسل
ولا بد .) (٢/٢ م ١٧٤ و ٢/٢ م ١٧٦)

١٠ - الغسل - الثانية فيه .

(من أولج في الفرج وأجنب فعله الثانية في غسله ذلك لها ممّا ، وعليه أيضاً الوضوء ولا بد ، ويميزه في أعضاء الوضوء غسل واحد ينوي به الوضوء والفعل من الإلاج ومن الجنابة فإن نوى بعض هذه الثلاثة ولم ينو سائرهما : أجزاء لما نوى وعليه الإعادة لما لم ينو ، فإن كان مجنباً باحتلام أو بقطة من غير إلاج فليس عليه إلا نية واحدة للفعل من الجنابة فقط .)

١٧٧ م ٨/٢

١١ - الثانية مع صب الماء من الغير والانتعاش فيه .

(من صب على مفضل ونوى ذلك المفضل الفسل : أجزاء وكذلك لو وقف تحت ميزاب ونوى به ذلك الفسل أجزاء إذا عم جميع جسده . وكذلك لو انتعش من عليه الفسل في الماء الجاري مع نية ذلك الفسل أجزاء .)

١٨٢ م ٤٠/٢ و ١٩٣ م

١٢ - الترتيب فيه .

(للره أن يبدأ بالفسل من وجه أو من أي أعضائه شاء ، حاشاً غسل الجمعة والجنابة ، فلا يميز فيها إلا البداية بفسل الرأس أولاً ثم الجسد ، فإن انتعش في ماء فعله أن ينوي البداية برأسه ثم يجسده ولا بد .)

١٩٧ م ٤٨/٢

١٣ - الموالاة فيه . غسل

(من فرّق غسله أجزاءه ذلك وإن طالت المدة في خلال ذلك أو قصرت ، ما لم يحدث في خلال غسله ما يقتضئ الغسل .)

٢٠٧ م ٦٨/٢

١٤ - المسح فيه .

(لا يجوز المسح على لباس الرأس في الغسل ، ولا بد فيه من خله وغسل الرأس .) ٢٠٤ م ٦٥/٢

١٥ - تحليل الحية فيه .

(لا معنى لتحليل الحية في الغسل ، ولا في الوضوء .) ١٩٠ م ٣٣/٢

١٦ - حل الصفائر والناصية فيه .

(يلزم المرأة حل صفائرها وناصيتها في غسل الحيض والجمعة والغسل من غسل الميت ومن النفاس . وليس على المرأة أن تغسل شمر ناصيتها أو صفائرها في غسل الجنابة فقط .) ٣٧/٢ م ١٩١ ، ١٩٢

١٧ - ترك بعض الاعضاء بلا غسل .

(من ترك ما يلزمه غسله في الغسل الواجب ، ولو قد شمره ، عمداً أو نسياناً : لا تجزئ معه الصلاة بذلك الغسل حتى يوجهه كله .) ٢٠٥ م ٦٦/٢

١٨ - العجز عن غسل بعض أعضائه .

(مَنْ قَطَعَتْ يَدَاهُ أَوْ رِجْلَاهُ أَوْ بَعْضُ ذَلِكَ : سَقَطَ عَنْهُ حُكْمُهُ ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا بَقِيَ .) ٢٢٤/٢ م ٢٧٣

١٩ - الفصل بين الوطأين .

(جَائِزٌ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطَّاعِجَ زَوْجَاتِهِ وَأَمَانَتَهُ فِي فَوْرٍ وَاحِدٍ ، فَإِنْ تَطَهَّرَ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ فَهُوَ أَحْسَنُ ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى غَسْلِ وَاحِدٍ الْجَمِيعِ فَحَسَنٌ . وَلَا كِرَاهَةَ فِي ذَلِكَ .) ١٠/٦٨ م ١٩٠٤

٢٠ - غسل المتصلة بالدم .

(المتعةُ الدمِ الأسودِ الذي لَا يَتَمَيَّزُ وَلَا تَعْرِفُ أَيَّامَهَا ، فَإِنْ الْغَسَلَ فَرَضٌ عَلَيْهَا ، إِنْ شَاءَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَرَضَ أَوْ طَوَّعَ ، وَإِنْ شَاءَتْ إِذَا قَرَّبَ آخِرَ وَقْتِ الظُّهْرِ اغْتَسَلَتْ وَتَوَضَّأَتْ وَصَلَّتِ الظُّهْرَ بِقَدَرِ مَا تَلَمَّ مِنْهَا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ تَوَضَّأَتْ وَتَصَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ إِذَا كَانَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ اغْتَسَلَتْ وَتَوَضَّأَتْ وَصَلَّتِ الْمَغْرِبَ بِقَدَرِ مَا تَفَرَّغَ مِنْهَا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، ثُمَّ تَوَضَّأَتْ وَتَصَلَّى الْعِشَاءَ ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ أَوْ قَبْلَهَا فَلَهَا ذَلِكَ .) ٢٧/٢ م ١٨٦

٢١ - غسل الجمعة .

(غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِمَا هُوَ لِيَوْمِ لَا لِلْعَلَاةِ ، فَإِنْ صَلَّى الْجُمُعَةَ وَالْعَصْرَ وَلَمْ يَغْتَسِلْ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ . وَأَوَّلُ أَوْقَاتِ الْغَسْلِ الْمَذْكُورِ إِتْرَ طُلُوعِ النَّجْمِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْ قُرْصِ الشَّمْسِ =

= مقدار ما يُتمُّ غسله قبل غروب آخره . وأفضله أن يكون متعللاً بالروح الى الجمعة ، وهو لازم للمائض والنساء كلزومه لتغيرهما . (١٩/٢ م ١٧٩)

٢٢ - غسل الاحوام .

(نستحب الغسل عند الإحرام ، للرجال والنساء . وليس فرضاً إلا على النساء وحدها .) (٨٢/٧ م ٨٢٤)

٢٣ - الغسل في الماء الراكد .

(لا يميزى غسل الجنابة في ماء راكد ، فإن اغتسل فيه : فلم يغتسل ، والماء طاهرٌ بحسبه ، وله أن يبعد الغسل منه . وكذلك لا يميزى الجنب أن يغتسل لفرض غير الجنابة في ماء راكد . فإن كان غير جنب أجزاء الاغتسال في الماء الراكد ، كالغسل من الحيض والنفس ومن غسل الجمعة ومن الغسل من غسل الميت .) (٢١٠/١ م ١٥٠ و ١٩٤ م ٤٠/٢)

٢٤ - الغسل بماء خالطه طاهر .

(كل ماء خالطه شيء طاهرٌ مباح ، فظهر فيه لونه وريحه وطعمه ، فسقط عنه اسم الماء جمعة ، كالنميد وغيره : لا يجوز الغسل به .) (٢٠٢/١ م ١٤٨)

٢٥ - الغسل بماء منصوب .

(لا يحل الغسل بماء أخذ بغير حق ، او منصوب .) (٢١٦/١ م ١٥٢)

٢٦ - المنوع الغسلُ به من الآنية .

(لا يغسل الغسل ، لا لرجل ولا لامرأة ، في إياه عمل من
عظم ابن آدم ، ولا في إياه عمل من عظم خنزير ، ولا في إياه
من جلد ميتة قيل أن يُدبغ ، ولا في إياه ففة أو إياه ذهب .
ولا يغسل الغسل بإياه منصوب أو مأخوذ بغير حق .)
٢٧٣/٢ م ٢٧١

٢٧ - الإكثار من الماء فيه .

(يكره الإكثار من الماء في الغسل .) ٧٢/٢ م ٢٠٨

٢٨ - التنشيف منه بغير ثوبه .

(يكره للغسل أن يتنشف في ثوب غير ثوبه الذي يليه ،
فإن فعل فلا حرج ، ولا يكره ذلك في الوضوء .)
٤٧/٢ م ١٩٦

٢٩ - غسل الميت .

(غُسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد ، فإن دُفن
بغير غسل : أخرج ولا بد ما دام يمكن أن يوجد منه شيء
ويغسل ، إلا الشهيد الذي قتله المشركون في المعركة مات فيها
فإنه لا يلزم غسله .) ٢٢/٢ م ١٨٠

٣٠ - فرضيته من غسل الميت .

(من غسل ميتاً متولياً ذلك بنفسه بصبر أو عراك فعليه
أن يغسل فرضاً . ويلزم المرأة حلها وضغطها وقصبتها في الغسل
من غسل الميت .) ٢٣/٢ م ١٨١ و ٣٧/٢ م ١٩٢

غسل الميت

١ - حكمه :

(غَسَلَ الميت فرضٌ لازم على المسلمين فرضاً كفائياً ،
فإن دُفِنَ بغير غَسَلٍ : أخرج ولا بد ما دام يمكن أن يوجد
منه شيء ، ويفسل ، إلا الشهيد الذي قتله المشركون في المعركة
فمات فيها فإنه لا يلزم غسله ، فإن حصل عن المعركة وهو حي
فمات : غسل وكفن وصلي عليه .) ٢٢٢/٢ م ١٨٠ و ١١٣/٥
م ٥٥٨ و ١١٤/٥ م ٥٥٩ و ١١٥/٥ م ٥٦٢ و ١٢١/٥ م ٥٦٩

٢ - وجوبه فيما يوجد من الميت .

(يُفْسَل ما وجد من الميت المسلم ولو أنه ظفر أو شعر فما
فوق ، إلا أن يكون من شهيد فلا يفسل لكن يلف ويدفن .)
١٣٨/٥ م ٥٨٠

٣ - كيفيته .

(حقه الغسل أن يُفْسَل جميعُ جسد الميت ورأسه بما قد
قد رُمِيَ فيه شيء من سدر ولا بد إن وجد ، فإث لم يوجد
فبالماء وحده ثلاث مرات ولا بد ، يبتدأ بالميا من يورساً ، فإن
أحبوا الزيادة فعلى الوتر أبدأ ، إما ثلاث مرات وإما خمس مرات
وإما سبع مرات ، ويجعل في آخر غسله إن غسل أكثر من
مرة شيئاً من كافور ولا بد فرضاً ، فإن لم يوجد فلا حرج .
فإن مات المحرم ما بين أن يحرم إلى أن تطلع الشمس من =

غسل الميت

= يوم النحر إن كان حاجاً ، أو قبل أن يتم طوافه وسعيه إن كان معتمراً ، فإن الفرض أن يغسل بماء وسدر فقط إن وجد السدر ، ولا يُمس بكافور ولا بطيب ، ولا يغطي وجهه ولا رأسه . وإن كانت امرأة فكذلك ، إلا أن رأسها تغطي ، فمن مات من محرم أو محرمة بعد طلوع الشمس من يوم النحر فكسائر الموتى ، رمى الجمار أم لم يرمها . (٥/١٢١م ٥٦٨ و ٥/١٤٨م ٥٩٠ و : ٥ - قيام المرأة به للرجل أو الرجل للمرأة .

٤ - تحديد وقته .

(الأمر بالفصل ليس محدوداً بوقت ، فهو فرض أبداً وإن تقطع الميت ، ولا فرق بين تقطعه بالبلى وبين تقطعه بالجرأح والجدري ، لا يمنع شيء من ذلك من غسله .)
٥/١١٤ م ٥٥٩

٥ - قيام المرأة به للرجل أو الرجل للمرأة .

(جائز أن تغسل المرأة زوجها وأُمُّ الولد سيدها وإن انقضت العدة بالولادة ، ما لم تنكحها ، فإن نكحتا لم يحل لهما غسله إلا كالأجنبيات . وجائز للرجل أن يغسل امرأته وأُمُّ ولده وأُمُّه ما لم يتزوج حريمها أو يستحل حريمها بالملك ، فإن فعل لم يحل له غسلها . وليس للأمة أن تغسل سيدها أصلاً .
فلو مات رجل بين نساء لا رجل معهن ، أو ماتت امرأة بين رجال لا نساء معهم : غسل النساء الرجل وغسل الرجال =

غسل الميت

= المرأة على ثوب كثيف، يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة
باليد (٠) ١٧٤/٥ م ٦١٧ و ١٧٦/٥ م ٦١٨

٦ - شرط العدول منه الى التيمم .

(لأن عدم الميت الماء : يُدْم كإيتيم الحي ، ولا يجوز
أن يعوض التيمم من الغسل إلا عند عدم الماء فقط .) ١٥٨/٢ م
٢٥١ و ١٢٢/٥ م ٥٦٩ و ١٧٦/٥ م ٦١٨

٧ - الغسل منه .

رَ : غسل ٣٠ - فرضيته من غسل الميت .

غصب ١ - حكمه :

رَ : ضمان ١ - متى يجب وكيف يقدر ؟

٢ - الطهارة بقاء مغموص أو مأخوذ بغير حق .

رَ : طهارة ٣ - كونها بالمغصوب أو المأخوذ بغير حق .

٣ - الصلاة في المغصوب أو المأخوذ بغير حق .

رَ : صلاة ١٥٥ - حكمها في المغصوب أو المتسلط بغير حق .

٤ - وجوب الزكاة في المغصوب .

رَ : زكاة ٤٥ - حكمها فيما تلف أو غصب أو حيل بينه
وبين مالكه .

٥ - الوقوف بعرة على مفسوب .

(من وقف بعرة على بيع مفسوب أو جلال - يأكل
الجلت - : بطل حبه إذا كان عالماً بذلك . وأما من حج بال
حرام فانقه في الحج ولم يتول هو حله بنفسه فحبه تام .)
١٨٧/٧ م ٨٥٢

٦ - التذكية بمفسوب أو مأخوذ بغير حق .

(لا يؤكل ما ذبح أو غر أو رمي بآلة مأخوذة بغير حق .)
١٠٥١/٧ م ١٠٥١

٧ - حكه في الأرض ' زوعت أم لم ' تزوع .

(من غصب أرضاً فزوعها أو لم يزوعها فعليه ودؤها وما
نقص منها ومزاعة مثلها .) ١٤٤/٨ م ١٢٦٢

٨ - حكه في الدار إذا تهدمت .

(من غصب داراً تهدمت : كلف الغاصب ودّ بنائها كما
كان ولا بد .) ١٤٤/٨ م ١٢٦١

٩ - استهلاك المفسوب لا ينقل ملكيته للغاصب .

(استهلاك المفسوب لا ينقل ملكيته للغاصب فالصحابة
لا يرون الطعام المأخوذ بغير حق ملكاً لأخذه وإن أكله ، بل
يرون عليه إخراجاً وأن لا يبقيه في جسمه مادام يقدر على ذلك
وإن استهلكه ، وبهذا تقول ، فإدام المرء يقدر على أن
يتقيأ فترض عليه ذلك ، ولا يحل أملك الحرام أصلاً . =

غضب = فإن عجز عن ذلك فلا يكلف الله نفساً الا وسعها .

١٢٦٠ م ١٤٣/٨

١٠ - ضمان منافع المصوب وما يتولد منه وثمرته .

(من غضب أَوْشاً فزوعها أو لم يزرعها فعليه ردها وما نقص منها ومزارعته مثلها . ومن غضب زريعة فزوعها ، أو نوى فخرسه ، أو ملوئاً فخرسها : فكل ما تولد من الزرع فلصاحب الزريعة بضنه له الزروع ، وكل ما نبت من النوى والمولوخ فلصاحبها ، وكل ما أنثرت تلك الشجر في الأبد فله ، لا حق للغاصب في شيء من ذلك ؛ لأن كل ما تولد من مال المرء فله ، وإنما يحل للناس من ذلك ما لا خطب له به مما يتبرأ منه صاحبه فيطرحه مبيعاً له من أخذته ، من النوى ونحو ذلك فقط . وإذا كان البذر لغاصب الأرض فما تولد عنه فهو له ، وأما إذا كان البذر مفعوباً فلا حق له فيه ولا فيما تولد عنه .) ٢٥٠/٥

٦٤٣ م و ١٤٤/٨ م ١٢٦٢ ، ١٢٦٣

و : ضمان ١ - متى يجب وكيف يقدر ؟

و : غناه .

١ - شروط حله وشروط حرمة .

(من نوى باستئاع الغناه هوناً على معصية الله تعالى فهو فاسق وكذلك كل شيء غير الغناه . ومن نوى به ترويع نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن ، وفعله هذا من الحق . ومن لم ينو طاعة =

غنائم = ولا معصية فهو لغو معفو عنه . (٩٢/٥ م ٥٥٣ و ٩٠/٩ م ١٥٦٥)

غنائم ١ - تخميس كل ما يغنم من دار الحرب .

(كل^١ من دخل من المسلمين فغنم في أرض الحرب ، سواء كان وحده أو في أكثر من واحد ، بإذن الامام وبغير إذنه ، فكل ذلك سواء : الخمس^٢ فيما أصيب ، والباقي لمن غنمه .)
٩٦٤ م ٣٥١/٧

٢ - قسمتها .

(يقسم الخمس^٣ الفنية على خمسة أسهم : فسلم يضعه الامام حيث يرى من كل ما فيه صلاح وبر للمسلمين ، وسلم^٤ ثان^٥ لبني هاشم والمطلب ابني عبد مناف^٦ ؛ غنيهم وفقيرهم وذكورهم وأنثاهم وصفيرهم وكبيرهم وصالحهم وطالحهم ، وسلم^٧ لينا من المسلمين ، وسلم^٨ للساكنين من المسلمين ، وسلم^٩ لابن السبيل من المسلمين .

وتقسم الأربعة الأخماس الباقية بعد الخمس على من حضر الرقعة أو الفنية : لصاحب الفرس ثلاثة أسهم ؛ له سهم ولفرسه سهران ، وللراجل وراكب البغل والجار والجلل سهم واحد فقط . ومن حضر بجمل : لم يسهم له إلا ثلاثة أسهم فقط . ويسهم للأجير وللتاجر وللعبد وللمر والمريض والصحيح سواء سواء . (٣٢٧/٧ م ٩٤٩ و ٣٣٠/٧ م ٩٥٠ و ٣٣١/٧ م ٩٥١ و ٣٣٢/٧ م ٩٥٢)

٣ - قسمتها بالقيمة .

('تقسم الغنائم كما هي بالقيمة ، ولا تباع .) ٣٤١/٧

٩٥٧ م

٤ - قصة الأرض أو وقفها .

('تقسم الأرض وتُخمس كسائر الغنائم ، فان طابت نفوس المجاهدين على تركها : أوقفها الإمام للمسلمين ، وإلا فلا . ومن أسلم نصيبه : كان ممن لم يُسلم على حقه ، لا يجوز غير ذلك .)

٣٤١/٧ م ٩٥٧

٥ - تعجيل القصة في دار الحرب .

('تعجل القصة في دار الحرب .) ٣٤١/٧ م ٩٥٧

٦ - تنقيط الامام قبل قسمتها .

(للإمام أن يُنقل من رأس الغنيمة بعد الخمس وقبل القصة : مَنْ رأى أن يُنقله بمن أغنى عن المسلمين ، وَمَنْ معه من النساء اللواتي يتنفع بهن أهل الجيش ، وَمَنْ قاتل بمن لم يبلغ . وهو أمر حسنٌ .

وإن رأى أن ينقل من أتى بغنم في الدخول ربع ما ساق بعد الخمس فأقل ، أو ثلث ما ساق بعد الخمس فأقل لا أكثر

أصلاً : فحسنٌ أيضاً .) ٣٤٠/٧ م ٩٥٦

٧ - تنقيط المرأة والصغير منها .

(لا يسهم للمرأة ، ولا لمن لم يبلغ ، قاتلاً أو لم يقاتل ، =

= وَيُنْفِلَانِ دُونَ سَهْمِ الرَّجُلِ . (٧/ ٢٢٣ م ٩٥٣

غنائم

٨ - سَلَبُ الْقَتِيلِ الْكَافِرِ .

(كُلُّ مَنْ قَتَلَ قَبِيلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ : فَلَهُ سَلَبُهُ ، قَالَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَقُلْ ، كَيْفَا قَتَلَهُ صَبْرًا أَوْ فِي الْقِتَالِ . وَلَا يُخْمَسُ السَّلَبُ قُلٌّ أَوْ كَثُرَ . وَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بَيْنَةً فِي الْحُكْمِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيْنَةٌ أَوْ خَشِيَ أَنْ يُنْتَرَعَ مِنْهُ أَوْ أَنْ يُخْمَسَ فَلَهُ أَنْ يَغْيِبَهُ وَيُخْفِيَ أَمْرَهُ .

وَالسَّلَبُ : فَرَسُ الْمَقْتُولِ وَمَرْجُهُ وَجَلَامُهُ ، وَكُلُّ مَا عَلَيْهِ مِنْ لِبَاسٍ وَحَلِيَةٍ وَمَهَامِيزَ ، وَكُلُّ مَا مَعَهُ مِنْ سِلَاحٍ ، وَكُلُّ مَا مَعَهُ مِنْ مَالٍ فِي نِطَاقِهِ أَوْ فِي يَدِهِ ، أَوْ كَيْفَ كَانَ مَعَهُ .)

٧/ ٢٣٥ م ٩٥٥

٩ - أَخْذُ أَوْ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْهَا .

(لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا غَنِمَ جَيْشٌ أَوْ سَرِيَّةٌ شَيْئًا ، خَطِئًا فَمَا فَوْقَهُ . وَأَمَّا الطَّعَامُ فَكُلُّ مَا أَمْكَنَ حَمْلُهُ فَحَرَامٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا مَا اضْطُرُّوا إِلَى أَكْلِهِ وَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا غَيْرَهُ ، وَأَمَّا مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى حَمْلِهِ فَجَائِزٌ إِفْسَادُهُ وَأَكْلُهُ وَإِنْ لَمْ يُضْطَرُّوا إِلَيْهِ . وَإِنَّمَا هَذَا فِي مَا يَلْكُوهُ وَأَمَّا مَا لَمْ يَلْكُوهُ مِنْ صَيْدٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ عِودٍ شَعْرٍ أَوْ غَارٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ كُلُّهُ مَبَاحٌ كَمَا هُوَ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ .)

٧/ ٣٥٠ م ٩٦٣

١٠ - السَّرِقَةُ مِنْهَا .

(مَنْ سَرَقَ مِنَ الْغَنِيمَةِ زَائِدًا عَلَى نَصِيهِهِ بِمَا يَجِبُ فِي مِثْلِهِ =

= القطع' : 'قَطَعَ ولا بد ، فان سرق أقل' فلا قطع عليه . إلا أن يكون قد منعه حقه فلم يصل اليه الا بما فعل فلا يُقطع ؛ ولما عليه أن يرد الزائد على حقه . (١١ / ٣٢٧ م ٢٢٦٤)

١١ - إفساد ما لم يقدر على حمله من الطعام .

(ما لم يقدر على حمله من الطعام مما غنم جيش أو سرية ، فجاؤ : إفساده وأكله وان لم يضطروا اليه .) ٧ / ٣٥٠ م ٩٦٣

١٢ - ظهور مال المسلم أو الذمي فيا غنمه المسلمون من الكافر .

(كل ما غنمه الكافر من مال ذمي أو مسلم فهو باق على ملك صاحبه ، فحقه عليه رد على صاحبه ، قبل القسمة وبعدها ، دخلوا به أرض الحرب أو لم يدخلوا ، ولا يكلف مالكمه عرضاً ولا ثمتاً ، ولكن يعوض الأمير من كان صار في سهمه من كل مال لجماعة المسلمين ، ولا ينقذه عتق من وقع في سهمه ولا صدقته ولا هبته ولا بيعه ولا تكون له الأمة أم ولد . وحكمه حكم الشيء الذي يغصبه المسلم من المسلم ولا فرق .) ٧ / ٣٠٠ م ٩٣١

١٣ - وجدان مال الكافر غير الذمي دينياً .

(من وجد كنزاً من دفن كافر غير ذمي ، جاهلياً كان الدفن أو غير جاهلي ، فأربعة أخماسه له حلال ، الخمس حيث يقسم خمس الغنيمة ، ولا يعطي للسلطان من كل ذلك شيئاً ، =

= إلا إن كان إمامٌ عادلٌ فيعطيه الخمس فقط .
وسواءٌ وجدته في فلاة في أرض الحرب أو في أرض خراج أو
أرض عتوة أو أرض صلح ، أو في داره أو في دار مسلم أو ذمي
أو حيثما وجدته ، حكمه سواء . سواء وجدته حر أو عبد أو
امرأة . (٧/ ٣٧٤ م ٩٤٨)

١٤ - حرمان الكافر منها .

(لا يُحْضَرُ الكافر مغازي المسلمين ، فان حضر : لم يُسهم له
أصلاً ، ولا يُنْفَل ، قاتل أو لم يقاتل .) (٧/ ٣٣٣ م ٩٥٣)

* * *

حرف الفاء

فاسق ١ - الصلاة في ثوبه .

(الصلاة جائزة في ثوب الفاسق ما لم يُوقن فيها شيئاً يجب اجتنابه .) ٤/٧٥ م ٢٩٤

فدية ١ - فدية حلق الرأس للحرم .

(من اضطرّ لحلق الرأس وهو محرم ، لمرض أو صداع أو لقمل أو لجرح أو نحو ذلك : فليحلقه ، وعليه أحد ثلاثة أشياء هو غير في أيها شاء لا بد له من أحدها : صيام ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين متفايرين ؛ لكل مسكين منهم نصف صاع تمر ولا بد ، وإما أن يُهدي شاةً يتصدق بها على المساكين . ويصوم أو يطعم أو ينسك الشاة في المكان الذي حلق فيه أو غيره .

فإن حلق رأسه لغير ضرورة ، أو حلق بعض رأسه دون بعض عامداً عالماً أن ذلك لا يجوز : بطل حجه . فلو قطع من شعر رأسه ما لا يسمى به حالقاً بعض رأسه : فلا شيء عليه ، لا إثم ولا كفارة .) ٧/٢٠٨ م ٨٧٤

٢ - مكان أدائها .

(الإطعام والصيام في الفدية : حيث شاء المَطْعَمُ أو الصائم .)

٧/٢٣٥ م ٨٨٢

فرائض ر : موارد .

فرض ١ - أقسامه .

(الفرض قسمان : فرض متعين على كل مسلم عاقل بالغ ذكر
أو أنثى حر أو عبد ، كالصلاة . وفرض على الكفاية يلزم كل من
حضر ، فإذا قام به بعضهم سقط عن سائرهم ، وهو الصلاة على
جنازة المسلمين .) ٢٢٦/٢ م ٢٧٥

فسخ ١ - أحواله في الإجارة .

(تنفسخ الإجارة إن اضطُرَّ المستأجر أو المؤجر إلى
الرحيل عن البلد وكان في بقائها ضرر على أحدهما ، كما تنفسخ إن
هلك الشيء المستأجر ، أو كان لا يمكن البتة بقاء المؤجر
والمستأجر إلى مدتها ، وتنفسخ أيضاً إجارة الأرض مطلقاً
والإجارة الفاسدة إن أدركت أو ما أدرك منها .) ١٨٧/٨
م ١٢٩٢ و ١٨٨/٨ م ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ و ١٩٠/٨
م ١٢٩٧ و ١٩١/٨ م ١٣٠٠

٢ - وجوبه عند التفضيل في الأولاد في التطوع .

ر : أب ٢ - تسويته بين أولاده في الهبة والصدقة .

٣ - حالات وجوبه في زواج البنت .

ر : أب ٥ - ولايته في تزويج بنته .

فسخ ٤ - كونه في حج التطوع أو اعتكاف التطوع .

(من فسخ عمداً حجاً تطوعاً أو اعتكافاً تطوعاً : لا نكره له ذلك ، ولا قضاء عليه .) ٢٦٨/٦ م ٧٧٣

فسق ١ - أثر الإغماء فيه .

(لا يبطل الإغماء الفسق .) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

فضول الأموال

١ - قيام الأغنياء بالفقراء .

(فرضٌ على الأغنياء من أهل كل بلد : أن يقوموا بفقرائهم ، ويجهزهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما ياكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يمكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة .)

١٥٨/٦ م ٧٢٥

٢ - بذلها من الزائد عن الحاجة .

(لا تفذ صدقة ولا هبة لأحد إلا فيما أبقي للصدق ولعاليه غنى ، فان أعطى ما لا يبقى لنفسه وعياله بعده غنى :

فسخ كله .) ١٣٦/٩ م ١٦٣١

٣ - صدقة التجار عند البيع .

(فرض على التجار أن يتصدقوا في خلال بيعهم وشرائهم بما

طابت به نفوسهم .) ٨٢/٩ م ١٥٩٣

فضول الأموال

٤ - بذل الدين عند الورد .

(فرض على كل ذي إيل وبقر وغنم أن يجلبها يوم ورودها على الماء ويصدق من لبنها بما طابت به نفسه .) ٥٠/٦ م ٦٧٩

٥ - بذل الزرع عند حصاده .

(فرض على كل من له زرع عند حصاده : أن يعطي منه من حضر من المساكين ما طابت به نفسه .) ٢٥٧/٥ م ٦٥٥

٦ - البذل عند قسمة التركة .

(إذا قسم الميراث فحضر قرابة الميت أو للورثة أو يتامى أو مساكين ، ففرض على الورثة البالغين وعلى وصي الصغار وعلى وكيل الغائب أن يعطوا كل من ذكرنا ما طابت به أنفسهم ، مما لا يحيف بالورثة . ويجبرهم الحاكم على ذلك إن أبوا .)
٣١٠/٩ م ١٧٤٧

٧ - وصية من ترك مالا .

(الوصية فرض على كل من ترك مالا .) ٣١٢/٩ م ١٧٤٩

٨ - الوصية لغير الوارثين من الأقارب .

(فرض على كل مسلم : أن يوصي لقرابته الذين لا يرثون ، إما لرق ، وإما لكفر ، وإما لأن هنالك من يجيبهم ، أو لأنهم لا يرثون ؛ فيوصي لهم بما طابت به نفسه ، لا حذ في ذلك . فان لم يفعل أعطوا ولا بد ما رآه الورثة أو الوصي .)
=

فضول الأموال

== فإن كان والده أو أحدهما على الكفر أو مملوكاً ، ففرض عليه أيضاً : أن يوصي لهما أو لأحدهما إن لم يكن الآخر كذلك فإن لم يفعل أعطي أو أعطيا من المال ولا بد ، ثم يوصي فيما شاء بعد ذلك .

فإن أوصى لثلاثة من أقاربه المذكورين أجزاءه ، والأقربون : هم من يجتمعون مع الميت في الأب الذي به 'يعرف إذا نسب ، ومن جهة أمه كذلك أيضا هو : من يجتمع مع أمه في الأب الذي 'يعرف بالنسبة إليه ولا يجوز أن 'يوقع على غير هؤلاء اسمُ الألقاب . (٩ / ٣١٤ م ١٧٥١

٩ - التصديق عن الميت غير الموصى .

(من مات ولم يوصِ ففرض أن يُصدق عنه بما يتيسر ولا بد ، لأن فرض الوصية واجب .) (٩ / ٣١٣ م ١٧٥٠

١٠ - الباقي بعد أصحاب الحقوق في التركة .

(لا يصح نص في ميراث الحال ، فما فضل عن سهم ذوي السهام والفرائض ولم يكن هناك عاصب ولا معتق : ففي مصالح المسلمين ، لا يُود شيء من ذلك على ذي سهم ولا على غير ذي سهم من ذوي الأرحام ، فإن كان ذوو الأرحام فقراء أعطوا على قدر فقرهم والباقي في مصالح المسلمين .) (٩ / ٣١٢ م ١٧٤٨

١١ - تكفين الميت بال من حضر من الغرماء .

(الكفن من مال الميت بعد إخراج دين الغرماء ، فإن ==

فضول الأموال

= لم يكن له مالٌ فعلى مَنْ حضر ؛ من الغرماء أو غيرهم .

١٧٠٦ م ٢٥٢/٩

فطرة ١ - بعض خصائصها .

(السواك مستحب ؛ ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل ،
وتنف الإبط ، والحِتانُ ، وحلقُ العانة ، وقصُّ الأظافر .
وأما قصُّ الشاربِ ففرضٌ . ولا يحل للمرأة تنفُّ الشعر
من وجهها .

ويستحب للجنب أن أراد الأكل أو النوم أو الشرب أن
يتوضأ ؛ وليس فرضاً عليه ، وإن أراد المعاودة فيجب عليه أن
يتوضأ أيضاً ، وإن وطئ زوجتين له أو زوجاتٍ أو إماء
وزوجاتٍ فيقتل بين كل اثنتين : فحسٌ ، وإن لم يقتل إلا
في آخر ذلك فحسٌ .) ٢١٨/٢ م ٢٧٠

فقير ١ - تعريفه :

(الفقير : هو الذي لا شيء له أصلاً ، والمسكين : هو الذي
له شيء لا يقوم به .) ١٤٨/٦ م ٧٢٠

٢ - نفقة قوتهم وإعالتهم ومسكنهم .

(فرضٌ على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفرائهم .
ويُجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكواتُ بهم ، فيقام لهم
بما يأكلون من القوتِ الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء
والصيف بمثل ذلك ، ويمسكنُ يكتنهم من المطر والصيف
والشمس ويعون المارة .) ١٥٦/٦ م ٧٢٥

حرف القاف

قائمة ١ - تحكيما في نسب الولد
(الحكم بالقائمة في لِحاقِ الولد : واجبٌ ، في الحرائر
والإماء .) ١٨٠٦ م ٤٣٥/٩

قبر ١ - عذابه
(إن عذابَ القبر حقٌ .) ١/٢١ ، ٢٢ م ٣٩
رَ : روح ١ - حالها ومكانها .

٢ - لحده أو شقه .
(نستحب اللحد ؛ وهو : الشقُّ في أحد جانبي القبر ، وهو
أحبُّ إلينا من الضريح ؛ وهو : الشقُّ في وسط القبر .
ونستحب اللبسين أن توضع على فتح اللحد ، ونكره الخشب
والقصب والحجارة ، وكلُّ ذلك جائزٌ .) ١٣٢/٥ م ٥٧٦
٣ - إعماقه .

(إعماقُ حفير القبر : فرضٌ على الكفاية) ١١٦/٥ م ٥٦٣
١٦٧/٥ م ١٢١
٤ - فرشته .

(لا بأس بأن ييسط في القبر تحت الميت ثوبٌ ، وهذا من
جمله ما يُكساه الميت في كفته .) ١٦٤/٥ م ٦٠٤
٥ - كيف يوضع فيه الميت .

(يجعل الميت في قبره على جنبه اليمين ، ووجهه قبالة القبلة =

قبر = ورأسه ورجلاه الى بين القبة ويسارها . وتوجيه الميت الى القبة حسن ، فان لم يُوجَّه فلا حرج .

وَيَدْخُلُ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ كَيْفَ امْكُنْ ، إما من القبة أو من دبر القبة أو من قِبَلِ رَأْسِهِ أو من قِبَلِ رِجْلَيْهِ . (١٧٢/٥ م ٦١٥ ، ٦١٦ و ١٧٧/٥ م ٦٢١)

٦ - تعدد الدفن فيه .

(جائزُ دفنُ الاثنين والثلاثة في قبر واحد ، ويُقدَّمُ أَكْثَرُهُمْ قَرَأْنَا (١١٦/٥ م ٥٦٣)

٧ - صلاة الجنازة عليه .

(الصلاة جائزة على القبر ، وإن كان مُصَلِّيً على المدفون فيه) ١٣٩/٥ م ٥٨١ .

٨ - زيادته .

(نستحب زيارة القبور ، وهو فرض ولو مرة ، ولا بأس بأن يزور المسلم قبر حبيبه المشرك ، الرجال والنساء سواء) . ١٦٠/٥ م ٦٠٠

٩ - قول زائره .

(نستحب لمن حضر على القبور أن يقول : « السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وأنا ان شاء الله بكم لاحقون ، أسأل الله لنا ولكم العافية » (١٦١/٥ م ٦٠١)

قبر

١٠ - بناءؤه وما إليه .

(لايجل أن يُبنى القبر ولا أن يُحصص ولا أن يزداد على توابه شيء . ويُهدم كل ذلك . فان بُني عليه بيت أو قائم: لم يكره ذلك . وكذلك لو نُقش اسمه في حجر لم يكره ذلك ، وإنما نهى النبي ﷺ عن بناء قبة على القبر .) ٥٧٧ م ١٣٣/٥

١١ - الجلوس عليه .

(لايجل لأحد أن يجلس على قبر ، فان لم يجد ابن يجلس فليقف حتى يقضي حاجته ، ولو استوفى ولم يقعد لم يبين أنه يخرج .) ٥٧٧ م ١٣٣/٥ و ١٣٤/٥ م ٥٧٨

١٢ - الاتعال عنده .

(لايجل لأحد أن يمشي بين القبور ينعلين سبتين ، وهما اللتان لا شعر فيها ، فان كان فيها شعر جاز ذلك ، فان كانت إحداهما بشعر والأخرى بلا شعر جاز المشي فيها .) ٥٧٩ م ١٣٦/١

١٣ - اجرة حفرة المرأة

(حفر قبر المرأة : من رأس مالها ، ولا يلزم ذلك زوجها .)

٥٧١ م ١٢٢/٥

ر : جراح ، دية ، قصاص .

قتل

١ - كونه كبيرة .

(لا ذنب عند الله عز وجل بعد الشرك اعظم من شيئين ، أحدهما : تعمّد ترك صلاة فرض حتى يخرج وقتها ، والثاني : قتل مؤمن أو مؤمنة عمداً بغير حق .) ٢٠١٨ م ٣٤٢/١٠

٢ - كونه من اكبر الكبائر ، ووجوب انفاذ من سيقط ظمًا .

(كتب الله علينا تحريم القتل والوعيد الشديد عليه ، ففرض علينا اجتنابه واعتقاد أنه من اكبر الكبائر بعد الشرك ، وهو مع ترك الصلاة أو بعده .

وبما كتبه الله تعالى أيضاً استنقاذ كل متورط من الموت ، إما بيد ظالم كافر ، أو مؤمن متعدي ، أو حية أو سبع ، أو نار أو سيل أو هدم أو حيوان ، أو من علة صعبة تقدر على معافاته منها ، أو من أي وجه كان ، ففرض علينا أن نأتي من كل ذلك ما افترضه الله تعالى علينا .) ١١/١٨ م ٢١١٥

٣ - أقسامه .

(القتل قسان : عمد ، وخطأ ، والخطأ : من رمى شيئاً ، فأصاب مسلماً لم يُردّه ، بما قد يُتّ من مثله ، فأت المصاب أو وقع على مسلم فمات من وقته ، فهذا كله لا خلاف في أنه قتل خطأ ، أو قتل في دار الحرب إنساناً يرى أنه كافر فاذا به مسلم ، أو قتل إنساناً متأولاً غير مقلد وهو يرى أنه على الحق فاذا به على الخطأ . وادّعي أن هنا قسماً ثالثاً ، وهو : عمد الخطأ وهو شبه العمد ، وهو قول فاسد .) ١٠/٣٤٣ م ٢٠١٩

٤ - حكم قتل المسلم عمداً .

(من قتل مؤمناً عمداً في دار الإسلام أو في دار الحرب وهو يدري أنه مسلم ، فولي المقتول مخير : إن شاء قتله بمثل ما قتل هو به وليه ، وإن شاء عفا عنه .) ١٠/٣٦٠ م ٢٠٢٢ مكرر .

قتل ٥ - حكم قتل المسلم خطأ .

(إن قَتَلَ المسلمُ أو النَّمِيُّ البالغان العاقلان مسلماً خطأ :
فالدِّيةُ واجبةٌ على عاقلة القاتل ، وهي عَشِيرَتُهُ وقَبِيلَتُهُ ، وعلى
القاتل في نفسه إن كان بالغاً عاقلًا مسلماً : عَتَقَ رَقَبَةً مؤمنة ولا
بد ، فإن لم يقدر عليها لفقره فعليه صِيَامُ شهرين متتابعين ، لا
يحول بينها شهرُ رمضان ، ولا يوم فطر ولا يوم أَضْحَى ،
ولا يمرض ، ولا يأبام حيض إن كانت امرأة .

وذلك واجب على النَّمِيِّ ، إلا أنه لا يقدر في حاله تلك على عَتَقِ
رَقَبَةٍ مؤمنة ولا على صِيَامٍ حتى يُسَلِمَ ، فإن أسلم يوماً ما : لزمه
العَتَقُ أو الصيام ، فإن لم يسلم حتى مات : لقي الله عز وجل
وذلك زائداً في إيمه وعذابه ، ولا يصوم عنه وليُّه .

وتؤخر المرأةُ صِيَامَهَا حتى تَرْفَعَ حيضُها ؛ لأنها لا تقدر على
المتابعة ، ففرضها أن تؤخر حتى تقدر ، كالمریض وغيره .)

٢٠٢٢ م ٣٥٩/١٠

٦ - قتل المسلم بالكفر .

رَ : قصاص ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

٧ - الذمي يقتل النَّمِيَّ ثم يسلم هو أو كلاهما .

(لو أن كافرًا قَتَلَ ذِمِّيًّا ثم أسلم القاتل بعد قَتْلِهِ المقتولَ
أو قبلَ موتِ المقتول : فلا قَوْدَ على القاتل أصلاً ولا وليَّاه دية المقتول
إن اختاروا الدية قبل إسلام قاتل وليهم أو فادَوْهُ ثم أسلم بقيت =

قتل = الغرامة لهم عليه ؛ لأنه مال استحقوه عنده ، والأموال تجب للكاfer على المؤمن وللمؤمن على الكافر . فلو أن المجروح أسلم أيضاً ثم مات وهو مسلم : فالقَوْدُ له واجب ؛ لأنه مؤمن بمؤمن (٠) ٢٩/١١ م ٢١٣٠

٨ - تولده عن فعل مباح .

لو رمى حجراً فأصاب ذلك الحجر حجراً فقلعه فتدهده ذلك الحجر فقتل أو أفسد ، فلا شيء في ذلك ، وإنما يضمن المرء ما تولد عن فعله ، ولا يضمن ما تولد عما تولد عن فعله . ولو أن إنساناً في بئر وآخر يستقي ، فانقطع الجبل فوقعت الدلو فقتلت الذي في البئر ، فإن كان ذلك لضعف الجبل : فهو قاتل خطأ ، والدية على العاقلة ، وعليه الكفارة . فلو غلب فلم يقدر على إمساكه الدلو ففتح يديه : فلا شيء عليه . (٢/١١ م ٢١٠٤ م

٩ - صدور من سكران أو مجنون أو صغير .

ر : قصاص ١٤ - إقامته على سكران أو مجنون أو صغير .

١٠ - حكمه في أمر الغير به .

(من أمر بالقتل وكان متولي القتل مطيعاً للأمر منفذاً لأمره ؛ ولولا أمره إياه لم يقتله : كانا جميعاً قاتلين ، فعليها ما على القاتل من القود . وأما إذا أمره بفعل ذلك باختياره طاعةً للأمر ، فال مباشر وحده : القاتل والقاطع والكاfer والفاقه والجاني ، فعليه القود وحده ، ولا شيء على الأمر . =

قتل

قتل

= وأما الصبي والمجنون فلا شيء عليهما ، والأمر : هو القاتلُ
القاطع الجالد الكاسر الفاقى ؛ فالقودُ عليه وحده .
وأما من أمر عبداً له أو لغيره أو حرّاً ، وكانوا جهالاً
لا يدرون تحريمَ ما أمرهم به ، فالأمرُ وحده : هو القاتل الجاني ،
وعليه القودُ ، ولا شيء على الجاهل .
ولا فرق بين أمره عبده وبين أمره غيره ، ولا فرق بين
أمر السلطان وبين أمر غير السلطان .

ومن أمر آخر بقتل نفسه فقتل نفسه بأمره ، فإن كان فعل
ذلك في نفسه مطيعاً للأمر ، ولو لا ذلك لم يقتل نفسه ، فالأمرُ :
قاتلٌ ، وعليه القود . فلو أمره فقال : اقتلني ، فقتله مؤتمراً
لأمره فهو أيضاً قاتلٌ ، وعليه للقود . (١٠ / ٥١١ م ٢٠٨٩
و ١١ / ٢ م ٢١٠٤)

١١ - كون الأمر به عذراً .

(يجب للأمر إنساناً بقطع يد نفسه بغير حق ، أو بقتل
عبده ، أو بقتل ابنه : ما يجب له لو لم يأمر بذلك من القود أو
الدية ؛ لأن وجود أمره بذلك باطل . وكذلك من أباح لآخر
أن يقتله ففعل : فلا ولياء المقتول القودُ أو الدية .) (١٠ / ٤٧١ م
٢٠٧٢)

ر : معصية ١١ - الأمر والائتجار بها .

١٢ - الإكراه عليه .

ر : إكراه ٤ - تقسيم الإكراه الفعلي وأحكامه وأمثلة له .

١٣ - المسك يقتل ومن في حكمه .

(المسك يقتل : ليس قاتلاً ، لكنه حبس إنساناً حتى مات ، فعليه مثل ما فعل ، فواجب أن يفعل به مثل ما فعل ، فيمسك محبوساً حتى يموت . وكذلك : الواقف الناظر والرغبة والمصوب والدال والمتبع والباغي (٠) ٥١١/١٠ م ٢٠٩٠

ر : قصاص ١٣ - إقامته على المسك ومن في حكمه أم على المباشر ؟

١٤ - كونه بترك إغاثة الملهوف .

(من استقى قوماً فلم يسقوه حتى مات ، فان الذين لم يسقوه إن كانوا يعلمون أنه لا ماء له البتة إلا عندهم ولا يمكنه إدراكه أصلاً حتى يموت فهم قتلوه عمداً ، وعليهم : القود ؛ بأن يمنعوا الماء حتى يموتوا ، كثروا أم قلوا ، ولا يدخل في ذلك من لم يعلم بأمره ولا من لم يمكنه أن يسقيه . فان كانوا لا يعلمون ذلك ويقدرون أنه سيدرك الماء فهم قتلوه خطأ ، وعليهم الكفارة وعلى عواقبهم الدية . وهكذا القول في الجائع والعمري ولا فرق .

وليس هذا كمن اتبعه سبع فلم يؤوه حتى أكله السبع ؛ لأن السبع هو القاتل ، ولكن لو تركوه فأخذه السبع وم قاصدون على إنقاذه : فهم قتلوه عمداً ، وهذا كمن أدخلوه في بيت ومنعوه حتى مات (٠) ٥٢٢/١٠ م ٢٠٩٧

١٥ - حكم من غرّ إنساناً قيا يهلكه أو دفعه لمهلكة .

(لو أن امرأةً حفر حفرةً وغطاها ، وأمر انساناً أن يمشي عليها ، فشى عليها ذلك الإنسان مختاراً للشيء علماً أو غيرَ علم : فلا ضمانَ على أمره بالمشي ، ولا على الحافر ، ولا على المغطي .
ولا فرق بين هذا وبين من غرّ إنساناً فقال له : طريق كذا آمنٌ هو ؟ فقال له : نعم هو في غابة الأمن ، وهو يدري أن في في الطريق المذكور أسداً هائجاً أو جملاً هائجاً أو كلاباً عترة أو قوماً قطاعين للطريق يقتلون الناس ، فهض السائل مغتوراً بخبر هذا الغارّ له ، فقتل وذهب ماله .

وكذلك من رأى أسداً فأراد الهروبَ عنه فقال له إنسان من يغرّ به : لا تخف فانه مقيّد ، فاغتر بقوله ومشى ، فقتله الأسد .

فهذا كلُّه لا قود على الغارّ ولا ضمان أصلاً في دم ولا مال .
فلو أنه أكرهه على المشي على الحفرة فهلك فيها أو طرحه الى الأسد وإلى الكلب فعليه القود . فلو طرحه الى أهل الحرب أو البغاة فقتلوه فهم القتل لا الطراح ، بخلاف طرحه الى من لا يعقل . وكذلك لو أمسكه لأسد فقتله ، أو لمجنون فقتله ، فالمسك هنا هو القاتل بخلاف إمساكه إياه لقتل من يعقل .)
٢١١/١١ م ٢١١١

١٦ - التسبب فيه بغير قصد .

(الحشبة تخرج من الحائط ، والقصار ينضح والقصاب =

== كذلك ، وإخراج شيء في طريق المسلمين ، والرحى ،
والخفان والنعلان في المسجد ، والقاعد فيه ، والقنديل ،
وظلال السوق - ما يظلل به أمام الحوانيت - ، ومن رش أمام
بابه : لا يجزئ إلزام أحد غرامة لم يوجبها نص أو إجماع ،
فوجب أن لا ضمان في شيء من ذلك .

وإن وقع حائط فأتلف نفساً أو ماله فلا دية في ذلك
ولا كفارة ولا ضمان لما تلف من مال .

وفي الجرة توضع إلى باب أو إنسان يستند إلى باب فيفتح
الباب فاتح فيفسد المتاع أو يقع الإنسان فيموت ، الظاهر
عندنا أنه ضامن للمتاع ، والدية على عاقلته ، والكفارة عليه ؛
لأنه مباشر . ولو أنه فعل هذا عمداً لكان عليه القود .

ولو أن امرأة رقدت ليلاً في طريق ، فداسه إنسان فقتله : فإنه
خطأ ، وكذلك لو دخل دار إنسان ليسرق ، فداسه صاحب
المنزل فقتله : فهو مباشر ، عليه القود في العمد ، والدية في ذلك
والكفارة على العاقلة في غير العمد . ٢١٠/١٠ م ٥٢٥/١٠ م ٢١٠١
و ٢١٠٢ م ٥٢٧/١٠ و ٢١٠٣ م ٥٢٨/١٠

١٧ - كونه بالسّم أو بالطعام المسموم .

(من أطعم آخر مسموماً فمات منه ، ومن سَمَ طعاماً ودعا
إنساناً لأكله فمات : لا قودَ عليه ولا دية عليه ولا على عاقلته .
ولا فرق بين هذا وبين من غرَّ آخر يُري له طريقاً ، أو دعاه
إلى مكان فيه أسد فقتله . وأما إذا أكرهه وأوجره السّم أو ==

= أَمَرَ مَنْ 'يُوجِرُهُ' : فهو قاتل بلا شك ، ومباشرٌ لقتله ، ويسمى

قاتلاً في اللغة . (٢٨/١١ م ٢١٢١

١٨ - كونه بالتأقل بالماء .

(المتأقلون في الماء ، إن عُرف أيُّهم غَطَّسه في الماء حتى مات ، فان كان عمداً فالقود ، وإن كان غيرَ قاصد لكن غَطَّس أحدهم فلما جاء ليخرج لقي ساقِيَّ آخر فنعتاه من الخروج غيرَ قاصد لذلك ، فالديةُ على عاقلته ، وعليه الكفارة ؛ لانه باشر ذلك فيه غير قاصد فهو قتل خطأ .

فان كان غَطَّسه تغطيةً لا مِيلات البتة من مثلها ، فوافق منيته فهذا لا شيء فيه ؛ لانه لم يقتله لا عمداً ولا خطأ ، بل مات بأجله حتفَ أَنفه . فان جُبل من عمل ذلك به ، فحكمُ القسامة هنا واجبٌ . وكذلك من قُتل في اختلاط قتال أو ليلاً أو ابن

مُقتل . (١٠/٥٠٤ م ٢٠٨٧

١٩ - كونه بالسقوط من علو .

(من سقط من علو على إنسان ، فمات جميعاً أو مات الواقع أو الموقع عليه فان الواقع هو المباشر لإتلاف الموقع عليه بلا شك وبالمشاهدة ؛ لان الرقعة قتلت الموقع عليه ، ولم يعمل الموقع عليه شيئاً ، فدية الموقع عليه إن هلك : على عاقبة الواقع ان لم يعتمد الوقوع عليه ؛ لانه قاتل خطأ . فان تعمد فالقود واقع عليه إن سلم أو الدية ، وكذلك الدية في ماله إن مات الموقع عليه قبله ، فان ماتاً معاً أو مات الواقع قبل :

فلا شيء في ذلك . (١٠/٥٠٤ م ٢٠٨٧

٢٠ - كونه بالهدم أو سقوط الجُرُف .

(لو أن قوماً حفروا في حائطٍ بحقٍّ أو باطلٍ ، أو في معدنٍ أو بئرٍ ، فتردئ عليهم الحائط أو الجُرُف ، فماتوا أو مات بعضهم فإن كانوا عامدين قاصدين إلى هدمه على أنفسهم : فهو قتلٌ عمدٌ ، والقودُ على من عاش أو ديةٌ كاملةٌ لجميع من مات ، لكل واحد منهم ديةٌ ، وإن كانوا لم يقصدوا إلا العمل : فبمِ قتلُهُ خطأً ، على عواقلهم كلُّهم ديةٌ ديةٌ لكل من مات فقط ، فإن لم يكن لهم عواقل فمن سبهم الغارمين أو من كل مالٍ لجميع المسلمين .)
٢٠٨٧ م ٥٥٥/١٠

٢١ - كونه بالرجل من إنسان أو حيوان .

(كل ما جُئي برجلٍ من إنسانٍ أو حيوانٍ فهو هدرٌ ، لا غرامةٌ فيه ولا قودٌ ولا كفارةٌ ، إلا ما صح الإجماعُ به بأنه محكوم فيه بالقود ؛ كالتعمد لذلك .) ٢١١٨ م ٢١/١١

٢٢ - كونه بالافزاع من السلطان أو غيره .

(الذي سَلَّ سيفاً على امرأةٍ أو صبيٍّ يريد بذلك إفزاعها ، فمات ؛ فليس فيه إلا الأدبُ . ومن أفزعه السلطان قتلٌ : فلا شيء على السلطان ؛ إذ لم يباشر ، فلم يجز شيئاً أصلاً ، ولا فرق بين هذا وبين من رمى حجراً إلى العدو ففزع من هويته إنسانٌ فمات ، فهذا لاشيء عليه . وكذلك من بنى حائطاً فانهدم ، ففزع إنسان فمات .) ٢١٠٤ م ٣/١١ و ٢١٢٠ م ٢٤/١١

٢٣ - حكمه في المتصارعين أو المتصارعين ومن إليهم .

(السفيتان إذا اصطدما بغلبة ربيع أو غفلة : فلا شيء في ذلك ؛ لانه لم يكن من الركبان عمل أصلاً ، فان كانوا تصادوا أو حلوا وكل أهل سقينة غير عارفة بمكان الاخرى لكن في الظلمة لم يروا شيئاً : فهذه جنابة والاموال مضمونة ، وأما الانفس فعلى عواقلهم كلهم ؛ لأنه قتل خطأ . وإن كانوا تعمدوا فالأموال مضمونة ، وعلى من سيلم منهم القود أو الدية كاملة . والقول في الفارسين أو الرجلين يصطدمان : كذلك . وكذلك أيضاً الرماة بالمتجنيق ، تقسم الدية عليه وعليهم ، وتؤدي عاقلته دية . وكذلك القول في المتصارعين والمتلاعين ولا فرق .) ٢٠٨٧ م ٥٠٣/١٠

٢٤ - حكمه اذا كان بالضبط في زحام .

(من ضغط في زحام حتى مات من ذلك الضغط ، فقد عرفنا أن الجماعة تلك بعينها كلهم قتله ؛ إذ كلهم تضاضوا حتى مات من ضغطهم ، فإذا عرف قاتلوه : فالدية واجبة على عواقلهم بلا شك ، فان قدر على ذلك فهو عليهم ، وإن جهلوه فهم غارمون حيث كانوا ، وحق الغارمين واجب في صدقات المسلمين وفي سائر الأموال الموقوفة لجميع مصالح المسلمين . وإن كان مات من أمر لا يدرى من أصابه : فديته واجبة على جميع الأموال الموقوفة لمصالح المسلمين ؛ لأن مصيبة غارم أو عاقلته ولا بد .)
= ٢٠٧١ م ٤٦٨/١٠

ر: قتل ٢٤ - كونه بالثقل بالماء

قتل

٢٥ - حكمه اذا وجد الطفل ميتا قوب كبير فأم .

(امرأة نامت بقرب ابنها أو غيره ، فوجد ميتاً ، إن مات من فعلها مثل أن تجر اللحاف على وجهه ثم ينام فينقلب فيموت غمّاً ، أو وقع ذراعها على فمه أو وقع ثديها على فمه ، أو رقدت عليه وهي لا تشعر ، فلا شك أنها قاتلته خطأ : فعلها الكفارة ، وعلى عاقلتها الدية أو على بيت المال . وإن كان لم يمّ من فعلها : فلا شيء عليها في ذلك ، ولا دية أصلاً . فإن شكّت أمات من فعلها أم من غير فعلها : فلا دية في ذلك ولا كفارة .)

٢٠٧٤ م ٤٧٤/١٠

٢٦ - المرأة تتعمد اسقاط ولدها .

(إن كان لم يُنفع فيه الروح : فالغُرّةُ عليها ، وإن كان قد نُفِعَ فيه الروح ، فإن كانت لم تعمد قتلَه : فالغُرّةُ أيضاً على عاقلتها والكفارةُ عليها ، وإن كانت عمدت قتلَه فالتقودُ عليها أو المقادة في مالها . فإن ماتت هي في كل ذلك قبل إلقاء الجنين ثم ألقته : فالغُرّةُ واجبةٌ في كل ذلك في الخطأ على عاقلة الجناني هي كانت أو غيرها ، وكذلك في العمد قبل أن يُنفع فيه الروح فالتقودُ على الجناني إن كان غيرها ، وأما إن كانت هي فالتقودُ

ولا غُرّةٌ ولا شيء . ١١/٣١ م ٢١٢٥

٢٧ - حكمه في الحامل .

(إن قُتِلَت حَامِلٌ بَيْنَهُ الْحَمْلُ ، فَسَوَاءُ طَرَحَتْ جَنِينَهَا مَيِّتًا أَوْ لَمْ تَطْرَحْهُ : فِيهِ مُغْرَّةٌ ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ ، كَيْفَمَا أُصِيبَ ، أُلْقِيَ أَوْ لَمْ يُبَلَّغْ .) ٢٨/١١ م ٢١٢٣

٢٨ - حكم من دخل دار غيره فأصيب فيها .

(من أدخل إنساناً داراً فأصابه شيءٌ ، فما لم يتيقن أن هذا الإنسان جناه بعمد أو خطأ ، فلا شيء عليه . فان وُجد في داره مقتولاً : فله حكمُ القسامة . وإن ادعى وهو حي على صاحب الدار : فعليه حكمُ التداعي . وإن لم يخرج إلا ميتاً لا أثر فيه ، فاللوثُ يغدو و يروح ، ولا شيء به إلا التداعي ؛ إذ قد يمكن أن يُغَمَّ فلا يظهر فيه أثر ، فاذا أمكن فهو من باب التداعي ، ولو أيقنا أنه مات حتف أنفه لم يكن هنالك شيء أصلاً .) ٢١/١١ م ٢١٠٥

٢٩ - حكم من قتل إنساناً يهود بنفسه للموت .

(من قتل إنساناً يهود بنفسه للموت : فهو قاتل نفس ، فمن قتله في تلك الحال عمداً فهو قاتل نفس عمداً ، ومن قتله خطأ فهو قاتل نفس خطأ ، وعلى العائد القود أو الدية أو المفاداة ، وعلى المحطى الكفارة والدية على عاقلة . وكذلك في أعضاء القود في العمد .) ١٠/١٠ م ٢٠٩٤

قتل ٣٠ - مسؤولية حامل الصبي اذا وقع في مهواة .

(من حمل صبياً فسقط في مهواة ومات الصبي ، إن كان موته من وقوع حامله عليه فهو ضامن ، والضمان على العاقلة ، وعليه الكفارة ؛ لانه قاتل خطأ ، وإن كان مات من الرقعة لا من وقوع حامله عليه : فلا ضمان في ذلك . فلو مات الحامل حين وقوعه على الصبي أو قبل وقوعه عليه : فلا ضمان على عاقلته ؛ لانه لا جنائية على ميت .) ١٢/١١ م ٢١١٢

٣١ - مسؤولية النائم عما يتلف بسببه من نفس أو مال .

(لو أن نائماً انقلب في نومه على إنسان فقتله : فالدية على عاقلته ، والكفارة عليه في ماله ؛ لانه مخاطب . وأما من أوقد ناراً ليصطي أو ليطنغ شيئاً أو أوقد مراحاً ثم نام ، فاشتعلت تلك النار فأتلفت أمتعةً وناساً : فلا شيء عليه في ذلك أصلاً ، إلا ما تعتمد الإنسان طرحتها للافساد والاتلاف ، فهذا مباشر متعدٍ فعليه القودُ فيما عمَدَ قتلَهُ ، والديةُ على العاقلة في الخطأ . وأما نارٌ أوقدها غيره متعدٍ فهي جبار - أي هدر لا ضمان فيها - .) ١٩/١١ م ٢١١٦ ، ٢١١٧

٣٢ - مسؤولية راكب الدابة أو قائدها أو الرديف عليها أو سائقها فيما تعيبه .

(الراكب مصرفٌ لدابته حاملٌ لها ، فما أصابت بمحملها =

== عليه ، فان عمَدَ فعله القصاص في النفس فما دونها ،
وإن كان مما لا يضمنه . فان كان ذلك وهو لا يعلم بما بين
يديه : فهو إصابة خطأ ، يضمن المالك وعلى عاقلة الدية في النفس
وعليه الكفارة . وما أصابت برأسها أو بعضتها أو بذنبها أو
بنتفحتها بالرجل أو ضربت يديها في غير المثني : فليس من فعله
فلا ضمان عليه .

وأما القائد ، فان كان يمك الرسن أو الحطام فهو حامل
للدابة على ما مشت عليه ، فان عمَدَ : فالقود كما قلنا والضمان في
المال ، وإن لم يعمد : فهو قاتل خطأ ، فالدية على العاقلة والكفارة
عليه في ماله ويضمن المالك . وسواء كان على الدابة المقودة راكب
أو لم يكن : لا ضمان على الراكب إلا إن حملها أو أعان فهو
والقائد شريكان ، وإلا فلا . فان كان القائد لا رسن بيده ولا
عقال فلا ضمان عليه البتة .

وأما الرديف ، فان كان يمك العنان هو وحده ولا يمسه
المقدم ، فحابس العنان هو الضامن وحده ، وعليه في العمد
القود ، وفي الخطأ الكفارة والدية على العاقلة ، ولا ضمان ولا
شيء على المتقدم إلا أن يُعين في ذلك .

وأما السائق فان حملها بضرب أو نخس أو زجر على شيء ما ،
فان عمَدَ فالقود والضمان ، وإن لم يعمد فهو قاتل خطأ ، فان
لم يحملها على شيء فلا ضمان عليه . (١١ / ٨ م ٢١٠٦)

٣٣ . مسؤولية الأمر بحبس الدابة الهاربة أو المأمور بحبسها .
(رجل طلب دابة قتلى رجلاً : « احبسها علي » فصدمته ==

= قتلته أو رماها فقتلها ، أما الذي قال الرجل : « احبس لي الدابة »
فصدته قتلته : فلا ضمان على الذي أمره بحبسها . فلو أن
المأمور بحبس الدابة رماها فقتلها أو جنى عليها : فهو ضامن على
كل حال ، وكذلك لو أمره بقتلها أو الجناية عليها ففعل : يضمن ؛
لأنه أمره بما لا يحل . وأما من ضم صبيّة من دابة فوجئها
الدابة فقتلها : فلا ضمان عليه . (١١ / ١٢ م ٢١١٢)

٣٤ - مسؤولية موثق الدابة على طريق المسلمين أو موسليها .
(من أوثق دابته على طريق المسلمين : فلا ضمان عليه ، وكذلك
لو أرسلها وهويشي ، وكذلك من حلّ دابة أو طائرًا عن رباطها :
فلا ضمان عليه فيما أصابت ؛ لأنه لم يعمد ولا باشر ولا تولى .
وأما من ركب دابة ولها فلئو يتبعها ، فأصاب الفلئو
إنساناً أو مالا : فهو الحامل له على ذلك ، فان عمّد فالقود ،
وإن لم يعمد فهو قاتل خطأ . فلو ترك الفلئو اتباع أمه وأخذ
يلعب أو خرج عن اتباعها فلا ضمان على راكب أمه أصلاً .

وكذلك من استدعى بهيمة بشيء تأكله وهو يدري أن في
طريقها متاعاً تلتفه أو إنساناً راقداً ، فأتته فأتلفت في طريقها
شيئاً : فالقود في العمد ، وهو قاتل خطأ إن لم يعمد . وكذلك
من أشلى أمدأ على إنسان أو حنّشاً ، وليس كذلك من أطلقها
دون أن يقصد بها إنساناً . (١١ / ٨ م ٢١٠٦)

٣٥ - مسؤولية ملاحق الدابة فيما تصيبه في هربها .
(لو أن امرأة أتبع حيواناً ليأخذه ، فكل ما أفسده =

= الحيوان في هروبه ذلك بما هو حامله عليه بما يوقن أن ذلك الحيوان إنما يراه ويهرب عنه : فهو ضامن له ما عمد وقصد بالقود ، وما لم يقصد فالدية على العاقلة والكفارة عليه . وأما ما أتلف ذلك الحيوان في جريه وهو لا يراه فلا ضمان على مُتَبِعِهِ (١١/١١ م ٢١١٠)

٣٦ - مسؤولية صاحب البيمة فيما تجنيه .

(لا ضمان على صاحب البيمة فيما جنته من دم أو مال ، لا ليلًا ولا نهاراً ؛ لأن العجاء جرحها جباراً وعملها جبار - أي هدر - لكن يُؤمر صاحبها بضبطها ، فان ضبطها فذاك وإن عاد ولم يضبطها : بيعت عليه .

فان أتى بها وحملها على شيء وأطلقها فيه : ضمن حينئذ ليلًا كان أو نهاراً ، فاذا نفرت وليس للذي نفرت منه ذنب إلا أن يكون نفرتها عامداً : فان عليه القود فيما قتلت إذا قصد بذلك أن تطأ الذي أصابت ، فان لم يقصد ذلك : فهو قاتل خطأ ، والدية على العاقلة ، والكفارة عليه . ويضمن المال في كلتا الحالتين إذا تعمّد تغييرها ؛ لانه المحرك لها (٨/١٤٦ م ١٢٦٥ و ١١/١١ م ٢١٠٦ و ١٠/١٦ م ٢١١٠)

٣٧ - مسؤولية صاحب الكلب العقور وما في حكمه .

(إن قتل الكلب ، أو الفهد ، أو السبع الداجن ، أو الكبش النطاح ، أو نطح الثور ، أو البعير ، أو الفرس الذي =

= الذي يعرض فيعقر : مسكيناً أو زامراً أو عابداً ، أو أصاب واحداً من هذه الدواب كتمريد أو رجل أو قن أو عين أو أي أمر خرج من ذلك بأحد من الناس : فهو هدر ؛ لأن العجاء جرحها جواراً ، إلا أن يكون قد استعدي في شيء من ذلك فأمره السلطان بإتيان ذلك فلم يفعل : فإن عليه أن يعزم ما خرج بالناس . (٢١١٠ م ٩/١١)

٣٨ - مسؤولية مبيح الكلب أو مطلق الأسد أو معطي الأحمق سيفاً .

(لو أن إنساناً مبيح كلباً ، أو أطلق أسداً ، أو أعطى أحمق سيفاً ، فقتل رجلاً كلٌّ من ذكرنا : فلا ضمان على المبيح ولا على المطلق ولا على المعطي السيف ؛ لأنهم لم يباشروا الجناية ، ولا أمروا بها من يطيعهم .

فلو أنه أشلى الكلب على إنسان أو حيوان فقتله : ضمن المال وعليه القود مثل ذلك ، ومُطلق عليه كلبٌ مثله حتى يفعل به مثل ما فعل الكلبُ باطلاقه . (٢١١١ م ١١/١١)

٣٩ - مسؤولية من شق نهراً أو ألقى ناداً أو هدم بناءً فبها يتلف من نفس أو مال .

(من شق نهراً ففترق قوماً ، فإن كان فعل ذلك عامداً ليعرقهم : فعليه القود والديات من قتل جماعة ، وإن كان شقه لمنفعة أو لغير منفعة وهو لا يدري أنه يصيب به أحداً ، فما هلك به فهو قاتل خطأ ، والديات على عاقلته ، والكفارة =

قتل

= عليه ، لكل نفس كفاية ، ويضمن في كل ذلك ما ألتف من مال .

وهكذا القول فيمن ألقى ناراً أو هدم بناءً ولا فرق ، وإن عمد إحراق قومٍ أو قتلهم بالهدم : فعليه القود ، وإن لم يعمد ذلك فهو قاتل خطأ . ولو ساق ماءً فمر على حائط فهدم الماء الحائط فقتل فكما قلنا أيضاً سواء سواء ولا فرق . فإن مات أحدٌ بذلك بعد موت الجاني أو تلف به مالٌ بعد موته : فلا ضمان في ذلك ؛ لأن الجناية حدثت بعده ، ولا جناية على ميت . (١١/١٩ م ٢١١٦)

٤ - مسؤولية صاحب السفينة أو المعبر إذا غرق ما فيها .

(لا ضمان على صاحب المعبر يعبر بدواب إذا غرقت ، إلا أن يباشر تعطيب المعبر أو تعطيب السفينة ، فيضمن حينئذ .)
١١/١٤ م ٢١١٣

١ - مسؤولية المدافع عن نفسه أو ماله .

(من أراد أخذ مال إنسان ظلماً ، من لصٍ أو غيره ، فإن تيسر له طرده منه ومنعه : فلا يجل له قتله ، فإن قتله حينئذ فعليه القود . وإن توقع أقلّ توقع أن يعاجله اللص فليقتله ولا شيء عليه ؛ لأنه مدافع عن نفسه .) (١١/١٣ م ٢١١٣)

٢ - حكمه بين الأجير والمستأجر .

ر : قصاص ٢ - تحققة بين الاجير والمستأجر .

٤٣ - حكم من زنى بامرأة ثم قتلها .

(لو زنى بامرأة حرة أو أمة ثم قتلها: فعليه حد الزنى كاملاً،
والقود أو الدية والقيمة .) ٢٥٢/١١ م ٢٢١٤

٤٤ - حكمه إذا جهل القاتل .

(إذا مات إنسان في تقاطع أو نضال أو في وجه ماء ،
فانه لا يحل أن يغرم من حفر شيئاً من دية ولا عواقلهم ؛
لأننا لا ندري أجميعهم قتله أم بعضهم ، بل نوقن أن جميعهم لم
يقتله ، فحق هذا أن يؤدى من سهم الغارمين أو من الاموال
المروقة لمصالح جميع المسلمين . وهكذا من أصابه حجر لا يدري
من رماه ، أو سهم كذلك ولا فرق .) ٤٦٩/١٠ - ٤٧٠ م
٢٠٧١

٤٥ - الاقرار به .

ر : إقرار ٦ - تحققة ونتائجه .

٤٦ - تعدد المجرمين به .

(قوم أقر كل واحد منهم بقتل قتيل ويرا أصحابه ، إن
صدق أولياء المقتول الجميع : فلهم القود من جميعهم أو بمن
شأوا ، ولهم الدية على ما قدمنا أو المغادة ، فان كذبوا بعضهم
وصدقوا بعضهم : فلهم على من صدقوا القود أو الدية أو المغادة ،
وقد يرى من كذبوا .) ٥٢٥/١٠ م ٢١٠٠

٤٧ - المقتول بين جماعة .

قتل

ر : قسامة ٩ - القتل تضربه الجماعة .

٤٨ - حكم من أَلقت جنينين فصاعداً .

(في الجنين إذا طُرح ميتاً : عُمره "عبد" أو ولده "، فان
كانا اثنين ففيهما عُمرتان ، ولو أنهم عشرة ففي كل جنين غرة "عبد"
أو أمة ، فلو قُتلوا بعد الحياة ففي كل واحد دية "وكفارة" .)

٢/١١ م ٢١٢٦

٤٩ - حكم جنين الذمية أو المسلمة إذا ضربها ذمي .

(القول عندنا أن في جنين الذمية أيضاً عُمره "عبد" أو أمة ،
يُقضى على عاقلة الضارب به ، فيطلبون غلاماً أو أمة "كافرين"
فيدفعونه أو يدفعونها إلى من تجب له ، فان لم يوجد فقيمة أحدهما
لو وُجد ، والقيمة في هذا وفي الغرة جملة "إذا عدمت : أقل"
ما يمكن .

ولو أن ذمياً ضرب امرأة مسلمة خطأ فأسقطت جنيناً :
يُكلف أن تبتاع عاقلته عبداً كافراً أو أمة كافرة ولا بد ،
ولا يجوز أن يبتاع عبداً مسلماً ولا أمة مسلمة ، والرقبة
الكافرة تُجزىء في الغرة المذكورة سواء كان الجاني وعاقلته
مسلمين أو كفاراً ، وإلما الواجب "عبد" أو أمة فقط .) ٣٧/١١ م

٢١٢٨ مكرر .

٥٠ - حكم جنين الامة . قتل

(لا خلاف في أن جنين الامة من سيدها الحر مثل جنين
الحرّة ولا فرق ، والخلاف في جنين الامة من غير سيدها الحر ،
والصواب أنها سواء ولا فرق . وأما ما تقدّم الامة إلقاء
الجنين فهو الواجب على الجاني في ماله ولا بد زيادة على الغرّة .)
٢١٢٨ م ٣٤ / ١٦

٥١ - جنين البهيمه .

(في جنين البهيمه عندنا أن مقام البهيمه في بطنها ولدها ثم
مقام بعد أن تطرح جنينها ، فيكون فضل ما بين ذلك : على
الذي أصابها حتى طرحت جنينها .) ٢١٢٩ م ٣٨ / ١١

٥٢ - ثبوت الكفارة في قتل الجنين .

(من ضرب حاملاً فأسقطت جنيناً ، فإن كان قبل الأربعة
الأشهر قبل تمامها فلا كفارة في ذلك ، لكن الغرّة واجبة
فقط . وإن كان بعد تمام الأربعة الأشهر وثبنت حركته بلا
شك وشهد بذلك أربع قوالب عدول ، فإن فيه غرّة عبداً أو
أمة فقط ؛ لانه جنين قتل فذهه هي دينه ، والكفارة واجبة
بعتق رقبة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ؛ لانه قتل
مؤمناً خطأ .

ومن تعمدت قتل جنينها وقد تجاوز مائة ليلة وعشرين ليلة
يقين قتلته ، أو تعمد أجني قتل في بطنها فقتله : فالقود واجب
في ذلك ولا بد ، ولا غرّة حيث لا أن يعفى عنه فتجب الغرّة =

= فقط ؛ وإلما وجب القودُ لانه قاتل نفس مؤمنة عمداً فهو نفس
بنفس ، وأهلته بين خيرتين : إما القودُ ، وإما الدية أو
المغادة . (٣٠/١١ م ٢١٢٤)

٥٣ - دعوى الجاني بموت المجني عليه قبل الجناية .

(من هدم بيتاً على إنسان ، أو ضربه بسيفٍ وهو راقد فقطع
رأسه ، وقال : « هدمت البيت وهو قد كان مات بعدد » ،
أو قال : « ضربه بالسيف وهو ميت » : لم يُلْتَقِ له ولا بين
على أوليائه في ذلك ، ووجب القودُ عليه بمثل ما فعل .)
٢١٣٨ م ٤٤/١١

٥٤ - موت الجاني أو جنونه أو إغماؤه قبل إصابة المجني عليه .

(لو أن إنساناً رمى حجراً أو سهماً ثم مات إثر خروج
السهم أو الحجر ، فأصاب الحجر أو السهم إنساناً عمده أو لم
يَعْمِدْهُ : فلا ضمان عليه ولا على عاقلته ؛ لان الجناية لم تكن
إلا وهو بمن لا يفعل له ، بخلاف ما خرج خطأ ثم مات ؛ لان
الجناية وقعت وهو حي .

فلو جُنَّ إثر رمي السهم أو الحجر فكموته ولا فرق ،
وكذلك لو أُغْمِيَ عليه . وأما النائم فبخلاف المعنى عليه والجنون ؛
لانه مخاطب وهما غير مخاطبين ، إلا أنه لا عمد له .)
٢١١٦ م ١٩/١١

٥٥ - قتل الجاني قبل موت المجني عليه .

(لو أن جانياً جنى على إنسان جناية قد يُعَاش منها ، أو لا =

= سبيل إلى العيش منها ، فقام ولي هذا المجني عليه فقتل الجاني قبل موت المجني عليه فلا شيء في ذلك ؛ لأن كل جناية لم يمت صاحبها حتى مات الجاني فلا شيء فيها ؛ لأن القود قد بطل بموته وقد صار المال في حياة المجني عليه لغير الجاني وهم الورثة فهو مال من مالهم ولا حق له عندهم ، ولا مال للجاني أصلاً ، فبنيته باطلة . (٢٠٨١ م ٤٩١/١٠)

٥٦ - قتل الجاني بعد العفو أو أخذ الدية .

(إذا عفا الولي أو أخذ الدية ثم قتل : فقد قتل نفساً محرّمة ، وإذا قتل نفساً محرّمة فالقود واجب) (٢٠٨٢ م ٤٩١/١٠)

٥٧ - صحة العفو فيه ، ومن يملكه ؟

ر : قصاص ١٥ - شروط صحة العفو فيه ومن يملكه .

٥٨ - العفو في قتل القيلة أو الحرابة .

(لولي المقتول غيلة أو حرابة : حق ثابت في العفو أو في القود .) (٥١٨/١٠ م ٢٠٩٥)

٥٩ - حكم عفو المجني عليه في القود أو الدية أو الجرح .

(بطل أن يكون للمقتول خطأ أو عمداً : عفو أو حكم وصية في القود أو الدية . ومن مجني عليه جرح أو قطع أو كسر ، فعفا عنه فقط أو عنه وعما يحدث عنه : فعفوه عما يحدث منه باطل ، وأما عفوه عما مجني عليه فهو جائز ، وهو له لازم .) (٤٨٦/١٠ م ٢٠٨١)

٦٠ - تحمل العاقلة الصلح في العمد أو الاعتراف بقتل الخطأ أو العبد المقتول في الخطأ .

(لا تحمل العاقلة العمد ولا الصلح في العمد . أما المُقِرُّ بقتل الخطأ فإن كان عدلاً : حلف أولياء القتل معه واستحقوا الدية على العاقلة ، فإن نكلوا فلا شيء لهم . فلو أقر اثنان عدلان بقتل خطأ : وجبت الدية على عواقلها بلايين ؛ لأنها شاهدا عدل على العاقلة . وأما العبد يُقتل خطأ : فتحمل قيمته العاقلة ؛ لأن ما يؤدَّى في العبد دية والدية على العاقلة .)
٢١٤٠ م ٤٨/١١

٦١ - خلع الجاني .

(لا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، إذ لم يأت عنه إجازة خلع ، والخلع باطل لا معنى له . وكل جانب بعمد فليس على عشرته من جنائنه تبعه ، وكل جانب بخطأ فكذلك ، إلا ما أوجبه نص أو إجماع .)
٢٠٩٦ م ٥٢١/١٠

١ - حكمه بين المسلمين . قتال

ر : قتال ٢ - الاحتجاز فيه .

٢ - الاحتجاز فيه .

(واجب على المقتلين أن ينحجز بعضهم عن بعض فلا يقتلون ، وأن يبدأ بالانحجاز الأول فالأول ، ففرض الانحجاز واقع على الأول فالأول من المقتلين ولو أنه امرأة ؛ لأن القتال فيما بيننا محرّم .)
٢٠٧٧ م ٤٧٧/١٠

قتال

٣ - التقصاص والدية فيه .

ر : قصاص ١٠ - حكمه في اقتتال المسلمين .

قدر

١ - الإيمان به .

(القدر حق ، ما أصابنا لم يكن ليخطئنا ، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا) ٣٧/١ م ٦٩

٢ - تعلقه بأعمال العباد .

(جميع أعمال العباد ، خيرها وشرها ، كل ذلك مخلوق لله ، خلقه الله عز وجل ، وهو تعالى خالق الاختيار والارادة والمعرفة في نفوس عباده .) ٣٧/١ م ٧٢

٣ - أمثلة له .

(لا يموت أحد قبل أجله ، مقتولاً أو غير مقتول ، وحتى يستوفي رزقه ويعمل بما يشتر له ، السعيد من سعادته في علم الله تعالى ، والشقي من شقيه في علمه تعالى .) ٣٧/١ م ٧٠ ، ٧١

٤ - صلته بالاختيار والارادة والمعرفة .

ر : قدر ٢ - تعلقه بأعمال العباد .

٥ - اظهار القول باطلاله .

ر : شفاعة ٤ - حكم القول باطلاله .

٦ - الاعتذار به .

ر : الله ١٧ - الاعتذار بقدره .

قَذَسْ

ر : مسجد .

قَذَف

١ - تعريفه .

(إن القذف والرمي : اسمان لمعنى واحد ، وهو : الرمي بالزنى بين الرجال والنساء .) ٢٦٥/١١ م ٢٢٢٣

٢ - كونه كبيرة .

(قذف المؤمنات : من الكبائر الموجبة للاعنة في الدنيا والآخرة والعذاب العظيم في الآخرة .) ٢٦٨/١١ م ٢٢٢٥

٣ - تسوية الرجال والنساء في حكمه .

(المراد من قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات » الفروج المحصنات ، وعلى هذا فالتصميم عام للرجال والنساء .) ٢٦٩/١١ م ٢٢٢٦

٤ - تسوية الامة بالحرة في حكمه .

(قذف المؤمنات المحصنات البريات : من الكبائر الموجبة للاعنة في الدنيا والآخرة والعذاب العظيم ، والامة بالحرة : سواء .) ٢٦٨/١١ م ٢٢٢٥

٥ - الاكراه عليه .

(المكره على القذف : لا يجب عليه شيء .) ٢٢٩/٨ م ١٤٠٣

٦ - تحديد الاختلاف في الشهادة عليه .

(الذي ينبغي ان يُضبطَ في الشهادة ويطلبَ به الشاهدُ لما هو : ما لا تم الشهادة إلا به ، والذي إن أنقص لم تكن شهادةً ، فهذا إن اختلف الشاهدُ فيه بطلت الشهادة ؛ لأنها لم تم . وأما ما لا معنى لذكره في الشهادة ولا يحتاجُ إليه فيها وتم الشهادة مع السكوت عنه : فلا ينبغي ان يُلتفت إليه ، وسواء اختلف الشهود فيه أو لم يختلفوا ، وسواء ذكروه أو لم يذكروه ، واختلافهم فيه كاختلافهم في قصة أخرى ليست من الشهادة .

فلما وجب هذا كان ذكرُ اللون في الشهادة لا معنى له ، وكان أيضاً ذكرُ الوقت في الشهادة في الزنى وفي السرقة وفي القذف وفي الحُر لا معنى له ، وكان أيضاً ذكرُ المكان في كل ذلك لا معنى له . (١١/٣٤١ م ٢٢٧٦)

٧ - أداء الشهادة لاتخاذ قاذف الزاني .

(من كانت عنده شهادة على إنسان يزني ، فقذف ذلك الزاني ، إنسانٌ فوقف القاذفُ على أن يُجحدَ للمقذوف ، ففرض على الشاهد على المقذوف الزاني أن يؤدي الشهادة ولا بد ، سئلها أو لم يُسألها ، علم القاذف بذلك أو لم يعلم . وهو عاصي لله تعالى إن لم يؤديها حيثئذ . (١١/١٤٦ م ٢١٧٥)

٨ - آلة الضرب فيه .

(الواجب أن يُضرب الحدُّ في القذف بالسوطِ ، أو الحبل من شعرٍ أو كتانٍ أو من قَتَبٍ أو صوفٍ أو حلفاءٍ أو غيرِ =

قذف

= ذلك، أو تقر أو قضيب من خيزران أو غيره. وليس في الأدلة ما يشير إلى أن الحدود تُضرب بسوط خاصة دون سائر ما يُضرب به (٠) ١٧٢/١١ م ٢١٨٩

٩ - ضرب المريض في حدة .

(إذا أصاب المريضُ حدّاً من زنى أو قذفٍ أو خمرٍ :
يُجلد على حسب وسعه الذي كتبه الله تعالى أن يصبر له ، فمن
ضعف جداً جُلد بشمراخ فيه مائة عُشكولٍ جلدة واحدة ،
فإنون عُشكلاً كذلك (٠) ١٧٣/١٠ م ٢١٩٠

١٠ - قذف المكروه على الزنى .

(من قذف مكرهاً : وجب عليه الحد (٠) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

١١ - قذف العتّين .

(من قذف عتّيناً : وجب عليه الحد (٠) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

١٢ - قذف المحبوب .

(من قذف محبوباً : وجب عليه الحد (٠) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

١٣ - قذف المجنون .

(من قذف مجنوناً : وجب عليه الحد (٠) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

١٤ - قذف البكر .

(من قذف بكراً : وجب عليه الحد .) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

١٥ - قذف الرقاء .

(من قذف رتقاءً : وجب عليه الحد .) ٢٧٣/١١ م

٢٢٢٨

١٦ - قذف القراء .

(من قذف قراء : وجب عليه الحد .) ٢٧٣/١١ م ٢٢٢٨

١٧ - قذف الصغير .

(من قذف صغيراً : وجب عليه الحد .) ٢٧٣/١١ م

٢٢٢٨

١٨ - قذف الجماعة .

(من قذف جماعة ، أو وجد بطلا النساء الأجنبية مرة

بعد مرة ، أو وجد يسرق مرات ، أو رؤي يشرب الخمر

مرات ، فشهد بكل ذلك فأقام بينة على صدقه في قذفه من

قذف إلا واحداً ، أو صدقه جميعهم إلا واحداً : فعليه الحد

في القذف ولا بد ؛ لأن الحد في قذف ألف أو في قذف

واحد : حد واحد ولا مزيد .) ٣٠٠/١١ م ٢٢٥١

١٩ - قذف الكافر المسلم .

(يجب الحد على من قذف كافراً . فإذا قذف الكافر =

قذف = مسلماً : وجب الحكم عليه بحكم الإسلام وهو القتل ؛ لتقصه العهد
وفسخه الذمة . (١١ / ٢٧٤ م ٢٢٢٩)
٢٠ - قذف الكافرة .

(من قذف كفراً : فهو فاسقٌ إلا أن يتوب ، وعليه الحد .)
١١ / ٢٦٨ م ٢٢٢٥

٢١ - القذف بالنجور أو بالفسوق .

(من قال لآخر : « فحيرت بفلاتة » : فلا حدٌ عليه ،
وكذلك لو قال : فسقت بفلاتة .) (١١ / ٢٩٨ م ٢٢٤٧)
٢٢ - القذف بالجمر .

(القذف بالجمر : فيه التعزير فقط .) (١١ / ٣٧٣ م ٢٢٩٥)

٢٣ - سب الزاني أو قذفه بالزنى .

(من سب مسلماً يزني كان منه ، أو بسرقة كانت منه ، أو
معصية كانت منه ، وكل ذلك على سبيل الأذى لا على سبيل
الوعظ والتذكير بالجميل سراً : لزمه الأدب ؛ لأنه منكر .
فان قذف إنساناً إنساناً قد زنى يزني غير الذي ثبت
عليه ، ويثبت ذلك وصرح : فعلى القاذف الحد ، سواء حد
المقنوف في الزنى الذي صحّ عليه أو لم يحد .) (١١ / ٢٨٢ م
٢٢٣٢)

٢٤ - القذف باللواط .

(القذف بفعل قومٍ لوطي : أذى ، ليس فيه إلا التعزير .)

١١ / ٢٨٣ م ٢٢٣٦ و ١١ / ٣٨٨ م ٢٣٠١

قذف ٢٥ - القذف باتيان البيمة .

(من رمى إنساناً ببيمة : فلا حدّ عليه .) ٢٨٥/١١

م ٢٢٣٧

٢٦ - قذف الأب ابنة أو أمّ عييده أو أمّ ابنه .

(إذا قذف الأب ابنة أو أمّ عييده أو أمّ ابنه : يجب عليه

الحد .) ٢٢٤٣ م ٢٩٥/١١

٢٧ - قول الزوجة : زنيّت بك ، جواباً لقوله : يا زانية .

(إذا قال الرجل للمرأة أو قالت المرأة للرجل : زنيّت بك ، فهذا اعترافٌ بمجرد بالزنى ، وليس قذفاً ، فقاتلُ هذا القول إن قاله معترفاً فعليه حدّ الزنى فقط ، ولا شيء عليه غير ذلك ، وإن قاله لها شيئاً فليس قاذفاً ولا معترفاً : فلا حدّ عليه ، لا للزنى ولا للقذف ، ولكن يُعزّر للأذى فقط .

فوق قال لها : زنيّنا معاً ، أو قالت له ذلك ، فهذا إن كان قاله شيئاً فهو قذفٌ صحيح ، عليه حدّ القذف فقط ، وإن قاله معترفاً فعليه حدّ الزنى فقط . وكذلك على المرأة إن قالت ذلك

ولا فرق .) ٢٢٤٠ م ٢٩٠/١١

٢٨ - قذف الزوجة قبل انتهاء لعانه .

(من قذف زوجته ، فأخذ في اللعان ، فلما شرع فيه ومضى بعضه أقلّهُ أو أكثرهُ أو مجّهُ أعاد قذفها قبل أن تتمّ هي التمانها

فلا بد له من ابتداء اللعان .) ٢٢٥٠ م ٢٩٩/١١

قذف

٢٩ - سب عائشة أو إحدى أمهات المؤمنين .

(من سب عائشة رضي الله عنها : قتل ، وكذلك لو رمى إحدى أمهات المؤمنين رضي الله عنهن .) ١١/٤١٥ م ٢٣٠٨

٣٠ - نفي النسب .

(لاحد فيمن نفي آخر عن نسبه .) ١١/٢٦٦

م ٢٢٢٤

٣١ - عفو المقنوف .

(الحد من حقوق الله تعالى ، لا مدخل للمقنوف فيه أصلاً ، ولا عفو له عنه .) ١١/٢٨٨ م ٢٢٣٩

٣٢ - سقوط حده عن السكران .

(السكران غير مؤاخذ بشيء أصلاً ، قذفاً كان أو غيره ، إلا حد الحر فقط .) ١١/٢٩٣ م ٢٢٤٢

٣٣ - الوكالة عليه .

(لا تجوز الوكالة على قذف .) ٨/٢٤٥ م ١٣٦٣

قرآن

١ - كونه كلام الله ووحيه .

(إن القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرقاً وغرباً فما بين ذلك ، من أول أم القرآن الى آخر المعوذتين : كلام الله عز وجل ووحيه ، أنزله على قلب نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم . من كفر بحرف منه فهو كافر .) ١/١٣ م ٢١
ر : الله عز وجل ١١ - قرآنه وكلامه .

٢ - الرجوع اليه عند الاختلاف .

ر : ٣ - التمسك به

اجماع ٤ - الرجوع اليه .

اسلام ٢ - مصادره .

٣ - التمسك به .

(لا يحل ترك ما جاء في القرآن ، أوصح عن رسول الله ﷺ
لقول صاحب أو غيره ، سواء كلف هو راوي الحديث أو لم
يكن (١٠) ٥١/١ م ٩٣

٤ - أخباره .

(كل ما في القرآن من خير عن نبي من الأنبياء أو مسخ أو
عذاب أو نعيم أو غير ذلك : فهو حق على ظاهره ، لا رمز في
شيء منه (١٠) ١٣/١ م ٢٢

٥ - نسخه .

ر : نسخ .

٦ - الحلف به .

ر : أيمان ٢ - شرط انعقادها بالقرآن أو بكلام
الله تعالى .

٧ - الإجارة على تعليمه ونسخه .

ر : إجارة ١٤ - حكمها على التعليم والنسخ والرقية .

٨ - مدة ختمه ومقدار ما يقرأ منه في اليوم واليلة .

(يستحب أن يحتم القرآن كله مرة في كل شهر ، فان ختمه في أقل فحسن . ويكره أن يحتم في أقل من خمسة أيام ، فان فعل ففي ثلاثة أيام ؛ لا يجوز أن يحتم القرآن في أقل من ذلك . ولا يجوز لأحد أن يقرأ أكثر من ثلث القرآن في يوم وليه .)

٢٩٤ م ٥٣/٣

٩ - التعمد به على غير طهارة .

(قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف : جائز كل ذلك بوضوء وبغير وضوء ، وللجنب والحائض .) ١١٦ م ٧٧/١

١٠ - قراءته بغير العربية .

(من أحال القرآن متعمداً فقد كفر . ومن كانت لغته غير العربية جاز له أن يدعو بها في صلاته ، ولا يجوز له أن يقرأ بها . ومن قرأ بغير العربية فلا صلاة له .) ١٥٩/٤ م ٤٦٦

١١ - تبديل ألفاظه بمعانيها ، وتقديمها وتأخيرها ، وقراءتها كذلك .

ر : ترجمة ١ - التزام الألفاظ للأمور بها .

١٢ - الاقتراء عليه .

(لا يجب حشد القرية على من افتري على القرآن .)

٢٢٣٨ م ٢٨٦/١١

قراض ر. مضاربة .

قرض ر. دين .

قرعة ١ - اختيار المؤذن بها .

(إن تشاح المؤذنون وم سواء في التادية والصوت والفضل
والمرقة بالأوقات : أقرع بينهم ، سواء عظمتم أقطار المسجد
أم لم تعظم .) ١٤٢/٣ م ٣٢٤

٢ - الاقتراع بين النساء لغير .

(لا يجوز للمرأة أن يختص امرأة من نساءه بأن تسافر معه إلا
بقرعة .) ٦٣/١٠ م ١٨٩٩

٣ - إلتاق الولد المدعى به من رجلين ، بها .

(إن تزوج رجلان بجمالة امرأة في طهر واحد ، أو ابتاع
أحدهما أمة من الآخر فوطئها ؛ وكان الأول قد وطئها أيضاً ،
ولم يعرف أيها الأول ولا تفرخ النكاحين أو الملكين ،
فظهر بها حمل فأتت بولد ، فإنه إن تداعياه جميعاً فإنه يُقرع
بينها ، فأيهما خرجت قرعته ألحق به الولد وقضي عليه حصمه
بحصته من الدية ، إن كان واحداً فنصف الدية ، وإن كانوا ثلاثة
فلهما ثلثا الدية وهكذا ، سواء كان المتداعيان أجنبيين أو أباً
وابناً ، أو حراً وعبدًا . فإن كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً :
ألحق بالمسلم ولا بد بلاقرعة .) ١٤٨/١٠ م ١٩٤٥

٤ - اختيار من يتولى القصاص بها .

(إذا تشاح الأولياء في تولي قتل قاتل وليهم : قيل لهم : إن اتفقتم على أحدكم أو على أجنبي فذلك لكم ، وإلا أقرعنا بينكم فأبكم خرجت قرعته تولي القصاص .) ١١/٤٢ م ٢١٣٥

٥ - تحكيمها فيمن يقع عليه العتق .

(من أوصى بعق رقيق له لا يملك غيرهم أو كانوا أكثر من ثلاثة : لم ينفذ من ذلك شيء إلا بالقرعة ، فمن خرج سهمه صح فيه العتق ، سواء مات العبد بعد الوصي وقبل القرعة أو عاش إلى حين القرعة . ومن خرج سهمه كان باقياً على الرق ، سواء مات قبل القرعة أو عاش إليها .) ٩/٣٤٢ م ١٧٦٧

قریش ١ - نسبهم .

(قریش : من ولد فهر بن مالك ؛ من قبيل آبائه .) ٩/٣٥٩ م ١٣٩٩

٢ - إقامة الحد والقصاص عليهم .

(يُقتل القرشي فيما يوجب القتل ؛ من رجم المحصن إذا زنى ، والقَوْدِ والحِرَابَةِ ، والرِّدَّةِ ، وإذا شرب الخمر بعد أن حُدَّ فيها ثلاث مراتٍ . فهو كغيره : يُقتل صبراً كما يُقتل غيره ، وتقام عليه الحدود كما تقام على غيره ولا فرق .) ١١/٤٠٦ م ٢٣٠٨

١ - جوازها .

(كانت القسامة في الجاهلية ، فأقرها رسول الله ﷺ على ما كانت عليه ، وقضى بها بين أناس من الأنصار في قتل اذَّعَوْه على يهود خيبر .)
٧٦/١١ م ٢١٤٨

٢ - كونها من حقوق الناس .

(القسامة ليست من الحدود ، بل هي من حقوق الناس .)
٧٧/١١ م ٢١٤٩

٣ - وجوب الحكم بها .

(لا يحل ترك حكم القسامة ، إذ لا يحل أخذ شيء من أحكامه ﷺ وترك سائرهما ؛ إذ كلُّها من عند الله تعالى ، وكلها حق ، وفرض الوقوف عنده والعمل به ، وليس بعض أحكامه عليه السلام أولى بالطاعة من بعض .)
٧٦/١١ م ٢١٤٩

٤ - موضع الحكم بها .

(لا قسامة إلا في القتل يوجد فقط ، فان وُجد لا أثر فيه فقد قلنا : إن رسول الله ﷺ إنما حكم في مقتول ، وليس كل ميت مقتولا .)

فان ثبتنا أنه قتل باثر وُجد فيه ، ضرب أو شذخ أو خنق أو ذبح أو طعن أو جرح أو كسر أو سم فهو مقتول ، والقسامة فيه .
=

قسامة

= وإن تيقنا أنه ميتٌ حَتَفَ أَنفَهُ لَا أَثَرَ فِيهِ الْبَتَّ فَلَا قَسَامَةَ .
وإن أشكل أمره فأمكن أن يكون ميتاً حَتَفَ أَنفَهُ وَأمكن
أن يكون مقتولاً غَرَّهُ بِشَيْءٍ وَضَعَهُ عَلَى فِيهِ فَقَطَعَ نَفْسَهُ فَمَاتَ
فَالْقَسَامَةُ فِيهِ .

وسواءٌ وُجِدَ الْقَتِيلُ فِي دَارِ أَعْدَائِهِ كُفَّارٍ أَوْ مُؤْمِنِينَ ، أَوْ
أَصْدِقَاءٍ أَوْ دَارٍ قَرِيبٍ . وسواءٌ وُجِدَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ فِي دَارِهِ أَوْ فِي
السُّوقِ أَوْ فِي الْفَلَاةِ أَوْ فِي السَّفِينَةِ تَجْرِي أَوْ فِي الْبَحْرِ أَوْ عَلَى عُنُقِ
إِنْسَانٍ أَوْ فِي سَقْفٍ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ غَارٍ أَوْ عَلَى دَابَّةٍ ، كُلُّ ذَلِكَ
سَوَاءٌ وَفِيهِ الْقَسَامَةُ مَتَى ادَّعَى أَوْلِيَائُهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ .
وهي واجبة في العبد والحر والمسلم والنمسي (١١/٨٤ م ٢١٤٩ و
١١/٨٨ م ٢١٥٠)

٥ - التَّفَاوُضُ فِي أُمُورٍ .

(لَا قَسَامَةَ فِي بَهِيمَةٍ وُجِدَتْ مَقْتُولَةً ، وَلَا فِي شَيْءٍ وَجَدَ
مِنْ الْأَمْوَالِ مَفْسُوداً .) (١١/٨٨ م ٢١٥٠)

٦ - عَدَدُ الْأَيْمَانِ فِيهَا .

(الْيَمِينُ فِي الدِّعَاوَى كُلِّهَا سَوَاءٌ ، دَعَاءٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا ،
فِي كُلِّ ذَلِكَ عَيْنٌ وَاحِدَةٌ فَقَطَّ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ ، إِلَّا فِي الزَّوْنِ
وَالْقَسَامَةِ ، فَفِي الزَّوْنِ أَرْبَعَةٌ مِنَ الشُّهُودِ فَصَاعِدًا ، وَفِي الْقَسَامَةِ
خَمْسُونَ مِيتًا لَا أَقْلَ .) (١١/٧٨ م ٢١٤٩ و ١١/٩٣ م ٢١٥٢)

٧ - الْحَالِفُ فِيهَا .

(يُحْلَفُ فِي الْقَسَامَةِ الْعَصْبَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا وَارِثِينَ ، وَمَنْ =

قسامة

= نَشِطُ اليمين منهم كان له ذلك ، سواء كان بذلك أقرب إلى المقتول أو أبعد منه . ولا يدخل في التحليف إلا البطن الذي 'يعرف المقتول بالانتساب إليه ، فإن كان في العصة عبدٌ صريحٌ النسب فهم إلا أن أباه تزوج أمةً لقومٍ فلحقه الرق ؛ لذلك فانه يحلفُ معهم إن شاء .

وتحلفُ المرأةُ في القسامة ، وأما الصبيان والمجانين فقير غاطيين أصلاً بشيء من الدين . ولا يحلفُ المولى والحليفُ في القسامة أيضاً . (٨٩/١١ م ٢١٥١)

٨ - ردُّ اليمين على المدعي فيها .

(إن لم يكن للطالب بينةٌ وأبى المطلوبُ من اليمين : أُجبر عليها ، أحبُّ أم كره ، بالأدب ، ولا يقضى عليه بنكوله في شيء من الأشياء أصلاً ، ولا ترد اليمين على الطالب البتة . ولا ترد عين أصلاً إلا في ثلاثة مواضع ، وهي :
- القسامة ، فمن وجد مقتولاً فانه إن لم تكن لأوليائه بينةٌ حلفت خمسون من المدعى عليهم وبرئوا ، فان نكلوا أُجبروا على اليمين أبداً ؛ وهذا مكانٌ يحلف فيه الطالبون فان نكلوا ردُّ على المطلوبين .

- الموضع الثاني : الوصية في السفر .
- والموضع الثالث : من قام له بدعواه شاهدٌ واحدٌ عدلٌ أو امرأتان عدلتان . (٣٧٣/٩ م ١٧٨٣)

٩ - القتل تضربه الجماعة فيموت في دار قومٍ بعضُ الجماعة منهم . الجماعة تضرب الواحد فيموت ، ولا يُدرى من أصابه =

== منهم ، فإنه إن وجد مقتولاً في دار قوم فادعى أهلُه على أهل تلك الدار وكان الذين ضربه من غير أهل تلك الدار : فليس هنا حكم القسامة ولكن حكم التداعي : البينةُ على المدعي واليمينُ على من أنكر . (١٠ / ٥٠١ م ٢٠٨٦)

١٠ - حكم القتل يُحمل وفيه رمقُ فيموت في مكان آخر .

(لا قسامة في قتل يوجد وفيه رمقُ فيموت في مكان آخر أو في الطريق ، أو يموت مُتَرَجِّعاً وجودهم له وفيه حياةٌ ، ولها فيه التداعي فقط . (١١ / ٨٣ م ٢١٤٩)

١١ - حكم من وُجد في دار غيره مقتولاً .

ر : قتل ٢٨ - من دخل دارَ غيره فأصيب فيها .

١٢ - التفريق بين جماعة المتغاطيين .

(المتماثلون في الماء ، إن عُرف أيُّهم غطسه في الماء حتى مات : إن كان عدماً فالقودُ وإن كان غيرَ قاصد لكن غطسَ أحدهم فلما جاء ليخرج لقي ساقِيَّ آخر فمعتاه الخروجَ غيرَ قاصد لذلك : فالديةُ على عاقلته وعليه الكفارة ، وإن كان غطسه تغطيةً لا 'يمات' من مثلها البتة فوافق منيته : فهذا لا شيء فيه ، فان مُجهلٌ من عمل ذلك به فالقسامةُ واجبةٌ . (١٠ / ٥٠٤ م ٢٠٨٧)

قسامة ١٣ - حكم من اعتمه قاتله المجهول في بيت أو أي مكان معين .

(لو أن امرأة أخرج إليه عدو في طريق قتلها ، وجماعة ثقات ينظرون الى ذلك إلا أنهم لا يعرفون القاتل من هو ، فلما رآهم القاتل هرب وصار خلف ربة أو في بيت أو في خان ، فاتبعته الجماعة فوجدوا خلف الرابية أو الخان أو البيت جماعة من الناس أو اثنين ، فيهم ثقات وغير ثقات ، فسألهم : من دخل عندكم الساعة ؟ فقال كل امرئ منهم : لا ندرى ، كل امرئ منا مشغول بأمره . الواجب في هذا : أن لا يسجن واحد منهم ، لكن من ادعى عليه : حلف المدعون ، على حكم القسامة ، فان نكلوا حلف هو ميتاً واحدة . وكذلك لو ادعوا على جماعة بأعيانهم : كل واحد منهم يحلف ميتاً واحدة .) ٤٦٨/١٠ م ٢٠٧١

قسمة ١ - قسمة العين الواحدة المشتركة .

(القسمة جائزة في كل حق مشترك إذا أمكن ، وعلى حسب ما يمكن ، سواء كان أرضاً أو داراً صغيرة أو كبيرة أو حتماً أو ثوباً أو سيفاً أو لؤلؤة أو غير ذلك ، إذا لم يمكن بينها مال مشترك سواء . حاشا المصنف ، والرأس الواحد من الحيوان ، فلا يقسم أصلاً ، لكن يكون بينهم يؤاجرونه ويقسمون أجرته ، أو يخدمهم أياماً معلومة .) ١٢٨/٨ م ١٢٤٨ و ١٣٠/٨ م ١٢٥٢

٢ - التصرف في المشترك قبلها .

(من كان بينه وبين غيره أرض أو حيوان أو عرض ، فباع شيئاً من ذلك أو وهبه أو تصدق به أو أهداه ، فإن كان شريكاً غائباً ولم يُجِبْ إلى القسمة ، أو حاضراً يتعذر عليه أن يضمه إلى القسمة أو لم يُجِبْه إلى القسمة : فله تعجيل أخذ حقه والقسمة والعدل فيها .

فإن أنفذ ما ذكرنا في مقدار حقه في القيمة بالعدل غير متزايد ولا محابٍ لنفسه شيء أصلاً : فهي قسمة حق ، وكل ما أنفذ من ذلك جائز فأنفذ أحب شريكه أم كره . فإن كانت حابي نفسه فسُخ كل ذلك .

فلو غرس وبني وعمر : نفذ كل ذلك في مقدار حقه ، وقضي له بما زاد للذي يَشْرِكُه ، ولا حق له في بناءه وعماره وغرسه ، إلا قلع عين ماله كالغصب ولا فرق . ولو كان طعاماً فأكل منه : ضمن ما زاد على مقدار حقه . فإن كانت يملوك فأعتق : ضمن حصة شريكه . (٨ / ١٤٣ م ١٢٥٧

٣ - إنفاذ الحكم في شيء من المشترك قبلها .

(لا يحل لأحد من الشركاء إنفاذ شيء من الحكم في جزء معين بما له فيه شريك ولا في كله ، سواء قل ذلك الجزء أو أكثر ، لا يبيع ولا صدقة ولا هبة ولا إصداق ولا إقرار فيه لأحد ولا تحييس ولا غير ذلك . فإن وقع شيء مما ذكرنا : فسُخ أبداً ، سواء وقع ذلك الشيء بعينه بعد ذلك في حصته أو لم يقع . (٨ / ١٣٣ م ١٢٥٦

قصة ٤ - قصة الاعيان المتفرقة .

(إن كان المالُ المقسوم أشياء متفرقة فدعا أحد المتقسمين إلى إخراج نصيبه كله بالقرعة في شخص من أشخاص المال أو في نوع من أنواعه : مُقتضى له بذلك ، أحبُّ شركاؤه أم كرهوا ، ولا يجوز أن يُقسم كل نوع بين جميعهم ولا كل دار بين جميعهم ولا كل ضيقة بين جميعهم إلا باتفاق جميعهم على ذلك . وينقسم الرقيق ، والحيوان ، والمصاحف وغير ذلك ؛ فمن وقع في سهمه عبدٌ وبعض آخر : بقي شريكاً في الذي وقع حظه فيه .)
١٢٥٣ م ١٣٢/٨

٥ - قصة ذى العلو والسفل .

(لا يجوز أن يقع في القسمة لأحد المتقسمين علوٌ بناءً والآخر سفلاً ، وهذا منسوخ أبداً إن وقع .)
١٢٥٥ م ١٣٣/٨

٦ - قصة ما لا يجوز بيعه .

('يقسم كل ما لا يجز بيعه إذا حل ملكه ، كالكلاب والسنائير ، والتمر قبل أن يبدو صلاحه ، والماء وغير ذلك ، كل ذلك بالمساواة والمائته ، وكذلك تقسم الضياع المتباعدة في البلاد المتفرقة ، فيخرج بعضهم إلى بلدة والآخر إلى أخرى .)
١٢٥٤ م ١٣٣/٨

قِسْمَةٌ ٧ - إيجاب المتنع عليها .

(يُجِبُّو الممتنع عن القسمة عليها ، ولا يجوز أن يجبر أحدٌ من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ، ولا على تقاومها الشيء الذي هما فيه شريكان أصلاً ، كان بما يتقسم أو بما لا يتقسم من الحيوان ، لكن يُجْبَرَان على القسمة إن دعا إليها أحدهما أو أحدهم ، أو تقسم المنافع بينهما إن كان لا يمكن القسمة . ومن دعا إلى البيع قيل له : إن شئت فبيع حصتك وإن شئت فامسك ، وكذلك شريكك ، إلا أن يكون في ذلك إضاعة للمال بلا شيء من النفع فيباع حينئذ لو اُحد كان أو لشريكين فصاعداً ، إلا أن يكونا اشتراكاً لتجارة ، فيجبر على البيع ههنا خاصة مَنْ أباه .) ١٢٨/٨ م ١٢٤٩ و ١٣٠/٨ م ١٢٥١

٨ - البذل من المقسوم عندها .

(فرضٌ على كل أخذٍ حظُّه من المقسوم أن يعطي منه مَنْ حضر القسمة من ذوي قرْبى أو مسكين : ما طابت به نفسه ، ويعطيه الوليُّ عن الصغير والمجنون والغائب .) ١٢٨/٨ م ١٢٥٠

٩ - الوكالة عليها .

(يوكلُ للصغير والغائب مَنْ يعزلُ له حقُّه في القسمة) ١٢٨/٨ م ١٢٤٩

رَ : أَيْمَان .

قَسَم

١ - حكمه في السفر :

قَسَم

(السفر بامرأة من زوجاته أو بمرأتين أو بثلاث لا يكون إلا بالقرعة ، فان خرج بها بالقرعة لم يحاسبهن " بليالهن معه في السفر ، فان خرج بها بغير قرعة حاسبهن " بتلك الليالي ولزمه فرضاً أن يوقتي التي لم يسافر بها عدد تلك الليالي ، وله ألا يسافر بواحدة منهن " ، وهو عدل " بينهن في المنع .) ٦٧/١٠ م ١٨٩٩ ب

٢ - مدته في الدوام والبدء .

(حد القسمة للزوجات من لية فما زاد الى سبع لكل واحدة ولا يجوز أن يزيد على سبع ، ولية لية أحب إلينا .
ولذا تزوج الرجل بكرأ حرة أو أمة مسلمة أو كتابية وله زوجة أخرى حرة أو أمة : فعليه أن يخص البكر بميت سبع ليالٍ عندها ثم يقسم فيعود ، ولا يحاسبها بتلك السبع ولا بشيء منها . فان تزوج ثيباً فله أن يخصها بميت ثلاث ليالٍ كذلك ، فان زاد على الثلاث أقام عند غيرها كما أقام عندها ويسقط حكمها في التفضيل .) ٦٧/١٠ م ١٩٠٢ و ٦٣/١٠ م ١٨٩٩ ب

٣ - تحديد شموله .

(لا يجوز أن يفضل في قسمة الليالي حرة على أمة =

قَسْم

= متروكة ، ولا مسلة على ذمة ، ولا يجوز للرجل أن يقسم
لأم ولده ، ولا لأمته مع زوجته إن كانت ، ، فلو طابت نفس
الزوجة بذلك : فله أن يقسم لأمته ، لكن له أن يبطأ أمته متى
شاء . (١٠ / ٤١ م ١٨٨٨ و ١٠ / ٦٧ م ١٩٠١)

٤ - حق الزوجة الجديدة فيه .

ر : قَسْم ٢ - مدته في الدوام والبدء .

٥ - القُرعة فيه .

ر : قَسْم ١ - حكمه في الفر .

٦ - هبته .

(إن وهبت المرأة ليلتها لضرتها : جاز ذلك ، فان بدا لها
فرجعت في ذلك فلها ذلك) (١٠ / ٦٨ م ١٩٠٣)

ر : جراح ، دية ، قتل .

قصاص

١ - موضوع وجوبه .

(القصاص واجب في كل ما كان بعمد ، من جرح أو

كسر .) (١٠ / ٤٠٣ م ٢٠٢٥)

٢ - تحققه بين الأجير والمستأجر .

(لم يفرق الله تعالى بين المستأجر وغيره ، فلا شيء في الخطأ
إلا ما أوجبه الله تعالى في النفس ، وأما العمد ففيه القصاص ،
سواء الأجير والمستأجر .) (١٠ / ٤٧٤ م ٢٠٧٥)

قصاص ٣ - إثباته لدى الحاكم .

(حَكَمَ عليه الصلاة والسلام بالقَوْدِ والقتلِ قصاصاً : بظاهر
الينة أو الإقرار التام ، وهذا هو الحقُّ المقترَضُ على الحكم
المتيقن أنَّهُ الله أمرهم به ، ولم يكلفهم علم الغيب .)
٢٠٧٠ م ٤٦٧/١٠

٤ - تحديد تعيين القصاص .

(إن كان الوارثُ صغيراً أو مجنوناً أو غائباً ولا وارث
هنالك غيره : فقد وجب القودُ بلا شك .) ٢٠٧٩ م ٤٨٥/١٠

٥ - الحيات بين القصاص والعفو والدية ، وهل يورث ؟

(من قتل مؤمناً عمداً فوليُّ المقتول مخيرٌ :
- إن شاء قتله بثل ما قُتِل هو به وليه ،
- وإن شاء عفا عنه ، أحب القاتلُ أم كره ، وليس عفوُ
الولي عن القود وسكوته عن ذكر الدية بمسقطٍ لها ، إلا أن يلفظ
بالعفو عن الدية أيضاً ،

- وإن شاء عفا عنه بما يتفقان عليه فهنا خاصة إن لم يُرضه
القاتل لم يلزمه ، ويكون للولي القود أو الدية ، فإن أبى الولي إلا
أكثر من الدية : لم يلزم القاتل أن يزيد على الدية ولو بُرِّه .

ومن مات من الأهل : لم يورث عنه الحيارُ ، فإن كان الوارث
صغيراً أو مجنوناً أو غائباً ولا وارث غيره : فقد وجب القودُ
بلا شك .) ٢٠٧٢ م ٣٦٠/١٠ و ٢٠٧٩ م ٤٨٤/١٠

٦ - حق التشيل بالجاني قصاصاً .

(من أخاف إنساناً ، فقطع ساقه ومنكبه وأنته وقتله
فلولي المقتول أن يفعل به كل ذلك ويقتله ، وله أن يقتله دون
أن يفعل به شيئاً من ذلك ، وله أن يفعل به كل ذلك أو بعضه
ولا يقتله لكن يعفو عنه .) ٤٢/١١ م ٢١٣٦

٧ - حكمه إذا كان بين الأولياء صغيراً أو مجنوناً أو غائباً .

(إذا كان في أولياء المقتول غائباً أو صغيراً أو مجنوناً :
فلكبير والحاضر وللعاقل أن يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغير
ولا إفاقة المجنون ولا قدوم الغائب ، فإن عفا الحاضرون بالعون
لم يحجز ذلك على الصغير ولا على الغائب ولا على المجنون ، بل هم
على حقهم في القود حتى يبلغ الصغير ويقتل المجنون . فإن مات
الصغير أو الغائب أو المجنون كان حينئذ رجوع الأمر إلى من بقي
من الورثة .) ٤٨٢/١٠ م ٢٠٧٩

٨ - تنازع الأولياء فيمن يتولاه منهم .

(إن تشاح الأولياء في تولي قتل قاتل وليهم قيل لهم :
إن اتفقتم على أحدكم أو على أجنبي فذلك لكم ، وإلا أفرعنا بينكم
فايكم خرجت قرعته : تولي القصاص .) ٤٢/١١ م ٢١٣٥

٩ - متولي من المحارب القاتل .

(إذا قتل المحارب قتيلاً اجتمع حقان ، أحدهما : لله ، والثاني : =)

=لولي المقتول، وحق الله تعالى أحق بالقضاء، ودينه أولى بالأداء،
وشرطه: المقدم في الوفاء على حقوق الناس. فان قتل الإمام
او صلبه للمحاربة كان للولي أخذ الدية في مال المقتول؛ لأن حقه
في القود قد سقط، فبقي حقه في الدية أو العفو عنها، فان اختار
الإمام قطع يد المحارب ورجله أو نفيه: أتخذ ذلك وكان
حيثن للولي الجائر في قتله أو الدية أو المفاداة أو العفو.)
٢٢٥٦ م ٣١٢/١١

١٠ - حكمه في اقتتال المسلمين .

(إن جنى المقتول على قاتله جناية مات منها بعد موت
المقتول : فالقود واجب تعجيله على الحي إذا كانا ظالمين معاً
أو كان الحي منها ظالماً والمقتول مظلوماً ، فيستقاد من الحي في
نفسه وفي الجراح التي جرح المقتول بها ، أو يؤخذ الدية منه
أو من ماله ، مات أو عاش ، ولا شيء في مال المقتول إلا إذا
كان قطع له أصبعاً أو أصابعاً أو يداً أو رجلاً فالدية في ذلك في
مال الميت .

وأما إذا كان القاتل الحي مظلوماً والمقتول ظالماً : فلا شيء
على القاتل الجراح ، لا قود ولا دية .) ٢٠٨٧ م ٥٠٢/١٠

١١ - إقامته في الشهر الحرام .

(من قتل أو جرح في شهر حرام فلم يُظفر به إلا في شهر
حلال فإن ولي الاستقادة من الدم أو الجرح غيّر : إن شاء
تأخيرهُ الى شهر حرام فذلك له ، وإن لم يُرد ذلك فهو بعض
حقه تجافى عنه .) ٢٠٨٤ م ٤٩٩/١٠

فصاح ١٢ - إقامته في حرم مكة .

ر : مكة ١٤ - القصاص وإقامة الحد والسجن ودفع الأذى فيها .

١٣ - إقامته على المسك ومن في حكمه أم على المباشر .

(من أمسك آخر حتى فُتقت عينه أو قُطع عضو أو ضرب ، فالحكم فيه أن يُقتص من الفاقه والكاسر والقاطع والضارب بمثل ما فعل ، ويُعزَّر المسك ويُسجن على ما يراه الحاكم . والمسك القاتل ليس قاتلاً ، ولكنه حبس إنساناً حتى مات ، فعليه مثل ما فعل ، فواجب أن يفعل به مثل ما فعل فيمسك مجوساً حتى يموت . وكذلك الواقف الناظر والربيقة والصوب والدال والمتبع والباغي (١٠ / ٢٧٧ م ٢٠٢٩)

١٤ - إقامته على سكران أو مجنون أو صغير .

(لا قودَ على مجنون فيما أصاب في جنونه ، ولا على سكران فيما أصاب في سكره المخرج له من عقله ، ولا على من لم يبلغ ، ولا على أحد من هؤلاء دية ولا ضمان ، هؤلاء والبهائم سواء . إلا أن من فعل هذا من الصبيان أو المجانين أو السكران في دم أو جرح أو مالٍ ففرض : ثَقَاؤُهُ في بيتٍ ليُكفَّ أذاه ، حتى يتوب السكران ويُفكَّ المجنون ويبلغ الصبي . فلو أن صبياً أو مجنوناً جرحاً إنساناً ثم عقل المجنون وبلغ الصبي ، ثم مات المجرع فلا شيء في ذلك ، لاديه ولا قود .)

٢٠٢٠ م ٣٤٤ / ١٠ و ٣٩ / ١١ م ٢١٣٠

١٥ - شروط صحة العفو فيه ومن عليه .

(الحكم في ذلك للأهل ، وهم الذين يُعرف المقتول بالانتباه إليهم ، ويستحقون القَوْدَ أو الدية ، فمن أراد منهم القودَ سواء كان ولداً أو ابنَ عم أو ابنةً أو اختاً أو غيرَ ذلك من أمٍ أو زوجٍ أو زوجةٍ أو بنتِ عمٍ أو عمَةٍ : فالقودُ واجبٌ ، ولا يُلتفت الى عفو من عفا عن هو أقرب أو أبعد أو أكثر في العدد لما ذكرنا . فان اتفق الورثةُ كلُّهم على العفو فلهم الديةُ حيثُند ويحرم الدم ، فان أراد أحد الورثة العفوَ عن الدية فله ذلك في حصته خاصة ؛ إذ هو مالٌ من ماله . ولو عفا الورثةُ أو أحدهم عن نصيبه من دية الخطأ قبل موت المقتول ، أو عفا كلُّهم عن القود قبل موت المقتول : فهو كله باطل .) ١٠/٤٧٧ م ٢٠٧٨ و ١٠/٤٩١ م ٢٠٨١

١٦ - عفو المجني عليه فيه .

رَ : قتل ٥٩ - حكم عفو المجني عليه في القود أو الدية أو الجرح .

١٧ - وقوعه على الآمر بالجناية أو المباشر لها .

رَ : قتل ١٠ - حكمه في أمر الغير به .

١٨ - قتل المسلم بالكافر .

(إن قتل مسلمٌ عاقلٌ بالغٌ ذِميّاً أو مستأمناً عمداً أو خطأً : فلا قودَ عليه ولا دية ولا كفارة ، ولكن يؤدَّبُ في العمد =

= خاصة ، ويُسجن حتى يتوب ؛ كَقَتْلِ ضرره .

فلو أن مسلماً جرح ذمياً عمداً ظالماً ، فأسلم النمي ثم مات من ذلك الجرح : فالقودُ في ذلك بالسيف خاصة ، ولا قود في الجرح ؛ لأن الجرح حصل ولا قود فيه لأنه كفر ، فلما أسلم ثم مات مسلماً من جناية ظلم ثُمَيَات من مثلها حصل مقتولاً عمداً (وهو مسلم ٠) ٣٤٧/١٠ م ٢٠٢١ و ٣٩/١١ م ٢١٣٠

١٩ - بطلانه بالموت .

رَ : قتل ٥٥ - قتل الجاني قبل موت المجني عليه .

٢٠ - الوكالة فيه .

(جائزٌ إذا أمر الوليُّ منْ يأخذ له القودَ أن يغيب فيستعيد الأمور وهو غائب ، فان غاب الوليُّ ثم عفا فليس عفوهُ بشيء ، ولا شيء على القاتل ، ولا يصح عفوُ الوليِّ إلا بأن يبلغَ ذلك الأمورَ بالقود ويصح عنده ٠) ٤١/١١ م ٢١٣٣

٢١ - تحديد التعدي وعلمه فيه وحكم كل .

(القصاص الذي أمر الله أن يأخذ لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون مما ثُمَيَات من مثله ، أو مما لا ثُمَيَات من مثله . فان كان مما ثُمَيَات من مثله : فذلك الذي قصَدَ فيه ؛ لأنه تعدى بما قد ثُمَيَات من مثله ، فان مات فعلى ذلك بُنِيَ فيه - أي ثُوِّقَ في ضربه الموتُ - وعلى ذلك بَنَى هو - أي تَوَقَّعَ - فيما تعدى فيه ، فاذ ذلك كذلك فليس عدواناً ، فلا قود ولا دية =

قصاص

= وإن كان الذي اقتص به منه بما لا يات منه أصلاً ، فوافق منيته ، فلما مات بأجله ، فلا قود ولادية . فان تعدد المقتص فتعدى على المقتص منه ما لم يُبيح له : فهو متعدٍ ، وعليه القود في النفس فما دونها ، وإن أخطأ فأتى بما لم يُبيح له عمله : فهو خطأ ، الدية على عاقلته ، وعليه الكفارة في النفس .)
٢٤/١١ م ٢١١٩

١ - صفات من يتولاه . قضاء

(لا يحل أن يلي القضاء والحكم في شيء من أمور المسلمين وأهل الذمة إلا مسلمٌ بالغ عاقل ، عالمٌ بأحكام القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وناسخ ذلك ومنسوخه ، وما كان من النصوص مخصوصاً بنص آخر صحيح .
وجائز أن تلي المرأة الحكم ، وكذلك العبد وولد الزنى . ولا يجوز الحكم إلا لمن ولّاه الإمام القرشي الواجبة طاعته ، فإن لم يُقدَّر على ذلك : فكل من أتقن حقاً فهو نافذ ، ومن اتقن باطلاً فهو مردود .) ٣٦٣/٩ م ١٧٧٥ و ٤٢٩/٩ - ٤٣٠ م ١٨٠٠ - ١٨٠٢ و ٤٣٥/٩ م ١٨٠٧

٢ - مرجع أحكامه .

(لا يحل الحكم إلا بما أنزل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ، وهو الحق وكل ما عدا ذلك فهو جور وظلم لا يحل الحكم به ، ويُفسخ أبداً إذا حكم به حاكم .)
=

قضاء = ولا يجمل الحكم بقياس ، ولا بالرأي ، ولا بالاستحسان ، ولا
بقول أحدٍ من دون رسول الله ﷺ دون أن يوافق قرآنًا أو
سنة صحيحة . (٣٦٢/٩ م ١٧٧٤ و ٣٦٣/٩ م ١٧٧٦)

٣ - الحكم بالقياس .

(لا يجمل الحكم بالقياس .) (٣٦٣/٩ م ١٧٧٦)

٤ - الحكم بالاستحسان .

(لا يجمل الحكم بالاستحسان .) (٣٦٣/٩ م ١٧٧٦)

٥ - الحكم بالرأي .

(لا يجمل الحكم بقول أحدٍ من دون رسول الله ﷺ دون أن
يوافق قرآنًا أو سنة صحيحة .) (٣٦٣/٩ م ١٧٧٦)

٦ - الحكم بعلم القاضي .

(فرض على الحاكم أن يحكم بعلمه في الدماء والقصاص
والأموال والفروج والحدود ، سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد
ولايته ، وأقوى ما حكم : بعلمه ، ثم بالإقرار ، ثم بالبينة .)
١٧٩٦ م ٤٢٦/٩

٧ - الغضب فيه .

(لا يجمل للقاضي الحكم وهو غضبان .) (٣٦٥/٩ م ١٧٧٧)

قضاء

٨ - كونه لا يحل الحرام ولا يحرم الحلال .

(حكم القاضي لا يحل ما كان حراماً قبل قضاءه ، ولا يحرم ما كان حلالاً قبل قضاءه ، إنما القاضي منفذ على المستمع فقط ، لا مزينة له سوى هذا .) ١٧٩٢ م ٤٢٢/٩

٩ - شرط تنفيذ الحكم .

(من قال له قاضي : قد ثبت على هذا الصلب ، أو القتل ، أو القطع ، أو الجلد ، أو أخذ مالٍ مقدار كذا منه ، فأنفذ ذلك عليه :

فان كان المأمور من أهل العلم بالقرآن والسنن : لم يحل له إنفاذ شيء من ذلك إن كان الأمر له جاهلاً أو غير عدل حتى يوقن أنه قد وجب عليه ما ذكر له ، فيلزمه إنفاذه حيثئذ ، وإلا فلا . وإن كان الأمر له عالماً فاضلاً : لم يحل له أيضاً إنفاذ أمره حتى يسأله من أي وجه وجب ذلك عليه ، فإذا أخبره فان كان ذلك موجبا عليه ما ذكر : لزمه إنفاذ ذلك ، وعليه ان يكتبي بخبر الحاكم العدل في ذلك .

وأما الجاهل فلا يحل له إنفاذ أمر من ليس عالماً فاضلاً . فان كان الأمر له عالماً فاضلاً سأل : أوجب ذلك بالقرآن والسنة ؟ فان قال : نعم ، لزمه إنفاذ ذلك ، وإلا فلا . ولا يحل أخذ قول أحد بلا برهان .) ١٨١٠ م ٤٣٦/٩

١٠ - الثاني في انفاذ الحكم .

(لا يحل الثاني في إنفاذ الحكم إذا ظهر .) ١٧٩٣ م ٤٢٢/٩

١١ - درجات البينات .

(أقوى ما حكم به القاضي : بطله ، ثم بالإقرار ، ثم بالينة .)
 بالينة . (١٧٩٦ م ٤٢٦/٩)

١٢ - أثر البينة في إثبات الحكم .

(من ادعى شيئاً في يد غيره ، فإن أقام فيه البينة ، أو أقام كلاهما البينة : قضي به للذي ليس الشيء في يده ، إلا أن يكون في بينة من الشيء في يده بيان زائد بانتقال ذلك الشيء إليه ، يلوح بتكذيب بينة الآخر . فلو لم يكن الشيء في يد أحدهما ، فأقام كلاهما البينة : قضي به بينهما ، فلو كان في أيديهما معاً فأقاما فيه بينة أو لم يقبا : قضي به بينهما . فإن تداعياه وليس في أيديهما ، ولا بينة لهما ، أقرع بينهما على اليمين ، فأبها خرج سهمه حلف وقضي له به .) (١٨١١ م ٤٣٦/٩ - ١٨١٣)

١٣ - صفة اليمين فيه .

(ليس على من وجبت عليه عين أن يحلف إلا بالله تعالى ، أو باسم من أسماء الله تعالى ، في مجلس الحاكم فقط ، كيفما شاء من قعود أو قيام أو غير ذلك من الأحوال ، ولا يبالى إلى أي جهة كان وجهه .) (١٧٨٤ م ٣٨٣/٩)

١٤ - حلف المدعى عليه مسقط لحكم بينة المدعي الغائبة .

(كل من ادعى على أحد وأنكر المدعى عليه ، فكأنف المدعي البينة فقال : لي بينة غائبة ، أو قال : لا أعرف لنفسي بينة ، أو قال : لا بينة لي ، قيل له : إن مشتد دع تحليفه حتى تمحضر =

قضاء

== بينتك ، أو لعلك تجد بينة ، وإن شئت حلفته وقد سقط حكم بينتك الغائبة جهة فلا يقضى لك بها أبداً ، وسقط حكم كل بينة تأتي بعد هذا ، فأبي الأمرين اختار قضي له به ولم يلتفت له إلى بينة في تلك الدعوى بعدها ، إلا أن يكون تواتر يوجب صحة العلم وبقينه أنه حلف كاذباً ؛ فيقضى عليه بالحق ، أو يُقر بعد أن يكون حلف ؛ فيلزمه ما أقر به . (١٧٨٢ م ٣٧١/٩)

١٥ - النكول عن اليمين .

(إن لم يكن للطالب بينة وأبى المطلوب من اليمين : أجبر عليها أحب أم كره بالأدب ، ولا يقضى عليه بنكوله في شيء من الأشياء أصلاً . ولا ترد اليمين على الطالب البتة ، ولا تؤد اليمين أصلاً إلا في ثلاثة مواضع فقط ، وهي : القسامة فيمن وُجد مقتولاً ، والوصية في السفر ، ومن قام له بدعواه شاهد واحد عدل أو امرأتان . (١٧٨٣ م ٣٧٣/٩)

١٦ - فسخه بينة المدعى عليه .

(من قضي عليه بينة عدل بغرامة أو غيرها ، ثم أتى هو بينة عدل أنه كان قد أدى ذلك الحق أو برىء من ذلك الحق : رد عليه ما كان غرم ، وفسخ عنه القضاء الأول . (١٧٨١ م ٣٧١/٩)

١٧ - القضاء على الغائب .

(يقضى القضاة على الغائب ، كما يقضى على الحاضر . (١٧٨٠ م ٢٦٦/٩)

قضاء

١٨ - القضاء في المسجد .

(الحكم والحكام في المسجد : مباحٌ جائزٌ .) ٢٤١/٤

م ٤٩٨

١٩ - تقاضي أهل الذمة .

(الحكم على أهل الذمة : يكون بواسطة الحكام المسلمين في كل شيء ، ولا يحل ردُّهم إلى أحكامهم أصلاً ، رضوا أم سخطوا ، أتونا أو لم يأتونا .) ٤٢٥/٩ م ١٧٩٥

٢٠ - الاستنجار عليه .

(إجادة الأمير من يقضي بين الناس مشاهرة : جائزٌ .)

١٩٦/٨ م ١٣٠٩ و ٤٣٥/٩ م ١٨٠٨

٢١ - الوكالة في الخصومة .

(لا تجوز الوكالة عند الحاكم إلا على جلبِ بينة ، وعلى طلبِ الحق ، وعلى تقاضيه ، وعلى تقاضي اليمين . ولا يجوز التوكيل على الإقرار والإنكار أصلاً ، ولا يقبل إنكار أحدٍ عن أحد ، ولا إقرار أحد على أحد ، ولا بُد من قيام البينة عند الحاكم على إقرار المقرّر نفسه أو إنكاره .) ١٩٦/٨ م ١٣٠٨

٣٦٥/٩ م ١٧٧٨ و ٣٦٦/٩ م ١٧٧٩

٢٢ - عزل القاضي .

(جائزٌ للإمام : أن يعزل القاضي متى شاء عن غير خربة .)

أي خيانة . (٤٣٥/٩ م ١٨٠٩

- قضاء ٢٣ - أثر موت الامام في أحكام الولاية .
 (موت الإمام لا يُبطل أحكام الولاية مِنْ قبله حتى يعزله
 الإمام الوالي - أي الذي يليه - .) ٢٤٦/٨ م ١٣٦٦
- قود ر : قصاص .
- قياس ١ - حكمه .
- (لا يحلُّ القولُ بالقياس في الدين . وقوله تعالى : « اليوم أكملتُ لكم دينكم » ، إبطالُ القياس .) ٥٦/١ م ١٠٠
- ٢ - استفتاء صاحبه .
- (السائلُ عن الدين لا يحلُّ له أن يسألَ صاحبَ القياس .)
 ٦٦/١ م ١٠٣ و ٦٧/١ م ١٠٤



حرف الكاف

كافر ١ - تعريفة .

(كل من كفر بما ببلغه وصحّ عنده عن النبي ﷺ ، أو
أجمع عليه المؤمنون بما جاء به النبي ﷺ : فهو كافر .)
٢٠ م ١٢/١

٢ - لعنه .

(لعن الكفار : مباح .) ١٥٦/٥ م ٥٩٤

٣ - حكم قوله لا إله إلا الله أو محمد رسول الله .

(من قال من أهل الكفر ، بما سوى اليهود والنصارى أو
المجوس : لا إله إلا الله ، أو قال : محمد رسول الله : كان بذلك
مسلمًا تلتزمه شرائع الإسلام ، فإن أبى الإسلام قتل . وأما من
اليهود والنصارى والمجوس فلا يكون مسلمًا بقول لا إله إلا الله
محمد رسول الله إلا حتى يقول : وأنا مسلم ، أو قد أسلمت ،
أو أنا بريء من كل دين حاشا الإسلام .) ٣١٦/٧ م ٩٤٠

٤ - إسلام صغاره بإسلامه .

(أي الأبوين الكافرين أسلم فكل من لم يبلغ من أولادهما
فهو مسلم بإسلام من أسلم منها ، أسلمت الأم أم الأب .)
٣٢٢/٧ م ٩٤٥

٥ - إسلام وارثه ، وميراث أهل الذمة .

(من مات له موروث ومما كفران ، ثم أسلم الحي : أخذ
ميراثه على سنة الإسلام . ولا تقسم موارث أهل الذمة إلا
على قسم الله تعالى الموارث في القرآن .) ٣٠٧/٩ م
١٧٤٥

٦ - اسلام دقيقة .

(كلُّ عبدٍ أو أمةٍ كانا لكافرين أو أحدهما ، أسلما في دار الحرب أو في غير دار الحرب : فهما حرّان ، فلو كانا كذلك لزمي فأسلما فهما حرّان ساعةً إسلامهما .

وكذلك مُدبّرُ الذمي أو الحرّبي أو مكاتبها أو أمٌ ولدها ، أيّهم أسلم فهو حرٌّ ساعةً إسلامه ، وتبطل الكتابةُ أو ما بقي منها ، ولا يرجع الذي أسلم بشيءٍ بما كان أعطى منها قبل إسلامه ، ويرجع بما أعطى منها بعد إسلامه .

وإن كان للذمي أو الحرّبي عبدٌ كافرٌ ، فأسلما معاً فهو عبده كما كان ، فلو أسلم العبدُ قبل سيده بطرفة عينٍ فهو حرٌّ ساعةً يُسلم ، ولا ولايةٌ عليه لأحد . (٣١٨/٧ م ٩٤٣ و ٢٠٨/٩ م ١٦٧٢)

٧ - حسناته وسيناته إذا أسلم .

(مَنْ عمل في كفره عملاً سيئاً ، ثم أسلم ، فان تبادى على تلك الإساءة : حوسب وجوزي في الآخرة بما عمل من ذلك في شركه وإسلامه ، وإن تاب عن ذلك سقط عنه ما عمل في شركه . ومن عمل في كفره أفعالاً صالحةً ثم أسلم : جوزي في الجنة بما عمل من ذلك في شركه وإسلامه ، فان لم يُسلم : جوزي بذلك في الدنيا ولم ينتفع بذلك في الآخرة .) (١٩/١ م ٣٨)

٨ - أثر إسلامه في عقد نكاحه .

(أيّما امرأة أسلمت ولها زوجٌ كافرٌ ذميٌّ أو حرّبيٌّ ، =

كافر

كافر

= فحين إسلامها انقسخ نكاحها منه ، سواء أسلم بعدها بطريقة
أو أكثر أو لم يسلم ، لا سبيلَ لها عليها إلا بإبتداء نكاح يرضاها
إن أسلمت ، وإلا فلا ، سواء حرّيتين أو ذميتين كانوا .
٣١٢/٧ م ٩٣٩

٩ - سورة .

(مؤثر كل كافر أو كافرة : حلال طاهر .) ١٣٢/١

م ١٣٥

١٠ - لعابه ودمعه وعرقه وما يكون منه .

(لعاب الكفار من الرجال والنساء الكتائب وغيرهم :
نجس كله ، وكذلك العرق منهم ، والدمع ، وكل ما كان
منهم .) ١٢٩/١ م ١٣٤

١١ - دبح جلده وسلخه .

(جلد الإنسان لا يحل أن يدبح ولا أن يسلم ، ولا يُبد
من دفته وإن كان كافراً .) ١١٨/١ م ١٢٩

١٢ - الصلاة في ثوبه .

(الصلاة جائزة في ثوب الكافر ، ما لم يرقن فيه شيئاً يجب
اجتنابه .) ٧٥/٤ م ٤٢٩

١٣ - الصلاة خلفه .

(الصلاة خلف من يدري المرء أنه كافر : باطلة ، =

كفر

كافر = فان صلى خلف من يظنه مسلماً ثم علم أنه كافر: فصلامته
ثالثة^٥ . (٤/٥١١ م ٤١٢ ،

١٤ - أخذ الزكاة منه ، وإعطاؤه منها .

(لا يجوز أن تؤخذ من الكافر الزكاة ، لا مضاعفة ولا
غير مضاعفة ، لا من بني تغلب ولا من غيرهم . ولا يجوز أن
أن تعطى الزكاة لكافر) (٥/٢٠١ م ٦٣٨ و ٥/٢٠٨ م ٦٣٩
و ٦/١١١ م ٧٠١ و ٦/٤١٤ م ٧١٩

١٥ - وجوب الحج والعمرة عليه ، وشروط دخوله الحرم .

(الحج الى مكة والعمرة إليها : فرضان على أهل الكفر ،
إلا أنه لا يقبل منهم إلا بعد الاسلام ، ولا يتوكون ودخول
الحرم حتى يؤمنوا .) (٧/٣٦ م ٨١١

١٦ - وفاء ما نذر حال كفره .

(من نذر في حال كفره طاعة لله عز وجل ، ثم أسلم :
لزمه الوفاء به .) (٨/٢٥ م ١١١٩

١٧ - نكاح المسلم لكافرة ووطؤه لأمة كذلك .

(جائز للمسلم نكاح الكتابية ، وهي اليهودية والنصرانية
والمجوسية ، بالزواج ، ولا يحل له وطء أمة غير مسلمة بملك اليمين ،
ولا نكاح كافرة غير كتابية أصلاً .) (٩/٤٤٥ م ١٨١٧

كافر

١٨ - نكاحه للسلة وملكه الرقيق المسلم .

(لا يحل لسلة نكاح غير مسلم أصلاً . ولا يحل لكافر أن يملك عبداً مسلماً ولا أمة مسلمةً أصلاً .) ١٨١٨ م ٤٤٩/٩

١٩ - ولد الكافرة من زنى أو إكراه .

(ولد الكافرة النمة أو الحرية من زنى أو إكراه : مسلم ولا بُدَّ) ٩٤٦ م ٣٢٤/٧

٢٠ - ولاته للسلة ، وولاية المسلم للكافرة .

(لا يكون الكافر ولياً للسلة ، ولا المسلم ولياً للكافرة ، الأبُّ وغيره سواء في ذلك . والكافرُ وليُّ الكافرة التي هي وليته ، يُنكحها من المسلم والكافر .) ١٨٣٧ م ٤٧٣/٩

٢١ - تصرفاته .

(لا يلزم المترك طلاقه . وأما نكاحه وبيعه وابتاعه وهبه وصدقته وعتقه ومأجرته فباطلٌ كل ذلك . والكافر والمؤمن في الكفالة سواء ؛ لعموم النص) ١٢٣٠ م ١١٧/٨ و ١٩٦٥ م ٢٠١/١٠

٢٢ - إعطاء العطية وقبولها منه .

(إعطاء الكافر : مباحٌ ، وقبول ما أعطى هو : كقبول ما أعطى المسلم .) ١٦٣٩ م ١٥٩/٩

٢٣ - التعامل بالربا معه وبين النعمين .

(الربا بين المسلم والنمي ، وبين المسلم والحربي ، وبين النعمين : =

كافر

كافر = كما هو بين المسلمين ولا فرق . (٨ / ٥١٤ م ١٥٠٦

٢٤ - حكم ما يغنمه من مال مسلم أو ذمي .

(لا يملك أهل الكفر الحربيون مال مسلم ولا مال ذمي أبداً ، إلا بالابتاع الصحيح ، أو الهبة الصحيحة ، أو ميراث من ذمي كافر ، أو بعاملة صحيحة في دين الإسلام ، فكل ما غنموه من مال ذمي أو مسلم أو آبق إليهم فهو باق على ملك صاحبه ، فتى قدر عليه رد على صاحبه ، ولا يكلف مالكة عوضاً ولا ثمناً ، ولا ينفذ فيه عتق من وقع في ملكه ولا صدقته ولا هبته ولا بيعه ، ولا تكون له الأمة أم ولد ، وحكمه حكم الشيء الذي يقصبه المسلم من المسلم ولا فرق .) (٧ / ٣٠٠ م ٩٣١

٢٥ - حكم ما يوجد من ماله إذا لم يكن ذمياً .

(من وجد كنزاً من دفن كافر غير ذمي ، جاهلياً كان الدافن أو غير جاهلي ، فأربعة أخماس له حلال ، ويقسم الخمس حيث يقسم خمس الغنيمة ، ولا يعطي للسلطان من كل ذلك شيئاً ، إلا إن كان لإمام عدل فيعطيه الخمس فقط ، وحكمه سواء حيثما وجدته ، وسواء وجدته حرّاً أو عبد أو امرأة .) (٧ / ٣٢٤ م ٩٤٨

٣٦ - مكاتبته .

(لا تجوز كتابة عبد كافر أصلاً .) (٩ / ٢٢٢ م ١٦٨٥

كافر - كباثر

كافر ٢٧ - قيد قبول الجزية منه .

(لا يُقبل من كافر إلا الإسلام أو السيف ، الرجال والنساء
في ذلك سواء ، حاشا أهل الكتاب خاصة ، فان أعطوا الجزية
أقروا على ذلك مع الصغار .) ٣٤٥/٧ م ٩٥٨

٢٨ - المباح قتله منهم .

(لا يحل قتلُ نساء المشركين ، ولا قتل من لم يبلغ منهم ،
إلا أن يُقاتلَ أحدٌ من ذكركم فلا يكونَ للسلم منجى منه إلا
بقتله ، فله قتله حينئذ . فان أُصيوا في البيات أو في اختلاط اللحمة
من غير قصد فلا حرج في ذلك . وجائزُ قتل كل من عدا من
ذكرنا من المشركين من مقاتلٍ أو غير مقاتل .)
٢٩٦/٧ م ٩٢٦

٢٩ - نواته مع المسلم .

(لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم ؛ المرتد
وغير المرتد سواء .) ٣٠٤/٩ م ١٧٤٤

كباثر ١ - تعريفها .

(الكبيرة : هي ما سمّاها رسول الله ﷺ كبيرة ، أو
ما جاء فيه الوعيد . والصغيرة : ما لم يأت فيه وعيد .)
٣٩٣/٩ م ١٧٨٥

كباثر ٢ - صلاة المُصيرَ عليا .

(من صلى مُصيرَ أ على الكباثر : فصلاته فامة .)

٩٨/٣ م ٣٠٣

كتابة ١ - وجهها الصحيح .

(لا تصح الكتابة إلا بأن يقول له : إذا أدت إلى هذا العدد
على هذه الصفة فأنت حر ، فان كان إلى أجل مسمى أو أكثر

ذكر ذلك -) ٢٤٣/٩ م ١٦٩٣

٢ - إجابة السيد طلب المملوك لها .

(من كان له مملوك مسلم أو مسلمة ، فدعا إلى الكتابة
فقرض على السيد الإجابة إلى ذلك ، ومجبره السلطان على ذلك
بما يدري أن المملوك يطيقه ، بما لا يحيف فيه على السيد ، لكن

بما يكاتب عليه مثلها .) ٢٢٢/٩ م ١٦٨٥

٣ - شروع العتق في المكاتب .

(المكاتب عبدٌ ما لم يؤد شيئا من كتابته ، فاذا أدى شيئا
من كتابته فقد شرع فيه العتق والحرية بقدر ما أدى ، وبقي
سائر مملوكا ، وكان لما عتق منه حكم الحرية في الحدود
والموارث والديات وغير ذلك ، وكان لما بقي منه حكم العبد
في الديات والموارث والحدود وغير ذلك ، وهكذا أبدا حتى يتم

عتقه بتمام أدائه .) ٢٢٧/٩ م ١٦٨٨

٤ - المكاتب الى اجل غير مسمى .

(من مكاتب الى اجل غير مسمى : فهو على كتابته ما عاش السيد وهو ، وما لم يخرج عن ملك السيد ، فني أدى ما كاتب عليه : عتق .) ٢٤١/٩ م ١٦٩٢

٥ - المكاتب الى أجل مسمى اذا عجز عن دفع نجم من بدله .
(من مكاتب الى اجل مسمى نجم أو نجمين فصاعداً ، فحل وقت النجم وهو عجز عن الدفع : وجبت النظرة الى الميسرة .) ٢٤١/٩ م ١٦٩٢

٦ - بدل الكتابة .

(الكتابة جائزة على مال جائز مملوكه ، وعلى عمل فيه الى أجل مسمى ، والى غير أجل مسمى لكن حالاً أو في النعمة ، وعلى نجم ونجمين وأكثر ، ولا تحل الكتابة على شرط خدمة فقط ، ولا على عمل بعد العتق ، ولا على شرط لم يأت به نص أصلاً . ولا تجوز الكتابة على مجهول العدد ولا على مجهول الصفة ، ولا بما لا يحل ملكه كالحجر والخنزير وغير ذلك ، ولا يصح بشيء من ذلك عتق أصلاً ولا بكتابة فاسدة . وهي جائزة بما لا يحل بيعه إذا حل ملكه ، كالكلب والسنور والماء ، والثمرة التي لم يد صلاحها ، والسنبلي الذي لم يشتد .) ٢٢٦/٩ م ١٦٨٦ و ٢٤١/٩ م ١٦٩١ و ٢٤٣/٩ م ١٦٩٤ و ٢٤٤/٩ م ١٦٩٥

٧ - ضمان بدل الكتابة من أجنبي .

(إذا حل النجم أو الكتابة ووجبت فضائها من أجنبي جائز .) ٢٤٤/٩ م ١٦٩٨

كتابة

كتابة ٨ - تعجيل أجل الكتابة .

(إن أراد العبدُ تعجيلَ النجوم أو تقديمَ الأجل : لا يلزم
السيدَ قولُ ذلك ، ولا يعتق المكاتب به .) ١٧٠١ م ٢٤٥/٩

٩ - مقاطعة المكاتب .

(لا تجوز مقاطعة المكاتب ، ولا أن يوضع عنه بشرط أن
يُعجلَ .) ١٦٩٩ م ٢٤٤/٩

١٠ - مكاتبه بعض العبد .

(لا تجوز كتابةُ بعضِ عبدٍ ، ولا كتابةُ شخصٍ له في
عبدٍ مع غيره .) ١٧٠٠ م ٢٤٤/٩

١١ - بيع كتابة المكاتب .

(لا يحل بيعُ كتابة المكاتب .) ١٥٣٥ م ٢٤/٩

١٢ - مساعدة السيد عبده فيها .

(فرضُ على السيد أن يُعطي المكاتبَ مالاً من عند نفسه
ما طابت به نفسه في أول عقد الكتابة ، ويُجبر على ذلك إن أبى ،
فلو مات قبل أن يعطيه : كلف الورثة ذلك من رأس المال مع
الغرماء .) ١٧٠٢ م ٢٤٦/٩

١٣ - بطلانها بإسلام مكاتب الذمي .

(إذا أسلم مكاتبُ الذمي أو الحرّي : بطلت كتابته أو ما
بقي منها ، ولا يرجع الذي أسلم بشيء مما كان أعطى قبل إسلامه ،
ويرجع بما أعطى منها بعد إسلامه .) ٩٤٣ م ٣١٨/٧

كتابة

١٤ - مكتبة اثنتين كتابة واحدة .

(لا يجوز مكتبة ملوكين معاً كتابة واحدة ، سواء
كانا أجنبيين أو ذوي رحم محرمة .) ٢٣٢/٩ م ١٦٨٩

١٥ - مكتبة الصغير .

(لا يجوز أن يكتب ملوك لم يبلغ ، ولا يجوز كتابة
الوصي غلام يتيمة ، ولا مكتبة الأب غلام ابنه الصغير .)
٢٢٧/٩ م ١٦٨٧

١٦ - مكتبة العبد للكافر .

(لا يجوز كتابة عبد كافر أصلاً .) ٢٢٢/٩ م ١٦٨٥

١٧ - انتزاع مال المكاتب .

(لا يجز للسيد أن ينتزع من مال عبده شيئاً مذكاته .
ومال العبد له - أي للسيد - وجاؤ للسيد انتزاعه ؛
بالنص ، فإذا كُتِبَ فلا خلاف أن كسبه له لا للسيد .)
٢٤٤/٩ م ١٦٩٦

١٨ - زكاة فطر المكاتب .

(المكاتب الذي أدى بعض كتابته يؤدي زكاة الفطر
عن نفسه . وأما المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته فهو عبد ،
يؤدي سيده عنه زكاة الفطر .) ١٣٦/٩ م ٧٠٧

كتابة

كتابة ١٩ - دفع الزكاة للمكاتب .

(جاز أن يُعطي المرء من الزكاة لمكاتبه أو لغير مكاتبه .)

١٥١/٦ م ٧٢١

٢٠ - تصرف المكاتب عتقاً وكتابةً .

(للمكاتب أن يكتب أو يُعق .) ٢٤٤/٩ م ١٦٩٧

٢١ - يبيع المكاتب ووطؤه .

(يبيع المكاتب والمكاتب قبل أن يؤدّيا شيئاً من كتابتها :
جائز ، وكذلك وطؤه المملوكة جائز ما لم تؤدّ شيئاً من كتابتها ،
فإن يبيع بطلت الكتابة ، فإن عاد إلى ملكه فلا كتابة لها إلا
بعقدٍ مجدّدٍ إن طلبه العبد أو الأمة .

فإن أدّيا شيئاً من الكتابة قلّ أو كثر : حرم وطؤها جملةً ،
وجاز بيع ما قَبِلَ منها ما لم يؤدّيا ، فإن باع ذلك الجزء :
بطلت الكتابة فيه خاصة .) ٣٢/٩ م ١٥٥٠ و ٢٣٢/٩ م ١٦٩٠

٢٢ - ملك المكاتب ذاً رحم منه .

(المكاتب يملك ذاً رحم محرمة منه : فهو حرٌّ منذ يملكه .)

٢٤٤/٩ م ١٦٩٧

٢٣ - ولد المكاتب من أمته .

(ولد المكاتب من أمته : حرٌّ .) ٢٤٤/٩ م ١٦٩٧

كتابة - كتابي - كسوف - كفارة حج - كفارة صوم

كتابة ٢٤ - إثبات المكاتب .

(المكاتب إذا أدت من مكاتبه فئات أو مات له موروثة :
برثة ورثته بقدر ما أدى ، وورث هو بمقدار ذلك ، ويكون
ما فضل عما ورث : لسائر الورثة ، ويكون ما فضل عن ورثته :

لسيده .) ٣٠٢/٩ م ١٧١٤

كتابي ر : أهل الكتاب .

كسوف ر : صلاة الكسوف .

كفارة حج ١ - صفحتها .

ر : إحرار ٨ - الحلق في ضرورة وغير ضرورة عامداً
أو ناسياً .

كفارة صوم ١ - صفحتها .

(صفة الكفارة الواجبة : عتق رقبة ؛ لا يميزه غيرها
مادام يقدر عليها ، فإن لم يقدر عليها لزمه صوم شهرين متتابعين ،
فإن لم يقدر عليها لزمه حبسٌ يُطعم ستين مسكيناً .)

١٩٧/٦ م ٧٣٩

٢ - موجبها .

(لا كفارة على من تعمّد فطراً في رمضان بما لم يبيع له ،
إلا ممن وطئ في الفرج من امرأته أو أمته ، المباح له وطئها
إذا لم يكن صائماً ، فإن هذا عليه الكفارة .) ١٨٥/٦ م ٧٣٧

كفارة صوم

كفارة صوم ٣ - طرء العذر المبيح للقطر بعد الوطء عمدًا .

(من وطئ عمدًا في نهار رمضان ، ثم سافر في يومه ذلك أو 'جن' أو مرض : لا تسقط عنه الكفارة .) ١٩٧/٦ م ٧٣٨

٤ - تسوية العبد بالحر فيها .

(الحر والعبد في أحكام الكفارة : سواء .) ٢٠٣/٦ م ٧٥٢

٥ - اعتبار المقدور منها عند الوطء .

(من كان قادرًا حين وطئه على الرقة : لم 'يجزه' غيرها ، افتقر بعد ذلك أو لم يفقر . ومن كان عاجزًا عنها حينئذ قادرًا على صيام شهرين متتابعين : لم 'يجزه' شيء غير الصيام ، أيسر بعد ذلك ووجد رقة أو لم يوسر . ومن كان عاجزًا حينئذ ذلك عن الرقة وعن الصيام قادرًا على الإطعام لم 'يجزه' غير الإطعام ، قدر على الرقة أو الصوم بعد ذلك أو لم يقدر .

فمن لم يجد إلا رقة لا غنى له عنها ، لأنه يضيع بعدها أو يخاف على نفسه من حبسها : لم يلزمه عتقها . ومن كان عاجزًا عن ذلك كله ففرضه الإطعام ، وهو باق عليه . فان وجد طعامًا وهو إليه محتاج : أكله هو وأهله ، وبقي الإطعام دينًا عليه .) ١٩٧/٦ م ٧٣٩ و ٢٠٢/٦ م ٧٤٩ - ٧٥١

٦ - الجزاء في عتقها .

(يجزى في الكفارة الواجبة رقة مؤمنة أو كفارة ، صغيرة أو كبيرة ، ذكر أم أنثى ، معيب أو سليم .) =

كفارة صوم

كفارة صوم = ويجزىء في ذلك أمّ الولد والمبر والمعتق بعضه وإلى أجل
والمكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته ، ولا يجزىء في ذلك
نصفان من رقبتيّن ولا مَن بعضه حرّ . وكلّ ما قلنا : إنه
لا يجزىء فانه عتق مردود باطل لا ينقذ . (١٩٧/٦ م ٧٤٠
و ١٩٩/٦ م ٧٤١

٧ - بدء صومها ونهايته .

(إن بدأ بصوم الشهرين في أول يوم من الشهر صام الى أن
يرى الهلال الثالث ولا بد ، كملين كانا أو ناقصين أو كاملاً
وناقصاً . فان بدأ بها في بعض الشهر ولو لم يمض منه إلا يوم أو
لم يبق منه إلا يوم : لزمه صوم ثمانية وخمسين يوماً لا أكثر .)
٢٠٠/٦ م ٧٤٤ ، ٧٤٥

٨ - تقديم النية في صومها .

(لا يجزىء صوم الكفارات إلا بنية من الليل .)
١٧٠/٦ م ٧٣٠

٩ - ذكر النية بعد نسيانها أو النوم في وقتها ، في صومها .

(من نسي النية في ليلة من ليالي الشهرين المتتابعين الواجبين ،
ثم ذكر بالنها ، فانه ينوي الصوم من وقته إذا ذكر ، ومُيسك
عما مُيسك عنه الصائم ، ويجزئه صومه ذلك تماماً ولو لم يبق عليه
من النهار إلا مقدار النية فقط .

وكذلك من نام قبل غروب الشمس في الشهرين المتتابعين ،
فلم ينتبه إلا بعد طلوع الفجر أو في شيء من نهار ذلك اليوم ولو
في آخره ، فانه ينوي الصوم من وقته .) (١٦٤/٦ م ٧٢٩

كفارة صوم

كفارة صوم . ١ - اعتراض النذر أو رمضان أو ما لا يحل صومه في صومها .

(من كان فرضه الصوم فقطع صومه عليه رمضان أو أيام الأضحي أو ما لا يحل صيامه : فليصام متتابعين ، وإنما أمر بها متتابعين ، فإن اعترضه فيها يوم نذر نذره : بطل النذر وسقط عنه ، ومما أدى في صوم الكفارة . وكذلك في رمضان سواء سواء .) ٢٠٠/٦ م ٧٤٢ ، ٧٤٣

١ - الإطعام فيها .

(من كان فرضه الإطعام في الكفارة فإنه لا بد له من أن يطعمهم ويشبعهم من أي شيء أطعمهم وإن اختلف ؛ كان يطعم بعضهم خبزاً وبعضهم تمرأ وبعضهم ثريدأ وبعضهم زيبأ . ويجزى في ذلك مدٌ بعد النبي ﷺ إن أعطاهم حبا أو دقيقاً أو غيرهما بما يؤكل ويكال ، فإن أطعمهم طعاماً معمولاً فيجزئه ما أشبعهم أكلة واحدة أقل كان أو أكثر .

ولا يجزى إطعام رضيع لا يأكل الطعام ، ولا إعطاؤه من ذلك ، فإن كان يأكل كما يأكل الصبيان : اجزأ ، ولا يجزى إطعام أقل من ستين .) ٢٠١/٦ م ٧٤٦ و ٢٠٢ م ٧٤٧ ، ٧٤٨

١٢ - موت من وجبت عليه .

(من مات وعليه كفارة واجبة ففرض على أوليائه أن يصوموا عنه ، فإن لم يكن له ولي : استؤجر له من رأس ماله من يصوم عنه ، أوصى بذلك أو لم يوص ، وهو مقدم على ديون الناس ، ولا إطعام في ذلك أصلاً ، أوصى به أو لم يوص .)

٢٧/٧ م ٧٧٥

كفارةِ ظهار

كفارةِ ظهار ١ - الظهار من أجنبية .

(مَنْ ظاهر من أجنبية ثم كرّره ، ثم تزوجها : فليس عليه
ظهار ولا كفارة .) ١٠ / ٥٦ م ١٨٩٥

٢ - توقف وجوبها على التكرار .

(مَنْ قال من حُرٍّ أو عبدٍ لامرأته أو لأُمته التي يحل له
وطؤها : أنت عليّ كظهر أمي ، أو قال لها : أنت مني بظهر
أمي ، أو كظهر أمي ، أو مثلَ ظهرِ أمي : فلا شيء عليه ،
ولا يحرم بذلك وطؤها عليه حتى يكرر القولَ بذلك مرةً
أخرى ، فإذا قالها مرةً ثانية : وجبت عليه كفارةُ الظهار ؛
وهي : عتقُ رقبةٍ ، فمن لم يقدر فعليه صيامُ شهرين متتابعين ، فإن
عجز عن الصيام فعليه أن يُطعم ستين مسكيناً .)
١٠ / ٤٩ م ١٨٩٤

٣ - وجوبها ثانية بالتكرار .

(مَنْ ظاهر ثم كرّر ثانية ثم ثالثة : فليس عليه إلا كفارة
واحدة ، فإن كرّر رابعةً فعليه كفارة أخرى .)
١٠ / ٥٧ م ١٨٩٦

٤ - المجزئ في عتقها .

(يُجزئ في العتق المؤمنُ والكافرُ ، الذكْرُ والأنثى ،
والمعيّبُ والسالمُ .) ١٠ / ٤٩ م ١٨٩٤

كفارة ظهار

كفارة ظهار ٥ - صفة الصوم فيها .

(من لم يقدر على رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين ، ولا يحل له أن يوطأ زوجته ، ولا يمسها بشيء من بدنه فضلاً عن الوطء ، إلا حتى يكفّر بالعق أو بالصيام ، فإن أقدم أو نسي فوطئ قبل أن يكفّر بالعق أو بالصيام : أمسك عن الوطء حتى يكفّر ولا بد . ٥٠/١٠ م ١٨٩٤)

٦ - العجز عن واحد مما يجب فيها .

(من عجز عن جميع الكفارات فحكمه الإطعام أبداً ، أنسّر بعد ذلك أم لم يوسر ، ومن كان حين لزوم كفارة ظهار له قادراً على عتي رقبة : لم يميزه غيرها أبداً ، وإن افتقر فأمره إلى الله عز وجل .

ومن كلف عاجزاً عن الرقبة قادراً على صوم شهرين متتابعين لا يحول بينهما رمضان ولا يوم لا يحل صيامه واتصلت قوته كذلك إلى انقضاء المدة المذكورة فلم يصمها ، ثم عجز عن الصوم إلى أن مات : لم يميزه إطعام ولا عتي أبداً ، فإن صح صامها ، وإن مات صامها عنه وليه .

فلو لم تصل صحته وقوته على الصيام جميع المدة التي ذكرنا ، فإن أنسّر في خلالها فالتعتى فرضه أبداً ، فإن لم يوسر فالإطعام فرضه أبداً . ٥٧/١٠ م ١٨٩٨)

٧ - صفة الإطعام فيها .

(من عجز عن الصيام فعليه أن يطعم ستين مسكيناً =

كفارة ظهار - كفارة قتل

كفارة ظهار = متغابرين شَبَعَهُمْ ، ولا يحرم عليه وطؤها قبل الإطعام .

١٨٩٤ م ٥٠/١٠

٨ - تعلقها في الذمة لما بعد الموت .

(من لزمته كفارة الظهار : لم يسقطها عنه موته ولا موتها
ولا طلاقها لها ، وهي من رأس ماله إن مات ، أوصى بها أو لم

يُوصِر .) ١٨٩٧ م ٥٧/١٠

كفارة قتل ١ - الصوم في كفارة قتل الخطأ عوض من العتق .

(لما كانت الدية في قتل الخطأ ليست على القاتل وإنما هي على
عاقلته : لزم أن يكون صوم الشهرين عوضاً من العتق إن لم
يجده فقط ، لا كما يُظن أنه عوض من الدية والرقبة . وأما من
لا عاقلة له فالدية واجبة في ذلك على كل مالٍ لجميع المسلمين .)

٢٠٨٨ م ٥٠٧/١٠

٢ - وجوبها في القتل العمد .

(لا كفارة في قتل العمد ، ولكن ليكثر من فعل الخير ؛
لأنه ابتلي بأكبر الكبائر بعد الشرك وترك الصلاة ، ففرض
عليه أن يسعى في خلاص نفسه من النار بفعل الخير ، من عتق
وصدق وجاهد وحج وصوم وصلاة وذكر في تعالى ، فلمله
بأن يأت من ذلك بمقدار يوازي إساءته في القتل فيسقط عنه .)

٢٠٩١ م ٥١٤/١٠

كفارة قتل - كفارة بين

كفارة قتل ٣ - وجوبها في قتل الجنين .

ر : قتل ٥٢ - ثبوت الكفارة في قتل الجنين .

٤ - وجوبها على المسلم بقتل الكافر .

ر : قصاص ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

٥ - الواجبة عليهم وصفتها .

زإن قتل المسلم أو الذمي البالغان العاقلان مسلماً خطأ
فالدية واجبة على عاقلة القاتل ، وهي : عشيرته وقبيلته ، وعلى
القاتل في نفسه إن كان بالغاً عاقلاً مسلماً : عتق رقبة مؤمنة
ولا بد ، فإن لم يقدر عليها لفقره فعليه صيام شهرين متتابعين ،
لا يحول بينها شهر رمضان ، ولا يوم فطر ولا يوم أضحى ،
ولا بمرض ، ولا بأيام حيض إن كانت امرأة .

وذلك واجب على الذمي ، إلا أنه لا يقدر في حاله تلك على
عتق رقبة مؤمنة ولا على صيام حتى يسلم ، فإن أسلم يوماً ما
لزمه العتق والصيام ، فإن لم يسلم حتى مات : لقي الله عز وجل
وذلك زائداً في عذابه ، ولا يصوم عنه وليه . (١٠ / ٣٥٩ م ٢٠٢٢

كفارة بين ١ - معناها .

(معنى كفارة اليمين هو بلا شك : إسقاط الحنث .)

١١٧٧ م ٦٩/٨

كفارة يمين ٢ - صفتها .

(صفة الكفارة : هي أن مَنْ حَنَثَ ، أو أراد الحنثَ وإن لم يحنث بعدُ : فهو مخيرٌ بين ما جاء به النصُّ ، وهو : إما أن يُعقَّ رقبةً ، وإما أن يكسو عشرة مساكين ، وإما أن يطعمهم ؛ أي ذلك فعل فهو فرضٌ ويُجزئه ، فإن لم يقدر على شيء من ذلك : ففرضه صيامُ ثلاثة أيام ، ولا يجزيه الصوم ما دام يقدر على ما ذكرنا من العتق أو الكسوة أو الإطعام . ولا يجزيه بدَل ما ذكرنا صدقة ولا هدي ولا قيمة .) ٦٩/٨ م ١١٧٨

٣ - تقديمها على الحنث .

(من أراد أن يحنث في يمينه فله أن يُقدِّم الكفارةَ على الحنث ، أي الكفارات لزمته ، من العتق أو الكسوة أو الإطعام أو الصيام .) ٦٥/٨ م ١١٧٦

٤ - اعتبار المقدور عليه منها عند الحنث .

(مَنْ حَنَثَ وهو قادرٌ على الإطعام أو الكسوة أو العتق ، ثم افتقر فعجز عن كل ذلك : لم يجزه الصومُ أصلاً . وأما ما لم يحنث : فلم يتعين عليه وجوبُ كفارةٍ بعدُ ، إلا أن يجعلها تجزيه . ومن حَنَثَ وهو عاجز عن كل ذلك فقرضه الصومُ ، وقَدَّرَ عليه حينئذٍ أو لم يقدر ، متى قدر ؛ فلا يجزيه إلا الصومُ ، فإن أبصرَ بعد ذلك وقَدَّرَ على العتق والإطعام والكسوة : لم يجزه شيء من ذلك إلا الصوم ، فإن مات ولم يصم : صام عنه وليه أو استؤجر عنه من رأس ماله من يصوم عنه . ومن عنده =

كفارة عين

كفارة عين = فضلٌ عن قوت يومه وقوت أهله ما يُطعم منه عشرةَ مساكين :
 لم يُجزه الصومُ أصلاً . (٦٩/٨ م ١١٨٠ ، ١١٨١
 و ٧٦/٨ م ١١٨٧

٥ - فعل المحلوف عليه بالأكراه أو النسيان .

(من حلف أن لا يفعل أمراً ففعله ناسياً أو مكرهاً فلا
 كفارةَ عليه ولا إثم ، ومن هذا : من حلف على ما لا يدري
 أنه كذلك أم لا ؟ وعلى ما قد يكون ولا يكون ؛ كمن
 حلف لينزلن المطرُ غداً ، فتزل أو لم ينزل : فلا كفارةَ في
 شيء من ذلك .

واليمين في الغضب ، والرضى ، وعلى أن يطيع ، وعلى أن
 يعصي ، أو على ما لا طاعة فيه ولا معصية : سواء في كل ما
 ذكرناه ؛ إن تعد الحنث في كل ذلك فعليه الكفارة ، وإن لم
 يتعد الحنث أو لم يعقد اليمين بقلبه فلا كفارة في ذلك .)

٣٥/٨ م ١١٣١ ، ١١٣٢ و ٤٠/٨ م ١١٣٤

٦ - وجوبها في تعد الحنث .

(لا كفارة إلا على من تعد الحنث وقصده ، فهي
 واجبة في كل حنث قصده المرء .) (٣٥/٨ م ١١٣٢
 و ٤٠/٨ م ١١٣٤ و ٦٥/٨ م ١١٧٥

٧ - العذر الموجب لها .

(من قال : لله علي نذر ، ولم يُسم شيئاً : فليس عليه إلا =

كفارة بين = كفارة بين (٠) ٣/٨ م ١١١٤ و ٢٤/٨ م ١١١٥

٨ - تعددها بتعدد اليمين .

(من حلف أيماناً على أشياء كثيرة ، على كل شيء منها يمين : فهي أيمان كثيرة ؛ إن حثت في شيء منها فعليه كفارة ، فإن عمل آخر فكفارة أخرى وهكذا .. فلو حلف كذلك ثم قال في آخرها : إن شاء الله ، أو استثنى بشيء ما ، فلا استثناء لا يكون إلا لليمين التي تلي الاستثناء .

فإن حلف يميناً واحدة على أشياء كثيرة ، كمن قال : والله لا كلمت زيداً ولا خالداً ولا دخلت دار عبد الله ، فهي يمين واحدة ، ولا يبحث بفعله شيئاً مما حلف عليه ، ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه . (٥١/٨ - ٥٢ م ١١٤٣-١١٤٥

٩ - تسوية للعبد والحر في أحكامها .

(العبد والحر في أحكامها : سواء .) ٧٦/٨ م ١١٨٧

١٠ - الجزاء في عتقها .

(يميز في العتق : الكافر والمؤمن ، والصغير والكبير ، والمعيب والسالم ، والذکر والانثى ، وولد الزنى ، والمتخذ والمؤاجر والمهون ، وأُم الولد والمذبذبة والمذبذبة ، والمتنور عتقه والمعق الى أجل ، والمكاتب ما لم يؤد شيئاً ؛ فإن كان أدى من كتابته ما قل أو كثر : لم يميز في ذلك . ولا يميز من يعتق =

كفارة يمين

كفارة يمين = على المرء بحكم واجب ، ولا نصفا رقتين (٠) ٧١/٨ م ١١٨٢

١١ - عتق الخلو ف عليه بنية الكفارة .

(من حلف ألا يعق عبده هذا ، فأعتقه ينوي بعتقه ذلك كفارة تلك اليمين : لم يجز . ومن حلف أن لا يتصدق على هؤلاء العشرة المساكين ، فأطعمهم ينوي بذلك كفارة يمينه تلك : لم يجز . ولا يحث بأن يتصدق عليهم بعد ذلك ، وكذلك الكسوة ؛ لكن عليه الكفارة .

ومن حلف أن لا يصوم في هذه الجمعة ولا يوماً ، ثم صام منها ثلاثة أيام ينوي بها كفارة يمينه تلك وهو من أهل الكفارة بالصيام : لم يجز ، ولا يحث بأن يصوم فيها بعد ذلك ، وعليه الكفارة (٠) ٦٨/٨ م ١١٧٧

١٢ - إطعام ما دون العشرة فيها أو كسوتهم .

(لا يجزئ إطعام مسكين واحد أو ما دون العشرة ، يردّد عليهم . ولا يجزئ إطعام بعض العشرة وكسوة بعضهم (٠) ٧٢/٨ م ١١٨٣ و ٧٦/٨ م ١١٨٨

١٣ - تحديد الكسوة فيها .

(أما الكسوة فمواقع عليه اسم كسوة : قميص أو سراويل أو مقنّع أو قلنسوة أو رداء أو عمامة أو برنس أو غير ذلك . ويجزئ كسوة أهل الذمة وإطعامهم إذا كانوا مساكين (٠) ٧٤/٨ م ١١٨٤ و ٧٥/٨ م ١١٨٥

كفارة يمين - كفالة

كفارة يمين ١٤ - كسوة أهل الذمة وإطعامهم فيها .

(يُجزىء كسوة أهل الذمة وإطعامهم إذا كانوا مساكين ،

بخلاف الزكاة .) ٧٥/٨ م ١١٨٥

١٥ - التصدق بالقيمة بدلاً عنها .

(لا يُجزىء في كفارة اليمين بدل العتق أو الكسوة أو

الإطعام أو الصيام : شيء من الصدقات ، ولا هدي ، ولا

قيمة .) ٦٩/٨ م ١١٧٩

١٦ - تفريق صوم الأيام الثلاثة .

(يُجزىء الصوم للثلاثة الأيام متفرقة إن شاء .) ٧٥/٨

م ١١٨٦

كفالة ١ - تعريفها .

(الكفالة : هي الضمان ، وهي الزعامة ، وهي القبالة ،

وهي الحلالة ، فمن كان له على آخر حق مالٍ من بيع أو من

غير بيع من أي وجه كان ، حالاً أو إلى أجل ، سواء كان الذي

عليه الحق حياً أو ميتاً ، فضمن له ذلك الحق إنساناً لاشيء عليه

للمضمون عنه ، بطيب نفسه وطيب نفس الذي له الحق : فقد

سقط ذلك الحق عن الذي عليه ، وانتقل إلى الضامن ولزمه بكل

حال .) ١١٠/٨ م ١٢٢٩

كفالة

٢ - عموم أحكامها .

(حكمُ العبدِ والحُرِّ ، والمرأةِ والرجلِ ، والكافرِ والمؤمنِ :

سواءً في الضمان .) ١١٧/٨ م ١٢٣٠

٣ - ضمان مجهول المقدار .

(لا يجوز ضمان ما لا يُدرى مقدارُهُ ، مثل أن يقول له :

أنا أضمنُ عنك ما لفلانٍ عليك .) ١١٧/٨ م ١٢٣١

٤ - ضمان ما لا يجب .

(لا يجوز ضمانُ مالٍ لم يجب بعد ، كمن قال لآخر : أنا

أضمنُ لك ما تستقرضه من فلان ، أو قال له : اقترض من فلانٍ ديناراً وأنا أضمنه عنك ، أو قال : اقترض فلاناً ديناراً وأنا أضمنه لك .) ١١٧/٨ م ١٢٣٢

٥ - اشتراطها في العقود والمحاسبة .

(لا يجوز أن يشترط في بيع ولا سلم ولا في مدينةٍ

أصلاً إعطاءً ضامنٍ ، ولا يجوز أن يكلف أحدٌ في خصومةٍ

إعطاءً ضامنٍ به لئلا يهرب . ولا يجوز أن يكلف من وجب

له حق من ميراث أو غيره ضامناً ، وكلُّ ذلك جورٌ وباطل .)

١١٩/٨ م ١٢٣٥

٦ - شرط أخذ أي الضامنين شاء بالدين .

(لا يجوز أن يشترط في ضمان اثنين عن واحد أن يأخذَ أيهما =

كفالة

== شاء بالجميع ، ولا أن يشترط ذلك الضامن في نفسه وفي المضمون عنه ، ولا أن يشترط أن يأخذ الملية منها عن المعسر والحاضر عن الغائب . (١١٨/٨ م ١٢٢٣)

٧ - توزيع الدين على الضامنين بالخصص .

(إن ضمن اثنان فصاعداً حقاً على انسان : فهو بينهم بالخصص .)

١١٨/٨ م ١٢٣٤

٨ - ضمان الوجه .

(لا يجوز ضمان الوجه ، لافي مال ولا في حد ولا في شيء)

من الاشياء . (١١٩/٨ م ١٢٣٦)

١ - اتخاذ .

كلب

(لا يحل إمساك كلب أسود بهيم أو ذي نقطتين ، لا لصيد ولا لغيره ، ولا يحل تعليمه ، ولا أكل ما قتل من الصيد أصلاً ، إلا أن تُدرك ذكاته ، ولا اتخاذ كلب سوى ذلك أصلاً إلا لزرع أو ماشية أو صيد أو ضرورة خوف .) (٧٧/٧ م ١٠٩٥)

٩/٩ م ١٥١٣

٢ - لعابه وعرقه .

لو مس لعاب الكلب أو عرقه الجسد أو الثوب أو الإناث أو متاعاً ما أو الصيد ، ففرض إزالته ذلك بما أزاله ، ماءً كان أو غيره ولا بُد من كل ما ذكرنا ، إلا من الثوب فلا يزال إلا بالماء . (١١٠/١ - ١١١ م ١٢٧)

٣ - ولوغه في الإناء .

(إن ولغ في الإناء كلبٌ ، أي إناء كان ، وأي كلب كان كلبٌ صيدٍ أو غيره صغيراً أو كبيراً ، فالقرضُ : إهراقُ ما في ذلك الإناء كائناً ما كان ، ثم يُغسل بالماء سبعَ مراتٍ ولا بد ، أولاً من الترابِ والماءِ ولا بد .

فإن أكل الكلب في الإناء ولم يَلْغ فيه ، أو أدخل رجله أو ذنبه ، أو وقع بكتفه فيه : لم يلزم غسلُ الإناء ولا هرقُ ما فيه البتة . وكذلك لو ولغ الكلبُ في بقعة من الأرض أو في يد إنسان أو فيما لا يُسمى إناءً : فلا يلزم غسلُ شيءٍ من ذلك ولا هرقُ ما فيه . والولوغ : هو الشربُ فقط .)

١٢٧/١ م ١٠٩١

٤ - أكل ما ولغ فيه .

(لا يحل أكلُ ما ولغ فيه الكلب ، فإن أكل منه ولم يَلْغ فيه فهو كله حلالٌ .) ٤٢٢/٧ م ١٠١٩

٥ - قطعه الصلاة .

(يقطعُ الصلاةُ كونُ الكلبِ بن يدي المصلي ، ماراً أو غير مارٍ ، صغيراً أو كبيراً ، حياً أو ميتاً .) ٨/٤ م ٣٨٥

٦ - أكل كلب الماء .

(كلبُ الماء الذي يعيش في البرِّ والماء : لا يجوزُ أكله إلا بذكاة .) ٣٩٨/٧ م ٩٩٠

كلب ٧ - يبعه .

(لا يحل بيع كلب أصلاً ، لا كلبٌ صيدٍ ، ولا كلب ماشية ولا غيرها . فان اضطر إليه ولم يجد من يعطيه إياه فله ابتاعه ، وهو حلالٌ للمشتري ، حرامٌ على البائع ، ينزع منه الثمن متى قدر عليه ، كالرشوة في دفع الظلم وفداء الأسير ومصانعة الظالم ولا فرق .) ١٥١٣ م ٩/٩٠

٨ - قتله .

(قتل الكلاب : لا يحل ، ومن قتلها ضمنها بئنها أو بما يتواضيان عليه عوضاً منه ، إلا الأسود البهم أو الأسود ذا النقطتين فقتله واجبٌ حيث وجد .) ١٥١٣ م ٩/٩٠ - ١٠



حرف اللام

لباس ١ - ثوب الحرير أو المذهب .

(لا تحل الصلاة للرجل خاصة في ثوب فيه حرير أكثر من أربع أصابع عرضاً في طول الثوب ، إلا اللبنة والتكفيف فيها مباحان ، ولا في ثوب فيه ذهب ، ولا لابساً ذهباً في خاتم ولا في غيره .

فان أجبر على لباس شيء من ذلك أو اضطر إليه خوف البرد : حل له الصلاة فيه ، أو كان به داءٌ يُتداوى من مثله بلباس الحرير ، فالصلاة له فيه جائزة . وكذلك لو حل ذهباً في كمه ليجرزه أو حريراً أو ثوب حرير كذلك ، فصلاته تامة .

ولباس المرأة الحرير والنذهب في الصلاة وغيرها : حلال .

٣٦/٤ م ٣٩٥ و ٨٢/١٠ م ١٩١٩

٢ - طوله الجائز .

(حق كل ثوب يلبسه الرجل : أن يكون الى الكعفين لا أسفل البتة ، فإن أسبله قزاعاً أو نسياناً : فلا شيء عليه .)

٧٣/٤ م ٤٢٨

٣ - جوده وتطويله .

(لا تجزى الصلاة بمن جرت ثوبه مخيلاء من الرجال ، وأما المرأة فلها أن تسبل ذيل ما تلبس ذراعاً لا أكثر ، فان زادت على ذلك عالة بالنهي : بطلت صلاتها .

وحق كل ثوب يلبسه الرجل أن يكون الى =

لباس - لحية - لعان

لباس = الكعنين لا أسفل البتة، فان أسبله فزَعَا أو نسياناً : فلا شيء عليه . (٤ / ٧٣ م ٤٢٨

٤ - صبغه بالزعفران .

(إن صبغ الرجل ثيابه أو عمامته بالزعفران ، أو زعفر لحية : فحسن . وصلاته بكل ذلك جائزة .) (٣ / ٧٦ م ٤٣٠

لحية ١ - صبغها بالزعفران .

(المصلي إن زعفر لحية : فحسن . وصلاته جائزة .) (٤ / ٧٦ م ٤٣٠

لعان ١ - صفته وحكمه .

(صفة اللعان : أن يجمعها الحاكم في مجلسه ، ثم يسأله البينة على ما رماها به فان أتى ببينة عدول بذلك أقيم عليها الحد، فان لم يأت بالبينة قيل له : **التعن** ، فيقول : **« بالله إني لمن الصادقين »** يكررها أربع مرات ، ثم يأمر الحاكم من يضع يده على فيه ويقول له : **إنها موجبة**، فان أبى فانه يقول : **« وعلي لعنة الله إن كنت من الكاذبين »** فاذا أتم هذا الكلام سقط عنه الحد لها . فان لم يلتعن **« حد »** حد القذف .

فاذا التعن كما ذكرنا قيل لها : **إن التعنت وإلا أحدثت حد** الزنى ، فتقول : **« بالله انه لمن الكاذبين »** تكررهما أربع =

= مرات ، ثم تقول : « وعلي غضبُ الله إن كان من الصادقين »
ويأمر الحاكمُ مَنْ يوقفها عند الخامسة ويخبرها بأنها موجبةُ
لغضب الله تعالى عليها .

فإذا قالت ذلك برئت من الحد ، وانفسخ نكاحها منه ،
وحرمت عليه أبَدَ الأبد ، لا تحل له أصلاً لا بعد زوج ولا قبله
وإن أكذب نفسه ، لكن إن أكذب نفسه : مُحَدٌّ فقط ، وأما
ما لم يُتِمَّ هو اللعان أو تَمَّتْ هي فيها على نكاحها .

فإن كانت المرأة الملائنة حاملاً ، فينأى اللعان منها جميعاً
يتقي عنه الحملُ ، إلا أن يُقرَّ به فيلحقه ، ولا حَدَّ عليه في
قذفه . (١٠ / ١٤٣ م ١٩٤٣)

٢ - صفة من يجري بينهم .

(من قذف امرأته بالزنى هكذا مطلقاً ، أو بانسانٍ ممناه ،
سواء كان قد دخل بها أو لم يدخل بها ، كانا مملوكين أو أحدهما
مملوكاً والآخر حراً ، أو مسلمين أو هو مسلم وهي كاتبة ،
أو كانا كاتبيين ، أو كان محدوداً في قذف أو في زنى أو هي
كذلك أو كلاهما ، أو أحدهما أعمى أو كلاهما ، أو فاسقين أو
أحدهما ، ادعى رؤية أو لم يدع .

فإن كانت هي صغيرة أو مجنونة مُحَدٌّ هو حَدُّ القذف ولا
بد ، ولا لعان في ذلك . فإن كان هو مجنوناً حين قذفها فلا
حَدَّ ولا لعان ويتلاعن الآخرسان كما يقدران (بالاشارة .)
١٠ / ١٤٣ م ١٩٤٣

٣ - فسخه النكاح بتمامه .

(يفسخ النكاح بعد صحته بتمام التعان والتعانها ، فما لم يتم هو اللعان أو تتمه هي فيها على نكاحها ، فومات أحدهما قبل تمام اللعان : لتوارثا . ولا معنى لتفريق الحاكم بينها أو لتوكه ، لكن بتمام اللعان تقع الفرقة .) ١٤٢/١٠ م ١٩٤٢ و ١٤٤/١٠ م ١٩٤٣

٤ - حرمة الزوجة به .

(إن تم اللعان حرمت عليه أبد الآبد ، لا تحل له أصلاً ، بعد زوج ولا قبله وإن اكذب نفسه .) ١٤٤/١٠ م ١٩٤٣

٥ - لعان الحامل .

(ان كانت المرأة الملائنة حاملاً فيتمام اللعان عنها جميعاً ينتفي عنه الحمل ، ذكره أو لم يذكره ، إلا أن يُقر به فيلقه ، ولا حد عليه في قذفه لما مع إقراره بأن حملها منه إذا التعن . فلو صدقته هي فيما قذفها به وفي أن الحمل ليس منه : 'حدثت' ، ولا ينتفي عنه ما ولدت بل هو لاحق به . فان لم يلاعنها حتى وضعت حملها فله ان يلاعنها للرد الحد عن نفسه ، وأما ما ولدت فلا ينتفي عنه بعد أصلاً .) ١٤٤/١٠ م ١٩٤٣

٦ - إعادة القذف أثناء اللعان .

(من قذف زوجته فأخذ في اللعان ، فلما شرع فيه ومضى بعضه أقله أو أكثره أو جلده أعاد قذفها قبل أن تتم هي التعانها : فلا بد له من ابتداء اللعان .) ٢٩٩/١١ م ٢٢٥٠

٧ - القذف قبل الزنى .

(من قذف أجنبية وامراته ، ثم زنت الأجنبية وامراته
بعد القذف : فعليه حد القذف كاملاً للأجنبية ولا بد ، ويلاعن
ولا بد إن أراد أن ينفي حمل زوجته ، أو إن ثبت عليها الحد
فإن أبى وقد جلد للأجنبية فالحمل لاحق به ، ولا شيء على
زوجته لالعان ولا حد ولا حبس ، ولا عليه بعد ، ولم
كان لم يجلد لأعن إن أراد أن ينفي الحمل عنه ، فإن أبى جلد
الحد ، فإن التعن والتعن المرأة جلد حد الزنى .)
٢٢٤٥ م ٢٩٧/١١

٨ - قذف المعتدة .

(لو طلقها وقذفها في عدتها منه : لا عتاً .) ١٤٤/١٠
م ١٩٤٣

٩ - قذف الصغيرة .

(إن كانت هي صغيرة حد هو حد القذف ولا بد ، ولا
لعان .) ١٤٤/١٠ م ١٩٤٣

١٠ - قذف الأجنبية .

(لو قذفها وهي أجنبية : حد ، ولا تلاعن .) ١٤٤/١٠
م ١٩٤٣

لعان

١١ - ملاعنة الآخرس .

(يتلاعن الآخرسان كما يقدران بالإشارة .) ١٤٤/١٠

م ١٩٤٣

١٢ - ولاء الولدِ الملاعِنِ عليه .

(ولد المولاة الذي لاغت عليه : لا ولاء عليه لأحد .)

١٧٣٩ م ٣٠١/٩

لعب

١ اتخاذ الصور للصبايا .

(الصور محرمة ، ولا تحل لغير الصبايا خاصة ؛ فاللعبُ

بها جائز لمن .) ١٠/٧٥ م ١٩١٤

لعن

١ لعنُ الكفار .

(لعنُ الكفار : مباح .) ١٥٦/٥ م ٥٩٤

لَعَطَة

١ - تعريقها .

(من وجد مالا في قرية أو مدينة أو صحراء ، في أرض العجم

أو في أرض العرب ، العنوة أو الصلح ، مدفون أو غير مدفون ،

إلا أن عليه علامة أنه من ضرب مُدَّة الإسلام ، أو وجد مالا

قد سقط ، أي مال كان ، فهو : لَعَطَة . =

= وليس ما عرف ربه خالته ، وإنما الضالة ما ضلت جلة ،
فلم يعرفها صاحبها أين هي ؟ ولا عرف واجدتها لمن هي ؟ وهي
التي أمر رسول الله ﷺ بنسدها . (٢٥٧/٨ م ١٣٨٣

٢ . كيفية التعريف .

(التعريف: هو أن يقول في الجامع التي يرجو وجود صاحبها
فيها أو لا يرجو : د من ضاع له مال فليخبر بعلامته ، ، فلا يزال
كذلك سنة قمرية . فان جاء من يقيم عليه بيته أو من يصف
عفاصه ويصدق فيه ، ويصف رباطه ويصدق فيه ، ويعرف
عدده ويصدق فيه ، أو يعرف ما كان له من هذا ؛ إما العدد
والوعاء إن كان لا عفاص له ولا وعاء ، أو العدد إن كان منشوراً
في غير وعاء : دفعها إليه ، كانت له بيته أو لم تكن . ويخبر
الواجد على دفعه إليه ، ولا ضمان عليه بعد ذلك ولو جاء من
يئنه بيته . (٢٥٧/٨ م ١٣٨٣

٣ - وجوب التقاطها والاشهاد عليها والتعريف بها .

(فرض على من وجد اللقطة أن يأخذها ، وأن يشهد عليها
عدلاً واحداً فأكثر ، ثم يعرفها . (٢٥٧/٨ م ١٣٨٣

٤ - لقطة مكة أو من أحرم بحج أو عمرة .

(لا تحل لقطة في حرم مكة ، ولا لقطة من أحرم بحج
أو عمرة مذيحرم إلى أن يتم جميع عمل حجه ، إلا لمن بنسدها =

لُقطة

= أبدأ ، لا يجد تعريفها بعام ولا بأكثر ولا بأقل ، فان ينس
من معرفة صاحبها قطعاً متيقناً : حلت حينئذ لواجدها ، بخلاف
سائر اللقطات التي تحل له بعد العام . (٧/٢٧٨ م ٩١٨

٥ - وجدان الشيء الواحد بلا دباط ولا وعاء ولا غصا .

(إن كان ما وجد شيئاً واحداً كدينار واحد أو درهم واحد
أو لؤلؤة واحدة أو ثوب واحد أو أي شيء لا دباط له ولا وعاء
ولا غصا : فهو للذي يجده من حين يجده ، ويعرفه أبدأ
طول حياته .

فان جاء من يقيم عليه بينة فقط ضمنه له فقط هو أو ورثته
بعد ، وإلا فهو له أو لورثته ، يفعل فيه ما يشاء من بيع أو غيره ،
وكذلك ورثته بعده ، ولا يُرد ما أنفدوا فيه .

فان كان ذلك في حرم مكة ، حرسها الله تعالى ، أو في
رفقة قوم ناهضين الى العمرة أو الحج : عُرف أبدأ ، ولم يحل له
ملكه ، بل يكون موقوفاً . فان ينس يقيّن عن معرفة صاحبه
فهو في جميع مصالح المسلمين . (٨/٢٥٨ م ١٣٨٣

٦ - حكم ما يوجد في التراب أو الطين أو تراب الصاغة .

(كل ما نخله الغبارون من التراب ، أو استخرجه غسلوا
الطين من الطين ، أو استخرج من تراب الصاغة فهو لقطة ما أمكن
أن يُعرف كالقص أو الدينار أو الدرهم ، فإزاد تعريفه كما
ذكرنا في اللقطة ثم هو للملتقط مضموناً لصاحبه إن جاء ، وما =

لَقَطَةً

= كان منه لا يمكن أن يُعرف صاحبه أبداً من قطعةٍ أو غير ذلك
فهو حلالٌ لو وجدته . (٨/٤٠٤ م ١٤٣٠

٧ - دوام ملكها لصاحبها .

(من ترك دابته بفلاة ضائعة ، فأخذها إنسان فقام
عليها فصلحت ، أو عطب في بحر أو نهر فرمى البحر
متاعه فأخذه إنسان أو غاص عليه إنسان فأخذه ، فكل
ذلك : لصاحبه الأول ، ولا حق فيه لمن أخذ شيئاً منه .)
٨/٢٤٠ م ١٣٥٤

٨ - نفقتها على الواجب .

(لا يلزم من وجد متاعه إذا أخذه أن يؤدي إلى الذي
وجده عنده ما أنفق عليه ؛ لأنه لم يأمره بذلك ، فهو مقطوع بما
أنفق .) (٨/٢٤١ م ١٣٥٤

٩ - الوقت الذي يملكها الواجب فيه .

(إن لم يأت أحدٌ يُصدق في صفته غناها ووعاها
ورباطها وعددها ، ولا بينة : فهي عند تمام السنة مالٌ من مال
الواجد ، غنياً كان أو فقيراً ، يفعل فيها ما شاء ، وتورث عنه .
إلا أنه متى قدم من يُقيم فيه بينة أو يصف شيئاً مما ذكرنا =

لَقِطَة - لَقِيط

== فيصْدَقُ : ضمنه له إن كان حياً ، أو ضمنه له الورثة إن كان
الواجد له ميتاً . (٢٥٧/٨ م ١٣٨٣

لَقِطَة

١ - حويته .

لَقِيط

(اللقيط : حر ، ولا ولاء عليه لأحد ؛ لأن الناس كلهم أولادُ
آدمَ وزوجه حواءَ عليها السلام ، ومما حران ، وأولاد الحرّة
أحرار . (٢٧٤/٨ م ١٣٨٥
٢ - ادعاء ثبوته .

(كلُّ من ادعى أن ذلك اللقيط ابنه من المسلمين حرّاً كان
أو عبداً : مُصدّق إن أمكن أن يكون ما قال حقاً ، فإن ثبت
كذبه : لم يلتفت إليه . (٢٧٦/٨ م ١٣٨٧
٣ - قيام الواجد بشؤونه .

(إن وُجد صغيرٌ متبوّذٌ ففرضُ عليّ مَنْ بحضرته أن يقوم به
ولا يُبدّ . (٢٧٣/٨ م ١٣٨٤
٤ - ماله الموجود معه .

(كل ما وجد مع اللقيط من مالٍ فهو له ، ويُنفَقُ عليه منه .)
٢٧٦/٨ م ١٣٨٦

لواط

١ - كونه كبيرة .

(فعلٌ قوم لوطٍ : من الكبائر الفواحش المحرمة ، من أحلّه فهو كافرٌ مشركٌ حلالٌ الدم .)
 ٢٢٩٩ م ٣٨٠/٧
 ٨٦/١٤/١٩

٢ - الشهادة عليه .

(الشهادة في اللواط : كالشهادة في سائر الأحكام ، شهادة اثنين ، أو أربع نوبة ، أو رجل وامرأتين .)
 ٣٩٠/١١ م ٢٣٠٢

٣ - عقوبته .

(فعلٌ قوم لوطٍ : فيه التعزير ، وهو الادب .)
 ٢٢٩٥ م ٣٧٣/١١

لية القدر ١ - وقتها .

(لية القدر واحدة في العام ، في شهر رمضان خاصة ، في العشر الاواخر خاصة ، في لية واحدة بعينها ، لا تنتقل ابداً .
 إلا أنه لا يدري أحدٌ من الناس أي لية هي من العشر المذكور ، إلا أنها في وتر منه ولا بد ، فان كان الشهر تسعاً وعشرين يوماً فأول العشر الاواخر بلا شك : لية عشرين منه ، وإن كان الشهر ثلاثين فأول العشر الاواخر لية إحدى وعشرين .)
 ٨٠٩ م ٣٣/٧

ليلة القدر ٢ - صفتها .

(تلتبس ليلة القدر بالعمل الصالح ، لا بأن لها صورة
وهيئة يمكن الوقوف عليها بخلاف سائر الليالي كما يظن أهل
الجليل .) ٣٥/٧ م ٨١٠



حرف الميم

١ - حرمته .

(لا يحل لأحد مالٌ مسلم ولا مالٌ ذمي إلا بما أباح الله عز وجل على لسان رسول الله ﷺ في القرآن أو السنة تنقل ماله عنه الى غيره ، أو بالوجه الذي أوجب الله تعالى به أيضاً نقله عنه الى غيره ، كالمبتات الجائزة والتجارة الجائزة أو القضاء الواجب بالديات والتعاص وغير ذلك مما هو منصوص .

فمن أخذ شيئاً من مالٍ غيره أو صار إليه بغير ما ذكرنا : فإن كان عامداً عالماً بالغاً بميزاً فهو عاصي لله عز وجل ، وإن كان غير عالم أو غير عامد أو غير مخاطب : فلا إثم عليه ، إلا أنها سواء في الحكم في وجوب رد ذلك الى صاحبه ، أو في وجوب ضمان مثله إن كان ماصراً إليه من مالٍ غيره قد تلفت عينه أو لم يقدر عليه . (٨ / ١٣٤ م ١٢٥٨

٢ - الاقراض به .

(من أقر* لآخر أو لله تعالى بحتي في مال أو دم ، أو بشركة ، وكان المقر عاقلاً بالغاً غير مكره ، وأقر* إقراراً تلماً ، ولم يصله بما يفسده : فقد لزمه ، ولا رجوع له بعد ذلك . (٨ / ٢٥٠ م ١٣٧٨

٣ - التسبب بإتلافه بغير قصد .

و : قتل ١٦ - التسبب فيه بغير قصد .

مال ع - أخذه على العتق .

(لا يجوز أخذ مالٍ على العتق إلا في الكتابة .) ١٨٣/٩

١٦٥٩ م

متعة الحج ١ - أحكامها .

ر : حج ٢٨ - المتمتع وأفضلية التمتع .

أيضاً ٢٩ - صوم المتمتع إن لم يقدر على الهدي .

متعة الطلاق ١ - الواجبة عليه .

(المتعة فرضٌ على كل مطلقٍ واحدةً أو اثنتين أو ثلاثاً
أو آخرَ ثلاث ، وطئها أو لم يطأها ، فرض لها صداقها أو لم
يفرض لها شيئاً أن يتعها ، وكذلك المقتدبة أيضاً ، ويجبره الحاكم
على ذلك . ولا متعة على من أنسخ نكاحه منها بغير طلاق .
ولا يسقط التمتع عن المطلقٍ مراجعته لها في العدة ،
ولا موته ، ولا موئها .

والمتعة لها أو لورثتها من رأس ماله يُضرب بها معها الغرماء .
وإن تعامر في المتعة قضى على المومِر لها ، سواء كان عظيم
اليسار أو ذا فضلٍ عن قوته وقوت أهله : خادمٌ يستقل بالخدمة ،
وعلى من لا فضلٌ عنده عن قوت أهله ونفسه : ثلاثون درهماً
بالعراقي ، وهو الدرهم الذي تجب الزكاة فيه ، ويُقضى على المقلِّ
ولو بدينارٍ أو بدرهمٍ على حسب طاقته .) ٢٤٥/١٠ م ١٩٨٤

متعة الطلاق ٣ - مقدارها .

(إن تعاسر في المتعة 'قضي' على المومر لها ، سواء كان عظيم اليسار أو ذا فضلة عن قوته وقوت أهله : خادمٌ يستقلُّ بالخدمة ، وعلى من لا فضلة عنده عن قوت أهله ونفسه : ثلاثون درهماً بالعراقي ، وهو الدرهم الذي تجب الزكاة فيه ، ويُقضى على المقل ولو بدينار أو بدرهم على حسب طاقته .) ٢٤٥/١٠ م ١٩٨٤
٣ - بقاء وجوبها للمراجعة في عدتها .

(لا يسقط التمتع عن المطلق مراجعته الزوجة في العدة .)
٢٤٥/١٠ م ١٩٨٤

٤ - تعاسر الزوج فيها .

(إن تعاسر الزوج في المتعة 'قضي' على المومر لها ، سواء كان عظيم اليسار أو ذا فضلة عن قوته وقوت أهله : خادمٌ يستقلُّ بالخدمة ، وعلى من لا فضلة عنده عن قوت أهله ونفسه : ثلاثون درهماً بالعراقي ، وهو الدرهم الذي تجب الزكاة فيه ، ويُقضى على المقل ولو بدينار أو بدرهم على حسب طاقته .) ٢٤٥/١٠ م ١٩٨٤

٥ - بقاؤها في اللمة بعد الموت .

(المتعة للمرأة أو لورثتها من رأس مال الرجل ، يضرب بها مع الغرماء ، لا يسقطها موته ولا موتها .) ٢٤٥/١٠ م ١٩٨٤

متعة النكاح - مجذوم - مجنون - مجوس - عاريون - علال - محمد عليه السلام

متعة النكاح ١ - أحكامها .

رَ : نكاح ٥٦ - كونه متعة .

مجذوم ١ - منعه من دخول المسجد .

(لا يجوز أن يمنع المجذوم من دخول المسجد) ٢٠٢/٤

م ٤٨٦

مجنون رَ : جنون .

مجوس رَ : أهل الكتاب .

عاريون رَ : حرابة ، حربي .

علال ١ - أحكامه .

رَ : نكاح ٥٨ - عقده على شرط التحليل .

أيضاً ٥٩ - نية التحليل فيه .

أيضاً ٦٠ - المحلل الملعون .

أيضاً ٦١ - الأجرة على زواج التحليل .

محمد
عليه السلام رَ : نبي .

١ - عبوديته .

(إن جميع النبيين وعيسى ومحمداً عليهم الصلاة والسلام :
عبيدُ الله تعالى ، مخلوقون ، ناسٌ كسائر الناس ، مولودون
من ذكرٍ وأنثى ، إلا آدم وعيسى ؛ فإن آدم خلقه الله تعالى =

محمد عليه السلام

محمد عليه السلام
= من تراب يده لا من ذكر ولا من أنثى ، وعيسى خلق في بطن أمه من غير ذكر (١٠) ١٠/١ م ١٣

٢ - خاتم الأنبياء .

(محمد عليه الصلاة والسلام : خاتم النبيين ، لاني بعده ،
إلا أن عيسى بن مريم عليه السلام سينزل ، وقد كان قبله عليه
السلام أنبياء كثيرة) ٨/١ م ١١

٣ - الصلاة عليه .

(يستحب ان يقول المصلي إذا فرغ من التشهد : اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على
محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم في العالمين ، إنك
حميد مجيد ، وفرض على كل مسلم أن يقول ذلك مرة في الدهر)
٢٧٢/٣ م ٣٧٤

٤ - التبرك بآثاره .

(تبرك أصحاب النبي ﷺ بموضع مصلاته ، واستدعوه
ليصلي في بيوتهم في موضع يتخذونه مصلى فأجاب الى ذلك عليه
السلام) ٣٥٣/٧ م ٩٦٩

٥ - إسراؤه .

(اسرى به ربه ، بجسده وروحه ، وطاف في السموات
سماء سماء ، ورأى أرواح الانبياء هنالك) ٣٦/١ م ٦٦

محمد عليه السلام
٦ - معجزاته .

(أتى عليه السلام بالقرآن ، ودعا مَنْ خالفه الى أن يأتوا
بمثله فعجزوا كلهم عن ذلك ، وشقّ له القمر ، وحنّ الجذعُ
إذ فقده ، ودعا اليهودَ الى بني الموت وأخبرهم أنهم لا يتمنونه
فعجزوا ، ودعا النصارى الى مباہلته فأبّوا ، وأعجز جميع العرب
عن أن يأتوا بمثله ، ونبع لهم الماء من بين أصابعه ، وأطعم ميتين
من الناس من صاعٍ شعيرٍ وجذني ، وأذعن ملوكُ اليمن
والبحرين وعمان لامرءه للآيات التي صحت عندهم عنه .) ١٠م ٨/١

٧ - اتخاذه الله خليلاً .

(إن الله تعالى اتخذ إبراهيم ومحمداً صلى الله عليهما وسلم
خليلين .) ١٠م ٣٥/١

٨ - انتفاء رجسته الى الدنيا .

(لا يرجع محدّ رسول الله ﷺ ولا أحدٌ من أصحابه رضي الله
عنهم إلا يوم القيامة ؛ إذا رجع الله المؤمنين والكافرين للحساب
والجزاء . وهذا إجماعُ أهل الإسلام .) ١٠م ٢٣/١

٩ - شفاعته .

(إن شفاعَةَ رسول الله ﷺ في أهل الكبائر من أمته : حقٌّ ،
فيخرجون من النار ويدخلون الجنة .) ١٠م ١٦/١

١٠ - شفاعته والعدو في إبطالها .

ر : شفاعته ٤ - القول بإبطالها .

مدبّر ر : تدبير

١ - رفته .

(يدخل في الرقيق : أمهات الأولاد والمدبرون .)

١٣٧/٦ م ٧٠٩

٢ - إجزأوه في الكفارة .

(يجزئ في الكفارة : المدبّر .) ١٩٧/٦ م ٧٤٠

المدينة ١ - فضلها .

ر : مكة ١ - فضلها .

٢ - قطع شجرها وحشيشها والرعي فيها .

ر : مكة ٣ - قطع شجرها وحشيشها والرعي فيها .

٣ - سلب المحتطب فيها .

(من احتطب في حرّم المدينة خاصة فحلال سلبه كلّ

ما معه في حاله تلك ، وتجزيده إلا ما يستر عورته فقط . وليس

هذا في الحشيش .) ٢٦٠/٧ م ٨٩٧ و ٢٦٣/٧ م ٩٠١

٤ - إخراج العصاة منها .

(إخراج العصاة من حرّم مكة : واجب ، وليس هذا في

حرم المدينة .) ٢٦٢/٧ م ٨٩٨

مرأة ١ - عودتها .

(العورة المفترض سترها على الناظر وفي الصلاة من المرأة :
جميع جسمها حاشا الوجه والكفين فقط ، الحرة والامة في
ذلك : سواء .) ٣ / ٢١٠ م ٣٤٩

٢ - النظر إليها .

(لا يحل لأحد أن ينظر من أجنبية لا يريد زواجها ، أو
شراؤها إن كانت أمة ، للتلذذ إلا لضرورة ، فان نظر في الزنى
الى الفرجين ليشهد بذلك فباح .) ١٠ / ٣٢ م ١٨٧٨

٣ - تعريها .

(لا يحل لولي المرأة ولا لسيد الأمة منعها من الخروج لحضور
صلاة الجماعة في المسجد ، إذا عرف أنهم يردن الصلاة ولا يحل
لهم أن يخرجن متطيبات ولا في ثياب حسن ، فلن فعن فلولي
المرأة وسيد الأمة منعهن من الخروج . ولا يحل للمرأة التبرج
ولا التزين للخروج إذا خرجت لحاجة .) ٣ / ١٢٩ م ٣٢١
و ١٠ / ٤٠ م ١٨٨٥

٤ - لبسها الذهب والحديد .

(يحل للمرأة لبس الحديد والذهب في الصلاة وغيرها ، وجائز لها
أن تصلي على الحديد .) ١٠ / ٨٢ م ١٩١٩

مرأة ٥ قلعج الأسنان .

(المتقلبة : هي التي تستعمل القلعج إن فعلت ذلك في نفسها
أو في غيرها فهي ملعونة من الله ، وصلاتها تامة .) ٧٩/٤
م ٤٣٤ و ٧٤/١٠ م ١٩١١

٦ - وشم الجلد .

(الوشم : النقش في الجلد ، والواشمة : هي التي تتولى الوشم .
لا يحل للمرأة أن تشم شيئاً من جسدها ، فإن فعلت ذلك في نفسها
أو في غيرها فهي ملعونة من الله عز وجل ، وصلاتها تامة .)
٧٩/٤ م ٤٣٤ و ٧٥/١٠ م ١٩١١

٧ - تتف شعر الوجه .

(النمص : هو تتف الشعر من الوجه ، والنامصة : هي التي
تتولى النمص . إن فعلت ذلك في نفسها أو في غيرها فهي
ملعونة من الله عز وجل ، وصلاتها تامة .) ٧٩/٤ م ٤٣٤
و ٧٤/١٠ م ١٩١١

٨ - وصلها لشعرها .

(لا يحل للمرأة أن تصلي وهي واصلة شعرها بشعر إنسان
أو غيره أو بصوف أو بأي شيء . وأما التي تضفر غديرتها أو
غداثرها بخيط من حرير أو صوف أو كنان أو قطن أو سير
فضة أو ذهب : فليست واصلة ، ولا إثم عليها .) ٧٨/٤
م ٤٣٣ و ٧٤/١٠ م ١٩١١

٩ - واصل الشعر .

مرأة

(لا يحل للمرأة أن تصل في شعرها شيئاً أصلاً . والواصلة :
هي التي تتولى وصل شعر غيرها ، ملعونة من الله ، وصلاتها قاتلة .)

٧٩/٤ م ٤٣٤ و ٧٤/١٠ م ١٩١١

١٠ - حلق شعرها .

(لا يحل للمرأة أن تحلق رأسها إلا من ضرورة لا يحيد منها ،
ولا أن تصل في شعرها شيئاً أصلاً ، لا من شعرها ولا من شعر
إنسان غيرها أو من شعر حيوان أو صوف أو غير ذلك ، وهو
من الكبائر . ولا يحل لها أن تفلج أسنانها ، ولا أن تنتف الشعر
من وجهها .) ٧٤/١٠ م ١٩١١

١١ - نقض وضوئها بمس الرجل .

(ينقض الوضوء مس الرجل المرأة والمرأة الرجل ، بأي
عضو مس أحدتهما الآخر ، إذا كان عمداً دون أن يحول بينها
ثوب أو غيره ، سواء أمته كانت أو ابنته ، أو مسّت ابنها أو
أباها . الصغير والكبير سواء ، لامضى للذة في شيء من ذلك ،
وكذلك لو مسّها على ثوب ؛ لأنّ ذلك .) ٢٤٤/١ م ١٦٥

١٢ - إقامتها وأذلها .

(لا أذان على النساء ولا إقامة ، فإن أذن وأقمن : فحسن .)

١٢٩/٣ م ٣٢٠

مرأة ١٣ - خروجها لصلاة الجماعة .

(لا يحلُّ لولي المرأة ولا لسيد الأمة منعها من حضور الصلاة في جماعة في المسجد ، إذا عرف أنهم يُؤدّن الصلاة . ولا يحلُّ لمن أن يخرج من تطييبات ولا في ثيابٍ حسانٍ ، فإن فعلت فليمنعها . وصلاتهن في الجماعة أفضلٌ من صلاتهن منفردات .) ١٢٩/٣ م ٣٢١

١٤ - منعها مع صغيرها من دخول المسجد .

(لا يجوز أن تمتع المرأة مع صغيرها من دخول المسجد .)
٤٨٦ م ٢٠٢/٤

١٥ - سواكها يوم الجمعة .

(يلزم المرأة السواك يوم الجمعة ، كما يلزم الرجل .)
٥٣٦ م ٧٦/٥

١٦ - غسلها يوم الجمعة .

(يلزم الغسل يوم الجمعة للمرأة ، كما يلزم الرجل .)
٥٣٦ م ٧٦/٥

١٧ - تطيبها يوم الجمعة .

(الغسل واجب يوم الجمعة لليوم لا للصلاة ، وكذلك الطيب ولا يتطيب لها المحرم ولا المرأة .) ٥٣٦ م ٧٦/٥

مرأة ١٨ - حضورها الجمعة .

(لا الجمعة على النساء ، فان حضرتها صلى الله عليها ركعتين .
وكذلك لو صلاها النساء في جماعة .) ٥٥/٥ م ٥٢٥

١٩ - صلاتها الكسوف .

(يجوز للنساء أن يشتركن في صلاة الكسوف .) ١٠٥/٥ م ٥٥٥

٢٠ - اعتكافها .

(يجوز للمرأة أن تعتكف في المسجد الذي لا جماعة فيه ،
ولا يجوز لها أن تعتكف في مسجد دارها .) ١٩٣/٥ م ٦٣٣

٢١ - أضعيتها .

(الأضحية مستحبة للمرأة .) ٣٧٥/٧ م ٩٧٩

٢٢ - زكاة حليها .

(الزكاة واجبة في حلي الفضة والذهب إذا بلغ كل واحد
منها المقدار المطلوب وأتم عند مالكة عاماً قريباً ، سواء كان
حلي امرأة أو حلي رجل .) ٧٥/٦ م ٦٨٤

٢٣ - سفرها الحج بلا تخوم .

(المرأة التي لا زوج لها ولا ذا تحريم يحج معها ، فانها تحج
ولا شيء عليها ، فان كان لها زوج ففرض عليه أن يحج معها ، =

= فان لم يفعل فهو عاص لله تعالى ، وتنجس هي دونه ، وليس له منعها من حج الفرض ، وله منعها من حج التطوع .
٨١٣ م ٤٧/٧

٢٤ - إحرامها .

(تلبس المرأة المحرمة ما تشاء مما يمنع عنه الرجل ، وتغطي رأسها إلا أنها لا تنتقب أصلاً ؛ إما أن تكشف وجهها وإما أن تستدل عليه ثوباً من فوق رأسها . ولا يحل لها أن تلبس شيئاً صُنع كله أو بعضه بروس أو زعفران ولا أن تلبس قفازين في يديها ، ولها أن تلبس الخفاف والمعصر .)
٨٢٣ م ٧٨/٧

٢٥ - تقص شعرها وتمشطه حالة الإحرام .

(يُباح للمرأة أن تقص شعر رأسها وأن تمشطه حالة الإحرام ، ولا يُكره لها ذلك .)
٨٣٦ م ١٧٨/٧

٢٦ - طوافها بلا طهارة .

(الطواف على غير طهارة جائز ، وللتفاسد كذلك ، ولا يحرم إلا على الحائض .)
٨٣٩ م ١٧٩/٧

٢٧ - سعيها بين الصفا والمروة وهي حائض .

(للمرأة أن تطوف بين الصفا والمروة وهي حائض .)
٨٤٠ م ١٨٠/٧

مرأة

مرأة ٢٨ - حيضها أثناء الطواف .

(لو حاضت امرأة ولم يبقَ لها من الطواف إلا شوطٌ أو بعضه أو أشواطٌ فكلُّ ذلك سواءٌ وتقطع ولا بد ، فإذا طهرت بَنَتْ على ما طافت ولها أن تطوف بين الصفا والمروة ؛ لأنها لم تُتَمَّ إلا عن الطواف بالبيت فقط .) ١٨٠/٧ م ٨٤٠

٢٩ - وقوفها بعرفة ومزدلفة .

(من لم يقف بعرفة من بعد زوال الشمس من يوم عرفة إلى مقدار ما يدفع منها ويُدرك بمزدلفة صلاة الصبح مع الإمام فقد بطل حجُّه إن كان رجلاً .

وأما النساء فإن وقفن بعرفة إلى قبل طلوع الفجر من يوم النحر أو دفعن من يوم عرفة بعد ذكرهن الله تعالى فيها : أجزأهن الحج ، ومن لم يقف منهن بعرفة لا يوم عرفة ولا ليلة يوم النحر حتى طلع الفجر فقد بطل حجُّها ، ومن لم يقف منهن بمزدلفة بعد وقوفها بعرفة وتذكر الله تعالى فيها حتى طلعت الشمس من يوم النحر : فقد بطل حجُّها .) ١١٨/٧ م ٨٣٥

٣٠ - نذرها .

(نذرُ المرأةِ البكرِ والرجلِ ذاتِ الأبِ وغيرِ ذاتِ الأبِ وذاتِ الزوجِ وغيرِ ذاتِ الزوجِ : كنذر الرجلِ سواءً بسواء .) ٢٥/٨ م ١١١٧

مرأة ٣١ - أيمانها .

الرجال والنساء والأحرار والمملوكون وفوات الأزواج
والأبكار : سوا في أحكام الأيمان (٠) ٤٩/٨ م ١١٣٩

٣٢ - عقودها وتصرفاتها .

(لا يجوز الجبر على امرأة ذات زوج ، ولا بكر ذات
أب ولا غير ذات أب وصدقها وهبتها فافذ كل ذلك إذا
حاضت ، كالرجل سواء سواء . ولا اعتراض لأب ولا لزوج
ولا لحاكم في شيء من ذلك ، إلا ما كان معصية لله تعالى .)
٢٢٩/٨ م ١٣٩٤ و ٣٠٩/٨ م ١٣٩٦

٣٣ - هباتها وصدقاتها .

(صدقة المرأة جائزة ومنسوب إليها ، سواء كانت ذات
زوج ، أو أيتما ، أو بكراً ، أو ذات أب ، أو يتيمة ؛ لأن الله
تعالى ندب جميع البالغين المميزين إلى فعل الخير والصدقة وإنقاذ
أنفسهم من النار .) ١٦٠/٩ م ١٦٤٢

٣٤ - جعلها ولياً في النكاح .

(لا تكون المرأة ولياً في النكاح ، فإن أرادت نكاح أمتها
أو عبيدها أمرت أقرب الرجال إليها من عصبتها أن يأذن لها في
النكاح ، فإن لم يكن لها عاصب فالسلطان يأذن لها في النكاح .)
٤٦٩/٩ م ١٨٣٣

مرأة

مرأة ٣٥ - جعل الطلاق بيدها .

(من جعل الى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ، ولا تكون طالقاً ، طَلَّقَتْ نفسها أو لم تطلق .) ١٠ / ٢١٦ م ١٩٧١

٣٦ - بيعها وشراؤها .

(بيعُ المرأة مذ تبيعُ ، البكرُ ذاتُ الأب وغيرُ ذاتِ الأب والْتِيبُ ذاتُ الزوج والتي لا زوج لها : جائزٌ ، وابتاعُها كذلك .) ٩ / ٥٤ م ١٥٦٢

٣٧ - استنجاؤها للرضاع .

(جائزٌ : استنجاها المرأة ذاتِ اللبن لإرضاع الصغير مدةً مسماةً .) ٨ / ١٨٩ م ١٢٩٥

٣٨ - بيع ألبانها .

(بيعُ ألبان النساء : جائزٌ .) ٩ / ٣١ م ١٥٤٥

٣٩ - كفالتها .

(المرأة والرجل سواء في أحكام الكفالة .) ٨ / ١١٧ م ١٢٣٠

٤٠ - وصيتها .

(وصيةُ المرأة البكر ذات الأب وذات الزوج البالغة والْتِيب ذات الزوج : جائزةٌ كوصية الرجل ، أحبُّ الأب أو الزوج ، أو كرهاً ، ولا معنى لإذنها في ذلك .) ٩ / ٣٢٧ م ١٧٦٠

٤١ - توليها القضاء .

(جائز : أن تلي المرأة الحكم .) ٤٢٩/٩ م ١٨٠٠

٤٢ - توليها الخلافة .

(لا يجوز للمرأة أن تلي الخلافة .) ٤٢٩/٩ م ١٨٠٠

٤٣ - تنفيها من الغنime .

(لا يسهم للمرأة من الغنime ، ولا لمن لم يبلغ ، قاتلا أو لم

يقاتل ، ويُنفلان دون سهم الرجل .) ٣٣٣/٧ م ٩٥٣

٤٤ - قتالها مع البغاة .

(لو كان في الباغين غلام لم يبلغ أو امرأة فقاتلا : دوفعا ،

فان أدى ذلك الى قتلها في حال المقاتلة فيها هدر .) ١١٦/١١

٢١٦٠ م

٤٥ - إخراجها من ظلمات الكفر .

(من غزا مع فاسق فليقتل الكفار وليفسد زروعهم وذورهم

وغارهم ، وليجلب النساء والصبيان ولا بد ؛ فان إخراجهم من

ظلمات الكفر الى الإسلام فرض يعصي الله من تركه قادراً

عليه .) ٣٠٠/٧ م ٩٣٠

٤٦ - الاحسان إليها .

(الإحسان الى النساء : فرض ، ولا يحل تتبع عثراتهن .)

٧٢/١٠ م ١٩٠٨

٤٧ - تبثع عوانها .

(لايحل تبثع عوانها .) ١٠/٧٢ م ١٩٠٨

٤٨ - تأديها .

(إن عصت المرأة زوجها : حل له هجرانها حتى تطيعه ،
وضربها بما لم يؤلم ولا يجرح ولا يكسر ، فان ضربها بغير ذنب :
أقيدت منه .) ١٠/٤١ م ١٨٨٨

٤٩ - النظر الى فرجها بشهوة .

(النظر الى الفرجين في الزنى للشهادة : مباح .) ١٠/٣٢ م
١٨٧٨

٥٠ - استكاحها البيمة .

(المرأة تستكح البيمة : عليها التعزير فقط .) ١١/٣٧٣ م
٢٢٩٥

٥١ - كفنها وحفر قبرها .

(كفن المرأة وحفر قبرها : من رأس مالها ، ولا يلزم
ذلك زوجها ، ولها أوجب الله تعالى على الزوج النفقة والكسوة
والإسكان .) ٥/١٢٢ م ٥٧١

١ - أحكامها .

ر : بيع ٤١ - المراجعة فيه .

=

مراجعة - مرفق

مراجعة = أيضاً ٤٢ - الكذب في المراجعة .
أيضاً ١١٥ - شراء البائع ما باعه من المشتري .

مرفق ١ - إحياءه .

(لا يجوز الانفرادُ بإحياء ما فيه ضررٌ ظاهرٌ بالناس ؛ كالملح
الظاهر والماء الظاهر ، والمرافق العامة كالدرّاج ورحبة السوق
والطريق والمصلى ، لا يجوز ذلك لا باقطاع الإمام ولا بغيره .)
٢٢٣/٨ م ١٣٤٨

٢ - التدخين على الجدار .

(ليس لأحد أن يدخن على جاره .) ٢٤٢/٨ م ١٣٥٧

٣ - إرسال الماء على الجدار .

(ليس لأحد أن يرسل ماء سقفه أو داره على أرض جاره
أصلاً ، فإن أذن له كان له الرجوع متى شاء .) ٢٤٢/٨ م ١٣٥٦

٤ - فتح الأبواب والكنوى .

(لكل أحد أن يفتح ما شاء في حائطه من كوةٍ أو بابٍ أو
أن يهدمه إن شاء في دار جاره أو في دربٍ غير نافذ أو نافذ ،
ويقال لجاره : ابن في حقتك ما تستر به على نفسك ، إلا أنه يُمنع
من الاطلاع فقط .) ٢٤١/٨ م ١٣٥٥

٥ - الاستناد إلى جدار الجار .

(لا يحل لأحد أن يمنع جاره أن يدخل خشباً في جداره ،)

= ويُجبر على ذلك إن أبى ، ولصاحب الجدار هدمُ جداره
إذا أراد ، ويقول لجاره : دَعَمْ خَشْبِكَ أو انزعهُ فاني أهدم
حافظي ، ويُجبر صاحب الخشب على ذلك . (٢٤٢/٨ م ١٣٥٨

٦ - وقع البناء .

(لكل أحد أن يبني بنيانه ماشاء ، وإن منع جاره الريحَ
والشمسَ .) (٢٤٢/٨ م ١٣٥٧

٧ - بناء الحمام والفرن والرحى .

(لكل أحد أن يبني في حقه ماشاء من حمام أو فرن أو
رحى أو كمد أو غير ذلك .) (٢٤٢/٨ م ١٣٥٧

١ - الحرب من أرض الطاعون والدخول إليها . مريض

(لا يحل لأحد أن يهرب من الطاعون إذا وقع في بلد هو فيه ،
ومباح له الخروجُ لسفوره الذي كان يخرج فيه لو لم يكن الطاعون ،
ولا يحلُ الدخولُ الى بلدٍ فيه الطاعونُ لمن كان خارجاً عنه ،
حتى يزول .) (١٧٣/٥ م ٦١٣

٢ - عيادته .

(عيادةُ مَرَضَى المسلمين : فرضٌ ولو مرةً ، على الجار
الذي لا يثقُ عليه عيادته ، ولا يخصُّ مرضاً من مرض .)
١٧٢/٥ م ٦١٢

٣ - تقليل الزوجة ووطؤها مع العجز عن استعمال الماء .

(المريض الذي يثقُ عليه استعمالُ الماء له أن يقبل =

مريض = زوجته وأن يطاها ثم يتيمم . (١٤١/٢ م ٢٤٧

٤ - حضوره الجماعة في المسجد .

(من العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد: المرض،
وخوف ضياع المريض . ولا يجوز أن يمنع المجنوم وذو العاهة
من دخول المسجد .) (٢٠٢/٤ م ٤٨٦

٥ - حضوره الجماعة .

(لاجعة على معذور يمرض، فإن حضرها صلاها ركعتين .)
٥٥/٥ م ٥٢٥

٦ - قضاؤه ما فاتته من الصوم .

(يقضي المريض صيام أيام مرضه ، واليوم الذي يفيق فيه
من مرضه بعد تبين الفجر .) (١٨٥/٦ م ٧٣٦ و ٢٤١/٦ م
٧٦٠

٧ - تصرفاته في أمواله .

(المريض مرضاً يموت منه أو يبرأ منه والصحيح: سواء ولا
فرق في صدقاته وبيعوه وعقته وهباته وسائر أمواله ، ووصيته
كوصية الصحيح ولا فرق .) (٢٩٧/٨ م ١٣٩٥ و ١٦٠/٩ م
١٦٤٢ و ٣٤٨/٩ م ١٧٦٨

٨ - صدقته .

(صدقة المريض في مرض موته أو في غير مرض موته : =

- ٩٢٩ -

مريض = كصدقة الصحيح ولا فرق ، ولقد ندب الله تعالى جميع البالغين المميزين الى الصدقة وفعل الخير واتقاز أنفسهم من النار .
١٦٠/٩ م ١٦٤٢

٩ - إقراره .

(إقرار المريض في مرض موته وفي مرض أفاق منه لو ارث ولغير وارث : نافذ من رأس المال ، كإقرار الصحيح ولا فرق .)
٢٥٤/٨ م ١٣٨٠
١٠ - وكالته .

(وكالة المريض : جائزة ، وأحكامها وأحكام الصحيح سواء .)
٢٤٤/٨ م ١٣٦٢
١١ - إقامة الحدود عليه .

(يجلد المريض في الحدود على حسب وسعه ، فمن ضعف جداً جلد بشمراخ فيه مائة عكول جلدة واحدة ، أو فيه ثمانون عكولاً كذلك ، ويجلد في الحجر إن اشتد ضعفه بطرف ثوب على حسب طاقته ولا مزيد .)
١٧٣/١١ م ٢١٩٠

مزارعة ١ - الاشتغال بالزراعة عن الجهاد .

(الإكثار من الزرع والغرس : حسن وأجره مالم يشغله ذلك عن الجهاد .)
٢١٠/٨ م ١٣٢٩
٢ - صورها الجائزة .

(لا يجوز كراء الأرض بشيء أصلاً ، لا بدنانير ولا بدرام =

مزارعة

= ولا بعرض ولا بطعام مسمى ، ولا بشيء أصلاً ، ولا يحل في زرع الأرض إلا أحدُ ثلاثة أوجه :

– إما أن يزرعها المرء بآلته وأعوانه وبفرد وحيوانه .

– وإما أن يُبيع لغيره زرعها ولا يأخذ منه شيئاً ، فإن

اشتركا في الآلة والحيوان والبذر والأعران دون أن يأخذ منه للأرض كراء فحسن .

– وإما أن يُعطي أرضه لمن يزرعها بينه وحيوانه وأعوانه

وآلته مجزء ، ويكون لصاحب الأرض بما يُخرج الله تعالى منها

مسمى ؛ إما نصف وإما ثلث أو ربع أو نحو ذلك أكثر أو

أقل ، ولا يشتط على صاحب الأرض البتة شيء من كل ذلك ،

ويكون الباقي للزارع قلّ ما أصاب أو كثر ، فإن لم يصب شيئاً

فلا شيء له ولا شيء عليه ، فهذه الوجوه جائزة ، فمن أبى فليمسك

أرضه . (٢١١/٨ م ١٣٣٠

٣ – عقدها الى أجل .

(عقد المزارعة الى أجل مسمى : لا يحل ، لكن هكذا

مطلقاً ، وأما شاء ترك العمل فله ذلك .) (٢٥٥/٨ م ١٣٣٤ ،

١٣٣٥

٤ – الشروط المفصلة لها .

(لا يجوز أن يشتط على صاحب الأرض في المزارعة والمغارسة

والمعاملة في ثمار الشجر ، لا أجير ولا عبد ولا سانية ولا

قادوس ولا حبل ولا دلو ولا عمل ولا زبل ولا شيء أصلاً ،

= وكل ذلك على العامل .

مزارعة = ولا يجوز أن يُشترط في المزارعة وإعطاء الأصول مجزء
 مسمى بما يخرج منها مشاع في جميعها على العامل بناء حائط ولا
 سد ثلثة ولا حفر بئر ولا تقينها ولا حفر عين ولا تقينها ولا
 شيء من ذلك أصلاً ، فان تطوع من ذلك بغير شرط جاز .
 وأما آلة الحرث والحفر كلها وآلة السقي كلها وآلة التقليم
 وآلة التزيب والدواب والأجراء ، فكل ذلك على العامل .
 ٢٣٢/٨ م ١٣٤٥ ، ١٣٤٧

٥ - حكم الفاسد منها .

(إذا وقعت المعاملة فاسدة : رُدَّ الى مزارعة مثل تلك
 الأرض فيأزرع فيها ، سواء كان أكثر مما تعاقد أو أقل .)
 ٢٣٦/٨ م ١٣٤٠

٦ - بطلانها بموت أحدهما .

(موت أحد المتعاقدين في المزارعة : يُبطل المعاملة .)
 ٢٢٥/٨ م ١٣٣٥

٧ - الاتفاق على نوع ما يزرع .

(إن اتفقا تطوعاً على شيء يزرع في الأرض فحسن ، وإن
 لم يذكر شيئاً فحسن ، إلا أنه إن مُشترط شيء من ذلك في العقد
 فهو شرط فاسد وعقد فاسد ، إلا أن يشترط صاحب الأرض
 أن لا يزرع فيها ما يضره بأرضه أو شجره ، فهذا واجب ولا
 بد .) ٢٢٥/٨ م ١٣٣٣

٨ - عون صاحب الأرض للعامل بغير شرط .

(إن تقطوع صاحب الأرض بأن 'يسلف العامل بذراً أو دراهم أو يعينه بغير شرط : جاز ، فإن كان شيء من ذلك عن شرط في نفس العقد : بطل العقد وفسخ .) ١٣٣٢ م ٢٢٤/٨

٩ - خدمة الزرع بعد خروج العامل أو إخراجه .

(خروج العامل وإخراجه في المزارعة بعد الزرع بموت أحدهما أو في حياتها : جائز ، وعلى العامل أو ورثته خدمة الزرع حتى يبلغ الانتفاع به من كليهما .) ١٣٣٦ م ٢٢٥/٨

١٠ - ترك العمل من أحدهما بعد الحوث قبل الزرع .

(إن أراد أحدهما ترك العمل في المزارعة بعد الحوث والقلب والتزبيل وقبل الزرع : جائز ، ويكلف صاحب الأرض للعامل أجر مثله فيما عمل ، وقيمة زبله إن لم يجد له زبلاً مثله .)

فلو كان العامل هو المرید للخروج فله ذلك ، ولا شيء له فيما عمل ، وإن أمكنه أخذ زبله بعينه أخذه وإلا فلا شيء .) ١٣٣٦ م ٢٢٦/٨ ، ١٣٣٨ م

١١ - التبن الخارج فيها .

(التبن في المزارعة : بين صاحب الأرض وبين العامل ، على ماتعاملا عليه .) ١٣٣١ م ٢٢٤/٨

مزارعة

١٢ - زكاة الزرع المطروح .

(من أصاب من المزروعات والمالك ما تجب فيه الزكاة : فعليه الزكاة ، ولا يحل اشتراط الزكاة من أحدهما على الآخر ، ومن قصر نصيبه عما فيه الزكاة : فلا زكاة عليه .) ٢٢٦/٨ م ١٣٣٩

١٣ - انتقال ملك الأرض الى غير العاقد .

(عقدا مزارعة فزرع العامل ثم انتقل ملك الأرض الى غير المعاهد يبرأت أوبة أو بصدقة أو إصداق أو بيع ، فالزرع ، ظهر أو لم يظهر ، كله للزارع والذي كانت الأرض له على شرطها ، والذي انتقل ملك الأرض إليه أخذهما بقطعه أو قلعه في أول إمكان الانتفاع به لا قبل ذلك .) ٢٢٨/٨ م ١٣٤٣

مزدلفة

ر : حج .

مسابقة

١ - صودها الجائزة .

(السبق : هو أن يخرج الأمير أو غيره مالا يجعل لمن سبق ، راكباً أو عدواً ، أو يخرج أحد المتسابقين مالا يجعله لصاحبه إن سبقه وإن سبق هو فلا شيء له ولا عليه ؛ وهذان الوجهان جائزان .) ٣٥٤/٧ م ٩٧٢

٢ - وسائلها الجائزة من الآلات والحيوان .

(المسابقة بالخيل والبغال والحمير وعلى الأقدام : حسن ، والمتأخرة بالرماح والتبيل والسيوف : حسن .) ٣٥٣/٧ م ٩٧١

١ - ركعات صلاته .

(صلاة الصبح ركعتان في السفر والحضر أبداً ؛ وفي الحوف كذلك . وصلاة المغرب ثلاث ركعات في الحضر والسفر والحوف أبداً . ولا يختلف عدد الركعات إلا في الظهر والعصر والعتمة ؛ فانها أربع ركعات في الحضر للصحيح والمريض ، وركعتان في السفر ، وفي الحوف ركعة .) ٢٤٨/٢ م ٢٨١ و ٢٦٤/٤ م ٥١١

٢ - مسافة قصر الصلاة .

(من خرج عن بيوت مدينته أو قريته أو موضع سكنه مسافراً ، فشى ميلاً فصاعداً : صلى ركعتين ولا بد إذا بلغ الميل ، فان شى أقل من ميل : صلى أربعاً .) ٢/٥ م ٥١٣

٣ - مدة السفر الموجبة للقصر .

(إن سافر المرء في حج أو عمل من الأعمال ، فأقام في مكان واحد عشرين يوماً بلياليها : قصر ، وإن أقام أكثر : أتم ، نوى إقامتها أو لم ينو ، فان ورد على ضيقة له أو ماشية أو دار فتنزل هنالك : أتم ، فاذا رحل ميلاً فصاعداً : قصر .) ٢٢/٥ م ٥١٥

٤ - قصره الصلاة .

(كون الظهر والعصر والعتمة في السفر ركعتين : فرض ، سواء كان سفر طاعة أو معصية ، أو لاطاعة ولا معصية ، أمناً =

مسافر

= كان أو خوفاً ، فمن أتمها أربعاً عامداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز : بطلت صلاته ، وإن كان ساهياً : سجد للسهو بعد السلام فقط . وأما قصر كل صلاة من الصلوات المذكورة إلى ركعة في الخوف في السفر فباح ؛ من صلاها ركعتين فحسن ومن صلاها ركعة فحسن .

وإن صلى مسافرٌ بصلاة إمامٍ مقيمٍ قصرَ ولا بد ، وإن صلى مقيمٌ بصلاة إمامٍ مسافرٍ أتم ولا بد . وسواءٌ مسافرٌ في بَرٍّ أو في بحرٍ أو في نهرٍ (٠) ٢٦٤/٤ م ٥١٢ و ٢٢٢/٥ م ٥١٤ و ٣١/٥ م ٥١٨

٥ - إمامته .

(إمامة كل واحدٍ من المقيم والمسافر للآخر : جائزة ولا فرق) ٣١/٥ م ٥١٨

٦ - وجوب الجمعة عليه .

(تجب الجمعة على المسافر في سفره ، ويكون إماماً فيها راتباً وغير راتب) ٤٩/٥ م ٥٢٣

٧ - صلاته العيد .

(يُصلي المسافرُ العيدَ كالحاضر) ٨٦/٥ م ٥٤٤

٨ - صلاته الكسوف .

(يُصلي صلاة الكسوف النساء والمنفرد والمسافرون كغيرهم)

١٠٥/٥ م ٥٥٥

مسافر

٩ - أضحيتة .

(الاضحية 'مستحبة' للمسافر ، كما هي للقيم ولا فرق .)

٣٧٥/٧ م ٩٧٩

١٠ - تصرفه في ماله .

(كلُّ ما أتخذ المسافر في ماله من هبة أو صدقة أو محاباة في بيع أو هدية أو إقرار ، كان ذلك لو ارث أو لغير وارث ، أو إقرار بوارث أو عتق أو قضاء بعض غرمائه دون بعض ، كان عليهم دينٌ أولم يكن ، فكلُّه نافذٌ من رؤوس أمواله كالقيم ولا فرق في شيء أصلاً ، ووصاياه كوصاياه ولا فرق .)

٣٤٨/٩ م ١٧٦٨

مستأمن

١ - قتل المسلم بالمستأمن .

ر : قتل ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

مسجد

١ - أفضل المساجد .

(مكة أفضل بلاد الله تعالى نعي ، الحرم وحده وما وقع عليه اسم ' عرفات ' فقط ، وبعدها مدينة النبي عليه السلام ، ونعي حرمها وحده ، ثم بيت المقدس ، نعي المسجد وحده .)

٢٧٩/٧ م ٩١٩

٢ - بناؤه بالذهب والفضة .

(لا يحل أن يُبنى مسجدٌ بذهب ولا فضة ، إلا المسجد الحرام خاصة .)

٢٤٧/٤ م ٥٠٢

مسجد ٣ - بناؤه فوق أو تحت بيت ممتلك ليس منه .

(لايجل^٥ بناء مسجد عليه بيت ممتلك ليس من المسجد ، ولا بناء مسجد تحته بيت ممتلك ليس منه ، فمن فعل ذلك فليس شيء من ذلك مسجداً ، وهو باقٍ على ملك بانيه .)
٥٠٣ م ٢٤٨/٤

٤ - إحدائه للأفراد فيه .

(الواجب هدم^٦ كل مسجد أحدث لينفرد فيه الناس كالرهبان .) ٤٤/٤ م ٣٩٩

٥ - وجوب هدمه إذا أنشئ ضراراً .

(لا تجزئ الصلاة في مسجد أحدث مباهاة أو ضراراً على مسجد آخر ، إذا كان أهله يسمعون نداء المسجد الأول ولا حرج عليهم في قصده ، والواجب هدمه وهدم كل مسجد أحدث لينفرد فيه الناس كالرهبان ، أو يقصدها أهل الجهل لفضليها وليست عندها آثار^٧ لني من الأنبياء عليهم السلام .) ٤٤/٤ م ٣٩٩

٦ - بطلان الصلاة في مسجد الضرار وما شابهه .

ر : صلاة ١٥٤ - حكم الصلاة في مسجد أحدث ضراراً أو مباهاة^٨ .

٧ - حكم الصلاة فيه إذا أحدث مباهاة أو ضراراً .

(لا تجزئ الصلاة في مسجد أحدث مباهاة أو ضراراً على =

مسجد = مسجد آخر ، إذا كان أهله يسمعون نداء المسجد الاول
ولا حرجَ عليهم في قصده ، والواجبُ هدمه . (٤/٤٤ م ٣٩٩
٨ - اتخاذ المحاريب فيه .

(تكره المحاريب في المساجد .) (٤/٢٣٩ م ٤٩٧
٩ - التقصد إليه طلباً لفضل زائده .

(الواجبُ : هدمُ كل مسجد يقصده أهل الجبل طلباً لفضله
وليسَ عنده آثارٌ لشي من الانبياء عليهم السلام . ولا يحل قصد
مسجدٍ أصلاً يُظن فيه فضلٌ زائد على غيره إلا مسجد مكة ومسجد
المدينة ومسجد بيت المقدس فقط .) (٤/٤٤ م ٣٩٩
١٠ - تطييبه .

(يستحب أن تُطيب المساجد بالطيب .) (٤/٢٣٩ م ٤٩٧
١١ - كنفه .

(كنس المسجد واجب .) (٤/٢٣٩ م ٤٩٧
١٢ - البصاق فيه .

(لا يجوز البصاق في المسجد البتة ، وإن كان في غير صلاة ،
إلا أن يذفه .) (٤/٢٢٢ م ٣٩١
١٣ - البول والبصاق فيه .

(لا يجوز البول في المسجد ، فمن بال فيه صبَّ على بوله =

= ذنوباً من ماء . ولا يجوز الباق ، فمن بقی فيه فليدفن
بصقته (. ٢٢/٤ م ٣٩١ و ٢٤٧/٤ م ٥٠٢

١٤ - التطرق فيه .

(التطرق فيه ، أي جعله طريقاً : جائز ، إلا أن من خطر
فيه بنبل فانه يلزمه أن يمسك بجدارها ، فان لم يفعل فعليه القود
في كل ما أصاب منها (. ٢٤١/٤ م ٤٩٨

١٥ - الميت والكنى فيه .

(السكن في المسجد والميت : مباح ، ما لم يَضِقْ على
المصليين (. ٢٤١/٤ م ٤٩٨

١٦ - التحدث فيه بالمباح .

(التحدث في المسجد بما لا إثم فيه من أمور الدنيا : مباح ،
وذكر الله تعالى : أفضل . (. ٢٤١/٤ م ٤٩٨

١٧ - دخوله مع الجنابة والحيض والنفاس .

(جائز للحائض والنفاس أن يتزوجا وأن يدخلوا المسجد ،
وكذلك الجنب . (. ١٨٤/٢ م ٢٦٢

١٨ - دخول المشرك فيه .

(دخول المشركين في جميع المساجد : جائز ، حاشا حرم
مكة كلاً ، المسجد وغيره ، فلا يحل أن يدخله كافر . (.
٢٤٣/٤ م ٤٩٩

مسجد ١٩ - إدخال الدابة فيه .

(إدخال الدابة في المسجد : مباح إذا كان حاجة .)

٢٤١/٤ م ٤٩٨

٢٠ - المنوعون من دخوله .

(من العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد : المرض ، والخوف ، والمطر ، والبؤد ، وخوف ضياع المال ، وحضور الأكل ، وخوف ضياع المريض أو الميت ، وتطويل الإمام حتى يضر بمن خلفه ، وأكل الثوم أو البصل أو الكراث مادامت الرائحة باقية ، ويمنع أكلوها من حضور المسجد ويؤمر باخراجهم . ولا يجوز أن يمنع من المساجد أحد غير هؤلاء ، لا يجذوم ولا أنجر ولا ذو عاهة ولا امرأة بصغير معها .) ٢٠٢/٤

٤٨٦ م و ٤٣٧/٧ م ١٠٤١

٢١ - دعاء الدخول والخروج منه .

(واجب على من دخل المسجد أن يقول : « اللهم افتح لي أبواب رحمتك » فإذا خرج منه فليقل : « اللهم إني أسألك من فضلك » وهذا إنما هو من شروط دخول المسجد متى دخله ، لا من شروط الصلاة ، فلا يقل ذلك جازة ، وقد عصى في تركه فتول ما أمر به .) ٦٠/٤ م ٤١٦

٢٢ - السبق الى مكان فيه .

(من سبق الى مكان من المسجد : لم يميز لغيره لإخراجه =

مسجد = عنه ، وكذلك إن قام عنه غيرَ تركٍ له فرجع فهو أحقُّ به .

٦٦/٤ م ٤٢٠

٢٣ - الملازمة فيه .

(يستحب ملازمة المسجد لمن هو في غنى عن الكسب

والتصرف) . ٢٣٩/٤ م ٤٩٧

٢٤ - التعليم فيه .

(التعليم في المسجد للصبيان وغيرهم : مباحٌ .) ٢٤١/٤ م ٤٩٨

٢٥ - اللعب والزمن فيه .

(اللعب والزمن : مباحان في المسجد ، والزمن : أصله

اللعب والدفع وهو شبهة بالرقص .) ٢٤٦/٤ م ٥٠٠

٢٦ - إدخال الموتى والصلاة عليهم فيه .

(إدخال الموتى في المساجد والصلاة عليهم فيها : حسنٌ كله ،

وأفضل مكانٌ يُصلّى فيه على الموتى في داخل المسجد .) ١٦٢/٥ م ٦٠٣

٢٧ - إنشاد الشعر فيه .

(إنشاد الشعر في المسجد : مباحٌ .) ٢٤١/٤ م ٤٩٨

٢٨ - إنشاد الضالّة فيه .

(لا يجوز إنشاد الضالّ في المساجد ، فمن نشدها فيه قيل له :

لا وجدت ! لا ردّها الله عليك !) ٢٤٦/٤ م ٥٠١

٢٩ - البيع فيه .

(البيع في المسجد : مكروه ، وهو جائز لا يُردُّ .)
١٥٦٦ م ٦٣/٩ و ٥٠٤ م ٢٤٩/٤

٣٠ - الحكم والحصام فيه .

(الحكم في المسجد والحصام كل ذلك : جائز .)
٤٩٨ م ٢٤١/٤

٣١ - إقامة الحدود فيه .

(إقامة الحدود في المسجد تقدير له بالدم كالقتل والقطع ،
فحرام أن يُقام شيء من ذلك فيه . وأما ما كان من الحدود
جلداً فقط فإقامته في المسجد جائز ، وأحب إلينا خارج المسجد
خوفاً من أن يكون من المجلود بول .) ١٢٣/١١ م ٢١٦٥

٣٢ - السرقة منه .

(من سرق من مسجد : فهو سارق ، عليه القطع .)
٢٢٦٦ م ٣٢٩/١١

١ - تعريفه . مسكين

(المسكين : هو الذي له شيء لا يقوم به . ومن كان له
مال بما تجب فيه الصدقة المفروضة كإثني درهم أو أربعين مثقالاً
أو خمس من الإبل أو غير ذلك ، وهو لا يقوم مامعه بعولته ،
لكثرة عياله أو لغلاء السعر ، فهو مسكين ، يُعطى من الصدقة =

مسكين = المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجبت فيه من ماله (٠ ماله) ١٤٨/٦ م ٧٢٠ و ١٥٢/٦ م ٧٢٣

٢ - قيام الأغنياء بعول الفقراء والمساكين .

(فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، ويمكن 'يكنسهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارّة .)
١٥٧/٦ م ٧٢٥

٣ - إعطاؤه عند الحصاد .

(فرض على كل من له زرع عند حصاده : أن يعطي منه من حضر من المساكين ما طابت به نفسه .) ٢٥٧/٥ م ٦٥٥

٤ - نصيبه في الزكاة .

(من تولى تفريق زكاة ماله أو زكاة فطره أو تولاهما الإمام أو أميره ، فإن الإمام أو أميره يفرقهما ثمانية أجزاء مستوية ؛ للمساكين سهم ؛ وللفقراء سهم ، وفي المساكين في عتق الرقاب سهم ، وفي أصحاب الديون سهم ، وفي سبيل الله سهم ، ولأبناء السبيل سهم ، وللعمال الذين يقبضونها سهم ، وللمؤلفة قلوبهم سهم . وأما من فرق زكاة ماله : ففي ستة أسهم كما ذكرنا ، ويسقط سهم العمال وسهم المؤلفة قلوبهم .) ١٤٣/٦ م ٧١٩

مسكين ٥ - وجوب الزكاة في ماله .

(من كان له مال بما تجب فيه الصدقة ، كإثني درهم أو أربعين مثقالاً أو خمس من الإبل أو غير ذلك ، وهو لا يقوم ماله معه بعثرته ؛ لكثرة عياله أو لقلة السعر : يُعطى من الصدقة المفروضة ، ويُؤخذ منه فيما وجبت فيه من ماله .)

١٥٢/٦ م ٧٢٣

٦ - حضوره وقسمه للزكاة .

(إذا قُسم الميراث فحضر قرابة البيت أو للورثة أو يتامى أو مساكين ، ففرض على الورثة البالغين وعلى وصي الصغار وعلى وكيل الغائب : أن يُعطوا كلٌّ من ذكرنا ما طابت به أنفسهم .)

١٧٤٧ م ٣١٠/٩

مصحف ١ - مَسَّهُ بغير وضوء ولا طهارة .

رَ : قرآن ٩ - التعبد به على غير طهارة .

٢ - كتابته بالمعنى .

رَ : ترجمة ١ - التزام الألفاظ للأمور بها .

٣ - اليمين به .

رَ : أيمان ٢ - شرط انعقادها بالقرآن أو بكلام الله تعالى .

٤ - بيعه .

(بيعُ المصاحف : جائز .) ١٥٥٧ م ٤٤/٩

مصحف ٥ - السفر الى أرض الحرب .

(لا يحل السفر بالمصحف الى أرض الحرب ، لافي عسكري ولا

في غير عسكري .) ٧/٣٤٩ م ٩٦١

مضاربة ١ - تعريفها .

(المضاربة : هي القراض ، والقراض كان في الجاهلية

فاقره الرسول ﷺ ، وهو : إعطاء المال لمن يتجر به ، يجره

مسمى من الربح .) ٨/٢٤٧ م ١٣٦٧

٢ - الجائزة به .

(القراض ، أي المضاربة ، إما هي بالدنانير والدرهم ، ولا

يجوز بغير ذلك إلا بأن يعطيه العارض فيأمره ببيعه بثمان محدود

وبأن يأخذ الثمن فيعمل به قراضاً .) ٨/٢٤٧ م ١٣٦٨

٣ - تسمية السهم فيها .

(لا يجوز المضاربة إلا بأن يسمي السهم الذي يتقارضان عليه

من الربح ، كسدس أو ثلث أو نصف .) ٨/٢٤٧ م ١٣٧٠

٤ - كونها لاجل مسمى .

(لا يجوز القراض ، أي المضاربة ، الى أجل يسمى اصلاً ،

إلا ما جاء به نص أو إجماع .) ٨/٢٤٧ م ١٣٦٩

٥ - الشروط المنوعة فيها .

(لا يجوز أن يشترط عبداً يعمل معه أو أجيراً يعمل معه أو

جزءاً من الربح لفلان .) ٨/٢٤٧ م ١٣٦٩

٦ - اقتسام الربح فيها . مضاربة

(كل ربح ورجاه لها أن يتقاسمه ، فان لم يفعلا وترك الامر بحسبه ثم خسر المال فلا ربح للعامل . وأما إذا اقتسما الربح فقد ملك كل واحد منها ما صار له فلا يسقط ملكه عنه .)
١٣٧٢ م ٢٤٨/٨

٧ - ضمان الخسارة فيها .

(لاضمان على العامل فيما تلف من المال ولو تلف كله ، ولا فيما خسر فيه ، ولا شيء له على رب المال إلا أن يتعدى أو يضيع فيضمن .)
١٣٧٣ م ٢٤٨/٨

٨ - نصيب العامل عند الخسارة .

(إذا لم يقتسما الربح وترك الأمر بحسبه ثم خسر المال فلا ربح للعامل)
١٣٧٢ م ٢٤٨/٨

٩ - الأكل واللبس من مالها .

(لا يحل للعامل أن يأكل من المال شيئاً ، ولا أن يلبس منه شيئاً ، لا في سفر ولا في حضر .)
١٣٧١ م ٢٤٨/٨

١٠ - وطء العامل جارية من مالها .

(إن اشترى العامل من مال القراض جارية فوطئها : فهو زانٍ ، عليه الحد ، وولده منها رقيق لصاحب المال .)
١٣٧٧ م ٢٤٧/٨

مضاربة ١١ - ترك أحدهما العمل .

(أهما أراد ترك العمل فله ذلك ، ويُجبر العامل على بيع السلع معجلاً خسر أو ربح . وإن تعدى العامل فربح : فإن كان اشترى في ذمة ووزن من مال القراض فحكمه حكم الغاصب ، وإن كان اشترى بمال القراض نفسه فالتشري فاسدٌ مفسوخٌ .) ٢٤٩/٨ م ١٣٧٤ ، ١٣٧٥

١٢ - موت العامل أو رب المال .

(أهما مات : بطلت المضاربة ، إلا أن عمل العامل بعد موت صاحب المال ليس تعدياً ، وعمل الوارث بعدموت العامل إصلاحٌ للمال ، فلا ضمان على العامل ولا على وارثه إن تلف المال بغير تعدٍ ، ويكون الربح كله لصاحب المال أو لوارثه ، ويكون للعامل ههنا أو لورثته أجرٌ مثله .) ٢٤٩/٨ م ١٣٧٦

معادن ١ - مالكه .

(من خرج في أرضه معدن : فهو له ، ويورث عنه ، وله بيعه ، ولا حقٌ للامام معه فيه ولا لغيره .) ١١١/٦ م ٧٠٠ و ٢٣٨/٨ م ١٣٥٠

٢ - الزكاة فيه .

(لا زكاة في شيء من المعادن غير الذهب والفضة ، وهي فائدة لا خمس فيها .) ٢٠٩/٥ م ٢٤١ و ١٠٨/٦ م ٧٠٠

معاملة ١ - تعرضها .

(مسألة المعاملة فيها سنة ، وهي : أن يدفع المرء أشجاره ، أي شجره كان من نخل أو عنب أو تين أو ياسمين أو موز أو غير ذلك ، لانتحاش شيئاً مما يقوم على ساقه ويطعم سنة بعد سنة ، لمن يحفرها ويزيلها ويسقيها ان كانت بما يسقى بسانية أو ناعورة أو ساقية ، وبأبر النخل ويزير الدوالي ويحرق ما احتاج الى حرثه ، ويحفظ حتى يتم ويجمع ، أو يبس إن كان بما يبس ، أو يخرج دهنه إن كان بما يخرج دهنه ، أو حتى يحل بيعه إن كان بما يباع كذلك ، على سهم مسمى من ذلك الثمر أو بما تحمله الاصول ، كنصف أو ثلث أو ربع أو أكثر أو أقل كما قلنا في الزراعة سواء بسواء .) ٢٢٩/٨ م ١٣٤٤

٢ - المنوع اشتراطه فيها .

(لا يجوز ان يشترط على صاحب الأرض في المعاملة : لا أجير ولا عبد ولا سانية ولا قادوس ولا حبل ولا دلو ولا عمل ولا تربيل ولا شيء أصلاً ، وكل ذلك على العامل . ولا يجوز أن يشترط في إعطاء الاصول مجزء مسمى بما يخرج منها مشاع في جميعها على العامل : لا بناء حائط ولا سدئلة ، ولا حفر بئر ولا تنقيتها ، ولا حفر عين ولا تنقيتها ، ولا حفر سانية ولا تنقيتها ، ولا حفر نهر ولا تنقيته ، ولا عمل صريج ولا إصلاحه ، ولا بناء دار ولا إصلاحها ، ولا بناء بيت ولا =

معاملة = إصلاحه .. الى آخر ما هنالك . فإن تقطوع بشيء من ذلك بغير

شرط : جاز . (٢٣٧/٨ م ١٣٤٥)

٣ - خروج ملك للشجر لتغير العاقد

(من عقد معاملة فعمل العامل في الشجر ، ثم انتقل ملك الشجر إلى غير العاقد ببيارات أو هبة أو بصدقة أو ببيع ، فما لم يخرج : غير متملك لأحد ، فإذا خرج الثمر فهو لمن الشجر له ، فإن أراد إبقاء العامل على معاملته فله ذلك ، وإن أراد تجديده معاملته فلها ذلك ، وإن أراد إخراجه فله ذلك ، وللعامل على الذي كان الملك له أجره مثل عمله .

وأما إذا انتقل الملك بعد ظهور الثمرة ، فالثمرة بين العامل وبين الذي كان الملك له على شرطها ، لا شيء فيها للذي انتقل

إليه . (٢٨٨/٨ م ١٣٤٣)

معصية ١ - أنواعها .

(المعاصي : كبائر فواحش ، وسيئات صغائر ولَمَمٌ .)

٤١/١ م ٨١

٢ - صغائرها .

(ما دون الكبائر مكفرة باجتناب الكبائر .) (٣٩٣/٩)

١٢٨٥م

ر : ٩ - اجتناب كبائرهما وعنده .

معصية ٣ - كبائرُها .

(الكبائرُ الفواحش : هي ما توءدُّ الله تعالى عليه بالنار ،
 في القرآن أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو الكبيرة :
 هي ما سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم كبيرة ، أو ملجاء
 فيه الوعيد .) ٤١/١ م ٨١ و ٣٩٣/٩ م ١٣٨٥

٤ - اللّمْ بها .

(اللّمْ : هو اللمّ بالشيء ، وهو مغفورٌ جمّة .)
 ٤١/١ م ٨١

٥ - اللمُّ بها .

(من لمّ بسيئة ، فإن تركها لله تعالى : كتبت له حسنة ،
 فإن تركها بغلبةٍ أو نحو ذلك : لم تكتب عليه .) ١٨/١ م ٣٧

٦ - عملها .

(من لمّ بسيئةٍ وعملها : كتبت له سيئةٌ واحدة .)
 ١٨/١ م ٣٧

٧ - موازنتها بالحسنات .

(من لم يحجب الكبائرُ : وأزّن الله بين أعماله من الحسنات
 وبين جميع معاصيه التي لم يتب منها ولا أقم عليه حدّها ؛ فمن
 رجحت حسناته فهو في الجنة ، وكذلك من ساوت حسناته =

معصية = سيئاته ، ومن رجعت سيئاته بحسناته فهم الخارجون من النار
بالشفاعة على قدر أعمالهم . (٤٢/١ م ٨٢ ، ٨٣

٨ - المجاهرة بصغارتها .

ر : شهادة ٤ - شرط العدالة فيها وتعريف العدل .

٩ - اجتناب كبائرها وعدمه .

(المعاصي الكبائر من اجتنابها غفرت له جميع سيئاته الصغائر ،
ومن لم يجتنب الكبائر حوسب على كل ما عمل .) (٤١/١ - ٤٢
م ٨٢٢٨١

١٠ . الطاعة فيها .

(كل من دعا من إمام حق أو غيره الى معصية : فلا سمع
ولا طاعة ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق .) (٢٩٩/٧ م
٩٢٩

١١ - الأمر والائتاد بها .

(حرام على كل من أمر بمعصية : أن يأتمر لها ، فان فعل
فهو فاسق عاصي لله تعالى ، وليس له بذلك عذر . وكذلك
الآمر في نفسه بما لم يبيح الله تعالى فهو عاصي فاسق ، ولا عذر
للمأمور في طاعته ، بل الأمر والذي يؤمر سواء في ذلك .)
٢٠٧٢ م ٤٧١/١٠

١٢ - مدى سترها من الله .

ر : الله عز وجل ٢٤ - ستره الذنوب أو مؤاخذته بها .

١٣ - الاعتراف بها والستر عليها .

(الاعترافُ بالذنب ليقامَ عليه الحدُّ أفضلُ من الاستار له ،
والسترُ مباحٌ .) ١١ / ١٥١ م ٢١٧٧

١٤ - نذرها .

ر : نذر ٦ - حكمه في غير الطاعة .

١٥ - الحلف عليها .

ر : أيمان ٢٥ - حكم عاقدها على إثم .

١٦ - الوصية بها .

ر : وصية ٢ - كونها بمعصية .

١٧ - الإجارة عليها .

ر : إجارة ١٢ - حكمها على فعل المعصية .

١٨ - إبطالها بالتصرفات .

(مردودُ فعلٍ كلُّ أحدٍ في ماله إذا خالف المباحَ أو الواجب
ولا فرق ، ولا اعتراض لأب ولا لزواج ولا لحاكم في شيء من
ذلك إلا ما كان معصيةً لله تعالى فهو باطل مردود . =

معصية = وإذا تمَّ البيعُ لم تبطله معصية حدثت بعده ، ولكل عمل حكمه .

ومن لم يبق عليه من وقت الصلاة إلا مقدارُ الدخول في الصلاة بالكبير ، وهو لم يصل بعد ، وهو ذاكر للصلاة عارف بما بقي عليه من الوقت ، فكل شيء فعله حينئذ من بيع أو غيره : باطلٌ مفسوخ ابتداءً (٠) ٢٧٩/٨ م ١٣٩٤ و ٣٥٠/٨ م ١٤١٥ و ٢٨/٩ م ١٥٣٩

رَ : بيع ١١٨ - حكم المبيع المتضمن حراماً .
أيضاً ١١٩ - حكم المبيع إذا كان وسيلة إلى معصية .

١٩ - إبطالها الصوم .

رَ : صوم ٤٨ - تعمّد المعصية فيه .

٣٠ - إبطالها الاعتكاف .

رَ : اعتكاف ١٤ - مبطلاته ، وأثر النسيان والإكراه عليه .

٢١ - تعمدها في الحج .

(كلُّ من تعمّد معصية ، أي معصية كانت ، وهو ذاكر لحجّه ، مذ يُجرّم إلى أن يتم طوافه بالبيت للإفاضة ويرمي بالحجارة : فقد بطل حجّه . فإن أتاها ناسياً لها أو ناسياً لإحرامه ودخوله في الحج أو العمرة : فلا شيء عليه في نسيانها ، وحجّه وعمرته تامان . فإن أمكنه تجديد الإحرام فليفعل ويحج أو يعتمر (٠) ١٨٦/٧ م ٨٥٠

معصية ٢٢ - أثرها فيما يؤكل للضرورة .

(من كان في سبيل معصية فلم يجد شيئاً يأكله إلا الميتة أو الدم أو خنزيراً أو لحم سبع أو بعض ما حرم عليه : لم يحل له أكله إلا حتى يتوب ، فإن تاب فليأكل حلالاً ، وإن لم يتب فإن أكل أكل حراماً ، وإن لم يأكل فهو عاصي لله تعالى بكل حال .) ٥١/٨ م ١٤٠٦

٢٣ - كفارتها في طلب المقامرة .

(من قال لآخر : « تعال أقامرك » فليصدق ولا بد بما طابت به نفسه ، قل أو أكثر .) ٥١/٨ م ٦١٤٢

مغارة ١ - تعريفها .

(هي أن يدفع إنسان لآخر أرضاً له بيضاء ليغرسها له .) ٢٢٧/٨ م ١٣٤١

٢ - صورها الجائرة .

(من دفع أرضاً له بيضاء الى إنسان ليغرسها له لم يجز ذلك إلا بأحد وجهين :

— إما بأن تكون النقول أو الاوقاد أو النوى أو القضايا لصاحب الأرض فقط ، فيستأجر العامل لغرسها وخدمتها والقيام عليها مدة مساة ولا بد بشيء مسمى أو بقطعة من تلك الأرض مساة محوزة أو منسوبة القدر مشاعة في جميعها ، فيستحق =

مقارسة = العامل بعمله في كل ما يضي من تلك المدة ما يقابلها بما استوجب به ؛ فهذه إجابة كسائر الإجابات .

— وإما بأن يقوم العامل بكل ما ذكرنا ويغرسه ويخدمه وله من ذلك كله ماتعاملا عليه من نصف أو ثلث أو ربع أو جزء مسمى كذلك ، ولا حق له في الأرض أصلاً . (٢٢٧/٨ م ١٣٤١)

٣ - كونها الى أجل مسمى .

(لا يجوز أن تكون الى أجل مسمى ومدة معينة ، بل مطلقاً لا الى أجل .) (٢٢٧/٨ م ١٣٤١)

٤ - الاشتراط فيها .

(لا يجوز أن يشترط على صاحب الأرض في المقارسة : لا أجبر ولا عبد ولا سانية ولا قادوس ولا جبل ولا دلو ولا عمل ولا زبل ولا شيء أصلاً ، وكل ذلك على العامل .) (٢٣٢/٨ م ١٣٤٥)

٥ - خروج العامل منها .

(إن أراد العامل الخروج قبل أن يتفع فيها غرس بشيء وقبل أن تمني له : فله ذلك ، يأخذ كل ما غرس ، وكذلك إن أخرجه صاحب الأرض . فإن لم يخرج حتى انتفع وبما ما غرس : فليس له إلا ماتعافداً عليه .) (٢٢٧/٨ م ١٣٤٢)

مغارسة ٦ - خروج ملك الأرض لغير المعاهد .

(من عقد مغارسة وغرس العامل ، ثم انتقل ملك الأرض الى غير المعاهد ، فلننقل الملك اليه إقراره على تلك المغارسة أو أن يتقاعا على تجديد أخرى ، فإن أراد إخراجه فله ذلك ، وللغارس قلع حصته بما غرس ، كما لو أخرجه الذي كان عامله أولاً .

وأما إذا انتقل بعد ظهور الثمرة ، فالثمرة بين العامل وبين الذي كان الملك له على شرطها ، لاشيء فيها الذي انتقل الملك اليه . (٨ / ٢٢٨ م ١٣٤٣

مفلس ر : تفليس

مكاتب ١ - دفع الزكاة له .

(جائز أن يعطي المرء من الزكاة لمكاتبه أو لغير مكاتبه .)

١٥١/٦ م ٧٢١

٢ - عتقه في الكفارة الواجبة .

(يجزى في الكفارة : المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته . ولا يجزى نصفان من رقتين ، ولا من بعضه حر .)

١٩٦/٦ م ٧٤٠

٣ - مقاطعته بشروط التصحيح .

(لا تجوز مقاطعة المكاتب ، ولا أن يوضع عنه بشرط أن

يُعتل .) (٩ / ٢٤٤ م ١٦٩٩

مكايل ١ - مقدار المدة .

(المدة : من رطل ونصف الى رطل وربيع ، على قدر رزاة
المدة وخفته .) ٢٤٠/٥ م ٦٤٢

٢ - مقدار الصاع .

(الصاع : أربعة أمداد بمدة النبي ﷺ .) ٢٤٠/٥ م ٦٤٢

٣ - مقدار الوسق .

(الوسق : ستون صاعاً .) ٢٤٠/٥ م ٦٤٢

مكة ١ - فضلها .

(مكة : أفضل بلاد الله تعالى ، نعي الحرم وحده وما
وقع عليه اسم «عرفات» فقط . وبعدها : مدينة النبي عليه الصلاة
والسلام ، نعي حرمها وحده . ثم بيت المقدس ، نعي المسجد
وحده .) ٢٧٩/٧ م ٩١٩

٢ - ملك دورها وإجارتها .

(ملك دور مكة وبيعها وإجارتها : جائز .) ٢٦٣/٧
٩٠٠ م و ٥٢/٩ م ١٥٥٩

٣ - قطع شجرها وحشيشها والرعي فيها .

(لا يحل لأحد قطع شيء من شجر الحرم بمكة والمدينة ، ولا
شوكه فما فوقها ، ولا من حشيشه حاشا الإذخر ؛ فان جمعه =

= مباحٌ في الحرم . ومباحٌ له أن يرمى إليه أو يعبره أو مواشيه في الحرم . فإن وجد غصناً قد قطعه غيره أو وقع فقارٌ جذمته فله أخذه حيثنذ فان احتطب في حرم المدينة خاصة فأن سلبه حلال لمن وجد . (٧/ ٢٦٠ م ٨٩٧

٤ - إخراجُ ترابها أو حجاباتها أو مانها .

(لا يُخرج شيء من تراب الحرم ولا حجاباته الى الحل ، ولا بأس باخراج ماء زمزم ؛ لأن حرمة الحرم للماء هي للأرض وترابها وحجاباتها ، فلا يجوز إزالة حرمتها ، ولم يأت في الماء تحريم .)
٧/ ٢٦٢ م ٨٩٩

٥ - نذر المني إليها أو الى مكان في الحرم .

(من نذر أن يمسي الى مكة أو الى عرفة أو الى منى أو الى مكان ذكره من الحرم ، على سبيل التقرب الى الله عز وجل أو الشكر له تعالى ، لا على سبيل اليمين ، ففرض عليه : المني الى حيث نذر ، للصلاة هنالك أو الطواف بالبيت فقط ، ولا يلزمه أن يحج ولا أن يعتمر إلا أن يتنذر ذلك وإلا فلا .
فان سق عليه المني الى حيث نذر من ذلك فليركب ولا شيء عليه ، فان ركب الطريق كله لغير مشقة في طريقه فعليه هدي ولا يعوض منه صياماً ولا طعاماً . وإن نذر المني الى مكة فمن حيث نوى ، فان لم ينو فليمش مايقع عليه اسمُ مني ، وليركب غير ذلك ولا شيء عليه . (٧/ ٢٦٣ م ٩٠٢ و ٧/ ٢٦٦ م ٩٠٣

مكة

مكة ٦ - دخولها بلا إحرام .

(دخول مكة بلا إحرام : جائز .) ٢٦٦/٧ م ٩٠٤

٧ - دخول الكفاد إليها .

(لا يُترك أهل الكفر ودخول حرم مكة حتى يؤمنوا .)

٢٦/٧ م ٨١١

٨ - أكل صيدها .

(لو أن كتاباً قتل صيداً في الحرم : لم يحل أكله . ومن
تعمد قتل صيد في الحل وهو في الحرم : فعليه الجزاء ، فإن كان
الصيد في الحرم والقاتل في الحل فهو عاصي لله عز وجل ، ولا
يؤكل ذلك الصيد ولا جزاء فيه . ولا يحل أكل ما يبيده المحرم
فقتله حيث كان من البلاد ، أو يبيده المحل في حرم مكة أو
المدينة فقط .) ٢١٩/٧ م ٨٧٧ و ٢٣٦/٧ م ٨٨٥

و ٤١٢/٧ م ١٠٠٢

٩ - تملك الصيد وذبحه وأكله فيها .

ر : إحرام ٢٢ - تملك المحرم أو من في الحرم ماصاده
المحل من الحل وذبحه وأكله .

١٠ - تملك المحرم أو من في الحرم ماصاده المحل من الحل وذبحه
وأكله ويبيعه .

(كل ماصاده المحل في الحل فأدخله الحرم أو وهبه لمحرم =

= أو اشتراء محرم : فحلال للمحرم ولن في الحرم ملكه وذبحه وأكله ، وكذلك من أحرم وفي يده صيد قد ملكه قبل ذلك أو في منزله أو في قفص معه فهو حلال له كما كان أكله وذبحه وملكه ويبيعه . (٢٨٤/٧ م ٨٩٢)

١١ - ذبح ماعدا الصيد في حرمها وقتله .

(حلال للمحرم ذبح ماعدا الصيد بما يأكله الناس من البجاج والإوز المتملك والبرك المتملك والحمام المتملك والإبل والبقر والغنم والحيل وكل ما ليس بصيد ، الحل والحرم سواء . وكذلك يذبح كل ما ذكرنا الحلال في الحرم .

وجائز للحل والمحرم في الحرم وغيره : قتل كل ما ليس بصيد ، من الخنازير والأسد والسباع والقمل والبراغيث وقردان بعيده أو غير بعيده والحلم كذلك .

ونستحب له قتل الحيات والفئران والحدأة والغربان والعقارب والكلاب العقورة ، صغار كل ذلك وكباره سواء ، وكذلك الوزغ وسائر الهوام ولا جزاء في شيء من ذلك ولا في القمل .

فان قتل مانهي عن قتله من مدهد أو صرر أو غل فقد عصى ، ولا جزاء في ذلك . (٢٣٨/٧ م ٨٨٩ ، ٨٩٠)

١٢ - جزاء الصيد فيها .

ر : جزاء الصيد ١ - حكمه :

١٣ - اللقطة في حرمها .

(لاخل لقطعة في حرم مكة ، ولا لقطعة من أحرم يجزئ =

مكة

— أو عمرة ، إلا لمن ينشدها أبداً ، لا يجزئ تعريفها بعام ولا بأكثر ولا بأقل ، فان ينس من معرفة صاحبها قطعاً متيقناً : حلت حينئذ لواجدها ، بخلاف سائر اللقطات التي تحمل له بعد العام .
٢٧٨/٧ م ٩١٨

٤ - القصاص وإقامة الحد والسجن ودفع الأذى فيها .

(لا يحل أن يسفك في حرم مكة دمٌ بقصاص أصلاً ، ولا أن يقام فيها حدٌ ، ولا يسجن فيها أحد ، فمن وجب عليه شيء من ذلك : أخرج عن الحرم وأقيم عليه الحد ؛ لأن تطهيره من العصاة واجب . وليس هذا في حرم المدينة .

ولا يسمى ذبوح الحيوان الممتلك ولا الحجامة ولا قتع العرق سفك دم . وأما من تعدى عليه في الحرم فليدفع عن نفسه (. ٣٦٢/٧ م ٨٩٨ و ٤٩٣/١٠ م ٢٠٨٣

١ - الإيمان بهم وفضلهم . ملائكة

(إن الملائكة حق ، وهم أفضل خلق الله .) ١٣/١ م ٢٤

٢ - صفاتهم ، ومنهم مخلقوا ؟

(هم خلق مكرمون ، كلهم رسل الله ، لا يعصي أحدٌ منهم في صغيرة ولا كبيرة ، وهم سكان السموات ، مخلقوا كلهم من نور .) ١٣/١ م ٢٤ - ٢٦

٣ - كونهم حفظة كاتبين .

(إن على كل إنسان حافظين من الملائكة ، محصيَات أَمَواله وأَعْمَاله .) ١٨/١ م ٣٦

ملاعنة

ر : لعان .

ملاهي

١ - اللعب والزفن .

(اللعب والزفن : مباحات في المسجد في أيام العيدين .

والزفن : أصله اللعب والدفع ، وهو شبه بالرقص .) ٢٤٦/٤

٥٠٠ م و ٩٢/٥ م ٥٥٣

٢ - الغناء .

(من نوى باستماع الغناء عوناً على معصية الله تعالى : فهو فاسق ؛ وكذلك كل شيء غير الغناء ومن نوى به ترويح نفسه

ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل وينشط نفسه بذلك على البر : فهو مطيع بحسن ، وفعله هذا من الحق . ومن لم ينو

طاعة ولا معصية : فهو لغو معفو عنه .) ٩٢/٥ م ٥٥٣

و ٦٠/٩ م ١٥٦٥

٣ - الميسر .

(الميسر : ربح حرام ، واجب اجتنابه .) ١٩١/١

١٤٤ م

٤ - بيع الترد .

(لا يحل بيع الترد .) ٢٤/٩ م ١٥٣٢

٥ - بيع المزامير وكسرها .

(بيع المزامير : حلال ، ومن كسرها ضمنها ، إلا أن

يكون صورة مصورة فلا ضمان على كسرها .) ٥٥/٩ م ١٥٦٥

ملاهي ٧ - بيع الطنابير وكسرها .

(بيعُ الطنابير : حلالٌ ، ومن كسر شيئاً من ذلك ضمنه ،
إلا أن يكون صورة مصورة فلا ضمان على كسرها .) ٥٥/٩ م
١٥٦٥ م

مالك رَ : رقيق .

مناضة ١ - حكمها .

(المناضلة بالرماح والنشيل والسيوف : فعلٌ حسن .)
٣٥٣/٧ م ٩٧١

منحة ١ - حكمها .

(المنحة : جائزة ، وهي في المختلصات فقط ، يمنع المرء
ما يشاء من إغاث حيوانه من شاة للعلب ، وكدارٍ يبيع سكانها ،
ودابة يمنع ركوبها ، وأرض يمنع ازدياعها ، وعبدٍ يخدمه فما
حازه الممنوح من كل ذلك فهو له ، وللمانع أن يسترد عين مأمّنه
مضى شاة ، سواء عين مدة أو لم يعين . والإزراع والإسكان
والإققرار والإمتاع والإطراق والإخدام والإعراء والتصيير ؛
حكمٌ ما وقع بهذه الألفاظ كحكم المنحة .) ١٦٣/٩ م ١٦٤٧

منكر رَ : نهى عن المنكر .

مهر رَ : صداق .

مروات رَ : إحياء المروات .

مواريث ١ - تقسيم التركة .

(أول ما يُخرج ما تركه الميت من المال قل "أو أكثر: ديونُ الله إن كان عليه منها شيء ؛ كالصالح والزكاة والكفارات ونحو ذلك ، ثم إن بقي شيء منه : دينُ الغرماء ، فإن فضل منه شيء: كدفن من الميت ، وإن لم يفضل منه شيء كان كفته على مَنْ حضر من الغرماء أو غيرهم . فإن فضلت فضلة من المال كانت الوصية في الثلث فما دونه لا يتجاوز بها الثلث، وكان للورثة ما بقي بعد الوصية (٠) ٢٥٢/٩ م ١٧٠٦ ، ١٧٠٧ ، ١٧٠٩

٢ - قسمة إرث أهل النعمة .

(لا تُقسم موارِيث أهل النعمة إلا على موارِيث القرآن (٠)

٣٠٧/٩ م ١٧٤٥

٣ - كون الزوجية في مرض الموت من أسبابه .

(ر : نكاح ٣٤ - جوازه في مرض الموت أو غيره .

٤ - ثبوت التوارث بين ولد الزنى وأمه ، دون من تخلق من مائه .

(ولدُ الزنى : يرث أمه ، وترثه أمه ، ولها عليه حق الأمومة من البرِّ والنفقة والتحريم وسائر حكم الأمهات . ولا يرثه الذي تخلق من نطقته ، ولا يرثه هو ، ولا له عليه حق الأبوة لا في يرث ولا في نفقة ولا في تحريم ولا في غير ذلك ، وهو منه أجنبي (٠) ٣٠٢/٩ م ١٧٤٢

مواريث ٥ - الايـث باختلاف الدين .

(لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ، المرتد وغير المرتد سواء . إلا أن المرتد مذبذب فكل ما يظفر به من ماله قلييت مال المسلمين ، رجع الى الإسلام أو مات مرتدأ أو قتل مرتدأ أو لحق بدار الحرب ، وكل من لم يظفر به من ماله حتى قتل أو مات مرتدأ : فلو رثته من الكفار ، فإن رجع الى الاسلام فهو له أو لو رثته من المسلمين إرث مات مسلماً .)

٣٠٤/٩ م ١٧٤٤

٦ - إرث المتوالدين في أرض الشرك .

(المولودون في أرض الشرك : يتوارثون كما يتوارثون من ولد في أرض الإسلام ، بالينة ويأقرارهم إن لم تكن بينة ، سواء أسلموا وأقرروا مكانهم أو تحملوا أو سبوا فاعتقوا .)

٣٠٢/٩ م ١٧٤٣

٧ - إسلام الوارث بعد موت المورث الكافر .

(من مات له موروث وهما كافرين ، ثم أسلم الوارث : أخذ ميراثه على سنة الإسلام .)

٣٠٧/٩ م ١٧٤٥

٨ - الوصية للوارث .

(لا تحمل الوصية للوارث أصلاً ، فإن أوصى لغير وارث فصار وارثاً عند موت الموصي : بطلت الوصية ، فإن أوصى =

مواريث = لوارث ثم صار غير وارث : لم تجز له الوصية . وسواء جوّز ذلك الورثة أو لم يجوزوا . (٣١٦/٩ م ١٧٥٢)

٩ - حضور قرابة البيت أو للورثة أو يتامى أو مساكين أثناء القسمة .

(إذا قُسم الميراثُ فحضر قرابة البيت أو للورثة ، أو يتامى أو مساكين ، ففرض على الورثة البالغين وعلى وصي الصغار وعلى وكيل الغائب : أن يعطوا كل من ذكرنا ما طابت به أنفسهم ، بما لا يجهض بالورثة . ويُجبرهم الحاكم على ذلك إن أبوا .) (٣١٠/٩ م ١٧٤٧)

١ - سبيل الزائد عن ذوي السهام والفرائض .

(لا يصح نص في ميراث الخال ، فما فضل عن سهم ذوي السهام وذوي الفرائض ولم يكن هنالك عاصب ولا معق ولا عاصب معق : ففي مصالح المسلمين ، لا يُردُّ شيء من ذلك على ذي سهم ولا على غير ذي سهم من ذوي الأرحام ، فإن كانت ذوو الأرحام فقراء : أعطوا على قدر فقرهم ، والباقي في مصالح المسلمين .) (٣١٢/٩ م ١٧٤٨)

١١ - للمول فيها .

(لا عول في شيء من موارث الفرائض ، وهو : أن يجتمع في الميراث ذوو فرائض مساة لا يحتملها الميراث ؛ مثل زوج أو زوجة وأخت شقيقة وأخت لام ، أو أختين شقيقتين =

مواريث = أو لأب وأخوين لأم ، أو زوج أو زوجة وأبوين وابنة أو ابنتين ؛ فإن هذه الفرائض ظاهرها أنه يجب للنصف والنصف والثالث ، أو نصف ونصف وثلاثان ، أو نصف ونصف وسدس ، ونحو هذا (١٠) ٢٦٢/٩ م ١٧١٧

١٢ - ميراث الجنين يموت بعد خروج بعضه أو كله حياً .

(من ولد بعد موت موروثه ، فخرج حياً كله أو بعضه أقله أو أكثره ، ثم مات بعد تمام خروجه أو قبل تمام خروجه ، عطل أو لم يعطس ، وصحت حياته بيقين ؛ بحركة عين أو يد أو نفس أو بأي شيء صحت ، فإنه يرث ويرث . ولا معنى للاستئصال .) ٣٠٨/٩ م ١٧٤٦

١٣ - ميراث جنين الأمة أباه .

(لو أن حراً تزوج أمةً لغيره ثم مات وهي حامل ، ثم اعتقت فعق الجنين قبل نفخ الروح فيه : لم يرث أباه . فلو مات له ، بعد أن عتق ، من يرثه يرثه أو ولاء : ورثه إن خرج حياً . فلو مات نصراني وترك امرأته حاملاً فأسلمت بعده قبل نفخ الروح فيه أو بعد نفخ الروح فيه : فهو مسلم بإسلام أمه ولا يرث أباه . وكذلك لو أن نصرانياً مات وترك امرأته حاملاً قد نفخ فيه الروح أو لم ينفخ فيه الروح فتملكها نصراني آخر فاسترقها فولدت في ملكه : لم يرث أباه . وكذلك لو أن امرأة ترك أمً ولده حاملاً فاستعقت بعده ثم اعتق الجنين بعثها : فإن نسبه =

مواريث = لاحق ولا يرث أباه ، فلو مات له موروث بعد أن عتق :
ورثه إن ولد حياً . (٣١٦/٩ م ١٧٥٢)

٤١ - الورثة من الرجال .

(الورثة من الرجال هم :

- الأب ، والجدُّ أبو الأب وأبو الجدِّ المذكور ، وهكذا
ما وجد ؛ ولا يرث مع الأب جدُّ ، ولا مع الجدُّ أبو جد ، ولا
مع أبي الجدِّ جدُّ جدِّ ، ولا يرث جدُّ من قبل الأم ، ولا جد
من قبل جدِّ .

- والأخُّ الشقيق أو للأب فقط أو للأم فقط وابنُ الأخ
الشقيق وابنُ الأخ لأب ، ولا يرث ابنُ الأخ لأم .

- والابنُ ، وابنُ الابن ، وابن ابن الابن ، وهكذا ما وجد .

- والعمُّ شقيق الأب ، وأخو الأب لأبيه ؛ ولا يرث أخو

الأب لأمه . وابنُ العمِّ الشقيق وابنُ العمِّ أخو الأب لأبيه وعمُّ

الأب الشقيق أو لأب ، وهكذا ماعلا ، وابنائهم الذكور .

- والزوج ، والمعتق ومعتق المعتق ، وهكذا ماعلا . لا يرث

من الرجال غيرهم . (٢٥٢/٩ م ١٧٠٨)

١٥ - الورثة من النساء .

(الورثة من الإناث هن : الأم ، والجدَّة ، والابنةُ وابنةُ

الابن وابنة ابن الابن وهكذا ما وجدت ؛ ولا ترث ابنة ابنة

ولا ابن ابنة ، والاختُ الشقيقةُ أو للأب أو للأم ، والزوجةُ ،

والمعتقةُ ومعتقة المعتقةُ وهكذا ماعلا . (٢٥٣/٩ م ١٧٠٨)

١٦ - القرابة غير الرادئين .

(لا يرثُ ابنُ أخت ، ولا بنتُ أخت ، ولا ابنةُ أخ ، ولا ابنةُ عم ، ولا عمةٌ ، ولا خالة ، ولا خال ، ولا جَدُّ لام ، ولا ابنةُ ابنةٍ ، ولا ابنُ ابنةٍ ، ولا بنتُ أخ لام ، ولا ابنُ أخ لام .) ٢٥٣/٩ م ١٧٠٨

١٧ - أحد الزوجين من الآخر .

(للزوج : النصفُ إذا لم يكن للزوجة ولدٌ ذكر أو أنثى ولا ولدٌ ولي ذكر أو أنثى من ولد ذكر وإن سفل ؛ سواء كان الولد من ذلك الزوج أو من غيره . فإن كان للمرأة ابنٌ ذكر أو أنثى أو ابنٌ ابنٌ ذكر أو بنتٌ ابنٌ ذكر وإن سفل كما ذكرنا : فليس للزوج إلا الربع .)

وللزوجة : الربعُ إن لم يكن للزوج ابنٌ ذكر ولا أنثى ولا ابنٌ ابنٌ ذكر أو بنتٌ ابنٌ ذكر أو بنتٌ ابنٌ ابنٌ ذكر ، وإن سفلَ من ذكرنا ، سواء من تلك الزوجة كان الولدُ المذكورُ أو من غيرها . فإن كان للزوج ولدٌ أو ولدٌ ولي ذكر كما ذكرنا : فليس للزوجة إلا الثمن ، وسواء كانت زوجة واحدة أو اثنتان أو ثلاثٌ أو أربع ، من شركاء في الربع أو الثمن .) ٢٦٢/٩ م

١٧١٦ م .

١٨ - الزوج مع الأبوين .

(إن كان الميت ترك زوجة وأبوين ، أو ماتت امرأة وترك =

مواريث ، = زوجاً وأبوين ، فلزوج النصف ، وللزوجة الربع ، وللأم الثلث من رأس المال كلاً ، وللأب من ابنته : السدس ، ومن ابنه : الثلث وربيع الثلث : (٩/٣٦٠ م ١٧١٥)

١٩ - الجدة .

(الجدة : أب ، فله ميراث الأب .) (٩/٢٩٨ م ١٧٣٤)

٢٠ - الجدة مع الاخوة الذكور والاثلاث .

(لا تراث الاخوة الذكور ولا الإناث الأشقاء أو لأب أو لأم مع الجد أبي الأب ، ولا مع أبي الجد المذكور ولا مع جدته .) (٩/٢٨٢ م ١٧٣٠)

٢١ - الجدة .

(الجدة تراث الثلث إذا لم يكن للميت أم حيث تراث الأم الثلث ، وتراث السدس حيث تراث الأم السدس . إذا لم يكن للميت أم . وتراث الجدة وابنتها أبو الميت حي كما تراث لو لم يكن حياً . وكل جدة تراث إذا لم يكن هناك أم وجدة أقرب منها . فان استوين في الدرجة اشتركن في الميراث المذكور . وسواء فيا ذكرنا : أم الأم ، وأم الأب ، وأم أم الام ، وأم أم الأب ، وأم أبي الأب ، وأم أبي الأم ، وهكذا أبداً .) (٩/٢٧٢ م ١٧٢٩)

٢٢ - الأم مع الولد

(ما تراثه الأم مع الولد الذكر أو الانثى أو ابن الابن =

مواريث = أو بنت الابن وإن سفل : السدس فقط . (٢٥٨/٩ م ١٧١٣

٢٣ - الأم مع الأخ أو الاخوة .

(إن كان للبيت أخ أو أخوان أو أختان أو أخت أو أخ
وأخت ، ولا ولد له ولا ولد لولد ذكر فلامه الثلث . فإن كان
له ثلاثة من الاخوة ذكور أو إناث أو بعضهم ذكر وبعضهم
أنثى : فلامه السدس .) (٢٥٨/٩ م ١٧١٤

٢٤ - الأبناء ذكورا وإناثا .

(من ترك ابناً وابنة ، أو ابناً وابنتين فصاعداً ، أو ابنة
وابناً فأكثر ، أو ابنتين وبنتين فأكثر ؛ فللذكر سهران وللأنثى
سهم .) (٢٦٨/٩ م ١٧١٩

٢٥ - الوالدون مع الابن الذكور .

(الابن الذكر يرث معه البنات والاب والام والجد
والجدة والزوج والزوجة فقط . ولا يرث معه أحد غير هؤلاء ،
وولد الحرة والأمة سواء في الميراث لئذا كانت أمه أم ولد أبيه ،
وكلت الولد حراً وإن كانت أمه أمة لغير أبيه .) (٢٧١/٩ م ١٧٢٥

٢٦ - ابن الابن .

(ابن الابن : ابن ؛ فله ميراث الابن .) (٢٩٨/٩ م ١٧٣٤

مواريث ٢٧ - بنو الابن مع الابن .

(لا يرث بنو الابن مع الابن الذكر شيئاً ، أباهم كان أو
عمهم .) ٢٧١/٩ م ١٧٢٦

٢٨ - البناتان فصاعداً .

(من ترك بنتين فصاعداً ولم يترك ولداً ذكراً ولا من
يحوطن ، فلهما أو لهن : ثلثا ما ترك .) ٢٥٤/٩ م ١٧١٠
و ٢٩٠/٩ م ١٧٣٣

٢٩ - البنت مع بني الابن الذكور والافات .

(من ترك ابنةً وبني ابن ذكوراً وإناثاً ، فلبنت : النصف
ثم يُنظر فان وقع لبنات الابن بالمقاسمة السدس فأقل : فاسمن ،
وإن وقع لهن أكثر : لم يزدن على السدس .) ٢٧١/٩ م ١٧٢٨
٣٠ - البنت مع بنت أو بنات الابن .

(من ترك ابنةً وابنةً ابنٍ أو بنتي ابنٍ أو بنات ابن :
فلا بنة النصف ، ولبنت الابن أو لبنتي الابن أو لبنات الابن
السدس فقط ، والباقي للعاصب .) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣١ - البنت مع بنت الابن وبني ابن الابن .

(من ترك ابنةً وبنت ابنٍ وبني ابنٍ ابنٍ : فلبنت النصف
ولبنت الابن السدس . وكذلك لو كن أكثر ، والباقي لذكور
ولدي الولاد دون الإفات .) ٢٧١/٩ م ١٧٢٨

مواريث

مواريث ٣٢ - الابنة مع بني الابن الذكور .

(من ترك ابنة وبني ابن ذكوراً : فلابنة النصف ، وبني الابن الذكور ما بقي .) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣٣ - البنات مع بني الابن الذكور .

(من ترك ابنتين فصاعداً وبني ابن ذكوراً : فلبنتين الثلثان ، وما بقي فلبني الابن .) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣٤ - البنات مع بني الابن الذكور والاثاث .

(من ترك ابنتين وبني ابن ذكوراً وإثاثاً : فلبنتين الثلثان ، والباقي لذكور ولد الولد دون الإثاث .) ٢٧١/٩ م ١٧٢٨

٣٥ - البنات مع بنات الابن والعم وابن العم أو الأخ وابن الأخ .

(إن ترك ابنتين وبنات ابن وعماً وابن عم أو أخاً وابن أخ : فلبنتين الثلثان ، ويكون ما بقي للعم أو لابن العم أو للأخ أو لابن الأخ ، ولا شيء لبنات الابن .) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣٦ - بنت الابن .

(من لم يترك ابنة ولا ولداً ، وترك بنت ابن : فلها النصف .) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣٧ - بنتا الابن .

(إن ترك ابنتي ابن فلها الثلثان إن لم يترك ابنة ولا ولداً .) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

مواريث ٣٨ - بنات الابن مع بني الابن .

(من لم يترك ابنةً ولا ولداً ، وترك بناتِ ابنِ وبني ابنِ :
فاللأب بينهما ، للذكر مثل حظ الأنثيين .) ٢٧١/٩ م ١٧٢٧

٣٩ - الاخوة ذكوراً وإناثاً .

(الأخُ والأختُ الاستقاءُ أو للأب فقط فصاعداً : كذلك
للذكر مثل حظ الأنثيين .) ٢٦٨/٩ م ١٧٢٠

٤٠ - الأخت مع الفرع الوارث .

(لا تترك أخت شقيقة ولا غير شقيقة مع ابنٍ ذكر ، ولا
مع ابنةٍ أنثى ، ولا مع ابنِ ابنٍ وابنِ سفل ، ولا مع بنتِ ابنٍ
وإن سفلت . والباقي بعد نصيب البنتِ وبنتِ الابن : للعصبة ؛
كالأخ وابنِ الأخ والعم وابنِ العم والمعتق وعصبته ، إلا أن
لا يكون للبيت عاصب فيكون حينئذ مابقي للأخت الشقيقة أو
لتي للأب إن لم يكن هنالك شقيقة ، وللأخوات كذلك .)

٢٥٦/٩ م ١٧١٢

٤١ - الأخت الشقيقة مع الأخ أو الاخوة لأب .

(من ترك أختاً شقيقة وأخاً لأب أو اخوة ذكوراً لأب ؛
فالشقيقة : النصف ، وللأخ للأب أو الاخوة لأب : مابقي ،
وإن كثروا .) ٢٦٩/٩ م ١٧٢٢

٤٢ - الاخوة الشقيقة مع الاخوات لأبٍ والاختِ أو الأخِ أو الاخوة لأُمٍ .

(من ترك اختاً شقيقته وأختاً لأبٍ أو اخوات لأبٍ :
فلشقيقة النصف ، والتي للأب أو اللواتي للأب السدس فقط ، فإن
ترك أيضاً اختاً لأُمٍ : كان لها سدس خامس ، وكذلك لو كان
أخاً لأُمٍ ، فإن كان أخوانٍ لأُمٍ أو أختان لأُمٍ أو أخاً أو أختاً
أو اخوة كثيراً لأُمٍ ، فالثلث الباقي : لها اولهم أو لمن .)
١٧٢٣ م ٢٦٩/٩

٤٣ - الشقيقة مع الاخوة والاختِ لأبٍ .

(لو ترك اختاً شقيقة واخوة وأخوات لأبٍ : فلشقيقة النصف ،
وما بقي : بين الاخوة والاختِ لأبٍ ، ما لم يتجاوز ما يجب
للاخوات السدس ، ولا يزدن على السدس اصلاً ، ويكون
الباقي للذكر وحده .) ١٧٢٤ م ٢٦٩/٩

٤٤ - الشقيقتان مع الأخوات لأُمٍ أو الأخوات أو الاخوة لأبٍ .

(لو ترك اختين شقيقتين وأختين لأُمٍ وأخوات أو اختاً لأبٍ
أو اخوة لأبٍ : فلشقيقتين فصاعداً الثلثان ، وللبنتين للأُم فصاعداً
الثلث ، ولا شيء للاختِ لأبٍ ولا للاخوات لأبٍ ولا للاخوة
لأبٍ .) ١٧٢٣ م ٢٦٩/٩

٤٥ - الشقيقتان مع الاخوات لأبٍ وللم أو ابن للم .

(من ترك شقيقتين أو أخواتٍ لأبٍ وابن عم أو عما =

= فلشقيقتين الثلثان ، وللم أو لابن العم مابقي ، ولا شيء للواري
لأب . (٠) ٢٦٩/٩ م ١٧٢٣

٤٦ - الشقيقتان مع الأخت والأخوات لأب والأخ لأب .

(ترك شقيقتين وأختاً أو أخوات لأب وأخاً لأب : فلشقيقتين
الثلثان ، وما بقي : للأخ الذكر ، ولا شيء للأخت وللأب
والأخوات للأب . (٠) ٢٦٩/٩ م ١٧٢٤

٤٧ - الشقيقتان أو لأب أو أكثر من اختين .

(من مات وترك اختين شقيقتين أو لأب أو أكثر من اختين
كذلك أيضاً ، ولم يترك ولداً ولا أختاً شقيقاً ولا لأب ، ولا من
يحوطن : فلها ثلثا ماترك أو لمن على السواء . (٠) ٢٥٤/٩ م ١٧١٠
و ٢٩٠/٩ م ١٧٣٣

٤٨ - الشقيقة مع الأخت أو الأخوات لأب .

(من ترك أختاً شقيقة أو اختاً لأب أو أخوات للأب :
فلشقيقة النصف ، وللي للأب أو اللواري للأب السدس فقط .)
٢٥٥/٩ م ١٧١١ و ٢٦٩/٩ م ١٧٢٣

٤٩ - الأخ الشقيق مع الأخ لأب .

(إن كان أخ شقيق واحد فأكثر ومعه أخت شقيقة
فأكثر أو لا أخت معه : لم يرث ههنا الأخ للأب ولا الأخت
لأب شيئاً . (٠) ٢٦٨/٩ م ١٧٢١

مواريث

٥٠ - الأخ لأب مع ابن الأخ الشقيق .

(من ترك أخاً لأب وابن أخ شقيق : فالأخ للأب أحق بالميراث) . ٢٩٩/٩ م ١٧٣٥

٥١ - ولد الأم منفرداً أو مع الأصل أو القروع الوارث .

(إن مات وترك ولداً ذكراً أو أنثى ، أو ولدَ ولداً ذكراً كذلك ، أو ترك أباً أو جداً لأب وترك أخاً لأم أو أختاً لأم أو أختاً واختاً لأم أو أخوة لأم : فلا ميراث لولد الأم أصلاً . فإن لم يتوكل أحداً من ذكرنا : فللأخ للأم السدس فقط ، وللأخت للأم السدس فقط ، فإن كان أختاً وأختاً للأم فلها الثلث بينهما على السواء ، لا يفضل الذكر على الأنثى ، وكذلك إن كانوا جماعة فالثلث بينهم شرعاً سواء ، وكذلك إن وجب لهم السدس في مسألة العول ولا فرق) . ٢٦٧/٩ م ١٧١٨

٥٢ - بنو الأخ مع الأخ .

(لا يرث بنو الأخ الشقيق أو للأب مع الأخ الشقيق أو للأب) . ٢٧١/٩ م ١٧٢٦

٥٣ - ابن الأخ الشقيق مع ابن الأخ لأب .

(ابن الأخ الشقيق : أولى بالميراث من ابن الأخ لأب) . ٢٩٩/٩ م ١٧٣٥

٥٤ - عم مع ابن العم .

(من ترك ابن عم وعماً ، فالعم : أولى من ابن العم) . ٢٩٩/٩ م ١٧٣٥

مواريث ٥٥ - ابن العم الشقيق مع ابن العم لأب .

(ابن العم الشقيق : أولى بالميراث من ابن العم للأب ، فلو ترك ابني عم أحدهما كان أبوه شقيق أبي الميت والآخر كان أبوه أخا أبي الميت لأبيه ، إلا أن هذا هو آخر الميت لأمه : فاللأب كله لابن العم الذي هو أخ للأب .) ٢٩٩/٩ م ١٧٣٥

٥٦ ائجال .

(لا يصح نص في ميراث ائجال .) ٣١٢/٩ م ١٧٤٨

٥٧ - وادث المعتق .

(الرجل والمرأة إذا أعتق أحدهما عبداً أو أمة : ورث مال المعتق إن مات ولم يكن له من يحيط بميراثه أو ما فضل عن ذوي السهام ، وكذلك يرث من تناسل منه من نسل الذكور من ولده .) ٣٠٠/٩ م ١٧٣٦

٥٨ - وادث ولد المملوك من حرة .

(ما ولد للمملوك من حرة فإنه لا يرثه من أعتق أباه بعد ذلك ، ولما يرث المرأة ما تنفع فيه الروح من حمل بعد أن عتق أباه .) ٣٠١/٩ م ١٧٣٨

٥٩ - وادث معتق المرأة إذا ماتت ولها بنون وعصبة .

(ما اعتقت المرأة ثم ماتت ولها بنون وعصبة من أخوة أو بني أخوة وانسفلوا أو أمهات أو بني أمهات وإن بعدوا وسفلوا :-

مواريث

مواريث = فميراثُ من اعتقت لعصبها لا لولدها ، إلا أن يكون ولدُها
عصبها كأولاد أمِّ الولد من سيدها ، أو يكونوا من بني عمها
لا أحدَ من بني جدِّها ولا من بني أبيها أقربُ إليهم . (٠)
١٧٣٧ م ٣٠٠/٩

٦٠ - واريث جنين المتق من حرة .

(يرث المرأة ما تنفع فيه الروحُ من حلٍّ بعد أن اعتق أباه .)
١٧٣٨ م ٣٠١/٩

٦١ - ارث المكاتب .

(المكاتبُ إذا أدى شيئاً من مكاتبته فمات أو مات له موروث :
ورث منه ورثته بقدر ما أدَّى فقط ، وورث هو أيضاً بقدر
ما أدَّى فقط ، ويكون مافضل عما ورث كسائر الورثة ، ويكون
مافضل عن ورثته لسيده .) (٠) ٣٠٢/٩ م ١٧٤١

٦٢ - ارث العبد .

(العبدُ لا يرث ولا يرث ، ما له كله : لسيده .) ٣٠١/٩ م
١٧٤٠

٦٣ - المحجوب لوجود غيره .

(لا يرث مع الأب جدُّ ، ولا ترث مع الأم جدة ، ولا
يرث أخ ولا أخت مع ابنٍ ذكرٍ ولا مع أب ، ولا يرث ابنُ
أخ مع أخٍ شقيق أو لأب ، ولا يرث أخٌ لام مع أب ولا =

مواريث

= مع ابن ولا مع ابنة ولا مع جد ، ولا يرث عم مع أب ولا
مع جد ولا مع أخ شقيق أو لأب ولا مع ابن أخ شقيق أو لأب
وإن سفل (٠) ٢٥٣/٩ م ١٧٠٨

٦٤ - المسألة الغرقاء .

(الخرقاء هي في الفرائض : أم ، وأخت ، وجد .)

٢٨٩/٩ م ١٧٣١

٦٥ - المسألة الأكدرية .

(الأكدرية هي في الفرائض : أم ، وجد ، وأخت ،

وزوج .) ٢٨٩/٩ م ١٧٣٢

١ - انتفاء سببه الأجل أو للوزن . موت

ر : قدر ٣ - أمانة له .

٢ - سؤال الروح بعده .

ر : روح ٥ - سؤالها ، وهل تعود ؟

٣ - تكوونه .

(قال الله تعالى : « كنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم » ،

فصح أنها حياتان وموتان فقط .) ٢٢/١ م ٣٩

ر : روح ٥ - سؤالها ، وهل تعود ؟

مياه ١ - ماء البحر .

(الوضوء والغسل : جائز بماء البحر .) ١/٢٢٠ م ١٥٦

٢ - ماء الملح .

(الوضوء والغسل : جائز بماء أذيب من الملح الذي كان أصله ماء ولم يكن أصله معدناً .) ١/٢٢٠ م ١٥٦

٣ - ماء الميزاب .

(لو وقف من عليه غل واجب تحت ميزاب ونوى به ذلك الغسل : أجزأه إذا عم جميع جسده .) ٢/٤٠ م ١٩٣

٤ - الماء المشمس .

(الوضوء للصلاة والغسل للفروض : جائز بالماء المشمس .) ١/٢٢٠ م ١٥٦

٥ - الماء المسخن .

(الوضوء للصلاة والغسل للفروض : جائز بالماء المسخن .) ١/٢٢٠ م ١٥٦

٦ - المختصر من الشجر .

(كل ماء اعتصر من شجر ، كماء الورد وغيره : فلا يحل الوضوء به ولا الغسل .) ١/٢٢٠ م ١٥٥

٧ - ماء بئار الحِجَر . مياه

(لا يحل الوضوء من ماء بئار الحِجَر ، وهي أرضٌ مُعَدَّة ، ولا الشرب ، حاشا بئَر النفاقه فكلُّ ذلك جائزٌ منها .)

٢١٩/١ م ١٥٤

٨ - التطهير بالماء الراكد .

(لو انغمس مَنْ عليه غُسلٌ واجبٌ في ماء راكد ، ونوى الغُسلَ : أجزأه ما نوى إلا الجنابةَ ، فمن اغتسل وهو جنب في جوف من أجوان النهر والنهر راكد : لم يُجزَهِه . وأما البحر فهو جارٍ أبداً . والوضوء جائزٌ في الماء الراكد .

ومن بال في ماء راكد ثم سرح الماء فجرى : فلا يحل له الوضوء منه ولا الاغتسال ، ولو بال في ماء جارٍ ثم أغلق صَبَبَهُ فركد : جاز له الوضوء منه والاغتسالُ .) ٢١٠/١ م ١٥٠

و ٤٠/٢ م ١٩٤

٩ - تعريف الماء المستعمل .

(الماء المستعمل : هو الماء الذي توضع به بعينه لفريضة أو نافقة ، أو اغتسل به بعينه لجنابة أو غيرها . وسواء كان المتوضئ رجلاً أو امرأة .) ١٨٣/١ م ١٤١

١٠ - التطهير بالماء المستعمل .

(الوضوء بالماء المستعمل : جائزٌ ، وكذلك الغُسلُ به للجنابة ، وسواء وُجد ماءٌ آخرٌ غيره أو لم يوجد ، وهو : الماء =

= الذي توشأ به بعينه لفريضة أو نافقة أو اغتسل به بعينه لجنازة
أو غيرها ، وسواء كان المتوضئ به رجلاً أو امرأة . (١٨٣/١)
م ١٤١

١١ - فغلة الرجل والمرأة .

(كل ماء توشأت منه امرأة حائض أو غير حائض أو
اغتسلت منه فأفضلت منه فضلاً : لم يحل للرجال الوضوء ولا
الغسل منه ولو مع الضرورة ، ويصح استعماله في غير ذلك . وكل
ماء فضل عن الرجال فالوضوء به والغسل : جائز للرجال والنساء .
والفضل : هو أن يكون أقل مما استعمل منه ، فإن كان مثله
أو أكثر منه فليس فضلاً .) (٢١١/١) م ١٥١

١٢ - مخالطة الطاهر بالماء .

(كل ماء خالطه شيء طاهر مباح فظهر فيه لونه وريحه
وطعمه إلا أنه لم يزل عنه اسم الماء : فالوضوء به جائز ، والغسل
به للجنازة جائز . فإن سقط عنه اسم الماء جملة ، كالتييد وغيره :
لم يحز الوضوء به ولا الغسل ، والحكم حينئذ التيمم ، وسواء وجد
ماء آخر أو لم يوجد .) (١٩٩/١) م ١٤٧ و ٢٠٢/١ م ١٤٨

١٣ - ملك الماء .

(من ملك بئراً بجفر فهو أحق بآبائها مادام محتاجاً إليه ، فإن
فضل عنه مالا محتاج إليه : لم يحل له منعه عن محتاج إليه ، وكذلك
النهر والساقية ولا فرق . ولا يملك أحد الماء الجاري إلا =

مياه = ما دام في ساقيته ونهره ، فإذا فارقها بطل ملكه عنه ، وصار
لن صار في أرضه (٠) ٧/٩ م ١٥١١

١٤ - أخذ العوض عن فضلة الماء .

(لا يحل أخذ عوض عن الماء الفاضل عن الحاجة يبذله لمن
يحتاجه ، لا يبيع ولا غيره .) ٢٤٣/٨ م ١٣٥٩

١٥ - بيع الماء .

(لا يحل بيع الماء بوجه من الوجوه ، لكن من باع حصته
من عنصر الماء ومن جزء مسمى منها ، أو باع البئر كلها أو جزءاً
مسمى منها ، أو باع الساقية كلها أو الجزء المسمى منها : جاز
ذلك وكان الماء تبعاً له .) ٦/٩ م ١٥١١

١٦ - حل الأجرة على سوتق الماء أو صبه أو جلبه فقط .

(من اضطر الى ماء لسقيه أو لحاجته : فالواجب أن يعامل
على سوتقه اليه أو على صبه عنده في إتيائه على سبيل الاجارة فقط ،
وكذلك من كان معاشه من الماء فالواجب عليه أن يعامل
أيضاً على صبه أو جلبه كذلك فقط .) ٧/٩ م ١٥١١

ميت ١ - تقي الموت .

(لا يحل لأحد أن يتمنى الموت لضربه .) ١٦٧/٥

٦٠٨ م

ميت

٢ -- تلقينه الشهادة . ميت

(يجب تلقين الميت الذي يموت ، شهادة الاسلام . ١٥٧/٥)

م ٥٩٥

٣ -- تقيله .

(تقيل الميت : جائز . ١٤٥/٥ م ٥٨٧)

٤ -- توجيهه الى القبلة .

(توجيه الميت الى القبلة : حسن . ١٧٣/٥ م ٦١٦)

٥ -- تغميض عينيه .

(يستحب تغميض عيني الميت إذا قضى . ١٥٧/٥ م ٥٩٦)

٦ -- تسجيته .

(يسجد الميت بثوب ، ويُجعل على بطنه ما يمنع انتفاخه .)

١٤٦/٥ م ٥٨٨

٧ -- وضع ما يمنع انتفاخ بطنه .

(يسجد الميت بثوب ، ويُجعل على بطنه ما يمنع انتفاخه .)

١٤٦/٥ م ٥٨٨

٨ -- البكاء عليه .

(البكاء على الميت : مباح ما لم يكن توثاً . ١٤٦/٥)

م ٥٨٩

٩ - النّوح عليه .

(النّوح : حرام .) ١٤٦/٥ م ٥٨٩

١٠ - الصياح عليه .

(الصياح على الميت : حرام .) ١٤٦/٥ م ٥٨٩

١١ - سبه .

(لا يجزئ سب الأموات على القصد بالأذى ، وأما تحذير من كفر أو بدعة أو من عمل فاسد فمباح ، ولعن الكفار : مباح .) ١٥٦/٥ م ٥٩٤

١٢ - خش الوجوه له .

(خش الوجوه وضربها للميت : حرام .) ١٤٦/٥ م ٥٨٩

١٣ - ضرب الصدور .

(ضرب الصدور : حرام ، وكذا الوجوه) ١٤٦/٥ م ٥٨٩

١٤ - حلق شعره وتنفه وقص أظفاره .

(حلق شعر الميت : حرام ، وكذا تنفه . وإن كانت أظفار الميت وافرة أو شاربها وافيأ أو عاتته : أخذ كل ذلك .) ١٤٦/٥ م ٥٨٩ و ١٧٧/٥ م ٦٢٠

١٥ - شق بطنه .

(لو ماتت امرأة حامل والولد حي يتحرك قد تجاوز ستة =

ميت

ميت

= أشهر : فإنه يُشق بطنها طويلاً ويُخرج الولد ، ومن تركه عمداً حتى يموت فهو قاتل نفس . ومن بلغ درهماً أو ديناراً أو لؤلؤة مُشقَّ بطنه عنها . (١٦٦/٥ م ٦٠٦ ، ٦٠٧)

١٦ - كسر عظمه .

(التقصاص : واجب على من كسر عظم ميت .) (٣٩/١١)

٢١٣١ م

١٧ - حكم ما وُجد من بقايا جسده .

(إن وُجد من الميت عضو آخر بعدما كان وجد منه سابقاً : فغسل وكفن ودفن ، ولا بأس بالصلاة عليه ثانياً ، وهكذا حكم كل ما وجد منه ولو أنه ظفر أو شعر فما فوق ، ويُغسل ويُكفن إلا أن يكون من شهيد فلا يُغسل ؛ لكن يُلَفُّ ويدفن .)

١٣٨/٥ م ٥٨٠

١٨ - حكم تكفينه وغسله ودفنه والصلاة عليه .

(تكفين المسلم الذكر والانثى : فرض على الكفاية ، من قام به سقط عن سائر الناس ، وكذا تغيبه ودفنه والصلاة عليه .)

١١٣/٥ م ٥٥٨ و ١٢١/٥ م ٥٦٧

١٩ - تحسين كفنه .

(لا يجوز أن يكون الكفن إلا حسناً على قدر الطاقة .)

١١٣/٥ م ٥٥٨

٢٠ - كفن الرجل والمرأة .

(أفضل الكفن للسلم : ثلاثة أثواب بيض للرجل 'يلف' فيها ؛ لا يكون فيها قميص ولا عمامة ولا سراويل ولا قطن ، والمرأة : كذلك وثوبان زائدان .

فإن لم يُقدر له على أكثر من ثوب واحد : أجزاءه ، فإن لم يوجد للثنتين إلا ثوب واحد أُدرجا فيه جميعا ، وإن كُفِنَ الرجل والمرأة بأقل أو أكثر فلا حرج .

ولا يحل تكفين الرجل فيها لا يحل لباسه ، من حرير أو ذهب أو معصر ، وجائز : تكفين المرأة في كل ذلك . (١١٨/٥ م ٥٦٥ و ١٢٢/٥ م ٥٧٠)

٢١ - نفقة كفنه .

(كفن المرأة : من رأس مالها ، ولا يلزم ذلك زوجها ، والكفن من مال الميت بعد إخراج الديون ، فإن لم يكن لعماله فعلى من حضر من القرماء أو غيرهم . (١٢٢/٥ م ٥٧١ و ٢٥٢/٩ م ١٧٠٦)

٢٢ - حمله .

(حمل الميت في نعشه : يوجب الوضوء . (٢٥٠/١ م ١٦٧)

٢٣ - الوصية له .

(الوصية لميت لا تجوز ؛ لأن الميت لا يملك شيئا . (٣٢٢/١ م ١٧٥٥)

ميت - ميتة

ميت ٢٤ - موت المحرم والمحرمية .

(إذا مات المحرم ما بين أن يُحرم إلى أن تطلع الشمس من يوم النحر إن كان حاجاً ، أو أن يُتم طوافه وسعيه إن كان معتمراً ، فالفرض : أن يُغسل بماء وسدر فقط إن وُجد السدر ، ولا يُمسّ بكافور ولا بطيب ، ولا يُغشى وجهه ولا رأسه ، ولا يُكفّن إلا في ثياب إحرامه فقط أو في ثوبين غير ثياب إحرامه .

وإن كانت امرأة فكذلك إلا أن رأسها تغطى ، ويُكشف وجهها ، ولو أسدل عليه من فوق رأسها فلا بأس من غير أن تُتقنع . فمن مات من مُحرم أو مُحرمية بعد طلوع الشمس من يوم النحر فكسائر الموتى ، رمى الجمار أو لم يرمها .) ١٤٨/٥ م ٥٩٠

ميتة ١ الانتفاع بها .

(لا يحل الانتفاع بعصب الميتة ولا شحمها .) ١١٨/١ م ١٢٩٠

٢ - حكم ما أُبين عن الحي .

(ما قُطع من البهيمة وهي حية أو قبل تمام تذكيته ، فإن عنها : فهو ميتة ، وما قُطع منها بعد تمام التذكية وقبل موتها : لم يحل أكله مادامت البهيمة حية .) ٤٤٩/٧ م ١٠٥٠٠ ، ١٠٥٠١

٣ - صوفها وشعرها وريشها ووبرها .

(صوف الميتة وشعرها وريشها ووبرها : حرام قبل الذبح ،

حلال بعده .) ١١٨/١ م ١٢٩٩

ميتة

٤ - استعمال جلدها قبل الدبغ .

ميتة

(لا يحل الوضوء ولا الغسل ولا الشرب ولا الأكل ، لا للرجل
ولا لامرأة ، من إنباء من جلد ميتة قبل أن يدبغ .) ٢٢٣/٢

م ٢٧١

٥ عظمها وقونها .

(عظم الميتة وقرنها : مباح كآكله ، لا يحل أكله .) ١١٨/١

م ١٢٩

٦ - طهارة جلدها بالدباغ .

(تطهير جلد الميتة ، أي ميتة كانت ولو أنها جلد خنزير أو
كلب أو سبع أو غير ذلك : فإنه بالدباغ بأي شيء دبغ طاهر ،
فاذا دبغ حل بيعه والصلاة عليه ، وكان كجلد ما ذكي مما
يحل أكله ، إلا أن جلد الميتة المذكور لا يحل أكله بحال ، حاشا
جلد الإنسان فإنه لا يحل أن يدبغ ولا أن يسلم ، ولا بد من دفنه
وإن كان كافراً .) ١١٨/١ م ١٢٩ و ١٢٩/١ م ١١٨ ، ١١٩

٧ - طهارتها بالحرق والتحويل .

(إذا أحرقت الميتة أو تغيرت فصارت رماداً أو تراباً ،
فكل ذلك طاهر ، ويتيمم بذلك التراب .) ١٢٨/١ م ١٣٢

٨ - سقوطها في المانع .

(كل شيء مائع وقعت فيه ميتة ، فإن غير ذلك لون =

ميتة

ميتة

= ما وقع فيه أو طعمه أو ريحه فقد فسد كله ، وحرُم أكله ، ولم يجز استعماله ولا بيعه ، فإن لم يغير شيئاً من لون ما وقع فيه ولا من طعمه ولا من ريحه ، فذلك المانع حلالٌ أكله وشربه واستعماله ، حاشا ما ولغ فيه الكلب ؛ فإنه يُهْرَق ولا بد ، وحاشا السمن يقع فيه الفأر ميتاً أو يموت فيه أو يُخرج منه حياً ؛ فإنه إن كان ذائباً حين موت الفأر فيه أو حين وقوعه فيه ميتاً أو خرج منه حياً : أهرق كله ولم يحل الانتفاع به ، وإن كان حين موت الفأر فيه أو وقوعه فيه ميتاً جامداً أو اتصل جموده : فإن الفأر يؤخذ منه وما حوله ويرمى ، والباقي حلالٌ أكله وبيعته والادّهانُ به . (١٣٥/١ م ١٣٦)

٩ - طبخ الطعام أو شواؤه بها .

(كل خبزٍ أو طعامٍ أو لحمٍ أو غير ذلك طُبِخ أو شوي بعذرةٍ أو ميتةٍ فهو حلالٌ كله .) (١١٨/٧ م ١٠١١)

١٠ - لبنها .

(لو مات حيوان مما يحل أكله لو ذكّبي ، فحلب منه لبنٌ ، فاللبن حلال ، وهو وما حلب منها في حياتها ثم ماتت سواء .) (١١٨/٧ م ١٠١٢)

١١ - الرضاع منها .

(رضاعُ الصغير أو الكبير من ميتة خمسَ رضعات : يقع به التحريم .) (٩/١٠ م ١٨٦٧)

١٢ - أكلها .

(لا يحل أكل شيء مما مات حنف أنفه من حيوان البر ، ولا ما قتل منه بغير الذكاة المأمور بها ، إلا الجراد وحده . ولا يحل أكل ما قتله السبع أو حيوان آخر حاشا الصيد . ولا يحل أكل حيوان ذبىح أو نحر لغير الله تعالى . وأكل الميتة : عاص فاسق ، فإن استحل ذلك فهو كافر .) ٣٨٨/٧ م ٩٨٨ و ٣٧٥/١١ م ٢٢٩٧

١٣ - أكلها بالأكراه .

(من أكره على أكل الميتة أو الدم : فلا شيء عليه .) ٢٣٠/٨ م ١٤٠٤

١٤ - بيعها .

(بيع الميتة : لا يحل لمؤمن ولا كافر .) ٨/٩ م ١٥١٢ و ١١٨/١ م ١٢٩

١٥ - بيع جلدها .

(بيع جلود الميتات كلها : حلال إذا دُبغت .) ٣٢/٩ م ١٥٤٩

١٦ - بيع عظامها .

(بيع عظام الميتة : لا يحل أصلاً .) ٣٢/٩ م ١٥٤٩

ميتة ١٧ - سرقها .

(سرقة ميتة لاسلم أو ذمي فيها القطع ؛ لأن جلدتها باقية على ملك صاحبها يدينه فيقتلع به ويبيعه . أما الخنزير فلا يصح ملكه لأحد ويجب قتله ، فإذا ذُبِغ جلده فهو لدابته ، فمن سرقه فعليه القطع .) ٢٣٤/١١ م ٢٢٧١

ميراث ر : مواريث .

ميزان ١ - الاعتقاد في حقه .

(الموازينُ حقٌ ، تُوزن فيها أعمالُ العباد ، تؤمن بها ، ولا ندرى كيف هي ؟) ١٦/١ م ٣١

ميقات ١ - مواضعه .

(للحج والعمرة مواضع تسمى المواقيت ، لا يحل لأحد أن يخرج بالحج ولا بالعمرة قبلها وهي :

- لمن جاء من جميع البلاد على طريق المدينة أو كان من أهل المدينة : ذو الحليفة ، وهو من المدينة على أربعة أميال ، وهو من مكة على مائتي ميل غير ميلين .

- ولمن جاء من جميع البلاد أو من الشام أو من مصر على طريق أو على طريق الشام : البجعة ، وهي فيما بين المغرب والشمال من مكة ، ومنها إلى مكة اثنان وثمانون ميلاً .

- ولمن جاء من طريق العراق منها ومن جميع البلاد : =

= ذاتُ عَرَقٍ ، وهي بين المشرق والشمال من مكة ، ومنها الى مكة اثنان واربعون ميلاً .

ولمن جاء على طريق نجد من جميع البلاد كلها : قَرْنٌ ، وهو شرقي من مكة ، ومنه الى مكة اثنان واربعون ميلاً .

-- ولمن جاء على طريق اليمن منها أو من جميع البلاد : يلملم وهو جنوب من مكة ، ومنه الى مكة ثلاثون ميلاً .

فكل من خطر على أحد هذه المواضع وهو يريد الحج أو العمرة ، فلا يحل له أن يتجاوزها إلا محرمًا ، فإن لم يُحرم منه فلا إحرامَ له ولا حجٍّ ولا عمرة ، إلا أن يرجع الى المِيقَاتِ الذي تمرُّ عليه فينوي الاحرامَ منه فيصح إحرامه وحجُّه وعمرته .

فإن أحرَمَ قبل شيء من هذه المواقيت وهو يمر عليها فلا إحرامَ له ، لا حجٍّ ولا عمرة له ، إلا أن ينوي إذا صار في المِيقَاتِ تجديدَ إحرامٍ ؛ فذلك جائزٌ ، وإحرامه حينئذ تامٌ ، وحجُّه تامٌ ، وعمرته ثلثةٌ . (٧/٦٩ م ٨٢٢)

٢ - تأخير المحرم لإحرامه لمِيقَاتٍ غير مِيقَاتِهِ .

(من كان من أهل الشام أو مصر فما خلفها فأخذ على طريق المدينة وهو يريد حجاً أو عمرة : فلا يحل له تأخيرُ الإحرام من ذي الحليفة ليحرم من الجحفة ، فإن فعل فلا حج له ولا إحرام له ولا عمرة له ، إلا أن يرجع الى ذي الحليفة فيجدد منها إحراماً ، فيصح حينئذ إحرامه وحجُّه وعمرته . (٧/٧٠ م ٨٢٢)

٣ - مِيقَات من لا يمر بشيء من مواضعه .

(من كان طريقه لا يمر بشيء من المواقيت فليحرم من =

مِيقَات

مِيقَات

== حيث شاءَ برّاً أو بحراً ، فإن أخرجه قَدَرُ بعد إحرامه الى شيء من هذه المواقيت ففرض عليه أن يجدد منها نيةً لإحرام ولا بد (٧١/٧ م ٨٢٢)

٤ - - حكم من مر عليه وهو لا يريد حجاً ولا عمرة ، ثم بدا له ذلك .

(من مرّ على أحد المواقيت وهو لا يريد حجاً ولا عمرة : فليس عليه أن يحرم ، فإن تجاوزه بقليل أو بكثير ثم بدا له في الحج أو في العمرة : فليحرم من حيث بدا له في الحج أو العمرة ، وليس عليه أن يرجع الى المِيقَات ، ولا يجوز له الرجوعُ إليه ، ومِيقَاتُه حينئذ : الموضعُ الذي بدا له في الحج أو العمرة ، فلا يحل له أن يتجاوزه إلا تحريماً ، فإن فعل ذلك فلا إحرام له ولا حج له ولا عمرة له ، إلا أن يرجع الى ذلك الموضع فيجدد منه إحراماً (٧٠/٧ م ٨٢٢)

٥ - مِيقَاتُ أَهْلِ مَكَّةَ .

(من كان من أهل مكة فأراد الحج فيقائه منازل مكة ، وإن أراد العمرة فليخرج الى الحل فيحرم منه ، وأدنى ذلك : التعمير (٧١/٧ م ٨٢٢)

٦ - مِيقَاتُ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ .

(من كان منزله بين المِيقَاتِ ومكة : فيقائه من منزله أو من الموضع الذي بدا له أن يحج منه أو يعتمر (٧١/٧ م ٨٢٢)



حرف النون

نار

١ - وجودها والايان بها .

(النار حق ، دار مخلوقة .) ١٠/١ م ١٥

٢ - خلودها وخلود أهلها .

(لا تقنى النار ، ولا أحد من فيها أبداً .) ١١/١ م ١٧

٣ عذاب أهلها .

(الإيمان بأن النار أهلها يُعذبون بالسلاسل والأغلال
والقطران وأطباق النيران ، أكلمهم الزقوم ، وشرهم : ماء
كالمهل والحميم ، نعوذ بالله من ذلك .) ١٢/١ م ١٩

٤ - خروج المسلمين منها .

(يدخل النار مَنْ شَاءَ الله من المسلمين الذين رجحت كباثرهم
وسيتأتهم على حسناتهم ، ثم يُخرجون منها بالشفاعة ويدخلون الجنة .
ولا يخلد فيها مؤمن ، وإننا على يقين من أن لا خلود على مسلم
في النار وإن لم يفعل خيراً قط غير شهادة الاسلام بقلبه
ولسانه ، ولا امتنع عن شئٍ قط غير الكفر .) ١٠/١ م ١٦، ١٥
و ١٧٢/٥ م ٦١١

ر : صلاة التطوع .

نافذة

١ - معنى النبوة ، والايان بها .

نبوة

(النبوة : هي الوحي من الله تعالى بأن يُعلم الموحى إليه =

نبوة

= بأمر ما يعلمه لم يكن يعلمه من قبل وهي حق (٠) ٧/١ م ٩
و ٥٠/١ م ٩٠

٢ - عبودية الأنبياء لله وكونهم من خلقه .

(إن جميع النبيين وعيسى ومحمداً عليهم السلام : عبيدُ الله ،
مخلوقون ، فاسُ كسائر الناس مولودون من ذكر وأنثى ، إلا
آدمَ وعيسى .) ١٠/١ م ١٣

٣ - فضل أصحابها ودرجتهم في الجنة .

(أفضل الإنس والجن : الرسلُ ثم الأنبياء ؛ على جميعهم
أفضلُ الصلاة والسلام ، ثم أصحابُ محمد ﷺ ، ثم الصالحون .
وأفضل الناس أعلام في الجنة درجة ، وهم : الأنبياء ثم أزواجهم
ثم سائر أصحاب رسول الله ﷺ .) ٢٨/١ م ٥٠ و ٤٤/١ م ٨٤ ، ٨٥

٤ - الإيمان بالأنبياء وعدم حصر أسمائهم .

(الإيمان بجميع الأنبياء : فرضٌ ، وهم كثيرون ، منهم
من ممي الله ومنهم من لم يُسمَّ وذكر الله تعالى في القرآن آدمَ
ونوحاً وإدريس وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وموسى
 وهارون وداود وسليمان ويونس واليسع والياس وزكريا ويحيى
 وأيوب وعيسى وهوداً وصالحاً وشعيأ ولوطاً .) ٩/١ م ١٢

٥ - انفرد الأنبياء بالمعجزات .

(لا يأتي بالمعجزات أحدٌ إلا الأنبياء عليهم السلام .)

٣٦/١ م ٦٧

٦ - القصد الى آثار الأنبياء والتبرك بها .

(القصد الى آثار الأنبياء : حسنٌ ، وقد تبرك أصحاب النبي ﷺ بوضع مصلاه ، واستدعوه ليصلي في بيوتهم في موضع يتخذونه مصلى فأجاب الى ذلك .) ٣٥٣/٧ م ٩٦٩

٧ - نذر زيارة قبر نبي .

(من نذر زيارة قبر نبي : فقد نذر طاعة لله عز وجل ، يلزمه الوفاء بها فرضاً .) ٢/٨ م ١١١٤

٨ - كيفية خلق آدم .

(خلق الله آدم من ماء وتراب بيده ، لا من ذكر ولا من أنثى .) ١٠/١ م ١٣ و ١٣/١ م ٢٥

٩ - خلعة إبراهيم .

ر : الله عز وجل ٢١ - اتخذاه خليلاً .

١٠ - تكليم الله موسى .

ر : الله عز وجل ١٢ - كلامه لبعض رسله .

١١ - ثبوتها للخضر .

(الخضر عليه السلام : نبيٌ قدماء .) ٥٠/١ م ٩٠

١٢ - كيفية خلق عيسى .

(عيسى خلقه الله في بطن أمه من غير ذكر .) ١٠/١ م ١٣

نبوة - النبي عليه السلام

نبوة ١٣ - وفاة عيسى ونفي قتله وصلبه .

(عيسى عليه السلام لم يُقتل ولم يصلب ، ولكن توفاه الله عز وجل وفاة الموت ثم رفعه اليه .) ٢٣/١ م ٤١

١٤ - نزول عيسى .

(عيسى بن مريم عليه السلام : سينزل .) ٩/١ م ١٢

ر : رسالة ٢ نبوة .

النبي
عليه السلام

١ - عموم رسالته .

(نؤمن أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب : رسول الله الى جميع الإنس والجن كفّرهم ومؤمنهم) ٨/١ م ١٠

٢ - نسخ الملل بملته .

(نسخ عز وجل بملته كل ملّة ، وألزم أهل الأرض جنّهم وإنهم اتباع شريعته ، ولا يقبل من أحد سواها .) ٨/١ م ١١

٣ - تبليغه جميع الدين .

(قد بلغ رسول الله ﷺ الدين كله ، وبّين جميعه كما أمره الله تعالى .) ٢٦/١ م ٤٦

٤ - قضاؤه .

(هو عليه الصلوة والسلام في ظاهر الحكم بالينة أو الإقرار =

التي عليه السلام

التي
عليه السلام

= أو اليمين : حاكمٌ بالحق المتيقن لا بالظن ، لكن بما أمره الله أن يحكم به ولا بد ، وإن كان الباطن بخلاف ذلك بما لو علمه عليه الصلاة والسلام لم يُنفذه ولا تركه يخفي أصلاً .

وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « القاتلُ والمقتولُ في النار وإن قتلته كنت منه . » فهذا إخبار من النبي ﷺ بغيب أعلمه الله إياه ، وإن ذلك القاتل الذي لم يُعمد القتل كان فاسقاً من أهل النار يعمل له غير هذا القتل أطلع الله عليه نبيه على عاقبه فيه ، ولم يكن دمه محل لهذا المستفيد لأنه لم يعمد قتل أخيه ، فلو قتل على هذا الوجه لكان قاتلاً بغير الحق ، لاستحق النار ، ولكن ظالماً كالقَتول ؛ إذ ليس كل ظالم يستحق القتل .

١٠/٤٦٦ - ٤٦٨ م ٢٠٧٠

٥ - نسبة التعارض الى كلامه .

(لا ينسب التعارض الى كلام رسول الله ﷺ إلا كافرٌ .)

١٠/٧٢ م ١٩٠٨

٦ - حكم أفعاله .

(أفعال النبي ﷺ ليست فرضاً ، الا ما كان منها بياناً لأمر فهو حينئذ أمرٌ ، ولكن الانشاء به ﷺ فيها حسنٌ .)

١٠/٦٥ م ١٠١

٧ - حكم ما سكت عنه .

(ما سكت عنه النبي ﷺ فلم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباحٌ ، وليس حراماً ولا فرضاً .) ١٠/٦٤ م ١٠٠

٨ - الكفر بما جاء به .

(كل من كفر بما بدّله وصحّ عنده عن النبي ﷺ وأجمع عليه المؤمنون مما جاء به النبي عليه السلام فهو كافر.) [١٢/١ م ٢٠٠

١ - المباح منه والمحرم . نبذ

(إن نبذ تمر أو رطب أو زهر أو بسر أو زبيب مع نوع منها أو نوع من غيرها ، أو خلط بنبذ أحد الأصناف بنبذ صنف منها أو نبذ صنف من غيرها أو بمائع غيرها حاشا الماء . حرم شربه ، أسكر أو لم يسكر ، ونبذ كل صنف منها على انفراد حلال . فإن مزج نوع من غير هذه الخمسة مع نوع آخر من غيرها أيضاً أو نبذاً معاً ، أو خلط عصير بنبذ : فكله حلال ، كالبلع وعصير العنب ونبذ التين والعلل والقمح والشعير وغير ما ذكرنا ، لا شتمش شيئاً .) ٥٠٨/٧ م ١١٠٠

٢ - آنيته .

(الانتباه في الختم والنقير والمزقت والمقير والدُبَاء ، والجرار البيض والسود والحر والخضر والصفير والموساة وغير المدهونة ، والاسقية وكل ظرف : حلال . والشرب في ذلك : حلال ، إلا إناة ذهب أو فضة ، أو إناة أهل الكتاب ، أو جلد ميتة غير مدبوغ ، أو إناة مأخوذة بغير حق .) ٥١٤/٧ م ١١٠١

٣ - الوضوء به .

(لا يجوز الوضوء بالنبذ .) ٢٠٢/١ م ١٤٨

نبذ

٤ - الفصل به .

(لايجوز الغسل بالنبذ .) ٢٠٢/١ م ١٤٨

نجاسة

١ - إزالتها .

(إزالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى بإزالته : فهو فرض .)

٩١/١ م ١٢٠

٢ - حكم لعاب وعرق وسؤر ودمع المؤمن ومأكول اللحم .

(لعاب المؤمن من الرجال والنساء ، الجنب منهم والخاص وغيرهما ، ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحمه ، وعرق كل ذلك ودمعه ، وسؤر كل ما يؤكل لحمه : طاهر ، مباح الصلاة

به .) ١٢٩/١ م ١٣٣

٣ - حكم لعاب ودمع وعرق الكافر وغير مأكول اللحم .

(لعاب الكفار من الرجال والنساء ، الكتابيين وغيرهم : نجس كله ، وكذلك العرق منهم والدمع وكل ما كان منهم ، ولعاب كل ما لا يحل أكل لحمه من طائر أو غيره من خنزير أو كلب أو هر أو سبع أو فأر ، حاشا الضبع فقط ، وعرق كل ما ذكرنا ودمعه : حرام ، واجب اجتنابه .) ١٢٩/١ م ١٣٤

٤ - حكم سؤر الكافر والحيوان .

(سؤر كل كافر أو كافرة ، وسؤر كل ما يؤكل لحمه أو لا يؤكل من خنزير أو سبع أو حمار أهلي أو دجاج إذا لم يظهر =

= هنالك للعاب مالا يؤكل لانه أثر : فهو طاهر حلال ، حاشا ما ولغ فيه الكلب فقط . ولا يجب غسل الإماء من شيء منه حاشا ما ولغ فيه الكلب والمر فقط . (١٣٢/١ م ١٣٥)

٥ - حكم القلنس .

(القلنس من المؤمن : طاهر ، ومن الكافر والكافرة : نجس - القلنس : القميص -) (١٨٣/١ م ١٣٩)

٦ - حكم القميص .

(القميص من كل مسلم أو كافر : حرام يجب اجتنابه .)
١٩١/١ م ١٤٣

٧ - حكم القميص .

(القميص من المؤمن : طاهر ، ومن الكافر والكافرة : نجس .)
١٨٣/١ م ١٣٩

٨ - لبن المرأة .

(لبن المؤمنة : طاهر ، ولبن الكافرة نجس .)
١٨٣/١ م ١٣٩

٩ - لبن الجلالة .

(ألبان الجلالة : حرام ، وهي الإبل التي تأكل الجلالة ، وهي العذرة ، والبقرة والغنم كذلك ، فإن منعت من أكلها حتى سقط عنها اسم جلالته فألبانها حلال .) (١٨٣/١ م ١٤٠)

١٠ - حكم الونم وبول الخفاش . نجاسة

(ونيم الذباب والبراغيث والنحل وبول الخفاش ، إن كان لا يمكن التحفظ منه و كان في غسله حرج أو عسر : لم يلزم من غسله إلا مالا حرج فيه ولا عسر .) ١٩١/١ م ١٤٢

١١ - حكم المني والبصاق .

(المني طاهر في الماء كان أو في الجسد أو في الثوب ، ولا تجب لوائه والبصاق مثله .) ١٢٥/١ م ١٣١

١٢ - القصة البيضاء .

(القصة البيضاء من المؤمنة : طاهرة ، ومن الكافرة نجسة - القصة البيضاء : الحرقعة البيضاء التي تحتشى بها المرأة عند الحيض ، وقيل القصة كالخيط الأبيض تخرج بعد انقطاع الدم كله -) ١٨٣/١ م ١٣٩

١٣ - ولوغ الهر ولعابه .

(إن ولغ في الإناء الهر : لم يبرق مافيه ، لكن يؤكل أو يشرب أو يستعمل ، ثم يغسل الإناء بالماء مرة واحدة فقط ، ولا يلزم إزالة لعابه مما عدا الإناء والثوب بالماء ، لكن بما أزاله ، ومن الثوب بالماء فقط .) ١١٧/١ م ١٢٨

١٤ - ولوغ الكلب ولعابه وعرقه .

(إن ولغ في الإناء كلب ، فالقرض : لإهراق مافيه ذلك =

== الإناء كائناً ما كان ، ثم يغسل بالماء سبعَ مرات ولا بد ،
أولاهن بالتراب مع الماء ولا بد ، وذلك الماء الذي يُطهر به
الإناء طاهر حلال .

فإن أكل الكلبُ في الإناء ولم يَلْعَ فيه ، أو أدخل وجهه
أو ذنبه ، أو وقع بكلته فيه : لم يلزم غسلُ الإناء ، ولا هَرَقُ
مافيه ، وهو حلال طاهر . وكذلك لو ولغ الكلب في بقعة في
الأرض أو في يد إنسان فلا يلزم غسلُ شيء من ذلك . والولوغ :
هو الشربُ فقط .

فلو مَسَّ لعابُ الكلب أو عرقُه الجسدَ أو الثوبَ ، أو
الإناء أو متاعاً ما أو الصيدَ ، ففرضُ إزالة ذلك بما أزاله ، ماءً
كان أو غيره ولا بد من كل ما ذكرنا ، إلا من الثوب فلا يُزال
إلا بالماء . (١٠٩/١ م ١٢٧)

١٥ - حكم البول .

(البول كلُّه من كل حيوان ، إنسانٍ أو غير إنسان ، بما
يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه ، من طائر أو غيره : حرام أكله وشربه
إلا لضرورة تدأو أو إكراه أو جوع أو عطش فقط . وفرض :
اجتنابه في الطهارة والصلاة إلا ما لا يمكن التحفظ منه إلا بخرج
فهو معفو عنه ، كونه الذباب ونحو البراغيث .) (١٦٨/١ م ١٣٧)

١٦ - حكم ما يؤخذ من الحي .

(الصوفُ والوبرُ والقرن والسنُّ يؤخذ من حي فهو طاهر ،
ولا يحلُّ أكله .) (١٨٢/١ م ١٣٨)

١٧ - حكم الخمر والميسر والأنصاب والأزلام .

(الخمر والميسر والأنصاب والأزلام : رجسٌ حرامٌ ،
واجبٌ اجتنابه ، فمن صلى حاملاً شيئاً منها : بطلت صلاته .)
١٩١/١ م ١٤٤

١٨ - حكم المائعات إذا وقعت فيها .

(كل شيء مائع إذا وقعت فيه نجاسةٌ أو شيءٌ حرامٌ يجب
اجتنابه أو ميتةٌ ، فإن غيّر ذلك لونَ ما وقع فيه أو طعمه أو
ريحه : فقد فسد كَلُّه ، وحرم أكله ، ولم يجز استعماله ولا
بيعه ، فإن لم يغير شيئاً من لون ما وقع فيه ولا من طعمه ولا
من ريحه فذلك المائعٌ حلالٌ أكله وشربه واستعماله ، إن
كان قبل ذلك كذلك . والوضوءُ حلالٌ بذلك الماء والتطهرُ به
في الغسل كذلك .)

إلا أن البائل في الماء الراكد الذي لا يجري حرامٌ عليه
الوضوءُ بذلك الماء والغسلُ به لفرضٍ أو لغيره ، وحكمه
التيممُ إن لم يجد غيره ، وذلك الماءُ طاهرٌ حلالٌ شربه لهولغيره
إن لم يغير البولُ شيئاً من أوصافه ، فلو أحدث في الماء أو خارجاً
منه ثم جرى البولُ فيه فهو طاهر ، يجوز الوضوء منه والغسل له
ولغيره ، إلا أن يغير ذلك البولُ أو يحدث شيئاً من أوصاف الماء .
وحاشا ما ولغ فيه الكلب ، فإنه يُعرق ولا بد . وحاشا
السمن يقع فيه الفأر ميتاً أو يموت فيه أو يخرج منه حياً ، فإنه
إن كان ذائباً حين موت الفأر فيه أو حين وقوعه فيه ميتاً أو =

= خرج منه حيا : أهرق كله ، وإن كان حين موت الفأر فيه أو وقوعه فيه ميتا جامداً واتصل جوده : فإن الفأر يؤخذ منه وما حوله ويرمى ، والباقي حلال أكله . (١٣٥/١ م ١٣٦)

١٩ - تطهير البول .

(تطهير بول الذكر : بأن يُرش الماء عليه رشاً يُزيل أثره ، وبول الأنثى يُغسل . فإن كان البول في الأرض ، أي بول كان : يُصب الماء عليه صباً يُزيل أثره فقط .) (١٠٠/١ م ١٢٣)

٢٠ - تطهير القبل والدبر .

(تطهير القبل والدبر من البول والغائط والدم من الرجل والمرأة : لا يكون إلا بالماء حتى يزول الأثر ، أو بثلاثة أحجار متغايرة . فإن لم يُتقَ فعلى الوتر أبدأ ، يزيد كذلك حتى يُنقي لا أقل من ذلك ، ولا يكون في شيء منها غائط ، أو بالتراب أو الرمل بلا عدد ولكن ما أزال الأثر فقط على الوتر ولا بد ، فإن بدأ بمخرج البول أجزأت تلك الأحجار بأعينها لمخرج الغائط ، وإن بدأ بمخرج الغائط : لم يُجزئه من تلك الأحجار لمخرج البول إلا ما كان لا رجيع عليه فقط .) (٩٥/١ م ١٢٢)

٢١ - تطهير المذي .

(المذي تطهيره بالماء ، يغسل مخرجه من الذكر ، وينضع بالماء ما مس منه الثوب .) (١٠٦/١ م ١٢٥)

٢٢ - تطهير الدم .

(تطهير دم الحيض أو أي دم كان ، سواء دم سمك أو غيره ، إذا كان في الثوب أو الجسد : فلا يكون إلا بالماء ، حاشاً دم البراغيث ودم الجسد فلا يلزم تطهيرهما إلا مالا حرج في غسله على الإنسان ، فيطهر المرة ذلك حسب مالا مشقة عليه فيه .)
١٠٢/١ م ١٢٤

٢٣ - تطهير إناء الكتاني .

(تطهير الإناء إذا كان لكتاني من كل ما يجب تطهيره منه ، وعلى كل حال إذا لم يجد غيرهما ، سواء علمنا فيه نجاسة أو لم نعلم بالماء .)
١٠٧/١ م ١٢٦

٢٤ - تطهير إناء الحجر .

(إناء الحجر إن تخللت الحجر فيه فقد صار طاهراً يتوضأ فيه ويُشرب وإن لم يغسل ، فإن أهرقت أزيل أثرُ الحجر ولا بد بأي شيء من الطاهرات أزيل ، ويطهر الإناء حيثئذ سواء كان فخاراً أو عوداً أو خشباً أو نحاساً أو حجراً أو غير ذلك .)
١٢٤/١ م ١٣٠

٢٥ - تطهير جلد الميتة وما عليه .

(تطهير جلد الميتة أي ميتة كانت ولو أنها جلد خنزير أو كلب أو سبع أو غير ذلك : بالدباغ ، بأي شيء دُبغ فهو طاهر =

فإن دُبِغَ حلَّ بيعه، والصلاةُ عليه، وكان كجلد ما ذُكِّيَ مما يحلُّ أكله، إلا أن جلد الميتة المذكورَ لا يحلُّ أكله بحال، حاشا لجلد الإنسان فإنه لا يحلُّ أن يدبغ ولا أن يُسلخ، ولا بد من دفنه وإن كان كافراً. وصوف الميتة وشعرها وريشها ووبرها: حرام قبل الدباع حلال بعده، حاشا الأكل منه، وأما شعر الخنزير وعظمه فحرام كله (٠) ١١٨/١ م ١٢٩

٢٦ - استحالتها .

(إذا استحالَت صفاتُ عين النجس أو الحرام، فبطل عنه الاسم الذي ورد ذلك الحكم فيه، وانتقل إلى اسم آخر واردة على حلال طاهر فليس هو ذلك النجس ولا الحرام، بل قد صار شيئاً آخر ذا حكم آخر (٠) ١٣٨/١ م ١٣٦

٢٧ - إزالتها من الغف والنعل .

(ما كان في الخف أو النعل من دم أو خمر أو عذرة أو بول أو غير ذلك، فتطهيرهما بأن يمسحا بالتراب حتى يزول الأثر، ثم يعلى فيها، فإن غسلها أجزأه إذا مسحها بالتراب قبل ذلك (٠) ٩٢/١ م ١٢١

٢٨ - حرق العذرة أو الميتة أو تغيرهما .

(إذا أحرقت العذرة أو الميتة، أو تغيرت فصارَت رماداً أو تراباً، فكلُّ ذلك طاهر، ويقيم بذلك التراب (٠) ١٢٨/١ م ١٣٢

١ - النبي عنه .

(يُنهي عن التبرجعة ، فإن وقع لزم .) ١٠/٧ م ٧٨٠
و ٢/٨ م ١١١٤

٢ - مساواة المكلفين في التزامه .

(نذر الحر والعبد والرجل والمرأة البكر ذات الأب وغير
ذات الأب وذات الزوج وغير ذات الزوج : سواة .) ٢٥/٨ م
١١١٧

٣ - إخراج 'مخرج اليمين' .

(من أخرج نذره مخرج اليمين فلا يلزمه الوفاء ، ولا كفارة
فيه إلا الاستغفار فقط ، كمن قال : عليّ المشي إلى مكة لمن
كلمت فلاناً ، أو عليّ عتق خادمي فلانة إن كلمت فلاناً أو إن
زرت فلاناً . فإن قال : لله عليّ نذر ولم يسم شيئاً : فليس عليه
إلا كفارة يمين فقط .) ٢/٨ م ١١١٤

٤ - الاستثناء فيه .

(من قال في النذر اللزم : « إلا أن يشاء الله » ، أو « إن شاء
الله » ، أو « إلا أن لا يشاء الله » ، أو ذكر الإرادة مكان المشيئة ، أو
إلا إن بدل الله ما في نفسي ، أو « إلا أن يبدو لي » ، أو نحو ذلك
من الاستثناء ووصله بكلامه : فهو استثناء صحيح ، ولا يلزمه
مانئ .) ٢٤/٨ م ١١١٦

٥ - الواجبُ الوفاءُ به وغيرُ الواجب .

(من نذر صومَ يومٍ فأكثرُ شكرًا لله عز وجل ، أو تقرُّبًا إليه تعالى ، أو لإن أفاق ، أو لإن أراءه الله تعالى أملًا يؤمله لامعصية لله عز وجل في ذلك : ففرضُ عليه أدائه ؛ إذ لا يلزم إلا نذرُ الطاعة .

فمن نذر ما ليس طاعة ولا معصية ، كاللعود في دار فلان ، أو أن لا يأكل خبزاً : لم يلزمه ، ولا حكم لهذا إلا استغفار الله تعالى منه .

ومن نذر معصية لله تعالى : لم يلزم الوفاء بشيء ، وكذلك من نذر طاعة إن نال معصية ، ولا كفارة في شيء منه ، وليستغفر . وكذلك من أخرج نذره مخرج اليمين فقال : « عليّ المني » إلى مكة إن كلمت فلاناً ، فان قال : « لله عليّ نذر » ولم يسم شيئاً فليس عليه إلا كفارة بين . (٩/٧ م ٧٧٨ ، ٧٧٩ و ٢/٨ م ١١١٤)

٦ - حكمه في غير الطاعة .

(من نذر معصية لله ، أو ما ليس طاعة ولا معصية : لم يلزم الوفاء بشيء من ذلك ، وكذلك من نذر طاعة إن نال معصية ، أو إذا رأى معصية ، فكل هذا لا يلزم الوفاء بشيء منه ، ولا كفارة في شيء منه ، وليستغفر الله تعالى .) (٢/٨ م ١١١٤)

٧ - تعمله لالزام الغير به .

(من تعمد النذورَ ليلزمها مَنْ بعده : فهي غير لازمة ، لاله ولا لمن بعده .) (٢٨/٨ م ١١٢٤)

٨ - أثر الإغناء .

(لا يبطل الإغناء النذر .) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

٩ - أثر الإكراه فيه .

(النذر بالإكراه : لا يلزم .) ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣

و ٣٣٦/٨ م ١٤١٠

١٠ - تحقق الوفاء من نذر عملٍ ير .

(من قال : « لله عليّ عملٌ ير » ، يجزيه تسبيحة أو تكبيرة

أو صدقة أو صوم أو صلاة أو غير ذلك من أعمال البر .)

٢٧/٨ م ١١٢٢

١١ - حكم من نذر طاعة ولم يسم عدداً أو عطف جملة منها بأو .

(من نذر صياماً أو صلاة أو صدقة ولم يسم عدداً ما : لزمه

في الصيام صومٌ يومٍ ولا مزيد ، وفي الصدقة ما طابت النفس بما

يسمى صدقة ولو شقّ قرة أو أقل مما ينتفع به المصدق عليه ،

ولزمه في الصلاة ركعتان . ومن قال : عليّ صدقة أو صيام أو

صلاة هكذا جملة : لزمه أن يفعل أيّ ذلك شاء ، ويجزيه .)

٢٧/٨ م ١١٢١ م ١١٢٢

١٢ - نذر غير المعين .

(من قال : لله تعالى عليّ عتق رقبة ، أو قال : بدنة ، أو =

= قال :مائة درهم ، أو شيء من البعث ؛ هكذا لم يعينه : فإن
هذا كله نذر لازم (٠) ٢٣/٨ م ١١١٥

١٣ - تعليقه بيوم .

(من قال : عليّ لله تعالى صوم يوم أفيق ، أو يقدم فلان
أو قال يوم أنطلق من سجن ، أو ما أشبه هذا فكان ما رغب
فيه ليلاً أو نهاراً : لم يلزمه صيام ذلك اليوم ، ولا قضاءه . فلو
قال : عليّ صوم ذلك اليوم أبداً ، فإن كان ليلاً لم يلزمه ، فإن
كان نهاراً لزمه في المستأنف صوم ذلك اليوم إذا تكرر كما نذرته ،
ولا قضاء عليه في يومه ذلك .) ١٠/٧ م ٧٨١ و ٢٦/٨ م
١١٢٠

١٤ - نذر صوم يوم يفيق فصادف يوم جمعة .

(لو نذر المرء صوم يوم يفيق ، فوافق يوم جمعة : لم يلزم .)
٢١/٧ م ٧٩٦

١٥ - نذر صوم شعبان .

(من نذر صوم شعبان : لم يلزمه شيء إلا أن ينوي استثناء
مالا يجوز صومه .) ١٢/٧ م ٧٨٨

١٦ - نذر صوم شوال .

(لو نذر صوم شوال : لا يلزمه شيء ، إلا أن ينوي استثناء
مالا يجوز صومه .) ١٢/٧ م ٧٨٨

١٧ - نذر صوم ذي الحجة .

(من نذر صوم ذي الحجة : لم يلزمه شيء إلا أن ينوي استثناء ما لا يجوز صومه .) ١٢/٧ م ٧٨٨

١٨ - نذر صوم السنة .

(من نذر صوم سنته ، فالواجب عندنا أن لا يلزمه شيء ، فإن نذر أن يصوم سنته حلتا رمضان والأيام المنهي عن صيامها : لزمه ذلك .) ١١/٧ م ٧٨٨

١٩ - عدة أيام الشهر المنفرد صومه .

(من نذر صيام شهر ، فإن صام الشهر مابين الهلالين : لزمه إتمامه ، فإن ابتدأ صيامه بعد دخول الشهر : لم يلزمه إلا تسعة وعشرون يوماً متصلاً ، فإن نذر نصف شهر : لم يلزمه إلا أربعة عشر يوماً .) ١١/٧ م ٧٨٧

٢٠ - ذكر النية بعد الفجر في صومه .

(من نام قبل غروب الشمس في نذر معين ، فلم ينتبه إلا بعد طلوع الفجر أو في شيء من نهار ذلك اليوم ولو في آخره : فإنه ينوي الصوم من وقته ، ويجزئه صومه ، ولا قضاء عليه .) ١٦٤/٦ ، ١٦٥ م ٧٢٩

٢١ - لزوم التتابع في صومه .

(لو نذر صوم جمعة ، أو قال : شهر . لم يجز أن يصوم =

==ذلك إلا متتابعاً ولا بد ، فإن تعمد في خلال ذلك فطراً لعذر أو لغير عذر : ابتداءً من أوله . ومن نذر صومَ يومين فصاعداً اجزأه أن يصوم ذلك متفرقاً ، ومن نذر صوم جمعتين ، أو قال شهرين ولم ينذر التابع في ذلك : لزمه أن يصوم كلَّ جمعة متتابعة ولا بد ، وكل شهر متتابعاً ولا بد ، وله أن يفرق بين الجمعة والجمعة وبين الشهر والشهر . (١١/٧ م ٧٨٤ - ٧٨٩

٢٢ - صومه في السفر .

(من سافر في رمضان ، إن وافق فيه يومَ نذره صامه لنذره ، سواء كان سفر طاعة أو سفر معصية أو لاطاعة ولا معصية .)
٢٤٣/٦ م ٧٦٢

٢٣ - سقوطه أن اعترض صوم رمضان أو الكفارة .

(إن اعترض المرأة نذر نذره أثناء صومه لرمضان أو كفارة واجبة : بطل النذر ، وسقط عنه ، وتمادى في صوم الكفارة ، وكذلك في رمضان سواء سواء . فإن صامه لنذره ، أو لرمضان ولنذره : فالإثم عليه ، ولا يجزئه لا لنذره ولا لرمضان .)
٢٠٠/٦ م ٧٤٣ و ١٢/٧ م ٧٨٩

٢٤ - الفطر فيه عمداً .

(من أفطر في صوم نذر عامداً أو لعذر فلا قضاء عليه إلا أن يكون نذر أن يقضيه فيلزمه .) ١٠/٧ م ٧٨٣

٢٥ - الاضحية بمحوان معين .

نذر

(لا يلزم من نوى أن يضحي بمحوانٍ ما أن يضحي به ، إلا أن ينذر ذلك فيلزمه الوفاء .) ٣٧٥/٧ م ٩٨٠

٢٦ - كونه على الحج أو العمرة .

(من نذر الحج ماشياً فليمش من المقات حتى يتم حجه ، ولا يلزمه المشي إلا مذموم . ومن نذر أن يركب في ذلك فعليه أن يركب ولا بد . ومن نذر أن يحج أو يعتمر ولم يكن حجاً ولا اعتمر قط فليبدأ بحجة الإسلام وعمرته ، لا يجزئه إلا ذلك ، ولا يجزئه أن يحج قلوباً للفرض ولنذره ، ولا لحجة فرض وعمره فرض .) ٢٦٤/٧ م ٩٠٢ و ٢٦٦/٧ م ٩٠٣ و ٢٦٧/٧ م ٩٠٥

٢٧ - لزومه في المشي الى مكة أو أي مكان من الحرم تقرباً .

(من نذر أن يمشي الى مكة أو الى عرفة أو الى منى أو الى مكانٍ ذكره من الحرم على سبيل التقرب الى الله عز وجل أو الشكر له تعالى ، لا على سبيل اليمين ، ففرض عليه المشي الى حيث نذر للصلاة هنالك أو الطواف بالبيت فقط ، ولا يلزمه أن يحج ولا أن يعتمر إلا أن ينذر ذلك ، فإن شق عليه المشي الى حيث نذر من ذلك : فليركب ولا شيء عليه ، فإن ركب الطريق كله لغير مشقة في طريقه فعليه هدي .) ٢٦٣/٧ م ٩٠٢

٢٨ - نذر مالا يُطابق .

(من نذر مالا يُطابق أبداً : لم يلزمه ، وكذلك من نذر
نذراً في وقت محدود فجاء ذلك الوقت وهو لا يطيقه : فإنه غير
لازم له ، لا حينئذ ولا بعد ذلك .) ٢٥/٨ م ١١١٨

٢٩ - موت من عملية نذر .

(من مات وعليه نذر ففرض أن يؤدَّى عنه من رأس ماله
قبل ديون الناس كلها ، فإن فضل شيء كُفِّت لديون الناس .)
٢٧/٨ م ١١٢٣

٣٠ - نذر الكافر قبل إسلامه .

(من نذر في حال كفره طاعةً لله عز وجل ثم أسلم : لزمه
الوفاء به .) ٢٥/٨ م ١١١٩

٣١ - حكم من مات وعليه صوم نذر .

(من مات وعليه صوم نذر ففرض على أولياء الميت أن
يصوموا عنه ، فإن لم يكن له ولي استؤجر عنه من رأس ماله من
يصوم عنه ولا بد ، أوصى بكل ذلك أو لم يوص ، وهو مقدم
على ديون الناس ، فإن صامه بعض أوليائه أجزأ ، وإن كانوا
جماعة فاقسموا ذلك جاز كذلك أيضاً ، إلا أنه لا يجزىء أن
يصوموا كلهم يوماً واحداً .) ٢/٧ - ٨ م ٧٧٥

١ - ثبوته في النكاح والملك وعن يلحق في الفاسد منها .

(الولد يلحق في النكاح الصحيح والعقد الفاسد بالجاهل بفساده ، ولا يلحق بالعالم بفساده ، ويلحق في الملك الصحيح وفي المملوكة بعقد فاسد بالجاهل ، ولا يلحق بالعالم بفساده .) ٣٢٢/١٠ م ٢٠١٣

٢ - ثبوته عند تعدد الأزواج أو للسادات مع معرفة الأول منهم .

(الجارية البكر ان ظهر بها عند المشتري أو الذي انتقل ملكها اليه أو الذي تزوجها حمل : بقيت بحبسها حتى تضع أو حتى توفن بأن الحمل كان قبل انتقال ملكها اليه ، فان مُتتَن بذلك مُفسخ البيع والهبة والإصداق والنكاح ، ورُدَّت الى الذي كانت له . فإن كان تزوجها وهي أمة أمر بالآ يطأها حتى تضع ولم يُفسخ النكاح ، فإن لم يوقن ذلك حتى تضع : مُنظر ، فإن كان وضعها لأقل من تسعة أشهر من حين أنكر الأول وطأها أو لأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثاني فالولد للأول ، وإن ولدته لأكثر من تسعة أشهر بطريقة عين من حين وطئها الثاني فالولد للثاني ، فان ولدته لأكثر من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطؤها ولأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثاني : فهو غير لاحق بالأول ولا بالثاني ، وهو ملوك للثاني ان كانت أمة أمة إلا أنها تعق عليه ، فلو ولدته لأقل من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطؤها ولأكثر من ستة أشهر من حين وطئها الثاني فهو للأول ، فان مُتَيَّن بضوالة خلقته أنه لسته أشهر أو =

= سبعة أشهر أو ثمانية ، وكانت هذه المدة قد استوفتها عند
الثاني وتيقن بذلك انه ليس للأول : فهو الثاني . (١٠/٣١٥ م
٢٠١١ م

٣ - ثبوته بالقرعة أو التباينة أو اليد .

(إن تزوج رجلان بجمالة امرأة في طهر واحد أو ابتاع أحدهما
أمة من الآخر فوطئها ، وكان الأول قد وطئها أيضاً ، ولم يعرف
أيهما الأول ، ولا تاريخ النكاحين ، ولا الملكين ، فظهر بها حمل
فأنت بولد ، فانه إن تداعيا جميعاً فانه يُقرع بينها فيه ، فأيهما
خرجت قرعته ألحق به الولد ، وقضى عليه حصمه بحصته من
الدية ، وإن كان واحداً فنصف الدية ، وإن كانوا ثلاثة فلهما ثلثا
الدية ، وإن كانوا أربعة فثلاثة أرباع الدية ، وهكذا الحكم فيما
زاد سواء كان المتداعيان أجنبيين أو قريبين أو أباً وابناً أو حراً
وعبدًا ، فإن كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً ألحق بالمسلم
ولا يد بلا قرعة .

فإن تدافعا جميعاً أو لم ينكرا ولا تداعيا فانه يدعى له
بالقافة ، فإن شهد منهم واحد عالم عدل فاكثر بأنه ولدٌ هذا :
ألحق به نسبه ، فإن ألحقه واحد أو أكثر باتين فصاعداً : طُرح
كلامهم وطلب غيرهم ، ولا يجوز أن يكون ولد واحد ابن
رجلين ولا ابن امرأتين .

وكذلك إن تداعت امرأتان فاكثر ولداً ، فإن كلف في
يد أحدهما فهو لها ، وإن كان في أيديهن كلهن أو لم يتداعيا =

= ولا أنكرناه أو تدافعتاه: دُعي له القافة 'كما قلنا' (١٠/١٤٨ م ١٩٤٥ م)

٤ - ثبوته لولد الزنى .

(الولد يُلحق بالمرأة إذا زنت وحملت به ، ولا يُلحق بالرجل (١٠/ ٣٣٢ م ٢٠١٣

٥ - لحاقه بمن وطئ بعد الطلاق ثلاثاً .

(من طلق ثلاثاً قبل الدخول أو بعده ثم وطئ ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يحل فهو زانٍ ، وعليه حدُّ الزنى ، وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه ، ولا يُلحق الولد به (١١/ ٢٤٨ م ٢٢١٠

٦ - لحاقه في الزواج بشرط التحليل وما إليه .

(إذا عقد النكاح على شرط التحليل ثم الطلاق : فهو عقدٌ فاسدٌ ، ونكاحٌ فاسدٌ . فإن وطئها فيه ، فإن كان عالماً أن ذلك لا يحل فعليه الرجم والحد ؛ لأنه زنى ، وعليها إن كانت عالةً مثل ذلك ، ولا يُلحق الولدُ . فإن كان جاهلاً فلا حدٌ عليه ولا صداقٌ ، والولد لاحقٌ . وهكذا القولُ في كل عقدٍ فاسدٍ بالشغار والمتعة والعقدِ بشرطٍ ليس في كتاب الله تعالى أي شرط كان (١١/ ٢٥٠ م ٢٢١٢

٧ - لحاقه في زواج الحرة .

(من تزوجت عبداً ، إن كانت عالةً أن هذا لا يحل فهي =

نسب

= زانية ، والعبد كذلك ، ولا يُلحق الولد ، فإن كانت جاهلة
فلا شيء عليها ، ويُلحق الولد . أما التفريق فلا بد منه .
٢٤٨/١١ م ٢٢١١

٨ - ثبوته لولد الأمة من سيدها .

(من استلحق ولدٌ خادماً له باعها ولم يكن يعرف قبل ذلك
بينة أنه وطنها أو بإقراره منه قبل بيعه لها بوطئه إياها : لم يصدق
ولم يُلحق به ، سواء باعها حاملاً أو حدث الحمل بها بعد بيعه لها ،
أو باعها دون ولدها أو باع ولدها دونها ، كل ذلك سواء .
فلو صح بينة عدل أنه وطنها قبل بيعه لها أو بأنه أقر قبل
أن يبيعها بوطئه لها ، فإن ظهر بها حمل كان بدوّه قبل بيعه
لها بلا شك : فسخ البيع ورُدت إليه أم الولد ، ولحق به ولدها
أحب أم كرهه أقرّ به أو لم يُقر .
وكل أمة لأنسان صح أنه وطنها بينة أو بإقرار منه فإنه
يلحق به ما ولدت أحب أم كرهه ، ولا ينفع بأن يدعي استبراء
أو بدعواه العزل .) ٣٢٠/١٠ م ٢٠١٢

٩ - تلحاقه بإحلال أمته لغيره .

(من أحل لآخر فرج أمته : فالحدث واجب ، والولد غير
لاحق ، إلا أن يكون جاهلاً بتحريم ما فعل) ٢٥٧/١١ م
٢٢١٦ ، ٢٢١٧

١٠ - تعدد الأبوة أو الأمومة .

ر : ٣ - ثبوته بالقرعة أو القياقة أو اليد .

نسخ ١ - دعواه وطرقه .

(لايجل لأحد أن يقول في آية أو خبر عن رسول الله ﷺ ثابت : « هذا منسوخ » ، وهذا مخصوص في بعض ما يقتضيه ظاهر لفظه ، ولا أن هذا الحكم غير واجب علينا من حين وروده إلا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر أو يجمع متيقن بأنه كما ذكر ، وإلا فهو كاذب .) ٥٣/١ م ٩٥

٢ - كونه بالقرآن .

(القرآن ينسخ القرآن .) ٥٢/١ م ٩٤

٣ - كونه بالسنة .

(تنسخ السنة السنة والقرآن .) ٥٢/١ م ٩٤

٤ - بطلانه في آية المحاربة .

(قال قوم : « آية المحاربة ناسخة لفعل رسول الله ﷺ بالعُرَيْن ، ونهي له عن فعله بهم » ، والذي نقول به : أنها ابتداء حكم كسائر القرائن في نزوله شيئاً بعد شيء أو تصويماً لفعله عليه السلام لموافقتها لفعله عليه السلام في قطع أيديهم وأرجلهم ، وزائدة على ذلك تحييراً في القتل أو الصلب أو النفي وكان مازاده رسول الله ﷺ على القطع من السَّمل وتَرْكهم لم يَحْسُبْهم حتى ماتوا قصاصاً بما فعلوا بالرَّعاء .) ٣١٠/١١ م ٢٢٥٥

نسيان ١ - حكمه .

(لاحكم للنسيان ، إلا حيث جاء في القرآن أو السنة له
حكم) ١٠٥ م ٦٨/١

نصارى ر : أهل الكتاب .

نضال ر : مناصرة .

نفاس ١ - أكثره وأقله .

(لاحد لأقل النفاس ، وأما أكثره فسبعة أيام لامتزيد .)
٢٠٣/٢ م ٢٦٨

٢ - الموءم على النفساء .

(دم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض .) ١٨٤/٢ م ٢٦١
٣ - سقوط الصلاة به .

(لاصلاة على نفساء ، ولا قضاء عليها إلا إذا طهرت في وقت
أدركت فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة .) ٢٣٣/٢ م ٢٧٧
٤ - حرمة الصيام معه .

(النفساء لاتصوم أيام نفاسها البتة ، وتقضى صيام تلك
الأيام ، ومن رأت الطهر من النفاس بعدما تبين الفجر فإنها
تأكل باقي نهارها ، وتستأنف الصوم من الغد .) ١٦٠/٦ م ٧٢٧
١٨٥/٦ م ٧٣٦ و ٢٤١/٦ م ٧٦٠

نفاس

٥ - وجوب الغسل بانقطاع دمه .

(انقطاع دم النفاء بوجوب الغسل لجميع الجسد والرأس .)

٢٥/٢ م ١٨٣

٦ - وجوب الغسل للنساء عند الاحرام .

(الغسل عند الإحرام نستحب للرجال والنساء ، وليس فرضاً

إلا على النفاء .) ٨٢/٧ م ٨٢٤

٧ - وجوب الغسل لمن أهلت بجم أو عمرة في أثنائه .

(النفاء والحائض شيء واحد ، فأيتها أرادت الحج أو

العمرة ففرض عليها أن تغسل ثم تمهل .) ٢٦/٢ م ١٨٤

٨ - زواج النفاء ودخولها المسجد .

(جائز للحائض والنفاء : أن يتزوجا ، وأن يدخلا المسجد

وكذلك الجنب .) ١٨٤/٢ م ٢٦٢

٩ - طلاق النفاء .

(طلاق النفاء كالطلاق في الحيض : لا يلزم ، إلا أن يكون

ثلاثاً بمجموعة أو آخر ثلاث قد تقدمت منها اثنتان .) ١٧٦/١٠

١٩٥٣ م

١ - معرفة الرسول عليه السلام للمناقين .

نفاق

(عرف رسول الله المنافقين بأعيانهم ، وأنهم قسبان ، قسم =

نفاق

= لم يعرفهم قط عليه السلام، وقسم آخر اقتضوا فعرفهم فلاذوا بالتوبة ولم يعرفهم عليه السلام أنهم كاذبون أو صادقون في توبتهم فقط . (٢٠١/١١ - ٢٢٧ م ٢١٩٩

نفس

١ - كونها للروح وعدة .

(إن النفس مخلوقة ، وهي الروح نفسه .) ٥/١ م ٦٥

٢ - حالها ومكانها .

ر : روح . حالها ومكانها .

٣ - تناسخها .

ر : روح ٣ - تناسخها .

نفقة

١ - كونها فيا حرم أو لا يحتاج إليه .

(السرف حرام ، وهو : النفقة فيا حرم الله تعالى ؛ قلت أو كثرت ، أو التبذير فيا لا يحتاج إليه ضرورة ، مما لا يبقى للنفق بعده غنى . أو إضاعة المال وإن قل ؛ يرميه عبثاً . فما عدا هذه الوجوه فليس صرفاً ، وهو حلال .) ٢٨/٧ م ١٠٢٧ و ٢٧٩/٨ م ١٣٩٤

٢ - الواجبة لهم من الأقارب .

(فرض على كل أحد من الرجال والنساء ، الكبار والصغار : أن يبدأ بما لا بد له منه ولا غنى له عنه به من نفقة وكسوة ، على =

= حسب حاله وماله ، ثم بعد ذلك يجبر كلُّ أحد على النفقة على من لا مال له ولا عمل بيده ، مما يقوم منه على نفسه من أبويه وأجداده وجداته وإن علوا ، وعلى البنين والبنات وبنيهم وإبن سفلوا ، والإخوة والأخوات والزوجات ، كلُّ هؤلاء يسوى بينهم في إيجاب النفقة عليهم ، ولا يُقدّم منهم أحدٌ على أحد ، قلَّ ما بيده بعد موته أو أكثر ، لكن يتواسون فيه ، فإن لم يفضل له عن نفقة نفسه شيء لم يُكلف أن يُشركه في ذلك أحدٌ ممن ذكرنا .

فإن فضل عن هؤلاء بعد كسوتهم ونفقتهم شيء : أُجبر على النفقة على ذوي رحمه المحرمة ومورثيه إن كان ممن ذكرنا لاشيء لهم ولا عمل بأيديهم تقوم مؤونتهم منه ، وهم : الأعمام والعبات وإن علوا ، والأخوال والحالات وإن علوا ، وبنو الاخوة وإن سفلوا ، والمورثون هم : من لا يحجبه أحد عن ميراثه إن مات من عصة أو مولى من أسفل ، فإن حجب عن ميراثه لوارث فلا شيء عليه من نفقاتهم .

ومن مرض ممن ذكرنا : 'كُلف أن يقوم بهم وبين يخدمهم ، وكلُّ هؤلاء فمن قدر على معاشٍ وتكسب وإن حس فلا نفقة لهم ، إلا الأبوين والأجداد والجندات والزوجات ، فإنه يُكلف أن يصونهم عن خسيس الكسب إن قدر على ذلك ويبيع عليه في كل ما ذكرنا ما به عنه غنى من عقاره وعروضه وحيوانه ، ولا يباع عليه من ذلك ما إن يبيع عليه هلك وضاع ، فما كان هكذا لم يُبيع إلا فيما في نفسه إليه ضرورة ، ولا يشارك أحدٌ في النفقة على ولده الأدنى فقط . (١٠٠/١٠ - ١٠١ م ١٩٣٣

نفقة ٣ - المناظرة بين الأولاد في النفقات الواجبة .

(يُنتق الأب في النفقات الواجبات وفي الكسوة الواجبة على كل من أولاده ، بحسب حاجته ، وعلى الفقير منهم دون الغني .)
١٤٢/٩ م ١٦٣٢

٤ - قدرة الأقارب على الكسب الخسيس .

(الأقارب إن قدروا على التكسب وإن خس فلا نفقة لهم ، إلا الأبوين والأجداد والجدات والزوجات ، فإنه يكلف أن يصونهم عن خسيس الكسب إن قدر على ذلك .) ١٠/١٠ م ١٩٣٣

٥ - وجوبها للمعتدة .

(تعتد المتوفى عنها ، والمطلقة ثلاثاً ؛ أو آخر ثلاث ، والمعتدة تختار فراق زوجها : حيث أحببت ، ولا سكنى لمن ولا نفقة ، وأما كل مطلقه للذي طلقها عليها الرجعة مادامت في العدة فلا يحل لها الخروج من بيتها الذي كانت فيه إذ طلقها ، ولها عليه النفقة والكسوة .) ٢٨٢/١٠ م ٢٠٠٤

٦ - حكم المتنع عنها .

(المتنع عن النفقة الواجبة يُباع عليه ماله به عنه غنى من عقاره ومُعرضه وحيوانه ، ولا يُباع عليه من ذلك ما إن يبيع عليه ملك وضاع ، فما كان هكذا لم يُبيع إلا فيما في نفسه إليه ضرورة .) ١٠/١٠ م ١٩٣٣

نفقة - نكاح

نفقة ٧ - الممتنع عن نفقة الحيوان .

(يُبيح الممتنع من النفقة على حيوانه أو تسريحه الرعي إن كان يعيش من الرعي ، فإن أبى بيع عليه كل ذلك .)

١٩٣٢ م ٩٩/١٠

٨ - سقوطها عن صاحب الزرع الخاص .

(لا يجوز خرص الزرع أصلاً لكن إذا حصد ودرس فإن جاء الذي يقبض الزكاة حينئذ فقعد على الدرس والتصفية فله ذلك ، ولا نفقة له على صاحب الزرع .) ٢٥٦/٥ م ٦٥٤

نكاح ١ - فرضه على القادر .

(النكاح فرض على كل قادر على الوطء إن وجد من أين يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما ولا بد ، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم .) ٤٤٠/٩ م ١٨١٥

٢ - فرضه على النساء .

(ليس ذلك - أي النكاح - فرضاً على النساء .) ٤٤١/٩ م

١٨١٥ م

ر : ١ - فرضه على القادر .

٣ - النظر إلى الخطوبة .

(من أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة فله أن ينظر منها =

= متغفلاً لها وغير متغفل الى ما بطن منها وظهر ، ولا يجوز له ذلك في أمة يريد شراؤها ، ولا يجوز له أن ينظر منها إلا الى الوجه والكفين فقط ، لكن يأمر امرأة تنظر الى جميع جسمها وتخبره . (٣٠/١٠ م ١٨٧٧

٤ - تحقق إذن المخطوبة .

(كل ثيب إذنها في نكاحها لا يكون إلا بكلامها بما يعرف به رضاها ، وكل بكر لا يكون إذنها في نكاح إلا بسكوته فان سكنت فقد أذنت ولزمها النكاح ، فان تكلمت بالرضى أو بالئس أو غير ذلك : فلا ينعقد بهذا نكاح عليها .) (٤٧١/٩ م ١٨٣٥

٥ - إذن الوصي .

(لا إذن للوصي في إنكاح أصلاً ، لا للرجل ولا لامرأة ، صغيرين كانا أو كبيرين .) (٤٦٣/٩ م ١٨٢٥

٦ - خطبة المسلم على خطبة أخيه .

(لا يحل لمسلم أن يخاطب على خطبة مسلم ، سواء ركننا وتقاربا أو لم يكن شيء من ذلك ، إلا أن يكون أفضل لما فيه دينه وحسن صحبه فله حينئذ أن يخاطب على خطبة غيره ممن هو دونه في الدين وجمل الصبة ، أو إلا أن يأذن له الخاطب الأول ، أو إلا أن يدفع الخاطب الأول الخطبة ، أو إلا أن ترده المخطوبة .) (٣٣/١٠ م ١٨٨٠

٧ - خطبته أثناء الاحرام . نكاح

(لا تحل خطبة النكاح لرجل ولا لامرأة مذمومان الى أن تطلع الشمس من يوم النحر ويدخل وقت رمي جرة العقبة . ويُفسخ النكاح كان فيه دخول وطول مدة وولادة أو لم يكن .) ١٩٧/٧ م ٨٦٩

٨ - خطبة المعتدة .

(لا يحل التصريح بخطبة امرأة في عدتها ، وجائز أن يُعريض لها بما تفهم منه أنه يريد نكاحها . اما الرجل تكون تحته الأمة ويدخل بها فتعتق فتخير فتختار فراقه ، ويُفسخ نكاحه فتعتد بجمل أو بالأطهار أو بالشهور ، فله وحده دون سائر الناس أن يخطبها في عدتها منه ، فإن رضيت به فله نكاحها ووطؤها .) ٤٧٨/٩ م ١٨٤٠ و ٣٥/١٠ م ١٨٨١

٩ - حله لحر في الرقيقة والرقيق في الحرة .

(بين الله حل نكاح المسلم الغني والفقير والعبد والحر عموماً بكل حال لحررة المسلمة وللكتابية وللأمة المسلمة والكتابية ، ولم يأت قط في سنة ولا في قرآن تحريم شيء من ذلك ولا كراهة ، والصبر عن تزوج الأمة لحر أفضل .) ٤٤١/٩ - ٤٤٣ م ١٨١٦

١٠ - العدد الجائز من الزوجات .

(لم ينص الله عبداً من حر في حل زواج الاربع فالعبد =

نكاح

نكاح = يتزوج أربعاً أيضاً ولا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة إماء أو حرائر، أو بعضهن حرائر وبعضهن إماء . (١١٩/١ - ١٨١٦ م)

ر : زوج ٥ - عدله بين زوجاته .

١١ - حكمه فيما لم ينص على تحريمه من الأقارب .

(جائز للأخ أن يتزوج امرأة أخيه ، ولعم والخال أن يتزوج أيتها كان امرأة ابن الأخ أو ابن الأخت ، ولابن الأخ ولابن الأخت أن يتزوجا امرأة العم أو الخال ، كل ذلك بعد انحلال الزوجية بالموت أو الطلاق وانقضاء العدة أو طلاق لم يكن قبله وطء .

وجائز للرجل أن يجمع بين امرأة وزوجة أبيها وزوجة ابنها وابنة عمها ، وكذلك تحل له امرأة زوج أمه ، وكذلك يجوز نكاح الحصى والعقيم والعاقرة . (٥٢٥/٩ م ١٨٥٧ و ٥٣٢/٩ م ١٨٦١)

١٢ - الجائز لهم زواج الحامل وغير الجائز .

(إن حملت المرأة من زنى أو من نكاح فاسد مفسوخ ، أو كان نكاحها صحيحاً ففسخ لحق واجب ، أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم أعتقها ، أو مات عنها ، فلكل من ذكرنا أن يتزوج قبل أن تضع حملها ، إلا أنه لا يحل للزوج أن يطأها حتى تضع حملها ، كل ذلك بخلاف المطلقة أو المتوفى عنها ومما حامل ؛ =

= فهاتان لايجل لهما الزواج البتة حتى يضعها حملها ، وحاشا المحققة
الحاملة فختار نفسها ؛ فإن نكاح هذه مفسوخ ، ولايجل لها أن
تكبح حتى تضع حملها (١٠ / ٢٧ م ١٨٧٣

١٣ - الجائر الزاني للتزوج بها .

(للزاني المسلم أن ينكح كتابية غيفة ؛ وإن لم يتب . وإن
نكح غيف غيفة ثم زنى أحدهما أو كلاهما : لم يفسخ النكاح
بذلك . ولو زنى الابنُ بامرأة ثم تاب لم يحرم بذلك نكاحها
على أبيه وجدّه . ومن زنى بامرأة : لم يحرم عليه إذا تاب أن
يتزوج أمها أو بنتها .) ٩ / ٤٧٤ م ١٨٣٩ و ٩ / ٥٣٢ م ١٨٦٢

١٤ - حكمه في الريبة والمراد بالحجر .

(من تزوج امرأة ولها ابنة أو ملكها ولها ابنة ، فإن كانت
الابنة في حجره ودخل بالأُم مع ذلك ، وطىء أو لم يطأ لكن
خلا بها بالتلذذ : لم تحل له ابنتها أبداً ، فإن دخل بالأُم ولم تكن
الابنة في حجره أو كانت الابنة في حجره ولم يدخل بالأُم
فزواج الابنة له حلال .

وكونها في حجره ينقسم قسمين ، أحدهما : سكنها معه
في منزله وكونه كافلاً لها . والثاني : نظره الى أمورها نحو الولاية
لا بمعنى الوكالة ، فكل واحد من هذين الوجهين يقع به عليها
كونها في حجره .) ٩ / ٥٣٢ م ١٨٦٠

١٥ - المحرمات بالنسب .

(لايجل نكاح الأم ، ولا الجدة من قبل الأب أو من =

= قبل الأم وإن بعدنا ، ولا بنت ، ولا بنت من قبل البنت
أو من قبل الابن وإن سفلنا ، ولا نكاح الأخت كيف كانت ،
ولا نكاح بنت أخ أو بنت أخت وإن سفلنا ، ولا نكاح العمة
والخاله وإن بعدنا . (٥٢٠/٩ م ١٨٥٥

١٦ - المحرمات فيه بالرضاع .

(كل ما حرم من الأنساب والحرم التي ذكرنا : فإنه
يحرم بالرضاع .) (٥٢١/٩ م ١٨٥٦

١٧ - الجمع فيه بين عرومين .

(لا يجل الجمع في استباحة الوطء بين الأختين من ولادة أو
من رضاع ، لا بزواج ولا بملك بين ، ولا لإحداهما بزواج
والأخرى بملك بين ، ولا بين العمة وبنت أخيها ، ولا بين الخالة
وبنت أخيها ، كما قلنا في الأختين سواء بسواء .) (٥٢١/٩ م
١٨٥٧

١٨ - تزوج المسلم الكتابية ، ومن هي ؟

(جائز للمسلم نكاح الكتابية بالزواج ، وهي : اليهودية
والنصرانية والمجوسية .) (٤٤٥/٩ م ١٨١٧

١٩ - الجمع فيه بين الإماء والحرائر .

(لا يجل لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة إماء أو حرائر ،
أو بعضهن حرائر وبعضهن إماء .) (٤٤١/٩ م ١٨١٦

نكاح

٢٠ - حكمه مع الشرك بالله .

نكاح

(لايجل لمسلم نكاح كلفة غير كتابية أصلاً ، ولايجل
لمسلمة نكاح غير مسلم أصلاً . ونكاح أهل الكفر صحيح ؛ فلا
يجوز فسخه بغير يقين (٠) ٣١٥/٧ م ٩٣٩ و ١٨١٧م ٤٤٥/٩
و ١٨١٨م ٤٤٩/٩

٢١ - تزوج المسلم بمجوسية .

(المجوس أهل كتاب ، فنكاح نسائهم بالزواج حلال ،
وكانت امرأة حذيفة مجوسية .) ٤٤٨/٩ ، ٤٤٩ م ١٨١٧
ر : ١٨ - تزوج المسلم بالكتابية ، ومن هي ؟

٢٢ الرضى به .

ر : ٤ - تحقق إذن المخطوبة به .

٢٣ - الإكراه عليه .

٤٢ - سلطة أوليائه في تزويج الصغار .

٤٣ - سلطة أوليائه في تزويج المكلفات .

٤٤ - جواز بين المرأة وولياها .

٤٥ - سلطة أوليائه في تزويج المجانين .

٤٨ - سلطة السير فيه إذناً وإجبارة .

٤٩ - طريق انعقاده بين الغائبين .

٢٣ - الاكراه عليه .

(الإكراه على النكاح والإنساح لايجب به شيء ، وإن قاله =

نكاح

نكاح

= المكره ، ومن حكم بامضاء نكاح مكره فعلمه مردود
أبدأ ، والواطىء في ذلك النكاح : زان (٠) ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣
و ٣٣٥/٨ م ١٤٠٦

٢٤ - صيغته من حيث المادة .

(لا يجوز النكاح إلا باسم الزواج أو النكاح أو التملك أو
الإمكان ، أو بلفظ الأعجمية يُعبر به عن الألفاظ التي ذكرنا
لمن يتكلم بتلك اللغة ومُحسنها . ولا يجوز بلفظ الهبة ولا بلفظ
غيرها (٠) ٤٦٤/٩ م ١٨٢٧

٢٥ - إعلانه والشهادة عليه واستكناهما .

ر : ٢٦ - تمامه

٢٦ - تمامه .

(لا يتم النكاح إلا بإشهاد عدلين فصاعداً ، أو بإعلان عام ،
فإن استُكتم الشاهدان لم يضر ذلك شيئاً . وأجزنا النكاح بشهادة
رجل وامرأتين عدول ، وبشهادة اربع نساء عدول (٠)
٤٦٥/٩ م ١٨٢٨

٢٧ - الكفاءة المعتبرة فيه .

(أهل الاسلام كلهم اخوة ، لا يحرم على ابن من زوجة لغيره
نكاح ابنة الخليفة الماشي ، والفاسق الذي بلغ الغاية من الفسق =

نكاح

نكاح

= المسلم مالم يكن زانيا : كفة للسلة الفاضلة ، وكذلك الفاضل
المسلم كفة للسلة الفاسقة مالم تكن زانية والذي تختاره
نكاح الأقارب بعضهم لبعض (١٠ / ٢٤ م ١٨٧١

٢٨ - الشروط فيه .

(لا يصح نكاح على شرط أصلاً ، حاشا الصداق الموصوف
في النمة أو المدفوع أو المعين ، وعلى أن لا يضر بها في نفسها
ومالها ، إمساكاً بـ معروف أو تسريح بإحسان .
وان اشترط الشرط الفاسد في نفس العقد فهو عقد مفسوخ ،
وان اشترط بعد العقد فالعقد صحيح والنكاح قائم ، وبطل
الشروط كلها . ومن أمثلة الشرط الفاسد : نكاحها على ألا
يرحلها عن بلدها أو عن دارها ، أو ألا ينكح أو ألا يتبرأ
عليها ، أو ألا يغيب مدة أكثر من كذا ، أو على أن ينفق على
ولدها (١٠ / ٤٩١ م ١٨٤٥ و ١٠ / ٥١٦ م ١٨٥٣
ر : ٣٠ - عقده على شرط السلامة من العيب .

٣٩ - شرط الخيار والتأجيل فيه .

(النكاح لا يجوز فيه اشتراط خيار أصلاً ، ولا تأجيل (.
١٤١٧ م ٣٥٩ / ٨

٣٠ - عقده على شرط السلامة من العيب .

(إن اشتراط السلامة في عقد النكاح ، فوجد عيباً أي عيب
كان فهو نكاح مفسوخ مردود ، لا خيار له في إجازته ، ولا =

نكاح

نكاح

= صدق فيه ولا ميراث ولا نفقة ، دخل أو لم يدخل ؛ لأن التي أدخلت عليه غير التي تزوج ، ولأن السالبة غير المعية بلا شك ، فإذا لم يتزوجها فلا زوجة بينها (١٠ / ١١٥ م ١٩٣٥

٣١ - تعليقه بالعق .

(من أعتق أمته على أن يتزوجها ، وجعل عتقها صدقاً لاصداق لها غيره ، فهو صدقٌ صحيح ، ونكاح صحيح ، وسنة فاضلة . فلو أبت أن تتزوج بطل عتقها وهي بموكة كما كانت ؛ وذلك العتق الذي صح لها بشرط أن يتزوجها به هو صدقها ، وإن لم تتزوج فإنه عتق لم يتم ، إنما هو عتق بشرط أن تتزوج فيكون صدقها ، فإذا لم تتزوج فلا صدق لنكاح لم يتم فهو باطل . وأما لمن تزوجته فقد تم النكاح ، وصح العتق لصحة النكاح الذي علق به فان طلقها قبل الدخول فهي حرة ولا يرجع عليها بشيء (٩ / ٥٠١ - ٥٠٧ م ١٨٤٨

٣٢ - عقده وقت صلاة الجمعة .

(لا يحرم نكاح من إئتّر استواء الشمس ومن أول أخذها في الزوال والميل إلى أن تقضى صلاة الجمعة (٥ / ٧٩ م ٥٤٢

٣٣ - عقده في الحيض والنفس .

(جائز للحائض والنفساء أن يتزوجا (٢ / ١٨٤ م ١٦٢

٣٤ - جوازه في مرض الموت أو غيره .

(تزويج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن مريضاً =

= كذلك أو صحيحة : جائز ، ويرثها وورثته ، مات من ذلك المرض أو صبح ثم مات . وكذلك للمريضة الموقنة وغير الموقنة : أن تتزوج صحيحاً أو مريضاً ، ولها في كل ذلك الصداق المسمى كالصحيحة ولا فرق . (١٠ / ٢٥ م ١٨٧٢)

٣٥ - الدخول قبل تسمية الصداق .

(من تزوج فسمى صداقاً أو لم يسم فله الدخول بها أحببت أم كرهت ، ويُقضى لها بما سمى لها أحب أم كره ، ولا يُمنع من أجل ذلك من الدخول بها ، فإن كان لم يسم لها شيئاً مُقضى عليه بهر مثلاً إلا أن يتراضيا .) (٩ / ٤٨٨ م ١٨٤٤)

٣٦ - وليته وإجابتها .

(فرض على كل من تزوج : أن يولم بما قل أو كثر . وفرض على كل من دُعي إلى وليمة أو طعام : أن يجيب إلا من عذر ، فإن كان مفطراً ففرض عليه أن يأكل ، فإن كان صائماً فليدع الله لهم ، فإن كان هنالك حرير مبسوط أو كانت الدار مغصوبة أو كان الطعام مغصوباً أو كان هناك خمر ظاهر : فليرجع ولا يجلس .) (٩ / ٤٥٠ م ١٨١٩ ، ١٨٢٠)

٣٧ - ترتيب الأولياء فيه .

(لا يجوز إنكاح الأبعد من الأولياء مع وجود الأقرب ، ولا حق مع الأقرب للأبعد ، ثم إن عدم فن فوقه بأب ، =

نكاح

= هكذا أبداً مادام يُعلم لها وليٌ عاصب ، كالميراث ولا فرق .

١٨٢١ م ٤٥٨ - ٤٥١/٩

٣٨ ... اتحاد البن في ولايته .

(لاتصح ولاية الكافر على المسلمة ، سواء كان أباً أو غيرَ

أب ، ولا يكون الكافر ولياً للمسلمة ولا المسلم ولياً للكافرة

الأب وغيره سواء والكافر وليٌ للكافرة التي هي وليته يُنكحها

من المسلم والكافر .) ١٨٣٧ م ٤٧٣/٩

٣٩ - إذن الولي فيه .

(لاجل للمرأة ثيباً كانت أو بكرأ نكاحٌ إلا بإذن وليها ،

ومعنى ذلك أن يأذن لها في الزواج ، فإن أبى أو ليأذنها من

الاذن لها زوجها السلطان .) ١٨٢١ م ٤٥١/٩

٤٠ - ثبوت الولاية فيه للمرأة .

(لاتكون المرأة ولياً في النكاح ، فان أرادت نكاح أمتها

أو عبدها : أمرت أقرب الرجال اليها من عَصَبَتِها أن يأذن لها في

النكاح ، فان لم يكن لها عاصب فالسلطان يأذن لها في النكاح .)

١٨٣٣ م ٤٦٩/٩

٤١ - الولي فيه بالقرواية .

(المرأة وليتها: الأب أو الاخوة أو الجد أو الأعمام أو بنو =

نكاح

نكاح

= الأعمام وإن بعدوا ، وليس ولد المرأة ولياً لها إلا إن كان ابن عمها ، ولا يكون في القوم أقرب إليها منه . (٥١/٩)

م ١٨٢١

٤٢ - سلطة أوليائه في تزويج الصغار .

(الصغيرة البكر ، للأب أن يزوجه بغير إذنها ، ولا خيار لها إذا بلغت ، فإن كانت ثيباً من زوج مات عنها أو طلقها : لم يجوز للأب ولا غيره أن يزوجه حتى تبلغ ، ولا إذن لها قبل أن تبلغ . والصغيرة التي لا أب لها فليس لأحد أن ينكحها لا من ضرورة ولا من غير ضرورة حتى تبلغ ، والصغيرة الموطوءة مجرام في حكم البكر . ولا يجوز للأب ولا لغيره إنكاح الصغير الذكر حتى يبلغ ، فإن فصل فهو مفسوخ أبداً . (٥٨/٩ - ٦٢)

م ١٨٢٢ ، ١٨٢٣

ر : نكاح ٤٨ - سلطة السيد فيه إذناً وإجباراً .

٤٣ - سلطة أوليائه في تزويج المكلفات .

(إذا بلغت البكر والتيب : لم يجوز للأب ولا لغيره أن يزوجه إلا بإذنها ، فإن وقع فهو مفسوخ أبداً ، فأما التيب فتُنكح من شأته وإن كره الأب ، وأما البكر فلا يجوز لها نكاح إلا باجتماع إذنها وإذن وليها . (٥٩/٩ م ١٨٢٢)

٤٤ - جوازها بين المرأة ووليها .

(جائز لولي المرأة أن يُنكحها من نفسه إذا رضيت به =

نكاح

نكاح

= زوجاً ، ولم يكن أحدٌ أقربَ إليها منه ، وإلا فلا .
١٨٣٨ م ٤٧٣/٩

٤٥ - سلطة أوليائه في تزويج المجانين .

(المجنونة التي لم تبلغ لا يجوز لها أن يُنكحها إلا الأب وحده ،
وإذا بلغت المجنونة وهي ذاهبة العقل فلا إذن لها ولا أمر ، فهي
على ذلك لا يُنكحها الأب ولا غيره . والمجنون صغيراً كان أو
كبيراً لا يُنكح أحدٌ لا أب ولا غيره .) ١٨٢٢ م ٤٥٩/٩ ،
١٨٢٣ ١٨٢٣ م ٤٦٣ - ٤٦٢/٩

٤٦ - غيبة الولي فيه .

(إن كان الولي غائباً فلا بد من انتظاره ، والضرورة لا تُبيح
الفروج .) ١٨٢١ م ٤٥٨/٩

٤٧ - انقطاع ولاية الآباء فيه ومتى تعود ؟

(إذا أسلمت البكر ولم يسلم أبوها أو كان مجنوناً ، فهي في
حكم التي لا أب لها ، وكذلك التي أسلم أبوها ولم تسلم هي ، فإن
أسلم أو أسلمت أو عقل : رجعت إلى حكم ذوات الأب .)
١٨٢٤ م ٤٦٣/٩

٤٨ - سلطة السيد فيه إذاً وإيجاباً .

(لا يحل للعبد ولا للأمة أن يُنكحها إلا باذن سيدهما ، فأما
نكح بغير إذن سيده عالماً بالتهمة : فعليه حد الزنى ، ولا يلحق =

نكاح

نكاح

= الولد في ذلك. ولا يحل للسيد إجبار أمته أو عبده على النكاح ،
لا من أجنبي ولا من أجنبية ولا أحدهما من الآخر ، فإن فعل
فليس نكاحاً .

والأمة الصغيرة بكرأ كانت أو ثيبا ليس لها اب فلا يجوز
لسيدها إنكاحها ، وليس لأبيها وإن كان حراً إنكاحها إلا باذن
سيدها (٤٦٣/٩ م ١٨٢٤ و ٤٦٧/٩ - ٤٦٩ م ١٨٣٣ ،
١٨٣٤

٤٩ - طريق انعقاده بين الغائبين .

(لا يحل نكاح غائبة إلا بتوكيل منها على ذلك ، ولا يحل
نكاح غائب الا بتوكيل منه ورضى ، وقد تزوج رسول الله ﷺ
أم حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها وهي بأرض الحبشة وهو
بالمدينة ، برضامها معاً .) ٣٥/١٠ م ١٨٨٣

٥٠ - انعقاده في العدة .

(لا يحل لأحد أن يخاطب امرأة معتدة من طلاق أو وفاة ،
فإن تزوجها قبل تمام العدة : ففسخ أبداً ، دخل بها أو لم يدخل ،
طالت مدته معها أو لم تطل ، فإذا فسخ النكاح ونمت عدتها فله
أن يتزوجها إن أرادت ذلك كسائر الناس ، إلا أن يكون
الرجل طلق امرأته ، فله أن يرتجعها في عدتها منه ما لم يكن طلاقاً
ثلاثاً . وكذلك الرجل تكون تحته الأمة ويدخل بها فتعتق
فتخير فتختار فراقه ويُفسخ نكاحه فتعتد بحمل أو بالأطهار أو
بالشهور ، فله وحده دون سائر الناس أن يخاطبها في عدتها منه ،

نكاح

نكاح

= فإن رضيت به فله نكاحها ووطؤها . (٤٧٨/٩ م ١٨٤٠
و ٣٥/١٠ م ١٨٨١

٥١ - انعقاده مع الاحرام .

(لا يحل لرجل ولا لامرأة أن يتزوج أو تتزوج ولا أن
يتزوج الرجل غيره من وليته ولا أن يخاطب خطبة نكاح مذ
يحرمان الى أن تطلع الشمس من يوم النحر ويدخل وقت رمي
جمره العقبة ، ويُفسخ النكاح ، كان فيه دخولٌ وطولٌ مدة
وولادةٌ أو لم يكن . (١٩٧/٧ م ٨٦٩

٥٢ - حكمه في زوجات وإماء الأصول والفروع .

(لا يجوز للولد زواجُ امرأة أبيه ، ولا من وطئها بملك
اليمن أبوه وحلَّت له ، لا يحل له وطؤها أو التلذُّذ منها بزواج أو
بملك يمين ، وله ملكها إلا أنها لا تحل له أصلاً . وكذلك لا يحل
للرجل زواج امرأة ولا وطؤها بملك اليمن إذا كانت المرأة من
حلِّ لولده وطؤها أو التلذُّذ منها بزواج أو بملك يمين ، والجُدُّ
في كلِّ ما ذكرنا وإنْ علا من قبل الأب أو الأم : كالأب ولا
فرق ، وابنُ الابن وابن الابنة وإن سفلًا : كالابن في كلِّ
ما ذكرنا ولا فرق . (٥٢٥/٩ م ١٨٥٩

٥٣ - حكمه في أصول الزوجة والأمة .

(لا يحل نكاح أم الزوجة ولا جدتها وإن بعدت ، ولا أمُّ
الأمة التي حلَّ له وطؤها ، ولا نكاحُ جدتها وإن بعدت . =

= حرام عليه ذلك أبداً الأبد ، وطىء في كل ذلك الابنة أو لم
بطاماً (١٠) ٥٢٠/٩ م ١٨٥٥ و ٥٢٧/٩ م ١٨٦٠

٥٤ - حكم الفاسد منه .

(النكاح الفاسد مفسوخٌ أبداً ، وإن ولدت له الأولاد ،
ولا يتوارثان ، ولا يجب فيه نفقةٌ ولا صداق ولا عدة ، وهكذا
كلُّ نكاح فاسد حاشا التي تزوجت بغير إذن وليها جاهلةً فوطئها
فإن كان سمى لها مهرأ فلها الذي سمى لها ، وإن كان لم يسم
لها مهرأ فلها عليه مهرٌ مثلها ، فإن لم يكن وطئها فلا شيء لها .
وكلُّ عقدٍ فاسدٍ لا يحل فالفرجُ به لا يحل ، ولا يصح به
زواجٌ فيما أجنبيان كما كافا ، والوطءُ فيه من العالم بالتحريم
زنى مجردٌ محضٌ ، وفيه الحدُّ كاملاً من الرجم أو الجلد والتعزير ،
ولا يلحق فيه ولدٌ أصلاً ولا شيء من أحكام الزوجية ، وإن كان
جاهلاً فلا حد ، ولا يقع في ذلك شيء من أحكام الزوجية إلا
لحاق الولد فقط والنكاحُ الفاسدُ والزنى سواء في أحكامه .)
١٨٤٥م ٤٩١/٩ و ٥٣٢/٩ م ١٨٦٢ و ٢٤٨/١١ م ٢٢١٠

٥٥ - تزويج من لم يولد .

(لا يحل نكاحٌ من لم يولد بعد ، فمن فعل ذلك : لم يلزمه .)
١٨٨٢ م ٣٥/١٠

٥٦ - كونه متعة .

(لا يجوز نكاحُ المتعة ، وهو النكاح الى أجل ، وكان =

نكاح

نكاح

= حلالاً على عهد رسول الله ﷺ ، ثم نسخها الله تعالى على لسان
رسوله ﷺ نسخاً باتناً الى يوم القيامة . (٥١٩/٩ م ١٨٥٤

٥٧ - كونه شغاراً .

(لا يحل نكاح الشغار ، وهو أن يتزوج هذا وليّة هذا على
أن يزوجه الآخر وليّه ، سواء ذكر أو في كل ذلك صداقاً لكل
واحدة منها أو لإحداها دون الأخرى أو لم يذكر في شيء من
ذلك صداقاً ، كل ذلك سواء ، فيفسخ أبداً ، ولا شيء فيه من
أحكام الزوجية . (٥١٣/٩ م ١٨٥٢

٥٨ - عقده على شرط التحليل .

(إذا عقد النكاح على شرط التحليل ثم الطلاق فهو عقد
فاسد ونكاح فاسد ، فإن وطئ فيه فإن كان عالماً أن ذلك
لا يحل فعليه الرجم والحد ؛ لأنه زنى ، وعليها إن كانت عالمة
مثل ذلك ، ولا يباقي الولد ، فإن كان جاهلاً فلا حدّ عليه ولا
صداق ، والولد لاحق . (١٨٠/١٠ م ١٩٥٥ و ٢٤٩/١١ م
٢٢١٢

٥٩ - نية التحليل فيه .

(لو رغب المطلق ثلاثاً الى من يتزوجها ويطؤها ليحلّها له
فذلك جائز إذا تزوجها بغير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه
بإياها ، فإذا تزوجها فهو بالخيار إن شاء طلقها وإن شاء أمسكها ، =

نكاح

نكاح

= فان طلقها حلت للأول . ومن تزوج وفي نيته أن يحلها لطلقها ثلاثاً لا يدخل في وعيد المحلل الملعون . (١٨٠/١٠ - ١٨٣ م ٢٢١٢ و ٢٤٩/١١ م ١٩٥٥)

٦٠ - المحلل الملعون .

(المحلل الملعون هو الذي يتزوجها أي المطلقة ثلاثاً ليحلها ثم يطلقها ، ويعقدان النكاح على هذا ، وهل يدخل في ذلك من تزوج وفي نيته أن يحلها لطلقها ثلاثاً أم لا يدخل ؟ وجدنا كل من يتزوج مطلقة ثلاثاً فإنه يوطئه لها "محلل" ، والمطلق محلل له ، نوى ذلك أو لم ينو ، فبطل أن يكون داخلياً في هذا الوعيد . (١٨٣/١٠ - ١٨٤ م ١٩٥٥)

٦١ - الاجرة على زواج التحليل .

(لو أخذ لذلك أجره فهي أجره حرام ، فرض ردّها .) (١٨٥/١٠ م ١٩٥٥)

٦٢ - تحريمه مؤقتاً بالزنى .

(لا يحل للزانية أن تتكلم زانياً ولا عفيفاً حتى تتوب ، ولا يحل للزاني المسلم أن يتزوج مسلمة لازانية ولا عفيفة حتى يتوب .) (٤٧٤/٩ م ١٨٣٩)

٦٣ - تحريمه مؤبداً بالزنى .

(لا يحرّم وطء حرام نكاحاً حلالاً إلا في موضع واحد ، =

نكاح

نكاح

= وهو أن يزني الرجل بامرأة فلا يحل نكاحها لأحد من تناسل
منه أبداً . (٥٣٢/٩ م ١٨٦٢

٦٤ - إيجاب الزنى محرمة المصاهرة وعدم إيجابها .

رَ : ١٣ - الجائر للزاني التزوج بها .

٥٤ - حكم الفاسد منه .

٦٣ - تحريمه مؤبداً بالزنى .

٦٨ - عوارض لانقضاء النكاح الصحيح .

٦٩ - وجوه فسخ النكاح الصحيح ثمانية .

٦٥ - حكمه بعد إسلام الزوجين أو أحدهما .

رَ : ٧٠ - فسخه أو بقاءه بعد طروء اختلاف الدين .

٦٦ - حل الوطء لمن تزوج حاملاً أن يطأها .

رَ : ١٢ - الجائر لم زواج الحامل وغير الجائر .

٦٧ - حكمه بعد ردة الزوجين أو أحدهما .

رَ : ٧٠ - فسخه أو بقاءه بعد طروء اختلاف الدين .

٦٨ - عوارض لانقضاء النكاح الصحيح .

(لا يفسخ النكاح بعد صحته بجذام حادث ولا ببرص

كذلك ولا يجنون كذلك ، ولا بأن يجديها شيئاً من العيوب ،

ولا بأن تجده هي كذلك ، ولا بعنافة ، ولا بداء فرج ، ولا

بشيء من العيوب . =

نكاح

نكاح

... ولا بعدم نفقة ولا بعدم كسوة ولا بعدم صداق ، ولا
 بانقضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء ، ولا بزواج أمة على حرة ،
 ولا بزواج حرة على أمة ، ولا يزني يحدث من أحدهما ، ولا يزناه
 بمزيمتها كأمها أو بنتها ، ولا يزناها بابنه ،
 ولا بتفريق الحكمين ولا بتخييره إياها ، اختارت نفسها أو
 لم تختار ، ولا بأن يقول لها : أنت علي حرام أو أنت علي كالميتة
 والدم ، ولا بهيته إياها لأهلها قبلوها أو لم قبلوها ،
 ولا بخروجها من أرض الحرب غير مسلمة ، ولا ببيع
 الأمة ذات الزوج ، ولا ببيع العبد ذي الزوجة ، ولا بتقيد
 الزوج) ١٠٩/١٠ م ١٩٣٤ و ١٠٩/١٠ - ١٤٢ م ١٩٣٥ -
 ١٩٤١

٦٩ - وجوه فسخ النكاح الصحيح ثمانية .

- (مايقع به فسخ النكاح بعد صحته ثمانية أوجه فقط :
- أحدها : أن تصير حريمه برضاع .
- والثاني : أن يطأها أبوه أو جده بمهالة أو بقصد إلى الزنى .
- والثالث : أن يمه التعانه والتعاتها .
- والرابع : أن تكون أمة فتعتق ، فلها الخيار في فسخ
 نكاحها من زوجها أو إبقائه .
- والخامس : اختلاف الدينين ، إلا في جهة واحدة وهي
 أن يُسلم الزوج وهي كتابية ، فإنها يبقين على نكاحها .
- والسادس : أن يملكها أو بعضها .
- والسابع : أن يملكه أو بعضه .

نكاح

نكاح

= - والثامن : موثقه أو موثقا . ٥٣٢/٩ م ١٨٦٢
و ٣١٢/٧ م ٩٣٩ و ١٤٢/١٠ م ١٩٤٢ و ١٤٣/١٠ م ١٩٤٣
و ١٥٢/١٠ م ١٩٤٦ و ١٥٩/١٠ م ١٩٤٧ و ٦/١٠ م ١٨٦٥

٧٠ - فسخه أو بقاءه بعد طروء اختلاف الدين .

(النكاح بعد صحته يفسخ باختلاف الدينين ، إلا في جهة واحدة وهي : أن يسلم الزوج وهي كتابية فإنهما يبقيان على نكاحهما ، وينقسم اختلاف دينهما في غير الوجه الذي ذكرنا خمسة أقسام : أحدها : أن يسلم هو وهي كافرة غير كتابية ، وثانيها : أن تسلم هي وهو كافر كتابي أو غير كتابي ، فلو أسلما معاً فها على نكاحهما ، وثالثها : أن يرتد هو دونها ، ورابعها : أن ترتد هي دونه ، وخامسها : أن يرتدا معاً ، ففي كل هذه الوجوه يفسخ نكاحهما ، سواء أسلم إثر إسلامها أو أسلمت إثر إسلامه ، أو راجع الإسلام أو راجعت الإسلام أو راجعا معاً ، لا ترجع إليه في كل ذلك إلا برضاها وبصدق وبولي وإشهاد ، ولا يجب أن يُراعى في ذلك شيء من عدة ولا عرض إسلام .)
٣١٢/٧ م ٩٣٩ و ١٤٣/١٠ م ١٩٤٢

٧١ - انقضاؤه فيمن بها عيب بعد المس .

(أيها امرأة تزوجت بها جنون أو جذام أو برص ، فدخل بها فاطلّع على ذلك فلها مهرها بمسبه إليها ، وعلى الولي الصداق بما دلّس كما غرّه . . . ١٠٩/١٠ م ١٩٣٥)

نكاح

٧٢ - انفساخه باسلام أحد الزوجين . نكاح

(أيها امرأة أسلمت ولها زوج كافر ذمي أو حر بي ، فحين إسلامها انفسخ نكاحها منه ، سواء أسلم بعدها بطريقة عين أو أكثر أو لم يسلم ، لاسبيل له عليها إلا بابتداء نكاح برضاها وإلا فلا . فلو أسلما معاً بقيا على نكاحهما ، فإن أسلم هو قبلها ، فإن كانت كتابية بقيا على نكاحها أسلمت هي أو لم تسلم ، وإن كانت غير كتابية فساعة إسلامه قد انفسخ نكاحها منه ، لاسبيل له عليها إلا بابتداء نكاح برضاها إن أسلمت ، وإلا فلا ، سواء حربيين أو ذميين كانا .) ١١/٣١٢ م ٩٣٩

٧٣ . النفقة الزوجية إجمالاً .

(على الزوج كسوة الزوجة مذ يعقد النكاح ، ونفقتها وما تتوطاه وتتغطاه وتقتوسه ، وإسكانها كذلك ، صغيرة كانت أو كبيرة ، ذات آب أو يتيمة ، غنية أو فقيرة ، دُعي إلى البناء أو لم يُدْعَ ، نشزت أو لم تنشز ، حرة كانت أو أمة ، برئت معه يتيماً أو لم تُبَوِّأ .

وفرض عليه : صيانتها عن كل خدمة وكل عمل له أول غيره .
ولم يعجز الزوج عن نفقة نفسه وامرأته غنية : كُلفت النفقة عليه .) ٩/٥١٠ م ١٨٥٠ و ١٠/٩٢ م ١٩٣٠
و ١٠/١٠٨-١٠١١ م ١٩٣٣

٧٤ - فرضية الجماع فيه واستيفاءه جبراً وحكم مخالفتها .
(فرض على الرجل أن يجامع امرأته التي هي زوجته ، =

نكاح

نكاح

= وأدنى ذلك مرة في كل طهر إن قدر على ذلك ، وإلا فهو عاصي لله تعالى ، ويجبر على ذلك من أبي ، بالأدب ؛ لأنه أتى منكراً من العمل .

وفرض على الأمة والحرة ألا يمنعا السيد والزوج الجماع متى دعاهما ما لم تكن المدعوة حائضا ، أو مريضة تتأذى بالجماع ، أو صائفة فرض ، فإن امتعت لغير عذر فهي ملعونة . (٤٠/١٠ م ١٨٨٦ ، ١٨٨٧)

ر : زوج ٨ - حقه في الجماع وما يمنع منه .

٧٥ - المقدّم من حق الزوجية وحق الأبوين .

(إن كان الأب والأم محتاجين الى خدمة الابن أو الابنة الناكح أو غير الناكح : لم يميز للابن ولا للابنة الرحيل ولا تضييع الأبوين أصلاً ، وحققها أوجب من حق الزوج والزوجة ، فإن لم يكن بالأب والأم ضرورة الى ذلك فللزواج لرجال امرأته حيث شاء ، بما لا ضرر عليها فيه . (٣٣١/١٠ م ٢٠١٦)

٧٦ - التخلف بسببه عن الجمعة والجماعة .

(إذا تزوج الرجل بكرراً أو ثيباً ، كانت عنده زوجة غيرها أو لم يكن : لا يحل له أن يتخلف عن صلاة الجمعة في المسجد ، ولا عن صلاة الجمعة ، فإن فعل ففي معصية وجرحته فيه كسائر الناس ولا فرق ، وإلما هي ضلالة أحدثها الشيطان . (٦٣/١٠ م ٦٧)

١٨٩٩ م ٦٧

نكاح - نهي عن المنكر

نكاح ٧٧ - الكذب للزوجة فيه والتفحُّ بالباطل .

(لا بأس بكذب أحد الزوجين للآخر فيما يستجلب به المودة .
ولا يحل التفحُّ بالباطل .) ٧٥/١٠ م ١٩١٢ ، ١٩١٣

٧٨ - بعث الحكيمين فيه ، واحكامه .

(إذا شجر بين الرجل وامرأته : بَعَثَ الخاكِمَ حَكَمًا مِنْ
أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا عَنْ حَالِ الظَّالِمِ مِنْهَا ، وَنَهْيَانِ إِلَى الخاكِمِ
مَاقِفًا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ لِيَأْخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ هُوَ قَبْلَهُ ، وَيَأْخُذَ عَلَى يَدَيِ
الظَّالِمِ ، وَلَيْسَ لِمَا أَنْ يَفْرُقَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، لَا يَجْلَعُ وَلَا يَغْيِرُهُ .)
٨٧/١٠ م ١٩٢١

٧٩ - حكم السرقة مع الزوجين .

(القَطْعُ فَرَضٌ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا سَرَقَ
مِنْ مَالٍ صَاحِبِهِ مَا لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ أَخْذَهُ ، كَالْأَجْنَبِيِّ وَلَا فَرْقَ إِذَا
سَرَقَ مَا لَمْ يُبَيِّحْ وَهُوَ مُحْسِنٌ إِنْ أَخَذَ مَا أُبِيحَ لَهُ أَخْذُهُ ، مِنْ حَرْزٍ
أَوْ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ .) ٣٤٧/١١ - ٣٥٠ م ٢٢٧٩

٨٠ - بطلانه بالاغماء .

رَ : إِغْمَاءُ ١ - آثَرُهُ عَلَى الْمُكَفَّلِ .

نهي ١ -- فرضه ودرجاته .
من المنكر

رَ : أَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ ١ -- فرضه ودرجاته .

نهي عن المنكر - نواقض الوضوء

نهي
عن المنكر ٢ - العذر فيه وما يبيحه .

ر : أمر بالمعروف ٢ - العذر في تركه وحدود العذر .

٣ - مثال تعبيره باليد .

(من ظفر لظالم بآلٍ ففرضُ عليه أخذه وانصاف المظلوم)

منه (٠) ١٨٠/٨ م ١٢٨٤

٤ - اعتبار القائم به باغياً .

(مَنْ دُعا الى أمرٍ بمعروفٍ أو نهيٍ عن منكرٍ وإظهارِ

القرآن والسنة والحكم بالعدل : فليس باغياً ، بل الباغي مَنْ

خالقه .) ٩٨/١١ م ٢١٥٤

نواقض
الوضوء ١ - أثر الشك في الوضوء .

(من أيقن بالوضوء ثم شك هل أحدث : فهو على طهارته ،

وليس عليه أن يجدد وضوءاً . ومن أيقن بالأحدث وشك في الوضوء

فعليه أن يأتي بما شك فيه من ذلك ، فان لم يفعل وصلى بشكه ثم

أيقن أنه لم يكن محدثاً : لم تجزه صلاته أصلاً) ٢٩/٢ م ٢١١٢

٢ - عوارض لا تنقض الوضوء .

(لا ينقض الوضوء وعافٌ ولا دمٌ سائلٌ من شيء من الجسد

أو من الحلق أو من الأسنان أو من الإحليل أو من البر ، =

نواقض الوضوء

نواقض الوضوء = ولا حجامه ولا فصد ، ولا قيء قل أو كثير ، ولا قلنس ، ولا قيع ولا ماء ولا دم تراه الحامل من فرجها .

ولا أذى المسلم ولا ظلمه ، ولا مس الصليب والوثن ، ولا الردة ، ولا الانعاط للذة أو لغير اللذة ، ولا المعاصي .
ولا شيء يخرج من الدبر ، لا عذرة ، ولا حقنة ، ولا تقطير دواء في المخرجين ، ولا مس حيّا بهيمة ولا قبلها ، ولا حلق الشعر بعد الوضوء ، ولا قص الظفر .

ولا شيء يخرج من فرج المرأة من قصة بيضاء أو صفراء أو كندرة أو كغسالة اللحم أو دم أحمر لم يتقدمه حيض .
ولا الضحك في الصلاة ، ولا شيء غير ذلك ، ولا ذهاب العقل بأي شيء ذهب من جنون أو إغماء أو سكر . (٢٢١/١ م ١٥٧ و ٢٥٥/١ م ١٦٩ و ٢٢٧/١ م ٢٥٤)

٣ - خروج النجاسة .

(المذي ، والبول والغائط من أي موضع خرجا من الدبر والإحليل أو من جرح في المثانة أو البطن أو غير ذلك من الجسد أو من القم : يوجب الوضوء ، سواء خرج ذلك عمداً أو نسياناً أو بغلبة .) (٢٣٢/١ م ١٥٩ و ٢٣٥/١ م ١٦٢)

٤ - خروج الريح من الدبر .

(الريح الخارجة من الدبر خاصة لامن غيره ، بصوت خرجت أم بغير صوت : توجب الوضوء خرجت عمداً أو نسياناً أو بغلبة .) (٢٣٢/١ م ١٦٠ و ٢٣٥/١ م ١٦٢)

نواقض الوضوء

٥ - ظهور دم الاستحاضة .

نواقض
الوضوء

(ظهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج بعد انقطاع الحيض فإنه يوجب الوضوء ولا بد لكل صلاة تلي ظهور ذلك الدم ، سواء يميز دمه أو لم يميز ، عرفت أيامها أو لم تعرف .)

٢٥١/١ م ١٦٨

٦ - النوم .

(النوم في ذاته حدث ينقض الوضوء ، سواء قل أو كثر ، قاعداً أو قائماً ، في صلاة أو غيرها ، أو راحهاً أو ساجداً كذلك ، أو متكئاً أو مضطجعا ، أيقن من حوالبه أنه لم يحدث أو لم يوقنوا ، سواء نام عمداً أو نسياناً أو بغلبة .)

٢٢٢/١ م ١٥٨ و ٢٣٥/١ م ١٦٢

٧ - ذهاب العقل .

(ذهاب العقل بأي شيء ذهب من جنون أو إغماء أو سُكر من أي شيء سَكِر : لا يوجب الوضوء .)

٢٢١/١ م ١٥٧ و ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

٨ - مس الفرج .

(ينقض الوضوء : مس الرجل ذكر نفسه خاصة عمداً ، بأي شيء مسه عن باطن يده أو من ظاهرها أو بنداعه ، حاشاً به بالخذل أو الساق أو الرجل من نفسه فلا يوجب وضوءاً .)

نواقض الوضوء

نواقض
الوضوء

== ومس المرأة فرجها عمداً كذلك أيضاً سواء سواء . ولا ينقص
الوضوء شيء من ذلك بالنسيان .

وينقضه : مس الرجل ذكر غيره من صغير أو كبير ميت
أو حي ، بأي عضو منه عمداً من جميع جسده ، من ذي رحم
محرم أو من غيره ، ومس المرأة فرج غيرها عمداً أيضاً كذلك
سواء سواء ، لامعنى اللذة في شيء من ذلك .

فإن كان كل ذلك على ثوب رقيق أو كثيف ، اللذة أو لغير
اللذة ، باليد أو بغير اليد ، عمداً أو غير عمد : لم ينقض الوضوء
وكذلك إن مه بغلبة أو نسيان فلا ينقض الوضوء .

٢٣٥/١ م ١٦٣

٩ - مس الرجل المرأة .

(ينقض الوضوء : مس الرجل المرأة والمرأة الرجل ،
بأي عضو مس أحدهما الآخر إذا كان عمداً دون أن يحول بينهما
ثوب أو غيره ، سواء أمة كانت أو ابنته أو مست ابنتها أو أباها ،
الصغير والكبير سواء ، لامعنى اللذة في شيء من ذلك . وكذلك
لو مسها على ثوب اللذة ينقض وضوءه .) ٢٤٤/١ م ١٦٥

١٠ - إيلاج الذكر في الفرج .

(إيلاج الذكر في الفرج : يوجب الوضوء ، كان معه إزال
أو لم يكن .) ٢٤٩/١ م ١٦٦

نواقض الوضوء - نو.

١١ - أكل لحم الابل .

نواقض
الوضوء

(أكل لحم الابل نيئة ومطبوخة أو مشوية ، عمداً وهو يدري أنه لحم جل أو فاقة : فإنه ينقض الوضوء . ولا ينقض الوضوء أكل شحومها محضاً ، ولا أكل شيء منها غير لحمها ، فإن كان يقع على بطونها أو رؤوسها أو أرجلها اسم « لحم » عند العرب : نقض أكلها الوضوء ، وإلا فلا . ولا ينقض الوضوء أكل شيء مسنه النار غير ذلك .) ١/٢٤١ م ١٦٤

١٢ - حمل الميت .

(حمل الميت في نعش أو في غيره : ينقض الوضوء .)

١/٢٢١ م ١٥٧

١ - الفوائض قبله ليلاً .

نوم

١ فرض على من أراد النوم ليلاً : أن يوكي قربه ، ويختم آتيته ولو بعد يعرضه عليها ، ويذكر اسم الله تعالى على ما فعل من ذلك ، وأن يصفى السراج ، ويخرج النار من بيته جملة ، إلا أن يضطر إليها لبرد أو لمرض أو لتوبة طفل فباح له أن لا يطفئ ما احتاج إليه من ذلك .) ٧/٥١٨ م ١١٠٥

٢ - نقضه للوضوء .

(النوم في ذاته : حدث ينقض الوضوء .) ١/٢٢٢ م ١٥٨

٣ - الفرض على المستيقظ منه .

(فرض على كل مستيقظ من نوم كيفاً تام قل النوم أو -)

نوم - نية

نوم --- كثرة : ألا يدخل يده في وضوئه إلا حتى يغسلها ثلاثاً . (٢٠٦/١ م ١٤٩)

٤ - عين للناثم .

(لايين لثام في نومه .) ٤٩/٨ م ١١٤٠

نية ١ - أثرها في إبطال الطاعات .

(من نوى وهو صائم إبطال صومه : بطل ، إذا تعدد ذلك
ذاكراً لأنه في صوم ، وإن لم يأكل ولا شرب ولا وطىء و
وهكذا القول فيمن نوى إبطال صلاة هو فيها أو حج هو فيه ،
وسائر الأعمال كلها كذلك . فلو نوى ذلك بعد تمام صومه أو
أعماله المذكورة : كان آثماً ، ولم يُبطل بذلك شيئاً منها .)
١٧٤/٦ م ٧٣٢

٢ - اختلاف نية الإمام والمأموم .

(يجوز اختلاف نية الإمام والمأموم ، كما لو وجد الحاج
الإمام مزدلفة في العشاء الآخرة فليدخل معه ، ولينوي بها المغرب
ولا بد ، لايجزئه غير ذلك .) ٢٠٢/٧ م ٨٧١

❦ ❦ ❦

حرف الراء

١ - المجازة فيه .

هبة

(لا تجوز هبةٌ إلا في موجود معلوم معروف القدر والصفات والقيمة ، وإلا فهي باطلٌ مردودةٌ ، وكذلك ما لم يُخلق بعد ، كمن وهب ما تلد أمته أو سائته أو سائر حيوانه ، أو ما يحمل شجره العام ، وهكذا كل شيء .

و كذلك من أعطى أو تصدق بدرهمٍ من هذه الدراهم أو برطلٍ من هذا الدقيق أو بصاعٍ من هذا البر ، فهو كله باطلٌ .
و كذلك لا يجوز شيء من ذلك لمن لا يدري ، ولا لمن لم يخلق .

١١٦/٩ م ١٦٢٥

٢ - حلها لآل البيت .

(الهبة حلالٌ لبني هاشمٍ والمطلب ومواليهم ، وكذا الهدية والعطية والإباحة والمنحة والعمرى والرقي .) ١٦٠/٩ م ١٦٤٣

٣ - أثر الشرط فيها .

(لا تجوز الهبة بشرط أصلاً ، والهبة بذلك باطلٌ مردودةٌ ، ولا تجوز هبةٌ يشترط فيها الثواب أصلاً - أي الإثابة عليها - ومكافأتها - ، وهي فاسدة مردودة .) ١١٨/٩ م ١٦٢٧ ،

١٦٢٨

٤ - هبة الجزء الشائع المسمى .

(هبةٌ جزءٌ مسمى منسوب من الجميع ، كثلث أو ربع =

= أو نحو ذلك من المشاع : جائزة حسنة ، للشريك ولغير الشريك ، وللغني والفقير ، فيما ينقسم وفيما لا ينقسم كالحيوان .
وأما إذا أعطى شيئاً غير معين من جملة أو عدد كذلك أو ذوعاً كذلك أو وزناً كذلك أو كيلاً كذلك فهو باطل لا يجوز ، مثل أن يُعطي درهماً من هذه الدوام أو دابة من هذه الدواب أو خمسة دنانير من هذه الدنانير ، سواء فيما اختلفت أبعاضه أو لم تختلف (. ١٤٩/٩ م ١٦٣٣ و ١٥٢/٩ م ١٦٣٤)

٥ - كونها مجهول أو معدوم .

(لا تجوز الهبة لمن لا يدري ، ولا لمن لم يخلق . وأما الحبس فيخلاف ذلك ؛ للنص الوارد (. ١١٦/٩ م ١٦٢٥)

٦ - شرط غنى الواهب بعدها .

(لا تقذف هبة لأحد إلا فيما أبقي له ولعياله غنى ، فإن أعطى ما لا يبقى لنفسه وعياله بعده غنى : ففسخ كله (. ١٣٦/٩ م ١٦٣١)

٧ - تمامها وشرط القبض .

(من وهب هبة سالمة من شرط الثواب أو غيره فقد تمت بالقبض ، ولا معنى لحيازتها ولا لقبضها (. ١٢٠/٩ م ١٦٢٩)

٨ - تلك الواهب لها .

(لا يُبطل الهبة تلك الواهب لها ، سواء بإذن الموهوب له =

-- كان ذلك أم بغير إذنه ، سواء تملكها الى أن مات أو مدة
يسيرة أو كثيرة ، على ولد صغير كانت أو على كبير أو على
أجنبي ، إلا أنه يلزمه رد كل ما استحل منها ، كالقصب سواء
سواء . (١٢٠/٩ م ١٦٢٩

٩ - قبولها .

(من أعطي شيئاً من غير مسألة ففرض عليه قبوله ، وله أن
يبه بعد ذلك إن شاء للذي وهبه .) (١٥٢/٩ م ١٦٣٥

١٠ - الرجوع فيها .

(من وهب هبة صحيحة : لم يجوز له الرجوع فيها أصلاً منذ
يلفظ بها ، إلا الوالد والأم فبا أعطيا أو أحدهما الولد : فلها
الرجوع فيه أبداً ، الصغير والكبير سواء ، وسواء تزوج الولد
أو الابنة على تلك العطية أو لم يتزوجا ، دأبنا عليها أولم يُدائنا .
فان فات عنها فلا رجوع لها بشيء ، ولا رجوع لها بالعائنة ،
ولا بالولد الحادث بعد الهبة . فان فات البعض وبقي البعض :
كان لها الرجوع فيها بقي فقط . وإن تغيرت عند الولد حتى
يسقط عنها الاسم ، أو خرجت عن ملكه ، أو مات ، أو صارت
لا يحل تملكها : فلا رجوع للأب فيها .) (١٢٧/٩ م ١٩٢٩
و ١٣٦/٩ م ١٦٣٠

١١ - الشفعة فيها .

(لا شفعة في الهبة .) (٨٨/٩ م ١٥٩٥

هبة

١٢ - الإكراه عليها .

هبة

(الإكراه على أن يهب شيئاً : لا يجب به شيء وإن قاله

المكره .) ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣

١٣ - الوكالة على عقدها .

(لاتبجوز الوكالة على عقد الهبة .) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣

١٤ - أثر الإغناء فيها .

(لا يبيطل الإغناء الهبة .) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

١٥ - هبة الولاء .

(لاتحل هبة الولاء ، ولا يبعه .) ٢١/٩ م ١٥٢٧

١٦ - النسوية فيها بين الأولاد .

(لا يجوز لأحد أن يهب أحد أولاده إلا حتى يهب كل واحد

منهم بمثل ذلك ، ولا يحل أن يفضل ذكراً على أنثى ولا أنثى على

ذكر ، فإن فعل فهو مفسوخ مردود ، ولهما هذا في التطوع ، وأما

في النفقات الواجبة فلا ، وكذلك الكسوة الواجبة ، لكن ينفق

على كل امرئ منهم بحسب حاجته ، وينفق على الفقير منهم دون

الغني ، ولا يلزمه ذلك في ولد الولد ولا في أمهاتهم ولا في نسائهم

ولا في رقيقهم .) ١٤٢/٩ م ١٦٣٢

١٧ - كونها من الاضحية .

('يباح المضعي أن يهدي من الاضحية ماشاء .) ٩٨٥٣٨٣/٧

هبة

١٨ - هبة المخدوع .

هبة

(هبة ' المخدوع في البيع كهيئة غير المخدوع ، وقد تُندب الى فعل الخير ، ولا يحل منعُه من القرب .) ١٦٠/٩ م ١٦٤٢

١٩ - هبة المريض .

(هبة ' المريض مرضاً يموت أو يبرأ منه : صحيحة ' كسائر الناس .) ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥ و ١٦٠/٩ م ١٦٤٢

٢٠ - هبة المشرف على العطب .

(هبة ' المشرف على العطب صحيحة ' كسائر الناس .) ٢٩٧/٧ م ١٣٩٥

٢١ - هبة المقاتل .

(هبة ' المقاتل بين الصفين : صحيحة ' كسائر الناس .) ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥

٢٢ - هبة الأسير .

(هبة ' الأسير : صحيحة ' كسائر الناس .) ٢٩٧/٨ م ١٣٩٥

٢٣ - هبة الموقوف لقتل .

(هبة ' الموقوف للقتل بحق في قَوْدٍ أو حديٍّ ، أو بباطلٍ ، =

هبة

هبة
= والأسير عند مَنْ يقتل الأُمري أو من لا يقتلهم : صحيحة
كسائر الناس . (٢٩٧/٨ م ١٣٩٥

٢٤ - هبة العبد .

(هبة العبد : صحيحة كهبه الحر .) (١٦٠/٩ م ١٦٤٢

٢٥ - هبة المرأة .

(هبة المرأة ذات الزوج والبكر ذات الأب واليتيمة :
كهبه اللواتي لا أزواج لهن ولا فرق ، وقد نذبن الى فعل الخير ،
ولا يحل منعهن من القرب .) (١٦٠/٩ م ١٦٤٢

٢٦ - هبة المرأة صداقها .

(للمرأة أن تهب صداقها أو بعضه لمن شاعت ، ولا اعتراض
لأب أو لزوج في ذلك .) (٥١١/٩ م ١٨٥١

٢٧ هبة الحامل .

(هبة الحامل صحيحة كسائر الناس ، مذ تحمل الى أن تضع
أو تموت .) (٢٩٧/٨ م ١٣٩٥

٢٨ - هبة أهل الحرب للمسلم .

(ما وهب أهل الحرب للمسلم الرسول إليهم أو الساجر
عندهم : فهو حلال ، ما لم يكن مالاً مسلم أو ذمياً .)
٣٠٩/٧ م ٩٣٦

(من كان له عند آخر حق في الذمة دراهم أو دنانير أو غير ذلك ، فقال له : قد وهبت له مالي عندك ، أو قال قد أعطيتك مالي عندك ، أو قال لآخر : قد وهبت لك مالي عند فلان ، أو قال : أعطيتك مالي عند فلان : فلا يلزم شيء من ذلك ، وإنما يجوز هذا بلفظ الإبراء أو العفو أو الإسقاط أو الوضع . ويجوز أيضاً بلفظ الصدقة .) ١١٧/٩ م ١٦٢٦

* * *

حرف الواو

— ١٠٧٣ —

مصحف قبة الخي (٦٨)

وثن ١ - السجود له .

(من أكره على السجود لوثن أو لصليب أو لإنسان ، وخشي الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم غيره إن لم يفعل : فليسجد لله تعالى 'قبالة الصنم أو لصليب أو للإنسان' ، ولا 'يبالي إلى القبلة يسجد أو إلى غيرها (٠) ١٧٦/٤ م ٤٧٤ و ٢٣٥/٨ م ١٤٠٧

وحي ١ - انقطاعه .

(الوحي قد انقطع مذ مات النبي محمد ﷺ (٠) ٢٦/١ م ٤٤

وديعة ١ - حفظها وردها .

(فرض على من أودعت عنده وديعة : حفظها وردّها إلى صاحبها إذا طلبها منه . وصفة حفظها : هو أن يفعل فيها من الحفظ ما يفعل بماله ، وأن لا 'يخالف فيها ما حدّ له صاحبها ، إلا أن يكون فيما حدّ له يقين' هلاكها ، فعليه حفظها ؛ لأن هذا هو صفة الحفظ ، وما عداه : التعدي (٠) ٢٧٦/٨ م ١٣٨٨ و ٢٧٧/٨ م ١٣٩٠

٢ - مؤونة نقلها وردها .

(نقل الوديعة بالحل والرد : على المودع لا على المودع ، وإنما على المودع أن لا يمنعها من صاحبها فقط .) ٢٧٨/٨ م ١٣٩٣

وديعة - وصية

وديعة ٣ - المطالبة بها في غير مكانها .

(إن لقي المودع من أودعه في غير الموضع الذي أودعه فيه ما أودعه : فليس له مطالبة بالوديعة .) ٢٧٨/٨ م ١٣٩٣

٤ - اعتبار قول المودع أو الوديع في هلاكها وردّها .

(القول في هلاك الوديعة أو في ردّها الى صاحبها أو في دفعها الى من أمره صاحبها بدفعها إليه : قول الذي أودعت عنده مع يمينه ، سواء دفعت إليه بيمينه أو بغير يمينه .) ٢٧٧/٨ م ١٣٩٢

٥ - تلفها .

(إن تلفت الوديعة من غير تعدّي من أودعت عنده ولا تضييع لها : فلا ضمان عليه فيها . فإن تعدّي المودع في الوديعة أو أضعافها فتلفت : لزمه ضمانها ، ولو تعدّى على بعضها دون بعض : لزمه ضمان ذلك البعض الذي تعدّى فيه فقط ، فيضمن ضمان الغاصب في كل ما ذكرنا في حكم الغصب .) ٢٧٧/٨ م ١٣٨٩ ، ١٣٩١

وصية ١ - حكمها .

(الرخصة فرض على كل من ترك مالا .) ٣١٢/٩ م ١٧٤٩

٢ - كونها بخصية .

(لا تحمل وصية في معصية ، لا من مسلم ولا من كافر ، كمن أوصى بينان كتيبة .) ٣٢٧/٩ م ١٧٥٩

وصية

وصية ٣ - التصديق عن مات ولم يوص .

(من مات ولم يوصِ ففرض : أن يُتصدق عنه بما تيسر ولا بد ؛ لأن فرض الوصية واجب ، فإذا ذلك كذلك فقد سقط ملكه عما وجب إخراجه من ماله ، ولا حدة في ذلك إلا مارآه الورثة أو الوصي بما لا إجحاف فيه على الورثة .) ٣١٣/٩ م ١٧٥٠

٤ - وصية المرأة .

(وصية المرأة البكر ذات الأب وذات الزوج بالغة والنسب ذات الزوج : جائزة ، كوصية الرجل ، أحب الرجل أو الزوج أو كرها ، ولا معنى لإذنها في ذلك .) ٣٢٧/٩ م ١٧٦٠

٥ - وصية الهني عليه في دينه .

(بطل أن يكون للمقتول خطأ أو عمداً عفواً أو حكماً أو وصية في القود أو في الدية ، ومن الباطل : أن يُقضى دينه من مال الورثة الذي لم يملكه هو قط في حياته ، وأن يُنفذ فيه وصية .) ٤٩٠/١٠ م ٢٠٨١

٦ - وصية المرتد قبل أو في حين رده .

(كل وصية أوصى بها المرتد قبل رده أو في حين رده بما يوافق للبر ودين الاسلام ، فكل ذلك نافذ في ماله الذي لم يُقتل عليه حتى قتل .) ١٩٨/١١ م ٢١٩٧

وصية

وصية ٧ - وصية الصغير .

(لا تجوز وصية من لم يبلغ من الرجال والنساء أصلاً .)

١٧٦٢ م ٣٣٠/٩

٨ - الوصية بالصلاة على الموصي .

(يُبطل على الموصي غير الولي وغير الزوج إن أوصى الميت

بغيرهما .) ١٤٥/٥ م ٥٨٦

٩ - الوصية بتناع البيت .

(من أوصى بتناع بيته لأم ولده أو لغيرها ، فإنما الموصي له بذلك ما المعهود أن يُضاف الى البيت من الفرش المبسوطة فيه والمعلقة ، والفرش الذي يقعد عليه والذي ينام عليه بما يتخطى فيه ويتوسده ، والآنية التي يشرب بها ويأكل ، والمائدة .)

ولا يدخل في ذلك ما لا يضاف الى البيت ، من ثياب اللباس والمرفوعة والتخوت ووطاء لا يستعمل في البيت ودرام ودنانير وحلي وخزانة . ويستعمل في ذلك ما يفهم من لغة الموصي .)

١٧٥٨ م ٣٣٧/٩

١٠ - الوصية بزواج ابنته الصغيرة بعد موته .

(من أوصى إذا مات أن تزوج ابنته البكر الصغيرة أو

البالغة : فهي وصية فاسدة ، لا يجوز إنفاذها .) ٤٦٤/٩

١٨٢٦ م

وصية

وصية ١١ - الوصية بعق رقيق لا يملك غيره .

(من أوصى بعق رقيق له لا يملك غيره ، أو كانوا أكثر من ثلاثة : لم ينفذ من ذلك شيء إلا بالقرعة .) ١٧٦٧ م ٣٤٢/٩

١٢ - الوصية بعق مملوكه وعليه دين .

(الوصية بعق رقيق والموصي عليه دين لله أو للناس ، فإن كان الدين محبطاً بالله كله بطل ما أوصى به من العق جملة ، ويبيعوا في الدين ، فلو أوصى بعق مملوك له أو بمالك وعليه دين لا يحبط بما ترك ، وكان يفضل من المملوك فضة عن الدين وإن قلت : أعتق من أوصى بعقه ، ويسعى للفرماء في دينهم ، ثم عتق منه ثلث ما بقي بلا استعاء ، واستسعى للورثة في حقهم .) ١٧٦٨ م ٣٤٧/٩

١٣ - الوصية بما لا ينفذ ساعة موت الموصي .

(لا تجوز الوصية بما لا ينفذ لمن أوصى له بها أو فيها أوصى به ساعة موت الموصي ، مثل أن يوصي بنفقة على إنسان مدة مسجلة ، أو بعق عبد بعد أن يخدم فلافا مدة مسجلة قلت أو كثرت ، أو يحمل بستانه في المستأف ، أو بغلّة وما أشبه ذلك ، فهذا كله باطل لا ينفذ منه شيء .) ١٧٥٧ م ٣٣٢/٩

١٤ - الوصية لأم الولد مالم تنكح .

(من أوصى لأم ولده مالم تنكح فهو باطل ، إلا أن يكون يوقف عليها وفقاً من عقاره ، فإن نكحت فلا حق لها فيه ، =

وصية

وصية = لكن يعود الوقف الى وجه آخر من وجوه البر، فهذا جائز. ()

١٧٦٦ م ٣٤٢/٩

١٥ - الوصية لعبد أو لعبد وارثه .

(وصية المرأة لعبدته بال مسمى أو يجره منه : جائزة ، وكذلك لعبد وارثه ، ولا يعق عبد الموصي بذلك ، ولوارث الموصي أن ينتزع من عبده نفسه ما أوصى له به ، فلو أوصى لعبدته بثلاث ماله : أعطيت ثلاث سائر ما يبقى من مال الموصي بعد إخراج العبد عن ماله ، ولا يعق بذلك .) ١٧٦١ م ٣٢٨/٩

١٦ - الوصية لعبد برفقته .

(من أوصى لعبدته برفقته فالوصية باطل ، ولا يعق العبد بذلك ، ولا شيء له . فلو أوصى لعبدته بثلاث ماله : أعطيت ثلاث سائر ما يبقى من مال الموصي بعد إخراج العبد عن ماله ، ولا يعق بذلك .) ١٧٦١ م ٣٢٨/٩

١٧ - الوصية للذمي .

(الوصية للذمي : جائزة ، ولا نعلم في هذا خلافاً .)

١٧٥٦ م ٣٢٢/٩

١٨ - الوصية للميت .

(لا تجوز الوصية لميت ، فمن أوصى لميت ثم مات : بطلت الوصية له ، فإن أوصى لميت ولميت : جاز نصفها للميت ، وبطل =

وصية

وصية

= نصف الميت ، وكذلك لو أوصى لحين ثم مات أحدهما ؛
جازت للحى في النصف وبطلت حصة الميت . (٣٢٢/٩ م ١٧٥٥)

١٩ - جوازها في الثلث .

(إن فضلت فضله من المال بعد أن يخرج من رأس المال دين الغرماء ثم كفن الميت : كانت الوصية في الثلث فما دونه لا يتجاوز بها الثلث ، كان له وارث أو لم يكن ، أجاز الوريثة أو لم يجزوا .

ومن أوصى بأكثر من ثلث ماله ثم حدث له مال : لم يجز من وصيته إلا مقدار ثلث ما كان له حين الوصية ، فلو أوصى بثلثه فأقل ثم نقص ماله حتى لم يحتمل وصية ثم زاد : لم ينقذ من وصيته إلا مقدار ثلث أقل ما رجع إليه من ماله . (٢٥٢/٩ م ١٧٠٧ و ٣١٧/٩ م ١٧٥٣ و ٣٢١/٩ م ١٧٥٤)

٢٠ - الوصية بما لا يحمله الثلث .

(من أوصى بما لا يحمله ثلثه بديء بما بدأ به الموصي في الذكر ، أي شيء كان ، حتى يتم الثلث ، فإذا تم : بطل سائر الوصية ، فإن كان أجل الأمر تخصوا في الوصية . (٣٣٣/٩ م ١٧٦٤)

٢١ - الوصية لقراءة غير الوارثين لعلقة .

(فرض على كل مسلم : أن يوصي لقراءته الذين لا يوثقون ، إما لرقٍ وإما لكفر ، وإما لأن هنالك من يجيبهم عن الميراث ، =

وصية

وصية

= أو لأنهم لا يرثون ، فيوصي لهم بما طابت به نفسه ، فإن لم يفعل أعطوا ولا بد ما رآه الورثة أو الوصي .

فإن كان والداه أو أحدهما على الكفر أو بملوك كفره عليه أن يوصي لهما أو لأحدهما إن لم يكن الآخر كذلك ، فإن لم يفعل : أعطى أو أعطيا من المال ولا بد ، ثم يوصي فيما شاء بعد ذلك ، فإن أوصى لثلاثة من أقاربه أجزأه . (٣١٤/٩ م ١٧٥١)

٣٢ - الوصية للوارث .

(لا تحل الوصية للوارث أصلاً ، فإن أوصى لغير وارث فصار وارثاً عند موت الموصي : بطلت الوصية ، فإن أوصى لوارث ثم صار غير وارث : لم تجز له الوصية . وسواء جوز الوصية ذلك أو لم يجز زوا ، إلا أن يبتدئوا به لذلك من عند أنفسهم .)
٣١٦/٩ م ١٧٥٢

٣٣ - الرجوع فيها .

(جائز للموصي أن يرجع في كل ما أوصى به ، إلا الوصية بعق مملوك له يملكه حين الوصية ، فإنه ليس له أن يرجع فيه أصلاً ، إلا بإخراجه إياه عن ملكه بجهة أو بيع أو غير ذلك من وجوه التمليك . وأما من أوصى بأن يعق عنه رقبة فله أن يرجع في ذلك .) (٣٤٠/٩ م ١٧٦٥)

٣٤ - أثر الاعضاء فيها .

(لا يبطل الاعضاء الوصية .) (٢٢٧/٦ م ٧٥٤)

وصية ٢٥ - رد اليمين على طالبها في وصية المدفون .

(لا ترد يمين على طالب أصلًا ، إلا في ثلاثة مواضع فقط :
القسامة فيمن وجد مقتولًا ، والوصية في السفر ، ومن قام بدعواه
شاهد واحد عدل أو امرأتان عدلتان .) ٣٧٣/٩ م ١٧٨٣

٢٦ - أكل الوصي من مال الموصى له .

(لا يحل للوصي أن يأكل من مال من إلى نظره 'مطارفة' ،
لكن إن احتاج استأجره له الحاكم بأجرة مثل عمله .) ٣٢٥/٨ م ١٤٠٢

٢٧ - كتابة الوصي غلام يتيمة .

(لا تجوز كتابة الوصي غلام يتيمة .) ٢٢٧/٩ م ١٦٨٧

٢٨ - عتق الوصي عبد يتيمة .

(لا يجوز للوصي عتق عبد يتيمة أصلًا ، وهو مردود إن
فعل .) ٢١٥/٩ م ١٦٧٨

١ - فرضية . وضوء

(الرضوء للصلاة : فرض ، لا تجزئ الصلاة إلا به لمن وجد

الماء .) ٧٢/١ م ١١٠

٢ - استحبابه للجنب واقتراضه .

(يستحب الرضوء للجنب إذا أراد الأكل أو النوم ، ولرد =

وضوء

وضوء = السلام ، ولذكر الله تعالى وليس ذلك بواجب ، إلا معاودة
الجماع ؛ فالوضوء عليه فرضٌ بينها . (١٨٥/١ م ١١٨)

٣ - السائق فعله من القربات بغير وضوء .

(قراءة القرآن والسجود فيه ومسح المصحف وذكر الله تعالى : جائزٌ كل ذلك بوضوء وبغير وضوء ، وللجنب والحائض .
وكذلك الأذان والإقامة يُجزئان أيضاً بلا طهارة ، وفي حال
الجنابة .) (١٦٧/١ م ١١٦ و ١٨٥/١ م ١١٧)

٤ - صفته .

(صفة الوضوء أنه إن كان انتبه من نوم فعليه أن يغسل يديه
ثلاثاً ، وأن يستنشق وأن يستنثر ثلاثاً ، فإن كان قد فعل ذلك
فليس عليه أن يعيد ذلك الوضوء من حدثٍ غير النوم ، ثم يختار
له أن يتمضمض ثلاثاً ، ثم ينوي وضوءه للصلاة ، ثم يضع الماء في
أنفه ويجذبه بنفّسه ولا بد ، ثم ينثره بأصابعه ولا بد مرة ، فإن
فعل الثانية والثالثة فصحت ، وهما فرضان لا يجزئ الوضوء والا
الصلاة دونها ، ثم يغسل وجهه ، ثم يغسل ذراعيه ، ثم مسح رأسه ،
ثم يستحب له مسح أذنيه ، ثم يغسل رجله .) (١٨٥/٢ م ١٩٨)

٥ - المياه الجارية بها .

(الوضوء للصلاة والغسل للفروض : جائز بماء البحر ، وبالماء
المستغن والمشمس ، وبماء أذيب من الثلج أو البرد أو الجليد ، =

وضوء

وضوء = أو من الملح الذي كان أصله ماء ولم يكن أصله معدناً .
١٥٦ م ٢٢٠/١

٦ - كونه بالماء الراكد .

(الوضوء جائز في الماء الراكد ، ولو بال في ماء جارٍ ثم
أُغلق صَبَبُهُ فَرَكْد : جازله الوضوء منه والاعتسال منه .)
١٥٠ م ٢١٠/١

٧ - كونه بماء خالطه طاهر .

(كل ماء خالطه شيء طاهر مباح ، فظهر فيه لونه وريحه
وطعمه ، إلا أنه لم يَزَلْ عنه اسم الماء ، فالوضوء به جائز ، والغسل
به للجنابة : جائز . فإن سقط عنه اسم الماء جملةً ، كالتيديو غيره :
لم يميز الوضوء به ولا الغسل ، والحكم حينئذ : التيمم ، سواء
وُجِدَ ماء آخر أم لم يوجد .) ١٩٩/١ م ١٤٧ ، ١٤٨

٨ - كونه بفضل وضوء المرأة أو الرجل .

(كل ماء تَوَضَّأت منه امرأة حائض أو غير حائض ، أو
اغْتَسَلَتْ منه فأفضلت منه فضلاً : لم يحل لرجل الوضوء من ذلك
الفضل ولا الغسل منه ، سواء وجدوا ماءً آخر أو لم يجدوا غيره ،
وفرضهم التيمم ، وحلال شربه للرجال والنساء ، وجائز الوضوء
به والغسل به للنساء على كل حال ، ولا يكون فضلاً إلا أن
يكون أقل مما استعملته منه ، فإن كان مثله أو أكثر فليس =

وضوء = فضلاً . وأما فضل الرجال فالوضوء به والغسل جائز للرجل والمرأة ولو توضأ الرجل والمرأة من إناء واحد أو اغتسلا من إناء واحد ، يغتفران معاً : فذلك جائز . (١ / ٢١١ م ١٥١)

٩ - كونه بماء مغصوب أو مأخوذ بغير حق أو من إناء كذلك .

(لا يجزئ الوضوء بماء أخذ بغير حق ، ولا من إناء مغصوب أو مأخوذ بغير حق ، ولا الغسل إلا لصاحبه أو بإذن صاحبه . فمن فعل ذلك فلا صلاة له ، وعليه إعادة الوضوء والغسل .)
١ / ٢١٦ م ١٥٢

١٠ - كونه بما اعتصر من الشجر .

(كل ماء اعتصر من شجر ، كماء الورد وغيره فلا يجزئ الوضوء به للصلاة ولا الغسل به لشيء من الفرائض .) (١ / ٢٢٠ م ١٥٥)

١١ - كونه من ماء ينال الحجر .

(لا يجزئ الوضوء من ماء ينال الحجر ، وهي أرض نمود ، ولا الشرب ، حاشا بنز الناقة ؛ فكل ذلك جائز منها .)
١ / ٢١٩ م ١٥٤

١٢ - كونه من إناء ذهب أو فضة أو عظم أو جلد ميتة .

(لا يجزئ الوضوء ولا الغسل ولا الشرب ولا الأكل ، لا للرجل ولا لامرأة ، في إناء ممسك من عظم ابن آدم ، ولا في إناء ممسك من عظم الخنزير ، ولا في إناء من جلد ميتة قبل أن يُدبغ ، =

وضوء

وضوء

= ولا من إثناء فضة أو في إثناء ذهب . (١ / ٢١٨ م ١٥٣
و ٢ / ٢٢٣ م ٢٧١

١٣ - غس اليد في الاناء بعد النوم قبل الوضوء .

(فرض على كل مستيقظ من نوم ، قل النوم أو كثير ، نهاراً
كان أو ليلاً ، قاعداً أو مضطجعا أو قائماً ، في صلاة أو في غير
صلاة ، كيفما نام : ألا يدخل يده في وضوئه في إثناء كان وضوؤه
أو من نهر أو غير ذلك ، إلا حتى يغسلها ثلاث مرات ، ويستشق
ويستنثر ثلاث مرات ، فإن لم يفعل : لم يجزه الوضوء ، ولا تلك
الصلاة ، ناسياً ترك ذلك أو عامداً ، وعليه أن يغسلها ثلاث مرات ،
ويستشق كذلك ، ثم يتدبى الوضوء والصلاة ، والماء طاهر
مجسب ، فإن صب على يديه وتوضأ دون أن يغمس يديه فوضوؤه
غير تام ، وصلاته غير تامة . (١ / ٢٠٦ م ١٤٩ و ٢ / ٤٨
م ١٩٨

١٤ - كونه قبل الوقت أو بعده .

('يجزى' الوضوء قبل الوقت وبعده .) (١ / ٧٤ م ١١٢

١٥ - النية فيه .

(لا 'يجزى' الوضوء إلا بنية الطهارة للصلاة فرضاً وتطوعاً ،
لا 'يجزى' أحدهما دون الآخر ، ولا صلاة دون صلاة . فإن
خلط بنية الطهارة للصلاة بنية التبرؤ أو لغير ذلك : لم تجزه الصلاة
بذلك الوضوء ولا تجزى النية في ذلك ولا في غيره من الأعمال =

وضوء

وضوء = إلا قبل الابتداء بالوضوء أو بأي عمل كان ، متصلةً بالابتداء به ، لا يحول بينها وقت "قل" أو أكثر .

ومن غس أعضاء الوضوء في الماء ونوى به الوضوء للصلاة ، أو وقف تحت ميزابٍ حتى عمها الماء ونوى بذلك الوضوء للصلاة ، أو صب الماء على أعضاء الوضوء للصلاة ، أو صب الماء على أعضاء الوضوء غيره ونوى هو بذلك الوضوء للصلاة : أجزاءه . ٧٣/١ م ١١١ و ٧٦/١ م ١١٣ و ٧٧/١ م ١١٤ ، ١١٥

١٦ - التسمية فيه .

(تستحب تسمية الله تعالى على الوضوء ، وإن لم يفعل فوضوؤه تام .) ٤٩/٢ م ١٩٨

١٧ - غسل الوجه فيه .

(يغسل المتوضي الوجه من حد منابت الشعر في أعلى الجبهة الى أصول الأذنين معاً إلى منقطع الذقن ، ويستحب أن يغسل ذلك ثلاثاً أو اثنتين ، وتجزي مرة ، وليس عليه أن يمس الماء ما انحدر من لحيته تحت ذقنه ولا أن يخلل لحيته .) ٤٩/٢ م ١٩٨

١٨ - تخليل اللحية فيه .

(لا معنى لتخليل اللحية في الغسل ولا في الوضوء .) ٣٣/٢ م ١٩٠

١٩ - غسل الذراعين فيه .

(يغسل المتوضي ذراعيه من منقطع الأظفار الى أول المرافق =

وضوء

وضوء = مما يلي الذراعين ، فإن غسل ذلك كله ثلاثاً فحسن ، ومرتين
فحسن ، وتجزئ مرة واحدة . (٤٩/٢ م ١٩٨

٢ - مسح الرأس فيه أو ما عليه من عمامة أو قلنسوة .

(مسح المتوضئ رأسه كيفما مسحه : أجزأه ، وأحب إلينا
أن يعم رأسه بالمسح ، فكيفما مسحه بيديه أو يده واحدة أو
يأصبع واحدة : أجزأه فلو مسح بعض رأسه أجزأه وإن قل ،
ونستحب أن يمسح رأسه ثلاثاً أو مرتين ، وواحدة تجزئ . وليس
على المرأة والرجل مسح ما انحدر من الشعر عن منابت الشعر
على القفا والجهة .

وكل ما لبس على الرأس من عمامة أو خمار أو قلنسوة أو بيضة
أو مغفر أو غير ذلك : أجزأ المسح عليها ، المرأة والرجل سواء ،
لعله أو لغيره ، وسواء لبس ما ذكرنا على طهارة أو غير طهارة ،
ويصح على كل ذلك أبداً بلا توقيت ولا تحديد ، فلو كان تحت
مالبس على الرأس خضاب أو دواء : جاز المسح ، وكذلك لو
تعمد لبس ذلك ليمسح عليه جاز المسح أيضاً ، وإنما المسح المذكور
في الوضوء خاصة ، أما في كل غسل واجب فلا ، ولا بد من خلع
كل ذلك وغسل الرأس . (٤٩/٢ م ١٩٨ و ٥٨/٢ م ٢٠١
و ٦٤/٢ م ٢٠٢ و ٦٥/٢ م ٢٠٣ ، ٢٠٤

٢ - مسح الاذنين فيه .

(مسح الاذنين ليس فرضاً ، ولا هما من الرأس .) ٥٥/٢

١٩٩ م

٢٢ - غسل الرجلين فيه . وضوء

(يغسل المتوضئ رجليه من مبتدأ متقطع الأظفار الى آخر الكعنين مما يلي الساق ، فإن غسل ذلك ثلاثاً فحسن ، ومرتبين فحسن ، ومرة تجزئ . والقرآن تزل بمسح الرجلين ، وقد نسخ بالفصل .) ٤٩/٢ م ١٩٨ و ٥٦/٢ م ٢٠٠

٢٣ - استحباب الغسل فيه .

(من ترك بما يلزمه غسله في الوضوء أو الغسل الواجب ولو قدر شعرة عمداً أو نسياناً : لم تجزه الصلاة بذلك الغسل والوضوء حتى يوعبه .) ٦٦/٢ م ٢٠٥ و ١٥٩/٤ م ٤٦٥

٢٤ - إيصال الماء الى ما تحت الحاتم .

(لا بد ضرورة من إيصال الماء يقيين الى ما تحت الحاتم ، بتحريكه عن مكانه .) ٤٩/٢ م ١٩٨

٢٥ - الترتيب فيه .

(من نكس وضوءه أو قدم عضواً على المذكور قبله في القرآن عمداً أو نسياناً : لم تجزه الصلاة أصلاً ، وفرض عليه : أن يبدأ بوجهه ثم ذراعيه ثم رأسه ثم رجليه ؛ ولا بد في النوايع والرجلين من الابتداء باليمين قبل اليسار فإن جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوئه أو بعد عضو من الاعضاء المذكورة : لم يجز ذلك ، فإن فعل شيئاً مما ذكرنا : لزمه أن يعود الى الذي بدأ به قبل =

وضوء

وضوء = الذي ذكره الله تعالى قبله فيعمله الى أن يتم وضوءه ، وليس عليه أن يتبديء من أول الوضوء . (٦٦/٢ م ٢٠٦)

٢٦ - الموالاة فيه .

(من فرق وضوءه : أجزاءه وإن طالّت المدة في خلال ذلك أو قصرت ، ما لم يحدث في خلال وضوئه ما ينقض الوضوء .)
٦٨/٢ م ٢٠٧

٢٧ - تجديد الماء فيه لكل عضو .

(يستحب تجديد الماء لكل عضو .) ٤٩/٢ م ١٩٨

٢٨ - الإكثار من الماء فيه .

(يُكره الإكثار من الماء في الوضوء ، والزيادة على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء ومسح الرأس .) ٧٢/٢ م ٢٠٨

٢٩ - تشييف أعضائه .

(يُكره للغتسل أن يتشيف في ثوب غير ثوبه الذي يليه ، فإن فعل فلا حرج ، ولا يُكره ذلك في الوضوء .) ٤٧/٢ م ١٩٦

٣٠ - نوم المتوضئ .

(النوم في ذاته : حدث ينقض الوضوء ، سواء قلّ أو كثر ، قاعداً أو قائماً ، في صلاة أو غيرها ، أو راكعاً كذلك أو ساجداً كذلك ، أو متكئاً أو مضطجعاً ، أيقن من حوَالِه أنه لم يحدث أو لم يوقوا .) ٢٢٢/١ م ١٥٨

٣١ - خروج المذي أو البول أو الغائط أو الريح . وضوء

(المذي والبول والغائط ، من أي موضع خرجت ، من البر والإحليل أو من جرح في المثانة أو البطن أو غير ذلك من الجسد ، أو من الفم ، كل ذلك : ينقض الوضوء .) ٢٣٢/١ م ١٦٠ ، ١٥٩

٣٢ - مس الرجل المرأة والمرأة الرجل .

(ينقض الوضوء : مس الرجل المرأة والمرأة الرجل ، بأي عضو مس أحدهما الآخر ، إذا كان عمداً دون أن يحول بينها ثوب أو غيره ، سواء أمه كانت أو ابنته ، أو مست ابنها أو أباه ، الصغير والكبير سواء ، لا معنى للذة في شيء من ذلك ، وكذلك لو مسها على ثوب للذة : ينتقض وضوؤه .) ٢٤٤/١ م ١٦٥

٣٣ - مس الذكر أو الفرج .

(مس الرجل ذكر نفسه خاصة عمداً ، بأي شيء مسه من باطن يده أو من ظاهرها أو بفراعه ، حاشاً مسه بالفضأ أو الساق أو الرجل من نفسه فلا يوجب وضوءاً . ومس المرأة فرجها عمداً كذلك أيضاً سواء سواء ، ولا ينقض الوضوء شيء من ذلك بالنسيان . ومس الرجل ذكر غيره من صغير أو كبير ، ميت أو حي ، بأي عضو مسه عمداً من جميع جسده من ذي رحم محرمة أو من غيره ، ومس المرأة فرج غيرها عمداً أيضاً سواء سواء ، لا معنى للذة في شيء من ذلك .)

وضوء

= فإن كان كل ذلك على ثوب رقيق أو كيف للذة أو لغير لذة باليد أو بغير اليد عمداً أو غير عمد: لم ينقض الوضوء، وكذلك إن مسه بقلبة أو نسيان فلا ينقض الوضوء. وأما إيجاب الوضوء من مس اللبر فهو خطأ . (١/ ٢٣٥ م ١٦٣

٣٤ - الأكل من لحوم الابل أو شحومها وما مسته للنار .

(أكل لحوم الإبل نيئة ومطبوخة أو مشوية ، عمداً وهو يدري أنه لحم جل أو فاقه فإنه ينقض الوضوء ولا ينقض الوضوء أكل شحومها محضة ، ولا أكل شيء منها غير لحمها . فإن كان يقع على بطونها أو رؤوسها أو أرجلها اسم لحم عند العرب : نقض أكلها الوضوء ، وإلا فلا . ولا ينقض الوضوء كل شيء مسته النار غير ذلك .) (١/ ٢٤١ م ١٦٤

٣٥ - الإيلاج في الفرج .

(إيلاج الذكر في الفرج يوجب الوضوء ، كان معه إنزال أو لم يكن .) (١/ ٢٤٩ م ١٦٦

٣٦ - حمل الميت .

(حمل الميت في نعش أو في غيره : موجب للوضوء .) (١/ ٢٥٠ م ١٦٧

٣٧ - أمور لا تنقضه .

(لا ينقض الوضوء شيء غير ما ذكرنا أنه ناقض ، لارعاف ، =

= ولا دمٌ سائلٌ من شيءٍ من الجسد أو من الحلق أو من الأسنان أو من الإحليل أو من البر ، ولا حجامه ، ولا فصد ، ولا قيءٌ كثيرٌ أو قل ، ولا قلنس ، ولا قيح ، ولا ماء ، ولا دمٌ تراه الحامل من فرجها .

ولا أذى المسلم ولا ظلمه ، ولا مس الصليب والوثن ، ولا الردة ، ولا الانعاظ للذة أو لغير لذة ، ولا المعاصي من غير ما ذكرنا .

ولا شيءٌ يخرج من البر لا عذبةً عليه ، سواء في ذلك الدود والحجر والحيات ، ولا حقنة ، ولا تقطيرٌ دواء في المخرجين ، ولا مسٌ حيًّا بهيمةٍ ولا قبلها ، ولا حلقُ الشعر بعد الوضوء ، ولا قصُ الظفر ، ولا شيءٌ يخرج من فرج المرأة من قَصَّةٍ بيضاء أو صفراء أو كدرةٍ أو كفسالة اللحم أو دمٍ أحمر لم تقدمه حيض ، ولا الضحك في الصلاة ، ولا شيءٌ غير ذلك . (٢٥٥/١)

م ١٦٩

٣٨ أثر العمد والنسيان والغلبة في نواقضه .

(نواقض الوضوء تنقض الوضوء في العمد والنسيان والغلبة ، إلا مسَ الرجل ذكره أو ذكر غيره ، والمرأة فرجها أو فرج غيرها ، فتشترط العمدية .) (٢٣٥/١ م ١٦٢ ، ١٦٣)

٣٩ - ذهاب العقل من جنون أو إغماء أو سكر .

(ذهابُ العقل بأي شيءٍ ذهب من جنون أو إغماء أو سكر من أي شيءٍ سكر : لا ينقض الوضوء .) (٢٢١/١ م ١٥٧)

وضوء . ٤ - الشك في الطهارة منه .

(من أيقن بالوضوء ثم شك هل أحدث : فهو على طهارته ، وليس عليه أن يمجد وضوءه ، فلو توشأ ثم أيقن أنه كان محدثاً فعليه أن يأتي بوضوء آخر ، ومن أيقن بالحدث وشك في الوضوء فعليه أن يأتي بما شك فيه من ذلك ، فإن لم يفعل وصلى بشكه ثم أيقن أنه لم يكن محدثاً : لم تجزه صلاته تلك أصلاً .)
٧٩/٢ م ٢١١

٤١ - حكم الجيرة .

(من كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجله جائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك في الوضوء ، وقد سقط حكم ذلك المكان . فإن سقط شيء من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه إمساك ذلك المكان بالماء ، وهو على طهارته ما لم يحدث .)
٧٤/٢ م ٢٠٩

٤٢ - حكم المعنود .

(من كان مستكحاً أي مغلوباً عليه بشيء من المني أو البول أو الغائط أو الريح : توشأ ولا بد لكل صلاة فرضاً أو نافلة ، ثم لاشيء عليه فيما خرج منه من ذلك في الصلاة أو فيما بين وضوئه وصلاته ، ولا يجزئه الوضوء إلا في أقرب ما يمكن أن يكون وضوؤه من صلاته ولا بد للمستكح أيضاً أن يغسل ما خرج منه من البول والغائط والمني حسب طاقته بما لا حرج عليه فيه ، =

وضوء = ويسقط عنه من ذلك ما فيه عليه الحرج منه (١ / ٢٣٣ م ١٦١)

٤٣ ظهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج .

(ظهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج إذا كان بعد انقطاع الحيض فإنه يوجب الوضوء ولا بد لكل صلاة تلي ظهور ذلك الدم ، سواء تميز دمها أو لم يميز ، عرفت أيامها أو لم تعرف .) (١ / ٢٥١ م ١٦٨)

وضیعة ر : بيع ١٥٥ - شراء البائع ما بابه من المشتري .

وعد ١ - الوفاء به .

(من وعد آخر بأن يعطيه مالا معيناً أو غير معين ، أو بأن يعينه في عمل ما ، حلف على ذلك أو لم يحلف : لم يلزمه الوفاء به ، ويكره له ذلك ، وكان الأفضل لو وقى به ، وسواء أدخله ذلك في نفقة أو لم يدخله ، كمن قال : تزوج فلانة وأنا أعينك في صداقها بكذا وكذا ، أو نحو هذا . ولا يكون فرضاً إنجاز الوعد والعهد إلا على من وعد بواجب عليه ، كإنصاف دين أو أداء حق .) (٨ / ٢٨ م ١١٢٥)

٢ - الاستثناء فيه .

(من وعد ولم يستثن فقد عصى الله تعالى في وعده ذلك ، فإن استثنى فقال : « إن شاء الله تعالى » ، أو « إلا أن يشاء الله تعالى » ، أو نحوهما ، يعلقه بإرادة الله عز وجل : فلا يكون مخالفاً لو وعده إن لم يفعل .) (٨ / ٢٩ م ١١٢٥)

وقف ١ - الجائز وقفه وغير الجائز .

(التجسس ، وهو الوقف : جائز في الأصول من الدور والأرضين بما فيها من الغراس والبناء إن كانت فيها ، وفي الأرحاء ، وفي المصاحف والدفاتر ، ويجوز أيضاً في العبيد والسلاح والخيول في سبيل الله عز وجل في الجهاد فقط لافي غير ذلك ولا يجوز في شيء غير ما ذكرنا أصلاً ، ولا في بناء دون القاعة . وجائز للمرء أن يحبس على من أحب أو على نفسه ثم على من شاء ، وهو جائز في المشاع وغير المشاع وفيما لا ينقسم ، ولا يحل الا فيما أبقي غنى (٠) ١٧٥/٩ م ١٦٥٢ و ١٨٢/٩ م ١٦٥٣

٢ - حبس المشاع وما لا ينقسم .

(الحبس جائز في المشاع وغير المشاع ، فيما ينقسم وفيما لا ينقسم .) ١٨٢/٩ م ١٦٥٣

٣ - ترك حيازته .

(لا يُبطل الحبس ترك الحيازة .) ١٨٢/٩ م ١٦٥٣

٤ - الجائز لهم الوقف .

(الحبس حلال لآل البيت ، والمرء أن يحبس على من أحب أو على نفسه ثم على من شاء .) ١٦٠/٩ م ١٦٤٣

٥ - التسوية بين الأبناء فيه .

(التسوية بين الولد فرض في الحبس ، فإن خص به بعض =

وقف

وقف = بنه فالجيس صحيح ، ويدخل سائر الولد في القلة والسكنى
مع الذي خصه . (١٨٢/٩ م ١٦٥٤

٦ - الداخِل في الحبس على القَب .

(من حبس على عقبه وعلى عقب عقبه ، أو على زبدي وعقبه :
فإنه يدخل في ذلك البنات والبنون ، ولا يدخل في ذلك بنو
البنات إذا كانوا ممن لا يخرج بنسب آبائهم إلى الحبس .) ١٨٢/٩ م
١٦٥٦ م

٧ - شرط غنى الواقف بعده .

(لا يحل الحبس إلا فيما أبقي غنى .) ١٨٢/٩ م ١٦٥٣

٨ - حكم من وقف وسبيل على منقطع .

(من سبيل وحبس على منقطع ، فإذا مات السبيل عليه :
عاد الحبس على أقرب الناس بالحبس يوم المَرَجيع .) ١٨٢/٩ م
١٦٥٥ م

٩ - حكم من وقف الأرض ولم يسبل القلة .

(من حبس داره أو أرضه ولم يسبل على أحد فله أن يسبل
القلة مادام حياً على من شاء ، فإن مات ولم يفصل كانت القلة
لأقاربه وأولى الناس به حين موته .) ١٨٢/٩ م ١٦٥٥

١٠ - استغلال الواقف له .

(ان استغله الحبس ولم يكن سبيله على نفسه : فهو مضمون
عليه كالغصب .) ١٨٢/٩ م ١٦٥٣

وقف ١١ - شرط بيع الوقف عند الحاجة .

(من حبس وشرط أن يُباع إن احتيج : صَحَّ الحبس ، وبطل الشرط ، إلا أن يقول : « لا احبس هذا الحبس إلا بشرط أن يُباع ... » فهذا لم يحبس شيئاً .) ١٨٣/٩ م ١٦٥٧

وكالة ١ - الأمور التي تجوز فيها .

(الوكالة جائزة في القيام على الأموال ، والتذكية ؛ وطلب الحقوق وإعطائها ، وأخذ القصاص في النفس فما دونها ، وتبليغ الإنكاح والبيع والشراء والإجارة والاستجار ، كل ذلك من الحاضر والغائب سواء ، ومن المريض والصحيح سواء ، وطلب الحق كاله واجب بغير توكيل إلا أن يبرىء صاحب الحق من حقه .

ولا تجوز الوكالة عند الحاكم إلا على جلب البينة ، وعلى طلب الحق ، وعلى تقاضيه ، وعلى تقاضي اليمين .

٢٤٤/٨ م ١٣٦٢ ٣٦٥/٩ م ١٧٧٨ م ٤١/١١ م ١٢٣٣

٢ - الأمور التي لا تجوز فيها .

(لا تجوز وكالة على طلاق ، ولا على عتق ولا على تدبير ، ولا على رجعة ، ولا على اسلام ولا على توبة ، ولا على اقرار ولا على انكار ، ولا على عقد الهبة ، ولا على العفو ، ولا على الإبراء ، ولا على عقد ضمان ، ولا على ردة ، ولا على قذف ، ولا على صلح ، ولا على انكاح مطلق بغير تسمية المتكحة والتاكح ؛ لأن كل ذلك إزام حكم لم يلزم قط ، وحل عقد ثابت ، ونقل ملك =

وكالة = بلفظ ، فلا يجوز أن يتكلم أحد عن أحد إلا حيث أوجب

ذلك نص^٣ ، ولا نص على جواز الوكالة في شيء من هذه الوجوه .

٢٤٥/٨ م ١٣٦٣ و ٣٦٦/٩ م ١٧٧٩ و ١٩٦/١٠ م ١٩٥٩

٣ - الأمور التي تجوز عليها عند الحاكم .

(لا تجوز الوكالة عند الحاكم إلا على جلب بينة ، وعلى طلب

الحق ، وعلى تقاضيه ، وعلى تقاضي اليمين .) ٣٦٥/٩ م ١٧٧٨

٤ - ابتياع الوكيل بفن .

(من وكل وكيلاً لابتاع له شيئاً مما به ، فابتاعه له بفن بما

لا يتباين الناس بثله : فله الرد أو الإمساك أو الاستبدال أو فسخ

الصفقة .) ٧١/٩ م ١٥٧٩

٥ - الزام الموكل بفعل الوكيل قبل العزل .

(فعل الوكيل نافذ فيما أمر به الموكل ، لازم للموكل ،

ما لم يصح عنده أن موكله قد عزله ، فإذا صح ذلك عنده لم ينفذ

حكمه من حينئذ ، ويُفسخ ما فعل .) ٢٤٦/٨ م ١٣٦٥

٦ - تعدي الوكيل ما وكل به .

(لا يحل للوكيل تعدي ما أمره به موكله ، فإن فعل لم

ينفذ فعله ، فإن فات : ضمن .) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٤

٧ - نهاية وكالة الوكيل .

(كل ما فعل الوكيل بما أمره به الموكل من حين عزله =

وَكَلَّة - وَلَاء

وكالة

= الى حين بلوغ الخبر إليه فهو نافذ ، طالت المدة بين ذلك أو قصرت .

والوكالة تبطل بموت الموكل ، بلغ ذلك الى الوكيل أو لم يبلغ ، بخلاف موت الإمام ، فإنه إن مات فالوكالة كلهم نافذة أحكامهم حتى يعزلهم الإمام الوالي - أي الذي يليه - (٢٤٦/٨ م ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ م)

٨ - أثر الإغناء فيها .

(لا يبطل الإغناء الوكالة .) (٢٢٧/٦ م ٧٥٤)

٩ - موت الموكل .

(يبطل الوكالة : موت الموكل ، بلغ ذلك الوكيل أو لا بخلاف موت الإمام ، فإنه إن مات فالوكالة كلهم نافذة أحكامهم حتى يعزلهم الإمام الوالي - أي الذي يليه -) (٢٤٦/٨ م ١٣٦٦)

ولاء

١ - ولاء معتق العبد وأم الولد .

(عتق العبد وأم الولد لعبدما : جائز ، والولاء لهما ، يدور معها حيث دارا وميراث المعتق لأولى الناس بالعبد من أحرار عصبته ، أو ليت مال المسلمين .) (٢١٦/٩ م ١٦٧٩)

٢ - بيعه .

(لا يحل بيع الولاء .) (٢١/٩ م ١٥٢٧)

ولاء

ولاء ٣ - حته .

(لاتحل هبة الولاء .) ٢١/٩ م ٢٥٢٧

٤ - انتفاء انتقاله بالعقل .

(لا ينتقل الولاء بالمقتل والدية على العصة .) ٥٨/١١

٢١٤٤ م

٥ - حكمه فيما ولدت المولاة من عربي .

(ماولدت المولاة من عربي فلا ولاء عليه لموالي أمه .)

٣٠١/٩ م ١٧٣٩

٦ - حكمه فيما ولدت المولاة من زوج مملوك .

(ما ولدت المولاة من زوج مملوك : لا ولاء عليه لأحد .)

٣٠١/٩ م ١٧٣٩

٧ - حكمه فيما وُلد لمولى من مولاة لآخرين .

(ما وُلد لمولى من مولاة لآخرين : فولأؤه لمن أعتق أباه

أو أجداده .) ٣٠١/٩ م ١٧٣٩

٨ - حكمه فيما ولدت المولاة من حربي .

(ماولدت المولاة من حربي: لا ولاء عليه لأحد .) ٣٠١/٩

١٧٣٩ م

ولاء - ولاية - ولي

ولاء ٩ - حكمه فيا ولدت المولاة الملاعة .

(ولد الملاعة المولاة : لا ولاء عليه لأحد .) ٣٠١/٩

١٧٣٩ م

١٠ - حكمه فيا ولدت المولاة من زنى .

(ما ولدت المولاة من زنى : لا ولاء عليه لأحد .) ٣٠١/٩

١٧٣٩ م

ولاية رَ : ولي .

ولي ١ - صومه عن وليه .

(من حنث ولزمه الصوم فمات ولم يصم : صام عنه وليه .)

٧٠/٨ م ١١٨١

٢ . اعتكافه عن الميت .

رَ : اعتكاف ١٦ - قضاء النذر به بعد الوفاة .

٣ - إشرافه على من لا يؤمن عليه المعصية من البالغين .

إذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين فيها أملك بأنفسها ، ويسكنان
أبنا أحبا ، فإن لم يؤمنا على معصية من شرب خمر أو تبرج أو
تخليط : فلا لب أو غيره من العصب أو اللحم أو الحيوان أن
يمنعنا من ذلك ، ويسكنهما حيث يشرفان على أمورهما . (

٢٠١٥ م ٣٣١/١٠

ولي - ولية

ولي ٤ - ولاية الأب أو غيره في التزويج .

ر : أب ه - ولايته في تزويج بنته .

٥ - ولاية المرأة في النكاح .

(لا تكون المرأة ولياً في النكاح .) ٤٦٩/٩ م ١٨٣٣

٦ - أثر الإغناء في الولاية .

(لا يُبطل الإغناء الولاية .) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

٧ - حكم المقتول في أوليائه صغير أو غائب أو مجنون .

(مقتول كان في أوليائه صغير أو غائب أو مجنون ، إن
دُعي الأولياء للقود فلأكبر منهم أو الحاضر أو العاقل أن يقتص
ولا ينتظر بلوغ الصغير ولا عودة الغائب ولا إقامة المجنون .)
٤٨٢/١٠ م ٢٠٧٩

٨ - ولاية الكافر على المسلم والعكس .

(لا يكون الكافر ولياً للسلمة ، ولا المسلم ولياً للكافرة ،
الأب وغيره سواء .) ٤٧٣/٩ م ١٨٣٧

وليمة ١ - ولية العرس .

(فرض على كل من تزوج : أن يؤلم بما قل أو كثر .)

٤٥٠/٩ م ١٨١٩

وليمة

وليمة ٢ - تلبية الدعوة إليها .

(فرضٌ على كل من دُعي الى وليمة أو طعام : أن يجيب
إلا من عذر ، فإن كان مفطراً ففرضٌ عليه أن يأكل ، فإن
كان صائماً فليدع الله لهم ، فإن كان هنالك حرير مبسوط أو كانت
الدار مغصوبة ، أو كان الطعام مغصوباً ، أو كان هناك خمرٌ
ظاهر : فليرجع ولا يجلس .) ٣٢/٧ م ٨٠٨ و ٤٥٠/٩ م
١٨٢٠ م



حرف الـياء

يقيم ١ - تعرفه .

(اليتامي : م الذين قد مات آباؤهم فقط ، فإذا بلغوا فقد

سقط عنهم اسم اليتيم .) ٣٢٧/٧ م ٩٤٩

يمين رَ : أيمان .

يهود رَ : أهل الكتاب .

يوم جمعة رَ : جمعة .

* * *

فهرس

الكلمات الفقهية

بموجب الموضوعات

تسهيلاً لمراجعة هذا المعجم وضعنا له هذا الفهرس وجعلنا فيه جميع الكلمات الفقهية التي وردت في المعجم وعرضناها مرتبة بموجب موضوعاتها الخاصة على الأبواب الفقهية التي ترجع إليها أو تحت عناوين موضوعية عامة تدخل في كل منها زمرة من الكلمات التي تؤلف أمره موضوعية متقاربة ، كما روعي في إيراد كلمات الموضوع الواحد أن ترتب كذلك تبعاً لمزيد اتصالها بالعنوان الكبير العام .

مثل : القضاء والبيئات

هذا عنوان لموضوع واسع نورد تحته الكلمات الفقهية التالية : قضاء ، حكم حق ، اقرار ، بيعة ، شهادة ، عدالة ، الخ ... مذكور بجانب كل منها رقم الصفحة الواردة فيها في هذا المعجم ، ويقدم منها في ترتيب إيرادها ما هو أكثر ارتباطاً بالموضوع ، وما هو أساس لما بعده .

الأبواب والموضوعات التي اندرجت تحتها الكلمات الفقهية في هذا الفهرس

| | |
|---------------------------------|--------------------------------|
| ١ - أصول الشريعة | ١٧ - الأراضي والمراقق |
| ٢ - العقيدة الاسلامية والسمعيات | ١٨ - الجرائم والعقوبات |
| ٣ - الأديان | ١٩ - القضاء والبيئات |
| ٤ - الطهارة | ٢٠ - الأيمان والكفارات والنذور |
| ٥ - الصلاة وما إليها | ٢١ - السلم والحرب وما إليها |
| ٦ - الزكاة | ٢٢ - الرق والعتق وما إليها |
| ٧ - الصوم | ٢٣ - الأمراض والطب |
| ٨ - الحج | ٢٤ - الموت والجناز |
| ٩ - الأهلية والأشخاص | ٢٥ - الذبائح والأطعمة والأشربة |
| ١٠ - الزواج والأمره | ٢٦ - اللباس والزينة والمهينات |
| ١١ - الطلاق | ٢٧ - الحظر والإباحة (الفنون |
| ١٢ - الإرث والوصايا | واللعب واللهو) |
| ١٣ - الإقتصاد | ٢٨ - النظام العام |
| ١٤ - البيوع والإجازات | ٢٩ - أحكام لأشخاص وأماكن |
| ١٥ - الشركات | وأوقات |
| ١٦ - بقية العقود والتصرفات | |
| والالتزامات | |

| الموضوع وكمياته | الصفحة | الموضوع وكمياته | الصفحة |
|---------------------------------|--------|------------------|-------------------|
| ١ - أصول الشريعة | | تفاهق | ١٠٢٧ |
| قرآن | ٨٣٣ | الله عز وجل | ٨٠ |
| سنة | ٥١٠ | عرش | ٧٥٦ |
| اجماع | ١٧ | ملائكة | ٩٦٢ |
| قياس | ٨٦٠ | أنبياء | ر : النبي ، رسالة |
| اجتهاد | ١٤ | النبي | ١٠٠٢ |
| تقليد | ٢٠٣ | رسالة | ٣٩٥ |
| إباحة | ٥ | نبوة | ٩٩٩ |
| رأي | ٣٨٩ | رسول | ر : رسالة ، نبوة |
| تأويل | ١٩١ | محمد عليه السلام | ٩١٢ |
| تخصيص | ١٩٢ | وحي | ١٠٧٥ |
| نسخ | ١٠٢٥ | مصحف | ٩٤٥ |
| ضرورة | ٧٠٥ | قدر | ٨٢٦ |
| ترجمة | ١٩٣ | روح | ٤٢٩ |
| نية | ١٠٦١ | نفس | ١٠٢٨ |
| فرض | ٧٩٢ | حساب | ر : بعث |
| | | بعث | ١٢٠ |
| | | حشر | ٣١٧ |
| | | سؤال القبر | ٤٨١ |
| | | صف الأعمال | ٥٤٣ |
| ٢ - العقيدة الاسلامية والسمعيات | | ميزان | ٩٩٤ |
| إسلام | ٣٩ | حسنة | ٣١٧ |
| إيمان | ٩٧ | سيئة | ر : معصية |
| | | معصية | ٩٥٠ |

| الصفحة | الموضوع وكتابه | الصفحة | الموضوع وكتابه |
|----------|----------------|----------------|----------------|
| ١٠٧٥ | وثن | ٨٦٩ | كباثر |
| ٦٧٢ | صليب | ٧٩١ | فاسق |
| ر : روح | تناسخ | ٧٩٣ | فسق |
| | ٤ - الطهارة | ٤٥٢ | صراط |
| | | ٣٢١ | حوض |
| | | ٥٢٥ | شفاعة |
| ٧٢٨ | طهارة | ٢٤٩ | جنة |
| ٩٨٢ | مياه | ٩٩٩ | نار |
| ١ | آنية | ٢٤٨ | جن |
| ر : آنية | إثاء | ٧ | ابليس |
| ١٠٨٣ | وضوء | ٣٥٠ | دجال |
| ٥١٢ | سواك | ٤٩١ | سخنر |
| ١٠٥٦ | نواقض الوضوء | | |
| ٢١٢ | تيمم | | ٣ - الأديان |
| ٣٣٣ | خف | ٩٢ | أهل الكتاب |
| ١٠٠٥ | نجاسة | ر : أهل الكتاب | كتابي |
| ٣٨ | استنجاء | ر : أهل الكتاب | نصارى |
| ٧٧١ | غسل | ١١٠٩ | يهود |
| ٢٤٥ | جنابة | ر : أهل الكتاب | مجنوس |
| ٣٢١ | حيض | ٣٨٠ | ذمي |
| ١٠٢٦ | نفاس | ٨٦٣ | كافر |
| ٣٧ | استحاضة | ٦٧٣ | صنم |

| الموضوع وكمياته | الصفحة | الموضوع وكمياته | الصفحة |
|----------------------|--------|-----------------|-------------------|
| ٥ - الصلاة وما إليها | | سجود التلاوة | ٤٨٧ |
| أذان | ٣٢ | سجود الشكر | ٤٩٠ |
| إقامة | ٦٧ | ر: سجود السهو | |
| صلاة | ٥٦٤ | إمامة | ٨٥ |
| صلاة الصبح | ٦٥٤ | جمعة | ٢٤١ |
| صلاة الظهر | ٦٥٩ | خطبة الجمعة | ر: جمعة |
| صلاة العصر | ٦٦٠ | يوم الجمعة | ر: جمعة |
| صلاة المغرب | ٦٦٧ | مسافر | ٩٣٥ |
| صلاة العشاء | ٦٥٨ | استسقاء | ر: صلاة الاستسقاء |
| صلاة الوتر | ٦٦٩ | كسوف | ر: صلاة الكسوف |
| صلاة التطوع | ٦١٧ | نافلة | ر: صلاة التطوع |
| صلاة الجماعة | ٦٢٣ | اعتكاف | ٦١ |
| صلاة الجمعة | ٦٤١ | تكبير | ٢٠٣ |
| صلاة العيدين | ٦٦١ | دعاء | ٣٥٠ |
| صلاة الاستسقاء | ٦١٦ | ذكر | ٣٨٠ |
| صلاة الكسوف | ٦٦٤ | | |
| صلاة المسافر | ٦٦٦ | ٦ - الزكاة | |
| صلاة الحرف | ٦٥٣ | زكاة | ٤٣٣ |
| صلاة الجنازة | ٦٤٨ | صدقة | ٥٤٧ |
| سجود | ٤٨٦ | فقير | ٧٩٦ |
| سجود السهو | ٤٨٩ | مسكين | ٩٤٣ |

| الموضوع وكمياته | الصفحة | الموضوع وكمياته | الصفحة |
|-----------------|---------|-----------------|--------|
| زكاة الفطر | ٤٥٦ | عرة | ر : حج |
| فطرة | ٧٩٦ | مزدلفة | ر : حج |
| | | جار | ر : حج |
| | | جزاء الصيد | ٢٣٨ |
| | | فدية | ٧٩١ |
| | | احجار | ر : حج |
| | ٦٧٤ | متعة الحج | ٩١٠ |
| | ر : صوم | عمرة | ٧٦٠ |
| | ٤٢١ | | |
| | ر : صوم | | |

٧ - الصوم

٩ - الأهلية والأشخاص

| | | | |
|---------|-----------------|-------|-----------|
| الحج | ٨ - الحج | تكليف | ٢٠٩ |
| مكة | ٩٥٨ | بلوغ | ١٢٦ |
| المدينة | ٩١٥ | ولاية | ر : ولي |
| حج | ٢٧٠ | ولي | ١١٠٣ |
| ميقات | ٩٩٤ | يتم | ١١٠٩ |
| حرم | ر : مكة ، مدينة | صغير | ٥٥٧ |
| احرام | ١٩ | صبي | ر : صغير |
| تلبية | ر : حج | جنين | ٢٥٣ |
| طواف | ر : حج | حمل | ر : جنين |
| سعي | ر : حج | امراة | ر : امرأة |
| رمي | ر : حج | ثيب | ر : امرأة |

| الصفحة | الموضوع وكلماته | الصفحة | الموضوع وكلماته |
|----------|-----------------|------------------|-----------------|
| ٥٤٣ | صداق | ٩١٦ | مرأة |
| ر : صداق | مهر | ٩٠٤ | لقيط |
| ٢٦٣ | جهاز | ٢٩٦ | حجر |
| ٧٦٥ | عَظِيم | ٢٥٠ | جنون |
| ٨٤٦ | قَسَم | ر : جنون | مجنون |
| ٩١٢ | متعة النكاح | ٢٣٣ | خطأ |
| ٣ | أب | ١٠٢٦ | نسيان |
| ٨٩ | أم | ٧٣ | إكراه |
| ٢٦٧ | حامل | ٤٩٩ | سفر |
| ١٠٢١ | نسب | ٦٥ | إغواء |
| ر : نسب | استلحاق | ١٠٦٠ | نوم |
| ١٨ | إجهاض | ٧ | أبكم |
| ٣٩٥ | رضاع | ٣١ | أخرس |
| ٣١٧ | حضانة | ٦٥ | أعمى |
| ١٠٢٨ | نقعة | ر : جنابة ، جراح | أحمق |

١١ - الطلاق

| | |
|-----|-------------|
| ٧١٥ | طلاق |
| ٩١٠ | متعة الطلاق |
| ٩١٢ | محال |
| ٣٣٩ | تخلع |

١٠ - الزواج والأسرة

| | |
|-----------------------|------|
| ١٠٣١ | نكاح |
| ر : نكاح ، زوج ، زوجة | زواج |
| ٤٧٣ | زوج |
| ٤٧٦ | زوجة |

| الموضوع وكلماته | الصفحة | الموضوع وكلماته | الصفحة |
|----------------------------|------------|-----------------|----------|
| تولية | ٢١١ | فسخ | ٧٩٢ |
| مراجعة | ٩٢٦ | قسمة | ٨٤٢ |
| وضعية | ١٠٩٦ | عارية | ٧٣٩ |
| إجارة | ٧ | وديعة | ١٠٧٥ |
| أجرة | ١٥ | وكالة | ١٠٩٩ |
| | | حوالة | ٣١٩ |
| | | كفالة | ٨٨٧ |
| ١٥ - الشركات | | رهن | ٤٢٤ |
| شركة | ٥١٨ | دين | ٣٥٤ |
| مضاربة | ٩٤٦ | قرض | ر : دين |
| قراض | ر : مضاربة | صلح | ٦٧٠ |
| مزارعة | ٩٣٠ | هبة | ١٠٦٥ |
| مغارسة | ٩٥٥ | منحة | ٩٦٤ |
| معاملة | ٩٤٩ | ضيافة | ٧١١ |
| | | عطية | ٧٥٦ |
| ١٦ - بقية العقود والتصرفات | | معمري | ٧٦٥ |
| والالتزامات | | رقيب | ر : عمري |
| | | وقف | ١٠٩٧ |
| | | تحييس | ر : وقف |
| عقد | ٧٥٨ | أحباس | ١٩ |
| وعد | ١٠٩٦ | غصب | ٧٨١ |
| ضمان | ٧٠٦ | مجعل | ٢٤٠ |
| إبراء | ٦ | ملقطة | ٩٠٠ |

| <u>الموضوع وكلماته</u> | <u>الصفحة</u> | <u>الموضوع وكلماته</u> | <u>الصفحة</u> |
|------------------------|---------------|------------------------|----------------------|
| زنى | ٤٦٢ | الأراضي والمرافق | ١٧ - |
| لواط | ٩٠٥ | أرض ر : مرق ، معادن | مرق |
| سحاق | ٤٩٠ | ٩٢٧ | معادن |
| قدف | ٨٢٧ | ٧٤٨ | ر كاز |
| لعن | ٩٠٠ | ٤٢١ | إحياء الموات |
| سب | ٤٨١ | ٢٨ | موت ر : إحياء الموات |
| قصاص | ٨٤٧ | ارتفاق ر : مرق | شرب |
| ر : قصاص | | ٥١٧ | شفعة |
| دية | ٣٦٤ | ٥٢٦ | |
| عاقلة | ر : دية | | |
| غرة | ر : دية | | |
| حدود | ٣٠٠ | | |
| تعزير | ١٩٦ | | |
| أدب (تأديب) | ر : تعزير | | |
| أدب | ٣١ | | |
| تأديب | ر : أدب | | |
| سجن | ٤٨٤ | | |
| حبس | ٢٦٩ | | |
| توبة | ٢١٠ | | |
| القضاء واليقات | ١٩ - | | |
| قضاء | ٨٥٤ | | |

١٨ - الجرائم والعقوبات

| الموضوع وكلماته | الصفحة | الموضوع وكلماته | الصفحة |
|------------------------|-----------|-----------------------------|------------------|
| حكم | ر : قضاء | ٢١ - السلم والحرب وما إليها | ٣١٨ |
| حق | ٦٩ | جهاد | ٢٥٧ |
| إقرار | ر : قضاء | شيد | ٥٣٩ |
| بينه | ٥٣٠ | غنائم | ٧٨٤ |
| شهادة | ٧٥٠ | أسير | ٤٤ |
| عدالة | ٨٣٨ | سي | ر : أسير |
| قسامة | ٨٣٦ | ذمي | ٣٨٠ |
| قرعة | ٧٩٩ | جزية | ٢٤٠ |
| قافة | | صغار | ٥٥٥ |
| | | مستامن | ٩٣٧ |
| ٢٠ - الأيمان والكفارات | | قتال | ٨٢٥ |
| أيمان | ٩٨ | حراية | ٣٠٩ |
| قسم | ر : أيمان | حربي | ٣١٣ |
| عين | ر : أيمان | محاربون | ر : حراية ، حربي |
| كفارة عين | ٨٨٢ | دار حرب | ٣٤٩ |
| كفارة صوم | ٨٧٥ | أرض حرب | ر : دار حرب |
| كفارة حج | ٨٧٥ | | |
| كفارة ظهار | ٨٧٩ | ٢٢ - الرق والعق وما إليها | |
| كفارة قتل | ٨٨١ | رقيق | ٤٠٢ |
| نذر | ١٠١٣ | | |

| الموضوع وكتاباته | الصفحة | الموضوع وكتاباته | الصفحة |
|--------------------|----------|--------------------------------|----------|
| نماليك | ر: رقيق | ٢٤ - الموت والجنائز | |
| إملاء | ر: رقيق | موت | ٩٨١ |
| تسمري | ١٩٥ | ميت | ٩٨٥ |
| جارية | ر: رقيق | جنائز | ٢٤٢ |
| استبراء | ر: جارية | جنازة | ر: جنائز |
| عق | ٧٤٠ | غسل الميت | ٧٧٩ |
| كتابة | ٨٧٠ | تكفين | ٢٠٧ |
| مكاتب | ٩٥٧ | دفن | ٣٥١ |
| تدبير | ١٩٢ | قبر | ٧٩٩ |
| مدبر | ٩١٥ | عدة | ٧٥٠ |
| أم ولد | ٩٠ | حداد | ٢٩٨ |
| ولاء | ١١٠١ | إحداد | ١٩ |
| ٢٣ - الأمراض والطب | | | |
| مریض | ٩٢٨ | ٢٥ - الذبائح والأطعمة والأشربة | |
| طاعون | ٧١٥ | تذكية | ر: ذكاة |
| مجنوم | ٩١٢ | ذكاة | ٣٧١ |
| دواء | ٣٥٣ | صيد | ٦٩١ |
| تشريح | ١٩٦ | كلب | ٨٨٩ |
| | | أضحية | ٤٦ |

| الصفحة | الموضوع وكتابه | الصفحة | الموضوع وكتابه |
|------------------|------------------------|---------|------------------------------|
| | | ٧٥٨ | عقيقة |
| | | ٥١ | أطعمة |
| | ٢٧ - الحظر والإباحة | ٧٦ | أكل |
| | (الفنون واللعب والهوا) | ١١٠٤ | وليمة |
| ٤٨٢ | سباق | ٣٤٥ | خيزير |
| ٩٣٤ | مسابقة | ٩٩٠ | ميتة |
| ٩٦٤ | مناخلة | ٥١٥ | شرب |
| ر: مناخلة | نضال | ١٠٠٤ | نبيذ |
| ٦٧٣ | صور | | |
| ٩٠٠ | لعب | | ٢٦ - اللباس والزينة والهيئات |
| ٩٦٣ | ملاهي | | |
| ٧٨٣ | غناء | ٨٩٥ | لباس |
| ر: عيد | رقص | ر: لباس | ألبة |
| | | ر: لباس | ثياب |
| | ٢٨ - النظام العام | ٣٤١ | خمار |
| | | ٣١٩ | حلي |
| ٨٩ | أمر بالمعروف | ٧٦٠ | عمامة |
| ١٠٥٥ | نهي عن المنكر | ٨٩٦ | لحية |
| ر: نهى عن المنكر | منكر | ٧٦٦ | عورة |
| ٣٣٦ | خلافة | | |

| الصفحة | الموضوع وكلماته | الصفحة | الموضوع وكلماته |
|----------|-----------------|-------------------|-----------------|
| ٧ | أبو بكر | ١٢٠ | بغاة |
| ٨٣٧ | قريش | ر : بغاة | أهل البغي |
| ٩٥٨ | مكة | | |
| ٩١٥ | المدينة | ٢٩ - أحكام لأشخاص | |
| ٩٣٧ | مسجد | وأماكن وأوقات | |
| ر : مسجد | قدس | | |
| ر : مسجد | بيت المقدس | ٥٤٣ | صحابي |
| ٩٠٥ | لية القدر | ١ | آل البيت |
| ٧٦٧ | عيد | ر : آل البيت | أهل البيت |

★ ★ ★

فهرس

الكلمات الفقهية بحسب الترتيب الابددي

وهو يستوعب جميع الكلمات العنوانية متتالية بحسب ورودها في هذا المعجم ، مع ذكر موطن كل كلمة ، وذلك إما بتحديد الصفحة التي كان فيها بداية البحوث الواردة تحت الكلمة ، وإما ببيان الكلمة المحال إليها إذا كانت بحوث الكلمة المطلوبة هي مجرد إحالة على بحوث كلمة أخرى . .

مثال الحالة الاول : إجارة v : (أي بداية بحوثها في الصفحة v)
مثال الحالة الثانية : تسليم ر : سلم (أي بحوث كلمة تسليم محالة على كلمة سلم)



| الصفحة | الكلمة | الصفحة | الكلمة |
|--------|------------------------------|--------|--------------|
| | أدب (بمعنى تعزير) و : تعزير | | و |
| ٣٢ | أذان | | ١ |
| | ارتفاق | ١ | آل البيت |
| | لوث | ١ | آنية |
| | أرض و : مرقق ، معادن .. النع | ٣ | أب |
| | أرض حرب و : دار حرب | ٥ | إباحة |
| | استبرأ | ٦ | إبراء |
| ٣٧ | استحاضة | ٧ | أبكم |
| | استسقاء و : صلاة الاستسقاء | ٧ | إبليس |
| | استلحاق و : نسب | ٧ | أبو بكر |
| ٣٨ | استجاء | ٧ | إجارة |
| ٣٩ | إسراف | ١٤ | اجتهاد |
| ٣٩ | إسلام | ١٥ | أجرة |
| ٤٤ | أسير | ١٧ | إجماع |
| ٤٦ | أضحية | ١٨ | إجهاض |
| ٥١ | أطعمة | ١٩ | أعباس |
| ٦١ | اعتكاف | ١٩ | احتكار |
| ٦٥ | أعمى | ١٩ | إحداد |
| ٦٥ | إنماء | و : حج | إحرام |
| | إفلاص و : تقليس | ٢٨ | إحصار |
| ٦٧ | إقالة | ٣١ | إحياء الموات |
| ٦٧ | إقامة الصلاة | ٣١ | أخرس |
| | | | أدب |

| الصفحة | الكلمة | الصفحة | الكلمة |
|-----------|------------|---------------|-----------------|
| ١٢٦ | بلوغ | ٦٩ | إقرار |
| رَ : مسجد | بيت المقدس | ٧٣ | إكراه |
| ١٢٨ | بيع | ٧٦ | أكل |
| رَ : قضاء | بينة | رَ : لباس | ألبة |
| | | ٨٠ | الله (عز وجل) |
| | | رَ : رقيق | إمام |
| | | ٨٥ | إمامة |
| | | رَ : امرأة | امراة |
| | | ٨٩ | أمر بالمعروف |
| | | ٨٩ | أم |
| | | ٩٠ | أم ولد |
| | | رَ : مال | أموال |
| | | رَ : آنية | إناء |
| | | رَ : نبي | أنبياء |
| | | رَ : بغاة | أهل البغي |
| | | رَ : آل البيت | أهل البيت |
| | | ٩٢ | أهل الكتاب |
| | | ٩٥ | إيلاء |
| | | ٩٧ | إيمان |
| | | ٩٨ | أيمان |
| | | | ب |
| | | ١٢٠ | بعث |
| | | ١٢٠ | بغاة |

| الصفحة | الكلمة | الصفحة | الكلمة |
|-----------------|--------|-----------|------------|
| ٢٤٩ | جنة | ٢٠٩ | تكليف |
| ٢٥٠ | جنون | رَ : حج | تلية |
| ٢٥٣ | جنين | رَ : روح | تتاسخ |
| ٢٥٧ | جهاد | ٢١٠ | توبة |
| ٢٦٣ | جهاز | ٢١١ | تولية |
| | | ٢١٢ | قيم |
| | ع | | س |
| ٢٦٧ | حامل | | عن |
| ٢٦٩ | حبس | ٢٢١ | ثياب |
| ٢٧٠ | حج | رَ : لباس | ثياب |
| ٢٩٦ | حجر | رَ : مرأة | ثياب |
| ٢٩٨ | حداد | | ع |
| ٣٠٠ | حدود | | جارية |
| ٣٠٩ | حرابة | رَ : رقيق | جراح |
| ٣١٣ | حربي | ٢٢٥ | جزاء الصيد |
| ر : مكة ، مدينة | حرم | ٢٣٨ | جزية |
| رَ : بعث | حساب | ٢٤٠ | جفل |
| ٣١٧ | حسنة | ٢٤٠ | جار |
| ٣١٧ | حشر | رَ : حج | جمعة |
| ٣١٧ | حضانة | ٢٤١ | جناز |
| ٣١٨ | حق | ٢٤٢ | جناية |
| رَ : قضاء | حكم | ٢٤٥ | جنازة |
| ٣١٩ | حلي | رَ : جناز | جن |
| رَ : جنين | حمل | ٢٤٨ | |

| الصفحة | الكلمة | الصفحة | الكلمة |
|------------------|--------|----------|-------------|
| | ذ | ٣١٩ | حوالة |
| | | ٣٢١ | حوض |
| ٣٧١ | ذكاة | ٣٢١ | حيض |
| ٣٨٠ | ذكر | | |
| ٣٨٠ | ذمي | غ | |
| | | ٣٣٣ | خطا |
| | ر | ر : جمعة | خطبة الجمعة |
| ٣٨٩ | رأي | ٣٣٣ | مُخَفَّ |
| ٣٨٩ | ربا | ٣٣٦ | خلافة |
| ٣٩٠ | ردة | ٣٣٩ | خلع |
| ٣٩٥ | رسالة | ٣٤١ | خمار |
| ر : رسالة ، نبوة | رسول | ٣٤١ | خمر |
| ٣٩٥ | رشوة | ٣٤٥ | خنزير |
| ٣٩٥ | رضاع | ر : بيع | خيار |
| ر : عمري | رقبي | | |
| ر : عيد | رقص | د | |
| ٤٠٢ | رقيق | ٣٤٩ | دار الحرب |
| ٤٢١ | ركاز | ٣٥٠ | دجال |
| ٤٢١ | رمضان | ٣٥٠ | دعاه |
| ر : حج | رمي | ٣٥١ | دفن |
| ٤٢٤ | رهن | ٣٥٣ | دواء |
| ٤٢٩ | روح | ٣٥٤ | دين |
| | | ٣٦٤ | دية |

| الصفحة | الكلمة | الصفحة | الكلمة |
|-----------------|----------|-----------------------------|--------------|
| ٤٩١ | مِرْقَة | | ز |
| رَ : حج | سَحِي | ٤٣٣ | زكاة |
| ٤٩٩ | مِفْر | ٤٥٦ | زكاة الفطر |
| ٥٠٣ | مُسْكِر | ٤٦٢ | زنى |
| رَ : سَلَم | سَلَف | زواج رَ : نكاح ، زوج ، زوجة | |
| ٥٠٦ | سَلَم | ٤٧٣ | زوج |
| ٥١٠ | سُنَّة | ٤٧٦ | زوجة |
| رَ : سجود السهو | سَهو | | س |
| ٥١٢ | سَوَاك | | سؤال |
| رَ : معصية | سَيِّئَة | ٤٨١ | سبَّ |
| | سَبَّ | ٤٨١ | سباق |
| ٥١٥ | سُتْرِب | ٤٨٢ | سبي |
| ٥١٧ | سُتْرِب | رَ : أسير | سَجَن |
| ٥١٨ | شُرْكَة | ٤٨٤ | سجود |
| ٥٢٥ | شَفَاعَة | ٤٨٦ | سجود التلاوة |
| ٥٢٦ | شَفَعَة | ٤٨٧ | سجود السهو |
| ٥٣٠ | شَهَادَة | ٤٨٩ | سجود الشكر |
| ٥٣٩ | شَيْد | ٤٩٠ | سِحَاق |
| | | ٤٩٠ | سحر |
| | | ٤٩١ | سحور |
| رَ : صغير | صِي | رَ : صوم | سَرَف |
| ٥٤٣ | صَحَائِي | رَ : إِمْرَاف | |

| الصفحة | الكلمة | الصفحة | الكلمة |
|---------|-------------|--------|----------------|
| ٦٦٧ | صلاة المغرب | ٥٤٣ | صفح الأعمال |
| ٦٦٩ | د الوتر | ٥٤٣ | صدّاق |
| ٦٧٠ | صلح | ٥٤٧ | صدقة |
| ٦٧٢ | صليب | ٥٥٢ | صراط |
| ٦٧٣ | ضم | ٥٥٢ | صرف |
| ٦٧٣ | صُور | ٥٥٥ | صَغَار |
| ٦٧٤ | صوم | ٥٥٧ | صغير |
| ر : صوم | صيام | ٥٦٤ | صلاة |
| ٦٩١ | صيد | ٦١٦ | صلاة الاستسقاء |
| | ض | ٦١٧ | د التطوع |
| ٧٠٥ | ضرورة | ٦٢٣ | د الجماعة |
| ٧٠٦ | ضمان | ٦٤١ | د الجمعة |
| ٧١١ | ضيافة | ٦٤٨ | د الجنائزة |
| | ط | ٦٥٣ | د الخوف |
| ٧١٥ | طاعون | ٦٥٤ | د الصبح |
| ٧١٥ | طلاق | ٦٥٦ | د الظهر |
| ر : حج | طواف | ٦٥٨ | د العشاء |
| ٧٢٨ | طهارة | ٦٦٠ | د العصر |
| | ظ | ٦٦١ | د المدين |
| ٧٣٣ | ظهار | ٦٦٤ | د الكسوف |
| | | ٦٦٦ | د المسافر |

| الصفحة | الكلمة | الصفحة | الكلمة |
|------------|--------------|------------|--------|
| | غ | ع | |
| رَ : دية | مُغْرَة | ٧٣٩ | عارية |
| ٧٧١ | مُغْل | رَ : دية | عاقلة |
| ٧٧٩ | غسل الميت | ٧٤٠ | عتق |
| ٧٨١ | غصب | ٧٥٠ | عدالة |
| ٧٨٣ | غناء | ٧٥٠ | عدوة |
| ٧٨٤ | غنائم | ٧٥٦ | عرش |
| | ف | رَ : حج | عرفة |
| ٧٩١ | فاسق | ر : موارد | عصبة |
| ٧٩١ | فدية | ٧٥٦ | عطية |
| رَ : موارد | فرائض | ٧٥٨ | عقد |
| ٧٩٢ | فرض | ٧٥٨ | عقبة |
| ٧٩٢ | فسخ | ٧٦٠ | عمامة |
| ٧٩٣ | فسق | ٧٦٠ | عمرة |
| ٧٩٣ | فضول الأموال | ٧٦٥ | معمري |
| ٧٩٦ | فطرة | ٧٦٥ | عَيْن |
| ٧٩٦ | فقير | ٧٦٦ | عورة |
| | ق | رَ : موارد | عول |
| ٧٩٩ | قافة | ٧٧٦ | عيد |
| ٧٩٩ | قبر | | |

| الصفحة | الكلمة | الصفحة | الكلمة |
|------------------|------------|-------------|----------|
| ٨٧٠ | كتابة | ٨٠١ | قتل |
| رَ : أهل الكتاب | كتاني | ٨٢٥ | قتال |
| رُ : صلاة الكسوف | كسوف | ٨٢٦ | قَدَر |
| ٨٧٥ | كفارة حج | رَ : مسجد | قدس |
| ٨٧٥ | د صوم | ٨٢٧ | قذف |
| ٨٧٩ | د ظهار | ٨٣٣ | قرآن |
| ٨٨١ | د قتل | رَ : مضاربة | قراض |
| ٨٨٢ | د عین | رَ : دین | قرض |
| ٨٨٧ | كفالة | ٨٣٦ | قرعة |
| ٨٨٩ | كلب | ٨٣٧ | قريش |
| | | ٨٣٨ | قَسَامَة |
| | | ٨٤٢ | قسمة |
| | | رَ : أيمان | قَسَم |
| ٨٩٥ | لباس | ٨٤٦ | قَسَم |
| ٨٩٦ | لحیة | ٨٤٧ | قصاص |
| ٨٩٦ | لعان | ٨٥٤ | قضاء |
| ٩٠٠ | لعب | رَ : قصاص | قَدَوْد |
| ٩٠٠ | لعن | ٨٦٠ | قياس |
| ٩٠٠ | لَفَطَة | | |
| ٩٠٤ | لقيط | | |
| ٩٠٥ | لواط | ٨٦٣ | كافر |
| ٩٠٥ | لِبة القدر | ٨٦٩ | كَبائر |

ك

| الصفحة | الكلمة | الصفحة | الكلمة |
|-------------------|--------|--------|---------------------|
| ٩٣٥ | مسافر | م | مال |
| ٩٣٧ | مستأمن | | متعة الحج |
| ٩٣٧ | مسجد | | و الطلاق |
| ٩٤٣ | مكن | | متعة النكاح |
| ٩٤٥ | مصحف | | مجنوم |
| ٩٤٦ | مضاربة | | مجنون |
| ٩٤٨ | معادن | | محوس |
| ٩٤٩ | معاملة | | محاربون |
| ٩٥٠ | معصية | | محلل |
| ٩٥٥ | مقارسة | | عهد (عليه السلام) |
| ر : قفليس | مفلس | ٩١٢ | مدير |
| ٩٥٧ | مكاتب | ٩١٢ | المدينة |
| ٩٥٨ | مكايل | ٩١٥ | مرأة |
| ٩٥٨ | مكة | ٩١٥ | مراجعة |
| ٩٦٢ | ملائكة | ٩١٦ | مروق |
| ر : لعان | ملاعة | ٩٢٦ | مريض |
| ٩٦٣ | ملاهي | ٩٢٧ | مزاعة |
| ر : رقيق | ممالك | ٩٢٨ | مزلفة |
| ٩٦٤ | مناخلة | ٩٣٠ | مسابقة |
| ٩٦٤ | منحة | ر : حج | |
| ر : نهي عن المنكر | منكر | ٩٣٤ | |

| الصفحة | الكلمة | الصفحة | الكلمة |
|-----------------------|---------------|------------------|-------------------|
| ر : مناخلة | نضال | ر : صداق | مهر |
| ١٠٢٦ | نقاس | ر : إحياء الموات | موات |
| ١٠٢٧ | نفاق | ٩٦٥ | مواريث |
| ١٠٢٨ | نفس | ٩٨١ | موت |
| ١٠٢٨ | نققة | ٩٨٢ | مياه |
| ١٠٣١ | نكاح | ٩٨٥ | ميت |
| ١٠٥٥ | نهي عن المنكر | ٩٩٠ | ميتة |
| ١٠٥٦ | نواقض الوضوء | ر : مواريث | ميراث |
| ١٠٦٠ | نوم | ٩٩٤ | ميزان |
| ١٠٦١ | نية | ٩٩٤ | ميقات |
| هـ | | و | |
| | | | |
| ١٠٦٥ | هبة | ٩٩٩ | نار |
| و | | ر : صلاة التطوع | |
| | | | |
| ١٠٧٥ | وثن | ٩٩٩ | نبوة |
| ١٠٧٥ | وحي | ١٠٠٢ | النبي عليه السلام |
| ١٠٧٥ | وديعة | ١٠٠٤ | نبيذ |
| ١٠٧٦ | وصية | ١٠٠٥ | نجاسة |
| ١٠٨٣ | وضوء | ١٠١٣ | نذر |
| ر : بيع ١٥٥ - شراء | وضيعة | ١٠٢١ | نسب |
| البائع ماباعه المشتري | | ١٠٢٥ | نسخ |
| ١٠٩٦ | وعد | ١٠٢٦ | نسيان |
| ١٠٩٧ | وقف | ر : أهل الكتاب | نضارى |

| المصنف | الكلمة | الصفحة | الكلمة |
|----------------|------------|---------|--------|
| | ي | ١٠٩٩ | وكالة |
| | | ١١٠١ | ولاء |
| ١١٠٩ | يتم | ر : ولي | ولاية |
| ر : أيمان | عين | | ولي |
| ر : أهل الكتاب | يهود | ١١٠٣ | وليمة |
| ر : جمعة | يوم الجمعة | ١١٠٤ | |

★ ★ ★

١ - جدول المحتويات

(يتضمن نواقص في مواد تحتاج الى المزيد من الاحالات ، لمواد تشترك
مهما في بعض أحكامها ، وقد استدركت هنا ، ولعل لها نظائر .

آل البيت : ر : عمري : ٣ ، غنائم : ٢ ، هبة : ٢ ،

وقف : ٤ .

أدب : ر : إبله : ٢ ، جراح : ٤٧ ، أيمان : الشطر

الاخير من : ٣ ، زكاة ، الجزء الثاني من فقرة : ٤ ،

ذمي : ١٢ ، رقيق : ٣٥ ، سجن : ٦ ، صغير : ٢

صلاة : ٥ ، ضمان : ٨ الشطر الثاني والاخير منها ،

طلاق : ١٢ ، عتق : ٢٦ و ٣١ ، قتل : ٢٢ ، قذف :

٢٣ ، قسامة : ٨ ، قصاص : ١٨ ، قضاء ، نكاح : ٧٤

: ر : غنائم : ٤

: ر : فضول الاموال : الشطر الاخير من الفقرة : ٨

: ر : خلافة

: ر : حج الشطر الاخير من فقرة : ٥

: ر : صلاة : ٥١

: ر : خمر : ١٦ ، رمضان الشطر الأخير من مضمون

فقرة : ٧ ، سجن : ٣ ، سحاق : ١ ، سرقة : ١١

سرقة : ١٥ ، قذف : ٢٤ و ٢٧ .

: ر : ذمي : ١

جوزية

| | |
|--------------------------------|--|
| جنون | : ر : دية ، السطر الثاني من الفقرة : ١ ، ذكاة ، الشطر الأخير من الفقرة : ٢ - |
| حدود | : ر : ردة : ١١ |
| حديث = ستة | : ر : قضاء : ٢ |
| دبغ | : ر : خنزير : ٣ |
| ذكاة | : ر : ردة : ١٢ |
| ربا | : ر : رقيق : ٥٢ |
| ردة | : ر : زكاة : ٤ ، سب : ٢ |
| رقيق | : ر : صلاة : ١٦٨ ، كتابة : ١ |
| رشوة | : ر : عطية : ٢ |
| زكاة | : ر : نفقة : ٨ |
| سجن | : ر : ذمي الشطر الاخير من فقرة : ١٢ ، ضمان : ٨ قتل : ١٣ . |
| سكر | : ر : دية السطر الأول من الفقرة : ١ ، ذكاة : ٢٠ |
| شهادة | : ر : قذف : ٦ |
| صلاة | : ر : صوم : ٦٤ |
| صوم | : ر : رضاع : ١٤ |
| ضمان (زعامة ، قبالة ، حمالة) | : ر : كفالة بمختلف فقراتها . |
| طب | : ر : خمر : ١٨ ، شرب : ١١ |
| طلاق | : ر : رقيق : ٣٧ |
| عزل | : ر : رقيق : ٣٤ |
| عمرة | : ر : حج : ١١ |
| فضول الأموال | : ر : قسمة : ٨ ، كتابة : ١٢ ، وصية : ٣ و ١٢ |
| قتل | : ر : قذف : ٢٩ |

| | |
|--------|--|
| كافر | : ر : غنائم : ١٤ |
| كلب | : ر : صيد : ٢٠ |
| كنز | : ر : غنائم : ٣١ ، كافر ٢٥ |
| مواريث | : ر : فضول الأموال : ٦ |
| ميت | : ر : جناز : ١ - ٦ ، دفن بجميع فقراتها |
| نكاح | : ر : تمري الشطر الأخير من الفقرة : ١ ، ودة : ١٠ |
| | رقتي : ٢٢ - ٢٦ و ٢٨ و ٣٠ - ٣٢ . |



٢ - جدول الترميمات

(يتضمن سواقط من جذاذات بعض المواد ، استدركت هنا ، ولعل لها نظائر)

| | |
|-------|--|
| إسلام | ٥ - فرضية الدخول فيه على الناس ، الا أهل الكتاب . يعدل : « إلزام الناس جميعاً بالدخول فيه » . |
| إمامة | : تكرر الكلمة ، ومجال بها الى : خلافة . |
| ترجمة | : تجعل الفقرة : ١ تحت « حديث » والفقرة : ٣ تحت « حلف » والفقرة : ٤ تحت « زواج » والفقرة : ٥ تحت « طلاق » . |
| ترجمة | : يدرج تحتها ما يلي : ١ - بطلان صلاة القاريء بغير العربية : ومن قرأ أم الكتاب أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بغير العربية ، أو بالفاظ عربية ، غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى ، بطلت صلاته . |
| | ٣٦٧ م ٢٥٤/٣ |
| | ٢ - جواز الدعاء في الصلاة بغير العربية دون قراءة القرآن : |
| | من كانت لغته غير عربية ، جاز له أن يدعو بها في صلاته ، ولا يجوز أن يقرأ بها . ومن قرأ بغير العربية فلا صلاة له . |
| | ٤٦٦ م ١٥٩/٤ |
| تسري | ٣ - الصبر عنه يعدل : الصبر عن نكاح الأمة للحر |
| تسري | ٥ - كونه من كفرة يعدل : كونه بكافرة |

| | |
|--------------|---|
| تقليد | ٢ - حكم اتباع شريعة سابقة ، يوضع العنوان تحت « أنبياء » يعدل : اتباع شريعتهم . |
| تسكين | ٩ - تضم الى « تكفين » : ٨ ، ويجعلان فقرة واحدة |
| ثن | ٣ - وجوده عند المشتري ؛ يعدل : عدم وجوده عند المشتري . |
| جنون | ٢ - وجوب الصلاة على المجنون ؛ يعدل : سقوط الصلاة عن المجنون . |
| حج | ٥٤ الشطر الثاني من مضمون الفقرة يجعل تحت عنوان فرعي آخر : نفقة الحج . |
| حلي | ٣ - في مضمون هذه الفقرة « المقدار الذي ذكرنا » . يتصرف في التعبير نظراً الى ان المذكور مطوي . |
| خطبة الجمعة | : تعدل : الجمعة |
| خلافة | ٥ الشطر الثاني من المضمون يوضع تحت الفقرة : ٦ |
| خمر | ٩ - عله وأمثله ، يعدل : تعريفه |
| دية | ٤ - « من لا عاقلة له » يضاف : أو لا مال له |
| ودة | ٣ - فيها ما ينبغي جعله تحت عنوان خاص : تبديل ككفر بكفر . |
| صلاة الجمعة | ٧ - « وقبل وبعد خطبتها » ، تعدل الى : « وقبل الخطبة وبعدها » . |
| صلاة الصبح | ٤ - « حكم الاضطجاع قبلها وآثار تركه |
| صلاة العيدين | ١٠ - « يأتين » ، يصرح بالضمير نظراً لعدم سبق ذكر النساء في الفقرة . |
| غنائم | ٨ - سلب القتل الكافر . يجعل « سلب » مادة مستقلة بذاتها |

* * *

٣ - فهرس النصويّات

| الصفحة | الطر | الخطأ | الصواب |
|--------|------|------------------|------------------|
| ١٤٠ | ١٨ | قولٌ مبطلٌ البيع | قولٌ مبطلٌ البيع |
| ✓ | ٢٠ | قولٌ مصححٌ البيع | قولٌ مصححٌ البيع |
| ١٩٨ | ٤ | الفعال | التعال |
| ٢٠٨ | ٦ | الحجار | الجار |
| ✓ | ٥ | تضع | تقع |
| ✓ | ١٠ | صفته | وقته |
| ٢٦٧ | ١٨ | منسوخ | مفسوخ |
| ٢٦٨ | ١١ | المتعة | المعتة |
| ٣٠٣ | ١٧ | المقذوف | للمقذوف |
| ٣١٢ | ١٣ | القود | العفو |
| ٣٣٨ | ١٥ | واكثره | وأثره |
| ٣٤٢ | ١٩ | يعقل | لا يعقل |
| ٣٦٦ | ١٨ | والنساء | وليس النساء |
| ٣٦٨ | ٧ | القتلة | العقلة |
| ٤٢٢ | ١ | عرض | عرف |
| ٤٥٤ | ١٩ | أن | وعلى الآخذ أن |
| ٤٦٨ | ٢-١ | ونكاح | ونكاح فاسد |

| الصفحة | السطر | الخط | الصواب |
|--------|-------|----------|-------------|
| ٤٧٣ | ١ | منزلتها | بمنزلتها |
| ٤٧٤ | ١٥ | اربع | سبع |
| ٥٢٣ | ٩ | التقادم | التقاوم |
| ٦٤١ | ١٤ | أو | أو لم |
| ٦٧٧ | ١ | فحكمه | فهو حكمه |
| ٦٩٥ | ٧ | الا بذبح | والا فبذبح |
| ٧٤٦ | ٤ | امراة | أمة |
| ٧٦٧ | ١٥ | فرجها | زوجها |
| ٨٢٠ | ٦ | حفر | حضر |
| ٩٠٣ | ٩ | الواجب | الواجد |
| ٩٠٤ | ٧ | نبوته | بنوته |
| ٩٤٦ | ١٦ | اسمى | مسمى |
| ٩٤٨ | ٦-٥ | فاسد | مفسوخ |
| ٩٥٦ | ١١ | المقارنة | المغارسة |
| ٩٦٢ | ٢١ | امواله | أقواله |
| ٩٩٤ | ١٧ | طريق أو | طريق مصر أو |
| ١٠٠٣ | ٨ | المستفيد | المستعيد |
| ١٠٠٤ | ١٢ | تماش | تماش |
| ١٠٢٠ | ٥ | عملية | عليه |
| ١٠٢١ | ٩ | تتقن | تيقن |
| ١٠٢٩ | ١٧ | حسن | حسن |
| ١٠٢٩ | ٢٠ | عروسته | عروضه |

| الصفحة | السطر | الخطا | الصواب |
|--------|-------|----------|----------|
| ١٠٤٤ | ١٨ | ينكحها | ينكحها |
| ١٠٤٦ | ١٣ | من | من |
| ١٠٤٨ | ٦ | لاحداهما | لاحداهما |
| ١٠٨٤ | ١٠ | جوز | جوز |
| ١٠٨٤ | ١٤ | ولا | ولا |
| ١١٠٣ | ١٧ | نما | هما |
| ١١١١ | ٧ | اسره | أمره |
| ١١١٩ | ٤ | وضعية | وضيعة |

والحمد لله رب العالمين

فهرس مواد الكتاب

المقدمات :

الصفحة

مقدمة تعريجية بهذا المعجم : بقلم رئيس لجنة موسوعة الفقه الاسلامي ٣ م
الاستاذ مصطفى احمد الزرقاء

المجلد لادبي مزعم ومضائمه : بقلم عضو لجنة موسوعة الفقه الاسلامي ١٢ م
الاستاذ السيد محمد المتصر الكتاني

الاصطوانات والرموز في هذا المعجم ٩٣ م

المعجم :

| حرف المنزة | |
|------------|-------|
| ١ | الباء |
| ١١٩ | الثاء |
| ١٨٩ | الذاء |
| ٢١٩ | الجيم |
| ٢٢٣ | الحاء |
| ٢٦٥. | |

| الصفحة | حرف الحاء |
|--------|-----------|
| ٣٣١ | الذال // |
| ٣٤٧ | الذال // |
| ٣٦٩ | الراء // |
| ٣٨٥ | الزاي // |
| ٤٣١ | السين // |
| ٤٧٩ | السين // |
| ٥١٣ | الشين // |
| ٥٤١ | الصاد // |
| ٧٠٣ | الضاد // |
| ٧١٣ | الطاء // |
| ٧٣١ | الطاء // |
| ٧٣٧ | العين // |
| ٧٦٩ | الغين // |
| ٧٨٩ | الفاء // |
| ٧٩٧ | القاف // |
| ٨٦١ | الكاف // |
| ٧٩٣ | اللام // |
| ٩٠٧ | الميم // |
| ٩٩٧ | النون // |
| ١٠٦٣ | الهاء // |
| ١٠٧٣ | الواو // |
| ١١٠٧ | الياء // |

الفهارس :

- ١١١١ فهرس الكلمات الفقهية بحسب الموضوعات .
١١٢٥ فهرس الكلمات الفقهية بحسب الترتيب الابعدي .

الملحقات :

١ — جدول الاحالات :

- (يتضمن نواقص في مواد تحتاج الى المزيد من الاحالات لمواد تشترك معها في بعض أحكامها وقد استدركت هناك ، ولعلّ لها نظائر) .
١١٣٧

٢ — جدول التعديلات :

- (يتضمن سواقط من جذاذات بعض المواد ، استدركت هناك ولعلّ لها نظائر) .
١٤٠
١١٤٢ ٣ — فهرس التصويبات .

* * *

